

الملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة الإسلامية بالدينة المنورة
كلية الدعوة وأصول الدين - قسم العقيدة

جهود الإمام ابن أبي حاتم الرازبي

في العقيدة

إشراف



باحث متخصص في العقيدة
دكتوراه في العلوم الإسلامية

إعداد الطالب : مامادو كوني

إشراف د/ محمد بن ربيع المدخلي

العام الجامعي : ١٤٢٠ - ١٤١٩ هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مُقَدِّمةٌ

اللهم لك الحمد إذ خلقت فقلت، وشرعت فبصّرت، لا إله إلا أنت، فأعن على ما ائتمنت، ويسر لنا هداك، واجعل عملنا في رضاك.
وصل اللهم وسلم على إمام المرسلين وسيّد الناس أجمعين الأولين والآخرين، وعلى آله وصحبه وتابعيه المقتديين به إلى يوم الدين.

أمّا بعد: فإنّ أهمية الدراسة للعقيدة الإسلامية يرجع إلى أهمية العقيدة نفسها، وضرورة العمل الجاد في سبيل العودة بالناس إليها خالصة من ضلالات الفرق والمذاهب الباطلة. ذلك لأنّ قبول الأعمال متوقف على صحة العقيدة، والسعادة في الدنيا والعقبى لا تكون إلا بالتمسك بها، والسلامة مما ينافيها، أو يخل بها، أو يقدح بكمالها.

والعقيدة الإسلامية -متمثلة في عقيدة أهل السنة والجماعة- هي العقيدة الصحيحة التي ارتضاهَا الله لعباده، وهي عقيدة الأنبياء والمرسلين، ومن سار على نهجهم إلى يوم الدين. ولذلك عني بها المسلمون جيلاً بعد جيل بعد أن تلقواها من رسول الله ﷺ.

فقد كان لأئمة السلف وأتباعهم جهود فائقة في توضيح تلك العقيدة، والدفاع عنها ضدّ شبهات أهل الأهواء، وآراء الفرق الضالة؛ ونفي مالحق بها من تحريف الغالين، واتحالف المبطلين، وتأويل الجاهلين، وكيد الكاذبين. وكلما درست هذه الجهود وأبرزت للناس كلما أسرهم في تبصير الناس بالحق، وتعزيز فهمهم لمنهج السلف في العقيدة الإسلامية.

ومن علماء السلف الذين اهتموا بالعقيدة اهتماماً كبيراً، وبذلوا في سبيل بيانها ونشرها جهوداً واضحة، الإمام الحافظ عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازى، الذي ترك لنا آثاراً كثيرة خدمت العقيدة، وصانتها من الأهواء والبدع.

وبعون الله تعالى عقدت عزمي على بحث هذا الموضوع، وسجلته لنيل درجة الماجستير في العقيدة الإسلامية بكلية الدعوة وأصول الدين تحت عنوان: «جهود الإمام ابن أبي حاتم الرازى في العقيدة». سائلًا الله التوفيق والسداد.

أهمية الموضوع وأسباب اختياره:

دفعني لاختيار هذا الموضوع جملة من الأسباب أوجزها فيما يلي:

- ١- خدمة عقيدة أهل السنة بـإبراز جهود عالم من علمائهم لتعلم الفائدة بها، ولكي يساعد ذلك في نشر العقيدة الصحيحة، ودحض العقائد الفاسدة.
- ٢- إنَّ هذا الإمام -أعني ابن أبي حاتم- قد اشتهر بالحديث، والتفسير، ومعرفة الرجال، مع أنَّ له أقوالاً وروايات كثيرة وجيدة في العقيدة متفرقة في الكتب، مما يجعل القيام بجمعها في وحدة متكاملة، مرتبة على موضوعات علم العقيدة، تبرز بذلك جهوده جليلة في هذا المجال -الذي يعدُّ أهم مجالات الدين والعلم- عملاً يستحق أن يقدم عليه.
- ٣- إنَّ بعض مؤلفات الإمام ابن أبي حاتم رحمة الله تعالى في العقيدة، تعدُّ الآن من المفقودات ككتاب «الرَّدُّ على الجهمية» له، وهذا يجعل هذا الموضوع في الأهمية التي تكفي لاختياره موضوع رسالة علمية متخصصة.
- ٤- بالإضافة إلى هذا، فقد ألصقت به تهم تحط من شخصية السنّة، فضلاً عن كونه إماماً من أئمة السنّة، وتذهب من قيمة بعض الآثار العظيمة التي تركها لنا؛ فقد أدعى أنه من الشيعة المفترطين أو الغالين مما يزيد في أهمية هذا الموضوع بأن يدرس دراسة تبرز شخصية هذا الإمام العلمية، وتحلي لنا جهوده، ومدى ما أفادته هذه الجهود في أبواب الاعتقاد. وهذه الرسالة إسهام في هذا الطريق.
- ٥- اعتماد كثير من أهل العلم المحققين -من جاءوا بعده- على جملة وافرة من أقواله ورواياته في هذا المجال، فنقلوها في مواضع متعددة وأبواب متباينة، مما يزيد الثقة بأقوال هذا الإمام ورواياته العقدية، ويزيد في قيمتها العلمية، وتكون في جمعها ودراستها فائدة كبيرة لطلاب العلم والمهتمين بهذا الشأن.
- ٦- وبعد ذلك كله، فإنَّ هذا الموضوع لم يفرد حسب علمي برسالة علمية شاملة تضم ستات مسائله وتؤلف بينها.

خطة البحث:

انتظمت الرسالة في تمهيد وباين وخاتمة وفهارس كاشفة. تفصيل ذلك كما يلي:
أولاً: التمهيد، وخصصته لدراسة حياة الإمام ابن أبي حاتم، ومنهجه في تقرير المسائل الاعتقادية؛ وجاء في أربعة فصول.

الفصل الأول: في عصره الذي عاش فيه، وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: الحالة السياسية.

المبحث الثاني: الحالة الدينية.

المبحث الثالث: الحالة العلمية.

الفصل الثاني: في حياته الشخصية، وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: اسمه، ونسبه، وكتبه.

المبحث الثاني: مولده، وأسرته.

المبحث الثالث: بعض صفاته وأخلاقه.

الفصل الثالث: في حياته العلمية، وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: نشأته العلمية.

المبحث الثاني: شيوخه وتلاميذه.

المبحث الثالث: سعة علمه ومؤلفاته.

المبحث الرابع: عقيدته.

الفصل الرابع: في منهجه في بيان المسائل الاعتقادية، وأصالته فيها، والأدلة التي اعتمد عليها في بيانها، ومنهجه في تلك الأدلة، وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: منهجه في بيان المسائل الاعتقادية.

المبحث الثاني: أصالته في بيان المسائل الاعتقادية

المبحث الثالث: الأدلة التي اعتمد عليها في بيان المسائل الاعتقادية ومنهجه في تلك الأدلة، وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: احتجاجه بالكتاب العزيز ومنهجه في ذلك.

المطلب الثاني: احتجاجه بالسنة النبوية ومنهجه في ذلك.

المطلب الثالث: احتجاجه بالآثار السلفية ومنهجه في ذلك.

المطلب الرابع: احتجاجه بالإجماع.

أما الباب الأول: فعقدته لبيان جهود الإمام ابن أبي حاتم في توضيح العقيدة الصحيحة وانتظم في ستة فصول:

الفصل الأول: جهوده في توضيح مسائل الإيمان، وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول: في تعريف الإيمان وما يدخل في مسماه.

المبحث الثاني: في زيادة الإيمان ونقصانه.

المبحث الثالث: في الاستثناء في الإيمان.

المبحث الرابع: في الرد على الفرق الضالة عن مذهب السلف في الإيمان.

المبحث الخامس: في ترك الرواية عن المرجئة.

الفصل الثاني: جهوده في توضيح مسائل القدر، وفيه تمهيد، وستة مباحث:

المبحث الأول: في بيانه وجوب الإيمان بالقدر.

المبحث الثاني: في بيانه مراتب الإيمان بالقدر.

المبحث الثالث: في بيانه وجوب الاجتهد في العمل وعدم الاتكال على القدر.

المبحث الرابع: في بيانه كراهية الخوض في القدر، وذكره لأول من أحدثه، وفيه

مطلوب:

المطلب الأول: في بيانه كراهية الخوض في القدر.

المطلب الثاني: في ذكره لأول من أحدثه.

المبحث الخامس: في بيانه حكم المعاملة مع القدرة.

المبحث السادس: في مسألة أهل الفتنة ومن في حكمهم.

الفصل الثالث: جهوده في توضيح الأسماء والصفات، وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: منهجه في باب الأسماء والصفات.

المبحث الثاني: في بيانه ثبوت الأسماء الحسنى لله تعالى، وفيه مطلوب:

المطلب الأول: في بيانه ثبوت الأسماء الحسنى لله تعالى.

المطلب الثاني: في بيانه كون أسماء الله تعالى غير مخلوقة.

المبحث الثالث: في بيانه صفات الله تعالى العليا.

الفصل الرابع: جهوده في بيانه مسألة القرآن وأنه كلام الله تعالى غير مخلوق، وفيه تمهيد، وخمسة مباحث:

المبحث الأول: في الأحاديث والآثار التي رواها وهي تدل على أن القرآن كلام الله تعالى غير مخلوق.

المبحث الثاني: في الرد على القول بخلق القرآن.

المبحث الثالث: في بيانه حكم القول بخلق القرآن.

المبحث الرابع: في موقفه من الواقفة.

المبحث الخامس: في رده على مسألة اللفظية النافية.

الفصل الخامس: جهوده في توضيح مسائل النبوات والمعد، وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: في جهوده في توضيح مسائل النبوات.

المبحث الثاني: في جهوده في توضيح مسائل المعد، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: في بيانه فتنة الغير.

المطلب الثاني: في بيانه مسائل الآخرة، وفيه ستة مسائل:

المسألة الأولى: في بيانه الإيمان بالبعث بعد الموت.

المسألة الثانية: في بيانه الإيمان بالميزان.

المسألة الثالثة: في بيانه الإيمان بالصراط.

المسألة الرابعة: في بيانه الإيمان بالجحوض.

المسألة الخامسة: في بيانه مسألة الشفاعة.

المسألة السادسة: في بيانه مسألة خلق الجنة والنار.

المبحث الثالث: في جهوده في بيان مسألة رؤية الله تعالى في الآخرة.

الفصل السادس: جهوده في توضيح مسألة الصحابة والإمامية، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: في جهوده في توضيح مسألة الصحابة وفيه مطالب:

المطلب الأول: في بيانه فضائل الصحابة -رضي الله تعالى عنهم-.

المطلب الثاني: في بيانه المفاضلة بين الصحابة -رضي الله تعالى عنهم-.

المطلب الثالث: في بيانه مسألة الخلافة والخلفاء.

المطلب الرابع: في بيانه ترك الكلام فيما شجر بين الصحابة رضي الله عنهم.

المبحث الثاني: في جهوده في توضيح مسألة الإمامة.

أمّا الباب الثاني: فخصصته لبيان جهود الإمام ابن أبي حاتم في التحذير من البدع، والرَّدُّ

على الفرق المبتدةعة، وفيه فصلان:

الفصل الأول: جهوده في الحث على الاعتصام، والتحذير من الابتداع في الدين، وفيه

مباحثان:

المبحث الأول: جهوده في الحث على الاعتصام بالكتاب والسنة.

المبحث الثاني: جهوده في التحذير من الابتداع في الدين، وتحتة مطالب:

المطلب الأول: التحذير من أهل الأهواء والفرق المبتدةعة ببيان علاماتهم.

المطلب الثاني: مشروعية الرد على أهل الأهواء والبدع وعقوبتهم، وفيه مسائلتان:

المسألة الأولى: في مشروعية الرَّدِّ على أهل الأهواء والبدع.

المسألة الثانية: في مشروعية عقوبة المبتدع.

المطلب الثالث: في مشروعية هجر المبتدةعة وكتبهم.

الفصل الثاني: جهوده في الرد على الفرق المبتدةعة، وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: جهوده في الرد على الجهمية، وفيه مطالب:

المطلب الأول: جهوده في بيان تاريخ زعماء الجهمية.

المطلب الثاني: جهوده في بيان خطورة مذهب الجهمية.

المطلب الثالث: جهوده في بيان كفر بعض أعيان الجهمية.

المطلب الرابع: في بيانه كفر الجهمية.

المطلب الخامس: في بيانه جواز قتل الجهمية بعد الاستتابة.

المبحث الثاني: جهوده في الرد على المشبهة والمثلة.

المبحث الثالث: جهوده في الرد على القدرية.

المبحث الرابع: جهوده في الرد على الرافضة.

وأمّا الخاتمة: فأوجزت فيها ما توصلت إليه من نتائج.

وأمّا الفهارس: فذكرت فيها جملة من الفهارس المعينة على الانتفاع بالبحث.

منهج البحث:

يتلخص المنهج الذي سلكته في كتابة هذا البحث في النقاط التالية:

- ١- قمت بتقسيم البحث وتسمية فصوله، وتحديد مباحثه ومسائله، بناء على المسائل العقدية التي تبيّن لي أنَّ للإمام ابن أبي حاتم فيها جهوداً. ثم اجتهدت بعد ذلك في جمع شتات المادة العلمية المتعلقة بما سبق رسمه من كتب الإمام ابن أبي حاتم ومن أمَّات كتب السنة والاعتقاد، والتفسير، وشرح الأحاديث، وكتب التراجم، والرجال، والطبقات، والمناقب، والبحوث؛ واستقى من كل بحر من تلك البحار ما له صلة بما أنا بصدده. كما أفادت مما سطره الباحثون المعاصرون حول هذا الإمام أو شيء من آثاره، أو آثار غيره من الأئمة.
- ٢- قمت ببيان جهود ابن أبي حاتم في تقرير المسائل الاعتقادية، ومسلكه الذي سلكه، مركزاً على الروايات والأقوال التي ظهرت لي أنه قصد بها بيان العقيدة.
- ٣- قمت بتحليل كلامه، وذلك بذكر مراده من الآثار التي يرويها ويبيان ما يهدف إليه من سياق تلك الآثار، مع الربط بين منهجه ومنهج السلف.
- ٤- ذكرت الروايات التي يوردها ابن أبي حاتم بدون ذكر أسانيدها في الغالب، وبيان حالها في الغالب من الصحة والضعف بقدر الإمكان، مستعيناً في ذلك بأقوال الأئمة النقاد من علماء الحديث المتقدمين والمؤخرين.
- ٥- عزوت الآيات القرآنية إلى مواضعها في القرآن الكريم.
- ٦- خرجت الأحاديث النبوية الواردة في البحث من مصادرها المعتمدة، وذلك بذكر من خرج الحديث من الأئمة، واسم الكتاب، والباب، ورقم الحديث، والجزء والصفحة حسب توفر تلك البيانات. مع الإشارة في الغالب إلى درجة، فإن كان في الصحيحين أو أحدهما اكتفيت بتخريجهما له عن ذكر درجته، فإن لم يكن في أحدهما ذكر درجته معتمداً لأقوال أهل العلم في هذا الشأن إن وجد.

- ٧- وضعت النص المقتبس بين علامي تنصيص إن كان مقتبساً بلفظه، أمّا إذا كان الاقتباس بالمعنى فأجرده من علامة التنصيص، وأحيل في الهاشمي إلى المصادر التي أفادت تلك المعلومة بلفظ: «انظر».
- ٨- ترجمت للأعلام الوارد ذكرهم في البحث بالقدر الذي يعرف بهم، ما عدا الأنبياء - عليهم الصلاة والسلام - والخلفاء الأربع رضي الله تعالى عنهم والأئمة الأربع، وأصحاب الكتب الستة، وغيرهم من المشهورين.
- ٩- عرفت بالفرق والطوائف التي ورد ذكرها في البحث تعريفاً موجزاً.
- ١٠- شرحت الكلمات الغريبة التي وقعت في البحث.
- ١١- إذا تكرر الحديث أو الأثر أو العلم فإني لا أعيد تخرجه ولا التعريف به، بل أكتفي بالإشارة إلى المكان الذي تقدم ذكره فيه.
- ١٢- كررت بعض النصوص الواردة عن الإمام ابن أبي حاتم في عدّة مواضع، وذلك لاشتمالها على أكثر من مسألة عقدية.
- ١٣- وجعلت للبحث فهارس علمية لإتمام الاستفادة منه، وذلك كالتالي:
- ١- فهرس الآيات القرآنية.
 - ٢- فهرس الأحاديث النبوية.
 - ٣- فهرس الآثار.
 - ٤- فهرس الأعلام.
 - ٥- فهرس الفرق.
 - ٦- فهرس المصطلحات والكلمات الغريبة.
 - ٧- فهرس البلدان والأماكن.
 - ٨- فهرس المصادر.
 - ٩- فهرس الموضوعات.

الصعوبات والعقبات:

لا يخفى على من حَرَبَ البحوث العلمية، ما تنطوي عليه من صعوبة ومشقة آياً كان الموضوع الذي تتناوله؛ وبخصوص هذا البحث فقد واجهتني جملة من الصعوبات كان من أبرزها ما يلي:

أولاًً: الصعوبة الكبرى التي لاقيتها، هي تحديد ماهية هذا الموضوع، واستقصاء الجوانب المتعلقة به، حتى أتمكن من تشكيل صلب البحث وخطته، فكثيراً ما ترددت في إدخال بعض الروايات ضمن نطاق البحث أو استبعادها، لعدم وضوح صلتها بالبحث. وذلك، لأنَّ الإمام ابن أبي حاتم -رحمه الله تعالى- أورد آثاراً كثيرة تتعلق بمسائل الاعتقاد في غير الكتب أو التراجم التي خصها بمسائل الاعتقاد، فهذه النصوص هل تعد من جهوده في أبواب الاعتقاد أم لا؟ وخاصة إذا علم أنَّ بعض الكتب التي خصها لبيان مسائل الاعتقاد في عداد المفقودات.

ثانياً: ما حواه البحث من مسائل عقدية كثيرة، حديراً بعدد منها أن تفرد برسائل مستقلة، مما اضطرني إلى تقديمها بصورة مختصرة جداً، وفي ذلك مشقة لا تخفي.

ثالثاً: اقتضى البحث مني جمع وتدوين مادة علمية كثيرة، وعند الصياغة النهائية وجدت أنه لا بدَّ من الاستغناء عن أكثر من ثلثها لما بدا لي أنه غير حقيق بإدراجه في البحث؛ وذلك -لأنَّ المقصود بجهود ابن أبي حاتم - هو الجهد الذي قصده وأراده مباشرة. وأماماً الجهد الذي تسبب هو بدوره قصد منه، فهذا لا يعد من جهده إلا بطريق المساحة؛ وهذا البحث الذي نحن بصدده خاص بجهوده المقصود أصلالة في العقيدة. وقد تطلب مني قرار الاستغناء عنه صعوبة بالغة مع ما استغرقه جمعه من وقت وجهد ليسا بيسيرين.

رابعاً: ما غمرني به بعض أساتذتي الكرام وكثير من علم بحثي لهذا الموضوع من إشادة به، وانتظار لنتائجهم، جعل من الإقدام على إدخال بعض المسائل في البحث أو استبعادها، خصوصاً فيما يوردها ابن أبي حاتم من الروايات في غير أبواب الاعتقاد، أمراً بالغ الصعوبة، إذا أخذ في الاعتبار أنَّ هذا البحث سيكون بمثابة مرجع لأقوال

ومرويات هذا الإمام في العقيدة. وذلك، لأننا إذا قلنا: إنَّ كل الأحاديث والآثار التي رووها في أي باب إذا دلت على مسألة عقدية فهي من جهوده -لزم أن نورد في جهوده - ما يمكن أنه لم يخطر بباله ولم يدر بخلده، وربما لم يستشعر هو دلالته على تلك المسألة. ثم إننا لو التزمنا بهذا المنهج لصعبت السيطرة على البحث، فكثير من الأحاديث والآثار التي رووها ابن أبي حاتم أو غيره فيه دلالات قوية على مسائل عقدية. ولكن خفف من ذلك علمي بأنَّ هذا العمل سيمر بلجنة فاحصة من العلماء تسدد النقص، وتتبَّعُ على الخطأ.

خامساً: لم يكن جمع هذه الروايات بالعمل السهل، فهي منتشرة في بطون الكتب. ولقد بذلت أقصى ما أستطيع من جهد لجمع أكبر قدر ممكن، حتى إنَّي في كثير من الأحيان أتصفح كتاباً يتالف من عدة أجزاء لاستخرج منه روایة أو اثنتين، وأرجو أن أكون قد وفقت لجمع جملة طيبة منها. إذ الاستقصاء والحصر مستحبيل.

شكر وتقدير:

وفي مقدمة هذا البحث أرى لزاماً عليًّا أن أُسدي الشكر الوافر، والثناء العاطر، لكل من أعاني في عملي هذا، بأي شكل من أشكال العون.

وأول الشكر وآخره، ومبدأ الحمد ومتهاه، هو لولي الحمد ومستحقه حالقي ورازي. فلله الحمد حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه كما يحب ربنا ويرضى. ثم لمن أمر الله بشكرهما بعد شكره:والذي الكريمين فقد كان فضلهما علىٰ بعد فضل الله عظيمًا. فليس البحث ولا الباحث إلاً من حسناتهما؛ فربُّ ارحمهما كما ربياني صغيراً، ورعاني كبيراً، وسهلاً لي السبل لطلب العلم.

وللجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ممثلة في كلية الدعوة وأصول الدين التي وفرت الفرص لتلقي العلم، والتدرج في سلمه.

كما أتوجه بخالص شكري، وفائق تقديرني لشيخي وأستاذِي الفاضل فضيلة الأستاذ الدكتور محمد بن ربيع المدخلي الذي قطع لي الكثير من وقته الغالي لتابعة هذا العمل وتقديمه بإسداء التوجيهات القيمة، واللاحظات السديدة، بكل حلم وصبر ورحابة صدر، فجزاه الله عني كل خير وأجزل له المثوبة، وجعل ما قدَّمه في ميزان حسناته يوم لا ينفع مال ولا بنون إلاً من أتى الله بقلب سليم.

والشكر موصول لرئيس قسم العقيدة بالكلية، الأستاذ الدكتور صالح بن سعد السحيمي على التسهيلات التي لقيتها حين تسجيل البحث.

ولفضيلة الأستاذ الدكتور عبد الرزاق بن عبد المحسن العباد البدر، فقد استفدت من توجيهاته حين اختيار الموضوع وإعداد خطته فوائد تذكر فتشكر.

ولفضيلة الأستاذ الدكتور حكمت بشير ياسين الذي أعارني الأجزاء المختقة من تفسير ابن أبي حاتم فشكر الله سعيه.

ولزماء كثر مدوايد العون والمساعدة فلهم من الشكر أجزله، ومن الدعاء أحصله. وفي الختام أعترف بأنَّ هذه هي المحاولة الأولى لي في درب الأبحاث العلمية المكتمة؛ مما توصلت إليه من معلومات ونتائج لا يستغني عن التوجيه، والتوصيب، والتسديد؛ وهو جهد مقل بذلته لا أقصد إلاً إبراز جهود الإمام ابن أبي حاتم في العقيدة على الوجه

المطلوب، وقد أصيبيه وقد أخطئه، فإن جاء عملٍ على ما أملته فذلك من فضل الله على
إنْ فضله كان علىَّ كبيراً، وإنْ كانت الأخرى فمِنِي ومن الشيطان والله يغفر لي، وحسبي
أني كنت حريصاً على الصواب، جاهداً في تحصيله.

اللهم ربَّ جبريل وميكائيل وإسرافيل، فاطر السماوات والأرض، عالم الغيب
والشهادة، أنت تحكم بين عبادك فيما كانوا فيه يختلفون، اهدني لما اختلف فيه من الحق
بإذنك، إنك تهدي من تشاء إلى صراط مستقيم. والحمد لله رب العالمين.



الباب التمهيدي

في حياة الإمام ابن أبي حاتم

ومنهجه في بيان المسائل الاعتقادية

الفصل الأول

في عصره الذي عاش فيه

ويتضمن ثلاثة مباحث:

المبحث الأول في الناحية السياسية.

المبحث الثاني في الناحية الدينية.

المبحث الثالث في الناحية العلمية.

لعل من المفيد ونحن ندرس جهود ابن أبي حاتم في العقيدة أن نمهد يلامنة سريعة عن عصره والحياة السياسية والدينية والعلمية في بلاده التي نشأ فيها وهي مدينة الري.

المبحث الأول

الحالة السياسية

لقد عاش الإمام عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازى في الفترة ما بين عامي ٢٤٠ من الهجرة و٣٢٧ منها، وهذه الفترة يعتبرها المؤرخون عصر نفوذ الأتراك في الدولة العباسية وب نهاية انهيار الحكم العباسي، وسيادة روح التنافس بين الحكام والرؤساء، ولقد كانت لهذا النفوذ آثار على الخلفاء في مركز الخلافة العباسية في العراق والأقاليم التابعة لها. وهذه الفترة تكاد تنحصر ما بين عامي ٢٣٢ و٣٣٤ هـ^(١) وما سبقها هو العصر الذهبي للخلافة العباسية، وهو ما بين عامي ١٣٢ هـ و٢٣٢ منها. تحملت فيه هيبة الخلفاء، واستقر سلطانهم، وفقدت كلمتهم على الحكومة المركزية، وعلى ولاة الأقاليم شرقاً وغرباً^(٢).

ومن هنا نعلم أنَّ السلطة المركزية للخلافة العباسية في الوقت الذي عاشه الإمام ابن أبي حاتم كانت سلطة اسمية فقط، لأنَّ أمراء الأقاليم استقل كل واحد منهم بما لديه، فقامت دواليات صغيرة، ومن هؤلاء الأمراء والحكام:

- ١- الطولونيون: استولوا على مصر، واستمر سلطانهم ما بين عامي ٢٩٢-٢٥٤ هـ، حيث عادت تحت نفوذ الخلافة العباسية^(٣).
- ٢- السامانيون: استولوا على ما وراء النهر سنة ٢٦١ هـ بعد أن كانوا في أول أمرهم نواباً عن الطاهريين، واستمرت دولتهم نحو ١٣٠ سنة^(٤).

(١) الخلافة والدولة: د/ محمد حلمي أحمد ط ١ ص ٢١٠.

(٢) النزعات الاستقلالية: عبد الفتاح السريجاري ط ٤ ص ٦.

(٣) المنظم في تاريخ الملوك لابن الجوزي: ٧١/٥.

(٤) المنظم في تاريخ الملوك لابن الجوزي: ٧٧/٦، والكامل في التاريخ: لابن الأثير: ٦ / ٣ ، والخلافة والدولة في العصر العباسي: ص ١٢٥.

٣- الحمدانيون: أقاموا دولتهم سنة ٢٩٣ هـ بـ الموصـل^(١)، وـ ديار بـكر^(٢)، وما جاورـهما^(٣).

كما ظهر بعض طوائف الخوارج^(٤) الذين خرجوا على الدولة مثل: القرامطة^(٥) الذين ظهروا عام ٢٧٨ هـ واستولوا على الـيـمامـة^(٦)، والـبـحـرـين^(٧)، والـبـلـادـ الـمـحاـورـةـ، وـعـاـثـوا في الأرض فـسـادـاـ^(٨).

(١) المـوـصـلـ - بـفتحـ الـمـيمـ وـكـسرـ الصـادـ: إـحدـى قـوـاعـدـ بـلـادـ الـإـسـلـامـ الـتـيـ وـصـلـتـ بـيـنـ الـجـزـيرـةـ وـالـعـرـاقـ، أـوـ بـيـنـ دـجـلـةـ وـالـفـرـاتـ. وـتـبـعـدـ عـنـ بـغـدـادـ أـرـبـعـةـ وـسـبـعـينـ فـرسـخـاـ. اـنـظـرـ: مـعـجمـ الـبـلـدانـ: ١٩٨/٨.

(٢) دـيـارـ بـكـرـ: بـلـادـ وـاسـعـةـ تـنـسـبـ إـلـىـ بـكـرـ بـنـ وـائلـ، وـهـيـ نـاحـيـةـ ذاتـ قـرـىـ وـمـدـنـ كـثـيـرـ بـيـنـ الشـامـ وـالـعـرـاقـ، قـصـبـتـهـاـ المـوـصـلـ وـحـرـانـ وـبـهاـ دـجـلـةـ وـالـفـرـاتـ. اـنـظـرـ: مـعـجمـ الـبـلـدانـ: ٤٩٤/٢، وـمـرـاصـدـ الـاطـلـاعـ: ٥٤٧/٢، وـأـثـارـ الـبـلـادـ وـأـعـبـارـ الـعـبـادـ لـزـكـرـيـاـ بـنـ مـحـمـدـ الـقـزوـيـيـ: ٣٦٨، طـ دـارـ صـادـرـ - بـيـرـوـتـ.

(٣) اـنـظـرـ: الـكـامـلـ فـيـ التـارـيـخـ لـابـنـ الـأـئـمـةـ: ٦/١١١.

(٤) الـخـوارـجـ: هـمـ الـذـينـ خـرـجـواـ عـلـىـ أـمـيرـ الـمـؤـمـنـيـنـ عـلـىـ بـنـ أـبـيـ طـالـبـ بـعـدـ قـصـةـ التـحـكـيمـ، وـهـمـ فـرـقـ شـتـىـ يـجـمعـهـمـ تـكـفـيرـ عـلـىـ وـعـشـانـ وـالـحـكـمـيـنـ وـأـصـحـابـ الـجـمـلـ، وـتـكـفـيرـ مـرـتكـبـ الـكـبـيـرـ وـأـنـهـ مـخـلـدـ فـيـ النـارـ، وـالـخـرـوجـ عـلـىـ الـأـئـمـةـ إـذـاـ جـارـواـ وـظـلـمـواـ. وـقـدـ عـرـفـواـ بـعـدـ أـسـماءـ مـنـهـاـ: الـخـوارـجـ، الـحـرـرـوـرـيـةـ، الـشـرـاءـ. اـنـظـرـ: التـبـصـيرـ فـيـ الـدـيـنـ: صـ ٢٦ـ، وـالـفـرـقـ بـيـنـ الـفـرـقـ: صـ ٥٤ـ، وـالـبـرـهـانـ فـيـ مـعـرـفـةـ عـقـائـدـ أـهـلـ الـأـدـيـانـ: صـ ١٧ـ.

(٥) الـقـرـامـطـةـ: نـسـبـةـ إـلـىـ حـمـدـانـ قـرـمـطـ، زـعـيمـ هـذـهـ الفـرـقةـ، وـقـدـ خـرـجـواـ عـلـىـ الـمـسـلـمـيـنـ سـنـةـ ٢٨١ـ هـ فـيـ خـلـافـةـ الـمـعـضـدـ وـحـكـمـوـاـ الـبـحـرـينـ، وـعـاـثـواـ فـيـ الـأـرـضـ فـسـادـاـ وـقـطـعـواـ الـطـرـيقـ عـلـىـ الـحـجـاجـ، وـسـرـقـواـ وـنـهـبـواـ وـأـسـالـوـاـ الـدـمـاءـ، وـاستـحلـواـ الـبـيـتـ الـحـرـامـ، وـاقـتـلـواـ الـحـجـرـ الـأـسـوـدـ مـنـ الـبـيـتـ وـذـهـبـواـ بـهـ إـلـىـ الـبـحـرـينـ.

وـهـذـهـ الفـرـقةـ إـحدـىـ الـفـرـقـ الـبـاطـنـيـةـ الـتـيـ جـعـدـتـ الشـرـائـعـ، وـاستـبـاحـتـ الـحـارـامـ. وـأـنـكـرـتـ الـأـمـورـ الـمـلـوـمـةـ مـنـ الـدـيـنـ بـالـضـرـورةـ. وـتـأـولـواـ أـحـكـامـ الـشـرـيـعـةـ تـأـريـلـاتـ لـاـ يـقـرـهـاـ دـيـنـ وـلـاـ يـقـبـلـهاـ عـقـلـ. اـنـظـرـ: الـفـرـقـ بـيـنـ الـفـرـقـ: صـ ٢٦٦ـ، وـالـتـبـصـيرـ فـيـ الـدـيـنـ: صـ ٨٣ـ، وـالـبـرـهـانـ فـيـ عـقـائـدـ أـهـلـ الـأـدـيـانـ: صـ ٨٠ـ٨١ـ.

(٦) الـيـمامـةـ: مـدـيـنـةـ مـتـصـلـةـ بـأـرـضـ عـمـانـ مـنـ جـهـةـ الـمـغـرـبـ مـعـ الشـمـالـ، كـانـ اـسـمـاهـ جـوـاـ، وـسـمـيتـ الـيـمامـةـ بـأـمـرـأـ وـهـيـ الـزـرـقاءـ الـتـيـ يـضـرـبـ بـهـاـ الـمـثـلـ فـيـ النـظـرـ الـبـعـيدـ. وـهـيـ بـلـدـ كـبـيرـ، فـيـ قـرـىـ، وـحـصـونـ، وـعـيـونـ وـخـلـلـ. وـكـانـ فـتـحـهـ وـقـتـلـ مـسـيـلـةـ الـكـذـابـ فـيـ أـيـامـ أـبـيـ بـكـرـ الصـدـيقـ رـضـيـ اللـهـ تـعـالـىـ عـنـهـ سـنـةـ ١٢ـ هـ فـتـحـهـ أـمـيـرـ الـمـسـلـمـيـنـ خـالـدـ بـنـ الـوـلـيدـ عـنـوـةـ ثـمـ صـوـلـحـواـ. اـنـظـرـ: الرـوـضـ الـمـعـطـارـ لـمـحـمـدـ الـحـمـيـريـ: ٣/١، مـ لـبـانـ، وـمـرـاصـدـ الـاطـلـاعـ: ٤٨٣/٣، وـمـعـجمـ الـبـلـدانـ: ٤٤١/٤٤٢ـ.

(٧) الـبـحـرـينـ: اـسـمـ جـامـعـ لـبـلـادـ عـلـىـ سـاحـلـ الـخـلـيـجـ الـعـرـبـيـ بـيـنـ الـبـصـرـةـ وـعـمـانـ، وـفـيـهـ عـيـونـ وـمـيـاهـ كـثـيـرـةـ، وـأـهـمـ مـدـنـهـ (ـهـجـرـ)، وـالـقـطـيفـ وـدـارـينـ. وـسـبـبـ تـسـمـيـةـ هـذـهـ الـبـلـادـ بـالـبـحـرـينـ: لـأـنـ فـرـاـهـاـ بـحـيـرـةـ عـلـىـ بـابـ الـأـحـسـاءـ لـاـ يـفـيـضـ مـاـوـهـاـ، وـمـاـوـهـاـ رـاكـدـ، زـعـاقـ؛ هـذـاـ قـدـيـمـاـ، وـأـمـاـ الـآنـ فـتـطـلـقـ عـلـىـ جـمـعـوـةـ جـزـرـ تـقـعـ فـيـ الـخـلـيـجـ مـقـابـلـ سـاحـلـ الـدـمـامـ. اـنـظـرـ: مـعـجمـ الـبـلـدانـ: ٣٤٩/١ـ.

(٨) اـنـظـرـ: الـبـدـاـيـةـ وـالـنـهـاـيـةـ لـابـنـ كـثـيرـ: ١١/٨١ـ.

الحالة التي كانت عليها مدينة الري:

أماً بلاد الري التي ولد فيها الإمام ابن أبي حاتم والتي ينسب إليها، فقد كانت تتميز ب موقع جغرافي هام حيث كانت محطة الحاجاج القادمين من خراسان^(١) وما بعدها، وهي مع هذا كثيرة الفواكه والخيرات. يقول عنها ياقوت الحموي: «(وهي مدينة مشهورة من أمهات البلاد وأعلام المدن، كثيرة الفواكه والخيرات، وهي محطة الحاج على الطريق العام وعاصمة كثير من البلاد، بينها وبين نيسابور^(٢) مائة وستون فرسخاً، وإلى قزوين^(٣) سبعة وعشرون فرسخاً)^(٤).

وقال الأصمسي: «(الري عروس الدنيا، وإليه متجر الناس...)^(٥). وببلاد الري من البلدان التي كثرت خيراتها، وزكت ثمارها، وتواترت أموالها، وراج اقتصادها، حتى جئت منها الأموال الكثيرة إلى دولة الخلافة. وقد ذكر ياقوت: «(أنه كان يجبى منها لدولة الخلافة مبلغ اثنى عشر ألف درهم كل عام، حتى مر بها المأمون عند عودته من بلاد خراسان وهو عائد إلى بغداد، فلقيه أهلها واجتمع بهم، وشكوا إليه أمرهم وعظم ما يدفعونه لدولة الخلافة فأسقط عنهم ألفي ألف درهم وكتب لهم بذلك)^(٦).

ونظراً للموقع الجغرافي الهام لبلاد الري، وكثرة خيراتها، ووفرة أموالها ولبعدها عن دار الخلافة، فقد كانت عرضة للطغاة الطامعين، وهدفاً للغزوة الحاقدين، ولذلك فقد شنت عليها هجمات شرسة، وتعرض أهلها لويارات مفجعة، وضربات موجعة، ونكبات

(١) خراسان: بضم أوله ، بلاد واسعة تمتد من العراق حتى بلاد الهند، وهي حالياً تضم بلاد إيران وأفغانستان وجزء من الجمهوريات الإسلامية في الاتحاد السوفيتي السابق. وقد عرج من هذه البلاد فطاحل من العلماء، نشر الله على يديهم العلم الكبير والخير الوفير، ومن هؤلاء أصحاب الكتب الستة، وكذلك ابن المبارك والحاكم وغير هؤلاء كثير . معجم البلدان: ٢/٣٥٤-٣٥٠، مراصد الاطلاع على أسماء الأئمة والبقاء لصفي الدين البغدادي: ١/٤٥٥-٤٥٦.

(٢) نيسابور: بفتح أوله مدينة عظيمة في المشرق، وسميت بذلك: لأن «(سابور)» مر بها وفيها قصب كثير فقال: يصلح أن تكون هاهنا مدينة، فقيل لها: نيسابور، فتحت في أيام عثمان بن عفان رضي الله تعالى عنه صلحًا . وقيل: فتحت في أيام عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه. انظر: معجم البلدان: ١/٣٣١-٣٣٢.

(٣) قزوين: بالفتح ثم السكون وكسر الواو، مدينة مشهورة بينها وبين الري سبعة وعشرون فرسخاً. وتقع في الوقت الحاضر على نحو مائة ميل شمال غربي طهران في إيران. انظر: معجم البلدان: (مادة قزوين). وبلدان الخلافة الشرقية: ص ٢٥٣.

(٤) معجم البلدان لياقوت الحموي: ٣/١١٦.

(٥) معجم البلدان: ٣/١١٨.

(٦) المصدر السابق.

مفرزة. ولكثرة ما كانت تتعرض له من الغزاة والمحاربين كان أهلها يبنون بيوتهم تحت الأرض، حتى يأمنوا على أنفسهم وأهليهم، عندما يغتسلون الغزاة أو يعتدون عليهم. يقول ياقوت نقلاً عن القزويني: «إن دورهم مبنية تحت الأرض، ودروبهم التي يسلك بها إلى دورهم على غاية الظلمة وصعوبة المسلوك، فعلوا ذلك لكثرة ما يطرقهم من العساكر بالغارات، ولو لا ذلك لما بقي فيها أحد»^(١).

وقد أحصيت الحروب التي دارت بالري في هذه الفترة فبلغت التسعة، وذلك في سنة ٢٥٠، ٢٥٢، ٢٥٩، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٧٩، ٢٨١، ٢٨٩.^(٢)

ولكثرة الحروب في هذه البلاد وما يتربّب عليها من القتل والسلب والنهب، فقد ذهب الاستقرار والأمن بين أهلها، وشاع مكانهما الاضطراب والخوف بسبب تلك الغارات التي كانوا يفاجئون بها بين وقت وآخر.

ولاشك أنَّ أثر ذلك كله كان سينَّا في الحياة العامة في تلك الفترة من الخلافة العباسية لما نتج عنه من الانقسام والفرقـة، ثم وقوع الفتن السياسية، والاعتقادية، والمنازعات التي كانت بين القضاة وغيرهم.



(١) المصدر السابق: ٣ / ١١٧.

(٢) انظر: تاريخ الطبراني: ٩ / ٢٧١، ٢٧٥، ٢٧٦، ٣٧٢، ٥٤٩، ٥٩٩، ٦١٠، ٣٧٣، ٨٨، ٨٩. وانظر: البداية والنهاية: ١١ / ٥ - ١٩١.

المبحث الثاني

الحالة الدينية

نتيجة للفتن التي بدأت بقتل الخليفة الثالث عثمان بن عفان -رضي الله تعالى عنه- ثم ثبتت بقتل الخليفة الرابع علي بن أبي طالب -رضي الله تعالى عنه- بدأ التفرق بين المسلمين منذ ذلك الحين، فنشأت فرق وأحزاب من الخارج، والروافض، ثم المرجئة، والجهمية، والقدرية، والمعزلة، والصوفية^(١)، والباطنية^(٢)، وخصوصاً باطنية القرامطة، وكذا زنادقة من الفلاسفة من الفرق الضالة، التي يعاني المجتمع المسلم

(١) الصوفية: نسبة إلى لبس الصوف -على القول الصحيح- عرروا بادئ الأمر بالعبادة والزهد، ولم يكن هذا الاسم معروفاً في القرون الثلاثة الأولى، وانتهت المطاف بعض فرقهم إلى الغلو والتطرف، حتى خرجوا عن دائرة الإسلام والقول. منهباً الباطنية وأنّ لكل ظاهر باطناً، ولكل تنزيل تأويلاً. من أقطاب غلاتهم: ابن عربي، والحلاج، وابن سبعين، وغيرهم. انظر: مجموع الفتاوى: ١١/٥ وما بعدها، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين للرازي: ص ٧٢-٧٤، نقض تأسيس الجهمية: ٢/٣٦٠.

(٢) الباطنية: سموا بذلك لأنهم ادعوا أنّ لنصوص الشرعية ظاهراً وباطناً، وزعموا أنّ العامة هم المرادون بظهورها النصوص، أمّا من ارتقى إلى علم الباطن فقد اخْحَطَت عنه التكاليف، وأطلقوا عليها: الأغلال، وقالوا: هم المرادون من قوله تعالى: ﴿وَيُضَعُ عَنْهُمْ إِصْرُهُمْ وَالْأَغْلَالُ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ﴾. سورة الأعراف: ١٥٧. وغضبهم من ذلك إبطال الشرائع، ونفي أن يكون هناك جزاء وجنة ونار بل إنكار الخالق بالكلية.

وقد ذكر شيخ الإسلام في نقض تأسيس الجهمية: ٢٥٩-٢٦٠ أنّ اسم الباطنية في كلام الناس يقال على صفين: أحدهما: من يقول للكتاب والسنة باطن يخالف ظاهرها، فهو لا هم المشهورون عند الناس باسم الباطنية. وأشار إلى أنّ هؤلاء قسمان: قسم يرون ذلك في الأعمال الظاهرة نحو: الصلاة والصيام والحج... الخ ويرون أنّ الخطاب المبين لوجوب هذه الواجبات وتحريم المحرمات ليس هو على ظاهره المعروف عند الجمهور ثم قال: «(وهو لا زنادقة منافقون باتفاق سلف أئمة الإسلام، ولا يخفى تقاعدهم على من له بالإسلام أدنى معرفة...)» وذكر أنّ من هؤلاء زنادقة الصوفية من الاتحادية الحلولية. وهذا القسم الذي ذكره شيخ الإسلام هم المعنيون هنا. أمّا القسم الثاني: فهم الذين يقولون بالباطن المخالف للظاهر في العلوميات، وأمّا العمليات فيقررونها على ظاهرها، وذكر أنّ هذا قول عقلاً الفلاسفة المتسلين للإسلام.

وذكر العلماء أنهم شر الطوائف على المسلمين، بل هم شر من الدجال، وأول من دعا إلى هذا المنصب هو: عبد الله بن ميمون القداح مولى جعفر الصادق زمن المؤمنون. انظر: التبصير في الدين: ص ٨٣، رسالة في القرامطة لابن الحوزي: ص ٣٦، وانظر أيضاً: رسائل إخوان الصفا: ص ١٤٤-١٣٨، الفتوحات المكية لابن عربي: ٤/٢٦٢-٢٦٦، ٢٧١، ٢٧٥. وسيأتي التعريف ببقية الفرق في مواضع آخر من الرسالة.

من أضرارها مالا يوصف. ووُجِدَت هذه الفرق مرتّعا خصباً من الفلسفة^(١)، والمنطق^(٢)، وعلم الكلام^(٣) بعد أن منحوا الحرية الفكرية التي أباحها المأمون في بداية القرن الثالث الهجري؛ والتي كانت حافزاً قوياً في انتشار الفرق. واستمرت الآثار المؤلمة التي خلفتها كتب الفلسفة، وعلم الكلام، والمنطق إلى العصر العباسي الثاني، رغم ما حدث من تغيير الأوضاع في زمن الم توكل. ومن هنا نعلم أن الحالة الدينية في عصر الإمام ابن أبي حاتم لم تكن أحسن حالاً من الحالة السياسية والتي ساءت واضطربت، وذلك لشدة التلازم بينهما.

وفيما يتعلق بالقضايا الاعتقادية في هذه الفترة، فإنه رغم ما منيت به الفرق الضالة في الفترة السابقة من الاندحار، إلا أنه بقيت لهم بقية تعثّر في أفكار العباد فساداً، وتنشر مذاهبهم وتدعى إليها خلال هذه الفترة. وقد كان من هذه الفرق ما كثُر نزاعهم مع أهل السنة والجماعة سواء كان ذلك لـعلاقة النزاع بـذات الله تعالى وبسمائه وصفاته، أو لـكثرة الجداول الكلامي الذي يستدعي الرد عليه كـالجهمية والـمعتزلة، أو لـادعاء الـانتساب إلى أهل السنة كالـصوفية. فقام أئمـةـ السـنةـ بـواجهـهـمـ فيـ بـيـانـ الحـقـ إـزـاءـ هـذـهـ الـانـحرـافـاتـ الضـالـلـةـ، وـتـحـمـلـواـ الـخـنـ فيـ إـزـالـةـ تـلـكـ الفـتـنـ، فـحـذـرـواـ مـنـ الطـوـاغـيـتـ الطـامـعـينـ، وـرـدـواـ عـلـىـ الضـلـالـ المـرـجـفـينـ، وـكـشـفـواـ النـقـابـ عـنـهـاـ بـالـمـنـاظـرـاتـ وـالـمـسـاجـلـاتـ وـالـمـصـنـفـاتـ. كـأـمـالـ الإـمامـ أـحـمدـ، وـالـبـخارـيـ، وـعـبـدـ اللهـ بـنـ مـسـلـمـ بـنـ قـتـيبةـ^(٤)، وـعـثـمـانـ الدـارـمـيـ^(٥). وـابـنـ

(١) الفلسفة: معناها: حبة الحكمة. وهي كلمة يونانية في «(فِيلَا)»، يعني: حب و «(سُوفِيَا)»، يعني: الحكمـةـ. كان المراد بالفلسفة قديماً تفسير المعرفة عقلياً، وفي القرون الوسطى أصبح الغرض من الفلسفة الوقوف على حقائق الأشياء، نظرية كانت أو عملية، وأصبحت منذ القرن التاسع عشر تقتصر على المنطق والأعـلـاقـ وـعـلـمـ الـجـمـالـ وماـ بـعـدـ الطـبـيـعـةـ، هذا حسب مفهومـ الـفـلـاسـفـةـ، ولكنـ فيـ الـحـقـيـقـةـ أـصـبـعـ هـذـاـ الـاسـمـ يـطـلـقـ عـلـىـ أـتـيـاعـ أـرـسـطـوـ الـذـيـنـ هـذـبـ ابنـ سـيـنـاـ طـرـيقـهـ وـيـسـطـطـهـ. انظر: إغاثةـ الـلهـفـانـ: ٢٥٦ـ/٢، الفـصلـ لـابـنـ حـزمـ: ٩٤ـ/١، مـقـدـمةـ اـبـنـ حـلـدونـ: صـ ٥١٤ـ.

(٢) المنطق: آلة قانونية تعصم مراءاتها النهن عن الخطأ في الفكر؛ فهو علم عملي آلي، كما أنَّ الحكمة علم نظري غير آلي، فالآلية منزلة الجنس القانونية يخرج الآلات الجزئية لأرباب الصنائع. التعريفات للمرجاني: ص ٢٢٢ـ. هذا تعريف المنطق عند أهلهـ، ومعلوم أنَّ بعض قواعدهـ مبنية على أصول فاسدةـ: أدَّتـ بـاصـحـابـهـ إـلـىـ مـزـالـقـ فيـ الـاعـتـقـادـ، وهذاـ كـانـ عـلـمـ الـسـلـفـ يـنـهـونـ عـنـ تـلـمـيـذـهـ وـتـسـلـيـمـ لـقوـاعـدـهـ أوـ الـاغـتـارـ بـيـهـرـجـهـ. والمـعـصـومـ منـ عـصـمـهـ اللهـ.

(٣) علم الكلام: قال الفتاـزانـيـ: ((الـكـلامـ هوـ الـعـلـمـ بـالـعـقـائـدـ الـدـيـنـيـةـ عـنـ الـأـدـلـةـ الـيـقـيـنـيـةـ)). شـرـحـ المـقـاصـدـ: ١٦٣ـ/١ـ، وـعـنـ مـوـضـوعـ الـكـلامـ وـذـكـرـ مـسـائـلـهـ وـغـايـتهـ، انـظـرـ: كـشـافـ اـصـطـلـاحـاتـ الـفـنـونـ لـلـتـهـانـيـ: ١ـ/٣١ــ٣٠ـ، وـلـوـامـعـ الـأـنـوارـ الـبـهـيـةـ: ١ـ/٤ــ٥ــ. وهذاـ تعـرـيفـ الـكـلامـ عـنـ أـهـلـهـ، أماـ أـهـلـ السـنـةـ فـيـرـونـ أنـ مـعـظـمـ الـكـلامـ هوـ تـلـكـ الـقـضـاـيـاـ الـيـسـمـيـهـ أـهـلـهـ الـعـقـلـيـاتـ، وـهـيـ أـصـوـلـ دـيـنـهـمـ الـيـتـيـ بـنـوـهـاـ عـلـىـ مـقـاـيـيسـ تـسـتـلـمـ رـدـ كـثـيرـ مـاـ جـاءـتـ بـهـ السـنـةـ. فـلـحـقـهـمـ الـذـمـ منـ جـهـةـ ضـعـفـ الـمـقـاـيـيسـ الـيـتـيـ بـنـوـهـاـ، وـمـنـ جـهـةـ رـدـهـمـ لـمـ جـاءـتـ بـهـ السـنـةـ. انـظـرـ: بـجـمـعـ الـفـتاـوىـ لـشـيخـ الـإـسـلـامـ اـبـنـ تـيمـيـةـ: ٧ـ/٢ـ.

(٤) هو: عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، أبو محمد، كان فاضلاً ثقة، سكن بغداد وحدث بها، له مصنفات

أبي حاتم^(١).

أما الرّئي فقد كان توجّه كذلك بأفكار الفرق الضالّة وقد أثّرت في جميع الأوساط الاجتماعيّة، كما كانت مسألة خلق القرآن قد أخذت حيزاً كبيراً من اختلاف العلماء والّعوام، حتى إنَّ العوام قد تابعوا الفقهاء في خلق القرآن كما ذكر المقدسي^(٢). مما نتج عنه إثارة التّزعّمات والنّعرات، وحدوث الخلافات والصراعات بين أهل السنة والجهمية التي بنت هذه المقالة الخطيرة. فتصدّى أهل السنة للجهمية وغيرها من الفرق الضالّة، فحدّدوا علاماتها، وفندو مقالاتها، وكشفوا النقاب عن ضلالاتها، ثم دحضوها معتمدين على الكتاب والسنة.

وقد أشار الإمام ابن أبي حاتم - رحمه الله تعالى - إلى بعض مظاهر هذه المواقف السنّية السلفيّة. فروي في كتابه الجرح والتعديل ما يدل على أنَّ أبو زرعة الرّازمي رحمه الله تعالى كان يتبع آراء محمد بن مقاتل الرّازمي^(٣) من أهل الرأي، ويردّها عليه.

يقول أبو زرعة: «يفرغ ابن مقاتل من مجلسه يوم الجمعة إلى قرب المغرب وأرد عليه من الغد بكرة»^(٤). كما يروي قول أبي جعفر الجمال^(٥) لأبي زرعة رحمهما الله تعالى: «ما هم - يعني أصحاب الرأي - سواك»^(٦).

كثير منها: ((مشكل القرآن)) و((مشكل الحديث)) و((العارف)) وغيرها. توفي سنة ٢٧٠هـ. انظر: وفيات الأعيان: ٢٤٦-٢٤٧، وسير أعلام النبلاء للنهوي: ١٣/٢٩٦-٣٠٢، والبداية والنهاية: ١١/٤٨.

(٥) هو: عثمان بن سعيد بن صالح بن سعيد الدارمي التميمي، أبو سعيد، الإمام الحافظ الناقد صاحب المسند، طوف الأقاليم في طلب الحديث، وكان جذعاً في أعين المبتدعة وله مصنفات في الرد عليهم، توفي سنة ٢٨٠هـ. انظر: طبقات الشافعية للسبكي: ٢٠٢-٣٠٦، والبداية والنهاية: ٦٩/١١.

(٦) انظر: تفاصيل ذلك في كتاب عقائد السلف: ص ٤٤-٣٩، ٣٨-٣٤، ١٧، ٨-٥ .

(١) انظر: كتاب أصل السنة واعتقاد الدين له.

(٢) انظر: أحسن التقاسيم لأبي عبد الله محمد المقدسي: ص ٣٩٥ .

(٣) محمد بن مقاتل الرّازمي، ضعيف من الحادى عشرة . تقريب التهذيب: ص ٨٩٨ .

(٤) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم: ١/٣٤٧ .

(٥) هو: محمد بن مهران الجمال الرّازمي أبو جعفر، الحافظ الأول، توفي سنة ٢٣٩هـ. انظر: تذكرة الحفاظ: ٢/٤٤٨-٤٤٩ ، وتهذيب التهذيب لابن حجر: ٩/٤٧٨ .

(٦) الجرح والتعديل: ص ٣٤٧ .

وكذلك قول أبي زرعة: «ما رغبت قط في سكني الرئي، وما كاشفت القوم، وأنا أريد مزاجتهم في دنيا ولا مال ولا صنعة، وقلت في نفسي: أنا لست براhib في شيء من هذا فأقاسي إظهار السنن، فإن كان كون خرجت، وهربت إلى طرسوس^(١)»^(٢).

ومثل هذه المواقف السننية، كان لها تأثير بالغ على أهل الرأي، فعرضوا مائة ألف درهم للوالى حتى يمنع محمد بن مسلم بن وارة^(٣) وأبا زرعة عن التحدث^(٤).

ولعل هذا البحث المتواضع من المحاولات اليسيرة لبيان تلك المواقف من خلال كتب الإمام ابن أبي حاتم، ومن خلال مروياته المنقولة في الكتب الأخرى؛ مما يعتبر من جهوده في العقيدة. -رحمه الله تعالى رحمة واسعة- .



(١) طرسوس: بفتح أوله وثانية وبسینین مهمليتين بينهما واو ساکنة، هي مدينة بشغور الشام بين إنطاكية وحلب، وبلاط الروم، وبها قبر المأمون عبد الله بن هارون الرشيد، جاءها غازيا فأدركه متبه فمات. انظر : معجم البلدان: ٢٨/٤.

(٢) الجرح والتعديل: ٣٤٧/١.

(٣) هو: محمد بن مسلم بن وارة الرازي، الحافظ المخود الثقة، أحد الأعلام، ارتحل إلى الآفاق وحدث بها؛ توفي سنة ٢٧٠ هـ. انظر: سير أعلام النبلاء: ٣٠/١٣ ، وتنذكرة الحفاظ: ٥٧٥/٢.

(٤) الجرح والتعديل: ٣٤٧/١.

المبحث الثالث

الحالة العلمية والفكرية

كان العصر الذي عاش فيه الإمام ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى من الناحية السياسية عصراً قاتماً، يتصف بعدم الاستقرار، وكثرة الفتن والخلافات، مع وقوع كثير من المخرب والاعتداءات، - كما سبقت الإشارة إلى ذلك في المبحث الأول -.

إلا أنَّ الحالة الثقافية والعلمية، كانت على عكس ذلك. فقد كان التقدم العلمي يسير في رقي مستمر في جميع الميادين الحضارية، ومرد ذلك إلى أمرين:

١- أنَّ ثمار الجهد العلمي في القرون الماضية قد نضجت في هذا العصر.
٢- أنَّ الإمارات الإسلامية على اختلاف مذاهبها كانت تتنافس فيما بينها، وتقتصر بعلمائها وأدبائها؛ فبلغ بذلك نشاط الحركة العلمية ذروته في رحاب العلوم الإسلامية كالفقه، والحديث، والتفسير؛ ففي مجال الفقه انتشرت المدارس الفقهية التي كانت تمثل مذاهب الأئمة الأربع، وأصبح لكل مدرسة أتباع يأخذون منهاجها ويعلمونه لأتباعهم، للعمل به وتطبيقه في جميع نواحي الحياة؛ حتى انتشرت هذه المدارس في أنحاء الخلافة حتى شملت العامة في التفقة واعتناق أحد هذه المذاهب، مما ساعد على انتشار العلم في جميع الأوساط والمستويات.

أمَّا في مجال الحديث: فقد كانت هذه الفترة أزهى عصور علوم السنة، حيث ظهرت الكتب الستة، وكتب الجرح والتعديل، والعلل، وتاريخ الرجال ووفياتهم، وغيرها من الكتب والمراجع التي زخرت بها المكتبة الإسلامية والتي تعدُّ من أهم وأكثر الكتب التي يتداولها الناس إلى عصمنا الحاضر.

أمَّا في مجال التفسير: فقد شهدت هذه الفترة أشهر رجال التفسير، وزخرت المكتبات بتفسيراتهم، حيث ظهرت مصنفاتهم الغزيرة ورواياتهم التي تضمنت التفاسير القديمة للصحابية والتابعين، فاجتمع نتاج السابقين مع نتاج اللاحقين؛ ف تكونت ثروة علمية كبيرة لأشهر المحدثين منهم:

- ١- الإمام أحمد بن حنبل المتوفى سنة ٢٤١ هـ.
- ٢- الإمام عبد بن حميد المتوفى سنة ٢٤٥ هـ.
- ٣- الإمام الطبرى المتوفى سنة ٣١٠ هـ.
- ٤- الإمام أبو سعيد الأشجع المتوفى سنة ٣٥٧ هـ.
- ٥- الإمام بقى بن خلدون المتوفى سنة ٣٧٦ هـ^(١).

وغيرهم من العلماء الحفاظ الذين أسهموا إسهاماً فعالاً في حفظ السنة النبوية المطهرة وأفادوا في تفسير كتاب الله العزيز، وحافظوا على التراث الإسلامي من كل دخيل فجزاهم الله تعالى خيراً الجزاء.

وكذلك نشطت الحركة العلمية في المجالات الأخرى.

أما الري في عصر الإمام ابن أبي حاتم فقد كانت توج فيها ألوان من الحياة الفكرية والعلمية، فقد شهدت الرئي نهضة علمية بفضل الله تعالى ثم بفضل العلماء الذين نشتوها فيها، أو رحلوا إليها منذ افتتاحها مثل الصحابي الجليل قرظة بن كعب^(٢) رضي الله تعالى عنه ومن معه منهم. ومن التابعين الذين رحلوا إليها: عامر بن شراحيل الشعبي^(٣)، وسعيد بن جبير^(٤)، والضحاك بن مزاحم الهلالي^(٥)، وغيرهم من جلة علماء المسلمين^(٦)

(١) انظر: مقدمة تفسير ابن أبي حاتم (جزء سورتي آل عمران والنساء): د/ حكمت بشير ياسين: ص ١٦-١٧.

(٢) هو: قرظة بن كعب بن ثعلبة بن عمرو بن الإطنابة الأنصاري، أبو عمرو، شهد أحداً وما بعدها من المشاهد وتوفي بالكونفة في علانة علي بن أبي طالب -رضي الله تعالى عنه- وصلى عليه. انظر: أسد الغابة لابن الأثير: ٤-٣٣٩، ٤٠٠، والجرح والتعديل: ١٤٤/٧.

(٣) هو: عامر بن شراحيل المعناني الكوفي، كان إماماً حافظاً فقيها متقدماً ثبتاً، وولى قضاء الكوفة؛ وتوفي سنة ١٠٣ هـ، أو ١٠٤، أو ١٠٥ هـ. انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد: ١٧١-١٧٨، وذكرة الحفاظ: ١/٧٩-٨٨.

(٤) هو: أبو عبد الله، سعيد بن هشام الأستدي الوالسي ولاء، الكوفي التابعي، الإمام العلم، والحافظ المفسر، قتله الحاج بن يوسف التقفي بواسطه سنة ٩٥ هـ. وفيات الأعيان: ٢/٣٧١-٣٧٤، وسير أعلام النبلاء: ٤/٣٢١-٣٤٢، وتهذيب التهذيب: ٤/١١-١٤.

(٥) هو: الضحاك بن مزاحم الهلالي، أبو محمد صاحب التفسير، كان من أوعية العلم، وليس بالمحود لحديثه، وهو صدوق في نفسه، وكان يعلم الصبيان دون أحقرة، توفي سنة ١٠٢ هـ، وقيل: بعدها، انظر: التاريخ الكبير للبخاري: ٤/٣٣٢-٣٣٣، والبداية والنهاية: ٩/٢٢٩، والسير: ٤/٥٩٨-٦٠٠.

(٦) انظر: الصفحات التالية في الجرح والتعديل: ٤/١١، ٢٢٢، ٩١/٧، ٩١، ٨/١٨٢.

الذين أرسوا أسس الحياة العلمية والثقافية، فتعلم أهلها وتأثروا بهم.

وكما شهدت الري في هذا العصر نهضة علمية سنية بفضل الله تعالى ثم بفضل علماء السنة رحمهم الله تعالى. فكذلك كانت تمواج بأفكار الفرق الضالة، والشيعة، وأصحاب الكلام الذين مشوا وراء المعقول وأعرضوا عما عليه السلف من التمسك بالآثار النبوية^(١).

وقد -سبق أن ذكرت- أنَّ مسألة خلق القرآن، كانتأخذت حيزاً كبيراً من اختلاف العلماء والعوام، حتى أنَّ العوام قد تابعوا الفقهاء في خلق القرآن. مما يدل على مدى تأثير هذه الأفكار في جميع الأوساط العلمية، والمستويات الاجتماعية. مما نتج عنه تصدي أهل السنة لأهل الكلام. وهذا التصدي دعم للإنتاج الثقافي؛ حيث دفع كلاً من الجانبين إلى التنافس الشديد في البحث، والتنقيب، والتاليف، والنشر؛ مما زاد في تطور الثقافة تطوراً ملماً.

وبهذا يتبيَّن أنَّ الرَّي في نهضتها العلمية كانت مواكبة للنهضة العلمية العامة التي كان يعيشها العالم الإسلامي على اتساعه. وهكذا كانت الحالة الثقافية والعلمية في تقدم وانتشار في جميع مجالاتها.



(١) انظر: تذكرة الحفاظ: ٦٢٧/٢.

الفصل الثاني

حياته الشخصية

و فيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول في اسمه، ونسبه، وكنيته.

المبحث الثاني في مولده، وأسرته.

المبحث الثالث في بعض صفاته وأخلاقه.

توطئة :

إنَّ الناظر في حياة الإمام ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى يجد أنها حياة مرتبطة بطلب العلم، فإنه أفنى حياته في تحقيقه وفي البحث عنه شرقاً وغرباً، إلى أن وصل إلى ما وصل إليه في ميادينه المختلفة والمتعددة، لنشر دين الله القويم في الأرض والذوذ عنه، متبعاً في ذلك منهجه السلف الصالح - رحمهم الله تعالى - .

ولما كان الإمام ابن أبي حاتم شخصية فلذة، فقد تصدى بعض الباحثين للكتابة عن حياته. فقد كتبت عنه -رحمه الله تعالى- وعن أثره في علوم الحديث رسالة مقدمة لدار العلوم بمصر من الشيخ رفعت فوزي عبد المطلب لنيل درجة ماجستير؛ كما أنَّ الباحثين الذين حققوا أجزاء من تفسيره تعرضوا لترجمته بتوسيع؛ لذلك فإنني سأوجز الحديث عن حياته قدر المستطاع، علمًا بأنَّ هذا الاختصار يجيء تمشياً مع رغبة أعضاء المجلس العلمي الموقر، حيث إنني تقدمت ب موضوع رسالتي وهو يحمل العنوان التالي:

«الإمام ابن أبي حاتم الرازي وجهوده في العقيدة».

فطلب مني تغيير العنوان ليكون بشكله الحالي:

«جهود الإمام ابن أبي حاتم الرازي في العقيدة».

ومعنى ذلك: هو عدم التوسيع في الدراسة، لتحمل السابقين عبء ذلك. وقد اطلعت على بعض تلك الدراسات السابقة، وأفدت منها في هذه الدراسة. وبالله التوفيق.

المبحث الأول

اسمها، ونسبة، وكتابتها

الإمام ابن أبي حاتم: هو عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر بن داود بن مهران التميمي الحنظلي^(١) الرازي. يكفي أباً محمد، واشتهر بابن أبي حاتم. وهم من موالي بي حنظلة، ذكر ذلك الحافظ المقدسي ونقله عنه السمعاني^(٢).

وأصلهم من أصبهان^(٣)، ثم انتقلوا إلى الرَّي^(٤). وهي بلدة كبيرة من بلاد الديلم، وال نسبة إليها رازي^(٥)؛ وفتحت في عهد الخليفة الثاني عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه حين كتب إلى عمار بن ياسر^(٦) رضي الله تعالى عنه عامله على الكوفة يأمره أن يبعث عروة بن زيد الطائي إلى الرَّي فسار إليهم فقاتلته أهلها، فأظهره الله عليهم^(٧).



(١) تذكرة الحفاظ: ٨٢٩/٣.

(٢) الأنساب للسمعاني: ٢٨٧/٤.

(٣) أصبهان: بفتح الألف وكسره، مدينة عظيمة مشهورة في بلاد فارس. معجم البلدان: ٢٠٦/١.

(٤) سير أعلام النبلاء: ٢٥٠/١٣.

(٥) على غير قياس، انظر: الروض المعطار لحمد الحميدى: ص ٢٧٩ ، ط ١٩٧٥ م ، المكتب الإسلامي. وكلمة [الرازي] -فتح الراء والزاي المكسورة- نسبة إلى [الري] وألحق بها الزاي تخفيفاً والألف لفتحة الراء وهذه البلدة ينسب إليها حلق كثير من العلماء منهم: أبو زرعة الرازي، وأبو حاتم الرازي، وفخر الدين الرازي، وغيرهم. انظر: معجم البلدان ٤/٢٥١-٢٥٣.

(٦) هو: عمار بن ياسر حليف بني مخزوم ؛ من السابقين الأولين هو وأبوه وأمه، هاجر إلى المدينة وشهد المشاهد كلها ثم قتل مع علي -رضي الله عنهما- بصفين سنة ٣٧هـ. الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر: ٦٤/٧.

(٧) انظر: تفاصيل فتح الرَّي، في فتوح البلدان للبلاذري: ص ٣٨٩، ومعجم البلدان لياقوت الحموي: ١١٦/٣.

المبحث الثاني

مولده، وأسرته

ولد أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم رحمه الله تعالى سنة أربعين ومائتين. وهذا ما ذهب إليه الذهبي في التذكرة^(١)، والسيوطى في طبقات الحفاظ^(٢)، والبغدادي في هدية العارفين^(٣)، والمعلمى في مقدمة الجرح والتعديل^(٤). غير أنَّ الذهبي ذكر في سير أعلام النبلاء^(٥) أنه ولد سنة إحدى وأربعين ومائتين بدون ذكر مستند له في ذلك. - والله أعلم -.

أسرته:

تربي أبو محمد - رحمه الله تعالى - في أسرة كبيرة علمية مرموقه، عريقة المجد^(٦). على يدي أبيه وأبي زرعة، وهو إماماً وركناً بلاد الرَّي في ذلك الزَّمان، فأبوهُ أبو حاتم كان من بحور العلم، وكان أحد الحفاظ الأثبات^(٧)، عالماً باختلاف الصحابة، وفقه التابعين من بعدهم. قال علي بن إبراهيم القطان^(٨): «ما رأيت أجمع من أبي حاتم ولا أفضل منه»^(٩).

(١) تذكرة الحفاظ: ٣/٢٩.

(٢) طبقات الحفاظ للسيوطى: ص ٤٥.

(٣) هدية العارفين للبغدادي: ٥/١٣.

(٤) الجرح والتعديل: ١/ ص د.

(٥) سير أعلام النبلاء للنجمي: ١٣/٢٦٣.

(٦) انظر: المرجع السابق: ١٣/٢٥٠ ، والأنساب للسمعاني: ٤/٢٨٧.

(٧) تاريخ بغداد للخطيب البغدادي: ٢/٧٧.

(٨) هو: محمد فزوين وعاليها، ولد سنة ٢٥٤هـ، وتوفي سنة ٣٤٥هـ. تذكرة الحفاظ: ٣/٨٥٦-٨٥٧.

(٩) سير أعلام النبلاء: ١٣/٢٥٠.

وقال الإمام أحمد: «ما جاوز الجسر أفقه من إسحاق بن راهويه^(١)، ولا أحفظ من أبي زرعة»^(٢). وقال يونس بن عبد الأعلى^(٣): «أبو زرعة وأبو حاتم إماماً خراسان - وكان يدعى لهما - ويقول: بقاوهما صلاح للمسلمين»^(٤).

وكذلك من أفراد أسرته الذين استفاد منهم: عمه إبراهيم بن إدريس^(٥). وإسماعيل بن يزيد خال أبيه وعم أبي زرعة^(٦)، وغيرهم. وقد كان لعلم هذه الأسرة أثر كبير في تمكن الإمام ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى من التحصيل العلمي وخاصة في الأخذ عن أبيه وعن أبي زرعة، وصدق الخليلي^(٧) في قوله: «إنَّ ابنَ أبيِ حاتِمَ أَخَذَ عِلْمَ أَبِيهِ وَأَبِيهِ زُرْعَةَ، وَكَانَ بَحْرًا فِي الْعِلْمِ وَمَعْرِفَةِ الرُّجَالِ»^(٨). فتربي أبو محمد -رحمه الله تعالى- منذ نعومة أظفاره على الصلاح والاستقامة والتقوى.

يقول علي بن أحمد الفرضي - وهو من المعاصرين له - : «ما رأيت أحد أئممن عرف

(١) هو: إسحاق بن إبراهيم بن راهويه، الإمام الحافظ الكبير عالم نيسابور، وشيخ أهل المشرق. قال الخطيب: ((كان أحد أئمة المسلمين وعلما من أعلام الدين، اجتمع له الحديث والفقه والحفظ والصدق والورع والزهد)). توفي سنة ٢٣٨ هـ. تذكرة الحفاظ: ٢/٤٣٥-٤٣٢ ، وتاريخ بغداد: ٦/٣٤٥ .

(٢) تاريخ بغداد: ١٠/٣٢٨ ، تهذيب التهذيب: ٧/٣١ .

(٣) هو: يونس بن عبد الأعلى، ولد سنة ١٧٠ هـ. قال النهي: ((ولقد كان قرة عين مقدماً في العلم والخير والثقة)), توفي سنة ٢٦٤ هـ . سير أعلام البلاء: ١٢/٣٤٨ - ٣٥١ .

(٤) الجرح والتعديل: ١/٣٣٤ .

(٥) المصدر السابق: ٢/١٨٨ ، قال ابن أبي حاتم: «عمي كتب عنه وكان صدوقاً».

(٦) المصدر السابق: ٢/٢٠٥ ، قال ابن أبي حاتم: «سئل أبي عنه، فقال: صدوق».

(٧) هو: القاضي الحافظ أبو يعلى الخليلي بن عبد الله بن أحمد القزويني، مصنف كتاب الإرشاد في معرفة المحدثين وكان ثقة حافظاً عارفاً بكثير من علل الحديث ورجاله، وتوفي في آخر سنة ٤٤٦ هـ. تذكرة الحفاظ: ٣/١١٢٤-١١٢٣ .

(٨) انظر: طبقات الشافعية الكبرى للسبكي: ٣/٣٢٥ .

عبد الرحمن ذكر عنه جهالة قط، و كنت ملزماً له مدة طويلة فما رأيته إلا على و蒂ة واحدة،
لم أر منه ما أنكرته من أمر الدنيا ولا من أمر الآخرة، بل رأيته صائناً نفسه ودينه
ومروءته»^(١).



(١) البداية والنهاية : ١٩١/١١.

المبحث الثالث

بعض صفاته وأخلاقه

لقد كان أبو محمد رحمة الله تعالى على جانب كبير من العبادة، والخشوع، والزهد، والورع؛ إضافة إلى ما هو عليه من العلم، والحفظ، والإتقان. صالحًا تقياً، يخاف الله ويخشأه؛ ويعمل بما يقربه إليه ويرضاه. وإن هذه الأوصاف العظيمة، والأعمال الجليلة، التي لا يتصف بها إلا العلماء العاملون بعلمهم، لتأكد أمامنا من خلال الروايات التي ذكرها المؤرخون وهي كثيرة، أذكر منها ما يلي:

- ١ - قول أبيه أبي حاتم الرازي عنه: «(ومن يقوى على عبادة عبد الرحمن؟ لا أعرف لعبد الرحمن ذنباً)»^(١).
- ٢ - قول الوعاظ أبي عبد الله القزويني: «إذا صلّيت مع عبد الرحمن فسلم إليه نفسك يعمل بها ما يشاء، دخلنا يوماً بغلس^(٢) على عبد الرحمن في مرض موته، فكان على الفراش قائماً يصلّي، وركع فأطالت الركوع»^(٣).
- ٣ - قول عبد الله بن دينار الدينسوري: «قد رأيت مشائخ أهل العلم، ما رأيت أحسن شيبة من عبد الرحمن بن أبي حاتم... كان عبد الرحمن بن أبي حاتم مقبلاً على العبادة منذ صغره، والسهر بالليل، والذكر، فكان يسر به من نظر إليه»^(٤).
- ٤ - قول السيوطي: «كان من كبار الصالحين لم يعرف له ذنب قط، ولا جهالة طول عمره»^(٥).

وإذا كان أبو محمد على هذا القدر العظيم من العبادة والزهد والتقوى، فإنه خير دليل

(١) سير أعلام النبلاء: ٢٦٥/١٣، وتذكرة الحفاظ: ٨٣٠/٣.

(٢) الفلس: ظلمة آخر الليل إذا احتللت بضوء الصباح. النهاية في غريب الحديث لابن الأثير: ٣/٣٧٧.

(٣) سير أعلام النبلاء: ٢٦٦/١٣.

(٤) تذكرة الحفاظ: ٨٣٠/٣.

(٥) طبقات المفسرين للسيوطى: ص ٦٢.

على ما كان عليه من أدب وخلق؛ لأنه عندئذ يبتعد من كل ما هو مذموم معيب، ويبتعد بنفسه عن الدنيا التي تبعده عن الله عز وجل وتبعده عن مكارم الأخلاق. ولن تجد إنساناً يرتكب نقيصة من النقائص التي تعدُّ من باب الأخلاق الذميمة إلا وهو متکالب على دنياه، بعيد عن ربِّه. وعلى العكس من ذلك، فإننا نجد أنَّ الإنسان إذا قوَّى صلته برَّبه وخالق الشيطان والهوى، أصبح على أخلاق كريمة وأهداف سامية تحكم في معاملاته وسلوكه في كل مجالات الحياة^(١).



(١) انظر: ابن أبي حاتم الرازي وأثره في علوم الحديث د/ رفعت فوزي: ص ٤٧.

الفصل الثالث

حياته العلمية

ويتضمن أربعة مباحث:

المبحث الأول في نشأته العلمية.

المبحث الثاني في شيوخه، وتلاميذه.

المبحث الثالث في سعة علمه، ومؤلفاته.

المبحث الرابع في عقيدته.

المبحث الأول

نشأته العلمية

نشأ الإمام عبد الرحمن بن أبي حاتم رحمه الله تعالى في بيت علم وفضل في مدينة الرَّي تحت رعاية وتربيَة والده الإمام العالم المحدث الذي بني فيه روح العلم والتقوى، والورع والزهد، فجعله يبدأ بحفظ القرآن الكريم الذي هو منبع النور والمداية في صغره. حيث دفعه للفضل بن شاذان الرازي^(١)، وهو أحد قراء الرَّي وأفهمهم وأشهرهم آنذاك. قال فيه الداني: «لم يكن في دهره مثله في علمه وفهمه وعدالته وحسن اطلاعه»^(٢). فتعلم القرآن حفظاً وأداءً، وذلك قبل شروعه في طلب بقية العلوم الشرعية، لأنَّ القرآن الكريم أساس لجميع العلوم الشرعية والتربوية.

قال ابن أبي حاتم: «لم يدعني أبي أشتغل في الحديث حتى قرأت القرآن على الفضل بن شاذان ثم كتبت الحديث»^(٣). ثم إنَّ أبي حاتم لم يطلق لابنه العنوان في كتابة الحديث كيف شاء، ومن شاء، بل رسم له مسلكاً صحيحاً، وسلك به درباً مستقيماً، فمنعه من الأخذ عن المشائخ الضعفاء والمجروحين، وأمره أن يكتب من الثقات، وقد يَبَيِّن ذلك ابن أبي حاتم نفسه - أيضاً - فقال: «سع أبي من مهران الحذاء البصري مولى بي هاشم أيام الأنصاري، وترك حديثه وأمرني أن لا أقرأ عليه حديثه»^(٤).

فلا جرم - بعد ذلك - أن يكون ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى فيما بعد إماماً ناقداً، وعالماً صالحاً، بل وعلمأً يشار إليه أنه ابن أبيه رحهما الله تعالى؛ ولنختتم هذه الفقرة بهذه المخوارة اللطيفة التي جرت بين أبي حاتم وأبي زرعة:

قال أبو حاتم: قال لي أبو زرعة: «ما رأيت أحرص على طلب الحديث منك، فقلت: إنَّ عبد الرحمن ابني لحربيص، فقال: من شَبَّهْ أباه فما ظلم»^(٥).

(١) هو: الفضل بن شاذان بن عيسى المقربي أبو العباس، قال ابن أبي حاتم: «كتب عنه أبي وكتب عنه وهو صدوق» الجرح والتعديل: ٦٣/٧.

(٢) غاية النهاية في طبقات القراء: ١٠/٢.

(٣) سير أعلام النبلاء: ٣٢٥/١٣ ، تذكرة الحفاظ: ٨٣٠/٣ ، طبقات الشافعية: ٣٢٥/٣.

(٤) انظر: الجرح والتعديل: ٣٧٩/٢.

(٥) سير أعلام النبلاء: ٢٥١/١٣.

أشهر رحلاته العلمية

إنَّ الرحلة في طلب العلم، وجمع الحديث النبوي الشريف، أمر دأب عليه العلماء منذ فجر الإسلام، فقد كانوا يتبعون الحديث ويتلقونه من أفواه الرجال، حيث كانوا وأئِّي وجدوا. وقد كان ذلك يكلفهم متاعب جمة، ويعرضهم لمخاطر كثيرة، لعدم تيسُّر الرحلات، وانعدام الأمان في كثير من الفلوات، ولكن صدقهم وشدة شغفهم وتطلعهم إلى رضوان الله ومغفرته، شجعهم على تحمل ما يلقونه من صعوبة، واستسهال ما يواجههم من نصب. لم يقل رسول الله - ﷺ -: «من سلك طريقاً يلتمس فيه علمًا سهلَ اللهُ له به طريقاً إلى الجنة»^(١)? إذن فليهن كل شيء بجانب حنة الله التي عرضها كعرض السماء والأرض أعدت للمتقين.

والإمام ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى كان واحداً من هؤلاء العلماء الرحالين الذين اقتدوا آثار السلف الصالح من سبقوهم، وتمسكون بكتاب الله تعالى وسنة نبيه صلوات الله وسلامه عليه في كل أمور الحياة، وتصدوا لأهل البدع والأهواء حتى رُدُّوهم على أعقابهم، ودفعوهم بسنة المصطفى ﷺ .

وقد حرص -رحمه الله تعالى- على طلب العلم والرحلة إلى البلدان من أجله، ومدارسته مع العلماء وطلبة العلم رغبة فيما عند الله تعالى، راضياً من الحياة بالشيء القليل، معرضاً عن ملذاتها وشهواتها، طمعاً فيما هو أبقى وأسعد. وقد أخذ العلم عن أبيه وأبي زرعة وشيوخ بلده في وقت مبكر؛ وبعد ذلك زار كثيراً من البلاد في طلب العلم، أحصاها بعض الباحثين بلغت ثلاثة وعشرين بلداً^(٢). بينما زادت عدتها ثلاثة بلدان أخرى عند باحث آخر فأصبحت ستة وعشرين بلداً^(٣). وقد كانت رحلات أبي محمد رحمه الله تعالى وتنقلاته في تلك البلدان في أربع رحلات مشهورة:

(١) أخرجه مسلم في كتاب الذكر والدعاء - باب فضل الاجتماع على تلاوة القرآن والذكر، ضمن حديث طويل عن أبي هريرة -رضي الله عنه- ٤/٢٠٧٤ ، رقم ٢٦٩٩، والبخاري يخالف يسيراً في كتاب العلم بباب العلم قبل القول والعمل، صحيح البخاري مع الفتح: ١/١٥٩-١٦٠ ، والترمذى في كتاب العلم، بباب فضل طلب العلم: ٥/٢٨٥ ، رقم ٢٦٤٦ وقال: هذا حديث حسن.

(٢) انظر: ابن أبي حاتم الرازي وأئرمه في علوم الحديث: ص ٢٦.

(٣) انظر: مقدمة الجزء الذي حققه الدكتور أحمد الزهراني من تفسير ابن أبي حاتم (جزء سورة البقرة): ص ١٥.

الرُّحلة الأولى: اصطحبه والده معه إلى المدينة المنورة، ثم إلى مكة حاجاً سنة (٢٥٥هـ - ٢٥٦هـ) ولما يبلغ بعد، فلما بلغ ذا الحليفة وهو في طريقه إلى مكة احتلم وسرّ أبوه لذلك؛ حيث أدرك حجة الإسلام في تلك السنة. وسمع فيها من شيخه محمد بن أبي عبد الرحمن المقرئ^(١).

الرُّحلة الثانية: أما رحلته الثانية فكانت إلى مكة المكرمة - أيضاً - وفيها سمع من محمد بن حماد الطهراني سنة (٢٦٠هـ)^(٢).

الرُّحلة الثالثة: رحل ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى بدون مراقبة أبيه إلى السواحل، والشام، ومصر، سنة (٢٦٢هـ). فسمع في هذه الرحلة عن كثير من العلماء في هذه البلاد؛ فأخذ العلم في بيت المقدس عن شيخه هاشم بن يعلى المقدسي^(٣)، وأخذ في دمشق عن شيخه محمد بن يعقوب الدمشقي^(٤)، وأخذ في الرملة عن شيخه أحمد بن عبد الواحد الرملي^(٥)، وأخذ في مصر عن شيخه بحر بن نصر الخولاني^(٦)، وفي السواحل أخذ عن شيخه عصام بن رواد العسقلاني^(٧).

الرُّحلة الرابعة: أما رحلته الرابعة فكانت في سنة أربع وستين ومائتين، حيث رحل فيها إلى أصفهان، وسمع فيها من شيخه صالح بن أحمد بن حنبل^(٨)، ومن شيخه يونس بن حبيب الأصفهاني^(٩)، ومن غيرهما.

أما بلاد الري فهي موطنها ومقراً إقامته وقد كانت موئلاً لكثير من العلماء وطلاب العلم، وتخرج منها علماء كثيرون في كل فن، وقد سمع فيها ابن أبي حاتم من كثير من علمائها القديمين بها والقادمين إليها.

(١) انظر: سير أعلام البلاد: ٢٦٣/١٣، وتنزكرة الحفاظ: ٨٣٠/٣.

(٢) انظر: سير أعلام البلاد: ٢٦٦/١٣، وتنزكرة الحفاظ: ٨٣١/٣.

(٣) انظر: الجرح والتعديل: ١٠٦/٩.

(٤) المرجع السابق: ١٢١/٨.

(٥) المرجع السابق: ١٦١/٢.

(٦) المرجع السابق: ٤١٩/٢.

(٧) المرجع السابق: ٢٦/٧.

(٨) المرجع السابق: ٣٩٤/٤.

(٩) المصدر السابق: ٢٣٧/٩.

ما لقيه الإمام ابن أبي حاتم من المشقة في طلب العلم :

لقد لقي أبو محمد رحمه الله تعالى في سبيل طلبه العلم كثيراً من العناء والمشاق، فि�روي لنا صوراً من حياته عندما كان يطلب العلم بمصر فيقول: «كنا نعمر سبعة أشهر لم نأكل فيها مرقة، كل نهارنا مُقسّم بمحالس الشيوخ، وبالليل للنسخ والمقابلة، قال: فأتينا يوماً أنا ورفيق لي شيخاً، فقالوا: هو عليل، فرأينا في طريقنا سمكاً أعجبنا فاشترينا؛ فلما صرنا إلى البيت حضر وقت مجلس، فلم يمكننا إصلاحه ومضينا إلى المجلس، فلم نزل حتى أتى عليه ثلاثة أيام وكاد أن يتغير فأكلناه شيئاً، لم يكن لنا فراغ لأن نعطيه من يشويه. ثم قال: لا يستطيع العلم براحة الجسد»^(١).

وبهذا يظهر جلياً ما كان عليه ابن أبي حاتم من صبر وجلد على طلب العلم وتحصيله، حتى أصبح بحق من الأئمة الأعلام.

ويلاحظ أنه بعدما انتهى من جمع ذلك العلم النافع، والمعارف القيمة من خلال تلقيه عن شيوخه ودارسته معهم في أثناء تلك الرحلات؛ قفل راجعاً إلى موطنه الرئيسي، فانكب على مسموعاته الكثيرة يجمع ما تفرق، ويرتب ما تناثر وتبشر، ويصحح ما شابه خطأ، ويقوم ما اعوج؛ لأنه كان حريصاً على الجمع والتحصيل والتعميق، وشهد له بذلك الحرص أبوه حينما قال لأبيه أبو زرعة - كما تقدم - : «ما رأيت أحرص على طلب الحديث منك ! فقال له أبو حاتم بجيبياً: إنَّ عبد الرحمن ابني لحرirsch، فقال: من شابه أباه فما ظلم»^(٢). وهذه الشهادة ليس مبالغ فيها وخاصة إذا علمنا أنه بالرغم من كثرة رحلاته واتصالاته المكثفة بالشيوخ وطلاب العلم بالرأي وخارجها؛ فقد كان أيضاً في البيت لا يهدأ له بال إلا بالسماع في معظم الأوقات المناسبة وغير المناسبة. حتى إنه قال لما سُئل عن اتفاق كثرة السمع من أبيه وسؤالاته له؟ فقال: «ربما كان يأكل وأقرأ عليه، ويمشي وأقرأ عليه، ويدخل الخلاء وأقرأ عليه، ويدخل البيت في طلب شيء وأقرأ عليه»^(٣). بل من شدة حرصه على تلقي العلم لم يترك أباه دون الاستفادة منه حتى وهو

(١) سير أعلام النبلاء: ٢٦٦/١٣.

(٢) سير أعلام النبلاء: ٢٥١/١٣.

(٣) وهذا القول هو جواب لأحمد الرقام الذي سأله عن اتفاق كثرة السمع له وسؤالاته لأبيه، فذكره. انظر: سير

في النزع الأخير، يقول عبد الرحمن: «حضرت أبي رحمه الله، وهو في النزع -وأنا لا أعلم- فسألته عن عقبة بن عبد الغافر يروي عن النبي ﷺ له صحبة؟ فقال برأسه: لا، فلم أقمع منه. فقلت فهمت عني له صحبة؟ فقال: هو تابعي»^(١). «وإذا كان ابن أبي حاتم لا يعلم أنَّ أباه في النزع، فهو يرى بوضوح علامات الإعفاء عليه، ولم يحمل هذا بينه وبين الحرص من الاستفادة من أبيه والتأكد من الجواب»^(٢).



أعلام النبلاء: ١٣٠-٢٥١.

- (١) الجرح والتعديل: ١/٣٦٧-٣٦٨ ، ٦/٣١٢ . يقول ابن أبي حاتم: «سألت أبي وهو في النزع عن عقبة بن عبد الغافر هل له صحبة؟ فقال: لا. بلسان مسكون».
- (٢) ابن أبي حاتم الرازي وأثره في علوم الحديث: ص ٥٦.

المبحث الثاني

شيوخه وتلاميذه

إنَّ شيخ الإمام ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى جمع غير يعدون بالثبات، يلمس ذلك كل من طالع في مؤلفاته ككتابه (الجرح والتعديل) الذي يحتوي على أكثر من ثلاثة وأربعين شيئاً، وكتابه (تفسير القرآن العظيم) أقرب كتبه إلى الجرح والتعديل في التنصيص على أسماء شيوخه مع بيان بعض الأماكن التي سمع منهم فيها. وكذلك يذكر في كتابه (آداب الشافعي ومناقبه) كثيراً من شيوخه، وفي غير هذه الكتب من مصنفاته.

والسبب في كثرة شيوخه ظاهر، وهو أنه تلقى العلم في وقت مبكر حيث رحل به أبوه صغيراً فأدرك الأسانيد العالية؛ فسمع مع أبيه من كثير من سمع منهم أبوه وأبو زرعة. ثم رحل بنفسه إلى البلدان. أضف إلى ذلك أنَّ بلده (الري) بلد علم يتواجد إليه العلماء، وأنه على طريق يربط بين بغداد عاصمة الخلافة وبين خراسان وبلاط ما وراء النهر. وزد على ذلك نشاطه المستمر في طلب العلم الذي ربانه عليه أبوه وعوَّده من صغره.

فهذه من الأسباب التي ساعدت على كثرة شيوخه الذين التقى بهم وسمع منهم، أو كبوا إليه بآحاديثهم، أو غير ذلك. وفيما يلي ذكر لبعض شيوخه على وجه الإجمال، مع ترجمة مختصرة لأبي حاتم وأبي زرعة لكترا استفادته منهما.

١- أبو حاتم الرازي: هو محمد بن إدريس بن المنذر بن داود بن مهران الحنظلي الرازي، الحافظ الكبير أحد الأئمة، المعروف بأبي حاتم الرازي؛ المولود في سنة خمس وتسعين ومائة (١٩٥هـ). كان أحد الأئمة الحفاظ الأئمـات، المشهورين بالعلم والفضل. قال عنه الذهبي: «الإمام الحافظ الناقد، شيخ الحدثـين ... كان من بجور العلم، طوَّـفـ البلاد، وبرعـ فيـ المـنـ والإـسنـادـ، وجـمـعـ وصـنـفـ، وجـرـحـ وعـدـلـ وصـحـحـ وعـلـلـ»^(١).

كان رحـمه الله تعالى من صـغـرهـ يـتـنـقـلـ ويـرـحلـ منـ بلـدـ إـلـىـ بلـدـ، طـلـبـ للـعـلـمـ وـرـغـبةـ فيـ الحـدـيـثـ الشـرـيفـ، يـقـولـ اـبـنـهـ عـبـدـ الرـحـمـنـ: «سـمـعـتـ أـبـيـ يـقـولـ: أـوـلـ سـنـةـ خـرـجـتـ فيـ طـلـبـ الـحـدـيـثـ، أـقـمـتـ سـبـعـ سـنـينـ، أـحـصـيـتـ مـاـ مـشـيـتـ عـلـىـ قـدـمـيـ زـيـادـةـ عـلـىـ أـلـفـ فـرـسـخـ، لـمـ

(١) سير أعلام النبلاء: ٢٤٧/١٣.

أزل أحصي، حتى لما زاد على ألف فرسخ تركته»^(١).

وقد بدأ رحمه الله تعالى في كتابة الحديث الشريف في سنة تسع ومائتين وهو ابن أربع عشرة سنة. ولكرثة ترحاله وتنقله في طلب الحديث كثر عدد شيوخه، حتى بلغوا ما يقرب من ثلاثة آلاف شيخ^(٢).

وكان رحمه الله تعالى من العلماء المقتفين لآثار السلف الصالح التمسكين بالكتاب والسنّة، المهدى بهدي المصطفى صلوات الله وسلامه عليه. يقول عنه الحافظ الالكائى: «وَجَدْتُ فِي كِتَابِ أَبِيهِ حَاتِمَ بْنِ إِدْرِيسِ الْخَنْظَلِيِّ -مَا سَمِعْتُ مِنْهُ- يَقُولُ: مَذَهِبُنَا وَاخْتِيَارُنَا اتِّبَاعُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَاصْحَابِهِ وَالْتَّابِعِينَ، وَالْتَّمَسُكُ بِمَذَاهِبِ أَهْلِ الْأَثْرِ»^(٣)، مثل الشافعى، وأحمد، وإسحاق^(٤)، وأبي عبيد^(٥)، ولزوم الكتاب والسنّة؛ ونعتقد أنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَ عَلَى عَرْشِهِ لَيْسَ كَمُثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ»^(٦). وأنَّ الإيمان يزيد وينقص. ونؤمن بعذاب القبر وبالمحوض، وبالمسألة في القبر، وبالشفاعة، ونترحم على جميع الصحابة ... وذكر أشياء»^(٧).

توفي رحمه الله تعالى في شهر شعبان من سنة سبع وسبعين ومائتين. وقيل: في سنة تسعة وسبعين ومائتين. وقد صبح الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى القول الأول^(٨).

٢- أبو زرعة الرازي: هو عبد الله بن عبد الكري姆 بن يزيد بن فروخ المخزومي،

(١) الجرح والتعديل: ٣٥٩/١.

(٢) سير أعلام النبلاء: ٢٦٠/١٣.

(٣) أهل الأثر: هم الذين يأخذون عقيدتهم من المؤثر عن الله جل شأنه في كتابه، أو في سنة النبي ﷺ، أو ما ثبت وصح عن السلف الصالح من الصحابة الكرام والتابعين ، دون زيارات أهل الأهواء والبدع، وخالفات أصحاب الآراء. انظر: لوامع الأنوار البهية للسفاريني: ص ٤٣٠.

(٤) تقدمت ترجمته في ص ١٦ من هذه الرسالة.

(٥) هو: أبو عبيد القاسم بن سلام ، عالم في اللغة والقراءات، عارف بالحديث والفقه، وله مصنفات في الغريب ومعاني القرآن. توفي سنة ٢٢٤ هـ بمكّة. تاريخ بغداد: ٤٠٣/١٢ . تذكرة الحفاظ: ٤١٧/٢ .

(٦) سورة الشورى: آية ١١.

(٧) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة للالكائى: رقم ٣٢٢.

(٨) تهذيب التهذيب: ٣٢/٩ ، ٣٣-٣٢/٩ ، وانظر: ترجمته في الجرح والتعديل: ١/٣٤٩، وتاريخ بغداد: ٧٣/٢ ، وسير أعلام النبلاء: ٢٤٧/٣ ، وتذكرة الحفاظ: ٢/٥٦٧ ، وتهذيب التهذيب: ٩/٣١ ، طبقات الشافية: ٢/٢٠٧ ، وطبقات الحنابلة: ١/٢٨٤ .

مولى عياش بن مطرف، أبو زرعة الرازي أحد الأئمة الحفاظ. قال عنه الذهبي: «كان من أفراد الدهر حفظاً وذكاءً، ودينًا وإخلاصاً، وعلمًا وعملًا»^(١).

كان مولده -رحمه الله تعالى- في سنة مائتين (٢٠٠هـ)، وبدأ في طلب العلم والاشغال به منذ صغره حتى اشتهر بين علماء عصره بالحفظ، والورع، والصلاح، والتقوى، والذكاء المتقد. قال التستري: سمعت أبي زرعة يقول: «إنَّ في بيتي ما كتبته منذ خمسين سنة، ولم أطالعه منذ كتبته، وإنِّي أعلم في أيِّ كتاب هو، في أيِّ ورقة هو، في أيِّ صفحة هو، في أيِّ سطر هو». قال وسمعت أبي زرعة يقول: «ما سمعت أذني شيئاً من العلم إلَّا وعاشه قلبي، وإنِّي كنت أمشي في سوق بغداد فأسمع من الغرف صوت المغنيات، فأضع إصبعي في أذني خفافة أن يعيه قلبي»^(٢).

وقد ذكر محمد بن إسحاق الصاغاني^(٣) جماعة من الحفاظ، فسئل عن أبي زرعة هل هو منهم؟ قال: «أبو زرعة أعلامهم، لأنَّه جمع مع الحفظ التقوى والورع».

وقال عنه أبو يعل الموصلي^(٤): «ما سمعنا بذكر أحد في الحفظ إلَّا كان اسمه أكثر من رؤيته إلَّا أبو زرعة الرازي، فإنَّ مشاهدته كانت أعظم من اسمه، وكان قد جمع حفظ الأبواب، والشيوخ، والتفسير، وغير ذلك»^(٥).

وثناء العلماء على أبي زرعة كثير جداً، وقد أخذ عن كثير من العلماء، وأخذ عنه أيضاً كثير منهم. ومن أراد الاستزادة في التعرف عليه وعلى سيرته فليراجع كتب التراجم^(٦). وقد توفي -رحمه الله تعالى- سنة أربع وستين ومائتين (٢٦٤هـ). وقيل: غير

(١) تذكرة الحفاظ: ٥٥٦/٢.

(٢) تاريخ بغداد: ٣٣٢/١٠.

(٣) هو: محمد بن إسحاق بن حضرموت أبو بكر الصاغاني نزيل بغداد، ويقال له: الصاغاني - كذلك - توفي سنة ٢٧٠هـ. تاريخ بغداد: ٢٤٠/١، والباب لابن الأنباري: ٢٢٩/٢، و٢٤٢.

(٤) هو: أحمد بن علي بن المشنون بن عيسى بن هلال الشمسي، الموصلي، الحافظ، صاحب «المسند» والمعجم، توفي سنة ٣٠٧هـ، انظر: سير أعلام النبلاء: ١٤/١٧٨، وتذكرة الحفاظ: ٢٤٨/٢، ومتاتب الإمام أحمد لابن الجوزي: ص ٩٢.

(٥) تاريخ بغداد: ٣٣٤/١٠، وسير أعلام النبلاء: ٧٠/١٣.

(٦) انظر: على سهل المثال: الجرح والتعديل: ٣٢٨/١ وما بعدها، وتاريخ بغداد: ٣٢٦/١٠، وتهذيب التهذيب: ٣٧٥/٧، سير أعلام النبلاء: ٦٥/١٣، وتذكرة الحفاظ: ٢/٥٥٧، وطبقات المفسرين للداودي: ٣٧٥/١.

ذلك. وقد لازمه ابن أبي حاتم رحمة الله تعالى واستفاد منه. وكثيراً ما يقول: سألت أبي وأبا زرعة. وأحياناً يقول: سألت أبياً زرعة. وقد روى عنه آثاراً كثيرة في تقرير عقيدة السلف - رحمة الله تعالى^(١).

بعض شيوخ ابن أبي حاتم - رحمة الله تعالى - على وجه الإجمال :

- ١- أحمد بن سليمان بن عبد الملك أبو الحسن الرهاوي. في الجرح والتعديل: ٥٢/٢.
- ٢- أحمد بن عبد الرحمن بن وهب الوهي المصري. في الجرح والتعديل: ٥٩/٢.
- ٣- أحمد بن القاسم بن عطية البزار (أبو بكر القاسم) في الجرح والتعديل : ٦٧/٢.
- ٤- أحمد بن منصور بن سيّار الرمادي البغدادي. في الجرح والتعديل : ٧٨/٢.
- ٥- إدريس بن حاتم بن الأخييف الواسطي. في الجرح والتعديل: ٢٦٦/٢.
- ٦- أعين بن زيد الرازي السوي. في الجرح والتعديل: ٣٢٥/٢.
- ٧- بشر بن حجر السامي البصري. في الجرح والتعديل: ٣٥٥/٢.
- ٨- بشر بن مسلم بن عبد الحميد التنوخي الحمصي. في الجرح والتعديل: ٣٦٨/٢.
- ٩- جعفر بن أحمد بن عويسحة سكن سامراء. في الجرح والتعديل: ٤٧٤/٢.
- ١٠- جعفر بن محمد بن الحسن أبو يحيى الزعفرياني. في الجرح والتعديل: ٤٨٨/٢.
- ١١- حجاج بن يوسف الشاعر أبو محمد الثقفي البغدادي. في الجرح والتعديل: ١٦٨/٣.
- ١٢- حرب بن إسماعيل الكرماني الحنظلي أبو محمد. في الجرح والتعديل: ٢٥٣/٣.
- ١٣- خالد بن يزيد بن محمد الأيلي أبو الوليد. في الجرح والتعديل: ٣٦١/٣.
- ١٤- الريبع بن سليمان بن عبد الجبار المرادي تلميذ الشافعي. في الجرح والتعديل: ٤٦٤/٣.
- ١٥- ذكرياً بن داود بن بكر أبو يحيى الخفاف النيسابوري. في الجرح والتعديل: ٦٠٢/٣.
- ١٦- سعد بن عبد الله بن عبد الحليم المصري. في الجرح والتعديل: ٩٢/٤.
- ١٧- سعيد بن عثمان التنوخي أبو عثمان الحمصي في الجرح والتعديل: ٤٧/٤.
- ١٨- سليمان بن عبد الحارث بن الباغمدي الواسطي. في الجرح والتعديل: ١٠٩/٤.

(١) ستأتي الإشارة إلى بعضها أثناء الحديث عن مباحث العقيدة في هذا البحث إن شاء الله تعالى.

- ١٩ - صالح بن أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني أبو الفضل. في الجرح والتعديل: ٣٩٤/٤.
- ٢٠ - عبد الله بن محمد بن الفضل بن الشيخ بن عميرة. في الجرح والتعديل: ١٦٣/٥.
- ٢١ - عبد الله بن محمد بن عبيد المعروف (بابن أبي الدنيا) في الجرح والتعديل: ١٦٣/٥.
- ٢٢ - علي بن المنذر بن زيد الطريقي الأودي. في الجرح والتعديل: ٢٠٦/٥.
- ٢٣ - الفضل بن يعقوب الرخامي أبو العباس. في الجرح والتعديل: ٧٠/٧.
- ٢٤ - محمد بن أيوب بن يحيى بن الضربس. في الجرح والتعديل: ١٩٨/٧.
- ٢٥ - محمد بن حسان الأزرق. في الجرح والتعديل: ٢٣٨/٧.
- ٢٦ - محمد بن عبد الله بن عبد الحكم أبو عبد الله المصري. في الجرح والتعديل: ٣٠٠/٧.
- ٢٧ - محمد بن عبد الملك بن منجويه البغدادي أبو بكر. في الجرح والتعديل: ٥/٨.
- ٢٨ - محمد بن مسلم بن عثمان المعروف (بابن وارة الرازي). في الجرح والتعديل: ٧٩/٨.
- ٢٩ - مسلم بن الحجاج النيسابوري أبو الحسن صاحب الصحيح. في الجرح والتعديل: ١٨٢/٨.
- ٣٠ - نصر بن داود بن منصور بن طوق. في الجرح والتعديل: ٤٧٢/٨.
- ٣١ - هلال بن العلاء بن هلال بن عمر الرقي أبو عمر. في الجرح والتعديل: ٧٩/٩.
- ٣٢ - هارون بن حميد الواسطي. في الجرح والتعديل: ٨٨/٩.
- ٣٣ - هارون بن موسى أبو علي الأشناوي الهمданى. في الجرح والتعديل: ٩٧/٩.
- ٣٤ - يحيى بن عثمان بن صالح المصري. في الجرح والتعديل: ١٧٥/٩.
- ٣٥ - يعقوب بن إبراهيم أبو الأسباط الكوفي. في الجرح والتعديل: ٣٠٣/٩.
- هذا، وقد سمع الإمام ابن أبي حاتم - رحمه الله تعالى - كثيراً من الشيوخ يصعب إحصاؤهم لاحتياج ذلك إلى قراءة جميع مصنفاته المطبوعة والمخطوطة والمفقودة.
- وهو لاء بعض شيوخه باختصار وجيز.

كان الإمام ابن أبي حاتم رحمة الله تعالى من العلماء الأفذاذ، والمحدثين النقاد الذين انتشر ذكرهم بين الناس، وذاع صيتهم في أنحاء بلاد الإسلام، لأنه طاف في الآفاق، وحدث في كثير من البلاد، مع ما له من علو القدر، ورفعه الشأن. فلهذا التف حوله الكثيرون ورحل إليه طلبة العلم من البلاد البعيدة والقريبة، وتلقوا عنه كثيراً من العلوم والمعارف وقاموا بدورهم بنشر ما تعلموه بين المسلمين. وسأذكر في هذه الدراسة المختصرة بعضاً من مشاهيرهم، من كان له الاباع الطويل في التحديث والتأليف، ثم أعقب ذلك بذكر بعضهم إجمالاً على ترتيب حروف المعجم مشيراً إلى المصدر الذي فيه ذكر كل واحد منهم وأكتفي في ذلك بذكر مصدر واحد.

أولاً : بعض أشهر تلاميذه:

- ١ - الإمام الحافظ الشهير أبو حاتم البستي محمد بن حبان التميمي، صاحب الصحيح والثقة، المتوفى سنة أربع وخمسين وثلاثمائة^(١).
- ٢ - والإمام الحافظ الكبير أبو محمد عبد الله بن عدي الجرجاني، صاحب كتاب الكامل في ضعفاء الرجال، المتوفى سنة خمس وستين وثلاثمائة^(٢).
- ٣ - والإمام الحافظ أبو محمد عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان الانصاري الأصبهاني، المعروف بأبي الشيخ، صاحب التفسير، المتوفى سنة تسع وستين وثلاثمائة^(٣).
- ٤ - والإمام الحافظ محدث خراسان، أبو أحمد محمد بن محمد بن أحمد بن إسحاق اليسابوري، الحاكم الكبير، صاحب كتاب الكني، المتوفى سنة ثمان وسبعين وثلاثمائة^(٤).
- ٥ - والإمام الحافظ أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن يحيى بن مندة، محدث عصره، صاحب كتاب الإيمان، المتوفى سنة خمس وستين وثلاثمائة^(٥).

(١) انظر: تذكرة الحفاظ: ٣/٩٢٠، الوان بالوفيات: ٢١٧/٢، ٣١٨-٣١٧، البداية والنهاية: ١١/٢٥٩.

(٢) انظر: تاريخ جرجان: ص ٢٦٦-٢٦٨ ، طبقات الشافعية: ٣/٣١٥-٣١٦ ، تذكرة الحفاظ: ٣/٩٤٠.

(٣) انظر: أعيار أصبهان: ٢/٩٠، الأنساب للسمعاني: ٣/٩٤٠، تذكرة الحفاظ: ٣/٩٤٥.

(٤) تذكرة الحفاظ: ٣/٩٧٦، الرسالة المستطرفة: ص ٩١.

(٥) انظر: أعيار أصبهان: ٢/٣٠٦ ، تذكرة الحفاظ: ٣/١٠٣١ ، البداية والنهاية: ١١/٣٣٦.

ثانياً : بعض تلاميذه إجمالاً:

- ١- إبراهيم بن محمد بن النصر آبادى.
- ٢- إبراهيم بن محمد بن يزداد.
- ٣- أحمد بن محمد بن يزداد.
- ٤- أبو أحمد بن أبي الحسن الرازى.
- ٥- الحسين بن محمد الدارمى.
- ٦- الحسين بن محمد بن حبش المقرى.
- ٧- أبو سعيد بن عبد الوهاب الرازى.
- ٨- ظفران بن الحسين.
- ٩- عبد الله بن محمد بن أسد الفقيه.
- ١٠- علي بن عبد العزيز بن مدارك أبو الحسن. المصدر السابق.
- ١١- علي بن محمد بن عمر الفقيه الرازى.
- ١٢- علي بن محمد القصار الفقيه أبو الحسن.
- ١٣- محمد بن الحسن الرازى.
- ١٤- محمد بن الحسن بن محمد السري.
- ١٥- محمد بن يوسف بن محمد الجنيد الجرجانى الكشى أبو زرعة. تذكرة الحفاظ: ٩٩٧/٣.
- ١٦- أبو العباس الوليد بن محمد الوعاظ الرازى. مناقب الشافعى للبيهقى: ٣٠٢/١.
- ١٧- القاضى يوسف الميانجى.

هؤلاء بعض تلاميذه من المشهورين وغيرهم؛ فبعضهم أئمة وحافظو صنُّفوا في العلوم المختلفة كالتفسير، والحديث، والعقيدة، والفقه، وغيرها من العلوم الشرعية المختلفة؛ فساهموا في حفظ التراث وتبلیغه، فكانوا خير خلف لخير سلف -فرحم الله تعالى الجميع برحمته الواسعة- .

المبحث الثالث

سعة علمه ومؤلفاته

لقد ارتفى الإمام أبو محمد رحمه الله تعالى منزلة عالية بين علماء عصره، فنال شهرة بينهم ومكانتاً مرموقةً. فقد كان رحمه الله تعالى عالماً عاماً، وقارئاً مفسراً، ومحدثاً حافظاً، وناقداً ماهراً، من كبار علماء الجرح والتعديل صنف في علل الحديث، وفي المراسيل، وترجمات الرجال وكناهم، وفي العقائد، والزهد، وفي المناقب، وفي التعقيبات على من سبقة، وفي التفسير، والفوائد، وفي فضائل البلدان، وثواب الأعمال، ولها تصانيف أخرى في الفقه، والتاريخ، إلى غير ذلك من المصنفات المفيدة النافعة. فقد ألم بعلوم كثيرة وقصده العلماء وطلاب العلم، وشهد له الجهابذة النقاد ووصفوه بالإمامية والحفظ.

قال الذهبي: «الإمام الحافظ الناقد شيخ الإسلام أبو محمد عبد الرحمن بن الحافظ الكبير أبي حاتم»^(١). وكثير أمثل هذه العبارات العالية في عدد من كتبه^(٢). وقال ابن كثير: «الحافظ الكبير ابن الحافظ الكبير أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم»^(٣). وقال السيوطي: «الإمام ابن الإمام، حافظ الرئي وابن حافظها»^(٤). وقال محمد ابن شاكر الكتببي: «الإمام ابن الإمام، الحافظ ابن الحافظ»^(٥). وقال الداودي: «الإمام الثبت ابن الإمام الثبت، حافظ الرئي وابن حافظها»^(٦). وقال ابن العماد الحنبلي: «الحافظ العلم الثقة أبو محمد ابن الحافظ الجامع»^(٧). وقال أبو يعلى الخليلي: «يقال: إنَّ السنة بالرئي ختمت بابن أبي حاتم»^(٨). إلى غير ذلك مما وصفه به العلماء النقاد مما يدل على مكانته العلمية

(١) تذكرة الحفاظ: ٨٢٩/٣ ، وانظر: مقدمة تحفة الأحوذى: ٢٠٦/١ .

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء: ٢٦٤-٢٦٣/١٣ ، ميزان الاعتدال: ٥٨٧/٢ .

(٣) البداية والنهاية: ١٩١/١١ .

(٤) طبقات المفسرين: ص ٦٢ .

(٥) فوات الوفيات: ٢٨٧/٢ .

(٦) طبقات المفسرين للداودي: ٢٧٩/١ .

(٧) شذرات النعْب: ٣٠٨/٢ .

(٨) سير أعلام النبلاء: ١٣/٢٤٦ .

الرفيعة، فإنه كما قيل: - لا يعرف الفضل من الناس إلا ذووه- فرحمهم الله تعالى جمِيعاً، ورفع درجاتهم في الجنات العليا.

أشهر مؤلفات ابن أبي حاتم:

لم يقتصر ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى - كما تقدم - في تصنيفه على نوع واحد من العلوم، بل صنف في معظم العلوم الشرعية، تناقلها أهل العلم واعتمدوها وأثروا عليها. وهذا يدل على غزارة علمه وسعة اطلاعه، وعلو كعبه ومكانته في العلم.

وإذا كان مقام الاختصار يقتضي أن لا نكثر من التقول عن العلماء الذين تحدثوا عن مصنفات أبي محمد وأشادوا بأهميتها، ونوهوا بقيمتها العلمية. فإنه لا يسعنا أن نغفل قول الخليلي في ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى: «أخذ علم أبيه وأبي زرعة، وكان بحراً في العلوم ومعرفة الرجال، صنف في الفقه، والتاريخ، واختلاف الصحابة والتابعين»^(١). وقوله أيضاً: «له من التصانيف ما هو أشهر من أن يوصف في الفقه، والتاريخ، واختلاف الصحابة والتابعين وعلماء الأمصار»^(٢). وقول ابن السبكي: «الإمام ابن الإمام، حافظ الرئي وابن حافظها، كان بحراً في العلم، وله المصنفات المشهورة»^(٣).

وقول الذهبي: «الحافظ الثبت ابن الحافظ الثبت ... وكان من جمع علو الرواية ومعرفة الفن، وله الكتب النافعة»^(٤). وقوله: «العلامة الحافظ يكتن أبي محمد، وكان بحراً لا تقدر له الدلاء»^(٥). وقوله أيضاً: «كتابه في الجرح والتعديل يقضي له بالرتبة المنيفة في الحفظ، وكتابه في التفسير في عدة مجلدات عامته آثار بأسانيده، من أحسن التفاسير؛ وله مصنف كبير في الرد على الجهمية يدل على إمامته»^(٦).

وتنقسم مصنفات ابن أبي حاتم إلى ثلاثة أقسام:

(١) تذكرة الحفاظ: ٨٢٩/٣ ، سير أعلام النبلاء: ٢٦٤/١٣.

(٢) المصدر السابق.

(٣) طبقات الشافعية: ٣٢٤/٣.

(٤) ميزان الاعتدال: ٥٨٨/٢.

(٥) سير أعلام النبلاء: ٢٦٤/١٣.

(٦) تذكرة الحفاظ: ٨٣٠/٣ ، سير أعلام النبلاء: ٢٦٤/١٣.

أولاً: المصنفات المطبوعة:

١- آداب الشافعی ومناقبہ:

طبع في مصر بالقاهرة سنة ١٣٧٢هـ، ١٩٥٣م بتحقيق الأستاذ عبد الغني عبد الخالق.

ذكره السبكي، والداودي، وعمر رضا كحالة^(١).

٢- بيان خطأ محمد بن إسماعيل البخاري في تاريخه:

طبع في حيدر آباد بالهند في مطبعة دائرة المعارف العثمانية بتحقيق الشيخ عبد الرحمن

المعلمي سنة ١٩٦١م. ذكره الحافظ ابن حجر^(٢).

٣- تقدمة الجرح والتعديل^(٣):

وهو مقدمة علمية لكتاب الجرح والتعديل، لكنه مستقل بذاته، طبع في الهند سنة

١٣٧١هـ بتحقيق المعلمي اليماني ثم ضم بعد ذلك إلى الجرح والتعديل.

٤- الجرح والتعديل^(٤):

وهو كتاب جامع من موسوعات كتب الجرح والتعديل، طبع ما بين سنة ٣٦٠ -

١٣٧٣هـ) في أربعة أجزاء وكل جزء في قسمين بتحقيق المعلمي اليماني. وقد أعيد

طبعه مع المقدمة.

٥- علل الحديث^(٥):

طبع بالقاهرة سنة (١٣٤٣هـ) بتحقيق الشيخ محب الدين الخطيب في مجلدين.

٦- كتاب المراسيل^(٦):

طبع سنة (١٣٤١هـ) بالهند. ثم ببغداد سنة (١٩٦٧هـ) بعناية السيد صبحي

السامرائي. ثم طبع سنة (١٣٩٧هـ) في سوريا نشرته مؤسسة الرسالة بتحقيق الأستاذ

(١) انظر: طبقات الشافعية: ٣٢٨/٣ ، وطبقات المفسرين للداودي: ٢٨٠/١ ، ومعجم المؤلفين: ١٧٠/٥.

(٢) انظر: لسان الميزان: ٢٢٢/٣.

(٣) انظر: طبقات الشافعية: ٣٢٥/٣.

(٤) انظر: الأنساب للسمعاني: ٤/٢٥٢ ، ومعجم البلدان ليا قوت الحموي: ٣/١٢٠ ، وطبقات الشافعية الكبرى:

٣٢٥/٣ ، والأعلام للزركلي: ٤/٩٩ ، ومعجم المؤلفين لعمر رضا كحالة: ٤/٩٩.

(٥) انظر: طبقات الشافعية: ٣٢٥/٣ ، سير أعلام النبلاء: ١٣/٢٦٥ ، البداية والنهاية: ١١/١٩١.

(٦) انظر: طبقات الشافعية الكبرى: ٣٢٥/٣ ، طبقات المفسرين: ١/٢٨٠ ، والأعلام للزركلي: ٤/٩٩.

شكر الله بن نعمة الله قوجاني، وقد أعيد طبعه سنة (١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢ م)، ثم بيروت سنة (١٤٠٣ هـ) نشر دار الكتب العلمية بتعليق الأستاذ أحمد عصام الكاتب.

٧- زهد الشامية من التابعين:

حققه عبد الرحمن بن عبد الجبار القریواني طبع بطبعية المختار الإسلامي ١٤٠٤ هـ.

٨- أصل السنة واعتقاد الدين^(١):

نشره الأستاذ محمد عزيز شمس في مجلة الجامعة السلفية بالهند، وقام الشيخ الفاضل الدكتور أحمد بن عبد الله الزهراني بتحقيقه.

ثالثاً: كتب المخطوطة:

٩- تفسير القرآن العظيم مستنداً عن الرسول ﷺ والصحابة والتابعين^(٢). وقد قام بعض الباحثين بتحقيق أجزاء منه في جامعة أم القرى.

ويقع هذا التفسير في اثني عشر مجلداً، قال عنه السيوطي: «(ومن تصانيفه التفسير المستند اثني عشر مجلداً أخضته في تفسيري)^(٣).

١٠- جزء حديث^(٤):

يوجد بالمكتبة الظاهرية بدمشق برقم بجموع (٤١/٨).

ثالثاً: كتب المفقودة:

١١- ثواب الأعمال، ذكره السمعاني في الأنساب^(٥):

١٢- الرد على الجهمية:

ذكره الذهبي ووصفه بأنه مجلد ضخم^(٦).

١٣- فضائل آل البيت: انفرد بذكره الياقوت الحموي^(٧).

(١) انظر: تاريخ التراث العربي: ٤٤٩/١.

(٢) انظر: طبقات الشافعية: ٣٢٥/٣ ، وطبقات المغاذلة: ٥٥/٢ ، وسير أعلام النبلاء: ٢٦٤/١٣ ، والبداية والنهاية: ١٩١/١١ ، والرسالة المستطرفة: ص ٥٧.

(٣) طبقات المفسرين للسيوطى: ص ٥٣.

(٤) انظر: تاريخ التراث العربي: ٤٤٩/١.

(٥) الأنساب: ٢٥٢/٤.

(٦) سير أعلام النبلاء: ٢٦٤-٢٦٥/١٣.

(٧) معجم البلدان: ١٢١/٣ ، مادة الري.

٤ - فضائل أحمد:

ذكره أبو يعلى في الطبقات، والداودي^(١).

٥ - فضائل قزوين:

انفرد بذكره السيوطي ونسبة إلى ابن أبي حاتم^(٢).

٦ - فوائد الرازيين ذكره السيوطي^(٣):

٧ - الفوائد الكبير ذكره السبكي، والذهبي، والزركلي^(٤).

٨ - كتاب مكة - يعني في تاريخ مكة - ذكره السخاوي^(٥).

٩ - الكني ذكره السبكي، والذهبى، والداودى، والزركلى، والكتنى، والكتنى^(٦).

١٠ - المسند ذكر ابن مندة أنه يقع في ألف جزء^(٧)، وذكره الزركلى، والكتنى، والكتنى.

رابعاً: وفاته:

أجمع من ترجم لأبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم - رحمه الله تعالى - أنه توفي في شهر حرم من سنة سبع وعشرين وثلاثمائة، وذلك بمدينة الرئي^(٨)؛ وقد بلغ من العمر سبعة وثمانين سنة، قضاهما في طلب العلم، والتعليم، والتصنيف، والحرص على طاعة الله ونفع المسلمين، تاركاً هذا التراث العلمي الهائل لنفع طلاب العلم في مشارق الأرض ومغاربها. - رحم الله تعالى ابن أبي حاتم رحمة واسعة، وجزاه عن الإسلام والمسلمين خير الجزاء .

(١) انظر: طبقات الحنابلة: ٥٥/٢ ، وطبقات المفسرين للداودي: ٣٢٥/٣ .

(٢) جمع الجواع للسيوطى: ٥٣٥/١ ، والجامع الصغير للسيوطى: ٣٤/١ ، والفتح الكبير للسيوطى: ٢٣١/٢ .

(٣) طبقات الشافعية: ٣٢٥/٣ .

(٤) المصدر السابق، وسير أعلام النبلاء: ٢٦٥/١٣ ، والأعلام للزركلى: ٩٩/٤ .

(٥) الإعلان بالتوبیخ لمن ذم التاريخ: ص ١٣٣ .

(٦) طبقات الشافعية: ٣٢٥/٣ ، سير أعلام النبلاء: ٢٦٥/١٣ ، طبقات المفسرين للداودي: ١/٢٨٠ ، الأعلام للزركلى: ٩٩/٤ ، الرسالة المستطرفة للكتاني: ص ٥٨-٥٧ ، وفوات الوفيات لابن شاكر الكتني: ٤/٢٨٧ .

(٧) انظر: سير أعلام النبلاء: ٢٦٤/١٣ ، والأعلام للزركلى: ٥/١٧٠ ، والرسالة المستطرفة: ص ٥٤ ، وفوات الوفيات للكتني: ٢/٢٨٧ ، وطبقات المفسرين للداودي: ١/٢٧٩ .

(٨) تذكرة الحفاظ: ٨٣١/٣ ، طبقات المفسرين للداودي: ١/٢٨٧ .

المبحث الرابع

عقيدته

لقد نهج الإمام ابن أبي حاتم - رحمه الله تعالى - في العقيدة منهاج السلف الصالح، واقتفي آثارهم، وترسم خططهم، وذلك بتلقي العقيدة وأخذها من منبعها الأصيل كتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ وفهم السلف الصالح؛ لا بالأهواء والتشهي والبدع والظنون الفاسدة. ومن تأمل كتبه عرف شدة عنایته بهذه العقيدة وحرصه على نشرها وتصديه لمخالفاتها.

وقد ضمن رحمه الله تعالى كتابه (أصل السنة واعتقاد الدين) عقيدة أبيه وأبي زرعة التي هي عقيدته. وهي تشتمل على صفة عقيدة أهل السنة وخلاصتها المستمدة من الكتاب والسنة.

وجلودة هذه العقيدة، وشمولاً لمعظم مسائل الاعتقاد أوردها بنسها:

قال ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى: سألت أبي وأبا زرعة - رضي الله عنهما - عن مذاهب أهل السنة في أصول الدين وما أدر كا عليه العلماء في جميع الأمصار، وما يعتقدان من ذلك؟ فقالا: «أدر كنا العلماء في جميع الأمصار حجازاً، وعراقاً، ومصرًا، وشاماً، وبهنا، فكان من مذهبهم: أن الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص. والقرآن كلام الله غير مخلوق بجميع جهاته. والقدر خيره وشره من الله - عز وجل - . وخير هذه الأمة بعد نبئها أبو بكر الصديق، ثم عمر بن الخطاب، ثم عثمان بن عفان، ثم علي بن أبي طالب رضي الله عنهم، وهم الخلفاء الراشدون المهديون. وأن العشرة الذين ساهم رسول الله ﷺ وشهد لهم بالجنة على ما شهد به وقوله الحق. والتزحم على جميع أصحاب محمد صلى الله عليه وعلى آله، والكف عمّا شجر بينهم».

وأن الله عز وجل على عرشه بائن من خلقه، كما وصف نفسه في كتابه وعلى لسان رسوله ﷺ بلا كيف، أحاط بكل شيء علماً، ليس كمثله شيء وهو السميع البصير. والله تبارك وتعالى يرى في الآخرة ويراهم أهل الجنة بأبصارهم، كلامه كيف شاء وكما شاء.

والجنة حق، والنار حق، وهم مخلوقاتان [لا يفنيان أبداً] فالجنة ثواب لأوليائه، والنار عقاب لأهل معصيته إلا من رحم. والصراط حق. والميزان [الذي] له كفتان يوزن فيه أعمال العباد حسنها وسيئها حق. والخوض المكرم به نبينا صلى الله عليه وعلى آله حق. والشفاعة حق. وأنّ ناساً من أهل التوحيد يخرجون من النار بالشفاعة حق. وعذاب القبر حق. ومنكر ونکير حق والكرام الكاتيون حق. والبعث من بعد الموت حق. وأهل الكبائر في مشيئة الله عزّ وجلّ، لا نكفر أهل القبلة بذنبهم، ونكيل سرائرهم إلى الله عزّ وجلّ. ونقيم فرض الجihad والحج مع أئمة المسلمين في كل دهر وزمان. ولا نرى الخروج على الأئمة ولا القتال في الفتنة. ونسمع ونطيع لمن ولاه [إله أمرنا] ولا ننزع يدًا من طاعة. ونتبع السنة والجماعة، ونجتسب الشذوذ والخلاف والفرقة. وأنّ الجهاد ماضٌ منذ بعث الله [عزّ وجلّ] نبيه ﷺ إلى قيام الساعة مع أولي الأمر من أئمة المسلمين، لا يبطله شيء. والحج كذلك. ودفع الصدقات من السوائم إلى أولي الأمر من [أئمة] المسلمين. والناس مؤمنون في أحکامهم ومواريثهم، ولا يدرى ما هم عند الله [عزّ وجلّ] فمن قال إنه مؤمن حقاً فهو مبتدع، ومن قال هو مؤمن عند الله فهو من الكاذبين، ومن قال إني مؤمن بالله فهو مصيبة. والمرجنة^(١) مبتدعة ضلال. والقدرية^(٢) مبتدعة ضلال، ومن أنكر منهم أنّ الله عزّ وجلّ يعلم ما يكون قبل أن يكون فهو كافر. وأنّ الجهمية كفار. وأنّ الرافضة رفضوا الإسلام، والخوارج مراك.

ومن زعم أنّ القرآن مخلوق فهو كافر [بإله العظيم] كفراً ينفل عن الملة، ومن شك في كفره من يفهم فهو كافر. ومن شك في كلام الله [عزّ وجلّ] فوق شاكاً فيه يقول لا أدرى مخلوق أو غير مخلوق فهو جهمي. ومن وقف في القرآن جاهلاً علّم وبُدّع ولم يُكفر. ومن قال لفظي بالقرآن مخلوق، أو القرآن بلفظي مخلوق فهو جهمي.

وقال أبو محمد: وسمعت أبي رضي الله عنه يقول: علامة أهل البدع: الواقعة في

(١) سيأتي التعريف بهم في ص ١٢٦ من هذه الرسالة.

(٢) القدرية: لقب يطلق على من ينكر القدر، وقد اشتهر على فرقـة المعتزلة. لأنـهم زعموا أنـ الناس يخلقون أنـ عالمـ وليس اللهـ فيها تقدـيرـ. انـظرـ: الفرقـ بينـ الفرقـ: صـ ٢٤ـ، والملـلـ والنـحلـ للـشـهـرـسـتـانـيـ: ٤٢/١ـ، والـبرـهـانـ فيـ مـعـرـفـةـ عـقـائـدـ أـهـلـ الـأـديـانـ: صـ ٢٦ـ.

أهل الأثر. وعلامة الزنادقة^(١): تسميتهم أهل الأثر حشوية، ي يريدون إبطال الآثار. وعلامة الجهمية: تسميتهم أهل السنة مشبّهة^(٢) وعلامة القدرية: تسميتهم أهل السنة مجبرة^(٣). وعلامة المرجئة: تسميتهم أهل السنة مخالفة ونقصانية. وعلامة الرافضة^(٤): تسميتهم أهل السنة ناصبة. ولا يلحق أهل السنة إلا اسم واحد، ويستحيل أن يجمعهم هذه الأسماء.

وقال أبو محمد - أيضًا -: وسمعت أبي وأبا زرعة يأمران بهجران أهل الرَّيْغ والبدع، ويغلظان رأيهما في ذلك أشدَّ تغليظ وينكران وضع الكتب بالرأي بغير آثار، وينهيان عن مجالسة أهل الكلام وعن النظر في كتب المتكلمين، ويقولان: لا يفلح صاحب كلام أبداً.

(١) الزنديق: هو القائل ببقاء النهر - فارسي معرب - وهو بالفارسية «(زند)» بفتح ثم سكون ثم كسر - (كرابي) - بكسر الكاف ثم فتح الراء. اللسان: ١٠/٤٧.

(٢) التشبيه: هو تشبيه المخلوق بالخالق، كتشبيه النصارى عيسى بالله، وتشبيه المشركين أصنامهم بالله. أو تشبيه الخالق بالمحلوق، كقول المشبهة: الله يد كأيدينا، وسمع كأساعنا. انظر: كتاب التبيهات السننية على العقيدة الواسطية: ص ١٣.

وكان أول ظهور التشبيه في الإسلام من الروافض - وهو مما شاركوا فيه اليهود - وهم صنفان: صنف شبهوا ذات الباري بذات غيره.

وصنف شبهوا صفاتاته بصفات غيره ، ومنهم المعتزلة البصرية وغلاة الرافضة والكرامية. انظر مقالات المسلمين: ١/١٠٦ ، والفرق بين الفرق: ص ٢٢٥ ، والملل والنحل: ١/١٠٥.

(٣) الجبر: هو نفي الفعل عن العبد وإضافته إلى الرب تعالى، والجبرية أصناف فمنهم من لا يثبت للعبد فعلًا ولا قدرة أصلًا ، ومنهم من يثبت له قدرة غير مؤثرة أصلًا، وأشهر فرقهم الغالية الجهمية. انظر : مقالات المسلمين: ١/٣٣٨ ، والفرق بين الفرق: ص ٢١٠ ، والتبيه في الدين: ص ١٠٧-١٠٨ ، والملل والنحل: ١/٨٥.

(٤) سموا بذلك لرفضهم أبا بكر وعمر - رضي الله تعالى عنهما -، وقيل: لرفضهم زيد بن علي بن الحسين لما توالى أبا بكر وعمر - رضي الله تعالى عنهما - وقال بإمامتهما. فقال لهم زيد: رفضتموني؟ قالوا: نعم. فسموا الرافضة. وهم فرق كثيرة، منهم من يصل إلى الكفر، ومنهم دون ذلك. انظر : البرهان في معرفة عقائد أهل الأديان: ص ٣٦ ، ومقالات المسلمين: ١/٨٨-٨٩ ، والملل والنحل: ١/١٥٥.

قال أبو محمد: «وبه أقول أنا»^(١).

وبهذا يتضح حلياً أنَّ أباً محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم رحمة الله يوافق أباً زرعة في هذا الاعتقاد بدليل سؤاله لهما، وتسجيل الجواب دون أن يعقب بما يبيِّن أنَّه خالفهما، بل عقب بما يدل على أنه يوافقهما وهو قوله: «وبه أقول أنا».

ودليل ثان هو أنه ألف كتاباً كبيراً في الرد على الجهمية أورد فيه آراء بعض السلف في أغلب مسائل العقيدة وأسسها وردتهم على خالفهم^(٢).

أئمَّةُ ابن أبي حاتم بالتشييع والرد عليه:

ومع هذا الوضوح في أنَّ ابن أبي حاتم - رحمة الله تعالى - يأخذ بمذهب أهل السنة والجماعة في العقيدة، فإنه قد أتَاهُمْ بِأَنَّهُ مِنَ الشِّيَعَةِ^(٣). فقد ذكر الحافظ الذهبي رحمة الله ترجمة أبي محمد في ميزان الاعتدال، وهو الكتاب الذي خصصه لذكر جميع من تكلَّم فيه سواء كان ذلك بما يجرح أو بما لا يجرح، وسواء كان ذلك بحق أو بغير حق؛ وبعد أن أثني عليه بالعلم، والحفظ، والمعرفة، والإتقان، وذكر له من مصنفاته النافعة في كلِّ فنٍ؛ قال: «وما ذكرته لولا ذكر أبي الفضل السليماني^(٤) له فليس ما صنع، فإنه ذكر أسامي

(١) أصل السنة واعتقاد الدين لابن أبي حاتم، ومنه نقل العلماء هذا المعتقد في مؤلفاتهم منهم الإمام اللالكائي في كتابه التفيس شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة برقم: ٣٢١ ، وكذلك الحافظ النهي ذكر في كتابه العلو للعلمي الغفار بعض هذا الاعتقاد: ص ١٨٨ ، ط مكتبة أضواء السلفية سنة ١٤١٦هـ / ١٩٩٥ م . وذكره أيضاً الإمام ابن قيم الجوزية في كتابه اجتماع الجيوش الإسلامية على غزو المعطلة والجهمية باختصار: ص ٢٣٣ ، ط مكتبة الرشد الرياض، وأورده محمد عزيز شمس في روايَةِ الزَّاثِ: ص ٢٦-١٩ .

(٢) انظر: ابن أبي حاتم الرازي وأثره في علوم الحديث: ص ١٠٤ .

(٣) الشيعة: هم الذين شایعوا علیاً -رضي الله تعالى عنه- على الخصوص، وقالوا بإمامته وخلافته نصاً ووصيَّة، إما حلياً وإما عقيلاً، واعتقدوا أنَّ الإمامة لا تخرج من أولاده، وإن عجزت بظلم يكون من غيره أو بتفيقه من عنده قالوا: إنَّ الإمامة ركن في الدين، وإن الأئمة معصومون من الكبائر والصغائر ، والشيعة فرق كثيرة منهم الغالي الكافر ومنهم دون ذلك، ويطلق عليهم أحياناً الرافضة. انظر: مقالات الإسلاميين: ٦٥/١ وما بعدها، والملل والنحل: ١٤٦-١٤٧ .

(٤) أبو الفضل السليماني: هو أحمد بن علي بن عمرو السليماني البيكندي ثقة حافظ متقن صاحب تصانيف، توفي سنة ٤٠٤هـ. انظر: طبقات الشافعية: ٤١/٤ ، وشذرات النهب: ١٧٢/٣ .

الشيعة من المحدثين الذين يقدمون علينا على عثمان، الأعمش^(١)، والنعمنان بن بشير^(٢)، وشعبة بن الحجاج^(٣)، وعبد الله بن موسى^(٤)، وعبد الرحمن بن أبي حاتم^(٥).

ومع هذا الاعتذار من الحافظ الذهبي فإنَّ الحافظ ابن حجر لم يعتبر هذا ميرراً للذكر ابن أبي حاتم في هذا الكتاب، لأنَّ الذهبي لم يذكر غيره من بعض كبار الحفاظ مع أنه تكلَّم فيهم بالتشييع أيضاً. قال ابن حجر: «وكان يلزم على هذا أن يذكر شعبة، بل كان من حقه أن لا يذكر ابن أبي حاتم صاحب الجرح والتعديل في هذا الكتاب»^(٦). ويلاحظ أنَّ اعتراض ابن حجر في محله، وكان يكفي الحافظ الذهبي أن يشير في مقدمة الكتاب إلى أنه ترك ذكر هؤلاء في هذا الكتاب بجلالة قدرهم. والحق أنَّ ابن أبي حاتم بريء من هذه التهمة؛ وسيتضح ذلك قريباً - بإذن الله تعالى - .

كما أنَّ مسلمة بن القاسم الأندلسي^(٧) ذكر في كتاب له يسمى «الصلة» أنَّ أبا حاتم كان ثقة، وكان شيئاً مفرطاً^(٨).

ولعل السبب في نسبة التشيع إلى ابن أبي حاتم وإلى أبيه، هو اشتباه كنية أبيه ونسبته بكنية شخص آخر ونسبته على بعض العلماء؛ فنسبوا ما لهذا إلى ذاك، وما لذاك

(١) هو: سليمان بن مهران الأعمش، من أهل طبرستان سكن الكوفة، وكان محدث أهله في زمانه. توفي عام ٤٨ هـ. تاريخ بغداد: ١٣-٣/٩، وتذكرة الحفاظ: ١٥٤/١.

(٢) هو: النعمنان بن بشير بن ثعلبة الأنصاري الخزرجي، أبو عبد الله المدني، له ولابيه صحبة ، ثم سكن الشام، ثم ولد إمرة الكوفة، قتل بمحض سنة ٦٥ هـ. تقريب التهذيب: ص ٤٠٠، تهذيب التهذيب: ٤٤٧/١٠.

(٣) هو: شعبة بن الحجاج بن الورد العتكى الأزدي بالولاء، الواسطي الأصل، البصري الدار أبو بسطام أمير المؤمنين في الحديث، توفي سنة ١٦٠ هـ. تهذيب التهذيب: ٣٣٨/٤، تذكرة الحفاظ: ١٩٣/١، تاريخ بغداد: ٢٥٥/٩.

(٤) هو: عبد الله بن موسى أبو محمد العبسي بالولاء الكوفي الحافظ الثبت المقرئ وثقة يحيى بن معين، وقال أبو حاتم: صدوق. توفي سنة ٢١٣ هـ، تذكرة الحفاظ: ١/٣٥٢، الجرح والتعديل: ٥/٣٣٤.

(٥) ميزان الاعتدال: ٢/٥٨٧-٥٨٨.

(٦) لسان الميزان: ٣/٤٣٢.

(٧) مسلمة بن القاسم الأندلسي : ضعيف، انظر ترجمته في لسان الميزان: ٦/٣٥-٣٦، توفي سنة ٣٥٣ هـ .

(٨) تهذيب التهذيب: ٩/٣٤.

إلى هذا، لأنَّ كننيتهما ونسبتهما واحدة وكانا في عصر واحد، فأحد الشخصين هو أبو حاتم الرازي محمد بن إدريس عالم مشهور مصنف سفي وهو والد عبد الرحمن؛ والشخص الآخر هو أبو حاتم الرازي أحمد بن حمدان^(١) عالم شيعي داعية.

فبما أنَّ ابن أبي حاتم تأثر بأبيه في كثير من الأمور وقد اتُّهم أبوه بالتشيع - على الرغم أنَّ ذلك لم يثبت عنه - نسبوا ابنه عبد الرحمن إلى التشيع أيضاً.

ولم نكن بحاجة إلى تفريغ هاتين الدعويتين، مع ما يُؤْنَى به من عقيدة عبد الرحمن وأبيه وأبي زرعة لولا أن تلقي كلَّا الدعويين أحد الباحثين المحدثين، فجعل عبد الرحمن وأباه من الشيعة، ونسب إلى أبي الفضل السليماني وابن حزيمة^(٢) ما لم يقولاه. كل ذلك ليجعل أبا حاتم وابنه من الشيعة. فصار لزاماً إبطال هذه التهمة أو إثباتها على ابن أبي حاتم وأبيه لاسيما وهي تهمة لها صلة بالعقيدة. يقول هذا الباحث^(٣): «ونحن لا نرى أنه من الحال

(١) هو: أحمد بن حمدان الورسامي اللشبي أبو حاتم الرازي من زعماء الإمامية وكتابهم، قال ابن حجر ذكره ابن بابويه في تاريخ الري، وقال: كان من أهل الفضل والأدب والمعرفة باللغة، وسع الحديث كثيراً وله تصانيف. ثم أظهر القول بالإحاداد، وصار من دعاة الإمامية وأفضل جماعة من الأكابر توفي سنة ٣٢٢هـ. لسان الميزان: ١٦٤/١.

(٢) هو: محمد بن إسحاق بن حزيمة الإمام المشهور انتهت إليه الإمامة وحفظ في عصره بمدرسة توفي سنة ٣١١هـ. تذكرة الحفاظ: ٢/٧٢٠، طبقات الشافعية: ٣/١٠٩.

(٣) وهو حسين بن فض الله المدائني .

اتصال أبي حاتم أحمد بن حمدان «صاحب كتاب الزينة»، مواطنه الأكبر وسيمه الأشهر أحد أئمة الحديث أبي حاتم محمد بن إدريس الحنظلي الرازي (توفي سنة ٢٧٥)، وكان هذا الأخير مع رفعة شأنه، وعظم قدره، وسعة حفظه «ثقة وشيعياً مفرطاً» كما حكاه الحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب: ٣١-٣٤ عن مسلمة. وكذلك عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس من الشيعة الذين كانوا يقدمون علياً على عثمان كالأعمش وعبد الرزاق^(١)، ويرى السليماني وابن خزيمة أنَّ ابن أبي حاتم تلقف ذلك من أبيه^(٢). فأقول وبالله أستعين وأستهدي:

١- إنَّ لم يقل بشيوعية أبي حاتم من المتقدمين إلَّا واحد فقط، وهو مسلمة بن القاسم. ويقول ابن حجر بعد أن ذكر أدعاء مسلمة هذا: «ولم أر من نسبه إلى التشيع غير هذا الرجل»^(٣). بالإضافة إلى أنَّ هذا الرجل قال عنه الذهبي: «إنه ضعيف»^(٤). وبعضهم اتهمه بالضعف في عقله^(٥). هذا مع أنه غير معاصر لأبي حاتم. وكذلك لم يذكر الذهبي وابن حجر أنَّ أحداً قال بشيوعية عبد الرحمن غير أبي الفضل السليماني، ولا شك أنَّ قوله لا ينهض دليلاً على شيوعية أبي حاتم وابنه عبد الرحمن أمام أقوال الأئمة الأعلام الذين شهدوا لهما بالصلاح وحسن الاعتقاد، وأنهما على مذهب أهل السنة والجماعة^(٦).

٢- أنَّ هذا الباحث المحدث حرَّف النص وادَّعى فيه ما لم يدل عليه ليخدم الفكرة التي ي يريد إثباتها من شيوعية أبي حاتم وابنه عبد الرحمن فنسب إلى أبي الفضل السليماني وابن خزيمة ما لم يقولاه. إذ نصَّ كلام ابن حجر رحمه الله هو: «نعم ذكر السليماني ابنه عبد الرحمن من الشيعة الذين يقدمون علياً على عثمان كالأعمش، وعبد الرزاق، فلعله تلقف ذلك من أبيه، وكان ابن خزيمة يرى ذلك أيضاً مع حالاته»^(٧).

(١) عبد الرزاق: هو عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري، مولاهم أبو بكر الصناعي، ثقة حافظ مصنف شهر، كان يتشيع. توفي سنة ٢١١هـ. سير أعلام النبلاء: ٥٦٣/٩ ، التهذيب: ٢٧٨/٦.

(٢) كتاب الزينة في الكلمات الإسلامية العربية لأبي حاتم أحمد بن حمدان الرازي: ١/٢٩ المقدمة وهي للمحقق.

(٣) تهذيب التهذيب: ٩/٣٤.

(٤) ميزان الاعتراض: ٤/١١٢.

(٥) لسان الميزان: ٦/٣٥.

(٦) انظر: على سبيل المثال: شرح أصول الاعتقاد: رقم ٣٢٣، وسير أعلام النبلاء: ١٣/٢٦٥.

(٧) تهذيب التهذيب: ٩/٣٤.

يفهم من هذا النص أنَّ عبارة: «فُلْعَلَهُ تَلْقَفُ ذَلِكَ مِنْ أَيْمَهُ» من كلام الحافظ ابن حجر - رحمه الله تعالى -.

ويفهم من العبارة التي بعدها: «وَكَانَ ابْنَ خَزِيمَةَ يَرَى ذَلِكَ أَيْضًا مَعَ جَلَالَتِهِ» أنَّ ابن خزيمة رحمه الله تعالى كان يرى أيضاً تفضيل علي على عثمان رضي الله عنهما. وهذا ما قاله غير واحد من الذين يعتقد برأيهم غير الحافظ ابن حجر، مثل الحافظ ابن الصلاح، والحافظ ابن كثير، والحافظ النووي، والحافظ السخاوي^(١).

٣- هناك أدلة تدل على أنَّ أبي حاتم وابنه عبد الرحمن لم يكونا من الشيعة المعتدلين، فضلاً من أن يكونا من الغلاة منهم. ومنها:

ـ أَنَّا نَجِدُ فِي شِيَوخِ ابْنِ أَبِي حَاتِمٍ وَفِي شِيَوخِ أَيْمَهُ مِنْ عَنْدِهِ الْخَرَافَ عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ مِثْلُ الْحَافِظِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ يَعْقُوبَ بْنِ إِسْحَاقَ الْجُوزِجَانِيِّ الَّذِي رَوَى عَنْهُ أَبُو حَاتِمٍ وَأَبُو زَرْعَةَ وَكَتَبَ بَعْضَ حَدِيثِهِ إِلَى أَبِي مُحَمَّدِ دِمشِقِي^(٢).

وَمِنْ شِيَوخِ ابْنِ أَبِي حَاتِمٍ أَبُو زَرْعَةِ الدِّمْشِقِيِّ الَّذِي كَانَ رَفِيقَ أَبِي حَاتِمٍ وَكَتَبَ عَنْهُ^(٣). وهذا الرجل كان يَعْتَزُّ بِأَنَّهُ مِنْ أَهْلِ الشَّامِ أَهْلَ صَفَّيْنِ، وَالَّذِينَ حَضَرُوا بَعْضَهُمُ الْجَمْلَ^(٤). وَقَدْ كَانَ مِنَ الْأُولَى لَوْ كَانَا مِنَ الشِّيَعَةِ - أَنْ لَا يَتَخَذَا مِنْ أَمْثَالِ هَؤُلَاءِ شَيْوَخًا.

ـ بـ - أَنَّ مِنْ كَلَامِ أَبِي حَاتِمٍ فِي الشِّيَعَةِ مَا يَدْلِلُ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ مِنْهُمْ وَهَذَا بَعْضُ كَلَامِهِ فِيهِمْ:

ـ ١- يَرَى أَبُو حَاتِمٍ أَنَّ عَبْدَ الرَّزَاقَ الَّذِي يَفْضُلُ عَلَيْهَا عَلَى عَثَمَانَ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا - غَالِ فِي التَّشِيعِ؛ إِذَا يَقُولُ فِي عَبْدِ الْوَهَابِ بْنِ هَمَامَ بْنِ نَافِعِ الْيَمَانِيِّ: «كَانَ شِيَخُنَا يَغْلُو فِي التَّشِيعِ مِنْ عَبْدِ الرَّزَاقِ»^(٥).

(١) انظر: مقدمة ابن الصلاح التي طبعت مع التقييد والإيضاح: ص ٢٠٧ ، والباعث الحديث: ص ١٨٣ ، والتقرير في أصول الحديث للنووي: ص ٤٥ ، وفتح المغيث: ص ١٨٣.

(٢) الجرح والتعديل: ١٤٨/٢ ، وانظر الخرافه عن علي - رضي الله عنه - في تذكرة الحفاظ: ٥٤٩/٢.

(٣) الجرح والتعديل: ٢٦٧/٥.

(٤) سير أعلام النبلاء: ٣١٥/١٣.

(٥) الجرح والتعديل: ٧١-٧٠/٦.

٢- يدرك أبو حاتم رؤساء الشيعة فلا يكتب عنهم؛ إذ يقول في عبادة بن زياد الأُسدي: «**كوفي من رؤساء الشيعة، أدركته ولم أكتب عنه**^(١).

٣- يفهم من كلام أبي حاتم أنَّ الغلو في التشيع سبب من أسباب الجرح والحكم على الرَّأوي بأنه ضعيف، إذ يقول عندما يسأله ابنه عبد الرحمن: «**حَكِيمٌ بْنُ جَبَيرٍ أَحَبُّ إِلَيْكَ أَمْ ثُوَّبِرْ؟**» يقول: «**مَا فِيهِمَا إِلَّا ضعِيفٌ، غَالٌ فِي التَّشِيعِ**^(٢).

جـ- أنَّ رأي أبي حاتم وابنه مختلف عن رأي الشيعة في الخلافة، فالشيعة غالة ومعتدلين يؤمنون بالمبداً المشهور: «**مَنْ مَاتَ وَلَمْ يَعْرِفْ إِمامَ زَمَانِهِ مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً**». وهم يقصدون بذلك الإمام المقصوم من آل البيت الذي يكون قد احتفى تقية أو يتظر ظهوره ليملأ الأرض عدلاً، كما يرى بعضهم^(٣).

أمَّا أبو حاتم فيرى أنَّ من تولى الخلافة فقد ولَّه اللَّهُ تَعَالَى وَلَمْ يَجِدْ السَّمْعَ وَالطَّاعَةَ لَهُ، دون أن يحدد انتماء هذا الخليفة، ويجب أيضاً على المسلمين أن يصلوا ويحجوا ويجاهدوا معه، ويدفعوا إليه صدقات مواشيهم، يقول أبو حاتم: «**وَنَسْمَعُ وَنَطْبِعُ لِمَنْ وَلَّهُ اللَّهُ أَمْرَنَا، وَنَرِي الصَّلَاةَ وَالْحَجَّ وَالْجَهَادَ مَعَ الْأَئِمَّةِ، وَدَفْعَ صَدَقَاتِ الْمَوَاشِي إِلَيْهِمْ**^(٤). ويرى أبو حاتم وابنه قول الإمام الشافعي رحمه الله تعالى دون تعقيب: «**كُلُّ مَنْ غَلَبَ عَلَى الْخِلَافَةِ بِالسِّيفِ حَتَّى يُسَمَّى خَلِيفَةً، وَيَجْتَمِعُ النَّاسُ عَلَيْهِ فَهُوَ خَلِيفَةً**^(٥).

(١) المصدر السابق: ٦/٩٧.

(٢) علل الحديث لابن أبي حاتم: ٢٦/٢ ، رقم ١٥٥٣.

(٣) نشأة الفكر الفلسفـي في الإسلام د/ علي سامي: ٢/٣٧٣.

(٤) العلو للعلي الففار: ص ١٩٠.

(٥) آداب الشافعي ومناقبه لابن أبي حاتم: ص ٢٩١.

كما أنَّ نظرة أبي حاتم إلى الصحابة من حيث الترضي والترجم عليهم تختلف عن نظرة الشيعة إذ يحدد موقفه منهم فيقول: «ونترجم على جميع الصحابة، ولا نسب أحداً منهم، ولا نقاتل في الفتنة»^(١).

وينزلهم جميعاً ابنه عبد الرحمن منازلهم الكريمة؛ إذ يقول عنهم: «فكانوا عدول الأمة، وأنمة الهدى، وحجج الدين، ونقلة الكتاب والسنة ... رضوان الله ومغفرته ورحمته عليهم أجمعين»^(٢). كما أنه ينفي عنهم تهمة الكذب صراحة فيقول: «لَا أَخْبَرُ رَسُولَ اللَّهِ بِكَذَابَيْنِ يَكُونُونَ فِي آخِرِ الزَّمَانِ يَكْلِبُونَ عَلَيْهِ، عَلِمَ أَنَّ الْأَوَّلَ وَهُمْ أَصْحَابُهُ خَارِجُونَ مِنْ هَذِهِ الْجَمْلَةِ وَزَائِلُ عَنْهُمُ التَّهْمَةِ»^(٣). أيعتقد كل هذا شيعي سواء أكان معتدلاً أم مغالياً؟ هـ - أنَّ الشيعة يقولون النصوص ولا يبرونها على ظاهرها^(٤)، وهذا يخالف ما عليه أبو حاتم فإنه كأهل السنة يجريها على ظاهرها بلا كيف^(٥).

و- أنَّ أبي حاتم يحيى أحاديث لا يمكن أن يحييها شيعي مغال أو معتدل؛ من هذه الأحاديث ما ينص على أنَّ أبي بكر أحب الناس إلى رسول الله^(٦). ومنها ما يروي عن ابن عمر^(٧) - رضي الله تعالى عنهما - قوله: «كنا نعد - أو نقول - ورسول الله^(٨) حي: «أبو بكر، ثم عمر، ثم عثمان»^(٩).

ثم يروي عن حذيفة^(١٠) - رضي الله تعالى عنه - أنَّ النبي^(١١) قال: «اقتدوا باللذين

(١) العلو للعلي الففار: ص ١٩٠.

(٢) الجرح والتعديل: ٧/١.

(٣) الجرح والتعديل: ١٤/٢.

(٤) نشأة الفكر الفلسفى فى الإسلام: ٢٧٣/١.

(٥) انظر: علل الحديث لابن أبي حاتم: ٢١٠-٢٠٩/٢، ح رقم: ٢١١٨.

(٦) المصدر السابق: ٣٨٥/٢، رقم: ٢٦٦٦.

(٧) هو: أبو عبد الرحمن عبد الله بن عمر بن الخطاب، أسلم قديماً وهو صغير وهاجر مع أبيه. توفي سنة ٧٣ وقيل: سنة ٧٤هـ. تهذيب التهذيب: ٣٢٨/٥، وانظر: الإصابة: ٢/٣٤٧.

(٨) علل الحديث: ٣٥١/٢، رقم: ٢٥٧٤. وسيأتي تخرجه في ص ٤٣٧ من هذه الرسالة.

(٩) هو: حذيفة بن اليمان العبسي، حليفبني عبد الأشهل، من كبار الصحابة، وصاحب سر رسول الله^(١١)، شهد أحداً، توفي سنة ٥٣٦هـ. أسد الغابة: ٢٢١/٢، والإصابة: ١/٣١٨.

من بعدي»). ويعقب عليه بقوله: «وَهَذَا حَدِيثٌ فِيهِ فَضْلَةٌ لِلشَّيْخَيْنِ»^(۱).

ز- من العجيب حقاً أن يتهم ابن أبي حاتم بالتشييع وكتاباه «الرد على الجهمية؛ وأصل السنة واعتقاد الدين» من المصادر الهامة في بيان عقيدة أهل السنة والجماعة؛ وقد اعتمدتها أئمة السنة في كتبهم في بيان العقيدة.

ولعلنا بعد هذا نؤمن بأنَّ ابن أبي حاتم يأخذ بمذهب أهل السنة والجماعة في العقيدة، وهو بهذا ابتعد عن مذاهب المخالفين لهذه العقيدة مثل الخوارج، والمعتزلة، والشيعة، لأنها تحييد عن النصوص التي ورد بها القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، وأثرت عن سلف هذه الأمة من الصحابة والتابعين ومن بعدهم^(۲).

أهم المصادر التي ترجمت لابن أبي حاتم -رحمه الله تعالى-:

- ۱- الإرشاد في معرفة علماء الحديث لأبي يعلى الخليلي؛ ت سنة ۳۲۷هـ.
- ۲- طبقات الفقهاء الشافعية لابن عاصم محمد بن أحمد العبادي؛ ت سنة ۴۵۸هـ. ص ۲۹

. ۴۳

۳- الأنساب المتفقه في الخط المتماثلة في النقط والضبط لأبي الفضل محمد بن طاهر الشيباني المعروف بابن القيسراني؛ ت سنة ۵۰۷هـ. ص ۴۵ .

۴- الأنساب لأبي سعيد عبد الكريم بن محمد السمعاني؛ ت سنة ۵۶۲هـ. ۲۸۶/۴ .

۵- تاريخ دمشق لأبي القاسم علي بن الحسين بن هبة الله الدمشقي المعروف بابن العساكر؛ ت سنة ۵۷۱هـ. ۱۰ / ل ۸۲ - ۸۴ .

۶- مناقب الإمام أحمد لابن الجوزي؛ ت سنة ۵۹۷هـ. ص ۵۱۳ .

۷- معجم البلدان لياقوت الحموي؛ ت سنة ۶۲۶هـ. ۲/ ۲۱۱ ، ۳/ ۱۲۰ ، ۳۱۱ .

۸- الكامل في التاريخ لابن الأثير؛ ت سنة ۶۳۰هـ. ۸/ ۳۵۸ .

۹- المختصر في أخبار البشر لأبي الفداء إسماعيل بن علي بن محمود؛ ت سنة ۷۳۲هـ. ۹۱/۲ .

۱۰- سير أعلام النبلاء للذهبي؛ ت سنة ۷۴۸هـ. ۱۳/ ۲۶۲ - ۲۶۹ .

(۱) علل الحديث: ۲۷۹/۲ ، رقم ۲۶۴۸ ، وسيأتي تغريیح الحديث في ص ۴۳۳ من هذه الرسالة.

(۲) انظر: ابن أبي حاتم الرازي وأثره في علوم الحديث في إبطال تهمة تشيع ابن أبي حاتم : من ص ۱۰۴-۱۱۵.

- ١١ - تذكرة الحفاظ . ٨٢٩-٨٣٢ / ٣
- ١٢ - دول الإسلام . ٢٠٠ / ١
- ١٣ - العبر في خير من غير . ٢١٤ / ٢
- ١٤ - ميزان الاعتدال . ٥٨٧-٥٨٨ / ٢
- ١٥ - فوات الوفيات لحمد بن شاكر الكبيري؛ ت سنة ٥٧٦٤ هـ . ٢٨٧ / ٢
- ١٦ - مرآة الجنان لعبد الله بن أسد اليافعي، ت سنة ٥٧٦٨ هـ . ٢٨٩ / ٢
- ١٧ - طبقات الشافعية للسبكي؛ ت سنة ٧٧١ هـ . ٣٢٤-٣٢٨ / ٣
- ١٨ - طبقات الشافعية للأسنوي؛ ت سنة ٧٧٢ هـ . ٤١٦-٤١٧ / ١
- ١٩ - البداية والنهاية لأبي كثير؛ ت سنة ٧٧٤ هـ . ١٩١ / ١١
- ٢٠ - لسان الميزان لابن حجر؛ ت سنة ٨٥٢ هـ . ٤٣٢-٤٣٣ / ٣
- ٢١ - النجوم الزاهرة لابن تغردي بردي ت سنة ٨٧٤ هـ . ٢٦٥ / ٣
- ٢٢ - طبقات الحفاظ للسيوطى؛ ت سنة ٩١١ هـ . ص ٣٤٥-٣٤٦ .
- ٢٣ - طبقات المفسرين . ص ٣٦-٦٢ .
- ٢٤ - المنهج الأحمد لأبي اليمن مجید الدين عبد الرحمن بن محمد بن عبد الرحمن العلیمی؛ ت سنة ٩٢٨ هـ . ١٨ / ٢-١٨
- ٢٥ - طبقات المفسرين للداودي؛ ت سنة ٩٤٥ هـ . ٢٧٩-٢٨١ / ١
- ٢٦ - كشف الظنون لخاجي الخليفة؛ ت سنة ٦٧١ هـ . ٤٣٦ / ١
- ٢٧ - شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي؛ ت سنة ٨٩٠ هـ . ٢٠٨-٣٠٩
- ٢٨ - إيضاح المكنون لعبد القادر بن عمر البغدادي؛ ت سنة ٩٣١ هـ . ٢٠٩ / ٩
- ٢٩ - الرسالة المستطرفة لحمد بن جعفر الكنانى؛ ت سنة ١٣٤٥ هـ . ص ٥٤
- ٣٠ - الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي لمحمد بن الحسن الشعالي ت ١٣٧٦ هـ . ١١٨-١٢٩ / ٢
- ٣١ - تاريخ الأدب العربي لبروكلمان؛ ٣ / ٢٢٣
- ٣٢ - معجم المؤلفين لعمر رضا كحاله؛ ٥ / ١٧٠
- ٣٣ - تاريخ التراث العربي لفؤاد سزكين؛ ١ / ٣٢٧

- ٣٤- الأعلام لخير الدين للزركلي؛ ٩٩/٤ .
- ٣٥- مقدمة كتاب علل الحديث لمحب الدين الخطيب؛ ٧-٤/١ .
- ٣٦- ابن أبي حاتم الرازي وأثره في علوم الحديث -رسالة ماجستير من جامعة القاهرة ؛ كلية العلوم- إعداد رفعت فوزي عبد المطلب سنة ١٣٧٣هـ - ١٩٧٢ م.



الفصل الرابع
منهج ابن أبي حاتم
في بيان المسائل الاعتقادية وأصالتها فيها
والأدلة التي اعتمد عليها في بيانها
ومنهجه في تلك الأدلة

وفيه مباحث :

المبحث الأول: منهج ابن أبي حاتم في بيان المسائل الاعتقادية.

المبحث الثاني: أصالته في بيان المسائل الاعتقادية.

المبحث الثالث: الأدلة التي اعتمد عليها في بيان المسائل الاعتقادية و منهجه في تلك الأدلة.

وفيه مطالب:

المطلب الأول: احتجاجه بالكتاب العزيز و منهجه في ذلك.

المطلب الثاني: احتجاجه بالسنة النبوية و منهجه في ذلك.

المطلب الثالث: احتجاجه بالآثار السلفية و منهجه في ذلك.

المطلب الرابع: احتجاجه بالإجماع.

المبحث الأول

منهجه في بيان المسائل الاعتقادية

لقد انتهج الإمام ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى في بيان مسائل الاعتقاد وتوضيح أدلةها، وسوق أحاديثها وآثارها وثبيت دعائيمها، وتقرير النهج الحق فيها، وتفنيد مزاعم المخالفين لمنهج السلف منهجين عاميين:

المنهج الأول :

منهج العرض لعقيدة السلف وتوضيحيه وشرحه مدعاة بالأدلة التقليدية والعلقية، دون تعرض لشبه المخالفين أو أدلة لهم؛ ونادرًا ما يخالف ابن أبي حاتم هذا المنهج. وهذا شأن كثير من صنف في السنة والاعتصام وبيان مذهب السلف. حيث كانوا يسوقون أدلة الكتاب والسنة والآثار الدالة على الاعتقاد الصحيح ويشرحونه بدون إيراد لأقوال المخالفين ولا إعطاء لأفكارهم حيزاً في كلامهم ومؤلفاتهم^(١).

ولهذا المنهج ميزات:

- ١ - أنه يحيي السنة، ويساعد على نشر الكتاب والسنة وأقوال أئمة الدين بعيدة عن كل تأثير أجنبي طارئ على البيئة الإسلامية ، وبجردة من تأويلات العقول، ونزوات الأهواء، ومجادلة الفرق.
- ٢ - أنه يبعد المسلم عن الشكوك والأوهام، ويقطع درب الشيطان إلى نفسه بعد أن يترك في النفس الطمأنينة الصادقة، والارتياح الكامل.
- ٣ - أنه يوصل الحق والاعتقاد الصحيح إلى القلوب بأقرب الطرق وأحسن السبل من الكتاب والسنة وأقوال السلف.
- ٤ - أنه يبعد الشبهات من أن تطرق إلى الأسماع ثم إلى القلوب، فالوقاية خير من العلاج.

(١) انظر: مقدمة محقق شرح أصول الاعتقاد: ٧٤/١ ، ومقدمة الإبانة لابن بطة: ٤٨/١ ، ٥٦ ، ٢٣/١ ، ومقدمة السنة لعبد الله: ٥٧/١ .

- ٥- أنه يحيي البدعة فلا تتمكن من الانتشار.
- ٦- أنه يجنب المسلم الأهلكة بتركه الخوض في المسائل الاعتقادية مما لا مجال للعقل فيه؛ كما يعصمه من المصطلحات الكلامية الدخيلة على العقيدة الإسلامية.

المنهج الثاني :

منهج الرد لآراء الخصوم وتفنيدها، وذلك بذكر الأدلة والآثار التي ترد تلك الآراء وتزيفها. وقد انتهج ابن أبي حاتم هذا المنهج في بعض الموضع، فأورد بعض الأدلة والآثار في كتابه «الرد على الجهمية» لقصد الرد على بعض أهل الأهواء والبدع.

كما عقد بعض الزراجم في كتابه «الجرح والتعديل» - كذلك - للرد على أهل الزَّيْغ، فساق الأدلة التي ترد على مذهبهم.

و الإمام ابن أبي حاتم وإن كان قد تناول هذا المنهج فإنه لم يتناوله على طريقة : «المتكلمين الذين يعنون بالأدلة العقلية والرد على الخصوم بهذه الأدلة»^(١). وإنما كان يعتمد على الرواية عن السلف في عرض أفكار الخصوم والرد عليها، وبيان مذهب أهل السنة. لأنَّ كبار أئمة السلف كانوا يحاربون علم الكلام ويكرهون الخوض والنقاش فيه. ولم يكتفوا بذلك، بل كانوا يكرهون مجرد سماع كلام المبتدع والإصغاء إلى باطله، وذلك لأسباب علَّة:

- ١- الخوف من أن يبقى شيء من الشك والريبة في النفوس بعد سماع الشبهة فلا يؤمن من التأثر بها. وفي هذا صيانة لقلوب المسلمين، وحماية لعقولهم وأفكارهم، زيادة على كون ذلك فيه إهانة للمبتدعة.

(١) مقدمة ابن عثمون: ص ٤٢٣.

قال ابن أبي حاتم أنا الريبع بن سليمان المرادي^(١)؛ قال: «رأيت الشافعي، وهو نازل من الدرجة، وقوم في المجلس يتكلمون بشيء من الكلام؛ فصاح فقال: إِنَّمَا أَنْ تجَاوِرُونَا بخِيرٍ؛ وَإِنَّمَا أَنْ تقوِّمُونَا عَنَّا»^(٢).

وقال ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى: «سمعت أبي وأبا زرعة يأمران بهجران أهل الزَّيْغ والبدع ويغلظان بذلك أشد التَّغليظ، وينكران وضع الكتب بالرأي بغير آثار، وينهيان عن مجالسة أهل الكلام وعن النظر في كتب المتكلمين ويقولان لا يفلح صاحب كلام أبداً»^(٣).

٢- إنهم يريدون محاصرة آراء المبدعة وعدم انتشاره بين الناس، وخير وسيلة لإماتة الفكرة الإعراض عنها.

٣- إن الخوض في الكلام يقع في الحيرة.

لذلك كان أئمة السلف رضوان الله تعالى عليهم يحذرُون من الخوض فيه.

وقد روى ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى عن الإمام الشافعي وغيره من أئمة السلف رحْمَهُمُ اللهُ تَعَالَى آثَارًا تدل على ذلك:

فروى عن المزني^(٤) - رحمه الله تعالى - قوله: «كان مذهب الشافعي: كراهيَة الخوض في الكلام»^(٥). وفي رواية يقول: «كان الشافعي ينهانا عن الخوض في الكلام»^(٦). وفي رواية عن غيره: «كان الشافعي ينهى النهي الشديد عن الكلام في

(١) الريبع بن سليمان المرادي: الإمام المحدث الفقيه الكبير ، صاحب الإمام الشافعي وناقل علمه، توفي سنة ٢٧٠ هـ سير أعلام النبلاء: ٥٦١/١٢.

(٢) آداب الشافعي ومناقبه: ص ١٨٤.

(٣) تقدم في ٤١ من هذه الرسالة.

(٤) هو: إسماعيل بن بخي المزني، صاحب الشافعي، كان زاهداً عالماً قوي الحجة، وكان إمام المنصب بعد موت الشافعي. وتوفي عام ٢٦٤ هـ. طبقات الشافعية الكبرى: ٩٣/٢.

(٥) آداب الشافعي ومناقبه: ص ١٨٨.

(٦) المصدر السابق: ص ١٨٩.

الأهواء»^(١). وروى عن الشافعي أيضاً أنه قال: «لأن يبتلى العبد بكل ما نهى الله -سوى الشرك- خير له من الكلام؛ ولقد أطاعت من أصحاب الكلام على شيء، ما ظننت أن مسلماً يقول ذلك»^(٢). وقال ابن أبي حاتم: «كان أبي وأبو زرعة يقولان: من طلب الذين بالكلام ضل»^(٣).

يظهر لنا من خلال هذه الروايات التي ساقها ابن أبي حاتم عن هؤلاء الأئمة أنَّ مناقشة أهل الكلام والبدع ببيان جميع الأوجه والمفاسد التي في منهجهم والخوض في ذلك، قد يوقع فيما يعجز العقل البشري عن معرفته بنفسه استقلالاً، لاسيما في الأمور الغيبية المتعلقة بالله وأسمائه وصفاته. وسيأتي بيان ما أورده الإمام ابن أبي حاتم في النهي عن الجدال والمراء في موضعه -إن شاء الله تعالى-.

وهذا النهجان للإمام ابن أبي حاتم مما الخطان العريضان اللذان سار عليهما في تقرير مسائل الاعتقاد وتوضيحها وبيان أدلةها، والرَّد على مخالفتها.

وقد تبيَّن بعد البحث والاطلاع أنَّ هذا النهجان يتضمنان في مسالك تسعة، سلكها الإمام ابن أبي حاتم في توضيح المسائل العقدية؛ وهذه المسالك التسعة هي:

١- تخصيص مؤلفات في مسائل معينة من مسائل الاعتقاد.

٢- تخصيص عناوين بارزة لمسائل الاعتقاد في كتبه العامة.

٣- التبويب.

٤- انتقاء للأحاديث والآثار المناسبة وسوقها تحت تراجم معينة تبيَّن المراد.

٥- التعليق والتعليق.

٦- سوقه الآثار بالأسانيد المتصلة.

٧- أسئلته لشيخه وتدوين أحجوبتهم.

٨- رسائله وفتاويه.

٩- عنایته في باب الجرح والتعديل باعتقاد الراوي سلباً وإيجاباً.

(١) آداب الشافعي ومناقبه: ص ١٨٥.

(٢) المصدر السابق: ص ١٨٢.

(٣) صون المنطق والكلام عن فن المنطق والكلام للسيوطى: ص ٧٥.

ولبيان وتوضيح هذه المسالك التسعة لابن أبي حاتم في تقرير مسائل الاعتقاد، أقول
وبالله التوفيق:

السلوك الأول :

إنَّ مَا سلكه الإمام ابن أبي حاتم - رحمه الله تعالى - في توضيح وتقرير المسائل
الاعتقادية وبيانها وشرحها للأمة، تأليف كتب خاصة تبحث في مسائل معينة يناقش فيها تلك
المسائل بإسهاب، ويأتي بالأدلة التفصيلية لها مما ورد في السنة وأقوال أئمة السلف، وذلك
بجمع جميع أو أغلب النصوص الواردة فيها، ووضعها تحت عناوين وأبواب تشرح معاني تلك
الأحاديث والآثار، وتبيّن المقصود منها. وفي ذلك معالجة لتلك القضية من جميع جوانبها،
وإشباع وتحقيق لها؛ حيث تجتمع الأدلة وتتضح الرؤية، ويعرف الصواب في تلك المسألة، ويرد
على أهل الباطل باطلهم.

والإمام ابن أبي حاتم صنع هذا في مسائل عدّة رآها تستحق العناية الفائقة، والجهد
الخاص، والبحث المشبع من جميع الجوانب. كمسألة: « خلق القرآن » التي دار حولها كثير
من الجدل، وامتحن بسببيها كثير من السلف في بداية القرن الثالث الهجري، ومسألة « العلو »
التي هي من أخطر المسائل الاعتقادية التي تفرّق المسلمين حولها منذ أن وجدت الجهمية
والمعزلة إلى يومنا هذا.

فيiri الإمام ابن أبي حاتم الحاجة الماسّة إلى تخصيصها بالتأليف والتصنيف. ليكون
ذلك جامعاً لأشتات المسألة وما يتفرع عنها. ولاشك أنَّ في تخصيص مثل هذه المسائل
الاعتقادية المهمة بمُؤلف خاص تقريراً وتوضيحاً لتلك المسائل على أحسن وجه وبتوسيع.
وهذا السلوك من أهم المسالك التي سلكها الإمام ابن أبي حاتم في تقرير المسائل
الاعتقادية. وقد أكثر رحمه الله تعالى من التصنيف في الموضوعات العقدية؛ فقد تحصل لنا من
مؤلفاته الخاصة في العقيدة ما يلي:

- ١ - كتاب الرد على الجهمية.
- ٢ - أصل السنة واعتقاد الدين.

١- كتاب الرد على الجهمية:

هذا الكتاب من كتب الإمام ابن أبي حاتم التي فقدت، مع أنه كان موجوداً عند علماء القرن الثامن مثل شيخ الإسلام ابن تيمية، والحافظ الذهبي رحمهما الله تعالى اللذين اقتبساً من روایاته وخاصة الذهبي، فقد أكثر من ذلك في كتابه «العلو للعلي الغفار»، ووصفه بأنه «مصنف ضخم يدل على إمامته»^(١). وإذا كان من غير الممكن أن نعرف تعريفاً كاملاً بهذا الكتاب -فإنما أورده الإمام الذهبي في كتابه «العلو»، وكذلك ما أورده غيره من يعني بنقل مرويات السلف في كتبهم- يتيح لنا معرفة بعض ما عالجه الإمام ابن أبي حاتم في هذا الكتاب.

فالذي وصلنا عن طريق الذهبي وغيره -رحمهما الله تعالى- من الروايات في هذا الكتاب يدل على أنه يعني بإيراد الأحاديث وأقوال العلماء التي ترد على الجهمية -التي نفت صفات الله تعالى، وزعمت بأنَّ القرآن مخلوق- وتنكِر أقوالها، وتثبت ما يخالفها.

ومن هنا تظهر لنا أهمية هذا الكتاب لأنَّ المسائل التي عالجها فيه كثُر حوالها الجدل بين أهل السنة وبين الجهمية والمعتزلة^(٢) وغيرها من الفرق الضالة. فهي مسائل تحتاج إلى تحلية، فمن هنا خصها ابن أبي حاتم رحمة الله تعالى بمُؤلَّف خاص جمع فيه أغلب ما ورد في هذه المسائل من الأحاديث والآثار كما يدل على ذلك النقولات عنه.

ويترجح أنَّ الأحاديث والآثار التي جمعها ابن أبي حاتم في هذا الكتاب وضع لها عناوين شارحة لمعاني تلك الأحاديث والآثار مرتبة على الأبواب، بدليل قول الحافظ ابن حجر رحمة الله تعالى في معرض كلامه على اللفظية النافية: «وجمع ابن أبي حاتم أسماء من أطلق على اللفظية أنهم جهمية فبلغوا عدداً كثيراً من الآئمة، وأفرد لذلك باباً في كتابه الرد على الجهمية»^(٣). وما يؤيد أنَّ الإمام ابن أبي حاتم لم يشذ عن هذا المنهج هو ما اشتهر عنه في باقي مصنفاته الموجودة؛ فهي سنة متَّعة له يستبعد مخالفتها في كتبه المفقودة. كما أنَّ تلك السنة هي عادة المصنفين من علماء الآثار في ذلك العصر.

(١) تذكرة الحفاظ: ٨٣٠/٣.

(٢) سبأني التعريف بهم في ص ١٢٧ من هذه الرسالة.

(٣) فتح الباري لابن حجر: ٥٠١/١٣.

فعلى هذا، فمنهج ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى في هذا الكتاب لا يختلف عن منهجه وأسلوبه في باقي كتبه فهو يسلك منهجين في تقرير الاعتقاد الصحيح:

١ - منهج العرض والشرح لما هو الصواب في المسألة، فيضع أبواباً وعنوانين تشرح الاعتقاد الصحيح، ويسوق بالإسناد الأحاديث والآثار التي تدل لما يطابق العنوان.

٢ - منهج الرد والمناقشة وإبراز القوادح والطعونات فيما ذهب إليه المخالفون لذهب أهل السنة والجماعة.

٣ - أصل السنة واعتقاد الدين:

وهو يتضمن أسئلة وجهها الإمام ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى إلى أبيه وأبي زرعة - رحمهما الله تعالى - مع إجاباتها، وقد شملت هذه الإجابات على الأسئلة معظم مسائل العقيدة. وقد - سبق - نقل ما في هذا الكتاب في مبحث عقيدة الإمام ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى فأغنى ذلك عن إعادته هنا.

وأماماً منهجه في هذا الكتاب، فهو توجيه الأسئلة إلى كبار شيوخه وتدوين أجوبتهم.

السلوك الثاني:

ومما سلكه الإمام ابن أبي حاتم -رحمه الله تعالى- في تقرير مسائل الاعتقاد أيضاً: هو عقد عناوين بارزة وترجم كثيرة لمسائل الاعتقاد في كتبه العامة التي تشتمل على موضوعات شتى؛ فيعطي لموضع العقيدة حيزاً يجعل لها عناوين كبيرة تبحث غالباً في مسائل شتى من مسائل الاعتقاد. ولنضرب على ذلك مثلاً بما في كتبه الموجودة:

كتاب آداب الشافعي ومناقبه:

خص الإمام ابن أبي حاتم هذا الكتاب بفضائل الإمام الشافعي -رحمه الله تعالى- لأنه كان من الفقهاء الذين كانت لهم مواقف هي نفس الموقف التي وقفها أصحاب الحديث دفاعاً عن السنة، وخلافاً لمن يحيد عنها، وانبرى للرد على أهل الرأي^(١)، وكراه الاشتغال بالكلام^(٢). وردد على مخالفي أهل السنة في المعتقد مثل المرجحة، وذهب في القرآن وفي الإيمان إلى ما ذهب إليه أهل السنة والجماعة^{(٣)(٤)}.

وقد قسم ابن أبي حاتم هذا الكتاب إلى أبواب، وروى في تلك الأبواب أقوال الإمام الشافعي وأقوال غيره من أئمة السلف -رحمه الله على الجميع-. وقد كان من جملة الأبواب التي عقدها في هذا الكتاب، باب: مذهب الشافعي في أهل الكلام وسائر أهل الأهواء . وهو من أهم الأبواب التي عقدها لبيان مسائل الاعتقاد إذ اشتمل على التحذير منهم، وعدم الخوض في شيء من الكلام. وأورد فيه نصوصاً في غاية الأهمية من أقوال الإمام الشافعي - رحمه الله تعالى -.

(١) آداب الشافعي ومناقبه : ص ١١١-١١٣ ، ١٧١-١٧٢.

(٢) المصدر السابق: ص ١٨٢-١٨٩.

(٣) المصدر السابق: ١٩١-١٩٢.

(٤) انظر: ابن أبي حاتم وأثره في علوم الحديث: ص ١٤٧.

ثم عقد باباً في الإيمان، وأورد فيه آثاراً في تعريف الإيمان، ودخول الأعمال في مسماه، وأنه يزيد وينقص؛ والرد على المرجحة، ومناقشة بعضهم في ماهية الإيمان، وبيان ضعف قولهم.

ثم عقد باباً في الخلافة وأورد فيه آثاراً في تسلسل الخلفاء الراشدين - رضي الله عنهم - في تولي الخلافة لبيان عقيدة الإمام الشافعي التي هي عقيدة أهل السنة والجماعة في تلك المسألة من جانب، وللدلالة على أنَّ هذا هو ميزان التفضيل بينهم من جانب آخر. وقد جاء في الروايات التي وردت في هذا الباب جعل عمر بن عبد العزيز خامسهم رضي الله تعالى عن الجميع.

ثم عقد باباً في القرآن، وأورد فيه آثاراً في بيان أنَّ القرآن كلام الله تعالى غير خلوق، وأورد فيه - كذلك - آثاراً في مناظرة الإمام الشافعي رحمه الله تعالى لخص الفرد في زعمه كون القرآن محدثاً، وتكفيره إياه.

ثم عقد باباً في أصول العلم، وأورد فيه آثاراً في بيان أنَّ أصول العلم عند الإمام الشافعي رحمه الله تعالى الكتاب والسنة، ثمَّ القياس عليهما؛ وأنه لا يقال للنصوص لم ولا كيف؟

و قبل هذه الأبواب كلُّها، عقد رحمه الله تعالى باباً في خصوص الشافعي؛ وساق فيه آثاراً في بيان موقف الإمام الشافعي - رحمه الله تعالى - من السنة، وأنه أعلن أنَّ الحديث الصحيح مقدم على كلِّ رأي.

فالحاصل أنَّ الإمام ابن أبي حاتم قد ركز في كتابه «آداب الشافعي ومناقشته» على المسائل الاعتقادية، فخصص بعض الأبواب لبيان العقيدة وأورد فيها جملة من أقوال الإمام الشافعي وأقوال غيره من أئمة السلف - رحمة الله تعالى على الجميع -.

كتاب الجرح والتعديل :

قسم الإمام ابن أبي حاتم - رحمه الله تعالى - هذا الكتاب إلى أبواب عدَّة؛ وكان نصيب العقيدة منها:

- ١ - باب في ثبيت السنن.

- ٢- باب نفي تهمة الكذب عن الصحابة في الرواية عن رسول الله ﷺ.
- ٣- باب في الأخبار وأنها من الدين والتحرز والتوكى فيها.
- ٤- باب بيان صفة من يحتمل عنه الرواية في الأحكام والسنن.

ففي هذه الأبواب كلها أوردت عدداً من الآثار تعالج جانباً من جوانب العقيدة.

وقد بدأ هذه الأبواب ببيان مشروعية الرواية وأن السنن ثبتت بها؛ فقد رأى أن هناك قوماً وصفهم بأنهم: «من أهل الزيف والبدع» رأوا أن كل ما يرويه الرواية من الأخبار والأحاديث عن رسول الله لا يصح، لأن الطريق الوحيد لصحة هذه الأخبار إنما هو إجماع الأمة عليها لا نقل الرواية لها، فإذا نقل الخبر راو أو اثنان أو ثلاثة فإن هذا النقل لا يصح ولا يثبت به شيء في الاعتقاد، ولا في غيره^(١).

وقد أورد -رحمه الله تعالى- جملة من النصوص في الرد على هؤلاء في ذلك.

وашتمل باب نفي تهمة الكذب عن الصحابة في الرواية عن رسول الله ﷺ على الشاء عليهم ومحبتهم، ونفي الكذب عنهم وثبتت عدالتهم. وقد ساق عدداً من النصوص في بيان ذلك.

ثم يليه باب في الأخبار أنها من الدين والتحرز والتوكى فيها وقد اشتمل على جملة من الآثار المهمة في بيان قيمة الإسناد ووجوب التحرز والتوكى فيأخذ الأخبار وسماعها. ثم يليه باب بيان صفة من يحتمل عنه الرواية والسنن؛ وقد احتوى على بيان صفة الرواية من حيث التوثيق والتصديق، والعدالة والعقل، والمعرفة والبراءة من التدليس وأتصال السنن وقد ساق عدّة روایات في بيان ذلك.

كتاب علل الحديث :

رتب الإمام ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى هذا الكتاب على أبواب الفقه: العبادات،

(١) الجرح والتعديل: ١٢/٢-١٤.

ثمَّ المعاملات وهكذا.

ويشتمل الكتاب على أبواب أخرى غير الأبواب الفقهية، ففيه أبواب عن تفسير القرآن الكريم، وعن العقيدة، وعن الزهد، وعن الطب وغيرها.

ويبدو أنَّ معنى وجود علة في الحديث عند ابن أبي حاتم في هذا الكتاب، هو أن يكون فيه شيء يثير الشك أو الإبهام ويحتاج إلى توضيح وبيان. إذ هو أودع فيه كل ما استفاده من إحبابه أبيه وأبي زرعة للأسئلة التي وجهها إليهما مما يتعلّق بالحديث سواءً كان ذلك من ناحية القدح في الحديث من حيث الإسناد، أم من ناحية أخرى مثل تفسير بعض الأحاديث التي تتعلق بالعقيدة أو غير ذلك من الأحاديث التي فيها نوع من أنواع الغموض؛ فابن أبي حاتم يسأل أباء مثلاً عن تفسير حديث النبي ﷺ: «الرَّحْمُ شِجَنةٌ مِّنَ الرَّحْمَنِ، وَأَنَّهَا آخِذَةٌ بِحَقِّ الرَّحْمَنِ...»^(١) الحديث.

ويجيئه أبوه عن موقف أهل السنة من تفسير هذا الحديث وغيره من الأحاديث التي تشبيهه في المعنى مثل أحاديث الصفات، بأنها تمر على ما جاءت بلا كيف، ولا يتعرض لها بتأويل أو تحريف^(٢).

ومن الأبواب التي عقدها الإمام ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى وخصها لذكر مسائل الاعتقاد في هذا الكتاب:

باب علل أخبار في العرض والحساب.

باب علل أخبار في الفضائل.

باب علل أخبار في الأمراء والفنان.

باب علل أخبار في القدر.

باب علل أخبار في صفة الجنة والنار.

فباب العرض والحساب يحتوي على جملة من الأحاديث ما بين الصحيح والضعيف

(١) سيأتي تخرّجه في ص ٢٨٢ من هذه الرسالة.

(٢) انظر: علل الحديث لابن أبي حاتم: ٢١٠-٢٠٩/٢ ، وابن أبي حاتم وأثره في علوم الحديث: ص ٢٦٢.

في ذكر أحوال القيامة، وأحوال الموقف.

وilye باب الفضائل، ويشتمل على عدد كبير من الأحاديث في ذكر فضائل الخلفاء الراشدين وبعض الصحابة الكرام رضي الله تعالى عن الجميع، وتنزيههم وتثبيت عدالتهم، وتخريم سبّهم وانتقادهم.

ثم يليه باب الأمراء والفتن، ويشتمل على جملة وافرة من الأحاديث في بيان إمامية قريش، وعلى وجوب طاعة ولاة الأمور وعدم الخروج عليهم، وعلى موضوعات الفتنة والتحذير منها.

ثم بعد ذلك يأتي باب القدر، وقد اشتمل على عدة أحاديث في بيان بعض مسائل القدر والتحذير من التكذيب به، ووجوب الإيمان به.

ثم عقد باباً في صفة الجنة والنار، واحتوى على حديث في بيان صفة الجنة وتسمية بعض قصورها، وعلى بيان صفة النار وتسمية بعض القصور فيها.

السلك الثالث :

إنَّ ما قرَرَ به الإمام ابن أبي حاتم رحمة الله تعالى مسائل الاعتقاد في كتبه العامة أو الخاصة التبويب لها؛ وذلك يجعل رأيه هو عنوان الباب ثم سوق الروايات والآثار التي تناسب العنوان وتسويقه في تلك المسألة.

وإذا كان من غير الممكن التعرف على وجه التفصيل على تلك الأبواب التي عقدها أصالة في بيان عقيدة السلف والرد على مخالفيها في كتابه الذي ألفه لهذا الغرض: «كتاب الرد على الجهمية»، لكونه في عداد المفقودات. فإنَّ ما ذكره الحافظ ابن حجر-رحمه الله تعالى- في الفتح^(١) يؤكِّد ما نحن بصدده من أنَّ ابن أبي حاتم يسبُّ للمسائل العقدية. وهو قوله - المتقدم -: «وَجَمِيعُ ابْنِ أَبِي حَاتَمٍ أَسْمَاءُ مِنْ أَطْلَقَ عَلَى الْفَظْيَةِ أَنَّهُمْ جَهَمَيْةٌ فَبَلَغُوا عَدْدًا كَثِيرًا مِنَ الْأَئْمَةِ، وَأَفْرَدَ لِذَلِكَ بَابًا فِي كِتَابِهِ الرَّدِّ عَلَى جَهَمَيْةٍ». كما نستطيع أيضًا أن نحكم بصنعيه في كتبه الموجودة المتداولة على كتبه المفقودة بأنه يسوق الأحاديث والآثار تحت الأبواب والعنوانين التي يعقدهما. ولا شك

(١) فتح الباري: ٥٠١/١٣.

أنَّ هذه الأبواب لها مقاصد متعددة: فهي من ناحية تعبر عن مذهبه وعقيدته؛ ومن ناحية أخرى تتضمن وتشرح معاني الأحاديث والآثار التي يسوقها تحت الترجمة. كما تعبر أيضاً عن فقهه وفهمه لمعاني تلك النصوص التي يوردها، واستنباطاته التي أدى إليها اجتهاده في فهم تلك النصوص، وكذلك تيسر على طالب العلم فهم الباب ومحنته، وتيسير له الرجوع إليه بسرعة عند الحاجة، فهي من هذه الناحية منظمة ومرتبة للأحاديث والآثار.

وقد قيل في البخاري -رحمه الله تعالى-: «(فقه البخاري في تراجمه)»^(١).

وقد ذكر الحافظ الذهبي -رحمه الله تعالى- الباب الذي عقده البخاري في آخر الجامع الصحيح لمسألة العلو فذكر أنه: «بُوئَ على أكثَر ما تذكره الجهمية من العلو، والكلام، واليدين، والعينين، محتاجاً بالآيات والأحاديث»؛ ثم ذكر بعض تلك الأبواب، وعقب عليه بقوله: «ونحو ذلك ما إذا تعلقه الليب عرف من تبويه أنَّ الجهمية ترد ذلك وتحرف الكلام عن مواضعه»^(٢).

وقد اشترك ابن أبي حاتم مع البخاري رحْمَهَا اللَّهُ تَعَالَى في مثل هذا التبويب لهذا المقصود الذي يقتضي بيان المعتقد الصحيح والرد على مخالفيه. إلا أنَّ ابن أبي حاتم يختار العبارة الواضحة الدالة على المراد بصورة واضحة، ومن هنا اختلفت تراجمه مع تراجم البخاري مع أنه تأثر به في الكتابة والتأليف^(٣).

(١) هدي الساري مقدمة فتح الباري: ١٣/١.

(٢) العلو للعلي الغفار: ص ١٨٧.

(٣) مقدمة الجرح والتعديل: ص ٤.

والأبواب التي يعقدها الإمام ابن أبي حاتم في مسائل الاعتقاد تكون في الأغلب للرد على الفرق المنحرفة الضالة، وأحياناً يصرّح باسمها، ثم يورد الروايات الدالة على بطلان مذاهب تلك الفرق وزيفها، مما يدل على أنه يتقصد أساساً الرد على من خالف منهج أهل السنة والجماعة بما ثبت عنده من الأحاديث النبوية والآثار السلفية.

وهذا الرد إما أن يكون تصريحاً وهو الترجمة التي يكون فيها الرد مباشراً صريحاً، وهو ما صرّح فيه باسم الرد أو اسم الطائفة المردود عليها، مثل ذلك:

١ - تسمية كتابه: «الرد على الجهمية»، والروايات الواردة فيه على ضوء ما وصلنا عن طريق الكتب التي تعنى بنقل مرويات السلف في العقيدة تدل على ما نحن بصددده.

٢ - قوله: مذهب الشافعي في أهل الكلام وسائر أهل الأهواء.
وإما أن يكون تلويحاً وهو الترجمة التي يكون فيها الرد غير مباشر، وهو التلويح بالرد على الطوائف المنحرفة بدون إتيان باسم الطائفة المردود عليها، ولا تصريح بالرد عليها، ولكن بالإتيان بحجج تتضمن بيان مذهب الحق وترد في الوقت نفسه على الطوائف الضالة. ومن أمثلة ذلك:

١ - قوله: باب في تبييت السنن؛ ففي هذا بيان بمشروعية الرواية، وفيه رد في الوقت نفسه على طوائف البدع التي تنكر حجية الأخبار وتحاول التخلص من الاستدلال بها.

٢ - قوله: مذهب الشافعي في الإيمان؛ وقد أورد تحت هذا الباب آثاراً عن الإمام الشافعي رحمه الله تعالى فيها رد على أهل الإرجاء فيما خالفوا فيه مذهب الحق في ماهية الإيمان، وزيادته ونقصانه، ودخول الأعمال في مسماه.
ومثل هذا الباب أبواب أخرى في كتبه مثل: «باب نفي تهمة الكذب عن

الصحابي..» و «باب قول الشافعي في الخلافة»، وغير ذلك من الأبواب. ويلاحظ أنَّ أساليب ابن أبي حاتم في هذا النوع رفيعة في ردِّ مذاهب الفرق الضالة، فليس فيها شيء من التجريح أو التنفير، بل فيها اللَّين، واللطف، والجدل بالتي هي أحسن. ولا شك أنَّ هذا هو منهج الاعتدال، والإنصاف، والوسطية؛ فلا محاباة ولا بحالة، ولا تنازل عن المبادئ ولا عن الرَّد على أهل البدع والأهواء، كما أنه لا شطط ولا غلو، ولا قسوة، ولا غلظة، ولا محاوزة للحد، ولا اعتداء في الرَّد. وهذا من الدعوة بالحكمة والوعظة الحسنة، والجادلة بالتي هي أحسن. وقد ذكر عدد من العلماء منهم شيخ الإسلام ابن تيمية والشاطبي رحمهما الله تعالى ما يدل على أنَّ أسلوب الرُّفق في الرَّد على أهل البدع هو الأنفع^(١). وهو الأسلوب الذي دلت عليه الأدلة الشرعية في الجدال بالحسنى، وهو أفيد من الأسلوب الحاد، وإن كان كلاً الأسلوبين مفيداً.

السلوك الرابع:

من المسالك التي سلكها الإمام ابن أبي حاتم -رحمه الله تعالى- في تقرير الاعتقاد، انتقاوه ما يناسب المقام من الأحاديث والآثار وتوزيعها حسب ملائمتها لوضع الترجمة التي يوردها فيها. بالإضافة إلى استقصاء ما وصل إليه من روایات، لأنها قد وصلت إليه عن طريق الرواية، وقد اعتبرتها من الآفات ما يعزى الرواية من ضعف بعض الرواية واحتطاط بعضهم إلى درجة الكذب أحياناً. وهذا كان على ابن أبي حاتم، وهو المحدث الناقد، أن يجمع جمع ناقد بصير، وعالم خبير، وأن يتعد عن روایات الكذب، ويتحجب الروایات الضعيفة ما أمكنه، وأن يأتي بأصح الأسانيد والأخبار فيما يرويه من الأمور الاعتقادية أو غيرها. وكيف لا وهو من أئمة الجرح والتعديل؟ وكتابه في ذلك خير شاهد على تمكّنه من هذا الفن، ورفعة شأنه فيه؟ وقد عقد فيه باباً بعنوان: باب في اختيار الأسانيد. وروى فيه روایات تفيض أنَّ الواجب على المحدث ألا يلتفت إلى قرب الإسناد أو بعده، فربَّ حديث بعيد الإسناد صحيح، خير من حديث قريب الإسناد سقيم، وإنما

(١) انظر: منهاج السنة النبوية لابن تيمية: ٢٥٣/٥، ٢٥٤-٢٥٣، والاعتصام للشاطبي: ٢٢٩/٢-٢٣٠.

يتخيّر الأسانيد التي فيها رواة ثقات فقهاء بالحديث، صدوقون في روایاتهم^(١).

ولا شك أن اختيار الأحاديث والآثار التي تناسب ترجمة معينة أو عنواناً معيناً، وتتلاءم مع ما يجواره من الأسانيد والطرق التي فيها فوائد ليس بأمر هين، بل هو بجهود كبير يحتاج إلى فهم ثاقب، وإعمال فكر، وبذل جهد ولا يستطيعه كُل أحد.

وقد ذكر ابن أبي حاتم في سبب تأليفه لكتابه (التفسير) : أن جماعة من إخوانه سأله إخراج تفسير للقرآن مختصر، بأصل الأسانيد، وأن يحذف «الطرق والشواهد، والحرروف والروايات وتنزيل السور»؛ وأن يقصد إخراج التفسير مجرد دون غيره، بحيث لا يترك حرفاً من القرآن يوجد له تفسير إلا آخر ذلك.

ويذكر ابن أبي حاتم: أنه أحابهم إلى هذا الملتمس، ثم يَئِن رحمه الله تعالى منهجه فقال: «فتحريت إخراج ذلك بأصل الأخبار إسناداً، وأشعبها متناً، فإذا وجدت التفسير عن رسول الله ﷺ لم أذكر أحداً من الصحابة من أتى بمثل ذلك، وإذا وجدته عن الصحابة، فإن كانوا مختلفين ذكرت أعلاهم درجة بأصل الإسناد، وسيت مواقيتهم بحذف الأسانيد، وإن كانوا مختلفين ذكرت اختلافهم، وذكرت لكل واحد منهم إسناداً وسيت مواقيتهم بحذف الأسانيد. فإن لم أجده عن الصحابة، ووجده عن التابعين عملت فيما أجده عنهم ما ذكرته من المثال في الصحابة، وكذلك أجعل المثال في أتباع التابعين وأتباعهم...»^(٢).

وهذه الشروط - كما ترى - لا يشترطها إلا الماهر والمتمكن من تمييز الآثار؛ صحيحها من سقيمها، قويها من ضعيفها، وفصيح الأقوال من ركيكها. وقد قام ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى بانتقاء الأحاديث في تفسيره على خير وجه. ولا شك أنّه إذا كان أتبع مثل هذا في التفسير، ففي مؤلفاته في العقيدة من باب الأولى والأخرى. فيكون - رحمه الله تعالى - بعد أن وضع الأبواب والعناوين في تلك الكتب انتقاء الأحاديث والآثار فوضعها تتضمن وتشرح ما رمز له بالترجمة التي عقدها. ويتجلى انتقاء ابن أبي حاتم لتلك الأحاديث والآثار في أمور:

(١) انظر : المجرى والتعديل: ٢٤/٢ - ٢٧.

(٢) مقدمة تفسير ابن أبي حاتم .

١- انتقاء أصح إسناد إلا في أشياء لم يجد غيره فيها فيضع فيها ما يصلح، وقد تقدم أنه قال في منهجه في التفسير بأنه يتحرى إخراج تفسيره بأصح الأخبار إسناداً^(١). قال الإمام النووي^(٢) رحمه الله: «لا يلزم من هذه العبارة صحة الحديث، فإنهم يقولون: هذا أصح ما جاء في الباب وإن كان ضعيفاً، ومرادهم أرجحه أو أقله ضعيفاً»^(٣).

وبهذا يظهر أنَّ الإمام ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى يقصد بهذه العبارة الأصحيَّة النسبيَّة. أي: أنَّ ما يورده هو أصح شيء في الباب ولو كان ضعيفاً في نفسه ولكنه يرتفع عن كونه موضوعاً أو باطلًا^(٤). فهو يخرج أصح شيء وحده فإن وجد أثراً صحيحاً آخر جهه، وإن وجد أثراً حسناً أو ضعيفاً فكذلك، باعتبار أنه أصح شيء وحده.

٢- انتقاء أشبع متن فيه فوائد من زيادات أو شرح غامض أو غير ذلك.

قال ابن أبي حاتم: «فتحررت إخراج ذلك بأصح الأخبار إسناداً، وأشعبها متتاً». فالإمام ابن أبي حاتم -رحمه الله تعالى- يختار من الطرق ما يشتمل على زيادات في المتن والمعنى، ويستبعد منه ما لا يوجد في غيره من الطرق.

٣- التناسب والتوازن بين الأحاديث والآثار، فهو -رحمه الله تعالى- لا يجمع كل الروايات المؤثرة، وإنما يوازن بينها، ويقدم أصحها.

فمن هنا يتبيَّن لنا أنَّ الأحاديث والآثار التي يسوقها الإمام ابن أبي حاتم تحت التراجم والعنوانين متنقة مختارة. ولا شك أنَّ هذا من الجهد البارزة له رحمه الله تعالى.

السلوك الخامس :

من المنهج التي سلكها الإمام ابن أبي حاتم -رحمه الله تعالى- في توضيح وتقرير العقيدة خصوصاً والسنة عموماً أنه بعد أن يسوق الأحاديث والآثار يعلق بما يزيد معنى

(١) تقدم في ص ٦٨ من هذه الرسالة.

(٢) هو: أبو زكريا يحيى بن شرف بن حسن الخزامي الحوراني التوسي الشافعي، كان إماماً بارعاً حافظاً متقناً، كان شديد الورع والزهد ، توفي سنة ٥٦٧هـ. طبقات الشافعية : ٥ / ٥ - ٦٥ - ٦٨ . طبقات المخاوز للسيوطى: ص ٥١٣ ، وشذرات الذهب: ٣٤٥/٥ .

(٣) تدريب الراوي للسيوطى: ٨٨/٢ .

(٤) انظر: بجموع الفتاوى لشيخ الإسلام ابن تيمية: ٤٣/١٧ .

الحاديـث أو الأثـر وضـوحاً. وقد يـسـن وجـه دـلـالـتـه في الرـد عـلـى الـخـصـم فـيـما يـدـعـيه من المـذـهـب الـبـاطـل. وـلـم يـكـشـر الـإـمـام اـبـن أـبـي حـاتـم مـن هـذـه التـعـلـيقـات، فـهـي قـلـيلـة جـداً بـالـنـسـبـة إـلـى الـأـحـادـيـث وـالـأـثـار الـتـي لـم يـعـلـق عـلـيـها. وـهـي وـاـن كـانـت - كـذـلـك - إـلـا أـنـهـا تـمـثل جـانـبـاً مـهـماً مـن جـهـودـه؛ حـيـث إـنـهـا فـي غـايـة مـن الدـقـة فـي الـاسـتـبـاط، وـالـاسـتـتـاجـ.

كـما أـنـ تـعـلـيقـه - أـيـضاً - عـلـى الـأـحـادـيـث وـالـأـثـار الـوارـدـة فـي الـاعـتـقاد يـدـل عـلـى اـهـتمـامـه بـهـ، وـاعـتـنـائـه يـاـبـرـازـ مـسـائـلـه حـتـى تـفـهـمـ وـتـنـشـرـ عـلـى ضـوءـ ما وـرـدـ فـي النـصـوصـ مـن فـهـمـ السـلـفـ الصـالـحـ لـهـ - رـضـوانـ اللـهـ تـعـالـى عـلـيـهـمـ أـجـمـعـينـ - .

وـتـعـقـيـباتـ الـإـمـامـ اـبـنـ أـبـيـ حـاتـمـ - رـحـمـهـ اللـهـ تـعـالـى - عـلـى الـمـسـائـلـ الـاعـتـقادـيـةـ تـتـنـوـعـ إـلـىـ

نـوعـيـنـ:

- ١ - تعـقـيـبهـ بـكـلامـ مـنـ عـنـدـ نـفـسـهـ.
- ٢ - تعـقـيـبهـ بـنـقـلـ كـلامـ غـيرـهـ مـنـ أـئـمـةـ السـلـفـ.

فـمـنـ أـمـثـلـةـ التـوـرـعـ الـأـولـ:

اـ - تعـقـيـبهـ عـلـىـ قـوـلـ الـإـمـامـ حـمـادـ بـنـ زـيـدـ^(١) رـحـمـهـ اللـهـ: «إـنـما يـدـورـونـ عـلـىـ أـنـ يـقـولـواـ لـيـسـ فـيـ السـمـاءـ إـلـهـ»؛ بـقـوـلـهـ: «يعـنيـ الجـهـمـيـةـ»^(٢).

بـ - تعـقـيـبهـ عـلـىـ قـوـلـ الـإـمـامـ الشـافـعـيـ - رـحـمـهـ اللـهـ تـعـالـىـ: «بـذـلـ كـلـامـنـا؛ صـوـنـ كـلامـ غـيرـنـاـ»، بـقـوـلـهـ: «يعـنيـ: بـذـلـهـ كـلـامـهـ فـيـ الـحـلـالـ وـالـحـرـامـ وـالـرـدـ عـلـىـ مـنـ خـالـفـ السـنـةـ، صـوـنـ لـكـلامـ أـشـكـالـهـ، إـذـ كـفـاهـمـ هـذـهـ الـمـؤـنـةـ»^(٣).

(١) هو: حـمـادـ بـنـ زـيـدـ بـنـ درـهـمـ الـأـزـدـيـ الـجـهـمـيـ أـبـوـ إـسـعـاعـيلـ الـبـصـرـيـ، ثـقـةـ ثـبـتـ، فـقـيـهـ. تـوـيـنـ سـنـةـ ١٧٩ـ هـ. تـقـرـيـبـ التـهـذـيبـ: ٢٦٨ـ، وـتـهـذـيبـ التـهـذـيبـ: ١١ـ٩ـ٣ـ.

(٢) الرـدـ عـلـىـ الجـهـمـيـةـ لـابـنـ أـبـيـ حـاتـمـ كـمـاـ فـيـ الـعـلـوـ لـلـنـعـيـ: صـ ١٤٣ـ.

(٣) آـدـابـ الشـافـعـيـ وـمـنـاقـبـهـ: صـ ٩٧ـ.

ومن أمثلة النوع الثاني:

ا- تعقيبه على الأثر الذي رواه عن الإمام أحمد بن سنان الواسطي^(١) -رحمه الله تعالى- في قول ابن أبي دواد^(٢): «ثلاثة من الأنبياء مشبّهة: عيسى بن مريم عليه السلام حيث يقول: ﴿تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ﴾^(٣). وموسى عليه السلام حيث يقول: ﴿رَبُّنَا أَنْظَرَ إِلَيْكَ﴾^(٤). ومحمد^(٥) حيث قال: «إِنَّكُمْ تَرَوْنَ رَبِّكُمْ»^(٦). قال^(٧): «هذا كفر صراح أو فالتشبيه بهذا الاعتبار حق. فتعالى الله عَمَّا يقول الجاحدون علوأً كبيراً»^(٨).

ب- تعقيبه على قول الإمام أحمد -رحمه الله تعالى-: «دَلٌّ عَلَى أَنَّ الْقُرْآنَ غَيْرَ مُخْلُوقٍ حَدِيثٌ عِبَادَةٌ»^(٩): «أَوْلَى مَا خَلَقَ اللَّهُ الْقَلْمَ فَقَالَ اكْتُبْ»^(١٠) الحديث. قال: وإنما نطق القلم بكلامه لقوله: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرْدَنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾^(١١). قال: فَكَلَامُ اللَّهِ سَابِقٌ عَلَى أَوْلَى خَلْقِهِ فَهُوَ غَيْرُ مُخْلُوقٍ»^(١٢). بإخراج أثر البويطي

(١) هو: أحمد بن سنان بن حبان أبو جعفر القطان، الحافظ الحجة الواسطي، قال أبو حاتم: ثقة صدوق، وقال ابن أبي حاتم: كان إمام أهل زمانه، توفي سنة ٢٥٦هـ تذكرة الحفاظ: ٥٢١/١، سير أعلام النبلاء: ٢٤٤/١٢، تهذيب التهذيب: ٣٤/١.

(٢) هو: أحمد بن أبي دواد فرج بن حرير الأيدادي القاضي، كان فصيحاً مفوهاً شاعراً، وبسيطه وفتاه امتحن الإمام أحمد وأهل السنة بالضرب والمحاجة على علم قويم بخلق القرآن. توفي سنة ٢٤٠هـ. انظر: وفيات الأعيان: ٦٢/١، ٧٥، ميزان الاعتدال: ٩٧/١، والبداية والنهاية: ٣١٩-٣٢٢.

(٣) سورة المائدة: آية ١١٦.

(٤) سورة الأعراف: آية ١٤٣.

(٥) جزء من حديث رواه البخاري بلفظ: (إنكم سترون ربكم كما ترون هذا لا تضامون في رؤيته..) الحديث في كتاب التوحيد - باب قول الله تعالى: ﴿وَجَوَهُ يَوْمَنِ نَاضِرٍ﴾. صحيح البخاري مع الفتح: ٤٢٩/١٣ - ٤٣٠، رقم ٧٤٣٤، ومسلم في كتاب المساجد ومواضع الصلاة: ٤٣٩/١، ح رقم ٢١١.

(٦) أي: أحمد بن سنان الواسطي

(٧) الرد على الجهمية لابن أبي حاتم كما في العلو للعلي الفقار: ص ١٩١.

(٨) هو: عبادة بن الصامت بن قيس بن أصرم بن فهر بن ثعلبة الأنصاري، الإمام القديرة أحد النقباء ليلة العقبة، ومن أعيان البدررين، وشهد المشاهد كلها بعد بدر. توفي سنة ٣٤هـ، وقيل: إنه عاش إلى سنة ٤٥هـ. الإصابة: ٢٦٠-٢٦١.

(٩) ستأتي تحريره في ص ١٦٦ من هذه الرسالة.

(١٠) سورة التحل: آية ٤٠.

(١١) الرد على الجهمية لابن أبي حاتم كما في فتح الباري لابن حجر: ٤٥٢/١٣.

(١٢) ستأتي ترجمته في ص ٣٢٤ من هذه الرسالة.

رحمه تعالى الله لتأكيد ما في هذا الأثر من كون القرآن كلام الله غير مخلوق.
فقال: وعن الربيع بن سليمان سمعت البوطي يقول: «خلق الله الخلق كله بقوله:
﴿كُن﴾، فلو كان كن مخلوقاً لكان قد خلق الخلق بمخلوق، وليس كذلك»^(١).
قول ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى: «وعن الربيع» معطوف على قوله في أثر الإمام
أحمد السابق: حدثنا أبي قال أحمد بن حنبل.. ولا شك أنَّ هذا التعقيب من ابن أبي حاتم
رحمه الله تعالى هو لدفع توهם كون القرآن مخلوقاً، فروى عن هذا الإمام ما يدل على استحالة
كون القرآن مخلوقاً بهذه الدليل العقلي.

جـ - تعقيبه على أثر حماد بن نعيم رحمه الله تعالى: «يقال للجهمية أخبرونا عن
قول الله تعالى بعد فناء خلقه: ﴿لَمْ يَكُنْ لِّلَّهِ يَوْمًا﴾. فلا يحييه أحد فيرد على نفسه ﴿لَهُ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ﴾^(٢). وذلك بعد انقطاع خلقه بموتهم أفتدا مخلوق؟»^(٣). بإخراج ثريين،
أحدهما عن إسحاق بن راهويه، والآخر عن هشام بن عبيد الله الرازي -رحمهما الله تعالى-
قال: وعن أحمد بن سلمة^(٤) عن إسحاق بن راهويه^(٥) قال: «صح أنَّ الله يقول بعد فناء
خلقه: ﴿لَمْ يَكُنْ لِّلَّهِ يَوْمًا﴾. فلا يحييه أحد. فيقول لنفسه: ﴿لَهُ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ﴾^(٦).
قول ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى: «وعن أحمد بن سلمة» معطوف على قوله: «ووجدت
في كتاب أبي عمر نعيم بن حماد» في الأثر السابق.

ثم قال ابن أبي حاتم: وووجدت في كتاب عند أبي عن هشام بن عبيد الله الرازي
قال: «إذا مات الخلق ولم يبق إلا الله وقال: ﴿لَمْ يَكُنْ لِّلَّهِ يَوْمًا﴾. فلا يحييه أحد. فيرد
على نفسه فيقول: ﴿لَهُ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ﴾. قال: فلا يشك أحد أنَّ هذا كلام الله

(١) المصدر السابق.

(٢) سورة غافر: آية ١٦.

(٣) الرد على الجهمية لابن أبي حاتم كما في فتح الباري: ٣٨٠ / ١٣.

(٤) هو: أحمد بن سلمة بن عبد الله أبو الفضل البزار المعدل النيسابوري، أحد الحفاظ التقين، توفي سنة ٢٨٦هـ. تاريخ
بغداد: ٤/١٨٦، وتنكرة الحفاظ: ٢/٦٣٧.

(٥) تقدمت ترجمته في ص ١٦.

(٦) المصدر السابق سورة آل عمران.

وليس بمحض إرادة أنه لم تبق نفس فيها روح إلا وقد ذاقت الموت، والله هو القائل وهو المحيي لنفسه»^(١). فقوله: «ووُجِدَتْ فِي كِتَابٍ عَنْ أَبِي عَمَّارٍ عَنْ هَشَامٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الرَّازِيِّ» معطوف على قوله: «وَعَنْ أَحْمَدَ بْنِ سَلْمَةَ» السابق.

وبهذا يتضح أنَّ هذين الآثرين كليهما تعقيب من الإمام ابن أبي حاتم -رحمه الله تعالى- على أثر نعيم بن حماد السابق، وذلك للرَّد على من زعم أنَّ الله تعالى يخلق كلاماً فيسمعه من شاء، بأنَّ الوقت الذي يقول فيه: ﴿لِمَنِ الْكُلُّ الْيَوْمَ﴾ لا يقى حيثية مخلوق حياً، فيجيب نفسه فيقول: ﴿اللَّهُ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ﴾. فثبت أنه يتكلم بذلك، وكلامه صفة من صفات ذاته فهو غير مخلوق^(٢).

السلوك السادس :

من الناهج التي اتهجها الإمام ابن أبي حاتم -رحمه الله تعالى- في تقرير الاعتقاد، الاحتجاج بالأحاديث والآثار الكثيرة في مسائله، وسوقها بأسانيدها متصلة منه إلى الرواية الأعلى، وهو أسلوب أتباه -رحمه الله تعالى- في جميع مؤلفاته. ولا يختصر ابن أبي حاتم بحذف تلك الأسانيد كلها أو بعضها بتعليق أو نحوه إلا عند اتفاق الرواية في الرواية؛ -كما يَئِن ذلك هو نفسه في منهجه في كتابه التفسير^(٣). وقد حفظ لنا -رحمه الله تعالى- بهذا الصنيع السلسل الإسنادية، لاسيما فيما يتعلق بالآثار التي يندر وجود أسانيد لها. فلو حذف تلك الأسانيد اختصاراً أو لغير ذلك، لضاعت منها معرفة صحة أو عدم صحة تلك الآثار؛ ومن المعلوم أنَّ الإسناد خصيصة امتازت بها هذه الأمة، وبه يعرف الصادق من الكاذب.

أو ليس هو الذي روى عن ابن المبارك^(٤) -رحمه الله تعالى- قوله: «الإسناد من الدين، لو لا الإسناد لقال من شاء ما شاء»^(٥). كما روى عن ابن سيرين^(٦) -رحمه الله

(١) المصدر نفسه.

(٢) انظر: فتح الباري: ٣٨٠/١٣.

(٣) انظر: ص ٦٨ من هذه الرسالة.

(٤) هو عبد الله بن المبارك، أبو عبد الرحمن المروزي الإمام الحافظ شيخ الإسلام ، فخر المجاهدين، قدوة الزاهدين؛ أفنى عمره في الأسفار حاجاً ومجاهداً وتأمراً. توفي سنة ١٨١هـ. تذكرة الحفاظ: ٢٧٤/١، وتاريخ بغداد: ١٥٢/١٠.

(٥) الجرح والتعديل: ١٦/٢، ورواه مسلم في المقدمة: ١/١٥.

(٦) هو محمد بن سيرين الأنصاري مولاهم أبو بكر بن أبي عمارة البصري، إمام وفقيه، ثقة ثبت عابد، كبير الفضل، كان لا يرى الرواية بالمعنى، من الثالثة. توفي سنة ١١٠هـ. تعریف التهذیب: ٨٥٣، وتهذیب التهذیب: ٩/١٩٠-١٩٢.

تعالى - قوله: «إِنَّ هَذَا الْعِلْمُ دِينٌ، فَلَيَنْظُرِ الرَّجُلُ عَمَّنْ يَأْخُذُ دِينَهُ»^(١).

السلوك السابع :

قد كان من منهج الإمام ابن أبي حاتم رحمة الله تعالى في بيان مسائل الاعتقاد، أنه كان يهتم كثيراً بتوجيه الأسئلة لشائخه الكبار كأبي زرعة، فكان يوجه إليهما الأسئلة في المسائل العقدية التي يدور حولها الجدل. وقد خصص كتابه (أصل السنة واعتقاد الدين) لهذا الشيء. وقد سبق - نقل ما فيه من سؤال وجواب^(٢).

و الذي يظهر أنه كان يعتمد ذلك ويقصده لأسباب:

١ - طلب الطمأنينة وزيادة اليقين في تلك المسائل التي يسأل عنها من باب قوله تعالى:

﴿أَوْ لَمْ تُؤْمِنْ قَالَ بَلِّيٌّ وَلَكِنْ لِيَطْمَئِنَ قَلْبِي﴾^(٣).

٢ - نشر مذهب السلف واعتقادهم الصحيح بين من يسمع تلك الأسئلة والأجوبة من الحاضرين، ومن تنقل إليه في أقطار البلاد الإسلامية آنذاك من الذين يقتدون بهؤلاء الأئمة وبآقوالهم، ويحبون أن يعرفوا آقوالهم وآراء هم في تلك المسائل المهمة المشار إليها الخلاف العقدي بين أهل السنة وأهل البدعة.

٣ - تدوين تلك الأجوبة ونقلها إلى من يأتي بعده من الأجيال اللاحقة، وهذا الذي وقع فيما بعد - وَلِلَّهِ الْحَمْدُ وَالْمَلْكُ - فهذه آثار ابن أبي حاتم التي لازلت نتفع بها ونستقي منها آقوال وآراء أئمة العلم والدين.

ثم بعد أن تحصلت لدى أبي محمد معرفة مذاهب العلماء في جميع الأنصاف من خلال أجوبة أبيه وأبي زرعة دونها في مصنفاته، ونشرها بين تلاميذه خدمة للعقيدة، ونصيحة للأئمة، حتى يستفاد منها وينشر الاعتقاد الحق الصحيح؛ فهذه الأسئلة مع أجوبتها المدونة من أهم ما قرر به ابن أبي حاتم رحمة الله تعالى مسائل الاعتقاد، ومن أهم المسالك التي سلكها في بيانها وشرحها وتوضيحها، وخاصة إذا علمنا أنه - كما تقدم - خصص كتابه

(١) الجرح والتعديل: ١٥/٢.

(٢) انظر: ص ٤٢-٣٩ من هذه الرسالة.

(٣) سورة البقرة: آية ٢٦٠.

(أصل السنة واعتقاد الدين) لهذا الأمر.

السلوك الثامن :

من المسالك التي سلكها الإمام ابن أبي حاتم رحمة الله تعالى في نشر السنة النبوية والآثار السلفية، ومعتقد أهل السنة والجماعة والرَّد على المبتدة؛ رسائله وفتاويه التي يوجهها إلى الأقطار الإسلامية وإلى أصحابه من علماء السنة والحديث. إذ كان أحد كبار العلماء الذين يستفدون ويؤخذون برأيهم؛ ولا أدل على ذلك من الرواية التي رواها الحافظ ابن حجر - رحمة الله تعالى - في لسان الميزان فقال: «روى ابن صاعد^(١) ببغداد في أيامه حديثاً أخطأ في إسناده، فأنكره عليه ابن عقدة^(٢)، فخرج عليه أصحاب ابن صاعد، وارتفعوا إلى الوزير علي بن عيسى^(٣)، فحبس ابن عقدة. ثم قال الوزير: من يرجع إليه في هذا؟ فقالوا ابن أبي حاتم. فكتبوا إليه في ذلك. فنظر وتأمل، فإذا الصواب مع ابن عقدة، فكتب إلى الوزير بذلك، فأطلق ابن عقدة وعظم شأنه»^(٤).

وقد كان يوجد في ذلك العصر جماعة من كبار الحفاظ في بغداد وما قرب منها، ولكن الاختيار لم يقع إلا على ابن أبي حاتم مع بعد بلده^(٥). فلو كان في تلك الأيام من هو أولى منه لكتب إليه الوزير دونه.

كما أنَّ الحافظ الذهبي - رحمة الله تعالى - ذكر أن صالح بن محمد بن عمرو شيخ ما وراء النهر الملقب (بجزرة) المتوفى سنة ٢٩٣هـ. كتب كتاباً إلى ابن أبي حاتم قال

(١) هو: يحيى بن محمد بن صاعد بن كاتب، الإمام الحافظ الجعوبي الثقة ، محدث العراق ، أبو محمد الهاشمي البغدادي، مولى الخليفة أبي جعفر المنصور، رحال حوال، عالم بالعلل وال الرجال. توفي سنة ٣١٨هـ. سير أعلام النبلاء: ٥٠١/١٤ - ٥٠٤، وتاريخ بغداد: ٢٣١/١٤ - ٢٣٤.

(٢) هو: أحمد بن محمد بن سعيد بن عقدة الحافظ، أبو العباس محدث الكوفة، شيعي متوسط، ضعفه غير واحد وقواته الآخرون. توفي سنة ٣٣٢هـ. لسان الميزان: ٢٦٢/١، وتذكرة الحفاظ: ٨٣٩/٣.

(٣) هو: علي بن عيسى بن الجراح ، الوزير المحدث الصادق العادل ، أبو الحسن الكاتب البغدادي: سير أعلام النبلاء: ٨٤٧/٣. وتذكرة الحفاظ: ٢٩٨/١٥.

(٤) لسان الميزان لابن حجر: ٢٦٥/١.

(٥) مقدمة الجرح والتعديل: ص ز.

فيه: «إنَّ أخبارَ الدِّينِ وعلمَ الْحَدِيثِ دونَ سائرِ الْعُلُومِ الْيَوْمِ مَحْفُوظٌ^(١) مطروح، وَحَمَالُهُ وَأهْلُ الْكِتَابِ بِهِ فِي شُغُلِ الْيَةِ دَهْمَتْهُمْ وَتَوَاتَرَتْ عَلَيْهِمْ عِنْدَ مَقْتَلِ أَبِي زَكْرِيَا^(٢)؛ وَقَدْ مَضَى هُوَ وَأَبُوهُ لِسَيِّلِهِمَا وَلَمْ يَخْلُفَا مِثْلَهُمَا، وَلَزَمَ كُلَّ خَاصَّةَ نَفْسِهِ، وَمَرَقَتْ طَائِفَةٌ مِّنْ كَانُوا يَظْهَرُونَ السَّنَةَ فَصَارُتْ تَدِينَ بِدِينِ مَلُوكِهَا»^(٣).

هذا الكتاب يدل على رفعة شأن ابن أبي حاتم وعلو منزلته في ذلك العصر وتفرده بهذه المرتبة، لأنَّه لا يرسل عالم من علماء السنة وحافظ من حفاظهم كصالح جزرة الذي قال فيه أبو سعيد الإدريسي: «ما أعلم بعصر صالح في العراق ولا بخراسان في الحفظ مثله»^(٤). من بخارى بمثل هذا الكتاب إلى ابن أبي حاتم بالرأي، لو كان من هو أفضل من ابن أبي حاتم وأحدر بأن يرسل إليه مثل هذا الكلام.

كما يدل هذا الكتاب أيضًا على ما يتسم به عصر ابن أبي حاتم من صراع شديد بين السنة والبدعة بجميع أشكالها، وأنَّ في مقدمة من يذهب عن السنة في الرأي ابن أبي حاتم، فلهذا كتب إليه صالح جزرة.

ومن مراسلاته في باب الاعتقاد ما رواه ابن بطة في الإبانة فقال: حدثنا أبو القاسم - حفص بن عمر؛ قال: نا أبو حاتم الرازي؛ قال: وفيما كتب به إلى أبو محمد عبد الرحمن ابن أبي حاتم - على سبيل الإجازة عن أبيه؛ قال: «أخبرني يونس بن عبد الأعلى؛ قال: «سمعت الشافعي يقول: قالت لي أم بشر المريسي: كلام المريسي أن يكف عن الكلام والخوض فيه؛ فكلمته، فدعاني إلى الكلام»^(٥).

وقال ابن بطة أيضًا: كتب لي أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي - أحازني الرواية عنه -؛ قال: حدثنا الريبع بن سليمان المصري في أول لقاء لقيته في المسجد الجامع،

(١) من حفوت الرجل من كل شيء إذا منعته. معجم مقاييس اللغة: ٢/٨٣.

(٢) هو: يحيى بن محمد بن يحيى النعلي الإمام ابن الإمام النيسابوري ، قتل في السجن ظلماً سنة ٢٦٧-٢٦٦ ذكره الحفاظ: ٢/٦١٦.

(٣) المصدر السابق: ٢/٦١٧.

(٤) المصدر السابق : ٢/٦٤٢.

(٥) الإبانة لابن بطة: ٢/٣٠١، وأعرجه ابن أبي حاتم في آداب الشافعى: ص ١٨٧، والمخطيب من طريق ابن عزيمة في تاريخ بغداد: ٧/٥٩.

فسألته عن هذه الحكاية، وذلك أني كتبها عن أبي بكر بن القاسم عنه قبل خروجي إلى مصر، فحدثني الربيع قال: سمعت الشافعي رحمه الله يقول: «من حلف باسم من أسماء الله فحيث فعلية الكفار؛ لأنَّ اسم الله غير مخلوق، ومن حلف بالكعبة أو بالصفا والمروة فليس عليه الكفار؛ لأنه مخلوق وذاك غير مخلوق»^(١).

هذه الآثار كلها تدل على أنَّ ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى كان يراسل العلماء في الأقطار والنواحي بالمسائل العلمية؛ وأنَّ أهل العلم كانوا يراسلونه - كذلك - ويطلبون منه أجوبة تلك المسائل. ومن نظر في كتبه وجد مصداق ما نحن بصدده من أنه كان يتبادل الرسائل مع أهل العلم^(٢).

السلوك التاسع :

من المسالك التي سلكها الإمام ابن أبي حاتم - رحمه الله تعالى - في بيان مسائل الاعتقاد ونشرها، اعتناؤه عند الكلام على الرجال باعتقاد الرجل واتجاهاته وأرائه الاعتقادية، فكان يركز على هذا الجانب ويعطي له أهمية كبيرة في توثيق الرجل أو جرحه، ولا عجب! لأنَّ علم الجرح والتعديل أسس أولَ ما أسس على العقيدة، وكان سببه والداعي إلى إنشائه هو العقيدة؛ فما أحدثته الفرق الضالة من مذاهب عقدية مخالفة لنهج أهل السنة والجماعة، التي ربَّما قد تحملهم على ترك التثبت وتحريف النصوص والزيادة في الروايات، بل والكذب فيها دفع المحدثين إلى تأسيس هذا العلم العظيم؛ أعني: - علم الجرح والتعديل - فالرواية كان لا يسمح بها للمنحرف في عقيدته، ومن ثبت عنه انحراف في عقيدته تركت الرواية عنه إذا تبيَّن ضلاله أو على الأقل تحفظ منه.

روى الإمام مسلم عن ابن سيرين أنه قال: «لم يكونوا يسألون عن الإسناد فلما وقعت الفتنة، قالوا سموا لنا رجالكم فينظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم، وينظر إلى أهل

(١) الإبانة: ٢٧٤/٤٢، رقم ٤٢. وسيأتي تغريمه في ص ٢٣٣ من هذه الرسالة.

(٢) انظر: على سبيل المثال الأرقام التالية في الجرح والتعديل: ١١، ٣٢-٣١، ٤٥، ٣٢، ٥٩، ٥٤، ٤٥، ٦٠، ١٦٧، ٢٢٤.

٣٢٤، ٤١٧، ٥٣٠، ٥٣٩، ٧٢٠، ٧٢٦، ٩٩١، ٧٧٠، ١٠٧٦، ١٢٤٠، ١٤٠١، ١٥٠١، ١٦١٨، ١٦٤٦، ٢٢٠٢.

وانظر: آداب الشافعي ومتناقه: ص ٩٤، ٩٢، والرد على الجهمية كما في شرح أصول الاعتقاد: رقم ٥٩٤، والعلو للنهي: ص ١٩٤.

البدع فلا يوْجَدُ حَدِيثُهُمْ»^(١).

فلا غرابة إذن أن يكون الإمام ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى قد اعنى بهذا الأمر في أقواله وروياته في الجرح والتعديل إذ هو من أئمة هذا الشأن.

قال الحافظ أبو يعلى: «كان بحراً في العلوم ومعرفة الرجال»^(٢).

فهو -رحمه الله تعالى- يعني بالجانب العقدي في تعامله مع الرجل، فينظر معتقده ويتعامل معه إذا كان معتقداً حسناً، فلذلك نجده حتى في اختيار الشيخ ينحو هذا المنحى فلم يتخد شيئاً من الذين خالفوا أو خالفهم الأئمة في المعتقد، فضلاً أن يروي عنهم أو يأخذ منهم العلم^(٣).

قال رحمه الله تعالى في ترجمة الحكم بن عبد الله أبي مطیع البلاخي: إنه صاحب رأي؛ ثم روی قول الإمام أحمد بن حنبل فيه: «لا ينبغي أن يروي عنه»، وقول يحيى بن معين: «أبو مطیع الخراساني ليس بشيء»؛ ثم قول أبيه أبي حاتم: «كان مرجحاً ضعيف الحديث»، وأنه انتهى في كتاب الزكاة إلى حدث له فامتنع عن قراءته، وقال: «لا أحدث عنه»^(٤). وقال في ترجمة داود الأصبهاني: «كان ضالاً مبتداعاً موهاً مخرفاً»^(٥).

ولا شك أنَّ في فضحه رجال الفرق وبيان بدعتهم نشر لذهب السلف، وإماتة مذاهب أهل البدع. إذ يرفع شأن أهل السنة فتعرف منزلتهم وفضائلهم، وتنشر عدالتهم ومحاسنهم، فيقتدى بهم في اعتقادهم وسلوكهم. وبمقابل ذلك يحط قدر أهل البدع فتكتشف ضلالاتهم وبدعهم، فيحذر الناس من سلوك طريقتهم، والسير وراء بدعتهم. وفي ذلك إهانة لهم وإماتة لدعهم. وفي الوقت نفسه فيه حراسة وحماية للسنة من أهوائهم.

ولكثرة أقوال الإمام ابن أبي حاتم وروياته في فضح الفرق ورجالها أوردت

(١) مقدمة صحيح مسلم: ١٥/١.

(٢) تذكرة الحفاظ: ٣/٨٣٠.

(٣) انظر: ابن أبي حاتم الرازي وأثره في علوم الحديث: ص ١٧٧.

(٤) الجرح والتعديل: ٣/١٢١-١٢٢.

(٥) المصدر السابق: ٣/٤١٠-٤١١.

مثالين، وأكفي بالإشارة في بقية الأمثلة إلى الأرقام التي وردت فيها مع ذكر عنوان المذهب المبتدع، لتوضح أكثر مدى عنابة أبي محمد -رحمه الله تعالى- بالجانب الاعتقادي في باب الجرح والتعديل.

الشيعة والروافض :

الجزء الثاني: ص ٢٨٤. الجزء الثالث: رقم ٢٠، ٨٧٣. الجزء السادس: رقم ٢٨٤.

القلدرية :

الجزء الأول : ص ٤٧، ٧٤. الجزء الثاني : رقم ١٩٠٤، ٢١٥٩. الجزء السابع: رقم ٣٦٧، ٢٩٦.

الإرجاء والمرجنة :

الجزء السادس : رقم ٥٦٥. الجزء السابع : رقم ١١٢٢، ١١٢٥.

الزندقة والزنادقة :

الجزء التاسع : رقم ٩٢٥.

الرأي وأصحابه :

الجزء السابع : رقم ١١٢٢.



المبحث الثاني

أصولاته في بيان المسائل الاعتقادية

نخاول في هذا المبحث أن نجيب على هذا السؤال:

ما جهد الإمام ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى في تقرير المسائل الاعتقادية؟ أو بعبارة أخرى: هل له أصالة في تقريرها؟ أو أنَّ الأمر مقصور على مجرد سوق الأحاديث والآثار بأسانيدها بدون تعليق ولا شرح لما تدل عليه من عقيدة السلف الصالح. بل ولا بيان لوجه ردُّها على المخالفين بحيث يمكن أن نقول: إنَّ غاية صنيعه أنه يعقد ترجمة موجزة ثم يسوق تحتها الأحاديث والآثار بأسانيدها؟

والجواب أنَّ هناك جهوداً واضحة، وأصالة بارزة لابن أبي حاتم في تقرير مسائل الاعتقاد. ويتمثل هذا الجهد في:

أولاً: ما تقدم ذكره من أنه خصص مؤلفات وترجم كثيرة في كتبه العامة في بيان العقيدة الصحيحة والرد على مخالفيها؛ فذلك جهد بارز لا يمكن إنكاره، وخاصة إذا علمنا أنه ضمن تلك الكتب وتلك الترجم معظم مسائل الاعتقاد التي كثر حوها الجدل في ذلك العصر. بالإضافة إلى ما فيها من الدقة والاستيعاب.

ثانياً: جمع الأحاديث والآثار التي هي مواطن العقيدة في مكان واحد، هو جهد لا يستهان به، وب مجرد سوق الأحاديث والآثار ولو لم يكن هناك ترجم وتعليقات كافٌ؛ فكيف وهناك ترجم وتعليقات؟ وذلك لأنَّ العالم عندما يسوق الحديث بإسناده إلى رسول الله ﷺ فكأنه يقول -هذا الوحي المنزل- أدين الله به وأبلغه إلى من يسمعه أو يصل إليه. فهو قائل بمضمونه وذاهب إليه، ومعتقد لما دل عليه ومجتهد في تبليغه. وإنَّما رواه؛ ولو روى لم يتركه بدون تعليق عليه. ولما سكت علمنا أنه يذهب إلى مضمون ما رواه ويقول به ولا يتأنله.

وقد أورد الإمام ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى ما يفيد نحو هذا المعنى؛ فروى عن الربع بن سليمان المرادي صاحب الإمام الشافعي قوله: «سمعت الشافعي، وذكر حدثاً

عن النبي ﷺ فقال له رجل: تأخذ به يا أبا عبد الله؟ فقال: سبحان الله أروي عن رسول الله شيئاً لا آخذ به؟ متى عرفت لرسول الله ﷺ حديثاً، ولم آخذ به، فأنَا أَشَهِدُكُمْ أَنَّ عَقْلِيْ قَدْ ذَهَبَ». وفي رواية: «متى حدثت بحديث من رسول الله ﷺ صحيح فلم آخذ به، فأنَا أَشَهِدُكُمْ أَنَّ عَقْلِيْ قَدْ ذَهَبَ»^(١).

وقال الحميدي عبد الله بن الزبير^(٢) تلميذ الشافعي: «روى الشافعي يوماً حديثاً فقلت: أتأخذ به؟ فقال: رأيتني خرحت من كنيسة، أو على زنار^(٣)، حتى إذا سمعت عن رسول الله ﷺ حديثاً لا أقول به؟»^(٤). وما يدل على أن نشر الرواية علامة على اعتقاد مضمونها قول وهب بن بقية^(٥) -رحمه الله تعالى-: «القرآن كلام الله عز وجل ليس بالملحق، سمعته من وكيع^(٦) أثبته عندي في كتاب، لو لم يكن رأيي ما حدثت به»^(٧). فهذا العالم الرباني يصرّح بأنّ ما رواه عن وكيع يمثل رأيه ومذهبه ومعتقده، فلو لم يكن رأيه لما حدث به. فرواية الحديث أو الأثر ونشره بين الناس دليل على أن الرّاوي يرى ما يتضمنه وأنه يعد مذهبًا لذلك الرّاوي ورأيًا له.

وعلى هذا، فرواية الإمام ابن أبي حاتم لهذه الأحاديث وهذه الآثار الكثيرة وسوقها بأسانيدها، وجمعها في موضع واحد، وترتيبها على أحسن ترتيب مع انتقاءها، فهو من أوضح الدلائل على أنه قصد إيضاح مسائل الاعتقاد وشرحها وبيانها، فهذا وحده كاف

(١) آداب الشافعي ومناقبه: ص ٦٧، ٩٣، وأسرجه أبو نعيم في حلية الأولياء: ١٠٦/٩ ، والبيهقي في مناقب الشافعي: ٤٧٤/١ ، وفي معرفة السنة والآثار: ١٤٥/١ ، وفي المدخل إلى السنن: رقم ٢٥٠ ، والخطيب في الفقيه والمتفقه: ١٥٠/١ ، وأورده النهي في ترجمة الإمام الشافعي. سير أعلام النبلاء: ٣٤/١٠ ، وأورده في العلو: ص ١٦٥
وانظر: خنصر العلو: ص ١٧٦ .

(٢) عبد الله بن الزبير الحميدي المكي: معدود في كبار أصحاب الشافعي. قال أحمد بن حنبل: (الحميدي عندنا كان إماماً) توفي سنة ٢١٩هـ. تذكرة الحفاظ: ٤١٣/٢ ، وطبقات الشافية الكبرى: ١٤٠/٢ .

(٣) الزنار: بضم الراي وتشديد النون، حزام خاص يشدء التصواني على وسطه. معجم لغة الفقهاء: ص ٢٣٤ ، ط ١ .

(٤) أسرجه أبو نعيم في حلية الأولياء: ١٠٦/٩ ، وأورده النهي في سير أعلام النبلاء: ٣٤/١٠ .

(٥) وهب بن بقية: الواسطي المعروف بـ«وهباني» من رواة الحديث كان ثقة. توفي سنة ٢٣٩هـ. تاريخ بغداد: ٤٥٧/١٢ ، تهذيب التهذيب: ١٥٩/١١ .

(٦) هو: وكيع بن الجراح الحافظ الثبت محدث العراق، ولد سنة ١٢٩هـ وتوفي سنة ١٩٧هـ. الجرح والتعديل: ٢٣٣-٢١٩، وتذكرة الحفاظ: ٣٠٦/١ .

(٧) السنة لعبد الله: رقم ١٥٠ .

لإبراز جهوده في تحرير هذه المسائل. فكيف وقد انضم إلى هذا أمور أخرى من وضعها تحت الترجم الدالة على ما تتضمنه تلك الأحاديث والآثار، وكذلك تعليقاته وتعقيباته على بعض تلك الأحاديث والآثار، وغير ذلك من الأمور التي تدل بجمعها دلالة واضحة على جهود هذا الإمام -رحمه الله تعالى- .

ثالثاً: أنَّ الإمام ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى ساق تلك النصوص ولم يتأوَّلها ولم يتعرض لها ب النقد ولا طعن لا لأسانيدها ولا لمتونها بل أظهر الاستسلام لها، والإقرار بها والإذعان لقبوتها، وإجراءها على ظاهرها. فلو تأوَّلها صراحة أو أشار إلى احتمال عدم حملها على الظاهر لقلنا إنه لا يقول بها ولا يذهب إليها، ولكنه بدلاً من هذا سكت عليها وأقرَّ بها. فهذا دليل على أنه قائل بها، ومعتقد لمضمونها، وداع إلى العمل بها واعتقادها. ويدلُّ لهذا أنَّ العلماء يعدون من ألف كتاباً يشتمل على موضوعات مختلفة، وأورد الأحاديث والآثار المتعلقة بالعقيدة في موضع واحد ولم ييوب لها، يعدونه من الذين يقولون بأحاديث الصفات وأنَّه يذهب بمذهب السلف فيها.

مثال ذلك: أنَّ الإمام ابن القيم رحمه الله تعالى عَدَ مسلماً بن الحاجاج -رحمه الله تعالى- من أئمة الحديث القائلين بمذهب السلف في العلو، والاستواء، وسائر الصفات، مع أنَّ الإمام مسلماً لم ييوب لها^(١).

والإمام ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى لم يقتصر فقط على سوق الأحاديث والآثار، وإنما كان له جهد واضح في بعض الأمور العقدية. ويتعلَّق ذلك فيما يلي:

١- أنه رتب كتابه «الجرح والتعديل» على أساس عقدي، ففي باب حرف العين مثلاً قدَّم عبد الله لما فيه من لفظ الجلالة، ولما فيه من الاعتراف بالعبودية لله تعالى. ولما كان الخلفاء الأربع -رضي الله تعالى عنهم- يشتَرِكون في حرف العين، فإنه قدَّم ذكر من اسمه عبد الله وهو اسم أبي بكر، ثم عمر، ثم عثمان، ثم علي، تبعاً لأفضلية بعضهم على بعض. ويلاحظ -كذلك- أنه في الكتاب كله يتدنى في كل باب بالصحابة، ثم يبني بغيرهم،

(١) انظر: اجتماع الجيوش الإسلامية: ص ٢٤١-٢٤٢.

لأنَّ الصحابة مقدُّمون في المنزلة على غيرهم^(١). وهذا الأساس واضح في بيان جهوده في تقرير مسائل الاعتقاد.

٢ - أنه بالإضافة إلى ما ذكره في مقدمة كتابه «الجرح والتعديل» من عدالة الصحابة -رضوان الله تعالى عليهم أجمعين- ونفي تهمة الكذب عنهم، فإنه ردًّا فيها كذلك على قوم من أهل الزَّيغ والبدع زعموا أنَّ الأخبار لا تصح بنقل الرواية لها. وهذا بلا شك بيان لأهميَّة الرواية في نقل العقيدة وغيرها من السنن، وتأصيل لها وبيان لقيمتها. وهذا جهد لا يمكن الاستهانة به في أبواب الاعتقاد.

٣ - أنَّ الأحاديث والآثار التي رواها ابن أبي حاتم عن أئمَّة السلف في تقرير مسائل الاعتقاد، يرجع الجهد في جمعها وتصنيفها إليه؛ فقد اتصل بالتلامِيز الذين رووا علم هؤلاء الأئمَّة، ونقل هذه الأحاديث والآثار مسندة إليهم. وهذا من جهده، وليس لأحد مما جمعه وصنفه شيء.

وكل هذا يقنعنا بأنَّ للإمام ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى جهوداً واضحة، وأصالة بارزة في تقرير الاعتقاد، وليس مجرد سوق الأحاديث والآثار كما قد يتوهם. هذه بعض الأمثلة التي تدل على مكانة جهود الإمام ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى في خدمة العقيدة السلفية؛ ونجدتها كثيراً في كتبه. ومن يقرأ هذه الكتب يدرك ذلك ويتحقق منه. والله تعالى أعلم.



(١) انظر: ابن أبي حاتم الرازي وأثره في علوم الحديث: ص ١٧٩.

المبحث الثالث

الأدلة التي اعتمد عليها ابن أبي حاتم في بيان الاعتقاد ومنهجه في تلك الأدلة

إنَّ الإمام ابن أبي حاتم رحمة الله تعالى قد قرَرَ المسائل الاعتقادية وبيَّنَها، واعتمد في ذلك على أدلة واضحة، وحجج ساطعة، وبراهين باهرة وهي:

١ - كتاب الله العزيز.

٢ - السنة النبوية الشريفة.

٣ - الآثار السلفية من أقوال الصحابة والتابعين وأئمة العلم والدين.

٤ - الإجماع.

وقد سلك الإمام ابن أبي حاتم - رحمة الله تعالى - في الاحتجاج بهذه الأدلة منهجاً قويمًا مبنياً على أساس سليمة توافق منهج أئمة المدارس من السلف الصالح، وتوافق الفطر السليمة والعقول الصحيحة. وفيما يلي بيان لتلك الأدلة والمنهج الذي سلكه ابن أبي حاتم في الاحتجاج بها، وموافقة ذلك المنهج للمسارك الصحيح.

ولأنَّ أهمَّ منهج سلكه الإمام ابن أبي حاتم - رحمة الله تعالى - هو الاعتماد على الكتاب والسنة والآثار السلفية.

فالإمام أبو محمد يرى كما يرى أهل السنة أنَّ الكتاب والسنة هما المصادران الأساسيةان في هذا الباب، فيرى أنَّ الحجة القاطعة في كتاب الله، وقد جعله الله تبليغاً لكل شيء، فهو مقدمٌ على غيره من الأدلة المعتبرة شرعاً في طلب الحجة، فضلاً عن الفلسفات والنظريات. ثم يليه سنة رسول الله ﷺ المبينة والشارحة له.

قال ابن أبي حاتم في مقدمته لكتاب (الجرح والتعديل): «أَمَّا بعد: فإنَّ الله عزَّ وجلَّ ابْعَثَ مُحَمَّداً رسُولَهُ ﷺ إِلَى النَّاسِ كَافَّةً. وَأَنْزَلَ عَلَيْهِ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ، وَجَعَلَ مَوْضِعَ الْإِبَانَةِ عَنْهُ فَقَالَ: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْدَّكْرَ لِتَبَيَّنَ لِلنَّاسِ مَا نَزَّلْنَا إِلَيْهِمْ﴾^(١). وَقَالَ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَمَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ إِلَّا لِتَبَيَّنَ هُمُ الَّذِي اخْتَلَفُوا فِيهِ﴾^(٢). فكان

(١) سورة النحل: آية ٤٤.

(٢) سورة النحل: آية ٦٤.

رسول الله هو المبين عن الله عز وجل أمره، وعن كتابه معاني ما خطب به الناس، وما أراد الله عز وجل وعنده فيه، وما شرع من معاني دينه، وأحكامه، وفرايشه، ومحاجاته، وآدابه، ومندوبه، وسته التي سنها، وأحكامه التي حكم بها، وآثاره التي بثها...»^(١). وأخرج بسنده عن ابن مسعود^(٢) -رضي الله تعالى عنه- أنه قال: «ما من شيء إلا يئن لنا في القرآن، ولكن فهمنا يقصر عن إدراكه فلذلك قال تعالى: ﴿لَتَبَيِّنُ لِلنَّاسِ مَا نَزَّلْ إِلَيْهِمْ﴾»^(٣). وروى عن الإمام الشافعي أنه قال: «الأصل قرآن أو سنة، فإن لم يكن فقياس عليهم»^(٤).

وتجدر بي الإشارة هنا إلى منهجه في هذا الاعتماد على الكتاب العزيز والسبل التي سلكها فيه والطرق التي استعملها. فأقول وبالله التوفيق:

المطلب الأول

احتجاجه بالكتاب العزيز ومنهجه في ذلك

إنَّ الإمام ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى يجتمع بكتاب الله العزيز ويهتدى بهديه، ومن المناهج التي سلكها في ذلك:

١- أنه يقرُّ تقديم الاحتجاج بالكتاب العزيز على السنة، فقد قال في معرض ردّه على أهل الرَّيْغ والبدع الذين يحاولون إنكار حجيَّة الأخبار: «بدأنا في ذكر ثبوت السنن بنقل الرواية بما حضرنا من الدلائل الواضحة من كتاب الله عز ذكره وأخبار رسول الله ﷺ ...»^(٥). ف قوله: « بما حضرنا من الدلائل الواضحة من كتاب الله » قبل قوله:

(١) الجرح والتعديل: ٢-١/١.

(٢) عبد الله بن مسعود: أسلم قدماً وهاجر المحترقين وشهد بدراً والشاهد بعدها. وكان أول من جهر بالقرآن بمكة وكان من فقهاء الصحابة توفي سنة ٣٢ هـ بالمدينة. الإصابة: ٦/٤٢-٢١٧، إعلام المؤمنين: ١٢/١.

(٣) رواه ابن أبي حاتم كما في مفتاح الجنَّة في الاحتجاج بالسنة للسيوطى : ص ٢٧، ط ٣ الرشد المدينة، والأية في سورة النحل: ٤٤.

(٤) آداب الشافعى ومناقب: ص ٢٣١، والبيهقي في مناقب الشافعى: ٢/٦٨-٦٧، وأخرجه أبو نعيم في حلبة الأولياء: ٩/٥١، وأورده النهى في ترجمة الإمام الشافعى. سير أعلام النبلاء: ١٠/١٢-٢٢.

(٥) الجرح والتعديل: ١/١٣.

«وأخبار رسول الله ﷺ» دليل على أنه يقدم الكتاب على السنة.

وعقد رحمة الله تعالى -أيضاً- في كتابه (آداب الشافعي ومناقبه) بباباً قال فيه: قول الشافعي في أصول العلم. ثم أورد تحت ذلك الباب أثراً عن الإمام الشافعي أنه قال: «الأصل قرآن، أو سنة. فإن لم يكن فقياس عليهم»^(١).

ففي تبويبه بباب العلم وإيراده هذا الأثر ذهاب منه إلى أنَّ العلم الشرعي يؤخذ من كتاب الله وسنة رسوله ﷺ. وذُكر القرآن قبل السنة دليل على أنَّ مكانة السنة بعد كتاب الله العزيز، وليس معنى ذلك أنَّ هناك تفاوتاً بالاحتياج بهما، فهما صنوان في الاحتياج والاعتبار فكلاهما وحي.

٢- ومن منهجه في كتاب الله تعالى عدم اتباع التشابه منه، فقد قررَ رحمة الله تعالى -أنَّه يجب في كتاب الله تعالى عدم اتباع التشابهات، ويَسِّن أنَّ ذلك منهيء عنه، وأنَّه يجب أن يحذر من يفعل ذلك؛ فقد أورد في تفسير قول الله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُّحَكَّمَاتٌ﴾ إلى ﴿أُولُوا الْأَلْبَاب﴾^(٢). عن عائشة^(٣) -رضي الله تعالى عنها- قالت: قرأ رسول الله ﷺ هذه الآية: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُّحَكَّمَاتٌ﴾ إلى ﴿أُولُوا الْأَلْبَاب﴾. قالت: فقال رسول الله ﷺ: «إِنَّمَا تَنْهَاكُنَّا عَنِ الْأَلْبَابِ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ فَأُولَئِكَ الَّذِينَ سَعَى اللَّهُ فَاحْذَرُوهُمْ»^(٤).

وهذا الحديث الذي ساقه ابن أبي حاتم في تفسير هذه الآية ليس فيه التهبي عن الجدال، وإنما المقصود من يفعل ذلك لغرض الجدال وإثارة الشبهات؛ وأماماً من تتبع تلك الآيات لغرض حسن فلا يدخل في التهبي، مثل أن يجمع الآيات التي تكلم عليها الزنادقة أو

(١) نقدم تخرجه في ص ٨٥.

(٢) سورة آل عمران: آية ٧.

(٣) هي: أم المؤمنين عائشة بنت أبي بكر الصديق رضي الله تعالى عنها أفقه نساء العالمين توفيت سنة ٥٨ هـ -وقيل: ٥٧ هـ. انظر: الإصابة: ٣٥٩/٤، والاستيعاب: ٣٥٦/٤.

(٤) تفسير ابن أبي حاتم جزء سورة آل عمران تحقيق حكمت بشير: ص ٦٤، وقال المحقق: إسناده صحيح. وأخرجه البخاري في كتاب التفسير باب منه آيات محكمات: ٤١/٦، رقم ٤٥٤٧، ومسلم في كتاب العلم باب التهبي عن اتباع متشابه القرآن: ٢٠٥٣/١، رقم ٢٦٦٥، وأبو داود في كتاب السنة باب مجانية أهل الأهواء: ٦/٥ رقم ٤٥٩٨. والترمذى في كتاب التفسير باب سورة آل عمران: ٢٢٣/٥، رقم ٢٩٩٤، وابن ماجة في المقدمة باب احتساب البدع والجدل: ١٨-١٩.

الجهمية ثم يُبيّن تواافقها وعدم تناقضها كما يدعى ذلك الملاحدة. وقد فعل مثل هذا الإمام أحمد رحمه الله تعالى فإنه عقد باباً في كتابه (الرَّد على الجهمية والزنادقة) بعنوان باب بيان ما ضللت فيه الزنادقة من متشابه القرآن. ثم أورد الآيات التي أدعى فيها الزنادقة حسب زعمهم التناقض أو التعارض، فأجاب عن ذلك آية آية، وعدد آيات مما أدعى فيه الزنادقة^(١).

المطلب الثاني

احتجاجه بالسنة الشريفة ومنهجه في ذلك

يرى الإمام ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى أنَّ السنة النبوية مثل كتاب الله العزيز في الاحتجاج والعمل بها، والقياس عليها. وهذا نراه يقول في معرض ردِّه على أهل الزَّيغ والبدع الذين يحاولون التخلص من الاحتجاج بالسنة: «بدأنا في ذكر ثبوت السنن بما حضرنا من الدلائل الواضحة من كتاب الله عزَّ ذكره وأخبار رسول الله ﷺ؛ إذ كان قوم من أهل الزَّيغ والبدع زعموا أنَّ الأخبار لا تصح بنقل الرواية لها، وأنَّ طريق صحتها إجماع الأمة عليها؛ فأتينا في ذلك وفي إبطال دعواهم ودحض حجتهم بما رأيناه كافياً وبالله التوفيق»^(٢). وروى قول الإمام الشافعي رحمه الله تعالى: «الأصل قرآن أو سنة، فإن لم يكن فقياس عليهما»^(٣).

(١) الرَّد على الجهمية والزنادقة للإمام أحمد: ٨٦ - ١١١.

(٢) الجرح والتعديل: ٢/١٣ - ١٤.

(٣) تقدم في ص ٨٥.

فهذا يدل على أن الإمام ابن أبي حاتم يعتمد في الاستدلال على السنة النبوية، كيف لا؟ وهو أحد حفاظ الحديث الكبار، وأحد من حفظ الله بهم السنة من الاختلاط بغيرها، وأحد من حمل لواء نشرها بين طلبة العلم. وهذا المنهج في الاستدلال هو منهج علماء السلف ومن تبعهم من أئمة المهدى والذين يتحجون بها في الاعتقاد والأعمال والفضائل.

تقرير ابن أبي حاتم حجية السنة :

بيان ابن أبي حاتم حجية السنة ووجوب العمل بها بأمور عدّة:

١- إيراد الأحاديث الدالة على حجية السنة ووجوب العمل بها.

٢- إيراد الآثار الدالة على ذلك.

٣- وقوفه ضد من يحاول التخلص من الاحتجاج بالسنة.

٤- تطبيقه العملي في حياته وطلبه ومصنفاته.

سوق الأحاديث الدالة على حجية السنة :

إن الناظر في كتب ابن أبي حاتم وكذلك التي نقلت بعض مروياته يجد أنه ساق أحاديث تدل على تقرير حجية السنة، ومن تلك الأحاديث:

حديث بن أبي رافع^(١) عن أبيه عن رسول الله ﷺ أنه قال: «لا ألفين أحدكم متكتأ على أريكته^(٢) يأتيه الأمر من أمرني مما أمرت به أو نهيت عنه، فيقول ما وجدهناه في كتاب الله أتبعناه»^(٣).

(١) هو: عبد الله بن أبي رافع المدنى مولى النبي ﷺ كان ثقة كثير الحديث. طبقات ابن سعد: ٢٨٢/٥، وتهذيب التهذيب: ١٠/٦.

(٢) كل ما أذكر عليه فهو : أريكته وأراد بهذه الصفة أصحاب القرفه والدعة الذين لزموا البيوت وقعدوا عن طلب العلم. انظر: لسان العرب لابن منظور: ٣٩٠/١٠، وشرح السنة للبغوي: ٢٠١/١.

(٣) رواه اللالكاني في شرح أصول الاعتقاد من طريق ابن أبي حاتم: رقم ٩٨، وأخرجه أبو داود في كتاب السنة بباب لزوم السنة: ١٢/٥، رقم ٤٦٠٥، والترمذى في كتاب العلم بباب ما نهي عنه أن يقال عند حديث النبي ﷺ: ١/١، رقم ٢٦٦٣، وقال: حسن صحيح . وابن ماجة في المقدمة بباب تعظيم حديث النبي ﷺ والتغليظ على من عارضه: ٦/١، رقم ١٣، والشافعى في الرسالة: رقم ٢٩٥-٢٩٦، ١١٠٦-١١٠٧، وأحمد في المسند: ٨/٦، والحميدى في المسند: رقم ٥٥١، والأجري في الشريعة: ص ٥٠، والبيهقي في دلائل النبوة: ص ٥٤٩/٩، وابن بطة في الإبانة: رقم ٦٠، ٦١-٩٨، ٩٨-٩٧، وصححه أحمد شاكر في تعليقه على الرسالة: ص ٨٠ ، والألبانى في صحيح أبي داود: رقم ٣٨٤٧

في هذا الحديث تحذير لمن ردّ السنة ولم يكترث بها وادعى كفاية القرآن. وفي ذلك دليل على حجية السنة وأنها مثل القرآن في الاحتجاج والاستدلال والعمل.

وقد استدل بهذا الحديث الإمام الشافعي -رحمه الله تعالى- على فرض اتباع السنة^(١)؛ وعلى حجية خبر الأحاديث قال: «وفي هذا ثبّيت الخبر عن رسول الله ﷺ وإعلامهم أنه لازم لهم، وإن لم يجدوا له نص حكم في كتاب الله»^(٢). ومنها حديث عبد الله بن عمرو^(٣)-رضي الله تعالى عنهما- قال رسول الله ﷺ: «من رغب عن سنتي فليس مني»^(٤).

فهذا الحديث في التحذير من مخالفنة السنة والابتداع في الدين، فهو أصل في رد البدع والمخالفات. وفيه حض على التمسك بالسنة النبوية وأنها حجة يجب اتباعها.

إيراد الآثار للدلالة على حجية السنة :

لقد أورد ابن أبي حاتم -رحمه الله تعالى- آثاراً كثيرة تحت على اتباع السنة والاحتجاج بها، وتحذر من الابتداع ومعارضة السنة بالرأي والقياس. وقد خصص لهذا الغرض مواضع من كتابه «آداب الشافعي»، وأورد فيها آثاراً عن الإمام الشافعي -رحمه الله تعالى- وفيها الرد على أصحاب الرأي الذين يقدمون آراء هم على السنة. ومن تلك الآثار، قوله: «نظرت في كتب لأصحاب أبي حنيفة فإذا فيها مائة وثلاثون ورقة؛ [فعددت منها ثمانين ورقة] خلاف الكتاب والسنة».

ويعقب أبو محمد على هذا الأثر بقوله: «لأنَّ الأصل كان خطأ، فصارت

(١) الرسالة الشافعية: ص ٨٩ .

(٢) المصدر السابق: ص ٤٠٣-٤٠٤ .

(٣) هو عبد الله بن عمرو بن العاص بن وائل القرشي، الإمام الخير العابد، صاحب رسول الله ﷺ وابن صاحبه، له مناقب وفضائل ومكان راسخ في العلم والعمل . توفي -رضي الله تعالى عنه- سنة ٦٢ هـ. انظر: الإصابة: ٣٥١/٢ - ٣٥٢، والاستيعاب: ٢٤٩/٢ ، ٢٤٦، والتاريخ الكبير: ٥/٥ .

(٤) رواه اللالكي في شرح أصول الاعتقاد من طريق ابن أبي حاتم: رقم ١٣٩-١٤٠. ورواه أحمد في المسند: ١٥٨/٣ وابن أبي عاصم في السنة: رقم ٦٢ ، وقال الشيخ الألباني: ((إسناده صحيح، رجاله كلهم ثقات على شرط مسلم)). وذكر أنَّ أصل الحديث في الصحيحين وليس عندهم هذا اللفظ: ((من رغب عن سنتي...)). يراجع صحيح البخاري كتاب النكاح باب الرغبة في النكاح: ١٩٤٩/٥، ح رقم ٤٧٧٦، وصحيح مسلم كتاب النكاح بباب استحباب النكاح لمن تاقت نفسه إليه: ١٢٠/٢، ح رقم ١٤٠١ .

الفروع ماضية على الخطأ»^(١).

ومنها قوله أيضاً: «ما أعلم أحداً وضع الكتب أدل على عوار قوله من أبي حنيفة». قوله: «ما أشبة أصحاب الرأي، إلا بخيط سحارة»^(٢) نعده هكذا: فيجيء أصفر؛ ونعته هكذا: فيجيء أخضر»^(٣).

وغير ذلك من الآثار التي فيها التحذير من الرأي وترك الأخذ بالسنة، وفيها الحث على التمسك بالسنة والاعتصام بها، وأنها حجة مثل القرآن وهي مفسرة له؛ فمن تلك الآثار: قوله: «فإن قيل: كيف السبيل إلى معرفة ما ذكرت من معاني كتاب الله عز وجل ومعالم دينه؟ قيل بالآثار الصحيحة عن رسول الله ﷺ وعن أصحابه النجباء الألباء الذين شهدوا التنزيل، وعرفوا التأويل رضي الله تعالى عنهم»^(٤).

ومنها: ما أخرجه في (كتاب الرد على الجهمية) بسند صحيح عن سلام بن أبي مطبي^(٥) وهو شيخ شيوخ البخاري أنه ذكر المبتدعة فقال: «ويلهم ماذا ينكرون من هذه الأحاديث، والله ما في الحديث شيء إلا وفي القرآن مثله. يقول الله: إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ - ويحدُّرُكُمْ أَنَّ اللَّهَ نَفْسُهُ - وَالْأَرْضَ جَيْعاً قَبْضَتِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَالسَّمَاوَاتِ مَطْوِيَاتٍ يَمِينَهُ - ما منعك أن تسجد لما خلقت بيدي - وَكَلَمُ اللَّهِ مُوسَى تَكْلِيمًا - الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى - وَنَحْوَ ذَلِكَ فَلَمْ يَنْزَلْ - أي سلام بن أبي مطبي يذكر الآيات من العصر إلى غروب الشمس»^(٦).

ومنها: ما رواه عن الإمام الشافعي -رحمه الله- أنه قال: «كل ما قلت، وكان عن رسول الله ﷺ خلاف قولي مما يصح، فحدثت النبي ﷺ أولى ولا تقلدوني»^(٧).

(١) آداب الشافعي: ص ١٧١-١٧٢.

(٢) هي شيء يلعب به الصبيان. راجع اللسان: ١٢/٦.

(٣) آداب الشافعي ومناقبه: ص ١٧٢.

(٤) الجرح والتعديل: ٢/١.

(٥) اسم ابن أبي مطبي: سعد المزاعي مولاهم، أبو سعيد من خطباء أهل البصرة وعقلائهم، ثقة صاحب سنة، في روايته عن قادة ضعف. توفي سنة ١٦٤هـ وقيل: بعدها. تهذيب التهذيب: ٤/٢٨٧، وميزان الاعتدال: ٢/١٨١.

(٦) ذكره الحافظ ابن حجر في الفتح: ١٣/٣٧٢. والآية الأولى في سورة لقمان: ٢٨، والثانية في آل عمران: ٢٨، والثالثة في الزمر: ٦٧، والرابعة في ص: ٧٥، والخامسة في النساء: ١٦٤ ، والسادسة في طه: ٥.

(٧) آداب الشافعي: ص ٦٧-٦٨، وص ٩٣، وأخرجه البيهقي في مناقب الشافعي: ١/٤٧٣، وأبو نعيم في حلية الأولياء

وقوله لأصحابه: «أنتم أعلم بالحديث والرجال مني؛ فإن كان الحديث صحيحاً فاعلموني كوفيأً كان أو بصرىأً أو شامياً حتى أذهب إليه إن كان صحيحاً»^(١). وقوله أيضاً: «كل حديث عن رسول الله ﷺ قولي وإن لم تسمعوه مني»^(٢).

وقوفه في وجه المبتدةعة الذين يحاولون التخلص من الاستدلال بالسنة :

إنَّ الإمام ابن أبي حاتم - رحمه الله تعالى - يؤكد في كثير من مؤلفاته على التمسك بالكتاب والسنة وأتباع السلف الصالح، ويحذر من مخالفتهم والابتداع في الدين. ولهذا لما رأى أنَّ بعض المبتدةعة وصفهم بأنهم «من أهل الزَّيغ والبدع» قالوا إنَّ كل ما يرويه الرُّوَاة من الأخبار والأحاديث عن رسول الله ﷺ لا يصح، لأنَّ الطريق الوحيد لصحة هذه الأخبار إنما هو إجماع الأمة عليها لا نقل الرُّوَاة لها، فإذا نقل الخبر راو أو اثنان أو ثلاثة فإنَّ هذا النقل لا يصح ولا يثبت به شيء، وقف - رحمه الله تعالى - أمام هؤلاء المبتدةعة ورد عليهم بما ثبت عنده من كتاب الله وسنة رسوله ﷺ^(٣).

ولا شك أنَّ وقوف ابن أبي حاتم في وجه تيار أهل الزَّيغ والبدع الذين يريدون النيل من السنة للحيلولة دون التمسك والعمل بها، ومقاومته إياهم ذهاب منه - رحمه الله تعالى - إلى إقرار حجَّة السنة.

تطبيقه العملي في حياته وطلبه ومصنفاته :

وأمَّا تقرير ابن أبي حاتم لحجَّة السنة بتطبيقه العملي فمجال واسع لأنَّ صنيعه في طلبه العلم، وفي جميع مصنفاته، بل وفي جميع شئون حياته العلمية والعملية والأخلاقية، كانت تطبيقاً عملياً للسنة النبوية؛ فاحتاجه بالسنة يكمن في منهجه وطريقته التي اتبَعها في طلبه العلم وفي اختياره الشيوخ، فلم يجد واحداً من شيوخه من أهل الرأي، ويبدو أنَّ أباً محمد في هذا قد تأثر بالخلاف الذي كان دائراً بين أهل الحديث وهؤلاء، والذي كان سببه الاختلاف في العقيدة. لأنَّ أهل الرأي يرفضون حديث رسول الله

: ٩٦-١٠٧، وأورده النهي في ترجمة الإمام الشافعي. سير أعلام النبلاء: ٣٣/١٠.

(١) آداب الشافعي ومناقبه: ص ٩٤-٩٥.

(٢) آداب الشافعي ومناقبه: ص ٩٥، وأورده أبو شامة المقدسي في مختصر المؤمل: ص ٥٨، وابن كثير في البداية والنهاية: ١٠-٢٥٣، ٢٥٤، وأورده النهي في ترجمة الإمام الشافعي: ١٠/٢٥.

(٣) انظر: الجرح والتعديل: ١٤-١/٢.

ﷺ ويقدمون رأيهم عليه، وفي هذا استهانة بالحديث الذي قامت عليه العقيدة بعد القرآن الكريم^(١). وعليه، فترك ابن أبي حاتم أخذ العلم عن هؤلاء ذهاب منه إلى إقرار حجية السنة. واحتجاجه بالسنة - كذلك - يكمن في منهجه وأسلوبه الذي اتبّعه في جميع مصنفاته؛ فأسلوبه النقلي في جميع مصنفاته يدل على إنكاره لفكرة الخروج على ما كان عليه سلف الأمة من الاحتجاج بالنصوص الشرعية. وإن كان هذا لا يعني منع الاستنباط والاجتهاد والاستدلال المعتمد على النقل، ولكن يشير بهذا إلى أنَّ الدرجة الأولى في كل علم هو اتباع ما كان عليه السلف.

فابن أبي حاتم لا يحتاج إلا بالأدلة الشرعية، والأغلب فيها السنة النبوية، فهو لا يستعمل النظريات، ولا الفلسفات، ولا علم الكلام في مصنفاته. بل نأى بنفسه عن تعلم علم الكلام؛ فقد ذكر أنه لم يتعلمها، وذلك عندما علم أنَّ الإمام أبو بكر بن خزيمة - رحمه الله تعالى - خاض في علم الكلام، فوافق على بعض المعتقدات التي تختلف ما يذهب إليه أهل السنة، ووقع في التناقض بين ما يعتقد طبقاً لما يرويه من النصوص وما وافق عليه بعد ما عرض على طريقة المتكلمين وتأویلاتهم. قال ابن أبي حاتم عندما علم بذلك: «ما لأبي بكر والكلام؟ إنما الأولى بنا وبه ألا نتكلم فيما لم نتعلمه»^(٢). والناظر في كتبه يجد حدثاً، وأخرين، وسمعت؛ إلى أن يصل السند إلى الرسول ﷺ، أو أحد الصحابة رضوان الله تعالى عليهم، أو أحد أئمة السلف رحمة الله تعالى؛ وهذا أمر واضح في كتبه لا يحتاج إلى أكثر من ذكره. وكذلك في عبادته وسيرته وأخلاقه فهو يطبقها تماماً - وقد تقدّم بيان شيء من ذلك^(٣) - . ولا شك أنَّ هذا أبلغ من مجرد تقرير وجوب الاعتصام بالسنة والعمل بها، والرجوع إليها احتجاجاً وعملاً باللسان فقط.

وبهذا نصل إلى أنَّ ابن أبي حاتم رحمة الله تعالى قرر حجية السنة أبلغ تقرير دفاعاً عن السنة، وخلافاً لكل من يجد عنها. وإذا عرف تقرير ابن أبي حاتم لحجية السنة، يلزم

(١) انظر : طبقات المناقبة: ٣١/١.

(٢) الأسماء والصفات للبيهقي: ص ٢٦٩.

(٣) انظر: ص ٢٠-١٨ من هذه الرسالة .

بيان منهجه وسلكه في الاحتجاج بها، وهو ما يلي يأذن الله تعالى - في الفقرة الآتية:

منهج ابن أبي حاتم في الاحتجاج بالسنة :

إنَّ لابن أبي حاتم رحمه الله تعالى في احتجاجه بالسنة مناهج انتهتها وهي مناهج علمية، وقواعد مهمة مشى عليها وسلكها، ومن تلك المناهج:

١- عدم التفريق بين المتواتر والآحاد في الاحتجاج؛ فمن منهج ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى الاحتجاج بأحاديث الآحاد على المسائل العلمية والعملية، فيستدل بالأحاديث عليها جمِيعاً بدون تفريق، وإنما يشترط عدالة نقلته، واتصال سنته، وسلامته من القوادح والعلل، فإذا صاح الحديث وجب قبوله في الاعتقاد والأعمال ولا يجوز ردُّه.

قال ابن أبي حاتم معرضاً عن شروط المحدثين فيمن تقبل روايته: «أن يكونوا أمناء في أنفسهم، علماء بدينهم، أهل ورع وقوى وحفظ للحديث، وإتقان به وتشييت فيه، وأن يكونوا أهل تمييز وتحصيل لا يشوبهم كثير من الغفلات، ولا تغلب عليهم الأوهام فيما قد حفظوه ووعوه، ولا يشبه عليهم بالأغلوطات».

ثم قال: «وهو لاء هم أهل العدالة فيتمسك بالذي رواه ويعتمد عليه، ويحكم به، وتجرى أمور الدين عليه»^(١). وأخرج عن الإمام الشافعي -رحمه الله- قوله: «... وإذا اتصل الحديث عن رسول الله ﷺ وصح الإسناد به فهو سنة»^(٢).

فهذا تقرير من ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى أنَّ الحديث الصحيح المتصل بالإسناد يجب قبوله سواء كان ذلك في الاعتقاد أو الأعمال. وهذا احتاج به هو في الجميع بدون تفريق. وهذا المنهج الذي سلكه الإمام ابن أبي حاتم -رحمه الله تعالى- هو المذهب الحق الذي تدل عليه الأدلة الشرعية من الكتاب والسنة والنظر والاعتبار؛ وهو منهج أهل السنة فهم لا يفرقون في الاحتجاج بين ما جاء بطريق المتواتر والآحاد، فالكل يدينون الله تعالى به وإنما يشترطون عدالة النقلة، وسلامة الإسناد من العلل والقوادح.

وأما الذين ردوا أحاديث الآحاد فهم أصحاب الأهواء والبدع من المعتزلة ومن

(١) الجرح والتعديل: ٦-٥/١.

(٢) آداب الشافعي ومناقبه: ص ٢٣٢.

شاكليهم، فاشترطوا في الحديث شرطاً تنطوي في حقيقتها على إنكار المواتر وإبطال حجيتها، فضلاً عن الأحاداد^(١).

وقد ردّ عليهم علماء السنة^(٢) وأقاموا الأدلة الكثيرة المواترة تدلّ بمجموعها^(٣) على حجية الأحاداد.

قال الإمام ابن القيم رحمة الله تعالى: « وهذا التفريق باطل يأجّماع الأمة، فإنّها لم تزل تتحجج بهذه الأحاديث في الخبريات العلميات، كما تتحجج بها في الطبيبات العمليات، ولا سيما والأحكام العملية تتضمّن الخبر عن الله بأنّه شرع كذا، وأوجبه ورضيّه ديناً، فشرعه ودينه راجع إلى أسمائه وصفاته، ولم ينزل الصحابة والتابعون وتابعيهم وأهل الحديث والسنة يتحججون بهذه الأخبار في مسائل الصفات، والقدر، والأسماء والأحكام، ولم ينقل عن أحد منهم البته أنه جوز الاحتجاج بها في مسائل الأحكام دون الأخبار عن الله وأسمائه وصفاته.

فأين سلف المفرقين بين البابين؟ نعم، سلفهم بعض متأخري المتكلمين الذين لا عناء لهم بما جاء عن الله ورسوله وأصحابه، وهذا التقسيم أصل من أصول ضلال القوم، فإنّهم فرقوا بين ما سموه أصولاً وسموه فروعاً، وادعوا الإجماع على هذا التفريق، ولا يحفظ ما جعلوه إجماعاً عن إمام من أئمة المسلمين، ولا عن أحد من الصحابة والتابعين، بل أئمة المسلمين على خلافه...»^(٤).

(١) فقد نقل أبو منصور البغدادي عن أبي هذيل أحد زعماء المعتزلة أنه اشترط في الحديث أن يرويه عشرون نفساً فيهم واحد من أهل الجنة أو أكثر. ومقصوده بواحد من أهل الجنة، هو من كان على منهبه في بدعته. انظر: الفرق بين الفرق: ص ١١٠.

وذكر البغدادي أيضاً أنَّ النظام من المعتزلة أنكر حجية الإجماع والقياس في فروع الشريعة؛ وأنكر الحجة من الأخبار التي لا توجب العلم الضروري . انظر : المصدر السابق: ص ١١٤ .

(٢) منهم الإمام الشافعي رحمة الله تعالى انظر: الرسالة له: من ص ٤٠١-٤٥٧، والأم في كتاب جماع العلم له: ٧/٢٥٤، والإمام البخاري رحمة الله تعالى انظر: صحيح البخاري مع الفتح: ١٣/٤٤-٢٥٨ . وقد أفرد هذه المسألة بالتصنيف الإمام ابن عبد البر رحمة الله تعالى كما في التمهيد: ١/٢ ، والشيخ الألباني - حفظه الله - في رسالته (الحديث حجة بنفسه في العقائد والأحكام) .

(٣) انظر: فتح الباري: ١٣/٤٧ .

(٤) مختصر الصواعق لابن القيم: ٢/٤٨٩، مع بعض الاختصار.

ويدل على أن هذا منهجه أمر منها:

١- أنه صدر أبواب كتابه (الجرح والتعديل) بـ «باب في ثبيت السنن». وأورد تجته أحاديث أغلبها آحاد - إن لم يكن كلها - وإنما ساق هذه الأحاديث لبيان مشروعية الرواية وحجيتها وأن السنن ثبت بها، وذلك ردًا على أصحاب الاعتقادات الباطلة الذين يردون الأحاديث بمحنة عدم تواترها.

فهو -رحمه الله تعالى- بهذا الصنيع يقرر أنه لا فرق بين المتواتر والآحاد في الاحتجاج.

٢- صنيعه فيما ساقه من الأدلة في الأبواب التي عقدها للمسائل الاعتقادية -فيما نقلته عنه بعض الكتب التي تعنى بنقل روایات السلف- تدل على قبول السنة والأخذ بها والإذعان لها والتحذير من ردّها، مثل حديث أبي رافع وغيره.

٣- الأحاديث والآثار التي أوردها ابن أبي حاتم وهي تدل على حجية السنة، هي عامة تشمل ما كان منها متواتراً أو آحاداً، فإن تلك الأحاديث والآثار التي ساقها وهي تدل على حجية السنة ووجوب العمل بها ليس فيها فرق بين ما كان متواتراً أو آحاداً، بل هي أوضح في الآحاد لأنها تحذر من رد أي خبر ثابت عن الرسول ﷺ وكذلك هي عامة للخيريات العلميات وللطلبيات العمليات.

٤- ومن منهجه سوق الأسانيد منه إلى الرواوى الأعلى، فهو يسوق الحديث بإسناده ولا يحذفها في الغالب، فاعتماده على الإسناد كما هو شأن علماء الآثار.

٥- ومن منهجه في الأحاديث الضعيفة والمعلولة، أنه يوردها على المسائل العقدية والعملية؛ فقد يورد بعض الأحاديث الضعيفة في معرض الاستدلال على مسائل اعتقادية. وربما يقال: إن باب الاعتقاد لا يثبت إلا بأمر متيقن فلا يثبت بأمر متعدد بين القبول والرد مثل الأحاديث الضعيفة، فكيف يورد ابن أبي حاتم تلك الأحاديث الضعيفة في معرض الاحتجاج على تلك المسائل الاعتقادية وهو المحدث الناقد؟

فيجاب عن هذا بأمور:

أولاً: أن يقال: إن المعرف في منهج المحدثين القدماء أنهم إذا أخرجوا الأحاديث

أو الآثار بأسانيدها فإنهم يرون بذلك أنهم برأوا من العهدة، وعلى من يطلع أن يميز بين الصحيح والشقي.

نقل الحافظ ابن حجر عن بعض العلماء أنه عاب على الطبراني جمعه الأحاديث بالأفراد مع ما فيها من النكارة الشديدة، ثم قال الحافظ: «وهذا أمر لا يختص بالطبراني فلا معنى لإفراد اللوم بل أكثر المحدثين في الأعصار الماضية من سنة مائتين وعلم حرا إذا ساقوا الحديث بإسناده اعتقدوا أنهم بريئون من العهدة والله أعلم»^(١).

ثانياً: أن يقال: إن الإمام ابن أبي حاتم -رحمه الله تعالى- أوردتها فيما هو بصدره من المسائل الاعتقادية مطمئناً إلى أنه قد يُؤْنَسُ أحوال الرواية في هذه الطرق في كتابه (الجراح والتعديل) وكتابه (المراسيل)، وعلى من ينظر في السند أن ينقده ليتعرف درجة المروي، وقد يُؤْنَسُ قال علماء الحديث: «من أنسد لك فقد حملك»^(٢).

ثالثاً: إن المسائل الاعتقادية التي أورد عليها ابن أبي حاتم الأحاديث التي فيها ضعف مسائل ثابتة بكتاب الله تعالى والسنة النبوية الصحيحة، فهي مسائل ثبتت بأدلة كبيرة، فساق ابن أبي حاتم بعض الأدلة من الأحاديث التي فيها ضعف لأنها جاءت موافقة لتلك الأدلة. فهي على هذا للاعتراض لا للاعتماد. إذ لم تتفرق بآياتها أصل لم ثبت إلا بطريقها. ومثاله: أن ابن أبي حاتم قد ساق حديث الأوغال لدلاته على علو الله تعالى واستواه على عرشه مع ما فيه من كلام^(٣)؛ لأن علو الله تعالى على خلقه، واستواه على عرشه أمر قطعي ثبت بأدلة صريحة قطعية الثبوت والدلالة، وهذا الحديث إنما جاء على وفق تلك الأدلة. ومثل هذا الصنيع من مسائل العلماء في الأدلة؛ يجمعون ما ورد في الباب من صحيح وضعي، فكثرة الأدلة والشواهد تقوي الحجة وتقطع الخصم وتفحمه. وقد اعتذر الحافظ النهي بهذا عن سوقه حديث الأطييط مع ما في إسناده من مقال فقال -رحمه الله تعالى-: «وقولنا في هذه الأحاديث: إنما نؤمن بما صاح منها وبما اتفق السلف على إماراه وإقراراه، فأما ما في إسناده مقال، وانختلف العلماء

(١) لسان الميزان: ٢٥/٣.

(٢) ابن أبي حاتم وأثره في علوم الحديث، نقاً من كتاب الإسرافيليات في التفسير/ محمد السيد حسين النهي: ص ٣٨.

(٣) سألي الكلام عليه في موضعه في ص ٢٥٤-٢٥٦ من هذه الرسالة.

في قبوله وتأويله، فإننا لا نتعرض له بتقرير؛ بل نرويه في الجملة ونؤكّد حاله، وهذا الحديث إنما سقناه لما فيه مما توادر من علو الله تعالى فوق عرشه مما يوافق آيات الكتاب »^(١).

وهذا المسلك هو الذي انتهجه ابن أبي حاتم فإنه لم يستدل - فيما أعلم - بحديث ضعيف على أصل لم يثبت بأدلة صحيحة، أو ما لا تشهد له الأدلة الشرعية، فالمسائل الاعتقادية التي ساق فيها أحاديث ضعيفة - كلها مما له أدلة شرعية كثيرة.

وقد ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله تعالى - أنَّ ما يعبَّرُ عَلَى بعضِ أهل الحديث الاحتجاج بأحاديث ضعيفة أو موضوعة في مسائل الأصول والفراء وأثار مفتعلة وحكايات غير صحيحة؛ ثُمَّ ذكرَ أنَّ هذا فيهم قليل إذا قسناً بما يوجد في غيرهم من الفرق، وأنَّ احتجاج أولئك بالحديث الضعيف يقابلُه استدلالُ المتكلمة بالحدود والأقيمة العقيمة واستشهاد بقول الإمام أحمد - رحمه الله تعالى -: « ضعيف الحديث خير من رأي فلان ». « ثُمَّ لأهل الحديث من المزية: أنَّ ما يقولون من الكلام الذي لا يفهمه بعضُهم هو كلام في نفسه هو حق، وقد آمنوا بذلك. وأمَّا المتكلمة: فيتكلفون من القول ما لا يفهمونه ولا يعلموه أنه حق، وأهل الحديث لا يستدلُّون بحديث ضعيف في نقضِ أصل عظيم من أصول الشريعة، بل إمَّا في تأييده، وإمَّا في فرع من الفروع؛ وأولئك يحتاجون بالحدود والمقاييس الفاسدة في نقض الأصول الحقة الثابتة »^(٢).

فعلماء الحديث إذا استدلوا بحديث ضعيف فإنما يستدلُّون به على أصل ثابت دلت عليه أدلة صحيحة أخرى، وقد انتهج الإمام ابن أبي حاتم - رحمه الله تعالى - هذا المنهج فاستدلَّ أحياناً بأحاديث فيها كلام على المسائل العلمية الخبرية الثابتة بأدلة صحيحة. أمَّا احتجاجه بالأحاديث المعلولة:

فيدخلُ أيضاً فيما سبق من احتجاجه بالحديث الضعيف، فإنه قد احتاج بها على مسائل كثيرة تتعلق بأبواب الاعتقاد، وبعضها بأبواب الفقه؛ ولكن تلك الأحاديث المعلولة التي ساقها لم تفرد بمسائل اعتقادية أصلية، وإنما هي في مسائل مشهورة ثابتة بكتاب أو سنة صحيحة. وأمَّا ما يتعلق بالأحكام الفقهية فالاحتمال وارد ويحتاج إلى استقراء.

(١) العلو للعلي الغفار: ص ٤٥.

(٢) نقض المنطق لابن تيمية: ٢٣/٢ ، وانظر النقض المطبوع في الفتاوى: ٤/٢٤-٢٥.

المطلب الثالث

احتجاجه بالآثار السلفية ومنهجه في ذلك

إنَّ من منهج الإمام ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى الاستدلال بأقوال علماء السلف من الصحابة ومن بعدهم. فقد عني عنابة فائقة بنقل تلك الأقوال بأسانيدها وألفاظها وعباراتها من غير أن يرويها بالمعنى. وما هذا الصنيع منه إلَّا أنه يرى أهميتها؛ وذلك لأننا لا نستطيع الاستدلال بفهم الكتاب والسنة دون الرجوع إلى فهم الصحابة والتابعين ومن تبعهم بإحسان.

قال ابن أبي حاتم: «فَإِنْ قِيلَ: كَيْفَ السَّبِيلُ إِلَى مَعْرِفَةِ مَا ذُكِرَتْ مِنْ مَعَانِي كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَمَعَالِمِ دِينِهِ؟ قِيلَ: بِالآثَارِ الصَّحِيحَةِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَعَنْ أَصْحَابِهِ النَّجِيبَاءِ الَّذِينَ شَهَدُوا التَّزِيرَ، وَعَرَفُوا التَّأْوِيلَ، رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمْ»^(١).

كما يدل على ذلك أيضاً أنه يُعْنِون أو يترجم لمسألة عقدية ثم لا ينقل فيها وفي ثبوتها إلَّا الآثار مما يدل على أنها كافية في الاحتجاج إذا تضافت واستفاضت عن أئمة السلف فكانها إجماع منهم.

كذلك يؤكِّد الإمام ابن أبي حاتم في كثير من مؤلفاته على التمسك بالكتاب والسنة واتباع السلف ويحذر من مخالفتهم، فيرى أنَّ قوله تعالى: ﴿وَيَتَّبِعُونَ سَبِيلَ الْمُؤْمِنِينَ نُولَهُ مَا تَوَلَّ وَنَصَلَهُ جَهَنَّمُ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾^(٢). ندبَا منه تعالى «إِلَى التَّمْسِكِ بِهِدِيهِمْ، وَاجْرِي عَلَى مَنْهَا جَهَنَّمَ، وَالسُّلُوكُ لِسَبِيلِهِمْ، وَالاقْتِداءُ بِهِمْ»^(٣).

كما يرى أنَّ الله تعالى اختار التابعين «لِإِقْامَةِ دِينِهِ، وَخَصَّهُمْ بِحَفْظِ فِرَائِصِهِ وَحَدْوَدِهِ، وَأَمْرِهِ وَنَهِيهِ وَاحْكَامِهِ، وَسُنْنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَآثَارِهِ؛ وَذَلِكَ بِحَفْظِهِمْ عَنْ صَحَابَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَا نَشَرُوهُ وَبِشَوَهِ مَا نَشَرُوهُ مِنَ الْأَحْكَامِ وَالسُّنْنِ وَالآثَارِ، وَسَائِرِ مَا قَامَ بِهِ الصَّحَابَةُ مِنْ جَهَدٍ فِي نَسْرَةِ دِينِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، أَقْنَوْهُ ذَلِكَ كُلَّهُ وَعَلَمُوهُ وَفَقَهُوا فِيهِ».

فكانوا من الإسلام والدين ومراعاة أمر الله عز وجل ونهيه بحيث وضعهم الله عز وجل

(١) الجرح والتعديل: ٢/١.

(٢) سورة النساء: آية ١٥٦.

(٣) الجرح والتعديل: ٧/١.

ونصي لهم له، إذ يقول: ﴿وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ﴾^(١). وقد أخرج ابن أبي حاتم بسنده عن قتادة^(٢) رحمه الله تعالى أنَّ المراد بقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ﴾ التابعون^(٣).

وقد صاروا برضوان الله عزَّ وجلَّ لهم، وجميل ما أثني عليهم بالمنزلة التي نزههم الله بها عن أن يلحقهم مغز أو تدرُّكهم وصمة لتقديرهم وتحرزهم وتثبيتهم؛ لأنَّهم البررة الأتقياء الذين ندبهم الله عزَّ وجلَّ لإثبات دينه، وإقامة سنته وسبيله^(٤).

ولهذا يرى ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى أنَّه لا معنى للاشغال بالتمييز بينهم مع هذه المنزلة، فلا «تجد بينهم إلا إماماً مبَرزاً مقدماً في الفضل والعلم، ووعي السنن وإثباتها، ولزوم الطريقة واحتياطها، رحمة الله ومغفرته عليهم أجمعين»^(٥).

ولكن قوماً عاشوا في عصر التابعين ليسوا من هذه المنزلة، لأنَّهم في غير حال أكثر التابعين من الفقه، والعلم، والحفظ، والإتقان، والتثبت، وهؤلاء أحقوا أنفسهم بالتابعين ودلسوها بينهم، ولكنهم بعيدون كلَّ البعد عنهم.

ويقول ابن أبي حاتم: إنه قد ذكر حاهم وأوصافهم ومعانيهم في مواضع مختلفة من كتاب (الجرح والتعديل)، واكتفى بذلك فلم يذكر أوصافهم وهو يسِّن مراتب رواة الآثار^(٦).

فتثناء ابن أبي حاتم على الصحابة رضوان الله تعالى عليهم أجمعين وعلى التابعين من أئمة السلف رحهم الله تعالى وتفرقه بينهم في المرتبة وبين قوم عاشوا في عصرهم أرادوا أن يقحموا أنفسهم فيما هم ليسوا من أهله أو أن يدخلوا في الدين ما ليس منه؛ دليل على أنه يرى وجوب اتباعهم، والاقتداء بهم، والاستدلال بآثارهم، والاحتجاج بأقوالهم.

(١) الجرح والتعديل: ٩-٨/١، الآية من سورة التوبه: ١٠٠.

(٢) هو: قتادة بن دعامة بن قتادة السدوسي، أبو الخطاب البصري، ثقة ثبت، يقال: ولد أكمه، وهو رأس الطبقية الرابعة، مات ستة بضع عشرة. تقريب التهذيب: ص ٧٩٨.

(٣) الجرح والتعديل: ٩/١.

(٤) المصدر السابق: ٩/١.

(٥) المصدر السابق.

(٦) المصدر السابق.

ويؤكّد هذا ويؤيّده أسلوبه النقلي في جميع مصنفاته، ننظر في تفسيره العظيم فنجد أنّ عامته نقل عن السلف، وننظر في مناقبه للأئمة بعده كذلك، وننظر في كتاب الجرح والتعديل بعده نقاًلاً عن أبيه وأبي زرعة وغيرهما من الجهابذة النقاد، وننظر في علل الحديث بعده كذلك. وهو -رحمه الله تعالى- بهذا الصنيع يشير إلى أنَّ الدرجة الأولى في كل علم هو اتباع ما كان عليه السلف، كما يشير به إلى إنكاره لفكرة الخروج على ما قالوه رضي الله تعالى عنهم أجمعين.

و يدل على هذا ويشهد له ما أخرجه عن الإمام الشافعي أنه قال: «إذا جاء عن أصحاب النبي ﷺ أقاويل مختلفة، ينظر إلى ما هو أشبه بالكتاب والسنة فيؤخذ به»^(١). أي: إذا اختلف الصحابة رضي الله تعالى عنهم في قول ما فهو يختار قول أحدهم الذي هو أقرب إلى الكتاب والسنة فيعمل به. وفي هذا ذهاب منه رحمه الله تعالى إلى الاحتجاج والاستلال بأقوالهم - رضي الله تعالى عنهم أجمعين -.

وبهذا يتبيّن لنا أنَّ الإمام ابن أبي حاتم -رحمه الله تعالى- يرى حجية الآثار، وأنها لابد منها في فهم الكتاب والسنة، ومعرفة البدع والمحدثات. وهناك آثار أوردها ابن أبي حاتم تدل على تقرير الاحتجاج بالآثار والعنابة بها، ومن تلك الآثار:

١- قوله: «سمعت أبي وأبا زرعة يأمران بهجران أهل الزَّيغ والبدع ويغلظان رأيهما في ذلك أشد تغليظ، وينكران وضع الكتب بالرأي بغير آثار»^(٢). فالمراد بالآثار في هذا هو ما يشمل المرفوع، والموقوف، والمقطوع، مقابل الرأي المجرد؛ فعلى هذا يصح الاستدلال به فيما نحن بصدده.

٢- منها: أثر عمر بن عبد العزيز رحمه الله تعالى في حجية آثار الخلفاء. أخرج ابن أبي حاتم ياسناده إلى عمر بن عبد العزيز أنه كان يقول: «سن رسول الله ﷺ وولاة الأمر من بعده سنتاً، الأخذ بها تصديق لكتاب الله واستكمال لطاعة الله وقوّة على دين الله، ليس لأحد تغييرها ولا تبديلها ولا النظر فيما خالفها، من اقتدى بها مهتدٍ،

(١) آداب الشافعي: ص ٢٣٥.

(٢) رواه ابن أبي حاتم كما في رواية التراث لمحمد عزيز شمس: ص ٢٥ - ٢٦.

ومن استنصر بها منصور، ومن خالفها أتبع غير سبيل المؤمنين ولاه الله ما تؤلّ وأصالة جهنم وسأله مصيراً»^(١).

فقول عمر بن عبد العزيز -رحمه الله تعالى-: «ولادة الأمر من بعده» ظاهر في الخلفاء الرّاشدين، وهم الذين قال فيهم الرّسول ﷺ: «عليكم بسنّتي وسنة الخلفاء الرّاشدين من بعدي»^(٢). ويدلّ لهذا أنه جعل من خالفها متبّعاً لغير سبيل المؤمنين وأوجب له النار، وهذا إنما يكون فيمن خالف الخلفاء الأربع أو خالف إجماع ولادة أمور المسلمين.

وفي هذا الأثر إطلاق السنة على ما فعله الخلفاء الرّاشدون، فهل المراد بسنة الخلفاء ما أحدثوه على وفق أصول الشريعة وعلى ما فهموه من السنة النّبوية، أو هو ما أظهروه وبيّنوه من السنة النّبوية بدون أن يكون منهم استبطاط؟

وقد ذكر الشاطئي رحمه الله تعالى أنَّ النبي ﷺ قرن سنة الخلفاء الرّاشدين بستته وأنَّ ستتهم ليست من المحدثات في شيء، «لأنَّهم -رضي الله تعالى عنهم- فيما سنوه إنما متبعون لسنة نبيهم -عليه الصلاة والسلام- نفسها، وإنما متبعون لما فهموا من ستته ﷺ في الجملة والتفصيل على وجه يخفى على غيرهم مثله لا زائدًا على ذلك»^(٣).

وما ذهب إليه ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى من الاحتياج بالآثار هو مذهب أهل العلم والأثر فهم ما زالوا يحتاجون بالآثار ويزرونها ويذكرونها وينقلونها في احتجاجاتهم في الاعتقادات والأعمال، ويعملون ذلك من منهج أهل السنة والجماعة، ويدلّ لصنيعهم هذا أمور:

١- أنَّ الله سبحانه وتعالى قد أثني على السابقين الأوّلين ومن تبعهم بقوله تعالى: **«وَالسَّابِقُونَ الْأُوّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ**

(١) تفسير ابن أبي حاتم (جزء سورة النساء) تحقيق حكمة بشير: ص ١٥٨٧ ، وأسرجه الأجري في الشريعة: ص ٤٨

وابن بطة في الإبانة: ٣٥٢/١ ، رقم ٢٢١ ، واللالكاني في شرح أصول الاعتقاد: رقم ١٣٤ ، وأبو نعيم في الحلية:

٣٢٤/٦

(٢) سنن أبي داود كتاب السنة باب في لزوم السنة: ١٥-١٣/٥ ، رقم ٤٦٠٧ ، وأسرجه الترمذى في كتاب العلم بباب ما جاء في الأخذ بالسنة واحتياط البدع: ٤٣/٥ ، رقم ٤٢ ، وابن ماجة في المقدمة بباب اتباع سنة الخلفاء الرّاشدين المهديين: ١٥/١ ، رقم ٤٢ . وقد صصح الحديث جماعة. قال ابن القيم: حديث حسن إسناده لا بأس به. إعلام الموقعين: ٤/١٤٠ ، ونقل ابن رجب في جامع العلوم من ٢٤٣ عن أبي نعيم تصحيحة. وصححه الشيخ الألباني في صحيح أبي داود رقم ٣٨٥١ ، وفي تخريج السنة لابن أبي عاصم رقم ٢٦ .

(٣) الاعتصام للشاطئي: ص ٨٨

ورضوا عنه ^(١). وقد شهد الرَّسُول ﷺ لهم بالخيرية فقال في غير ما حديث « خير أمي قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم » ^(٢). والآية الكريمة أثبتت على من أتبعهم بِإحسان، وأتباعهم هو اتباع منهجهم واقتفاء آثارهم، والامتداء بهديهم وأقوالهم. فيلزم من هذا أنَّ أقوالهم أولى من أقوال من بعدهم في الجملة وهذا في الصحابة واضح، وأمَّا في التابعين فكذلك إذ هم أخذوا عن الصحابة القرآن ومعانيه، والحديث وتطبيقه العملي وتشملهم الخيرية التي وردت في الحديث فهم المراد بأهل القرن الثاني. وقد -سبق- نقل بعض ما أثني به ابن أبي حاتم على التابعين ^(٣).

-٢- أنَّ الاستدلال بالآثار بالإضافة إلى أنه استدلال بفهم السلف لنصوص الكتاب والسنة هو كذلك للتقوية والشهادة فقط، وإنَّ الأصل المعتمد عليه هو الكتاب والسنة، وأمَّا الآثار فهي لتوضيح معاني تلك النصوص وشرحها وبيان المقصود منها، لاسيما إذا اختلفت الآراء في تلك النصوص، وأمَّا الآثار فلا يحتاج بها في أصل لم يرد في الكتاب والسنة، ومن المعلوم أنه لا يوجد في الآثار ما يخالف أو يشد فيثبت ما لم يكن وارداً في الأصلين أو لا تشهد له القواعد العامة.

-٣- ثم إنَّ الاستدلال بالآثار هو من باب الاستدلال بالإجماع، فالآثار تدل على أنَّ هذا الأمر ثابت أساساً في الكتاب والسنة تلقيه الأمة بالقبول وتابعت على اعتقاده آراء علماء الدين، وبهذا يعلم أنَّ الاعتماد على الكتاب والسنة وأقوال أئمة السلف هو طريق أهل السنة والجماعة ^(٤). خلافاً لما عليه أهل البدع والأهواء من الاعتماد على الرأي المجرد، والفهم القاصر، والتأويل الفاسد.

(١) الآية من سورة التوبه: ١٠٠.

(٢) أخرجه البخاري بلفظ: ((خير الناس قرني)) في كتاب فضائل أصحاب النبي ﷺ بباب فضائل أصحاب النبي ﷺ: ١٣٣٥/٢، ح رقم ٣٦٥١، ومسلم في كتاب فضائل الصحابة بباب فضل الصحابة: ١٩٦٣/٤، رقم ٢٥٣٣.

(٣) انظر: ص ٩٨-٩٩ من هذه الرسالة.

(٤) انظر: شرح أصول الاعتقاد: ١/٢٧.

منهج ابن أبي حاتم في الاستدلال بالآثار :

١- سياقه الإسناد:

إنَّ من منهج ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى في الاستدلال بالآثار، سوق الإسناد منه إلى قائله ولا يترخص في تركه وحذفه، مع أنَّ الآثار ليست بمنزلة الأحاديث في المرتبة. وهذا كان بعض الأئمة يترخصون في ذكرها معلقة بدون ذكر الأسانيد مثل ما فعله الإمام البخاري - رحمه الله تعالى - في كثير من الآثار؛ وأمَّا ابن أبي حاتم فقد كان يتلزم بذكر إسناده في كل ما يسوقه من حديث أو أثر. حتى لما ساق بعض الآثار تعليقاً بدون إسناد في كتابه (التفسير) يُؤكِّد السبب في ذلك وأنه لم يسوق أسانيدها للاختصار^(١).

و ما هذا الصنيع منه رحمه الله تعالى إلَّا ليبيان أنَّ الحجة لا تقوم إلَّا بالإسناد، فهو الفيصل بين الصدق والكذب والصحيح والضعيف، لأنَّ الرواة ليسوا متساوين في درجة التحمل والأداء بحيث نأخذ ديننا من كل واحد منهم دون تمييز بينهم ومعرفة درجاتهم، وبسوق الأسانيد يتضح هذا الأمر.

قال ابن أبي حاتم: «فَلَمَّا لَمْ يَجِدْ سَبِيلًا إلَى مَعْرِفَةِ شَيْءٍ مِّنْ مَعْنَى كِتَابِ اللهِ وَلَا مِنْ سِنَنِ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إلَّا مِنْ جَهَةِ النَّقْلِ وَالرُّوَايَةِ، وَجَبَ أَنْ تُغَيِّرَ بَيْنَ عَدَوَّلِ النَّاقِلَةِ وَالرُّوَايَةِ وَثَقَافَتِهِمْ وَأَهْلِ الْحَفْظِ وَالثَّبَّتِ وَالإِتْقَانِ مِنْهُمْ، وَبَيْنَ أَهْلِ الْغَفْلَةِ وَالْوَهْمِ وَسُوءِ الْحَفْظِ وَالْكَذْبِ وَاخْتِرَاعِ الْأَحَادِيثِ الْكَاذِبَةِ»^(٢).

وروى عن عبد الله بن المبارك أنه قال: «الإسناد من الدين ولو لا إسناد لقال من شاء ما شاء»^(٣).

٢- سياقه الآثار بألفاظها:

إنَّ من منهج ابن أبي حاتم أنه يسوق النصوص من الأحاديث والآثار بألفاظها ولا يرويها بالمعنى، وذلك لتكون نصوص السلف أمام من يريدهما، وحتى يعرف مرادهم وألفاظهم فيصح الاستدلال بها والاستنباط منها، فهو يحافظ على الألفاظ كما سمعها، وهذا

(١) انظر: ص ٦٨ من هذه الرسالة.

(٢) الجرح والتعديل: ٥/١.

(٣) المصدر السابق: ١٦/٢.

غاية في الإتقان والأمانة العلمية.

٣- إيراد أقوال مجموعة كبيرة من علماء السلف في المسائل الكبار التي كثر حوها الجدل، وذلك للدلالة على إجماعهم في تلك المسألة وأنه قول عامتهم، كما فعل ذلك في مسألة القول بأن القرآن كلام الله غير مخلوق^(١). ومسألة العلو^(٢). ومسألة الإيمان كما ذكر ذلك الحافظ ابن حجر^(٣).

المطلب الرابع

احتجاجه بالإجماع

إنَّ من مناهج الإمام ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى الاستدلال بالإجماع. أي: إجماع علماء السلف وأئمتهم في المسائل العلمية والعملية، ولا حاجة للخوض في حجية الإجماع وأدلة ذلك، فإنَّ هذا موضعه في أصول الفقه.

وإنما المقصود هنا بيان منهج الإمام ابن أبي حاتم في الاستدلال بالإجماع وأنه يمتحن به، وإقامة الدليل على ذلك من واقع عمله رحمه الله تعالى في مصنفاته وأقواله. فالإمام ابن أبي حاتم قد أشار عند تقريره لبعض المسائل الاعتقادية إلى الاحتجاج بالإجماع؛ ومن ذلك أنه ابتدأ كتابه «أصل السنة واعتقاد الدين» بسؤال وجهه إلى أبيه وأبي زرعة يسألهما عما أدرك عليه العلماء في جميع الأمسكار في أصول الدين فقال: رحمه الله تعالى: «سألت أبي وأبا زرعة عن مذاهب أهل السنة في أصول الدين، وما أدرك على العلماء في جميع الأمسكار وما يعتقدان من ذلك؟»^(٤).

فقوله: «وما أدرك على العلماء في جميع الأمسكار، وما يعتقدان من ذلك؟» ذهاب منه -رحمه الله تعالى- إلى الاحتجاج بإجماع شيوخه وعلماء عصره، من علماء السلف، وليس من علماء أهل البدع والأهواء. ويidel لهذا أنه لما ذكر مرتبة الصحابة والتلابين وأثنى

(١) انظر: على سبيل المثال: بعض الروايات التي أوردها اللالكاني من طريقه في ذلك في شرح أصول الاعتقاد: رقم ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٧٥، ٣٧٢، ٣٨٣، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٤، ٣٩٥.

(٢) انظر: في ذلك على سبيل المثال: الصفحات التالية في العلو للعلي الغفار للنهي: ١١٥، ١١٤، ١١٠، ١٠٦، ١٢٩، ١٤٣، وغيرها من الصفحات.

(٣) فتح الباري: ٦٢/١.

(٤) تقدم في ص ٣٩ من هذه الرسالة.

عليهم رضوان الله تعالى عليهم أجمعين عند بيانه مراتب رواة الآثار عقب ذلك بقوله: «... إِلَّا مَا كَانَ مِنْ أَحَقِّ نَفْسِهِ بِهِمْ وَدَلِسُهَا بِيَنْهُمْ مَنْ لَيْسَ يَلْحَقُهُمْ، وَلَا هُوَ فِي مُثْلِ حَالِهِمْ لَا فِي فَقْهٍ وَلَا عِلْمٍ وَلَا حِفْظٍ وَلَا إِتْقَانٍ وَلَا ثِبَّتٍ ...»

ويقول ابن أبي حاتم: إنه قد ذكر حالم وأوصافهم ومعانيهم في مواضع مختلفة من كتاب الجرح والتعديل، واكتفى بذلك فلم يذكر أوصافهم وهو يبيان مراتب رواة الآثار^(۱).

فتبيّن من هذا أنَّ الإمام ابن أبي حاتم يحتاج بالإجماع وأنَّ المراد بالإجماع، إجماع العلماء المعتبرين من أهل السنة والجماعة، وذلك لأنَّه إذا كان لم يعتبر قوماً عاشوا في عصر التابعين في منزلة التابعين لكونهم ليسوا في مثل حالم في الفقه، والعلم، والحفظ؛ فمن باب أولى وأحرى أن لا يعتد بإجماع علماء الضلال من أهل الأهواء والبدع في عصره.

ومن صرَّح بحجية الإجماع في باب الاعتقاد الحافظ ابن عبد البر -رحمه الله تعالى- فإنه ذكر أنَّ الله تعالى لا يقاس على شيء من خلقه أو يجري بينه وبينهم تمثيل أو تشبيه. ثم قال: «تعالى الله عَمَّا يَقُولُ الظَّالِمُونَ عَلَوْا كَبِيرًا الَّذِي لَا يَلْعُنُ مِنْ وَصْفِهِ إِلَّا مَا وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ أَوْ وَصَفَ بِهِ نَبِيُّهُ وَرَسُولُهُ أَوْ احْتَمَعَتْ عَلَيْهِ الْأُمَّةُ الْخَنِيفَيَّةُ عَنْهُ»^(۲).

ففي هذا بيان أنَّ صفات الله تعالى تثبت بثلاثة أمور:

۱- وصف الله تعالى نفسه بتلك الصفة.

۲- إذا وصفه بها رسوله ﷺ.

۳- إذا أجمعت الأمة الخنيفية على وصفه تعالى بها.



(۱) الجرح والتعديل: ۹/۱.

(۲) التمهيد لابن عبد البر: ۱۳۶/۷، ذكر نحوه في كتابه جامع بيان العلم: ۱۱۷/۲-۱۱۸.

الباب الأول

جهود الإمام ابن أبي حاتم الرّازي

في توضيح العقيدة

و فيه فصول:

الفصل الأول: جهوده في توضيح مسائل الإيمان.

الفصل الثاني: جهوده في توضيح مسائل القدر.

الفصل الثالث: جهوده في توضيح توحيد الأسماء والصفات.

الفصل الرابع: جهوده في توضيح مسألة القرآن.

الفصل الخامس: جهوده في توضيح مسائل النبوات والمعاد.

الفصل السادس: جهوده في توضيح مسائل الصحابة والإمامية.

الفصل الأول

جهوده في توضيح مسائل الإيمان

وفيه تمهيد وخمسة مباحث:

المبحث الأول: تعريف الإيمان وما يدخل في مسماه.

المبحث الثاني: زيادة الإيمان ونقصانه.

المبحث الثالث: الاستثناء في الإيمان.

المبحث الرابع : الرد على الفرق الضالة عن مذهب السلف فيه.

المبحث الخامس : ترك الرواية عن المرجئة.

تمهيد

لقد كانت للإمام ابن أبي حاتم جهود بارزة في بيان مسائل الإيمان، وبيان المذهب الحق فيها، مذهب أهل السنة والجماعة في معنى الإيمان، ودخول الأعمال فيه، وزيادته ونقصانه، وجواز الاستثناء فيه، والرد على الفرق المخالفة لمذهب السلف في هذه المسائل. وذلك لأنَّ مسألة الإيمان تتعلق بأصل الدين؛ وسعادة الإنسان في الدارين مبنية عليه، كما أنَّ نجاته من عذاب الله تعالى وعقابه هو بالإيمان به عز وجل. وهو الفاصل بين أهل السعادة وأهل الشقاوة، وأهل الجنة من أهل النار؛ الذي إذا كان مع العبد قبلت أعمال الخير منه، وإذا عدم منه لم يقبل له صرف ولا عدل؛ فالإيمان الصحيح المقربون بالعمل الصالح دليل على سعادة العبد وأنه من الصالحين من عباد الله عز وجل^(١).

واسم الإيمان «قد تكرر ذكره في القرآن أكثر من سائر الألفاظ وهو أصل الدين، وبه يخرج الناس من الظلمات إلى النور، ويفرق بين السعداء والأشقياء، ومن يوالى ومن يعادى، والدُّين كله تابع لهذا، وكل مسلم يحتاج إلى معرفة ذلك»^(٢).

والخلاف في مسألة الإيمان والإسلام من أول الخلافات في الأمة، وهو منذ أن خرج الخوارج على الصحابة وقاتلواهم، وقد أخرجوا عصاة الموحدين من الإسلام بالكلية، وعاملوهم معاملة الكفار^(٣). وكان الصراع لا يزال محتدماً في أيام ابن أبي حاتم، ولا يزال إلى الآن قائماً بين أتباع السلف الصالح وبين أتباع المرجئة، والخوارج، والمعزلة.

فلهذا -والعلم عند الله- اعتنى ابن أبي حاتم بهذه المسألة عنایة فائقة وأورد من أدلة الكتاب والسنة النبوية والآثار السلفية ما يبيّن الصواب فيها.

وأهم ما أورده ابن أبي حاتم في ذلك يتلخص في المباحث التالية:

١ - معنى الإيمان، ودخول الأعمال في مسماه.

٢ - زيادته ونقصانه.

٣ - الاستثناء فيه.

٤ - الرد على الفرق المخالفة لمذهب السلف فيه.

٥ - معاملة المرجئة بترك الرواية عنهم.

(١) الشيخ عبد الرحمن بن سعدي وجهوده في توضيح العقيدة د/ عبد الرزاق البدر: ص ٢٩٦.

(٢) الإيمان لابن تيمية: ص ٢٤٧، وجامع العلوم والحكم لابن رجب: ص ٢٩.

(٣) راجع الأنوار البهية: ١/٤٣٠.

المبحث الأول

بيان ابن أبي حاتم معنى الإيمان ودخول الأعمال في مسماه

يَبْيَنُ ابْنُ أَبِي حَاتِمَ رَحْمَةَ اللَّهِ تَعَالَى مَعْنَى الْإِيمَانِ وَأَنَّهُ قَوْلٌ وَعَمَلٌ، وَأَنَّ الْأَعْمَالَ دَاخِلَةٌ فِي مَسْمَاهُ، وَقَرَرَ ذَلِكَ مِنْ عَدَّةِ أُوْجَهٍ:

الوجه الأول: إيراده الأحاديث الدالة على معنى الإيمان ودخول الأعمال فيه.

ومن الأحاديث التي أوردها وهي تدل على ذلك:

١ - حديث أبي هريرة -رضي الله تعالى عنه- في شعب الإيمان:

أخرج الإمام اللالكائي بإسناده من طريق ابن أبي حاتم إلى أبي هريرة^(١) رضي الله تعالى عنه قال: قال رسول الله ﷺ : «الإيمان بضع وستون شعبة أو بضع وسبعون شعبة، أفضليها قول لا إله إلا الله، وأدنىها إماتة الأذى عن الطريق، والحياء شعبة من الإيمان»^(٢).

وهذا الحديث من أدلة أهل السنة والجماعة على أن الإيمان قول وعمل، وأن الأعمال دائلة في مسماه، وأن له أجزاءً وأبعاضاً متفاوتة. كما هو ظاهر لفظ الحديث في قوله: «أعلاها» و«أدنىها» وجميع هذه الأجزاء والأبعاض متفرعة، إما عن أعمال القلب مثل الحباء، أو أعمال اللسان مثل قول: لا إله إلا الله، أو أعمال الجوارح مثل:

(١) هو: الصحابي الجليل عبد الرحمن بن صخر الدوسى اليماني، أسلم عام خير وشهدها ثم لازم رسول الله ﷺ حتى قبضه الله إليه، وكان من أحفظ الصحابة رضي الله تعالى عنهم توفي سنة ٥٧هـ. أسد الغابة: ٣١٨/٢. وانظر: تهذيب التهذيب: ٢٦٥-٢٦٧.

(٢) شرح أصول الاعتقاد: رقم ١٦٣٧، والمحدث أخرجه مسلم بهذا اللفظ في كتاب الإيمان بباب ما جاء في استكمال الإيمان... الخ: ٦٢/١، ح رقم ٣٥، والبخاري في التاريخ الكبير: ٨١/٥، وأبو داود في كتاب السنة، باب في رد الإرجاء: ٥٥/٤٦٧، ح رقم ٤٦٧، والمرزوقي في تعظيم قدر الصلاة: ٤٢٥/١، وأبو نعيم في الحلية: ١٤٧/٦.

إماتة الأذى عن الطريق.

فدلل الحديث على أنَّ الإيمان الشرعي يشمل القول، والعمل، والتصديق؛ وأنَّه اسم لمعنى ذي أجزاء وأبعاض متفاوتة له أعلى وأدنى.

قال الخطابي^(١) رحمه الله تعالى: «وفي الحديث بيان أنَّ الإيمان الشرعي اسم لمعنى ذي شعب وأجزاء له أعلى وأدنى، فالاسم يتعلق ببعضها كما يتعلق بكلها، والحقيقة تقتضي جميع شعبها وتستوفي جملة أجزائها كالصلة الشرعية لها شعب وأجزاء، والاسم يتعلق ببعضها كما يتعلق بكلها، والحقيقة تقتضي جميع أجزائها وتستوفيه»^(٢).

وقد بين الإمام محمد بن نصر المروزي^(٣) دلالة الحديث لمذهب أهل السنة، حيث قال رحمه الله تعالى: « يجعل الإيمان شعباً بعضها باللسان والشفتين، وبعضها بالقلب، وبعضها بسائر الجوارح، فشهادة أن لا إله إلا الله فعل اللسان، تقول: شهدت أشهد شهادة، والشهادة فعله بالقلب واللسان، لا اختلاف بين المسلمين في ذلك، والحياء في القلب، وإماتة الأذى عن الطريق فعل الجوارح»^(٤).

فأتضح من هذا، أنَّ اسم الإيمان يشمل هذه الأنواع والشعب كلها، سواء ما كان منها قليلاً، أو لسانياً، أو عملاً بالجوارح. وأنَّها تتفاوت فيما بينها لغير درجة واحدة، بل بعضها أفضل من بعض؛ « فمنها ما يزول الإيمان بزوالها إجماعاً كشعبة الشهادتين، ومنها ما لا يزول بزوالها إجماعاً كترك إماتة الأذى عن الطريق، وبينهما شعب

(١) الخطابي: هو العلامة الحافظ اللغوي أبو سليمان محمد بن إبراهيم بن الخطاب الخطابي البستي، كان فقيها أديباً محدثاً. توفي سنة ٥٣٨ هـ. طبقات الشافعية الكبرى: ٣/٢٨٢ - ٢٩٠، سير الأعلام: ١٧/٢٣.

(٢) معالم السنن للخطابي: ٤/٢١٢.

(٣) محمد بن نصر المروزي: الفقيه قال الحاكم: (هو إمام أهل الحديث في عصره بلا مدافعة). توفي سنة ٧٢٨ هـ. تذكرة الحفاظ: ٢/٦٥٠، و تاريخ بغداد: ٣١٥/٣.

(٤) تعظيم قدر الصلاة: ٢/٧٨٦ - ٧٨٧، وعن ابن مندة في الإيمان: ١/٢٣١.

متفاوتة تفاوتاً عظيماً منها ما يقرب من شعبة الشهادتين، ومنها ما يقرب من شعبة إماتة الأذى»^(١).

وقد تتابع الأئمة على الاستدلال بهذا الحديث في دخول الأعمال في مسمى الإيمان^(٢).

وهذا يدل على أهميته في هذا الباب، وأنَّ الإمام ابن أبي حاتم رحمه الله تابع لمنهجهم في الاستدلال والتقرير والرد على الفرق المنحرفة في هذا الباب. والحديث كما يدل لمذهب السلف في دخول الأعمال في معنى الإيمان، فهو يرد - كذلك - الأقوال المخالفة لهذا المذهب. إذ فيه البيان بأنَّ الإيمان هو هذه الشعب كلها لا أنه المعرفة وحدها، وفي هذا ردٌ على الجهمية وعلى المرجئة الذين أخرروا العمل عن الإيمان.

كما أنَّ في دلالته على تفاوت هذه الشعب والأجزاء ردًا على الخوارج والمعتزلة من أنَّ ذهاب بعض تلك الشعب والأجزاء مثل: إماتة الأذى عن الطريق لا يخرج الإنسان من الإيمان وأحكامه في الدنيا والآخرة.

ويتضح الردُّ بهذا الحديث على هذه الفرق كلها إذا علمنا أنَّ أصل الخلاف في المسألة، هو أنَّ هذه الفرق كلها تقول: إنَّ الإيمان شيء واحد لا يتجزأ، ولا يقى شيء منه إذا ذهب بعده؛ كما وضح شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى ذلك حيث قال: «وهذا هو الأصل الذي تفرَّعت عنه البدع في الإيمان، فإنهم ظنوا أنه متى ذهب بعضه ذهب كله لم يق منه شيء، ثم قالت الخوارج والمعتزلة: هو بمجموع ما أمر الله به ورسوله وهو الإيمان المطلق، كما قاله أهل الحديث، قالوا فإذا ذهب شيء منه لم يق مع صاحبه من الإيمان شيء فيخلد

(١) شرح العقيدة الطحاوية: ص ٤٧٦.

(٢) انظر: بعض تلك الاستدلالات في الكتب التالية: شرح أصول الاعتقاد: رقم ١٥٩١، والسنن لعبد الله: رقم ٨١٨ ، ص ٣٢٥-٣٢٦، والإيمان لأبي عبيد: رقم ٤، ص ٦١، والإيمان لابن تيمية: ص ٣٤٤، والإيمان لابن أبي شيبة: رقم ٦٧، وصحيحي البخاري مع فتح الباري: ٦٧/١، ح رقم ٩، والشريعة للأجري: ص ١١٠، والإيمان لابن مندة رقم ١٤٤-١٤٧، وتعظيم قدر الصلاة: ٤٢٥/١، ح رقم ٤٢٣-٤٣٠ .

في النار، وقالت المرجئة على اختلاف فرقهم: لا تذهب الكبائر وترك الواجبات الظاهرة شيئاً منه، إذ لو ذهب شيء منه لم يبق منه شيء، فيكون شيئاً واحداً يستوي فيه البر والفاجر »^(١).

وإذا أتَّضح ذلك فإنَّ هذا الحديث (حديث شعب الإيمان) دل على أنَّ الإيمان ليس شيئاً واحداً وإنما مركب من أجزاء متفاوتة في مقدارها وأثرها. فرَدَ بهذا على جميع الفرق والطوائف المخالفة للصواب.

٢ - حديث ابن عباس - رضي الله تعالى عنهما - في وفـد عبد القيس:

روى اللالكائي بإسناده من طريق ابن أبي حاتم إلى ابن عباس ^(٢) - رضي الله تعالى عنـهما - أنه قال: « قدم وفد عبد القيس على رسول الله ﷺ فقالوا يا رسول الله: إنا هذا الحي من ربعة وقد حالت بيننا وبينكم كفار مصر، فلا نخلص إليك إلا في شهر حرام، فمرنا بأمر نعمل به وندعو إليه من وراءنا. فقال: آمركم بأربع وأنهاكم عن أربع؛ آمركم بالإيمان بالله، ثم فسرها: شهادة أن لا إله إلا الله وأنَّ محمداً رسول الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة وأن تؤدوا حمس ما غنمتم »^(٣).

وفي هذا الحديث بيان معنى الإيمان، وأنه قول وعمل، وليس هو مجرد المعرفة أو التصديق، أو الإقرار باللسان، أو هما فقط. فهو من أقوى أدلة أهل السنة على أنَّ العمل جزء لا يتجزأ عن الإيمان.

قال محمد بن نصر المروزي بعد ذكره لهذا الحديث: « فهذا رسول ربُّ

(١) الإيمان لابن تيمية: ص ١٩٤، ونحوه في ص ٣٣٨.

(٢) هو: أبو العباس عبد الله بن عباس بن عبد المطلب، ابن عم رسول الله ﷺ - الصحابي الجليل - حبر الأمة وترجمان القرآن الملقب بالبحر لسعة علمه، فضائله كبيرة، ومناقبه جمة، مات بالطائف سنة ٦٨هـ. الاستيعاب: ٣/٩٣٣-٩٣٩، وأسد الغابة: ٣/٢٩٠-٢٩٤، والإصابة: ٤/١٤١-١٥٢.

(٣) شرح أصول الاعتقاد: رقم ١٦٣٨، وأخرجه البخاري صحيح البخاري مع الفتح: كتاب الإيمان؛ باب أداء الحمس من الإيمان: ١/١٥٧، ح رقم ٥٣، ومسلم في كتاب الإيمان بباب الأمر بالإيمان بالله ورسوله... الخ: ١/٤٦-٤٨، ح رقم ١٧، وأبو داود في السنن، كتاب السنة، بباب في رد الإرجاء: ٥٧/٥، رقم ٤٦٧٧، وأحمد في المسند: ١/٢٢٨.

العالمين الذي جاء بالإيمان ودعا إليه، سأله الوفد عن أمر يدخلهم الجنة وينجيهم من النار، فأمرهم بالإيمان بالله ... ثمَّ فسَّرَه لهم فجعله توحيده والإقرار برسوله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وإيتاء الخمس من الغنائم، فهذا مما يُبَيِّنُ لك أنَّ الإيمان بالله إِنَّمَا هُوَ تَوْحِيدُهُ وَعِبَادَتُهُ^(١). وقال شارح الطحاوية أيضًا بعد ذكره لهذا الحديث: «ومعلوم أنه لم يرد أنَّ هذه الأعمال تكون إيماناً بالله بدون إيمان القلب، لما قد أخير في مواضع أنه لا بدَّ من إيمان القلب، فعلم أنَّ هذه مع إيمان القلب هو الإيمان. وأيُّ دليل على أنَّ الأعمال داخلة في مسمى الإيمان فوق هذا الدليل؟ فإنه فسَّرَ الإيمان بالأعمال ولم يذكر التصديق للعلم أنَّ هذه الأعمال لا تفيء مع الجحود»^(٢).

فتبيَّنَ من هذا، أنَّ الإيمان يشمل القول، والعمل، مع اعتقاد القلب؛ لأنَّ تفسير الإيمان بالأعمال جاء من النبي ﷺ لقوم جاهلين لا يعرفون معنى الإيمان وهو المبلغ عن الله لمعنى الإيمان. قال الخطابي: «قد أعلم ﷺ في هذا الحديث أنَّ الصلاة والزكاة من الإيمان، وكذلك صوم رمضان، وإعطاء خمس الغنيمة، وكان هذا جواباً عن مسألة صدرت عن جهالة بالإيمان وشرطه، فأخربهم عما سأله، وعلَّمهم ما جهلواه، وجعل هذه الأمور من الإيمان، كما جعل الكلمة منه»^(٣).

هذا، وقد استدل بهذا الحديث جمع من أئمة السلف منهم: أبو عبيد^(٤)، والبخاري^(٥)، وابن مندة^(٦)، واستدل به كثيرون من غير هؤلاء^(٧).

(١) تعظيم قدر الصلاة: ٤٠١/١.

(٢) شرح العقيدة الطحاوية: ص ٤٨٦-٤٨٧.

(٣) معالم السنن: ٣١٣/٣.

(٤) في كتابه الإيمان وبدأ به، الإيمان رقم ١ ص ٥٨-٥٩.

(٥) في كتاب الإيمان من صحيحه رقم ٣٧، للدلالة على أنَّ الإيمان والإسلام إيمان لشيء واحد عند إفراهم بما في الذكر، كما استدل به على أنَّ إعطاء الخمس من الإيمان، للدلالة على دخول الأعمال في الإيمان. صحيح البخاري مع الفتح: ١٥٧/١، باب: ٤٠، ح رقم ٥٣.

(٦) في كتابه الإيمان: رقم ٢٢-١٨.

(٧) منهم البيهقي في الاعتقاد: ص ١٧٦، وابن بطة في الإيابة: رقم ١٠٧٧، ومحمد بن نصر المروزي في تعظيم قدر الصلاة: ٣٩٩/١.

فدللً صبيع هؤلاء الأئمة في هذا الحديث على أهميته، وأنه من أدلة السلف القوية في دخول الأعمال في مسمى الإيمان، وبيان بطلان مذهب من خالف ذلك، ودللً هذا الأمر على أنَّ الإمام ابن أبي حاتم -رحمه الله تعالى- سلك في ذلك مسلك من سبقه من الأئمة.

٣- حديث أبي سعيد الخدري - رضي الله تعالى عنه - في الشهادة

بإيمان:

روى الإمام اللالكاني بإسناده من طريق ابن أبي حاتم إلى أبي سعيد الخدري^(١) رضي الله تعالى عنه أنه قال: قال رسول الله ﷺ : «إذا رأيتم الرجل يعتاد المسجد فاشهدوه له بالإيمان، قال الله عز وجل: ﴿إِنَّمَا يُعْمَرُ مساجدُ اللَّهِ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾»^(٢).

هذا الحديث فيه دليل على دخول الأعمال في مسمى الإيمان، وذلك لأنَّ الله تعالى شهد بالإيمان لمن أقام الصلاة خالصة لوجهه الكريم وابتغاء ما عنده في الدار الآخرة. فقال في الآية الواردة معنا في هذا الحديث: ﴿إِنَّمَا يُعْمَرُ مساجدُ اللَّهِ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾^(٣). وأقام الصلاة وآتى الزكوة ولم يخش إلا الله فعسى أولئك أن يكونوا من المهددين^(٤). فدلل هذا على أنَّ الإيمان ليست له حقيقة معتبرة في الشرع إلا بالعمل، لأنَّ الله تعالى جعل هذه الأعمال كلها إيماناً، والذي يزعم أنه بالقول أو بالمعرفة فحسب يجعله مؤمناً حقاً، فهو مكابر ومعاند ومخالف لما تدل عليه الأدلة الشرعية. فاتضح بهذا، ردُّ الحديث على الكرامية القائلين بأنَّ الإيمان مجرد القول، وعلى الجهمية القائلين بأنه مجرد المعرفة، إذ لو كان - كذلك - كما يزعمون، لما شهد الله سبحانه وتعالى بالإيمان لمن أقام الصلاة التي

(١) هو: الصحابي الجليل سعد بن مالك بن سنان الأنباري أبو سعيد الخدري، شهد الغزوتين بعد أحد وكان من أفضلي الصحابة وحفظ أحاديث كثيرة، توفي سنة ٤٧٥هـ. وقيل غير ذلك رضي الله عنه الإصابة: ١٦٥/٤.

(٢) شرح أصول الاعتقاد: رقم ١٦٢٥، وقال المحقق: ضعيف، ورواه الترمذى في كتاب الإيمان - باب حرمة الصلاة: ١٤/٥، رقم ٢٦١٧، وقال حديث حسن غريب، وابن ماجة في كتاب المساجد والجماعات بباب لزوم المساجد وانتظار الصلاة: ٢٦٣/١، رقم ٨٠٢ وأحمد في المسند: ٧٦/٣. وقد ضعف الحديث الشيخ الألبانى، انظر الجامع الصغير: ١٨٤/١، رقم ١٦٠٨.

(٣) سورة التوبه: آية ١٨.

هي عمل خالصة لوجهه الكريم وابتغاء ما عنده في الدار الآخرة، بعد أن سمي الصلاة إيماناً وإسلاماً وديناً في مثل قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ﴾^(١). وسيأتي بيان ذلك في حديث البراء رضي الله تعالى عنه في تحويل القبلة قريباً -إن شاء الله تعالى-.

وقد استدل أئمة السلف بحديث أبي سعيد الخدري وغيره من الأحاديث على صحة مذهبهم في دخول الأعمال في مسمى الإيمان، وعلى بطalan مذهب المرجحة في تأخير العمل عن مسمى الإيمان. ومن استدل به الإمام محمد بن نصر المروزي في كتابه تعظيم قدر الصلاة^(٢)، والترمذى في كتابه السنن^(٣)، وأبن خزيمة في صحيحه^(٤)، واللالكائى^(٥) وغيرهم من أئمة أهل السنة والجماعة^(٦).

وقد سلك الإمام ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى مسلك هؤلاء الأئمة في الاستدلال بهذا الحديث على أنَّ الأعمال من الإيمان، وأنه قول وعمل واعتقاد. فهو ينهج منهج السلف ويسلك مسلكهم اعتقاداً، وتقريراً وبياناً. — فرحم الله تعالى الجميع -. .

٤ - حديث البراء بن عازب -رضي الله تعالى عنه- في تحويل القبلة:
روى الإمام ابن أبي حاتم بإسناده إلى البراء بن عازب^(٧) رضي الله تعالى عنه قال: «مات قوم كانوا يصلون نحو البيت المقدس فقالوا: فكيف بأصحابنا الذين ماتوا وهم يصلون نحو بيت المقدس؟ فأنزل الله عز وجل: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ

(١) انظر: تعظيم قدر الصلاة: ٣٤١/١، الآية من سورة البقرة: ١٤٣ .

(٢) تعظيم قدر الصلاة: ٣٤٠/١ .

(٣) كتاب الإيمان من السنن باب ما جاء في حرمة الصلاة: ١٤/٥، رقم ٢٦١٧ .

(٤) كتاب الإمامة في الصلاة باب الشهادة بالإيمان: ٢٧٩/٢، رقم ١٥٠٢ .

(٥) في كتابه شرح أصول الاعتقاد: رقم ١٦٧٥، باب ذكر الحصول المعدودة من الإيمان.

(٦) منهم ابن حبان في صحيحه: ١١٠/٣، رقم ١٧١٨ .

(٧) هو: البراء بن عازب بن الحارث بن عدي الأنباري الأوسى، لم يشهد بدر الصغرى وشهد أحداً وما بعدها، نزل الكوفة، ومات فيها سنة ٧٢٢هـ. سير أعلام النبلاء: ١٩٤/٣، الإصابة: ١٤٦/١ .

لি�ضيع إيمانكم ﴿١﴾.

هذا الحديث من الأحاديث الدالة على دخول الأعمال في مسمى الإيمان ووجه ذلك، أنَّ الله تعالى أطلق الإيمان على الصلاة في قوله: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِيِّعَ إِيمَانَكُمْ﴾. والصلاحة عمل، فصح بهذا دخول العمل في مسمى الإيمان، وأنَّ الإيمان ليس هو مجرد التصديق ولا مجرد القول، كما يزعمه من جانب الحق والصواب في هذه المسألة. كما أنَّ الحديث يدل على تفاوت وتفاصل مراتب الإيمان، وذلك أنَّ الشرائع الإسلامية لم تفرض مرَّة واحدة وإنما فرضت تدريجياً.

فالصلاحة نفسها لم تفرض قبل ليلة الإسراء، ثم لما هاجر النبي ﷺ إلى المدينة زيد في صلاة الحضر^(٢)، وكانت القبلة إلى بيت المقدس ثم حولت إلى الكعبة؛ ولا شك أنَّ المرتبة الأخيرة أفضل من سابقتها، وهذا يلزم منه التفاضل والتفاوت.

وقد خاف الصحابة رضوان الله تعالى عليهم على إخوانهم الذين ماتوا قبل هذا الكمال، فأنزل الله تعالى أنَّ صلاتهم أيضاً غير ضائعة.

وقد استدل بهذا الحديث غير واحد من أئمة السلف على أنَّ العمل من الإيمان، منهم الإمام أحمد^(٣)، وأبو عبيدة^(٤)، والبخاري^(٥)، وغيرهم^(٦) وفي هذا اتفاق علماء السلف على أنَّ الصلاة من الإيمان وهو ما دلت

(١) تفسير القرآن العظيم لابن أبي حاتم (جزء سورة البقرة): ص ٩٧-٩٨، تحقيق أحمد الزهراني، وأخرجه أبو داود في كتاب السنة بباب الدليل على زيادة الإيمان ونقشه: ٥٩/٥-٥٩/٦٠، والترمذى في كتاب التفسير باب ٣، ومن سورة البقرة: ٥/١٩٢، رقم ٢٩٦٤، وابن بطة في الإبانة: ٢/٧٧٨، رقم ١٠٧٢، والبيهقي في الاعتقاد: ص ١٧٥.

(٢) ورد ذلك في حديث عائشة - رضي الله تعالى عنها - رواه البخاري: ٢/٥٦٩، رقم ١٠٩٠.

(٣) السنة للخلال: ٣/٥٨٨، رقم ١٠٣٤.

(٤) الإيمان لأبي عبيدة: ص ٥٤ - ٥٥.

(٥) في كتاب الإيمان بباب الصلاة من الإيمان: صحيح البخاري مع الفتح: ١/١١٨، رقم ٤٠.

(٦) منهم الإمام ابن بطة في الإبانة: ١/٧٨٨، رقم ١٠٧٢، والبيهقي في الاعتقاد: ص ١٧٦-١٧٥ ، واللالكاني في شرح أصول الاعتقاد: رقم ١٥٠٦-١٥٠٧.

عليه الآية الكريمة، وحديث البراء الذي معنا، وحديث ابن عباس - رضي الله تعالى عنهم -.

٥- حديث أبي هريرة - رضي الله تعالى عنه- في حبس الفرس:

روى اللالكائي بإسناده من طريق ابن أبي حاتم إلى أبي هريرة رضي الله تعالى عنه قال سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من حبس فرساً في سبيل الله إيماناً وتصديقاً بموعد الله، كان شبهه وروشه وبوله في ميزانه يوم القيمة»^(١).

هذا الحديث فيه دلالة على مضاعفة الأجر بالعمل وامتثال الطاعات، والطاعات هي الأعمال التي يقوم بها العبد من امتثال لأوامر الله واجتناب لنواهيه.

قال الإمام محمد بن نصر المروزي : «أبان الله عزّ وجلّ أنَّ الطاعات كلها دين قوله: ﴿وَمَا أَمْرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لِهِ الدِّينَ حَنَفاءَ وَيَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ وَذَلِكَ دِينُ الْقِيَمَةِ﴾، ومعقول في اللغة وعند العلماء أنَّ عبادة الله هي التقرب إليه بطاعته والاجتهاد في ذلك»^(٢).

فحبس الفرس في سبيل الله خالصاً لوجه الله، وابتغاء ثوابه الذي وعد به طاعة له سبحانه تضاعف الأجر، وهو عمل من أعمال الجوارح. وعليه فإنَّ الحديث دالٌّ على أنَّ الأعمال داخلة في مسمى الإيمان.

٦- حديث أبي ذر - رضي الله تعالى عنه-:

قال السيوطي: أخرج ابن أبي حاتم وصححه عن أبي ذر^(٣) رضي الله تعالى عنه أنه «سأَلَ النَّبِيَّ ﷺ عَنِ الْإِيمَانِ؟ فَتَلَاهُ: ﴿لَيْسَ الْبَرُّ أَنْ تَوْلُوا وُجُوهَكُمْ قَبْلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ...﴾ حتى فرغ منها، ثمَّ سأله أيضًا فتلها، ثمَّ سأله أيضًا

(١) شرح أصول الاعتقاد: رقم ١٦٩٩، ورواه البخاري في كتاب الجهاد بباب من احتبس فرساً في سبيل الله: صحيح البخاري مع الفتح: ٥٧/٦، رقم ٢٨٥٣، والنمساني في كتاب الخيل باب علف الخيل: ٢٢٥/٦.

(٢) تعظيم قدر الصلاة: ١/٣٤٥-٣٦٣، والأية من سورة البينة ٥.

(٣) هو: جندة بن جنادة الغفاري، أحد السابقين الأولين للإسلام ومن الموصوفين بالزهد، والصدق، والعلم، والعمل؛ مات بالربذة (من قرى المدينة) سنة ٥٣٢هـ. الاستيعاب: ١/٢٥٦-٢٥٢، والإصابة: ١/٣٥٧-٣٥٨.

فتلاها...»^(١).

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى في معرض كلامه على إيراد البخاري هذه الآية في باب أمور الإيمان: «ووجه الاستدلال بهذه الآية ومناسبتها لحديث الباب تظهر من الحديث الذي رواه عبد الرزاق وغيره من طريق مجاهد، أنَّ أبا ذر سُئل النبي ﷺ عن الإيمان فتلا عليه: ﴿لِيسَ الرِّبُّ إِلَّا آخْرَهَا، وَرِجَالُهُ ثَقَاتٌ﴾^(٢). وبهذا يتضح وجه الدلالة من هذا الحديث على ما نحن بصدده، من أنَّ الإيمان قول وعمل، وأنَّ العمل داخل في مسماه.

وقد استدل أئمة السلف بهذا الحديث على أنَّ الإيمان قول وعمل، ومن استدل به الإمام أحمد رحمه الله تعالى؛ قال الأجري رحمه الله تعالى: «وبهذا الحديث وغيره احتاج أحمد بن حنبل في كتاب الإيمان: أنه قول وعمل، وجاء به من طرق»^(٣). وابن بطة فقال بعد ذكره الآية الكريمة: «فانتظمت هذه الآية أوصاف الإيمان وشرائطه، من القول، والعمل، والإخلاص. ولقد سأله أبو ذر النبي ﷺ عن الإيمان. فقرأ عليه هذه الآية». ثم ذكر الحديث^(٤).

الوجه الثاني : إيراده أقوال أئمة السلف في معنى الإيمان وأنَّ مسماه القول والعمل:

لقد روى الإمام ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى عن غير واحد من السلف تعريفهم بالإيمان بالقول والعمل، وأنَّ الأعمال داخلة في مسماه، فأورد عنهم في

(١) عزاه ابن كثير لابن أبي حاتم في التفسير: ٢٩٦، ثم قال: «(وهذا منقطع)). وانظر: الدر المشور: ١٦٩/١ والآية من سورة البقرة: ١٧٧، وتنتها هي: ﴿لِكُنَّ الْبَرُّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالبَيِّنَاتِ وَأَتَى الْمَالَ عَلَى حِبَّهِ ذُرِّيَّ الْقَرْبَى وَالْبَيْتَمَى وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقامَ الصَّلَاةَ وَأَتَى الزَّكَّةَ وَالْمَوْفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوهُ وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ أُولَئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾. ورواه الأجري في الشريعة: ص ١٢١، وابن بطة في الإبابة: ٧٧٢/٢، رقم ١٠٦٧.

(٢) فتح الباري: ٦٦/١.

(٣) الشريعة للأجري: ص ١٢١.

(٤) الإبابة لابن بطة: ٧٧٢/٢، رقم ١٠٦٧.

تقرير ذلك آثاراً كثيرة. قال الحافظ ابن حجر في معرض كلامه على معنى الإيمان ودخول الأعمال في مسماه: «وقد أطنب ابن أبي حاتم واللالكائي في نقل ذلك بالأسانيد عن جمع كثير من الصحابة والتابعين وكل من يدور عليه الإجماع من الصحابة والتابعين»^(١).

وهذا مما يدل على كثرة الآثار التي أوردها ابن أبي حاتم في تقرير هذه المسألة، ولا شك أنه قصد بذلك الاستدلال على مذهب السلف وتقريره من جانب، ثم نشره بين الناس ودعوتهم إليه من جانب آخر. وفيما يلي ذكر بعض تلك الآثار:

قول أبي حاتم وأبي زرعة الرازيين - رحهما الله تعالى :-

تقدّم في الأثر الذي رواه ابن أبي حاتم عن أبيه وأبي زرعة في بيان معتقدهما قولهما: «... الإيمان قول وعمل يزيد وينقص ... والمرجئة مبتدعة ضلال»^(٢).

تضمن هذا القول الدلالة الواضحة على أنَّ الإيمان قول وعمل. يعني: قول القلب واللسان، وعمل القلب والجوارح، وأنه يزيد بالطاعات وينقص بالمعاصي. وفي هذا بيان واضح على أنَّ الإيمان الشرعي يشمل القول والعمل، وليس مجرد القول أو المعرفة فقط، كما يزعمه بعض من ضلل عن الصواب في هذه المسألة؛ ومن هنا بدأ لهم الإمامان، وأنهم ضالُّون عن الحق والصواب. ومثل هذا الأثر عن أبي حاتم وأبي زرعة أثرهما الآخر:

قال أبو حاتم - رحمه الله تعالى -: «قولنا و اختيارنا أنَّ الإيمان قول و عمل: إقرار اللسان، و تصديق بالقلب، و عمل بالأركان، مثل: الصلاة والزكاة لمن له مال، والحج لمن استطاع إليه سبيلاً، و صوم شهر رمضان، و جميع فرائض الله التي فرض على عباده العمل بها من الإيمان، والإيمان يزيد وينقص»^(٣).

(١) فتح الباري: ٦٢/١، وانظر شرح أصول الاعتقاد: ٤/٩٣٣-٨٩٦، ٩٣٣-٩٥٥، ٦/١٠٥٧.

(٢) تقدّم في ص ٣٩ من هذه الرسالة.

(٣) شرح أصول الاعتقاد: رقم ٣٢٢.

وقال أبو زرعة رحمه الله تعالى: « الإيمان عندنا قول وعمل، يزيد وينقص. ومن قال غير ذلك فهو مبتدع مرجح »^(١).

قول الإمام الزهرى - رحمه الله تعالى :-

قال السيوطي رحمه الله: وأخرج ابن أبي حاتم عن عقيل قال: قلت للزهرى^(٢) يزعمون أنَّ الصلاة والزكاة ليس من الإيمان! فقرأ: ﴿ وَمَا أَمْرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لِهِ الدِّينَ حَنَفَاءَ وَيَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيَؤْتُوا الزَّكَاةَ وَذَلِكَ دِينُ الْقِيمَةِ ﴾ . أترى هذا من الإيمان أم لا؟^(٣).

قال الحافظ ابن كثير رحمه الله تعالى في تفسيره لهذه الآية الكريمة: « وقد استدل كثير من الأئمة كالزهرى والشافعى بهذه الآية الكريمة على أنَّ الأعمال داخلة في الإيمان؛ وهذا قال: ﴿ وَمَا أَمْرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لِهِ الدِّينَ حَنَفَاءَ وَيَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيَؤْتُوا الزَّكَاةَ وَذَلِكَ دِينُ الْقِيمَةِ ﴾^(٤).

قول الإمام أبي العالية - رحمه الله تعالى :-

روى ابن أبي حاتم بإسناده عن أبي العالية^(٥) في تفسير قوله تعالى: ﴿ أُولَئِكَ الَّذِينَ

(١) طبقات الخاتمة: ٢٠٢/١.

(٢) الزهرى: هو محمد بن عبد الله بن عبد الله بن شهاب كنيته أبو بكر ، الفقيه الحافظ المتفق على جلالته وإنقاذه، أحد الأئمة الأعلام وعالم الحجاز والشام، من رؤوس الطبقة الرابعة. مات سنة ١٢٥ هـ. سير أعلام النبلاء: ٣٢٦/٥ ، تهذيب التهذيب: ٣٩٥-٣٩٩.

(٣) الدر المثوض: ٣٧٩/٦ ، والأية من سورة البينة ٥.

(٤) تفسير ابن كثير: ٤/٥٣٧-٥٣٨.

(٥) هو: رفيع - بالتصغير - ابن مهران، أبو العالية الرياحى مولاهم. ثقة كثير الإرسال. قال أبو بكر بن أبي داود: « ليس أحد أعلم بالقرآن بعد الصحابة من أبي العالية ». مات سنة ٩٣ هـ. تهذيب التهذيب: ص ٣٢٨، وتنكرة الحفاظ: ٦١/١.

صدقوا ^{هـ} أنه قال: «**تَكَلَّمُوا بِكَلَامِ الإِيمَانِ، وَحَقَّقُوا بِالْعَمَلِ»**^(١).

قول الإمام الحسن البصري - رحمه الله تعالى:-

قال ابن أبي حاتم: قال الربيع^(٢): كان الحسن^(٣) يقول: «**الإِيمَانُ كَلَامٌ، فَحَقِيقَتُهُ الْعَمَلُ، إِنَّمَا يَحْقِقُ الْقَوْلَ بِالْعَمَلِ لَمْ يَنْفَعِهِ الْقَوْلُ**»^(٤).
وقد وصله الطبرى في تفسيره قال: حدثت عن عمّار بن الحسن، قال حدثنا ابن أبي جعفر، عن أبيه عن الربيع فذكر مثله^(٥).

قول الإمام الشافعى - رحمه الله تعالى:-

قال ابن أبي حاتم: ثنا أبيه، قال: سمعت حرملة بن يحيى^(٦) قال: «**اجْتَمَعَ حَفْصٌ**

(١) تفسير ابن أبي حاتم (جزء سورة البقرة) تحقيق د/ أحمد الزهراني: ٢٧١/٢، وقال المحقق إسناده ضعيف. والأية من سورة البقرة: ١٧٧، وقد تقدم ذكر تتمتها كاملاً في هامش رقم (١) من ص ١١٨، ورواه الطبرى في التفسير بالفاظ متقاربة: ٢/٢، ١٠٢/٢، ٧٩٢/٢، رقم ١٠٧٤.

(٢) هو: الربيع بن أنس البكري البصري ثم الخراسانى، صدوق له أوهام، رمى بالتشيع، روى عن أنس بن مالك وأبي العالية، والحسن البصري، وعن أبي حضر الرازى. مات سنة ١٣٩هـ وقيل: ٤٠هـ. الجرح والتعديل: ٤٥٤/٣ ، وتهذيب التهذيب: ٢٣٨/٣، وتقريب التهذيب: ص ٣١٨.

(٣) هو: الحسن بن أبي الحسن البصري، واسم أبيه يسار الأنصارى مولاهم، ثقة فقيه، فاضل مشهور، كان يرسل كثيراً ويجلس توفي سنة ١١٠هـ. وقد قارب التسعين. تقريب التهذيب: ص ٢٣٦، وتهذيب التهذيب: ٢٣١/٢.

(٤) تفسير ابن أبي حاتم (جزء سورة البقرة): ٢٧١-٢٧٢، ٢٧٢-٢٧١، وقال المحقق: إسناده ضعيف.

(٥) تفسير الطبرى: ٣٥٦/٣.

(٦) هو: حرملة بن يحيى بن عمران، أبو حفص التنجي، المصرى، صاحب الشافعى، صدوق من الحادى عشرة مات سنة ٢٤٣هـ أو بعدها بستة. تقريب التهذيب: ص ٢٢٩، وتهذيب التهذيب: ٢٩٩/٢.

الفرد^(١) ومصلاق الإباضي^(٢) عند الشافعي في دار الجروي (يعني: مصر) فاختصما في الإيمان؛ فاحتاج مصلاق في الزيادة والنقصان؛ واحتج حفص الفرد في أنَّ الإيمان قول، فعلاً حفص الفرد على مصلاق، وقوي عليه؛ وضعف مصلاق. فحми الشافعي وتقلد المسألة على أنَّ الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص. فطعن حفصا الفرد وقطعه^(٣).

وقد جاء عنه رحمه الله تعالى في هذه المسألة قوله: «وكان الإجماع من الصحابة والتابعين من بعدهم من أدركتناهم: أنَّ الإيمان قول وعمل ونية، لا يجزي واحد من الثلاثة عن الآخر»^(٤).

قول الإمام أبي ثور إبراهيم بن خالد - رحمه الله تعالى :-

قال الذهبي: قال ابن أبي حاتم: حدثنا أعين بن زيد^(٥) سمعت أبو ثور إبراهيم بن خالد الإمام^(٦) يقول: «من زعم أنَّ القرآن مخلوق فهو كافر بالله، ولا يكون صاحب سنة حتى يكون فيه ثلاث خصال؛ يقول: القرآن غير مخلوق، ويقول الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص ...»^(٧).

(١) حفص الفرد: هو أبو عمرو المصري البصري، من أكابر المخربة، وأصحاب أبي يوسف. وكان من المتقدمين في علم الكلام، وكان في أول أمره معترضاً ثم ترك الاعتزال. انظر: الفهرست لابن النديم: ص ٢٥٥، والمحيط بالتكليف لعبد الجبار بن أحمد المدائني: ص ٤٣٩.

(٢) لم أجده له ترجمة.

(٣) آداب الشافعي ومناقبه: ص ١٩٢، وأورده أبو نعيم في حلية الأولياء: ١١٥/٩، والبيهقي في الاعتقاد: ص ٨٤، وفي معرفة السنن والآثار له: ١٩٢/١، رقم ٣٤٩، وأبن عبد البر في الانتقاء: ص ٨١، وأبن حجر في توالي التأسيس: ص ٦٤، والذهباني في سير أعلام النبلاء: ٣٢/١٠.

(٤) رواه اللالكاني في شرح أصول الاعتقاد: رقم ١٥٩٣.

(٥) أعين بن زيد: الشوبي أحد أصحاب الإمام أحمد - لم تذكر وفاته - طبقات الخنابلة: ١١٩/١.

(٦) هو: إبراهيم بن خالد بن أبي اليمان الكلبي البغدادي، الفقيه الحافظ الحجة المحتهد مني العراق، صاحب الشافعي. صنف الكتب وفرع على السنن وذب عنها توفى سنة ٢٤٠ هـ. سير أعلام النبلاء: ٧٦-٧٢/١٢، تذكرة الحفاظ: ٥١٢-٥١٣، طبقات الحفاظ: ص ٢٢٦-٢٢٧.

(٧) العلو للذهباني: ص ١٨٢.

فهو لاء الأئمة السبعة من أئمة العلم والدين، نص كل واحد منهم على أنَّ الإيمان قول وعمل، وهم من أئمة الأمصار الإسلامية في عصرهم.

التعليق

لقد تبيَّنَ من عبارات أئمة السلف التي نقلها عنهم الإمام ابن أبي حاتم - رحمه الله تعالى - أنَّ الإيمان يعم القول والعمل.

وقد تنوَّعت عباراتهم في تفسير الإيمان، فمنهم من يقول: هو قول وعمل، ومنهم من يقول: هو قول وعمل ونية، وزاد بعضهم: واتِّباع السنة. وقال بعضهم قول باللسان واعتقاد بالقلب، وعمل بالجوارح، وكل ذلك صحيح^(١).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله تعالى -: «ومقصود هنا أنَّ من قال من السلف: الإيمان قول وعمل، أراد قول القلب واللسان، وعمل القلب والجوارح؛ ومن أراد الاعتقاد رأى أنَّ لفظ القول لا يفهم منه إلا القول الظاهر أو خاف من ذلك فزاد الاعتقاد بالقلب. ومن قال: قول وعمل ونية قال: القول يتناول الاعتقاد وقول اللسان، وأمَّا العمل بالقلب. فقد لا يفهم منه النية فزاد ذلك، ومن زاد اتِّباع السنة، فلا أنَّ ذلك كله لا يكون محبوباً إلا باتِّباع السنة، وأولئك لم يريدوا كل قول وعمل، إنما أرادوا ما كان مشروعاً من الأقوال والأعمال، ولكن كان مقصودهم الرد على (المرجحة) الذين جعلوه قولًا فقط، فقالوا: بل هو قول وعمل»^(٢).

وقد أجمع أهل السنة والجماعة على أنَّ الإيمان قول وعمل، وذلك لأنَّ هذا القول مروي عن عامة السلف، ودونك بعض قوله:

قال أبو عبيدة القاسم بن سلام: «وعلى مثل هذا القول كان

(١) انظر: بجموع الفتوى لشيخ الإسلام ابن تيمية: ١٧٠/٧، ٥٠٥-٥٠٦.

(٢) المصدر السابق: ١٧١/٧، والإيمان له: ص ١٥١-١٥٢.

سفيان^(١)، والأوزاعي^(٢)، ومالك بن أنس، ومن بعدهم من أرباب العلم وأهل السنة الذين كانوا مصايح الأرض، وأئمة العلم في دهرهم، من أهل العراق، والحزار، والشام، وغيرهم رادين على أهل البدع كلها، ويرون الإيمان قوله عملاً^(٣).

وقال الإمام البخاري رحمه الله تعالى: «كتبت عن ألف نفر من العلماء وزيادة، ولم أكتب إلا عمن قال: الإيمان قول وعمل، ولم أكتب عمن قال: الإيمان قول»^(٤). وقد تقدم كلام الحافظ ابن حجر فيما عمله الإمام ابن أبي حاتم حيث قال: «وقد أطرب ابن أبي حاتم واللاليكي في نقل ذلك بالأسانيد عن جمع كثير من الصحابة والتابعين وكل من يدور عليه الإجماع من الصحابة والتابعين»^(٥).

فدلل على أنَّ الإمام ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى يرى أنَّ الإيمان قول وعمل وأنَّ العمل جزء من الإيمان، وأنَّ إيمان العبد لا يكمل إلا بأداء ما أمر الله به: «لأنَّ حقيقة الإيمان واستكماله لا يجوز إلا بأداء الأعمال المفترضة، واحتساب المحرم»^(٦).

والإمام ابن أبي حاتم في ذلك - كما رأينا - متبع لأئمة السلف - رضوان الله تعالى

(١) هو: سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري الكوفي، العالم الزاهد، والفقير العابد؛ قال فيه أحمد بن يونس: «ما رأيت أعلم من سفيان، ولا أورع من سفيان، ولا أفقه من سفيان، ولا أزهد من سفيان» وله أخبار كثيرة في كل ذلك. توفي سنة ١٦١ هـ، وقيل: ١٦٢ هـ. طبقات ابن سعد: ٣٧١/٦، وحلية الأولياء لأبي نعيم: ٣٥٦/٦، وتاريخ بغداد: ٢٧٩/٩.

(٢) الأوزاعي: هو عبد الرحمن بن عمرو بن أبي عمرو، واسمه محمد الشامي، أبو عمرو الأوزاعي الفقيه، قال الحاكم: «الأوزاعي إمام عصره عموماً وإمام أهل الشام خصوصاً». توفي سنة ١٥٧ هـ. انظر: سير أعلام النبلاء: ١٠٧/٧، وتذكرة الحفاظ: ١٧٨/١، والحلية: ١٣٥/٦، والبداية والنهاية: ١١٥/١٠.

(٣) الإيمان لأبي عبيد: ص ٨٣.

(٤) فتح الباري: ٦١/١، وقال الحافظ: إسناده صحيح؛ ورواه اللالكائي في شرح أصول الاعتقاد: رقم ١٥٩٧.

(٥) فتح الباري: ٦٢/١.

(٦) تعظيم قدر الصلاة: ٣٦١/١.

عليهم أجمعين.-

مذاهب الناس في الإيمان:

وإذا اتضح بيان ابن أبي حاتم لمعنى الإيمان الشرعي عند السلف - وأنه قول باللسان واعتقاد بالجنان، وعمل بالجوارح.

يحسن ذكر مذاهب المخالفين لمذهب السلف فيما حتى يكون للقارئ الكريم تصور لها، لأن الحق يزداد وضوحاً بمعرفة الباطل كما قيل: «وبضمها تتميز الأشياء».

ولأنَّ ابن أبي حاتم ساق هذه الأدلة المتضارفة من السنة النبوية الشريفة والآثار السلفية، لبيان مذهب السلف في هذه المسألة من جانب، وللرد على المخالفين لهذا المذهب وبيان زيفهم من جانب آخر.

ثم إنَّ معناها لا يتضح تماماً إلا بذكر القول المردود عليه، إذ «الضد يظهر حسنة الضد». فأقول وبالله أستعين وأستهدي:

حاصل أقوال المخالفين لمذهب السلف في ماهية الإيمان ستة أقوال يمكن إيجازها فيما يلي:

١- أنَّ الإيمان مجرد معرفة القلب^(١)، وهو قول الجهمية.

(١) انظر: مقالات الإسلاميين: ٤١٣-٤١٤، تهذيب الآثار لابن حجر الطبراني: ٢/١٨٢.

٢- أنه قول اللسان، وهو قول الكرامية^(١)^(٢).

٣- أنه التصديق والإقرار، وهو قول أبي حنيفة ومن تبعه من الفقهاء، ويطلق عليهم مرجئة^(٣) الفقهاء^(٤).

٤- أنه التصديق، وهو قول الأشاعرة^(٥)^(٦).

وجميع هذه المذاهب يشملها اسم المرجئة، فقد كان السلف يطلقون اسم المرجئة على كل من لم يدخل الأعمال في مسمى الإيمان. وقد عدَّ الأشعري فرق المرجئة^(٧) التي لم تدخل العمل في مسمى الإيمان.

(١) الكرامية: هم أتباع أبي عبد الله محمد بن كرام بن عراق السجستاني (المتوفى ٢٥٥)، وهم يوافقون السلف في إثبات الصفات، ولكنهم يخالفون في ذلك إلى حد التشبيه والتجسيم؛ وكذلك يوافقون السلف في إثبات القدر والقول بالحكمة، ولكنهم يوافقون المعتزلة في وجوب معرفة الله تعالى بالعقل، وفي الحسن والتبعي العقلين، وهم يعدون من المرجئة لقولهم: بأنَّ الإيمان هو الإقرار والتصديق باللسان دون القلب. انظر عن ابن كرام والكرامية: لسان الميزان: ٥/٣٥٣-٣٥٦، ميزان الاعتدال: ٤/٢١-٢٢، الفصل لابن حزم: ٤/٤٥، ٤/٢٠٥-٢٠٤، مقالات الإسلاميين: ١/٢٢٣، والفرق بين الفرق: ص ٢١٥-٢٢٦، والملل والنحل: ١/١٠٨-١٠٩.

.١١٣

(٢) انظر: الإرشاد للجويني: ص ٣٩٦، والملل والنحل: ١/١١٣، ومقالات الإسلاميين: ١/٢٢٣.

(٣) الإرجاء: هو التأثير وسموا بذلك لأنهم يوسعون العمل عن النية والعقد، وهم أصناف وفرق كثيرة، منهم الغالي كالجهمية، ومنهم دون ذلك، ويجمعهم القول بأنَّ الأعمال ليست من الإيمان. انظر: مقالات الإسلاميين: ١/٢١٣، التبصير بالدين للإسفارائي: ص ٩٧.

(٤) المقالات: ١/٢١٩-٢٢٠، الفقه الأكبر مع شرحه للقاري ص ٦٨-٦٩، وانظر هذه التسمية في جموع الفتاوى لابن تيمية: ٧/٥٥.

(٥) الأشاعرة: هم المتسببون إلى أبي الحسن الأشعري في مذهبه الثاني بعد رجوعه عن الاعتزال، وعامتهم يثبتون سبع صفات فقط، ويكتفون عن الله علو الذات، ويقولون إنَّ الإيمان هو التصديق. انظر من كتبهم: الإرشاد للجويني، المحصل للرازي ، المواقف للإيجي، وانظر: الملل والنحل: ١/٩٤-٩٣، ومذاهب الإسلاميين بعد الرحمن بدوي: ١/٤٨٧ وما بعدها.

(٦) انظر: الإنصاف للباقلاني: ص ٥٥، والمحصل للرازي: ص ٤١٧، والإرشاد للجويني: ص ٣٩٧، والمواقف للإيجي: ص ٣٨٤، وشرح الجوهرة لإبراهيم اللقاني: ص ٤٢-٤٥.

(٧) حيث قسم فرق المرجئة إلى اثنى عشرة فرقة. انظر: المقالات: ١/٢١٣-٢٢٣.

٥- أنه جماع الطاعات وهو قول الخوارج. وهذا موافق لقول أهل السنة والجماعة أنَّ الإيمان قول باللسان، واعتقاد بالجذن، وعمل بالأركان. لكن الخوارج يرون أنَّ الإيمان يذهب بذهاب بعضها، فهم لا يقولون بالزيادة والنقصان؛ ويُكفرون مرتکب الكبيرة إذا مات عليها ولم يتبع منها، ويوجبون خلوده في النار^(١).

٦- أنه العمل والنطق والاعتقاد^(٢) وهو قول المعتزلة^(٣) فهم يقولون بمثل قول أهل السنة. إلا أنَّ الفارق بينهم وبين أهل السنة أنهم جعلوا من قصَّ منها في شيء فهو فاسق لا مؤمن ولا كافر، ويقولون بالمتزلة بين المتزلتين^(٤).
ولا شك في فساد الأقوال السابقة على اختلاف أنواع قائلها لمخالفتها للنصوص المقدمة وغيرها من النصوص الشرعية.



(١) الفرق بين الفرق للبغدادي: ص ٥٥-٥٦، ومقالات الإسلاميين: ٢٠٤/١.

(٢) انظر: فتح الباري: ١/٥٤٦، ولوامع الأنوار البهية للسفاريني: ١/٤٠٥، وشرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز: ص ٤٥٩، وانظر هذه الأقوال في الإيمان لابن مندة: ١/٣٣١.

(٣) المعتزلة: فرقة ظهرت في الإسلام أوائل القرن الثاني ، وسلكت منهاجاً عقلياً متطرفاً في مسائل العقائد الإسلامية وبعثها، سموا بهذا الاسم لاعتزال واصل بن عطاء وعمرو بن عبيد -من رؤسائهم- مجلس الحسن البصري لقولهما بأن مرتکب الكبيرة لا مؤمن ولا كافر. ويجمع المعتزلة القول بنفي صفات الله تعالى ، وأنَّ القرآن محدث، وأنَّ الله لا يرى في الآخرة، وأنَّ الله ليس خالقاً لأفعال العباد. ويسمون أيضاً القدرية والعدلية، وتصل فرقهم إلى عشرين فرقة. انظر: مقالات الإسلاميين: ١/٢٣٥ وما بعدها، الفرق بين الفرق: ص ٩٣-٩٨، ١١٤-١١٦، التبصير في الدين للإسفاريني: ص ٦٣-٦٧، الملل والنحل: ١/٤٣-٤٦.

(٤) مقالات الإسلاميين: ١/٣٢٩، والإيمان لابن تيمية: ص ٢٨٣.

المبحث الثاني

بيان ابن أبي حاتم زيادة الإيمان ونقصانه

قرر الإمام ابن أبي حاتم -رحمه الله تعالى- زيادة الإيمان بالطاعات، ونقصانه بالمعاصي، ويُبيّن ذلك بإيراده الأدلة من السنة النبوية والآثار السلفية. ومن الأحاديث التي أوردها:

١- حديث ابن عمر -رضي الله تعالى عنهما:-

روى اللالكائي بإسناده من طريق ابن أبي حاتم إلى عبد الله بن عمر -رضي الله تعالى عنه- عن رسول الله ﷺ قال: «ما رأيت من ناقصات عقل ودين أغلب الذي لب منكنا». قالت امرأة: يا رسول الله وما نقصان العقل والدين؟ قال: «أمّا نقصان العقل فشهادة امرأتين بشهادة رجل فهذا نقصان العقل، وتمكث الليالي لا تصلي وتفتر في شهر رمضان فهذا من نقصان الدين»^(١).

هذا الحديث من الأدلة المبينة لزيادة الإيمان ونقصانه إذ فيه التصریح بنقص الدين، ونقصان الدين هو نقصان الإيمان، لأنّ الدين هو الإيمان المطلقاً.

«فقد وصف النبي ﷺ في هذا الحديث المرأة بناقصة الدين، وذلك لتركها الصلاة والصوم وقت حيضتها، فدل ذلك على أنّ من كثرت طاعاته وعبادته زاد إيمانه، ومن نقصت طاعاته وعباداته نقص إيمانه؛ فالحديث إذن نص في أنّ الدين ينقص»^(٢). وكما دلّ الحديث على النقص، فهو -كذلك- يدل على الزّيادة، وذلك من طريق أنّ ما قبل النقص يقبل الزّيادة؛ ولأنّ ما جاز عليه النقص جاز عليه الزّيادة، ولأنّ النقص -أيضاً- لا يكون إلاّ عن زيادة. وعليه، فكل دليل دلّ على النقص فهو دالٌّ -كذلك- على الزّيادة وكذا العكس. وهذا احتاج بهذا الحديث غير واحد من أهل العلم على زيادة الإيمان ونقصانه؛

(١) شرح أصول الاعتقاد: رقم ١٦٢٣، وأسراره البخاري في كتاب الحيض باب ترك الحائض الصوم (مع اختلاف في اللفظ): ٤٨٣/١، رقم ٣٠٤، ومسلم في كتاب الإيمان بباب بيان نقصان الإيمان بنقص الطاعات: ٦٥/٢ - ٦٧، رقم ٢٣٩٠.

(٢) زيادة الإيمان ونقصانه وحكم الاستثناء فيه د/ عبد الرزاق البدر: ص ٨١ .

ومن احتج به على ذلك ابن أبي شيبة في كتابه الإيمان^(١)، ومحمد بن يحيى بن أبي عمر العدنى في كتابه الذي ألفه في الإيمان فعقد باباً بعنوان: «باب نقصان الإيمان بنقصان الطاعات» ثم ساق الحديث من حديث ابن مسعود رضي الله عنه^(٢)، فهو وإن كان استدلاله على أحد شقي المسألة إلا أنَّ بينهما تلازمًا كما سبق. واستدل به أبو داود في السنن^(٣)، واللالكائي في شرح أصول الاعتقاد^(٤).

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى: «والقرآن نطق بالزيادة في غير موضع، ودللت النصوص على نقصه... لكن لم يعرف اللُّفظ إلا في قوله في النساء: «نِاقْصَاتُ عَقْلٍ وَدِينٍ» وجعل من نقصان دينها أنها إذا حاضت لا تصوم ولا تصلِّي، وبهذا استدلَّ غير واحد على أنه ينقص»^(٥).

٢ - حديث أبي هريرة - رضي الله تعالى عنه:-

روى اللالكائي بإسناده من طريق ابن أبي حاتم إلى أبي هريرة رضي الله تعالى عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «أَكْمَلَ الْمُؤْمِنِينَ إِيمَانًا أَحْسَنُهُمْ خَلْقًا، وَخَيْرُكُمْ خَيْرًا لِنِسَائِهِمْ»^(٦).

هذا الحديث دلَّ على أنَّ حسن الخلق من الإيمان، وأنَّ الأحسن خلقًا هو الأكمel إيماناً، لأنَّه كلما ازداد من حسن الخلق زاد إيمانه. وأنَّ النقص منه نقص من الإيمان، لأنَّه كلما انتقص منه نقص إيمانه. إذ من المعلوم أنه لا يكون هذا أكمel حتى يكون غيره

(١) الإيمان لابن أبي شيبة: رقم ٥٩.

(٢) الإيمان للعدنی: ص ١٠١، رقم الباب ٢٣، ح ٥٣.

(٣) سنن أبي داود: ٥٩/٥، رقم ٤٦٧٩.

(٤) شرح أصول الاعتقاد: رقم ١٦٢٣.

(٥) جموع الفتاوى: ٥١/١٣.

(٦) شرح أصول الاعتقاد: رقم ١٦١٢، ورواه أحمد في المسند: ٢/٤٧٠، ٢٥٠، ٤٧٢، وأبن أبي شيبة في الإيمان: ص ٨، وأبو داود في السنن: ٦٠/٥، رقم ٤٦٨٢، كتاب السنة بباب الدليل على زيادة الإيمان ونقصانه. والترمذى في السنن: ٣/٤٥٧، ١١٦٢، رقم ٣٥٠/١، وقال: ((حديث حسن صحيح)). والأجري في الشريعة: ص ١١٥، وعبد الله بن الإمام أحمد في السنة: ٢/٣٥٠، وأبن أبي زمین في أصول السنة: ٢/٧٨٤، والحاكم في المستدرك: ٣/٢، وصححه، وأبن بطة في الإبانة: ٢/٦٥٣ - ٦٥٥، رقم ٨٣٨ - ٨٤٠، وأبن عبد البر في التمهيد: ٩/٢٧٣، وصححه النهي، والألباني في سلسلة الأحاديث الصحيحة: ١/٥١١. وله شواهد كثيرة.

أنقص^(١). فدللًّا هذا على أنَّ الإيمان يزيد وينقص، يزيد بحسن الخلق وينقص بنقصه، كما أنه يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية.

وقد استدل بهذا الحديث على زيادة الإيمان ونقصانه أبو عبيد^(٢)، وابن أبي شيبة^(٣)، وأبو داود^(٤)، والترمذى^(٥).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى: «والإيمان عندهم - أي أهل السنة - يتفضل، فيكون إيمان أكمل من إيمان؛ كما قال النبي ﷺ: «أكمل المؤمنين إيماناً أحسنهم خلقاً»^(٦).

٣- حديث عمَّار بن ياسر - رضي الله تعالى عنه:-

روى اللالكائي بإسناده من طريق ابن أبي حاتم إلى عمَّار بن ياسر رضي الله تعالى عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «ثلاث من كن فيه وجد بهن حلاوة الإيمان: الإنفاق في الإقمار، وبذل السلام للعالم، وإنصاف الناس من نفسه»^(٧).

(١) انظر: التمهيد لابن عبد البر: ٢٤٤/٩ - ٢٤٥.

(٢) في كتابه الإيمان: ص ٦٤.

(٣) في الإيمان: رقم ١٧، ١٢٥، ١٢٧.

(٤) في السنن: ٦٠/٥، رقم ٤٦٨٢.

(٥) في السنن: ٤٦٦/٣، رقم ١١٦٢.

(٦) منهاج السنة النبوية: ٥/٢٩٦.

(٧) شرح أصول الاعتقاد: رقم ١٦٩٨، وأورده موقوفاً كما في رقم ١٧١٣، وأخرجه البخاري معلقاً في صحيحه في كتاب الإيمان بباب إنشاء السلام من الإسلام: ١٠٣/١، وأورده ابن أبي حاتم في العلل: ١٤٥/٢، والحديث ورد مرفوعاً وموقوفاً، وقد بينَّ حقيق شرح أصول الاعتقاد أوجه ذلك، ونقل عن ابن أبي حاتم قول أبيه في الحديث وهو: أنَّ ((الصحيح أنه موقوف عن عمَّار)) كما نقل قول الشيخ الألباني في تعليقه على هذا الحديث في كتاب الإيمان لأبي عبيد: ((وروي موقوفاً ومرفوعاً والراجح الوقف على أنَّ في سنته من كان قد اخْتَلطَ)). انظر: ذلك كله في تعليق الحقيق على هذا الحديث في هامش ص ١٠١٠، من كتاب شرح أصول الاعتقاد للالكائي.

هذا الحديث دلّ على تفاوت خصال الإيمان، وأنّ منها ما يكون سبباً في حصول أعلى درجات ثرات الإيمان التي هي حلوته، وفي هذا دليل على زيادة إيمان من قام بخصلة من تلك الخصال العظيمة، وعلى نقصان من لم يقم بها جميعاً. فدلّ الحديث بهذا على زيادة الإيمان بفعل الطاعات، وعلى نقصه بتركها.

وقد استدلّ بهذا الحديث الإمام أحمد بن حنبل^(١)، وأبو عبيد القاسم بن سلام^(٢)، وابن أبي شيبة^(٣).

وقد دلت الأحاديث السابقة كلها على زيادة الإيمان ونقصانه، وفي ذلك دليل لمذهب أهل السنة والجماعة في زيادة الإيمان ونقصانه، وهو ما أراد ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى تقريره من روایته وسوقه لهذه الأحاديث؛ - والله تعالى أعلم -.

الآثار السلفية التي رواها ابن أبي حاتم لتقدير زيادة الإيمان ونقصانه:

لقد تقدم كلام بعض العلماء على زيادة الإيمان ونقصانه، مع قولهم بأنه قول وعمل. إلا أنني سأعيد ذكر بعضها هنا إضافة إلى ما لم أذكره هناك زيادة في البيان وإظهاراً للحق الذي عليه سلف الأمة.

ومن العلماء الذين قالوا بزيادة الإيمان ونقصانه وروى ابن أبي حاتم آثارهم:

١- أبو حاتم وأبو زرعة الرأزيان.

٢- سعيد بن جبير.

٣- مجاهد.

٤- حماد بن زيد.

٥- الإمام الشافعي.

٦- أبو ثور إبراهيم بن خالد.

(١) ذكره الحافظ ابن حجر في الفتح: ١٠٤/١.

(٢) الإيمان له: ص ٦٣، ١٧.

(٣) الإيمان له: رقم ١٣١.

أثر أبي حاتم وأبي زرعة:

ساق ابن أبي حاتم عن أبيه وأببي زرعة في أثرهما المتقدم قولهما: «... الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص»^(١). والإمامان أبو حاتم وأبو زرعة من أئمة السنة الذين اشتهر عنهم القول بزيادة الإيمان ونقصانه. وهذا عدّهما الحافظ اللالكائي في العلماء الذين يقولون بزيادة الإيمان ونقصانه في طبقة الإمام البخاري وغيره^(٢).

أثر الإمام سعيد بن جبير:

روى ابن أبي حاتم بإسناده عن سعيد بن جبير في قوله تعالى: ﴿وَلَكُنْ لِيَطْمَئِنَّ قَلْبِي﴾^(٣) قال: «لِيزْدَادَ إِيمَانًا»^(٤). وقد أورد عبد الله بن الإمام أحمد وابن بطة رحمهما الله تعالى هذا الأثر استدلاً به على زيادة الإيمان ونقصانه^(٥). والإمام سعيد بن جبير من اشتهر عنه القول بزيادة الإيمان ونقصانه، وهذا عدّه اللالكائي في التابعين القائلين بذلك^(٦).

أثر الإمام مجاهد - رحمة الله تعالى -:

روى ابن أبي حاتم بإسناده عن مجاهد^(٧) في قوله تعالى: ﴿فَرَادَتْهُمْ إِيمَانًا﴾^(٨). أنه

(١) تقدم في ص ٣٩ من هذه الرسالة.

(٢) شرح أصول الاعتقاد: ص ٩٦٤.

(٣) سورة البقرة: آية ٢٦٠، وهي جزء من قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمَ أَرْنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَىٰ قَالَ أَنَا مُّتَّوْمِنٌ قَالَ بَلٰى وَلَكُنْ لِيَطْمَئِنَّ قَلْبِي ...﴾ الآية.

(٤) تفسير ابن أبي حاتم (جزء سورة القراءة): ١٣٠٤/٣، وضعف المحقق إسناده.

(٥) انظر: السنة لعبد الله: ١/٣٦٩، رقم ٧٩٨، والإبانة لابن بطة: ٢/٨٣٣-٨٣٤، رقم ١١٢٠.

(٦) شرح أصول الاعتقاد: ص ٩٦٣.

(٧) هو: أبو الحجاج مجاهد بن جبر المكي - كان إماماً في التفسير مقدماً فيه على كل من أخذ عن ابن عباس - رضي الله عنه توفي سنة ١٠٢ هـ تقريباً. انظر: الجرح والتعديل: ٨/٣١٩، وسير أعلام النبلاء: ٤٤٩/٤.

(٨) سورة التوبة : آية ١٢٤ ، وهي جزء من قوله تعالى: ﴿وَإِذَا مَا أَنْزَلْتَ سُورَةً فَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ أَيُّكُمْ زَادَهُ هَذَا =

قال: «الإيمان يزيد وينقص»^(١).

والإمام مجاهد من اشتهر عنه القول بالزيادة والنقصان، فلهذا عدَّ اللالكائي في التابعين القائلين بذلك^(٢).

وقد استدل غير واحد من أئمة السلف بهذه الآية الكريمة على زيادة الإيمان ونقصانه، منهم الإمام البخاري^(٣)، وأبي بطة^(٤)، وأبي عبد البر^(٥)، واللالكائي^(٦). بل ذكر الحافظ ابن كثير رحمه الله تعالى أنه مذهب جمهور الأمة، فقال: «بل قد حكى الإجماع عليه غير واحد من الأئمة، كالشافعي، وأحمد، وأبي عبيد»^(٧).

أثر الإمام حماد بن زيد:

قال ابن أبي حاتم نا أبي نا يحيى بن المغيرة^(٨) قال: قرأت كتاب حماد بن زيد إلى جرير^(٩): «بلغني أنك تقول في الإيمان بالزيادة، وأهل الكوفة يقولون بغير ذلك. اثبت على ذلك ثبتك الله»^(١٠).

وقد اشتهرت الرواية عن حماد بن زيد بهذا، وعدَّ اللالكائي في الطبقة الثالثة من علماء البصرة القائلين بالزيادة والنقصان^(١١)، كما عدَّ جرير في طبقة الفقهاء الذين يقولون بزيادة الإيمان ونقصانه^(١٢).

إيماناً فاما الذين آمنوا فزادتهم إيماناً وهم يستبشرون 

(١) تفسير ابن أبي حاتم (جزء سورة الأنفال والتوبه): ١٦٤/١، وقال المحقق: ((إسناده ضعيف)).

(٢) شرح أصول الاعتقاد: ص ٩٦٣.

(٣) صحيح البخاري مع الفتح: ٦٠/١.

(٤) الإبانة: ٨٣٣/٢.

(٥) التمهيد: ٢٤٤/٩.

(٦) شرح أصول الاعتقاد: ص ٩٦٢.

(٧) تفسير ابن كثير: ٢٨٥/٢.

(٨) يحيى بن المغيرة، وثقة أبو حاتم مات سنة ٢٥٣هـ. تهذيب التهذيب: ٢٨٨/١١.

(٩) هو: جرير بن عبد الحميد أبو عبد الله الضبي الكوفي، محدث الري توفي سنة ١٨٨هـ. تذكرة الحفاظ: ٢٧١/١، وطبقات ابن سعد: ٣٨٠/٧.

(١٠) الجرح والتعديل: ١٧٧/١، وشرح أصول الاعتقاد: رقم ١٧٤٦.

(١١) المصدر السابق: ص ٩٦٣.

(١٢) المصدر نفسه: ص ٩٦٣.

أثر الإمام الشافعي:

قال ابن أبي حاتم ثنا أبي قال سمعت حرملة بن يحيى قال: وذكر قصة اجتماع حفص الفرد ومصالق الإباشي عند الشافعي وفيه: «فحمي الشافعي، وتقلد المسألة على أنَّ الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص»^(١).

وقد اشتهر القول بزيادة الإيمان ونقصانه عن الإمام الشافعي رحمه الله تعالى، وهذا عدهُ الحافظ اللالكائي في طبقة الفقهاء القائلين بأنَّ الإيمان يزيد وينقص»^(٢).

أثر أبي ثور إبراهيم بن خالد:

قال الذهبي: قال ابن أبي حاتم: حدثنا أعين بن زيد سمعت أبو ثور الإمام يقول: «... ولا يكون الرجل صاحب سنة حتى يكون فيه ثلاثة خصال، وذكر منها: حتى يقول: الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص»^(٣).

التعليق

الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص؛ هو عقيدة أهل السنة والجماعة، وهو الذي دلت عليه الأدلة، وإجماع أئمة أهل السنة والحديث في شتى الأعصار وكافة الأمصار. وقد تبيَّن - فيما تقدم - أنَّ الإمام ابن أبي حاتم - رحمه الله تعالى - قرَّرَ هذا المذهب بإيراد الأحاديث النبوية، والآثار السلفية.

وعليه، يعلم أنَّ مجرد التصديق والنطق بالشهادتين فقط لا يكفي، بل لا بدَّ من القيام ببيبة المأمورات. ومن فرط في شيء منها أو تركها نقص إيمانه. وبالتالي من جاء بها، واجتنب المعاصي زاد إيمانه.

وثبت أحاديث وآثار في زيادة الإيمان ونقصانه، ولكن فيما ذكره الإمام ابن أبي حاتم - رحمه الله تعالى - كفاية إن شاء الله تعالى .

(١) آداب الشافعي ومناقبه: ص ١٩٢، وشرح أصول الاعتقاد: رقم ١٧٥١.

(٢) المصدر السابق: ص ٩٦٣.

(٣) العلو لللنطي: ص ١٨٢.

المبحث الثالث

بيان ابن أبي حاتم مسألة الاستثناء في الإيمان

غاية ما ينتهي إليه تقرير ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى لهذا المبحث فيما ساقه من الأحاديث والآثار هو جواز الاستثناء في الإيمان كما هو مذهب أغلب السلف، وبيان خطأ منع ذلك.

ومعنى الاستثناء في الإيمان هو أن يقول: «أنا مؤمن إن شاء الله، أو مؤمن أرجو، أو آمنت بالله وملائكته وكتبه ورسله، أو إن كنت تريد الإيمان الذي يعصم دمي فنعم، وإن كنت تريد ﴿إنما المؤمنون الذين إذا ذكر الله وجلت قلوبهم﴾. فالله أعلم»^(١). وللناس في الاستثناء ثلاثة أقوال:

١- القول بالوجوب، فقد أوجبه قوم، ومن لم يستثن كان عندهم مبتدعاً؛ وأخذهم في ذلك أمران:

١- أنَّ الإيمان هو ما مات عليه الإنسان، والإنسان يعتبر حاله بالموافقة، ولا يعلم ذلك أحد إِلَّا الله^(٢).

ب- أنَّ الشهادة للنفس بالإيمان المطلق الذي يتضمن فعل المأمور كلَّه تعدُّ تزكية لها، وفي تزكية النفس شهادة لها بالجنة بلا علم^(٣). وورد تعليل ذلك أنه لو علمنا أيضاً فإننا لا نعرف القبول لأنَّ الله إنما يتقبل من المتقيين، فلا يمكن الجزم بكمال الفعل، كما روى ابن أبي حاتم من حديث أم المؤمنين عائشة رضي الله تعالى عنها قالت: قلت يا رسول الله: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْتُونَ مَا آتُوا وَقُلُوبُهُمْ وَجْلَةٌ﴾. هو الرَّجُل يسرق ويُنْزِي ويشرب الخمر، قال: «لا، يا بنت الصديق، ولكنه الرَّجُل يصوم، ويصلِّي، ويصدق، وهو يخاف أن لا يقبل منه»^(٤).

(١) مجموع الفتاوى لابن تيمية: ٦٦٦/٧، والآية من سورة الأنفال: ٢.

(٢) الإيمان لابن تيمية: ص ٣٦٨، ومجموع الفتاوى له: ٦٦٧/٧.

(٣) المصدر السابق: ٤٣٨/٧، ٦٦٦-٦٦٨.

(٤) عزاه السيوطي في الجامع الصغير إلى الفريابي وعبد بن حميد، والترمذى، وابن ماجة، وابن حجر، وابن المنذر،

٢- القول بالمنع، فقد منعه الجهمية والمرجئة لأنهم يرون أنه يقتضي الشك والشك في الإيمان كفر، وهذا قالوا: إنَّ الشخص يقطع أنه مؤمن كما يقطع أنه صلٰى وصام ونحوه، ومنعهم للاستثناء جاء اعتماداً على رأيهم في الإيمان أنه شيء واحد لا تعدد فيه^(١).

٣- القول بالتوسط، فقد أجازه قوم باعتبار ومنعوه باعتبار؛ أجازوه باعتبار كمال الإيمان، ومنعوه باعتبار أصل الإيمان. يقول الآجري: «إنَّ الاستثناء يكون في الأعمال الموجبة لحقيقة الإيمان، أي الاستثناء لا يكون في الاعتقاد القلبي، ولا في القول باللسان لقطع المسؤول بهما، وإنما يكون بالأعمال إذ فيها يكون التقصير، أي أنه يستثنى في كونه مؤمناً، ولا يستثنى في صحة إيمانه»^(٢).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وأمّا جواز إطلاق القول بأنِّي مؤمن فيصح إذا عنِّي أصل الإيمان دون كماله، والدخول فيه دون تمامه، كما يقول: أنا حاج وصائم لمن شرع في ذلك، وكما يطلقه في قوله آمنت بالله ورسله»^(٣).

وقال شارح الطحاوية: «وأمّا من يجوز الاستثناء وتركه، فهم أسعد بالدليل، من الفريقين -أي من أوجبه ومنعه-، فإنَّ أراد المستثنى الشك في أصل إيمانه منع من الاستثناء، وهذا مما لا خلاف فيه. وإنْ أراد أنه مؤمن من المؤمنين الذين وصفهم الله في قوله: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجَلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تَلَيْتَ عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ... أُولَئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًا﴾. قوله: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا وَجَاهُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ﴾. فالاستثناء حيث ذُكر جائز، وكذلك من استثنى وأراد عدم علمه بالعاقبة، وكذلك من استثنى تعليقاً للأمر بمشيئة الله لا شاكاً في إيمانه»^(٤). وهذا القول هو أصح الأقوال^(٥).

وابن أبي حاتم، والحاكم صحيحه، وابن مردويه والبيهقي في شعب الإيمان: ١١/٥، ورواه أحمد في المسند: ٦/١٥٩، ٢٠٥، والترمذمي في كتاب التفسير باب ٢٤: ٢٤/٥، رقم ٣٢٧، رقم ٣١٧٥، وابن ماجة في كتاب الزهد باب التوقي على العمل: ٢/١٤٠٤، رقم ٤١٩٨، وابن بطة: ٢/٨٦٤، رقم ١١٧٥، وصححه الألباني. انظر سلسلة الأحاديث الصحيحة له: ١/٢٥٥. والآية من سورة المؤمنون: ٦٠.

(١) انظر: أصول الدين للبغدادي ص ٢٥٣، والإيمان لابن تيمية: ص ٤١٠، ط المكتب الإسلامي.

(٢) الشريعة للأجري: ص ٢٥٣.

(٣) بجموع الفتاوى: ٧/٦٦٩.

(٤) شرح العقيدة الطحاوية: ص ٤٩٨، والآية الأولى من سورة الأنفال: ٢، والثانية من سورة الحجرات: ١٥.

(٥) المصدر السابق.

والاستثناء في الإيمان مذهب السلف من الصحابة والتابعين.

قال^٠شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله تعالى-: «وأئمَّا مذهب أصحاب الحديث كابن مسعود وأصحابه، والثوري، وابن عيينة، وأكثر علماء الكوفة، ويحيى بن سعيد القطان^(١) فيما يرويه عن علماء أهل البصرة، وأحمد بن حنبل، وغيره من أئمة السنة، فكانوا يستثنون في الإيمان؛ وهذا متواتر عنهم»^(٢). واستثناؤهم ليس شكًا في تصديقهم بالله ورسله ولكنه تقوى وورع. قال الآجري: «صفة أهل الحق من ذكرنا من أهل العلم: الاستثناء في الإيمان لا على جهة الشك، نعوذ بالله من الشك في الإيمان، ولكن خوف التزكية من استكمال للإيمان لا يدرى فهو من يستحق حقيقة الإيمان أم لا...»^(٣).

وقد روى ابن أبي حاتم لتقرير هذه المسألة أحاديث وآثار^(٤)؛ منها:

١ - حديث بريدة بن الحصيب - رضي الله تعالى عنه - :

روى اللالكائي بإسناده من طريق ابن أبي حاتم إلى سليمان بن بريدة^(٥) عن أبيه^(٦) «أنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ إِذَا أَتَى عَلَى الْمَقَابِرِ - وَفِي حَدِيثِ سَفِيَّانَ - كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا خَرَجْنَا إِلَى الْمَقَابِرِ يَقُولُ: «السَّلَامُ عَلَيْكُمْ أَهْلَ الدِّيَارِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُسْلِمِينَ - زَادَ ابْنُ سَنَانَ فِي حَدِيثِ جَرِيرٍ - أَنْتُمْ سَلَفٌ - ثُمَّ اتَّفَقُوا - وَإِنَّا إِنْ شَاءَ اللَّهُ بِكُمْ لَا حَقُولَنَّ، نَسْأَلُ اللَّهَ لَنَا وَلَكُمُ الْعَافِيَةَ»^(٧).

(١) هو: يحيى بن سعيد القطان البصري، قال أحمد بن حنبل: «ما رأيت بعيي مثل يحيى بن سعيد القطان» توفي سنة ١٩٨ هـ. طبقات ابن سعد: ٢٩٣/٧، وتذكرة الحفاظ: ٢٩٨/١.

(٢) الإيمان لابن تيمية: ص ٣٧٥-٣٧٦.

(٣) الشريعة للأجري: ص ١٣٦.

(٤) ومع هذا، فإني لم أقف إلا على حديثين وأثر واحد.

(٥) سليمان بن بريدة بن الحبيب الأسلمي، قال يحيى بن معين: «سليمان بن بريدة ثقة». وسئل أبو حاتم عنه فقال: (ثقة). الجرح والتعديل: ٤/١٠٢.

(٦) أبوه: هو بريدة بن الحبيب الأسلمي غزا مع رسول الله ص ست عشرة غزوة، سكن البصرة لما فتحت. مات سنة ٦٦٣ هـ. الإصابة: ١٤٦/١.

(٧) شرح أصول الاعتقاد: رقم ١٧٥٨، وأخرجه مسلم في كتاب الجنائز باب ما يقال عند دخول القبور والدعاء لأهلها: ٦٧١/٢ رقم ٩٧٥، وابن ماجة في كتاب الجنائز باب ما جاء فيه فيما يقال إذا دخل المقابر: ٤٩٤/١، رقم ١٥٤٧.

٢- حديث أبي هريرة - رضي الله تعالى عنه:-

وروى بإسناده من طريق ابن أبي حاتم أيضاً إلى أبي هريرة رضي الله تعالى عنه قال: خرج رسول الله ﷺ إلى المقبرة فسلم على أهلها فقال: «سلام عليكم دار قوم مؤمنين، وإن شاء الله بكم لاحقون»^(١).

إيراد الإمام ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى هذين الحديثين قد يفيد جواز الاستثناء وأنه يكون في الأمور المقدمة المفيدة للقطع واليقين لا المقتضية للشك. لأن النبي ﷺ في الحديثين اللذين معنا علّق الأمر بالمشيئة على جهة القطع فهو ﷺ لم يكن يشك في موته وقد استثناه. فدل على أن الاستثناء ليس داخلة في الشك، وأن المستثنى ليس شاكاً في إيمانه، كما تدعى المرجحة وتسمى الذين يستثنون شكاكاً.

قال الإمام أحمد رحمه الله تعالى: «الاستثناء على غير معنى الشك مخافة واحتياطاً للعمل، وقد استثنى ابن مسعود وغيره، وهو مذهب الثوري. قال الله عزّ وجل: ﴿لَتُدْخَلُنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ أَمْنِينَ﴾^(٢). وقال النبي ﷺ لأصحابه: «إنّي لأرجو أن أكون أناكم الله»^(٣). وقال في البقيع: «عليه نبعث إن شاء الله»^{(٤)(٥)}. وقد يئن الإمام أحمد مراد من استثنى وأنه ليس على الشك، ثم يبين أن الاستثناء جاء في الأمور المقدمة كما في آية الفتح، وكذلك في قول النبي ﷺ: «إنّي لأرجو أن أكون أناكم الله». وكذلك في حديث البقيع إذ البعث لا شك فيه، ومعنى قول الإمام أحمد على غير معنى الشك يعني: من غير شك مما يعلمه الإنسان من نفسه، وإنّما فهو يشك في تكميل العمل الذي يخاف أن لا يكون كمله، وإن كان لا يشك في أصله^(٦).

(١) شرح أصول الاعتقاد: رقم ١٧٥٩، ورواه مسلم في كتاب الطهارة باب استحباب إطالة الغرة والتحجيل في الوضوء: ٢١٨/١، رقم ٢٤٩، وأبو داود في كتاب الجنائز باب ما يقول إذا زار القبور أو مر بها: ٥٥٨/٣، رقم ٣٢٣٧، وابن ماجة في كتاب الرهد باب ذكر الحوض: ١٤٣٨/٢، رقم ٤٣٠٦.

(٢) سورة الفتح: آية ٢٧.

(٣) أخرجه مسلم، كتاب الصيام باب صحة صوم من طلع عليه الفجر وهو جنب: ٢/٧٨١، رقم ١١١٠.

(٤) لم أجد هذا الحديث.

(٥) أخرجه الحلال في السنة: ص ٥٩٣-٥٩٤، رقم ١٠٤٩، وقال الحق: إسناده صحيح.

(٦) مجموع الفتاوى لشيخ الإسلام ابن تيمية: ٧/٤٥٠-٤٥١.

هذا ما يتعلق بالأحاديث التي وقفت عليها مما رواها الإمام ابن أبي حاتم
رحمه الله تعالى وهي تقرّر هذه المسألة، فيما اطلعت عليه من مصادر. -
والله تعالى أعلم .

أمّا الآثار فهي قليلة - كذلك - حيث إنّي لم أقف إلّا على أثر واحد يرويه عن أبيه
وأبي زرعة في كتابه «أصل السنة واعتقاد الدين». وهو ما سأذكره الآن:

أثر أبي حاتم وأبي زرعة الرازيين

ورد في الأثر الذي أورده ابن أبي حاتم عن أبيه وأبي زرعة في بيان معتقدهما في
أصول الدين قولهما: «... والناس مؤمنون في أحکامهم ومواريثهم، ولا يدرى
ما هم عند الله عزّ وجلّ، فمن قال إنه مؤمن حقاً فهو مبتدع، ومن قال هو مؤمن عند
الله فهو من الكاذبين، ومن قال إنّي مؤمن بالله فهو مصيب... والمرجنة مبتدعة
ضلال»^(١).

يقرّر ابن أبي حاتم -رحمه الله تعالى- بهذا لأثر أمرين:

الأمر الأول: عدم الجزم بالإيمان لعدم العلم بما عند الله؛ وأمّا ما يتعلّق بأحكام
الدنيا فعلى الظاهر. ففي هذا الأثر بيان من الإمامين رحّمهم الله تعالى أنّ الناس يحملون في
أحكام الدنيا من المواريث، والأنكحة، وغيرهما على ما يظهر منهم من الإسلام، وأمّا في
أمر الآخرة فنرجو للمحسن منهم إحساناً ونخاف على المساء، ولا ندرى ماذا يكون عليه
الحال في الآخرة، وفي هذا ردّ على المرجنة الجازمة بالإيمان، وفيه دليل أيضاً على جواز
الاستثناء لهذا المأخذ، وهو لعدم الجزم بحالنا عند الله هل قبلت أعمالنا؟ وهل أتينا جميع ما
يطلب؟ وهل على الوجه الصحيح الذي يرضي الله تعالى؟

كما أنّ في هذا لأثر بيان لذهب أهل السنة في مرتكب الكبيرة، فهم يرجون
للمحسن الجنة ولا يقطعون له، ويختلفون على المساء ولا يقطعون له بال النار؛ ولا يخرجون
أحداً من الملة بذنب ارتكبه. وهذا مذهب وسط بين المرجنة وبين الخوارج، والمعزلة.
فالخوارج كفروا مرتكب الكبيرة، والمعزلة جعلوه في منزلة بين المنزلتين، وأجروا عليه

(١) تقدّم في ص ٤٠ من هذه الرسالة.

أحكام الإسلام في الدنيا، أمّا في الآخرة فقد اتفقوا مع الخوارج على أنه خالد مخلد في النار^(١). وفي هذين المذهبين إفراط شديد.

ويقابلهما مذهب المرجئة الذين قالوا: لا يضر مع الإيمان معصية، كما لا ينفع مع الكفر طاعة. وجعلوه مؤمناً كامل الإيمان؛ وفي هذا المذهب تفريط واضح.

وأمّا أهل السنة فهم الوسط، حيث قالوا في الفاسق الملي: مؤمن بآياته، فاسق بكبائره، أو مؤمن ناقص الإيمان، فلم يطلقوا عليه اسم المؤمن المطلق، ولم يسلبوا منه مطلق الاسم بكبائره. ويعاملونه معاملة المسلمين في الأحكام والمواريث في الدنيا. أمّا في الآخرة فقد جعلوه تحت مشيئة الله، إن شاء غفر له بفضله، وإن شاء عذبه بعدله؛ وإن عذبه لم يخلد في النار^(٢). وقد أورد ابن أبي حاتم ما يدل على هذا المذهب الوسط عند أهل السنة فذكر عن أبيه وأبي زرعة قولهما: «... وأهل الكبائر في مشيئة الله عزوجل، لا نكفر أهل القبلة بذنبهم، ونكل سائرهم إلى الله عزوجل»^(٣). فتقرر بهذا وسطية أهل السنة في باب الأسماء والأحكام والوعيد، كما هم وسط في جميع أبواب الاعتقاد^(٤). كما أمّ هذه الأمة وسط بين الأمم. قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى: «وهم - أي أهل السنة - وسط في باب وعيد الله بين المرجئة والوعيدية من القدريّة والمعتزلة وغيرهم، وفي باب أسماء الإيمان والدين بين الحروريّة والمعتزلة، وبين المرجئة والجهنمية»^(٥).

الأمر الثاني: بيان الإمامين أبي حاتم وأبي زرعة في هذا الأثر ما يمنع في هذا الباب وهو الجزم والقطع؛ إذ قول الرجل: أنا مؤمن حقاً، أو مؤمن عند الله، فيه جزم وقطع بالإيمان، فهاتان الصيغتان فيها ادعاء الإيمان الكامل وهو الإيمان المطلق، وفي ذلك تزكية للنفس. «إذا قال: أنا مؤمن قطعاً، كان كقوله: أنا برّ، تقىً، ولِيَ اللَّهُ قطعاً»^(٦). وهذا

(١) انظر: مجموع الفتاوى لشيخ الإسلام ابن تيمية: ١٣/٤٨-٥٠، والعقيدة الواسطية له: ص ٢٥.

(٢) انظر: العقيدة الواسطية لابن تيمية: ص ٢٥، وشرح العقيدة الطحاوية: ٤٤٢.

(٣) تقدم في ص ٤٠ من هذه الرسالة.

(٤) وقد كتب في ذلك الدكتور محمد باكر بن عبد الله رسالة علمية قيمة، بعنوان: وسطية أهل السنة والجماعية بين الفرق، وهي مطبوعة.

(٥) العقيدة الواسطية لابن تيمية: ص ١٢١-١٢٣.

(٦) الإيمان لابن تيمية: ص ٣٨٤.

بدعه الإمامان. وفي قوله: أنا مؤمن عند الله؛ ادعاء للغيب إذ لا يعرف أحد ما عند الله إلا بالأخبار عن المقصوم، وهذا كذبه الإمامان؛ بل نacula إجماع علماء السلف على عدم جواز هذه الصيغة؛ ويؤكد هذا قول أبي حاتم الآخر: «مذهبنا و اختيارنا أنَّ الإيمان قول و عمل... ونقول إننا مؤمنون بالله عز وجل. وكره سفيان الثوري أن يقول: أنا مؤمن حقاً عند الله ومستكمل بالإيمان، وكذلك قول الأوزاعي أيضاً»^(١). وتبين كذلك من قول الإمامين: «ومن قال: إني مؤمن بالله فهو مصيبة». أنَّ من لم يجزم، وقال إنه مؤمن على سبيل الرجاء فهو مصيبة من هذا الوجه، ولا مانع من ذلك. ولكن الأولى الاستثناء. فدلل الأثر على أنَّ الإمامين أبا حاتم وأبا زرعة يريان جواز الاستثناء، وجواز تركه باعتبار، وأنَّ عبد الرحمن بن أبي حاتم -رحمهم الله تعالى جميعاً- متبع لهما في ذلك.



(١) شرح أصول الاعتقاد: رقم ٣٢٣.

المبحث الرابع

رد ابن أبي حاتم على الفرق المخالفه لمذهب السلف في مباحث الإيمان

يَئِنَّ إِلَامَ ابْنِ أَبِي حَاتِمَ بِطَلَانَ مَذَاهِبَ الْمُخَالِفِينَ لِأَهْلِ السَّنَةِ وَالْجَمَاعَةِ فِي مَبَاحِثِ
الإِيمَانِ لَا سِيمَّاً الْمَرْجَحَةُ مِنْهُمْ، وَقَدْ رَدَ عَلَيْهِمْ بِأَدْلَةٍ مِنَ السَّنَةِ النَّبُوَّيَّةِ وَالْأَثَارِ السَّلْفِيَّةِ؛
وَتَنْحُصُّ أُوجُهُ رَدِّ ابْنِ أَبِي حَاتِمٍ عَلَيْهِمْ فِي الْأُمُورِ التَّالِيَّةِ:

١- التبييب:

فَقَدْ يَوْبَ في كِتَابِهِ (آدَابُ الشَّافِعِيِّ وَمَنَاقِبِهِ) بِيَابِ فِيهِ الرَّدُّ غَيْرُ الْمَبَشِّرِ عَلَى
الْمَرْجَحَةِ، وَهُوَ قَوْلُهُ: «مَذَهَبُ الشَّافِعِيِّ فِي الإِيمَانِ». ثُمَّ سَاقَ تَحْتَ هَذَا الْبَابِ أَثْرَيْنِ عَنْ
الْإِمامِ الشَّافِعِيِّ - رَحْمَهُ اللَّهُ تَعَالَى -:

الْأُولُّ: فِي الرَّدِّ عَلَى الْمَرْجَحَةِ فِي إِخْرَاجِهِمُ الْعَمَلَ مِنَ الْإِيمَانِ. وَالثَّانِي: فِي الرَّدِّ عَلَيْهِمْ
فِي قَوْلِهِمْ بِعَدَمِ الزِّيَادَةِ وَالنَّقْصَانِ فِي الْإِيمَانِ. وَفِي هَذَا رَدِّ عَلَيْهِمْ فِيمَا زَعَمُوهُ فِي مَعْنَى الْإِيمَانِ
وَفِيمَا قَالُوهُ فِي عَدَمِ الزِّيَادَةِ وَالنَّقْصَانِ، وَلَكِنَّهُ لَمْ يَصْرَّحْ بِاسْمِ الرَّدِّ فِي عَنْوَانِ الْبَابِ. وَقَدْ
تَقْدِمُ أَنَّ ابْنَ أَبِي حَاتِمٍ يَسْتَخْدِمُ أَسْلُوبَيْنِ فِي الرَّدِّ؛ مَبَشِّرًا وَغَيْرَ مَبَشِّرًا.

٢- سُوقُ الأحاديث:

لَقَدْ سَاقَ إِلَامَ ابْنِ أَبِي حَاتِمٍ رَحْمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي كِتَابِهِ (الرَّدُّ عَلَى الْجَهَمِيَّةِ) مِنَ
الْأَحَادِيثِ الَّتِي تَرَدَّ عَلَى الْمَرْجَحَةِ الْمُخَالِفِينَ لِمَذَهَبِ السَّلْفِ وَالْقَائِلِينَ بِأَنَّ الْإِيمَانَ لَا يَزِيدُ وَلَا
يَنْقُصُ، وَأَنَّ الْعَمَلَ لَيْسَ مِنَ الْإِيمَانِ. فَأَوْرَدَ الْأَحَادِيثُ الدَّالَّةُ عَلَى أَنَّ مَعْنَى الْإِيمَانِ قَوْلُ
وَعَمَلٍ، وَأَنَّهُ يَتَرَكَّبُ مِنْ خَصَالٍ وَأَحْزَاءٍ كَثِيرَةٍ، وَلَيْسَ شَيْئًا وَاحِدًا لَا يَتَجَزَّأُ كَمَا زَعَمَهُ
الْمُخَالِفُونَ. مِثْلُ حَدِيثِ الشَّعْبِ، وَحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي وَفْدِ عَبْدِ الْقَيْسِ. كَمَا أَوْرَدَ مِنَ
الْأَحَادِيثِ الَّتِي تَرَدَّ عَلَيْهِمْ فِي قَوْلِهِمْ بِعَدَمِ زِيَادَةِ الْإِيمَانِ وَنَقْصَانِهِ، مِثْلُ حَدِيثِ ابْنِ عَمْرٍو فِي
نَقْصَانِ عَقْلِ الْمَرْأَةِ، وَحَدِيثِ أَبِي هَرِيْرَةَ فِي حَسْنِ الْخُلُقِ. وَقَدْ - تَقْدِمُ - بِفَضْلِ اللَّهِ ذَكْرُ
تَلْكَ الْأَحَادِيثِ مَعَ أُوجُهِ دَلَالِهَا فِي الرَّدِّ عَلَى الْفَرَقِ الْمُخَالِفَةِ فِي الْإِيمَانِ، وَبِالْأَخْصِ عَلَى

المرجئة فلا حاجة لإعادتها هنا^(١). بل إنه قد روى أحاديث عن النبي ﷺ في ذمّهم، لكنه لا يثبت منها شيء^(٢).

٣- سوق الآثار :

روى ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى آثاراً كثيرة ترد بصرامة على المرجئة في قولهم بعدم دخول الأعمال في مسمى الإيمان، وبعدم الزّيادة والنقصان فيه؛ كما ترد في جملتها على غيرهم من الخوارج والمعزلة الذين جعلوا الإيمان شيئاً واحداً لا يتحزاً، ولا يقبل الزّيادة ولا النقصان. وقد - تقدم بحمد الله - إيراد بعض ما ساقه من الآثار لتقرير معنى الإيمان، وأنه قول وعمل ذو أجزاء وشعب، وأنه يزيد وينقص^(٣). وقد أغنى ذكرها هناك عن إعادتها هنا. إلا أنني سأذكر هنا ما لم ذكره هناك زيادة في الرد، وإيضاحاً للحق.

والعلماء الذين رووا ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى آثارهم في تفنيد آراء المرجئة والرد عليهم، هم:

١- الإمام مجاهد:

روى اللالكائي بإسناده من طريق ابن أبي حاتم إلى مجاهد - رحمه الله تعالى - قال: «يبدأون فيكم مرجئة، ثم يكونون قدرية، ثم يصيرون مجوساً»^(٤).

دلل هذا الأثر على ذم المرجئة، وفي ذلك تحذير من مذهب الإرجاء. وقد اشتهر عن مجاهد أنه يقول بمذهب أهل السنة في الإيمان. وعليه قوله هذا يدل على التحذير من المرجئة وعدم الاستهانة بأمر الإرجاء؛ حيث دل على أنَّ من تمذهب بمذهب الإرجاء يخشى عليه التحول إلى مذهب القدرية، ثم الصيرورة إلى مذهب المحسوس، وكلا المذهبين يقولان بوجود خالقين^(٥). فنفوا القدر عن الله تعالى. تعالى الله عما يقول الجاحدون علواً كبيراً. وقد نقل ابن أبي حاتم عن أبيه وأبي زرعة رحهما الله قولهما فيهم: «... والقدرية

(١) انظر: من ص ١٠٩ - ١١٨، ومن ص ١٢٨ - ١٣٠، من هذه الرسالة.

(٢) انظر: على سبيل المثال: رقم ١٧٩٩، و ١١٥٧، في شرح أصول الاعتقاد للالكائي مع حاشية ص ٧١٠.

(٣) انظر: من ص ١١٩ - ١٢٣، ومن ١٣٢ - ١٣٤، من هذه الرسالة.

(٤) شرح أصول الاعتقاد: رقم ٣ - ١٨٠٣.

(٥) انظر معلم السنن: ٤/ ٣١٧، وعن المعيود للأبادي: ٤٥٣/ ١٢.

مبتدعة ضلالاً، ومن أنكر منهم أنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَ يعلم ما يكون قبل أن يكون فهو كافر»^(١). «لأنَّ إنكار القدر إنكار لقدرة الرَّبِّ على خلق الأعمال وكتابتها وتقديرها. وسلف القدرة كانوا ينكرون علمه بها، وهم الذين اتفق سلف الأمة على تكفيرهم»^(٢).

٢- الإمام الشافعي:

روى ابن أبي حاتم ياسناده إلى محمد بن محمد الشافعي^(٣) قال: سمعت أبي (يعني: محمد بن إدريس الشافعي)، يقول ليلة للحميد: «ما يحتاج عليهم (يعني: أهل لارجاء) بآية أحج من قوله تعالى: ﴿وَمَا أَمْرُوا إِلَّا يعبدوا اللَّهَ مخلصين له الدِّينَ حنفاء ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزَّكَاةَ وذلِكَ دِينُ الْقِيمَةِ﴾»^(٤)»^(٥).

في هذا الأثر ردٌّ على المرجنة القائلة بعدم دخول الأعمال في مسمى الإيمان، وأنَّ الإيمان هو مجرد التصديق أو الإقرار؛ وهذا باطل لأنَّ اللَّهَ تَعَالَى أطلق على الإخلاص، وإقامة الصلاة، وإيتاء الزَّكَاةَ في هذه الآية الكريمة وهي أعمال بأنها دين القيمة. فصح أنَّ العمل داخل في مسمى الإيمان وأنَّ الإيمان ليس شيئاً واحداً لا يتجزأ، ولا يقبل الزيادة والنقصان كما يزعمه من خالف مذهب السلف. وهذا استشهد بها الإمام الشافعي لأنَّها تدل على أنَّ الأعمال من الدين.

وقد بَيَّنَ الرَّازِي^(٦) وجه الاستدلال من هذا الأثر بعد إيراده له، فقال: «فقلت: وجه الاستدلال أن نقول: الأعمال من الدين والدين هو الإسلام، والإسلام هو الإيمان،

(١) تقدم في ص ٤٠ من هذه الرسالة.

(٢) شفاء العليل لابن القيم: ص ٦١.

(٣) محمد بن إدريس الشافعي، أبو عثمان القاضي أكبر أولاد الإمام الشافعي؛ قال الإمام أحمد له: أحبك لثلاث لأنك ابن أبي عبد الله، ولأنك رجل من قريش، ومن أهل السنة. طبقات الشافعية: ١/٢٢٥.

(٤) سورة البينة: آية ٥.

(٥) آداب الشافعي ومتناقه: ص ١٩١، وأخرجه الالكائي في شرح أصول الاعتقاد: رقم ١٥٩٢، وأبو نعيم في الخلية: ٩/١١٥، والسبكي في طبقات الشافعية: ١/٢٢٧، والرازي في متناقب الشافعي: ص ٣٠، تحقيق د/ أحمد حجازي السقا. ط الأولي، وابن حجر في توالي التأسيس: ص ٦٤.

(٦) هو: الفخر الرازي، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسين الرازي، ويعرف بابن خطيب الري أحد فقهاء الشافعية، اشتغل بالفقه وأصوله وبرع في ذلك كلّه. توفي سنة ٦٠٦هـ. البداية والنهاية: ١٣/٦٠-٦٢، ولسان الميزان: ٤/٤٢٦، وطبقات الشافعية: ٨١/٨، وشذرات الذهب: ٥/٢٢.

فيلزم أن يقال: هذه الأعمال من الإيمان، وإنما قلنا: إنَّ هذه الأعمال من الدِّين، لقوله تعالى: ﴿وَمَا أَمْرَوْا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهُ مُخْلِصِينَ لِهِ الدِّينَ حنفاءٍ وَيَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيَؤْتُوا الزَّكَاةَ وَذَلِكَ دِينُ الْقِيمَةِ﴾^(١)؛ فقوله تعالى: «وَذَلِكَ» عائد إلى كل ما تقدم ذكره، وما تقدم ذكره قوله تعالى: ﴿وَيَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيَؤْتُوا الزَّكَاةَ وَذَلِكَ دِينُ الْقِيمَةِ﴾. وهذا يدل على أنَّ هذه الأعمال من الدِّين. وإنما قلنا: إنَّ الدِّين هو الإسلام لقوله تعالى: ﴿إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ﴾^(٢). وإنما قلنا: إنَّ الإسلام هو الإيمان، لأنَّ الإيمان لو كان غير الإسلام لما كان مقبولاً عند الله تعالى لقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَتَغَيَّرْ فِي دِينِهِ فَلَنْ يَكُونْ مُّقْبُلاً﴾^(٣)، ولما كان الإيمان مقبولاً عند الله، علمنا أنه هو الإسلام. فثبت بما ذكرنا أنَّ هذه الأعمال من الدِّين، والدِّين هو الإسلام، والإسلام هو الإيمان. فيلزم أن يقال: هذه الأعمال من الإيمان، وإذا ثبت أنَّ الإيمان يزيد وينقص. واعلم أنه لا دليل على هذا المذهب أقوى من ذلك»^(٤).

٣- الإمام عكرمة بن عمار:

روى اللالكائي بإسناده من طريق ابن أبي حاتم إلى أبي عاصم قال: « جاء عكرمة بن عمّار^(٥) إلى ابن أبي رواد^(٦) فدق عليه الباب وقال: أين هذا الضال يعني بالإرجاء»^(٧). في هذا الأثر وصف ابن أبي رواد بالضلالة، ولا شك أنه وصف بهذا الوصف بسبب كونه من المرجئة وذلك لأنَّ مذهب الإرجاء مختلف لما دلت عليه الأدلة من الكتاب والسنة من أنَّ الأعمال

(١) سورة البينة: آية ٥.

(٢) سورة آل عمران: آية ١٩.

(٣) سورة آل عمران: آية ٨٥.

(٤) مناقب الشافعي لفخر الدين الرازي: ص ١٢٠-١٣١.

(٥) عكرمة بن عمار: اليامي العجمي أبو عمار، أصله من البصرة صدوق يغلط. الجرح والتعديل: ٧/١٠-١١. وتقريب التهذيب: ص ٦٨٧.

(٦) هو: عبد الحميد بن الإمام عبد العزيز بن أبي رواد، المكي، مولى المهلب بن أبي صفرة، العالم القدوة، الحافظ الصادق، شيخ الحرمين، وكان من المرجئة، قال الإمام أحمد: ((كان فيه غلو في الإرجاء)). توفي سنة ٢٠٦هـ.

سير أعلام النبلاء: ٩/٤٣٤-٤٣٥.

(٧) شرح أصول الاعتقاد: رقم ١٨١٩.

داخلة في مسمى الإيمان، وأنه يزيد وينقص؛ فوجوب الحذر منه.

٤- الإمامان أبو حاتم وأبو زرعة الرازيين:

ورد في الأثر الذي رواه ابن أبي حاتم عن أبيه وأبي زرعة في بيان معتقدهما قولهما: «... الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص ... والمرجئة مبتدعة ضلال»^(١). هذا الأثر كالذى قبله في وصف المرجئة بالضلال، ويؤكدده بأنَّ العلماء أجمعوا على ذلك في جميع الأمصار الإسلامية. ولا شك أنَّ في هذا ردًاً ودفعاً لمذهب الإرجاء الفاسد الذي لازمه القعود عن العمل، واستواء إيمان أبي بكر وعمر بإيمان الزاني والسارق، بل بإيمان أفجر الناس وشرّ أهل الأرض! وبهذا جرأً هذا المذهب الباطل كل قعيد متکاسل عن العمل والطاعات، فاجر مضيئ للفرائض والواجبات، فاسق مرتكب للمعاصي والمحرمات أن يقول: الإيمان في القلب والعمل إنما هو مجرد ثمرة الإيمان، وما تضر المعصية إذا كان الإيمان ثابتاً في القلب.

وما تقدم معنا - في هذا الفصل من نصوص فيه كفاية إن شاء الله تعالى - في بيان ومعرفة فساد هذا المذهب الباطل.



(١) تقدم في ص ٣٩-٤٠ من هذه الرسالة.

المبحث الخامس

معاملة المرجئة بترك الرواية عنهم

قال ابن أبي حاتم في ترجمة عمر بن ذر: سألت أبي عن عمر بن ذر فقال: «كان صدوقاً وكان مرجئاً لا يحتاج بحديثه ...»^(١). يظهر من جواب أبي حاتم هذا، وهو عدم الاحتجاج بحديث عمر بن ذر، أنه يرى ترك الرواية عن المرجئة. لأنّ قوله: «كان مرجئاً لا يحتاج بحديثه» بعد قوله: «كان صدوقاً» يدل على أنّ سبب عدم الاحتجاج بحديثه هو لأجل كونه مرجئاً، وإلاً فكلمة «صادق» من عبارات التعديل عند ابن أبي حاتم^(٢). وما يؤكّد كون عمر بن ذر من المرجئة ما رواه ابن عبد البر عن مبارك بن حسان^(٣) قال: قلت لعطاء بن أبي رباح^(٤): إنَّ في المسجد عمر بن ذر، ومسلم النحات^(٥)، وسالم الأفطس^(٦)؛ قال: ما يقولون؟ قلت: يقولون من زنا، وسرقة، وشرب الخمر، وقدف المحسنات، وأكل الربا، وعمل بكل معصية أنه مؤمن كإيمان البر التقي الذي لم يعص الله. فقال: أبلغهم ما حدثني أبو هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يقتل القاتل حين يقتل وهو مؤمن، ولا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن، ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن، ولا يختلس خلسة يشتهر بها وهو مؤمن»^(٧). قال عطاء: يخلع منه الإيمان كما يخلع المرء سرباله فإن رجع إلى الإيمان تائباً

(١) الجرح والتعديل: ١٠٧/٦.

(٢) انظر: ابن أبي حاتم الرازي وأثره في علوم الحديث: ص ١٩٦.

(٣) مبارك بن حسان السلمي، أبو يونس ، ويقال أبو عبد الله البصري ثم المكي، اختلف في توثيقه، فقد وثقه ابن معين وابن حبان، وضعفه أبو داود والنسائي، والأزدي وابن عدي. التاريخ الكبير: ٧/٥٢٦، والجرح والتعديل: ٨/٣٤٠، الكامل لابن عدي: ٦/٢٤٢-٢٤٥.

(٤) هو: عطاء بن أبي رباح القرشي مولاهم، من كبار التابعين، وكان ثقة فقيها عالماً كثير الحديث، نشأ ممكّة، وقد فاق أهلها في الفتوى، توفي سنة ١٤١هـ. التاريخ الكبير: ٦/٤٦٤-٤٦٣، سير أعلام البلاء: ٦/٧٨-٨٨.

(٥) مسلم النحات ذكره البخاري في تاريخه وقال: ((يذكر عن علي)). التاريخ الكبير: ٧/٢٧٤.

(٦) سالم الأفطس: هو سالم بن عجلان الأفطس الأموي، مولى محمد بن مروان، كان ثقة نقى الحديث وكان يخاصم في الإرجاء، توفي سنة ١٣٢هـ. التاريخ الكبير: ٤/١٨٦، الجرح والتعديل: ٤/١٨٦.

(٧) رواه البخاري في كتاب المظالم بباب النهي بغير إذن صاحبه: ٣/١٠٧، ومسلم بنحوه في كتاب الإيمان بباب الإيمان ينقص بالمعاصي: ١/٧٦، رقم ١٠٠.

رجوع إليه الإيمان - إن شاء الله - قال: فذكرت ذلك لسالم الأفطس وأصحابه فقالوا: وأين حديث أبي الدرداء (وإن زنى وإن سرق)^(١). قال: فرجعت إلى عطاء فذكرت ذلك له. فقال: قل لهم: أو ليس قد قال الله: ﴿وَمَنْ يَعْمَلْ سُوءًا أَوْ يَظْلِمْ نَفْسَهُ ثُمَّ يَسْتَغْفِرُ اللَّهُ يَجِدُ اللَّهَ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾^(٢). فدخل فيه السارق وغيره ثم نزلت الأحكام والحدود - بعد - فلزمته ولم يعذر في تركها^(٣). ففي هذا الأثر دلالة واضحة على كون عمر بن ذر من المرجئة. فصح فيه قول أبي حاتم: «... كان مرجحاً لا يحتاج بحديثه».

وقد سبق أن ذكرت مراراً أنَّ ابن أبي حاتم كان تابعاً في مثل هذه المواقف لموقف أبيه وأبي زرعة وغيرهما من أئمة أهل السنة والحديث فدللَ هذا على أنه ذاهب إلى مضمون هذا القول، وإلاً خالف أباه في هذا الحكم على عمر بن ذر؛ كما هو دأبه في مخالفته لأبيه في بعض الأحكام التي يصدرها على الرواية^(٤)، وعدم المخالففة دليلاً على الرضا.

وروى ابن أبي حاتم في ترجمة محمد بن أبان الجعفي عن أحمد بن حميد^(٥) قال سألتَ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبَانَ فَقَالَ: «كَانَ يَقُولُ بِالإِرْجَاءِ، وَكَانَ رَئِيسًا مِنْ رُؤْسَائِهِمْ تَرَكَ النَّاسَ حَدِيثَهُ لِأَجْلِ ذَلِكَ، وَكَانَ مُحَمَّدَ بْنَ الْحَسَنَ^(٦) صَاحِبَ الرَّأْيِ يَكْثُرُ عَنْهُ وَكَانَ كَوْفِيًّا جَعْفِيًّا»^(٧). في هذا الأثر تبديع المرجئة والتغليظ عليهم، وأنَّ أحاديثهم ترك ولا تروى لأجل مذهبهم في الإيمان.

(١) جزء من حديث أخرجه البخاري عن أبي ذر - رضي الله تعالى عنه - وفيه: ((من قال لا إله إلا الله دخل الجنة وإن زنى وإن سرق))، صحيح البخاري مع الفتح كتاب اللباس باب الثياب البيض: ١٠/٢٨٣، رقم ٥٨٢٧، ومسلم في كتاب الإيمان باب من مات لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة: صحيح مسلم مع شرح الترمذ: ٩٥/١، أمَّا حديث أبي الدرداء فلم أجده.

(٢) سورة النساء: آية ١١٠.

(٣) التمهيد: ٩٤٥-٩٥٥.

(٤) انظر: ابن أبي حاتم وأثره في علوم الحديث: ص ١٩٢.

(٥) أَحْمَدَ بْنَ حَمِيدٍ: هُوَ أَحْمَدُ بْنُ حَمِيدٍ الْمَشْكَانِيُّ، الْمُخْصَصُ بِصَحِيحِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ رَوَى عَنْهُ مَسَائِلَ كَثِيرَةَ، وَكَانَ أَحْمَدَ يَكْرَمُهُ وَيَعْظِمُهُ، تَوْفَى سَنَةَ ٢٤٤هـ. تَارِيخُ بَغْدَادِ: ٤/١٢٢، طَبَقَاتُ الْخَنَابَلَةِ: ١/٣٩.

(٦) هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ بْنُ زَفْرٍ، وَقَبْلُهُ: ابْنُ فَرْقَدَ الشَّيَاطِنِيُّ مُولَاهُمْ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ صَاحِبُ الْجَنِفَةِ، كَانَ عَالِمًا بِالْقُرْآنِ وَالْحَدِيثِ وَالْفَقْهِ، وَكَانَ الشَّافِعِيُّ يَقُولُ: مُحَمَّدٌ بْنُ الْحَسَنٍ يَمْلأُ الْعَيْنَ وَالْقَلْبَ. صَنَفَ كَتَبًا كَثِيرًا. تَوْفَى سَنَةَ ١٨٩هـ. تَهْذِيبُ الْأَسْمَاءِ وَاللُّغَاتِ لِلتَّرمذِيِّ: ١/٨٠-٨١، وَالْبَدَايَةُ وَالنَّهَايَةُ: ١٠/٢١٠.

(٧) الجرح والتعديل: ٧/٢٠٠.

وإيراد ابن أبي حاتم هذا الأثر في محمد بن أبان الجعفي بعد أن أورد فيه ما يكتفى به غالباً في باب التبرير وهو التضييف، دليل على حرصه في نشر السنة ومحاربة البدعة، وأنه لا يتسامل في التعامل مع المبتدع وأخذ حديثه بالرواية عنه، وخاصة إذا كان من الرؤساء؛ حيث إنَّ الغالب فيهم أن يدعوا الناس إلى اعتناق مذاهبهم الباطلة، فلا يستبعد منهم إذن افتعال الأحاديث لترغيب الناس فيما هم عليه من عقائد باطلة؛ فيخشى تأثيرهم على المبتدين وغير المتمكنين من معرفة تلك البدعة.

وأمَّا إذا لم يكونوا من هذا الصنف واحتاج إلى ما عندهم من العلم فإنه يروي عنهم إذا كانوا ثقات. وهذا هو الذي جرى عليه العلماء في روایاتهم عن المرجحة. ومن أوضح النصوص الدالَّة على قبول العلماء الرواية عنهم قول الإمام أحمد -رحمه الله تعالى-: «احتملوا المرجحة في الحديث»^(١). فهذا نص على أنَّ الإمام أحمد يحکي عن المحدثين بصفة عامة أنهم يقبلون رواية المرجحة.

فالحاصل أنَّ ابن أبي حاتم قد بدَّع المرجحة، ونقل عن أئمة السلف تبديعهم لهم وتغليظ قولهم ولكنهم لم يكُفُّرُوهُم، فقد اتفقا على عدم تكفيرونهم ولم يختلفوا في أنهم لا يكُفُّرون، وقد نصَّ أحمد وغيره على ذلك^(٢). ولعدم كفرهم أحاز العلماء الرواية عنهم، إذا كانوا ثقات.

وما ورد عن ابن أبي حاتم من عدم الاحتجاج بأحاديث المرجحة وترك الرواية عنهم محمول على من كان من الرؤوس والدعاة منهم. ويدلُّ لهذا بالإضافة إلى الأثر الذي نحن بصدده - أعني أثر الإمام أحمد الأول في هذا البحث - ما رواه بإسناده إلى الإمام مالك -رحمه الله تعالى- أنه كان يقول: «لا يؤخذ العلم من أربعة ... وصاحب هو يدعو الناس إلى هواء ...»^(٣).

أمَّا الرواية من أهل البدع والأهواء الذين ليسوا بغلة ولا دعاء إلى بدعتهم، فإنَّ ابن أبي حاتم قد أغفلهم عند تقسيمه رواة الحديث بعد التابعين مما يحار المراء في وضعهم في

(١) شرح العلل لابن رجب: ص ٨٦.

(٢) انظر: مجموع الفتاوى لشيخ الإسلام ابن تيمية: ٧/٥٠٧.

(٣) الجرح والتعديل: ٢/٣٢، وأخرجه ابن عبد البر في الانتقاء: ص ١٦، وأورده النهي في ترجمة الإمام مالك. سير أعلام النبلاء: ٨/٦٧-٦٨.

مرتبة من مراتب تقسيمه^(١). وأقل ما يمكن أن يقال في هؤلاء إذا ورد عن ابن أبي حاتم ما يدل على ترك حديثهم أو يوهم عدم الرواية عنهم، هو أن يقال: إنَّ هذا للحث لهم على الرُّجوع إلى المذهب الحق مذهب أهل السنة والجماعة. وذلك لأنَّ باب الرواية عن أهل البدع الذين ليسوا بغاية ولا دعاة إلى بدعتهم قد سلكه المحدثون^(٢)؛ لأنَّه لو ترك الرواية لأجل المذهب الذي تأوله الرواية لذهب العلم، وضاعت روايات كثيرة؛ كما روي عن علي بن المديني^(٣). كما أنَّ الواهم في الحديث والغالب على حديثه الصحة لا يترك حديثه، لأنَّه لو ترك حديث مثل هذا، لذهب حديث الناس؛ كما رواه ابن أبي حاتم عن عبد الرحمن بن مهدي^(٤).



(١) انظر: ابن أبي حاتم الرازي وأثره في علوم الحديث : ص ٢٢٦.

(٢) المنهاج في شرح صحيح مسلم للنووي: ٢١/١.

(٣) أخرجه الخطيب في الكفاية: ص ٦٠٦.

(٤) الجرح والتعديل: ٣٨/٢.

الفصل الثاني

جهود ابن أبي حاتم في توضيح مسائل القدر

ويتضمن تمهيداً وستة مباحث:

المبحث الأول: بيان ابن أبي حاتم وجوب الإيمان بالقدر.

المبحث الثاني: بيانه مراتب الإيمان بالقدر.

المبحث الثالث: بيانه وجوب الاجتهاد في العمل وعدم الاتكال على القدر.

المبحث الرابع: بيانه كراهيّة الخوض في القدر وذكره لأول من أحدثه.

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: في كراهيّة الخوض في القدر.

المطلب الثاني: في أول من أحدث القول بالقدر.

المبحث الخامس: بيانه حكم معاملة القدرية.

المبحث السادس: مسألة أهل الفترة ومن في حكمهم.

تمهيد

في بيان مكانة جهوده في باب القدر

لقد عني الإمام ابن أبي حاتم رحمة الله تعالى بتقرير مسألة القدر عنابة فائقة، فهي إحدى المسائل التي كثرت فيها مروياته ونقولاته. ولا ابن أبي حاتم في هذه المسألة جهود واضحة تتجلّى فيما يلي:

١- التبويب: من جهده في تقرير هذه المسألة، التبويب لها.

فقد جرى من عادة ابن أبي حاتم أن يبوّب في مؤلفاته لآرائه، ثم يسوق ما يندرج تحت الباب من الأحاديث والآثار، وفي هذا خدمة جليلة للمسألة المبوب لها، وتصنيف للروايات التي وردت فيها؛ وهذه العادة التي حرّى عليها في مصنفاته تقتضي أنه بوّب لمسألة القدر. ولكن لم يمكن الاطلاع على هذه الأبواب، وذلك لتعذر وجود الكتاب الذي يغلب عليه أنه أورد فيه أغلبية هذه الروايات التي تتعلق بهذه المسألة، وهو كتابه (الرّد على الجهمية) الذي خصصه لبيان كثير من مسائل الاعتقاد. ولكن هذا الدليل وإن كان مرجحاً فليس دليلاً قطعياً، ولعل الله يسّرّ وجود هذا الكتاب حتى يمكن الاطلاع عليه، والاستفادة من جهود ابن أبي حاتم في تبويب كتابه وترتيبه، وما ذلك على الله بعزيز. والإمام اللالكائي وغيره من نقلوا من هذا الكتاب بعض الروايات المتعلقة بهذه المسألة لم ينقلوا ما يتعلق بالتبويب، فتعذر الوقوف على جهد ابن أبي حاتم من ناحية التبويب في هذه المسألة.

٢- التعليق والتعليق: من جهده في باب القدر التعليقات والتعليقيات على بعض

ما أورده من الروايات؛ ومن ذلك تعقيبه على قول أيوب في ترجمة الفضل بن عيسى الرقاشي: «فضل الرقاشي لو ولد أخرون كان خيراً له». فقال رحمة الله تعالى: «من أجل أنه كان قدرياً»^(١). وفي ترجمة ثور بن يزيد الشامي عقب على قول الإمام سفيان الثوري: «خلدوا عنه واتّقوا قرنيه». بقوله: «يعني أنه كان قدرياً»^(٢). هذا بعض ما يستدل به على باقي جهوده في هذه الناحية، وإنّ لا يستبعد بل لابدّ أن تكون له تعليق

(١) المحرّج والتعديل: ٦٤/٧.

(٢) المصدر السابق: ٤٦٨/٢، ٧٤/١.

وتعقيبات على بعض ما أورده من الأحاديث والآثار في تقرير هذه المسألة، وذلك لما جرى من عادته في مؤلفاته من التعليق وتوضيح ما ينغلق، وبيان بعض ما يشكل، وهي - كما ترى - تعليقات في غاية الأهمية لدقتها ولدلالتها على فهمه لمراد الأئمة.

٣- نقل أقوال الأئمة في القدرية في باب الجرح والتعديل:

من جهده في موضوع القدر ما نقل عن الأئمة من الكلام في القدرية لاسيما ما يتعلق بجانب الجرح والتعديل والكلام عليهم؛ فنقل عنهم الكثير في هذا الباب^(١).

٤- تفسير الآيات الواردة في القدر على الإثبات:

من جهده في هذا الباب، تفسير الآيات الواردة في القدر على الإثبات وتقريره لها. وذلك بإيراد تفاسير أئمة السلف فيها بدون تحريف ولا تأويل كما تفعله القدرية؛ بل ومن غير التعرض لها بشيء يخرجها عن معانيها ومرادها. وستأتي الإشارة - إن شاء الله تعالى - إلى بعض ذلك.

وفيما يلي عرض للموضوعات التي اشتملت عليها الأحاديث والآثار التي روتها الإمام ابن أبي حاتم - رحمه الله تعالى - وهي تقرّر مسألة القدر.

وقبل الشروع في بيان تقرير ابن أبي حاتم لهذه الموضوعات أرى من المناسب بيان معنى القدر. فأقول مستعيناً بالله:

تعريف القدر لغة :

قال الجوهرى: «قدر الشيء مبلغه، وقدر الله وقدره بمعنى، وهو في الأصل

(١) وستأتي أمثلة على ذلك في ص ١٩٨ من هذه الرسالة.

مصدر. قال الله تعالى: ﴿وَمَا قَدْرُوا اللَّهُ حَقّ قَدْرِهِ﴾^(١) أي: ما عظموا الله حق تعظيمه. والقدر والقدر أيضاً: ما يقدر الله عز وجل من القضاء. وأنشد الأخفش:

ألا يا لقومي للنواب والقدر وللأمر يأتي المرء من حيث لا يدري^(٢). ويقال: ما لي عليه مقدرة ومقدرة ومقدرة: أي قدرة، ومنه قوله: المقدرة تذهب الخفيفة^(٣).

وقدرت الشيء أقدر و أقدر قدرًا من التقدير، وفي الحديث: «إذا غم عليكم الهم فالقدروا له»^(٤): أي أتوا ثلثين.

قال الشاعر:

كلا ثقلينا طامع في غنيمة وقد قدر الرحمن ما هو قادر^(٥)، أي قادر^(٦). وقال الخطابي: «القدر اسم لما صدر مقدراً عن فعل القادر، كما أنَّ الهدم والقبض والنشر أسماء لما صدر عن فعل الهاجم والقابض والنافر، يقال: قدرت الشيء وقدرت - خفيفة وثقيلة - بمعنى واحد»^(٧).

وقال الحافظ ابن حجر: «والقدر مصدر تقول: قدرت الشيء - بتخفيف الدال وفتحها - أقدره - بالكسر والفتح - قدرًا وقدرًا: إذا أحطت بقدرته»^(٨).

ونقل رحمة الله تعالى عن الراغب قوله: «قدر الله الشيء بالتشديد: قضاه ويجوز

(١) سورة الأنعام: آية ٩١، وسورة الزمر: آية ٦٧.

(٢) أورده ابن منظور في اللسان مادة (قدر): ٥/٧٤.

(٣) انظر: بجمع الأمثال للميداني: ١٤/١، ط ٣، مطبعة السعادة بمصر، سنة ١٣٧٩ هـ. ١٩٥٩ م.

(٤) هو جزء من حديث ابن عمر - رضي الله تعالى عنهما - أنَّ رسول الله ذكر رمضان فقال: ((لا تصوموا حتى تروا الهم، ولا تقطروا حتى تروه، فإنْ غمَ عليكم فاقدروا له)). أخرجه البخاري في كتاب الصوم باب ١١، صحيح البخاري مع الفتح: ١١٩/٤، رقم ١٩٠٦، ومسلم في كتاب الصوم بباب الصيام بروية الهمال: ٢٥٩/٢، رقم ٣، وما بعده.

(٥) أورده ابن منظور في اللسان مادة (قدر): ٥/٧٨، والبيت لابن مالك بن عبد الله المعنى .

(٦) الصحاح: ٢/٧٤-٧٨٧، وانظر لسان العرب: ٥/٧٤-٨٠.

(٧) معلم السنن: ٤/٣٢٢، ونقله عنه التوسي في شرح صحيح مسلم: ١/١٥٥، والبيهقي في الاعتقاد: ١٣٢.

(٨) فتح الباري: ١/٤٥.

بالتخفيق »^(١).

وقد ذكرت كتب اللغة معانٌ أخرى للقدر في اللغة، وقد اكفيت بذكر أهمّها وأحرّاها بالذّكر^(٢).

تعريف القدر شرعاً:

أما القدر شرعاً فقد اختلفت عبارات العلماء -رحمهم الله تعالى- في تعريفه، فقال سعيد بن المسيب^(٣): «ما قدر الله فهو قدر»^(٤). وقال الإمام أحمد: «القدر قدرة الله على العباد»^(٥). وقد استحسن ابن عقيل هذا الكلام جدًا وقال: «هذا يدل على دقة علم أحمد وتبصره في معرفة أصول الدين»^(٦).

وتعرّيف الإمام أحمد للقدر موجز جميل، لأنّ القدر ما هو إلّا القدرة الإلهية الشاملة لكل شيء من الموجودات والمعدومات، فإنكار القدر إنكار لهذه القدرة^(٧). كما قال الإمام ابن القيم رحمه الله تعالى «القدر عند أهل السنة: قدرة الله تعالى وعلمه ومشيّنته وخلقه، فلا تتحرك ذرة فما فوقها إلّا بمشيّنته وعلمه وقدرته»^(٨).

وحاصِل معنى القدر كما قال النووي رحمه الله تعالى: «واعلم أنَّ مذهب أهل الحق إثبات القدر ومعناه: أنَّ الله تبارك وتعالى قادرُ الأشياء في الْقُدْمِ وعلّم سبحانه أنهَا ستقع في أوقات معلومة عنده سبحانه وعلى صفات مخصوصة، فهي تقع على حسب ما قدرها الله سبحانه وتعالى»^(٩).

(١) المصدر السابق: ٤٧٧/١١.

(٢) راجع معجم مقاييس اللغة: ٥/٥٢-٦٣، ولسان العرب: ٥/٧٤-٨٠.

(٣) هو: أبو محمد سعيد بن المسيب بن حزن بن أبي وهب القرشي المخزومي الإمام العلم، سيد التابعين وأحد فقهاء المدينة السبعة، تضافرت أقوال السلف والخلف على إمامته وعظميّة مكانته، توفي سنة ٩٣ هـ، وقيل: ٩٤، تهذيب الأسماء واللغات: ١/٢١٩-٢٢١، سير أعلام النبلاء: ٤/٢١٧-٢٤٦.

(٤) أخرجه عبد الله بن الإمام أحمد في السنة: ٢/٤٠٦، رقم ٨٨٣، وإسناده صحيح.

(٥) مسائل الإمام أحمد لابن هانئ: ٢/١٥٥.

(٦) ذكره عنه ابن القيم في شفاء العليل: ٦١.

(٧) انظر: منهاج الشوكاني في العقيدة: ص ١٨٦.

(٨) شفاء العليل: ص ١١٤.

(٩) منهاج شرح صحيح مسلم للنووي: ١/١٥٤، وانظر معلم السنن: ٤/٣٢٢، والاعتقاد للبيهقي: ص ١٣٢.

المبحث الأول

بيان ابن أبي حاتم وجوب الإيمان بالقدر

أثبت الإمام ابن أبي حاتم رحمة الله تعالى وجوب الإيمان بالقدر، وأنه لا يتم إيمان العبد إلاً بالإيمان به بما رواه من الأحاديث والآثار. ومن الأحاديث التي روتها وهي تقرّر وجوب الإيمان بالقدر:

حديث ابن عمر - رضي الله تعالى عنهما -:

روى اللالكائي بسنده من طريق ابن أبي حاتم إلى يحيى بن يعمر^(١) قال: «وردنا المدينة فلقينا ابن عمر، فقلنا: إِنَّا قومٌ نطعن^(٢) في الأرض فنلقى قوماً يزعمون أن لا قدر»^(٣). ولم يسوق اللالكائي الحديث كاملاً بل أحاله على حديث ابن بريدة عن ابن عمر - رضي الله تعالى عنهما - ونصه: «قدمنا فأتينا عبد الله بن عمر فقلنا: يا أبا عبد الرحمن إِنَّا بأرض قوم يزعمون أن لا قدر». فقال: من المسلمين من يصلّي إلى القبلة؟ قلنا: نعم من يصلّي إلى القبلة. قال: فغضب حتى وددت أني لم أكن سأله. ثم قال: إذا لقيت أولئك فأخبرهم أنَّ عبد الله بن عمر منهم بريء وأنهم منه براء. ثم قال: إن شئت حدثناك عن رسول الله ﷺ فقلت: أجل. قال: «كُنْتَ عند رسول الله فأتاه رجل حسن الشياب، طيب الريح، حسن الوجه. فقال: السلام عليكم يا رسول الله. قال: عليك. قال: يا رسول الله أدن منك. قال: أدن. فقلنا: ما رأينا كاليلوم رجلاً أحسن ثوباً ولا أطيب ريحًا ولا أحسن وجهًا ولا أشد توقيراً لرسول الله ﷺ». ثم قال يا رسول الله أدن منك؟ قال: نعم. فدنا منه نبذة. قال: فقلنا مثل مقالتنا. ثم قال الثالثة: أدن منك يا رسول الله؟ قال: نعم. قال: فدنا حتى ألقى ركبته بركبة رسول الله. فقال: يا رسول الله ما الإسلام؟ قال: تقيم الصلاة، وتؤتي الزكاة، وتصوم رمضان، وتحجج البيت، وتغتسل من الجنابة. قال: صدقت. قال: فقلنا ما رأينا كاليلوم رجلاً كأنه يعلم رسول

(١) هو: يحيى بن يعمر البصري أبو سليمان القيسى الجذلي قاضي مرو، فقيه أديب نحوى مروزى تابعى، وأكثر روايته عن التابعين وكان يرسل. مات قبل المائة، وقيل: بعدها. السير: ٤٤١/٤، تقرير التهذيب: ص ١٠٧٠.

(٢) طعن في الأرض: أي: مضى وأمعن. انظر: المعجم الوسيط: ٥٥٨/٢.

(٣) شرح أصول الاعتقاد: رقم ١٠٣٩.

الله. قال: وما الإيمان؟ قال: أن تؤمن بالله ورسوله، واليوم الآخر، والملائكة، والكتاب، والنبيين، والقدر كله خيره وشره حلوه ومره. قال: صدقت. فقلنا: والله ما رأينا كاليلوم قط فوا الله كأنه يعلم رسول الله. قال: يا رسول الله متى الساعة؟ قال: ما المسئول بأعلم بها من السائل. ثم انصرف. فقال رسول الله ﷺ: على بالرجل. قال: فقمنا بجمعنا نطلب الرجل فطلبناه فلم نقدر عليه.

فقال النبي ﷺ: هذا جبريل جاء ليعلّمكم دينكم وما أتاني في صورة إلا عرفته قبل مرئي هذه»^(١).

اشتمل هذا الحديث على أصول الدين وقواعد وأهم شرائع الإسلام، فهو كما وصفه الرسول ﷺ الدين كله « جاءكم ليعلّمكم دينكم ». والمقصود منه قوله: « وما الإيمان؟ قال: أن تؤمن بالله ورسوله، واليوم الآخر، والملائكة، والكتاب، والنبيين، والقدر كله خيره وشره حلوه ومره ». فقد عدد أركان الإيمان وعد منها الإيمان بالقدر خيره وشره حلوه ومره، فاستفيد من هذا أن الإيمان بالقدر ضروري لصحة الإيمان وجوده، فالإيمان مركب منه ومن غيره، فإذا لم يوجد لم يوجد الإيمان. فهو جزء أساس في الإيمان لا يتم الإيمان إلا بالإيمان به. وقد قرر كما في هذه الرواية بالإبدال في قوله: « خيره وشره حلوه ومره » فدل على حصول الاهتمام بشأنه^(٢).

الآثار التي ساقها ابن أبي حاتم وهي تقرر وجوب الإيمان بالقدر:

وقد أورد ابن أبي حاتم -رحمه الله تعالى- آثاراً عدّة تقرّر هذا المعنى ومنها:

(١) شرح أصول الاعتقاد: رقم ٣٨١، وقال المحقق: ((سند هذا الحديث ضعيف ، فيه عطاء بن السائب ثقة ولكنه تغير بأخره فمن سمع منه بعد الاختلاط ، فروايته عنه ضعيفة ، وابن فضيل من ضعفت روایته عنه كما ذكر ذلك يعقوب بن سفيان . راجع تهذيب التهذيب: ٢٠٣/٧ - ٢٠٧)) . وورد هذا الحديث من طريق آخر عن عبد الله بن عمر - رضي الله تعالى عنهما - عند مسلم وغيره؛ انظر: صحيح مسلم كتاب الإيمان باب بيان الإيمان والإسلام: ٢٦/١ ، رقم ٨ ، وأبو داود في كتاب السنة باب في القدر : ٥/٦٩-٧٣ ، رقم ٤٦٩٥ ، والترمذى في كتاب الإيمان باب ما جاء في وصف جبريل للنبي ﷺ الإيمان والإسلام: ٥/٦٥ ، رقم ٢٦١٠ ، والنمسائي كتاب الإيمان باب نعمت الإسلام: ٨/٩٧ .

(٢) انظر: فتح الباري: ١٤٥/١

١- أثر عبد الله بن مسعود - رضي الله تعالى عنه :-

روى الحافظ الالكائي ياسناده من طريق ابن أبي حاتم إلى الحارث قال: سمعت ابن مسعود يقول: - وهو يدخل إصبعه في فيه - « لا والله لا يطعم رجل طعم الإيمان حتى يؤمن بالقدر، ويقرُّ ويعلم أنه ميت، وأنه مبعوث من بعد الموت »^(١).

هذا الأثر دلَّ على وجوب الإيمان بالقدر، وأنَّ الإيمان له طعم وحلاؤه ولذة تحصل لمن تُصْفِي بالإيمان، ولذة الإيمان وطعمه لا يحصل إلَّا بشرط الإيمان بأمور، ومنها الإيمان بالقدر.

٢- أثر عبد الله بن عباس - رضي الله تعالى عنهمَا:-

روى الالكائي ياسناده من طريق ابن أبي حاتم إلى أبي يحيى مولى بني عفر قال: أتيت ابن عباس ومعي رجلان من الذين يذكرون القدر، أو ينكرون؛ فقلت يابن عباس ما تقول في القدر؟ فإنَّ هؤلاء أتوك يسألونك عن القدر إن زنا وإن سرق، وإن شرب!! قال: فحسر قميصه حتى أخرج منكبيه وقال: « يا أبي يحيى لعلك من الذين ينكرون القدر ويکذبون به!! والله إني لو أعلم أنك منهم أو هذين معك لجاهدتكم. إن زنا وإن سرق فبقدار، وإن شرب الخمر فبقدار »^(٢).

في هذا الأثر دلالة على وجوب الإيمان بالقدر وعلى التحذير من إنكاره والتکذيب به، فدلَّ هذا على أنَّ الإيمان بالقدر أصل من أصول الإيمان، وركن من أركانه التي لا يصح الإيمان بدونه. كما دل على أنَّ جميع أفعال العباد الاختيارية أو غيرها سواء كانت خيراً أو شراً مخلوقة لله تعالى. وفي هذا ردٌّ قوي على القدرية الذين جعلوا العباد خالقين لأفعالهم.

(١) شرح أصول الاعتقاد: رقم ١٢١٨، ورواه عبد الرزاق في المصنف: رقم ٢٠٠٨١، وابن بطة في الإبانة: ٥٩/٢، رقم ١٤٦٢ بسند ولفظ آخرين.

(٢) شرح أصول الاعتقاد: رقم ١٢٢٩-١٢٣٠، ورواه عبد الله بن الإمام في السنة: رقم ٩٣٧، وابن بطة في الإبانة: ٤٥/٢، رقم ١٤٣٦، و١٦٣/٢، رقم ١٦٣٢.

٣- أثر عمر بن عبد العزيز - رحمه الله تعالى:-

روى الالكائي بإسناده من طريق ابن أبي حاتم إلى عمر بن عبد العزيز - رحمه الله تعالى - قال: «ما طن ذباب بين اثنين إلا بكتاب مقدار»^(١).

٤- أثر مالك بن أنس - رحمه الله تعالى :-

روى أبو نعيم من طريق ابن أبي حاتم إلى ابن وهب قال: سمعت مالكا يقول لرجل: «سألتني أمس عن القدر؟ قال: نعم قال: قال الله تعالى: ﴿ولو شئنا لآتينا كل نفس هداها ولكن حق القول مني لأملائن جهنم من الجنة والناس أجمعين﴾^(٢). ثم قال: فلا بد أن يكون ما قال الله تعالى»^(٣).

٥- أثر أبي حازم - رحمه الله تعالى:-

قال السيوطي: وأخرج عبد بن حميد وابن المنذر وابن أبي حاتم ﴿فأهلمها فجورها وتقوها﴾^(٤). قال: «الفاجرة أهمها الفجور، والتقوية أهمها التقوى»^(٥). وقد ورد هذا الأثر موصولاً عند ابن بطة إلى أبي حازم - رحمه الله تعالى - فذكر الإسناد إلى أن قال: قال أبو حازم^(٦) في قوله تعالى: ﴿فأهلمها فجورها وتقوها﴾. فذكر الأثر^(٧).

وهذا التفسير للأية واضح على إثبات القدر ووجوب الإيمان به، لأن الآية دلت

(١) شرح أصول الاعتقاد: رقم ١٢٤٧.

(٢) سورة السجدة: آية ١٢.

(٣) حلية الأولياء: ٦ / ٣٢٦، وأورده النهي في سير أعلام النبلاء: ٨ / ٩٩.

(٤) سورة الشمس: آية ٨.

(٥) الدر المثور: ٦ / ٣٥٦.

(٦) أبو حازم: هو سلمان الأشعجي الكوفي مولى عزة، محدث ثقة، وثقة أحمد وبيهقي بن معين؛ توفي في حلافة عمر بن عبد العزيز - رحمه الله تعالى -. سير أعلام النبلاء: ٥ / ٧ - ٨.

(٧) الإبانة لابن بطة: ١ / ٢٧٨، رقم ١٢٩٦ ، ورواه عبد الله في السنة: ٢ / ٤٠٨، رقم ٨٩٠، والآجري في الشريعة ص ١٦٢، عن أنس بن عياض به.

على أنَّ ابتداء توجُّه القلب إلى الخير أو إلى الشرٌّ من الله تعالى؛ فهو الذي يلهم العبد ويلقي في قلبه الاتجاه إلى الخير والتقوى، أو إلى الشر والفحور. وإذا تدبر العبد هذا، وأدرك أنَّ الله هو الذي يلهمه الخير أو العكس علم ثبوت القدر ووجوب الإيمان به، فيلتجأ إلى الله فيحمده على توفيقه له ويسأله المزيد، ويتضارع إليه أن لا يسلبه؛ لأنَّ العبد لا يستطيع ثبيت نفسه على الخير إذا لم يكن له مدد من الله تعالى وتوفيقه. ولا يدرى ماذا قدر عليه في مستقبل حياته. كما وضح هذا المعنى الصحابي الجليل علي بن أبي طالب -رضي الله تعالى عنه- فيما رواه عنه ابن أبي حاتم حيث قال: «إِنَّ الْحَدْرَ لَا يَرْدُ الْقَدْرَ، وَإِنَّ الدُّعَاءَ يَرْدُ الْقَدْرَ». وذلك في كتاب الله: ﴿إِلَّا قَوْمٌ يُونَسٌ لَا آمَنُوا كَشَفْنَا عَنْهُمْ عَذَابَ الْخَزِيِّ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَمُتَعَنِّهِمْ إِلَى حِينٍ﴾^(١).

وهذا من أحسن الكلام في هذا الباب، فالعبد إذا لم يلتجئ إلى الله بالدعاء ويسأله الثبات على الخير، ربما استولى عليه الشيطان وصرفه عنه بمحنة ما قدر عليه. إذ لا مفر ولا ملجأ منه إلَّا بالاستعاذه بالله، والتضرع إليه بالدعاء. وقد يَبَيِّنُ هذا المعنى التابعي الجليل مطرُّف بن عبد الله^(٢). فقال رحمه الله تعالى: «نظرت فإذا ابن آدم ملقى بين يدي ربيه عزَّ وجلَّ وبين يدي إبليس، فإن شاء الله عزَّ وجلَّ أن يعصمه عصمه، وإن تركه ذهب به إبليس»^(٣).

وقال أيضًا: «نظرت في هذا الأمر من كان فإذا بدأه من الله عزَّ وجلَّ، وإذا تماهه على الله؛ ونظرت ما ملائكة؟ فإذا ملائكة الدعاء»^(٤).

(١) تفسير ابن أبي حاتم (جزء سورة يونس): ص ٣١٠، وقال المحقق: إسناده صحيح. والآية من سورة يونس: ٩٨، وأخرجه اللالكاني في شرح أصول الاعتقاد: رقم ١٢١٢.

(٢) هو: مطرُّف بن عبد الله بن الشخير العامري ، أبو عبد الله البصري ، ذكره ابن سعد في الطبقية الثالثة ثقة فاضل، توفي سنة ٨٧ هـ. تهذيب التهذيب: ١٧٣/١٠.

(٣) رواه اللالكاني في شرح أصول الاعتقاد: رقم ١٢٥٦، والأجري في الشريعة: ص ٢٢٠، وابن بطة في الإبانة: ١٩٥-١٩٦، رقم ١٧١٢.

(٤) أخرجه اللالكاني في شرح أصول الاعتقاد: رقم ١٢٥٧ ، وابن بطة في الإبانة: ١٩٥/٢، رقم ١٧١١.

وفي الأثر الأول بيان تسلط الشيطان على العبد وأنه متمكن منه غاية التمكّن، فلا بُجَاهَة له إلَّا بالالتجاء والتضرع إلى الله بالدعائِ؛ كما هو مدلول الأثر الثاني.

التعليق

لقد أَتَضَحَ بما أورده الإمام ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى من الأحاديث والآثار أنَّ الإيمان بالقدر والإقرار به ركن عظيم وأساس مهم لا يصح الإيمان بدونه. وهذا لأنَّ الإيمان بالقدر يتضمن الإيمان بعلم الله القديم، وما أظهر من علمه بخطابه وكتابه مقادير الخلاائق^(١). ولأنَّ «الأصل فيه هو الإيمان بربوبيَّة الله التامة، فإنه لا يؤمن بأنه ربُّ كل شيء إلَّا من آمن بأنه قادر على تلك الأشياء؛ ولا يؤمن بتمام ربوبيته وكماها إلَّا من آمن بأنه على كل شيء قادر»^(٢).

فهو كما قال عبد الله بن عباس -رضي الله تعالى عنهما-: «القدر نظام التوحيد فمن وَحَدَ الله وآمن بالقدر تمَّ توحيدَه، ومن وَحَدَ الله وكذَّب بالقدر نقض تكذيبه توحيدَه»^(٣).

وكمَا قال شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله تعالى-: «لا بدَّ من الإيمان بالقدر فإنَّ الإيمان بالقدر تمام التوحيد»^(٤).

ومن هنا يتجلى أهميَّة الإيمان بالقدر للمسلم من العقيدة الإسلامية الصحيحة. وأنه إذا احتل هذا الإيمان انفرط سلك التوحيد وتلاشى ولم يعد هناك فائدة في إيمان العبد بباقي أركان الإيمان إذا لم يؤمن بالقدر. وذلك لأنَّ الإيمان بالقدر أساس التوحيد ودعمته.

(١) شرح العقيدة الطحاوية: ص ٣٥٨.

(٢) شرح العقيدة الطحاوية: ص ١١٧.

(٣) المصدر السابق: ص ٣٥٨، وذكره شيخ الإسلام ابن تيمية في التدمريَّة: ص ٢١٢-٢١٣، وابن القيم في شفاء العليل: ص ١٤٠، واللالكاني في شرح أصول الاعتقاد: رقم ١٢٢٤، مع اختلاف يسير في اللفظ.

(٤) التدمريَّة: ص ٢١٢.

قال الإمام ابن القيم رحمه الله تعالى: «وبالجملة فكل دليل في القرآن على التوحيد فهو دليل على القدر وخلق أفعال العباد، وهذا كان إثبات القدر أساس التوحيد»^(١).



(١) شفاء العليل: ص ١٤٠ .

المبحث الثاني

بيانه مراتب الإيمان بالقدر^(١)

إنَّ الإيمان بالقدر له مراتب أربع، لا يتم الإيمان به إلَّا بمعرفتها وتحقيقها. وهذه المراتب هي:

المرتبة الأولى: علم الله بالأشياء قبل كونها بعلمه المحيط بكل شيء.

ومقتضى هذه المرتبة: الإيمان بِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى عَالِمٌ بِكُلِّ شَيْءٍ مَا كَانَ وَمَا سَيَكُونُ جَمْلَةً وَتَفْصِيلًا أَزْلًا وَأَبْدًا. قال اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾^(٢). وقال تَعَالَى: ﴿وَعِنْهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ وَيَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرْقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَجَّةٌ فِي ظُلُمَاتِ الْأَرْضِ وَلَا رَطْبٌ وَلَا يَابِسٌ إِلَّا فِي كِتَابٍ مَبِينٍ﴾^(٣). وقال تعالى: ﴿لَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ وَأَنَّ اللَّهَ قَدْ أَحاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا﴾^(٤). وقد روى ابن أبي حاتم أحاديث وأثاراً تقرّر هذه المرتبة وتوضّحها ومنها:

Hadith 'Umaran bin al-Husayn - رضي الله تعالى عنه -:

روى اللالكائي بإسناده من طريق ابن أبي حاتم إلى عمران بن حصين^(٥) رضي الله تعالى عنه قال: «قال رجل يا رسول الله أعلم أهل الجنة من أهل النار؟ قال: نعم. قال: فقيم يعمل العاملون؟! قال: اعملوا فكل ميسر»^(٦).

(١) انظر: هذه المراتب في شفاء العليل: ص ٦٣-١٤٠.

(٢) سورة التور: آية ٦٤، والحجرات: آية ١٦.

(٣) سورة الأنعام: آية ٥٩.

(٤) سورة الطلاق: آية ١٢.

(٥) عمران بن حصين: الخزاعي أسلم يوم خير وغزا عدة غزوات، كان من فضلاء الصحابة وفقانهم، وكان يرى الحفظة، وكانت تكلمه، توفي سنة ٥٥٢هـ. الإصابة: ٧/١٥٥.

(٦) شرح أصول الاعتقاد: رقم ١٥٥٧، ورواوه البخاري في كتاب القدر بباب جف القلم على علم الله: ﴿وَأَضْلَلَهُ عَلَى عِلْمٍ﴾، صحيح البخاري مع الفتح: ٤٩٩/١١، رقم ٦٥٩٦ ، وفي كتاب التوحيد بباب قول الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ يَسَرَنَا الْقُرْآنُ لِذَكْرِ فَهِلْ مِنْ مَذْكُورٍ﴾: ٥٣٠/١٣، رقم ٧٥٥١، ومسلم في كتاب القدر بباب حلق الآدمي في بطن أمه: ٤١/٤، رقم ٢٦٤٩، وأبو داود في كتاب السنة بباب في القدر: ٥/٨٣، رقم ٤٧٠٩، والأجرى في الشريعة: ص ١٧٤، وأبي بطة في الإبانة: ٢/٦٠، و٧٦-٧٧، والبيهقي في الاعتقاد: ص ١٤٦.

فقوله: أعلم أهل الجنة من أهل النار؟ أي: هل علم الله تعالى أهل الجنة من أهل النار؟ كان هذا هو السؤال فأجاب النبي ﷺ بعم. أي: علم الله تعالى أهل الجنة من أهل النار. وهذا هو علم الله السابق.

ومن الآثار التي رواها ابن أبي حاتم وهي تقرّر هذه المرتبة:

١- أثر أبي حاتم وأبي زرعة الرازيين -رحمهما الله تعالى:-

جاء في الأثر الذي تقدم ذكر ابن أبي حاتم له عن أبيه وأبي زرعة قولهما: «... والقدريّة مبتدعة ضلال، ومن أنكر منهم أنَّ الله عز وجل يعلم ما يكون قبل أن يكون فهو كافر»^(١).

قولهما: ومن أنكر منهم أنَّ الله عز وجل يعلم ما يكون قبل أن يكون فهو كافر؛ أي: من أنكر علم الله تعالى السابق للأشياء قبل إيجادها، والكائنات قبل كونها ووقوعها. وهذا هو علم الله السابق. ولهذا كان الإمام الشافعي يقول: «ناظروا القدريّة بالعلم فإن أقروا به خصمو، وإن أنكروا كفروا»^(٢). يعني يقال للقدري: أيجوز أن يقع في الوجود خلاف ما تضمنه العلم؟ فإن منع وافق قول أهل السنة، وإن أحاز لزمه نسبة الجهل لله تعالى الله عن ذلك^(٣). فاتضح بهذا دلالة الأثر على شمول علم الله تعالى لجميع الكائنات سواء ما كانت منها متعلقة بأفعاله تعالى أو بأفعال عباده؛ وسواء ما وقعت منها أو لم تقع وإذا وقعت كيف تقع. وهذا كما اتفق عليه علماء أهل السنة في جميع الأمصار - كذلك - اتفق عليه رسول الله الكرام عليهم الصلاة والسلام من أولهم إلى خاتمهم، كما اتفق عليه جميع الصحابة ومن تبعهم من الأمة؛ وغالفهم بحوس الأمة^(٤). وهم القدريّة الغلة الذين قالوا: «إنَّ الأمر أنف»^(٥). أي: مستأنف «لم يسبق به قدر ولا علم من الله تعالى وإنما

(١) تقدم في ص ٤٠ من هذه الرسالة.

(٢) شرح العقيدة الطحاوية: ص ٣٥٤.

(٣) فتح الباري: ١٤٥/١.

(٤) انظر: شفاء العليل: ص ٦٣.

(٥) جزء من حديث طويل رواه مسلم عن ابن عمر في صحيحه في كتاب الإيمان، باب الإيمان: ١٢٠/١، رقم ٨.

يعلمه بعد وقوعه»^(١). وهذه الطائفة انقرضت كما حكى ذلك الحافظ ابن حجر عن القرطي رحمة الله تعالى أنه قال: «قد انقرض هذا المذهب ولا نعرف أحداً ينسب إليه من المتأخرین. - قال -: والقدريّة اليوم مطبقون على أنَّ الله عالم بأفعال العباد قبل وقوعها، وإنما خالفوا السلف في زعمهم بأنَّ أفعال العباد مقدرة لهم وواقعة منهم على جهة الاستقلال. وهو مع كونه مذهبًا باطلًا أخف من المذهب الأول»^(٢). وهذا الانقراض محمول على مذهب القدريّة الأوائل من أهل الإسلام، ولا يدخل في ذلك الفلاسفة أو من تفلسف من المسلمين فأنكر شمول علم الله تعالى بالجزئيات. قال شارح الطحاوية: «وقد ضلَّ في هذا الموضوع خلقٌ من المشرِّكين والصابئين وال فلاسفة وغيرهم من ينكرون علمه بالجزئيات أو بغير ذلك، فإنَّ ذلك مما يدخل في التكذيب بالقدر»^(٣).

٢- أثر ابن عباس - رضي الله تعالى عنهما -:

قال السيوطي في تفسير قول الله تعالى: ﴿أَفَرَأَيْتَ مِنْ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هُوَاهُ وَأَضَلَّهُ اللَّهُ عَلَى عِلْمٍ وَخَتَمَ عَلَى سَمْعِهِ وَقَبْلَهُ وَجَعَلَ عَلَى بَصَرِهِ غَشَاوةً فَمَنْ يَهْدِيهِ مِنْ بَعْدِ اللَّهِ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾^(٤): أخرج ابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم واللالكائي في السنّة والبيهقي في الأسماء والصفات عن ابن عباس - رضي الله تعالى عنهما - في الآية ﴿أَفَرَأَيْتَ مِنْ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هُوَاهُ﴾. قال: «ذاك الكافر اتَّخَذَ دِينَهُ بِغَيْرِ هُدَىٰ مِنَ اللَّهِ وَلَا بِرَهْنَانٍ﴾^(٥). ﴿وَأَضَلَّهُ اللَّهُ عَلَى عِلْمٍ﴾. يقول: أضلَّهُ اللَّهُ فِي سَابِقِ عِلْمِهِ»^(٦).

أي: فقد سبق في علم الله تعالى أنَّ ذاك الكافر ضالٌّ عن المهدى والرشاد، فدلَّ الأثر بهذا على علم الله السابق، وهي المرتبة الأولى من مراتب القدر.

المرتبة الثانية: كتابة الله تعالى للأشياء قبل كونها:
ومقتضها إيمان بأنَّ الله عزَّ وجلَّ قد كتب مقادير كلِّ شيء جملة وتفصيلاً، قال

(١) النهاج شرح النووي لصحيحي مسلم: ١٥٦/١.

(٢) فتح الباري: ١٤٥/١ ، وانظر بمجموع الفتاوى: ٣٨٥/٧، وجامع العلوم والحكم لابن رجب: ص ١٨.

(٣) شرح العقيدة الطحاوية: ص ٣٥٨.

(٤) سورة الجاثية: آية ٢٣.

(٥) الدر المثور: ٣٥/٦، وأعرجه الطبرى في التفسير: ١٥١/٢٥، وابن بطة في الإبانة: ١٦٠/٢، رقم ١٦٢٢، واللالكائي في شرح أصول الاعتقاد: رقم ١٠٠٣.

تعالى: ﴿مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي أَنفُسِكُمْ إِلَّا فِي كِتَابٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ نَبْرَأَهَا إِنَّ فِي ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ﴾^(١). وقال تعالى: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ إِنَّ ذَلِكَ فِي كِتَابٍ إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ﴾^(٢). وقال تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَحْيِي الْمَوْتَىٰ وَنَكْتُبُ مَا قَدَّمُوا وَآثَارُهُمْ وَكُلُّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ فِي إِيمَانٍ مُبِينٍ﴾^(٣). ففي هذه الآية جمع الله تعالى بين الكتاين، الكتاب السابق لأعمالهم قبل وجودهم، والكتاب المقارن لأعمالهم^(٤). ومرتبة الكتابة هي أنواع ودرجات:

- ١- الكتابة العامة الشاملة لجميع المخلوقات. وهي الكتابة في اللوح المحفوظ.
- ٢- كتابة خلق آدم، وتقدير أعمال بنيه وأرزاقهم وأحاجفهم وسعادتهم عقب خلق

أبيهم.

٣- الكتابة في بطن الأم.

٤- كتابة أعمال المكلفين عند بلوغهم^(٥).

وقد روى ابن أبي حاتم -رحمه الله تعالى- روایات تدل على ثبوت هذه الأنواع وتقرّرها. ومن الروایات التي رواها ابن أبي حاتم وهي تقرّر الكتابة في اللوح المحفوظ:

١- حديث عبادة بن الصامت -رضي الله تعالى عنه-:

ذكر ابن كثير بإسناد ابن أبي حاتم عن الويلد بن عبادة بن الصامت قال: دعاني أبي حين حضره الموت فقال: إني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إِنَّ أَوَّلَ مَا خَلَقَ اللَّهُ الْقَلْمَنْ فَقَالَ لَهُ أَكْتُبْ. قَالَ يَا رَبِّ وَمَا أَكْتُبْ؟ قَالَ أَكْتُبِ الْقَدْرَ وَمَا هُوَ كَائِنٌ إِلَّا الْأَبْدَ»^(٦).

(١) سورة الحديد: آية ٢٢.

(٢) سورة الحج: آية ٧٠.

(٣) سورة يس: آية ١٢.

(٤) شفاء العليل: ٨٦.

(٥) انظر: هذه الأنواع في شرح العقيدة الطحاوية: ٣٤٨.

(٦) تفسير ابن كثير: ٤٠٢/٤، وأخرجه الترمذى في السنن كتاب التفسير باب ما جاء من سورة ن: ٣٩٤/٥، وأحمد في المسند: ٢١٧/٥، والأجري في الشريعة: ص ٣١١، وابن بطة في الإبانة: ٢/٣٣٤، رقم ١٣٦٣، واللالكاني في شرح أصول الاعتقاد: رقم ١٠٩٧، وابن أبي عاصم في السنة: ١/٤٩، وابن حجر في التفسير: ٢٦١/٤، قال ابن المدينى: إسناده حسن نقله ابن حجر في التكث الظراف: ٢٦١/٤، وقد حسن ابن حجر =

فهذا الحديث يدل على أنَّ الله تعالى أَوْلَ ما خلق القلم أمره بكتابه القدر إلى الأبد. فلا يوجد شيء إلا وقد كتبه الله تعالى وقدرَه سابقاً قبل خلق السماوات والأرض، كما في حديث عبد الله بن عمرو - رضي الله تعالى عنه - مرفوعاً: « كتب الله مقادير الخلائق قبل أن يخلق السماوات والأرض بخمسين ألف سنة وعمره على الماء »^(١). ومن دلالة الحديث أيضاً أنَّ التقدير عام في كل شيء سواء ما كان من أفعال العباد الاختيارية أو غيرها فلا يخرج شيء من هذا، لقوله: « اكتب القدر ». قال الحافظ ابن كثير: « المراد هاهنا بالقلم الذي أجرأه الله بالقدر حين كتب مقادير الخلائق قبل أن يخلق السماوات والأرضين بخمسين ألف عام »^(٢). فتبيَّن بهذا أنَّ المراد بالقدر في الحديث مقادير الخلائق كلهم. وفي هذا دليل على أنه عام لكل شيء .

٢- أثر ابن عباس - رضي الله تعالى عنه - :

قال الشوكاني - رحمه الله تعالى - في تفسير قول الله تعالى: ﴿إِنَّا كُنَا نَسْتَسْخِنُ مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾^(٣): وأخرج ابن حرير وابن أبي حاتم عنه^(٤) بمعناه مطولاً^(٥)، فقام رجل فقال: يا ابن عَبَّاس ما كنا نرى هذا تكتبه الملائكة في كل يوم وليلة؟ فقال ابن عباس: «إنكم لستم قوماً عرباً، ﴿إِنَّا كُنَا نَسْتَسْخِنُ مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾. هل يستنسخ شيء إلا من كتاب؟»^(٦).

بعض طرق الحديث في الفتح: ٤٩/١١، وقال الشيخ الألباني: « حدث صحيح رجاله ثقات غير عبد الواحد بن سليم فهو ضعيف » تخریج السنَّة: ٤٩/١. وقال أيضاً بعد الإشارة إلى بعض طرق الحديث: « فالحديث صحيح بلا ريب » حاشية المشكاة: ١/٣٤، وصححه في صحيح أبي داود: ٨٩١/٣، رقم ٣٩٣٣.

(١) أخرجه مسلم في كتاب القدر باب حجاج آدم وموسى عليهما السلام: ٤/٤٤، ٢٠٤٤، رقم ٢٦٥٣.

(٢) تفسير ابن كثير: ٤/٤٠٢.

(٣) سورة الجاثية: آية ٢٩.

(٤) الضمير يرجع إلى ابن عباس في أثره الذي رواه الشوكاني حيث قال: ((وأخرج ابن حرير عن ابن عباس في قوله: ﴿هُنَّا كَانَا يَنْطَقُ عَلَيْكُمْ بِالْحَقِّ﴾ قال: « هو أم الكتاب فيه أعمال بني آدم ». ﴿إِنَّا كُنَا نَسْتَسْخِنُ مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ قال: « هُمُ الْمَلَائِكَةُ يَسْتَسْخِنُونَ أَعْمَالَ بَنِي آدَمَ ». فتح التدبر: ٥/١٢٥).

(٥) إشارة إلى الأثر السابق.

(٦) فتح التدبر: ٥/١٢، وأخرجه ابن بطة في الإبانة: ١/٣٤٠-٣٤١، رقم ١٣٧٥، واللالكائي في شرح أصول الاعتقاد: رقم ٩٤٤.

وقد روي عن ابن عمر نحو قول ابن عباس في تفسير الآية^(١).

قال الإمام ابن القيم رحمه الله تعالى: «وأكثرون من المفسرين على أنَّ هذا الاستنساخ من اللوح المحفوظ، فتستنسخ الملائكة ما يكون من أعمال بني آدم قبل أن يعملاها، فيجدون ذلك موافقاً لما يعملونه؛ فثبتت الله تعالى منه ما فيه ثواب أو عقاب ويطرح منه اللغو»^(٢). ثبت بهذا أنَّ الله تعالى كتب في اللوح المحفوظ مقادير كل شيء، ثم يأمر الملائكة باستنساخ ذلك منه حسب الحاجة، وبهذا ثبتت هذه المرتبة التي هي الكتابة في اللوح المحفوظ. وهذه المرتبة بجمع عليها كسابقتها بين أهل السنة، فقد أجمع الصحابة والتابعون وجميع أهل السنة والحديث أنَّ كلَّ كائن إلى يوم القيمة فهو مكتوب في أم الكتاب، وقد دلَّ القرآن على أنَّ الرَّبَّ تعالى كتب في أم الكتاب ما يفعله وما يقوله فكتب في اللوح أفعاله وكلامه^(٣). فالرَّبُّ سبحانه كتب ما يقوله وما يفعله وما يكون بقوله وفعله، وكتب مقتضى أسمائه وصفاته وأثارها كما في الصحيحين من حديث أبي هريرة رضي الله تعالى عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «لَا قَضَى اللَّهُ الْخَلْقَ كَتَبَ فِي كِتَابٍ، فَهُوَ عَنْهُ فَوْقُ الْعَرْشِ، إِنَّ رَحْمَتَهُ غَلَبَتْ غَضْبِي»^(٤).

«وَاللَّهُ سَبَّحَنَهُ قَدْ أَحاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا قَبْلَ خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ، وَقَدْرٌ كُلِّ شَيْءٍ تَقْدِيرٌ وَكَتْبَهُ عِنْدَهُ، ثُمَّ يَأْمُرُ مَلَائِكَتَهُ بِكِتَابَةِ ذَلِكَ مِنَ الْكِتَابِ الْأَوَّلِ قَبْلَ خَلْقِ الْعَبْدِ، فَيَطَابِقُ حَالَهُ وَشَانَهُ مَا كَتَبَ فِي الْكِتَابِ وَمَا كَتَبَهُ الْمَلَائِكَةُ، وَلَا يَزِيدُ شَيْئًا وَلَا يَنْقُصُ مَا كَتَبَهُ سَبَّحَنَهُ وَأَبْتَهُ عِنْدَهُ كَانَ فِي عِلْمِهِ قَبْلَ أَنْ يَكْتُبَهُ، ثُمَّ كَتَبَهُ كَمَا فِي عِلْمِهِ، ثُمَّ وَجَدَ كَمَا كَتَبَهُ. قَالَ تَعَالَى: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ إِنَّ ذَلِكَ فِي كِتَابٍ إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ﴾^(٥). وقد أورد ابن كثير في تفسير هذه الآية ياسناد

(١) أخرجه الأجري في الشريعة: ص ١٧٥-١٧٦، و ٢٢٨، و ابن مردوه كما في شفاء العليل: ص ٤٨.

(٢) المصدر السابق: ص ٤٨.

(٣) المصدر السابق: ص ٨٩.

(٤) أخرجه البخاري في كتاب بدء الخلق بباب ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَدْأُبُ الْخَلْقَ ثُمَّ يَعْيَدُهُ وَهُوَ أَهُونُ عَلَيْهِ﴾. صحيح البخاري مع الفتح: ٣٢١/٦، رقم ٣١٩٤، ومسلم: في كتاب التوبة بباب سعة رحمة الله وأنها تسقى غضبه: ٢١٠٧/٤، رقم ٢٧٥١.

(٥) سورة الحج: آية ٧٠.

(٦) شفاء العليل: ٧٦-٧٥.

ابن أبي حاتم عن ابن عباس - رضي الله تعالى عنهما - أنه قال: «خلق الله اللوح المحفوظ كمسيرة مائة عام، وقال للقلم قبل أن يخلق الخلق وهو على العرش تبارك وتعالى أكتب. فقال القلم وما أكتب؟ قال: علمي في خلقي إلى يوم الساعة فجرى القلم بما هو كائن في علم الله إلى يوم القيمة. فذلك قوله للنبي ﷺ: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾»^(١).

قال الحافظ ابن كثير تعقيباً على هذا الأثر: «وهذا من تمام علمه تعالى أنه علم الأشياء قبل كونها وقدرها وكتبها أيضاً، فما العباد عاملون قد علمه تعالى قبل ذلك على الوجه الذي يفعلونه، فيعلم قبل الخلق أنَّ هذا يطيع باختياره وهذا يعصي باختياره، وكتب ذلك عنده، وأحاط بكل شيء علماً وهو سهل عليه، يسير لديه. ولهذا قال: ﴿إِنَّ ذَلِكَ فِي كِتَابٍ إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ﴾»^(٢).

فأَللَّهُ سَبَحَانَهُ وَتَعَالَى عَالِمُ بِمَا كَانَ وَمَا يَكُونُ وَمَا لَمْ يَكُنْ^(٣)، وكل شيء في الكون يسير طبقاً لما في علمه سبحانه وما كتبه في اللوح المحفوظ، مما يحدث شيء في الكون إلا وقد علمه الله وكتبه قبل حدوثه. هذا ما أجمع عليه المحققون من أهل العلم^(٤).

والفرق بين مرتبة العلم ومرتبة الكتابة أنَّ علم الله السابق محظوظ بالأشياء على ما هي فلا يتغير ولا يتحول؛ وأمَّا في اللوح المحفوظ فيحتمل المحو والإثبات على اختلاف بين العلماء.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى: «إِنَّ عِلْمَ اللَّهِ تَعَالَى السَّابِقِ مُحِيطٌ بِالْأَشْيَاءِ عَلَى مَا هِيَ عَلَيْهِ وَلَا مَحْوٌ وَلَا تَغْيِيرٌ وَلَا زِيادةٌ وَلَا نَفْصُ». فإنه سبحانه يعلم ما كان

(١) تفسير ابن كثير: ٣/٢٢٧، وإسناده صحيح.

(٢) المصدر السابق.

(٣) التفسير الكبير لابن تيمية: ٤/٢٠١، تحقيق د/ عبد الرحمن عميرة، ط دار الكتب العلمية ١٤٠٨هـ.

(٤) انظر في ذلك تفسير الطبراني: ٢٢/٢٢، والشريعة للأجري: ص ١٧٦-١٧٩، والاعتقاد للبيهقي: ص ٨٩، وشرح صحيح سلم للنووي: ١٦/١٦، ١١٤/١٦، ٢١٢-٢١٣، والعقيدة الواسطية لابن تيمية شرح د/ صالح الفوزان: ص ١٦٤، وفتح الباري: ١٠/٤٣٠، ١١/٤٣٠، ٤٩٧/٥٠٠-٤٩٧، ولوامع الأنوار البهية للسفاريني: ١/٤٣٨-٤٣٩، وغيرها من الكتب.

وما يكون وما لا يكون لو كان كيف يكون. وأما ما حرر به القلم في اللوح المحفوظ فهل يكون فيه إثبات؟ على قولين للعلماء في تفسير قوله تعالى: ﴿يَحْوِي اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيَبْثِتُ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ﴾^(١). وأما الصحف التي ييد الملائكة فيحصل فيها المحو والإثبات

﴿﴾^(٢).

والذى يتزوج في هذه المسألة -والعلم عند الله- هو رأي القائلين بأن المحو والإثبات في المكتوب عند الملائكة، وأن ما في سابق علمه سبحانه وفي اللوح المحفوظ لا يقع فيه المحو والإثبات، وهذا ما قاله كثير من أهل العلم^(٣).

قال الحافظ ابن حجر - رحمه الله تعالى -: «إن في تقدير الأعمال ما هو سابق ولاحق، فالسابق ما في علم الله تعالى، واللاحق ما يقدر على الجنين في بطنه كما وقع في الحديث^(٤)، وهذا هو الذي يقبل النسخ، وأما ما وقع في صحيح مسلم من حديث عبد الله مرفوعاً: «كتب الله مقادير الخلائق قبل أن يخلق السماوات والأرضين بخمسين ألف سنة»^(٥)؛ فهو محمول على كتابة ذلك في اللوح المحفوظ على وفق ما في علم الله سبحانه وتعالى^(٦).

وقال الشيخ عبد الرحمن بن ناصر السعدي رحمه الله تعالى عند تفسيره لقول الله تعالى: ﴿يَحْوِي اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيَبْثِتُ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ﴾^(٧): «يَحْوِي اللَّهُ مَا يَشَاءُ من الأقدار، ويثبت ما يشاء منها، وهذا المحو والتغيير في غير ما سبق به علمه وكتبه قلمه، فإن هذا لا يقع فيه تبديل ولا تغيير، لأن ذلك محال على الله أن يقع في علمه نقص أو خلل،

(١) سورة الرعد: آية ٣٨ - ٣٩.

(٢) رفع الشبهة والغرر عن بحث على فعل العاصي بالقدر لمرعى الكرمي ص ٢١، نقلًا عن ابن تيمية وانظر جموع الفتاوى له: ٤٩٠/١٤، ٤٩٢-٤٩٣، والتفسير الكبير له: ٤/٢٠٠-٢٠١.

(٣) منهم شيخ الإسلام ابن تيمية كما في الفتوى له: ١٤/١٤، ٤٩٢-٤٩٠، وانظر أيضًا: ٨/٥١٧ - ٥٤٠، وابن أبي العز الحنفي كما في شرح العقيدة الطحاوية: ص ١٣٢-١٣١، وابن حجر كما في الفتح: ٤/٣٥٣-٣٥٤، والسفاريني كما في لواム الأنوار البهية: ١/٣٤٩، وغيرهم من العلماء.

(٤) يقصد حديث عبد الله بن مسعود - رضي الله تعالى عنه - في حلق الجنين وسيأتي قريباً.

(٥) تقدم تخرجه في ص ١٦٧ من هذه الرسالة.

(٦) فتح الباري: ١١/٤٩٧.

(٧) سورة الرعد: آية ٣٨ - ٣٩.

ولهذا قال: ﴿وَعِنْهُ أُمُّ الْكِتَابِ﴾ أي اللوح المحفوظ الذي ترجع إليه سائر الأشياء فهو أصلها، وهي فروع وشعب، فالتغيير والتبدل يقع في الفروع والشعب كأعمال اليوم والليلة التي تكتبها الملائكة، ويجعل ثبوتها أسبابا لا تتعدي تلك الأسباب ما رسم في اللوح المحفوظ، كما جعل الله البر والصلة والإحسان من أسباب طول العمر وسعة الرزق، وكما جعل المعاصي سببا لحق بركة الرزق وال عمر، وكما جعل أسباب النجاة من المهالك والمعاطب سببا للسلامة وجعل التعرض لذلك سببا للعطب؛ فهو الذي يدبر الأمور بحسب قدرته وإرادته، وما يدبره منها لا يخالف ما قد علمه وكتبه في اللوح المحفوظ﴾^(١). وعلى هذا فلا يكون الحمو والإثبات في القدر الأزلاني السابق وفي اللوح المحفوظ، بل يكون في القدر اللاحق المكتوب عند الملك الموكل به.

ومما رواه ابن أبي حاتم مما يدل على كتابة خلق آدم وتقدير أعمال بنيه وأرزاقهم وأحالمهم وسعادتهم عقيب خلق أبيهم:

حديث أبي بن كعب -رضي الله تعالى عنه-

ذكر السيوطي أنَّ ابنَ أبيِ حاتِمَ أخْرَجَ عَنْ أَبِيِّ بْنِ كَعْبٍ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَإِذَا خَذَ رُبُّكَ مِنْ بَنِيِّ آدَمَ مِنْ ظَهُورِهِمْ ذُرِّيَّتِهِمْ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿بِمَا فَعَلَ الْمُبْطَلُونَ﴾. قَالَ: «جَمِيعُهُمْ فَجَعَلُوهُمْ أَرْوَاحًا فِي صُدُورِهِمْ ثُمَّ اسْتَنْطَقُوهُمْ فَتَكَلَّمُوا ثُمَّ أَخْذُوهُمْ عَهْدَهُمْ وَمِيثَاقَهُمْ وَأَشْهَدُوهُمْ عَلَى أَنفُسِهِمْ أَلْسُتْ بِرَبِّكُمْ؟ قَالُوا: بَلِّي. قَالَ: إِنِّي أَشْهُدُ عَلَيْكُمُ السَّمَاوَاتِ السَّبْعَ وَأَشْهُدُ عَلَيْكُمْ أَبَاكُمْ آدَمَ أَنْ تَقُولُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ: إِنَّا لَمْ نَعْلَمْ بِهَذَا. اعْلَمُوا أَنَّهُ لَا إِلَهَ غَيْرِيْ، وَلَا رَبَّ غَيْرِيْ، وَلَا تَشْرِكُوا بِي شَيْئًا؛ إِنِّي سَأَرْسِلُ إِلَيْكُمْ رَسُلِيْ يَذْكُرُونَكُمْ عَهْدِيْ وَمِيثَاقِيْ، وَأَنْزُلُ عَلَيْكُمْ كِتَابِيْ. قَالُوا: شَهَدْنَا بِأَنَّكَ رَبُّنَا وَإِنَّا لَا رَبَّ لَنَا غَيْرُكَ وَلَا إِلَهَ لَنَا غَيْرُكَ، فَأَقْرَبُوا. وَرَفَعَ عَلَيْهِمْ آدَمَ يَنْظَرُ إِلَيْهِمْ فَرَأَى الْغَنِيَّ وَالْفَقِيرَ وَالْمُحْسِنَ وَالْمُنْكَرِ وَالصُّورَةَ وَدُونَ ذَلِكَ. فَقَالَ: يَا رَبُّ لَوْلَا سَوَّيْتَ بَيْنَ عَبَادِكَ؟ قَالَ: إِنِّي أَحِبْتُ أَنْ أَشْكُرَ، وَرَأَى الْأَنْبِيَاءَ فِيهِمْ مِثْلَ السَّرْجِ عَلَيْهِمُ النُّورُ وَخَصُّوْهُمْ مِيثَاقَ آخِرٍ فِي الرُّسُالَةِ وَالنُّبُوَّةِ أَنْ يَلْعَلُوْهُمْ، وَهُوَ قَوْلُهُ: ﴿وَإِذَا خَذَنَا مِنَ النَّبِيِّينَ مِيثَاقَهُمْ﴾^(٢) الْآيَةُ. وَهُوَ قَوْلُهُ:

(١) تفسير السعدي: ٤ / ١١٧.

(٢) سورة الأحزاب: آية ٧.

﴿فَطَرَ اللَّهُ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا﴾^(١). وفي ذلك قال: ﴿وَمَا وَجَدْنَا لِأَكْثَرِهِمْ مِنْ عَهْدٍ وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لِفَاسِقِينَ﴾^(٢). وفي ذلك قال: ﴿فَمَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا بِمَا كَذَبُوا بِهِ مِنْ قَبْلِ ...﴾^(٣). فساقه بطوله»^(٤).

وقد استدل الإمام ابن القيم بهذا الحديث علىأخذ ذريةبني آدم من ظهورهم وجعلهم فريقين كما استدل به - رحمة الله تعالى - على التقدير الثاني^(٥). ومنها أثر ابن عباس - رضي الله تعالى عنهما - :

قال السيوطي: أخرج ... ابن أبي حاتم ... عن ابن عباس في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخْذَ رُبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ﴾^(٦) الآية. قال: « خلق الله آدم وأخذ ميثاقه أنه ربُّه وكتب رزقه ومصيبيته، ثم أخرج ولده من ظهره كهيئة الدر فأخذ مواثيقهم أنه ربُّهم، وكتب آجالهم، وأرزاقهم، ومصابئهم »^(٧).

« فَاللَّهُ تَعَالَى خَلَقَ آدَمَ وَأَخْذَ مِنْ ظَهَرِهِ كُلَّ ذَرَيَّةٍ هُوَ خَالِقُهَا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَقَدَرَ أَعْمَالَهُمْ، وَقَسَّمَ أَرْزَاقَهُمْ، وَأَحْصَى آجَالَهُمْ، - وَعْلَمَ مَصَابِئِهِمْ -، فَكُلُّ أَحَدٍ يَسْعَى فِي رِزْقٍ مَقْسُومٍ، وَعَمِلَ مُحْتَوِمًا إِلَى أَجْلِ مَعْلُومٍ»^(٨).

(١) سورة الروم: آية ٣٠.

(٢) سورة الأعراف: آية ١٠٢.

(٣) سورة يونس: آية ٧٤.

(٤) الدر المنشور: ١٤٢/٣، وعزاه لعبد بن حميد، وعبد الله بن أحمد بن حنبل في زوائد المسند، وابن حزير، وابن أبي حاتم ، وأبو الشيخ، وابن مندة في كتاب الرد على الجهمية، واللالكاني، وابن مردوه، والبيهقي في الأسماء والصفات وابن عساكر في تاريخه عن أبي بن كعب. وأخرجه ابن بطة في الإبانة: ٣١٤/١، رقم ١٣٣٧، وقال الحق: (حسن أو صحيح). ورواه الحاكم في المستدرك وقال: ((هذا حديث صحيح الإسناد)). وقال

الذهبي: ((صحيح)). المستدرك: ٣٢٣/٢، ٣٢٤-٣٢٣/٢، وأخرجه ابن مندة في الرد على الجهمية: رقم ٣٣، و ٣٠، ٣٢، وابن حزير في التفسير: ١١٥/٩، والأجري في الشريعة: ص ٢٠٧، واللالكاني في شرح أصول الاعتقاد: رقم ٩٩١، وابن عبد البر في التمهيد: ٩١/١٨.

(٥) شفاء العليل: ص ١٧، و ١٩.

(٦) سورة الأعراف: آية ١٧٢.

(٧) الدر المنشور: ١٤١/٣، وعزاه لعبد بن حميد، وابن حزير، وابن المنذر ، وابن أبي حاتم وأبو الشيخ عن ابن عباس، وأخرجه ابن بطة في الإبانة: ٣١٩/١، رقم ١٢٤١، وابن حزير الطبراني في التفسير: ١١٢/٩، وأورده ابن القيم في شفاء العليل: ص ٢٢.

(٨) الإبانة لابن بطة: ١/٢٣٦.

ومما رواه ابن أبي حاتم وهو يدل على الكتابة في بطن الأم:

حديث عبد الله بن مسعود - رضي الله تعالى عنه:-

قال السيوطي: أخرج ... ابن أبي حاتم ... عن عبد الله بن مسعود قال: حدثنا رسول الله ﷺ وهو الصادق المصدق: «إِنَّ أَحَدَكُمْ يَجْمِعُ خَلْقَهُ فِي بَطْنِ أُمِّهِ أَرْبَعينَ يَوْمًا نَطْفَةً، ثُمَّ يَكُونُ عَلْقَةً مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ يَكُونُ مَضْغَةً مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ يُرْسَلُ إِلَيْهِ الْمَلَكُ فَيُنْفَخُ فِي الرُّوحِ، وَيُؤْمَرُ بِأَرْبَعِ كَلْمَاتٍ بِكَتْبِ رِزْقِهِ وَأَجْلِهِ وَعَمَلِهِ وَشَقِّيْ أَوْ سَعِيدٍ؛ فَوَالَّذِي لَا إِلَهَ غَيْرُهُ إِنَّ أَحَدَكُمْ لِيَعْمَلْ بِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ حَتَّىٰ مَا يَكُونَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا إِلَّا ذِرَاعٌ فِي سَبِقِ عَلَيْهِ الْكِتَابِ فَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ فَيُدْخَلُهَا؛ وَإِنَّ أَحَدَكُمْ لِيَعْمَلْ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ حَتَّىٰ مَا يَكُونَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا إِلَّا ذِرَاعٌ فَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ فَيُدْخَلُهَا»^(١). هذا الحديث من أشهر الأحاديث التي استدل بها العلماء على ثبوت القدر، ومن أوضح الأحاديث وأينها في الرد على القدرية. ولهذا روي عن القدرية طعنهم في هذا الحديث، وقد اشتهر عن الأعمش اشتهاراً عظيماً^(٢). ورواه كثيرون عن ابن مسعود، وذكر الحافظ ابن حجر له شواهد عن نحو ستة عشر صحاحياً^(٣). فهو حديث صحيح مستفيض مشهور. وهو - كما ترى - يدل على الكتابة في بطن الأم، وهذه الكتابة غير الكتابة التي وقعت في اللوح المحفوظ، وغير الكتابة بعد خلق آدم واستخراجهم منه، بل هي عامة.

وقد وردت روایات عدّة في معنى هذا الحديث، فورد في بعضها تحديد المدة، وفي بعض عدم التقييد، وورد في حديث حذيفة بن أسد التحديد بأربعين أو خمس وأربعين.

(١) الدر المثور: ٤/٣٤٤-٣٤٥، وعراة السيوطي للبخاري، ومسلم، وأبي داود، والترمذى ، والنسانى، وابن ماجة، وابن المنذر، وابن أبي حاتم، والبيهقي في شعب الإيمان عن عبد الله بن مسعود، وأخرجه البخاري في كتاب القدر باب ١، صحيح البخاري مع الفتح: ١١/٤٦٤، رقم ٦٥٩٤، ومسلم في كتاب القدر باب كيفية خلق الآدمي في بطن أمه... الخ: ٤/٢٠٣٦، رقم ٢٦٤٢، وأبو داود في السنن كتاب السنة باب في القدر: ٥/٨٢-٨٣، رقم ٤٧٠٨، وابن بطة في الإبانة: ٢/٢٠، رقم ١٣٩٥، و٢١/٢، رقم ١٣٩٦-١٣٩٧، وقال اللالكائى: أخرجه البخاري ومسلم وأبو داود والعلماء كلهم وأجمعوا على صحته: ص ٦٥٣، رقم ١٠٤٢.

(٢) قال الحافظ ابن حجر : «(وَكَنْتُ خَرْجَتِهِ فِي جُزْءٍ مِنْ طَرْقِ نَحْوِ الْأَرْبَعينِ عَنِ الْأَعْمَشِ فَغَابَ عَنِ الْآنِ وَلَوْ أَمْعَنْتُ التَّبَعَ لِرَادِوا عَلَى ذَلِكَ)». فتح الباري: ١١/٤٨٨.

(٣) المصدر السابق: ١١/٤٧٨ - ٤٧٩.

روى الالكائي بإسناده من طريق ابن أبي حاتم إلى حذيفة^(١) قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إذا مضت على النطفة حمس وأربعون ليلة يقول الملك -في حدث ابن عينة- فيقول: أي رب أشقي أم سعيد؟ فيقول الله عز وجل: فيكتابه. فيقول الملك: ذكر أو أثني؟ فيقضى الله ويكتب الملك. ويقول عمله وأجله؟ فيقضى الله ويكتب الملك. قال: ثم تطوى الصحيفة فلا يزداد فيها ولا ينقص منها»^(٢). وفي رواية لابن أبي حاتم عن حذيفة بن أسد بلفظ آخر: «يدخل الملك على النطفة بعد ما تستقر في الرحم بأربعين يوماً أو حمس وأربعين ..»^(٣) فذكر نحو الحديث السابق.

قال الحافظ ابن حجر: «وحدث حذيفة بن أسد اختلفت ألفاظ نقلته؛ فبعضهم جزم بالأربعين كما في حديث ابن مسعود، وبعضهم زاد ثنتين أو ثلاثة أو خمساً أو بضعة، ثم منهم من جزم ومنهم من تردد، وقد جمع بينها القاضي عياض بأنه ليس في رواية ابن مسعود بأن ذلك يقع عند انتهاء الأربعين الأولى وابتداء الأربعين الثانية، بل أطلق الأربعين؛ فاحتل أن يريد أن ذلك يقع في أوائل الأربعين الثانية، ويتحمل أن يجمع الاختلاف في العدد الزائد على أنه بحسب اختلاف الأجنحة، وهو جيد لو كانت مخارج الحديث مختلفة لكنها متعددة وراجعة إلى أبي الطفيل عن حذيفة بن أسد؛ فدل على أنه لم يضبط القدر الزائد على الأربعين والخطب فيه سهل»^(٤).

وقد ورد في حديث أنس بن مالك^(٥) رضي الله تعالى عنه عدم التقييد فأخرج عنه مسلم في صحيحه أنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إن الله عز وجل وكل بالرحم ملكاً فيقول يا رب نطفة؟ يا رب علقة؟ يا رب مضغة؟ فإذا أراد الله خلقه قال: أي رب ذكر

(١) حذيفة بن أسد -فتح الألف- الغفاري: شهد الحديثة وكان من بايع تحت الشجرة توفي سنة ٤٢ هـ. الإصابة: .٢٢٢-٢

(٢) شرح أصول الاعتقاد: رقم ١٠٤٥-١٠٤٦، وأخرجه مسلم في كتاب القدر بباب حلق الآدمي: ٤/٢٣٨، رقم ٢٦٤٤، وأحمد في المسند: ٤/٦-٧، وابن بطة في الإبانة: ٢٤/٢، رقم ١٤٠٢.

(٣) أورده ابن كثير في التفسير: ٣/٢٠١، وابن بطة في الإبانة: ٢٥/٢، رقم ١٤٠٣. فتح الباري: ١١/٤٨٩-٤٩٠.

(٤) هو أبو حمزة أنس بن مالك بن النضر بن ضمضم بن زيد الأنصاري الخزرجي، الصحابي الجليل ، خادم النبي ﷺ، وأحد المكرتين رواية للحديث، توفي سنة ٩٣ هـ وقيل غير ذلك. الاستيعاب : ١١١-١٠٩/١، وأسد الغابة: ١٢٦-١٥٢، والإصابة: ١/١٥١-١٥٢.

أم أنتي؟ أشقي أم سعيد؟ فما الرُّزق؟ فما الأجل؟ فيكتب كذلك في بطن أمه^(١). وقد جمع الإمام ابن القيم رحمه الله تعالى بين هذه الأحاديث، فذكر أنَّ حديث ابن مسعود قيد فيه أنَّ التقدير يقع بعد مائة وعشرين يوماً من حصول النطفة في الرَّحم، وحديث أنس غير مؤقت، وحديث حذيفة بن أسد وقت بأربعين أو اثنتين أو ثلث وأربعين. ثمَّ يبيَّنُ أنه لا تعارض بين هذه الأحاديث، فالمملوك الموكِّل بالنطفة يكتب ما يقدره الله سبحانه على رأس الأربعين حتى يأخذ في الطور الثاني وهو العلقة، وأمَّا الملك الذي ينفع فيه فإنَّما ينفعها بعد الأربعين الثالثة، فيؤمر عند نفخ الروح بكتاب رزقه، وعمله، وشقاوته، وسعادته، وهذا تقدير آخر غير التقدير الذي كتبه الملك الموكِّل بالنطفة، فذاك راتب معها ينقلها بإذن الله من حال إلى حال فيقدر الله سبحانه شأن النطفة حتى تأخذ في مبدأ التخليق وهو العلق، ويقدر شأن الروح حين تتعلق بالجسد بعد مائة وعشرين يوماً فهو تقدير بعد تقدير.

فاتفقت أحاديث رسول الله ﷺ وصدق بعضها بعضاً، ودللت كلها على إثبات القدر السابق وراتب التقدير، وما يؤتى أحد إلا من غلط الفهم أو غلط الرواية^(٢).

المرتبة الثالثة : مشيئة الله للأشياء :

ومقتضها الإيمان بأنَّ الله عزَّ وجلَّ المشيئة التامة والقدرة الشاملة، فما شاءَ كان وما لم يشأْ لم يكن سواءً ما كان منها أفعال العباد وحركاتاتهم الاختيارية أو غيرها، فلا يحدث في الكون حركة ولا سكون إلا بمشيئته سبحانه. قال تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَفْتَلَ الَّذِينَ مِنْ بَعْدِهِمْ مِنْهُمْ بِمَا جَاءُوهُمْ لَكُنْ اخْتَلَفُوا فَمِنْهُمْ مَنْ آمَنَ وَمِنْهُمْ مَنْ كَفَرَ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَفْتَلَوْا وَلَكُنْ اللَّهُ يَفْعُلُ مَا يَرِيدُ﴾^(٣). وقال تعالى: ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾^(٤). وقال تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَأَمِنَ مَنْ فِي الْأَرْضِ

(١) صحيح مسلم في كتاب القدر بباب خلق الآدمي في بطن أمه: ٤/٢٠٣٨، رقم ٢٦٤٦، والبخاري في كتاب القدر باب ١، صحيح البخاري مع الفتح: ١١/٤٧٧، رقم ٦٥٩٥، وأحمد في المسند: ٣/١١٦، وابن ماجه في الدر المشور: ٤/٣٤٥.

(٢) شفاء العليل: ص ٤٣-٤٤ ، وتهذيب السنن: ٧/٧٦-٧٧.

(٣) سورة البقرة: آية ٢٥٣.

(٤) سورة التكوير : آية ٢٩.

كلهم جمِيعاً^(١). إلى غير ذلك من الآيات التي تتضمن الرد على طائفة الضلال: نفأة المشيئه بالكلية، ونفأة أفعال العباد وحرماتهم وهدائهم وضلالهم^(٢).

وقد روى الإمام ابن أبي حاتم - رحمه الله تعالى - ما يدل على هذه المرتبة :

١- أثر علي بن أبي طالب - رضي الله تعالى عنه - :

أورد ابن كثير بإسناد ابن أبي حاتم عن علي أنه قيل له: إن هاهنا رجلاً يتكلم في المشيئه فقال له علي: «يا عبد الله خلقك الله لما يشاء أو لما شئت؟ قال: بل لما يشاء. قال: فيمرضك إذا شاء أو إذا شئت؟ قال: بل إذا شاء. قال: فيشفيك إذا شاء أو إذا شئت؟ قال: إذا شاء. قال: فيدخلك الجنة حيث شاء أو حيث شئت؟ قال: بل حيث شاء. قال: والله لو قلت غير ذلك لضررت الذي فيه عيناك بالسيف»^(٣).

وروى ابن أبي حاتم عن الحسن البصري في تفسير قول الله تعالى: ﴿وَحِيلٌ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ إِيمَانِهِمْ﴾^(٤)؛ قال: «حيل بينهم وبين الإيمان»^(٥).

في هذا الأثر دلالة على أن الله تعالى يحول بين المرء وقلبه، وليس للعبد قدرة يمتنع بها عن ذلك فلو كان الأمر يده، وكانت له مشيئه مستقلة عن مشيئه الله سبحانه لما حيل بينه وبين الإيمان. فدل على أن المشيئه الإلهية عامة تشمل ما كان محبوباً لله تعالى وما كان مكرروها مبغضاً. وهناك فرق بين المشيئه والإرادة وبين الحبة والرّضى.

قال الإمام ابن القيم - رحمه الله تعالى - موضحاً هذه المسألة: «وهاهنا أمر يجب التنبيه عليه والتتبّه له، وبمعرفته تزول إشكالات كثيرة تعرض لمن لم يحط به علمًا، وهو أن الله سبحانه له الخلق والأمر، وأمره سبحانه نوعان: أمر كوني قدرى، وأمر ديني شرعى،

(١) سورة يونس: آية ٩٩.

(٢) شفاء العليل: ص ٩٩.

(٣) تفسير ابن كثير: ٢٠٥/٣، الدر المنشور: ٤/٣٤٨، وعزاه للالكائي في السنة. انظر: شرح أصول الاعتقاد: رقم ١٣١.

(٤) سورة سبأ : آية ٥٤.

(٥) الدر المنشور : ٥/٢٤٢ ، وعزاه لابن أبي شيبة، وعبد ابن حميد، وابن حجر، وابن أبي حاتم عن الحسن، وأخرجه الفسوسي في المعرفة والتاريخ : ٢/٤٠-٣٩ ، وعبد الله بن الإمام أحمد في السنة : رقم ٩٤٤ ، والطبرى في التفسير : ٢٢/١١٢ ، وابن بطة في الإبانة : ١/٢٧٩ ، رقم ١٢٩٩ ، والالكائي في شرح أصول الاعتقاد : رقم ٩٦٤-٩٦٥.

فمشيئته سبحانه متعلقة بخلقه وأمره الكوني، وكذلك تتعلق بما يحب وبما يكره، كله داخل تحت مشيئته كما خلق إبليس وهو يغضبه، وخلق الشياطين والكفار والأعيان والأفعال المخصوصة له وهو يبغضها، فمشيئته سبحانه شاملة لذلك كله، وأماماً محبته ورضاه فمتعلقة بأمره الديني وشرعه الذي شرعه على السنة رسلاه... فلفظ المشيئة كوني، ولفظ الحبة ديني شرعي، ولفظ الإرادة ينقسم إلى إرادة كونية فتكون هي المشيئة، وإرادة دينية تكون هي الحبة... ونظير هذا لفظ الأمر فإنه نوعان: أمر تكوين وأمر تشريع، والثاني: قد يعصي ويختلف بخلاف الأول...^(١). فتبيّن بهذا: أنَّ مشيئة الرَّبِّ هي الموجبة لكل موجود، كما أنَّ عدم مشيئته موجب لعدم وجود الشيء؛ فما شاء كان وما لم يشأ لم يكن، وهذا أمر يعم كل مقدور من الأعيان والأفعال والحركات والسكنات، فسبحانه أن يكون في ملكته ما لا يشاء، أو أن يشاء شيئاً فلا يكون، وإن كان فيها ما لا يحبُّه ولا يرضاه، وإن كان يحبُّ الشيء فلا يكون لعدم مشيئته له، ولو شاءه لوجود^(٢).

وقد ذكر هذه التفرقة غير واحد من علماء أهل السنة، وذكروا أنَّ الحبة والرُّضا ليست هي الإرادة الشاملة لكل المخلوقات كما ذكر ذلك من ذكره من أصحاب أبي حنيفة، ومالك، والشافعى، وأحمد^(٣) - رحم الله تعالى الجميع -.

وبهذه التفرقة بين الإرادة الكونية القدرية التي ترافق المشيئة، والإرادة الدينية الشرعية التي ترافق الحبة والرُّضا، تزول شبه كثيرة وقع فيها طوائف من الناس في هذه المسألة، لأنهم لم يفرقوا بينهما.

المرتبة الرابعة : خلق الله للأشياء وتكوينها وإيجادها:
ومقتضاها الإيمان بأنَّ جميع الكائنات مخلوقة لله جل وعلا سواء ما كان من أفعال

(١) شفاء العليل: ص ١٠٥-١٠٦.

(٢) المصدر السابق: ص ١٠٨.

(٣) منهاج السنة النبوية لابن تيمية: ٣/١٨، وانظر ما قاله السلف في التفرقة بين الكونيات والدينيات: في الشريعة للأجرى: ص ١٥١، ومجموع الفتاوى لابن تيمية: ٨/٥٨-٦١، ١٣١، ١٤٠، ١٥٩، ١٨٧-١٩٠، ٣٦٧-٣٦٨، ٤٧٦-٤٧٧، ٤٤٠، ٣٢٥، ورسالة الأمر والإرادة ضمن الرسائل الكبرى لابن تيمية: ١/٣٦٧-٣٦٨، وشرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز الحنفي: ص ٧٩-٨٠، ٣٢٠-٣٢٤، ولوامع الأنوار البهية للسفاريني: ١/٣٣٨-٣٣٩.

العبد الاختيارية أو غيرها فكل ما في الكون هو حالقه تعالى، قال تعالى: ﴿الله خالق كل شيء﴾^(١). وهذه المرتبة متفق عليها بين الرُّسُل عليهم الصلاة والسلام واتفقت عليها الكتب الإلهية، والفطر السليمة، والعقود الصحيحة؛ ولم يخالف إلا القدرية فأخرجت طاعات الملائكة وعباده المؤمنين - وهي أشرف ما في العالم - عن ربوبيته وتكوينه فجعلوا العباد هم الخالقين لها، ولا تعلق لها بمشيئته تعالى ولا تدخل تحت قدرته، وهكذا قالوا في جميع أفعال الحيوانات الاختيارية وقابل هؤلاء الجبرية^(٢). فردو البدعة بدعة أخرى وقالوا: العبد مجبر على أفعاله مقهور عليها لا تأثير له في وجودها البتة. وغلا غلاتهم فقالوا: بل هي عين أفعال الله ولا ينسب إلى العبد إلا على المجاز. وهذا قول الجبرية وهو وإن لم يكن شرًّا من قول القدرية - فليس هو بدونه في البطلان^(٣).

وقد روى ابن أبي حاتم أحاديث وآثارا تدل على هذه المرتبة ومنها :

١- حديث عمر بن الخطاب - رضي الله تعالى عنه -:

روى ابن أبي حاتم بسنده إلى عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه أنه سئل عن هذه الآية: ﴿وَإِذْ أَخْذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظَهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ﴾ إلى قوله: ﴿إِنَّا كَنَا عَنْ هَذَا غَافِلِينَ﴾^(٤). فقال: سمعت رسول الله ﷺ يسأل عنها فقال رسول الله ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ خَلَقَ آدَمَ ثُمَّ مسحَ ظَهَرَهُ يَيمِنَهُ فَاسْتَخْرَجَ مِنْهُ ذُرِّيَّةً فَقَالَ: خَلَقْتَ هُؤُلَاءِ لِلْجَنَّةِ وَبَعْلَمَ أَهْلَ الْجَنَّةِ يَعْمَلُونَ، ثُمَّ مسحَ ظَهَرَهُ فَاسْتَخْرَجَ مِنْهُ ذُرِّيَّةً فَقَالَ: خَلَقْتَ هُؤُلَاءِ لِلنَّارِ وَبَعْلَمَ أَهْلَ النَّارِ يَعْمَلُونَ». فقال رجل يا رسول الله فقيس العمل؟ فقال رسول الله ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ إِذَا خَلَقَ الْعَبْدَ لِلْجَنَّةِ اسْتَعْمَلَهُ بَعْلَمَ أَهْلَ الْجَنَّةِ حَتَّى يَمُوتَ عَلَى عَمَلِهِ».

(١) سورة الزمر آية ٦٢.

(٢) تكلمت ترجمتهم.

(٣) شفاء العليل: ص ١٠٩.

(٤) سورة الأعراف: آية ١٧٢.

أعمال أهل الجنة فيدخل به الجنّة، وإذا خلق العبد للنار استعمله بعمل أهل النار حتى يموت على عمل من أعمال أهل النار فيدخل به النار »^(١).
في هذا الحديث دليل على أنَّ الله تعالى هو خالق الأعيان وأعمالها سواء كان خيراً أو شراً.

٢- أثر أبي بن كعب - رضي الله تعالى عنه :-
روى ابن أبي حاتم بسنده عن أبي بن كعب^(٢) رضي الله تعالى عنه أنَّ رجلاً أتاه
فسألَه عن القدر فقال: «سُبْحَانَ اللَّهِ الْعَظِيمِ، إِنَّ اللَّهَ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَخَلَقَ
الْخَيْرَ وَالشَّرَّ، وَأَسْعَدَ بِالْخَيْرِ مَنْ شَاءَ، وَأَشْقَى بِالشَّرِّ مَنْ شَاءَ»^(٣).

٣- أثر ابن عباس - رضي الله تعالى عنه :-
روى اللالكائي ياسناده من طريق ابن أبي حاتم إلى أبي بحبي مولى بن عفر قال:
أتيت ابن عباس ومعي رجلان من الذين يذكرون القدر أو ينكرونها. فقلت يا ابن عباس:
ما تقول في القدر؟ فإنَّ هؤلاء أتوك يسألونك عن القدر إن زنا وإن سرق وإن شرب !!
قال: فحسر قميصه حتى أخرج منكبيه وقال: « يا أبا بحبي لعلك من الذين ينكرون
القدر ويكذبون به !! والله لو أعلم أنك منهم أو هذين معك لجاهدتكم. إن زنا وإن
سرق فقد ، وإن سرق الخم فقد »^(٤).

(١) تفسير ابن أبي حاتم (جزء سورة الأعراف): ص ٦٥٩-٦٦٠، وأخرجه أبو داود في السنن كتاب السنة بباب في القدر: ٨٠-٧٩/٥ ، رقم ٤٧٠٣ ، والحاكم في المستدرك: ٢٧/١ ، وابن بطة في الإبانة: ٢٩٥-٢٩٧/١ ، وقال الألباني: ((صحيح لغيره إلا مسع الظاهر فلم أجد له شاهدا)). سلسلة الأحاديث الضعيفة: رقم ٣٠٧٠ وشرح الطحاوية ط المكتب الإسلامي هامش ص ٢٤٠ ، وانظر: تخريجه في تفسير ابن أبي حاتم (جزء الأعراف): ص ٦٦٠.

(٢) هو: أبي بن كعب بن قيس بن عبيد بن زيد الأنصاري التميمي، أبو المنذر وأبو الطفيلي سيد القراء، كان من أصحاب العقبة الثانية، وشهد بدرًا والمشاهد كلها ، قال له النبي ﷺ: ((ليهنتك العلم أبا المنذر)) وقال له : إن الله أمرني، أن أقرأ عليك، توفى سنة ٢٠، وقيل: ٢٢ هـ. الإصابة: ١٩/١.

(٣) تفسير ابن أبي حاتم (جزء سورة الأنعام) : ص ١٧ ، وقال الحق : ((إسناده ضعيف ولم أجده له متابعا ولا شاهدا)) .

(٤) شرح أصول الاعتقاد: رقم ١٢٢٩ - ١٢٣٠، ورواه عبد الله في السنة: ص ١٢٥.

روى ابن أبي حاتم بسنده عن مجاهد -رحمه الله- قال: ﴿الحمد لله الذي خلق السماوات والأرض وجعل الظلمات والنور ثم الدين كفروا بربهم يعدلون﴾^(١). قال: «نزلت هذه الآية في الزنادقة قالوا: إِنَّ اللَّهَ لَا يُخْلِقُ الظُّلْمَةَ، وَلَا الْخَنَافِسَ، وَلَا الْعَقَارِبَ، وَلَا شَيْئاً قَبِيحاً، وَإِنَّ اللَّهَ يُخْلِقُ الضُّوءَ وَكُلَّ شَيْءٍ حَسَنٍ. قَالَ: فَأَنْزَلْتَ فِيهِمْ هَذِهِ الْآيَةَ»^(٢).

في هذا الأثر بيان أنَّ اللَّهَ تَعَالَى هُوَ خَالِقُ الْخَيْرِ وَالشَّرِّ، وَخَالِقُ الْأَشْيَاءِ الْحَسَنَةِ وَالْقَبِيحةِ، وَهَذَا يَتَكَبَّرُ عَلَى الزَّنَادِقَةِ الَّذِينَ يَنْكِرُونَ خَلْقَ اللَّهِ لِلْأَشْيَاءِ الْقَبِيحةِ. وَلَكِنْ مَعَ هَذَا لَا يَضَافُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى مَا يَتَوَهَّمُ مِنْهُ نَقْصٌ عَلَى الْإِنْفَرَادِ فَيَقُولُ: يَا خَالِقَ الْقَرْدَةِ وَالْخَنَافِسِ وَالْجَعْلَانِ وَإِنْ كَانَ لَا مُخْلُوقٌ إِلَّا وَرَبُّهُ خَالِقٌ»^(٣).

وَفِي خَلْقِ اللَّهِ الْحَسَنِ وَالْقَبِيْحِ وَالْخَيْرِ وَالشَّرِّ ظَهُورُ قَدْرَتِهِ. وَذَلِكَ مِنْ أَدْلِلَةِ كَمَالِ قَدْرَتِهِ وَعَزَّتِهِ وَمَلْكِهِ وَسُلْطَانِهِ، فَإِنَّهُ خَلَقَ هَذِهِ الْمُتَضَادَاتِ وَقَابَلَهُنَا بَعْضَهُنَا بَعْضًا، وَجَعَلَهُنَا مَحَالَّ تَصْرِيفٍ وَتَدْبِيرٍ فَخَلُوَ الْوُجُودُ عَنِ بَعْضِهَا بِالْكَلِيلِ تَعْطِيلٌ لِحُكْمِهِ وَكَمَالِ تَصْرِيفِهِ وَتَدْبِيرِ مَلْكِكَتِهِ»^(٤).

٥- أثر الحسن البصري -رحمه الله تعالى-

روى الالكائي بإسناده من طريق ابن أبي حاتم إلى منصور بن عبد الرحمن قال: قلت للحسن: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ إِلَّا مِنْ رَحْمَةِ رَبِّكُمْ﴾^(٥). قال: «الناس مختلفون على أديان شتى إِلَّا مِنْ رَحْمَةِ رَبِّكُمْ غَيْرُ مُخْتَلِفٍ». قلت: ولذلك خلقهم؟ قال: «خلق هؤلاء لجنته وهؤلاء للنار، وخلق هؤلاء لرحمته وهؤلاء لعذابه»^(٦). وفي رواية لابن أبي حاتم

(١) سورة الأنعام: آية ١.

(٢) تفسير ابن أبي حاتم (جزء سورة الأنعام): ص ٢٢، وقال المحقق: ((إسناد المصنف رجاله ثقات غير أبي سعيد المودب وخصييف؛ فهو إسناد لا يأس فيه في الشواهد والتابعات، ولم أجده له متابعة أو شاهدا)). وذكره السيوطي في الدر المثور: ٣/٤، والشوكتاني في فتح القدير ونسبه لابن أبي حاتم وغيره.

(٣) انظر عقيدة السلف وأصحاب الحديث الصابوني: تحقيق د/ ناصر الجديع ص ١٢٢، وشفاء العليل: ص ٥٢٧.

(٤) انظر: شرح العقيدة الطحاوية : ٣٢٨-٣٢٩.

(٥) سورة هود: الآيات ١١٨-١١٩.

(٦) شرح أصول الاعتقاد: رقم ٩٦٧، ورواه أبو داود في السنن مختصرًا في كتاب السنة بباب لزوم السنة: ٥/٥، ٢١٥، رقم ٤٦١٥، وعبد الله بن الإمام في السنة: رقم ٩٥٠، والطبراني في التفسير: ١٤١/١٢، ١٤٣، والأحربي في

عن الحسن في الآية قال: «الناس مختلفون على أديان شتى إلا من رحم ربك غير مختلف؛ ولذلك خلقهم ». قال: للاختلاف^(١).

ففي هذا الأثر دلالة على أنَّ الله تعالى خالق كلِّ شيء سواء ما كان منها من أعيان العباد وحركتهم أو غيرها، وأنه خالق للخير والشرّ.

فتبيَّن من هذه الأدلة كُلُّها أنَّ الله خالق كلِّ شيء من الكائنات سواء ما كان منها من الأعيان أو الأعمال الاختيارية أو غيرها، فالكلِّ مخلوق لله تعالى، وهذا هو مذهب أهل السنة والجماعة.

وإذا تقرر هذا، فليعلم أنَّ إضافة الشرُّ المحسُّ إلى الله تعالى غير جائز لأنَّ الله تعالى لا يخلق شرًا محسًّا وكلَّ ما خلقه فلا يخلو من فائدة وله في خلق الشرِّ حكمة بالغة^(٢). وفي عدم إضافة الشرِّ إلى الله تعالى مع أنَّ الله هو الخالق والمقدِّر لكلِّ شيء من خير أو شرٍّ، تأدب مع الله عزَّ وجلَّ في الثناء عليه، والمدح له بإضافة محاسن الأمور إليه دون مساوئها^(٣).

وعلى هذا، فال الأولى أن تسند هذه الأمور إلى الله تعالى إجمالاً بـأنْ يقال: الخير والشر بقدر من الله، وأن لا يصرَّح بـأنَّ الزنا والسرقة ونحوهما من الله تعالى؛ فهو من سوء الأدب في الألفاظ^(٤). إذ الشرُّ لا يضاف إلى الربِّ تعالى لا وصفاً ولا فعلًا ولا يتسمى باسمه بوجه من الوجوه، وإنما يدخل في مفعولاته بأحد طرق العموم^(٥).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى: «ولهذا لا يجيء في كلام الله تعالى وكلام رسوله ﷺ إضافة الشرِّ وحده إلى الله، بل لا يذكر الشر إلا على أحد وجوه ثلاثة:

الشريعة: ص ١٦٠، وابن بطة في الإبانة: ٢٧٤/١، رقم ١٢٨٨، واللالكي في شرح أصول الاعتقاد: رقم ٩٦٧، وأورده النهي في سير أعلام النبلاء: ٤/٥٨١، في ترجمة الإمام الحسن البصري، وفي تاريخ الإسلام حوادث ووفيات (١٠١ - ١٢٠ هـ): ص ٦١ - ٦٠.

(١) ذكرها السيوطي في الدر المثور: ٣٥٦/٣.

(٢) انظر: بعض هذه الحكم في شرح العقيدة الطحاوية: ٣٢٨ - ٣٣٠.

(٣) انظر: الاعتقاد للبيهقي: ص ١٤٥.

(٤) شفاء العليل: ص ٥٤٧.

(٥) المصدر السابق: ص ٥٢٩ - ٥٣١.

إِمَّا أَن يُدْخِلَ فِي عُمُومِ الْمُخْلوقَاتِ ... وَإِمَّا أَن يُضَافَ إِلَى السَّبِّبِ الْفَاعِلِ، وَإِمَّا أَن يُحْذَفَ فَاعِلُهُ فَالْأُولُ: كَقُولَهُ تَعَالَى: ﴿هُوَ اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾^(١). وَنَحْوُ ذَلِكِ ... وَأَمَّا حَذْفُ الْفَاعِلِ: فَمِثْلُ قُولِ الْجَنِ: ﴿وَأَنَا لَا نَدْرِي أَشَرَ أَرِيدُ مِنْ فِي الْأَرْضِ أَمْ أَرِادُ بِهِمْ رُبُّهُمْ رُشْدًا﴾^(٢). وَإِضَافَتِهِ إِلَى السَّبِّبِ: كَقُولَهُ: ﴿مِنْ شَرًّا مَا خَلَقَ﴾^(٣). وَقُولَهُ: ﴿فَأَرْدَتَ أَنْ أُعِيَّبَهَا﴾^(٤) ... «...»^(٥). هَذَا عَنْ مَذْهَبِ السَّلْفِ.

وَأَمَّا الْقَدْرِيَّةُ فَعِنْهُمْ لَا يَجُوزُ أَنْ يُقَالُ: إِنَّ اللَّهَ سَبَّحَانَهُ مُرِيدٌ لِلشَّرِّ أَوْ فَاعِلٌ لَهُ، فَأَخْرَجُوا بِذَلِكَ أَفْعَالَ الْعِبَادِ الْإِخْتِيَارِيَّةِ مِنْ قَدْرَةِ اللَّهِ وَمُشَيْتِهِ، وَقَالُوا إِنَّ الْعَبْدَ هُوَ الَّذِي يَخْلُقُ أَفْعَالَ نَفْسِهِ. وَقَابِلُهُمُ الْجَبْرِيَّةُ فَقَالُوا: بَلِ الرَّبُّ يُرِيدُ الشَّرَّ وَيَفْعُلُهُ، فَجَعَلُوا بِذَلِكَ الْعَبْدَ مُجْبُورًا عَلَى أَفْعَالِهِ، مَقْهُورًا عَلَيْهَا^(٦).

وَالصَّوَابُ هُوَ مَذْهَبُ أَهْلِ السُّنْنَةِ وَالْجَمَاعَةِ الَّذِينَ يَثْبِطُونَ الْقَدْرَ السَّابِقِ، وَأَنَّ الْعِبَادَ يَعْمَلُونَ مَا قَدِيرَهُ اللَّهُ وَقَضَاهُ وَفَرَغَ مِنْهُ، وَأَنَّهُمْ لَا يَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ، وَلَا يَفْعَلُونَ إِلَّا مِنْ بَعْدِ مُشَيْتِهِ. إِذَا الْقَدْرُ عِنْهُمْ قَدْرَةُ اللَّهِ تَعَالَى، وَعِلْمُهُ وَمُشَيْتُهُ وَخَلْقُهُ، فَلَا تَتْحِرِكُ ذَرَّةٌ فِيمَا فَوْقَهَا إِلَّا بِمُشَيْتِهِ وَعِلْمِهِ وَقُدرَتِهِ، وَيَثْبِطُونَ مَعَ ذَلِكَ قَدْرَةَ الْعَبْدِ وَإِرَادَتِهِ وَإِخْتِيَارِهِ وَفَعْلِهِ حَقْيَقَةً لَا بُجَازًا، وَهُمْ مُتَفَقُونَ عَلَى أَنَّ الْفَعْلَ غَيْرَ الْمَفْعُولِ، فَحِرْكَاتُهُمْ وَاعْتِقَادُهُمْ أَفْعَالٌ لَهُمْ حَقْيَقَةٌ وَهِيَ مَفْعُولَةُ اللَّهِ تَعَالَى مُخْلُوقَةٌ لَهُ حَقْيَقَةٌ، وَالَّذِي قَامَ بِالرَّبِّ عَزَّ وَجَلَ عِلْمُهُ وَقُدرَتُهُ وَمُشَيْتُهُ وَتَكْوِينُهُ، وَالَّذِي قَامَ بِهِمْ هُوَ فَعْلُهُمْ وَكَسْبُهُمْ وَحْرَكَاتُهُمْ وَسُكُنَاتُهُمْ^(٧).



(١) سورة الزمر: آية ٦٢.

(٢) سورة الجن: آية ١٠.

(٣) سورة الحساد: آية ٢.

(٤) سورة الكهف: آية ٧٩.

(٥) رسالة الإرادة والأمر ضمن مجموعة الرسائل الكبرى: ١/٣٣٦-٣٣٧، باختصار.

(٦) انظر: شفاء العليل: ص ١٠٩.

(٧) انظر: شفاء العليل: ص ١١٣-١١٤.

المبحث الثالث

بيانه وجوب الاجتهاد في العمل وعدم الاتكال على القدر

روى الإمام ابن أبي حاتم رحمة الله تعالى أحاديث وآثاراً تقرر وجوب الاجتهاد في العمل وعدم الاتكال على القدر السابق، وأنَّ الإيمان بالقدر يزيد الاجتهاد في العمل. ومن الأحاديث التي روتها في هذا المعنى:

١ - حديث عمران بن حصين - رضي الله تعالى عنه -:

روى اللالكائي بإسناده من طريق ابن أبي حاتم إلى عمران بن حصين - رضي الله تعالى عنه قال: «قال رجل يا رسول الله أعلم أهل الجنة من أهل النار؟ قال: نعم. قال: ففيم يعمل العاملون؟! قال: اعملوا فكل ميسر»^(١).

في هذا الحديث ونظائره دليل على أنَّ القدر السابق لا يمنع العمل ولا يوجب الاتكال عليه، بل يوجب الجد والاجتهاد في العمل. لأنَّ القدر سبق بالأسباب التي تفضي إليه، فكما أنَّ الغاية سبقت بذلك أسبابها^(٢).

كما أنَّ في هذا الحديث ونظائره - أيضاً - إرشاد نبوِيُّ شريف إلى الإيمان بالقدر، وأنَّه لا يصح إيمان إلا به، ثم إلى الاعتناء بالأسباب التي توصل إلى الخير وتنبع من الشر، قال الإمام ابن القيم - رحمة الله تعالى -: «فالنبي ﷺ أرشد الأمة في القدر إلى أمرتين هما سبباً للسعادة: الإيمان بالأقدار فإنه نظام التوحيد، والإتيان بالأسباب التي توصل إلى خيره وتحجز عن شره وذلك نظام الشرع، فأرشدهم إلى نظام التوحيد والأمر»^(٣).

فدللً هذا على أنَّ الإيمان بالقدر يوجب العمل والأخذ بالأسباب، بل يوجب الجد والاجتهاد في ذلك. ولا يعني الإيمان به ترك العمل والاتكال عليه. وذلك لأنَّ ما سبق به الكتاب سبق - كذلك - بالأسباب التي تفضي إليه؛ فالسعادة سبقت بأنَّ السعيد يستعمل فيما يصير به إليها، كما أنَّ الشقاوة سبقت بأنَّ الشقي يستعمل فيما يصير به إليها. فالقدر يتضمن الغاية وسببها ولم يتضمن غاية بلا سبب، كما إذا قدر أنَّ هذا يكون من

(١) تقدم تخرجه في ص ١٦٣ من هذه الرسالة.

(٢) انظر: شفاء العليل: ص ٥٢ - ٥٤.

(٣) المصدر السابق: ص ٥٣ - ٥٤.

أعلم أهل زمانه، فإنه لا ينال ذلك إلاً بالاجتهاد والحرص على التعلم وأسبابه، وإذا قدر له أن يرزق اللولد لم ينال ذلك إلاً بالنكاح أو التسرّي والوطء، وهكذا^(١).

والعبد مأمور بفعل ما أمر به وبدفع ما نهي عنه وإن كانت أسبابه قد قدرت، فيدفع قدر الله بقدر الله، إذ العبد له في المقدور حالان: حال قبل وقوع المقدور، وحال بعده، فعليه قبل المقدور أن يستعين بالله ويتوكّل عليه ويدعوه ويجهد في دفعه، فإذا قدر المقدور بغير فعله و اختياره فعليه أن يصر عليه أو يرضي به، وإن كان بفعله وهو نعمة حمد الله تعالى على توفيقه، وإن كان ذنبًا استغفر الله منه^(٢).

وقد روى ابن أبي حاتم حدثنا يدل على هذا المعنى:

فروى بسنده عن أبي هريرة عن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنهمما قال: قال رسول الله ﷺ : «المؤمن القوي أفضل من المؤمن الضعيف وكل في خير^(٣)؛ احرص على ما ينفعك ولا تعجز فإن غلبك شيء فقل قدر الله وما شاء صنع وإياك ولو. فإن اللو يفتح عمل الشيطان»^(٤).

«فقد جمع النبي ﷺ في هذا الحديث بين الإيمان بالقضاء والقدر والعمل بالأسباب النافعة، وهذه الأصلان دلّ عليها الكتاب والسنة في مواضع كثيرة، ولا يتم الدين إلاّ بهما بل لا تتم الأمور المقصودة كلها إلاّ بهما، لأنّ قوله: «احرص على ما ينفعك» أمر بكل سبب ديني ودنيوي بل أمر بالجهد والاجتهاد فيه، والحرص عليه نية وهمة وفعلاً وتدبرًا. وقوله: «واستعن بالله» إيمان بالقضاء والقدر، وأمر بالتوكل على الله الذي الاعتماد التام على حوله وقوته تعالى في جلب المصالح، ودفع المضار مع الثقة التامة بالله في نجاح ذلك.

فالتابع للرسول ﷺ يتبعه أن يتوكّل على الله في أمر دينه ودنياه، وأن يقوم بكل

(١) انظر: المصدر السابق ص ٥٢ - ٥٣.

(٢) شأن الدعاء للخطابي: ص ١٣٢، وجمع المفتاوي لابن تيمية: ٧٦/٨، ومنهاج السنة له: ٢٦/٣، ٧٨، ٢٣٢، ومدارج السالكين: ٢٢٢/٢، وزاد المعاد له: ٤٤٤-٤٤٥، وإغاثة اللھفان له: ٢٤/١، وطريق المحررتين: ص ٣٨.

(٣) عند مسلم (وفي كل خير).

(٤) العلل لابن أبي حاتم: ٤٣٤-٤٣٥، ورواه مسلم في كتاب القدر باب في الأمر بالقوة وترك العجز: ٤/٢٠٥٢، رقم ٢٦٦٤، وأiben ماجحة في المقدمة باب القدر: ٣١/١، رقم ٧٩، والإمام أحمد في المسند: ٢/٣٧٠.

سبب نافع بحسب قدرته وعلمه ومعرفته «^(١)».

ففي هذا الحديث الأمر بالحرص على ما ينفع الإنسان والاستعاة بالله على ذلك وعدم العجز، وهذا قبل الواقع، ثم الأمر بالصبر عند الواقع. ودفع القدر بالصبر نوعان: أحدهما: دفع القدر الذي انعقدت أسبابه -ولما يقع- بأسباب أخرى من القدر تقابلها فيمتنع وقوعه، كدفع العدو بقتاله، ودفع الحر والبرد ونحوه. والثاني: دفع القدر الذي قد وقع واستقر بقدر يرفعه ويزيله، كدفع قدر المرض بقدر التداوي، ودفع قدر الذنب بقدر التوبة، ودفع قدر الإساءة بقدر الإحسان. فهذا شأن العارفين وشأن الأقدار، لا الاستسلام لها وترك الحركة والحيلة فإنه عجز والله تعالى يلوم على العجز، فإذا غلب العبد، وضاقت به الحيل، ولم يبق له مجال فهناك الاستسلام للقدر، والانطراح كالميت بين يدي العاصل يقلبه كيف يشاء^(٢).

الاحتجاج بالقدر على المعاصي :

تبين فيما مرّ معنا تقرير الإمام ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى وجوب العمل وعدم صحة الاتكال على القدر فيما رواه من الأحاديث. ولكن هل يصح الاحتجاج به على المعاصي، وإلاً كيف يصح ما ورد من حاجة آدم لموسى -عليهما السلام-؟ وهو ما رواه ابن أبي حاتم في الحديث الآتي:

أورد ابن كثير بإسناد ابن أبي حاتم عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «احتاج آدم وموسى عند ربّهما، فحج آدم موسى؛ قال موسى: أنت الذي خلقك الله يده، ونفخ فيك من روحه، وأسجد لك ملائكته، وأسكنك في جنته، ثم أهبطت الناس إلى الأرض بخطيئتك؟ قال آدم: أنت موسى الذي اصطفاك الله برسالته وكلامه، وأعطيك الألواح فيها تبيان كل شيء، وقربك نجيا، فبكم وجدت الله كتب التوراة قبل أن أخلق؟ قال موسى: بأربعين عاماً. قال آدم: فهل وجدت فيها: ﴿وعصى آدم ربّه فنوى﴾^(٣)؟ قال: نعم. قال: أفتلومني على أن عملت عملاً كتب الله عليّ أن

(١) بهجة قلوب الأبرار للشيخ عبد الرحمن بن سعدي: ص ٤١.

(٢) منهاج السنة النبوية: ٢٣٢/٣، مدارج السالكين: ١/٢٠٠، وطريق المحررتين: ص ٣٨.

(٣) سورة طه: آية ١٢١.

أعمله قبل أن يخلفني بأربعين سنة؟ قال رسول الله ﷺ : «فحج آدم موسى»^(١). وأحاديث محاجة آدم لموسى -عليهما السلام- مشهورة من طريق أبي هريرة رضي الله تعالى عنه رویت عنه من طرق كثيرة مستفيضة^(٢). ورویت عن النبي ﷺ من رواية الثقات الأئمة الأثبات^(٣).

وهذا الحديث وغيره من أحاديث محاجة آدم لموسى عليهما السلام قد اضطربت فيه أقوال الناس بسب ما قد يفهم من ظاهره أنه الاحتجاج بالقدر. وذهبوا لأجل هذا الفتن إلى ثلاثة أقوال:

- ١- طائفة كذبت به كأبي علي الجبائي^(٤)، لما ظنوا أنه يقتضي إبطال نبوات الأنبياء، فإنَّ القدر إذا كان حجة للعاصي بطل الأمر والنهي.
- ٢- وطائفة جعلت الحديث حجة لهم في إسقاط الملامة عن المخالفين لأمر الله ورسوله. فكلما عملا معصية احتجوا بالقدر ويمثل هذا الحديث^(٥).
- ٣- وطائفة تأولته بتاويلات كثيرة. فقال بعضهم: إنَّما حجَّه لكونه أباًه والابن لا يلوم أباًه...

وقال بعضهم: لأنَّ الذنب كان في شريعة والملام في أخرى.

(١) تفسير ابن كثير: ٣/٦٤، ورواه مسلم في كتاب القدر بباب حجاج آدم وموسى -عليهما السلام-: ٤/٤٢-٤٣-٢٠٤٣، رقم ١٥، وأورده ابن القيم في شفاء العليل: ص ٢٧.

(٢) ذكر الحافظ في الفتح: ١١/٥٠٦، أنه وقع له عشرة عن أبي هريرة -رضي الله تعالى عنه-.

(٣) انظر: التمهيد لابن عبد البر: ١٨/١٢.

(٤) أبو علي الجبائي: هو محمد بن عبد الوهاب البصري الجبائي، شيخ المعتزلة في عصره، وصاحب التصانيف الكثيرة ، ذكر البغدادي أنه أضل أهل حوزستان، وذكر بعض آرائه الشاذة. وقد تلمذ أبو الحسن الأشعري عليه، ثم تركه ورد عليه؛ ولد عام ٢٣٥هـ ، وتوفي عام ٣٠٣هـ . راجع الفرق بين الفرق: ص ١٨٣، واللباب: ٣٥٥/١.

(٥) ومن هذه الطائفة الجبرية الذين يختجون عند أهواهم وأغراضهم. يمثل هذا الحديث لا عند أهواء غيرهم. وهذا قيل فيهم وفي أمثالهم: أنت عند الطاعة قدرى، وعند المعصية جبرى. أي مذهب وافق هو واك تمذهب به. ومنهم أيضاً من يقول: هذا في حق أهل الحقائق الذين شهدوا توحيد الربوبية وفروا فيه. فإنَّ الملامة ساقطة عنهم بتركهم الطاعات، وارتكابهم المعاصي. فأصبحوا لا يستحسنون حسنة، ولا يستحبون سيئة، وهذا قول كثير من متأخري الصوفية المدعية للحقيقة، وهم شر الناس وأضلهم . انظر: تعليق الحقق في هامش: ٤٩/٢ من الحجة في بيان الحجة لأبي القاسم التيمي الأصبهاني .

وقال بعضهم: حجّه لأنَّ الاحتجاج به كان في الآخرة دون الدنيا^(١).

وهذه الأقوال لم يسلم واحد منها من اعتراف وقد ردّها الأئمة من وجوه منها:

١ - أنَّ موسى عليه السلام أعرف بالله وأسمائه وصفاته من أن يلوم على ذنب قد تاب منه فاعله، فاجتباه ربُّه وهداه واصطفاه. وآدم عليه السلام أعرف بربِّه من أن يحتاج بقضائه وقدره على معصيته.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله تعالى-: «وموسى أَجْلٌ قدرًا من أن يلوم أحداً على ذنب قد تاب منه وغفر له فضلاً عن آدم وهو أيضاً قد تاب مما فعل حيث قال: ﴿رَبِّ إِنِّي ظلَمْتُ نفسي فاغْفِرْ لِي فَغَفَرْ لِي﴾^(٢) ... وموسى وآدم أعلم بالله من أن يظن واحد منهما أنَّ القدر عذر لمن عصى الله»^(٣).

وإنما لام موسى آدم على المصيبة التي نالت الذرية بخروجهما من الجنة ونزاولهم إلى دار الابتلاء والمحنة بسبب خطية أبيهما، فذكر الخطيئة تبيهاً على سبب المصيبة والمحنة التي نالت الذرية. فقد ذكر شيخ الإسلام أنَّ الصواب في قصة آدم وموسى أنَّ موسى لم يلزم آدم إلَّا من جهة المصيبة التي أصابته وذرُّيته بما فعل، لا لأجل أنَّ تارك الأمر مذنب عاص، وهذا قال: لماذا أخرجتنا ونفسك من الجنة؟ ولم يقل: لماذا عصيت؟ والناس مأمورون عند المصائب بالتسليم للقدر وشهاد الروبية، كما قال تعالى: ﴿مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي أَنفُسِكُمْ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ وَمَنْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ يَهْدِ قَلْبَهُ﴾^(٤) ... ثم إنَّ آدم -عليه السلام- قد تاب من ذنبه، وغفر له، فالكلام واللوم واقع على المصيبة وهي مقدرة، فحج آدم موسى^(٥).

(١) انظر: رسالة الاحتجاج بالقدر لابن تيمية ضمن مجموعة الرسائل الكبرى: ٢ / ١٠٠ ، درء التعارض: ٤١٨/٨.

(٢) سورة القصص: آية ١٦.

(٣) بمجموع الفتاوى: ٤٤/٨.

(٤) سورة التغابن: آية ١١.

(٥) انظر: رسالة الاحتجاج بالقدر: ص ٢٦-٢٨، وبمجموع الفتاوى: ٨ / ٢١٩-٢٣٢، ومنهاج السنة: ٣/٨٣، ورفع الشبهة والغرر لمرغعي الكرمي: ص ٢٩-٣١، ونحوه في شفاء العليل: ٣٥-٣٦.

٢- وعلى فرض التسليم بأن الاحتجاج بالقدر وقع على المعصية فإن هذا ينفع كما ذكر الإمام ابن القاسم -رحمه الله تعالى-: «إذا احتاج به بعد وقوعه والتوبة منه وترك معاودته كما فعل آدم، فيكون في ذكر القدر إذ ذاك من التوحيد ومعرفة أسماء الرَّبِّ وصفاته، وذكرها ما ينتفع به الذاكر والسامع، لأنَّه لا يدفع بالقدر أمراً ولا نهياً ولا يطيل به شريعة، بل يخرب بالحق الحض على وجه التوحيد والبراءة من الحول والقوه».

يوضحه أنَّ آدم قال لموسى: أتلومني على أن عملت عملاً كان مكتوباً عليَّ قبل أن أخلق؟ فإذا أذنب الرجل ذنبًا ثم تاب منه توبه وزال أمره حتى كأن لم يكن، فأئبته مؤنِّب عليه ولاده، حسن منه أن يحتاج بالقدر بعد ذلك، ويقول: هذا أمرٌ كان قد قدر عليَّ قبل أن أخلق، فإنه لم يدفع بالقدر حقاً ولا ذكره حجة له على باطل، ولا محذور في الاحتجاج به، وأمَّا الموضع الذي يضر الاحتجاج به ففي الحال والمستقبل، بأن يرتكب فعلاً محظياً أو يترك واجباً فيلومه عليه لائم، فيحتاج بالقدر على إقامته عليه وإصراره؛ فيطيل بالاحتجاج به حق ويرتكب باطلًا، كما احتاجَ به المترون على شركهم وعبادتهم غير الله فقالوا: ﴿لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكَنَا وَلَا آبَاؤُنَا﴾^(١) ﴿وَلَا أَنَا﴾^(٢).

فعلى العبد «إذا أصابته المصائب أن ينظر إلى القدر، ولا يتحسر على الماضي بل يعلم أنَّ ما أصابه لم يكن ليخطئه، وأنَّ ما أخطأه لم يكن ليصيبه؛ فالنظر إلى القدر عند المصائب، والاستغفار عند العذاب، قال تعالى: ﴿مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي أَنفُسِكُمْ إِلَّا فِي كِتَابٍ مَّا قَدَرُوا هُنَّا عَلَى اللَّهِ يَسِيرُونَ لَكِيلًا تَأْسُوا عَلَى مَا فَاتُوكُمْ وَلَا تَفْرَحُوا بِمَا آتَاكُمْ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ﴾^(٣). وقال تعالى: ﴿مَا أَصَابَ مِنْ

(١) سورة الأنعام: آية ١٤٨.

(٢) شفاء العليل: ٣٥.

(٣) سورة الحديد: آيات ٢٢-٢٣.

مصيبٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ وَمَن يُؤْمِنُ بِاللَّهِ يَهْدِي قَلْبَهُ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ^(١).
قال علقمة وغيره: « هو الرَّجُلُ تُصِيبُهُ الْمُصِيبَةُ فَيُعْلَمُ أَنَّهَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ فَإِنْ رَضِيَ
وَيُسْلِمَ »^(٢). رواه ابن أبي حاتم - رحمه الله تعالى -^(٣).

(١) سورة التغابن: آية ١١.

(٢) بجموع الفتاوى: ٧٧/٨، وانظر: ص ١٧٨-١٧٩، ٢٣٧-٢٣٨، ٤٥٤-٤٥٥.

(٣) كما في تفسير ابن كثير: ٤/٣٧٥.

المبحث الرابع

بيانه كراهة الخوض في القدر وذكره لأول من أحدهه

وفيه مطلبان:

المطلب الأول

في كراهة الخوض في القدر

قرر ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى كراهة الخوض في القدر، وروى أحاديث وآثاراً تحذر من الخوض في القدر والمحادلة والخصام فيه. وقد تنوع بيانه وتقريره لهذا الجانب، ومن ذلك:

- ١ - ما كان بيانا عاماً يشمل الخوض في القدر وغيره من مسائل الاعتقاد.
- ٢ - ما كان خاصا بباب القدر.

فمن النوع الأول:

١- ما عقده من ترجم عمامة في النهي عن الخوض في علم الكلام. ومن تلك الأبواب:

مذهب الشافعي في أهل الكلام وسائر أهل الأهواء.

ب- ما رواه من الأحاديث والآثار في التحذير عن الكلام، وعن الجدال في القرآن فقد روى في كتابه التفسير حديث عائشة في التحذير من يتبع المتشابه^(١).

وروى في كتابه العلل حديث أبي هريرة مرفوعاً: «المراء في القرآن كفر»^(٢).

(١) تفسير ابن أبي حاتم (جزء سورة آل عمران): تحقيق حكمت بشير ياسين: ص ٦٨، وقد تقدم تخرجه في ص ٨٦ من هذه الرسالة.

(٢) العلل: ٧٤/٢، وسيأتي تخرجه في ص ٤٩٠ من هذه الرسالة.

وروى قول الإمام الشافعي: «لو أردت أن أضع على كل مخالف كتاباً لفعلت، ولكن ليس الكلام من شيء، ولا أحب أن ينسب إلى منه شيء»^(١).

وروى أثر الإمام أحمد في النهي عن الكلام إلّا ما كان في كتاب الله أو سنة رسول الله ﷺ أو عن أصحابه والتابعين^(٢).

ونقل عن أبي وأبي زرعة قولهما في النهي عن مجالسة أهل الكلام وعن النظر في كتب المتكلمين^(٣).

جــ واما ما كان بياناً وتقريراً خاصاً بالقدر، فقد روى ابن أبي حاتم آثاراً خاصة في النهي عن الخوض فيه؛ ومن تلك الآثار:

(١) رواه ابن أبي حاتم كما في سير أعلام البلاء: ٣١/١٠، وأخرجه أبو الفتح المقدسي في الحجة على تارك المحجة: رقم ٢١٨.

(٢) الحجة في بيان المحجة لأبي القاسم التيمي الأصبهاني تحقيق د/ محمد ربيع: ٢٠٨/١، ومناقب أحمد لابن الجوزي: ص ٢٠٤.

(٣) صون المنطق والكلام عن فن المنطق والكلام للسيوطى: ص ٧٣.

١- أثر ابن عباس - رضي الله تعالى عنهما:-

روى ابن أبي حاتم بسنده عن عطاء بن أبي رباح قال: أتيت ابن عباس وهو ينزع في زمزم قد ابتلت أسافل ثيابه، فقلت له: قد تكلّم في القدر! فقال: وقد فعلوها؟! قلت: نعم. قال: «فَوَاللهِ مَا نَزَّلْتَ هَذِهِ الْآيَةِ إِلَّا فِيهِمْ
﴿ذُوقُوا مِسْقَرَ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدْرٍ﴾^(١)، أَوْكَ شَرَارُ هَذِهِ الْأُمَّةِ؛ لَا
تَعُودُوا مِرْضَاهُمْ، وَلَا تَصْلُوا عَلَى مَوْتَاهُمْ؛ إِنْ أُرِيتَنِي أَحَدًا مِنْهُمْ فَقَاتَ عَيْنَهُ بِإِصْبَعِي
هَاتِينِ»^(٢).

دلّ هذا الأثر على كراهيّة الخوض في القدر، لأنّ وصف القدرة بأنّهم شرار الأمة والنهي والتحذير من الاختلاط بهم ومصاحبتهم، وعيادة مرضاهم، وشهود جنائزهم، نهي عن الخوض معهم في باطلهم كما في قوله تعالى:
﴿وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخْوُضُونَ فِي آيَاتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّى يَخْوُضُوا فِي حَدِيثِ غَيْرِهِ وَإِمَّا
يَنْسِينَكُ الشَّيْطَانُ فَلَا تَقْعُدْ بَعْدَ الذِّكْرِ مَعَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾^(٣). قال محمد بن سيرين:
«إِنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلُ الْقَدْرِ مِنَ الَّذِينَ يَخْوُضُونَ فِي آيَاتِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ فَلَا أَدْرِي
مَا هُمْ؟»^(٤).

(١) سورة القمر: آياتان ٤٨-٤٩.

(٢) رواه ابن أبي حاتم من طريق عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس كما في الدر المثور : ٦/١٣٧، ورواه ابن بطة في الإبانة: ٢/١٢١-١٢٢، رقم ١٥٥٠، واللالكياني في شرح أصول الاعتقاد: رقم ٩٤٨.

(٣) سورة الأنعام: آية ٦٨.

(٤) رواه عبد الله بن الإمام أحمد في السنّة: ٢/٤٣٢، رقم ٩٥٦.

٢- أثر الإمام الأوزاعي - رحمه الله تعالى:-

قال ابن أبي حاتم نا العباس بن الوليد سمعت أبي يقول: « كان الأوزاعي إذا أخذ في واحدة من ثلاثة لم يجب سائلا ولم يقطعه حتى يبلغ فيه، إذا ذكر المعاد، وإذا ذكر القدر، قال أبو الفضل: ونسأله الثالثة »^(١).

في هذا الأثر دلالة على عدم جواز الخوض في مسائل المعاد والقدر والبحث في أسرارها والتعمق في النظر في دقائقها، فلا يجوز السؤال ولا الإجابة عنها إلا في حدود ما ورد في نصوص الشرع، لأن ذلك ربما أفضى إلى الإلحاد والزيغ عن طريق الإسلام المستقيم. - والعياذ بالله - .

(١) الجرح والتعديل: ٢٠٦/١.

المطلب الثاني

في أول من أحدث القول في القدر

قال ابن أبي حاتم في ترجمة معبد الجهني^(١): «وكان أول من تكلم في القدر بالبصرة ... سمعت أبي يقول ذلك»^(٢).

دللًّا لهذا الأثر على أنَّ معبدًا الجهني هو أول من بدأ بهذا القول. وقد جاء في أثر ابن عون^(٣) أنَّ أول من بدأ به هو سنسويه البقال فيما رواه اللالكائي بسنده إليه أنه قال: «أدركت الناس وما يتكلمون إلا في علي وعثمان، حتى نشأ هاهنا حقير يقال له: سنسويه البقال، قال: فكان أول من تكلَّم في القدر»^(٤).

والذي يظهر أنَّ سنسويه هو الذي بدأ به، فهو أول من تكلَّم في القدر، وكان نصراً من أهل العراق، أسلم ثم تنصر. وعنه أخذ معبد الجهني، فكان بعد ذلك، أول من نشره بين الناس، وعنده أخذ غيلان الدمشقي وغيره.

قال الإمام الأوزاعي: «أول من نطق بالقدر: رجل من أهل العراق يقال: سوسن كان نصراً من أهل العراق، فأسلم ثم تنصر، فأخذ عنه معبد الجهني وأخذ غيلان عن معبد»^(٥).

ويؤيد هذا قول عبد العزيز بن مهران البصري العطار^(٦) بعد أن روى نهي الحسن

(١) هو: معبد بن عبد الله بن عويم الجهني البصري، كان أول من تكلم في القدر بالبصرة، قال فيه الحسن البصري: ((هو ضال مضل)) ونهى الناس عن مجالسته، خرج مع ابن الأشعث على الحاجاج بن يوسف ففرح فأقام بحكة فقتلته الحاجاج صيرًا، وقيل: صلبه عبد الملك بن مروان بدمشق على قوله في القدر ثم قتلته سنة ٨٠ هـ وقيل: بعد ذلك. تهذيب التهذيب: ٢٢٥/١٠، ميزان الاعتدال: ١٤١/٤، الأعلام: ٢٦٤/٧.

(٢) الجرح والتعديل: ٢٨٠/٨.

(٣) ابن عون: هو عبد الله بن عون بن أربطان أحد كبار علماء البصرة في آخر عصر التابعين وأحد الزهاد المشهورين، قال عبد الرحمن بن مهدي: ((ما كان بالعراق أعلم بالسنة من ابن عون)) توفي سنة ١٥٢هـ. تذكرة الحفاظ: ١٥٦/١، حلية الأولياء: ٢٧/٣.

(٤) شرح أصول الاعتقاد: رقم ١٣٩٦.

(٥) رواه اللالكائي في شرح أصول الاعتقاد: رقم ١٣٩٨.

(٦) عبد العزيز بن مهران البصري، والد مرحوم، مقبول، من السابعة. تقريب التهذيب: ٦١٦.

البصري عن مجالسة معبد الجهي. قال: «ولا أعلم أحداً يومئذ يتكلم في القدر غير معبد ورجل من الأساورة يقال له: سنسويه»^(١).

وهناك رواية أخرى أنَّ أول من تكلم في القدر حين احترقت الكعبة، هل بقضاء الله أم لا؟^(٢).

وأرجح الروايات رواية أنه كان بالبصرة من سنسويه ومعبد الجهي لتضافر الروايات مثل أثر ابن عون والأزاعي وعبد العزيز بن مهران بذلك؛ وقد تقدم ذكر هذه الآثار كلها بفضل الله تعالى .



(١) رواه عبد الله في السنة: ٣٩١/٢، رقم ٨٤٩ .

(٢) شرح أصول الاعتقاد: رقم ١٣٩٢ .

المبحث الخامس

بيانه حكم معاملة القدرية

قرر الإمام ابن أبي حاتم -رحمه الله تعالى- حكم التعامل مع أهل الأهواء والبدع بصفة عامة، ومع القدرية بصفة خاصة فيما رواه من الأحاديث والآثار التي تبيّن ضلالهم وانحرافهم، وتحذّر منهم ومن التعامل معهم. ومن الآثار التي رواها في هذا المعنى:

أثر سلم بن مخلد الطاييفي:

روى اللالكائي بإسناده من طريق ابن أبي حاتم إلى سلم بن مخلد الطاييفي^(١) قال: رأيت النبي ﷺ في النام فقلت: يا رسول الله ما تقول في القدرية؟ قال: «مجوس». قال: قلت: ما تقول في الرافضة؟ قال: هم شرٌّ من القدرية أو القدرية شرٌّ منهم»^(٢).

هذا الأثر يدل على ذم القدرية والتحذير منهم، وأنهم مجوس من شرار الأمة. وسمى القدرية بأنهم مجوس هذه الأمة لقولهم: بوجود خالق غير الله تعالى، إذ قالوا: بأنّ خالق الشر والمعاصي هو الإنسان نفسه، كالمجوس في إضافة الخير للنور والشر للظلمة^(٣). فكانوا كالمجوس في إثبات الفاعلين لا في جميع معتقد المجوس^(٤).

(١) لم أجده له ترجمة.

(٢) شرح أصول الاعتقاد: رقم ١٢٨١، ولم أجده عند غيره.

(٣) معالم السنن: ١٢/٣١٧.

(٤) انظر: عون المعبود للأبادي: ١٢/٤٥٣.

وقد روى ابن أبي حاتم أحاديث أخرى في هذا المعنى إلا أنها لا تثبت^(١).

ومن الآثار التي رواها ابن أبي حاتم وهي تقرّر حكم معاملة القدرية:

١- أثر ابن عباس -رضي الله تعالى عنهم- المتقدم ومحل الشاهد منه:

«فوا لله ما نزلت هذه الآية إلا فيهم ذوقوا مس سقر إنا كل شيء خلقناه بقدر». أولئك شرار هذه الأمة؛ لا تعودوا مرضاهم، ولا تصلوا على موتاهم؛ إن أريتني أحداً منهم فقات عليه ياصبغي هاتين»^(٢).

وهذا الأثر يدل على هجر القدرية ومقاطعتهم، فلا يعاد مرضاهم، ولا تشهد جنائزهم، فضلاً عن الصلاة عليها.

ومثل هذا الأثر أثر ابن عمر -رضي الله تعالى عنهم- المتقدم وفيه: «إذا لقيت أولئك فأخبرهم أن عبد الله بن عمر منهم بريء وأنهم منه براء»^(٣).

وهذا أيضاً يدل على التحذير منهم وعدم الاقتراب، فضلاً عن الدخول معهم في كلام، أو جدال وخصام.

٢- أثر شعيب بن حرب -رحمه الله تعالى:-

روى اللالكائي من طريق ابن أبي حاتم إلى شعيب بن حرب^(٤) قال: قلت لسفيان الشوري نسيب لي قدربي أزوّجه؟ قال: «لا، ولا كرامة». قال: قلت للحسن بن صالح^(٥) قال: «غيره أحب إلى منه»^(٦).

دللًّا لهذا الأثر على أن القدرية لا يزوج، وأنه لا ينبغي للمسلم أن يدفع ابنته أو

(١) انظر مثلاً: حديث أبي هريرة رضي الله تعالى عنه في الجرح والتعديل: ٥٢/٧، وتعليق ابن أبي حاتم نفسه عليه، وانظر تفسير ابن كثير: ٤/٢٦٩، والدر المثور: ٦/١٣٧، والعقيدة الإسلامية الصحيحة في غنى من أن تثبت بالأحاديث الباطلة.

(٢) تقدم تخرّجه. انظر: ص ١٩٢ من هذه الرسالة.

(٣) تقدم تخرّجه. انظر: ص ١٥٦-١٥٧ من هذه الرسالة.

(٤) هو: شعيب بن حرب أبو صالح المدائني -من أبناء عراسان-. كان أحد المذكورين بالعبادة والصلاح والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. توفي ما بين ٩٦ (إلى) ٩٩ هـ. تاريخ بغداد: ٢٣٩/٩.

(٥) الحسن بن صالح بن مسلم بن حبيبي عبد الله المدائني . قال أبو حاتم: «الحسن بن صالح ثقة متقن حافظ». الجرح والتعديل: ٣/١٨.

(٦) شرح أصول الاعتقاد: رقم ١٣٦٥.

قربيته إلى قدرٍ يلطفُها بيدعنته، وينجسها بعقيدته الباطلة. فدل على أنَّ مفارقة السلف للقدرية كان في كلِّ شيءٍ. وقد أفتى الإمام مالك - رحمه الله تعالى - أنَّ لا يصلى خلف القدرية ولا ينكح له^(١).

فدللت الآثار المتقدمة كلها على بُجُونة القدرية فلا يعاد مرضاهن، ولا يشيع موتهاهن، ولا يصلى خلفهم، ولا ينكح لهم^(٢).

وما قرَرَ به الإمام ابن أبي حاتم - رحمه الله تعالى - حكم معاملة القدرية ذُكرُهم بالسوء في باب الجرح والتعديل: فقد ذكر ابن أبي حاتم القدرية بالسوء بما أورده فيهم من أقوال الأئمة في تحريرهم في باب الجرح والتعديل ومن ذلك:

قول أَيُوبُ الذِّي أورده في ترجمة فضل الرقاشي: «فضل الرقاشي لو ولد أخرين كان خيراً له». وعقب على ذلك بقوله: «من أجل أنه كان قدرياً»^(٣).

وقال أبو محمد أيضاً: أنا أبو بكر بن أبي حيشمة فيما كتب إليَّ قال: سألت يحيى بن معين عن الفضل الرقاشي فقال: «روى عن ابن المنكدر، وكان قاصاً، وكان رجل سوء»، قال: قلت: فحديثه؟ قال: «لا تسل عن القدرية الخبيث»^(٤).

وأماماً ما يتعلق بموضوع الرواية عن القدرية وأخذ العلم عنهم، فإنَّ الإمام ابن أبي حاتم - رحمه الله تعالى - يرى جواز ذلك، وذلك إذا لم يكونوا دعاة رؤوساً في البدعة.

ويتبين ذلك من خلال روایات أوردها - رحمه الله تعالى - دونك بعضاً منها لتوضيح هذا المنهج الوسط عند ابن أبي حاتم:

روى ابن أبي حاتم بسنده إلى عبد الله بن المبارك قال: سُئل سفيان بن سعيد عن الأخذ عن ثور بن يزيد الشامي فقال: «خلدوا عنه واتّقوا قرنية. - يعني أنه كان قدرياً»^(٥).

(١) أخرجه ابن بطة في الإبانة: ٢٥٦/٢، رقم ١٨٥٩، وانظر: ٢٢٢/١.

(٢) رواه ابن بطة في الإبانة: ٢٥٦/٢، وقد عقد الإمام اللالكاني فصلاً في كتابه شرح أصول الاعتقاد بعنوان: ((سياق ما روي في منع الصلاة خلف القدرية والتزويع عليهم وأكل ذبائحهم ورد شهادتهم)) ذكر فيه جملة كبيرة من أقوال التابعين: انظر المصدر المشار إليه: ٤/٦٠٦-٨١٢، كما ساق اللالكاني جملة كبيرة من أقوال الصحابة والتابعين في بُجُونة أهل القدر وسائر أهل الأهواء. انظر شرح أصول الاعتقاد: ٤/٧٠٦-٧٠١.

(٣) الجرح والتعديل: ٧/٦٤.

(٤) المصدر السابق.

(٥) المصدر السابق: ٧٤.

وروى عن نعيم بن حماد قال: قلت لابن المبارك لأي شيء تركوا عمرو بن عبيد؟
قال: «إنَّ عَمْرَاً كَانَ يَدْعُو - يعني إلى القدر»^(١).

وقال -رحمه الله تعالى- في ترجمة جارية بن هرم: «جارية بن هرم أبو شيخ الفقيمي وكان رأساً في القدر». وقال أيضاً: حدثنا صالح بن أحمد بن محمد بن حنبل قال: قال علي بن المديني: «رأيت أبي شيخ جارية بن هرم وكان ضعيفاً في الحديث، كتبنا عنه وتركتناه، وكان رأساً في القدر». وقال: سمعت أبي يقول: «جارية بن هرم ضعيف الحديث»^(٢).

هذه الروايات تدل على أنَّ العلم يؤخذ ويروى عن القدري الذي ليس رأساً في البدعة داعية إليها. وهذا منهج معتدل - كما ترى -. وقد أورد ابن أبي حاتم ما يُبيِّن السرَّ في عدم الرواية عَمَّنْ كان من الرؤوس والدعاة من القدرية خاصة، فروى بسنده عن محرز أبي رجاء^(٣) وكان يرى رأي القدر فتاب منه. فقال: «لا ترورو عن أحد من أهل القدر شيئاً، فوالله لقد كنا نضع الأحاديث ندخل بها الناس في القدر لخ慈悲 بها. ولقد أدخلت في القدر أربعة آلاف من الناس»^(٤). كما روى بسنده عن منذر بن جهم^(٥) الإسلامي ما يُبيِّن السرَّ - كذلك - في عدم الكتابة والرواية عن أصحاب الأهواء عامة. قال: «كان رجل منا في الأهواء زماناً ثم صار بعد إلى أمر الجماعة. فقال لنا: أنسدكم الله أن لا تسمعوا من أصحاب الأهواء، فإنَّا والله كنا نروي لكم الباطل ونخ慈悲 الخير في ضلالكم»^(٦).

وهذا الذي قرَرَه ابن أبي حاتم وذهب إليه في التعامل مع القدرية والرواية عنهم إذا لم يكونوا غلة أو دعاء، هو مذهب أهل السنة والحديث من أئمة السلف.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى: «ولكن لما اشتهر الكلام في القدر؛

(١) المصدر السابق: ٢٧٣/١.

(٢) المصدر السابق: ٥٢١-٥٢٠/٢.

(٣) محرز أبو رجاء: مولى هشام الجزري، قدم الكوفة، روى عن مكحول وروى عنه الشوري، قال ابن أبي حاتم: سألت أبي عنه فقال: «هو شيخ». الجرح والتعديل: ٣٤٥/٨.

(٤) المصدر السابق: ٣٢/٢.

(٥) منذر بن جهم: روى عن عمر بن خلدة، روى عنه موسى ابن عبيدة. الجرح والتعديل: ٢٤٣/٨ - ٢٤٤.

(٦) المصدر السابق: ٣٢/٢.

ودخل فيه كثير من أهل النظر والعباد، صار جهمور القدرية يقررون بتقدم العلم، وإنما يتذكرون عموم الم Shi'a وخلق ... وقول أولئك كفّرهم عليه مالك، والشافعي، وأحمد وغيرهم. وأمّا هؤلاء فهم مبتدعون ضالون لكنهم ليسوا بمنزلة أولئك؛ وفي هؤلاء خلق كثير من العلماء والعباد كتب عنهم العلم. وأخرج البخاري ومسلم لجماعة منهم، لكن من كان داعية إليه، لم يخرجوا له. وهذا مذهب فقهاء أهل الحديث كأحمد وغيره: أنَّ من كان داعية إلى بدعة فإنه يستحق العقوبة لدفع ضرره عن الناس، وإن كان في الباطن بجهدًا وأقل عقوبته أن يهجر فلا يكون له مرتبة في الدين، لا يؤخذ عنه العلم ولا يستقضى، ولا تقبل شهادته، ونحو ذلك. ومذهب مالك قريب من هذا، وهذا لم يخرج أهل الصحيح لمن كان داعية، ولكن رووا لهم وسائر أهل العلم عن كثير من كان يرى في الباطن رأي القدرية والمرجنة، والخوارج والشيعة. وقال أحمد: لو تركنا الرواية عن القدرية لتركنا أكثر أهل البصرة، وهذا لأنَّ مسألة خلق أفعال العباد وإدارة الكائنات مسألة مشكلة، وكما أنَّ القدرية من المعتزلة وغيرهم أخطئوا فيها، فقد أخطأوا فيها كثير من رد عليهم أو أكثرهم، فإنهم سلكوا في الرَّد عليهم مسلك جهنم بن صفوان وأتباعه، فنفوا حكمَ الله في خلقه وأمره، ونفوا رحمته بعباده، ونفوا ما جعله من الأسباب خلقًا وأمراً وحددوا من الحقائق الموجودة في مخلوقاته وشرائعه ما صار ذلك سبباً لنفور أكثر العلّاء الذين فهموا قولهم عمّا يظنونه السنة، إذ كانوا يزعمون أنَّ قول أهل السنة في القدر هو القول الذي ابتدعه جهنم»^(١).



(١) الإيمان ضمن الفتاوى: ٣٨٥-٣٨٦.

المبحث السادس

مسألة أهل الفترة ومن في حكمهم

إنَّ مَا يتعلُّق بمسائل القدر، مسألة أهل الفترة ومن في حكمهم كالأطفال والمخنون، والأصم والأبكم.

وقد روى الإمام ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى عدَّة أحاديث في هذا المعنى، ومنها حديث أبي هريرة -رضي الله تعالى عنه-:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله تعالى- في معرض كلامه على هذه المسألة: «وقد ثبتت عنه -أبي هريرة- ما رواه غير واحد، منهم عبد الرحمن بن أبي حاتم في تفسيره وغيره من حديث عبد الرزاق: أَنَّا مُعْمَراً، عن ابن طاووس عن أبيه عن أبي هريرة قال: «إِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ جَمِيعُ الْأَنْفُسِ أَهْلُ الْفَتْرَةِ وَالْمُعْتَوِّهِ وَالْأَصْمَ وَالْأَبْكَمُ وَالشَّيْوخُ الَّذِينَ لَمْ يَدْرِكُوا إِلَيْهِمُ الْإِسْلَامَ ثُمَّ أُرْسِلُوا إِلَيْهِمْ رَسُولًا: أَنَّهُمْ أَدْخُلُوهُمُ النَّارَ، فَيَقُولُونَ: كَيْفَ وَلَمْ يَأْتِنَا رَسُولٌ؟ قَالَ: وَأَيْمَ اللَّهُ لَوْ دَخَلُوهَا لَكَانَتْ عَلَيْهِمْ بِرْدًا وَسَلَاماً، فَيُطِيعُهُمْ مَنْ كَانَ يُرِيدُ أَنْ يُطِيعَهُمْ. ثُمَّ قَالَ أَبُو هَرِيرَةَ إِقْرَأُوا إِنْ شَتَّمْتُمْ: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نُبَثِّ رَسُولَنَا﴾»^(١).

وقد أشار الإمام ابن القيم رحمه الله تعالى إلى هذا الحديث وذكر أنه موقوف على أبي هريرة -رضي الله تعالى عنه-، ثم قال: «وَهَذَا لَا يضرُ الْحَدِيثَ فَإِنَّ سَلْكَ طَرِيقَ الزَّائِدِ لِزِيادَتِهِ فَوَاضِعٌ، وَإِنْ سَلْكَ طَرِيقَ الْمُعَارِضَةِ فَغَایَتِهَا تَحْقِيقُ الْوَقْفِ، وَمُثْلُ هَذَا لَا يَقْدِمُ عَلَيْهِ بِالرَّأْيِ إِذَا لَا بُجَالٌ لَهُ، فَيَقْبِلُ بِحَزْمٍ بِأَنَّ هَذَا تَوْقِيفٌ لَا عَنْ رَأْيٍ»^(٢).

وقد ورد الحديث مرفوعاً من طريق الأسود بن سريع^(٣) أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «أَرْبَعَةٌ يَحْتَجُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ: رَجُلٌ أَصْمَ لَا يَسْمَعُ، وَرَجُلٌ هَرَمٌ، وَرَجُلٌ أَحْمَقٌ، وَرَجُلٌ مَاتَ فِي الْفَتْرَةِ. أَمَّا الْأَصْمَ فَيَقُولُ: رَبٌّ لَقَدْ جَاءَ إِلَيْنَا إِلَاسِلَامٌ وَأَنَا مَا أَسْمَعْ شَيْئاً، وَأَمَّا الْأَحْمَقُ فَيَقُولُ:

(١) درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية: ٤٠٠-٣٩٩/٨ ، وقد أخرج البيهقي هذا الحديث من طريق الأسود بن سريع، وأبي هريرة ثم قال: ((وهذا إسناد صحيح)) الاعتقاد: ص ١٦٩ ، وابن كثير في التفسير: ص ٢٩/٣ - ٣٠ ، والسيوطى في الدر المنشور: ١٦٨/٤ ، ١٥٥/٥ . وأورده ابن القيم في طريق المحررتين: ص ٣٩٨ .
(٢) المصدر السابق.

(٣) هو: الأسود بن سريع التميمي السعدي، صحابي روى له البخاري في تاريخه، وفي الأدب المفرد. قال الغوzi: كان شاعراً.. كان أول من قص في مسجد البصرة، مات في أيام الجمل، وقيل: ٤٢ هـ. الإصابة: ٦٠-٥٩/١ . وتقريب التهذيب: ص ١٤٦ .

ربٌّ لقد جاء الإسلام والصبيان يحذفوني بالبعر، وأمّا الهرم فيقول: ربٌّ لقد جاء الإسلام وما أعقل شيئاً، وأمّا الذي مات في الفترة فيقول: ربٌّ ما أتاني لك رسول، فلما خذل مواثيقهم ليطيعنه فيرسل إليهم أن ادخلوا النار قال: فوالذي نفس محمد بيده لو دخلوها لكان عليهم بردٌّ وأسلاماً»^(١).

وقد صحّ هذا الحديث جماعة منهم البهقي^(٢)، وعبد الحق الإشبيلي^(٣)، وابن كثير^(٤)، وابن القيم^(٥)، وقال بعد ذكره طرق هذا الحديث: «فهذه الأحاديث يشد بعضها بعضاً وتشهد لها أصول الشرع وقواعد، والقول بضمونها هو مذهب السلف والسنّة»^(٦).
ومنها حديث عبد الله بن مسعود -رضي الله تعالى عنه-

ذكر الحافظ ابن كثير بإسناد ابن أبي حاتم عن ابن مسعود -رضي الله تعالى عنه-
قال: قال رسول الله ﷺ : «الوائدة والموعدة في النار»^(٧).

هذا الحديث يتعلق بأهل الفترة وبأطفال المشركين؛ كما يتعلّق الذي قبله بأهل الفترة ومن في حكمهم. وقد حمل بعض العلماء هذا الحديث على أنه واقعة عين فلا يكون عاماً لأنّه كان عن سؤال^(٨). فقد رواه داود بن أبي هند عن عامر الشعبي عن علقة عن سلمة بن يزيد الجعفي^(٩) قال: «انطلقت أنا وأخي إلى رسول الله ﷺ قال: قلنا يا رسول الله: إنّ أمّنا كانت تصل الرّحم، وتقرى الضيف، وتفعل وتفعل، هلكت في الجاهلية فهل ذلك نافعها شيئاً؟ قال:

(١) أخرجه أحمد في المسند: ٤/٢٤، وابن حبان كما في موارد الظمان: ح ١٨٢٧ ، والبهقي في الاعتقاد: ص ١٦٩ ، وقال الميثمي في الجمع ٧/٢١٦: رواه أحمد والبزار، ورجاه في طريق الأسود بن سريع وأبي هريرة رجال الصحيح، وكذلك رجال البزار فيهما .

(٢) انظر: الاعتقاد له: ص ١٦٩.

(٣) عنه في طريق المحرتين: ص ٣٩٧.

(٤) تفسير ابن كثير: ٣/٣٠، ٢٩٠، ٣١.

(٥) في طريق المحرتين: ص ٣٩٧.

(٦) المرجع السابق: ص ٣٩٩.

(٧) تفسير ابن كثير: ٤/٤٧٩، وأخرجه ابن بطة في الإبانة: ٢/٨٠ ، رقم ١٤٨٢ ، وابن حبان في موارد الظمان: ح ٦٧ ، وقال الألباني: صحيح. انظر: صحيح الجامع الصغير: ٦/١١٥.

(٨) انظر: التمهيد لابن عبد البر: ١٨/١٢٠.

(٩) سلمة بن يزيد الجعفي: ويقال: يزيد بن سلمة، ويزيد بن سلمة أصح، له صحبة كوفي روى عنه علقة بن قيس ويزيد بن مرة. الجرح والتعديل: ٤/١٧٦.

«لا». قال: قلنا: فإنها كانت وأدت أختاً لنا في الجاهلية فهل ذلك نافعها شيئاً؟ قال: «الوائدة والمؤودة في النار إلّا أن تدرك الوائدة الإسلام فيغفو الله عنها»^(١).

وقد ذكر الحافظ ابن كثير هذا الحديث من طريق أبي داود، ثم من طريق داود بن أبي هند عن الشعبي عن علقة عن سلمة بن قيس الأشجعي، ثم قال: «وهذا إسناد حسن»^(٢). وقال ابن القيم: «وهذا إسناد لا بأس به»^(٣).

وقد اختلف العلماء في هذه المسألة، أعني: مسألة أهل الفرقة ومن في حكمهم على عدّة أقوال ذكرها الإمام ابن القيم رحمه الله وأطال النفس في ذكرها مع أدلةها وترجح بعضها على بعض^(٤). وقرر رحمه الله تعالى أن القول الراجح في هذه المسألة هو الامتحان، أي: أنهم يمتحنون في عرصات القيامة ويرسل إليهم هناك رسول وإلى كل من لم تبلغه الدعوة، فمن أطاع الرسول دخل الجنة ومن عصاه أدخله النار، وعلى هذا يكون بعضهم في الجنة وبعضهم في النار. وتكون الأحاديث الواردة في المسألة من باب الإخبار بعلم الله تعالى، وإن خبر الرسول ﷺ بذلك من باب الإخبار بالمغيبات بوفي من الله.

وقد استدل ابن القيم على هذا القول بالأحاديث الواردة في الامتحان منها حديث الأسود بن سريع وأبي هريرة المقدمين.

ورجح شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى كذلك الامتحان وذكر لترجيحه له أسباباً منها:

- ١ - أنه قد جاء بذلك أحاديث مرفوعة إلى النبي ﷺ وعن الصحابة والتابعين.
- ٢ - أنه هو الذي نقله الأشعري في المقالات عن أهل السنة والحديث وذكر أنه يذهب إليه^(٥).
- ٣ - أن هذا التفصيل يذهب الخصومات التي كره الخوض فيه لأجلها من كرهه فإن من قطع لهم بالنار كلهم جاءت نصوص تدفع قوله، ومن قطع لهم بالجنة كلهم جاءت

(١) أخرجه أحمد في المسند: ٤٧٨/٣، والنمساني في التفسير: ٤٩٦، رقم ٦٦٩، وقال الميسمى في المجمع رواه أحمد، ورجاله رجال الصحيح، والطبراني بتحفه: ١١٩/١.

(٢) تفسير ابن كثير: ٣٢/٣.

(٣) طريق المحررتين: ص ٣٩٠.

(٤) المصدر السابق: ص ٤٠٢-٣٨٧.

(٥) والذي في المقالات: ٣٤٧/١، أنهم تحت المشيئة، ولعل النسخة تختلف أو ذكره في موضع آخر - والله أعلم. لكن في الإبانة ذكر بأنه منهبه، ومنهبه أهل السنة: ص ٢٣، فقرة ٦٤.

نصوص تدفع قوله، ثم إذا قيل: هم مع آبائهم لزم تعذيب من لم يذنب وانفتح باب الخوض في الأمر والنهي، والوعد والوعيد، والقدر والشرع، والمحبة والحكمة والرحمة، فلهذا كان أحمد يقول: «هو أصل كل خصومة»^(١).

وقال في موضع آخر: «وهذا القول منقول عن غير واحد من السلف من الصحابة والتابعين وغيرهم. وقد روي به آثار متعددة عن النبي ﷺ حسان يصدق بعضها بعضاً. وعلى هذا القول تدل الأصول المعلومة بالكتاب والسنّة كما بسط في غير هذا الموضع وبيّن أنَّ اللَّهَ لَا يعذِّبُ أَحَدًا حَتَّى يَبْعَثَ إِلَيْهِ رَسُولًا»^(٢).

وقال الحافظ ابن حجر -رحمه الله تعالى-: «وقد صحت مسألة الامتحان في حق المجنون ومن مات في الفترة من طرق صحيحة، وحکى البیهقی في كتاب الاعتقاد أنه المذهب الصحيح»^(٣).

فأَتَضَعَّ بِهَذِهِ النَّقْوَلَاتِ أَنَّ الْمَذَهَبَ الصَّحِيحَ فِي أَهْلِ الْفَتَرَةِ وَمَنْ فِي حُكْمِهِمْ كَاطِفَالُ الْمُشْرِكِينَ وَالْمَجْنُونُونَ وَالْمَعْتُوهُونَ لَأَنَّ جَمْعَهُمْ مَا وَرَدَ فِيهِ يَدِلُ عَلَى ثَبَوْتِهِ؛ وَلَأَنَّ هَذَا الْقَوْلُ هُوَ الَّذِي يَجْتَمِعُ بِهِ الْأَدَلَّةُ.

قال ابن القيم رحمه الله: «وبهذا يتَّأْلِفُ شُمُلُ الْأَدَلَّةِ كُلُّهَا، وَتَتوَافَقُ الْأَحَادِيثُ، وَيَكُونُ مَعْلُومُ اللَّهِ الَّذِي أَحَالَ عَلَيْهِ النَّبِيَّ ﷺ حِيثُ يَقُولُ: «اللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا كَانُوا عَامِلِينَ»^(٤). يَظْهُرُ حِيَثُشُدُّ، وَيَقْعُدُ الثَّوَابُ وَالْعِقَابُ عَلَيْهِ حَالٌ كَوْنُه مَعْلُومًا عَلَمًا خَارِجًا لَا عَلَمًا بَحْرَدًا، وَيَكُونُ النَّبِيُّ ﷺ قَدْ رَدَّ جَوَابَهُمْ إِلَى عِلْمِ اللَّهِ فِيهِمْ، وَاللَّهُ يَرِدُ ثَوَابَهُمْ وَعِقَابَهُمْ إِلَى مَعْلُومِهِمْ مِنْهُمْ، فَالخَيْرُ عَنْهُمْ مَرْدُودٌ إِلَى عِلْمِهِ، وَمَصِيرُهُمْ مَرْدُودٌ إِلَى مَعْلُومِهِ»^(٥). وَبِالْإِمْتِحَانِ يَظْهُرُ فِيهِمْ مَا عَلِمَهُ اللَّهُ سَبَّحَانَهُ، وَيَجْزِيَهُمْ عَلَى مَا ظَهَرَ مِنَ الْعِلْمِ وَهُوَ إِيمَانُهُمْ وَكُفُرُهُمْ؛ لَا عَلَى بَحْرَدِ الْعِلْمِ»^(٦).

(١) درء تعارض العقل والنقل: ٤٠٢-٤٠١/٨، وجمموع الفتاوى: ٢٧٢/٢٤.

(٢) درء تعارض العقل والنقل: ٤٣٧/٨، وانظر: جمجموع الفتاوى: ٤/٢٤٦.

(٣) فتح الباري: ٣/٤٢٤.

(٤) جزء من حديث: أخرججه البخاري في كتاب القدر بباب اللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا كَانُوا عَامِلِينَ، الصحيح مع الفتح: ١١/٤٩٣، رقم ٦٥٩٧، ومسلم في كتاب القدر بباب كل مولود يولد على الفطرة: ٤/٤٩٠، رقم ٢٠٤٩.

(٥) أبو داود في السنن كتاب السنّة باب في القدر: ٥/٨٤-٨٥، رقم ٤٧١١.

(٦) طريق المحرتين: ص ٣٩٦، وتهذيب السنن: ٧/٨٧.

(٧) جمجموع الفتاوى: ٤/٤٢٦.

الفصل الثالث

جهود ابن أبي حاتم في توضيح توحيد الأسماء والصفات

وفيه مباحث:

المبحث الأول: منهجه في باب الأسماء والصفات.

المبحث الثاني: بيانه ثبوت الأسماء الحسنة لله تعالى.

المبحث الثالث: بيانه مباحث صفات الله تعالى العليا.

المبحث الأول

منهج ابن أبي حاتم في باب الأسماء والصفات

إنَّ المتبَعَ لِمَا كَتَبَ الْإِمَامُ ابْنُ أَبِي حَاتَمَ رَحْمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي مَوْلَفَاتِهِ الْمُتَعَدِّدةِ، يُلحِظُ أَنَّ لَهُ مِنْهُجًا وَاضْعَفَ الْمَعَالِمَ فِي تَوْضِيحِ الْعِقِيدَةِ عَمومًا وَفِي بَابِ الْأَسْمَاءِ وَالصَّفَاتِ خَصْوصًا. فَهُوَ فِي هَذَا الْبَابِ يَثْبِتُ اللَّهَ مَا أَثْبَتَهُ لِنَفْسِهِ أَوْ أَثْبَتَهُ لَهُ رَسُولُهُ ﷺ مِنَ الْأَسْمَاءِ الْحَسَنَى وَالصَّفَاتِ الْعَلِيَّاً مِنْ غَيْرِ تَحْرِيفٍ^(١)، وَلَا تَأْوِيلٍ^(٢)، وَمِنْ غَيْرِ تَكْيِيفٍ^(٣)، وَلَا تَشْبِيهٍ^(٤)؛ إِثْبَاتًا بِلَا تَمْثِيلٍ^(٥)، وَتَنْزِيهَا بِلَا تَعْطِيلٍ^(٦)، وَعَدْمِ الْبَحْثِ عَنْ كَيْفِيَّتِهَا وَلَا عَنْ كَنْهِهَا، وَنَفْيِ مَا

(١) التَّحْرِيفُ لِغَةً: التَّغْيِيرُ، مَا حُوَذَّ مِنْ قَوْلِهِمْ: حَرَفَتِ الشَّيْءَ عَنْ وَجْهِهِ حَرْفًا إِذَا أَمْلَأَهُ وَغَيْرَهُ. انْظُرْ: لِسَانُ الْعَرَبِ مَادَةً (حِرْفٌ).

وَاصْطِلَاحًا: تَغْيِيرُ النَّصِّ لِنَفْطَا أَوْ مَعْنَى ، فَالتَّحْرِيفُ الْلَّفْظِيُّ مُثُلُّ: نَصْبُ لِفَظِ الْجَلَالَةِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَكَلَمُ اللَّهِ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ لِيَكُونَ التَّكْلِيمُ مِنْ مُوسَى ، وَالتَّحْرِيفُ الْمَعْنَوِيُّ مُثُلُّ: تَحْرِيفُ مَعْنَى الْبَيْنِينَ الْمُضَافَتِينَ إِلَى اللَّهِ إِلَى الْقُوَّةِ وَالنَّعْمَةِ وَنَحْوِ ذَلِكَ.

(٢) التَّأْوِيلُ: لَهُ ثَلَاثَةُ مَعَانٍ:

الْأُولُّ: صِرْفُ الْلَّفْظِ عَنِ الْاِحْتِمَالِ الرَّاجِعِ إِلَى الْاِحْتِمَالِ الْمُرْجُوحِ لِدَلِيلِ يَقْتَنُ بِهِ، كَتَأْوِيلِ أَهْلِ الْبَدْعِ نَصْوصِ الْعُلُوِّ وَصِرْفُهَا عَنْ مَعْنَى عُلُوِّ الْذَّاتِ إِلَى عُلُوِّ الْقَهْرِ وَالْقَدْرِ ... فَقَطْ. وَهَذَا هُوَ الَّذِي يَقْصِدُهُ مَنْ تَكَلَّمُ فِي تَأْوِيلِ نَصوصِ الصَّفَاتِ وَتَرْكُ تَأْوِيلِهَا مِنَ الْمُتَأْخِرِينَ.

الثَّانِي: التَّأْوِيلُ بِمَعْنَى التَّفْسِيرِ، كَمَا يَقُولُ ابْنُ حَرْبِيْرُ الطَّبَرِيِّ وَغَيْرُهُ مِنَ الْمُفَسِّرِينَ: ((وَاحْتَلَفَ عَلَمَاءُ التَّأْوِيلِ)) أَيْ: عَلَمَاءُ التَّفْسِيرِ. وَقَوْلُهُ: ((الْقَوْلُ فِي تَأْوِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَى ...))

الثَّالِثُ: هُوَ الْحَقْيَقَةُ الَّتِي يَوْرُلُ إِلَيْهَا الْكَلَامُ، فَتَأْوِيلُ الْخَيْرِ هُوَ عَيْنُ الْمُخْبَرِ عَنْهُ، كَقَوْلِ يُوسُفَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بَعْدَ أَنْ سَجَدَ لِهِ إِعْوَرَتَهُ: ﴿هَذَا تَأْوِيلُ رُؤْيَايِّيْ منْ قَبْلِهِ﴾. سُورَةُ يُوسُفَ: آيَةُ ١٠٠، انْظُرْ التَّدْمِرِيَّةَ: ص ٩١-٩٣، الْإِكْلِيلُ لِشِيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تِيسِيرٍ ضَمِّنَ بِمَجمُوعَةِ الرِّسَالَاتِ الْكَبِيرَى: ٢١-١٧/٢، وَشَرْحُ الْعِقِيدَةِ الطَّحاوِيَّةِ: ٢٥٢-٢٥٦.

(٣) التَّكْيِيفُ: هُوَ حَكَائِيَّةُ كَيْفِيَّةِ الصَّفَةِ وَأَنَّهَا عَلَى هَيْئَةِ كَذَا وَكَذَا ، أَوْ السَّوْلُ عَنْهَا بِكَيْفِ.

(٤) التَّشْبِيهُ: هُوَ إِثْبَاتُ مُشَابَهَةِ لِلشَّيْءِ .

(٥) التَّمْثِيلُ: هُوَ إِثْبَاتُ مُثَيْلٍ لِلشَّيْءِ .

وَالْفَرْقُ بَيْنَ التَّشْبِيهِ وَالْتَّمْثِيلِ: أَنَّ التَّشْبِيهَ يَقْتَضِيُ الْمُشَابَهَةَ وَالْمُسَاوَةَ فِي أَكْثَرِ الصَّفَاتِ، وَالْتَّمْثِيلَ يَقْتَضِيُ الْمُمَاثَلَةَ وَالْمُسَاوَةَ مِنْ كُلِّ وِجْهٍ، وَقَدْ يَطْلُقُ عَلَى أَحَدِهِمَا الْأَخْرَى .

(٦) التَّعْطِيلُ لِغَةً: مَا حُوَذَّ مِنْ الْعَطْلِ الَّذِي هُوَ الْخَلُوُّ وَالْفَرَاغُ وَالْتَّرْكُ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَبِسْرَ مَعْتَلَةٍ﴾ أَيْ أَهْمَلَهَا أَهْلُهَا وَتَرَكُوهَا وَرَوَدُهَا. انْظُرْ: لِسَانُ مَادَةَ (عِ طِ لِ).

نفاه الكتاب والسنة من صفات لا يجوز ولا يليق أن يوصف بها سبحانه وتعالى. وهذا منهجه العام في هذا الباب كما هو منهجه إخوانه من أئمة السلف. وهو منهجه وسط بين الجافية والغالبية.

ويتضح هذا الأمر الجمل بذكر تفاصيل منهجه في ذلك؛ وهذه التفاصيل يمكن حصرها في ستة مناهج:

- ١ - إثبات ما أثبته الله تعالى ورسوله ﷺ من أسماء الله الحسنى وصفاته العليا.
- ٢ - نفي ما نفاه الله تعالى عن نفسه أو نفاه عنه رسوله ﷺ ، وتزويه الله تعالى عن النقائص والعيوب.
- ٣ - السكوت وعدم الخوض فيما لم يرد نفياً وإثباتاً.
- ٤ - إجراء النصوص على ظواهرها الظاهرة بالله تعالى.
- ٥ - عدم التأويل والتعطيل.
- ٦ - عدم التكييف والتعميل.

المنهج الأول : إثبات ما أثبته الله ورسوله من أسماء الله الحسنى وصفاته العليا:

إن الإمام ابن أبي حاتم - رحمه الله تعالى - يثبت لله ما أثبته الله لنفسه، أو أثبته له رسوله ﷺ من الأسماء الحسنى والصفات العليا من غير أن يقول في ذلك بكيفية. ويدل على هذا المنهج ما ذكره عن أبيه وأبي زرعة في معرض سياقه معتقدهما في أصول الدين: «... وأن الله على عرشه باطن من خلقه كما وصف نفسه في كتابه وعلى لسان رسوله ﷺ بلا كيف»^(١).

دللًّا هذا المثل على إجماع علماء أهل السنة في جميع الأمصار الإسلامية على وصف

وأصطلاحاً: نفي الصفات الإلهية وإنكار قيامها بذاته تعالى.
هذه التعريفات استقيمتها من شرح العقيدة الواسطية للهراش: ص ٢٠-٢١، وفتح رب البرية بتلخيص المحمودية لابن عثيمين: ص ٥٤-٥٥.

(١) تقدم في ص ٣٩ من هذه الرسالة.

الله تعالى بالاستواء والعلو على خلقه، وفي هذا دليل على أنهم يثبتون لله ما أثبته لنفسه وما أثبته له رسوله ﷺ من غير بحث في الكيفية. والإمام ابن أبي حاتم تابعهم في ذلك بدليل أنه لما ذكر الاعتقاد كاملا عقبه بقوله: «(وَبِهِ أَقُولُ أَنَا)»^(١) فدلل على أنّ من منهجه في باب الأسماء والصفات إثبات ما أثبته الله تعالى لنفسه في كتابه أو على لسان رسوله ﷺ.

وقوله: وجدت في كتاب أبي نعيم بن حماد قال: «حق على كل مؤمن أن يؤمن بجميع ما وصف الله به نفسه ويترك التفكير في الرب تبارك وتعالى...»^(٢).

هذا الأثر يدل على وجوب الإيمان بصفات الله التي وصف بها نفسه أو وصفه بها رسوله ﷺ، وأنه لا يجوز التفكير في كيفية ذات الله وصفاته، وذلك لأنّ العقل لا يستطيع إدراكتها لكونه مقيداً بالحواس الظاهرة، وما بطن من الأمور فليس له إليها سبيل إلا السمع؛ ومن هنا كان من حقه الانتهاء والتوقف فيما لا يدركه من الأمور الغيبية وتقويض علم كيفياتها إلى الله تعالى، وترك الخوض فيه. وفي رواية ابن أبي حاتم هذا الأثر دليل على أنه يثبت لله ما أثبته لنفسه وما أثبته له رسوله ﷺ، وقد ساقه لهذا الغرض.

المنهج الثاني : نفي ما نفاه الله عن نفسه أو نفاه عنه رسوله ﷺ وتنزيه الله عن النقائص والعيوب: إن الإمام ابن أبي حاتم -رحمه الله تعالى- سلك في باب الأسماء والصفات مسلك نفي جميع النقائص والعيوب التي لا تليق بالله سبحانه وتعالى عن الله، تنزيهاً له سبحانه عمّا نزّه عنه نفسه في كتابه أو على لسان رسوله ﷺ من غير أن يغفل النصوص عن معانيها الواردة في نصوص الشرع. ويدل على ذلك ما أورده عن بعض أئمة السلف في تفسير سورة الإخلاص:

فروى بسنده عن أبي بن كعب -رضي الله تعالى عنه- في قوله: ﴿الْصَّمْد﴾ قال: «الصمد الذي لم يلد ولم يولد؛ لأنّه ليس شيء يلد إلاّ يموت، ولا شيء يموت إلا يورث، وإن الله لا يموت ولا يورث. ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كَفُؤًا لَهُ أَحَد﴾^(٣). قال: لم يكن

(١) المصدر السابق: رقم ٣٢٢.

(٢) المصدر السابق: رقم ٩٢٩.

(٣) سورة الإخلاص: آية ٤.

له شبه ولا عدل، وليس كمثله شيء».

وروى بسنده عن ابن مسعود رضي الله عنه قال: «الصمد، الذي ليس له أحشاء».

وروى بسنده عن ابن عباس -رضي الله تعالى عنهما- قال: «السيد الذي قد
كمل في سُودَّه، والشريف الذي قد كمل في شرفه، والعظيم الذي قد كمل في
عظمته، والخليم الذي قد كمل في حلمه، والعلمي الذي قد كمل في علمه، والحكيم
الذي قد كمل في حكمته، وهو الذي قد كمل في أنواع الشرف والسود، هو الله
سبحانه وتعالى هذه صفتة لا تبغي لأحد إلا له ليس له كفؤ، وليس كمثله شيء
سبحان الله الواحد القهار».

وبسنده عن مجاهد قال: «الصمد: المصمت الذي لا جوف له».

وبسنده عن الشعبي أنه قال: «الصمد، الذي لا يأكل الطعام ولا يشرب
الشراب»^(١).

لقد جمعت هذه المعاني الواردة في (الصمد) تزييه الرب تبارك وتعالى عن كل
نقص وعيوب، فالله تعالى موصوف بصفات الكمال التي لا نقص فيه متزه عن صفات
النقص مطلقاً، ومنزه عن أن يماثله غيره في صفات كماله. فهذه المعنیان جمعاً للتزييه، وقد
دلّ عليهما كلمتا الأحد والصمد، فالاسم الصمد يتضمن صفات الكمال، والاسم الأحد
يتضمن نفي المثل^(٢). وهذا ما قررَه ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى بإيراده هذه الآثار. خلافاً
لما عليه منكر الصفات من الجهمية وأفرادهم مشبهة؛ وقد أشار ابن أبي حاتم إلى شيء من ذلك
ويصفون مشبيهاً من أهل السنة بأنهم مشبهة؛ وقد أشار ابن أبي حاتم إلى شيء من ذلك
 فقال: «وسمعت أبي -رضي الله عنه- يقول: وعلامة الجهمية تسميتهم أهل السنة
مشبهة»^(٣). وهذا يدل على ذم التعطيل المسمى زوراً باسم التزييه. فهل ينزع الله عمّا
وصف به نفسه ووصفه به رسوله ﷺ، وأجمع عليه السلف الصالح؟!

(١) انظر: هذه الآثار في جموع الفتاوى: ١٧/٢٢١-٢٢٠، نقلًا من تفسير ابن أبي حاتم، وأوردها ابن كثير في التفسير، انظر: تفسير ابن كثير: ٤/٥٧٤-٥٧٥، وانظر: تفسير الطبرى: ٣٤٤/٣٤٧.

(٢) انظر: شرح التزول ضمن الفتاوى: ٥/٣٢٩.

(٣) تقدم في ص ٤١ من هذه الرسالة.

النهج الثالث : السكوت وعدم الخوض فيما لم يرد به النص نفيا وإثباتا:

إنَّ الإمام ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى كان وقائعاً عند النصوص فما أثبتته يثبته وما نفته ينفيه، ويُسْكِت عَمَّا سُكِّتَ عَنْهُ، ويُمْسِك عَمَّا لَمْ يُرِدْ ذِكْرَهُ فِي كِتَابِ اللهِ وَلَا فِي سَنَةِ رَسُولِهِ ﷺ مِنْ إِثْبَاتٍ أَوْ نَفْيٍ، إِذَا لَا بُجَالٌ لِلْعُقْلِ الْبَشَرِيِّ فِي مَا لَمْ يُرِدْ؛ وَيَدْلِلُ عَلَى هَذَا النَّهَجِ عَنْهُ مَا سَاقَهُ مِنَ الْأَثَارِ فِي النَّهْيِ عَنِ الْكَلَامِ فِي اللهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ، وَفِي النَّهْيِ عَنِ الْجَدَالِ وَالْكَلَامِ وَالخُوضِ فِيمَا لَمْ يُرِدْ. وَمِنْ تَلِكَ الْأَثَارِ مَا يَلِي:

روى ابن أبي حاتم عن يونس بن عبد الأعلى قال: سمعت أبا عبد الله محمد بن إدريس الشافعي وقد سُئل عن صفات الله وما ينبغي أن يؤمن به؟ فقال: «**لَهُ تَبارُكُ وَتَعَالَى أَسْمَاءُ وَصَفَاتُهُ** جاء به كتابه وأخبر بها نبيه ﷺ أُمته، لا يسع أحداً من خلق الله قَامَتْ عَلَيْهِ الْحَجَةُ لِأَنَّ الْقُرْآنَ نَزَلَ بِهِ، وَصَحَّ عَنْهُ بِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ فِيمَا رَوَى عَنْهُ الْعَدْلُ، فَإِنْ خَالَفَ ذَلِكَ بَعْدَ ثَبُوتِ الْحَجَةِ عَلَيْهِ فَهُوَ بِاللهِ كَافِرٌ. فَأَمَّا قَبْلَ ثَبُوتِ الْحَجَةِ عَلَيْهِ مِنْ جَهَةِ الْخَبَرِ فَمَعْذُورٌ بِالْجَهْلِ، لِأَنَّ عِلْمَ ذَلِكَ لَا يُدْرِكُ بِالْعُقْلِ، وَلَا بِالرُّوْيَا وَالْفَكْرِ». ثُمَّ عَدَّ بَعْضُ صَفَاتِ اللهِ إِلَى أَنْ قَالَ: «**فَإِنَّ هَذِهِ الْمَعْانِيَ الَّتِي وَصَفَ اللَّهُ بِهَا نَفْسَهُ وَوَصَفَهُ بِهَا رَسُولُهُ ﷺ** مَا لَا يُدْرِكُ حَقِيقَتَهُ بِالْفَكْرِ وَالرُّوْيَا فَلَا يَكْفُرُ بِالْجَهْلِ بِهَا أَحَدٌ إِلَّا بَعْدَ اِنْتِهَاءِ الْخَبَرِ إِلَيْهِ بِهَا ...»^(١).

فَهَذَا الْأَثْرُ لِهِ دَلَالَاتٌ مِنْ أَهْمَّهَا: وجوب الإيمان بِجَمِيعِ مَا وَرَدَ فِي كِتَابِ اللهِ وَسَنَةِ رَسُولِهِ ﷺ مِنَ الْأَخْبَارِ سَوَاءَ الْمُتَعْلِقَةُ مِنْهَا بِأَسْمَاءِ اللهِ وَصَفَاتِهِ أَوْ الْمُتَعْلِقَةُ بِغَيْرِهَا مِنْ أَمْرَ الدِّينِ، وَعَدْمُ الْبَحْثِ فِي الْأَمْرِ الْغَيْبِيِّ الَّتِي لَا تُعْرَفُ إِلَّا بِالنَّقلِ الْصَّرْفِ؛ فَيُحِبِّ الْإِيمَانَ بِهَا مِنْ غَيْرِ بَحْثٍ، وَذَلِكَ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا كَانَ مَعْذُوراً عَمَّا لَمْ يَلْعَمْهُ الْخَبَرُ بِهَا عَنِ اللهِ وَعَنِ رَسُولِهِ ﷺ فِيمَا يَتَعْلَقُ بِاللهِ وَبِأَسْمَائِهِ وَصَفَاتِهِ، مَعَ كَوْنِ مَعْرِفَةِ ذَلِكَ غَايَةَ الْمَعْلُومِ وَأَشْرَفَ الْمَقَاصِدِ، وَالْوُصُولِ إِلَيْهِ غَايَةَ الْمَطَالِبِ^(٢). لِكَوْنِ عِلْمِ ذَلِكَ لَا يُدْرِكُ بِالْعُقْلِ وَلَا بِالرُّوْيَا وَالْفَكْرِ؛ فَهَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِهِ الْبَحْثُ فِي ذَلِكَ بِعَقْلِهِ الْقَاصِرِ، لِأَنَّ الْعُقْلَ الْبَشَرِيِّ

(١) رواه ابن أبي حاتم كما في طبقات المخاتلة لأبي يعلي: ٢٨٣-٢٨٤/١، وسيأتي تخرجه في ٢٤٠ من الرسالة.

(٢) انظر: مجموع الفتاوى: ٧/٥.

عجز عن معرفة الأمور الغيبية بنفسه استقلالاً، ودوره هو الفهم والاتباع والاعتقاد لما جاء به الوحي، وليس الرّد والاعتراض لأنّه محدود؛ كما يوّيد هذا ما أخرجه ابن أبي حاتم بسنده عن الإمام الشافعى قال: «إِنَّ لِلْعُقُولِ حَدًّا يَنْتَهِي إِلَيْهِ كَمَا أَنَّ لِلْبَصَرِ حَدًّا يَنْتَهِي إِلَيْهِ»^(١). وأيضاً فإنَّ الخوض والبحث في هذه الأمور فيه مخاطر بدين العبد لأنَّه يوشك أن يقع في الشك والخيرة^(٢) وهذا أدهى وأمر.

وروى ابن أبي حاتم بسنده عن عبد الله بن عباس -رضي الله تعالى عنهما- أنه قال: «تكلمت اليهود في صفة الرَّبِّ تبارك وتعالى فقالوا: ما لم يعلموا ولم يروا، فأنزل الله على نبِيِّه: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهُ حَقَّ قَدْرِهِ وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَاوَاتِ مَطْوِيَاتٍ يَمْدِنُهُ سَبَحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يَشْرِكُونَ﴾^(٣). فجعل صفتة التي وصفوه بها شركاً»^(٤).

يَئِّن ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى بروايته هذا الأثر زيف منهج اليهود المعتمد على البحث والكلام فيما لم يرد به الوحي، وهذا المنهج الفاسد هو الذي جرّهم إلى الخوض في أسماء الله وصفاته بغير علم إلى أن وصفوه بأوصاف لا تليق به سبحانه، معتمدين في ذلك على عقولهم القاصرة، وفهمهم الكاسدة. وهذا خلاف منهجه رحمه الله تعالى الذي هو منهج أهل السنة والجماعة الذي ينهى عن الخوض فيما لم يرد به النص نفياً وإثباتاً. وذلك لإدراكهم وتيقنهم أنَّ الناس لا يعلمون من الأمور الغيبية إلَّا ما أعلمهم الله بها في كتابه أو على لسان رسوله ﷺ؛ فمن سوء الأدب مع الله أن يثبت شخص صفة أو اسمًا لم يذكرها الله لنفسه، فكأنَّ لسان حال هذا الشخص يقول: أنا أعلم بالله من الله؟ أو ينفي عنه شيئاً لم ينفعه عن نفسه كحال بعض المبتدعين الذين يتبعون في التفسيء بعبارات لم يرد بها كتاب ولا سنة فيقولون: ليس بجسم، ولا جوهر، ولا عرض، ولا يحس، ولا يلمس، ولا ولا... إلى آخر هذيانهم.

(١) رواه ابن أبي حاتم كما في مناقب الشافعى للبيهقي: ٨٧/٢، وتواتي التأسيس لابن حجر: ص ٦٢، ومناقب الشافعى للرازى: ص ١٢٢.

(٢) انظر: فتح البارى: ١٣/٢٦٧.

(٣) سورة الزمر : آية ٦٧.

(٤) رواه ابن أبي حاتم كما في مجموعة الرسائل الكبرى لابن تيمية: ١/١٢٢، وأخرجه البيهقي في الأسماء والصفات: ص ٣٣٩.

وروى ابن أبي حاتم عن الإمام أحمد رحمه الله أنه قال فيما كتب إلى الموكِل^(١): «لست بصاحب كلام، ولا أرى الكلام في شيء من هذا إلا ما كان في كتاب الله أو حديث عن رسول الله ﷺ أو عن أصحابه أو عن التابعين. فاما غير ذلك فالكلام فيه غير محمود»^(٢).

رواية ابن أبي حاتم هذا الأثر تدل على كراهيته لعلم الكلام الذي يجر إلى الخوض بغير علم فيما لا مجال للعقل الإنساني فيه من الأمور الغيبية التي سكت عنها الشارع ولم يطلع الله عليه عباده من كيفية ذاته المقدسة وكيفية صفاتاته، وفيما لم يثبت في الكتاب والسنة ويؤدي إلى قياس الغائب على الشاهد مع وضوح الفرق. فالواجب والحال هذه الاكتفاء بما ورد في الكتاب والسنة وفهم السلف الصالحة لهما، وعدم الخوض فيما لم يرد.

المنهج الرابع : إجراء نصوص الأسماء والصفات على ظاهرها اللاقنة بالله تعالى:
إنَّ من منهج الإمام ابن أبي حاتم -رحمه الله تعالى- في باب الأسماء والصفات أنه يجري النصوص على ظاهرها مع اعتقاده أنَّ ظاهرها يليق بالله ولا يشبه صفات المخلوقات المحدثات، ويدل على سلوك ابن أبي حاتم هذا المنهج أمور منها:

- ١- إيراده نصوص الكتاب والسنة في كتبه المصنفة في الاعتقاد وغيره بدون تأويل ولا تخوف من عدم تأويلهما، بل ولا أدنى إشارة إلى خروجها عن ظاهرها.
- ٢- إيراده نصوصاً صريحة في إجراء النصوص على ظواهرها وهي كثيرة منها:
ما رواه بسنده عن الإمام الشافعي -رحمه الله تعالى- أنه قال: «الأصل قرآن أو سنة، فإن لم يكن فقياس عليهما... والحديث على ظاهره؛ وإذا احتمل المعاني فما أشبه منها ظاهر الأحاديث، أولاهما به. وإذا تكافأت الأحاديث فأصحها إسناداً أولاهما»^(٣).

(١) جعفر (المتوكل على الله) بن محمد (المعتصم بالله) بن هارون الرشيد أبو الفضل، خليفة عباسى ولد ببغداد، وبوبيرع بعد وفاة أبيه الواقع سنة ٢٢٢هـ ولما استخلف كتب إلى أهل بغداد كتاباً قرئ على المثير بترك الجدل في القرآن، وأن الذمة برivity من يقول بخلقه أو غير حلقه، اغتيل بمدينة سامراء سنة ٢٤٧هـ. تاريخ بغداد: ١٥٦/٧، وتاريخ الطبرى: ٦٢-٢٦/١١.

(٢) رواه ابن أبي حاتم كما في الحجة في بيان الحجة لقوم السنة الأصبهانى تحقيق د/ محمد ربيع المدخلى: ٢٠٨/١، ومناقب أحمد لابن الجوزى: ص ٢٠٤، ورواه عبد الله في السنة: ١٣٩/١، ١٤٠ - ١٤١، رقم ١٠٧.

(٣) آداب الشافعى ومناقب: ص ٢٢٢-٢٢١.

إيراد ابن أبي حاتم هذا الأثر دون تعليق عليه بما يشعر منه بخلافه، ذهاب منه رحمة الله إلى إقرار إجراء النصوص على ظواهرها، وأنها تبقى كما هي دون تأويل، ولا تحريف. ويؤكّد سلوكه هذا النهج ما رواه أيضًا بسنده عن الإمام الشافعي رحمة الله تعالى أنه قال: «... لا يقال للأصل: لم؟ ولا كيف»^(١).

وهذا يدل على وجوب الاستسلام لنصوص الوحي والإذعان لها مع إيقائهما على ظواهرها وعدم ردّها، ولا تأويلاها أو تحريفها. وفي هذا دليل على أنَّ ابن أبي حاتم يقرُّ إجراء النصوص على ظواهرها، كما يدل على تقريره رحمة الله وجوب احترام نصوص الكتاب والسنة وعدم التعرض لها بما يخرجها عما قصد منها الشارع حتى ولو كانت تلك النصوص في غير الصفات، فكيف إذا كانت في صفات الله تعالى التي ليس هناك ما تقارب عليه حتى تشبه به أو تمثل؟

ومنها ما رواه عن أبي زرعة الرازي -رحمه الله تعالى- أنه سئل عن تفسير قوله تعالى: ﴿الْرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ أَسْتَوْى﴾^(٢). فقال: «تفسيره كما يقرأ، هو على العرش أستوى وعلمه في كل مكان؛ ومن قال غير هذا فعليه لعنة الله»^(٣).

في هذا الأثر الذي رواه ابن أبي حاتم بيان أنَّ قوله تعالى: ﴿الْرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ أَسْتَوْى﴾ على ظاهره اللائق بالله تعالى وأنَّ من توهم أو تخيل أنَّ ظاهر هذه الآية ونحوها يدل على التشبيه أو التمثيل فأوَّلها أو عطَّلها عن مرادها أو غير ذلك، فهو الذي يستحق اللعنة، فاتَّضح بهذا أنَّ الحق في هذه الآية آية الاستواء وأمثالها من آيات الصفات هو ما يفهمه العباد منها، ولم يفهموا منها إلَّا ظاهرها اللائق بالله تعالى.

ومنها ما رواه عن عبد الرحمن بن مهدي^(٤)-رحمه الله تعالى- أنه قال: «أصحاب

(١) المصدر السابق: ص ٢٢٣، وأورده النهي في العلو، انظر مختصر العلو: ص ١٧٦ ، وفي سير أعلام النبلاء ترجمة الإمام الشافعي: ٢٠ / ١٠ .

(٢) سورة طه: آية ٥.

(٣) رواه ابن أبي حاتم كما في مجموع الفتاوى لابن تيمية: ٥٠ / ٥ ، واجتماع الجيوش الإسلامية: ص ٢٣٤ .

(٤) هو: عبد الرحمن بن مهدي بن حسان بن عبد الرحمن العنيري، وقيل الأزدي سولادهم، الحافظ الإمام العالم، من أعلم الناس بالحديث وعلومه، توفي سنة ١٩٨ هـ. انظر المحرر والتعديل: ١ / ٢٦٢-٢٥١ ، وسير أعلام النبلاء: ٩ / ٢٠٩-١٩٢ .

جهم يعتقدون أنَّ الله لم يكلم موسى ويريدون أن يقولوا ليس في السماء شيء، أرى
أن يستتابوا فإن تابوا وإلا قتلوا»^(١).

فإليام عبد الرحمن بن مهدي رحمه الله يرى أن يستتاب الجهمية الذين يزعمون
أنَّ الله تعالى لم يكلم موسى عليه السلام، وينكرون كلام الله ويردون ظاهر قوله تعالى:
﴿وَكَلَمُ اللَّهِ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾^(٢). وينكرون علو الله على خلقه ويردون ظاهر قول الله
تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾^(٣). فإن تابوا وإلا قتلوا. وفي هذا تقرير وجوب
إجراء النصوص على ظواهرها وعدم ردّها بإنكار أو تأويل.

وقد أورد ابن أبي حاتم هذا الأثر في كتابه «الرَّدُّ على الجهمية» مما يدل على أنه
أراد به وجوب إجراء النصوص على ظواهرها، وأنَّ سبب ضلال الجهمية وخطفهم هو عدم
احترامهم للنصوص بإيقاعها على ظواهرها، فأولوها ثم أنكروها وعطلوها، فوقعوا فيما
وقعوا فيه من الزَّيْغِ، والانحرافِ، والضلالِ.

وبهذه الأمثلة يتبيَّن أنَّ من منهج ابن أبي حاتم -رحمه الله تعالى- في باب الأسماء
والصفات إجراء النصوص على ظواهرها اللاقنة بالله تعالى، وأنَّه تابع في ذلك لمنهج
السلف الصالح -رضوان الله عليهم أجمعين-.

المنهج الخامس : منهج عدم التأويل والتعطيل:

من المنهج التي انتهجه الإمام ابن أبي حاتم -رحمه الله تعالى- في بيان مذهب
السلف في باب الأسماء والصفات منهج عدم التأويل والتعطيل؛ فهو يعتبر أنَّ ما وصف الله
به نفسه في كتابه أو على لسان رسوله ﷺ على الحقيقة، لا يتأنَّ ولا يتعطل، يدل على
ذلك ما رواه عن يونس بن عبد الأعلى رحمه الله تعالى قال: سمعت أبا عبد الله محمد بن
إدريس الشافعي وقد سئل عن صفات الله وما ينبغي أن يؤمَّن به؟

فقال: «... أخبار الله سبحانه وتعالى أتناه أنه سمِيع، وأنَّ له يدين بقوله: ﴿بَلْ يَدْاهُ

(١) رواه ابن أبي حاتم كما في عون المعبود: ٥٠/١٣، وسيأتي تخرِّجه في ص ٥٢٥ من هذه الرسالة.

(٢) سورة النساء: آية ١٦٤.

(٣) سورة طه: آية ٥.

مبسوطتان^(١). وأنَّ له عيناً بقوله: ﴿والسموات مطويات يمينه﴾^(٢). وأنَّ له وجهاً بقوله: ﴿كل شيء هالك إلَّا وجهه﴾^(٣). وقوله: ﴿ويقى وجه ربِّك ذوا الجلال والإكرام﴾^(٤). وأنَّ له قدماً بقول النبي ﷺ: «حتى يضع الرَّبُّ فيها قدمه» يعني جهنم وأنَّه يضحك من عبده المؤمن بقول النبي ﷺ للذي قتل في سبيل الله: «أنَّه لقي الله وهو يضحك إلَيْه»^(٥)... فإنَّ هذه المعانٰي التي وصف الله بها نفسه ووصفه بها رسوله ﷺ ما لا يدرك حقيقته بالفَكْر والرواية، فلا يكفر بها أحد إلَّا بعد انتهاء الخبر إلَيْه بها. فإنَّ كان الوارد بذلك خبراً يقوم في الفهم مقام المشاهدة في السَّماع: وجبت الديون على سامعه بحقيقة، والشهادة عليه، كما عاين وسمع من رسول الله ﷺ ...»^(٦).

دلَّ هذا الأثر على وجوب الإيمان بالصفات الواردة في الكتاب والسنة على حقيقتها اللاقعة بالله تعالى، وأنَّه لا يجوز لأحد أن يقول نصوص تلك الصفات وغيرها من النصوص، لما يتخيله بعقله الفاسد من قياس الغائب على الشاهد، كما ليس له أن يغطّلها عن معانيها لهذا التخييل.

وقد أورد ابن أبي حاتم في تفسيره حديث عائشة رضي الله تعالى عنها أنَّ رسول الله ﷺ قرأ هذه الآية: ﴿هو الذي أنزل عليك الكتاب منه آيات محكمات...﴾ إلى قوله: ﴿وما يذكر إلَّا أولوا الألباب﴾^(٧). فقال: «إِذَا رأيتم الدين يتباعون ما تشبه منه فاؤلئك الذين سُمِّيُّوا الله فاحذروهم»^(٨).

فالحديث يدل على النهي من اتّباع المتشابه، وغير خاف أنَّ تأويل أو تعطيل آيات الصفات وأحاديثها من اتّباع المتشابه بلا ريب.

(١) سورة المائدَة: آية ٦٤.

(٢) سورة الزمر: آية ٦٧.

(٣) سورة القصص: آية ٨٨.

(٤) سورة الرحمن: آية ٢٧.

(٥) سيأتي تخرّيج هذه الأحاديث عند الكلام على الصفات.

(٦) رواه ابن أبي حاتم كما في طبقات الحنابلة لأبي يعلى: ٢٨٣/١، ٢٨٤/٤١، وعن العبود: ١٣/٤١.

(٧) سورة آل عمران: آية ٧.

(٨) تقدم تخرّجه في ص ٨٦ من هذه الرسالة.

وما يشهد لانتهاج ابن أبي حاتم منهج عدم التأويل والتعطيل كتابه الذي ألفه في الرد على الجهمية، فهذا الكتاب والأحاديث والآثار التي أوردها فيه على ضوء ما وصل إلينا من طريق الكتب التي تعنى بنقل أقوال السلف ومروياتهم يوضح بطلان مذهب الجهمية والمعتزلة؛ وفي توضيحه وتقريره بطلان مذهب التعطيل والتأويل ما يؤكّد أنّ منهجه إثبات الأسماء والصفات بدون تأويل أو تعطيل. كما أنّ الآثار السلفية التي ساقها في هذا الكتاب لتقرير مذهب السلف ومنهجهم في هذا الباب تدل بوضوح أنّ منهجهم هو عدم التأويل والتعطيل، بل هو إثبات بلا تمثيل، وتنزيه بلا تعطيل. وعلىه فالمنهج الذي انتهجه ابن أبي حاتم -أعني منهج عدم التأويل والتعطيل- منهج سلفي بلا شك.

المنهج السادس : عدم التكييف والتشبيه والتمثيل:

إنّ المتأمل في الأحاديث والآثار التي يوردها الإمام ابن أبي حاتم رحمة الله تعالى في تصانيفه، وكذلك أقواله التي أثرت عنه في التعقيب على بعض تلك الآثار يجد أنّ من منهجه الذي انتهجه في باب الأسماء والصفات، منهج عدم التكييف والتشبيه والتمثيل؛ وهو منهج أهل الحديث: «وهم السلف من القرون الثلاثة المفضلة، ومن سلك سبيلهم من الخلف أنّ هذه الأحاديث تمر كما جاءت، ويؤمن بها، وتصدق وتصان عن تأويل يفضي إلى تعطيل، وتكييف يفضي إلى تمثيل»^(١). ويدل على هذا المنهج ما ساقه في معرض ذكره عقيدة أبيه وأبي زرعة في أصول الدين: «... وَأَنَّ اللَّهَ عَلَى عَرْشِهِ بِائِنٌ مِّنْ خَلْقِهِ كَمَا وَصَفَ نَفْسَهُ فِي كِتَابِهِ وَعَلَى لِسَانِ رَسُولِهِ ﷺ بِلَا كِيفٍ، أَحاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا، ﷺ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ»^(٢).

وقوله: قال نعيم: «لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَلَا يُشَبِّهُ شَيْءٌ مِّنَ الْأَشْيَاءِ»^(٣).

(١) الرسالة المدنية لابن تيمية: ص ٢٩، تحقيق الوليد بن عبد الرحمن الفريان.

(٢) تقدم في ص ٣٩ من هذه الرسالة.

(٣) رواه ابن أبي حاتم كما في شرح أصول الاعتقاد: رقم ٩٢٩.

فإِلَمَّامُ ابْنُ أَبِي حَاتِمَ رَحْمَهُ اللَّهُ تَعَالَى بِهِذِينَ الْأَثْرِيْنَ وَغَيْرِهِمَا مِنَ الْأَثَارِ يُرْشِدُ إِلَى إِثْبَاتِ الصَّفَاتِ عَلَى حَقَائِقِهَا الْلَّاتِقَةِ بِاللَّهِ تَعَالَى مَعَ دَلَالَةِ تَكْيِيفِهَا وَتَشْبِيهِهَا بِصَفَاتِ الْمُخْلوقِينَ، فَالَّذِينَ أَوْلَوْا هَذِهِ الصَّفَاتَ أَوْ عَطَلُوهَا، تَوَهَّمُوا شَبَهَهَا بِصَفَاتِ الْمُخْلوقِينَ، فَأَوْلَوْهَا أَوْ عَطَلُوهَا، وَلَوْلَا تَوَهُمُهُمْ وَتَخْيِيلُهُمْ لِلشَّبَهِ وَالْكَيْفِ لِمَا أَوْلَوْهَا أَوْ عَطَلُوهَا، وَفِي حَارِبَةِ هُؤُلَاءِ الَّذِينَ أَوْلَوْا أَوْ عَطَلُوا خَوْفًا مِنَ الْكَيْفِيَّةِ وَالتَّشْبِيهِ دَلَالَةٌ وَاضْحَى عَلَى أَنَّ مِنْ نَهْجَابِ ابْنِ أَبِي حَاتِمٍ وَأَهْلِ السَّنَةِ فِي بَابِ الْأَسْمَاءِ وَالصَّفَاتِ دَلَالَةُ تَكْيِيفِهَا وَتَشْبِيهِهَا وَالْتَّمثِيلِ؛ وَدَلَالَةُ التَّوَهُمِ وَالتَّخْيِيلِ مُلْتَزِمًا بِهَا تَشْبِيهُ الَّذِي لَا يَقْتَضِيهِ ظَاهِرُ الْكَلَامِ وَسِيقَاهُ. فَفِي أَثْرِ أَبِي حَاتِمٍ وَأَبِي زَرْعَةَ إِثْبَاتِ صَفَةِ الْاِسْتَوَاءِ مَعَ نَفِيِّ تَكْيِيفِهَا وَشَبَهِهَا بِاسْتَوَاءِ الْمُخْلوقِ. وَفِي أَثْرِ نَعِيمٍ نَفِيَّ الْمَائِلَةِ وَالْمَشَابِهَةِ بَيْنَ صَفَاتِ اللَّهِ وَصَفَاتِ الْمُخْلوقِينَ. فَدَلَالَةُ هَذَا عَلَى أَنَّ صَفَاتَ اللَّهِ لَيْسَ لَهَا مَثِيلٌ وَلَا شَبِيهٌ وَلَا كَفِءٌ وَلَا مَثِيلٌ مِنْ صَفَاتِ الْمُخْلوقِينَ؛ كَمَا أَنَّ ذَاتَهُ لَا تَمَاثِلُ وَلَا تَشَابَهُ ذَوَاتِ الْمُخْلوقِينَ، وَلَا يَعْرُفُ كَيْفِيَّتَهَا وَلَا كَنْهَهَا إِلَّا هُوَ، وَفِي هَذَا نَبْذَةٌ لِنَهْجَابِ التَّشْبِيهِ وَالْتَّمثِيلِ وَتَكْيِيفِهَا.

وَهُنَاكَ أَمْرُ كَثِيرٍ تَدْلِيُّ إِلَى اِنْتِهَاجِ ابْنِ أَبِي حَاتِمٍ هَذَا النَّهْجُ مِنْهَا:

١- تَعْقِيَّبَتِهِ عَلَى بَعْضِ الْأَثَارِ الَّتِي يَرْوِيُهَا فِي الصَّفَاتِ بِمَا يَدْلِيُ عَلَى ثَبَوتِهَا وَعَدْمِ تَكْيِيفِهَا وَتَشْبِيهِهَا وَتَمثِيلِهَا؛ وَمِنْ تِلْكَ:

٢- تَعْقِيَّبَهُ عَلَى أَثْرِ أَبِيهِ وَأَبِي زَرْعَةَ السَّابِقِ الَّذِي اشْتَمَلَ عَلَى إِثْبَاتِ الصَّفَاتِ وَغَيْرِهِ مِنَ الْأَمْرِ الْاعْتَقَادِيِّ الْأُخْرَى بِقَوْلِهِ: «وَبِهِ أَقُولُ أَنَا».

أَيْ: هُوَ يَقُولُ وَيَقُرِّرُ بِجُمِيعِ مَا فِي اِعْتِقَادِ هَذِينَ الْإِمَامَيْنِ الَّذِي هُوَ اِعْتِقَادُ عُلَمَاءِ أَهْلِ السَّنَةِ بِمَا فِيهِ إِثْبَاتُ الصَّفَاتِ مِنْ غَيْرِ تَكْيِيفٍ وَلَا تَشْبِيهٍ وَلَا تَمثِيلٍ؛ وَهَذَا يُؤَكِّدُ مَا نَحْنُ بِصَدَدِهِ.

ب- تَعْقِيَّبَهُ عَلَى أَثْرِ أَحْمَدَ بْنِ سَنَانِ الْوَاسِطِيِّ فِي اِتْهَامِ ابْنِ أَبِي دَوْادِ ثَلَاثَةَ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ بِالتَّشْبِيهِ، وَفِي هَذَا التَّعْقِيبِ دَلَالَةٌ عَلَى دَلَالَةِ تَكْيِيفِ صَفَاتِ اللَّهِ وَتَشْبِيهِهَا بِصَفَاتِ الْمُخْلوقِينَ. وَهُوَ مِنْ أَوْضَعِ الشَّوَاهِدِ لِنَهْجِ ابْنِ أَبِي حَاتِمٍ فِي هَذَا الْبَابِ، وَأَنَّهُ يَثْبِتُ الصَّفَاتِ إِثْبَاتًا وَجُودَهُ، لَا إِثْبَاتًا كَيْفِيَّةً وَتَشْبِيهً وَتَمثِيلً.

ودونك بعض الآثار السلفية التي رواها ابن أبي حاتم تكون شاهداً واضحاً على منهج ابن أبي حاتم أولاً، ثم شاهداً ثانياً لنهج السلف الصالح في هذا الباب الخطير الذي كثُر فيه من ضلٌّ عن الهدى واتبع غير سبيل المؤمنين، سبيل السلف الصالح.

أثر أحمد بن سنان الواسطي - رحمه الله تعالى :-

قال الحافظ الذهبي: قال ابن أبي حاتم في الرد على الجهمية: حدثنا أحمد ابن سنان الواسطي قال: «بلغني عن ابن أبي دؤاد - يعني قاضي أيام الخنة أنه قال: ثلاثة من الأنبياء مشبهة: عيسى بن مريم عليه السلام حيث يقول: ﴿تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ﴾. وموسى عليه السلام حيث يقول: ﴿رَبُّ أَرْنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ﴾. ومحمد ﷺ حيث يقول: «إِنْكُمْ ترَوُنَ رَبَّكُمْ»^(١).

قال: «هذا كفر صراح، أو فالتشبيه بهذا الاعتبار حق. فتعالى الله عما يقول الجاحدون علواً كبيراً».

وقد ذكرنا قول نعيم بن حماد: «من شبَّهَ اللَّهَ بخلقه فقد كفر»^(٢).

فهذا التعقيب الذي أورده ابن أبي حاتم لهذا الأثر بيان وتوضيح منه أنَّ هذه النصوص تبقى على ظواهرها اللائقة بالله عزَّ وجلَّ ولا يجوز ردُّها بإنكار أو تشبيه أو تضليل، وهذا حكم -رحمه الله تعالى- بالكفر الصراح على من يرد هذه الصفات بزعم تنزيه الله عن مشابهة المخلوقين.

أثر الإمام الشافعي - رحمه الله تعالى :-

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى: وأخرج ابن أبي حاتم في مناقب الشافعي

(١) تقدم تخرجه في ص ٧١ من هذه الرسالة.

(٢) العلو للنهسي: ص ١٩١، الآية الأولى من سورة المائدة: ١١٦، والثانية من سورة الأعراف:

عن يونس بن عبد الأعلى سمعت الشافعى يقول: «**الله أسماء وصفات لا يسع أحداً ردها، ومن خالف بعد ثبوت الحجة عليه فقد كفر، وأما قبل قيام الحجة فإنه يعذر بالجهل لأنَّ علم ذلك لا يدرك بالعقل ولا الروية والتفكير، فثبتت هذه الصفات ونفي عنه التشبيه كما نفي عن نفسه**»، فقال: «**ليس كمثله شيء**»^(١).

ففي هذا الأثر وجوب إثبات الصفات على الوجه اللائق بالله سبحانه وتعالى من غير تكييف ولا تشبيه ولا تمثيل. كما أنَّ فيه تقريراً لاجراء نصوص الصفات على ظواهرها بلا تأويل ولا تعطيل، مع اعتقاد عدم مشابهة صفات الخالق بصفات المخلوقين.

أثر الوليد بن مسلم – رحمه الله تعالى –:

روى اللالكائي بإسناده من طريق ابن أبي حاتم إلى الوليد بن مسلم^(٢) – رحمه الله تعالى – أنه قال: سألت الأوزاعي وسفيان الثوري ومالك بن أنس والليث بن سعد^(٣) عن هذه الأحاديث التي فيها الرؤية فقالوا: «**أمروها كما جاءت بلا كيف**»^(٤).

وفي رواية: سألت الأوزاعي وسفيان الثوري ومالك بن أنس والليث بن سعد عن هذه الأحاديث التي فيها الصفة والرؤبة والقرآن فقالوا: «**أمروها كما جاءت بلا**

(١) فتح الباري لابن حجر: ٤١٨/١٣، والآية من سورة الشورى ١١.

(٢) الوليد بن مسلم: أبو العباس الأموي مولاهم الدمشقي. توفي سنة ١٩٥هـ. تذكرة الحفاظ: ١/٣٠٢، وتهذيب التهذيب: ١١/٥١.

(٣) الليث بن سعد: الفهيمي مولاهم الأصبهاني الأصل المصري . قال الشافعى: ((هو أفقه من مالك إلا أنَّ أصحابه لم يقوموا به)). توفي سنة ١٧٥هـ. تذكرة الحفاظ: ١/٢٤٤.

(٤) شرح أصول الاعتقاد: رقم ٨٧٥، وسيأتي تخرجه في ص ٤٢٣ من هذه الرسالة.

كيف»^(١).

فقولهم: «بلا كيف» نفي لعلم كيفية صفات الله تعالى.

وأقوال علماء السلف التي قرروا بها ثبوت صفات الله تعالى على الحقيقة وروها ابن أبي حاتم كثيرة جدًا، وفيما ذكرنا إشارة إلى ما لم نذكر، فلهذا يمكن الاكتفاء بهذا القدر وبالله التوفيق.



(١) أوردها ابن أبي حاتم في علل الحديث: ٢١٠-٢٠٩/٢.

المبحث الثاني

جهوده في بيان ثبوت أسماء الله الحسنى

وفي مطلبان:

المطلب الأول

تقريره ثبوت الأسماء الحسنى لله تعالى

إنَّ الإمام ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى قد قرَرَ ثبوت الأسماء الحسنى لله سبحانه وتعالى من خلال الآثار التي رواها ومنها ما يلي:

روى ابن أبي حاتم بسنده عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما في تفسير قول الله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحَسَنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا﴾^(١) قال: «وَمِنْ أَسْمَائِهِ الْعَزِيزُ وَالْجَبَارُ وَكُلُّ أَسْمَاءِ اللَّهِ حَسَنٌ»^(٢).

(١) سورة الأعراف: آية ١٨٠.

(٢) تفسير ابن أبي حاتم (جزء سورة الأعراف) تحقيق محمد بن أحمد بن أبي بكر : ٦٩٦ / ٢، وقال: سنده ضعيف ورواه الطبراني بنفس السنده والمعنى: ١٣٣ / ٩ ، ط الثالثة، سنة ١٣٨٨ هـ . ١٩٦٨.

وروى بسنده عن جابر بن زيد^(١) في قوله: ﴿السلام﴾ قال: «هُوَ اللَّهُ، وَهُوَ أَسْمَاءُ اللَّهِ﴾^(٢)

ففي هذين الأثنين بيان وإثبات أنَّ من أسمائه تعالي العزيز، والجبار، والسلام، وهي أسماء من أسماء الله الحسنى قال تعالي: ﴿هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْمَلِكُ الْقَدُوسُ السَّلَامُ الْمُؤْمِنُ الْمَهِيمُ الْعَزِيزُ الْجَبَارُ الْمُتَكَبِّرُ سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يُشَرِّكُونَ﴾^(٣).

ومن الآثار التي رواها ابن أبي حاتم وهي تدل على تقرير ثبوت أسماء الله الحسنى ما أخرجه من أقوال السلف في معاني اسم الله (الصمد).

(١) هو: جابر بن زيد أبو الشعفاء الأزدي ثم الجوني، البصري مشهور بكنيته. وهو أحد الأعلام في التفسير والفقه وقد أثني عليه ابن عباس. وقال ابن حجر: ثقة فقيه من الثالثة. توفي سنة ٩٣، وقيل: ١٠٠هـ. ترجمته في المحرر والتعديل: ٤٩٤/٢، وتذكرة المخاظن: ١/٧٢، وتهذيب التهذيب: ٢/٣٨، وتقريب التهذيب: ١٩١.

(٢) تفسير ابن أبي حاتم (جزء سورة الأنعام) تحقيق عبد الرحمن محمد الحامد: ص ٦٧٢ - ٦٧٣، وقال: إسناده فيه ضعف. وذكره السيوطي في الدر المنشور: ٣/٤٥، والشوكتاني في فتح القدير ونسبه لأبن أبي حاتم عن جابر بن زيد قال: السلام هو الله.

(٣) سورة الحشر: آية ٢٣.

فقد روى -رحمه الله تعالى- عدّة روايات عن السلف في تفسير معنى (الصمد)
تدل على ثبوت هذا الاسم لله تعالى، ومنها:

ما أخرجه بسنده عن ابن عباس -رضي الله تعالى عنهما- قال:
«الصمد: الذي تصمد إليه الأشياء إذا نزل بهم كربة أو بلاء».

وبسنده عن إبراهيم قال: **«الصمد: الذي يصمد العباد إليه في حوائجهم».**

وهذا المعنى قول طائفة من السلف والخلف وجمهور اللغويين^(١).
وبسنده عن الحسن قال: **«الصمد: الحُيُّ القيوم الذي لا زوال له»**^(٢).

قال الخطابي: **«الصمد هو السيد الذي يصمد إليه في الأمور ويقصد في الحوائج والنوازل، وأصل الصمد القصد يقال للرجل: اصمد صمد فلان أي: اقصده قصده، وجاء في التفسير أنَّ الصَّمَدَ الذي قد انتهى سُؤددَه، وقيل: الصمد الدائم، وقيل: الباقي بعد فناء الخلق، وأصبح هذه الوجوه ما شهد له معنى الاشتقاء والله أعلم»**^(٣).

وقال الزجاج^(٤): **«وأصحه: أنه السيد المصمود إليه في الحاجة»**^(٥).

(١) مجموع الفتاوى لابن تيمية: ١٧/٢٣٥-٢٣٨.

(٢) روى ابن أبي حاتم هذه الآثار كلها كما في مجموع الفتاوى لابن تيمية: ١٧/٢١٩-٢٢٢.

(٣) شأن الدعاء للخطابي: ص ٨٥.

(٤) هو: أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن السري بن سهل الزجاج، النحوى، اللغوى، المفسر، أقىم أصحاب المبرد قراءة عليه، من مصنفاته (معانى القرآن) (الاشتقاق فى الأسماء الحسنة). كان من أهل العلم بالأدب والدين المتنى، وكان يخترط الزجاج فنسب إليه، ثم تعلم الأدب وترك ذلك. توفي سنة ٣١١هـ. اللباب في تهذيب الأنساب: ٦٢/٢، وفيات الأعيان: ١/٩٩-١٠٠، وانتظر: سير أعلام النبلاء: ١٤/٣٦٠، ومعجم المؤلفين: ١/٣٣.

(٥) تفسير أسماء الله الحسنى: ص ٥٨.

وهذا الاسم جامع شامل يدل على أوصاف عدّة، وقد ذكر ابن القيم -رحمه الله تعالى- أنواع أسماء الله تعالى، وذكر أنّ النوع الخامس هو الاسم الدال على جملة أوصاف عديدة لا تختص بصفة معينة، وذكر اسم الصمد من هذا النوع، وأنه يدل على الاتّصاف بصفات متعددة من صفات الكمال^(١).

واستدل ابن القيم على ذلك بتفسير ابن عباس الصمد الذي رواه عنه ابن أبي حاتم بسنده: ((أنه السيد الذي قد كمل في سُودَّته، والشريف الذي قد كمل في شرفه، والعظيم الذي قد كمل في عظمته، والخليم الذي قد كمل في حلمه، والعليم الذي قد كمل في علمه، والحكيم الذي قد كمل في حكمته، وهو الذي قد كمل في أنواع شرفه وسُودَّته، وهو الله سبحانه وتعالى هذه صفاتٍ لا تنفي إلّا له ليس له كفواً أحد، وليس كمثله شيءٌ سبحانه الله الواحد القهار))^(٢).

وقد يتوجهن أو يظنن أنّ هناك اختلافاً أو تضاداً بين هذه الأقوال، وليس كذلك بل كلها صواب وصحيحة من أوصاف الله تعالى. وقد نقل الحافظ ابن كثير عن الطبراني قوله: «وكل هذه صحيحة وهي صفات ربنا عزّ وجل، هو الذي يصمد إليه في الحاجة وهو الذي انتهى سُودَّته، وهو الصمد الذي لا جوف له ولا يأكل ولا يشرب وهو الباقي بعد خلقه. وقال البيهقي نحو ذلك»^(٣).

فاسم الله عزّ وجل (الصمد) «يتضمن جميع صفات الكمال، فالنّقائص جنسها منفي عن الله تعالى، وكل ما اختص به المخلوق فهو من النّقائص التي يجب تزييه الرّب عنها بخلاف ما يوصف به الرّب. ويوصف به العبد بما يليق به: مثل العلم والقدرة والرحمة ونحو ذلك، فإنّ هذه ليست نقائص بل ما ثبت لله من هذه المعانٰي فإنه يثبت لله على وجه لا يقاربه فيه أحد من المخلوقات، فضلاً عن أن يماثله فيه»^(٤). ويتضمن كذلك تزييه الله تعالى عن أن يكون له ولد، وأن يخرج منه شيءٌ من الأشياء، كما يخرج من غيره من

(١) بدائع الفوائد لابن القيم: ١٥٩/١ - ١٦٠.

(٢) المصدر السابق: ١٦٨/١، وتفسير سورة الإخلاص ضمن مجموع الفتاوى: ٢٢٠/١٧.

(٣) تفسير ابن كثير: ٥٧٠/٤.

(٤) مجموع الفتاوى: ٣٢٥/١٧.

الخلوقات. وهذا أيضاً من تمام معنى الصمد، فقد ورد أنه الذي لا يخرج منه شيء. وكذلك تزييه نفسه عن أن يولد فلا يكون من مثله، تزييه له أن يكون من سائر الموارد بطريق الأولى والأخرى^(١).

قال ابن حجر: «وأَمَّا الصمد فِيَنْ يَتَضَمَّنُ جَمِيعَ أَوْصَافَ الْكَمَالِ، لَأَنَّ مَعْنَاهُ: الَّذِي اتَّهَى سُؤْدَدَه بِجَهَنَّمِ يَصْمَدُ إِلَيْهِ فِي الْحَوَائِجِ كُلَّهَا، وَهُوَ لَا يَتَمَّ حَقِيقَةً إِلَّا اللَّهُ»^(٢).

وما سبق من الآثار التي رواها ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى هي ما جاءت مصريحاً فيها باسم من أسماء الله الحسنى، وأَمَّا مَا جاءَ مَتَضَمِّناً لِلْأَسْمَاءِ فَهُوَ كَثِيرٌ. لَأَنَّ جَمِيعَ مَا رَوَاهُ ابنُ أَبِي حَاتِمَ مِنَ الْأَحَادِيثِ وَالآثَارِ وَدَلَّتْ عَلَى صَفَةٍ مِنْ صَفَاتِ اللَّهِ الْعَلِيِّاً تَتَضَمَّنُ الْأَسْمَاءَ وَالصَّفَاتَ. فَعَلَى الْأَوَّلِ بِالْتَّضْمِنِ وَعَلَى الثَّانِي بِالْمَطَابِقَةِ^(٣).

قال شيخ الإسلام: «فَأَسْمَاؤُه كُلُّهَا مُتَفَقَّةٌ فِي الدَّلَالَةِ عَلَى نَفْسِهِ الْمَقْدَسَةِ، ثُمَّ كُلُّ اسْمٍ يَدْلِلُ عَلَى مَعْنَى مِنْ صَفَاتِهِ، لَيْسَ هُوَ الْمَعْنَى الَّذِي دَلَّ عَلَيْهِ الْاسْمُ الْآخَرُ، فَالْعَزِيزُ يَدْلِلُ عَلَى نَفْسِهِ مَعَ عَزَّتِهِ، وَالْخَالِقُ يَدْلِلُ عَلَى نَفْسِهِ مَعَ خَلْقِهِ، وَالرَّحِيمُ يَدْلِلُ عَلَى نَفْسِهِ مَعَ رَحْمَتِهِ، وَنَفْسُهُ تَسْتَلزمُ جَمِيعَ صَفَاتِهِ، فَصَارَ كُلُّ اسْمٍ يَدْلِلُ عَلَى ذَاتِهِ وَالصَّفَةِ الْمُخْتَصَّةِ بِهِ بِطَرِيقِ الْمَطَابِقَةِ، وَعَلَى أَحَدِهِمَا بِطَرِيقِ التَّضْمِنِ، وَعَلَى الصَّفَةِ الْأُخْرَى بِاللَّزُومِ»^(٤).

وقال ابن القيم: «إِنَّ الْاسْمَ مِنْ أَسْمَائِهِ لَهُ دَلَالَاتٌ، دَلَالَةٌ عَلَى الذَّاتِ وَالصَّفَاتِ بِالْمَطَابِقَةِ، وَدَلَالَةٌ عَلَى أَحَدِهِمَا بِالْتَّضْمِنِ، وَدَلَالَةٌ عَلَى الصَّفَةِ الْأُخْرَى بِاللَّزُومِ»^(٥).

وقال أيضاً: «وَالرَّبُّ يَشْتَقُ لَهُ مِنْ أَوْصَافِهِ وَأَفْعَالِهِ أَسْمَاءٌ وَلَا يَشْتَقُ لَهُ مِنْ مَخْلوقَاتِهِ،

(١) المصدر السابق: ٤٥٣/١٧.

(٢) فتح الباري: ٣٧٠/١٣.

(٣) دَلَالَةُ أَسْمَاءِ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى ذَاتِهِ وَصَفَاتِهِ، تَكُونُ بِالْمَطَابِقَةِ، وَبِالْتَّضْمِنِ، وَبِالْإِلْزَامِ. فَتَكُونُ مَطَابِقَةً إِذَا فَسَرْنَا الْاسْمَ بِجَمِيعِ مَدْلُولِهِ، وَتَضَمِّنَا إِذَا فَسَرْنَا بِعْضِ مَدْلُولِهِ، وَالْتَّرَاجِمُ إِذَا اسْتَدَلْنَا بِهِ عَلَى غَيْرِهِ مِنَ الصَّفَاتِ الَّتِي يَتَوقفُ هَذَا الْاسْمُ عَلَيْهَا. وَمَثَلُ ذَلِكَ: «الْخَالِقُ» يَدْلِلُ عَلَى ذَاتِ اللَّهِ، وَعَلَى صَفَةِ الْخَالِقِ بِالْمَطَابِقَةِ، وَيَدْلِلُ عَلَى الذَّاتِ وَحْلَهَا، وَعَلَى صَفَةِ الْخَلْقِ وَحْلَهَا بِالْتَّضْمِنِ، وَيَدْلِلُ عَلَى صَفَاتِ الْعِلْمِ وَالْقَدْرَةِ بِالْإِلْزَامِ. اَنْظُرْ: تَوْضِيحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ لِلشَّيْخِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ نَاصِرِ السَّعْدِيِّ: صِ ١٣٢، وَالْقَوْاعِدُ الْمُثْلِيَّ: صِ ١٤.

(٤) الإِيمَانُ لِابْنِ تَيمِيَّةَ: صِ ١٦٣.

(٥) بَدَائِعُ الْفَوَادِ: ١/١٦٢.

وكل اسم من أسمائه فهو مشتق من صفة من صفاته أو فعل قائم به^(١).

وقد دلَّ الكتاب والسنَّة على إثبات مصادر هذه الأسماء له سبحانه وصفاً كقوله تعالى: ﴿أَنَّ الْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾. قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمُتَّيْنِ﴾. قوله: ﴿فَاعْلَمُوا أَنَّمَا أَنْزَلَ بِعْلَمُ اللَّهِ﴾. قوله ﴿أَعُوذُ بِرَضَاكَ مِنْ سُخْطَكَ﴾^(٢).

وما تقدم يعلم أنَّ الإمام ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى جرى على مذهب السلف ومنهجهم في باب الأسماء الحسنى، وهو إثبات أسماء الله تعالى ووصفه بها واعتقاد ثبوت معاناتها على حسب ما يليق بجلاله وعظمته في تقريره هذا الباب. وهو ما دلَّ عليه كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، قال تعالى: ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ لِهِ الْأَسْمَاءُ الْحَسَنَى﴾^(٣). وقال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحَسَنَى فَادْعُوهُ بِهَا﴾^(٤). وأسماء الله توقيفية فلا يطلق على الله إلَّا ما ورد بالنص، إلَّا إنَّ كان من باب الإخبار فهو أوسع من باب الإطلاق^(٥).

الاسم الأعظم:

أورد ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى عدَّة روایات في تعیین الاسم الأعظم منها: ما أخرجه في تفسیر قوله تعالى: ﴿وَإِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾^(٦) بإسناده عن أسماء بنت يزيد^(٧) رضي الله تعالى عنها أنها سمعت النبي ﷺ يقول: «إِنَّ فِي هَاتِينَ الْآيَتَيْنِ اسْمَ اللَّهِ الْأَعْظَمِ» **﴿وَإِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ لَا إِلَهٌ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾**. و **﴿أَكَمَ اللَّهُ لَا إِلَهٌ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾**^(٨)^(٩).

(١) شفاء العليل: ص ٢٧١.

(٢) المصدر السابق، والأية الأولى من سورة البقرة: ١٦٥، والثانية من سورة الذاريات: ٥٨، والثالثة من سورة هود: ١٤. والحديث رواه النسائي في كتاب الاستعاذه باب الاستعاذه برضاء الله من سخط الله: ٦٧٨/٨، رقم ٥٥٤٩، وانفرد به النسائي. تحفة الأشراف: رقم ١٧٦٣٢.

(٣) سورة طه: آية ٨.

(٤) سورة الأعراف: آية ١٨٠.

(٥) بدائع الفوائد: ١/١٦١-١٦٢، وجموع الفتاوى: ٦/١٤٢، ودرء التعارض: ١/٢٩٨.

(٦) سورة البقرة: آية ١٦٣.

(٧) أسماء بنت يزيد بن السكن، أم عامر وأم سلمة من المبايعات المخاهدات؛ روت جملة أحاديث. عاشت إلى دولة يزيد بن معاوية. سير أعلام النبلاء: ٢/٢٩٦-٢٩٧.

(٨) سورة آل عمران: آياتان: ١ - ٢.

(٩) تفسير ابن أبي حاتم (جزء سورة البقرة) تحقيق عبد الله علي أحمد الغامدي: ص ١٨٧، وأخرجه الإمام أحمد =

ومنها: ما أخرج بإسناده عن حابر بن زيد أنه قال: «**اِسْمُ اللَّهِ الْأَعْظَمُ هُوَ اللَّهُ**، **لَمْ تَسْمَعْ أَنَّهُ يَقُولُ: هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ عَالَمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةُ هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ**»^(١).

ولم أقف على قول أو رواية لابن أبي حاتم في ترجيح بعض هذه الروايات على بعض. وقد ذكر الحافظ أربعة عشر قولًا في تعين الاسم الأعظم مع سنته وذكر اختلاف أهل العلم فيه، منهم من أثبته معيناً وأضطربوا في ذلك ومنهم من أنكروه، وبنوا إنكارهم على أنه يلزم من إثباته أن يكون بعض أسماء الله أفضل من بعض^(٢). ونسب ذلك بعضهم لمالك رحمه الله تعالى لكراهته أن تعاد سورة أو تردد دون غيرها من السور، لثلا يظن أنَّ

في المسند: ٤٦١، عن أسماء مرفوعاً بفتحه غير أنه ذكر آية الكرسي، وأية آل عمران، وأبو داود في سنته كتاب الصلاة باب الدعاء: ١٦٨/٢، رقم ١٤٩٦ عن أسماء مرفوعاً، والترمذني في السنن كتاب الدعوات باب ٦٥ : ١٧٨/٥، رقم ٣٤٧٨ عن أسماء مرفوعاً بفتحه وحسنه وصححه، وابن ماجة في كتاب الدعاء باب اسم الله الأعظم: ١٢٦٧/٢، رقم ٣٨٥٥، وأحمد في المسند: ٤٦١/٦، رقم ٣٢٢/٢، رقم ١٧٤٥٥ ، والطحاوي في مشكل الآثار: ١٦٤/١، رقم ١٧٩-١٧٨، والبغوي في شرح السنة: ٣٩/٥، رقم ١٢٦١ ، وقال: حديث غريب، والبيهقي في الأسماء والصفات: ٢٥٠/٢، رقم ١٨٤، جميعهم من طريق عبيد الله بن أبي زياد القداح، قال: حدثنا شهر بن حوشب عن أسماء مرفوعاً. وهذا الإسناد فيه شهر بن حوشب وهو صدوق كثير الإرسال والأوهام. تقريب التهذيب: ص ٤٤١، وفيه عبيد الله بن أبي زياد القداح ليس بالقوي؛ تقريب التهذيب: ص ٦٣٨ ، ولذلك تعقب الحافظ ابن حجر تحسين الترمذني له فقال: «فيه نظر، لأنَّ من رواه شهر بن حوشب...». فتح الباري: ١١/٢٢٧، وقد رمز السيوطي لصحته، لكن تعقبه المناوي في فيض القدير من أجل عبيد الله كما تعقب الترمذني. وقد ضعفه الحمود من أجل عبيد الله وشيخه. النهج الأسنى في شرح أسماء الله الحسني محمد بن حمد الحمود: ١/٥٨، ط الأولى ٤١٣٤هـ، مكتبة الإمام النهي الكويت. والحديث له شاهد من حديث أبي أمامة ولذلك قال الشيخ الغصن: حسن بشواهدة. أسماء الله الحسني : ص ٩١، وقد حسنة الألباني كما في صحيح الجامع: ١/٣١٩، رقم ٩٩١. والله تعالى أعلم.

(١) تفسير ابن أبي حاتم (جزء سورة النمل): ص ١٨٤، وأخرجه الحاكم في المستدرك: ١/٤٥٠ وصححه، ووافقه النهي. وقال الحق: إسناده ضعيف. والآية من سورة الحشر: ٢٢.

(٢) لقد تكلم شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى على مسألة تفاضل أسماء الله وصفاته، وبين أنَّ قول من قال: أسماء الله وصفاته لا تفاضل؛ قول لا دليل عليه، بل هو مورد النزاع، وقال: بأنَّ تفاضل الأسماء والصفات من الأمور البينات، قال: «وَكَمَا أَنَّ أَسْمَاءَ وَصَفَاتَهُ مُتَنَوِّعَةٌ، فَهِيَ مُتَفَاضِلَةٌ، كَمَا دَلَّ عَلَى ذَلِكَ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ وَالْإِجْمَاعُ مَعَ الْعُقْلِ». قال: «وَإِنَّمَا شَبَهَهُ مِنْ مَنْعِ تفاضلها مِنْ جُنْسِ شَبَهَهُ مِنْ مَنْعِ تعددِهَا، وَذَلِكَ يُرْجِعُ إِلَى نَفْيِ الصَّفَاتِ، كَمَا يَقُولُهُ الْجَهَمِيُّ لِمَا أَدْعَوْهُ مِنْ التَّرْكِيبِ». جموع الفتاوى: ١٧/٢١١-٢١٢.

بعض القرآن أفضل من بعض فيؤذن ذلك باعتقاد نقصان المفضول عن الأفضل؛ وحملوا ما ورد من ذلك على أن المراد بالأعظم العظيم وأن أسماء الله كلها عظيمة. ونقل الحافظ ابن حجر عبارة أبي جعفر الطبرى: «الختلفت الآثار في تعين الاسم الأعظم والذى عندي أن الأقوال كلها صحيحة إذ لم يرد في غير منها أنه الاسم الأعظم، ولا شيء أعظم منه، فكأنه يقول كل اسم من أسمائه تعالى يجوز وصفه بكونه أعظم فيرجع إلى معنى عظيم كما تقدم»^(١). وعلى كل حال فإن شأن الاسم الأعظم شأن الأسماء الحسنة التسعة والتسعين من حيث عدم وجود دليل قطعي الدلالة على التعين فيجب الرجوع إليه، ولذا اجتهد العلماء في تعينه كما اجتهدوا في تعين سائر الأسماء. -والله تعالى أعلم.

الإلحاد في أسماء الله الحسنة:

إن نفي معاني أسماء الله الحسنة، والعدول بها عن حقائقها ومرادها من أعظم الإلحاد فيها. وقد حذر الله تعالى من الإلحاد في أسمائه أشد التحذير فقال سبحانه: ﴿وَاللَّهُ الْأَسْمَاءُ الْحَسَنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا وَذُرُوا الَّذِينَ يَلْهَدوْنَ فِي أَسْمَائِهِ سِيْحَزُونَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾^(٢).

والإلحاد في أسماء الله هو العدول بها وبحقائقها ومعانيها عن الحق الثابت لها. وهو مأخوذ من الميل كما يدل عليه مادته «لـ حـ دـ» فمنه: اللحد وهو الشق في جانب القبر الذي قد مال عن الوسط، ومنه: الملحد في الدين المائل عن الحق إلى الباطل. قال ابن السكيت: «الملحد المائل عن الحق المدخل فيه ما ليس منه»^(٣). ومنه: المتخد وهو مفتעל من ذلك. وقوله تعالى: ﴿وَلَنْ تَجِدَ مِنْ دُونِهِ مُلْتَحِدًا﴾^(٤). أي: من تعبد إليه، وتهرب إليه، وتلتigue إليه، وتبتهل إليه فتميل إليه عن غيره. تقول العرب التحد فلان إلى فلان إذا عدل إليه^(٥).

هذا، وقد روى ابن أبي حاتم في تفسير قوله تعالى: ﴿وَذُرُوا الَّذِينَ يَلْهَدوْنَ فِي

(١) فتح الباري: ١١/٢٢٧-٢٢٨.

(٢) سورة الأعراف: آية ١٨٠.

(٣) انظر: تهذيب اللغة للأزهري: ٤٢١/٤.

(٤) سورة الجن: آية ٢٢.

(٥) بدائع الفوائد: ١/١٦٩، ط دار الكتاب العربي.

أسمائه ﷺ آثاراً تشير إلى معنى الإلحاد وإلى بعض أنواعه، ومن تلك الأنواع:

١- أن يشتق منها أسماء لبعض الأوثان والأصنام:^(١).

ذلك لأنَّ أسماء الله الحسنى مختصة به إذ قال تعالى: ﴿وَاللهُ الْأَسْمَاءُ الْحَسَنَى فَادْعُوهُ بِهَا﴾^(٢). ففعل ذلك - أي الاشتقاء - عدول بها عما يجب فيها.

روى ابن أبي حاتم بسنده عن ابن عباس رضي الله عنهما قوله: ﴿وَذَرُوا الَّذِينَ يَلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ﴾ قال: الإلحاد، أن دعوا اللات والعزى في أسماء الله عز وجل﴾^(٣).

٢- تسمية الله بما لم يسم به نفسه، مما لا يليق بجلاله وعظمته.

إذ من المعلوم المقرر أنَّ أسماء الله توقيفية، فإذا دخل ما ليس منها فيها - ولو كان حسناً - إلحاد فيها. ويكون الإلحاد بهذا النوع أشد إذا كان ما دخل فيها دالاً على معنى باطل يتزره الله عنها كتسمية النصارى له أباً، وتسمية الفلاسفة له موجباً بذاته^(٤)، أو علة فاعلة بالطبع^(٥). وقد روى ابن أبي حاتم ما يدل على هذا النوع من الإلحاد: فروى بسنده عن الأعمش أنه قال: (يلحدون) بنصب الياء والراء من اللحد، قال: وسألته عن تفسيرها، فقال: «يدخلون فيها ما ليس منها»^(٦).

٣- تعطيل الأسماء عن معانيها وتجدد حقائقها، كما فعل المعتلة حيث قالوا: إنَّها ألفاظ مجردة لا معاني لها. وقد أورد ابن أبي حاتم ما يدل على هذا النوع من الإلحاد: فروى بسنده عن ابن عباس قوله: «الذين يلحدون في أسمائه؛ التكذيب»^(٧).

(١) انظر: تفسير الطبرى: ١٣٣/٩.

(٢) سورة الأعراف : ١٨٠.

(٣) تفسير ابن أبي حاتم (جزء سورة الأعراف): ٦٩٧/٢، وأخرجه ابن حجر: ١٣٣/٩، وابن كثير: ٢٦٩/٢، وأورده السيوطي في الدر المثمر: ١١٦/٣ ، والشوكتانى في فتح القدير: ٢٧٠/٢ عن ابن عباس ونسبه لابن أبي حاتم وابن المنذر زاد الشوكانى ابن حجر . وقال المحقق: سنده ضعيف.

(٤) الموجب بالذات هو الذي يجب أن يصدر عنه الفعل إن كان علة تامة له من غير قصد وإرادة؛ كوجوب صدور الإشراق عن الشمس والاحراق عن النار. التعريفات للحرجاني: ص ٢٣٧.

(٥) العلة الفاعلة بالطبع : هو ما يوجد الشيء بسببه بلا إرادة. التعريفات للحرجاني: ص ١٤٠، ١٥٥.

(٦) تفسير ابن أبي حاتم (جزء سورة الأعراف) : تحقيق حمد بن أحمد بن أبي بكر: ص ٦٩٩ ، وأورده السيوطي في الدر المثمر: ٦١٧/٣ ، والشوكتانى في فتح القدير: ٢٧٠/٢ عن الأعمش ونسبه لابن أبي حاتم فقط بمثله . وقال المحقق في إسناده راوياً لم أقف على ترجمة لهما.

(٧) تفسير ابن أبي حاتم (جزء سورة الأعراف) : ٦٩٧/٢، وأخرجه ابن حجر عن ابن عباس: ١٣٤/٩، وأورده ابن كثير: ٢٦٩/٢ ، والسيوطى في الدر المثمر: ٦١٦/٣ ، والشوكتانى في فتح القدير: ٢٧٠/٢ عن ابن عباس ونسبه لابن أبي حاتم وابن المنذر زاد السيوطي وابن حجر . وقال المحقق: سنده صحيح. انظر: جميع ما تقدم في تفسير ابن أبي حاتم ص ٦٩٧-٦٩٩.

ولا شك أنَّ تعطيل الأسماء عن معانيها وجحد حقائقها من التكذيب ومن العدول بها عما هي عليه.

٤ - تشبيه صفات الله بصفات الخلق كما فعلت المشبّهة^(١).

ومعلوم أنَّ التشبيه باطل لقوله سبحانه وتعالى: ﴿لَيْسَ كَمُثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾^(٢). فتشبيه أسماء الله الحسنى بأوصاف الخلق ميل بها إلى الباطل، ولا شك أنَّ ذلك من الشرك، ولذلك فسر بعض الأئمة الإلحاد بالشرك كما روى ذلك ابن أبي حاتم عن عطاء أنه قال: «الإلحاد: المضاهاة»^(٣). وقال قتادة: ﴿يَحْدُثُونَ﴾ يشركون^(٤).

وجميع ما تقدم من الآثار تدل على أنَّ الإلحاد في أسماء الله مذموم ومردود؛ لأنَّ أسماء الله تعالى لو لم تدل على معانٍ وأوصاف لم يجز أن يخbir عنه بمصادرها ويوصف بها، لكن الله أخبر عن نفسه بمصادرها وأثبتها لنفسه، وأثبتتها له رسوله ﷺ قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمُتَّيِّنُ﴾^(٥). فعلم أنَّ (القوي) من أسمائه ومعناه الموصوف بالقوة، وكذلك (فلله العزة). فالعزيز من له العزة، فلو لا ثبوت العزة والقوة له لم يسم قويًا ولا عزيزًا، وأيضاً لو لم تكن أسماؤه مشتملة على معانٍ وصفات لم يسع أن يخbir عنه بأفعالها فلا يقال: يسمع، ويرى، وتعلم، ويقدر، ويريد؛ فإنَّ ثبوت أحكام الصفات فرع من ثبوتها، فإذا انتفى أصل الصفة استحال ثبوت حكمها. وأيضاً فلو لم تكن أسماؤه ذات معانٍ وأوصاف ل كانت حامدة، كالأعلام المضمة التي لم توضع لسماتها باعتبار معنى قام به فكانت كلها سواه ولم يكن فرق بين مدلولاتها. وهذه مكابرة صريحة وبهت بّين؛ فإنَّ من جعل معنى اسم (القدير) هو معنى اسم (السميع)، ومعنى اسم (التواب) هو معنى اسم (المتقم)، ومعنى اسم (المعطي) هو معنى اسم (المانع) فقد كابر العقل واللغة والفطرة^(٦).

(١) انظر: هذه الأنواع في بدائع الفوائد: ١٦٩/١.

(٢) سورة الشورى: آية ١١.

(٣) تفسير ابن أبي حاتم (جزء سورة الأعراف): ص ٦٩٨، وأورده الشوكاني في فتح القدير: ٢٧٠/٢، والسيوطى في الدر المنشور: ١٤٩/٣ عن عطاء ونساہ لابن أبي حاتم فقط بمثله.

(٤) تفسير الطبرى: ١٣٤/٩، وذكر السيوطى في الدر المنشور: ١٤٩/٣ أنه أخرجه عنه عبد الرزاق وعبد بن حميد.

(٥) سورة الذاريات: آية ٥٨.

(٦) مدارج السالكين لابن القيم: ٣٧/١، ٣٨-٣٧، دار الكتب العلمية.

فالواجب إذاً على المسلم أن يسلك في أسماء الله وصفاته مسلك السلف الصالح من صحابة وتابعين من فهم لها على مراد الله منها ومراد رسوله ﷺ . والله ولي التوفيق.

المطلب الثاني

تقريره كون أسماء الله غير مخلوقة

إنَّ الإمام ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى قررَ كون أسماء الله غير مخلوقة، ويتجلى ذلك من خلال الروايات التالية:

١ - حديث أبي سعيد الخدري - رضي الله تعالى عنه:-

قال اللالكائي: ذكره عبد الرحمن ثم ساق الإسناد إلى أبي سعيد الخدري رضي الله تعالى عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «لتضررين مضر عباد الله حتى لا يعبد الله اسم»^(١).

فقوله: «حتى لا يعبد الله اسم» يدل على أنَّ أسماء الله تعالى غير مخلوقة، لأنَّ العبادة لا تجوز ولا تصح للمخلوق. فلو كانت أسماء الله مخلوقة لم تصح إضافة العبادة إليها، ولكن لما كان الله سبحانه وتعالى هو الذي سمى نفسه بهذه الأسماء الحسنى صحت إضافة العبادة إليها، لكون الإضافة إليها إضافة إلى الله سبحانه، ويدل على هذا المعنى ما رواه ابن أبي حاتم عن معمر بن المثنى البصري^(٢) أنه قال: «بِسْمِ اللَّهِ إِنَّمَا هُوَ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الشَّيْءُ»^(٣). كما يؤكّد هذا المعنى أيضًا ما رواه عن محمد بن أسلم^(٤) أنه قال لما عرض عليه كلام رجل تكلم في القرآن: «أَمَّا أَسْمَاءُ اللَّهِ الَّتِي قَدْ ذَكَرْتُهَا فَإِنَّهَا

(١) شرح أصول الاعتقاد: رقم ٣٤١، وقال المحقق: ((سنده ضعيف)). ورواه أحمد في المسند: ٨٦/٣-٨٧.

(٢) معمر بن المثنى البصري: التيمي ، أبو عبيدة الإمام العلامة البحر التحوي صاحب التصانيف، توفي سنة ٥٢٠ هـ. قال المحافظ: ((لم يكن في الأرض جماعي ولا خارجي أعلم بجميع العلوم من أبي عبيدة)). سير أعلام النبلاء: ٤٤٥-٤٤٧.

(٣) رواه ابن أبي حاتم كما في شرح أصول الاعتقاد: رقم ٣٤٩.

(٤) هو: محمد بن أسلم بن سالم بن يزيد الكندي بالولاء الطوسي أبو الحسن شيخ المشرق كان من الثقات الحفاظ الأولياء الأبدال، وكان يشبه أحمد بن حنبل . توفي سنة ٤٤٢ هـ تذكرة الحفاظ: ٥٣٢/٢، الجرح والتعديل: ٢٠١، حلية الأولياء: ٢٢٨/٩.

كلها أسماؤه فإذا قال الإنسان نعبد الله، فإنما يعني الاسم والمعنى شيء واحد فهو موحد»^(١). فاتضح بهذا دلالة الحديث على أنَّ أسماء الله من كلامه، فهي غير مخلوقة.

٢- أثر نعيم بن حماد - رحمه الله تعالى :-

قال الحافظ ابن حجر: قال ابن أبي حاتم في كتاب (الرَّدُّ عَلَى الجَهْمِيَّةِ) ذكر نعيم بن حماد أنَّ الجهمية قالوا: «إنَّ أسماء الله مخلوقة، لأنَّ الاسم غير المسمى، وادعوا أنَّ الله كان ولا وجود لهؤلاء الأسماء، ثم خلقها ثم تسمى بها. قال: فقلنا لهم: إنَّ الله قال: ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾^(٢). وقال: ﴿ذَلِكُمْ اللَّهُ رَبُّكُمْ فَاعْبُدُوهُ﴾^(٣). فأخبر أنه المعبود، ولأنَّ كلامه على اسمه بما دلَّ به على نفسه، فمن زعم أنَّ اسم الله مخلوق فقد زعم أنَّ الله أمر نبيه أن يسبِّح مخلوقاً»^(٤).

٣- أثر إسحاق بن راهويه - رحمه الله تعالى :-

قال اللاذكي: ذكره عبد الرحمن: حدثنا أحمد بن سلمة قال حدثنا إسحاق بن راهويه قال: «أفضوا إلى أن قالوا: أسماء الله مخلوقة لأنَّه كان ولا اسم، وهذا الكفر المضلل. لأنَّ الله الأسماء الحسنة فمن فرق بين الله وبين أسمائه وبين علمه ومشيئته يجعل ذلك مخلوقاً كله والله خالقها فقد كفر. والله عز وجل تسعه وتسعون اسمًا. صاح ذلك عن النبي ﷺ أنه قاله»^(٥).

- ولقد تكلم بعض من ينسب إلى جهنم بالأمر العظيم فقال: لو قلت إنَّ للرب

(١) رواه ابن أبي حاتم كما في شرح أصول الاعتقاد: رقم ٣٥٣.

(٢) سورة الأعلى: آية ١.

(٣) سورة يومن: آية ٣.

(٤) رواه ابن أبي حاتم في الرد على الجهمية كما في فتح الباري: ٣٩٠/١٣.

(٥) يشير بذلك إلى الحديث الذي روی عن أبي هريرة - رضي الله تعالى عنه - من غير وجه، رواه البخاري في كتاب الشروط باب ما يجوز من الاشتراط والشيا في الاقرار ... صحيح البخاري مع الفتح: ٤١٧/٥، رقم ٢٧٣٦، ومسلم في كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار باب أسماء الله وفضل من أحصاها: ٢٠٦٢/٦ - ٢٠٦٣، رقم ٢٦٧٧، والتزمدي في كتاب الدعوات، باب ٨٣: ٤٩٦/٥، رقم ٣٥٠٧ و٣٥٠٨، وابن ماجة في كتاب الدعاء باب أسماء الله عز وجل: ١٢٦٩/٢، رقم ٣٨٦١.

تسعة وتسعين اسمًا لعبدت تسعة وتسعين إلها، حتى إنّه قال إنّي لا أعبد الله الواحد الصمد إنّما أعبد المراد به. فرأى كلام أشد فرية وأعظم من هذا: أن ينطق الرجل أن يقول: لا أعبد الله^(١)). وفي رواية عند ابن أبي حاتم عن ابن راهويه أيضًا عن الجهمية: إنّ جهماً قال: «لو قلت إنّ الله تسعة وتسعين اسمًا لعبدت تسعة وتسعين إلها، قال: فقلنا لهم: إنّ الله أمر عباده أن يدعوه بأسمائه الحسنى، فقال: ﴿وَاللهُ الْأَسْمَاءُ الْحَسَنَىٰ﴾ فادعوه بها^(٢)). والأسماء جمع أقلم ثلاثة ولا فرق في الزِّيادة على الواحد بين الثلاثة وبين التسعة والتسعين»^(٣).

لقد ساق الإمام ابن أبي حاتم هذه الآثار في كتاب (الرَّدُّ على الجهمية) وهو الكتاب الذي ألفه في بيان بطلان مذاهب الجهمية والرَّدُّ عليهم، وعليه فالمقصود من إيراده هذا الآثار فيه هو للرَّدُّ على الجهمية فيما زعمت من أنَّ أسماء الله تعالى مخلوقة، وإثبات أنها غير مخلوقة. فدلَّ هذا على أنَّ ابن أبي حاتم يقرُّ كون أسماء الله تعالى غير مخلوقة.

ويؤكِّد هذا النهج عنده ما رواه عن الإمام الشافعي رحمه الله تعالى في الأثر الآتي: قال -رحمه الله تعالى-: حدثني الربيع بن سليمان المرادي المصري في أول لقيته في المسجد الجامع فسألته عن هذه الحكاية وذلك أنَّي كنت كتبتها في مصر عن أبي بكر بن القاسم^(٤) عنه، قبل خروجي إلى مصر فحدثني الربيع؛ قال: سمعت الشافعي يقول: «من حلف باسم من أسماء الله فحنت فعليه الكفارة؛ لأنَّ اسم الله غير مخلوق. ومن حلف بالкуبة أو بالصفا والمروة فليس عليه الكفارة لأنَّه مخلوق؛ وذاك غير مخلوق»^(٥).

قال البيهقي معقبًا على هذا الأثر : «فجعل اليدين باسم من أسماء الله كاليمين

(١) شرح أصول الاعتقاد: رقم ٣٥٢

(٢) كتاب الرد على الجهمية لابن أبي حاتم كما في فتح الباري: ٣٩٠/١٣

(٣) هو: محمد بن القاسم بن محمد بن بشار الأنباري التحوي؛ توفي سنة ٣٢٣، أو ٣٢٧، أو ٣٢٨ مـ. طبقات المخاتلة: ٦٩/٢، وذكرة الحفاظ: ٥٧/٣، وتاريخ بغداد: ١٨١/٣.

(٤) آداب الشافعي ومناقبه: ص ١٩٣، ورواية اللالكاني في شرح أصول الاعتقاد: رقم ٣٤٣، والبغوي في شرح السنة: ١٨٨/١، وابن بطة في الإبانة: ٢٧٤/١، رقم ٤٢، وأبو نعيم في حلية الأولياء: ١٢٣/٩، والبيهقي في السنن الكبرى: ٢٨/١٠، وفي الأسماء والصفات: ص ٣٢٦، وفي معرفة السنن والآثار: ١١٣/١، وأورده النهي في العلو: ص ١٦٦، وانظر: مختصر العلو: ص ١٧٧، وسر أعلام البلاء: ١٩/١٠.

بِاللَّهِ، ثُمَّ قَالَ: وَمِنْ حَلْفٍ بِشَيْءٍ غَيْرِ اللَّهِ فَلَا كُفَّارَةَ عَلَيْهِ، فَبَيْنَ ذَلِكَ أَنَّهُ لَا يُقَالُ فِي أَسْمَاءِ اللَّهِ وَصَفَاتِهِ: إِنَّهَا أُغْيَارٌ، وَإِنَّمَا يُقَالُ: أُغْيَارٌ، لَمَّا يَكُونُ مُخْلوقًا»^(١).

وَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ رَحْمَهُ اللَّهُ تَعَالَى مِنْ أَنَّ أَسْمَاءَ اللَّهِ تَعَالَى غَيْرَ مُخْلوقَةٍ هُوَ مِذَهَبُ السَّلْفِ الصَّالِحِ فَقَدْ قَرَرُوا أَنَّ اللَّهَ سَبَّحَهُ وَتَعَالَى هُوَ الَّذِي سَمِّيَ نَفْسَهُ بِهَذِهِ الْأَسْمَاءِ الْحَسَنَى، فَهِيَ مِنْ كَلَامِهِ وَكَلَامِهِ تَعَالَى غَيْرَ مُخْلوقٍ، فَأَسْمَاؤُهُ غَيْرَ مُخْلوقَةٍ. وَقَدْ نَقَلَ الْإِمَامُ الْبَخَارِيُّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا أَنَّهُ لَمَّا سُئِلَ عَنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: «وَكَانَ اللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا»^(٢). «غَفُورًا رَحِيمًا»^(٣). فَقَالَ: «هُوَ سَمِّيَ نَفْسَهُ بِذَلِكَ، وَهُوَ لَمْ يَزِلْ كَذَلِكَ فَأَثَبَتَ قَدْمًا مَعْانِي أَسْمَائِهِ الْحَسَنَى، وَأَنَّهُ هُوَ الَّذِي سَمِّيَ نَفْسَهُ بِهَا»^(٤). وَقَدْ صَرَّحَ بِهَذَا غَيْرَ وَاحِدٍ مِنْ أَنْتَمُ السَّلْفِ، مِنْهُمُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ - رَحْمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - فَقَدْ نَقَلَ عَنْهُ الْخَلَالُ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ زَعَمَ أَنَّ أَسْمَاءَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ مُخْلوقَةً فَقَدْ كَفَرَ». لَمْ يَزِلْ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَ قَدِيرًا، عَلِيمًا، عَزِيزًا، حَكِيمًا، سَمِيعًا، بَصِيرًا، لَسْنَا نَشَكُ أَنَّ أَسْمَاءَ اللَّهِ لَيْسَ مُخْلوقَةً وَلَسْنَا نَشَكُ أَنَّ عِلْمَ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى لَيْسَ مُخْلوقَ وَهُوَ كَلَامُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَ وَلَمْ يَزِلْ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَ حَكِيمًا»^(٥).

وَمِنْهُمُ الْإِمَامُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِدْرِيسَ الْأَوْدِي^(٦) - رَحْمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - فَقَدْ أَخْرَجَ عَنْهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْإِمَامِ أَحْمَدَ أَنَّ رَجُلًا قَالَ لَهُ: يَا أَبَا مُحَمَّدًا إِنَّ قَبْلَنَا نَاسًا يَقُولُونَ: إِنَّ الْقُرْآنَ مُخْلوقٌ. فَقَالَ: مَنِ الْيَهُودُ؟ قَالَ: لَا. قَالَ: فَمَنِ النَّصَارَى؟ قَالَ: لَا. قَالَ: فَمَنِ الْمُجْوسُ؟ قَالَ: لَا. قَالَ: فَمَنِ؟ قَالَ: مَنِ الْمُوَحْدِينَ. قَالَ: «كَذَبُوا لَيْسَ هُؤُلَاءِ بِمُوَحْدِينَ هُؤُلَاءِ زَنَادِقَةٌ؛ مَنْ زَعَمَ أَنَّ الْقُرْآنَ مُخْلوقٌ فَقَدْ زَعَمَ أَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَ مُخْلوقٌ. وَمَنْ زَعَمَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى مُخْلوقٌ فَقَدْ كَفَرَ. هُؤُلَاءِ زَنَادِقَةٌ، هُؤُلَاءِ زَنَادِقَةٌ»^(٧).

(١) مناقب الشافعي: ٤٠٢/١.

(٢) سورة النساء: آية ١٦٥.

(٣) ورد في سور كثيرة منها: سورة النساء: ١٥٢.

(٤) ذكره شيخ الإسلام في مجموع الفتاوى: ٢٠٥/٦.

(٥) السنة للخلال: ١٣٨/٥، وأورده اللالكاني مختصرًا في شرح أصول الاعتقاد: رقم ٣٥١.

(٦) عبد الله بن إدريس: الكوفي، قال ابن سعد: ((كان ثقة مأموناً كثير الحديث، حجة صاحب سنة وجماعة)).

توفي سنة ١٩٢هـ. الطبقات: ٣٩٢/٦، وتاريخ بغداد: ٤١٥/٩.

(٧) السنة لعبد الله بن الإمام أحمد: ١١٣/١، ١١٤، رقم ٢٩.

وقد جاءت هذه الأقوال من أئمة السلف -رحمهم الله تعالى- ردًا على ما زعمته الجهمية وأذنابهم من المعتزلة من أنَّ أسماء الله تعالى مخلوقة. ولما قالوا مخلوقة كان لا بد لهم أن يقولوا: إنَّ الاسم غير المسمى، وأسماء الله غيره، وما كان غيره فهو مخلوق، لأنَّ الله تعالى وحده هو الخالق وما سواه مخلوق، فإذا كانت أسماؤه غيره فهي مخلوقة. فانبرى أئمة السلف للرد عليهم، واشتد نكيرهم عليهم، لأنَّ أسماء الله من كلامه وكلام الله غير مخلوق، فهو الذي سمى نفسه بهذه الأسماء^(١).

والذي دفع الجهمية إلى القول بأنَّ الاسم غير الذات هو فهمهم لذات مجردة عن الأوصاف والأسماء، فلذلك ردُّ عليهم من رأى من أهل السنة القول بأنَّ الاسم غير الذات، لأنَّه لا تعقل ذات غير متصفه بالصفات والأسماء، ومن هنا أطلق هؤلاء القول بأنَّ أسماء الله هي عينه^(٢)، فكان قصدهم حسناً بهذا الاعتبار^(٣).

وقد تفرَّع من قول الجهمية الذي هو لأنَّ أسماء الله تعالى مخلوقة لأنَّ أسماءه غيره! مسألة هل الاسم عين المسمى أو غيره؟ وقد اختلف الناس في هذه المسألة إلى عدَّة أقوال:

- ١ - لأنَّ الاسم هو المسمى؛ وهو رأي كثير من المتسبين إلى السنة كاللالكائي، والبغوي صاحب (شرح السنة) وهو أحد قولي أصحاب أبي الحسن الأشعري، واحتاره أبو بكر بن فورك^(٤) وغيره؛ ونسبة الأشعري إلى أكثر أصحاب الحديث^(٥).
- ٢ - لأنَّ الاسم غير المسمى، وهو قول الجهمية والمعتزلة وتابعهم في ذلك جماعة من الأشاعرة كالغزالى^(٦)، والرازي.

(١) انظر: جموع الفتاوى لابن تيمية: ١٨٦/٦، وشرح كتاب التوحيد من صحيح البخاري للغفيمان: ٢٢٤/١.

(٢) كما يلاحظ ذلك في بعض أقوالهم المقدمة، مثل قول معمر بن المثنى، ومحمد بن أسلم. راجع ص ٢٣٢-٢٣١.

(٣) انظر: جموع الفتاوى لشيخ الإسلام ابن تيمية: ١٨٦/٦.

(٤) أبو بكر بن فورك: هو محمد بن الحسن بن فورك -بضم الفاء وفتح الراء- فقيه شافعي، برع في الأصول والكلام والنحو، وكان واعظاً زاهداً، وكان أشعري المعتقد، بلغت تصانيفه قرب المائة، توفي سنة ٤٠٦هـ.

انظر: تبيين كذب المفترى: ص ٢٣٣-٢٣٢، وفيات الأعيان: ٣٠٢/٢، وسير أعلام النبلاء: ٢١٤/١٧.

(٥) جموع الفتاوى: ١٨٨/٦، ومقالات المسلمين: ٢٥٢/١، وعوا البيهقي هذا الرأي إلى الإمام الشافعى وال härath الحاسبي وغيرهما. انظر: الاعتقاد له ص ٤٢، وشعب الإيمان له: ١٢٥/١، ١٢٦-١٢٥، تحقيق محمد زغلول.

(٦) هو: أبو حامد محمد بن محمد بن أحمد الطوسي الغزالى الشافعى، برع في الفقه وأصوله وعلم الكلام وغير ذلك، وله مصنفات فيها. وقد كان مترياً إلى الأشاعرة في طريقة الكلامية. توفي سنة ٥٥٠هـ. انظر:

٣- الإمساك عن القول في هذه المسألة نفياً وإثباتاً، إذ كان كل من الإطلاقين بدعة وهو رأي جماعة من السلف.

٤- أنَّ الاسم للسمى، وهذا الإطلاق اختيار أكثر المتسلين إلى السنة من أصحاب الإمام أحمد وغيره.

٥- أنَّ الأسماء ثلاثة أقسام: تارة يكون الاسم هو المسمى كاسم الموجود، وتارة يكون غير المسمى كاسم الخالق. وتارة لا يكون هو ولا غيره كاسم العليم والقدير، وهذا التفصيل هو الرأي المشهور عن أبي الحسن.

هذا موجز مذاهب الناس في هذه المسألة كما ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى حيث أورد هذه الأقوال وتوسيع في مناقشتها^(١).

والصواب في هذه المسألة هو القول الرابع، وهو قول من قال إنَّ الاسم للسمى لأنَّه هو الذي تجتمع به الأدلة.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وَأَمَّا الَّذِينَ يَقُولُونَ: إِنَّ الْإِسْمَ لِلْمُسْمَى كَمَا يَقُولُهُ أَكْثَرُ أَهْلِ السَّنَةِ - فَهُؤُلَاءِ وَافْقَادُوا الْكِتَابَ وَالسَّنَةَ وَالْمَعْقُولَ، قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ الْأَسْمَاءَ الْحَسَنَى﴾^(٢). وَقَالَ: «أَيُّا مَا تَدْعُوا فِلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحَسَنَى﴾^(٣). وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ تَسْعَةُ وَتَسْعِينَ اسْمًا﴾^(٤); وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ لِي خَمْسَةَ أَسْمَاءً: أَنَا مُحَمَّدٌ، وَأَمْ حَمَدٌ، وَالْمَاحِيُّ، وَالْخَاطِرُ، وَالْعَاقِبُ»^(٥). وَكَلَامُهُ فِي الصَّحِيفَتَيْنِ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ أَنَّهُ هُوَ الْمُسْمَى أَمْ غَيْرُهُ فَصَلَّوْا؛ فَقَالُوا لَيْسَ هُوَ نَفْسُ الْمُسْمَى، وَلَكِنْ يَرَادُ بِهِ الْمُسْمَى. وَإِذَا قِيلَ: إِنَّهُ غَيْرُهُ بِمَعْنَى أَنَّهُ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ بِأَيْنَا لَهُ، فَهَذَا باطِلٌ، فَإِنَّ الْمُخْلُوقَ قَدْ يَتَكَلَّمُ بِأَسْمَاءِ نَفْسِهِ فَلَا تَكُونُ بِأَيْنَا

تبين كذب المفترى: ص ٢٩١-٢٩٦، وطبقات السبكي: ٦/١٩١.

(١) انظر: تفاصيل ذلك في بجمع الفتاوى: ٦/١٨٥-٢٠٧.

(٢) سورة الأعراف: آية ١٨٠.

(٣) سورة الإسراء: آية ١١٠.

(٤) تقدم تخریجه في ص ٢٣٢ من هذه الرسالة.

(٥) أخرج البخاري في كتاب المناقب باب ما جاء في أسماء النبي ﷺ، صحيح البخاري مع الفتح: ٦/٦٤١، رقم

٣٥٣٢.

عنه، فكيف بالخالق؟ وأسماؤه من كلامه وليس كلامه بائنا عنه. ولكن قد يكون الاسم نفسه بائناً، مثل أن يسمى الرجل غيره باسمه أو يتكلم باسمه، فهذا الاسم نفسه ليس قائماً بالمعنى لكن المقصود به المعنى، فإنَّ الاسم مقصوده إظهار المعنى وبيانه^(١).

ويحسن هنا أيضاً إيراد ذلك التفصيل الذي أورده شارح العقيدة الطحاوية في كتابه^(٢). لأنَّه تلخيص واضح للصواب في هذه المسألة، وهو أنَّ: «الاسم يراد به المعنى تارة ويراد به اللفظ الدال عليه أخرى، فإذا قلت: قال الله كذا، أو سمع الله من حمده، ونحو ذلك، فهذا المراد به المعنى نفسه، وإذا قلت: الله: اسم عربي، والرحمن: اسم عربي، والرحمن من أسماء الله تعالى ونحو ذلك، فالاسم هاهنا للمعنى. ولا يقال غيره، لما في لفظ الغير من الإجمال، فإنَّ أريد باللغائر أنَّ اللفظ غير المعنى فحق، وإنَّ أريد أنَّ الله سبحانه كان ولا اسم له، حتى خلق لنفسه أسماء، أو حتى سماه خلقه بأسماء من صنعهم، فهذا من أعظم الضلال والإلحاد في أسماء الله تعالى».

وهذا التفصيل المذكور هو مذهب جمهور أهل السنة في هذه المسألة، كما ذكر ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية وهو الحق الذي دلَّ عليه الكتاب والسنة، وأيَّده العقول.



(١) بجموع الفتاوى لابن تيمية: ٢٠٦-٢٠٧.

(٢) شرح العقيدة الطحاوية: ص ١٠٢.

المبحث الثالث

جهوده في بيان صفات الله تعالى

إنَّ الإمام ابن أبي حاتم - رحمه الله تعالى - قرَرَ ثبوت صفات الله تعالى الواردَة في الكتاب والسنة على ما يليق بجلال الله تعالى وعظمته.

و قبل البدء بيسْط ذلك والخوض في تفاصيله، يحسن التنبية إلى أنَّ بعض العلماء^(١) قد قسموا الصفات من حيث هي إلى قسمين: صفات ذاتية، وصفات فعلية؛ وهذا منهم - رحمة الله تعالى - مبني على الاستقراء والتَّبَعُ لنصوص الصفات الواردة في الكتاب والسنة.

فالصفات الذاتية: هي الملازمة لذات الباري جل وعلا المتعلقة بها أولاً وأبداً، لا تفك عنها بحال، ولا تعلق لها بالمشيئة والاختيار؛ كالحياة والعلم والقدرة مثلاً.

والصفات الفعلية: هي المتعلقة بمشيئة الله تعالى و اختياره، كالاستواء، والنزول، والمحيء مثلاً.

وقد تكون الصفة ذاتية فعلية، وذلك مثل صفة الكلام، فهي صفة ذاتية باعتبار الأصل، إذ أنه سبحانه لم يزل ولا يزال متكلماً، وصفة فعلية باعتبار آحاد الكلام لتعلقه بمشيته و اختياره، فيتكلم متى شاء بما شاء كيف شاء.

وفي بيان هذا يقول الشيخ عبد الله أبي بطين^(٢): «إِنَّ الْمَعْرُوفَ بَيْنَ أَهْلِ السُّنَّةِ أَنَّ صَفَاتَ اللَّهِ قَسْمَانِ».

(١) انظر: منهاج السنة: ٣٧٧/٢، والاعتقاد للبيهقي: ص ٧٠ - ٧٢، والأسماء والصفات : ص ١٣٧، وشرح الواسطية للهراس: ص ١٠٥.

(٢) هو: أبو عبد العزير عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد العزيز أبي بطين، العلامة الفقيه، توفي سنة ١٢٨٢ هـ. هدية العارفين: ٤٩١/١، والأعلام : ٩٧/٤، ومشاهير علماء نجد وغيرهم: ص ٢٣٥ - ٢٢٨.

صفات ذاتية: كالحياة والعلم والقدرة والوجه واليدين ونحوها، فهذه قديمة بلا ريب، إذ أنها صفات لازمة لله تعالى.

وصفات فعلية: وهي تتعلق بعشرة الله وحكمته، فإذا اقتضت حكمته فعلها فعلها وإن اقتضت حكمته أن لا يفعلها لم تكن، وهذا مثل الخلق والرزق والإحياء والإماتة والكلام... والنزول والاستواء، وغير ذلك من صفات فعله، فهذا يكون قديم النوع أو الجنس، وإن كانت آحاده توجد شيئاً فشيئاً وحياناً آخر.

ومن المعلوم أنه يوجد الفرق بين صفة الحياة والقدرة مثلاً وبين صفة الاستواء، فإنَّ الأول لاشك أنَّ الله موصوف به أولاً وأبداً حل وعلا، وأما الاستواء فلم يكن إلا بعد خلق العرش، وكذلك صفة نزوله إلى السماء الدنيا، وإن كانت الصفات الفعلية قديمة الجنس، فلم يزل تبارك وتعالى فعالاً لما يريد، فتبينه للفرق بينهما، والله أعلم»^(١).

جملة من الصفات التي قررها الإمام ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى:

قال ابن أبي حاتم حدثنا يونس بن عبد الأعلى المصري قال: سمعت أبا عبد الله محمد بن إدريس الشافعي يقول وقد سئل عن صفات الله وما ينبغي أن يؤمن به؟ فقال: «الله تبارك وتعالى أسماء وصفات جاء بها كتابه وأخبر بها نبيه ﷺ أمته لا يسع أحداً من خلق الله قامت عليه الحجة ردها لأنَّ القرآن نزل به وصح عنه بقول النبي ﷺ، فيما روی عنه العدل. فإن خالف ذلك بعد ثبوت الحجة عليه فهو بالله كافر. فاما قبل ثبوت الحجة عليه من جهة الخبر فمعدور بالجهل، لأنَّ علم ذلك لا يدرك بالعقل، ولا بالرواية والتفكير ونحو ذلك. أخبار الله سبحانه وتعالى أتناه أنه سميع، وأنَّ له يدين بقوله: ﴿ بل يداه مبسوطتان ﴾. وأنَّ له يميناً بقوله: ﴿ والسموات مطويات بيمينه ﴾. وأنَّ له وجه بقوله: ﴿ كل شيء هالك إلا وجهه ﴾. وقوله: ﴿ ويقوى وجه ربك ذو الجلال والإكرام ﴾. وأنَّ له قدماً بقول النبي ﷺ: « حتى يضع الرَّبُّ فيها قدمه ». يعني جهنم، وأنَّه يضحك من عبده المؤمن بقول النبي ﷺ - للذِّي قُتِلَ في سبيل الله -:

(١) لوامع الأنواع البهية: ١١٢/١، هامش ١، تعليقاً على قول الناظم:

صفاته كذلك قديمة أسماؤه ثابتة عظيمة

«إِنَّهُ لَقَيَ اللَّهُ وَهُوَ يَضْحِكُ إِلَيْهِ». وأنه يهبط كل ليلة إلى ساء الدنيا بخبر رسول الله ﷺ بذلك. وأنه ليس بأعور بقول النبي ﷺ إذ ذكر الدجال فقال: «إِنَّهُ أَعُورٌ، وَإِنَّ رَبَّكُمْ لَيْسَ بِأَعُورٍ». وأن المؤمنين يرون ربهم يوم القيمة بأبصارهم، كما يرون القمر ليلة البدر. وأن له إصبعاً يقول النبي ﷺ: «مَا مِنْ قَلْبٍ إِلَّا هُوَ بَيْنَ إِصْبَاعَيْنِ مِنْ أَصْبَاعِ الرَّحْمَنِ عَزَّ وَجَلَّ». فإن هذه المعانى التي وصف الله بها نفسه، ووصفه بها رسوله ﷺ مما لا يدرك حقيقته بالفکر والرواية، فلا يكفر بالجهل بها أحد إلا بعد انتهاء الخبر إليه بها. فإن كان الوارد بذلك خبراً يقوم في الفهم مقام المشاهدة في السماع: وجبت الدینونة على سامعه بحقيقة، والشهادة عليه، كما عاين وسمع من رسول الله ﷺ، ولكن يثبت هذه الصفات وينفي التشبيه، كما نفى ذلك عن نفسه تعالى ذكره. فقال:

﴿لَيْسَ كَمُثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾^(١).

وقال الحافظ ابن حجر: وقد أخرج ابن أبي حاتم في كتاب (الرد على الجهمية) بسنده صحيح عن سلام بن أبي مطیع وهو شيخ شیوخ البخاري أنه ذكر المبتدعة فقال: «ويعلم ماذا ينكرون من هذه الأحاديث، والله ما في الحديث شيء إلا وفي القرآن مثله يقول الله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ﴾. ﴿وَيَحْلِمُكُمُ اللَّهُ نَفْسُهُ﴾. ﴿وَالْأَرْضُ جَمِيعًا فِيْ قَبْضَتِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَوَاتِ مَطْوِيَاتٍ بِيمِينِهِ﴾. ﴿مَا مَنَعَكُمْ أَنْ تَسْجُدُوا لِمَا خَلَقَنِيْ﴾. ﴿وَكَلَمُ اللَّهِ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾. ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ أَسْتَوِي﴾. ونحو ذلك». فلم يزل -أي سلام بن مطیع- يذكر الآيات من العصر إلى غروب الشمس^(٢).

(١) رواه ابن أبي حاتم كما في طبقات المغایبة: ٢٨٣-٢٨٤/١، والآية الأولى من سورة المائدۃ: ٦٤، والثانية من سورة الزمر: ٦٧، والثالثة من سورة القصص: ٨٨ ، والرابعة من سورة الرحمن: ٢٧، والخامسة من سورة الشورى: ١١، وأورده النهي مختصرًا في ترجمة الإمام الشافعی. سير أعلام النبلاء: ١٠/٨٠، وأورده في كتاب الأربعين في صفات رب العالمين: ص ٨٤، رقم ٨٦، وأورده في العلو: ص ١٦٦، وانظر: مختصر العلو: ص ١٧٧. وسيأتي تخریج الأحادیث عند الكلام على الصفات الواردة في الآخر بالتفصیل -إن شاء الله تعالى-.

(٢) رواه ابن أبي حاتم كما في فتح الباری: ٣٧٢/١٣، وأورده النهي في العلو: ص ١٤٠، وانظر: مختصر العلو: ص ١٤٣-١٤٤، والآية الأولى من سورة لقمان: ٢٨، والثانية من سورة آل عمران: ٢٨، والثالثة من سورة الزمر: ٦٧، والرابعة من سورة ص: ٧٥، الخامسة من سورة النساء: ١٦٤، والسادسة من سورة طه: ٥.

قرر ابن أبي حاتم بروايته هذين الأثرين جملة من الصفات، منها: صفة السمع، والبصر، واليد، والوجه، والقدم، والعين، والإصبع، والضحك، والتزول، والاستواء، والكلام، ومسألة الرؤية. فهو قرر بهذين الأثرين خصوصاً إثبات هذه الصفات التي جاء التصريح بها فيهما، وعموماً التي لم يأت بها التصريح والتي يعد الإيمان بها لازماً من لوازم صحة العقيدة.

وهذه الأوصاف التي اشتمل عليها هذان الأثران منها ما هو ذاتي ومنها ما هو فعلي. وفيما يلي عرض لما ورد في هذين الأثرين من الصفات وتقرير ابن أبي حاتم لها.

أولاً: الصفات الذاتية:

١ - صفة السمع والبصر:

إنَّ ابنَ أبيِ حاتِم يقرُّ ثبوتَ صفتِيِ السمعِ والبصُرِ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى مَا يليقُ بِهِ مِنْ غَيْرِ تكْيِيفٍ وَلَا تَشْبِيهٍ، وَمِنْ غَيْرِ تَأْوِيلٍ وَلَا تَعْطِيلٍ، وَقَدْ قرَرَ ابنَ أَبِيِ حاتِمَ هَذَا بِرَوَايَتِهِ أَثْرَ الشافعيِيِّ السَّابِقِ فِي وجوبِ الإِيمَانِ بِصَفَاتِ اللَّهِ عَلَى ظَاهِرِهَا بِدُونِ تَشْبِيهٍ وَلَا تَمْثِيلٍ. وَجَاءَ فِي هَذَا الْأَثْرِ التَّصْرِيحُ بِصَفَتِيِ السمعِ والبصُرِّ. وَأَثْرُ سَلَامَ بْنَ أَبِيِ مطِيعٍ فِي وجوبِ الإِقْرَارِ بِأَحَادِيثِ الصَّفَاتِ.

وأشار ابن أبي حاتم هذا الأثر في كتابه (الرَّدُّ عَلَى الجَهْمِيَّةِ) الذي ألفه للرَّدِّ على الجهمية فيما أنكرته من الصفات الإلهية، تقرير منه لهذه الصفات التي وردت في الأثر والتي منها صفتِيِ السمعِ والبصُرِّ. وما يدلُّ على ذلك أنه لا خلاف بين أهلِ السُّنَّةِ وَالمُعَتَزِّلَةِ فِي تسميةِ اللَّهِ تَعَالَى بِالسَّمِيعِ وَالبَصِيرِ كَمَا هُوَ نَصُّ الآيَةِ الْمُصْرِحُ بِهِ، فَهُمْ يَقُولُونَ بِهِ إِلَّا الغلاةُ مِنْهُمْ، وَإِنَّمَا يَنْكِرُونَ الصَّفَاتَ، فَهَذَا الَّذِي يَحْتَاجُ إِلَى الرَّدِّ عَلَيْهِمْ فِيهِ.

وإذا تقرَّرَ هَذَا، فَوَجَهَ الرَّدُّ عَلَيْهِمْ مِنْ هَذَا الْأَثْرِ هُوَ لأَجْلِ إِنْكَارِهِمْ لِأَحَادِيثِ وَخَاصَّةِ المُشْتَمَلَةِ مِنْهَا عَلَى صَفَاتِ اللَّهِ تَعَالَى.

وقد روى ابن أبي حاتم أيضاً حديثين في أحدهما التصريح بإثبات صفة السمع وفي الآخر التصريح بإثبات صفة البصر اللَّهُ تَعَالَى. فالأول: هو حديث أم المؤمنين عائشة رضي الله تعالى عنها في قصة المحادلة قالت: «الحمد لله الذي وسع سمعه الأصوات»، لقد

جاءت المجادلة إلى النبي ﷺ تكلمه وأنا في ناحية البيت ما أسع ما تقول: فأنزل الله عز وجل: ﴿قد سمع الله قول التي تجادلك في زوجها﴾^(١). إلى آخر الآية^(٢).
والثاني: هو حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ:
((إِنَّ اللَّهَ لَا يَنْامُ وَلَا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَنْامَ يَخْفَضُ الْقَسْطُ وَيَرْفَعُهُ، يَرْفَعُ إِلَيْهِ عَمَلُ اللَّيلِ بِالنَّهَارِ، وَعَمَلُ النَّهَارِ بِاللَّيلِ، زَادَ الْمَسْعُودِيُّ، وَحِجَابُهُ النَّارُ - وَفِي رَوْاْيَةِ النُّورِ - لَوْ كَشَفَهَا حَرَقتْ سَحَابَةً وَجَهَهُ كُلَّ شَيْءٍ أَدْرَكَهُ بَصَرَهُ^(٣)). والمراد بما انتهى إليه بصره من خلقه - كما في حديث مسلم - جميع المخلوقات لأنَّ بصره سبحانه وتعالى محيط بجميع الكائنات، ولفظة (من) لبيان الجنس لا للتبعيض^(٤).

٢- صفة اليد:

إنَّ الإمام ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى قرَرَ ثبوت صفة اليد لله تعالى على ما يليق بجلاله وعظمته، إنَّها حقيقة بدون تكييف ولا تمثيل وبدون تأويل ولا تعطيل. وقد قرَرَها بروايته أثر الإمام الشافعي وأثر سلام بن أبي مطبي المتقدمين اللذين اشتتملا على جملة من الصفات الإلهية، ومنها صفة اليد.

وقد أورد رحمه الله أثر سلام بن أبي مطبي في وجوب الإقرار بأحاديث الصفات في كتابه (الرَّدُّ عَلَى الْجَهَمِيَّةِ) الذي عني فيه بالرَّدِّ على الجهمية فيما أنكرته من أحاديث الصفات وأثارها، ومن أهمها صفة اليد.

(١) سورة المجادلة: آية ١.

(٢) رواه ابن أبي حاتم كما في تفسير ابن كثير: ٤/٣١٨-٣١٩، والدر المثور: ٦/٢٧٩، وأخرجه الإمام أحمد في المسند: ٦/٤٦ ، والنمسائي في السنن كتاب الطلاق باب الظهار: ٦/١٣٧، رقم ٣٤٦٠، وابن ماجة في السنن كتاب الطلاق باب الظهار: ١/٦٦٦، رقم ٢٠٦٣، وعلقه البخاري في صحيحه كتاب التوحيد باب هـ و كان سعياً بصيراً هـ: ١٣/٣٨٤، وأخرجه ابن مندة في التوحيد: رقم ٤٠٠، و٤١٤، وقال: هذا حديث جمع على صحته رواه جماعة عن الأعمش. التوحيد: ٣/٥١.

(٣) تفسير ابن أبي حاتم (جزء سورة النحل): ص ٥٢، وأخرجه مسلم في كتاب الإيمان - باب رؤية النبي ربِّ ليلة الإسراء والمعراج: ١/١٦٢، رقم ١٧٩، وفيه: ((لو كشفه لأحرقت سحبات وجهه ما انتهى إليه بصره من خلقه)). وابن ماجة في السنن المقدمة، باب فيما أنكرت الجهمية: ١/١٧٠، رقم ١٩٥ - ١٩٦.

(٤) شرح النووي لصحيح مسلم: ٣/١٤.

ولما كان إنكار الجهمية لأحاديث الصفات أمراً في غاية الخطورة حيث يؤدي إلى تعطيل أسماء الله وصفاته؛ أورد ابن أبي حاتم هذا الأثر ليثبت أنَّ ما أنكرته الجهمية من أحاديث الصفات لم تُنفرد هي فقط بِإثبات هذه الصفات. وإنما هي ثابتة كذلك في القرآن الكريم. ففي هذا الأثر إثبات حجية الأحاديث من جهة، وإثبات الصفات ومنها صفة اليد من جهة ثانية. وفي هذا إشارة منه إلى أنَّ ما ذهبت إليه المزولة والمعطلة من تأويل الصفات أو تعطيلها أمر لا دليل عليه، بل هو باطل ومردود؛ وأنَّ الصواب هو أن تبقى الصفات على ظواهرها اللغوية الالاتقة بالله تعالى. وليس في الظواهر اللغوية التي وردت فيها الصفات ما يقتضي المشابهة بين صفات الله تعالى وصفات المخلوقين حتى يحتاج إلى التأويل، أو التحرير والتعطيل.

وما يقوي وجه الاحتجاج بهذا الأثر، أثر الإمام الشافعي السابق، إذ هو يرد على الجهمية المعتزلة الذين نصبو أنفسهم حرباً على أسماء الله وصفاته بإنكارها أو تأويلاً لها. فأولوا اليد بالقدرة أو النعمة، حيث استدل الإمام الشافعي -رحمه الله تعالى- بقوله تعالى: ﴿بَلْ يَدُهُ مِبْسُوطَان﴾. على أنَّ الله تعالى يدين. وبقوله تعالى: ﴿وَالسَّمَاوَاتِ مَطْوِيَاتٍ بِيمِينِهِ﴾. على أنَّ له يميناً. وفي هذا إثبات صفة يدين الله تعالى وأنهما صفتان من صفات ذاته المقدسة كما يليق بجلاله وعظمته. لأنَّ لفظ اليدين بصيغة الثنائية لم يستعمل في النعمة ولا في القدرة، فالمعروف في لغة العرب استعمال الواحد في الجمع أو الجمجم في الواحد، وأما استعمال لفظ الواحد في الاثنين أو العكس فلا أصل له في اللغة، فقوله: ﴿لَا خَلَقْتَ يَدِي﴾، -كما في الآية التي وردت في أثر سلام بن أبي مطیع- لا يجوز أن يراد به القدرة، لأنَّ القدرة صفة واحدة، ولا النعمة، لأنَّ نعم الله لا تختصى، ولا يجوز أن يقال: إنَّ المعنى (لَا خلقت أنا) لأنَّ العرب إذا أرادت ذلك تضييف الفعل إلى اليد ولا تعديه بالباء، كما في قوله تعالى: ﴿بِمَا قَدَّمْتَ يَدَاكَ﴾^(١). وقوله: ﴿مَا عَمَلْتَ أَيْدِيْنَا أَنْعَامًا﴾^(٢). وأما إذا عدي بالباء فإنه نص في أنه فعل الفاعل بيده^(٣). ولهذا قال

(١) سورة الحج: آية ١٠.

(٢) سورة يس: آية ٧١.

(٣) الرسالة المدنية لابن تيمية: ص ٥٠-٥٢.

عبد الله بن عمرو: «إِنَّ اللَّهَ لَمْ يُخْلِقْ بِيْدِهِ إِلَّا ثُلَاثَةٌ: خَلَقَ آدَمَ بِيْدِهِ، وَغَرَسَ جَنَّةَ الْفَرْدَوْسَ بِيْدِهِ، وَكَتَبَ التُّورَاةَ بِيْدِهِ»). فلو كانت اليد هي القدرة لم يكن لها اختصاص بذلك، ولا كانت لأدم فضيلة بذلك على كل شيء مما خلق بالقدرة^(١).

وبهذا نصل إلى أنَّ الإمام ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى قد قرر ثبوت صفة الـيـدـيـنـ اللـهـ تـعـالـىـ، وأنـهـماـ صـفـتـانـ ذـاتـيـتـانـ حـقـيقـيـتـانـ اللـهـ تـعـالـىـ عـلـىـ ماـ يـلـيقـ بـجـلـالـهـ وـعـظـمـتـهـ، وـلـيـسـتـاـ بـعـنـىـ الـقـدـرـةـ وـلـاـ النـعـمـةـ. لأنَّ الـقـدـرـةـ أـوـ النـعـمـةـ لاـ يـمـكـنـ فـيـهاـ الشـيـئـاتـ.

وهذا هو مذهب السلف جميعاً بلا خلاف بينهم. فقد عقد الإمام البخاري -رحمه الله تعالى- في صحيحه باباً بعنوان: باب قول الله تعالى: ﴿لَمَا خَلَقْتَ بِيْدِي﴾ في كتاب التوحيد؛ وأورد فيه جملة من الأحاديث الصحيحة كلها تثبت صفة الـيـدـيـنـ اللـهـ تـعـالـىـ.

٣- صفة الإصبع:

إنَّ ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى يقرُّ ثبوت الإصبع لله تعالى على ما يليق بجلاله وعظمته بدون تكييف ولا تمثيل وبدون تأويل ولا تعطيل. وقد قرر ذلك بروايته أثر الإمام الشافعي السابق في وجوب الإقرار والإيمان بحديث صفة الإصبع بلا تشبيه. فقد جاء فيه: «وَأَنَّ لَهُ إِصْبَعًا بِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «مَا مِنْ قَلْبٍ إِلَّا وَهُوَ بَيْنِ إِصْبَاعَيِ الرَّحْمَنِ عَزَّ وَجَلَ»^(٢).

هذا الحديث ورد عن رسول الله ﷺ من طرق كثيرة^(٤). وأقتصر هنا على إيراد

(١) مختصر الصواعق المرسلة لابن القيم: ص ٢٨.

(٢) انظر: تلك الأحاديث في صحيح البخاري مع الفتح: ٤٠٣/١٣ - ٤٠٤ ، كتاب التوحيد باب رقم ١٩.

(٣) تقدم هذا الأثر بكامله في ص ٢٣٩ - ٢٤٠ من هذه الرسالة.

(٤) رواه عبد الله بن عمرو بن العاص، والنواس بن سمعان، وعاشرة، وأم سلمة، وأنس، وسرة بن فاكهة، وأبو هريرة، وأبو ذر، وجاiber بن عبد الله، ونيعم بن همار، أخرج ابن أبي عاصم هذه الأحاديث في كتاب السنة في باب ((إن القلوب بين إصبعين من أصابع الرحمن)): ٩٨/١، رقم ٢١٩-٢٢٣، وقد صصح الشيخ الألباني تلك الطرق في ظلال السنة: ٩٨-١٠٤، وأخرجها أيضاً الأجري في الشريعة: ص ٣١٦-٣١٨ =

حديثين، وهما حديث النواس، وحديث عبد الله بن عمرو. وذلك للدلالة على لفظ هذا الحديث الذي ورد في الأثر مختصراً من جهة. وللشهادة والتقوية من جهة ثانية.

الحادي الأول: حديث النواس بن سمعان الكلابي^(١) - رضي الله تعالى عنه - قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «ما من قلب إلا بين إصبعين من أصابع رب العالمين إن شاء أن يقيمه أقامه، وإن شاء أن يزيفه أزاغه»، وكان يقول: يا مقلب القلوب ثبت قلوبنا على دينك والميزان بيد الرحمن عز وجل يخفضه ويرفعه»^(٢).

والثاني: حديث عبد الله بن عمرو رضي الله تعالى عنه أنه سمع ﷺ يقول: «إن قلوب بني آدم كلها بين إصبعين من أصابع الرحمن كقلب واحد يصرفه حيث يشاء». ثم قال رسول الله ﷺ: «اللهم مصرف القلوب صرف قلوبنا على طاعتك»^(٣).

واعتقاد ابن أبي حاتم بأنَّ الله أصابع لا تشبه أصابع المخلوقين وتقريره ذلك، هو اعتقاد جميع أئمة السلف. فقد أخذوا بظاهر الحديث وقالوا: إنَّ الله أصابع حقيقة ثبتها له كما أثبتتها له رسوله ﷺ^(٤). وهذا ما دلت عليه النصوص الصحيحة.

روى الإمام البخاري في صحيحه عن عبد الله بن مسعود - رضي الله تعالى عنه -

وابن خزيمة في كتاب التوحيد: من رقم ١٠٨-١١٠، والدارقطني في الصفات: رقم ٢٩، وابن مندة في التوحيد: رقم ٦٨-٦٩.

(١) هو: النواس بن شمعان بن عمالد بن عمرو بن قرط الكلابي الأنصاري، له وأبيه صحبة، وحديثه عند مسلم في صحيحه، سكن الشام. الإصابة: ٥٧٦/٣، وتقريب التهذيب: ص ١٠٠٩.

(٢) أخرجه الإمام أحمد في المسند: ١٨٢/٤، وابن ماجة في السنن المقدمة بباب فيما أنكرت الجهمية: ٧٢/١، رقم ١٩٩، وابن أبي عاصم في السنة: ٩٨/١، رقم ٢١٩، والحاكم في المستدرك: ٤/٤، ٢٢١، والدارمي في الفوضى: ص ٦٢، والأجري في الشريعة: ص ٣١٧، صححه الحاكم، ووافقه الذهبي، والألباني. وقال الألباني في صحيح ابن ماجة: ٤٠/٤: صحيح. ونحوه في الظلال: ٩٨/١.

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه في كتاب القدر بباب تصريف الله تعالى القلوب كيف يشاء: ٤٥/٤، رقم ٢٦٥٤، وأحمد في المسند: ١٦٨/٢، والدارمي في الرد على المريسي: ص ٤١٩، وابن أبي عاصم في السنة: ١٠٠/١، رقم ٢٢٢، واللالكائي في شرح أصول الاعتقاد: رقم ٧١٠، والدارقطني في الصفات: ص ٤٥، رقم ٢٩، والبيهقي في الأسماء والصفات: ٧٣/٢.

(٤) القواعد المثلثى للشيخ ابن عثيمين: ص ٥٦، وانظر المحة في بيان المحة لقونم السنة التيمى: ٢٩٠-٢٩١.

قال: «إِنَّ يهوديَا حَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: يَا مُحَمَّدَ إِنَّ اللَّهَ يَمْسِكُ السَّمَاوَاتِ عَلَى إِصْبَعٍ، وَالْأَرْضِينَ عَلَى إِصْبَعٍ، وَالجِبَالَ عَلَى إِصْبَعٍ، وَالشَّجَرَ عَلَى إِصْبَعٍ، وَالخَلَائِقَ عَلَى إِصْبَعٍ، ثُمَّ يَقُولُ: أَنَا الْمَلِكُ. فَضَحَّكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى بَدَتْ نَوَاجِذُهُ ثُمَّ قَرَأَ: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ﴾. وَفِي رَوَايَةٍ: «فَضَحَّكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ تَعْجِباً وَتَصْدِيقاً لَهُ»^(١).

عقد الإمام ابن خزيمة -رحمه الله تعالى- بابا بعنوان: (باب إثبات الأصابع لله عز وجل). وبابا بعنوان: (باب ذكر إمساك الله تبارك وتعالى اسمه وجل ثناؤه السماوات والأرض وما عليها على أصابعه). ثم قال: «جل ربنا عن أن تكون أصابعه كأصابع خلقه وعن أن يشبه شيء من صفات ذاته صفات خلقه؛ وقد أجل الله قدر نبيه ﷺ عن أن يوصف الخالق الباري بحضورته بما ليس من صفاتـه فيسمعـه فيـضـحـكـعـنـدـهـ، ويـجـعـلـ بـدـلـ وـجـوبـ التـكـيرـ وـالـغـضـبـ عـلـىـ المـتـكـلـمـ بـهـ ضـحـكـاـ تـبـدوـ نـوـاجـذـهـ تـصـدـيقـاـ وـتـعـجـباـ لـقـائـلـهـ. لا يـصـفـ النـبـيـ ﷺ بـهـذـهـ الصـفـةـ مـؤـمـنـ مـصـدـقـ بـرـسـالـتـهـ»^(٢).

وفي هذا رد على الذين ردوا حديث ابن مسعود المقدم بأنه لا يدل ضحكته ﷺ على تصديقه للحرث بل يدل على إنكاره، وحملوا قراءة الآية على أن اليهود لم يقدروا الله حق قدره، وأن الرأوي الذي فهم التصديق من النبي ﷺ إنما هو ظن وحسبان منه فقط^(٣).

وبهذا نصل إلى أن ابن أبي حاتم -رحمه الله تعالى- قد فرر صفة الإصبع لله تعالى على ما يليق بجلاله وعظمته بدون تكيف ولا تشبيه، وبدون تأويل ولا تعطيل، وذلك بروايته أثر الشافعي الذي قرر فيه وجوب الإيمان بصفات الله تعالى، مع وجوب نفي مشابهة صفات الخالق بصفات المخلوقين.

٤- صفة الوجه:

قد قرر ابن أبي حاتم -رحمه الله تعالى- ثبوت الوجه صفة الله على ما يليق بجلاله

(١) صحيح البخاري مع الفتح: كتاب التوحيد باب ﴿مَا حَلَقْتَ بِيَدِي﴾: ١٣/٤٠٤، رقم ٧٤١٤، والأية من سورة الزمر: ٦٧.

(٢) كتاب التوحيد لابن خزيمة: ١٧٨/١.

(٣) قاله الخطاطي، انظر كلامه في أعلام الحديث في شرح صحيح البخاري له: ٣/١٨٩٨-١٩٠٢، وفتح الباري: ١٣/٤٠٩-٤١٠.

وعظمته وأنها لا يشبه وجوه المخلوقين، وأنَّ من أنكرها بعد انتهاء الخبر إليه بها فهو كافر. ويدل على ذلك عنده أثر الإمام الشافعي السابق في وجوب الإقرار بالصفات، ومنها صفة الوجه. فقد جاء فيه: «وَأَنَّ لِهِ وِجْهًا بِقُولِهِ تَعَالَى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وِجْهُهُ﴾ وَقُولُهُ: ﴿وَيَقِنُ وِجْهَ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾»^(١).

وهذا الأثر الذي رواه ابن أبي حاتم من أهم الآثار في تقرير صفة الوجه لأنَّه يدل على وجوب إثبات هذه الصفة على حقيقتها اللاقعة بالله تعالى مع وجوب نفي مشابهتها لوجوه المخلوقين. بل يدل على بطلان مذهب المؤولة والمعطلة في زعمهم أنَّ الوجه ليست صفة مستقلة لله تعالى، وإنما هي بمعنى الذات، أو أنها صلة، وغير ذلك.

فهذا الأثر يرد على هذا التأويل الفاسد، ويُعَيّن المقصود بأنَّها صفة حقيقة الله تبارك وتعالى على ما يليق بحاله وعظمته. وذلك لأنَّ التأويل حمل الكلام على غير معناه الحقيقي، ولا يصح ذلك إلا بقرينة مانعة من حمله على الحقيقة، وليس هنا أي قرينة صحيحة تمنع ذلك^(٢).

ففي قول الله تعالى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وِجْهُهُ﴾ رد على من تأول (الوجه) الوارد في هذه الآية بمعنى (الذات) لأنَّ لفظ (الوجه) جاء فيها مضافا إلى ضمير الذات فدلَّ على أنَّ المراد به وجه حقيقي يليق بالله تعالى^(٣). ولأنَّ «لا يعرف في لغة من لغات الأمم وجه الشيء بمعنى ذاته ونفسه»^(٤).

وقوله تعالى: ﴿وَيَقِنُ وِجْهَ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾؛ فيه رد - كذلك - على من ادعى أنَّ الوجه هنا صلة، أي: زائدة، وذلك لأمور منها:

- ١ - أنَّ هذه الدعوى خروج عن الأصل والظاهر بلا موجب.

(١) تقدم هذا الأثر بكامله في ص ٢٣٩ - ٢٤٠ من هذه الرسالة.

(٢) انظر: ما أورده الدارمي من ردوده على المعطليين لهذه الصفة في نقض الدارمي على المريسي: ص ٥١٥ وما بعدها، ضمن عقائد السلف، وابن القيم في مختصر الصواعق: ٣٣٦/٢ - ٣٤٤.

(٣) انظر: شرح كتاب التوحيد من صحيح البخاري للشيخ ابن عثيمين: ص ٧٨.

(٤) مختصر الصواعق المرسلة لابن القيم: ٣٣٧/٢.

٢- أنها كذب على الله تعالى وعلى رسوله ﷺ وعلى اللغة، فإن هذه الكلمة ليست بما عهد زياتها.

٣- أنه لو ساغ ذلك لساغ لمعطل آخر دعوى الزيادة في كل ما أضيف إلى الله تعالى من صفات كماله، كعزة الله، وقدرته، وسمعيه، وبصره، وغير ذلك.

٤- أن هذا يتضمن إلغاء وجهه لفظاً ومعنى، وأن لفظه زائد، ومعناه متفق^(١).

٥- أن الله سبحانه وتعالى لما أضاف الوجه إلى الذات، وأضاف النعم إلى الوجه فقال: ﴿ ويقى وجه ربک ذو الجلال والإكرام ﴾؛ دل على أن ذكر الوجه ليست بصلة، وأن قوله: ﴿ ذو الجلال والإكرام ﴾ صفة للوجه، وأن الوجه صفة للذات. ذكره عدد من أهل العلم^(٢).

وقد روى ابن أبي حاتم حديثين جاء فيما ذكر هذه الصفة:

الحديث الأول: حديث أبي موسى رضي الله تعالى عنه قال: قال رسول الله ﷺ : «إِنَّ اللَّهَ لَا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَنْامَ يَخْفَضَ الْقَسْطَ وَيَرْفَعَهُ، يَرْفَعُ إِلَيْهِ عَمَلَ اللَّيْلِ بِالنَّهَارِ، وَعَمَلَ النَّهَارَ بِاللَّيْلِ، زَادَ الْمَسْعُودِيُّ، وَحَجَابَهُ النَّارُ - وَفِي رِوَايَةِ النُّورِ - لَوْ كَشَفَهَا حَرَقتْ سَحَابَةُ وَجْهِهِ كُلَّ شَيْءٍ أَدْرَكَهُ بَصَرُهُ »^(٣).

والحديث الثاني: حديث جابر بن عبد الله رضي الله تعالى عنه قال: نزل على النبي ﷺ : ﴿ قل هو القادر على أن يبعث عليكم عذاباً من فوقكم ﴾^(٤). قال: «أعوذ بوجهك»^(٥).

(١) انظر: مختصر الصواعق: ٣٣٦/٢.

(٢) كتاب خزيمة في التوحيد: ١/٥١-٥٢، والبيهقي في الاعتقاد: ص ٨٨، وابن القيم في مختصر الصواعق المرسلة: ٣٣٦/٢.

(٣) تقدم تخریجه في ص ٢٤٢ من هذه الرسالة.

(٤) سورة الأنعام: آية ٦٥.

(٥) تفسير ابن أبي حاتم: (جزء سورة الأنعام) ص ٣٢١ ، وهو جزء من حديث رواه البخاري في مواضع من كتابه الصحيح مع الفتح منها: ١٣/٩٠٩، رقم ٧٣١٣، كتاب الاعتصام بباب قول الله تعالى: ﴿ أَوْ يَلْبِسُكُمْ شَيْئاً ﴾. وأخرجه في كتاب التوحيد بباب قول الله عز وجل: ﴿ كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهُهُ ﴾: ١٢/٤٠٠، رقم =

ففي هذين الحديثين إثبات صفة الوجه لله على ما يليق بجلاله وعظمته، وهي من أعظم الصفات التي تكرر ذكرها في كتاب الله، وفي سنة رسوله ﷺ وأثبتها علماء السلف قال إمام الأئمة ابن حزمـ رحمه اللهـ: «نحن نقول وعلماً نا جمِيعاً في جميع الأقطار: إِنَّ لِعْبُودِنَا عَزَّ وَجَلَ وَجْهَهَا كَمَا أَعْلَمْنَا فِي مُحْكَمٍ تَنْزِيلِهِ، فَنَدَوَاهُ^(۱) بِالْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ وَحُكْمِهِ لِهِ بِالْبَقَاءِ، وَنَفَى عَنْهُ الْهَلاَكَ. وَنَقُولُ: إِنَّ وَجْهَ رَبِّنَا عَزَّ وَجَلَ مِنَ النُّورِ، وَالضِّيَاءِ، وَالبَهَاءِ، مَا لَوْ كَشَفَ حِجَابَهُ لَأَحْرَقَتْ سَبَحَاتُ وَجْهَهُ كُلَّ شَيْءٍ أَدْرَكَهُ بَصَرَهُ، مَحْجُوبٌ عَنْ أَبْصَارِ أَهْلِ الدُّنْيَا، لَا يَرَاهُ بَشَرٌ مَا دَامَ فِي الدُّنْيَا الْفَانِيَةِ»^(۲). وابن أبي حاتم أثبتهما متبوعاً في ذلك مذهبهم، خلافاً للجهمية المعتزلة الذين يفسرونها بالذات، ويتهمنون رسول الله ﷺ بعدم الفصاحة، حيث لم يستطع أن يقول: أَعُوذُ بِذَنَاتِكَ! وَقَالَ: أَعُوذُ بِوْجْهِكَ. - كَمَا تَقْدِمُ فِي حَدِيثِ حَابِرٍ - فَجَاءَ بِالصَّفَةِ الْمُضَافَةِ إِلَى مَوْصُوفِهَا. فَهَلْ بَعْدَ هَذَا الْبَيَانِ مِنْ يَبْيَانٍ؟ نَسْأَلُ اللَّهَ السَّلَامَةَ وَالْعَافِيَةَ مِنْ بَلَاغَةِ تَعْلَمْنَا تَأْوِيلَ الْأَسْمَاءِ وَالصَّفَاتِ عَنْ ظَواهِرِهَا الْلَّائِقَةِ بِاللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى.

ونخلص من هذا إلى أنَّ الإمام ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى قرر ثبوت صفة الوجه لله تعالى، وأنها صفة حقيقة على ما يليق بجلال الله وعظمته، متبوعاً في ذلك مذهب السلف الصالح - رضي الله تعالى عنهـ أجمعينـ .

. ٣٠٦٥، وَالترمذِيُّ فِي كِتَابِ التَّفْسِيرِ بَابِ سُورَةِ الْأَنْعَامِ: ٥/٦١، رقم ٣٠٦٥.

(۱) أي: وصفه بـ (ذو).

(۲) كتاب التوحيد وإثبات صفات الرب عز وجل لابن حزمـ ١/٥٣.

٥- صفة العين:

إن الإمام ابن أبي حاتم -رحمه الله تعالى- يرى ثبوت صفة العين لله تعالى على ما يليق به سبحانه، وأنه يجب على من انتهى الخبر إليه بها الإيمان بها على حقيقتها الالائقة بالله تعالى من غير تشبيه ولا تمثيل. وقرر ذلك بروايته أثر الإمام الشافعي السابق. حيث جاء فيه: «وأنه ليس بأعور يقول النبي ﷺ إذ ذكر الدجال فقال: «إنه أعور وإن ربكم ليس بأعور»»^(١).

فهذا الأثر فيه إثبات صفة العين لله تعالى، لأن نفي العور عنه تعالى إثبات أن له عينين، كما قال الدارمي: «العور عند الناس ضد البصر، والأعور عندهم ضد البصير بالعينين»^(٢).

وإثبات العينين صفة لله تعالى لا يقتضي أن تكونا مشابهتين للمخلوقات، لأن المقصود وجود وكمال، لا إثبات تشبيه؛ وهذا ما قرر ابن أبي حاتم بروايته أثر الشافعي المتقدم. وهو الحق الذي عليه السلف أهل السنة والحديث. كما حكى ذلك عنهم الإمام أبو الحسن الأشعري^(٣).

(١) رواه ابن أبي حاتم كما في طبقات المنازلة: ٢٨٤/١، والحديث جزء من حديث أخرجه البخاري عن أنس بن مالك رضي الله تعالى عنه في كتاب التوحيد بباب قول الله تعالى: ﴿ولتصنعوا عيّن﴾ ٤٠١/١٣، رقم ٧٤٠٨.

(٢) رد الدارمي على بشر المرسي - ضمن عقائد السلف - للنشر: ص ٤٠١.

(٣) انظر: مقالات المسلمين له: ٢٨٥/١، ٢٩٠، ٣٤٥، تحقيق محمد محى الدين عبد الحميد ط ٢ سنة ١٣٨٩هـ - مكتبة النهضة المصرية، والإبانة في أصول الديانة له: ٢٢، ١٢١-١٢٠، تحقيق د/ محمد فوقيه حسن محمود. ومع وضوح هذا، فقد قسا الكوثري على مثبت هذه الصفة لله تعالى، فقال في تعليقه على الأسماء والصفات للبيهقي ص ٣١٣: «من قال له عيّن ينظر بهما فهو مشبه قائل بالجارحة». وهذا يبين عن جهيمته وانفاسه في وحل الاخلاص والتعطيل، عامله الله بما يستحق وعما هو له أهل.

٦- صفة القدم:

إنَّ ما قلناه في الصفات السابقة نقوله أيضًا في صفة القدم، فإنَّ ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى قد قرَّرَ ثبوت هذه الصفة لله تعالى على ما يليق بجلاله وعظمته، وأجرها على ظاهرها مع اعتقاد معناها من دون تأويل ولا تعطيل لمعناها، ومن دون تشبيه ولا تمثيل لكيفيتها، وقد قرَّرَ ذلك ضمن الصفات الواردة في أثر الشافعي السابق. حيث جاء فيه: «وَإِنَّ لَهُ قَدْمًا بِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «هَتَىٰ يَضْعُ الرَّبُّ فِيهَا قَدْمَهُ» يعني جهنم»^(١).

ففي هذا الأثر البيان الواضح بأنَّ القدم صفة ذاتية لله تعالى حقيقة على ما يليق بجلاله وعظمته.

ويؤيده ما رواه ابن أبي حاتم عن ابن عباس -رضي الله تعالى عنهما- أنه قال: «الكرسي موضع القدمين»^(٢).

فقد قرَّرَ ابن أبي حاتم بهذه الأثنين صفة القدم والقدمين. ففي أثر الشافعي ورد الإفراد، وفي أثر ابن عباس وردت الثانية.

وبمقتضى هذا الأثر -أعني أثر الإمام الشافعي- والحديث الذي وردت الإشارة إليه

(١) رواه ابن أبي حاتم كما في طبقات المتابلة: ٢٨٤/١، والحديث جزء من حديث أخرجه مسلم في صحيحه عن أنس بن مالك في كتاب الجننة وصفة نعيمها وأهلها بباب جهنم أعاذنا الله منها: ٢١٨٨/٤، رقم ٢٨٤٨، والدارقطني في الصفات: ص ١١، وابن كثير في الفسیر: ٢٢٨/٤.

(٢) سيأتي تخریجہ قریباً.

فيه وغيره من النصوص الظاهرية الجلية^(١) آمن السلف بإثبات هذه الصفة لله تبارك وتعالى واعتقدوا ذلك، وهذه جملة من أقوالهم مشفوعة بالرّد على من خالفهم. وبالله التوفيق.

قال القاضي أبو يعلى: «قد نصَّ أَحْمَدُ عَلَى ذَلِكَ فِي رِوَايَةِ الْمَرْوِزِيِّ^(٢) وَقَدْ سَأَلَهُ عَنِ الْأَحَادِيثِ: «يَضْعُ قَدْمَهُ» وَغَيْرَهَا، قَالَ: نَعَّرَهَا كَمَا جَاءَتْ^(٣).»

قال: «وقال في رواية حنبل^(٤): قال النبي ﷺ: «يَضْعُ قَدْمَهُ» نَؤْمِنُ بِهِ وَلَا نَرْدِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ»^(٥).

وقال الإمام الترمذى -رحمه الله تعالى-: «وَقَدْ رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ رِوَايَاتٌ كَثِيرَةٌ مُثْلُ هَذَا، مَا يُذَكَّرُ فِيهِ أَمْرُ الرُّؤْيَا: أَنَّ النَّاسَ يَرَوْنَ رَبَّهُمْ»، وَذَكَرَ الْقَدْمَ، وَمَا أَشْبَهُ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ. ثُمَّ قَالَ: «وَالْمَذْهَبُ فِي هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنَ الْأَئمَّةِ مُثْلُ سَفِيَانَ الثُّوْرَى وَمَالِكَ ابْنِ أَنْسٍ وَابْنِ الْمَبَارِكِ وَابْنِ عَيْنَةَ وَوَكِيعَ وَغَيْرِهِمْ أَنَّهُمْ رَوَوُا هَذِهِ الْأَشْيَاءَ، ثُمَّ قَالُوا: تَرَوُى

(١) فقد جاءت عن النبي ﷺ رِوَايَاتٌ كَثِيرَةٌ فِي مَعْنَى هَذَا الْحَدِيثِ، أَخْرَجَهَا الْإِمَامُ مُسْلِمُ فِي كِتَابِهِ الصَّحِيفَةِ: ٤/٢١٨٦-٢١٨٨، وَابْنُ عَزِيزٍ فِي التَّوْحِيدِ: مِنْ رَقْمِ ١١٥-١٣٧، مِنْ صِ ٢٠٧-٢٢٦، وَالْدَّارِقطَنِيُّ فِي الصَّفَاتِ: مِنْ صِ ١١-١٧، وَابْنُ كَثِيرٍ فِي التَّفْسِيرِ: ٤/٢٢٨-٢٢٩.

(٢) المروزي: هو أبو بكر أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ الْحَجَاجِ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، الْفَقيِّهُ الْمُحْدِثُ، مِنْ أَصْحَابِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ الْمَقْرِبِيِّ إِلَيْهِ وَالْقَدْمُ عَنْهُ لَوْرَعَهُ وَفَضَلَّهُ. تَوَفَّى سَنَةً ٢٧٥هـ. طَبَقَاتُ الْخَنَابلَةِ: ١/٥٦-٦٣، النَّهَجُ الْأَحْمَدُ: ١/٢٥٢.

(٣) إبطال التأرييلات له: ١/١٩٥-١٩٦.

(٤) هو: حنبل بن إسحاق بن حنبل، ابن عم الإمام أَحْمَدَ، قَالَ الْخَطَّابِيُّ: كَانَ ثَقَةً، وَسَمِلَ عَنْهُ الدَّارِقطَنِيُّ فَقَالَ: صَدُوقٌ. تَارِيخُ بَغْدَادِ: ٨/٢٨٦، طَبَقَاتُ الْخَنَابلَةِ: ١/١٤٣.

(٥) المصدر السابق: ١/١٩٦.

هذه الأحاديث ونومن بها ولا يقال كيف، وهذا الذي اختاره أهل الحديث أن تروي هذه الأشياء كما جاءت يؤمن بها، ولا تفسر ولا تتوهم ولا يقال كيف، وهذا أمر أهل العلم الذي اختاروه وذهبوا إليه^(١).

وبهذه النقول السلفية المبنية على ما مضت الإشارة إليه من نصوص شرعية صحيحة صريحة، يتبيّن أنَّ هذه الصفة ثابتة لله جلا وعلا على ما يليق بجلاله وكماله، وعظيم صفاته ونوعته، إيماناً واعتقاداً وتسليمًا، مع تبرتها وإبعادها عن ساحة التعطيل وشبح التمثيل. وهذا ما قرره ابن أبي حاتم متبعاً في ذلك مذهب إخوانه من أئمة السلف.

بــ الصفات الفعلية:

١ـ صفة الاستواء:

الإمام ابن أبي حاتم يعتقد أنَّ الله في السماء مستو على عرشه باين من خلقه كما يليق بجلاله وعظمته. وقد قرر رحمه الله تعالى ثبوت هذه الصفة بإيراده أثر سلام بن أبي مطیع في الرد على المبتدة في إنكارهم لأحاديث الصفات، ومنها أحاديث الاستواء. فقد جاء فيه: «ويلهم ماذا ينكرون من هذه الأحاديث، والله ما في الحديث شيء إلا وفي القرآن مثله، يقول الله تعالى... ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَ﴾»^(٢). وبالإضافة إلى هذا الأثر، هناك أمور أخرى قرر بها الإمام ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى وجوب الإيمان بهذه الصفة منها:

١ـ التأليف.

٢ـ إيراد الأحاديث.

٣ـ إيراد الآثار.

الوجه الأول: التأليف:

ما قرر به أبي حاتم ثبوت صفة العلو والاستواء أنه ألف كتاباً في بيان الاعتقاد

(١) سنن الترمذى: ٦٩٢/٤.

(٢) رواه ابن أبي حاتم كما في فتح الباري: ٣٧٢/١٣، والأية من سورة طه: ٥.

عنوان «الرَّدُّ عَلَى الْجَهْمِيَّةِ» ومقصوده من هذا الكتاب، الرَّدُّ عَلَى الجهمية في مسائل الاعتقاد عموماً، وفي مسائل الأسماء والصفات خصوصاً ومن أهمها مسألة العلو، والاستواء؛ وهذا أورد في هذا الكتاب على ضوء ما وصل إلينا من طريق الكتب التي تعنى بنقل أقوال السلف ومرؤياتهم نصوصاً كثيرة تدل على تقرير هذه الصفة وتردد على الجهمية فيما أنكرته من هذه الصفة وغيرها.

الوجه الثاني: إيراد الأحاديث:

ما قرر به ابن أبي حاتم ثبوت صفة علو الله على خلقه واستواه على عرشه أنه روى أحاديث تدل على ذلك، ومنها:

أولاً: حديث الأوعال:

روى اللالكائي بإسناده من طريق ابن أبي حاتم إلى العباس بن عبد المطلب^(١) أنه كان جالساً في البطحاء في عصابة رسول الله ﷺ جالس فيهم إذ مررت عليهم سحابة فنظروا إليها فقال رسول الله ﷺ: (تدرؤن ما اسم هذه)؟ قالوا: هذه السحاب. فقال رسول الله ﷺ: (والمن). قالوا: والمن. فقال رسول الله ﷺ: (والعنان)؟ ثم قال رسول الله ﷺ: (أتدرؤن بعد ما بين السماء والأرض)؟ قالوا: لا والله ما ندري قال: (بعد ما بينهما (إما واحدة) أو اثنان أو ثلاث وسبعين سنة والسماء التي فوقها كذلك).

وقال ابن ساق^(٢) في حديثه: (والسماء الثالثة فوقها كذلك) حتى عدّهن سبع سماوات كذلك. ثم قال: (فوق السابعة بحر بين أعلاه وأسلفه ما بين السماء إلى سماء، ثم فوق ذلك ثمانية أوعال بين أظلافهن وركبهن ما بين سماء إلى سماء، ثم فوق ظهورهن العرش بين أسلفه وأعلاه ما بين سماء إلى سماء، والله تعالى فوق ذلك)^(٣).

(١) هو: العباس بن عبد المطلب بن هاشم بن مناف عم رسول الله ﷺ يكتن أبي الفضل بابنه الفضل بن العباس، وكان العباس أنس من رسول الله ﷺ بستين أو بثلاث سنين. توفي سنة ٣٢هـ. الاستيعاب: ٢/٨١٠-٨١٧.

(٢) هو: محمد بن سعيد بن ساق الرازي نزيل قزوين ثقة. توفي سنة ٢١٦هـ. تقريب التهذيب: ص ٤٨٤.

(٣) شرح أصول الاعتقاد: رقم ٦٤٩-٦٥٠، وقال المحقق: «ومدار الحديث من جميع طرقه على عبد الله بن عميرة =

رواية ابن أبي حاتم هذا الحديث ذهاب منه - رحمه الله تعالى - إلى تقرير علو الله واستوائه على عرشه، وهو حديث مشهور عند أهل السنة كثراً استدلاً لهم به في معرض بيانهم صفة العلو وإثبات العرش والكرسي، وذلك يدل على أنَّ هذا الحديث أصلاً وإن كان غير صحيح، ويحمل احتجاج هؤلاء الأئمة ومنهم ابن أبي حاتم بمثل هذه الأحاديث مع ما فيها من كلام على أمور، منها:

١- أنهم يحتاجون بمثل هذه الأحاديث على أمور ثابتة دلت عليها أدلة صحيحة أخرى، فيسوقون هذه الأحاديث للاعتماد والتقوية والاعتبار والاستشهاد بها.

قال الحافظ الذهبي رحمه الله تعالى بعد أن ساق حديث الأطيط: « وهذا الحديث إنما سقناه لما فيه مما تواتر من علو الله فوق عرشه مما يوافق آيات الكتاب »^(١).

وقد ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله أنَّ أكثر أهل السنة يقبلون مثل هذه الأحاديث فقال: « ولفظ الأطيط قد جاء في حديث جبير بن مطعم الذي رواه أبو داود في السنة. وابن عساكر عمل فيه جزءاً، وجعل عمدة الطعن في ابن إسحاق. والحديث قد رواه علماء السنة كأحمد وأبي داود وغيرهما وليس فيه إلا ما له شاهد من روایة أخرى، ولفظ الأطيط قد جاء في غيره، وحديث ابن خليفة رواه الإمام أحمد وغيره مختصرأً »^(٢).

٢- ثم إنَّ العلماء - رحمهم الله تعالى - كانوا يقللون مثل هذه الأحاديث خلفاً عن

وهو ضعيف ». وقال: قال الألباني: « إسناده ضعيف » انظر (هامش) ٣٨١/٣ من شرح أصول الاعتقاد وما بعده . والحديث أخرجه أبو داود في السنن كتاب السنة باب في الجهمية: ٩٤-٩٣/٥، رقم ٤٧٢٣، وابن ماجة في المقدمة باب فيما أنكرت الجهمية: ٦٩/١، رقم ١٩٣، وأحمد في المسند: ٢٠٧/١، وابن قدامة في إثبات صفة العلو: ص ٩٥، رقم ١٥، تحقيق د/ أحمد عطية العامدي، وابن عبد البر في التمهيد: ١٤٠/٧، والبيهقي في الأسماء والصفات: ص ٥٠٤، والعقيلي في الضعفاء: ص ٢٨٤/٢، والمزي في تهذيب الكمال: ٣٨٧/١٥، وعثمان الدارمي في الرد على الجهمية: ص ٤٠، رقم ٧٢، وفي الرد على المريسي: ص ٩١-٩٠، والأجري في الشريعة: ص ٢٩٢، وابن الجوزي في العلل: ٢٤/١.

(١) العلو للنهي: ص ٤٥.

(٢) بجموع الفتاوى له: ٤٣٥-٤٣٢/١٦.

سلف بدون نكير بينهم. قال عبد الله بن الإمام أحمد: حدثني أبي حدثنا وكيع بحدث إسرائيل عن أبي إسحاق عن عبد الله بن خليفة عن عمر رضي الله تعالى عنه قال: «إذا جلس رب عز وجل على الكرسي» فاقشعرَ رجل - سماه أبي - عند وكيع، فغضب وكيع وقال: «أدركتنا الأعمش وسفيان يحدثان بهذه الأحاديث لا ينكرونها»^(١).
وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى: «إنَّ هذَا الْحَدِيثُ وَمِثْلُه لَمْ يَرِزَّ مَتَادِولاً بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ خَالِفًا عَنِ السَّالِفِ»^(٢).

ثانياً: حديث جابر في صفة ملك من حملة العرش:

أنخرج ابن أبي حاتم بسنده عن جابر بن عبد الله رضي الله تعالى عنه أنَّ النبي ﷺ قال: «أذن لي أن أحدث عن ملك من ملائكة الله من حملة العرش، ما بين شحمة أذنه إلى عاتقه مسيرة سبعمائة سنة»^(٣).

هذا الحديث الذي ساقه ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى يدل على ثبوت العرش وأنَّ له حملة تحمله، كما يدل على عظمة العرش لدلالته على عظمة الحملة، كما أنَّ فيه تأكيداً لما ورد في الكتاب والسنة من استواء الله على العرش استواء يليق بجلاله وعظمته. وفي الحديث أيضاً وصف عظمة هذا الملك، لأنَّه إذا كان ما بين شحمة أذنه إلى العاتق مسيرة سبعمائة عام وهو جزء صغير منه فكيف بكل أجزائه؟ وقد ورد في بعض طرق الحديث ما يفيد أنه ليس بالسير العادي؛ فقد روى ابن أبي حاتم بسنده عن جابر رضي الله تعالى عنه

(١) السنة لعبد الله: رقم ٥٨٧.

(٢) نقض التأسيس لابن تيمية: ٥٧٠/١.

(٣) رواه ابن أبي حاتم كما في الدر المثور: ٥/٣٤٦، وقال السيوطي: أخرجه أبو داود وابن أبي حاتم وأبو الشيخ في العظمة والبيهقي في الأسماء والصفات بسنده صحيح. وذكره ابن كثير بإسناد ابن أبي حاتم في التفسير: ٤/٤١٤، مع اختلاف يسير في اللفظ. ورواه أبو داود في السنن كتاب السنة باب في الجهمية: ٥/٩٦، رقم ٤٧٢٧، والخطيب في تاريخ بغداد: ١٠/١٩٥، والطبراني في الأوسط كما في مجمع الروايات: ١/٨١، إلا أنه قال: سبعين عاماً، والبيهقي في الأسماء والصفات: ص ٤٥٠، كلهم من طريق ابن طهمان به. قال الطبراني: «لم يروه عن موسى بن عقبة إلا إبراهيم بن طهمان». وقد صلح الحديث جماعة. قال النهي في العلو من ٧٨: ((إسناده صالح)) وقال ابن كثير في التفسير ٤/٤١٤: ((وهذا إسناد حيد رجاله كلهم ثقات)). وقال المنشي في المجمع ١/٨١: ((رواه الطبراني في الأوسط، رجاله رجال الصحيح)). وصححه الشيخ الألباني في سلسلة الأحاديث الصحيحة: ح رقم ١٥١، وفي صحيح أبي داود: ٣/٥٩٨.

قال: «إِنَّ مَا بَيْنَ شَحْمَةِ أَذْنِهِ وَعَنْقِهِ يَخْفِقُ الطِّيرُ سَبْعَمِائَةَ عَامٍ»^(١).

وقد ساق ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى - كذلك - ما يدل على عظمته العرش فروى بسنده عن مجاهد - رحمه الله تعالى - أنه قال: «ما السماوات والأرض عند العرش إِلَّا كَحْلَقَةٌ فِي أَرْضٍ فَلَّةٍ»^(٢).

وقد جاءت نصوص تؤيد هذا المعنى كقول الله تعالى: ﴿وَسَعَ كَرْسِيهِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾^(٣). وقد قيل: إن الكرسي هو العرش، والصواب أنه غيره^(٤). لأنه ورد عن ابن عباس رضي الله عنه قوله: «الكرسي موضع القدمين، والعرش لا يقدر قدره إِلَّا اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ»^(٥).

الوجه الثالث: إثبات الآثار :

من الأمور التي قرر بها الإمام ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى ثبوت صفة علو الله على خلقه واستواه على عرشه على وجه يليق بجلاله وعظمته، أنه روى عن أئمة الدين وعلماء أهل السنة آثاراً صريحة تقرّر ثبوت هذه الصفة وتدل عليه. ومن تلك الآثار:

١- أثر أبي حاتم وأبي زرعة الرازيين:

وهو ما سبق أن مرّ حيث ذكر ابن أبي حاتم عن أبيه وأبي زرعة قولهما: «... وَأَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ عَلَى عِرْشِهِ بِائِنٍ مِّنْ خَلْقِهِ كَمَا وَصَفَ نَفْسَهُ فِي كِتَابِهِ وَعَلَى لِسَانِ

(١) رواه ابن أبي حاتم كما في تفسير ابن كثير: ٤/٤١٤.

(٢) تفسير ابن أبي حاتم (جزء سورة التوبه): ص ١٤٠٧، وقال الحافظ: «إسناده ضعيف». وأورده السيوطي في الدر المنشور: ٣/٢٩٧، والألوسي في روح المعاني: ١١/٥٣.

(٣) سورة البقرة: آية ٢٥٥.

(٤) تفسير ابن كثير: ١/٣١٠، والبداية: ١/١١.

(٥) أخرجه عبد الله بن الإمام في السنّة: رقم ٥٩٠، ورواه ابن أبي حاتم مختصرًا في التفسير (جزء سورة التوبه): ص ١٤٠٦، وعزاه له ابن حجر في الفتح: ٨/١٩٩، وأخرجه الدارمي في الرد على بشر المريسي: ص ٧٢، وابن مندة في الرد على الجهمية: رقم ١٥، وابن كثير في التفسير: ١/٣٠٩، وأخرجه الحاكم في المستدرك: ٢/٢٨٢ وصححه ووافقه النهي. وقال النهي في العلو ص ٧٦: «(رواته ثقات)». وقال الألباني في مختصر العلو ص ١٠٢: «إسناده صحيح». وذكر النهي في الأربعين رقم ١٠٧: «أنه مروي عن ابن عباس وابن سعد وآبي موسى وغيرهم». وانظر تغريّب هذه الآثار في هامش ص ١١٢-١١٣.

رسوله ﷺ بلا كيف »^(١).

٢- أثر سعيد بن عامر الضبيعي:

قال الحافظ الذهبي: قال عبد الرحمن بن أبي حاتم: حدثنا أبي قال: حدثت عن سعيد بن عامر الضبيعي^(٢): أنه ذكر الجهمية فقال: « هم أشرّ قولاً من اليهود والنصارى. قد اجتمع اليهود والنصارى وأهل الأديان مع المسلمين على أنَّ الله عزٌّ وجلٌّ على العرش. وقالوا لهم: ليس على شيء »^(٣).

٣- أثر أبي معاذ خالد بن سليمان:

روى ابن أبي حاتم بسنده عن أبي معاذ خالد بن سليمان^(٤) قال: « كان جهنم على معتبر ترمذ^(٥) وكان فصيح اللسان ولم يكن له علم ولا مجالسة لأهل العلم، فكلم السمنية^(٦) فقالوا له: صف لنا ربك عزٌّ وجلٌّ الذي تعبد. فدخل البيت لا يخرج منه، ثم خرج إليهم بعد أيام فقال: هو هذا المها مع كل شيء وفي كل شيء ولا يخلو من شيء. فقال أبو معاذ: كذب عدو الله بل الله جل جلاله على العرش كما وصف نفسه »^(٧).

(١) تقدم في ص ٣٩ من هذه الرسالة.

(٢) هو : سعيد بن عامر الضبيعي البصري، أبو محمد الزاهد الحافظ الثقة، كان رجلاً صالحًا صدوقاً؛ قال أحمد بن حنبل: « ما رأيت أفضل منه ومن حسين الجعفري ». توفي سنة ٢٠٨هـ. انظر: التاريخ الكبير: ٥٠٢/٣، الجرح والتعديل: ٤٨-٤٩، وتذكرة الحفاظ: ١/٤٥٠.

(٣) رواه ابن أبي حاتم كما في العلو للذهبي: ص ١٥٨، وانظر: مختصر العلو: ص ١٦٨، وذكره في الأربعين: ص ٨٢، وأورده البخاري في حلقة أفعال العباد: ص ١٢٠، وابن تيمية في درء تعارض العقل والنقل: ٢٦١/٦، وفي مجموع الفتاوى: ٥٢/٥، وفي الحموية الكبير: ص ٣١، وابن القيم في اجتماع الجيوش: ص ٢١٥ من روایة ابن أبي حاتم.

(٤) هو: خالد بن سليمان - أبو معاذ البلخي - ضعفه ابن معين، ومشاه غيره، روى عن الشوري ومالك، وهو من تلامذة أبي حنيفة شارك أبا يوسف وأبا طبيع البلخي في الدرس، وكان إماماً معروفاً ببلخ. توفي سنة ١٩٩هـ. انظر: ميزان الاعتدال: رقم ٢٤٢٧، ترتيب المدارك: ١/٢٦٠.

(٥) ترمذ : قال ياقوت الحموي: « (مدينة مشهورة من أمهات المدن راكبة على نهر جيرون من جانب الشرقي) » معجم البلدان: ٢/٢٦٠.

(٦) السمنية: -بضم السين وفتح الميم وكسر النون وتشديد المفتوحة- قوم من أهل الهند من عبادة الأصنام تقول بالتناصح، وتحصر دلائل المعرفة في الحواس الخمس. انظر: لسان العرب: ١٣/٢٠، ٢٠/١٣، والفرق بين الفرق: ص ٢٧٠.

(٧) رواه ابن أبي حاتم كما في العلو للذهبي: ص ١٥٥، وقال الشيخ الألباني: « (إسناده صحيح) ». انظر: مختصر العلو: ص ١٦٤، وروايه البيهقي في الأسماء والصفات: ٤٢٨، واللالكاني في شرح أصول الاعتقاد: رقم ٦٣٤ ، وابن القيم في اجتماع الجيوش: ص ٢٢٤، وذكره بحسب مقاتل بن سليمان ابن بطة في الإبانة:

٤- أثر هشام بن عبيد الله الرازي:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: وروى ابن أبي حاتم أنَّ هشام بن عبيد الله الرازي^(١) -صاحب محمد بن الحسن - قاضي الرَّئِيس حبس رجلاً في التجمُّه فتاب، فجيء به إلى هشام ليطلقه فقال: ((الحمد لله على التوبة، فامتتحنه هشام فقال: أتشهد أنَّ الله على عرشه بائن من خلقه؟ فقال: أشهد أنَّ الله على عرشه ولا أدرى ما بائن من خلقه. فقال: ردوه إلى الحبس فإنه لم يتلبّر^(٢))).

٥- أثر يحيى بن معاذ

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: وروى ابن أبي حاتم عن يحيى بن معاذ الرازي^(٣) أنَّه قال: ((إنَّ الله على العرش بائن من الخلق، وقد أحاط بكل شيء علماً وأحصى كل شيء عدداً، لا يشك في هذه المقالة إلَّا جهمي رديء ضليل، وهالك مرتاب، ينزع الله بخلقه ويخلط منه الذات بالأقدار والأئمان^(٤))).^(٥)

.٣١٧، رقم ٨٦/٢

(١) هو: هشام بن عبيد الله الرازي، فقيه أهل الري، أخذ عن أبي يوسف ومحمد صاحبي الإمام أبي حنيفة، وكان داعية إلى السنة، وكان يقول: ((لقيت ألفاً وسبعمائة شيخ وأنفقت سبعمائة ألف درهم)). توفي سنة ٤٢٢هـ. انظر ميزان الاعتدال: ٤/٣٠٠-٣٠١، وتذكرة الحفاظ: ١/٣٨٨-٣٨٧، والأعلام: ٨٧/٨.

(٢) رواه ابن أبي حاتم كما في جموع الفتاوى: ٤/٤٩، وفي العلو للذهبي: ص ١٦٩، وختصر العلو: ص ١٨١، وفي اجتماع الجيوش: ص ١٤١-١٤٠، وذكره شيخ الإسلام في درء التعارض: ٦/٢٦٥، وأورده في نقض التأسيس: ١/٤٤٠، من رواية ابن أبي حاتم قال حدثنا علي بن الحسن السلمي، سمعت أبي يقول: حبس هشام بن عبيد الله ... فذكره.

(٣) هو: أبو زكريا يحيى بن معاذ بن جعفر الرازي الوعاظ. ذكره أبو القاسم القشيري في -الرسالة- وعدَّه من المشائخ، وقال في حقه: ((نسيج وحده في وقته)). وكان من الزهاد. توفي سنة ٢٥٨هـ. انظر: وفيات الأعيان: ص ١٦٥-١٦٨، وطبقات الصوفية : ص ١٠٧-١١٤.

(٤) الأئمان: جمع نون، وهي الراية الكريمة. والمعنى: يخلط الذات بالأمكان المذمومة المكرورة المستقدرة. انظر: النهاية في غريب الحديث: ٥/١٤، لسان العرب: ١٢/٤٢٦.

(٥) رواه ابن أبي حاتم كما في جموع الفتاوى: ٤/٤٩، واجتماع الجيوش : ص ٢٧٠، وأورده مختصراً في العلو الذهبي: ص ١٩٠، وانظر: مختصر العلو: ص ٢٠٧-٢٠٨.

هذه الآثار من أوضح ما يدل لذهب السلف من إثبات استواء الله تعالى على العرش. وهي أيضاً من أوضح ما يرد به على منكري علو الله تعالى على خلقه. كما هي - كذلك - من أهم ما قرر به ابن أبي حاتم مذهب السلف في هذه المسألة.

وبالأوجه المتقدمة كلها أتضح أنَّ الإمام ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى قرر ثبوت صفة الاستواء لله تعالى على وجه يليق بجلاله وعظمته سبحانه وتعالى.

وما قرر ابن أبي حاتم من صفة العلو والاستواء هو ما دلت عليه الأدلة الصحيحة من كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، وهو اعتقاد جماهير المسلمين باستثناء المبتدعة.

قال الأوزاعي: «كنا والتبعون متوازرون نقول إنَّ الله تعالى فوق عرشه ونؤمن بما وردت به السنة الصحيحة من صفاتِه»^(١).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «وقد حكى الأوزاعي... شهرة القول في زمن التابعين بالإيمان بأنَّ الله تعالى فوق العرش، وبصفاته السمعية؛ وإنما قال الأوزاعي ذلك بعد ظهور جهم المنكر لكون الله عزَّ وجلَّ فوق عرشه والنافي لصفاته ليعرف الناس أنَّ مذهب السلف كان بخلاف قوله»^(٢).

وسائل عبد الله بن المبارك -رحمه الله تعالى- كيف يعرف ربَّ عزَّ وجلَّ؟ فقال: «على السماء السابعة^(٣) على عرشه، ولا نقول كما تقول الجهمية إنه هاهنا في الأرض. فقيل لهذا لأحمد بن حنبل، فقال: هكذا هو عندنا»^(٤).

وبهذا نصل إلى أنَّ الإمام ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى اتبَع في تقريره صفة العلو والاستواء منهج إخوانه من أئمة السلف رضوان الله عليهم أجمعين^(٥).

(١) الأسماء والصفات للبيهقي: ص ٤٠٨، وصح شيخ الإسلام ابن تيمية إسناده في الفتوى الحموية الكبرى: ص ٢٣، والنهي في تذكرة الحفاظ: ١٨١/١، وسير أعلام النبلاء: ٣٥٥/٨، وفي العلو كما في مختصره: ص ١٣٨.

(٢) المصدر السابق: ص ٢٤.

(٣) أي: فوقها.

(٤) العلو للنهي: ص ١٤٩.

(٥) راجع اجتماع الجيوش الإسلامية لابن القيم وقارن بكتاب العلو للعلي الغفار للذهبي، فقد نقل عن أكثر من تسعين إماماً من أئمة المسلمين كلهم يصرُّحون بعلو الله واستواه.

الجمع بين نصوص المعية ونصوص العلو والاستواء:

أورد ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى آثاراً عدّة تبيّن معنى نصوص المعية، وتبيّن وجه الجمع بينها وبين نصوص علو الله تعالى على خلقه واستوائه على عرشه، وترد على الجهمية الذين يزعمون أنَّ نصوص المعية تدل على أنَّ الله تعالى في كل مكان بذاته، وأنَّ تلك النصوص تعارض نصوص العلو والاستواء.

فروى بسنده عن الضحاك بن مزاحم -رحمه الله تعالى- في قول الله تعالى: ﴿مَا يكون من نجوى ثلاثة إِلَّا هُوَ رَابِّهِمْ﴾ إلى قوله: ﴿أَيْمَانًا كَانُوا﴾^(١). قال: «هُوَ عَلَى الْعَرْشِ وَعْلَمَهُ مَعْهُمْ»^(٢).

وعن سفيان الثوري رحمه الله تعالى في قوله: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ﴾^(٣). قال: «عْلَمَهُ مَعْهُمْ»^(٤).

وروى عن علي بن المديني -رحمه الله تعالى- أنه لما سُئل عن قول الجماعة؟ قال: «يؤمنون بالرؤيا والكلام وأنَّ الله فوق السماوات على العرش استوى، فسئل عن قوله: ﴿مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَىٰ ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِّهِمْ﴾؟ فقال: اقرأ ما قبلها: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾^(٥).

(١) سورة المجادلة: آية ٧.

(٢) رواه ابن أبي حاتم في كما في مجموع الفتاوى: ٤٩٥/٥، ٤٩٦-٤٩٥، وقد عقبه شيخ الإسلام بقوله: ((ورواه بإسناد آخر عن مقاتل بن حيان وهو ثقة في التفسير ليس محروم كما حرج سليمان بن مقاتل)). وأخرجه الطبراني في التفسير: ١٢٢-١٣٢، عبد الله في السنة: رقم ٥٩٢، والآجري في الشريعة: ص ٢٨٩، رقم ٩٧٠، والبيهقي في الأسماء والصفات: ص ٥٤١، واللالكائي في شرح أصول الاعتقاد: رقم ٦٧٠، وابن قدامة في العلو: رقم ٨٧.

(٣) سورة الحديد: آية ٤.

(٤) رواه ابن أبي حاتم كما في مجموع الفتاوى: ٤٩٥/٥، وقد روى نحو هذا الأثر عن معدان عن سفيان الثوري الحافظ ابن عبد البر في التمهيد: ١٤٢/٧، وابن قدامة في العلو: ص ١٦٦، عبد الله بن الإمام في السنة: رقم ٥٩٧، والآجري في الشريعة: ص ٢٨٩، واللالكائي في شرح أصول الاعتقاد: رقم ٦٧٢، والبيهقي في الأسماء والصفات: ص ٥٤١، وقال الحافظ النهي في العلو ص ١٣٧-١٣٨: ((وهذا الأثر ثابت عن معدان)) انظر: مختصر العلو: ص ١٣٩.

(٥) رواه ابن أبي حاتم كما في مجموع الفتاوى: ٤٩٥/٤، والآية من سورة المجادلة: ٧، وذكر هذا الأثر النهي في كتابه العلو: ص ١٧٥، من طريق أبي إسماعيل الهروي. قال أباينا محمد بن عبد الله، حدثنا أبو عبد الله، حدثنا أحمد بن =

دللت هذه الآثار على المراد من معية الله مع خلقه؛ ففي أثر الضحاك وعلي بن المديني بيان أن آية النجوى تدل على أن معية الله مع الناجين قلوا أو كثروا هي بمعنى العلم. فهو تعالى معهم بعلمه وهو على العرش مع ذلك.

وفي أثر سفيان الثوري بيان أن قوله تعالى ﴿وَهُوَ مَعَكُم﴾ معناه العلم. وهذا ليس تأويلاً لأن سياق الآية يدل على ذلك.

وتفسير آيات المعية بالعلم هو قول جميع أئمة السلف وقد أجمعوا على ذلك. قال الطلميكي^(١) -رحمه الله تعالى-: «أجمع المسلمون من أهل السنة على أن معنى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَنِّي مَا كُنْتُمْ﴾ ونحو ذلك من القرآن أن ذلك علمه، وأن الله فوق السماوات بذاته مستو على العرش كيف شاء»^(٢).

وروى ابن أبي حاتم عن أبي عيسى الترمذى رحمه الله تعالى أنه قال: «هو على العرش كما وصف نفسه في كتابه، وعلمه وقدرته وسلطانه في كل مكان»^(٣).

وروى عن أبي زرعة الرازى رحمه الله تعالى أنه لما سئل عن قوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ أَسْتَوَى﴾. فغضب وقال: «تفسيرها كما تقرأ، هو على العرش استوى، وعلمه في كل مكان، من قال غير ذلك فعليه لعنة الله»^(٤).

عبد الله، سمعت محمد بن إبراهيم بن نافع، حدثنا الحسن بن محمد الحارث، قال: سئل علي بن المديني وأنا أسمع : ما قول الجماعة؟ ... وذكره .

(١) هو: أحمد بن محمد بن عبد الله المعافري الأندلسى الطلميكي بفتحات مدينة بالأندلس، كان من بحور العلم صنف كتاباً كثيرة في السنة يلوح فيها فضله وإمامته واتباعه للأثر. توفي سنة ٤٢٩هـ. سير أعلام النبلاء: ٥٦٦-٥٦٩.

(٢) نقله عنه شيخ الإسلام في الفتاوى: ٢١٩/٥، وابن القيم في اجتماع الجيوش: ص ١٤٢.

(٣) رواه ابن أبي حاتم كما في مجموع الفتاوى: ٤٩/٥، ٥٠، وانظر: سنن الترمذى كتاب تفسير القرآن باب ومن سورة الحديدة: ٤٠/٤، وذكره ابن القيم في اجتماع الجيوش: ص ٢٤٢-٢٤٣، وذكره النهي في العلو: ص ٢١٧-١٩٨، وانظر: مختصر العلو: ص ٢١٨-٢١٧.

(٤) رواه ابن أبي حاتم كما في اجتماع الجيوش الإسلامية لابن القيم: ص ٢٣٤، وأورده ابن تيمية في مجموع الفتاوى: ٥٠/٥، وذكره النهي في العلو: ص ١٨٧، من طريق أبي إسماعيل المروي قال: أبايانا يعقوب القراب، أبايانا جدي، سمعت أبا الفضل بن إسحاق، حدثني محمد بن إبراهيم الأصبهاني، سمعت أبا زرعة الرازى - وسئل ... فذكره.

هذان الآثار من أوضح الآثار وأهمها التي ساقها ابن أبي حاتم للدلالة على أنه لا متنافاة بين النصوص الواردة في العلو والاستواء وبين نصوص الواردة في المعية؛ لأنَّ نصوص المعية تحمل على معنى العلم. فعلم الله تعالى محيط بكل شيء وبكل مكان.

قال المبار كفوري في تعليقه على أثر الترمذى السابق : « وعلم الله وقدرته وسلطانه في كل مكان - أي : يستوي فيه العلويات والسفليات وما بينها - وهو على العرش كما وصف في كتابه . قال الطبي : الكاف في « كما » منصوب على المصدر ، أي : هو مستو على العرش استواء مثل ما وصف نفسه به في كتابه »^(١) .

ومن هنا يتضح لنا ضلال نفأة الاستواء حيث ظنوا أنَّ المعية تقتضي المازجة والمخالطة والملاصقة ، وقد جرَّهم هذا الظن الفاسد إلى أن استدلوا بنصوص المعية على نفي علو الله تعالى واستواه على عرشه ، فبَيْنَ الإمام ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى بروايته هذه الآثار بأنه لا حجة لهم في تلك النصوص ، وأنَّ علو الله عزَّ وجلَّ لا ينافق معيته ، ومعيته لا تبطل علوه بل كلامها حق^(٢) .

وما ينبغي أن يعلم في هذا المقام أنَّ المعية نوعان :

معية عامة تقتضي العلم والإحاطة كقول الله تعالى : ﴿ وَهُوَ مَعْلُومٌ أَيْنَ مَا كَتَمَ ﴾ .
ومعية خاصة : تقتضي النصر والتأييد كقوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ مَعَ الظَّاهِرِينَ وَالَّذِينَ هُمْ مُحْسَنُونَ ﴾^(٣) .

فالله تعالى مع الخلق كلهم بالعلم والقدرة والسلطان ويخص بعضهم - وهم أئبياؤه وأولياؤه - بالإعانة والنصر والتأييد^(٤) .

وقد أورد ابن أبي حاتم ما يدل على أنَّ الله مع الخلق كلهم بالعلم والقدرة والسلطان ، فروى بسنده عن مقاتل بن سليمان^(٥) أنه قال في قول الله تعالى : ﴿ يَعْلَمُ مَا

(١) تحفة الأحوذى: ٤/١٩٤.

(٢) انظر: مختصر الصواعق المرسلة لابن القيم: ٢/٣٩٤.

(٣) سورة التحل: آية ١٢٨.

(٤) انظر: جموع الفتوى لابن تيمية: ٥/٤٩٧، ٢٢٧، ٤٩٧ ، وانظر أيضاً: إثبات صفة العلو لابن قدامة المقدسي: ص ١٦٦-١٦٧، تحقيق د/ أحمد بن عطية الغامدي، وختصر الصواعق للنهي: ص ١٣٣.

(٥) هو: مقاتل بن سليمان بن بشر البلخي، وقد اشتهر بتفسير القرآن، والناس مختلفون فيه ما بين موثق وبخراج.

يلج في الأرض ﴿ وَمَا يُخْرِجُ مِنْهَا ﴾ من النبات، ﴿ وَمَا يَنْزَلُ مِنَ السَّمَاءِ ﴾ من القطر، ﴿ وَمَا يُعْرِجُ فِيهَا ﴾ ما يصعد إلى السماء من الملائكة، ﴿ وَهُوَ مَعْكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ ﴾ يعني: بقدرته وسلطانه وعلمه معكم أينما كنتم »^(١).

وقد ذكر الإمام أحمد رحمه الله تعالى آيات المعية وبين أنها على وجوه: فقال: قول الله تعالى لموسى عليه السلام: ﴿ إِنِّي مَعَكُمَا أَسْمَعُ وَأَرِيُّكُمَا ﴾. يقول في الدفع عنكما. وقال: ﴿ ثَانِي اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَاحْبِهِ لَا تَحْزُنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا ﴾. يقول في الدفع عنا. وقال: ﴿ وَاللَّهُ مَعَ الصَّابِرِينَ ﴾. وقال: ﴿ فَلَا تَهْنُوا وَتَدْعُوا إِلَى السَّلْمِ وَأَنْتُمْ أَعْلَوْنَ وَاللَّهُ مَعَكُمْ ﴾. يعني في النصرة لكم على عدوكم. وقال: ﴿ فَوْلَا يَسْتَخْفُونَ مِنَ اللَّهِ وَهُوَ مَعْهُمْ إِذْ يَسْتَوْنَ مَا لَا يَرْضَى مِنَ الْقَوْلِ ﴾. يقول بعلمه. فيهم قوله: ﴿ كَلَّا إِنَّ مَعِي رَبِّي سَيِّدِهِنَّ ﴾ يقول في العون على فرعون »^(٢).

ويستفاد من كلام الإمام أحمد هذا أنَّ المعية نوعان: عامة وخاصة، وأنَّ الخاصة للمؤمنين بالتأييد والنصر والعون والدفع عنهم.

وما ذهب إليه ابن أبي حاتم من الجمع بين نصوص العلو والاستواء وبين نصوص المعية هو مذهب أهل السنة والجماعة؛ فقد أجمعوا على أنَّ علو الله تعالى واستواه لا يتنافي مع معيته وقربه من عباده، وذلك لأنَّ لفظة «مع» لا تدل على المازجة والمخالطة، وإنما تدل على الصحبة اللاحقة والمقارنة المطلقة، وهي تختلف باختلاف متعلقاتها ومصحوبتها، فإذا قُيدت بمعنى من المعاني دلت على المقارنة في ذلك المعنى ^(٣).

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى: «فلفظ المعية قد استعمل في الكتاب والسنة في

توفى سنة ١٥٠ هـ. انظر: تاريخ بغداد: ١٦٠/١٣، وميزان الاعتدال: ٤/١٧٣، وتقرير التهذيب: ص ٩٦٨.

(١) رواه ابن أبي حاتم كما في جمجمة الفتوى لابن تيمية: ٥/٤٩٨-٤٩٧، وقال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى: «وَالْأَثْرُ مشهور عن مقاتل بن سليمان روي عنه من وجوهه». والآية من سورة الحديدة: ٤، وروى نحوه البيهقي في الأسماء والصفات: ص ٤٣٠ - ٤٣١، وابن القيم في اجتماع الجيوش: ص ١٣٠.

(٢) الرد على الجهمية للإمام أحمد: ص ١٤٠، ونقله ابن القيم في اجتماع الجيوش: ص ٢٠٤-٢٠٥، والآية الأولى من سورة طه: ٤٦، والثانية من التوبه: ٤٠، والثالثة من الأنفال: ٦٦، والرابعة من الحديده: ٣٥، والخامسة من النساء: ١٠٨، والسادسة من الشعراة: ٦٢.

(٣) جمجمة الفتوى: ٥/١٠٣.

مواضع يقتضي في كل موضع أموراً لا يقتضيها في الموضع الآخر، فإما أن تختلف دلالتها بحسب الموضع أو تدل على قدر مشترك بين جميع مواردها - وإن امتاز كل موضع بخاصة - فعلى التقديرتين ليس مقتضاهما أن تكون ذات الرَّبِّ عزوجل مختلطة بالخلق، حتى يقال: قد صرفت عن ظاهرها^(١).

«فَكُونْ نَفْسُ إِنْسَانٍ مَعَهُ لَوْنٌ، وَكُونْ عِلْمَهُ وَقْدَرَتِهِ وَقُوَّتِهِ مَعَهُ لَوْنٌ، وَكُونْ زَوْجَتِهِ مَعَهُ لَوْنٌ، وَكُونْ أَمِيرَهُ وَرَئِيسَهُ مَعَهُ لَوْنٌ، وَكُونْ مَالَهُ مَعَهُ لَوْنٌ، فَالْمُعْيَا ثَابِتَةٌ فِي هَذَا كُلِّهِ مَعَ تَنْوِعِهَا وَأَخْتِلَافِهَا فَيَصِحُّ أَنْ يُقَالُ: زَوْجَتِهِ مَعَهُ وَبَيْنَهُمَا شَقَّةٌ بَعِيدَةٌ، وَكَذَلِكَ يُقَالُ: مَعَ فَلَانَ دَارَ كَذَّا، فَتَأْمَلْ نَصْوُصَ الْمُعْيَا فِي الْقُرْآنِ كَقُولَهُ تَعَالَى: ﴿مُحَمَّدُ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشْدَاءُ عَلَى الْكُفَّارِ﴾^(٢). وَقُولُهُ: ﴿يَنَادُونَهُمْ أَلَمْ نَكُنْ مَعَكُمْ﴾^(٣). وَقُولُهُ: ﴿لَنْ تَخْرُجُوا مَعِي أَبَدًا وَلَنْ تَقَاتِلُوا مَعِي عَدُوًا﴾^(٤). وَقُولُهُ: ﴿وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ﴾^(٥). وَقُولُهُ: ﴿وَارْكَعُوا مَعَ الرَّاكِعِينَ﴾^(٦)^(٧). فَلَا يَقْتَضِي مَوْضِعٌ وَاحِدٌ مِنْ هَذِهِ الْآيَاتِ مُخَالَطَةً فِي النَّذَوَاتِ وَالتَّصَاقِ وَامْتِزاجِهَا، فَلَفْظُ الْمُعْيَا لَيْسَ فِي لِغَةِ الْعَرَبِ وَلَا شَيْءٌ مِنَ الْقُرْآنِ يَرَادُ بِهَا اخْتِلاطُ إِحْدَى الذَّاتِيَنِ بِالْأُخْرَى^(٨).

وَإِذَا تَقَرَّرَ أَنَّ الْمُعْيَا لَا تَدْلِي إِلَى الْأَخْتِلاطِ وَالْمُمَازِجَةِ فِي الْمُخْلُوقَاتِ، فَمِنْ بَابِ أُولَى وَأَخْرَى أَنَّ لَا تَدْلِي مَعِيَ اللَّهُ مَعَ خَلْقِهِ عَلَى اخْتِلاطِ وَمُلَاصِقَةِ وَبِحَاوَرَةِ لَذَاتِهِ تَعَالَى اللَّهُ عَمَّا يَقُولُهُ الظَّالِمُونَ.

وَإِذَا أَتَضَحَّ مَعْنَى الْمُعْيَا وَعُلِّمَ أَنَّهَا لَا تَقْتَضِي الْمُلَاصِقَةِ وَالْمُمَازِجَةِ تَبَيَّنَ أَنَّ اسْتِدْلَالَ الْجَهَمِيَّةَ بِآيَاتِ الْمُعْيَا عَلَى نَفْيِ الْإِسْتَوَاءِ وَادْعَاءِ أَنَّ اللَّهَ فِي كُلِّ مَكَانٍ بِذَاتِهِ باطِلٌ يَأْبَاهُ

(١) بِجَمِيعِ الْفَتاوِيِّ: ١٠٤/٥.

(٢) سُورَةُ الْفُتْحِ: آيَةُ ٢٩.

(٣) سُورَةُ الْحَدِيدِ: آيَةُ ١٤.

(٤) سُورَةُ التَّوْبَةِ: آيَةُ ٨٣.

(٥) سُورَةُ التَّوْبَةِ: آيَةُ ١١٩.

(٦) سُورَةُ الْبَقَرَةِ: آيَةُ ٤٣.

(٧) مُختَصَرُ الصَّوَاعِقِ: ٣٩٤/٢.

(٨) مِنْهَاجُ السَّنَةِ النَّبُوَيَّةِ: ٣٧٥/٨.

الشرع والعقل واللغة.

وبهذا نصل إلى أنَّ نصوص الاستواء والعلو لا تناهى نصوص المعية، فكلها متوافقة كما هو شأن نصوص الوحي.

٢- صفة النزول:

إنَّ من صفات الله العليا التي قررها الإمام ابن أبي حاتم -رحمه الله تعالى- صفة النزول، فإنه قرَرَ أنها صفة ثابتة لله، وأنه تعالى ينزل كل ليلة إلى سماء الدنيا كيف شاء نزولاً حقيقةً يليق بجلاله وعظمته؛ وأنَّ الواجب الإيمان بهذه الصفة وإثباتها بدون تشبيه أو تمثيل. وقرَرَ ذلك بروايته أثر الإمام الشافعي السابق. فقد جاء فيه: «(وأنه يهبط كل ليلة إلى سماء الدنيا يخبر رسول الله ﷺ بذلك)»^(١).

ففي هذا الأثر جاءت الإشارة إلى حديث النزول وهو محل الشاهد. وهذا الحديث يدل على ثبوت صفة النزول لله تعالى على ما يليق به، وأنه تعالى ينزل متى شاء، وكيف شاء. حيث جاء فيه التصریح بأنَّ النازل هو الله سبحانه وتعالى (وأنه يهبط). فالله تعالى هو النازل وهو المتصف بالنزول، وهو الذي قام به النزول. فلا يمكن تأويله إلا أنَّ كان بنوع من التحریف والتبدیل. لأنَّ تقييده بهذا الوقت المحدد (كل ليلة)، مما يمنع تأويله بتنزول الرحمة، لأنَّ الرحمة ينزل في كل وقت. وكذلك تقييده بالسماء يرد تأويله بالملك، لأنَّ الملك والرحمة ينزلان إلى الأرض. فالله تعالى هو الذي ينزل نزولاً لائقاً بجلاله وعظمته.

وقد روى ابن أبي حاتم أحاديث في نزول الرب يوم عرفة عن جابر بن عبد الله وأم سلمة رضي الله تعالى عنهما؛ كما روى عن أبي موسى الأشعري رضي الله تعالى عنه حديثاً في نزول الله تعالى ليلة النصف من شعبان.

وهذه الأحاديث التي رواها في الإمام ابن أبي حاتم رحمه الله لا تخلو أسانيدها من مقال^(٢). وهي وإن كانت لم تصح سندًا عن رسول الله ﷺ، فإنها اشتغلت على تقرير

(١) رواه ابن أبي حاتم كما في طبقات الحنابلة: ٢٨٤/١.

(٢) انظر: هذه الأحاديث في شرح أصول الاعتقاد لللالكاني: بأرقام ٧٥١، ٧٦٧، ٧٦٨، مع كلام المحقق عليها.

ثبوت صفة النزول لله تعالى. وقد ساقها الإمام ابن أبي حاتم معتقداً مضمونها، مقرّاً بما اشتملت عليه من صفة النزول، ومقرراً بها مذهب السلف من ثبوت هذه الصفة لله تعالى على وجه يليق به سبحانه.

وقد وردت في إثبات صفة النزول أحاديث كثيرة، وصفتها شيخ الإسلام ابن تيمية بالتواتر^(١). وذكر ابن عبد البر بأنها منقول من طرق متواترة ووجوه كثيرة من أخبار العدول^(٢). ويؤيد قولهما ما قاله الحافظ الذهبي: «وقد ألفت أحاديث النزول في جزء وذلك متواتر أقطع به»^(٣). وقال أيضاً: «وأحاديث نزول الباري تعالى متواترة قد سقت طرقها وتكلمت عليها بما أسأل عنه يوم القيمة، فلا قوة إلا بالله العلي العظيم»^(٤). وأفرده الدارقطني بالتأليف ورواه من حديث نحو ١٢ صحابياً^(٥).

ومن تلك الأحاديث:

١ - حديث أبي هريرة - رضي الله تعالى عنه - عن النبي ﷺ أنه قال: «ينزل ربنا تبارك وتعالى كل ليلة إلى السماء الدنيا حين يبقى ثلث الليل الآخر، يقول: من يدعوني فأستجيب له، من يسألني فأعطيه، من يستغرنني فأغفر له»^(٦).

٢ - حديث أبي هريرة وأبي سعيد - رضي الله تعالى عنهما - عن النبي ﷺ أنه قال: «يمهل الله عز وجل حتى إذا ذهب ثلث الليل الأول نزل إلى السماء الدنيا. فقال: هل من تائب؟ هل من مستغفر؟ هل من سائل؟ هل من داع؟ حتى ينفجر الفجر»^(٧).
فهذان حديثان صحيحان لا مطعن فيهما من حيث الثبوت والدلالة. صريحان في

(١) شرح حديث النزول ضمن مجموع الفتاوى: ٣٧٢/٥.

(٢) التمهيد له: ١٢٨/٧.

(٣) العلو له: ص ١٠٠.

(٤) المصدر السابق: ص ٩١.

(٥) انظر: كتاب النزول للدارقطني بتحقيق الشيخ علي ناصر محمد فقيهي.

(٦) صحيح البخاري مع الفتح كتاب الصلاة باب التهجد: ٢٩/٣، رقم ١١٤٥، وكتاب الدعوات باب الدعاء نصف الليل: ١١/١٢٨، رقم ٦٣٢١، وفي كتاب التوحيد باب قول الله تعالى: ﴿يُرِيدُونَ أَنْ يَدْلِيُوا كَلَامَ اللَّهِ﴾: ٤٧٣/١٣، رقم ٧٤٩٤، وصحيح مسلم كتاب صلاة المسافرين وقصرها باب صلاة الليل والوتر: ٥٢١/١، رقم ٧٥٨.

(٧) صحيح مسلم كتاب صلاة المسافرين وقصرها باب صلاة الليل والوتر: ٣٨٣/٢، رقم ٧٥٨.

إثبات النزول لله تعالى على ما يليق به سبحانه.

فالواجب إذاً على المسلم التسليم والانتقاد والتصديق بما ورد في الكتاب والسنة، ولا يتبع مسالك الشيطان والهوى فيمثل أو يكيف، ثم يقول أو يغطّل، وهذا ما قرره ابن أبي حاتم. وهو الحق الذي عليه السلف من أهل السنة والحديث، فإنهم أثبتوا صفة النزول وقالوا: إنَّ الله ينزل كما جاء في الأحاديث المواترة، نزولاً حقيقة يليق بجلاله، لا يشبه نزول المخلوقين. فكما أنَّ ذاته المقدسة لا تشبه ذوات المخلوقين فكذلك نزوله لا يشبه نزول المخلوقين.

قال الإمام أبو عثمان الصابوني رحمه الله تعالى: «(و)يثبت أصحاب الحديث نزول رب سبحانه وتعالى كل ليلة إلى السماء الدنيا من غير تشبيه له بنزول المخلوقين، ولا تمثيل ولا تكيف، بل يثبتون ما أثبته رسول الله ﷺ ويتهون فيه إليه، ويمررون الخبر الصحيح الوارد بذكرة على ظاهره، ويكلّون^(١) علمه إلى الله»^(٢).

وقال أيضاً بعد ما أتم إيراد كثير من طرق خبر النزول: «(ف)لما صرخ خبر النزول أقرَّ به أهل السنة وقبلوا الخبر، وأثبتوا النزول على ما قاله رسول الله ﷺ ولم يعتقدوا تشبيهاً له بنزول خلقه، وعلموا وتحققوا واعتقدوا أنَّ صفات الله سبحانه وتعالى لا تشبه صفات الخلق كما أنَّ ذاته لا تشبه ذوات الخلق. تعالى الله عَمَّا يقول الظالمون علوًّا كبيراً، ولعنهم لعناً كبيراً»^(٣).

٣- صفة الضحك:

إنَّ الإمام ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى يقرر ثبوت صفة الضحك لله تعالى على ما يليق به سبحانه بدون تأويل ولا تعطيل. وقد فرَّ ابن أبي حاتم هذا بروايته أثر الإمام الشافعي السابق في وجوب الإقرار والإيمان بصفات الله؛ وجاء في ذلك الأثر التصريح بعض أحاديث الصفات على سبيل المثال لا الحصر. ومن تلك الأحاديث حديث الضحك. فقد جاء فيه: «(و)أنه يضحك من عبده المؤمن بقول النبي ﷺ للذي قتل في

(١) يعني : علم كيفية.

(٢) عقيدة أصحاب الحديث له: ص ١٩١، تحقيق د/ ناصر الجديع.

(٣) المصدر السابق: ص ٢٣٢.

سبيل الله: «إنه لقي الله وهو يضحك إليه»^(١).

فقد قرر ابن أبي حاتم بروايته هذا الأثر صفة الضحك لله تعالى على ما يليق بجلاله وعظمته، ووجوب الإيمان والإقرار بها، والتسليم لأحاديثها، وعدم تشبيهها، أو تعطيلها. وأماماً ما ورد في الأثر من حديث الضحك بهذا اللفظ «إنه لقي الله وهو يضحك إليه». يعني: الشهيد الذي قتل في سبيل الله؛ فلم أقف عليه بهذا اللفظ، ولكن الأحاديث التي وردت في الضحك كثيرة وصحيحة.

منها: حديث أبي هريرة رضي الله تعالى عنه عن النبي ﷺ أنه قال: «يضحك الله سبحانه وتعالى إلى رجلين يقتل أحدهما الآخر فيدخلان الجنة. يقاتل هذا فيقتل، فيتوب الله على القاتل فيسلم فيستشهد»^(٢).

ومنها: حديث عبد الله بن مسعود رضي الله تعالى عنه في آخر أهل الجنة دحولاً. وفيه: «قال: يا رب أستهزئ مني وأنت رب العالمين؟ فضحك ابن مسعود، فقال: ألا تسألوني مما أضحك؟ فقالوا: مما تضحك؟ قال: هكذا ضحك رسول الله ﷺ». فقالوا: مما تضحك يا رسول الله؟ قال: من ضحك رب العالمين حين قال: أستهزئ مني وأنت رب العالمين؟ فيقول: إني لا أستهزئ منك ولكني على ما أشاء قادر»^(٣).

وما قرر ابن أبي حاتم من ثبوت صفة الضحك لله على ما يليق به سبحانه هو مذهب السلف من أهل السنة والحديث.

قال الأجري رحمه الله تعالى: «إنَّ أَهْلَ الْحَقِّ يَصْفُونَ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ بِمَا وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ عَزَّ وَجَلَّ، وَبِمَا وَصَفَهُ بِهِ رَسُولُهُ ﷺ، وَبِمَا وَصَفَهُ بِهِ الصَّحَابَةُ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمْ». وهذا مذهب العلماء من أتباع ولم يتدع. ولا يقال: فيه كيف؟ بل التسليم له والإيمان به أنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يضحك، روي عن النبي ﷺ وعن صحابته رضي الله عنهم. فلا ينكر

(١) رواه ابن أبي حاتم كما في طبقات الحنابلة: ٢٨٤/١.

(٢) صحيح البخاري مع الفتح كتاب الجهاد بباب الكافر يقتل المسلم: ٣٩/٦، رقم ٢٨٢٦، صحيح مسلم كتاب الإمارة بباب فضل الجهاد والرباط: ٣/١٥٠٤ - ١٥٠٥، رقم ١٨٩٠.

(٣) صحيح مسلم كتاب الإيمان بباب آخر أهل النار محروضاً منها وآخر أهل الجنة دحولاً الجنة: ١٧٤/١، رقم ١٨٧.

هذا إلّا من لا يحمد حاله عند أهل الحق»^(١).

وقد خالف مذهب السلف في هذه الصفة الجهمية الجفاة المعطلة والمؤولة. فقد أُولئِك بعضهم الضحك الوارد في هذه الأحاديث بالرضا والقبول، لأنّه رأى أنّ الضحك الذي يعتري الناس عندما يستخفهم الفرح غير جائز على الله تعالى^(٢). إلّا أنّ هذا التأويل غير صحيح كما أنّ تلك الشبهة فاسدة. لأنّ الضحك الذي يحدث عنه هو ضحكة وضحك أمثاله من مخلوقات الله تعالى. أمّا ضحك الخالق فيثبت له على ما يليق بجلاله. لأنّه لا مشابهة بين ضحكه تعالى وضحك المخلوقين. كما لا شبه بين ذاته وذوات المخلوقين. فكما أثبتوا الذات المقدسة مع كونها بجهولة الكيفية، يلزمهم إثبات الصفات، ومنها الضحك. لأنّ الكلام في الصفات فرع عن الكلام في الذات^(٣).

٤ - صفة الكلام:

لقد كان تقرير هذه الصفة موضع اهتمام كبير من الإمام ابن أبي حاتم -رحمه الله تعالى- حيث أنّ من اطّلع على الآثار التي روتها لتقدير هذه الصفة يلحظ هذا الاهتمام الكبير الذي أولاً هذه الصفة، فقد روى آثاراً كثيرة تبيّن ثبوت هذه الصفة لله تعالى. ولعل السبب في ذلك يرجع إلى أنّ مسألة كلام الله من أهم مسائل الصفات التي كثر فيها النزاع بين الناس، حتى قيل: إنّ علم المسائل الاعتقادية سمي عند بعضهم بعلم الكلام لكثرة التكلم في هذه الصفة^(٤). ثم أيضاً لارتباطها الوثيق بمسألة القول بخلق القرآن التي أساسها مبني على إثبات كلام الله تعالى وعدم إثباته.

ولقد جاءت تلك الآثار في كلام ومرويات ابن أبي حاتم في الأصل لتقرير ثبوت هذين الأمرين، أعني:

١ - صفة الكلام لله تعالى. ٢ - كون القرآن كلام الله غير مخلوق.

(١) الشريعة للأجري: ص ٢٧٧.

(٢) انظر: الأسماء والصفات للبيهقي: ص ٥٩٣-٥٩٨، وفتح الباري: ٤٠/٦.

(٣) انظر: الصفات الإلهية للشيخ محمد أمان الجامي: ص ٢٩٤.

(٤) انظر: الشيخ عبد الرحمن بن سعدي وجهوده في العقيدة: ص ١٣٢.

ولكن جاء التركيز عند ابن أبي حاتم على مسألة القرآن أكثر من صفة الكلام لأنها المسألة التي تبنت الجهمية والمعتزلة ترويجها ونشرها بشتى الوسائل، ووقدت بسيبها المخنة على أهل السنة. وهذا سيكون التركيز في بيان هذه الآثار والكلام عليها - إن شاء الله تعالى - في مسألة القرآن. وأختصر الكلام هنا بقدر ما يدل على المقصود.

وأرى من المناسب قبل الشروع في ذلك أن أذكر أقوال الناس في مسألة الكلام حتى يكون للقارئ الكريم تصور لها، لأن الحق يزداد وضوحاً. معرفة الباطل «وبضمها تميّز الأشياء». فأقول وبالله أستعين وأستهدي:

إن مسألة الكلام قد كثر فيها اضطراب الناس حتى قال بعضهم: «مسألة الكلام حيرت عقول الأنام»^(١).

وحاصل أقوال الناس في هذه الصفة ينحصر في تسعة أقوال كما ذكر ذلك شارح الطحاوية رحمه الله تعالى. دونكها بإيجاز:

أحدها: إنَّ كلامَ اللهِ هوَ مَا يفِيضُ عَلَى النُّفُوسِ مِنَ الْمَعَانِي، إِمَّا مِنَ الْعِقْلِ الْفَعَالِ عَنْ بَعْضِهِمْ، أَوْ مِنْ غَيْرِهِ، وَهَذَا قَوْلُ الصَّابِيَّةِ^(٢) وَالْمَفْلِسْفَةِ.

ثانيها: أَنَّهُ خَلُوقُ خَلْقِ اللهِ مُنْفَصِلاً عَنْهُ. وَهَذَا قَوْلُ الْمَعْتَزَلَةِ.

ثالثها: أَنَّهُ مَعْنَى وَاحِدٌ قَائِمٌ بِذَاتِ اللهِ، هُوَ الْأَمْرُ وَالنَّهْيُ، وَالْخَيْرُ وَالْإِسْتِخْبَارُ، إِنْ عَبَرَ عَنْهُ بِالْعَرَبِيَّةِ كَانَ قُرآنًا، وَإِنْ عَبَرَ عَنْهُ بِالْعِرَبِيَّةِ كَانَ تُورَاهُ، وَهَذَا قَوْلُ ابْنِ كَلَابِ^(٣)

(١) بِجمْعِ الْفَتاوَى لِابْنِ تَيمِيَّةِ: ٢١١/١٢.

(٢) الصَّابِيَّةُ: قَسْمٌ الشَّهْرُسْتَانِيُّ طَوَافُ أَهْلِ الْأَهْمَاءِ وَالنَّحْلُ إِلَى سَتِ طَوَافٍ، فَذَكَرَ مِنْهُمُ الصَّابِيَّةَ وَهُمْ مَنْ يَقُولُ بِالْمَحْسُوسِ وَالْمَعْقُولِ وَالْمَلْحُودِ وَالْأَحْكَامِ، وَلَا يَقُولُونَ بِالشَّرِيعَةِ وَالْإِسْلَامِ، وَمَدَارُ مَذَهْبِهِمْ عَلَى التَّعَصُّبِ لِلرُّوحَانِيَّنِ وَعَلَى الْاِكْتَسَابِ دُونَ الْفَطَرَةِ. وَيَرِى ابْنُ تَيمِيَّةَ أَنَّ مِنْهُمْ الْمُؤْمِنُ وَالْمُشْرِكُ، فَالْمُشْرِكُونَ مِنْهُمْ هُمْ عِبَادُ الْكَوَافِرِ وَمَوْطِنُهُمْ حَرَانُ، وَكَانُوا يَسْتَوْنُ لِمَا هُمْ يَأْكُلُونَ بِأَسْمَاءِ الْكَوَافِرِ، كَهْيَكَلُ الْعَلَةِ الْأُولَى، وَالْعِقْلُ الْفَعَالُ، وَالنَّفْسُ الْكَلِيلَةُ، وَزَحْلُ، وَالْمَشْرِقُ، وَالْمَرْيَخُ، وَالشَّمْسُ، وَالْمَرْيَخُ، وَعَطَارُ، وَالْقَمَرُ. اَنْظُرْ: الْمَلْلُ وَالنَّحْلُ: ٤/٤ - ٥، وَمَعْجمُ الْبَلْدَانِ: ٢٢٥/٢، وَدَرْءُ التَّعَارُضِ: ٣١٢/١، وَبِجمْعِ الْفَتاوَى: ٢٢-٢١/٥.

(٣) هُوَ عَبْدُ اللهِ بْنِ سَعِيدٍ، وَيَقَالُ: ابْنُ مُحَمَّدٍ - أَبُو مُحَمَّدٍ بْنِ كَلَابِ الْقَطَانِ وَكَلَابِ مُثْلِ حَطَافِ لَفْظَهُ وَمَعْنَى، لَقْبُهُ أَنَّهُ كَانَ لَفْوَتَهُ فِي الْمَنَاطِرَةِ يُجَذَّبُ مِنْ يَنْاظِرَهُ. قَالَ عَنْهُ ابْنُ حَزْمٍ: «إِنَّهُ شَيْخٌ قَدِيمٌ لِلأشْعُرِيَّةِ» تَوَنَّى بَعْدَ الْأَرْبَعِينِ وَمَا تَيْنَ بَقْلِيلٍ؛ وَإِلَيْهِ تَنْسَبُ الطَّائِفَةُ الْكَلَابِيَّةُ. اَنْظُرْ عَنْهُ وَعَنْ مَذَهْبِهِ لِسَانِ الْمِيزَانِ: ٣/٣٠-٢٩٠، وَالْفَهْرَسُ لِابْنِ النَّدِيمِ: ص ٢٥٥، وَطَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ الْكَبِيرِ: ٢/٣٠، وَالْفَصْلُ: ٢/٢٣١، وَالْفَهْرَسُ لِابْنِ النَّدِيمِ: ص ٢٥٥، وَطَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ الْكَبِيرِ: ٢/٣٠، وَالْفَصْلُ: ٢/٢٣١.

ومن وافقه كالأشعري وغيره.

رابعها: أنه حروف وأصوات أزلية مجتمعة في الأزل، وهذا قول طائفة من أهل الكلام، ومن أهل الحديث.

خامسها: أنه حروف وأصوات، لكن تكلم الله بها بعد أن لم يكن متكلما، وهذا قول الكرامية وغيرهم.

سادسها: أنَّ كلامه يرجع إلى ما يحدث من علمه وإرادته القائم بذاته، وهذا يقوله صاحب «المعتير» ويميل إليه الرَّازِي في المطالب العالية.

سابعها: أنَّ كلامه يتضمن معنى قائماً بذاته هو ما خلقه في غيره. وهو كلام أبي منصور الماتردي^(١).

ثامنها: أنه مشترك بين المعنى القائم بالذات، وبين ما يخلقه في غيره من الأصوات. وهو قول أبي المعالي^(٢) ومن تبعه.

وتساعها: أنه تعالى لم ينزل متكلماً إذا شاء، ومتى شاء، وكيف شاء، وهو يتكلم بصوت يسمع، وأنَّ نوع الكلام قديم حادث الآحاد؛ وأنَّه لا نهاية له، لأنَّه لا نهاية للمتalking به، وهذا المأثور عن أئمة الحديث والسنَّة^(٣).

تقرير ابن أبي حاتم صفة الكلام لله تعالى:

قرر الإمام ابن أبي حاتم -رحمه الله تعالى- صفة الكلام لله تعالى بإيراده أثر سلام بن أبي مطیع السابق، حيث جاء فيه قوله عن المبتدة الذين ينكرون أحاديث الصفات: ((وَيَلْهُمْ مَاذَا ينكرون من هذِهِ الْأَحَادِيثِ، وَاللَّهُ مَا فِي الْحَدِيثِ شَيْءٌ إِلَّا فِي

(١) أبو منصور الماتردي : هو محمد بن محمد بن الماتردي نسبة إلى قرية من قرى سرقسطة، إمام المتكلمين، صاحب التصانيف في الفقه والأصول والعقائد والتفسير. توفي سنة ٥٣٣هـ . الفوائد البهية : ص ١٩٥ .

(٢) أبو المعالي : هو عبد الملك بن يوسف الجوني، الشافعي، الملقب بضياء الدين، المعروف بإمام الحرمين، صاحب التصانيف، كان معتزلياً ورجع إلى منصب السلف، وقال: ((لو استقبلت من أمري ما استدبرت ما اشتغلت بالكلام)). مات سنة ٤٧٨هـ . سير أعلام النبلاء: ١٨/٤٦٨-٤٧٧ . طبقات الشافعية: ١٦٥/٥ .

(٣) شرح العقيدة الطحاوية: ص ١٧٤-١٧٢، وانظر الفتوى: ١٢/٣٧٣-٣٧٢، و ٦/٢٩٤ .

القرآن مثله، يقول الله تعالى... ﴿وَكَلَمُ اللَّهِ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾^(١). وإلى جانب هذا الأثر، هناك أمور أخرى قرر بها ابن أبي حاتم - كذلك - ثبوت هذه الصفة لله تعالى على ما يليق به سبحانه، ومنها:

١- أنه صنف كتاباً بعنوان «الرَّدُّ عَلَى الْجَهَمِيَّةِ» وأورد فيه آثاراً عن أئمة السلف ترد على القائلين بأنَّ كلام الله مخلوق.

قال الحافظ ابن حجر: قال ابن أبي حاتم في (كتاب الرَّدُّ عَلَى الْجَهَمِيَّةِ) وجدت في كتاب أبي عمر نعيم بن حماد قال: «يقال للجهمية: أخبرونا عن قول الله تعالى بعد فناء خلقه: ﴿لَمْ يَكُنْ لِلَّهِ إِلَّا هُوَ﴾. فلا يحييه أحد، فيرد على نفسه ﴿الله الواحد القهار﴾. وذلك بعد انقطاع الفاظ خلقه بموتهم. أفهمه مخلوق».

وعن أحمد بن سلمة عن إسحاق بن راهويه، قال: «صح أنَّ الله يقول بعد فناء خلقه: ﴿لَمْ يَكُنْ لِلَّهِ إِلَّا هُوَ﴾. فلا يحييه أحد، فيقول لنفسه: ﴿الله الواحد القهار﴾.

قال^(٢) ووجدت في كتاب عند أبي عن هشام بن عبيد الله الرَّازِي قال: «إذا مات الخلق ولم يبق إلا الله وقال: ﴿لَمْ يَكُنْ لِلَّهِ إِلَّا هُوَ﴾. فلا يحييه أحد فيرد على نفسه فيقول: ﴿الله الواحد القهار﴾. قال: فلا يشك أحد أنَّ هذا كلام الله وليس بوحي إلى أحد، لأنَّه لم تبق نفس فيها روح إلا وقد ذاقت الموت، والله هو القائل، وهو الجيب لنفسه»^(٣).

هذه الآثار ترد على من أنكر صفة الكلام لله تعالى، وزعم أنَّ كلام الله مخلوق خلقه في غيره. وفي المقابل تدل على ثبوت هذه الصفة لله تعالى.

قال الحافظ ابن حجر تعقيباً على أثر نعيم بن حماد السابق: « وأشار بذلك إلى الرَّدُّ على من زعم أنَّ الله يخلق كلاماً فيسمعه من شاء، بأنَّ الوقت الذي يقول فيه: ﴿لَمْ يَكُنْ لِلَّهِ إِلَّا هُوَ﴾ لا يبقى حينئذ مخلوق حياً، فيحيي نفسه فيقول: ﴿الله الواحد القهار﴾.

(١) رواه ابن أبي حاتم في الرد على الجهمية كما في فتح الباري: ٣٧٢/١٣.

(٢) أبي ابن أبي حاتم.

(٣) روى ابن أبي حاتم هذه الآثار في الرد على الجهمية كما في فتح الباري: ٣٨٠/١٣.

فثبت أنه يتكلم بذلك، وكلامه صفة من صفات ذاته فهو غير مخلوق »^(١).

فالله تبارك وتعالى هو القائل: ﴿لَمْ يَكُنْ لِّلَّهِ إِلَيْهِ يَوْمًا﴾؛ والمحب لنفسه: ﴿لَهُ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ﴾. لأنَّ هذا يقع بعد فناء الخلق، فلا يوجد إذ ذاك من يحب غير الله تعالى حتى يصح أن نقدر أنَّ القائل ملك، فظهور بهذا فساد ادعاء منكري كلام الله القائلين إنَّ معنى كلام الله تعالى خلقه الكلام في مخلوق، إذ لا يمكن الادعاء بأنَّ المخلوق هو القائل: ﴿لَمْ يَكُنْ لِّلَّهِ إِلَيْهِ يَوْمًا الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ﴾ بعد موته وفاته.

ثم إنَّ هذه الآثار تدل لمذهب السلف في أنَّ صفة الكلام صفة ذات وفعل تقوم بمشيئة الله وقدرته، وأنها تتجدد وتقع شيئاً بعد شيء، ويدل لذلك أنَّ القول في هذه الآثار مقيد بفناء الخلق، وأنه سيقع ولم يقع في الأزل واستمر كما تقوله الكلابية والأشاعرة.

ب - وأورد ابن أبي حاتم أيضاً في كتاب (الرَّدُّ عَلَى الْجَهَمِيَّةِ) أثر عبد الرحمن بن مهدي -رحمه الله تعالى- فيمن أنكر صفة الكلام.

فروى عنه أنه قال: «أصحاب جهنم يعتقدون أنَّ الله لم يكلم موسى، ويريدون أن يقولوا: ليس في السماء شيء. أرى أن يستتابوا فإن تابوا وإلا قتلوا»^(٢).

إنَّ إيراد الإمام ابن أبي حاتم هذا الأثر في كتاب (الرَّدُّ عَلَى الْجَهَمِيَّةِ) له دلالته على أهمية مسألة الكلام والاستواء، والمقصود هنا بيان دلالة هذا الأثر على إثبات صفة الكلام لله وأنها أهم مسألة دار حولها الجدل بين السلف وبين الجهمية والمعزلة.

فقد روى ابن أبي حاتم أنَّ أول ما أنكره الجعد بن درهم^(٣) شيخ الجهم هو أن

(١) المصدر السابق، والآية من سورة غافر: ٦١.

(٢) رواه ابن أبي حاتم في الرد على الجهمية كما في جمجمة الفتاوى: ٥/٥٣، وعون المعبد: ١٣/٥٠، ويأتي تخرجه في ص ٥٣٥ من هذه الرسالة.

(٣) الجعد بن درهم: هو أول من ابتدع بأنَّ الله ما اخذه إبراهيم عليهما السلام ولم يكلم موسى تكليماً، وكان صاحب زندقة، وقد انتهى أمره إلى الصليب وذلك سنة ١٢٤هـ. انظر: ترجمته في سير أعلام النبلاء: ٤٣٣/٥، وميزان الاعتدال: ٣٩٩/١ ، والبداية والنهاية: ٣٥٠/٩.

يكون الله تعالى كلام موسى تكليماً^(١). فناسب إيراد هذا الأثر للإنكار عليهم. وأنَّ من أنكر أن يكون الله تعالى هو الذي كلام موسى بنفسه يجب استتابته، فإنْ تاب وإنْ قتل، لأنَّه أنكر نص القرآن الصريح بدون أي مسوغ. وهو أشد من يقول بخلق القرآن ويتأول. وإنْ كان هو في المعنى يقول كلامه إلى ذلك.

قال شيخ الإسلام: «وأمَّا إطلاق القول بأنَّ الله لم يكلِّم موسى فهذه مناقضة لنص القرآن، فهو أعظم من القول بأنَّ القرآن مخلوق؛ وهذا بلا ريب يستتاب فإنْ تاب وإنْ قتل، لأنَّه أنكر نص القرآن، وبذلك أفتى الأئمة والسلف في مثله، والذي يقول: القرآن مخلوق هو في المعنى موافق له فلذَا كفرَه السلف»^(٢).

وقد بيَّن ابن مهدي -رحمه الله تعالى- في رواية أخرى إنكارهم لنصوص آيات الصفات فقال: «إِنَّ الْجَهَمَيْةَ لَمْ يُرِيدُوا ذَاهِبَةً، وَإِنَّمَا أَرَادُوا أَنْ يَنْفُوَا أَنْ يَكُونَ الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوِيَّ، وَأَرَادُوا أَنْ يَنْفُوَا أَنْ يَكُونَ اللَّهُ كَلَامُ مُوسَى، وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَكَلَمُ اللَّهِ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾. وَأَرَادُوا أَنْ يَنْفُوَا أَنْ يَكُونَ الْقُرْآنُ كَلَامُ اللَّهِ تَعَالَى؛ أَرَى أَنْ يَسْتَأْبِدُوا فَإِنْ تَابُوا وَإِلَّا ضَرَبْتُ أَعْنَاقَهُمْ»^(٣).

ج- قرَر ابن أبي حاتم أنَّ القرآن غير مخلوق، وأنَّ الله تعالى هو الذي تكلَّم بهحقيقة وسمعه منه جبريل عليه السلام وبلغه إلى نبيَّنا محمد ﷺ؛ فأورد رحمه الله تعالى لبيان هذا والاستدلال عليه حديثاً عن ابن عباس -رضي الله تعالى عنهما-.

قال القاضي أبو يعلى: وروى أبو محمد عبد الرحمن ابن أبي حاتم في (الرَّد على الجهمية) وذكر الإسناد إلى ابن عباس رضي الله تعالى عنهما أنه قال: «إِنَّ اللَّهَ تَبارَكَ وَتَعَالَى إِذَا تَكَلَّمَ بِالْوَحْيِ سَعَ أَهْلَ السَّمَاوَاتِ لَهُ صَوْتٌ كَصَوْتِ الْحَدِيدِ إِذَا وَقَعَ عَلَى الصَّفَا فِي خَرْوَنَ سَجَدًا، فَإِذَا فَرَعَ عَنْ قُلُوبِهِمْ قَالُوا: مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ قَالُوا: الْحَقُّ وَهُوَ

(١) رواه ابن أبي حاتم كما في بيان تلبيس الجهمية لابن تيمية: ٢٧٧/١.

(٢) بجمع الفتاوى لابن تيمية: ١٢/٥٠٨.

(٣) رواه البيهقي في الأسماء والصفات: ص ٣١٩-٣٢٠، والأية من سورة النساء: ١٦٤.

العلي الكبير»^(١).

هذا الحديث من أقوى ما يدل لمذهب السلف على أنَّ كلام الله تعالى بصوت، خلافاً للجهمية والأشاعرة الذين يستبعدون أن يقوم بالله صوت. وقد استدل أئمَّة السلف بهذا الحديث على الصوت منهم الإمام أحمد، قال عبد الله بن الإمام سُلَيْمَانُ بْنُ أَبِي رَحْمَةَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَ مُوسَى لَمْ يَتَكَلَّمْ بِصَوْتٍ فَقَالَ أَبِي: «بَلَى إِنَّ رَبَّكَ عَزَّ وَجَلَ تَكَلَّمْ بِصَوْتٍ، هَذِهِ الْأَحَادِيثُ نَرَوْيَاهَا كَمَا جَاءَتْ». وَقَالَ أَبِي رَحْمَةَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَ تَكَلَّمْ بِصَوْتٍ (حديث ابن مسعود رضي الله عنه: «إِذَا تَكَلَّمَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَ سَمِعَ لَهُ صَوْتٌ كَجَرِ السَّلْسَلَةِ عَلَى الصَّفْوَانِ») قَالَ أَبِي: «وَهَذَا تَنْكِيرُ الْجَهَمَيْةِ»^(٢).

وإذا ثبتت أنَّ كلام الله بصوت يليق به، فكذلك كلامه بحرف يليق به كما يدل ظاهر النصوص على ذلك، وهو مذهب السلف وأتباعهم.

قال شيخ الإسلام -رحمه الله تعالى-: «استفاضت الآثار عن النبي ﷺ والصحابة والتابعين ومن بعدهم من أئمَّةِ الْسَّنَةِ أَنَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى يَنْادِي بِصَوْتٍ، وَيَتَكَلَّمُ بِالْوَحْيِ بِصَوْتٍ، وَلَمْ يَنْقُلْ عَنْ أَحَدٍ مِّنَ السَّلْفِ أَنَّهُ قَالَ: إِنَّ اللَّهَ يَتَكَلَّمُ بِلَا صَوْتٍ، أَوْ بِلَا حَرْفٍ، وَلَا أَنْكِرُ أَنْ يَتَكَلَّمُ اللَّهُ بِصَوْتٍ أَوْ بِحَرْفٍ»^(٣).

وقال الحافظ ابن حجر: «وَأَثَبَتَ الْخَاتِمَةُ^(٤) أَنَّ اللَّهَ مُتَكَلِّمٌ بِحَرْفٍ وَصَوْتٍ، أَمَّا الْحُرُوفُ فَلَلْتَصْرِيفِ بِهَا فِي ظَاهِرِ الْقُرْآنِ، وَأَمَّا الصَّوْتُ فَمِنْ مَنْعِ قَالِ: إِنَّ الصَّوْتَ هُوَ الْهَوَاءُ الْمُنْقَطَعُ الْمُسْمَوْعُ مِنَ الْحَنْجَرَةِ، وَأَحَادِيبُ مِنْ أَثْبَتِهِ بِأَنَّ الصَّوْتَ الْمُوْصَوْفُ بِذَلِكَ هُوَ الْمَعْهُودُ مِنَ الْأَدَمِيِّينَ كَالْسَّمْعِ وَالْبَصَرِ، وَصَفَاتِ الرَّبِّ بِخَلْفِ ذَلِكَ فَلَا يَلْزَمُ الْمُخْذُورُ الْمُذَكُورُ مَعَ اعْتِقَادِ التَّنْزِيهِ وَعَدْمِ التَّشْبِيهِ، وَأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مِنْ غَيْرِ الْحَنْجَرَةِ فَلَا يَلْزَمُ التَّشْبِيهِ»^(٥).

(١) رواه ابن أبي حاتم في الرد على الجهمية كما في إبطال التأويلات للقاضي أبي يعلى: ص ٢٨١-٢٨٢، وهو مخطوط، ولم أجده في المطبوع، وفتح الباري: ٤٦٤/١٣، وذكر له عدة طرق عن ابن أبي حاتم.

(٢) السنة لعبد الله: رقم ٢٣٤، وابن قدامة في المناظرة: ص ٤١، وابن حجر في الفتح: ٤٦٩/١٣ مختصراً.

(٣) مجموع الفتاوى له: ١٢/٣٠٤-٣٠٥.

(٤) يقصد به السلف.

(٥) فتح الباري: ٤٦٩/١٣.

وقد تضمن كلام الحافظ هذا بيان شبهة منكري الحرف والصوت في كلام الله تعالى وهو زعمهم أنَّ إثبات الحرف والصوت تشبيه للخالق بالمحلوق. وقد ذكر لليهقي كلاماً في ذلك وردَّ عليه تأويلاً للصوت الذي ورد في هذا الحديث بأنه للسماء أو للملك الآتي بالوحى أو لأجنحة الملائكة، وأنه إذا احتمل ذلك لم يكن ناصاً في المسألة. فقال: «وهذا حاصل كلام من ينفي الصوت من الأئمة ويلزم منه أنَّ الله لم يسمع أحداً من ملائكته ورسله كلامه بل ألمتهم إِيَّاهُ، وحاصل الاحتجاج للنفي الرجوع إلى القياس على أصوات المخلوقين لأنها التي عهد أنها ذات مخارج، ولا يخفى ما فيه، إذ الصوت قد يكون من غير مخارج، كما أنَّ الرؤية قد تكون من غير اتصال أشعة كما سبق، سلمنا، لكن تمنع القياس المذكور، وصفات الخالق لا تقاد على صفة المخلوق، وإذا ثبت ذكر الصوت بهذه الأحاديث الصحيحة وجوب الإيمان به»^(١).

فإنكار الصوت والحرف مع ما يلزم منه من أنَّ الله تعالى لم يسمع أحداً كلامه من ملائكته ورسله، يلزم منه كذلك أن لا يكون الذي في المصحف عند الإطلاق هو القرآن ولا كلام الله، ولكن عبارة عن كلام الله، وهذا مخالفة للنصوص الصرىحة وكفى بذلك ضلالاً^(٢). ولهذا قال الإمام أبو نصر السجزي^(٣) في رسالته في الرد على من أنكر الحرف والصوت: «الفصل الثالث في التدليل على أنَّ مقالة الكلامية وأضرابهم مؤدية إلى نفي القرآن أصلاً وإلى التكذيب بالنقوص الواردة فيه والرَّدُّ لصحيح الأخبار ورفع أحكام الشريعة»^(٤).

ثم إنَّ هذا الحديث يدل على أنَّ صفة كلام الله صفة قائمة بذاته تعالى، ومتصلة بخشيتها، وأنه بصوت وحرف، وأنه يحدث شيئاً بعد شيء وأنَّ الله تعالى يسمع كلامه لمن شاء من عباده، فيسمعه جبريل وغيره من ملائكته أو رسله كموسى ونبينا محمد ﷺ.

(١) المصدر السابق : ٤٦٦/١٣.

(٢) شرح العقيدة الطحاوية : ص ١٩٤.

(٣) هو : عبد الله بن سعيد بن حاتم بن أحمد بن محمد الوائلي، إمام كبير صاحب سنة، ومن مصنفاته : الإبانة الكبرى في مسألة القرآن، توفي سنة ٤٤٤هـ. سير أعلام النبلاء : ٦٥٤/١٧، وشذرات الذهب : ٢٧١/٣.

(٤) رسالة السجزي إلى أهل زيد في الرد على من أنكر الحرف والصوت : ص ١٠٥، تحقيق د/ محمد با كريم.

خلافاً للكلامية والساملية^(١) والأشاعرة الذين يقولون: «إنه مجرد خلق إدراك هم من غير تجديد تكليمه من جهته، والكلام عندهم لا يتعلق بمشيته وقدرته بل هو متزلة الحياة»^(٢).

وقد نص شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله تعالى- على أنَّ الحديث الذي نحن بصدده يدل لمذهب السلف من أنَّ كلام الله يتجدد. حيث قال: «ونصوص الكتاب والسنة تدل على هذا القول والأحاديث التي جاءت بأنه يكلُّ عباده يوم القيمة ويحاسبهم وأنه إذا قضى أمراً في السماء ضربت الملائكة بأجنحتها خضعاً لقوله كأنه سلسلة على صفوان إلى غير ذلك مما يطول ذكره»^(٣).

وقد روى ابن أبي حاتم آثاراً كثيرة في مسألة القرآن تبيَّن أنه كلام الله غير مخلوق وهذه الآثار هي الدليل والحججة في مسألة كلام الله، لأنَّ المُسأَلَتَيْنِ متلازمتان فمن أثبت إحداهما أثبت الأخرى، والعكس بالعكس.

وسيأتي في الفصل القادم -إن شاء الله تعالى- ذكر بعض تلك الآثار في مسألة القرآن، ولذلك فلا داعي للإطالة بذكرها هنا.

وبهذا نعلم أنَّ الإمام ابن أبي حاتم -رحمه الله تعالى- قرَرَ صفة الكلام لله على ما يليق به سبحانه وأنها صفة قائمة به تعالى غير بائنة عنه، وأنه تعالى يتكلم بما شاء متى شاء وكيف شاء. وأنَّ كلامه تعالى يتجدد شيئاً بعد شيء، وأنه تعالى يسمعه من يشاء من عباده.

وهذا الذي قرَرَه ابن أبي حاتم -رحمه الله تعالى- هو الحق الذي عليه السلف من الصحابة والتابعين ومن بعدهم من أهل السنة والحديث كما تقدم. ويركده قوله أبيه

(١) الساملية: هم أتباع أبي عبد الله محمد بن سالم (المتوفى سنة ٢٩٧)، وابنه الحسن بن أحمد بن سالم (المتوفى سنة ٣٥٠). ويجمع السالمية في منعهم بين كلام أهل السنة وكلام المعتزلة مع ميل إلى التشبيه ونزعة صوفية. انظر عنهم: شذرات النحب: ٣٦/٣، والفرق بين الفرق: ص ١٥٧، ٢٠٢، وطبقات الصوفية: ص ٤١٤-٤١٦، والطبقات الكبرى للشعراني: ١٢٩/١٠، وللمع للسراج: ٤٧٦-٤٧٢، ط القاهرة ١٩٦٠، ودرء التعارض: ١٣/١.

(٢) درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية: ١٢٩/٤.

(٣) المصدر السابق.

وأبي زرعة الذي ذكره عنهما: «... كلامه كيف شاء وكما شاء»^(١).

وبهذا نصل إلى آخر ما قرر الإمام ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى من الصفات التي ورد ذكرها في أثر الإمام الشافعي وأثر سلام بن أبي مطیع السابقين. وقد اشتملا على كثير من صفات الله تعالى التي يؤمن بها أهل السنة. وقد ساق ابن أبي حاتم الأثر الأول عن الإمام الشافعي في معرض ذكره لصفات الله وما ينبغي أن يؤمن به. كما ساق الأثر الثاني عن سلام بن أبي مطیع في معرض كلامه على وجوب الإقرار والإيمان بأحاديث الصفات وأنَّ ما أنكروه الجهمية من أحاديث لم تنفرد هي فقط بثبات هذه الصفات، وإنما هي كذلك ثابتة في القرآن الكريم، وهذا يدل على مراد ابن أبي حاتم في تقرير وجوب الإيمان بهذه الصفات وإثباتها لله تعالى على ظواهرها الالاتقة به سبحانه من غير تشبيه ولا تأويل. يؤكِّد هذا المعنى قول الإمام الشافعي -رحمه الله تعالى-: «إِنْ كَانَ الْوَارِدُ بِذَلِكَ خَبْرًا يَقُولُ فِي الْفَهْمِ مَقْامَ الْمُشَاهَدَةِ فِي السَّمَاعِ وَجَبَتِ الدِّينُونَةُ عَلَى سَامِعِهِ بِحَقِيقَتِهِ وَالشَّهَادَةِ عَلَيْهِ، كَمَا عَيْنَ وَسَعَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَلَكِنْ يَثْبِتُ هَذِهِ الصَّفَاتُ وَيَنْفِي التَّشْبِيهَ كَمَا نَفَى ذَلِكَ عَنْ نَفْسِهِ تَعَالَى ذَكْرُهُ». فقال: ﴿لَيْسَ كَمُثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾^(٢).

كما يدل أيضًا على وجوب الإقرار والاعتراف بالأخبار الواردة في الصفات والإيمان بها، يؤكِّد هذا المعنى قول سلام بن أبي مطیع في المبدعة: «وَيَلْهُمْ مَاذَا يَنْكِرُونَ مِنْ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ وَاللَّهُ مَا فِي الْحَدِيثِ شَيْءٌ إِلَّا وَفِي الْقُرْآنِ مُثْلُهُ»^(٣).

وهذا يحمل على من وصلت إليه هذه الأحاديث وعرفها وعرف صحتها. وأمَّا عوام المؤمنين فلا يكفلون بالاعتراف بها والإيمان بها. وإنما الذي يجب عليهم الإيمان الإجمالي بأسماء الله وصفاته. وأمَّا التفاصيل فعلى من عرف ذلك^(٤).

(١) تقدم تخریجه في ص ٣٩ من هذه الرسالة.

(٢) رواه ابن أبي حاتم كما في طبقات الحنابلة : ١/٢٨٤.

(٣) رواه ابن أبي حاتم في الرد على الجهمية كما في فتح الباري: ١٣/٣٧٢.

(٤) انظر: مجموع الفتاوى: ٦/٥٩ ، وسير أعلام النبلاء: ١٤/٣٧٣-٣٧٤.

كما يدل هذان الأثran - كذلك- لمذهب السلف في بقية صفات الله تعالى من وجوب الإقرار بها، وعدم تكييفها أو تشبيهها بصفات المخلوقين، فضلاً عن تأويتها أو تعطيلها. والإيمان بأنها صفات لائقة بالله سبحانه وتعالى.

وإلى جانب ما قرره الإمام ابن أبي حاتم - رحمه الله تعالى - من الصفات في هذين الأثرين: أثر الإمام الشافعي وأثر سلام بن أبي مطیع السابقين، فقد قرر - كذلك - ثبوت صفات أخرى لله تعالى على ما يليق بجلاله وعظمته بروايته أحاديث وأثار تدل على ذلك. وفيما يلي عرض لما قرره ابن أبي حاتم من تلك الصفات بروايته لها:

١- صفة الصمدية وعدم المثلية:

قرر الإمام ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى هاتين الصفتين بإيراده آثاراً عن أئمة السنة في تفسيره معنى قول الله تعالى: ﴿الصمد﴾. فروى بسنده عن أبي بن كعب رضي الله تعالى عنه قال: «الصمد: الذي لم يلد ولم يولد؛ لأنَّه ليس شيء يلد إلَّا يموت، وليس شيء يموت إلَّا يورث، وإنَّ الله لا يموت ولا يورث، ﴿ولم يكن له كفواً أحد﴾». قال: لم يكن له شبهة ولا عدل وليس كمثله شيء».

وروى بسنده عن إبراهيم^(١) رحمه الله تعالى قال: «الصمد: الذي يصمد العباد إليه في حوانجهم»^(٢).

في هذين الأثرين وصف الله تعالى بالصمدية وانتفاء الولد والوالد وعدم المثلية. وهذا الوصف، منه ما هو ثبوتي أي: القصد منه إثبات الصفة لله تعالى كتفسير الصمد بمعنى: الذي يصمد أي: يقصد في الحوائج. ومنه ما هو تنزيهي أي: المقصود منه تنزيه الله عمّا لا يليق كانتفاء الولد والوالد وعدم المثلية.

ومقصود هنا أنَّ صفة الصمدية يتضمن معناه جميع أوصاف الكمال لله تبارك وتعالى، فهي صفة جامعة. قال الحافظ ابن حجر نقاً عن القرطبي - رحمهما الله تعالى -: «وأمَّا الصمد فإنه يتضمن جميع أوصاف الكمال، لأنَّ معناه الذي انتهى سؤدده بحيث

(١) هو التخسي، ستأتي ترجمته في ص ٢٨٤ من هذه الرسالة.

(٢) رواهما ابن أبي حاتم كما في مجموع الفتاوى: ١٧/٢١٩، ٢٢١.

يُصمد إِلَيْهِ فِي الْحَوَاجِجِ كُلُّهَا، وَهُوَ لَا يَتَمَ حَقِيقَةً إِلَّا لِلَّهِ»^(١).

وإذا تقرر أنَّ الصمد يتضمن جميع أوصاف الكمال يتضح إذاً مناسبة تقرير ابن أبي حاتم لها ببروايته آثاراً كثيرة عن أمم السلف تشتمل على معانيها دون أن يعقب عليها بما يشعر أنه يقول بخلافها. فهو رحمه الله تعالى ذكر هذه النصوص في تفسيره مقتنعاً بدلالتها وما تحويه من معانٍ سامية، وهو بذلك يشارك في نقل مذهب السلف الصالح إلى أمم محمد ﷺ ويثبت عقيدتها بما ينبغي أن ثبت به.

٢- صفة الحقو^(٢):

إنَّ ما قرَرَه ابن أبي حاتم من الصفات الثابتة لله تعالى صفة الحقو. فقد قرَرَ ثبوت هذه الصفة لله تعالى على ما يليق بجلاله وعظمته بدون تكييف ولا تمثيل، وب بدون تأويل ولا تعطيل. وأنه يجب الإقرار والإيمان بها وإمرارها على ما جاءت. وقد قرَرَ ذلك بتوجيهه سؤال إلى أبيه يسألة عن تفسير حديث يتعلق بهذه الصفة ليعرف موقف أهل السنة منه ومن غيره من الأحاديث التي تشبهه في المعنى من أحاديث الصفات التي أنكرتها الجهمية. وفي هذا نشر لمذهب السلف واعتقادهم الصحيح بين الناس، ورد لمذهب الجهمية. وقد سبق عند بيان منهج الإمام ابن أبي حاتم أنَّ توجيهه الأسئلة لشائخه الكبار في المسائل الاعتقادية وتدوينها من أهم المسالك التي سلكها لتقرير تلك المسائل.

قال ابن أبي حاتم: سألت أبي عن تفسير حديث النبي ﷺ: «الرحم شجنة^(٣) من الرحمن وأنها آخذة بحقو الرحمن». فقال: قال الزهري: على رسول الله ﷺ البلاع ومنا التسليم. قال: أمرروا حديث رسول الله ﷺ على ما جاء. وحدثت عن معتمر بن سليمان عن أبيه أنه قال: كانوا يكرهون تفسير حديث رسول الله ﷺ بآرائهم كما

(١) فتح الباري: ٣٧٠/١٣.

(٢) الحقو: بفتح الحاء المهملة ويكسر، قال ابن الأثير: «الأصل في الحقو معقد الإزار، وجمعه: أحقو، وأحقا، ثم سمي به الإزار للمحاورة. النهاية في غريب الحديث والأثر: ٤١٧/١، وانظر: القاموس المحيط: مادة (حقا) ص ١٦٤٦.

(٣) قال ابن الأثير: «(وأصل الشجنة بالكسر والضم: شعبة في غصن من غصون الشجرة). النهاية في غريب الحديث والأثر: ٤٤٧/٢.

يكرهون تفسير القرآن برأيهم. وقال الهيثم بن خارجة^(١): سمعت الوليد بن مسلم يقول سألت الأوزاعي وسفيان الثوري ومالك بن أنس والميث بن سعد عن هذه الأحاديث التي فيها الصفة والرؤية والقرآن؟ فقالوا: «أمروها كما جاءت بلا كيف»^(٢).

هذا الحديث يدل على وجوب إثبات صفة الحق الله تعالى على ما يليق بجلاله وعظمته. وذلك لأنَّ إبراد ابن أبي حاتم أثر الإمام الزهرى في وجوب التسليم لما جاء عن النبي ﷺ من الأحاديث ووجوب إمارتها على ما جاءت؛ وأثر الوليد بن مسلم عن شيوخه الأربع في وجوب إمار أحاديث الصفات على ما جاءت مع عدم تكيفها تعقيباً وتفسيراً لهذا الحديث، ذهب منه رحمه الله تعالى إلى إثبات صفة الحق، ووجوب الإقرار والإيمان والتصديق بها، وإيقائهما على ظاهرها اللاقعة بالله تعالى وعدم تأويلها أو تعطيلها؛ وكذلك عدم تكيفها أو تمثيلها. وهذا من أهم ما قرر به الإمام ابن أبي حاتم مذهب السلف في باب الأسماء والصفات عموماً وصفة الحق خصوصاً، لأنَّ هذه الآثار من هؤلاء الأئمة تدل على أنَّ أئمة السلف في القرن الثاني عند ظهور الجهمية أكدوا على إبقاء النصوص على ظواهرها وعدم تأويلها، كما أكدوا على نفي التشبيه والتكييف.

ولقد أحسن ابن أبي حاتم الصنيع إذ أورد هذا الأثر عقب حديث الحق ليقطع به

(١) الهيثم بن خارجة: المروزي ثم البغدادي. الحافظ الثقة المحدث. وثقة ابن معين وقال النسائي ليس به بأس، وكان أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلَ يُشَيِّعُ عَلَيْهِ. توفي سنة ٢٢٧هـ. تاريخ بغداد: ٥٨/١٤، تذكرة الحفاظ: ٤٦٩/٢، تهذيب التهذيب: ٩٣/١١.

(٢) علل الحديث لابن أبي حاتم: ٢٠٩/٢ - ٢١٠، وهذا الحديث بهذا السياق لم أقف عليه في شيء من كتب الحديث، لكن الجزء الأول منه وهو قوله: «الرحم شحنة من الرحمن» وقع في حديث مرفوع في الصحيح، كما أنَّ الجزء الآخر منه وقع نحوه في حديث آخر مرفوع في الصحيح.

ولعل ابن أبي حاتم أخذ محل الشاهد من الحديثين فساقهما في معرض السؤال فظاهر كأنهما حديث واحد، والواقع أنهما حدثان مختلفان، وأيُّ ما يكون فما ذكره ثابت في حديث رسول الله ﷺ.

فقد أخرج البخاري في صحيحه من حديث أبي هريرة - رضي الله تعالى عنه - عن النبي ﷺ أنه قال: ((إنَّ الرحم شحنة من الرحمن، فقال الله: من وصلك وصلة، ومن قطعك قطعة)). صحيح البخاري مع الفتح كتاب الأدب باب من وصل وصله الله: ٤١٧/١٠، رقم ٥٩٨٨، وأخرجه الترمذى في كتاب البر باب في رحمة المسلمين: ٤/٢٨٤، رقم ١٩٢٤، وأحمد في المستند: ١٩٠/١.

وأما الجزء الآخر من الحديث فسيأتي ذكره مع تخرجه بعد قليل.

الشبهة، ويقيم به الحجة، ويقرّر به مذهب السلف في حديث الحق وآمثاله من أحاديث الصفات الكثيرة التي وردت في السنة المطهرة. وأنه لا تأويل ولا تعطيل كما يفيد ذلك قولهم: «أمروها». وأنه لا تمثيل ولا تكيف كما يدل عليه قولهم: «بلا كيف». فهذا رد على المشبهة المحسنة. وقولهم: «أمروها» رد على المؤولة والمعطلة.

ثم إنَّ أثر الوليد بن مسلم هذا قد جمع فيه أقوال أئمة الأمصار الإسلامية المهمة في عصرهم، فالأوزاعي إمام الشام، والثوري إمام الكوفة، ومالك إمام دار المحرقة، والليث إمام مصر؛ فهو لاءُ أئمة العلم والدين، وفقهاء الأمصار وزعماء علماء الآثار قد اتفقا على إمرار أحاديث الصفات وعدم تأويلها وتكييفها. فهذا الأثر من أقوى أدلة أهل السنة والحديث في منهجهم في باب الأسماء والصفات.

وثبتت صفة الحق لله تعالى على ما يليق به، هو الحق الذي عليه أئمة السلف.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية تعقيباً على حديث أبي هريرة - رضي الله تعالى عنه - الذي أخرجه الإمام البخاري في صحيحه، ولفظه: أنَّ النبي ﷺ قال: «خلق الله الخلق، فلما فرغ منه قامت الرَّحْمَن فأخذت بحقوق الرحمن، فقال: مه، قالت: هذا مقام العائد بك من القطعية، قال: ألا ترضين أن أصل من وصلك، وأقطع من قطعك؟ قالت: بلـى، قال: فذاك»^(١).

قال رحمه الله تعالى: «هذا الحديث - في الجملة - من أحاديث الصفات التي نص الأئمة على أنه يمر كما جاء، وردوا على من نفي موجبه»^(٢).

إذاً فالقول في «الحق» كالقول في «الوجه» و«اليد» وغيرهما من الصفات الذاتية التي ورد الخبر الثابت بوصف الله تعالى بها، فيجب الإيمان بها جميعاً، وإثباتها لله عز وجل على الوجه الذي يليق بجلاله وعظمته. وهذا ما قررَه ابن أبي حاتم بإيراده حديث الحق وتعقيبه بما قاله الأئمة في مثل هذه الأحاديث والذي قرروا فيه قاعدة مهمة من قواعد السلف التي أصَلُوها في باب الأسماء والصفات.

(١) صحيح البخاري مع الفتح كتاب التفسير - باب ﴿وَتَقْطِعُوا أَرْحَامَكُم﴾ : ٤٤٣ / ٨، رقم ٤٨٣٠.

(٢) نقله الشيخ عبد الله الغنيمان في كتابه شرح كتاب التوحيد من صحيح البخاري: ٣٧٣/١، وعزاه إلى نقض التأسيس لشيخ الإسلام ابن تيمية: ١٢٧/٣.

٣- صفة العجب:

إنَّ الإمام ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى يقرُّ ثبوت صفة العجب لله تعالى على ما يليق به سبحانه. وقد قرَّ ذلك بروايه آثاراً عن أئمَّة السلف.

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى: ونقل ابن أبي حاتم في كتاب الرد على الجهمية عن محمد بن عبد الرحمن المقرئ^(١) ولقبه مت، قال - وكان يفضل على الكسائي في القراءة - أنه قال: «يعجبني أن أقرأ: ﴿بِلْ عَجِبْتَ﴾ بالضم خلافاً للجهمية»^(٢).

إيراد ابن أبي حاتم هذا الأثر في كتابه الرد على الجهمية بما فيه من التصريح بمخالفة الجهمية يدل على أنه يخالفهم فيما ذهبوا إليه من نفي صفة العجب لله تعالى. وأنه يقرُّ ثبوت هذه الصفة لله تعالى على ما يليق بجلاله وعظمته.

وقال الحافظ ابن حجر أيضاً: وقد روى الطبراني وابن أبي حاتم من طريق الأعمش عن أبي وايل^(٣) عن شريح^(٤) أنه أنكر قراءة ﴿عَجِبْتَ﴾ بالضم، ويقول: إنَّ الله لا يعجب، وإنما يعجب من لا يعلم. قال: فذكرته لإبراهيم النخعي^(٥) فقال: «إنَّ شريحاً كان معجباً برأيه، وإنَّ ابن مسعود كان يقرأها بالضم، وهو أعلم منه».

قال الحافظ تعقيباً على هذا الأثر: «وقرأها بالضم أيضاً سعيد بن جبير، وحمزة^(٦)،

(١) هو: محمد بن عبد الرحمن النيسابوري، النحوي ، يعرف بـ (مت) عرض القراءة على عيسى بن عمر الكوفي ودخل بغداد زمن الكسائي. انظر : «غاية النهاية في طبقات القراء» لابن الجوزي، عني بشره: ج . برجستاس: ١٦٨/٢ ، ترجمة (٣١٢٤) - ط سنة ١٣٥١ هـ مكتبة الحاججي، مصر.

(٢) فتح الباري: ٢١٦/٨.

(٣) هو: شقيق بن سلمة الأنصاري، أبو وايل الكوفي، ثقة محضرم، مات في حلقة عمر بن عبد العزيز، وله مائة سنة. تقريب التهذيب: ص ٤٣٩.

(٤) هو: شريح بن الحارث بن قيس الكوفي النخعي، أبو أمية، القاضي، محضرم ثقة، وكان فقيها شاعراً فائقاً، فيه دعابة، توفي سنة ٧٨ هـ. انظر: تذكرة المخاتل: ٥٩/١، وتقريب التهذيب: ص ٤٣٤.

(٥) هو: الإمام الحافظ فقيه العراق، أبو عمران إبراهيم بن يزيد بن قيس بن الأسود النخعي البصري ثم الكوفي، أحد الأعلام، توفي سنة ٩٥ هـ. انظر: تذكرة المخاتل: ٧٣/١، وسر أعلام النبلاء: ٤/٥٢٠، وتهذيب التهذيب: ١/١٧٧.

(٦) هو: حمزة بن حبيب الريياتي، النحوي مولاهم، أبو عمارة الكوفي، القارئ وهو أحد القراء السبعة المشهورين، =

والكسائي^(١)، والباقيون بالفتح؛ وهو ظاهر، وهو ضمير الرَّسُول، وبه صرَّح قتادة، ويحتمل أن يراد به كل من يصح منه.

وأمَّا الضم: فحكایة شریع تدل على أنه حمله على الله، وليس لإنکاره معنی، لأنَّه إذا ثبت حمل على ما يليق به سبحانه وتعالى. ويحتمل أن يكون مصروفاً للسامع، أي قل: بل عجبت ويسخرون، والأول هو المعتمد، وقد أقرَّه إبراهيم النخعي، وجزم بذلك سعيد بن جبير فيما رواه ابن أبي حاتم، قال في قوله: ﴿ بل عجبت ﴾: الله عجب... ومن طريق الضحاك عن ابن عباس، قال: سبحان الله عجب^(٢).

ففي هذا كله إثبات صفة العجب لله تعالى على ما يليق به سبحانه وتعالى.

ووصف الله تعالى بالعجب اللائق به سبحانه من غير تشبيه ولا تكليف هو الحق الذي دلت عليه الأدلة الصحيحة. فقد وردت أحاديث عديدة في وصف الله تعالى بالعجب. منها حديث أبي هريرة -رضي الله تعالى عنه- عن النبي ﷺ قال: «عجب الله من قوم يدخلون الجنة في السلسل»^(٣).



صلوقي زاهد، توفي سنة ٥٦١هـ. انظر: تقرير التهذيب: ص ٢٧١ ، والبداية والنهاية: ١١٨/١٠.

(١) الكسائي: هو علي بن حمزة أبو الحسن النحوي المقرئ ، كان إماماً في فنون عديدة: في النحو والعربيّة وأيام الناس ، وقد اختار لنفسه قراءة صارت إحدى القراءات السبع. النجوم الظاهرة: ١٣٠/٢.

(٢) فتح الباري: ٢١٦/٨.

(٣) صحيح البخاري مع الفتح كتاب الجهاد - باب الأسرى في السلسل: ٦/٤٥، رقم ٣٠١٠، وأخرجه أبو داود في السنن كتاب الجهاد بباب الأسير بوثق: ٣/١٢٧، رقم ٢٦٧٧، وأحمد في المسند: ٢/٣٠٢، ٤٠٦، ٤٤٨، عن أبي هريرة مرفوعا، وفي ٥/٤٩ عن أبي أمامة مرفوعا.

الفصل الرابع

جهود الإمام ابن أبي حاتم

في تقرير مسألة كون القرآن كلام الله تعالى غير مخلوق

وفيه تمهيد وخمسة مباحث:

المبحث الأول: الأحاديث والآثار التي رواها ابن أبي حاتم وهي تدل على أنَّ
القرآن كلام الله غير مخلوق.

المبحث الثاني: الرد على القول بخلق القرآن.

المبحث الثالث: بيان ابن أبي حاتم حكم القول بخلق القرآن.

المبحث الرابع: موقف ابن أبي حاتم من الواقفة.

المبحث الخامس: تقرير ابن أبي حاتم الرد على مسألة اللفظية النافية.

تَهْيِد

لقد اعنى الإمام ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى ببيان مسألة القرآن اعتناء كبيراً من حيث كثرة الآثار والنقولات التي روتها عن شيوخه ومن قبلهم من أئمة العلم والدين. فإذا قورنت نقولاته في هذه المسألة بما ينقله في مسائل أخرى كالاستواء والنزول وغيرهما يتضح هذا الاعتناء. حيث إننا نجد عند المقارنة أنه لم يتسع في تلك المسائل توسيعه في هذه المسألة. بل كان يهتم بها في آرائه في الرجال جرحًا وتعديلًا؛ فكان رحمه الله تعالى يرى عدم جوازأخذ العلم والحديث عن الواقفة في هذه المسألة، فضلاً عن الجهمية أنفسهم. تابعاً في ذلك لشيوخه.

قال أبو محمد رحمه الله تعالى في ترجمة إسحاق بن إبراهيم بن أبي إسرائيل: سمعت أبي يقول: «كتبت عنه فوق في القرآن فوقنا عن حديثه، وقد تركه الناس حتى كنت أمر بمسجده وهو وحيد لا يقربه أحد بعد أن كان الناس إليه عنقاً واحداً»^(١). وقال في ترجمة إسماعيل بن إبراهيم بن هود الواسطي: «سألت أبي عنه فقال: كان جهمياً فلا أحدث عنه. وانتهى أبو زرعة في مسنده ابن عمر إلى حدث لإسماعيل بن إبراهيم بن هود فقال: اضربوا عليه ولم يقره. قال: وسمعت أبي يقول: إسماعيل بن إبراهيم بن هود كان يقف في القرآن فلا أحدث عنه»^(٢).

ولعل الأسباب التي اقتضت هذا الاهتمام البالغ أمور منها:

١ - تأثره بشيوخه، فقد كان الإمام ابن أبي حاتم في عقيدته مقتفيًا أثر السابقين بما صاح عنده من آثارهم ابتداءً من المعلم الأول، رسول الله ﷺ فالصحابة والتبعين وتابعهم إلى أئمة عصره: أبيه وأبي زرعة وغيرهما من شيوخه الذين اختارهم، ورأى أنهم المقتدون أثر السلف الصالح -رضوان الله تعالى عليهم أجمعين-.

ولما كان يرى أنَّ أبا زرعة قد اقتفيًا كل آثار السابقين وسارا على دربهما، فإنه جعلهما المثل الأعلى أمامه، يؤمن بما يؤمنان به ويدين بما يدينان، وينهج منهجهما، ويبتعد عنما ابتعدا عنه^(٣).

(١) الجرح والتعديل: ٢١٠/٢.

(٢) المصدر السابق: ١٥٧-١٥٨/٢.

(٣) ابن أبي حاتم وأثره في علوم الحديث د/ رفعت فوزي : ص ٩٧

ولقد كان أبوه وأبوا زرعة من أهل الحديث الذين أسلموا قيادهم لإمام أهل السنة والحديث الإمام أبي عبد الله أحمد بن حنبل -رحمه الله تعالى- واعتقدوا ما اعتقد، ونحو ما نحا في مسائل العقيدة؛ وذلك لما قام به من صمود أمام المخالفين، وما أصابه من امتحان وابتلاء من الجهمية، وهذا وجدناهم يقولون ما يقول، ويسلكون نفس المسلك والطريق. وقد ظهر لي أثناء البحث أنَّ عقيدة أبي حاتم وأبوا زرعة التي هي عقيدة ابن أبي حاتم لا تختلف عن عقيدة الإمام أحمد رحمه الله تعالى -إمامهما- فهما قد اقتفيا أثر الإمام أحمد في هذه المسألة، حتى تكاد بعض ألفاظهما تتطابق مع بعض ألفاظ الإمام أحمد.

قال الإمام أحمد: «والقرآن كلام الله تكلم به ليس بمحلوق، ومن زعم أنَّ القرآن مخلوق فهو جهمي كافر، ومن زعم أنَّ القرآن كلام الله ووقف ولم يقل: ليس بمحلوق فهو أخبث من قول الأول، ومن زعم أنَّ ألفاظنا به وتلاوتنا له مخلوقة، والقرآن كلام الله فهو جهمي، ومن لم يكُفِّر هؤلاء القوم كلهم فهو منهم...»^(١).

سأل أبو محمد أبا زرعة عن مذاهب أهل السنة في أصول الدين وما أدرى عليه العلماء في جميع الأمسكار وما يعتقدان من ذلك؟ فكان مما قالا: «... والقرآن كلام الله غير مخلوق بجميع جهاته... ومن زعم أنَّ القرآن مخلوق فهو كافر بالله العظيم كفراً ينقل عن الملة، ومن شك في كفره من يفهم فهو كافر. ومن شك في كلام الله عزَّ وجلَّ فوقف شاكا فيه يقول لا أدرى مخلوق أو غير مخلوق فهو جهمي... ومن قال لفظي بالقرآن مخلوق فهو جهمي، أو القرآن بلفظي مخلوق فهو جهمي...»^(٢).

فواضح من هذا أنَّ أبا حاتم وأبا زرعة في اعتقادهما كانوا متمسكين بما ذهب إليه أهل الأثر وخالفوا الفرق الضالة، وتابعهما في ذلك ابن أبي حاتم بدليل سؤاله لهما وتسجيل الجواب دون أن يعقب بما يُسِّن أنه خالفهما أو خالف الإمام أحمد ومن تابعه^(٣).

٢- ثم إنَّ مسألة القرآن من مسائل الدين التي اضطربت فيها الأقوال، وكثير فيها

(١) طبقات الحنابلة : ٢٧ / ١

(٢) تقدم في ص ٤٠ من هذه الرسالة.

(٣) انظر : ابن أبي حاتم وأثره في علوم الحديث : ص ١٠٤.

الكلام والتناحر، وتحيرت فيها العقول، ودار حولها من الجدل ما لم يدر حول مسألة غيرها. قال شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله تعالى-: «ومسألة القرآن قد كثر فيها اضطراب الناس حتى قال بعضهم: مسألة الكلام حيرت عقول الأئم»^(١).

وقد ذكر الباقلاني أنَّ أهم مسألة من المسائل التي أرادت المعتزلة إضلال الناس بها مسألة القرآن^(٢).

فمسألة بهذه الثابة تحتاج من عالم -بنزلة الإمام ابن أبي حاتم- الاشتغال بتفنيدها وبيان زيفها، وتوطيد دعائم الحق فيها، بالحججة الساطعة والبرهان القاطع، والبيان الواضح والشرح الوافي.

٣- ثم إنَّ القول بخلق القرآن أيضاً من أخطر الأقوال، وأحيث الآراء التي تراد بها هدم الدين من أساسه، وإبطال الأحكام الشرعية، وتعطيل صفات الله تعالى.

وقد كان الإمام ابن أبي حاتم -رحمه الله تعالى- مدركاً لخطورة هذه البدعة، كما أدركها غيره من الأئمة، فشدد النكير على أصحابها متبعاً في ذلك علماء السنة والحديث.

تاريخ ابتداء القول بخلق القرآن:

أرى من المفيد قبل الخوض في تفاصيل مسائل القرآن الكريم من الناحية العقدية - كما وردت عند ابن أبي حاتم- أن أشير إلى تاريخ إحداث القول بخلق القرآن ومن أحدهـ. فأقول وبإذن الله التوفيق:

أول من عرف عنه إظهار القول بخلق القرآن هو الجعد بن درهم.

قال ابن أبي حاتم: سمعت أبي يقول: «أول من أتى بخلق القرآن جعد بن درهم وقاله في سنة نيف وعشرين ومائة...»^(٣).

(١) بجموع الفتاوى: ٢١١/١٢.

(٢) الإنصاف له: ص ٧٠.

(٣) شرح أصول الاعتقاد: رقم ٦٤١، ورواه البخاري في حلقة أفعال العباد: ص ١٢٤، وأبو داود في مسائل الإمام أحمد: ص ١١١، والخطيب في تاريخ بغداد: ٦١/٧.

وقال البيهقي بعد أن ساق بأسانيدها أقوال أئمة السلف في أنَّ القرآن الكريم كلام الله غير مخلوق: «ولم يصح عندنا خلاف هذا القول عن أحد من الناس في زمان الصحابة والتابعين - رضي الله تعالى عنهم -، وأوَّل من خالف الجماعة في ذلك الجعد بن درهم فأنكره عليه خالد بن عبد الله القسري^(١) وقتلته»^(٢).

وقال الحافظ اللالكاني رحمه الله تعالى: «ولا خلاف بين الأمة أنَّ أوَّل من قال القرآن مخلوق جعد بن درهم في سنة نيف وعشرين^(٣) ثم جهم بن صفون»^(٤).

إلاً أنَّ الإمام ابن أبي حاتم - رحمه الله تعالى - ذكر في موضع آخر عن عبيد بن هاشم^(٥) قوله: «أوَّل من قال القرآن مخلوق جهم فأرسلت إليه بنو أمية فطلبه - يعني قتله - فطفي الأمر حتى نشأ رجل بالكوفة فقال: القرآن مخلوق فبلغ ابن أبي ليلى^(٦) فركب إلى عيسى بن موسى^(٧) فأخبره. فكتب إلى أبي جعفر^(٨). فكتب إليه أبو جعفر أن يستبيه فإن تاب وإلا ضربت عنقه، فاستابوه فتاب، فسكن الأمر»^(٩).

والمشهور الأوَّل، لأنَّ جهْمَاً تلقف هذه المقالة من الجعد بن درهم كما أشار إلى ذلك كثير من الأئمة.

(١) هو: خالد بن عبد الله بن يزيد بن أسد القسري الدمشقي أمير العراقيين لهشام، وكان جرواداً مدوحاً عظيماً على الرتبة من الرجال، ولكنه فيه نصب، توفي سنة ١٢٦هـ. انظر: التاريخ الكبير: ٣/١٥٨، المحرج والتعديل: ٣٤٠/٣، وفيات الأعيان: ٦٢/١٠.

(٢) الأسماء والصفات له: ص ٢٥٤، وانظر لوامع الأنوار البهية: ١/٢٣.

(٣) أي: بعد المائة كما ذكره المحقق. راجع هاشم (رقم ٢) من شرح أصول الاعتقاد ٢/٣٤٤.

(٤) شرح أصول الاعتقاد: ٢/٣٤٤.

(٥) هو: عبيد بن هاشم الغاضري التميمي، الضريري. قال ابن أبي حاتم: سئل أبي عنه فقال: كوفي صدوق. انظر: المحرج والتعديل: ٦/٥.

(٦) هو: عبد الرحمن بن أبي ليلى الفقيه، المرتضى أبو عيسى، أدرك الصحابة، وقد يوم الجماجم. تهذيب التهذيب: ٦/٢٦.

(٧) عيسى بن موسى: ابن أخي السفاح كان والياً للكوفة آنذاك، وتوفي سنة ١٦٧هـ. تاريخ الطبرى: ٨/٦٤.

(٨) هو: المنصور بن محمد بن علي بن العباس، ثانى خلفاء الدولة العباسية تولى الخلافة سنة ١٣٦هـ. وينهى بها حتى توفي سنة ١٥٨هـ. راجع تاريخ بغداد: ١٠/٥٣ ، والبداية والنهاية: ١٠/١٢١.

(٩) شرح أصول الاعتقاد: رقم ٦٢٢، وذكره مختصر النهي في العلو: ص ١٤٣، وانظر: مختصر العلو: ص ١٤٧.

قال الإمام البخاري رحمه الله تعالى: قال قتيبة^(١): «بلغني أنَّ جهْمًا كان يأخذ الكلام من الجعد بن درهم»^(٢).

وقال ابن أبي حاتم: سمعت أبي يقول: «أوَّل من أتى بخلق القرآن الجعد بن درهم في سنة نيف وعشرين ومائة، ثم جهم بن صفوان ثم بعدهما بشر بن غياث»^(٣). فنهذه الرواية تشير إلى تتابع السلسلة في تلقيف أهل البدع هذه المقالة ضال عن ضال، حيث دلت على أنَّ جهْمًا أخذ هذه المقالة البدعية عن الجعد، وتلقفها من الجهم رأس الضلال، وطاغوت البدعة بشر المرسي، فأثارها ونشرها بين الناس. وقد سجل ابن أبي حاتم ما يؤرخ لهذا حين روى عن هارون بن موسى الفروي^(٤) قوله: «ما سمعت الكلام في القرآن إِلَّا سنتُ تسع ومائتين حيث جاء نفر إلى عبد الملك بن الماجشون^(٥) وكلموه فأنكر ذلك عليهم، فكان في بعض ما كلامهم به أن قال: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ أهذا مخلوق؟ ثم قال: لو أخذت بشراً المرسي لضربت عنقه»^(٦).

ولقد كان لعلماء أهل السنة وولاتهم موقف مشرف ضد هذه المقالة البدعية الشنيعة، نصرة للسنة وذبا عنها، وقمعاً للبدعة وإذلالاً لأهلها. سيأتي الكلام عليه في مبحث (بيان ابن أبي حاتم حكم القول بخلق القرآن) إن شاء الله تعالى.



(١) هو: قتيبة بن سعيد بن جحيل بن طريف الثقفي مولاهم، البلخي، شيخ الإسلام المحدث الإمام الققة، راوية الإسلام روى نحوَ من مئة ألف حديث، توفي سنة ٢٤٠هـ. انظر: طبقات ابن سعد: ٣٧٩/٧ ، الجرح والتعديل: ١٤٠/٧ ، سير أعلام النبلاء: ١١/٢٤-٢٥ .

(٢) خلق أفعال العباد: ص ٣٠ .

(٣) ذكره ابن أبي حاتم في الرد على الجهمية كما في تعليق الكوثري على الأسماء والصفات للبيهقي: ص ٤٢٨ .

(٤) هو: هارون بن موسى الفروي المدني، من رواة الحديث لا بأس به، مات سنة ٢٥٣هـ. تهذيب التهذيب: ١٩٨/٩ .

(٥) هو: عبد الملك بن الماجشون بن سلمة الماجشون، حلف أبوه في الفتيا والفقه المالكي، توفي سنة ٢١٢هـ وقيل: بعدها بستة، وقيل: بستين. انظر: الديباج المنصب : ٦/٢ .

(٦) رواه ابن أبي حاتم كما في العلو للنهبي: ص ١٦٩ ، وانظر: مختصر العلو: ص ١٦٩ .

المبحث الأول

الأحاديث والآثار التي رواها ابن أبي حاتم وهي تدل على أنَّ القرآن كلام الله تعالى غير مخلوق

لقد اعنى الإمام ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى ببيان صفة الكلام ومسألة القرآن - كما تقدم - وأورد أحاديث وآثاراً كثيرة تقرُّ أنَّ القرآن كلام الله تعالى غير مخلوق. وإذا كان من غير الممكن أن نتعرَّف على جميع الأحاديث والآثار التي رواها ابن أبي حاتم لتقرير هذا الأمر - لكون مؤلفه في ذلك في حيز المفقود - فإنَّ ما أورده بعض مصنِّفي كتب السنة يتبع لنا معرفة بعض تلك الأحاديث والآثار.

أولاً: الأحاديث التي رواها ابن أبي حاتم وهي تدل على أنَّ القرآن كلام الله غير مخلوق:

ويشتمل على حديثين:

الحديث الأول:

قال القاضي أبو يعلى: روى أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم في الرد على الجهمية قال نا أبو زرعة نا عثمان بن أبي شيبة نا جرير عن يزيد بن أبي زياد عن عبد الله بن الحارث عن ابن عباس رضي الله عنهمما قال: «إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى إِذَا تَكَلَّمَ بِالْوَحْيِ سَمِعَ أَهْلُ السَّمَاوَاتِ لَهُ صَوْتٌ كَصَوْتِ الْحَدِيدِ إِذَا وَقَعَ عَلَى الصَّفَا فِي خَرْدَنَ سَجَداً، فَإِذَا فَزَعَ عَنْ قُلُوبِهِمْ قَالُوا: مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ قَالُوا: الْحَقُّ وَهُوَ الْعَلِيُّ الْكَبِيرُ»^(١). وقد ذكر الحافظ ابن حجر -رحمه الله تعالى- عدة طرق لهذا الحديث عند ابن أبي حاتم

١ - طريق منصور بن المعتمر.

٢ - طريق الحسن بن عبيد الله النخعي.

٣ - طريق السدي عن أبي مالك عن مسروق عن ابن مسعود رضي الله عنه.

٤ - طريق الشعبي عن ابن مسعود^(٢).

(١) رواه ابن أبي حاتم في الرد على الجهمية كما في إبطال التأويلات لأبي يعلى: ص ٢٨١-٢٨٢ مخطوط.

(٢) روى ابن أبي حاتم هذه الطرق في الرد على الجهمية كما في فتح الباري: ٤٦٤/١٣.

فتبن بهذه الطرق صحة هذا الحديث خلافاً لمن طعن فيه بسبب عنعنة الأعمش لكونه مدلساً^(١). لأنَّ رواة هذه الطرق تابعوا الأعمش، أو تابعوا أصل روایته عن ابن مسعود. فالحديث مشهور عنه بهذه الطرق.

وأمَّا الإعلال بِأَنَّ المحفوظ هو الموقوف ولا يتحجج به في الصفات^(٢). فعلى فرض التسليم بذلك، فإنَّ الموقوف له حكم الرفع، لأنَّه مما لا مجال للرأي فيه.

فقد قال علماء فن المصطلح: إنَّ من المرفوع حكماً ما جاء عن الصحابي ومثله لا يقال من قبل الرأي ولا مجال للاجتهاد، فيحمل على السماع، وذلك كالأخبار عن الغيبات من بدء الخلق، وأخبار الأنبياء، والملائكة، إذا كان هذا الصحابي من لم يكن يأخذ من أهل الكتاب، ونصوا على قول ابن مسعود: «من أتى ساحراً أو عرَّافاً فقد كفر بما أنزل على محمد ﷺ»^(٣).

ويؤيد كون هذا الحديث له حكم الرفع ورود شواهد كثيرة له مرفوعة بأسانيد صحيحة منها:

حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا تكلم الله بالوحى سمع أهل السماء للسماء كجر السلسلة على الصفا فيصيغون، فلا يزالون كذلك حتى يأتيهم جبريل، حتى إذا جاءهم جبريل فزع عن قلوبهم، قال: فيقولون: يا جبريل ماذا قال ربك؟ فيقول: الحق، فيقولون الحق الحق»^(٤).

(١) انظر : تعليق الكوثري على الأسماء والصفات للبيهقي: ص ٢٦٢-٢٦٣.

(٢) المصدر السابق. وتعليقه على الانصاف للباقلانى: ص ١٣١.

(٣) نزهة النظر: ص ٥٣، وتدريب الرواوى: ١٩٠/١.

(٤) أسرجه أبو دارد في السنن كتاب السنة باب في القرآن: ١٠٥/٥، رقم ٤٧٢٨، وقد أشار الحافظ في الفتح: ٤٦٤-٤٦٥، إلى رواية ابن أبي حاتم له مرفوعاً، ورواوه البخاري في حلق أفعال العباد: رقم ٤٦٥-٤٦٦، وذكره معلقاً في ترجمة الباب في الصحيح: ٤٥٢/١٣ ، وأسرجه عبد الله بن أحمد في السنة: رقم ٥٣٦-٥٣٧ ، ومن طريقه النجاد في الرد على من قال القرآن مخلوق: رقم ٦-٥، ومن طريقه ابن قدامة في المذاكرة: ص ٤٢ ، وأخرجه الدارمي في الرد على الجهمية: ٣٠٨، وابن حزم: رقم ٢٠٧-٢١١، واللالكائي في شرح أصول الاعتقاد: رقم ٥٤٧-٥٤٨. والحديث صحيح، قال أبو نصر السجعى: ما في روایته إلا إمام مقبول. الرد على من أنكر الحرف والصوت: ص ١٦٧، وقال ابن القيم: وهذا لإسناد كلهم أئمة ثقات. مختصر =

وحدث أبى هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «إذا قضى الله الأمر في السماء ضربت الملائكة بأجنحتها خضعاً لقوله كالسلسلة على صفوان...»^(١)
ما يدل على أنَّ هذا الحديث مشهور عن النبي ﷺ .

فإذا ثبت صحة الحديث. فإنَّ ما رواه ابن أبى حاتم عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما في حال الملائكة حين سمع كلام الله تعالى، وكذلك الأحاديث الأخرى الواردة في معناه من أوضح أدلة أهل السنة والجماعة على مذهبهم الحق في كلام الله تعالى والقرآن، والصوت، ومن هنا كثُر استدلالهم واحتجاجهم به. ومن استدل بهذا الحديث من الأئمة الإمام أحمد^(٢)، والبخاري^(٣)، وأبو داود^(٤)، والدارمي^(٥)، وعبد الله بن الإمام أحمد^(٦)، وابن ماجة^(٧)، وابن حزيمة^(٨)، وابن أبى عاصم^(٩)، والتجاد^(١٠)، واللالكائي^(١١)، والبيهقي^(١٢)، وإسماعيل^(١٣)، وابن قدامة^(١٤)، وقبل هؤلاء أبو نصر السجعى^(١٥).

الصوات: ص ٤٠٢، وقد صححه الشيخ الألبانى فى صحيح أبى داود: ٨٩٧/٣ ، رقم ٣٩٦٤.

(١) أخرجه البخاري في كتاب التفسير باب ﴿إِلَّا مَنْ اسْتَرْقَ السَّمْعَ فَأَتَبَعَهُ شَهَابٌ مَبِينٌ﴾: صحيح البخاري مع الفتح: ٢٣١/٨، ٢٣٢، ٤٧٠١، رقم ٤٨٠٠، وفي كتاب التوحيد باب ٣٢، ٤٦١/١٣، رقم ٧٤٨١، والترمذى في كتاب التفسير باب ٣٥: ٣٣٧/٥، رقم ٣٢٢٣، والطبرى في التفسير: ٩١/٢٢.

(٢) انظر: السنة لعبد الله: رقم ٥٣٤.

(٣) انظر : خلق أفعال العباد: ص ١٥١-١٥٣، وال الصحيح مع الفتح: ٤٦١/١٣.

(٤) انظر : السنن: ٥/١٠٥، رقم ٤٧٢٨.

(٥) انظر: الرد على الجهمية: ١٤٦-١٤٨.

(٦) السنة لعبد الله: ٢٨١/١.

(٧) انظر: سنن ابن ماجة: ١/٦٩-٧٠.

(٨) التوحيد له: ١/٢٥٠-٣٥٧.

(٩) السنة له: ١/٢٢٦-٢٢٧، رقم ٥١٥.

(١٠) الرد على من يقول القرآن مخلوق: ٣٢-٣٤.

(١١) شرح أصول الاعتقاد: ٢/٣٢٣-٣٣٤.

(١٢) انظر : الأسماء والصفات له : ٢٦١-٢٦٥.

(١٣) انظر: الحجة في بيان الحجة له: ٢/١٩١.

(١٤) انظر: المناظرة مع بعض أهل البدع: ٤٢.

(١٥) انظر: الرد على من أنكر الحرف والصوت: ص ١٦٦.

ووجه استدلال الإمام ابن أبي حاتم بهذا الحديث هو أنه -رحمه الله تعالى- صنف كتاباً بعنوان الرَّد على الجهمية، وأورد فيه هذا الحديث الذي فيه البيان بأنَّ القرآن كلام الله تعالى تكلم به حقيقة. وفي هذا رد على الجهمية والمعتزلة القائلين بأنَّ الله لا يتكلم كلاماً قائماً به، وإنما كلامه خلقه، من وجهين:

الوجه الأول: إسناد الفعل إلى الله تعالى في قوله: «إذا تكلم الله تبارك وتعالى بالوحى» فيحمل الإسناد على الحقيقة، إذ ليس هناك ما يصرف معنى إسناد التكلم إلى الله تعالى الوارد في هذا القول إلى غير الله تعالى. فيحمل طرفاً للإسناد: الفعل والفاعل على معنيهما الحقيقيين، فيبقى معنى التكلم على حقيقته لا على معنى الخلق؛ ولننظر الحال على مدلوله وهو ذات الباري جل وعلا، لا على معنى الملك أو غيره.

الوجه الثاني: ما جاء في بعض روایات هذا الحديث أنَّ الملائكة يصعقون عند سماع كلام الله تعالى، والملائكة لا يصعقون عند سماع أصوات المخلوقات. حيث ينادي بعضهم بعضاً فلا يحصل لهم صعق.

قال الإمام البخاري رحمه الله تعالى في خلق أفعال العباد: «ويذكر عن النبي ﷺ أنَّ الله عز وجل ينادي بصوت يسمعه من بعد كما يسمعه من قرب، فليس هذا لغير الله جل ذكره». قال أبو عبد الله: «وفي هذا دليل أنَّ صوت الله لا يشبه أصوات الخلق، لأنَّ صوت الله جل ذكره يسمع من بُعد كما يسمع من قُرب، وأنَّ الملائكة يصعقون من صوته، فإذا تنادى الملائكة لم يصعقوا. وقال عز وجل: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا اللَّهَ أَنْدَادًا﴾. فليس لصفة الله ند ولا مثل، ولا يوجد شيء من صفاته في المخلوقين»^(١). ثم ذكر الأحاديث الدالة على ذلك^(٢).

ثم إنَّ هذا الحديث يدل على أنَّ الله يتكلم متى شاء بما شاء، وهذا ورد فيه تعليق سماع الملائكة للصوت بتكلم الله تعالى مما يدل على أنَّ كلام الله حصل عند ذلك، لا أنَّ هذا الكلام هو عينه القديم الواحد الذي لا يتبعض ولا يتجزأ. وفي هذا رد على الأشعرية

(١) خلق أفعال العباد: ط ١٣٨٩ هـ مطبعة النهضة بمنطقة المكرمة ص ٥٩ ، الآية من سورة البقرة: ٢٢.

(٢) المصدر السابق : ص ٥٩-٦٠.

القائلين بالكلام النفسي، الذي هو معنى واحد قائم بالله تعالى ليس بحرف ولا صوت، ولا يتبعض ولا يتجزأ.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله تعالى-: قوله: «إذا تكلم الله بالوحى سمع». يدل على أنه يتكلم حين يسمعونه، وذلك ينفي كونه أزلياً، وأيضاً فما يكون كجر السلسلة على الصفا يكون شيئاً بعد شيء، والمسوق بغيره لا يكون أزلياً»^(١).

وما يدل في هذا الحديث لهذا المعنى كلمة «إذا» لأنها ظرف لما يستقبل من الزمان^(٢). قوله: «إذا تكلم بالوحى» يقتضي حصول تكلم مستقبل وليس تكلماً أزلياً هو معنى واحد كما تقوله الأشاعرة. وهذا الحديث يشبه تماماً قوله تعالى: ﴿وَلَا جاء موسى لِمِيقَاتِنَا وَكَلَمَ رَبِّهِ﴾^(٣). قوله: ﴿فَلَمَّا أَتَاهَا نُودِيَّ مِنْ شَاطِئِ الْوَادِ الْأَيْمَنِ﴾^(٤). قوله: ﴿فَلَمَّا جَاءَهَا نُودِيَّ أَنْ بُورَكَ مِنْ فِي النَّارِ وَمِنْ حَوْلِهِ﴾^(٥). فهذه الآيات يَبْيَنُ اللَّهُ فِيهَا أَنَّهُ إِنَّمَا نَادَاهُ حِينَ جَاءَ لِمَ يَكُنَ النَّدَاءُ فِي الْأَزْلِ، خَلَافَةً لِلْكَلَامِيَّةِ وَالْأَشْعَرِيَّةِ الَّذِينَ يَقُولُونَ: «إِنَّ النَّدَاءَ قَائِمٌ بِذَاتِ اللَّهِ فِي الْأَزْلِ وَهُوَ لَازِمٌ لِذَاتِهِ، لَمْ يَزُلْ وَلَمْ يَزَالْ مَنْادِيًّا لَهُ، لَكِنَّهُ لَمْ أَتِ خَلْقَهُ إِدْرَاكًا لِمَا كَانَ مَوْجُودًا فِي الْأَزْلِ». وهذا مردود باطل؛ فالقرآن والسنة وكلام السلف قاطبة يقتضي أنه إنما ناداه وناجاه حين أتى، لم يكن النداء موجوداً قبل ذلك، فضلاً أن يكون قدِيماً أزلياً»^(٦).

الحديث الثاني:

قال الحافظ اللالكائي: ذكره عبد الرحمن ثم ساق الإسناد إلى أبي هريرة -رضي الله تعالى عنه- أنه قال: حدثنا رسول الله ﷺ قال: «يَأْمُرُ اللَّهُ إِسْرَافِيلُ بِنَفْخَةِ الصَّعْقَةِ إِذَا هُمْ خَامِدُونَ، وَجَاءَ مَلِكُ الْمَوْتِ فَقَالَ: يَا رَبُّنَا فَقَدْ مَاتَ أَهْلُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا

(١) جامع الرسائل له: ٢٤/٢.

(٢) انظر : المصدر السابق: ١٤/٢.

(٣) سورة الأعراف: آية ١٤٣.

(٤) سورة القصص: آية ٣٠.

(٥) سورة التمل: آية ٨.

(٦) جامع الرسائل: ١١/٢-١٢.

من شئت. فيقول: من بقي - وهو أعلم -؟ قال: يا ربُّ بقيت أنتَ الْحَيُّ الَّذِي لَا تموت، وبقي حملة عرشك، وبقي جبريل وميكائيل وبقيت أنا. فيقول: ليامت جبريل وميكائيل، وليمت حملة عرشي. فيقول اللَّهُ تَعَالَى - وهو أعلم -: فمن بقي؟ فيقول: بقيت أنتَ الْحَيُّ الَّذِي لَا تموت، وبقيت أنا. فيقول: يا ملك الموت: أنتَ خلق من خلقي لما رأيت. فمت ثم لا يحي. فإذا لم يبق إلَّا اللَّهُ الْوَاحِدُ الصَّمَدُ قال اللَّهُ: لَا موت على أهل الجنة، ولا موت على أهل النار. ثم طوى اللَّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ كَطْيَ السِّجْلِ لِكِتَابٍ ثُمَّ قَالَ: أَنَا الْجَبَّارُ مَنِ الْمَلَكُ الْيَوْمَ؟ ثُمَّ قَالَ: مَنِ الْمَلَكُ الْيَوْمَ؟ ثُلَاثًا. ثُمَّ قَالَ لِنَفْسِهِ: ((اللَّهُ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ))^(١).

وجه الاستدلال بهذا الحديث:

إنَّ الإمام ابن أبي حاتم ألف كتاباً باسم (الرَّدُّ على الجهمية) وساق فيه هذا الحديث، ومراده بهذا إثبات صفة الكلام للَّهِ تَعَالَى وبيان مذهب أهل السنة والجماعة في القرآن، والرَّدُّ على أهل البدع والأهواء من الجهمية والمعتزلة القائلين بأنَّ القرآن مخلوق. حيث إنَّ هذا الحديث من أوضح الأدلة على أنَّ القرآن الكريم كلام اللَّهِ تَعَالَى تكلم به حقيقة. وهذا يستفاد من وجهين:

الوجه الأول: إثبات أنَّ اللَّهَ يتكلّم ويقول بعد فناء الخلق: ﴿مَنِ الْمَلَكُ الْيَوْمَ﴾، ويجيب نفسه: ﴿اللَّهُ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ﴾. وكلام اللَّهُ صفة من صفات ذاته فهو غير مخلوق، لأنَّ الصفة لا تقوم بنفسها، فإنْ كانت صفة للخالق قامت به، وإنْ كانت صفة للمخلوق قامت به ولا بد.

وصفة الكلام كغيرها من الصفات، لابد أن تقوم بمحل، فإذا قامت بمحل كانت صفة لذلك محل لا صفة لغيره، فإنْ هي أضيفت إلى الخالق تعالى فهي صفتة وصفة الخالق غير مخلوقة كنفسه، وإنْ أضيفت إلى غيره فهي صفة لذلك الغير، وصفة المخلوق مخلوقة

(١) شرح أصول الاعتقاد: رقم ٣٦٥ ، ورواه الطبراني في التفسير: ٢٤/٣٠ ، ومداره على إسماعيل بن رافع المدنى ضعفه أحمد ويعنى وجماعة. انظر ميزان الاعتدال: ١/٢٢٧ ، وتهذيب التهذيب: ١/٢٩٤ ، ورجح الحافظ ابن حجر تضعيفه، فتح الباري: ١١/٣٦٨ ، وعلى هذا فأسناد الحديث ضعيف. انظر: في هذا، مع تخریج الحديث في هامش رقم (٢) من ص ٢٤٨ من شرح أصول الاعتقاد.

نفسه.

وفي هذا رد على الجهمية القائلين بأنَّ القرآن مخلوق خلقه الله منفصلاً إِمَّا في الهواء أو السماء، أو اللوح المحفوظ، أو في جبريل أو محمد ﷺ^(١). لأنَّه لو كان كذلك لم يكن كلاماً لله، وإنما كلاماً للذي خلق فيه «فلو كان قد خلق كلاماً في غيره كالشجرة التي نادى منها موسى لكيانت الشجرة هي المتصفه بذلك الكلام فتكون الشجرة هي القائلة لموسى: ﴿إِنِّي أَنَا اللَّهُ﴾^(٢). ولكن ما يخلقه الله من إنطاق الجلود، والأيدي، وتسبيح الحصى، وتأويب الجبال، وغير ذلك كلاماً له كالقرآن، والتوراة، والإنجيل؛ بل كان كل كلام في الوجود كلاماً لأنه خالق كل شيء. وهذا قد التزمه مثل صاحب الفصوص ابن عربي^(٣) وأمثاله^(٤)، من هؤلاء الجهمية الخلولية^(٥) الاتحدادية^(٦)»^(٧).

الوجه الثاني: أنَّ هذا الكلام من الله تعالى يقع بعد فناء الخلق فلا يوجد إذ ذاك من يحيي غير الله تعالى حتى يصح أن نقدر أنَّ القائل خلق من خلق الله عزَّ وجلَّ؛ فظهور بهذا بطلان مذهب القائلين بأنَّ القرآن مخلوق، إذ لا يمكن أن يقال: إنَّ المخلوق هو القائل: ﴿لِمَنِ الْمُلْكُ الْيَوْمَ لِلَّهِ الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ﴾^(٨) بعد موته وفنته.

(١) انظر : الحجة للتيمي: ٢/٣٩٦، حكاية المناظرة لابن قدامة: ص ١٧-١٩، ومقالات الإسلاميين: ٢٥٦/٢ وما بعدها، والإنصاف للباقلانى: ص ١٠٧.

(٢) هو: أبو بكر محي الدين محمد بن علي بن محمد الحاتمي الطائي الأندلسى، المعروف بابن عربي والمقلب عند الصوفية بالشيخ الأكبر والكبير الأحمر وغير ذلك. انظر: ترجمته في شذرات الذهب: ١٩٠/٥-٢٠٢، وطبقات الشعراني: ١٦٣/١، وميزان الاعتدال: ٣/٦٥٩-٦٦٠، ولسان الميزان: ٣١١/٥-٣١٥.

(٣) كابن الفارض المتوفى سنة ست وسبعين وخمس مئة. انظر: لسان الميزان: ٤/٣١٧، وابن سبعين المتوفى سنة تسع وستين وست مئة. انظر: شذرات الذهب: ٥/٣٢٩.

(٤) الخلولية: هم القائلون بأنَّ الله جل وعلا يجوز أن يجعل في الأشخاص. تعالى الله عما يقول الكافرون علواً كبيراً. انظر: مقالات الإسلاميين: ١/٨١.

(٥) الاتحدادية: هم أصحاب وحدة الوجود القائلون بأنَّ العالم هو الله، والله هو العالم، وذلك مبني على أصلهم الفاسد: إنَّ الله هو عين الوجود. تعالى الله عما يقول الكافرون علواً كبيراً. قال ابن كثير عن فصوص الحكم: ((فيه أشياء كثيرة ظاهرها كفر صريح)). انظر البداية والنهاية: ١٣/١٥٦.

(٦) اقتضاء الصراط المستقيم: ص ٤١٩ ، ونحوه في منهاج السنة: ٢٧١/٢-٣٧٢.

وبمثل هذا الدليل العقلي المنطقي أفحـم رجل أبا الهذيل العلاف المعتزلي البصري^(١) وبهـته لما سـأله عن القرآن.

قال الـلـالـكـائـي: ذـكرـه عـبـدـ الرـحـمـنـ قـالـ: حـدـثـنـاـ أـبـوـ سـعـيدـ أـحـمـدـ بنـ يـحـيـىـ بنـ سـعـيدـ القـطـانـ قالـ: أـنـ رـجـلـ سـأـلـ أـبـاـ هـذـيـلـ العـلـافـ المـعـتـزـلـيـ البـصـرـيـ عـنـ الـقـرـآنـ فـقـالـ: مـخـلـوقـ. فـقـالـ لـهـ: مـخـلـوقـ يـمـوتـ أـوـ يـخـلـدـ؟ فـقـالـ: لـاـ بـلـ يـمـوتـ. قـالـ: فـمـتـىـ يـمـوتـ الـقـرـآنـ؟ قـالـ: إـذـ مـاتـ مـنـ يـتـلـوـهـ فـهـوـ مـوـتـهـ. قـالـ: فـقـدـ مـاتـ مـنـ يـتـلـوـهـ. وـقـدـ ذـهـبـتـ الدـنـيـاـ وـتـصـرـمـتـ، وـقـالـ اللـهـ عـزـ وـجـلـ: هـلـ مـنـ مـلـكـ الـيـوـمـ هـ، فـهـذـاـ الـقـرـآنـ وـقـدـ مـاتـ النـاسـ؟ـ!ـ فـقـالـ: مـاـ أـدـرـيـ. وـبـهـتـ^(٢). وـفـيـ هـذـاـ دـلـيـلـ وـاضـعـ عـلـىـ أـنـ الـقـرـآنـ كـلـامـ اللـهـ غـيرـ مـخـلـوقـ إـذـ لـوـ كـانـ كـذـلـكـ لـفـيـ مـعـ فـنـاءـ الـمـخـلـوقـينـ.

وبهـذاـ الـحـدـيـثـ الثـانـيـ اـنـتـهـىـ مـاـ سـاقـهـ إـلـاـمـ اـبـنـ أـبـيـ حـاتـمـ رـحـمـهـ اللـهـ مـنـ الـأـحـادـيـثـ الـيـ تـدـلـ عـلـىـ أـنـ الـقـرـآنـ كـلـامـ اللـهـ تـعـالـىـ غـيرـ مـخـلـوقـ.ـ فـيـمـاـ وـقـتـ عـلـيـهـ.ـ وـقـدـ اـتـضـعـ مـنـ هـذـيـنـ الـحـدـيـثـيـنـ وـمـاـ تـقـرـرـ مـنـ أـوـجـهـ دـلـالـتـهاـ بـطـلـانـ مـذـهـبـ الـجـهـمـيـةـ الـمـعـتـزـلـةـ وـغـيرـهـمـ فـيـ مـسـأـلـةـ الـقـرـآنـ،ـ وـأـنـ مـذـهـبـ أـهـلـ السـنـةـ وـالـجـمـاعـةـ هـوـ الصـوـابـ الـذـيـ لـاـ غـبـارـ عـلـيـهـ لـدـلـالـةـ الـكـتـابـ وـالـسـنـةـ عـلـيـهـ،ـ وـلـمـوـافـقـتـهـ لـاـ تـدـلـ عـلـيـهـ الـعـقـولـ الصـحـيـحةـ،ـ وـالـفـطـرـ السـلـيـمةـ.

ثـانـيـاـ:ـ أـقـوـالـ أـئـمـةـ السـلـفـ الـتـيـ روـاهـاـ اـبـنـ أـبـيـ حـاتـمـ فـيـ أـنـ الـقـرـآنـ كـلـامـ اللـهـ غـيرـ مـخـلـوقـ:ـ وـبـالـاـنـتـهـاءـ مـنـ عـرـضـ الـأـدـلـةـ مـنـ السـنـةـ،ـ أـبـدـأـ فـيـ عـرـضـ الـأـدـلـةـ مـنـ الـآـثـارـ السـلـفـيـةـ،ـ فـأـقـولـ مـسـتـعـيـنـاـ بـالـلـهـ:

جـرـىـ مـنـ عـادـةـ أـئـمـةـ الـدـيـنـ وـعـلـمـاءـ السـلـفـ -ـ رـحـمـهـمـ اللـهـ تـعـالـىـ -ـ أـنـ يـحـتـجـواـ فـيـ مـسـائلـ الـاعـتـقـادـ وـغـيرـهـاـ بـآـثـارـ مـنـ تـقـدـمـهـمـ مـنـ الصـحـابـةـ وـالـتـابـعـينـ،ـ لـأـنـ الـاستـدـلـالـ بـالـآـثـارـ يـنـبـهـ عـلـىـ أـنـ هـذـاـ هـوـ فـهـمـ السـابـقـيـنـ الـأـوـلـيـنـ،ـ وـلـيـسـ قـوـلـاـ غـرـيـباـ مـبـدـعاـ؛ـ فـهـوـ مـنـ بـابـ الـاسـتـدـلـالـ بـفـهـومـهـمـ عـلـىـ صـحـةـ فـهـمـ الـمـسـتـدـلـ،ـ فـهـوـ اـقـتـدـىـ بـهـمـ وـلـيـسـ شـاذـاـ فـيـ ذـلـكـ الـفـهـمـ،ـ

(١) هو: محمد بن الهذيل بن عبد الله بن مكحول العبدلي، المعروف بالعلاف، التكلم شيخ البصريين في الاعتزال، ومن أكبر علمائهم، وهو صاحب المقالات في مذهبهم، وكان قوي الحجة كثير الاستعمال للأدلة والإلزمات، توفي سنة ٤٣٥هـ. انظر: وفيات الأعيان: ٣٩٦/٣، سير أعلام البلاء: ٥٤٢-٥٤٣.

(٢) شرح أصول الاعتقاد: رقم ٣٦٣

إذ السلف ينهون عن الكلام في المسائل الغريبة التي لم يتكلم عليها من سبقهم إلا إن كانت مما لم يوجد في زمانهم وإنما هو أمر طارئ.

قال الإمام أحمد : «إياك أن تتكلّم في مسأله ليس لك فيها إمام»^(١). ومن هنا سموا بعلماء الأثر وإن كان لفظ الأثر أشمل في مثل هذا. وهذا بخلاف أهل الأهواء والبدع الذين لا يعبّرون بالحديث الصحيح فضلاً عن الأثر.

وجه احتجاج ابن أبي حاتم بالآثار:

وجريدة على هذه العادة السلفية فإنَّ الإمام ابن أبي حاتم قد أكثر من إيراده أقوال السلف الذين صرَّحوا بأنَّ القرآن كلام الله غير مخلوق.

وهذا يدل على أنه يحتاج بها في مثل هذا المقام، وذلك لأنَّ الاستدلال بالآثار من باب الاستدلال بالإجماع، وهو من الأدلة الشرعية المعتبرة. ومن هنا فقد روى - رحمه الله تعالى - عن غير واحد من الأئمة حكاياتهم إجماع السلف في هذه المسألة ومن حكم ذلك ورواه ابن أبي حاتم:

١- الإمام عمرو بن دينار - رحمه الله تعالى:-

روى اللالكائي من طريق بن أبي حاتم إلى عمرو بن دينار^(٢) أنه قال: «سمعت مشيختنا منذ سبعين سنة يقولون: القرآن كلام الله غير مخلوق»^(٣).

ومشائخ عمرو بن دينار هم الصحابة وكبار التابعين، وقد صرَّح بذلك ابن راهويه في روايته قال: قال عمرو: «أدركت أصحاب النبي ﷺ فمن دونهم يقولون: الله الخالق، وما سواه مخلوق إلا القرآن، فإنه كلام الله منه خرج وإليه يعود»^(٤).

وقال ابن راهويه: «وقد أدرك عمرو بن دينار أجيلاً أصحاب رسول الله ﷺ من

(١) سير أعلام النبلاء : ٢٩٦ / ١١

(٢) هو: أبو محمد الإمام الكبير الحافظ عمرو بن دينار الجمعي مولاهن المكي الأثرم أحد الأعلام، وشيخ الحرم في عصره، توفي سنة همس أو ست وعشرين ومائة. طبقات ابن سعد: ٥ / ٤٧٩، وتذكرة الحفاظ: ١ / ١١٣، و Mizan al-I'tidal: ٣ / ٢٦٠.

(٣) شرح أصول الاعتقاد: رقم ٣٨٣، ورواه مع اختلاف في اللفظ، البخاري في حلق أفعال العباد: ص ١١٧، وأبي بطة في الإبانة: ٢ / ٧، رقم ١٨٣ - ١٨٤ والبيهقي في الأسماء والصفات: ص ٢٤٥، وذكره التيمي في الحجة في بيان الحجة: ١ / ٣٣٦.

(٤) أخرجه الدارمي في النقض: ص ١١٦-١١٧، والرد على الجهمية: ص ١٦٣، رقم ٣٤٤.

البدرين والمهاجرين والأنصار، مثل حابر بن عبد الله، وأبي سعيد الخدري، وعبد الله بن عمر، وعبد الله بن عباس، وعبد الله بن الزبير -رضي الله تعالى عنهم-، وأجلة التابعين -رحمه الله عليهم-، وعلى هذا مضى صدر هذه الأمة لم يختلفوا في ذلك»^(١).

وقال محمد بن عمار^(٢) الرأوي للأثر السابق: «ومن مشيخته؟ إلا أصحاب رسول الله ﷺ ابن عباس وحابر، وذكر جماعة»^(٣).

وقد صرَّح عمرو بن دينار كما -سبق- أنه سمع هذا أيضًا من دون الصحابة وهم كبار التابعين.

قال اللالكائي: «قلت: فقد لقي عمرو بن دينار من تقدم ذكرهم من الصحابة. ومن جالس من التابعين ولقيهم وأخذ عنهم من علماء مكة من عليهة التابعين: عبيد بن عمير^(٤)، وعطاء، وطاوس^(٥)، ومجاحد، وسعيد بن جبير، وعكرمة، وحابر بن زيد فهو لاء أصحاب ابن عباس. ومن أهل المدينة سعيد بن المسيب، وعروة بن الزبير^(٦)، وأبو سلمة بن عبد الرحمن^(٧). فعدد جماعة إلى أن قال: في خلق كثير يكثر تعدادهم»^(٨).

وعلى هذا فإنَّ هذا الأثر الذي نحن بصدده حكاية إجماع عن هؤلاء الأئمة الأبرار

(١) الأسماء والصفات للبيهقي: ص ٣١٥، والسنن الكبرى: ٢٠٥/١٠.

(٢) هو: محمد بن عمار بن الحارث أبو جعفر الرازي لم تذكر وفاته. المحرر والتعديل: ٤٣/٨.

(٣) شرح أصول الاعتقاد: ٢٦١/٢، رقم ٣٨٣.

(٤) هو: عبيد بن عمير بن قتادة الجندعي -بضم ثم سكون ثم فتح- وهو أحد التابعين سمع من عشرة من الصحابة، وروى له الجماعة؛ وكان قاص أهل مكة. توفي عام ٦٤هـ . العقد الشinin: ٥/٤٣.

(٥) هو: طاوس بن كيسان أبو عبد الرحمن الفرسى اليمنى ، الفقيه القمي المحفوظ، عالم اليمن، كان ثقة عابدا مستحاجب الدعوة ومن سادات التابعين. توفي سنة ٦٠٦هـ . انظر: طبقات ابن سعد: ٥٤٢-٥٣٧، والمحيط والتعديل: ٤/٥٠٠، وسير أعلام النبلاء: ٥/٤٩-٣٨.

(٦) هو: عروة بن الزبير بن العوام بن عويذ الأسدى الإمام، عالم المدينة، أبو عبد الله القرشى، أحد الفقهاء السبعة. توفي سنة ٩٤هـ على الراجح. انظر: طبقات ابن سعد: ١٧٨/٥، وسير أعلام النبلاء: ٤/٤٢١.

(٧) أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف: اسمه كنيته قاله الإمام مالك، وقيل: اسمه عبد الله، وقيل إسماعيل، وهو أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف الزهرى المدنى الحافظ، أحد أعلام المدينة. قال ابن سعد: توفي سنة ٩٤هـ في خلافة الوليد وهو ابن الثنتين وسبعين سنة، وقال: هذا أثبت من قول من قال ٤٠١هـ . انظر: الطبقات له: ١٥٥/٥، وسير أعلام النبلاء: ٢٨٧/٤، وتذكرة الحفاظ: ١/٦٣.

(٨) شرح أصول الاعتقاد: ٢٦١/٢، ٢٦٢-٢٦٣.

بأنَّ القرآن كلام الله تعالى غير مخلوق.

قال البيهقي: «ومشائخ عمرو بن دينار جماعة من الصحابة ثم أكابر التابعين فهمو حكاية إجماع عنهم»^(١).

٢- الإمام الفضيل بن عياض - رحمه الله تعالى -:

قال الحافظ اللالكائي ذكره عبد الرحمن ابن أبي حاتم ثم ساق إسناده إلى العطاف بن قيس قال: سألت الفضيل بن عياض^(٢) عن القرآن؟ فقال: «القرآن كلام الله غير مخلوق. كذلك بلغنا عن أيوب السختياني^(٣)، وسلامان التيمي^(٤)»^(٥).

هذه الرواية من ابن أبي حاتم قد جمعت عدّة من أئمة الدين وكبار أهل العلم، من تكلموا في هذه المسألة المهمة فعدد ثلاثة منهم. وما هذا الصنيع منه - رحمه الله تعالى - إلا للدلالة على إجماع علماء السلف على هذا القول، فهو مذهبهم جميعاً؛ وذلك لأنَّ حكاية الفضيل بن عياض عن أيوب السختياني وسلامان التيمي رحمة الله جميعاً قولهما الذي هو قوله هو نفسه حكاية إجماع.

وقد عدَّ الحافظ اللالكائي سليمان التيمي وأيوب السختياني في أهل البصرة من التابعين الذين قالوا بمذهب الجماعة وكفروا بالخلقية^(٦). كما عدَّ الفضيل بن عياض في مكة القائلين بمذهب السلف^(٧).

٣- الإمام أبو نعيم الفضل بن دكين - رحمه الله تعالى -:

(١) الاعتقاد للبيهقي: ص ١٠٦.

(٢) هو: الفضيل بن عياض شيخ الحرم المكي، كان من العباد المشهورين، أخذ عنه الإمام الشافعي وغيره، ولد بسمرقند، ثم استقر بمكّة، وتوفي بها عام ١٨٧هـ. تذكرة الحفاظ: ٢٥/١، الطبقات: ٥٠٠/٥.

(٣) هو: أبو بكر أيوب بن أبي تميمة السختياني -فتح السين- نسبة إلى عمل السختيان وبشهادة وهي جلود الضأن. قال ابن سعد: ((كان أيوب ثقة ثبتنا في الحديث ، جاماً، عدلاً، ورعاً كثير العلم حجة)). توفي سنة ١٣١هـ. الطبقات: ٢٤٦/٧، الطياب: ١٠٨/٢.

(٤) هو: سليمان بن طرhan التيمي البصري ، قال يحيى القطان: ((كان سفيان لا يقدم على اليمان أحداً من البصريين)). مات سنة ١٤٢هـ أو ١٤٣هـ. الطبقات: ٢٥٢/٧، تذكرة الحفاظ: ١/١٥٠.

(٥) شرح أصول الاعتقاد: رقم ٣٩٢.

(٦) شرح أصول الاعتقاد: رقم ٣٠٩/٢

(٧) المصدر السابق: ٢٣٠/٢

«ذكر الأعمش وسفيان وجماعتهم». وفي ذلك احتراز من علماء السوء، من رؤساء الجهمية وأهل الأهواء، فهم لا يدخلون في هذا، ولا اعتداد بهم في خرق إجماع العلماء.

وقول أبي نعيم رحمه الله تعالى : «لقيت سبعمائة شيخ»، و «أدركت ثمانمائة شيخ ونيفاً وسبعين شيخاً»، هو للدلالة على إجماع علماء السلف على أن القرآن كلام الله غير مخلوق، فهو مذهبهم جمياً، وذلك لأن تفوييه بهذا العدد الكبير وقت وقوع المحن يدل على أن القول بعدم خلق القرآن ليس مقصوراً عليه هو فقط، بل هو قول سبعمائة أو أكثر من العلماء. فهذا حكاية إجماع منهم.

ويوضح هذا المعنى ويؤكده ما رواه الحافظ الذهبي في بعض طرق هذا الأثر فقال:

قال أبو العباس السراح^(١) عن الكلبي^(٢) قال: لما دخل أبو نعيم على الوالي ليختنه وشم يونس وأبو غسان وغيرهما، فأول من امتحن فلان، فأجاب. ثم عطف على أبي نعيم فقال: قد أجبت هذا فما تقول؟ فقال: والله ما زلت أتهم جده بالزنقة. ولقد أخبرني يونس بن بكر^(٣) أنه سمع جده يقول: لا بأس أن يرمي الجمرة بالقوارير. أدركت الكوفة وبها أكثر من سبع مائة شيخ، الأعمش فمن دونه يقولون: القرآن كلام الله وعنقي أهون من زري هذا. فقام إليه أحمد بن يونس فقبل رأسه - وكان بينهما شحناء - وقال: حراك الله من شيخ خيراً^(٤). فاتضح من هذا أنه لم يترخص في هذه المحن. فأعلن رأيه، رغم علمه بما مني به من أخطار. وهكذا ينبغي أن يكون العلماء المقتدى بهم حتى لا يوقعوا الناس في فتن، وحتى يعلم الناس الحق الذي تحملوا في سبيله الأذى. وهذا مما جعل الإمام

(١) هو: محمد بن إسحاق بن إبراهيم بن مهران بن عبد الله الثقفي النيسابوري، أبو العباس السراح الحافظ. محدث نيسابور. توفي سنة ٥٣١ هـ. تذكرة المفاظ: ٧٣١/٢، تاريخ بغداد: ٢٤٨/١، سير أعلام النبلاء: ٣٨٨/١٤، البداية والنهاية: ١٥٣/١١.

(٢) الكلبي: هو محمد بن يونس بن موسى بن سليمان الكلبي، بالتصغير، أبو العباس السامي، بالمهملة البصري، ضعيف، من صغار الحادية عشرة. توفي ٢٨٦. تقريب التهذيب: ص ٩١٢، سير أعلام النبلاء: ٣٠٢/١٣.

(٣) هو يونس بن بكر بن واصل الشيباني، أبو بكر الجمال الكوفي، صدوق بهم قليلاً، من الخامسة، مات سنة ١٥٢ هـ على الصحيح. تقريب التهذيب: ص ١٠٩٨، سير أعلام النبلاء: ٢٤٥/٩.

(٤) سير أعلام النبلاء ترجمة أبي نعيم الفضل بن دكين التميمي: ١٤٩/١٠، وأورده في تاريخ الإسلام حرواث ووفيات (١٩١ - ٢٠٠ هـ): ص ٣٤٤-٣٤٥.

أبو نعيم يحكي إجماع العلماء وأنه يقتدي بهم، ولا يحجب.

وقد عدَ الحافظ اللالكائي أبي نعيم الفضل بن دكين من طبقة الفقهاء الذين قالوا بمذهب السلف في هذه المسألة، وكفروا القائلين بخلق القرآن^(١).

ولأهمية هذا الأمر الذي فيه حكاية إجماع العلماء على عدم القول بخلق القرآن؛ فقد اعتبرت به من جاء من العلماء بعد الإمام ابن أبي حاتم فنقوله بعضهم من طريقه، وأخرون من طريق آخر.

فمن رواه من طريق ابن أبي حاتم الحافظ اللالكائي^(٢)، وابن الجوزي^(٣)، ورواه من غير طريقه الذهبي^(٤)، والخطيب البغدادي^(٥)، وغيرهم.

٤ - الإمام عفان بن مسلم - رحمه الله تعالى -:

قال الذهبي: قال ابن أبي حاتم حدثنا يحيى بن زكريا بن عيسى حدثني يحيى بن أبي بكر السمسار: سمعت عفان بن مسلم^(٦) بعد ما جاء من دار إسحاق بن إبراهيم لما امتحنه في القرآن فقال: إنه كتب أن أدر أرزاقك إن أجبت إلى خلق القرآن. فقلت: «أعوذ بالله من الشيطان الرجيم، يريدون أن يبدلوا كلام الله؟ ﴿الله لا إله إلا هو الحيُّ القيوم﴾. ﴿قل هو الله أحد﴾. أخلوق هذا؟ أدركت شعبة، وحمد بن سلمة، وأصحاب الحسن يقولون: القرآن كلام الله ليس مخلوقاً». قال: إذا يقطع أرزاقك. قلت: ﴿وفي السماء رزقكم وما توعدون﴾^(٧).

(١) شرح أصول الاعتقاد: ٢ / ٣٠٦.

(٢) المصدر السابق: رقم ٣٩٥، و ٤٨١.

(٣) مناقب الإمام أحمد بن حنبل: ص ٣٩٥ - ٣٩٦.

(٤) سير أعلام النبلاء: ١٤٩ / ١٠، وتاريخ الإسلام حوادث ووفيات: (٢١١ - ٢٢٠).

(٥) تاريخ بغداد: ٣٤٩ / ١٢.

(٦) هو: عفان بن مسلم - أبو عثمان - الصفار البصري، سكن بغداد وحدث بها، ثقة ثبت، صاحب سنة. ولد بعد الثلاثاء ومائة، أئمَّةٌ عليه غير واحد من الأئمة الكبار. توفي سنة ٢١٩ هـ. تاريخ بغداد: ١٢ / ٢٦٩، وانتظر: سير أعلام النبلاء: ١٠ / ٢٤٢، وتذكرة الحفاظ: ٢ / ٣٨٠.

(٧) العلو لللنطي: ص ١٦٦، وانتظر: مختصر العلو: ص ١٧٨ - ١٧٩، وسير أعلام النبلاء له: ٢٤٤ / ١٠، ورواه الخطيب في تاريخ بغداد: ٢٢١ / ١٢، والأية الأولى من سورة البقرة: ٢٥٥، والثانية من الإخلاص: ١، والثالثة من الداريات: ٢٢.

هذا الأثر مع ما فيه من حكاية إجماع علماء السنة على هذا القول، - كذلك- فيه دليل على ما كان عليه السلف من الصدق مع الله، وإيشار الباقية على الفانية، والأجلة على العاجلة، والثبات على الحق، والصبر على تحمل الأذى في سبيله ابتعاء ما عند الله.

فقد ورد في بعض طرق هذا الأثر أنَّ المأمون كان يجري على عفان كل شهر خمسمائة درهم^(١). بل قال الحافظ الذهبي: «كان رزقه في الشهر ألف درهم؛ فترك ذلك الله عز وجل»^(٢). فجزاهم الله عن الإسلام وعن المسلمين خيراً.

وعفان بن مسلم أحد علماء بغداد الذين عاصروا الحننة وثبتوا فيها. وقد عدَه اللالكائي في أئمة بغداد الذين نشروا السنة وقمعوا البدعة، وأعلنوا بأنَّ القرآن كلام الله غير مخلوق، وكفروا من قال بأنه مخلوق^(٣).

٥- الإمام أبو الوليد هشام بن عبد الملك الطيالسي - رحمه الله تعالى:-

قال الحافظ اللالكائي: ذكره عبد الرحمن بن أبي حاتم قال: حدثنا محمد بن يحيى - وهو ابن أبيوب الرَّازِي^(٤) - قال: سمعت أبا الوليد^(٥) يقول: «ما عرفت بالري ولا ببغداد ولا بالبصرة رجلا يقول: القرآن مخلوق وأسائل الله العافية»^(٦).

والمراد بهذا النفي شيوخه، ومن يقتدي به من شيوخه أو من سبقهم.

وأما غيرهم من الجهمية والمعزلة فأقوالهم معروفة، وقد عاصر رحمه الله تعالى بشراً المرি�سي، كما عاصر حننة القول بخلق القرآن، بل كان حيا يوم ضرب الإمام أحمد؛ وقال كلمته المشهورة. قال الإمام البخاري رحمه الله تعالى: «ما ضرب أحمد بن حنبل كنا

(١) سير أعلام النبلاء: ٢٤٤/١٠.

(٢) العلو لـ: ص ١٦٦.

(٣) شرح أصول الاعتقاد: ٣١٨/٢.

(٤) هو: محمد بن أبيوب بن يحيى بن الضريس الراري، الحافظ، قال عنه ابن أبي حاتم: «كتبنا عنه، وكان ثقة صدوقاً». توفي سنة ٢٩٤هـ. الجرح والتعديل: ١٩٨/٧، تذكرة الحفاظ: ٦٤٣/٢.

(٥) هو: هشام بن عبد الملك أبو الوليد الباهلي مولاه الطيالسي البصري، الحافظ الحجة الإمام، ثقة ثبت، أحد الأعلام. توفي سنة ٢٢٧هـ. سير أعلام النبلاء: ٣٤١/١٠، تهذيب التهذيب: ٤٥/١١، تذكرة الحفاظ: ٣٨٢/١.

(٦) شرح أصول الاعتقاد: رقم ٤٨٣.

بالبصرة فسمعت أبا الوليد يقول: «لو كان هذا في بي إسرائيل لكان أحدهم»^(١). فاتضح بهذا أنه ينفي معرفته بشيوخه الذين يقتدي بهم من علماء الحديث والسنّة من قال بخلق القرآن، وهذا حكاية إجماع منه عنهم. ويدل على أنه كان يقتدي بشيوخه الذين نقّيهم من علماء السلف. كما كان له أتباع يختارون أقواله وآرائه، فقد عدد الإمام البخاري أئمة السلف الذين لا اختلاف بينهم في مسألة القرآن فقال: «وأبو الوليد هشام بن عبد الملك في مجتبيه...»^(٢). فدلّ هذا على أنّ له أتباعاً يختارون مذهبـه.

وأبو الوليد هشام بن عبد الملك من اشتهر قوله في مسألة القرآن، وقد عدّه الحافظ اللالكائي في أئمة أهل البصرة بعد عصر التابعين القائلين بأنَّ القرآن كلام الله غير مخلوق، ومن قال مخلوق فهو كافر^(٣).

ومن أقواله -رحمـه الله تعالى- في مسألة القرآن قوله: «القرآن كلام الله، وكلام الله ليس بمحـلـوق»^(٤). وقولـه: «القرآن كلام الله ليس بـيـائـنـ منه»^(٥).

وـمعـناـهـ: «إنَّ كلام الله لا يـفـارـقـ ذاتـ اللهـ، وـأـنـهـ لاـ يـيـائـنـ كـلـامـهـ، وـلـاـ شـيـءـ مـنـ صـفـاتـهـ؛ بـلـ لـيـسـ شـيـءـ مـنـ صـفـةـ مـوـصـوفـ تـبـاـيـنـ مـوـصـوفـهـ وـتـنـتـقـلـ إـلـىـ غـيرـهـ، فـكـيـفـ يـتـوـهـمـ عـاقـلـ أـنـ كـلـامـ اللهـ يـيـائـنـهـ وـيـتـقـلـ إـلـىـ غـيرـهـ؟»^(٦).

فالقرآن كلام الله تكلـمـ بهـ حـقـيقـةـ، وـلـيـسـ مـخـلـوقـاـ مـنـفـصـلـاـ عـنـهـ خـلـقـهـ فيـ غـيرـهـ.

٦- الإمام إسحاق بن راهويه -رحمـهـ اللهـ تعالىـ:-

قال الذهبي: قال ابن أبي حاتم حدثنا أحمد بن سلمة النيسابوري سمعـتـ إسـحـاقـ بنـ إـبرـاهـيمـ الـخـنـظـلـيـ رـضـيـ اللهـ عـنـهـ يـقـولـ: «لـيـسـ بـيـنـ أـهـلـ الـعـلـمـ اـخـتـلـافـ أـنـ الـقـرـآنـ كـلـامـ اللهـ لـيـسـ بـمـخـلـوقـ، فـكـيـفـ يـكـوـنـ شـيـءـ خـرـجـ مـنـ الرـبـ عـزـ وـجـلـ مـخـلـوقـ؟!»^(٧).

(١) تهذيب الكمال : ٤٦٢ / ١.

(٢) مـعـلـقـ أـفـعـالـ الـعـبـادـ: صـ ٦٩ـ، رقمـ ٢١١ـ.

(٣) شـرـحـ أـصـوـلـ الـاعـقـادـ: ٤٨٣ـ، رقمـ ٣١١ـ / ٢ـ.

(٤) الإـبـانـةـ لـابـنـ بـطـةـ: ١٨٩ـ، رقمـ ١٠ـ / ٢ـ.

(٥) مـسـائـلـ الـإـمـامـ أـحـمـدـ لـأـبـيـ دـاـوـدـ: صـ ٢٦٦ـ.

(٦) جـمـعـ الـفـتاـوىـ لـابـنـ تـيمـيـةـ: ٣٩٠ـ / ١٢ـ.

(٧) العـلـوـ لـلـنـهـيـ: صـ ١٧٩ـ، ١٨٠ـ، وـانـظـرـ: مـخـنـصـ الـعـلـوـ لـهـ: صـ ١٩٤ـ، وـأـورـدـهـ فـيـ تـرـجـمـةـ الـإـمـامـ إـسـحـاقـ بنـ إـبـراهـيمـ بـنـ خـلـدـ الـمـعـرـوفـ بـاـبـنـ رـاهـويـهـ. سـيـرـ أـعـلـامـ الـبـلـاءـ: ٣٧٦ـ / ١١ـ، وـأـورـدـهـ فـيـ تـارـيخـ الـإـسـلـامـ حـوـادـثـ وـوـفـيـاتـ =

فقد حكى إسحاق بن راهويه في هذا الأثر عدم وجود اختلاف بين أهل العلم من أئمة السنة والحديث على أن القرآن كلام الله غير مخلوق. وهذا حكاية إجماع عنهم.

ثم تعجب رحمه الله تعالى أن يكون كلام الله الذي يخرج منه ويقوم به مخلوقاً، وهذا التعجب في محله. لأنَّ كلام الله قائم به، فلا يمكن أن يقوم به كلام مخلوق في غيره.

قال أحمد بن الحسن الترمذى^(١): قلت لأحمد بن حنبل: يا أبا عبد الله إنَّ الناس قد وقعوا في أمر القرآن فكيف أقول؟ قال: أليس أنت مخلوقاً؟ قلت: نعم. قال: فكلامك منك، مخلوق؟ قلت: نعم. قال: أوليس القرآن من كلام الله؟ قلت: نعم. قال: وكلام الله [من الله]^(٢)? قلت: نعم. قال: فيكون من الله شيء مخلوق؟!^(٣).

وهذا الكلام من الإمام أحمد فيه بيان وجه الدلالة وهو أنَّ الكلام من المتكلم وقائم به؛ لا يجوز أن يكون الكلام غير متصل بالمتكلِّم ولا قائم به، بدليل أنَّ كلامك أيها المخلوق منك لا من غيرك؛ فإذا كنت أنت مخلوقاً وجب أن يكون كلامك أيضاً مخلوقاً، وإذا كان الله تعالى غير مخلوق امتنع أن يكون ما هو منه وبه مخلوقاً. وقصده بذلك الرد على الجهمية الذين يزعمون أنَّ كلام الله ليس من الله ولا متصل به^(٤).

وقد قال بمثل مقالة ابن راهويه أيضاً الإمام وكيع بن الجراح -رحمه الله تعالى-

فقد روى عنه أنه قال: «من زعم أنَّ القرآن مخلوق فقد زعم أنَّ شيئاً من الله مخلوق. فقيل له: من أين قلت هذا؟ قال: لأنَّ الله يقول: ﴿ولكنْ حُقُّ الْقَوْلِ مِنِّي﴾^(٥)، ولا يكون من الله شيء مخلوق»^(٦).

(١) ص ٨٨-٢٤٠-٢٣١.

(٢) هو: أحمد بن الحسن بن حنيف، -بالجيم والتون مصغر- الترمذى، أبو الحسن، ثقة حافظ. توفي سنة ٢٥٠ هـ. تقرير التهذيب: ص ٨٧.

(٣) ما بين المعرفتين غير موجود في اللالكاني.

(٤) أخرجه اللالكاني في شرح أصول الاعتقاد: رقم ٤٥١، وعن شيخ الإسلام في الفتاوى: ٤٢٣ / ١٢.

(٥) مجموع الفتاوى: ٤٣٤ / ١٢.

(٦) سورة السجدة: آية ١٣.

(٧) مجموع الفتاوى: ٥١٧ / ١٢.

وبهذا يتضح أنَّ علماء السلف -رحمهم الله تعالى جميعاً- متفقون على هذا بلا خلاف، وإنما شذ عنهم الجهمية والمعزلة.

وقد عدَ الحافظ الالكائي إسحاق بن راهويه في أئمة خراسان الذين دعوا إلى التمسك بالسنة^(١). كما عدَّ من أهل خراسان الذين قالوا: «القرآن كلام الله غير مخلوق ومن قال مخلوق فهو كافر»^(٢).

وقد عدد الإمام البخاري أئمة أهل العلم الذين لا اختلاف بينهم في أنَّ القرآن كلام الله؛ فعدَّ منهم شيخه إسحاق بن إبراهيم وهو ابن راهويه^(٣).

٧- الإمامان أبي حاتم وأبي زرعة الرازيان -رحمهما الله تعالى:-

سبق أن مرَّ فيما ذكره ابن أبي حاتم في بيانه معتقد أبيه وأبي زرعة قولهما: «... والقرآن كلام الله غير مخلوق بجميع جهاته»^(٤).

هذا الأثر -كالتي سبقته- حكاية إجماع عن غير واحد من علماء السنة أنهم يقولون ذلك مما يدل على اشتهره واستفاضته عنهم من غير نكير. كما أنه أيضاً استدلال من هذين الإمامين أبي حاتم وأبي زرعة بآثار من مضى من السلف و اختيار لقولهم. وقد عدَّهما الالكائي في أهل الرأي القائلين بأنَّ القرآن كلام الله غير مخلوق، ومن قال مخلوق فهو كافر^(٥).

ورواية ابن أبي حاتم لهذه الآثار تدل على حسن منهجه في الاستدلال، إذ فيها ذكر إجماع أئمة العلم والدين على قول واحد، وهو أنَّ القرآن كلام الله تعالى غير مخلوق. وهذا أسلوب إقناعي في غاية الحجة والبرهان.

(١) شرح أصول الاعتقاد: ٥٣/١.

(٢) المصدر السابق: ٣٣٨/٢.

(٣) حلق أفعال العباد: ص ٦٩، رقم ٢١١.

(٤) تقدم في ص ٤٠ من هذه الرسالة.

(٥) شرح أصول الاعتقاد: ٣٣٥/٢.

وما رواه ابن أبي حاتم -رحمه الله تعالى- من إجماع علماء السلف على القول بأنَّ القرآن كلام الله تعالى غير مخلوق، هو ما حكاه غيره من علماء السنة والحديث.

قال الإمام البخاري رحمه الله تعالى: «ولم يكن بين أحد من أهل العلم في ذلك اختلاف إلى زمن مالك، والثوري، وحماد بن زيد». ثم عدَّ البخاري العلماء طبقة بعد طبقة على حسب أمسارهم، ثم قال: «وهو لاء المعروفون بالعلم في عصرهم بلا اختلاف منهم أنَّ القرآن كلام الله إلاً من شذها، أو أغفل الطريق الواضح فعمي عليه، فإنَّ مرده إلى الكتاب والسنة»^(١).

وقال الحافظ اللالكائي -رحمه الله تعالى- بعد أن نقل آثاراً كثيرة جداً في ذلك: « فهو لاء حمسمائة وخمسون نفساً أو أكثر من التابعين وأتباع التابعين، والأئمة المرضيin، سوى الصحابة الخيرين على اختلاف الأعصار ومضي السنين والأعوام. وفيهم نحو من مائة إمام، من أخذ الناس بقولهم، وتداينوا بمذاهبهم ولو اشتغلت بنقل قول المحدثين لبلغت أسماؤهم ألواناً كثيرة»^(٢).

وقال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى: «وأئمة الدين كلهم متفقون على ما جاء به الكتاب والسنة واتفقت عليه سلف الأمة من أنَّ الله كَلَمُ موسى تكليماً، وأنَّ القرآن كلام الله غير مخلوق... ونصوص الأئمة في ذلك مشهورة متواترة». ثم نقل كلام اللالكائي السابق^(٣).

وإلى جانب ما تقدم من الآثار، فقد روى ابن أبي حاتم آثاراً أخرى تدل على أنَّ القرآن كلام الله تعالى غير مخلوق.

الأثر الأول: أثر جعفر بن محمد الصادق -رحمه الله تعالى-:

روى الإمام ابن أبي حاتم بسنده عن معاوية بن عمار الذهبي^(٤) قال: قلت

(١) حلق أفعال العباد له: ص ٦٨-٦٩، رقم ٢١١.

(٢) شرح أصول الاعتقاد: ٢ / ٣٤٤.

(٣) بجمع الفتاوى له: ١٢ / ٥٠٤.

(٤) هو: معاوية بن عمار الذهبي: صدوق، روى عن جعفر بن محمد، وعنده عبد بن راشد. تقرير التهذيب: ص ٩٥٥، وتهذيب التهذيب: ١٠ / ٢١٤.

بلعفر بن محمد^(١): إنهم يسألوني عن القرآن: مخلوق أو خالق؟ فقال: «إنه ليس بخالق ولا مخلوق، ولكنه كلام الله»^(٢).

هذا الأثر ثابت عن محمد الصادق بأسانيد صحيحة، بل هو عنه مستفيض مشهور.

قال البيهقي: « فهو عن جعفر صحيح مشهور»^(٣).

وذكر شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى أنه مستفيض عن الصادق^(٤). وقال في موضع آخر: « وهو مشهور عنه»^(٥).

وذكر الشيخ ناصر الدين الألباني -حفظه الله- أنه ثابت عن جعفر^(٦).

ولثبتت هذا الأثر وقوته كثرة احتجاج علماء السنة به، فقد استدل به من غير ابن أبي حاتم كثير من صنف في السنة والرد على الجهمية^(٧). ومنهم إمام أهل السنة والجماعة الإمام أحمد بن حنبل -رحمه الله تعالى-:

(١) هو: جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب الهاشمي، أبو عبد الله، المعروف (بالصادق) صدوق فقيه إمام من السادسة. مات سنة ٤٨١هـ. تقرير التهذيب: ص ٢٠٠.

(٢) رواه ابن أبي حاتم في الرد على الجهمية كما في منهاج السنة لابن تيمية: ٢٥٣/٢، وأخرجه البخاري في حلق أفعال العباد: ص ٣٦، وأبو داود في مسائل الإمام أحمد: ص ٢٦٥، والفسوبي في المعرفة والتاريخ: ٣٩٣/٣، والدارمي في الرد على المريسي: ص ١١٦، وفي الرد على الجهمية: ص ١٠١، وعبد الله بن الإمام أحمد في السنة: ١٥١/١، ورواه الأجري في الشريعة: ص ٧٧، واللالكائي في شرح أصول الاعتقاد: رقم ٣٩٠، ٣٩٧، ٤٠٤، وأبو نعيم في حلية الأولياء: ١٨٨/٣، والبيهقي في الأسماء والصفات: ص ٢٤٦-٢٤٧، والنهي في العلو: ص ١٤٤، وانتظر: مختصر العلو: ص ١٤٨، وأورده في سير أعلام النبلاء: ٢٦٠/٦، في ترجمة الإمام جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنهم.

(٣) الاعتقاد للبيهقي: ص ١٠٧.

(٤) منهاج السنة له: ١٤٥/٢.

(٥) بجمع الفتاوى: ١٢/٥٥٥.

(٦) مختصر العلو: ص ١٤٨.

(٧) منهم: الإمام البخاري وبدأ به قبل غيره من الآثار، حلق أفعال العباد ص ٣٦، رقم ١٠٩، وأبو داود وبدأ به، مسائل الإمام أحمد: ص ٢٦٥، والدارمي وبدأ به كذلك، نقض الدارمي: ص ١١٦، وعبد الله بن الإمام، السنة له: من رقم ١٣٦-١٣٢، وأبو جعفر الطبراني وبدأ به قبل غيره، صريح السنة: ص ١٩، رقم ١٥، واللالكائي في شرح أصول الاعتقاد: رقم ٣٩٠ ، والبيهقي في الأسماء والصفات: ص ٣١٦.

روى ابن أبي حاتم عن صالح بن الإمام أحمد عن أبيه أنه قال: قال لي إسحاق بن إبراهيم^(١) أسلوك عن القرآن مسألة مسترشد لا مسألة امتحان، ولتكن ذلك عندك مستوراً، ما تقول في القرآن؟ فقلت: القرآن كلام الله غير مخلوق. قال لي: من أين قلت: غير مخلوق؟ فقلت: قال الله عز وجل: ﴿أَلَا لِهِ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ﴾^(٢). ففرق بين الخلق والأمر. فقال إسحاق: الأمر مخلوق. فقلت: يا سبحان الله أخلوق يخلق مخلوقاً؟ فقال: وعمن تحكي أنه ليس بمحظوظ؟ فقلت: جعفر بن محمد قال: «ليس بخالق ولا مخلوق». قال: فسكت^(٣).

فهذا الجواب دليل على أن الإمام أحمد اقتدى بجعفر الصادق في قوله: ليس بخالق ولا مخلوق مع ما ثبت لديه من الأدلة الأخرى، وقد صرخ شيخ الإسلام بهذا، فقال رحمة الله تعالى: «وهذا مما اقتدى به الإمام أحمد في المخنة، فإن جعفر بن محمد من أئمة الدين ياتفاق أهل السنة»^(٤).

وهذا يدل على أهمية هذا الأثر، وأنه دليل لمذهب أهل السنة والجماعية في مسألة القرآن، وهذا تابع أئمتهم على الاستدلال والاحتجاج به.

وجه استدلال ابن أبي حاتم:

يتضح من هذا الأثر أن القرآن كلام الله تعالى تكلم بهحقيقة، فهو من صفاته تعالى؛ والصفة إنما تقوم بالموصوف وليس هي عين الموصوف، كما أنها ليست منفصلة بائنة عن الموصوف. وإنما صاح اتصاف الموصوف التي لم تقم به بها، فال محل الذي قامت به هو المتصرف بها فقط. لأنه لا يعقل «أن المتكلّم يكون متكلّماً بكلام لم يقم به قط»، بل

(١) هو: إسحاق بن إبراهيم بن الحسين بن مصعب الطاهري الخزاعي: كان نائباً على بغداد من عهد المأمون إلى الم توكل، وولاه المعتصم قيادة بعض الجيوش، وامتحن الإمام أحمد بحضوره، وضرب بين يديه، ومات سنة ٢٣٠هـ . انظر البداية والنهاية: ٢٦٩/١، ٢٨٢-٢٨١، والأعلام: ١/٢٩٢.

(٢) سورة الأعراف: آية ٥٤.

(٣) رواه ابن أبي حاتم كما في مناقب الإمام أحمد لابن الجوزي: ص ٤٤٠، وأخرجه حنبل بن إسحاق بن حنبل في ذكر مخنة الإمام أحمد بن حنبل: ص ٧٤، وأورده النهي في سير أعلام النبلاء: ٢٦٥/١١، ٢٦٦-٢٦٥، في ترجمة الإمام أحمد بن حنبل رحمة الله تعالى.

(٤) منهاج السنة النبوية: ٢٤٥/٢.

هو باين عنه أحده في غيره، كما لا يعقل أنه متحرك بحركة خلقها في غيره، ولا يعقل أنه متلون بلون خلقه في غيره^(١). عليه، فالكلام الذي قاله جعفر الصادق في غاية الأهمية؛ لأنّه يوضح ما أشكال على كثير من الناس من الخلط بين الصفة والموصوف، وعدم التصور الصحيح للعلاقة بينهما، فبین المغايرة التي بينهما. فالكلام يغاير المتكلم في التصور الذهني، وأمّا في الوجود الخارجي فليس هناك انفصال وينونة.

قال شيخ الإسلام: «لما أحدثت الجهمية واعتقدوا أنَّ القرآن خارج عن مسمى اسم الله تعالى، قال من قال من السلف «الله الخالق وما سواه مخلوق، إلَّا القرآن فإنَّه كلام الله غير مخلوق». فاستثنوا القرآن مما سواه لما أدخله من أدخله فيما سواه. ولفظ (ما سواه) هو كلفظ «الغير». وقد قلنا: إنَّ القرآن وسائر الصفات لا يطلق عليه أنه هو، ولا يطلق عليه أنه غيره، فكذلك لا يطلق عليه أنه مما سواه، ولا أنه ليس مما سواه، لكن مع القرينة قد يدخل في هذا تارة، وفي هذا تارة.

فلما كان بعض الناس قد يفهم أنَّ القرآن هو مما سواه، قال من قال من السلف: «ما سواه مخلوق، إلَّا القرآن فإنَّه كلام الله غير مخلوق منه بدأ وإليه يعود». ومن لم يفهم دخول الكلام في لفظ «سواه» لم يتعجب إلى هذا الاستثناء بل قال: «الله الخالق وما سواه مخلوق، والقرآن كلام الله غير مخلوق». لا يقول: إلَّا القرآن أي القرآن هو كلامه. وكلامه، وفعله، وعلمه، وسائر ما يقوم بذاته لا يكون مخلوقاً، إنما المخلوق ما كان مبيناً له، وهذا قال السلف والأئمة كأحمد وغيره: «القرآن كلام الله ليس بيائن منه». وقالوا: «كلام الله من الله»^(٢).

وقال أحمد بن حنبل لرجل سأله: ألسنت مخلوقاً؟ فقال: بلى فقال: أو ليس كلامك منك؟ قال: بلى، قال: والله ليس بمخلوق وكلامه منه».

ومراده أنَّ المخلوق إذا كان كلامه صفة له هو داخل في مسمى اسمه، وهو قائم به، فالخالق أولى أن يكون كلامه صفة له داخلاً في مسمى اسمه، وهو قائم به. والسلف كثيراً ما يقولون: الصفة من الموصوف، والصفة للموصوف، فيقولون

(١) منهاج السنة النبوية لأبن تيمية: ٢/٣٧٣-٤٢٥، وانظر: ٥/٤٢١-٤٢٥، واقتضاء الصراط المستقيم له: ص ٤١٩.

(٢) درء التعارض: ٢/٢٧٥.

علم الله من الله، وكلام الله من الله ونحو ذلك، لأنه داخل في مسمى اسمه وليس خارجاً عن مسماه، بل هو داخل في مسماه وهو من مسماه^(١).

وقد أخرج ابن أبي حاتم بسنده عن جعفر بن محمد عن أبيه^(٢) عن علي بن الحسين^(٣) أنه قال في القرآن: «ليس بخالق ولا مخلوق ولكنه كلام الله»^(٤).

وهذا يخالف الرواية السابقة، حيث جعله من روایة جعفر عن أبيه عن جده علي بن الحسين زين العابدين. ولكن هناك أثر يؤيده أخرجه البيهقي بإسناده عن حيان بن سدير^(٥) عن أبيه أنه قال لجعفر بن محمد رضي الله عنهما: يا بن رسول الله ﷺ ما تقول في القرآن خالق أو مخلوق؟ قال: أقول فيه: ما يقول أبي وحدي: «ليس بخالق ولا مخلوق ولكنه كلام الله عز وجل»^(٦).

ويمكن الجمع بين الأثر الذي جاء عن جعفر الصادق، والآخر الذي عن زين العابدين، والذي عن محمد الباقر بأنّ الحافظ اللالكائي اعتمد على أثر محمد الذي رواه ابن أبي حاتم بسنده عن جعفر بن محمد عن أبيه أنه سأله: إنّ قوماً يقولون: القرآن مخلوق؟ فقال: «ليس بخالق ولا مخلوق ولكنه كلام الله»^(٧). فعده -أي الباقر- من قال بهذا القول، كما عدّ زين العابدين وجعفر الصادق منهم، ذهاباً منه رحمة الله تعالى إلى ثبوته عنهم جميعاً^(٨).

(١) المصدر السابق: ٢٧٥-٢٧٦/٢.

(٢) هو محمد الباقر: محمد بن علي بن حسين، أبو جعفر الباقر خامس الأئمة عند الإمامية، كان عابداً عالماً، أحد الفقهاء التابعين. توفي سنة ١٤١هـ. تذكرة الحفاظ: ١٢٤/١، والبداية والنهاية: ٩/٩٣.

(٣) هو علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب (زين العابدين) كان مضرب المثل في الحلم وال سورع، وهو الإمام الرابع عند الشيعة الإمامية. توفي بالمدينة سنة ٩٤هـ. انظر: طبقات ابن سعد: ٥/١٢١، والبداية: ٩/٣١٠.

(٤) رواه ابن أبي حاتم في الرد على الجهمية كما في منهاج السنة النبوية: ٢/٥٢.

(٥) هو: حيان بن سدير الصيرفي ، ذكره ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل ولم يذكر فيه جرح ولا تعديلاً: ٣٦٨/٣، وقال الدارقطني: هو من شيوخ الشيعة. لسان الميزان: ٢/٣٩٩.

(٦) الأسماء والصفات للبيهقي: ص ٣١٧-٣١٨.

(٧) رواه ابن أبي حاتم كما في شرح أصول الاعتقاد: رقم ٣٩٠، ورواه في الرد على الجهمية له كما في منهاج السنة لابن تيمية: ٢/٥٣.

(٨) شرح أصول الاعتقاد: ٢/٢٦٤، رقم ٣٩٠، وص ٢٦٣، رقم ٢٨٧، وص ٢٦٧، رقم ٣٩٧.

وقد أسنَد بعضُ العلماءَ منهمُ شيخُ الإسلامِ ابنُ تيميةَ رحْمَهُ اللهُ تَعَالَى هَذَا القولُ إِلَى جعفرِ الصادقِ وزينِ العابدينِ، فساقَ الآثارَ الواردةَ في مسألةِ القرآنِ. ثُمَّ قالَ: «وعن عَلِيٍّ بْنِ الْحَسِينِ زَيْنِ الْعَابِدِينَ، وَابْنِهِ جعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ: لِيَسَ الْقُرْآنُ بِخَالِقٍ وَلَا مُخْلُوقٍ وَلَكِنَّهُ كَلَامُ اللهِ»^(١). مَا يَقُوي ثَبُوتُ هَذَا الْأَثْرِ عَنْهُمَا جَمِيعًا.

ومثَلُ أَثْرِ جعفرِ بْنِ مُحَمَّدٍ السَّابِقِ، أَثْرُ الْحَسِينِ الْبَصْرِيِّ - رحْمَهُ اللهُ تَعَالَى -:

قالَ الْحَافِظُ الْلَّالِكَائِيُّ: ذَكَرَهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي حَاتِمٍ ثُمَّ ساقَ إِسْنَادَهُ إِلَى الْحَسِينِ الْبَصْرِيِّ أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الْقُرْآنِ: خَالِقٌ أَوْ مُخْلُوقٌ؟ قَالَ: «مَا هُوَ بِخَالِقٍ وَلَا مُخْلُوقٍ وَلَكِنَّهُ كَلَامُ اللهِ»^(٢).

والْحَسِينِ الْبَصْرِيِّ - رحْمَهُ اللهُ تَعَالَى - مَنْ يَقْتَدِيُ بِهِ وَيُتَبعُ مَا قَالَهُ فَهُوَ الْإِمامُ الْعَدْلُ، الْوَرِعُ الْفَقِيهُ، وَمِنْ أَفَاضِلِ التَّابِعِينَ، وَمِنْ أَعْلَمِهِمْ بِالْحَلَالِ وَالْحَرَامِ وَأَمْرِ الدِّينِ فِي زَمَانِهِ^(٣).

وقدْ عَدَهُ الْحَافِظُ الْلَّالِكَائِيُّ مِنْ أَئِمَّةِ الْبَصْرَةِ الَّذِينَ نَشَرُوا السُّنْنَةَ وَقَمَعُوا الْبَدْعَةَ، وَأَعْلَنُوا بِأَنَّ الْقُرْآنَ كَلَامُ اللهِ غَيْرُ مُخْلُوقٍ، وَكَفَرُوا مَنْ قَالَ بِأَنَّهُ مُخْلُوقٌ^(٤).

الْأَثْرُ الثَّانِيُّ: أَثْرُ سَفِيَّانَ بْنِ عَيْنَةَ - رحْمَهُ اللهُ تَعَالَى -:

روى الإمامُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ بِسَنْدِهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُنْصُورِ الْمَكِيِّ^(٥) قَالَ: رَأَيْتُ سَفِيَّانَ بْنَ عَيْنَةَ وَسَأَلَهُ رَجُلٌ: يَا أَبَا مُحَمَّدٍ مَا تَقُولُ فِي الْقُرْآنِ؟ فَقَالَ: «كَلَامُ اللهِ مِنْهُ خَرَجَ وَإِلَيْهِ يَعُودُ»^(٦).

وَالْإِمامُ سَفِيَّانُ بْنُ عَيْنَةَ رحْمَهُ اللهُ تَعَالَى مِنَ الْأَئِمَّةِ الَّذِينَ اشتَهَرُ كَلَامُهُمْ فِي هَذِهِ

(١) بِمُجْمُوعِ الْفَتاوِيِّ: ٤١٩ / ١٢.

(٢) رواهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ كَمَا فِي شِرْحِ أَصُولِ الاعْتِقَادِ: رقمُ ٣٩١.

(٣) انظرُ: السُّنْنَةُ لِلْخَلَالِ صِ ٥٢٢، رقمُ ٨٤٨.

(٤) شِرْحُ أَصُولِ الاعْتِقَادِ: رقمُ ٢/٢٦٤-٢٦٥، رقمُ ٣٩١، وصِ ٣٠٩.

(٥) هُوَ: مُحَمَّدُ بْنُ مُنْصُورِ الْجَوَازِ - بِتَشْدِيدِ الْوَاؤِ - الْخَزَاعِيُّ الْمَكِيُّ، وَثُقُوقُهُ فِي الْحَدِيثِ، تَوْفِيقُهُ سَنَةُ ٥٢٥٢ هـ. تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ: ٤٧١/٩، وَتَذَكِّرَةُ الْحَفَاظِ: ٥١١/١.

(٦) رواهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي الرِّدِّ عَلَى الْجَهَمِيَّةِ كَمَا فِي مِنْهَاجِ السُّنْنَةِ: ٢٥٣/٢، وَأَوْرَدَهُ النَّهْيُ فِي الْعُلُوِّ: صِ ١٥٥، وَانظرُ: مُختَصِّرُ الْعُلُوِّ: صِ ١٦٤، وَأَوْرَدَهُ فِي سِيرِ أَعْلَامِ الْبَلَاءِ: ٤٦٦/٨، فِي تَرْجِمَةِ الْإِمَامِ سَفِيَّانَ بْنِ عَيْنَةَ.

المسألة، ومن استنبط حكمها من الآيات، ومن هنا اعتبرتى ابن أبي حاتم بكلامه، كما اعتبرتى به أيضاً غيره من مصنّفي السنة، إذ أوردوه واستدلوا به في كتبهم، منهم الإمام أبو داود، وعبد الله بن الإمام أحمد، واللالكائي، وابن بطة^(١).

وقد اشتهر هذا القول عن الإمام سفيان بن عيينة واستفاض عنه حتى قال الحافظ الذهبي -رحمه الله تعالى-: « وقد تواتر هذا عن ابن عيينة »^(٢).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله تعالى-: « وهذا رواه غير واحد عن سفيان عن عمرو »^(٣).

وقد زاد يحيى بن يوسف الزمي عنه قال: « إن القرآن من عند الله جاء وإليه يعود وهو القرآن كما سماه الله »^(٤). وفي رواية إسحاق بن إسماعيل بن إسماعيل الطالقاني عن ابن عيينة قال: « لا نحسن غير هذا: القرآن كلام الله ». فأجره حتى يسمع كلام الله^(٥). ي يريدون أن يدلوا كلام الله^(٦).

وفي رواية غياث بن جعفر عنه قال: « القرآن كلام الله عز وجل من قال: مخلوق فهو كافر، ومن شك في كفره فهو كافر ».

ونحوه قوله فيما رواه عنه محمد بن عبد الرحمن المحرزي: « من قال: القرآن مخلوق كان محتاجاً أن يصلب على ذباب يعني جبل »^(٧).

هذا، ولا ينبغي أن يفهم من قول ابن عيينة -رحمه الله تعالى- في القرآن: « كلام الله منه خرج وإليه يعود ». في الأثر الذي نحن بصددده، وكذلك قول بعض السلف والأئمة: « إنه منه خرج، ومنه بدأ ». أنه فارق ذاته وحل بغيره، فكلام الله تعالى

(١) مسائل الإمام أحمد ص ٢٦٥، السنة لعبد الله: رقم ٢٥-٢٦، وشرح أصول الاعتقاد: ٣٤٧/٢-٣٤٨، والإبانة لابن بطة: ٥٤٩/٢.

(٢) العلو له: ص ١٥٦.

(٣) منهاج السنة النبوية: ٢٥٣/٢.

(٤) أصرحه اللالكائي في شرح أصول الاعتقاد: ٣٤٨/٢.

(٥) أصرحه عبد الله بن الإمام أحمد في السنة: رقم ١٤١.

(٦) أصرحهما عبد الله في السنة: رقم ٢٥-٢٦.

لا يفارق ذات الله، ولا يباينه؛ فإنَّ كلام المخلوق إذا تكلم به لا يفارق ذاته ويحمل بغيره، فكيف يكون كلام الله؟ قال تعالى: ﴿كَبِرْتُ كَلْمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفواهِهِمْ إِنْ يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا﴾^(١). فقد أخبر أنَّ الكلمة تخرج من أفواههم، ومع هذا فلم تفارق ذاتهم. وأيضاً فالصلة لا تفارق الموصوف وتخل بغيره، لا صفة الخالق ولا صفة المخلوق. وهذه العبارة للرد على هؤلاء الجهمية، فإنهم زعموا أنَّ القرآن حلقة في غيره فيكون قد ابتدأ وخرج من ذلك المخل الذي خلق فيه لا من الله، كما يقولون: (كلامه لموسى خرج من الشجرة)^(٢). فيَّن السلف والأئمة أنَّ القرآن من الله بدأ وخرج، وذكروا قوله تعالى: ﴿وَلَكُنْ حَقُّ الْقَوْلِ مِنِّي﴾^(٣). فأخبر أنَّ القول منه لا من غيره من المخلوقات. «وَمِنْ» لابتداء الغاية، فإنَّ كان المحرور بها عيناً يقوم بنفسه لم يكن صفة الله تعالى، كقوله تعالى: ﴿وَسَخَرَ لَكُمْ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعاً مِنْهُ﴾^(٤). وكذلك ما يقوم بالأعيان كقوله: ﴿وَمَا بَكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فِيْنَ اللَّهُ﴾^(٥). وأمَّا إذا كان المحرور بها صفة ولم يذكر لها محلَّ كان صفة الله كقوله: ﴿وَلَكُنْ حَقُّ الْقَوْلِ مِنِّي﴾^(٦).

الأثر الثالث: أثر الإمام أحمد بن حنبل - رحمه الله تعالى:-

روى ابن أبي حاتم عن أعين بن زيد قال: سمعتَ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلَ يَقُولُ: «الْقُرْآنُ كَلَامُ اللَّهِ الْغَيْرُ مُخْلُوقٌ»^(٧). وعن علي بن الفرات الأصبهاني^(٨) قال: سمعتَ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلَ

(١) سورة الكهف: آية ٥.

(٢) انظر في هذا: مجموع الفتاوى: ١٢/٥١٧ - ٥١٨.

(٣) سورة السجدة: آية ١٣.

(٤) سورة الحجائية: آية ١٣.

(٥) سورة النحل: آية ٥٣.

(٦) مجموع الفتاوى: ١٢/٥١٨ - ٥١٩، ٣٥٨، و الآية من سورة السجدة: ١٣.

(٧) رواه ابن أبي حاتم كما في طبقات الحنابلة: ١١٩/١، والمنهج الأحمد: ٢٧٧/١.

(٨) علي بن الفرات الأصبهاني: قال ابن أبي يعلى: نقل عن الإمام أحمد أشياء، وذكره ابن الجوزي فيمن حديث عن أحمد. وقال أبو حاتم: صدوق. طبقات الحنابلة: ٢٢٩/١، مناقب الإمام أحمد: ص ١٢٧، الجرح والتعديل:

يقول: «القرآن كلام الله غير مخلوق»^(١).

والإمام أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى هو أعلم الناس بهذه المسألة وذلك لابتلائه بها. فجاءت أقواله فيها كثيرة جداً، واشتهرت بين العامة والخاصة.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله تعالى-: «وأماماً أحمد بن حنبل فكلامه في مثل هذا مشهور متواتر، وهو الذي اشتهر بمحنة هؤلاء الجهمية...»^(٢).

وقال الحافظ الذهبي رحمه الله تعالى: «المnocول عن هذا الإمام في هذا الباب طيب كثير مبارك فيه، فهو حامل لواء السنة، والصابر في المحنة، ... فقد توادر عنه تكفير من قال بخلق القرآن العظيم حل منزله»^(٣).

وأماماً كلامه في هذا الأثر الذي نحن بصدده فواضح، لأنَّ كلام الله تعالى قائم به، وهو سبحانه غير مخلوق، فلا يمكن أن يقوم به كلام مخلوق.

قال ابن أبي حاتم: حدثنا محمد بن المثنى^(٤) صاحب بشر، قال: قال أحمد بن حنبل قيل لي: اكتب ثلاث كلمات، ويخلل سبilk. فقلت: هاتوا، قالوا: اكتب: الله قدِيم لم ينزل. قال: فكتبت. فقالوا: اكتب: كل شيء دونه مخلوق. وقالوا: اكتب: الله رب القرآن. قلت: أما هذه فلا، ورميت بالقلم، فقال بشر بن الحارث^(٥): لو كتبها لأعطاهem ما يريدون»^(٦).

(١) رواه ابن أبي حاتم كما في طبقات الحنابلة: ٣١٥/١.

(٢) جمجمة الفتاوى: ٥٠٧/١٢.

(٣) العلو له: ص ١٧٦.

(٤) هو: محمد بن المثنى بن عبيد العنزي، أبو موسى البصري، المعروف بالزمن، مشهور بكنيته وباسمه، ثقة ثبت، من العاشرة وكان هو وبندار فرسى رهان، وماتا في سنة واحدة. تقرير التهذيب: ص ٨٩٢، وتاريخ بغداد: ٣/٢٨٣، والطبقات: ٢٩٤/٧.

(٥) هو: بشر بن الحارث بن عبد الرحمن بن عطاء بن هلال المروزي، نزيل بغداد، أبو نصر الحافى، الزاهد الجليل المشهور، ثقة قدوة، من العاشرة، مات سنة ٢٢٧هـ. تقرير التهذيب: ص ١٦٨، سير أعلام النبلاء: ٤٦٩/١٠، تاريخ بغداد: ٦٧/٧.

(٦) رواه ابن أبي حاتم كما في سير أعلام النبلاء: ٢٥٨/١١، ولم أقف عليه عند غيره فيما اطلعت عليه من مصادر، ولعل ابن أبي حاتم أورده في كتابه الرد على الجهمية.

وصنيع الإمام أحمد هذا يدل على أنَّ القرآن كلام الله، والكلام إنما يكون من المتكلِّم ويقوم به، لا يجوز أن يكون الكلام غير متصل به ولا قائم به، فإذا كان القرآن مربوبياً لله، فقد صار مخلوقاً منفصلًا عن الله كأنفصال سائر المخلوقات عنه تعالى فيمتنع بذلك - أن يكون كلام الله لامتناع إحلال المخلوقات بالله عز وجل.

وقد سبق الإمام أحمد إلى هذا الصحابي الجليل عبد الله بن عباس رضي الله عنهما فقد روى ابن أبي حاتم بسنده عنه ما يدل على ذلك:

قال اللالكائي: ذكره عبد الرحمن بن أبي حاتم وساق إسناده إلى عكرمة^(١) أنه قال: كان ابن عباس في حنazaة فلما وضع الميت في لحده قام رجل فقال: اللهم رب القرآن اغفر له. فوثب إليه ابن عباس فقال: «(٩٤) القرآن منه»). وفي رواية، فقال ابن عباس: «القرآن كلام الله ليس بمحبوب منه خرج واليه يعود»^(٢).

الأثر الرابع: أثر إبراهيم بن شداد - رحمه الله تعالى -:

روى ابن أبي حاتم قال حدثنا أبي عن إبراهيم بن شداد^(٣) صاحب أحمد قال:
«القرآن كلام الله غير مخلوق»^(٤).

وقد عدَّه اللالكائي من أهل بغداد القائلين بأنَّ القرآن كلام الله غير مخلوق، والمُكَفِّرين لمن قال إنه مخلوق^(٥).

وبهذا يتضح أنَّ علماء السلف من الصحابة ومن بعدهم متذمرون بلا خلاف بينهم على أنَّ القرآن كلام الله غير مخلوق. بل يلاحظ أنَّ العلماء الذين روى الإمام ابن أبي

(١) عكرمة: البربرى مولى عبد الله بن عباس ، وقد كان من العلماء بالتفسيير والمعازى. توفي سنة ٧٠١ هـ. ميزان الاعتدال: ٩٣/٣.

(٢) شرح أصول الاعتقاد: رقم ٣٧٥، ورواه البيهقي في الأسماء والصفات: ص ٢٤٢، وذكره البغوي في شرح السنة: ١٨٦/١، وابن تيمية في منهاج السنة: ٢٥٣-٢٥٤، وانظر: كلام ححقق شرح أصول الاعتقاد على إسناده.

(٣) هو: إبراهيم بن شداد أحد أصحاب الإمام أحمد، لم تذكر وفاته. طبقات الحنابلة: ٩٥/١.

(٤) رواه ابن أبي حاتم كما في طبقات الحنابلة: ٩٥/١.

(٥) شرح أصول الاعتقاد: ٣٢٢/٢.

حاتم آثارهم في هذه المسألة، جاءت أقوايلهم متشابهة ومتطابقة، وما ذلك إلا لأنهم يقتبسون من مصدر واحد، من وحي الكتاب والسنة، فلا غرابة إذن أن تأتي أقوايلهم متطابقة، على الرغم مما عاشه بعضهم من فظائع مخنة القول بخلق القرآن العظام، والاكتواء بنارها من حبس، وضرب بأسياط، وقطع أرزاق، ومنع من تحديث وإماماة، وتولي قضاء، وغير ذلك من صنوف العذاب. كما يلاحظ أيضاً في أغلب هذه الآثار التي رواها ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى عن الأئمة في هذه المسألة، ليس فيها ذكر حجتهم أو مستند لهم، بل ولا اهتمام فيها بذكر أقوال المخالفين ومناقشتها والرد عليها، وإنما فيها إطلاق القول كشيء مسلم به لا جدال فيه، وما ذلك إلا أن المسألة واضحة، ومقطوع بها، لأن أصل رسالة الرسل، وإنزال الكتب، دليل صريح على ذلك. ولكن هناك بعضاً من تلك الأقاويل يُّبين فيها الدليل وأشار إليه - كما رأينا، وكما سيأتي -.

هذا، وقد تنازع الناس في معنى كون القرآن غير مخلوق، هل المراد به أن نفس الكلام قديم أزلي كالعلم؟ أم أن الله - سبحانه وتعالى - لم ينزل موصوفاً بأنه متكلم يتكلم إذا شاء؟ على قولين: والنزاع في ذلك بين سائر طوائف السنة والحديث، وهذا مبني على أصل «الصفات الفعلية الاختيارية».

وهذا منشأ نزاع الذين وافقوا السلف على أن القرآن كلام الله غير مخلوق؛ فإن هؤلاء تنازعوا في أنَّ الرب هل يتكلم بمشيئته وقدرته؟ على قولين:
فابن كلاب ومن وافقه قالوا: لا يتكلم بمشيئته وقدرته، بل كلامه لازم لذاته كحياته وقالوا: هو معنى واحد^(١).

والقول الثاني: قول من يقول: إنَّ الله يتكلم بمشيئته وقدرته مع أنَّ كلامه غير مخلوق، وهذا قول جماهير أهل السنة والنظر وأئمة السنة وال الحديث. لكن من هؤلاء من اعتقد أنَّ الله لم يكن يمكنه أن يتكلم في الأزل بمشيئته فالترموا أنه تكلم بمشيئته بعد أن لم يكن متكلما. ومذهب السلف والأئمة أنَّ الله يتكلم بمشيئته وقدرته وإن كان مع ذلك قد يُقال: إنه لم ينزل متكلما إذا شاء^(٢).

(١) بجموع الفتاوى: ١٢/٣٦٩-٣٧٠.

(٢) المصدر السابق: ١٢/٣٧٢.

المبحث الثاني

الرَّدُّ عَلَى القُولِ بِخَلْقِ الْقُرْآنِ

تقدمنا في المبحث السابق أنَّ الإمام ابن أبي حاتم - رحمه الله تعالى - يقرُّ كون القرآن كلام الله تعالى غير مخلوق، وروى آثاراً كثيرة تدل على أنَّ هذا هو إجماع السلف ولم يكتف ابن أبي حاتم بذلك، بل ساق - أيضاً - آثاراً عن أئمة السلف للرَّدِّ على القائلين بخلق القرآن، من الجهمية والمعتزلة ومن قال بقولهم. كما أشار إلى بعض الأدلة التي يتثبت بها القائلون بخلق القرآن مع بيان عدم صحة الاستدلال بها بإيراد أقوال الأئمة في ذلك. وفيما يلي عرض لأهم ما أورده في هذا الموضوع من الآثار:

١- الآثار التي رواها ابن أبي حاتم وهي ترد على القائلين بخلق القرآن:

١- أثر سفيان بن عيينة:

ذكر الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى أنَّ ابن أبي حاتم روى في كتاب (الرَّدُّ عَلَى الجهمية) من طريق بشار بن موسى^(١) قال: كنا عند سفيان بن عيينة فقال: «﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ﴾». فَالْخَلْقُ هُوَ الْمُخْلوقَاتُ، وَالْأَمْرُ هُوَ الْكَلَامُ». ومن طريق حماد بن نعيم^(٢) سمعت سفيان بن عيينة، وسئل عن القرآن أخلوق هو؟ فقال: «يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ﴾». أَلَا ترَى كيْفَ فَرَقَ بَيْنِ الْخَلْقِ وَالْأَمْرِ، فَالْأَمْرُ كَلَامٌ، فَلَوْ كَانَ كَلَامًا مُخْلوقًا لَمْ يَفْرُقْ»^(٣).

وقد سبق ابن عيينة إلى هذا الاستنباط علماء، كما تبعه عليه آخرون.

قال الحافظ ابن حجر: «قلت: وسبق ابن عيينة إلى ذلك محمد بن كعب القرظي^(٤)،

(١) هو: بشار بن موسى الحنفاني، شيباني عجمي، بصري، نزل بغداد، ضعيف، كثير الغلط، كثير الحديث، من العاشرة. تقرير التهذيب: ص ١٦٧.

(٢) حماد بن نعيم لم أجده له ترجمة.

(٣) رواه ابن أبي حاتم في الرد على الجهمية كما في فتح الباري: ١٢/٥٤٢.

(٤) هو: محمد بن كعب القرظي - أبو حمزة - حليف الأنصار تابعي مشهور، قيل: ولد في حياة النبي ﷺ وقيل: ولد

وتبعه أحمد بن حنبل وعبد السلام بن عاصم^(١)، وطائفة، أخرج كل ذلك ابن أبي حاتم عنهم»^(٢).
وهؤلاء العلماء الذين نص الحافظ على أسمائهم وأنهم قالوا بهذا الاستنباط قبل
وبعد ابن عيينة برواية ابن أبي حاتم ذلك عنهم؛ فقد تبعت أقوالهم فوجدت نص كلام
بعضهم، ولم أقف على كلام بعضهم الصريح؛ ولكن وجدت من عدّ بعضهم من الأئمة
القائلين بأنَّ القرآن كلام الله غير مخلوق، ومن قال مخلوق فهو كافر^(٣).

وأمّا أحد الإمام أحمد -رحمه الله تعالى- بهذا الاستنباط الذي سبقت الإشارة في
كلام الحافظ. فإنه استدل به فيما رواه عنه ابن أبي حاتم لما سأله إسحاق ابن إبراهيم
رسول المتكفل عما يقوله في القرآن؟ فقال: القرآن كلام الله غير مخلوق، قال: قال لي:
من أين قلت: ليس بمخلوق؟ فقلت: «قال الله عز وجل: ﴿أَلَا لِهِ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ﴾.
ففرق بين الخلق والأمر ...»^(٤). وفي رواية عن صالح بن الإمام قال: سمعت أبي -رضي
الله تعالى عنه- يقول: «قال الله تعالى: ﴿أَلَا لِهِ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ﴾. فأخبر بالخلق، ثم
قال: والأمر، فأخبر أنَّ الأمر غير الخلق»^(٥).

وقد كان ابن عيينة من الأئمة الذين ردوا على بشر المرسي وحدروا منه أشد
تحذير لكونه من عاصفته.

قال سعيد بن نصیر أبو عثمان الواسطي^(٦): سمعت ابن عيينة يقول: ما يقول هذا
الدویة -يعني بشر المرسي- ؟ قالوا: يا أبا محمد يزعم أنَّ القرآن مخلوق. قال: «فقد

في آخر خلافة علي -رضي الله تعالى عنه- وهو الأرجح، وتوفي سنة ١٠٨هـ. وقيل: بعد ذلك، حتى قيل:
توفي سنة ١٢٠هـ. وعلى هذا يقطع بأنه ولد بعد وفاة الرسول ﷺ، وحديثه عن الصحابة في الصحيح، وذكره
ابن سعد في الطبقة الأولى من تابعي المدينة. انظر: الإصابة: ٤٩٠-٤٩١ / ٣، والاستيعاب: ٣٣٥ / ٣.

(١) هو: عبد السلام بن عاصم المستحياني -بكسر الماء والسين وسكون النون- الرازي، لم تذكر وفاته. تهذيب
التهذيب: ٦ / ٣٢٢، اللباب: ٣٨٨ / ٣.

(٢) فتح الباري: ١٣ / ٤٢.

(٣) انظر: شرح أصول الاعتقاد: ٢ / ٣٣٣.

(٤) رواه ابن أبي حاتم كما فيمناقب الإمام أحمد لابن الجوزي: ص ٤٤٠.

(٥) رواه ابن أبي حاتم كما في المنهج الأحمد في تراجم أصحاب الإمام للعلمي: ٢ / ١٨، وطبقات الخانبلة لابن أبي
علي: ٢ / ٥٥.

(٦) هو: سعيد بن نصیر الشعري، أبو عثمان الواسطي، صدوق. تقریب التهذيب: ص ٣٨٩، وتهذيب التهذيب: ٤ / ٩٢.

كذب. قال الله عز وجل: ﴿أَلَا لِهِ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ﴾. فالخلق خلق الله، والأمر القرآن﴾^(١).

٢- أثر أحمد بن سنان الواسطي -رحمه الله تعالى:-

روى ابن أبي يعلى بسنده من طريق ابن أبي حاتم قال: سمعت أحمد بن سنان الواسطي^(٢) يقول : «قد ميّز الله بين الخلق والأمر فسمى هذا أمراً، وسي هذا خلقاً، وفرق بينهما فقال : ﴿أَلَا لِهِ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ﴾. وكل مخلوق داخل في الخلق، وبقي الأمر، والأمر ليس بمخلوق»، قال تعالى: ﴿ذَلِكَ أَمْرُ اللَّهِ أَنْزَلَهُ إِلَيْكُم﴾^(٣). فأنزل كلامه غير مخلوق﴾^(٤).

وقد عدَ الحافظ اللالكي الإمام أحمد بن سنان الواسطي في أهل واسط القائلين بأنَ القرآن كلام الله غير مخلوق، والمُكَفِّرُونَ لمْ قال مخلوق^(٥). كما عدَه من العلماء الذين احتجوا بهذه الآية في بيان أنَ القرآن غير مخلوق^(٦).

وجه الاحتجاج بهذه الآية:

إنَ الله عزَ وجلَ فرق بين الخلق والأمر، وهو ما صفتان من صفاته أضافهما إلى نفسه، فالخلق فعله، والأمر قوله، وقد عطف أحدهما على الآخر، والعلف يتضمن المغايرة إلا أن تقوم القراءة على عدم إرادة ذلك. وهنا قد قالت القراءة على توكيده الفرق بينهما، وهي: أنَ الخلق إنما يكون بالأمر ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُون﴾^(٧). فقوله: ﴿كُنْ﴾ هو أمره، ولو كان مخلوقاً لاحتاج حلقه إلى أمر إلى ما لا نهاية له، وهذا باطل. ويؤيد هذا ما يأتي في الآترين الثالث والرابع الآتيين:

٣- أثر يوسف بن يحيى البوطي -رحمه الله تعالى:-

وقال الحافظ ابن حجر أيضاً: روى^(٨) عن الريبع بن سليمان سمعت

(١) شرح أصول الاعتقاد: رقم ٣٥٨، والشريعة للأجري: ص ٨٠.

(٢) تقدمت ترجمته في ص ٧١ من هذه الرسالة.

(٣) سورة الطلاق: آية ٥.

(٤) رواه ابن أبي حاتم كما في طبقات الحنابلة: ٢/٥٥.

(٥) شرح أصول الاعتقاد: ٢/٣١٦.

(٦) المصدر السابق: ٢/٢٤٤.

(٧) سورة يس: آية ٨٢.

(٨) أى: ابن أبي حاتم.

البوطي^(١) يقول: «خلق الله الخلق كله بقوله: ﴿كُن﴾. فلو كان كن مخلوقاً لكان قد خلق الخلق بمخلوق وليس كذلك»^(٢).

٤- أثر الإمام أحمد - رحمه الله تعالى -:

قال الحافظ ابن حجر - رحمه الله تعالى -: قال ابن أبي حاتم في كتاب الرد على الجهمية: حدثنا أبي قال: قال أحمد بن حنبل: «دل على أن القرآن غير مخلوق، حديث عبادة: «أول ما خلق الله القلم فقال: اكتب»^(٣) الحديث. قال: وإنما نطق القلم بكلامه، لقوله: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرْدَنَاهُ أَن نَقُولَ لَهُ كَنْ فِيهِ﴾^(٤). قال: فكلام الله سابق على أول خلقه»^(٥).

ففي هذين الأثرين بيان أن ما تزعمه الجهمية من أن القرآن مخلوق رأى فاسد، لأنه لو كان مخلوقاً لكان الله تعالى موجوداً له بكلمة «كن» كسائر المخلوقات، لأن الله تعالى يقول: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرْدَنَاهُ أَن نَقُولَ لَهُ كَنْ فِيهِ﴾. وهذا غير صحيح. وفي هذا يقول البيهقي - رحمه الله تعالى -: «فلو كان القرآن مخلوقاً لكان الله سبحانه قائل له: «كن». والقرآن قوله، ويستحيل أن يكون قوله مقولاً له، لأن هذا يوجب قوله ثانية، والقول في القول الثاني وفي تعلقه بقول ثالث كالأول، وهذا يفضي إلى ما لا نهاية له، وهو فاسد، وإذا فسد ذلك فسد أن يكون القرآن مخلوقاً»^(٦).

(١) هو: يوسف بن يحيى أبو بعروب المصري، صاحب الإمام الشافعي، لازمه مدة وخرج به وفاق الأقران. كان إماماً في العلم، قدوة في العمل، زاهداً ربانياً، متهدجاً، دائم الذكر والعكوف على الفقه. توفي سنة ٢٢١ هـ. سير أعلام النبلاء: ١٢/٥٨.

(٢) فتح الباري: ٤٥٢/١٣، وأورده في تهذيب التهذيب: ٤٢٧/١١، عن الربيع بن سليمان عن البوطي، ورواه اللالكاني في شرح أصول الاعتقاد: رقم ٣٥٦ ، والبيهقي في الأسماء والصفات: ص ٢٥٢ ، وذكره التيسني في الحجة في بيان الحجة: ٢٢٨-٢٢٧/١ ، والخطيب في تاريخ بغداد: ٣٠٢/١٤ ، ومن طريقه أخرجه ابن الجوزي في مناقب الإمام أحمد بن حنبل: ص ٣٩٨ ، وأورده النهي في سير أعلام النبلاء: ٥٩/١٢ ، ترجمة الإمام يوسف بن يحيى البوطي، المصري، صاحب الإمام الشافعي.

(٣) تقدم تخریج هذا الحديث في ص ١٦٦ من هذه الرسالة.

(٤) سورة النحل: آية ٤٠.

(٥) رواه ابن أبي حاتم في الرد على الجهمية كما في فتح الباري: ٤٥٢/١٣.

(٦) الاعتقاد له: ص ٣٢.

٥- أثر أبي حاتم الرازي - رحمه الله تعالى -:

قال الحافظ ابن حجر: قال ابن أبي حاتم حدثنا أبي سمعت بعض أهل العلم يقول: «قول الله عز وجل: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَا بِقَدْرٍ﴾^(١). قوله: ﴿قُلْ لَوْ كَانَ الْبَحْرُ مَدَادًا لِكَلْمَاتِ رَبِّيْ﴾^(٢) الآية. يدل على أن القرآن غير مخلوق، لأنه لو كان مخلوقاً لكان له قدر، وكانت له عنایة، ولنفذه كنفاذ المخلوقين. وتلا قوله تعالى: ﴿قُلْ لَوْ كَانَ الْبَحْرُ مَدَادًا لِكَلْمَاتِ رَبِّيْ﴾^(٣) إلى آخر الآية»^(٤).

ففي هذا الأثر بيان أنَّ كلامات الله لا تنتهي، ولو أنَّ البحار الموجودة على وجه الأرض كانت مداداً تكتب به، والشجر أقلاماً تخطط به؛ لاتنتهي مداد البحور، ولنفاذ الأقلام، ولم تفن كلامات الله. ويفيد هذا ما رواه ابن أبي حاتم عن الحسن البصري رحمه الله تعالى قال: «ولو أنَّ ما في الأرض من شجرة مذ خلق الله الدنيا إلى أن تقوم الساعة أقلام، والبحر يمده من بعده سبعة أحجار، ما نفدت كلامات الله، لتكسرت الأقلام ونفدت البحور ولم تنفذ كلامات الله: فعلت كلها صنعت كلها»^(٥). وعن قتادة رحمه الله تعالى وفيه: «فأنزل الله: لو كان شجر الأرض أقلاماً، ومع البحر سبعة أحجار مداداً، لتكسرت الأقلام ونفدت ماء البحر قبل أن تنفذ»^(٦).

وفي هذين الأثرين دليل على عظمة كلام الله تعالى، وأنه من صفاته وعلمه، ولا يجوز قياسه بالكلام المخلوق الفاني، إذ لو كان كلامه تعالى مخلوقاً لفني قبل فناء بحر من البحور. ولكن الفناء إنما كتب على المخلوق، لا على الله الخالق وصفته. فهذه بعض الآثار التي اشتغلت على بعض الأدلة التي استدل بها الأئمة في معرض

(١) سورة القراءة: آية ٤٩.

(٢) سورة الكهف: آية ١٠٩.

(٣) رواه ابن أبي حاتم في الرد على الجهمية كما في فتح الباري: ٤٥٤/١٢.

(٤) رواه ابن أبي حاتم كما في شرح أصول الاعتقاد: رقم ٣٦١، وذكره التيمي في الحجة في بيان الحجة: ١/٢٢٩-٢٣٠، ورواه الطبراني في التفسير: ٢١/٨١ ، مع اختلاف في اللقطة.

(٥) رواه ابن أبي حاتم كما في فتح الباري: ٤٥٣/١٣ ، وأخرجه اللالكاني في شرح أصول الاعتقاد: رقم ٣٦٠، وذكره التيمي في الحجة: ١/٢٢٩. ورواه الطبراني بسنته دون قوله: (مداداً لتكسرت الأقلام ونفدت ماء البحر) في التفسير: ٢١/٨١.

ردهم على من قال بخلق القرآن بما رواه عنهم ابن أبي حاتم مقرراً بها مذهبهم. -رحم الله تعالى الجميع برحمته الواسعة-.

بـ- الآثار التي ترد على القائلين بخلق القرآن فيما استدلوا به من الآيات:

لقد حاول القائلون بخلق القرآن أن يؤيدوا قولهم ببعض الآيات من القرآن ظنوا أن فيها دلالة على مذهبهم الباطل، فرداً عليهم علماء السلف، وزيفوا آراءهم، ويؤيدوا عدم دلالة تلك الآيات على مذهبهم الباطل. ومن ذلك بعض ما رواه عنهم ابن أبي حاتم:

قال الحافظ ابن حجر: «وقد ردّ أَحْمَدُ عَلَى مَنْ تَمَسَّكَ بِخَلْقِ الْقُرْآنِ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿إِنَا جَعَلْنَا قُرْآنَنَا عَرِيَّا﴾^(١). وَقَالَ هِيَ حَجَةٌ عَلَى أَنَّ الْقُرْآنَ مُخْلوقٌ، لِأَنَّ الْمُجَعَولَ مُخْلوقٌ. فَنَاقَصَهُ بِنَحْوِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا اللَّهَ أَنْدَادًا﴾^(٢). وَذَكَرَابْنَ أَبِي حَاتِمَ فِي الرَّدِّ عَلَى الجَهْمِيَّةِ أَنَّ أَحْمَدَ رَدَّ عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَجَعَلْنَاهُ كَعَصْفٍ مَأْكُولٍ﴾^(٣). فَلَيْسَ الْمَعْنَى فِي خَلْقِهِمْ﴾^(٤). ثُمَّ ذَكَرَالحافظ أقوالاً أخرى لبعض الأنتمة في معنى ما قاله الإمام أحمد -رحم الله تعالى الجميع-^(٥).

وعقب على ذلك بأنّ (الجعل) جاء في القرآن وفي لغة العرب لمعان متعددة. قال الراغب (جعل) لفظ عام في الأفعال كلها، ويتصرف على خمسة أوجه:

الأول: صار، نحو: جعل زيد يقول.

والثاني: أوجد، كقوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ الظُّلْمَاتِ وَالنُّورَ﴾^(٦).

والثالث: إخراج شيء من شيء، كقوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَرْوَاحِكُمْ بَنِينَ وَحَفَدَةَ﴾^(٧).

(١) سورة الزخرف: آية ٣.

(٢) سورة البقرة: آية ٢٢.

(٣) سورة الفيل: آية ٥.

(٤) فتح الباري: ٥٠/١٣، وأخرجه حنبيل بن إسحاق في ذكر مخنة الإمام أحمد بن حنبل: ص ٤٢-٤٣، وأبو نعيم في حلية الأولياء: ١٧٩/٩-١٩٩، ورواه ابن الجوزي في مناقب الإمام أحمد: ص ٣٩٨، وأورده النهي في سير أعلام النبلاء: ١١/٢٤٣-٢٤٧.

(٥) فتح الباري: ٥٠/١٣.

(٦) سورة الأنعام: آية ١.

(٧) سورة النحل: آية ٧٢.

والرابع: تصريح شيء على حالة مخصوصة، كقوله تعالى: ﴿جَعَلْ لَكُمُ الْأَرْضَ فِرَاشًا﴾^(١).

والخامس: الحكم بالشيء على الشيء، فمثالي ما كان منه حقاً قوله تعالى: ﴿إِنَا رَادَهُ إِلَيْكَ وَجَاعَلُوهُ مِنَ الْمَرْسَلِينَ﴾^(٢). ومثال ما كان باطلأً، قوله تعالى: ﴿وَجَعَلُوا اللَّهَ مَا ذَرَأَ مِنَ الْحَرثِ وَالْأَنْعَامَ نَصِيبًا﴾^(٣). انتهى^(٤).

وأثبت بعضهم سادساً: وهو الوصف ومثل بقوله تعالى: ﴿وَقَدْ جَعَلْتُمُ اللَّهَ عَلَيْكُمْ كَفِيلًا﴾^(٥). وتقديم أنها تأتي بمعنى الدعاء، والنداء، والاعتقاد. والعلم عند الله تعالى^(٦). واحتج بعضهم وقت الملاحظة في مخالفة القول بخلق القرآن بقوله تعالى: ﴿اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾^(٧). على أنَّ القرآن مختلف لأنَّه شيء^(٨).

وقد ردَ الإمام أحمد رحمه الله، كما رواه عنه ابن أبي حاتم على هذا الاستدلال بقوله: ((قالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَ: ﴿تَدْمُرُ كُلُّ شَيْءٍ بِأَمْرِ رَبِّهِ﴾^(٩). فَدَمَرْتُ إِلَّا مَا أَرَادَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَ^(١٠)). ثمَّ إنَّ القرآن كلام الله وهو صفتة، فكما أنَّ الله لم يدخل في عموم قوله: ﴿كُلُّ شَيْءٍ﴾^(١١). اتفاقاً فكذلك صفاتة. ونظير ذلك قوله تعالى: ﴿وَيَحْذِرُكُمُ اللَّهُ نَفْسُهُ﴾^(١٢). مع قوله تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾^(١٣). فكما لم تدخل نفس الله في هذا العموم اتفاقاً فكذلك لا يدخل القرآن^(١٤).

(١) سورة البقرة: آية ٢٢.

(٢) سورة القصص: آية ٧.

(٣) سورة الأنعام: آية ١٣٦.

(٤) فتح الباري: ٥٠٣/١٣.

(٥) سورة النحل: آية ٩١.

(٦) فتح الباري: ٥٠٣/١٣.

(٧) سورة الزمر: آية ٦٢.

(٨) انظر: مناقب الإمام أحمد لابن الجوزي ص ٤٠٠، وفتح الباري: ٥٤٢/١٣.

(٩) سورة الأحقاف: آية ٢٥.

(١٠) رواه ابن أبي حاتم كما في مناقب الإمام أحمد لابن الجوزي: ص ٤٠٠، وأخرج حنبل بن إسحاق في ذكر مخالفة الإمام أحمد بن حنبل: ص ٤٣-٤٢، وأبو نعيم في الحلية: ٩-١٩٧، وأورده النهي في سير أعلام النبلاء: ٢٤٣/١١-٢٤٧.

(١١) سورة آل عمران: آية ٢٨، ٣٠.

(١٢) سورة آل عمران: آية ١٨٥.

(١٣) فتح الباري: ٥٤٢/١٣.

وقال الحافظ ابن حجر في معرض كلامه على قول الله تعالى: ﴿مَا يأْتِيهِم مِّن ذَكْرٍ مِّن رَّبِّهِمْ مُّحَدِّثٍ﴾^(١): «وأخرج ابن أبي حاتم من طريق هشام بن عبيد الله الرازى أنَّ رجلاً من الجهمية احتج لزعمه أنَّ القرآن مخلوق بهذه الآية. فقال له هشام: محدث إلينا محدث إلى العباد»^(٢). ثم ذكر أقوالاً أخرى لبعض الأئمة في معنى قول هشام^(٣).

وهذا قاله الأئمة رحمهم الله تعالى لما استدل الجهمية بهذه الآية على خلق القرآن بناء على أنَّ المحدث هو المخلوق. فرد عليهم الأئمة في ذلك، وبيَّنوا أنه محدث إلينا أو إلى العباد، أي حديث إنزاله إلينا^(٤). بمعنى أنَّ المراد بالحدث هو التنزيل، وليس الذكر الذي هو القرآن. هذا كما قاله الإمام أحمد عن الآية: إنَّ المحدث هو تنزيله على لسان الملك الذي أتى به، فالتنزيل هو المحدث، لا الذكر نفسه محدث^(٥). وليس في هذا نفي أنَّ الله تكلم به حين شاء، وإنما فيه نفي أن يكون كلامه تعالى مخلوقاً كما زعم هؤلاء المبتدعون^(٦). وذلك لأنَّ القرآن من علم الله تعالى، وعلمه تعالى قديم؛ فعلم عباده منه. قال تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلِمَ الْقُرْآنَ﴾. ويزيد هذا الدليل وضوحاً ما رواه ابن أبي حاتم من احتجاج الإمام أحمد بهاتين الآيتين على أنَّ القرآن من علم الله سبحانه وتعالى.

قال الحافظ الذهبي: قال ابن أبي حاتم حدثنا صالح بن أحمد بن حنبل قال: سمعت أبي يحتاج بأنَّ القرآن غير مخلوق. يقول: «قال تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلِمَ الْقُرْآنَ﴾^(٧). فأخبر تعالى أنَّ القرآن من علمه»^(٨).

(١) سورة الأنبياء: آية ٢، وانظر استدلال بعض المبتدعون بهذه الآية مع رد العلماء عليها في العلو للنبي: ص ١٦٩، ومناقب الإمام أحمد لابن الجوزي: ص ٤٠٠.

(٢) فتح الباري: ٥٠٦/١٣، ورواه النهي في العلو: ص ١٦٩، وانظر: مختصر العلو: ص ١٨١، وأورده في سير أعلام النبلاء: ٤٤٧/١٠، ترجمة الإمام هشام بن عبيد الله الرازى، وفي تاريخ الإسلام حوادث ووفيات ٢٢١ - ٢٣٠هـ: ص ٤٤، وعزاه إلى ابن أبي حاتم.

(٣) فتح الباري: ٥٠٦/١٣.

(٤) انظر: تفسير ابن كثير: ١٨٢/٣.

(٥) ذكره عنه البيهقي في الاعتقاد: ص ٦٠.

(٦) انظر: منهاج ابن حجر في العقيدة لمحمد إسحاق كندي: ص ٧١٣.

(٧) سورة الرحمن: الآيات ١-٢.

(٨) العلو للنبي: ص ١٧٧، وانظر: مختصر العلو: ص ١٩١، وروى الحلال نحوه في السنة: ١٣٨/٥، رقم ١٨٠٤، وابن بطة في الإبانة: ٢٩٣/١، رقم ٦١.

وهو كما قال الإمام رحمة الله تعالى - حيث فرق الله بين القرآن والإنسان في مكان واحد، وخص كلاً منها بأمر لا يشاركه فيه الآخر، فخصص القرآن بالتعليم، وخصص الإنسان بالتلخيق، فقال: ﴿الرَّحْمَنُ عَلِمَ الْقُرْآنَ خَلْقَ إِنْسَانٍ﴾ . فالقرآن علمه، والإنسان خلقه، وعلمه تعالى غير مخلوق، لأنه لو كان مخلوقاً لأشركه مع الإنسان في خاصية الخلق ولقال: خلق القرآن والإنسان ^(١).

فأوضح من هذا أنَّ الآية التي نحن بصددها تدل على أنَّ من كلام الله تعالى ما هو حادث، يعني حديث تكلم به بعد غيره، لا يعني مخلوق، ولا يعني أنَّ الكلام حادث له بعد أن لم يكن يتكلم. تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً.

ج- الرد على القائلين بخلق القرآن فيما استدلوا به من الأحاديث:

كما حاول القائلون بخلق القرآن تأييد قولهم بعض الآيات من القرآن، كذلك حاولوا تأييده بعض الأحاديث، ظنوا أنَّ فيها دلالة على مذهبهم الباطل؛ وأنَّ لهم ذلك. فقد تصدى أئمة السلف لهم بالرد على تلك الاستدلالات.

نقل ابن الجوزي من طريق ابن أبي حاتم فيما رواه عن صالح بن الإمام أحمد في ذكر قصة أبيه في محبته القول بخلق القرآن، وفيه:

قال أبي: «وذكر بعضهم حديث عمران بن حصين أنَّ الله عزَّ وجلَ خلق الذكر. فقلت: هذا خطأ؛ حدثنا غير واحد: «إِنَّ اللَّهَ كَتَبَ الذِّكْرَ» ^(٢). واحتجوا على بحديث ابن مسعود: «مَا خَلَقَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَ مِنْ جَنَّةٍ وَلَا نَارًا وَلَا سَمَاءً وَلَا أَرْضًا أَعْظَمُ مِنْ آيَةِ الْكَرْسِيِّ» ^(٣).

(١) انظر : الاعتقاد للبيهقي: ص ٣٢.

(٢) المحفوظ من حديث عمران بن حصين: «وكتب في الذكر كل شيء». أخرجه البخاري في أول بداء الخلق: ٦/٢٠٥، ٢٠٧. وفي كتاب التوحيد باب ﴿وكان عرشه على الماء﴾: ١٣-٣٤٥-٣٤٧، عن عمران بن حصين ، قال: «دخلت على النبي ﷺ ، وعقلت ناقتي بالباب ، فإذا ناس من بيتي تميم ، فقال: اقبلوا البشرى يا بنى تميم. قالوا قد بشرتنا، فأعطينا مرتين. ثم دخل عليه ناس من اليمن ، فقال: اقبلوا البشرى يا أهل اليمن ، إذ لم يقلها بنوا تميم. قالوا: قبلنا، جئناك لتتفقه في الدين ، وسألتك عن أول هذا الأمر ما كان؟ قال: كان الله ولم يكن شيء غيره ، وكان عرشه على الماء ، وكتب في الذكر كل شيء ، وخلق السموات والأرض».

(٣) ذكره حلال الدين السيوطي في الدر المشور: ١/٣٢٢، ونسبه إلى أبي عبيد، وابن الصريفي، ومحمد بن نصر،

قال صالح: قال أبي: فقلت: «إنما يقع الخلق على الجنة والنار والسماء والأرض، ولم يقع على القرآن». قال: فقال بعضهم: حدثنا حديث خبّاب^(١): «إذا هنّتَه تقرّب إلى الله بما استطعت فإنك لن تقرّب إليه بشيء أحب من كلامه»^(٢). قال أبي: هذا كذلك هو فجعل ابن أبي دؤاد ينظر إليه كالمغضوب»^(٣).

هذا بعض ما ذكره ابن أبي حاتم من ردود أهل السنة والجماعة على استدلالات القائلين بخلق القرآن ببعض الآيات القرآنية وبعض الأحاديث النبوية، وكلها ردود قوية توضح الحق، وتستأصل شأفة الباطل. والله الحمد والمنة.



بلغظ: ((ما خلق الله من سماء ولا أرض ولا جنة ولا نار أعظم من آية في سورة البقرة: ﴿الله لا إله إلا هو الحي القيوم﴾)). وأخرجه سعيد بن منصور، وابن الضريس، والبيهقي في الأسماء والصفات عن ابن مسعود، قال: ((ما من سماء ولا أرض ولا سهل ولا جبل أعظم من آية الكرسي)).

(١) هو خبّاب بن الأرت - بهمزة وراء مفتوحة وشدة مثناة فوق - ابن جندلة بن سعد التميمي، صحابي حليل رضي الله عنه، ومن السابقين إلى الإسلام، وكان يُعذب في الله، شهد بدرًا وما بعدها. مات بالكوفة سنة ٤٣٧هـ. تقرّيب التهذيب: ص ٢٩٥، والإصابة لابن حجر: ٤١٦/١، والمغني في ضبط الأسماء: ص ١٩.

(٢) رواه الإمام أحمد في كتاب الرهاد: ص ٢٥، وعبد الله بن أحمد في السنة: ١٤١-١٣٧/١ بحسب صحيح، والحاكم في المستدرك: ٤٤١/٢، وصححه ورواقه النهي. والبغاري في حلق أفعال العباد: ص ١٣٢، ضمن عقائد السلف للنشر، وابن أبي شيبة في المصنف: ٥١٠/١٠، والدارمي في الرد على الجهمية: ص ١٤٨، من روایة عثمان بن أبي شيبة وسنده صحيح، والأجري في الشريعة: ص ٧٧، وسنده صحيح، والبيهقي في الأسماء والصفات: ص ٣١٠-٣١١.

(٣) رواه ابن أبي حاتم كما في مناقب الإمام أحمد: ص ٤٠٠، وأخرجه حتب بن إسحاق في ذكر مخنة الإمام أحمد بن حتب: ص ٤٢-٤٦، وأبو نعيم في حلية الأولياء: ٩/١٩٧-١٩٩، وأورده النهي في سير أعلام النبلاء: ١١/٢٤٣-٢٤٧.

المبحث الثالث

بيان ابن أبي حاتم حكم من قال بخلق القرآن

لقد اعتنى الإمام ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى ببيان حكم من قال بخلق القرآن، وأطال النفس في بيان ذلك وتقريره.

وكان حكمه -رحمه الله تعالى- على من قال بذلك هو رواية آراء السلف فيهم، وإنكارهم لأقواهم، وحكمهم عليهم بالكفر والزندة. فقرر بما رواه أن القول بخلق القرآن كفر عظيم، وضلال مبين، وقاتل جهمي كافر، ضال مضل، يعامل معاملة المرتد، يستتاب فإن تاب **وإلا قتل**؛ كما أنه يقاطع ويهجر، ولا يصلى خلفه، ولا يصلى عليه، ولا يعاد إذا مرض، ولا ينكح، بل نساؤه طوالق. إلى غير ذلك من الأحكام.

والآن لنشرع في إيراد بعض ما رواه ابن أبي حاتم في ذلك:

١- أقوال الإمام مالك بن أنس:

قال اللالكائي: ذكره عبد الرحمن بن أبي حاتم ثم ساق إسناده إلى الحسن -وكان ثقة- قال: كنت عند مالك...^(١) ولم يذكر اللالكائي الأثر كاملاً وإنما أحاله إلى أثر أبي محمد يحيى بن خلف المكري^(٢) ولفظه: كنت عند مالك سنة ثمان وستين -أي ومائة- فأتاه رجل فقال: يا أبا عبد الله ما تقول فيمن يقول القرآن مخلوق؟ قال: كافر زنديق أقتلوه. قال: إنما أحكي كلاماً سمعته. قال: لم أسمعه من أحد إنما سمعته منك.

قال أبو محمد: فغفل ذلك عليٌ فقدمت مصر فلقيت الليث بن سعد فقلت: يا أبا الحارث ما تقول فيمن قال: القرآن مخلوق؟ وحكيت له الكلام الذي كان عند مالك. فقال: كافر. فلقيت ابن هيبة فقلت له ما قلت للبيث بن سعد وحكيت له الكلام. فقال كافر.

قال اللالكائي: إلى هاهنا حديث أبي أمية. -ومن هنا لفظ عباس الأزهر:-

(١) شرح أصول الاعتقاد: رقم ٤١٢.

(٢) هو: يحيى بن خلف الباهلي ، أبو سلمة البصري الجبوري صدوق، توفي سنة ٢٤٢هـ. تقريب التهذيب: ص ١٠٥٣ ، وتهذيب التهذيب: ١١/٢٠٤.

فأقيت مكة فلقيت سفيان بن عيينة فحكيت له كلام الرجل. فقال: كافر. ثم قدمت الكوفة فلقيت أبا بكر بن عياش^(١). فقلت له: ما تقول فيمن يقول: القرآن مخلوق؟ وحكيت له كلام الرجل. فقال: كافر ومن لم يقل إنه كافر فهو كافر. فلقيت علي بن عاصم^(٢)، وهشيم^(٣). فقلت لهم وحكيت لهم كلام الرجل. فقالا: كافر. فلقيت عبد الله بن إدريس، وأباأسامة^(٤)، وعبدة بن سليمان الكلابي^(٥)، ويحيى بن زكريا^(٦)، ووكيعا فحكيت لهم. فقالوا: كافر. فلقيت ابن المبارك، وأبا إسحاق الفزاروي^(٧)، والوليد بن مسلم فحكيت لهم الكلام. فقالوا: - كلهم - : كافر^(٨). وقال اللالكائي أيضاً: ذكره عبد الرحمن بن أبي حاتم قال: حدثنا أبي قال حدثنا ميمون بن يحيى البكري^(٩) قال: قال مالك بن أنس: «من قال القرآن مخلوق يستتاب

(١) هو: أبو بكر بن عياش: الأسدية الكوفي. قال ابن المبارك: (ما رأيت أحدا أسرع إلى المسنة من أبي بكر بن عياش) توفي سنة ١٩٣ هـ. الطبقات: ٣٨٦/٦، وتهذيب التهذيب: ٣٤/١٣.

(٢) هو: علي بن عاصم بن صهيب أبو الحسن، أخذ عنه أحمد بن حنبل وعبد بن حميد، وكان حدثنا مرقوم المكانة. توفي سنة ٢٠١ هـ. الجرح والتعديل: ١٩٨/٣، وتذكرة الحفاظ: ٣١٧/١.

(٣) هو: هشيم بن بشير الواسطي: أحد حفاظ الحديث أخذ عنه ابن حنبل، وستانلي بقية ترجمته في ص ٥٣٣ من هذه الرسالة.

(٤) أبوأسامة: هو حماد بن أسامة الكوفي مولى أبي هاشم. قال ابن سعد: (وكان صاحب سنة وجماعة). توفي سنة ٢٠١ هـ. الطبقات: ٣٩٤/٦، تذكرة الحفاظ: ٣٢١/١.

(٥) هو: عبدة بن سليمان الكلابي الكوفي، من الثقات الصالحين توفي سنة ١٨٨ هـ. الطبقات: ٣٩٠/٦، وتذكرة الحفاظ: ٣١٢/١.

(٦) هو: يحيى بن زكريا بن أبي زائد الكوفي، كان منقبيا نقبيها من الحفاظ، صاحب سنة وهو أول من صنف الكتب في الكوفة. توفي سنة ١٨٣ هـ. الطبقات: ٣٩٣/٦، تاريخ بغداد: ١١٤/١٤.

(٧) هو: أبوإسحاق إبراهيم بن محمد الفزاروي: الكوفي، نزل الشام وسكن المصيصة. قال أبو داود الطيالسي: (مات أبوإسحاق الفزاروي وليس على وجه الأرض أفضل منه). توفي سنة ١٨٥ هـ أو ١٨٦ هـ. تذكرة الحفاظ: ٢٧٣/١، تهذيب التهذيب: ١٥٠/١.

(٨) شرح أصول الاعتقاد: رقم ٤١٢، وأعرجه أبو نعيم في حلية الأولياء: ٣٢٥/٦، وابن بطة في الإبانة: ٥٢/٢ - ٥٥، رقم ٢٥١، والبيهقي مختصرًا في الأسماء والصفات: ص ٣١٨، وأورده النهي مختصرًا في سر أعلام النبلاء: ٩٩/٨، ترجمة الإمام مالك.

(٩) هو: ميمون بن يحيى البكري المديني، أبو القاسم روى عن مالك بن أنس، وروى عنه أبو حاتم الرازمي، وسئل عنه فقال: شيخ؛ ولم تذكر وفاته. الجرح والتعديل: ٢٤٠/٨.

فإن تاب وإن ضربت عنقه»^(١).

وقال اللالكائي: وذكره عبد الرحمن ثم ساق إسناده إلى عبد الله بن نافع الصايغ^(٢) قال: قلت لمالك بن أنس: إنَّ قوماً بالعراق يقولون: القرآن مخلوق؟ فنشر يده عن يدي فلم يكلمي الظهر ولا العصر ولا المغرب؛ فلما كان العشاء الآخرة قال لي: «يا عبد الله بن نافع من أين لك هذا الكلام؟ أقيمت في قلبي شيئاً هو الكفر؛ صاحب هذا الكلام يقتل ولا يستتاب»^(٣).

وقال اللالكائي: وذكره عبد الرحمن ثنا أبي قال ثنا بن بيان قال سمعت عبد الله بن نافع الصايغ سنة تسعين^(٤) يتكلم فلم أحفظه فسمعت سريج بن النعمان قال: سمعت عبد الله بن نافع الصايغ يقول: فذكر الحكاية حتى قال مالك: ويلك يا عبد الله من سألك عن هذه المسألة؟! قلت: رجلان ما أعرفهما. قال: اطلبهما فجئني بهما أو بأحدهما حتى أركب إلى الأمير فآمره بقتلهما أو حبسهما أو نفيهما»^(٥).

٢ - أثر الإمام الشافعي:

قال ابن أبي حاتم ثنا الربيع بن سليمان قال: حدثني من أثق به فقال: وكنت حاضراً في المجلس فقال حفص الفرد: القرآن مخلوق؛ فقال الشافعي: «كفرت بالله العظيم»^(٦).

(١) رواه ابن أبي حاتم كما في شرح أصول الاعتقاد: رقم ٤٩٥.

(٢) هو : عبد الله بن نافع الصائغ المخزومي مولاهم، أبو محمد، المدني، ثقة صحيح الكتاب، في حفظه لين، ذكره ابن معن فيمن هو ثبت في مالك ، وقال أحمد: «كان أعلم الناس برأي مالك» ، انظر: تقريب التهذيب: ص ٥٥٢، وتهذيب التهذيب: ٥١/٦.

(٣) رواه ابن أبي حاتم كما في شرح أصول الاعتقاد: رقم ٤٩٦.

(٤) أي : سنة تسعين ومائة.

(٥) رواه ابن أبي حاتم كما في شرح أصول الاعتقاد: رقم ٥٠٠.

(٦) آداب الشافعي: ص ١٩٤ ، وعنه في شرح أصول الاعتقاد: رقم ٤١٨ ، وأخرجه الأجري في الشريعة: ص ٨١ ، وأبو نعيم في حلية الأولياء: ١١٢/٩ ، وأخرجه البيهقي في الأسماء والصفات: ص ٢٥٢ ، وفي مناقب الإمام الشافعي: ٤٠٧/١ ، وفي معرفة السنن والآثار: ١٩١/١ ، رقم ٣٤٣ ، وأورده الذهبي في ترجمة الإمام الشافعي، سير أعلام النبلاء: ٣٠/١٠ ، وفي تاريخ الإسلام حرواث ووفيات (٢٠١-٢١٠هـ) : ص ٣١٩-٣٢٠ ، وأورده ابن حجر في توالي التأسيس: ص ٦٥ . - ط - دار الكتب العلمية.

وقال ابن أبي حاتم: في كتابي عن الربيع بن سليمان قال: حضرت الشافعي؛ أو حدثني أبو شعيب؛ إلا أنني أعلم: أنه حضر عبد الله بن عبد الحكم، ويوسف بن عمرو بن يزيد وحفص الفرد -وكان الشافعي يسميه: حفصاً المنفرد- فسأل حفص عبد الله بن الحكم فقال: ما تقول في القرآن؟ فأبى أن يجيبه. فسأل يوسف بن عمرو بن يزيد فلم يجبه وكلاهما أشار إلى الشافعي. فسأل الشافعي فاحتج عليه الشافعي، وطالت فيه الماظرة؛ فأقام الشافعي الحجة عليه: بأن القرآن كلام الله غير مخلوق، وكفر حفص الفرد ». قال الربيع: «فلقيت حفص الفرد في المجلس بعد، فقال: أراد الشافعي قتلي »^(١).

٣- أثر أبي يوسف صاحب الإمام أبي حنيفة:

قال الحافظ الذهبي: وقال ابن أبي حاتم الحافظ: حدثنا أحمد بن محمد بن مسلم حدثنا علي بن الحسن الكراعي قال: قال أبو يوسف: «ناظرت أبا حنيفة ستة أشهر فاتفق رأينا على أن من قال القرآن مخلوق فهو كافر»^(٢).

٤- أثر الإمام أحمد ابن حنبل:

روى ابن أبي يعلى بإسناده من طريق ابن أبي حاتم إلى محمود بن خالد بن المخانقي^(٣) قال سمعت أحمد بن حنبل يقول: «القرآن كلام الله وليس بخلق ومن زعم أنَّ القرآن مخلوق فهو كافر»^(٤).

وروى عن يحيى بن زكريا بن عيسى المروزي^(٥) قال سألت أحمد بن حنبل فقلت: يا أبا عبد الله ما تقول فيمن يقول: القرآن مخلوق؟ فقال: كافر، ولم يتعنت في

(١) آداب الشافعي ومتابه: ص ١٩٥، وعنه اللالكاني في شرح أصول الاعتقاد: رقم ٤٢٣، وأخرجه البيهقي في الأسماء والصفات: ص ٢٥٢، وأورده النهي في ترجمة الإمام الشافعي: سير أعلام البلاء: ٣٢/١٠.

(٢) العلو للنهي: ص ١٥٢، وانظر: مختصر العلو: ص ١٥٥، وأخرجه البيهقي في الأسماء والصفات: ص ٢٥١.

(٣) ذكره ابن أبي يعلى وابن الجوزي فيمن حدثوا عن الإمام أحمد. قال أبو حاتم: كان صدوقاً. الجرح والتعديل: ٢٩١/٨، طبقات الخاتمة: ٣٤٠/١، مناقب الإمام أحمد: ص ٤٢، المنهج الأحمد: ٤٤٨/١.

(٤) طبقات الخاتمة: ٣٤٠/١، وروى نحوه ابن هانئ من مسائل الإمام أحمد: ١٥٣/٢، وأبو داود في مسائل الإمام أحمد: ٢٦٢، وابن بطة في الإبانة: ٦٦/٢، رقم ٢٨٠.

(٥) هو: يحيى بن زكريا بن عيسى المروزي، صاحب إسحاق بن راهويه. قال أبو بكر الحال: عنده عن أبي عبد الله مسائل حسان. وذكره ابن الجوزي فيمن حدث عن الإمام أحمد قال أبو حاتم صدوق. طبقات الخاتمة: ٤٠١/١، مناقب الإمام أحمد: ص ١٤٢، الجرح والتعديل: ١٤٥/٩.

الجواب^(١):

٥- أثر الفضيل بن عياض:

قال الحافظ الذهبي: قال ابن أبي حاتم حدثنا محمد بن الفضل بن موسى حدثنا أبو محمد المروزي قال: سمعت الحارث بن عمير^(٢) وهو مع فضيل بن عياض يقول: «من زعم أنَّ القرآن محدث فقد كفر، ومن زعم أنه ليس من علم الله فهو زنديق». فقال فضيل: صدقت^(٣).

٦- أثر أبي حاتم وأبو زرعة الرازيين:

ورد في الأثر الذي أورده ابن أبي حاتم لبيان معتقد أبيه وأبي زرعة قولهما: «... ومن زعم أنَّ القرآن مخلوق، فهو كافر بالله العظيم، كفراً ينكل عن الملة، ومن شك في كفره من يفهم فهو كافر»^(٤).

ومن حكم بکفر القاتلين بخلق القرآن أيضاً ورواه ابن أبي حاتم سلمة بن شبيب^(٥) وبخي بن بخي النيسابوري^(٦)، وأبو جعفر النفيلي^(٧)، وأبو ثور إبراهيم بن حالف^(٨)، وعبد الوهاب الوراق^(٩)، وهارون المستملي^(١٠)، وأحمد بن سعيد الدارمي^(١١)، وموسى بن

(١) طبقات الحنابلة: ٤٠١/١، وعنه في المنهج الأحمد: ١/٣٣٨.

(٢) هو: الحارث بن عمير أبو عمير البصري نزيل مكة لم تذكر وفاته. ميزان الاعتدال: ٤٤٠/١، تهذيب التهذيب: ٢/١٥٣.

(٣) العلو لللنھي: ص ١٥٠ ، وانظر: مختصر العلو: ص ١٥٢.

(٤) تقدم في ص ٤٠ من هذه الرسالة.

(٥) رواه ابن أبي حاتم كما في طبقات الحنابلة: ١٧٠/١.

(٦) رواه ابن أبي حاتم كما في العلو لللنھي: ص ١٦٨ ، وانظر: مختصر العلو: ص ١٨٠.

(٧) رواه ابن أبي حاتم كما في العلو لللنھي: ص ١٨١ ، وانظر: مختصر العلو: ص ١٩٦.

(٨) رواه ابن أبي حاتم كما في العلو لللنھي: ص ١٨٢ ، وانظر: مختصر العلو: ص ١٩٨.

(٩) رواه ابن أبي حاتم كما في طبقات الحنابلة.

(١٠) رواه ابن أبي حاتم كما في طبقات الحنابلة: ٣٩٣/١.

(١١) رواه ابن أبي حاتم كما في سير أعلام النبلاء: ٤٦/١.

سلیمان الجوزجاني^(١)، وغير هؤلاء من الأئمة^(٢).

كما روى عن حماد بن أبي سليمان^(٣) أنه قال: «قولوا لفلان الكافر لا يقرب مجلسي، فإنه يقول: القرآن مخلوق»^(٤).

وروى عن أحمد بن يونس قال: «أول من قال القرآن مخلوق رجل فاستتابه ابن أبي ليلى كما استتاب النصارى»^(٥).

وقال اللالكائي: ذكره عبد الرحمن بن أبي حاتم ثم ساق إسناده إلى القاسم بن أبي رحاء قال: كنت عند أبي سليمان الجوزجاني^(٦) وجاءه رجل فقال: مسألة بلوى: فإن رجلاً في البارحة حلف أحدهما فقال: امرأته طالق ثلاثة بيته إن كان القرآن مخلوقاً، وقال الآخر: امرأته طالق ثلاثة إن لم يكن القرآن مخلوقاً. فقال: «إنَّ الَّذِي حَلَفَ أَنَّ امْرَأَهُ طَالَقَ إِنْ لَمْ يَكُنْ الْقُرْآنُ مَخْلُوقًا بَانَتْ مِنْهُ امْرَأَهُ»^(٧).

وعن إبراهيم بن يوسف^(٨) قال: «القرآن كلام الله، ومن قال مخلوق فهو كافر، بانت منه امرأته. ومن وقف فهو جهمي»^(٩).

وفي رواية: «ومن قال مخلوق فهو كافر، بانت منه امرأته لا يصلى خلفه ولا

(١) الجرح والتعديل: ١٤٥/٨، وأورده النهي في ترجمة الإمام موسى بن سليمان الجوزجاني. سير أعلام النبلاء: ١٩٤/١٠، وفي تاريخ الإسلام حوادث ووفيات (٢١١-٢٢٠ـهـ): ص ٤٢٣.

(٢) انظر: شرح أصول الاعتقاد: رقم ٦٢٠-٦٢١.

(٣) حماد بن أبي سليمان نسب إلى الإرجاء. انظر تهذيب التهذيب: ٣/٦، قال المحافظ النهي: «تكلم فيه للإرجاء». ثم قال: «مات حماد رحمة الله - سنة عشرين ومائة» ميزان الاعتدال: ١/٥٩٧.

(٤) رواه ابن أبي حاتم كما في شرح أصول الاعتقاد: رقم ٣٩٤.

(٥) رواه ابن أبي حاتم كما في العلو للنبي: ص ١٤٤، وانظر:ختصر العلو: ص ١٤٧.

(٦) هو: موسى بن سليمان الجوزجاني، كان فقيهاً بصيراً بالرأي، توفي سنة ٢٠٠ـهـ. تاريخ بغداد: ١٣/٣٦، وراجع الأعلام للزركلي: ٨/٢٧٢.

(٧) شرح أصول الاعتقاد: رقم ٤٧٦.

(٨) هو: إبراهيم بن يوسف الحافظ الكبير، الإمام أبو إسحاق الباهلي، ويعرف بال McKinney، عالم بلخ. توفي سنة ٢٣٩ـهـ. تذكرة الحفاظ: ٢/٤٥٤-٤٥٣، وميزان الاعتدال: ١/٧٦.

(٩) رواه ابن أبي حاتم في الرد على الجهمية كما في تاريخ الإسلام في حوادث ووفيات (٢٣١-٢٤٠ـهـ): ص ٧٩، وأورده النهي في ترجمة الإمام إبراهيم بن يوسف بن ميمون البلخي. سير أعلام النبلاء: ١١/٦٣.

يصلى عليه إذا مات، ومن وقف فهو عندنا جهمي»^(١).

وعن أبي الوليد الطيالسي قال: «من قال القرآن مخلوق يفرق بيته وبين امرأته
عنزة المرتد»^(٢).

وعن قتيبة بن سعيد^(٣) أنه قال: «من قال: القرآن مخلوق فهو زنديق كافر بالله
العلي العظيم، لا أصلح خلفه، ولا أتبع جنازته، ولا أعوده»^(٤).

وروى أنَّ خالدا القسري قتل الجعد بن درهم أول من أتى بخلق القرآن^(٥) من أجل
آرائه^(٦).

التعليق

رواية ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى هذه الآثار تدل على أنَّه يرى أنَّ القول بخلق
القرآن كفر. كما تدل روایته لفعل خالد القسري، وقول الإمام مالك: «من قال القرآن
مخلوق يستتاب فإن تاب وإلا ضربت عنقه». على أنَّه يرى قتل القائل بخلق القرآن وذلك
بعد استتابته. وهو موقف مشرف في نصرة السنة والذب عنها، وقمع البدعة وإذلال أهلها.
ويلاحظ أنَّ الإمام ابن أبي حاتم -رحمه الله تعالى- قد نوَّع فيما أورده من أقوال

(١) أورده المزي في تهذيب الكمال ق/ ٦٩ وعزاه إلى ابن أبي حاتم في الرد على الجهمية.

(٢) رواه ابن أبي حاتم كما في شرح أصول الاعتقاد: رقم ٥١٦.

(٣) هو قتيبة بن سعيد أبو رجاء من أهل بلغان من قري بلخ، صاحب سنة وجماعة؛ تقدمت ترجمته في ص ٢٩١ من
هذه الرسالة.

(٤) رواه ابن أبي حاتم كما في طبقات الحنابلة: ٢٥٧/١.

(٥) رواه ابن أبي حاتم كما في الأسماء والصفات للبيهقي: ص ٤٢٨.

(٦) رواه ابن أبي حاتم في الرد على الجهمية كما في العلو للنعمي: ص ١٣١-١٣٢، من طريق عيسى الرملي: حدثنا
أيوب بن سويد عن السري بن يحيى، قال: ((عطينا خالد ... ورجاله ثقات غير عيسى الرملي)). قال فيه ابن
أبي حاتم في الجرح: ٢٨٤/٣: ((كتب عنه بالرملي، فنظر أبي في حديث قتال: يدل حديثه على أنه غير
صدق؛ فترك الرواية عنه)). وذكر الألباني أنَّ هذه الرواية تقوي رواية عبد الرحمن بن محمد. انظر: مختصر
العلو: ص ١٣٣-١٣٤؛ والأثر رواه البخاري في حلق أفعال العباد: ص ٨، وفي التاريخ الكبير: ٦٤/١،
والدارمي في الرد على الجهمية: ص ١٧، ١٨٢، تحقيق البدر، والرد على المريسي: ص ١١٨، والآجري في
الشريعة: ص ٩٧، والللاكائي في شرح أصول الاعتقاد: رقم ٥١٢، والبيهقي في الأسماء والصفات: ص ٣٢٥،
وأبو بكر في الرد على من يقول بخلق القرآن: ص ٥٤، رقم ٧٢.

الأئمة في حكم القائلين بخلق القرآن. فنقل عن أئمة الأمصار، وكذلك عن كبار الفقهاء، وكبار الحدثين، وكبار القراء كأبي بكر بن عياش.

وهذا التنويع أسلوب رائع في إقناع من يريد الحق، لأنه يدل على أنَّ هذا الأمر مما اتفقت فيه آراء علماء فنون شتى، وبلدان مختلفة. وفي ذلك إشارة إلى أنه إجماع من علماء السنة ومحدثيهم، وفقهائهم، وقرائهم، وحجازيهم، ومصريهم، وعراليهم، وحراسانيهم، وشاميهم، وبنانيهم، وأنه لا اختلاف بينهم على رغم تباعد الأوطان وتنائي الديار.

والإمام ابن أبي حاتم بهذا الصنيع يشبه الإمام البخاري، فإنه رحمه الله تعالى بعد أن أورد أقوال الأئمة في تكفارهم، وتجهيزهم، وتضليلهم، والتحذير منهم؛ ذكر اتفاقهم على ذلك. فذكرهم واحداً واحداً مع تعين بلده وناحيته، فقال: «قال أبو عبد الله: ولم يكن بين أحد من أهل العلم في ذلك اختلاف إلى زمن مالك، والثوري، وحمد بن زيد، وعلماء الأمصار، ثم بعدهم ابن عيسية في أهل الحجاز، ويحيى بن سعيد، وعبد الرحمن بن مهدي في محدثي أهل البصرة». وعدد كثيراً من الأئمة ثم قال: «وهو لاء المعروفون بالعلم في عصرهم بلا اختلاف بينهم، أنَّ القرآن كلام الله إلا من شذها، أو ألغى الطريق الواضح فعمي عليه، فإنَّ مرده إلى الكتاب والسنة. قال تعالى: ﴿فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾»^(١).

وما صدر هذا الحكم عن هؤلاء الأئمة إلا عن ثبت وتبين ودرأة ومعرفة بحال من صدر عنهم. لأنَّ القول بخلق القرآن إنكار لكتاب الله، وتعطيل لصفاته، وإبطال للرسالة، وإنكار للشرع.

قال الإمام وكيع بن الجراح رحمه الله تعالى: «لا تستخفوا بقولهم القرآن مخلوق، فإنه من شرُّ قولهم، وإنما يذهبون إلى التعطيل»^(٢).

ففي هذا بيان أنَّ قولهم هو التعطيل الخض، وليس مجرد نفي الكلام وأدعاء خلق القرآن؛ وإنما بدأوا بإبطال صفات الله تعالى بداية من الكلام إلى أن يصلوا إلى التعطيل الخض، وهو هدفهم المطلوب.

ومن هنا ذهب أئمة السلف إلى تكفير القائلين بهذه المقالة بعبارات صريحة رويت

(١) خلق أفعال العباد: ص ٦٨-٦٩، رقم ٢١١، الآية من سورة النساء: ٥٩.

(٢) المصدر السابق: ص ٢٨، رقم ٨١.

عنهم في ذلك. نقل كثيرا منها ابن أبي حاتم؛ فقد جاء التنصيص في أغلب ما نقله عنهم على الحكم الذي يرونه فيمن قال بذلك المقالة، وهو كفره وخروجه عن الإسلام وارتداده ووجوب استتابته، ثم قتله إن لم يتتب. فنقل عن الإمام مالك أنه عده كافراً زنديقاً يقتل؛ كما نقل عن الإمام الشافعي أنه كفره، وعن الإمام أحمد بن حنبل والفضيل بن عياض والحارث بن عمير مثل ذلك. ونقل عن أبيه أبي حاتم وأبي زرعة حكاياتهما إجماع علماء السنة في جميع الأمصار على تكفيره؛ وعن يحيى بن خلف المقرئ مثل ذلك. كما نقل عن إبراهيم بن يوسف تصريحه بكفره وبينونه امرأته منه، وأنه لا يعاد إذا مرض، فضلاً أن عن يصلي خلفه، أو عليه إذا مات. وروى أن خالدًا القسري نفذ في الجعد -أول من قال بذلك- حكم القتل. وفي هذا دليل أن ما حكم به العلماء قد نفذه أمراء المسلمين وخلفاؤهم قبل أن تتمكن المعتزلة من السيطرة على المؤمن.

وهذا الذي نقله ابن أبي حاتم عن الأئمة في تكبير القائلين بخلق القرآن، هو ما نقله غيره من صنف في السنة، ومن نقل ذلك عن السلف البخاري بل حكاها عن أهل العلم عموماً حيث قال رحمة الله تعالى: «وقال ابن عيينة، ومعاذ، والجاجاج بن محمد، ويزيد بن هارون، وهاشم بن القاسم، والريبع بن نافع الحلي، ومحمد بن يوسف، وعاصم بن علي بن عاصم، ويحيى بن يحيى، وأهل العلم من قال القرآن مخلوق فهو كافر»^(١).

قوله: وأهل العلم يشمل علماء الأمة من المحدثين، والفقهاء من ليسوا بأهل البدعة فليس بينهم اختلاف في ذلك.

ونقل تكفيرون عن السلف أيضاً الحافظ اللالكاني؛ فقد قال بعد أن نقل تكفيرون عن أئمة الأمصار طبقة بعد طبقة، ومدينة بعد مدينة: « فهو لاءٌ حمساءٌ وحمسنون نفساً أو أكثر من التابعين وأتباع التابعين والأئمة المرضيin سوى الصحابة الخيرين على اختلاف الأعصار ومضي السنين والأعوام». إلى أن قال: «لا ينكر عليهم منكر، ومن أنكر قوله استتابوه أو أمروا بقوله أو بقتله أو نفيه أو صلبه»^(٢).

(١) المصدر السابق: ص ٢٥، رقم ٦٥.

(٢) شرح أصول الاعتقاد: ٣٤٤/٢.

ومن حكى الاتفاق على ذلك الإمام ابن قدامة حيث قال: «وأتفق المتممون إلى السنة على أن القائل بخلق القرآن كافر»^(١).

ثم هل هذا الكفر الذي حكم به الأئمة على القائلين بخلق القرآن، كفر يخرج من الملة، أو هو كفر دون كفر لا ينفل عن الملة.

ذكر الإمام ابن قدامة وغيره قولين لأهل العلم في هذه المسألة، فقال -رحمه الله تعالى-: «وأتفق المتممون إلى السنة على أن القائل بخلق القرآن كافر؛ منهم من قال: كفر ينفل عن الملة، ومنهم من قال: لا ينفل عنها»^(٢).

وذكر أبو نصر السجхи أن الأكثرين على أنه ينفل عن الملة^(٣).

وقد حمل الذين ذهبوا إلى أنه لا ينفل عن الملة نصوص الأئمة في تكفيرهم على أنهم قالوا ذلك على سبيل التغليظ كما قال الخطابي^(٤).

وعند تأمل نصوص الأئمة يتبيّن أنها تدل على أنهم يريدون بالكفر، الأكبر المخرج من الملة، بل بعضها نص في ذلك، مثل أثر أبي جعفر النفيلي فيما رواه عنه الإمام ابن أبي حاتم. قال الحافظ الذهبي: قال ابن أبي حاتم: حدثنا علي بن الحسين بن مهران سمعت أبي جعفر عبد الله بن محمد بن نفيل^(٥) يقول: «من قال إن القرآن مخلوق فهو كافر. فقيل له يا أبي جعفر، الكفر كفران: كفر نعمة وكفر بالرب عز وجل؟ قال: لا، بل كفر بالرب. ما تقول فيمن يقول: «الله أحد، الله الصمد مخلوق؟ أليس هو كافر؟»^(٦). وأشار أبي حاتم وأبي زرعة المتقدم وفيه: «... ومن زعم أن القرآن مخلوق، فهو كافر بالله العظيم، كفراً ينفل عن

(١) حكاية المناظرة لابن قدامة: ص ١٩-٢٠.

(٢) المصدر السابق.

(٣) بجمع الفتاوى: ٤٨٧/١٢.

(٤) المصدر السابق.

(٥) هو: عبد الله بن محمد أبو جعفر النفيلي الحراني، توفي سنة ٢٣٤هـ. تذكرة الحفاظ: ٤٤٠/٢، وتهذيب التهذيب: ١٦/٦.

(٦) العلو للنهي: ص ١٨١.

الملة، ومن شك في كفره من يفهم فهو كافر^(١).

وما يدل على أنَّ السلف أرادوا بقولهم: كافر، الكفر المخرج من الملة؛ الإطلاق الوارد في عباراتهم فيحمل على الكفر المطلق المخرج من الملة.

- ما جاء في بعض تلك العبارات ما يفيد أنَّ المراد بالكافر، المخرج من الملة، كقول بعضهم: كافر زنديق اقتلوه. وقول الآخر: لا يصلى خلفه ولا يصلى عليه إذا مات، وقول البعض الآخر: لا أتبع جنازته، ولا أعوده.

- أنهم قالوا: يستتاب فإن تاب وإنْ قُتِلَ، وقالوا هو منزلة المرتد، مما يدل على أنهم يريدون أنه كفر مخرج من الملة.

ولكن هذه الآثار التي جاءت عن أئمة السنة في تكفير القائلين بخلق القرآن، يجب أن تفهم على ضوء منهجهم في باب «الأسماء والأحكام».

وقد تكلم شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى في موضوع تكفير أهل البدع عموماً، وتكفير القائلين بخلق القرآن على وجه الخصوص، وأصل ذلك وفصله^(٢).

وذكر أنَّ السبب في اختلاف العلماء في كفر القائلين بخلق القرآن هل هو كفر مخرج من الملة أو لا؟ تعارض الأدلة، وعموم ألفاظ الأئمة.

فقال -رحمه الله تعالى-: «وسبب تنازع العلماء في هل هو مخرج من الملة أم لا؟ تعارض الأدلة، فإنهم يرون أدلة توجب إلحاق أحكام الكفر بهم. ثم إنهم يرون من الأعيان الذين قالوا تلك المقالات من قام به من الإيمان ما يمتنع أن يكون كافراً، فيتعارض عندهم الدليلان. وحقيقة الأمر أنهم أصابهم في ألفاظ العموم في كلام الأئمة ما أصاب الأولين في ألفاظ العموم في نصوص الشارع، كلما رأوهم قالوا: من قال كذا فهو كافر. اعتقاد المستمع أنَّ هذا اللفظ شامل لكل من قاله، ولم يتذروا أنَّ التكفير له شروط وموانع قد تنتفي في حق المعين، وأنَّ تكfir المطلق لا يستلزم تكثير المعين، إلا إذا وجدت الشروط وانتفت الموانع. يبيّن هذا أنَّ الإمام أحمد وعامة الأئمة: الذين أطلقوا هذه العمومات، لم

(١) تقدم في ص ٤٠ من هذه الرسالة.

(٢) انظر: مجموع الفتاوى له: ١٢/١٨٠-١٨٩، ٤٦٦-٥٠١.

يَكْفُرُوا أَكْثَرُ مَنْ تَكَلَّمُ بِهَذَا الْكَلَامِ بِعِينِهِ»^(١). وَلَا كُلُّ مَنْ قِيلَ فِيهِ: إِنَّهُ جَهَنَّمِي كَفَرُوهُ؛ وَلَا كُلُّ مَنْ وَافَقَ الْجَهَنَّمَيْةَ فِي بَعْضِ بَدْعَتِهِمْ.

وَمَا نَقْلَ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ رَحْمَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى أَنَّهُ كَفَرَ قَوْمًا مُعِينِينَ، فَإِنَّمَا أَنْ يُذَكَّرُ عَنْهُ فِي الْمَسْأَلَةِ رَوَايَاتَانِ فِيهِ نَظَرٌ، أَوْ يُحْمَلُ الْأَمْرُ عَلَى التَّفْصِيلِ. فَيُقَالُ: مَنْ كَفَرَ بِعِينِهِ؟ فَلِقَيَامِ الدَّلِيلِ عَلَى أَنَّهُ وَجَدَتْ فِيهِ شُرُوطَ التَّكْفِيرِ، وَاتَّفَقَتْ مَوَانِعُهُ؛ وَمَنْ لَمْ يَكُفَّرْ بِعِينِهِ، فَلَاتَنْفَاءُ ذَلِكَ فِي حَقِّهِ. هَذَا مَعَ إِطْلَاقِ قَوْلِهِ بِالْتَّكْفِيرِ عَلَى سَبِيلِ الْعُمُومِ^(٢).

وَقَدْ أُورِدَ شِيخُ الْإِسْلَامِ الْأَدْلَةُ مِنَ الْكِتَابِ وَالسَّنَةِ وَالْإِجْمَاعِ وَالاعتَبَارِ عَلَى هَذَا الْأَصْلِ، وَأَنَّهُ لَا يَكْفُرُ إِلَّا بَعْدِ تَوَافُرِ شُرُوطِ التَّكْفِيرِ وَاتَّفَاءِ الْمَوَانِعِ^(٣).

وَقَدْ زَادَ الْأَمْرُ وَضُوحاً حِيثُ رَجَعَ رَحْمَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَدْمِ التَّكْفِيرِ فِي مَسْأَلَةِ الْقُرْآنِ لِمَنْ اجْتَهَدَ وَأَخْطَأَ دُونَ مَنْ تَبَيَّنَ لَهُ الْحَقُّ فَخَالَفَ عَنْ تَعْمِدٍ وَمُشَاقَّةٍ لِغَيْرِ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ فَهُوَ كَافِرٌ؛ وَهَذَا لِأَنَّ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ دِقْيَقَةٌ غَامِضَةٌ تَخْتَلِفُ فِيهَا وَجْهَاتُ النَّظرِ.

قَالَ رَحْمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: «وَمَنْ كَفَرَ بِالْأَمْرِ الْمُرْسَلِ إِلَيْهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ»^(٤) وَقَصَدَ الْحَقُّ، فَأَخْطَأَهُ: لَمْ يَكُفَّرْ بِهِ خَطَّأً. وَمَنْ تَبَيَّنَ لَهُ مَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَشَاقَ الرَّسُولُ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى، وَاتَّبَعَ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ: فَهُوَ كَافِرٌ. وَمَنْ اتَّبَعَ هَوَاهُ، وَقَصَرَ فِي طَلَبِ الْحَقِّ، وَتَكَلَّمَ بِلَا عِلْمٍ: فَهُوَ عَاصِمٌ مَذْنَبٌ. ثُمَّ قَدْ يَكُونُ فَاسِقاً، وَقَدْ تَكُونُ لَهُ حَسَنَاتٌ تَرْجَعُ عَلَى سَيِّئَاتِهِ.

فَالْتَّكْفِيرُ يَخْتَلِفُ بِاِختِلَافِ حَالِ الشَّخْصِ، فَلَيْسَ كُلُّ مُخْطَىٰ، وَلَا مُبْتَدِعٌ، وَلَا جَاهِلٌ، وَلَا ضَالٌ يَكُونُ كَافِرًا؛ بَلْ وَلَا فَاسِقاً، بَلْ وَلَا عَاصِيًا، لَا سَيِّئًا فِي «مَثَلِ مَسْأَلَةِ الْقُرْآنِ». وَقَدْ غَلَطَ فِيهَا حَلْقٌ مِنْ أَئِمَّةِ الطَّوَافِ، الْمَعْرُوفِينَ عِنْدَ النَّاسِ بِالْعِلْمِ وَالدِّينِ. وَغَالِبُهُمْ يَقْصِدُ وَجْهًا مِنَ الْحَقِّ فَيَتَبعُهُ، وَيَعْزِبُ عَنْهُ وَجْهًا آخَرَ لَا يَحْقِقُهُ، فَيَبْقَى عَارِفًا بِعَضِ الْحَقِّ جَاهِلًا بِبَعْضِهِ؛ بَلْ مُنْكِرًا لَهُ. وَمَنْ هُنَا نَشَأْ نِزَاعَهُمْ»^(٥).

ثُمَّ ذُكِرَ شَبَهَاتُ هُؤُلَاءِ الْقَوْمَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، وَشَرَحَ وَجْهَاتُ نَظَرِ كُلِّ فَرِيقٍ وَمَا

(١) المَصْدَرُ السَّابِقُ: ٤٨٧/١٢ - ٤٨٨.

(٢) المَصْدَرُ السَّابِقُ: ٤٨٩/١٢.

(٣) المَصْدَرُ السَّابِقُ: ٤٩٧ - ٤٨٩/١٢.

(٤) المَصْدَرُ السَّابِقُ: ١٨٠/١٢.

في كلام كل فريق من الحق والصواب؛ ثم قال: «ومقصود هنا التنبية على أنَّ هذه مقامات دقيقة مشكلة، بسببيها افترقت الأمة وانختلفت. فإذا اجتهد الرَّجل في متابعة الرَّسول، والتصديق بما جاء به، وأخططاً في الموضع الدقيقة التي تشبه على أذكاء المؤمنين، غفر الله له خططياته؛ تحقيقاً لقوله: ﴿رَبُّنَا لَا تَوَلْنَا إِنْ نَسِيْنَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ وقد ثبت في الصحيح أنَّ الله قال: «قد فعلت»^(١).

وهذا الكلام في غاية الإنفاق والاعتدال، وهو الذي تدل عليه الأدلة الصحيحة وأحوال أئمة السلف الذين عاصروا الحسنة واكتفوا بنارها إذ عاملوا من امتحنوه من الأمراض معاملة المسلم. ولكن لا يدخل في هذا أهل البدع الذين لا يعرف لهم دين، ولا حرص على اتباع السنة. ثم هم مع هذا معاندون، لا ينقادون للحق إذا تبيَّن لهم، ولا يسلمون للحجۃ إذا قامت عليهم. ولذلك كَفَرَ الأئمة أنساً بأعيانهم من كانت هذه حالهم، كالجهم بن صفوان، والجعد بن درهم، وبشر المرسي، وأضرابهم من الجهمية^(٢). ولنختتم هذا البحث بهذه القصة التي رواها ابن أبي حاتم للتنبية على أنَّ القول بخلق القرآن من أخطر الأقوال التي قد يعاقب الله عليها عاجلاً، فوجب الخدر منه.

قال الحافظ الذهبي: قال عبد الرحمن بن أبي حاتم في كتاب الرَّد على الجهمية له: حدثنا أبي، وأبو زرعة، قال: كان يحكى لنا أنَّ هنا رجلاً من قصته هذا، فحدثني أبو زرعة، قال: كان بالبصرة رجل، وأنا مقيم سنة ثلاثين ومتين، فحدثني عثمان بن عمرو بن الضحاك عنه، أنه قال: إن لم يكن القرآن مخلوقاً فمحانا الله ما في صدري من القرآن. وكان من قراء القرآن. فensi القرآن، حتى كان يقال له: قل: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾. فيقول: معروف معروف. ولا يتكلم به. قال أبو زرعة: فجهدوا به أن أراه فلم أره^(٣).

ففي قصة هذا الرَّجل استخدام الواقع التجاري كأحد الأدلة على إمكانية ما قد يحدث لمن يقول بخلق القرآن، وفيه تقرير لأصل الإيمان بأنَّ القرآن كلام الله غير مخلوق.

(١) المصدر السابق: ١٨٨-١٨٩/١٢.

(٢) الآثار الواردة عن أئمة السنة في أبواب الاعتقاد من كتاب سير أعلام النبلاء للنهمي : ص ٤٠٩ ، للدكتور جمال بن أحمد بن بشير بادي.

(٣) رواه ابن أبي حاتم في الرد على الجهمية كما في سير أعلام النبلاء: ٢٥٩/١٣ - ٢٦٠.

والذي هو أصل من أصول العقيدة الصحيحة. هذا، وإن كان كذلك؛ إلا أن الدين لا يُؤخذ بالتجربة، فليس هذا دليلاً وحده على صدق هذه المسألة، وإنما الأصل هو الأدلة الشرعية التي ثبتت بالكتاب والسنّة والآثار الواردة عن الأئمة الأعلام سلف هذه الأمة من القرون المفضلة. وقد أشار العلماء إلى خطأ أحد الدين بالتجربة^(١).



(١) انظر: هامش رقم (٤) من ص ٣٢٢ من كتاب الآثار الواردة عن أئمة السنّة في أبواب الاعتقاد من كتاب سير أعلام النبلاء.

المبحث الرابع

موقف ابن أبي حاتم من الواقفة

ذكرنا فيما سبق موقف ابن أبي حاتم المؤيد للحق والصواب في مسألة القرآن، وما أورده في ذلك من الأدلة من السنة النبوية الشريفة، وأقوال السلف الصالحة -رضوان الله عليهم-. وفي ذلك دحض للمذاهب الباطلة، ومنها مذهب الواقفة المبني على الشك والتردد.

ومع هذا، فقد كان هناك من وقف في القرآن ولم يقل: مخلوق، ولا غير مخلوق. مع أنَّ أدلة السنة وأقوال السلف لا تترك مجالاً للشك والتردد، فهو لاءٌ هم الذين ساهموا في إنشاء السلف الواقفة والشاكحة.

ولقد كان ظهور هذه الطائفة في أيام المخنة لما اشتَدَّ الصراع بين أهل السنة والمعزلة، وهم على قسمين:

القسم الأول: من وقف مطلقاً ولم يصرُّ بشيء مدعياً أنَّ الأمر لم يتضح له، وفي الحقيقة أنهم وقفوا تسوياً ونفافاً حتى لا يكشف أمرهم ويعرف معتقدهم. فهو لاءٌ يخدعون الناس بقولهم حتى يتمكنوا من استعمال العامة بهذا القول الذي يدو أنه ألطاف من يقول: بأنَّ القرآن مخلوق، مع أنَّ نتيجة القولين واحدة؛ وهي عدم الاعتقاد الجازم بأنَّ القرآن كلام الله غير مخلوق^(١).

وقد اشتَدَ إنكار السلف عليهم، وعلُوهُم من الجهمية، بل أطلقوا القول بتكفيتهم في بعض الروايات عنهم^(٢). لأنَّ هذا الموقف في الغالب ذريعة يتستر خلفها من يعتقد خلق القرآن. وهو -والله أعلم- ما عنَّاه الإمام أحمد بقوله: «الواقف الذي يصرُّ الكلام

(١) انظر: هامش (٢) من كتاب الحجة في بيان المخجة: ٢٢٣/١.

(٢) انظر: مناقب الإمام أحمد لابن الجوزي: ص ٢٠٦، والشريعة للأجري: ص ٨٨ ، والأرقام التالية من شرح أصول الاعتقاد: ٥٢١، ٥٢٠، ٥٣٢، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٤.

و يعرف هو جهمي، والذى لا يصر ولا يعرف يُصر»^(١).

القسم الثاني: من وقف تورعاً وقال: القرآن كلام الله فقط، ولم يقل: مخلوق ولا غير مخلوق. واعتقد أنَّ سلوكه هذا أسلم.

وقد أنكر السلف عليهم، لأنَّ الموقف ليس موقف الورع، واللين، أو التردد، بل موقف دفاع عن دين الله تعالى وصفاته، وبيان الحق ودحض الباطل، لاسيما بعد ظهور مقالة الجهمية وابتلاء الناس بها؛ فلا بد أن يبيِّن العلماء وجه الصواب، وإلا فمتى يعرف الجاهل الحق من الباطل؟ وذلك لأنَّ السلف في صدر الإسلام كانوا في غنى عن الريادة على القول: القرآن كلام الله، لأنَّهم لم يكونوا يفهمون من هذه الإضافة إلَّا أنها صفة من صفات الله، وصفات الله غير مخلوقة. حتى ظهرت الجهمية، وظهرت بدعة القول بخلق القرآن، فعقل أئمة السلف خطرها، وقابلوهم برفضها وإنكارها، والتشديد عليهم في ذلك؛ لأنَّ حقيقة كلامهم الكفر، لما تضمن من تكذيب القرآن، وإثبات النقص لله، ولا سبيل لهم لإبطال هذه البدعة إلَّا أن قالوا: القرآن كلام الله غير مخلوق^(٢).

وعلى هذا قال الإمام أحمد رحمه الله تعالى: «كنا نرى السكت عن هذا قبل أن يخوض فيه هؤلاء، فلما أظهروه لم نجد بدأً من خالفتهم والرد عليهم»^(٣).

وهذا يبيِّن أنه لم يقع مجال ولا عنذر أمام أهل السنة -بعد أن خاض أهل الباطل في المسألة بياطليهم- إلَّا بيان الحق والصواب، حتى لا يتزكى الباطل يصل إلى يحول، فيفتر

(١) ذكره عنه اللالكائي في شرح أصول الاعتقاد: رقم ٦٠٠.

(٢) انظر: الرد على الجهمية للدارمي: ص ٢٥٩ ضمن عقائد السلف.

(٣) ذكره عنه الدارمي في كتابه: نقض أبي سعيد عثمان الدارمي على بشر المرسي: ص ٤٦٨-٤٦٧ ضمن عقائد السلف.

الجهَّال بسُكوتِ أهْلِ الْعِلْمِ.

ما يدل على أنَّ السُّكوتَ أو التوقُّفَ لا يسع أحداً بعد ظهورِ بدعة القول بخلق القرآن، وابتلاء الناس بها.

فإذا تقرَّرَ موقف السلف من هذه البدعة، نورد الآثار التي قرَّرَ بها ابن أبي حاتم مذهب السلف، وأولها أثر عبد الملك بن عبد العزيز الماجشون -رحمه الله تعالى-:

قال الحافظ اللالكائي: ذكره عبد الرحمن بن أبي حاتم قال: ثنا الحسن ابن أيوب القزويني قال: ثنا هارون بن أبي علقة الفروي^(١) قال: سمعت عبد الملك ابن عبد العزيز الماجشون^(٢) يقول: «من وقف في القرآن بالشك فهو كافر»^(٣).

وقال الحافظ اللالكائي أيضاً: وذكره عبد الرحمن قال حدثنا جعفر بن أحمد بن عيسى الرازى قال: حدثنا أبو موسى هارون بن أبي علقة قال: سمعت عبد الملك بن عبد العزيز الماجشون يقول: «من وقف في القرآن بالشك فهو مثل من قال مخلوق»^(٤).

في هذين الأثرين دلالة على موقف السلف من الواقفة وحكمهم فيهم. وقد ساقهما الإمام ابن أبي حاتم لهذا الغرض.

ففي الأثر الأول: بيان أنَّ الواقف في القرآن الشاك فيه هل هو مخلوق أم لا؟ كافر.

(١) تقدمت ترجمته في ص ٢٩١ من هذه الرسالة.

(٢) تقدمت ترجمته في ص ٢٩١ من هذه الرسالة.

(٣) شرح أصول الاعتقاد: رقم ٥٤٢.

(٤) المصدر السابق: رقم ٥٤٣.

وهذا الحكم من هذا الإمام على الواقفة هو حكم غيره من الأئمة على هذه الطائفة^(١)، وذلك لأجل أنَّ الحق في القرآن وأنه كلام الله غير مخلوق قد بان وظهر، وقامت عليه الأدلة من كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ وأقوال السلف الصالحة رضوان الله تعالى عليهم ومن المعقول. فلم يرق عند هؤلاء الواقفة عذر شرعي مقبول للشك والارتياح. فلم يترددون إذاً في اعتقاد ذلك والقول به. وهذا عدهم كثير من الأئمة في الجهمية، ومنهم هذا الإمام ابن الماجشون، كما هو مدلول الآخر الثاني.

ومن عدَ الواقفة في الجهمية ورواه ابن أبي حاتم: إبراهيم بن يوسف:
 قال الحافظ الذهبي: قال أبو محمد في كتابه الرد على الجهمية: حدثني عيسى بن بنت إبراهيم بن طهمان قال: كان إبراهيم بن يوسف^(٢) شيخاً جليلًا من أصحاب الرأي، طلب الحديث بعد أن تفقه في مذهبهم، فأدرك ابن عيينة، ووكيعاً. فسمعت محمد بن الصديق يقول: سمعته يقول: «القرآن كلام الله، ومن قال مخلوق فهو كافر بانت منه امرأته. ومن وقف فهو جهمي»^(٣).

أبو حاتم وأبو زرعة الرازيان:

تقديم في الأثر الذي رواه ابن أبي حاتم عن أبيه وأبي زرعة قولهما: «... ومن شك في كلام الله، فوقف فيه شاكاً يقول: لا أدرِي مخلوق أو غير مخلوق فهو جهمي»^(٤).

ومن كلام أبي حاتم -رحمه الله تعالى- في الواقفة قوله: «مذهبنا و اختيارنا وما نعتقد و ندين الله به ... والواقفة واللفظية جهمية: جهُّهم أبو عبد الله أحمد بن حنبل إمامنا وإمام المسلمين»^(٥).

(١) تقدمت الإشارة إلى مواضع بعض آقوال الأئمة في ذلك في ص ٣٤٥ من هذه الرسالة.

(٢) هو: إبراهيم بن يوسف بن ميمون بن قدامة أبو إسحاق الباهلي، البلخي. تقدمت ترجمته في ص ٣٣٦ من هذه الرسالة.

(٣) ذكره النبوي في تاريخ الإسلام في حوادث ووفيات (٢٣١-٢٤٠): ص ٧٩.

(٤) تقدم في ص ٤٠ من هذه الرسالة.

(٥) ذكره الالكائي في شرح أصول الاعتقاد: رقم ٢٢٣.

ومن كلام أبي زرعة رحمه الله تعالى فيهم قوله: «القرآن كلام الله غير مخلوق؛ والذي يقف فيه على الشك والذي يقول مخلوق شيء واحد. أحمد بن حنبل يقول: تفرقت الجهمية على ثلاثة أصناف: صنف قال: القرآن مخلوق. وصنف وقفت. وصنف قالت: لفظنا بالقرآن مخلوق»^(١).

رواية ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى هذه الآثار التي فيها تحريم الواقفة، تدل على أنه يرى أنهم جهمية؛ وهو تابع في موقفه هذا من الواقفة، موقف أهل السنة والجماعة. قال الإمام أحمد بن حنبل إمام أهل السنة والجماعة: «افتقت الجهمية على ثلاث فرق: فرقة قالوا: القرآن مخلوق، وفرقة قالوا: كلام الله وسكتوا، وفرقة قالوا: لفظنا بالقرآن مخلوق»^(٢).

وقال الإمام إسحاق بن راهويه رحمه الله تعالى: «من قال: لا أقول القرآن مخلوق ولا غير مخلوق، فهو جهمي»^(٣).

وعَدَ الأئمة الواقفة من الجهمية، وجَعَلُوهُمْ مِنْهُمْ هُوَ مِنْ أَجْلِ مَوْافِقَتِهِمْ لِلْجَهَمِيَّةِ فِي مَسْأَلَةِ الْقُرْآنِ، لَا فِي جَمِيعِ مَسَائِلِ الاعْتِقَادِ، فَكَانَ حُكْمُهُمْ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، حُكْمُ الْجَهَمِيَّةِ. وَذَلِكَ لِأَنَّ السَّلْفَ يَكْفُرُونَ بِالْجَهَمِيَّةِ فِي قَوْلِهِمْ: «الْقُرْآنُ مُخْلُوقٌ». فَإِذَا كَانَ الْوَاقْفَةُ مُثْلِجَةً بِالْجَهَمِيَّةِ، فَالسَّلْفُ يَكْفُرُونَهَا كَذَلِكَ.

قال سلمة بن شبيب^(٤): دخلت على أحمد بن حنبل فقلت: ما تقول فيمن يقول: القرآن كلام الله؟ فقال أحمد: «من لم يقل: القرآن كلام الله غير مخلوق فهو كافر». ثم قال: «لا تشken في كفرهم، فإن من لم يقل: القرآن كلام الله غير مخلوق، فهو يقول مخلوق، ومن قال هو مخلوق، فهو كافر بالله عز وجل».

قال سلمة: وقلت لأحمد: الواقفة كفار؟ فقال: «كافار»^(٥).

(١) ذكره أبو يعلى في طبقات المحتابلة: ٢٠٢/١.

(٢) رواه صالح في الحسنة: ص ٧٢ عن أبيه به، ورواه التيمي في الجمعة: ١/٣٨٧، وذكره شيخ الإسلام في الفتاوى: ١٢/٣٥٩-٣٥٨.

(٣) رواه أبو داود في مسائل أحمد: ص ٢٧٠، ومن طريقه الأجري في الشريعة: ص ٨٨.

(٤) هو: سلمة بن شبيب النيسابوري، نزيل مكة، صاحب سنة وجماعة؛ رحل في الحديث وجالس العلماء . توفي سنة ٦٢٤٧هـ. تهذيب التهذيب: ٤/١٤٦.

(٥) رواه ابن الجوزي في مناقب الإمام أحمد: ص ١٥٧، بسنده جيد كما في كتاب العقيدة السلفية لعبد الله الجديع: ص ١٥٣.

وما صدر هذا الحكم عن هؤلاء الأئمة على الواقفة إلّا عن ثبت وتبين ودرأة، فهم الذين عاصروا الحنة وذاقوا مصائبها، وابتلوا بهؤلاء الواقفة والجهمية وعرفوا نوایاهم. إلّا أنّ هذا الحكم - كما سبق أن بینت - في مسألة القرآن خاصة لا في جميع مسائل الاعتقاد. فلا يفهم منه أنهم صاروا جهمية محضة في كل أبواب الاعتقاد في الصفات والرؤى، والاستواء. وإنما المقصود أنهم جهمية في مسألة القرآن فقط، وهذا لا يجعلهم جهمية في الحكم، لأنّ هذه المسألة دقيقة فالمخالف فيها يعذر، كما أنّ بعض أقوال الأئمة محمول على من تستر وقصده القول بقول الجهمية المحضة؛ فهذا منافق متستر، جهمي خالص بلا شك.

وقد وضح هذا المعنى شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى فذكر تقسيم الأئمة الجهمية إلى ثلاثة ثم قال: « ومن المعلوم أنهم أرادوا بذلك افتراقهم في مسألة القرآن خاصة، وإلّا فكثير من هؤلاء يثبت الصفات، والرؤى، والاستواء على العرش، وجعلوه من الجهمية في بعض المسائل، أي أنه وافق الجهمية فيها ليتبين ضعف قوله، لا إنه مثل الجهمية، ولا أنّ حكمه حكمهم؛ فإنّ هذا لا يقوله من يعرف ما يقول »^(١).

فالسلف - رحمة الله تعالى - وإن تشددوا في الإنكار على الواقفة فقد فرقوا بين الجاهل ومن كان من أصحاب الكلام، وكان قصده التخفي والتستر والارتياض في الدين؛ والتشكيك لغيره. ومن صرّح بهذا المعنى؛ أبو حاتم وأبو زرعة الرّازيان حيث تقدم فيما رواه ابن أبي حاتم في بيان معتقدهما قولهما: « ... ومن وقف في القرآن جاهلاً علم وبدّع، ولم يكفر »^(٢). لأنّه وقف عن جهل وضعف بصيرة وقد يكون فيه سنة وصلاح، لكنه لم يفهم حقيقة هذه البدعة ولم يفهم مراد أهلها جهلاً منه فيسكت، ويظن أنّ السكوت في هذا الحال سنة، فيقتصر على أنّ القرآن كلام الله، ولا يقول مخلوق، أو غير مخلوق. ولذلك يُدعَّ، ولا يُكفر؛ ويعلم، ويُصرّ، ويُبَيِّن له: أنّ أهل السنة يقولون: « غير مخلوق » فإن امتنع عن قول غير مخلوق فهو جهمي.

سئل الإمام أحمد - رحمة الله تعالى - عن من وقف ولم يقل: « غير مخلوق » وقال:

(١) بجموع الفتاوى له: ٢٠٦/١٢.

(٢) تقدم تخریجه في ص ٤٠ من هذه الرسالة.

أنا أقول: القرآن كلام الله؟ فقال: «يقال له: إنَّ العلماء يقولون غير مخلوق، فإنَّ أبي فهو جهمي»^(١).

وقال أيضاً: «من كان منهم يحسن الكلام؛ فهو جهمي»^(٢).

وقال: «أمَّا من كان منهم لا يعقل؛ فإنه يُصْرَرُ، وإنَّ كان يعقل ويصرِّ الكلام؛ فهو مثلهم؛ والقرآن حينما تصرف كلام الله غير مخلوق»^(٣).

وقال أيضاً: «من كان من أصحاب الحديث أو من أصحاب الكلام، فامسك عن أن يقول: القرآن ليس بمحظوظ فهو جهمي»^(٤). وذلك لخفاء أمرهم وغموضه، فيغتر بهم من لا يعرف قصدهم ويقتدي بهم الجهلاء؛ ثم هم يعلُّون من أهل السنة، لعدم فضح أمرهم، وعدم قولهم بخلق القرآن في الظاهر، وإن كانوا في الباطن هم قائلون به.

وبهذا نعلم أنَّ الإمام ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى كان له حظٌ وافرٌ في الرد على الواقعية، وأنه وقف منهم موقف بقية أئمة السنة. وهو الإنكار عليهم، وبتجهيزهم والتحذير منهم. وهذا الموقف تمثل - كما رأينا - فيما ساقه رحمه الله تعالى من أقوال الأئمة فيهم التي هو قائل بعصمونها، ومعتقد مدلولها.

ترك الرواية عن الواقعية من مواقف ابن أبي حاتم معهم:

قال الإمام ابن أبي حاتم في ترجمة إسماعيل بن إبراهيم بن هود الواسطي: سألت أبي عنه فقال: «كان جهمياً فلا أحدث عنه، وانتهى أبو زرعة في مسند ابن عمر إلى حديث له، فقال: اضربوا عليه ولم يقره. قال: وسمعت أبي يقول: إسماعيل بن إبراهيم بن هود كان يقف في القرآن فلا أحدث عنه»^(٥).

وقال -رحمه الله- أيضاً: في ترجمة إسحاق بن إبراهيم بن أبي إسرائيل: سمعت أبي يقول: «كتبت عنه فوق في القرآن فوقنا عن حديثه؛ وقد تركه الناس حتى

(١) رواه ابن بطة في الإيابة: ٢٩٧/١، رقم ٧٤.

(٢) رواه ابن بطة في الإيابة: ٣٠٧/١، رقم ٩٧.

(٣) رواه ابن بطة في الإيابة: ٣٠٨-٣٠٧/١، رقم ٩٨.

(٤) رواه عبد الله بن الإمام أحمد في السنة: ١٥١/١، رقم ١٣١ عن أبيه به.

(٥) الجرح والتعديل: ١٥٨/٢.

كنت أمر بمسجده وهو وحيد لا يقربه أحد بعد أن كان الناس إليه عنقاً واحداً»^(١). يتضح من هاتين الروايتين أنَّ الإمامين أبو حاتم وأبا زرعة رحمهما الله تعالى يريان مقاطعة الواقفة، وترك الرواية عنهم. وإيراد ابن أبي حاتم قوليهما من غير أن يعقب عليهما بما يخرجهما عن مرادهما. دليل على أنه قائل بضمونهما وذاهب إليه. وأنه يرى كذلك عدم الرواية عنهم، لاسيما إذا عرفنا أنه كان مقتفياً لكل آثار أبيه وأبي زرعة في أصول الدين، حيث جعلهما مثل الأعلى أمامه ينهاج نهجهما، ويؤمن بما يؤمنان به، ويدين بما يدينان به، ويستبعد مما ابتعدا عنه. وقد تقدمت الإشارة إلى بعض مظاهر هذا التأثر.

وبهذا يتبيَّن أنَّ موقف ابن أبي حاتم كان صارماً وحازماً مع الواقفة في مسألة القرآن، لأنَّه يرى أنَّ الوقف في القرآن ستار لمن يريد التستر والتخفيفي وراء هذا الادعاء، وفي الحقيقة هو قائل بخلق القرآن.

واسحاق بن إبراهيم بن أبي إسراطيل هو «من ثقات علماء المسلمين»^(٢). وثقه ابن معين، والدارقطني، وأحمد بن حنبل^(٣). والبغوي، والذهبي^(٤). والذي يظهر أنَّ توثيق الأئمة له كان قبل إظهاره الوقف في القرآن^(٥).

فترك الناس الرواية عنه بعد أن كانوا يرددون، وتركهم لمسجده - كذلك - بعد أن كانوا إليه عنقاً واحداً، كان بسبب وقه في القرآن. لأنَّ الرواية عنه بعد إظهاره الوقف يفتح الباب في التساهل مع الواقفة والتعامل معهم. فلذلك قاطعه أبو حاتم وتبعه في ذلك ابنه عبد الرحمن.

قال زكريا الساجي^(٦): «كان صدوقاً، تركوه لموضع الوقف»^(٧). ومثل هذا الموقف وقع كثيراً من الإمام أحمد الذي ينهاج منهجه أبو حاتم

(١) المصدر السابق: ٢١٠/٢.

(٢) تاريخ بغداد: ٣٥٩-٣٥٨/٦.

(٣) تهذيب التهذيب: ١/٢٢٤، و Mizan al-Istidal: ١/١٨٢.

(٤) سير أعلام النبلاء: ١١/٤٧٦-٤٧٧.

(٥) انظر: المحرح والتعديل: ٢/٢١٠ ، وانظر كذلك المصادر السابقة.

(٦) هو: زكريا بن يحيى الساجي البصري، ثقة فقيه، من الثانية عشرة، مات سنة ٣٠٧هـ. تقريب التهذيب: ص ٣٣٩.

(٧) سير أعلام النبلاء: ١١/٤٧٧.

وأبو زرعة وتبعهما في ذلك ابن أبي حاتم؛ ومن ذلك هجره لكتاب إخوانه وزملائه، مثل ابن المديني، ويحيى بن معين، بسبب بعض ما ظهر منهم أثناء اشتداد الحنة. ومثل هذه المواقف محمودة وتعد من غير المداهنة في الدين، كما تعد من الصراحة في المعتقد والقول، لاسيما إذا اقتضت المصلحة ذلك.

هذا، وقد ذكر الحافظ الذهبي -رحمه الله تعالى- أنَّ ورع إسحاق بن أبي إسرائيل وجموده أدى إلى الوقف، لا أنه كان يتوجهم. كلاماً^(١).

ثم قال: «قلت: الإنصاف في من هذا حاله أن يكون باقياً على عدالته، والله أعلم»^(٢).

قلت: وكلام الحافظ الذهبي هذا يعارضه كلام الأئمة الذين عدوا إسحاق بن أبي إسرائيل في الواقفة؛ مثل الإمام أحمد -رحمه الله تعالى- الذي قال: «إسحاق بن أبي إسرائيل وافقني مشؤوم»^(٣). ومثل أبي حاتم الذي تقدم نقل كلامه في بداية هذا البحث. والسلف الذين عاصروا إسحاق بن أبي إسرائيل وطعنوا فيه لأجل مذهبة في القرآن، وتركوا الرواية عنه، وهجروه، أعرف بأحواله، وفتاويهم فيه هي الأولى بالترجح. وإن كانت مسألة تحريم شخص بعينه لا بدَّ فيها من إقامة الحجة، وانتفاء المانع.

وقد تقدم معنا قريباً أنَّ السلف فرقوا في مسألة الوقف بين الجاهل ومن أصحاب الكلام، فجهّموا من كان من أصحاب الكلام وأمسك عن قول: «القرآن ليس بمحلوق» دون الجاهل.

ومن ذلك قول الإمام أحمد رحمه الله تعالى: «من كان من أصحاب الحديث أو من أصحاب الكلام، فأمسك عن أن يقول: القرآن ليس بمحلوق فهو جهمي»^(٤).

وعلى فرض توقف إسحاق بن أبي إسرائيل في هذه المسألة تورعاً؛ فقد تقدم كذلك أنَّ الورع ليس له معنى في هذه المسألة بعد أن أظهر أهل البدع مقالتهم ونشروها بين الناس، بل الواجب هو بيان الاعتقاد الصحيح، ودحض الباطل، لاسيما في حق العلماء.

(١) المصدر السابق.

(٢) المصدر السابق: ٤٧٨/١١.

(٣) المصدر السابق: ٤٧٧/١١.

(٤) رواه عبد الله بن الإمام أحمد في السنة: ص ١٥١، رقم ١٣١ عن أبيه به.

سئل الإمام أحمد -رحمه الله تعالى- عنمن يقول: كلام الله ويسكت؟ فقال: ولم يسكت؟ ثم قال: «لولا ما وقع الناس فيه كان يسعه السكوت، ولكن حيث تكلموا فيما تكلموا لأي شيء لا يتكلمون»^(١).

ثم إن إسحاق بن أبي إسرائيل نفسه جاء عنه ما يدل على أن موقفه في المسألة ليس عن ورع.

قال أبو العباس السراج: «سمعته يقول: هؤلاء الصبيان، يقولون: كلام الله غير مخلوق، ألا قالوا: كلام الله وسكتوا، ويشير إلى دار الإمام أحمد»^(٢).

ظاهر هذا الكلام يدل على أنه يرى أن الوقف في المسألة أولى وأحسن من القول: «بأنه غير مخلوق». وهذا لا يمكن اعتباره من الورع. وقد بيّن الأئمة -فيما تقدم- أن الجاهل الذي يقف في القرآن يعلم بذلك السلف بأن القرآن غير مخلوق، فإن امتنع عن قول: «غير مخلوق» فهو جهمي؛ فكيف بالعالم الذي يقف في القرآن ويرى أن الوقف والسكوت عن قول: «غير مخلوق» هو الصواب في المسألة؟

وقد تبيّن فيما -مرأً معنا- أن موقف ابن أبي حاتم وأئمة السلف من الواقفة كان حازماً وشديداً، فقد حذروا منهم، وبدّعواهم، بل كفروهم وعدُّواهم من الجهمية، وذلك لأمور:

١- أنهم يتسترون بادعاء الوقف، وفي الحقيقة هم قائلون بخلق القرآن.

قال الإمام أحمد -رحمه الله تعالى- عندما سُئل عن الواقفة: «صنف من الجهمية، استروا بالوقف»^(٣).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله تعالى-: «وصلت فروع التجمّه بتحول في نفوس كثير من الناس، فقال بعض من كان معروفاً بالسنة والحديث: نقف، وباطن أكثرهم موافق للمخلوقية، ولكن كان المؤمنون أشد رهبة في صدورهم من الله»^(٤).

٢- أنهم شكاًكون في الدين وفي الاعتقاد.

(١) مسائل الإمام أحمد لأبي داود: ص ٢٦٣-٢٦٤، ومن طريقه الآجري في الشريعة: ص ٨٨.

(٢) سير أعلام النبلاء: ٤٧٧/١١.

(٣) رواه ابن بطة في الإبانة: ١/٣١٠-٣١١، رقم ١٠٣.

(٤) بمحوع الفتوى لابن تيمية: ١٢/٣٥٨.

قال الآجري -رحمه الله تعالى-: «وَأَمَّا الَّذِينَ قَالُوا: الْقُرْآنُ كَلَامُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَوَقَوْنَا وَقَالُوا: لَا نَقُولُ: غَيْرَ مَخْلُوقٍ، فَهُوَ لَاءُ عِنْدِ كَثِيرٍ مِّنَ الْعُلَمَاءِ مِنْ رَدٍّ عَلَى مَنْ قَالَ بِخَلْقِ الْقُرْآنِ، قَالُوا: هُؤُلَاءِ الْوَاقِفُونَ مِثْلُ مَنْ قَالَ: الْقُرْآنُ مَخْلُوقٌ أَوْ شَرٌّ، لَأَنَّهُمْ شَكُوا فِي دِينِهِمْ؛ وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ يَشْكُ في كَلَامِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ أَنَّهُ غَيْرَ مَخْلُوقٍ»^(١).

ويمكن أن يقال: إنَّ الْوَاقِفَ مُتَرَدِّدٌ فِي خَلْقِ الْقُرْآنِ أَوْ عَدَمِ خَلْقِهِ، فَكَيْفَ يَكُونُ فِي الْإِثْمِ وَالْمُخْطَرَةِ مُسَاوِيًّا لِلْجَازِمِ الْقَاتِلِ بِالْخَلْقِيَّةِ؟ فَيَقُولُ جَوابًا عَلَى مَثْلِ هَذَا التَّسَاؤلِ: إِنَّهُ هَذَا التَّرَدُّدُ رَبِّما يَفْضِيُ بِهِ إِلَى الشَّكِّ فِي الدِّينِ. وَيَدْلِي لِذَلِكَ قَوْلُ أَحْمَدَ بْنَ عَبْدَةَ^(٢): «مَا أَبَلَّ شَكَكَتِي فِي الْقُرْآنِ غَيْرَ مَخْلُوقٍ، أَوْ شَكَكْتِي فِي اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ»^(٣).

٣- أَنَّهُمْ يَشَكُّونَ الْعَامَةَ الَّذِينَ لَيْسُوا مِنْ ذُوِّي الْبَصِيرَةِ وَالْعِلْمِ فِي الدِّينِ، لِعدَمِ وَضْوَحِ مَوْقِعِهِمْ، بَلْ يَسْتَمِيلُونَ الْعَامَةَ بِهَذَا الْمَوْقِعِ الَّذِي يَبْدُو أَنَّهُ الْأَطْفَلُ مِنْ مَوْقِعِهِمْ يَقُولُ: الْقُرْآنُ مَخْلُوقٌ. فَكَانَ ضَرُّهُمْ بِهَذَا أَعْظَمُ. وَلَذَا قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ رَحْمَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ قَوْلِ بَعْضِ النَّاسِ: إِنَّ هُؤُلَاءِ الْوَاقِفُونَ هُمْ شَرٌّ مِّنَ الْجَهَنَّمِ. قَالَ: «هُمْ أَشَدُ عَلَى النَّاسِ تَرَبِّيَّةً^(٤) مِّنَ الْجَهَنَّمِ، هُمْ يَشَكُّونَ النَّاسَ، وَذَاكَ أَنَّ الْجَهَنَّمَ قَدْ بَانَ أَمْرُهُمْ، وَهُؤُلَاءِ إِذَا قَالُوا: لَا يَتَكَلَّمُونَ، اسْتَمَالُوا الْعَامَةَ، إِنَّمَا هَذَا يَصِيرُ إِلَى قَوْلِ الْجَهَنَّمِ»^(٥).
وَبِهَذَا نَصِلُ إِلَى أَنَّ الْوَاجِبَ عَلَى الْمُسْلِمِ هُوَ التَّصْرِيفُ بِعَدَمِ خَلْقِ الْقُرْآنِ، وَلَا يَنْبغي التَّوْقُفُ وَالسُّكُوتُ وَالتَّرَدُّدُ.



(١) الشَّرِيعَةُ لِلآجْرِيِّ: ص ٨٧.

(٢) هُوَ: أَحْمَدُ بْنُ عَبْدَةَ بْنُ مُوسَى الصَّبِيِّ، أَبُو عبدِ اللَّهِ الْبَصْرِيِّ، رَمِيَ بالِتَّصْبِ، ماتَ سَنَةُ ٢٤٥هـ. رُوِيَ عَنْهُ الْجَمَاعَةُ إِلَّا الْبَعْلَمِيُّ، وَثَقَهُ السَّائِيُّ وَأَبُو حَاتَّمٍ، وَذَكَرَهُ ابْنُ حِبَّانَ فِي «الثَّقَاتِ». تَقْرِيبُ التَّهَذِيبِ: ص ٩٤، وَتَهَذِيبُ التَّهَذِيبِ: ٥٩/١.

(٣) روَاهُ ابْنُ بَطْرَةَ فِي الْإِبَانَةِ: ٢٩٨/١، رقم ٧٦.

(٤) لَعْلَهُ إِيقَاعًا. قَالَ فِي الْلِسَانِ: «وَأَرَبَتِ الرِّجْلُ: جَعَلَتِ فِيهِ رِيرَةً، وَرَبَّتِهِ أَوْصَلَتِ إِلَيْهِ الرِّيرَةِ... الْلِسَانُ: ١٧٨٨/٢، وَالَّذِي فِي الْإِبَانَةِ: «تَرَبَّيَا» بِالثَّاءِ الْمُثَلَّثَةِ، أَيْ: خَدِيدَةٌ. انْظُرْ لِسَانَ الْعَرَبِ: ١٥٠/٢.

(٥) روَاهُ ابْنُ بَطْرَةَ فِي الْإِبَانَةِ: ٢٩٤-٢٩٣/١، رقم ٦٢.

المبحث الخامس

تقرير الإمام ابن أبي حاتم الرد على مسألة اللفظية النافية

تعُدُّ مسألة اللفظ من البدع التي نشأت بعد انتشار القول بخلق القرآن، وقد وقع بسببها تنازع وتشاحن بين بعض أهل الحديث والسنّة.

فقد وقع بسبب الاختلاف وكثرة الخوض في هذه المسألة نوع من الفرقة بين أصحاب المنهج الواحد، منهـج السلف الصالـح. فقد اختلفوا حتى شـتـتـ بهـمـ أعداؤـهـمـ منـ أـهـلـ الأـهـوـاءـ وـالـبـدـعـ.

وقد صور الإمام ابن قتيبة رحمـهـ اللهـ ماـ وـقـعـ بـسـبـبـ هـذـهـ مـسـأـلـةـ بـيـنـ بـعـضـ الـمـحـدـثـيـنـ مـنـ التـنـافـرـ وـالتـدـابـرـ؛ فـقـالـ بـعـدـ أـنـ ذـكـرـ حـالـ أـهـلـ السـنـةـ وـالـحـدـيـثـ قـبـلـ هـذـاـ الـاـخـتـلـافـ وـأـنـهـمـ كـانـوـاـ فـيـ عـزـ وـقـوـةـ يـسـتـرـ مـنـهـمـ أـصـحـابـ النـحـلـ الـبـاطـلـةـ؛ وـأـنـهـمـ لـمـ يـزـالـوـاـ كـذـلـكـ؛ «إـلـىـ أـنـ كـادـهـمـ الشـيـطـانـ بـمـسـأـلـةـ لـمـ يـجـعـلـهـاـ اللـهـ تـعـالـىـ أـصـلـاـ فـيـ الدـيـنـ وـلـاـ فـرـعـاـ، فـيـ جـهـلـهـاـ سـعـةـ، وـفـيـ عـلـمـ فـيـهـاـ فـضـيـلـةـ؛ فـنـمـاـ شـرـهـاـ حـتـىـ فـرـقـتـ جـمـعـهـمـ، وـشـتـتـ كـلـمـتـهـمـ، وـأـشـتـتـ حـاسـدـهـمـ، وـكـفـتـ عـدـوـهـمـ مـؤـتـهـمـ، فـيـضـحـكـ مـنـهـمـ وـيـسـتـهـزـئـ حـيـنـ رـأـيـ بـعـضـهـمـ يـكـفـرـ بـعـضـاـ، وـبـعـضـهـمـ يـلـعـنـ بـعـضـاـ»^(١).

وبهـذاـ يـتـبـيـنـ أـنـ هـذـهـ مـسـأـلـةـ أـدـتـ بـأـهـلـ الـحـدـيـثـ أـصـحـابـ المـنـهـجـ الـوـاـحـدـ إـلـىـ مـشـاحـنـاتـ وـمـنـافـرـاتـ خـرـجـتـ بـكـلـاـ الـطـرـفـيـنـ عـنـ الـحـقـ إـلـىـ مـاـ يـسـرـ الشـيـطـانـ وـأـعـدـاءـ السـنـةـ؛ كـمـاـ حـصـلـ بـيـنـ الـإـمـامـ الـبـخـارـيـ وـبـيـنـ مـحـمـدـ بـنـ يـحـيـيـ الـذـهـلـيـ، وـصـارـ قـوـمـ مـعـ الـبـخـارـيـ كـمـسـلـمـ بـنـ الـحـجـاجـ وـنـحـوـهـ، وـقـوـمـ عـلـيـهـ كـأـبـيـ حـاتـمـ وـأـبـيـ زـرـعـةـ الـرـازـيـنـ وـغـيـرـهـمـاـ. وـكـلـ

(١) الاختلاف في اللفظ لابن قتيبة: ص ١١ - ١٢

هؤلاء من أهل العلم والسنّة والحديث، وهم من أصحاب الإمام أحمد. وكان ذلك بسبب غموض وخفاء هذه المسألة، وما صاحب ذلك من إلقاء التهم بالظنون والأهواء.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى: «وصار يحصل بسبب كثرة الخوض في ذلك ألفاظ مشتركة، وأهواء للنفوس، حصل بسبب ذلك نوع من الفرقة والفتنة، وحصل بين البخاري وبين محمد بن يحيى الذهلي في ذلك ما هو معروف، وصار قوم مع البخاري مثل مسلم بن الحجاج ونحوه، وقوم عليه كأبي زرعة وأبي حاتم وغيرهما. وكل هؤلاء من أهل العلم والسنّة والحديث؛ وهم من أصحاب الإمام بن حنبل»^(١).

وقال في موضع آخر بعد ذكره ما وقع بين هؤلاء الأئمة رحمهم الله تعالى جميعاً: «وكان في القضية أهواء وظنون»^(٢).

(١) درء تعارض العقل والنقل له: ٢٦٢-٢٦٣.

(٢) بجموع الفتوى له: ١٢-٣٦٤-٣٦٥.

تاريخ ابتداء القول بمسألة اللفظ:

ظهرت بدعة اللفظية في زمن الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى ويقال: إنَّ أَوَّلَ من تكلم في اللفظ وأثارها رجل من أهل العلم، وهو الحسين ابن علي الكرايسري^(١). فلما بلغ قوله إلى أحمد أمر بهجره وبُدئَّه، بل كفَرَه^(٢).

قال الحافظ الذهبي: «أَوَّلَ من أَظْهَرَ الْفَظْحَ الْحَسِينَ بْنَ عَلَى الْكَرَائِسِيِّ وَذَلِكَ فِي سَنَةِ أَرْبَعِ وَثَلَاثِينَ وَمَتَّيْنَ، وَكَانَ الْكَرَائِسِيُّ مِنْ كَبَارِ الْفَقَهَاءِ»^(٣). وهو أحد أصحاب الإمام الشافعي -رحمه الله تعالى- الناقلين لكتابه القديم^(٤).

وقد ذكر الذهبي أيضاً ما يفيد أنَّ الكرايسري تعمَّد إثارة هذه الفتنة. وهو أنه ألف كتاباً في المدلسين يطعن فيه على الأعمش، وسليمان التيمي، فطلب منه جماعة من العلماء عرض هذا الكتاب على الإمام أحمد، فوافق على ذلك.

(١) هو: الحسين بن علي بن يزيد الكرايسري البغدادي، الفقيه، صاحب الشافعي، صدوق فاضل له تصانيف، تكلم فيه أحمد لمسألة اللفظ، وهو أيضاً كان يتكلم في أحمد؛ فتحب الناس الأخذ عنه، ولا بلغ ابن معين أنه يتكلم في أحمد لعنه، وقال: ما أحوجه إلى أن يضر بـ، مات سنة ٥٥٤ هـ، أو ٢٤٨ مـ. تقريب التهذيب: ص ٢٤٩، وميزان الاعتدال: ٥٤٤/١.

(٢) انظر: الإبانة لابن بطة: ١/١٢١، وتاريخ بغداد: ٨/٧٤، وسير أعلام النبلاء: ١٢/٧٩.

(٣) تاريخ الإسلام له: ص ٢٤، ترجمة الإمام أحمد.

(٤) انظر: فتح الباري: ١٣/٥٠١.

ولما عرض الكتاب عليه رحمة الله تعالى أنكر بعض ما فيه من التعرض للصحابة والتابعين، وقال: « حذروا منه ». فلما انكشف أمر الكرايسري وبلغه ذلك، قال: لأقولن مقالة حتى يقول أحمد بخلافها فيكفر؛ فقال: « لفظي بالقرآن خلوق »^(١). ثم قال بمقالته هذه داود بن علي الأصبهاني^(٢) رأس الظاهرية، وهو يومئذ بنيسابور^(٣).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله تعالى-: « وأول من قال ذلك فيما بلغنا حسین الكرايسري وتلميذه الأصفهاني وطائفة »^(٤).

وقد كان الإمام ابن أبي حاتم رحمة الله تعالى معتقلاً بهذه المسألة آياماً اعنتها، لأن القائلين بها ليسوا الجهمية المخضة - وإنما بعض من ينسب إلى السنة والحديث.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: « وقد نسب إلى هذا القول غير واحد من المعروفين بالسنة والحديث كالحسين الكرايسري، ونعميم بن حماد الخزاعي، والبوطي، والحارث المخاسي، ومن الناس من نسب إليه البخاري »^(٥).

(١) ذكره النهي في تاريخ الإسلام ص ٢٤، في ترجمة الإمام أحمد، وفي سير أعلام النبلاء: ٢٨٩/١١.

(٢) هو: داود بن علي بن حلف أبو سليمان، الفقيه أصبهاني الأصل، وهو إمام أهل الظاهر؛ توفي سنة ٢٧٠ هـ. تاريخ بغداد: ٣٦٩/٨.

(٣) انظر: فتح الباري: ٥٠١/١٣.

(٤) بمجموع الفتوى له: ٢٠٦/١٢.

(٥) بمجموع الفتوى له: ٢٠٦/١٢.

فلا بد إذن أن يحصل اعتماء من أمثال الإمام ابن أبي حاتم بهذه المسألة. لأنَّ هذه المسألة كما ذكر ابن قتيبة مما لا يمكن السكوت والإمساك عنه، فلا بدَّ أن يشغل قلب العالم حتى ولو سكت اللسان.

ومن أدلة اعتماء ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى بها، أنه عقد باباً في كتابه «الرَّد على الجهمية» لها؛ جمع فيه أسماء من أطلق على اللفظية أنهم جهمية، فبلغوا عدداً كثيراً من الأئمة^(١). وهذا الاهتمام البالغ منه، والجهود التي بذلها في كشف حقيقة اللفظية بإيراد أقوال الأئمة فيهم يدل على أنَّ موقفه منهم هو موقف أئمة السلف والسنَّة الذين يدعُونهم، ووجهُهم. كما يدلُّ أيضاً على أنَّ ابن أبي حاتم من أئمة السنَّة الذين وقفوا ضدَّ اللفظية، ورووا الآثار، ونقلوا عن الأئمة الإنكار عليهم، تحذيرًا منهم، ومن طريقةِ تصرُّفهم المبتدعة.

تقرير ابن أبي حاتم الإنكار على اللفظية النافية^(٢) وأنهم جهمية:

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى: «وجمع ابن أبي حاتم أسماء من أطلق على اللفظية أنهم جهمية فبلغوا عدداً كثيراً من الأئمة، وأفرد لذلك باباً في كتابه الرَّد على الجهمية»^(٣).

هذا الباب الذي عقده ابن أبي حاتم في الإنكار على اللفظية، وأنهم جهمية؛ لدليل واضح على اعتمائه بهذه المسألة التي هي أدق مسائل الاختلاف في القرآن والتي لم يختلف علماء السلف في مسائل العقيدة إلَّا فيها. كما قال ابن قتيبة رحمه الله تعالى: «إِنَّ أَهْلَ السَّنَّةِ لَمْ يَخْتَلِفُوا فِي شَيْءٍ مِّنْ أَقْوَالِهِمْ إِلَّا فِي مَسَأَةِ الْفَظْوَ»^(٤).

وإذا كان من غير الممكن أن تعرف على جميع الأئمة الذين جمع ابن أبي حاتم أسماءهم ونقل أقوالهم في الإنكار على اللفظية وما قالوه فيهم^(٥)؛ فإنَّ ما أورده الحافظ الالكائي في كتابه: «شرح أصول اعتقاد أهل السنَّة والجماعَة» يتبع لنا معرفة بعض ما ساقه ابن أبي حاتم من الآثار عن أئمة السلف في هذا الباب.

(١) ذكر ذلك الحافظ ابن حجر في فتح الباري: ٥٠١/١٣.

(٢) اللفظية النافية: هم الذين يقولون إنَّ الفاظنا بالقرآن مخلوقة، وأنَّ التلاوة غير المتلو، والقراءة غير المقرؤة. انظر: مجموع الفتاوى: ١٢/٣٧٣، ٣٨٠، ٤٣٢.

(٣) فتح الباري له : ٥٠١/١٣.

(٤) ذكره شيخ الإسلام في درء التعارض: ٢٦٣/١.

(٥) وذلك: لأنَّ كتاب الرد على الجهمية له الذي ذكره الحافظ ابن حجر من كتبه المفقودة. كما سبقت الإشارة إلى ذلك مراراً في هذا البحث المتواضع.

والأئمة الذين نقل الإمام ابن أبي حاتم آراءهم ومقالاتهم في اللفظية - فيما وصلنا عن طريق الحافظ اللالكائي - هم:

١- أبو حاتم وأبو زرعة الرازيان:

سبق أن مر فيما أورده ابن أبي حاتم عن أبيه وأبي زرعة قولهما:
«... ومن قال: لفظي بالقرآن مخلوق، أو القرآن بلفظي مخلوق فهو
جهمي»^(١).

وللإمامين أقوال أخرى في اللفظية:

فمن أقوال أبي حاتم في اللفظية قوله: «واللفظية جهمية: جَهَّمُهُمْ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ
أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ»^(٢).

وقوله: «من كلام جهم بن صفوان وحسين الكرايسى وداود بن علي لأن لفظهم
بالقرآن مخلوق، وأن القرآن المنزل على نبينا ﷺ مما جاء به جبريل الأمين حكاية القرآن؛
فحَمَّهُمْ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، وتابعه على تجھیزمهم علماء الأمصار طرًا أجمعون، لا
خلاف بين أهل الأثر في ذلك»^(٣).

وقد أَتَضَحَ من هذا الكلام لأن السلف رحمهم الله تعالى يجمعون على تجھیم اللفظية
النافية، وأنه لا خلاف بينهم في ذلك. وذلك لأن جهّاماً وأصحابه صرّحوا بخلق
القرآن، والذين قالوا باللّفظ تدرجوا به إلى القول بخلق القرآن، ولم يصرّحوا به خوفاً من أهل
السنة. فقالوا: «لفظنا بالقرآن مخلوق». وأرادوا به أن القرآن بلفظهم مخلوق، ومن هنا
سماهم الأئمة جهمية؛ بل حکي عن الإمام أحمد رحمه الله تعالى أنه قال: «اللفظية شرٌّ من
الجهمية»^(٤).

كما دلَّ هذا الكلام أيضاً على أن أول من تكلم باللّفظ هو جهم بن صفوان وهذا
يعارض ما - تقدم ذكره - من أن الكرايسى هو أول من قال بهذه المقالة.

ويجباب عن هذا، أن القول باللّفظ من كلام الكرايسى، وإنما ينسب إلى الجهم

(١) تقدم في ص ٤٠ من هذه الرسالة.

(٢) شرح أصول الاعتقاد: رقم ٣٢٣.

(٣) ذكره قوام السنة التيمى في الحجة في بيان الحجة: ١٩٢/٢.

(٤) انظر: عقيدة السلف وأصحاب الحديث للصابوني: ص ١٧٢-١٧٣.

لتشعبه من كلامه. كما قال السائل لمسألة اللفظ للإمام أحمد: «يا أبا عبد الله فهذا القول عندك وما تشعب منه يرجع إلى قول جهنم؟ قال: هذا كله من كلام جهنم»^(١). كما أنه لا يستبعد من الجهنم القول بها، ولكنه يقول بخلق القرآن نفسه لا بالتلفظ فقط. وأمّا أبو زرعة فقد نقل عن الإمام أحمد مقرراً له: أنه قال: «تفرقت الجهمية على ثلاثة أصناف: صنف قالت: القرآن خلوق. وصنف وقت. وصنف قالت: لفظنا بالقرآن خلوق»^(٢).

وقال ابن أبي حاتم: سئل أبو زرعة عن أفعال العباد؟ فقال: مخلوقة. فقيل له: لفظنا بالقرآن من أفعالنا؟ قال: لا يقال هذا^(٣).

٢ - حرب بن إسماعيل الكرمانى:

قال الحافظ اللالكائى: وقال عبد الرحمن: كتب إلى حرب بن إسماعيل الكرمانى المخنطلى^(٤): «إن الحق والصواب الواضح المستقيم الذى أدركتنا عليه أهل العلم: أن من زعم أن الفاظنا وتلاوتنا بالقرآن مخلوقة فهو جهمي مبتدع خبيث»^(٥).

وقد أحسن ابن أبي حاتم الصنيع عندما أتى بقول هذا الإمام ليدل على اتفاق علماء الأمصار على تبديع وتجهيز اللفظية الذين حاولوا شق صف أهل السنة ولكنهم خابوا وخسروا، فأجمع أئمة السلف على تبديعهم وتجهيزهم، بل بعضهم جعلهم شرّاً من الجهمية. وقد وصفهم الإمام حرب الكرمانى بأنهم مبتدةعة، وذلك لأنهم اخترعوا هذا القول الذي لا يعرف عن الصحابة ولا التابعين وليس لهم عليه دليل من الكتاب والسنة. كما قال ابن حجر الطبرى: «وأمّا القول في الفاظ العباد بالقرآن، فلا أثر فيه نعلمه عن صحابي مضى، ولا عن تابعي قضى، إلا عمن في قوله الغناء والشفاء رحمة الله عليه

(١) ذكره الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد: ٦٥/٨-٦٦.

(٢) رواه أبو يعلى في طبقات المخاتلة: ٢٠٢/١.

(٣) رواه ابن أبي حاتم كما في شرح أصول الاعتقاد: رقم ٥٩٧.

(٤) هو: حرب بن إسماعيل بن حلف الكرمانى، من أصحاب الإمام أحمد بن حنبل. قال عنه أبو بكر الخلال: رجل حليل، حتى أبو بكر المرزوقي على الخروج إليه... توفي سنة ٢٨٠هـ. وقال النهبي: «عمر وقارب التسعين وما علمت به بأسأ. طبقات المخاتلة: ١٤٥/١ ، وسير أعلام النبلاء: ٢٤٤-٢٤٥/١٣».

(٥) شرح أصول الاعتقاد: رقم ٥٩٤.

ورضوانه، وفي أتباعه الرشد والهدى، ومن يقوم قوله لدينا مقام قول الأئمة الأولى أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل رضي الله عنه ... ثم سمعت جماعة من أصحابنا لا أحفظ أسماءهم يذكرون عنه أنه كان يقول: «من قال: لفظي بالقرآن مخلوق» فهو جهمي، ومن قال: «هو غير مخلوق» فهو مبتدع»^(١).

٣- إسحاق بن راهويه:

قال الحافظ اللالكائي: ذكره عبد الرحمن بن أبي حاتم قال: أخبرنا حرب بن إسماعيل الكرماني -فيما كتب إليّ- قال: سمعت إسحاق بن راهويه - وسئل عن الرجل يقول القرآن ليس مخلوقاً، ولكن قراءتي أنا إيه مخلوقة لأنني أحكيه وكلامنا مخلوق؟ فقال إسحاق: «هذا بدعة لا يقارأ على هذا حتى يرجع عن هذا ويدع قوله هذا»^(٢).

قال الحافظ الذهبي -رحمه الله تعالى-: «قلت: أظن إسحاق نفر من قوله: لأن أحكيه، ثم استدل بكلام أحمد في كراهية الكلام في اللفظ بأي شيء مخلوق أو غير مخلوق، وأن ذلك حسماً للمادة»^(٣).

وقال اللالكائي أيضاً: قال عبد الرحمن: قال أبو علي القوهستاني: سمعت إسحاق بن راهويه إن لفلان -يعني داود الأصبهاني- في القرآن قولًا ثالثًا قول سوء فلم يزل يسأل إسحاق ما هو؟ قال: «أظهر اللفظ -يعني قال: لفظي بالقرآن مخلوق»^(٤).
وسئل إسحاق مرة أخرى عن اللفظية؟ فقال: «هي مبتدة»^(٥).

قول الإمام ابن راهويه عن اللفظية: هي مبتدة يدل على مذهبها في اللفظية بأنهم مبتدة لا جهمية. ويحتمل أن يكون هذا في اللفظية المثبتة، لأن السلف بدأوا المثبتة وجهموا النافية. إلا أن الحافظ اللالكائي ساق هذا الأثر من طريق ابن أبي حاتم في معرض الإنكار على اللفظية النافية. وأياً كان فإن اللفظية لفظ عام يشمل القسمين. -والله أعلم.

(١) صريح السنة : للطبرى: ص ٢٥ - ٢٦.

(٢) شرح أصول الاعتقاد: رقم ٦٠٤، وأورد النهي في العلو: ص ١٩٣ - ١٩٢، وانظر: مختصر العلو: ص ٢٠٩.

(٣) العلو للنهمي: ١٤١.

(٤) شرح أصول الاعتقاد: رقم ٦٠٦.

(٥) المصدر السابق : رقم ٦٠٥.

٤- أبو مصعب أحمد بن أبي بكر الزهري:

قال الحافظ الالكائي: ذكره عبد الرحمن بن أبي حاتم قال: ثنا أبو بكر عبد الله بن محمد بن الفضل الأستدي الصيداوي^(١) قال: أتى قوم أبو مصعب الزهري المديني^(٢) فقالوا: إنَّ قبلنا ببغداد رجلاً يقول: لفظه بالقرآن مخلوق؟ فقال: «يا أهل العراق ما يأتينا منكم هناء. ما ينبغي أن تلقى وجوهكم إلا بالسيوف هذا كلام نبطي^(٣) خبيث»^(٤).

ففي هذا الأثر الإنكار على مذهب اللفظية النافية الذين يقولون: إنَّ ألفاظهم بالقرآن مخلوقة. ويعنون به الملفوظ المقوء الذي هو القرآن، ولا يعنون به أفعالهم التي قامت بهم من أصواتهم وحركاتهم، وإنما قصدتهم الملفوظ المقوء. وهذا هو عين ما قاله جهن ومن تبعه ولكن هؤلاء اللفظية تستروا وأخفوا مرادهم. فمن هنا صحة قول الإمام أبي مصعب في وصف كلامهم بأنه كلام نبطي خبيث لما فيه من الخبر لخفاشه وغموضه؛ فيغتر به الجهل الذين لا يدققون، ويقتدون بهم ظانين أنهم من أهل السنة، وذلك لعدم وضوح أمرهم وعدم قولهم بخلق القرآن في الظاهر، وإن كانوا في الباطن هم يقولون به.

٥- أبو عبيد القاسم بن سلام:

قال الحافظ الالكائي: ذكره عبد الرحمن بن أبي حاتم قال: ثنا عبد الله بن محمد بن إبراهيم السلمي -بالكوفة- قال: قال أبو عبيد القاسم بن سلام: «لو أنَّ رجلاً حلف فقال: والله لا تكلمت اليوم بشيء، فقرأ القرآن في غير صلاة أو في صلاة لم يختنث. لأنَّ أيمان الناس إنما هي لمعاملة بعضهم بعضاً، وإنَّ القرآن كلام الله ليس بداخل شيء من كلام الناس ولا يختلط به، ولو كان يشبهه في شيء من الحالات لكان

(١) هو: عبد الله بن محمد بن الفضل الصيداوي، أبو بكر الأستدي، روى عنه أبو حاتم وقال فيه: «صحيح».

انظر: الجرح والتعديل: ١٦٢/٥، وطبقات المتنابلة: ١٩٦/١.

(٢) هو: أحمد بن أبي بكر الزهري: أحد الأئمَّة، وشیخ أهل المدينة وقاضيهم ومحدثهم؛ توفي سنة ٢٩٢هـ. تذكرة الحفاظ: ٩٨/١، تهذيب التهذيب: ٢٠/١.

(٣) النبط بفتحتين: جيل من الناس كانوا ينزلون سواد العراق، ثم استعمل في أحلاط الناس وعوامهم، والجمع أنباط. يقال: رجل نبطي ونبيطي ونبياط مثل يعني وبهان. المصباح النير: ٥٩٠/٢، وختار الصحاح: ٥١٠.

(٤) شرح أصول الاعتقاد: رقم ٦٠٩، وأورده النهي مختصاً في ترجمة الإمام أبي مصعب أحمد بن أبي بكر القاسم بن الحارث. سير أعلام النبلاء: ٤٣٧/١١، وأورده في تاريخ الإسلام حوادث ووفيات (٢٤١-٢٥٠هـ): ص ١٥٤، وفي تذكرة الحفاظ: ٤٨٢/٢.

القرآن إذاً يقطع الصلاة، لأنَّ كلَّ متكلِّم في صلاته بالعمد لذلك قاطعها. إلا أنَّ يكون الحالف نوى القرآن واعتمده في يمينه فيلزمُه حيثَد نيته واعتقاده»^(١).
 دلَّ هذا الأثر على أنَّ القرآن كلام الله ليس بمحلوق بجهة من الجهات، لأنَّه لو كان خلوقاً مثلَ كلام المخلوقين لحنت من قرأه بعد الحلف بأنَّ لا يتكلِّم بشيءٍ من الكلام؛ لأنَّ الجميع مخلوق فلا فرقٌ حيثَد بينه وبين غيره من كلام المخلوقين. وما كان الحالف لا يحنت بقراءته بعد الحلف أنَّ لا يتكلِّم بشيءٍ من الكلام تبيَّنَ أنه غير مخلوق.
 هذا، وقد اشتمل هذا الأثر أيضاً على فائدة جليلة في هذه المسألة الدقيقة التي ضلَّ فيها أقوامٌ من ينسب إلى العلم والحديث، فضلاً عن غيرهم.

وهذه الفائدة هي بيان دليل من الأدلة التي تدلُّ على مذهب أهل السنة في اللفظ، وهو حديث: «لا يصلح في الصلاة شيءٌ من كلام الناس»^(٢). الذي جاءت الإشارة إليه في هذا الأثر. فهذا الحديث كما قال الإمام أحمد رحمه الله تعالى: «فيه حجة على أنَّ كلام الله عزَّ وجلَّ ليس بمحلوق، وأنَّ الصلاة تتم به، وكلام الآدميين لا يصلح في الصلاة؛ ففرق رسول الله ﷺ بين الكلام بالقرآن والكلام بغيره لما قال: «لا يصلح فيها شيءٌ من كلام الآدميين». فلو كان كذلك لم تتم الصلاة به، كما لا تتم به من كلام الناس، وبين قراءة القرآن وكلام الناس فرق، ولا تتم الصلاة إلا بقراءة القرآن، وقراءة الآدميين في الصلاة ليس مثلَ كلامهم بغيره، وجعل كلامهم بالقرآن تتم وكلامهم بغير القرآن لا تتم. وقال: «إنما هي التسبيح والتكبير وقراءة القرآن». فبَيْنَ النَّبِيِّ ﷺ في هذا أنها بقراءة القرآن تتم وبغير القرآن لا تتم؛ والتهليل والتسبيح من القرآن، وبه تتم الصلاة. ثم قال أبو عبد الله: لا أحب الخوض في هذا والكلام فيه»^(٣).

وقد تبيَّنَ من هذا أنَّ الكلام في الصلاة بغير القرآن يبطل الصلاة، وكلام بالقرآن في الصلاة تتم به الصلاة. مما يدلُّ على أنَّ هناك فرقاً بين القرآن الذي هو كلام الله وبين كلام المخلوقين. وكلام الله غير مخلوق لأنَّه ليس من جنس كلام المخلوقات.

(١) المصدر السابق: رقم ٦٠٧.

(٢) أخرجه مسلم في الصحيح: كتاب المساجد ومواضع الصلاة باب تحريم الكلام في الصلاة: ١/٣٨١-٣٨٢، رقم ٥٣٧.

(٣) السنة للخلال ق ١٩٣/ب-١٩٤.

ما وقع بين الإمام البخاري والإمامين أبي حاتم وأبي زرعة الرازبين -رحمهم الله تعالى- بسبب مسألة اللفظ:

قال الإمام ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى في ترجمة الإمام البخاري: «سمع منه أبي وأبو زرعة، ثم تركا حدديثه عندما كتب إليهما محمد بن يحيى النيسابوري^(١) أنه أظهر عندهم أن لفظه بالقرآن مخلوق»^(٢).

والإمام البخاري رحمه الله تعالى كان إماماً في السنة والحديث على أثر الإمام أحمد وطريقته ما حاد عنه ولا زاد، ويتصحّح صحة ذلك لمن تأمل كتاب «التوحيد» من الصحيح، و«خلق أفعال العباد».

ولقد سمع منه الإمامان أبو حاتم وأبو زرعة، إلا أنهما تركا حدديثه! كما هو ظاهر نص الكلام السابق. وبسبب تركهما الرواية عن الإمام البخاري -رحمهم الله تعالى جميعاً- وهما من كبار المحدثين، ومن علماء أهل السنة. صار لزاماً أن نبحث ونكشف في هذا البحث عن الأسباب والملابسات التي أدت إلى اتهام البخاري بأنه من يقول بكلام لغوية النافية، وتبرؤه من هذه التهمة. فأقول مستعيناً بالله ومستهدياً به:

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى: «قال الحاكم أبو عبد الله النيسابوري^(٣) في «تاريخ نيسابور»: قدم البخاري نيسابور سنة خمسين ومائتين فأقام بها مدة يجده على الدوام^(٤). وقال حاتم بن محمد: سمعت مسلم بن الحجاج يقول: لما قدم محمد بن إسماعيل نيسابور ما رأيت ولا عالماً فعل به أهل نيسابور ما فعلوا به؟

(١) هو: محمد بن يحيى النهلي ، قال النهي: ((انتهت إليه مشيخة العلم بخراسان مع الثقة والصيانة والدين ومتابعة السنن)). توفي سنة ٢٥٨ هـ. تذكرة الحفاظ: ٥٣٠/٢.

(٢) الجرح والتعديل: ١٩١/٧، وتهذيب التهذيب: ٤٨/٩.

(٣) هو: أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدوه بن نعيم الصبي النيسابوري ، الشهير بالحاكم ويعرف بابن البُّعْد. الحافظ الكبير، إمام أهل الحديث في عصره وصاحب التصانيف، كان من أهل الديانة والأمانة والضبط والورع؛ لكن قال الخطيب البغدادي: (كان ثقة يميل إلى التشيع) توفي سنة ٤٠٥ هـ. تذكرة الحفاظ: ١٠٣٩/٥، تاريخ بغداد: ٤٧٣/٥، طبقات الشافعية الكبرى: ٦٤/٣، وسير أعلام النبلاء: ١٦٢/١٧.

(٤) انظر: هدي الساري لابن حجر: ص ٤٩٠.

استقبلوه من مرحلتين من البلد أو ثلاث. وقال محمد بن يحيى الذهلي في مجلسه: من أراد أن يستقبل محمد بن إسماعيل غداً فليستقبله فإني أستقبله؛ فاستقبله محمد بن يحيى وعامة علماء نيسابور فدخل البلد ونزل دار البخاريين، فقال لنا محمد بن يحيى: لا تسأله عن شيء من الكلام، فإنه إن أجاب بخلاف ما نحن عليه وقع بيننا وبينه؛ وشمت بنا كل ناصبي ورافضي وجهي ومرجعي بخراسان. قال: فازدحمن الناس على محمد بن إسماعيل حتى امتلأت الدار والسطوح؛ فلما كان اليوم الثاني أو الثالث من يوم قدومه قام إليه رجل فسأله عن اللفظ بالقرآن؟ فقال: أفعالنا مخلوقة، وألفاظنا من أفعالنا. قال: فوقع بين الناس اختلاف فقال بعضهم: قال لفظي بالقرآن مخلوق. وقال بعضهم: لم يقل. فوقع بينهم في ذلك اختلاف حتى قام بعضهم إلى بعض. قال: فاجتمع أهل الدار وأخر جوهم»^(١).

وروى الخطيب البغدادي بسنده إلى أبي حامد الأعمش أنه قال: «رأيت محمد بن إسماعيل البخاري في جنازة أبي عثمان سعيد بن مروان^(٢) وحمد بن يحيى يسأله عن الأسامي والكنى وعلل الحديث ويرى فيه محمد بن إسماعيل مثل السهم كأنه يقرأ قل هو الله أحد. فما أتى على هذا شهر حتى قال محمد بن يحيى: ألا من يختلف إلى مجلسه لا يختلف إلينا، فإنهم كتبوا إلينا من بغداد أنه تكلم في اللفظ ونهيئاه فلم ينته، فلا تقربوه ومن يقربه فلا يقربنا. فأقام محمد بن إسماعيل هاهنا مدة وخرج إلى بخارى»^(٣).

واستمر الإمام محمد بن يحيى في أمر أصحابه وتلامذته في مقاطعة الإمام البخاري وأتهم من يحضر مجلسه.

روى الخطيب بسنده إلى أبي حامد الشرقي^(٤) أنه قال: سمعت محمد بن يحيى

(١) المصدر السابق، وأورده النهي في ترجمة الإمام البخاري. سير أعلام النبلاء: ٤٥٨/١٢، وفي تاريخ الإسلام حوادث ووفيات (٢٥١ - ٢٦٠ هـ): ص ٢٦٩.

(٢) هو: سعيد بن مروان بن علي، أبو عثمان البغدادي، سكن نيسابور وسع آبا نعيم، وسلیمان بن حرب، ويحيى بن معین، وروى عنه محمد بن نعيم، وبغقوب بن يوسف الشيباني. توفي سنة ٢٥٢ هـ. تاريخ بغداد: ٩/٩١.

(٣) تاريخ بغداد: ٣١/٢ ، وطبقات الشافعية: ص ٢/٢٢٩.

(٤) هو: أمد بن محمد بن الحسن النيسابوري، أبو حامد بن الشرقي - كان يسكن الجانب الشرقي بنيسابور فنسب إليه - الإمام العلامة الثقة حافظ عراسان. قال البغدادي: ((أبو حامد ثبت حافظ متقن، صنف الصحيح)). توفي سنة ٣٢٥ هـ. تذكرة الحفاظ: ٨٢١/٣، سير أعلام النبلاء: ٣٧/١٥، تاريخ بغداد: ٤/٢٤٦، شذرات الذهب: ٣٠٦/٢.

يقول: «القرآن كلام الله غير مخلوق من جميع جهاته وحيث يتصرف فمن لزم هذا استغنى عن اللفظ وعما سواه من الكلام في القرآن؛ ومن زعم أنَّ القرآن مخلوق فقد كفر وخرج عن الإيمان وبانت منه امرأته؛ يستتاب فإن تاب وإلا ضربت عنقه، وجعل ماله فيما بين المسلمين، ولم يدفن في مقابر المسلمين. ومن وقف وقال: لا أقول مخلوق أو غير مخلوق، فقد ضاهى الكفر. ومن زعم أنَّ لفظي بالقرآن مخلوق فهذا مبتدع، لا يجالس، ولا يكلُّم؛ ومن ذهب بعد مجلسنا هذا إلى محمد بن إسماعيل البخاري فاتَّهموه فإنه لا يحضر مجلسه إلا من كان على مثل مذهبه»^(١).

ويرى الإمام البخاري رحمه الله تعالى أنَّ موقف محمد بن يحيى هذا منه صادر عن حسد في العلم الذي رزقه الله إياه. فقد روى الخطيب بسنده إلى محمد بن شادل^(٢) أنه قال: لما وقع بين محمد بن يحيى والبخاري دخلت على البخاري فقلت: يا أبا عبد الله أيسن الحيلة لنا فيما بينك وبين محمد بن يحيى، كل من يختلف إليك يطرد؟ فقال: «كم يعتري محمد بن يحيى الحسد في العلم، والعلم رزق الله يعطيه من يشاء». فقلت: هذه المسألة التي تحكى عنك؟ قال: «يا بني هذه مسألة مشوومة، رأيت أحمد بن حنبل وما ناله في هذه المسألة، وجعلت على نفسي أن لا أتكلم فيها»^(٣).

هذا، ولم يترك الإمام محمد بن يحيى كلامه في الإمام البخاري بل كتب إلى أصحابه في المدن الأخرى بأنَّ الإمام البخاري أظهر عندهم أن لفظه بالقرآن مخلوق. وكان من كتب إليهم بذلك الإمامان أبو حاتم وأبو زرعة الرَّازِيَان، فتركت الرواية والتحديث عن الإمام البخاري بسبب هذا الكتاب الذي وجهه إليهما الإمام محمد بن يحيى الذهلي. مع أنَّ الإمام الذهلي نفسه لم يسمع هذا الكلام من الإمام البخاري! وإنما نقله إليه الناس. فكان هذا هو السبب الداعي للتنفير من الإمام البخاري. وكان الأجرد بالإمام الذهلي ومن

(١) تاريخ بغداد: ٣٢-٣١/٢، وأورده النهي في ترجمة الإمام البخاري. سير أعلام النبلاء: ٤٥٦/١٢، وفي تاريخ الإسلام حوادث ووفيات (٢٥١-٢٦٠هـ): ص ٢٦٧-٢٦٨.

(٢) هو: محمد بن شادل بن علي، الإمام المحدث المقرئ المعمر، أبو العباس الماشمي، مولاهم النيسابوري. توفي سنة ٣٢١هـ. سير أعلام النبلاء: ١٤/٢٦٣، والعربي: ١٥٠/٢، شذرات النهب: ٢٦٣/٢.

(٣) تاريخ بغداد: ٣٢/٢، وأورده النهي في ترجمة الإمام البخاري. سير أعلام النبلاء: ٤٥٦-٤٥٧/١٢، وفي تاريخ الإسلام حوادث ووفيات (٢٥١-٢٦٠هـ): ص ٢٦٨، وعزاه إلى الحاكم.

وقف موقعه من الإمام البخاري أن يستتبوا من البخاري نفسه، ولكن أبي الله ألا يكون إلا ما أراد.

والتحقيق في المسألة -والعلم عند الله- هو أن الإمام البخاري رحمه الله تعالى لم يقل بقوله اللغوية، بل صرّح بنفي هذه النسبة عن نفسه، فقال: «من زعم أنني قلت: لفظي بالقرآن مخلوق فهو كذاب فإني لم أقله»^(١). وإنما قال لما سئل عن اللفظ بالقرآن؟: «أفعالنا مخلوقة، وألفاظنا من أفعالنا». ففهم بعض من حضر مجلسه أنه يقول: لفظي بالقرآن مخلوق»^(٢). وأبي ذلك آخرون^(٣).

والإمام البخاري -رحمه الله تعالى- أراد باللفظ هنا، فعل العبد وهو مخلوق قطعاً، والإمام أحمد -رحمه الله تعالى- عندما جھم اللغوية أراد من يقول: لفظه بالقرآن مخلوق، ويريد من ذلك- الملفوظ الذي هو القرآن. ولم يجھم -رحمه الله تعالى- من قال: لفظه بالقرآن مخلوق، -وأراد منه- التلفظ، والتلاوة، القراءة التي هي من كسب العبد وعمله، وحركاته وصوته. وإن كان الأولى الإمساك عن هذا، وعدم الخوض في ذلك لشدة الالتباس بين المرادين. قال عبد الله بن الإمام أحمد: سمعت أبي رحمه الله يقول: «كل من يقصد إلى القرآن بلفظ أو غير ذلك -يريد به مخلوق- فهو جهمي»^(٤). أي: من يقصد القرآن الذي هو كلام الله المقرؤ بالألسن، وأراد أنه مخلوق فهو جهمي. وأما من قصد القراءة فحكمه مختلف عن هذا، وهذا ما يقتضيه مفهوم المخالفة. وقد جاء مصرحاً به فيما رواه الحاكم عن فوران^(٥) صاحب أحمد قال: سألي الأثرم^(٦) وأبو عبد الله المعطي أن أطلب عن أبي عبد الله خلوة فأسأله فيها عن أصحابنا الذين يفرقون بين اللفظ والمحكي،

(١) تاريخ بغداد: ٣٢/٢، وطبقات السبكي: ٢٣٠/٢، وأورده النهي في سير أعلام النبلاء: ٤٥٧/١٢، وفي تاريخ الإسلام حوادث ووفيات (٢٥١-٢٦٠): ص ٢٦٨، وذكره عنه ابن حجر في هدي الساري: ص ٤٩٠، وفي فتح الباري: ٥٠٣/١٣.

(٢) سير أعلام النبلاء: ٤٥٨/١٢، وهدي الساري: ص ٤٩٠.

(٣) السنة لعبد الله: رقم ١٨٣، ومن طريقه البيهقي في الاعتقاد: ص ١١٠.

(٤) هو: عبد الله بن محمد بن المهاجر، يعرف بفوران. قال الدارقطني: «فوران نبيل حليل، كان أئمداً يجله». وذكره أبو بكر الخلال فقال: «كان من أصحاب أبي عبد الله الذين يقدّهم ويأنس بهم ويخلو معهم ويستقرض منهم»). توفي سنة ٢٥٦هـ. تاريخ بغداد: ٧٩/٢، طبقات الحنابلة: ١٩٥/١.

(٥) هو: أحمد بن محمد بن هاني، أبو بكر الأثرم. ثقة من كبار أصحاب الإمام أحمد. انظر: ط/الحنابلة: ١٢/١.

فسألته. فقال : القرآن كيف تصرف في أقواله وأفعاله غير مخلوق ؟ فأماماً أفعالنا فمخلوقة قلت : فاللّفظية تعدّهم يا أبي عبد الله من في جملة الجهمية ؟ فقال : لا ، الجهمية الذين قالوا : القرآن مخلوق ^(١).

وهذه الرواية وإن كانت تختلف الرواية الأخرى المشهورة عن الإمام أحمد وهي قوله : « افترقت الجهمية على ثلاثة فرق : فرقة تقول : القرآن مخلوق ، وفرقة تقف ، ولا تقول : مخلوق ولا غير مخلوق ، وفرقة تقول : ألفاظنا بالقرآن مخلوقة » ^(٢). إلا أنه يمكن الإجابة عن هذا : بأنّ عدّ الإمام أحمد للواقفة واللّفظية من فرق الجهمية ليس المراد أنهم صاروا جهمية محبّة في كل أبواب الاعتقاد في الصفات ، والرؤى ، والاستواء . وإنما المقصود أنهم جهمية في مسألة القرآن فقط ، وهذا لا يجعلهم جهمية في الحكم ، لأنّ هذه المسألة دقيقة فالمخالف فيها يعذر ، كما أنّ بعض كلام الإمام أحمد محمول على من تستر وقصده القول بقول الجهمية المحبّة ، فهذا منافق متستر جهمي خالص بلا شك.

وقد وضع هذا المعنى شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى فقال : بعد أن ذكر تقسيم الأئمة الجهمية إلى ثلاثة فرق : « ومن المعلوم أنهم أرادوا بذلك افترائهم في مسألة القرآن خاصة ، وإلا فكثير من هؤلاء يثبت الصفات ، والرؤى ، والاستواء على العرش . وجعلوه من الجهمية في بعض المسائل ، أي : أنه وافق الجهمية فيها لتبين ضعف قوله ، لا أنه مثل الجهمية ولا أنّ حكمه حكمهم ، فإنّ هذا لا يقوله من يعرف ما يقول . وهذا عامة كلام الإمام أحمد إنما يجهّم اللّفظية لا يكاد يطلق القول بتکفيرهم ، كما يطلق بتکفير المخلوقة » ^(٣).

فالبخاري رحمه الله تعالى في مقالته أبان عن حقيقة قوله بقوله : « أفعالنا مخلوقة ، وألفاظنا من أفعالنا ». عن مفارقه لاعتقاد الجهمية الباطل ، لأنه أراد باللّفظ فعل العبد ، ولم يرد به القرآن فغلط قوم في فهم مراده واتهموه بشيء لم يقله.

قال الإمام ابن القيم رحمه الله : « فالبخاري أعلم بهذه المسألة وأولى بالصواب فيها من جميع من خالقه ، وكلامه أوضح وأمن من كلام أبي عبد الله ؛ فإنّ الإمام أحمد

(١) أورده النهي في سير علام النبلاء : ٢٩١/١١

(٢) تقدم تخرّجه في ص ٣٤٩

(٣) بجموع الفتاوى : ٢٠٦/١٢

سدّ الذريعة حيث منع إطلاق لفظ المخلوق نفيًا وإثباتًا على اللفظ ... »^(١).
وقال: « والذى قصده أَحْمَدُ أَنَّ الْلَّفْظَ يَرَادُ بِهِ أَمْرَانَ: أَحَدُهُمَا: الْمَفْوَظُ نَفْسُهُ وَهُوَ
غَيْرُ مَقْدُورٍ لِلْعَبْدِ وَلَا فَعْلٌ لَهُ . وَالثَّانِي: التَّلْفُظُ بِهِ وَالْأَدَاءُ لَهُ وَفَعْلُ الْعَبْدِ .

فإطلاق الخلق على اللفظ قد يوهم المعنى الأول وهو خطأ . وإطلاق نفي الخلق
عليه قد يوهم المعنى الثاني وهو خطأ، فمنع الإطلاقين .

وأبو عبد الله البخاري ميّز وفصّل وأشبع الكلام في ذلك، وفرق بين ما قام بالربُّ
وما قام بالعبد، وأوقع المخلوق على تلفظ العباد وأصواتهم وحركاتهم وأكسابهم، ونفي
اسم الخلق عن المفظ و هو القرآن الذي سمعه جبرائيل من الله تعالى وسمعه محمد من
جبرائيل ... »^(٢) .

ومع هذا، كان الأولى والأخرى بالإمام البخاري رحمه الله تعالى ترك هذه اللفظة
جملة لأنها مما ترك السلف الكلام فيها واكتفوا بالبيان: « أَنَّ أَفْعَالَ الْعَبَادِ مُخْلُوقَةٌ، وَالْقُرْآنُ
كَلَامُ اللَّهِ غَيْرُ مُخْلُوقٍ حِيثُ تَصْرِيفٌ ». إضافة إلى ما توقع فيه هذه المقالة من بعض الإيهام
واللبس، وذلك للإجمال الذي في الكلمة، مع أنَّ الحكم مختلف بحسب القصد، فال الأولى
عدم الإطلاق لهذا الإجمال .

طعن الكوثري في ابن أبي حاتم بسبب إيراده هذه العبارة في الإمام البخاري رحمهما الله:
لقد قسا على أبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن زاهد الكوثري، فقال
عن كتابه « الرَّدُّ عَلَى الجَهَمِيَّةِ »: « وَفِيهِ آرَاءٌ ساقِطَةٌ لِجَهَلِهِ بِالْكَلَامِ »^(٣)، وسوئي بيته
وبين ابن خزيمة رحمهما الله تعالى فقال: « إِنَّهُ خَاضَ أَيْضًا فِيمَا خَاضَ فِي مُثْلِهِ ابْنِ خَزِيمَةَ،
فَزَلَّتْ قَدْمَهُ »^(٤) .

(١) مختصر الصواعق المرسلة: ص ٤٢٣ ، ط دار العلمية لبنان بيروت.

(٢) المصدر السابق: ص ٤٢٤ ، وذكر مثل هذا الكلام ابن حجر في الفتح فيَّنَ أنَّ الإمام البخاري قصد ببعض
تراجمه في كتاب التوحيد من صحيحه الرد على من يفرق بين التلاوة والمتشوّه، وجعل فعل العبد الذي هو
حركة لسانه وصوته بالقرآن غير مخلوق ، فتح الباري: ١٣ / ٤٩٢ - ٤٩٣ ، ٥٠٤ ، ٥٢٢ .

(٣) آداب الشافعي مقدمة الكوثري: ص ٨ .

(٤) تعليق الكوثري على الأسماء والصفات للبيهقي هامش : ص ٢٦٩ .

وطبيعي أنَّ الكوثري لا يستطيع أن يذكر كيف زلت قدم ابن أبي حاتم في كتابه «الرَّدُّ على الجهمية»، وما الذي زلت فيه قدمه، فلجأ إلى هذه العبارة ليبيِّنَ كيف زلت قدم ابن أبي حاتم، ورأى أنه بسببها عدا عدواً فاحشاً، وغلاً غلواً عظيماً، وقسماً على اللفظية قسوة تسقطه دونهم^(١). فقال عن كتاب الجرح والتعديل الذي أورد فيه ابن أبي حاتم هذه العبارة: «... كما لا يخلو كتابه نفسه عن غلو، كقوله: في شيخ حفاظ الأمة البخاري: «تركه أبو زرعة وأبو حاتم لمسألة اللفظ»^(٢).

هل في هذه العبارة قسوة، « وعدوان فاحش وغلو عظيم »؟!! إنَّ ابن أبي حاتم يخرب أنَّ أباه وأبا زرعة قد تركا البخاري عندما علما أنه يقول بأنَّ اللفظ بالقرآن مخلوق؛ وذلك لأنَّ هذا يخالف ما يعتقدان أنه الحق، وكان من الواجب على ابن أبي حاتم أن يذكر هذا بعد أن ذكر أنهما سمعاً من البخاري، حتى لا يتوهם متوجهان أنهما ما داما قد سمعا منه فقد رويَا عنه.

فليس من العدل والإنصاف في شيءٍ إذاً، أن يتهم الكوثري ابن أبي حاتم، ويرمييه بما هو بريء منه، لأنَّه لم يفعل أكثر من أنه صور موقفاً، وأخبر عن شيءٍ من الواجب عليه أن يخرب عنه.

ثم إننا لم نجد أحداً من العلماء ذكر لابن أبي حاتم زلة مثل التي ذكروها لابن خزيمة^(٣)، وهو أقرب إلى عصر ابن أبي حاتم وأعرف به وبآحواله من الكوثري وأمثاله.

كما لا يجوز لنا ولا للکوثري أن نحكم على شيءٍ لم نعرفه؛ لأننا عندئذ نقول بالظن، وإنَّ الظن لا يعني من الحق شيئاً^(٤).

وأما قوله عن كتاب الرَّدُّ على الجهمية: « وفيه آراء ساقطة بجهله بالكلام ».

(١) المصدر السابق هامش : ص ٢٦٩.

(٢) آداب الشافعى ومتابقه مقدمة الكوثري : ص ٨.

(٣) انظر: الأسماء والصفات للبيهقي: ص ٢٦٨ - ٢٦٩.

(٤) انظر: ابن أبي حاتم وأثره في علوم الحديث: ص ١٥٩ - ١٦٠.

أظنه يقصد بذلك انتقاد ابن أبي حاتم للجهمية الذين يذهبون إلى نفي الصفات مع دلالة النصوص عليها، والكتوري جهمي هذا العصر. والإمام ابن أبي حاتم **بَيْنَ** في كتابه «الرَّدُّ عَلَى الجِهْمِيَّةِ» ضلال الجهمية وزيفهم وعدوهم عن الحق، مع بيان حكم السلف عليهم^(١). وهذا ما حمل متبعيه الجهمية على انتقاده.

وذم الجهمية لم يكن خاصاً بابن أبي حاتم فقط، بل عرف عن كثير من أئمة السلف كالأمام أحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه وغيرهما من أئمة السلف. وليت شعرى ما حكم الكوثري على الإمام أحمد رحمه الله الذي روى عنه أنه قال: «والجهمية وهم الذين يزعمون أنَّ القرآن مخلوق، وأنَّ الله عزَّ وجلَّ لم يكلم موسى، وأنَّ الله ليس متكلماً، ولا يتكلم، ولا ينطق، وهم كُفَّارٌ زَانِدَةٌ»^(٢)؟

وقد أثني جلة من علماء الإسلام على ابن أبي حاتم ومؤلفاته، وهم أئمَّةٍ بصيرة وأعرف بالجيد من الرَّديءِ من زاهد الكوثري وأمثاله.

ولنختتم ما نحن بصدده بما قاله فيه أحد علماء عصرنا الحديثين: «(ومن عجيب هذا الرجل أنه مع سعة علمه، يغلب عليه الموى والتبعق للمذهب ضد أنصار السنة وأتباع الحديث الذين يرميهم ظلماً بالخشوية)»^(٣).

موقف ابن أبي حاتم من **اللغظية المثبتة**^(٤):

من المعروف أنَّ الإمام ابن أبي حاتم -رحمه الله تعالى- كان في عقيدته مقتفياً أثر السابقين بما صَحَّ عنده من آثارهم. ولما كان يرى أنَّ أباً وأباً زرعة قد اقتفيا كل آثار السابقين وسارا على دربِهم فإنه اقتدى بهما، وآمن بما آمنا به، ودان بما دانا به، ونهج نهجهما، وابتعد عمّا ابتعدا عنه.

وإذا تعرَّفنا على ما نقل عن هذين الإمامين في هذه المسألة سهل علينا أن ندرك ما يعتقده ابن أبي حاتم فيها الذياكتفى بيسط آرائهما وسوواهما ليتخذ من الإجابة بعض عقيدته. ثم إنَّ العادة في الغالب تقضي أن يعرف التلميذ رأي شيخه ويتأثر به سلباً

(١) انظر في ذلك: الموضع التالي من العلو للعلي الففار للنهي: ص ١١٤-١١٥، ١٢٤، ١٤٣، ١١٥-١١٤، ١٢٩، ١٠٦، ١١٢-١١١، ١٠٠، ١٢٠، ١٢١، ١٢٣، ١٣٤-١٣٣، ١١٧، ١٠٧، ١١٧، ١٢١، ١٢٠.

(٢) انظر: طبقات الحنابلة: ٢٤/١ - ٢٦.

(٣) سلسلة الأحاديث الضعيفة: ٣٣/١.

(٤) اللغظية المثبتة: هم الذين يقولون: إنَّ الفاظنا بالقرآن غير مخلوقة، والتلاوة هي المتلو، والقراءة هي المقرؤة. انظر: بجموع الفتاوى لشیخ الاسلام: ٤٣٢/١٢، ٣٧٢/١٢، ٣٨٠، ٤٣٢.

وإيجاباً.

هذا، وقد ذهب الإمامان إلى القول بأنَّ اللفظ بالقرآن غير مخلوق.

قال أبو حاتم -رحمه الله تعالى-: «اللفظ القراءة المقرؤة شيء واحد وهو غير مخلوق»^(١). وقد نسب هذا القول أيضاً إلى أبي زرعة -رحمه الله تعالى-^(٢).

وموقف أبي حاتم وأبي زرعة وغيرهما من أئمة الحديث هذا، كان نتاجاً لقوله النافية. يعنى أنه لما أظهر الكرايسري القول بأنَّ اللفظ بالقرآن مخلوق، أرادوا معارضة هذه البدعة، فجاءوا ببدعة أخرى إذ قالوا: لفظنا بالقرآن غير مخلوقة.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى في معرض كلامه على اللفظية النافية: «ف مقابلهم قوم أرادوا تقويم السنة فوقعوا في البدعة، وردوا باطلًا باطل، وقابلوا الفاسد بالفاسد. فقالوا: تلاوتنا للقرآن غير مخلوق، وألفظنا به غير مخلوقة، لأنَّ هذا هو القرآن والقرآن غير مخلوق. ولم يفرقوا بين الاسم المطلق والاسم المقيد في الدلالة، وبين حال المسمى إذا كان مجردًا وحاله إذا كان مقروناً مقيداً»^(٣).

فتبيَّن أنَّ هؤلاء لم يكن مرادهم بإطلاق ضد قول النافية إلا إثبات أنَّ القرآن كلام الله غير مخلوق؛ لكنهم لم يتقطعوا لخطورة هذا الإطلاق، وكان حرفيًا بهم أن يسلكوا مسلك الإمام أحمد في المنع من ذلك، وعدم رد البدعة ببدعة.

ولما كان من قال بهذه المقالة أئمة أعلام مثل أبي حاتم الرازي، فقد تبعهم عليها طائفة من أهل السنة المعروفين بالانتساب إلى عقيدة الإمام أحمد، مثل أبي عبد الله بن حامد، وأبي نصر السجسي، وأبي عبد الله بن مندة، وآخرين سواهم، وظنوا أنَّ هذا هو مذهب أحمد واعتقاده، بل إنَّ منهم من كان يقطع بأنه اعتقاد أحمد قوله المحقق الذي رجع إليه، واعتمدوا على نقول عنه في ذلك^(٤).

هذا، ومن العجب أن تحكي كلتا الطائفتين الذين يقولون: لفظنا بالقرآن غير مخلوق، والذين يقولون: لفظنا وتلاوتنا مخلقة مقالتيهما عن الإمام أحمد رحمه الله وتزعم

(١) المحجة في بيان المحجة للتيمي: ٣٨٨/١.

(٢) انظر: جموع الفتاوى لابن تيمية: ٢٠٧/١٢.

(٣) المصدر السابق: ٣٥٩/١٢.

(٤) جموع الفتاوى لابن تيمية: ٢٠٧/١٢، ٢٠٨-٢٠٧، ٣٦١.

أنه كان على مقالتيهما، لأنه إمام مقبول عند الجميع، وأنه يقول بالحق الذي مع كل طائفة، وينكر الباطل الذي مع كل منها^(١).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية فيما احتجوا به من روایات عن الإمام أحمد أنه قال ذلك: «وهذه روایات ضعيفة بأسانيد مجهولة، لا تعارض ما توادر عنه عند خواص أصحابه وأهل بيته والعلماء الثقات»^(٢).

وذكر شيخ الإسلام رحمه الله تعالى أنَّ الأمر ليس كما قاله هؤلاء ثم قال: «فإنَّ الإنكار على الطائفتين مستفيض عن أحمد عند أخص الناس به من أهل بيته وأصحابه الذين اعتنوا بجمع كلامه، كالمرزوقي والخلال وأبي بكر عبد العزيز وأبي عبد الله بن بطة وأمثالهم، وقد ذكروا من ذلك ما يعلم به أنه من ثبت الأمور عن أحمد». ثم ذكر شيخ الإسلام أنَّ هؤلاء العراقيين الذين نقلوا عنه هذا، هم أعلم بأقوال أحمد من المتسبين إلى السنة والحديث من أهل خراسان^(٣).

والصواب في ذلك أنَّ الإمام أحمد أنكر الأمرين ومنع منهما، فالإمام أحمد والأئمة ينكرون على من يجعل شيئاً من أفعال العباد وأصواتهم غير مخلوق، وينكرون أيضاً إطلاق القول بأنَّ لفظه بالقرآن مخلوق، لأنَّه يتضمن القول بأنَّ من صفات الله ما هو مخلوق، ولما فيه من الذريعة.

كما ينكرون إطلاق القول بأنه غير مخلوق لما في ذلك من البدعة والضلالة^(٤) فاتضح من هذا أنَّ كلمة (اللفظ) بمدل مشترك يدخل فيه فعل العبد وحركاته وصوته، فإذا قال: «لفظي بالقرآن غير مخلوق» أشعر ذلك أنَّ فعله وصوته غير مخلوق، وهذا معنى فاسد. وإذا قال: «مخلوق» أفهم ذلك أنَّ حروف القرآن وكلماته ليست من كلام الله تعالى^(٥). وهذا منع السلف من إطلاق مخلوق أو غير مخلوق في اللفظ.

قال الحافظ الذهبي رحمه الله تعالى: «فلقد أحسن الإمام أبو عبد الله حيث منع

(١) انظر : المصدر السابق: ٣٦١/١٢.

(٢) المصدر السابق.

(٣) درء تعارض العقل والنقل: ٢٦٩/١، وانظر: جموع الفتاوى: ٣٦١/١٢.

(٤) جموع الفتاوى: ١٢/٢٦٣.

(٥) درء التعارض: ٢٦٤/١، وجموع الفتاوى: ٤٠٩/١٢، ٥٦٢.

من الخوض في المسألة من الطرفين، إذ كل واحد من إطلاق الخقية وعدمها على اللفظ موصم، ولم يأت به كتاب ولا سنة»^(١).

فتبيّن من هذا أنَّ كلاًً من الإطلاقين يقتضي إيهاماً لخطِّه، فإنَّ أصوات العباد محدثة بلا شك. وأمَّا المتلو الذي هو حروف القرآن وألفاظه فهي غير مخلوقة، والعبد إنما يقرأ كلام الله بصوته^(٢).

ومن الأسباب التي تقتضي المنع من الإطلاقين: أنَّ التفريق بين القراءة والمقرؤة والتلاوة والمتلو شيء ذهني، وأمَّا في الخارج فلا يميّز؛ فلهذا يشتبه الأمران، ويلتبس الإطلاقان. قال ابن قتيبة: «القراءة قرآن وعمل، لا يتميّز أحدهما عن الآخر»^(٣).

«ولهذا كان مذهب الإمام أحمد والأئمة الكبار: النهي عن الإثبات العام، والنفي العام؛ بل إما الإمساك عنهما، وهو الأصلح للعموم وهو جمل الاعتقاد. وإما التفصيل المحقق، فهو لذى العلم من أهل الإيمان، كما أنَّ الأول لعموم أهل الإيمان»^(٤).

وقد يَبْيَنُ الحافظ الذهبي -رحمه الله تعالى- السبب في هذا، فذكر أنَّ الإمام أحمد وعلماء السلف -رضوان الله تعالى عليهم أجمعين- لم يأذنوا في التعبير عن ذلك فراراً من الجهمية، ومن الكلام، وأنَّ منعهم من الإطلاقين إنما فعلوه حسماً للمادة، وإنَّ فاللفظ كلام الله، وأمَّا التلفظ فمن كسبنا»^(٥).

(١) سير أعلام البلاء: ١١/٢٩٠، ٤٣٢، ٢٨٨.

(٢) المصدر السابق: ١٢/٥٧٣-٥٧٤.

(٣) الاختلاف في اللفظ: ص ٥٢، وعن شيخ الإسلام في الفتاوى: ١٢/٤١٠.

(٤) مجموع الفتاوى: ١٢/٤٣١.

(٥) العلو للنهي: ص ١٤٢.

وقال أيضاً: «ومن لم يتصور الفرق بين التلفظ والملفوظ فدعه وأعرض عنه»^(١).

وبهذا يتبيّن مذهب السلف في هذه المسألة، ويُتَبَيَّنُ الحق فيها - إن شاء الله تعالى - وهي مسألة عظيمة ضللاً فيها طوائف من الناس. والله المستعان.

وبعد أن تعرَّفنا على موقف أبي حاتم وأبي زرعة من هذه المسألة، وأنهما من يقولون: إنَّ اللفظ بالقرآن غير مخلوق. وتعربنا - كذلك - على موقف الإمام أحمد وغيره من أئمة السلف من المسألة، وأنه الصواب في هذه المسألة - إن شاء الله تعالى -. بقيت مسألة وهي: هل كان أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم - رحمه الله تعالى - متبعاً في هذه المسألة لرأي أبيه وأبي زرعة اللذين هما أخص شيوخه، أم كان له رأي مختلف لها فيها؟ أقول وبالله أستعين وأستهدي:

إنَّ الإمام ابن أبي حاتم - رحمه الله تعالى - لا يبيِّن عن نفسه كثيراً في مؤلفاته. فهو يكتفي - غالباً - في بيان المسائل بذكر آراء الأئمة من علماء الحديث والسنَّة، وخاصة آراء أبيه وأبي زرعة. ويكتفي في البيان عن آرائه إن وجدت بذكر عنوان يتوافق مع ما يرى، ثم يرجع إلى الأئمة في ذكر روایاتهم التي تندرج تحت العناوين التي ذكرها. كما يدل على ذلك قول الحافظ ابن حجر - رحمه الله تعالى - في بداية مبحث اللفظ.

ثم إنَّ بعض آثار الإمام ابن أبي حاتم في العقيدة لم تصل إلينا، وهذا مما جعلني أقف عاجزاً أمام معرفة جانب كبير من بعض مواقفه في بعض المسائل العقدية، ومنها موقفه مما نحن بصدده، أي مسألة اللفظية المثبتة. إذ لم يبيِّن الإمام ابن أبي حاتم - رحمه الله تعالى - موقفه من هذه المسألة، ولم يصرُّ بشيء من ذلك في مؤلفاته الموجودة أمامنا لا نفيأ ولا إثباتاً، بل لم أقف على أثر واضح يرويه في إقرار مذهب اللفظية المثبتة أو إنكاره - فيما اطلعت عليه من مصادر -. ولكن الذي يظهر من عموم صنْع الإمام ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى هو أنه كان متاثراً في هذه المسألة بشيخيه، أبيه أبي حاتم وأبي زرعة. ولا عجب في ذلك، إذ العادة - كما تقدم - تقتضي أن يعرف التلميذ رأي شيخه ويتاثر به سلباً وإيجاباً. وهناك عدة أدلة وقرائن تدل على هذا وتشهد له:

١- أنَّ الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى في معرض كلامه على اللفظية ذكر

(١) سير أعلام النبلاء: ١٢/١٢.

تبنيب الإمام ابن أبي حاتم في الإنكار عليهم، وذكره أسماء الأئمة الذين جهموهم. - وهذا واضح في اللفظية النافية - لأن علماء السلف لم يجهّموا اللفظية المثبتة وإنما اكتفوا بتبييعهم فقط. ولم يذكر الحافظ شيئاً عن ابن أبي حاتم في اللفظية المثبتة. فلو كان له موقف مضاد لما هي عليه للزم بيانه، إذ لا يجوز تأغير البيان عن وقت الحاجة. لاسيما أن الحافظ أنكر على كلتا الطائفتين بغير إد أقوال الأئمة فيهم.

٢ - أني قمت بجمع بعض النصوص التي تخص هذا المبحث وتحليلها بالمقارنة بهذه المسألة من مؤلفات ابن أبي حاتم الموجودة والمفقودة، وذلك من خلال الأئمة الذين ذكروها أو اقتبسوا منها، فلم أحد أحداً من العلماء الذين يعنون بنقل أقوال السلف ورواياتهم في بيان اعتقاد أهل السنة والجماعة - فيما وقفت عليه من مصادر - ذكر له موقفاً أو روى له أو من طريقه أثراً يضادُ رأي اللفظية المثبتة، كما ذكروه له ورووه من اللفظية النافية.

٣ - أن الإمام ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى مع تدوينه آراء الكثيرين من الأئمة في الرواية في كتابه «الجرح والتعديل» ترك آراء الإمام البخاري - رحمه الله تعالى - الذي كانت له آراء وأحكام كثيرة على الرواية. وقد تركه ابن أبي حاتم لما كان بينه وبين بعض أصحاب الحديث كأبيه أبي حاتم وأبي زرعة الرازيين من مسألة اللفظ^(١).
فتابع عبد الرحمن بن أبي حاتم وأبا زرعة في هذه المسألة، ووقف موقفهما من الإمام البخاري - رحمة الله تعالى على الجميع - .

فهذه الأمور وغيرها تشير إلى أن الإمام ابن أبي حاتم كان متأثراً بأخص شيوخه أبيه أبي حاتم وأبي زرعة - رحمهم الله تعالى جميعاً - في هذه المسألة. - والله تعالى أعلم -. وهؤلاء الذين قالوا: إن اللفظ بالقرآن غير مخلوق، ولم يفرقوا بين التلاوة والمتلو، أو القراءة والمقرء لم يكن قصدتهم أن أصوات العباد غير مخلوقة، وإنما أرادوا حسم المادة كما تقدم. قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله تعالى -: «قد يراد بالتلاوة والقراءة واللفظ نفس القرآن الذي أنزله الله على نبيه محمد ﷺ الذي هو كلام الله. ومن قال: إن كلام الله الذي أنزله علىنبيه مخلوق، فهو جهمي. وهذا قال أحمد وغيره من السلف: القرآن

(١) انظر: ابن أبي حاتم وأئرته في علوم الحديث: ص ١٧٧.

كلام الله حيث تصرف غير مخلوق، ولم يقل أحد من السلف والأئمة إنَّ أصوات العباد بالقرآن غير مخلوقة أو قديمة، ولا قال أيضاً أحد منهم: إنَّ المداد الذي يكتب به القرآن قدِيم أو غير مخلوق. فمن قال: إنَّ شيئاً من أصوات العباد أو أفعالهم أو حركاتهم أو مدادهم قدِيم أو غير مخلوق، فهو مبتدع ضال، مخالف لِإجماع السلف والأئمة^(١).

وقد روى ابن أبي حاتم بسنده عن محمد بن أسلم الطوسي -رحمه الله تعالى- أنه عرض عليه كلام بعض من تكلم في القرآن، فقال: «القرآن كلام الله غير مخلوق أينما تلي وحيثما ما كتب؛ لا يتغير ولا يتحول ولا يتبدل»^(٢).

وهذا الكلام من أدق العبارات وأحسنها، فهو جامع مانع مع الإيجاز، يعم كل الأوجه التي يمكن أن تكون عليها القرآن. وقد ذكرها الإمام أحمد -رحمه الله تعالى- فيما روی عنه من طريق أبي أحمد الأنصري^(٣) قال: «توجه القرآن على خمس جهات، حفظ بالقلب، وتلاوة باللسان، وسمع بالأذن، وبصر بعين، وخط يد».

قال أبو أحمد الأنصري: فأشكل علي قوله، وبقيت فيه متحيرًا فقال لي: «ما حالك؟ القلب مخلوق والمحفوظ به غير مخلوق. واللسان مخلوق والمتلتو به غير مخلوق. والأذن مخلوق والسموع إليه غير مخلوق. والعين مخلوق والمنتظر إليه منه غير مخلوق»^(٤). فالإمام أحمد يبيِّن أنَّ هناك فرقاً بين فعل العبد وهو تحريك لسانه، وحفظ قلبه وسماع أذنه، ونظر عينه، وبين المتلتو والمحفوظ والسموع والمنتظر إليه. أمَّا الورق والمداد فهو مخلوق بلا شك^(٥). قال ابن المبارك: «الورق والمداد مخلوق، فأما القرآن فليس بخالق ولا مخلوق، ولكنه كلام الله»^(٦).

فالقرآن في جميع الأحوال لا يخرج عن كونه كلام الله تعالى غير مخلوق أبداً. ثم إنَّ في هذا الأثر ردًا على أهل الأهواء والبدع: الخلقية، والواقعية، واللفظية

(١) جمجمة الفتاوى: ٢١١/١٢.

(٢) رواه ابن أبي حاتم كما في العلو للنعمي: ص ١٩٢، وانظر: مختصر العلو: ٢٠٨.

(٣) أبو أحمد الأنصري: لم أجد له ترجمة.

(٤) رواه ابن بطة في الإبانة: ١/٣٤٠-٣٤١.

(٥) المصدر السابق: ١/١٢٤.

(٦) ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية كما في جمجمة الفتاوى: ٥/١٠٥.

بسمها. وإليك بيان ذلك:

فأماماً وجه رده على الخلقية والواقفة فواضح يدرك بأدني تأمل - و الله الحمد - .
وأماماً وجه رده على اللفظية النافية: فهو أنها جعلت القرآن في بعض أحواله خارجاً عن كونه كلام الله تعالى إذ قالوا: إن القرآن في حالة قراءة القارئ له مخلوق أحدهه القارئ، فأخرجوا القرآن عن كونه كلام الله غير مخلوق في هذه الحالة؛ ولم يستطعوا أن يميزوا بين القراءة التي هي فعل القارئ، وهي حادثة مخلوقة. قال تعالى: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ مَا تَعْمَلُونَ﴾^(١). وبين المقصود الذي هو كلام الله تعالى، وهو غير مخلوق.
فإذا قلنا: «إن القرآن كلام الله غير مخلوق أينما تلي ... لا يتغير ولا يتحول ولا يتبدل ». فقد ردنا على قول هؤلاء.

وأماماً وجه رده على اللفظية المثبتة: فهو أن المثبتة تقول: إن ألفاظنا بالقرآن غير مخلوقة وقد يدخل عليهم في قولهم هذا ما ليس بقرآن، فقراءة القارئ هو من عمله وكتابته وحصل بحركاته وصوته، وهو حادث مخلوق بلا شك - وليس هذا من القرآن في شيء؛ فالقرآن هو الملفوظ المقصود وليس نفس القراءة. فإذا قلنا: «ألفاظنا بالقرآن غير مخلوقة» يمكن أن يراد منه نفس القراءة والتلفظ، وهذا حادث مخلوق، كما يمكن أن يراد منه الملفوظ المقصود الذي هو القرآن.

فهذا يتحمل معنين: أحدهما باطل والآخر حق، فمن هنا منع السلف من هذا القول واختاروا عبارة سليمة ودقيقة، فقالوا: «القرآن كلام الله غير مخلوق أينما تلي وحيثما كتب، لا يتغير ولا يتحول ولا يتبدل ». فدخل في ذلك القرآن في حال النطق به وخرج منه ما ليس بقرآن، كالتلفظ والقراءة.

ولقد أحسن الحافظ الذهبي - رحمة الله تعالى - الصنيع عندما عقب على هذا الأثر بقوله: «قلت: صدق. والله فإنك تنقل من المصحف مائة مصحف وذاك الأول لا يتتحول في نفسه ولا يتغير، وتلقن القرآن ألف نفس وما في صدرك باق بعيته لا انفصل عنك ولا تغير، وذلك لأن المكتوب واحد والكتابة تعددت؛ والذي في صدرك واحد وما في صدور المقرئين وهو عين ما في صدرك سواء. والمثلو وإن تعدد التالون به واحد... وهو كلام الله

(١) سورة الصافات: آية ٩٦.

ووحيه وتنزيله وإن شاؤه ليس هو بكلامنا أصلًا، نعم وتكلمنا به، وتلاوتنا له ونطقنا به من أفعالنا. وكذلك كاتبنا له وأصواتنا به من أعمالنا، قال الله عزّ وجلّ: ﴿هُوَ اللَّهُ خَلَقْتُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾. فالقرآن المتلوا -مع قطع النظر عن أعمالنا- كلام الله ليس بمحلوق، وهذا إنما يحصله الذهن؛ وأماماً في الخارج فلا يأتي وجود القرآن إلا من تال أو مصحف، فإذا سمعه المؤمنون في الآخرة من رب العالمين فالتلوا إذاك والمتلوا ليسا بمحلوقين...») وذكر أنَّ أَحمدَ كان يكره أن يتكلم في اللفظ بشيء، أو يقال: مخلوق أو غير مخلوق، وأنَّ منعه من الإطلاقين إنما فعله حسماً للمادة، وإلا فالمفهوم كلام الله، وأماماً التلفظ فمن كسبنا^(١).

وبالانتهاء من هذا البحث نصل إلى نهاية ما قرَرَه الإمام ابن أبي حاتم -رحمه الله تعالى- في مسألة القرآن -فيما اطلعت عليه-. وقد تبيَّن مما قرَرَه حرصه الشديد في جمع أقوال أئمة السنة والحديث في هذه المسألة. - فرحم الله تعالى ابن أبي حاتم رحمة واسعة -.



(١) العلو له: ص ١٩٢ - ١٩٣ .

الفصل الخامس

جهوده في توضيح مسائل النبوات والمعاد

وفيه مباحث:

المبحث الأول: جهوده في توضيح مسائل النبوات.

المبحث الثاني: جهوده في توضيح مسائل المعاد.

المبحث الثالث: جهوده في بيان مسألة رؤية الله في الآخرة.

المبحث الأول

بيان الإمام ابن أبي حاتم مسألة النبوات

وفي مطلبان:

إنَّ الإمام ابنَ أبيِ حاتمَ - رحْمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - قرَرَ مسائلَ النبواتِ وبيَّنَها بِإيرادِ الأحاديثِ النبويةِ والآثارِ السلفيةِ. وحاصلُ المسائلِ التي أمكنَ الاطلاعَ على بعضَ جهودِه فيها مسألتنا:

١ - الوحيُ وكيفيةِ إتيانه.

٢ - المعجزات.

وهاتان المسألتان من أهم مسائل النبوات، لأنَّ الإيمانَ بالأنبياءِ والرسُّلَ وما بلغوه عنَ اللهِ تَعَالَى يتوقفُ على الإيمانِ بـوحيِ اللهِ تَعَالَى إلى من اصطفاهُ من البشر. وإذا احتلَ أو فقدَ الإيمانَ بـصحةِ الوحيِ ووقوعِه، لم يحصلَ الإيمانُ بما يترتبُ على ذلكَ من الإيمان بالأنبياءِ والرسُّلَ وما بلغوه عنَ اللهِ تَعَالَى.

ثمَّ إنَّ الإيمانَ بالرسُّلَ يحتاجُ إلى معرفةِ ما يصدقُ صحةَ دعواهم، ويبيَّنُ صدقَهم وعدمَ كذبِهم، وهو ما أيدَهم اللهُ به من المعجزاتِ والأياتِ والبراهينِ الدالةِ على صدقِهم فيما دَعُوه في بلاغِهم عنَ اللهِ تَعَالَى. فلهذا كانَ معرفةُ آياتِ الأنبياءِ والرسُّلَ من الأمور المهمة. ومن هنا يتضحُ أنَّ تقريرَ مسألةِ الوحيِ وكيفيتهِ - وكذلكَ - تقريرَ مسألةِ المعجزاتِ والأياتِ النبويةِ من أهم مسائلِ النبواتِ.

المطلب الأول

الوحيُ وصفةِ مجيهه

قرَرَ ابنَ أبيِ حاتمَ رحْمَهُ اللَّهُ تَعَالَى مسألةَ الوحيِ وكيفيةِ مجيهه. وما أوردهُ في ذلكَ حديثُ أمِ المؤمنينِ عائشةَ - رضيَ اللهُ تَعَالَى عنها -:

روى اللالكائيُّ بإسنادهِ من طريقِ ابنِ أبيِ حاتمٍ إلى عائشةَ أمِ المؤمنينَ - رضيَ اللهُ تَعَالَى عنها -: أنَّ الحارثَ بنَ هشامَ^(١) سأَلَ رسولَ اللهِ ﷺ فقالَ: يا رسولَ اللهِ كَيْفَ يَأْتِيكَ

(١) هو: الحارثُ بنُ هشامِ بنِ المغيرةِ بنِ عبدِ اللهِ بنِ عمرِ بنِ مخزومٍ، أبو عبدِ الرحمنِ المكيِّ، من مسلمةِ الفتح، استشهدَ

الوحى؟ فقال رسول الله ﷺ: «أحياناً يأتيه مثل صلصلة الجرس وهو أشدُّ علىَّ في فِصْمٍ^(١) عنِّي وقد وعى». قال: - وأحياناً يتمثل لي الملك رجلاً فيكلمني قاعي ما يقول».

قالت عائشة: «ولقد رأيته ينزل عليه في اليوم الشديد البرد فيفصُّم عنه وإنْ جبيه ليتفصُّد عرقاً»^(٢).

هذا الحديث فيه إثبات الوحي، ويبيان كيفية إتيانه إلى النبي ﷺ. كما فيه بيان لأنواع الوحي، وأنَّ منها ما يأتيه مثل صلصلة الجرس فيفصُّم عنه وقد وعى ما قال. ومنها أنَّ الملك يتمثل رجلاً فيكلمه. ومنها ما يجيء كدوبي النحل. وقد يجيء جبريل أحياناً على الصورة التي خلق عليها. ومنها النفث في الروع^(٣).

وقد ذكر في حديث عائشة رضي الله تعالى عنها أنَّ من أنواعه الرؤيا الصادقة^(٤). وأنَّ من أنواعه ما هو أشد؛ ووصفت عائشة -رضي الله تعالى عنها- تلك الشدة بقولها: «ولقد رأيته ينزل عليه في اليوم الشديد البرد فيفصُّم عنه وإنْ جبيه ليتفصُّد عرقاً». والوحى في اللغة: هو الإعلام في خفاء، والوحى أيضاً الكتابة والمكتوب والبعث والإلهام والأمر والإيماء والإشارة والكلام الخفي وكل ما أقيمه إلى غيرك^(٥). فالقول في معنى الوحي اللغوى: أنه الإعلام الخفي السريع الخاص بمن يوجه إليه بحيث يخفى على غيره^(٦).

بالشام في حلقة عمر، وله ذكر في الصحيحين أنه سأله عن كيفية بحث الوحي. تحرير التهذيب: ص ٢١٤.

(١) قوله: ((فيفصُّم)) يفتح أوله وسكون الفاء وكسر المهملة، أي: يقتلع ويتحلى ما ينشاني. ويروى بضم أوله وفتح الصاد على البناء للمجهول. وأصل ((الفصُّم)): القطع ومنه قوله تعالى: ﴿الْفَنْصَامُ هُوَ﴾. انظر: فتح الباري: فتح الباري: ٢٠/١.

(٢) شرح أصول الاعتقاد: رقم ١٤٠، ورواه - كذلك - من طريق ابن أبي حاتم قوام السنة التيمى في الحجة في بيان الحجة: ٢٦٠/١، تحقيق د/ محمد ربيع، وأخرجه البخاري في كتاب بداء الوحي باب كيف كان بداء الوحي إلى رسول الله ﷺ: ٢٥٩-٢٥١، رقم ٢، ومسلم في كتاب الإيمان باب بداء الوحي إلى رسول الله ﷺ: ١٣٩-١٤٠، رقم ١٦٠، وأحمد في المسند: ١٥٨، ١٦٣، ٢٥٧.

(٣) انظر: فتح الباري: ١٩/١، والتمهيد لابن عبد البر: ١١٣/٢٢.

(٤) أخرجه البخاري في كتاب بداء الوحي باب كيف كان بداء الوحي إلى النبي ﷺ: ٣٠/١، رقم ٣، ومسلم في كتاب الإيمان باب بداء الوحي إلى رسول الله ﷺ: ١٣٩-١٤٠، رقم ١٦٠.

(٥) لسان العرب لابن منظور: ٤٧٨٧/٨، مادة وحي. وفتح الباري: ٩/١.

(٦) الوحي الحمدى لرشيد رضا: ص ٤٤.

وشرعًا: الإعلام بالوحى، وقد يطلق الوحى ويراد به اسم المفعول منه أي الموحى، وهو كلام الله المنزّل على النبي ﷺ^(١).

والإيمان بالوحى من الإيمان بالغيب الذي وصف الله المؤمنين بأنهم يؤمنون به. كما قال تعالى: ﴿آلم، ذلك الكتاب لا ريب فيه هدى للمتقين الذين يؤمنون بالغيب ويقيمون الصلاة وما رقناهم ينفقون﴾^(٢). وهو الأساس في باب الإيمان لأنَّ الإيمان به يتضمن الإيمان بجميع أركان الإيمان وكلها غيب.

ومن الإيمان بالغيب الإيمان بالرسل وأنَّ الله تعالى اصطفى من عباده رسلاً يهدون الخلق إلى ما فيه مصالحهم الدنيوية والأخروية واستقامة أمورهم.

فجاجة البشرية إلى الوحى ضرورة فوق حاجتهم إلى كل شيء ولا نسبة لاحتياطهم إلى علم الطلب إليه، فإنه يمكن العيش بدون طبيب الأبدان كما في أهل البدية والغابات، وهم أصلح أبداناً وأقرئوا طبيعة من تقييد بالطبيب؛ فالجاجة إلى الوحى أشد من الطعام والشراب بل من التنفس، لأنَّ غاية ما يحصل بفقدان ذلك موت البدن، وتعطل الروح؛ وأمَّا ما يحصل بفقدان الوحى ففساد الروح والبدن معاً وهلاك الأبد^(٣).

ويجب الإيمان بالرسل إجمالاً وتفصيلاً. يجب الإيمان بهم إجمالاً فيما أجمله الله تعالى من أنه بعث رسلاً مبشرين ومنذرين. وقد روى ابن أبي حاتم حدثاً يدل على هذا المعنى، وهو حديث أبي هريرة -رضي الله تعالى عنه- قال: قال رسول الله ﷺ: «ما أدرى أتبع لعين هو أم لا، وما أدرى أغزير نبي هو أم لا؟»^(٤).

هذا الحديث يدل على أنَّ النبي ﷺ لم يكن يعلم أسماء جميع الأنبياء والرسل عليهم الصلاة والسلام، لأنَّ الله تعالى لم يعلّمه إياها. قال تعالى: ﴿ منهم من قصصنا عليك

(١) فتح الباري: ٩/١.

(٢) سورة البقرة: الآيات ٣-١.

(٣) انظر: مفتاح دار السعادة لابن القيم: ص ٢٨٣.

(٤) عزاه ابن كثير في التفسير: ٤/١٤٦ إلى ابن أبي حاتم وابن عساكر في التاريخ، وقال الحاكم: صحيح على شرط الشیعین ولا أعلم له علة ووافقه النھی. وقال الألبانی: وهو كما قالا. انظر: سلسلة الأحادیث الصحیحة: ٥/٢٥١، رقم ٢٢١٧، وأخرجـه أبو داود في السنن كتاب السنة باب في التخییر بين الأنبياء عليهم الصلاة والسلام: ٤/٥٥٥-٥٤٥، رقم ٤٦٢٤، والحاکم في المستدرک: ١/٣٦، و٢/١٤.

ومنهم من لم نقصص عليك ^(١). مما يدل على عدم علمه ^{بالتفصيل}; وإذا كان - عليه الصلاة والسلام - لا يعلم أعيان الأنبياء وذواتهم بالتفصيل فمن باب أولى أن لا يعلم غيره تفاصيل ذلك. فوجوب الإيمان بهم إجمالاً.

هذا، وقد وردت أحاديث وآثار تدل بعمومها على أنَّ النبي ﷺ علم فيما بعد أنَّ تبعاً ليس لعيننا ^(٢).

وأمّا تفصيلاً فيجب الإيمان بمن ذكرهم الله تعالى في كتابه العزيز بأسمائهم. قال الإمام محمد بن نصر المروزي ^(٣) في تفسير حديث جبيريل: «(وَأَمَّا قَوْلُهُ: «(وَرَسُلُهُ)» فَأَنْ تَؤْمِنَ بِمَنْ سَمِّيَ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ مِنْ رَسُلِهِ وَتَؤْمِنَ بِأَنَّ اللَّهَ سَوَاهُمْ رَسُلًا وَأَنَّبِيَاءَ لَا يَعْلَمُ أَسْمَاءُهُمْ إِلَّا الَّذِي أَرْسَلَهُمْ؛ وَتَؤْمِنَ بِمُحَمَّدٍ ^ﷺ وَإِيمَانَكَ بِهِ غَيْرِ إِيمَانِكَ بِسَائِرِ الرَّسُلِ. إِيمَانُكَ بِسَائِرِ الرَّسُلِ: إِقْرَارُكَ بِهِمْ، وَإِيمَانُكَ بِمُحَمَّدٍ ^ﷺ إِقْرَارُكَ بِهِ، وَتَصْدِيقُكَ إِيَّاهُ، وَإِتْبَاعُكَ مَا جَاءَ بِهِ؛ فَإِذَا أَتَيْتَ مَا جَاءَ بِهِ أَدِيتَ الْفَرَائِضَ، وَأَحْلَلتَ الْحَلَالَ، وَحَرَّمْتَ الْحَرَامَ، وَوَقَתَتْ عِنْدَ الشَّبَهَاتِ وَسَارَعْتَ فِي الْخَيْرَاتِ)» ^(٤).

والإيمان بالنبي ﷺ هو أحد ركني الشهادة فلا يقبل الإيمان من أحد أدرك بعثته إلا بالإيمان به ^ﷺ وإنما كان من الخاسرين في الآخرة. وقد روى ابن أبي حاتم ما يدل على هذا المعنى:

فقد أخرج اللالكائي بإسناده من طريقه إلى أبي هريرة - رضي الله تعالى عنه - عن النبي ﷺ أنه قال: «(وَالَّذِي نَفْسِي بِيْلَدَهُ لَا يَسْمَعُ بِيْ أَحَدٌ مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ وَلَا يَهُودِي وَلَا نَصَارَىي)» ^(٥). وفي حديث المعدل: (من يهودي ولا نصارىي يموت) في حديث عبد الرحمن: (ئمْ يَمُوتُ وَلَمْ يُؤْمِنْ بِيْ) وليس في حديث المعدل (بِيْ)، قال: بِالَّذِي أَرْسَلْتَ بِهِ إِلَّا كَانَ مِنْ أَصْحَابِ النَّارِ» ^(٦).

(١) سورة غافر: آية ٧٨.

(٢) انظر: تفسير ابن كثير: ٤/١٤٦-١٤٧.

(٣) تقدمت ترجمته في ص ١١٠ من هذه الرسالة.

(٤) تعظيم قدر الصلاة لحمد بن نصر المروزي: ١/٣٩٣.

(٥) هكذا في شرح أصول الاعتقاد. وأما في مسلم فوردت تفسيرية هكذا: (من هذه الأمة: يهودي ولا نصارىي) انظر: حاشية رقم (٣) ص ١٢٤١ من شرح أصول الاعتقاد.

(٦) شرح أصول الاعتقاد: رقم ١-٢٢٠٢-٢٢٠١، ورواه مسلم في الصحيح: كتاب الإيمان بباب وجوب الإيمان =

المطلب الثاني في المعجزات

إن الإمام ابن أبي حاتم -رحمه الله تعالى- قرر مسألة المعجزات فيما أورد في كتابه «آداب الشافعي ومناقبه» إلا أنه لم يكثر من إيراد الآثار في ذلك؛ بل لم يورد فيه إلاً أثراً واحداً يرويه عن الإمام الشافعي -رحمه الله تعالى- وهو ما يأتي ذكره الآن:

قال ابن أبي حاتم: قال أبي: قال عمرو بن سواد السرجي^(١): قال لي الشافعي: ما أعطى الله نبياً ما أعطى محمداً^(٢); فقلت: أعطى عيسى إحياء الموتى. فقال: أعطى محمداً حنين الجذع الذي كان يقف يخطب إلى جنبه؛ حتى هوى له المنبر، حنَّ الجذع حتى سمع صوته فهذا أكبر من ذلك^(٣).

هذا الأثر يدل على أنَّ الجذع الذي كان يخطب عليه النبي ﷺ حنَّ لفراق النبي ﷺ له إلى المنبر. وأنَّ هذا أعظم من إحياء الموتى. وذلك: لأنَّ إيجاد الإدراك في الجمادات أبلغ من إعادة الحياة إلى من مات كما هو الحال بالنظر إلى الخلق والبعث^(٤).

وقد أكرم الله تعالى نبيه ﷺ بمعجزات كثيرة جداً أو صلها بعض العلماء إلى الألف والمائتين وزيادة^(٥)؛ وبعضهم إلى الألف وبعضهم إلى ثلاثة آلاف^(٦). وذكر شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى بأنها ألف معجزة^(٧).

برسالة نبينا محمد ﷺ إلى جميع الناس ونسخ الملل. ملته: ١٣٤/١، رقم ٢٤٠.

(١) هو: عمرو بن سواد بن الأسود بن عمرو بن عبد الله بن سعد بن أبي سرح، القرشي المصري، ثقة من الحادية عشر. مات ٢٤٥هـ. قال ابن أبي حاتم سئل أبي عنه فقال: مصرى صدوق. تقريب التهذيب: ٧٣٧، والجرح والتعديل: ٢٣٧/٦.

(٢) آداب الشافعي ومناقبه: ص ٨٣، وأخرجه أبو نعيم في الحلية: ٩/١١٦.

(٣) انظر: هامش رقم (٨) من ص ٨٣، من كتاب آداب الشافعي ومناقبه.

(٤) انظر: شرح النووي لصحيح مسلم: ١/٢.

(٥) دلائل النبوة للبيهقي: ١/١٠.

(٦) بجموع الفتاوى له: ١١/٢٧٥.

وبعض هذه المعجزات متواتر عند العامة والخاصة تتناقله الأمة حيلاً بعد حيل وخلفاً عن سلف، وذلك كنبع الماء من أصابعه، وتكتير الطعام، وانشقاق القمر، وتسليم الحجر، وشهادة الشاة المشوية، وشاة أم معبد حين مسح بيده الشريفة على ضرعها، ونحو ذلك. فهذه الآيات منقولة مشهورة مستفيضة؛ وقد نقلها وسمعوا من الأمة أكثر من سمع ونقل كثيراً من آيات القرآن، وأكثر من سمع ونقل أنه كان يسجد للسهو في الصلاة. وذلك لأنَّ هذه الآيات وقعت بمشهد عظيم شاهدوها كما في قصة نبع الماء شهدتها أهل الحديثة وهم نحو ألف وخمسمائة؛ وكما شاهد العسكر في غزوة ذات الرُّقاع الماء اليسير لما صبه جابر في الجفنة وامتلأت وملأ منها العسكر. وكما شاهد الجيش في رجوعهم من غزوة خيبر وقد ملئوا كل وعاء معهم وشربوا وهي ملأى كما هي^(١).

قال الحافظ ابن حجر -رحمه الله تعالى- في معرض كلامه عن معجزات النبي ﷺ:

«وَجَمِيعُ ذَلِكَ يُفَيِّدُ الْقُطْعَ بِأَنَّهُ ظَهَرَ عَلَى يَدِهِ ﷺ مِنْ خَوَارِقِ الْعَادَةِ كَمَا يُقْطَعُ بِجُودِ حَاتِمِ وَشَجَاعَةِ عَلَيٍّ وَإِنْ كَانَتْ أَفْرَادُ ذَلِكَ ظَنِيَّةً وَرَدَتْ مُورِدُ الْأَحَادِيدِ، مَعَ أَنَّ كَثِيرًا مِّنَ الْمَعْجَزَاتِ النَّبُوَيَّةِ قَدْ اشْتَهَرَ وَانْتَشَرَ وَرَوَاهُ الْعَدْدُ الْكَثِيرُ وَالْجَمْعُ الْغَفِيرُ وَأَفَادَ كَثِيرًا مِّنْهُ الْقُطْعُ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالآتَارِ، وَالْعُنَيْةِ بِالسِّيَرِ وَالْأَخْبَارِ؛ وَإِنْ لَمْ يَصُلْ عِنْدَ غَيْرِهِمْ إِلَى هَذِهِ الْمَرْتَبَةِ لِعدَمِ عِنَيْتِهِمْ بِذَلِكَ. بَلْ لَوْ أَدَعَى مَدْعَى أَنَّ غَالِبَ هَذِهِ الْوَقَائِعِ مُفَيِّدَةً لِلْقُطْعِ بِطَرِيقِ نَظَرِيِّ لِمَا كَانَ مُسْتَبِدًا، وَهُوَ أَنَّهُ لَا مُرِيَّةٌ أَنَّ رَوَاهُ الْأَخْبَارُ فِي كُلِّ طَبَقَةٍ قَدْ حَدَّثُوا بِهَذِهِ الْأَخْبَارِ فِي الْجَمْلَةِ، وَلَا يَحْفَظُ عَنْ أَحَدٍ مِّنَ الصَّحَابَةِ وَلَا مِنْ بَعْدِهِمْ مُخَالَفَةُ الرَّوَّاَيِّ فِي مَا حَكَاهُ مِنْ ذَلِكَ، وَلَا الإِنْكَارُ عَلَيْهِ فِيمَا هُنَاكُ، فَيَكُونُ السَّاَكِنُوْمِنْهُمْ كَالنَّاطِقِ لِأَنَّ جَمْعَهُمْ مُحْفَوظٌ مِّنِ الإِغْضَاءِ عَلَى الْبَاطِلِ»^(٢).

ومعجزاته ﷺ كثيرة لا تكاد تنحصر -كما سبق بيانه- ويقف القارئ الكريم على معظمها في الكتب التي ألفت خصيصاً لبيانها، وهي متوفرة -ولله الحمد-.



(١) انظر: المصدر السابق: ٣/٢٢٧-٢٢٨.

(٢) فتح الباري: ٦/٥٨٢.

المبحث الثاني

بيان ابن أبي حاتم مسائل المعاد

إنَّ حياة الإنسان مرتبطة بأمرتين هما كلُّ الأمر: أحدهما (المبدأ) والآخر: (المعاد) أمَّا المبدأ: فهو إخراجه من العدم إلى الوجود. وأمَّا المعاد: فهو رجوعه إلى الوجود بعد الفناء أو إلى الحياة بعد الموت.

وإلى هذين الأمرين يشير الباري عزَّ وجلَّ بقوله: ﴿قُلَّ اللَّهُ يَدْأُلُ الْخَلْقَ ثُمَّ يَعِيدُهُ فَإِنَّمَا تَوْفِكُونَ﴾^(١). وقوله: ﴿وَادْعُوهُ مُخْلِصِينَ لِهِ الدِّينِ كَمَا بَدَأْكُمْ تَعُودُونَ﴾^(٢).

وكما أنه لا مجال لإنكار المبدأ بعد الوجود، فكذلك لا مجال لإنكار المعاد بعد الموت؛ فإنَّ الذي قدر على الإبداء، قادر على الإعادة من باب أولى. كما قال عزَّ وجلَّ: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَدْأُلُ الْخَلْقَ ثُمَّ يَعِيدُهُ وَهُوَ أَهُونُ عَلَيْهِ وَلِهِ الْمُثُلُ الْأَعْلَى فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾^{(٣)(٤)}.

وكان الإيمان بالمعاد أحد الموضوعات الهامة التي قرَّرَها الإمام ابن أبي حاتم -رحمه الله تعالى- وذلك لأنَّ الإيمان بالمعاد هو أحد أركان الإيمان التي لا يكون العبد مؤمناً إلا إذا آمن بها جميعاً. وفيما يلي عرض لأهم المسائل التي قرَّرَها ابن أبي حاتم في هذا الباب.

المطلب الأول

في فتنة القبر

إنَّ الإمام ابن أبي حاتم -رحمه الله تعالى- قرَّرَ ثبوت فتنة القبر وعدَّ ذلك من جملة الأصول الاعتقادية التي يقرُّ بها أهل السنة والجماعة.

فقد ذكر فيما ذكر من معتقد أبيه وأبي زرعة قولهما: «... وعذاب القبر حق»،

(١) سورة يونس: آية ٣٤.

(٢) سورة الأعراف: آية ٢٩.

(٣) سورة الروم: آية ٢٧.

(٤) انظر: منهاج ابن حجر في العقيدة من حلال فتح الباري: ص ١٢٧٩.

ومنكر ونكير حق»^(١). هذا الأثر يشتمل على أمرتين:

أحدهما: عذاب القبر. والثاني: السؤال في القبر.

ومراد ابن أبي حاتم -والعلم عند الله- بتوجيهه السؤال إلى أبيه وأبي زرعة هو بيان المذهب الحق في المسائل الاعتقادية؛ ومنها مسألة عذاب القبر والمساءلة في القبر.

وهاتان المسألتان متلازمان، فمن أثبت إحداهما أثبت الأخرى، فمن قال بالمسألة في القبر قال بعذاب القبر أو نعيمه، والعكس بالعكس.

وقد بيّن الإمامان أبو حاتم وأبو زرعة في هذا الأثر أنَّ الإيمان بهاتين المسألتين من أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، وأنهم أجمعوا على ذلك. ويؤيد قولهما الآتي:

قال ابن هانئ^(٢): قيل له -أي الإمام أحمد- : وعذاب القبر ومنكر ونكير؟ قال أبو عبد الله: «نؤمن بهذا كله، ومن أنكر واحدة من هذه فهو جهنمي»^(٣).

وقال في رواية المروزي: «عذاب القبر حق، ما ينكره إلا ضال مضل»^(٤).

وقال الأشعري في حكاية مذهب السلف: «وأجمعوا على أنَّ عذاب القبر حق، وأنَّ الناس يفتتون في قبورهم بعد أن يحيون فيها ويسألون، فثبتت الله من أراد ثبتيته»^(٥).

ومع وضوح هذا، فقد نفى قوم من الخوارج وبعض المعتزلة كضرار بن عمرو^(٦)،

(١) تقدم في ص ٤٠ من هذه الرسالة.

(٢) هو: إسحاق بن إبراهيم بن هانئ النيسابوري، قال عنه الحشل: «كان أحساً دين وورع، ونقل عن أحمد مسائل كثيرة ستة أجزاء». وقال عنه النهي: «الفقيم، من أصحاب الإمام أحمد، له عنه سؤالات في مجلدة وكان من العلماء العاملين». انظر: تاريخ بغداد: ٣٧٦/٩، طبقات الحنابلة: ١٠٨/١، السير: ٩/١٣.

(٣) مسائل ابن هانئ: ١٥٦/٢، رقم ١٨٧٩.

(٤) طبقات الحنابلة: ٦٢/١.

(٥) رسالة الأشعري إلى أهل الشفر: ص ١٥٩.

(٦) هو: ضرار بن عمرو الغطفاني قاضي من كبار المعتزلة، طمع برئاستهم في بلده فلم يدركها فخالفهم، فكفروه وطردوه، وصنف نحو ثلاثة كتاباً بعضها في الرد عليهم، ولهم مقالات منكرة شنيعة، وإليه تنسب فرقة =

وبشر المرئي، ومن وافقهما عذاب القبر مطلقاً^(١). ولا عبرة بهذا النفي. لأنَّ النصوص واردة وصرحَت في هذه المسألة، ولا رأي مع وجود النص. بل إنَّ الأحاديث التي وردت في هذا الباب في هذه المسألة بلغت حدَّ التواتر عند أهل الاختصاص من أهل الحديث، وإن جهلهما من لم يعن بها من أهل البدع والضلال، فالعبرة بأهل الفن دون غيرهم^(٢).

قال ابن أبي عاصم: «وفي المسائلة أخبار ثابتة، والأخبار التي في المسائلة في القبر منكر ونكير أخبار ثابتة توجب العلم»^(٣).

ومن هنا فقد خالف هؤلاء المبتدعة فيما ذهبوا إليه من إنكار عذاب القبر أكثرُ المعزلة وجميع أهل السنة وغيرهم^(٤).

هذا، وقد روى ابن أبي حاتم بعض الأحاديث التي تدل على ثبوت هذه المسألة. منها حديث أبي أيوب الأنباري -رضي الله تعالى عنه-:

روى اللالكائي بسنده من طريق ابن أبي حاتم إلى أبي أيوب الأنباري^(٥) -رضي الله تعالى عنه- قال: «سمع رسول الله ﷺ أصوات يهود حين غربت الشمس قال: هذه يهود يعذبون في قبورهم»^(٦).

الضرارية، هلك نحو سنة ١٩٠هـ. انظر: الأعلام: ٢١٥/٣، واعتقادات فرق المشركين للرازي: ص ١٠٦، وميزان الاعتدال: ٢٣٩-٣٢٨/٢، ولسان الميزان: ٢٠٣/٢.

(١) فتح الباري: ٢٣٢/٢، ٢٣٩.

(٢) مجموع الفتاوى لشيخ الإسلام ابن تيمية: ٥١/١٨.

(٣) السنة لابن أبي عاصم: ١٥٦/٢، رقم ٤٢٠.

(٤) انظر : فتح الباري: ٢٣٢/٣، ٢٣٩.

(٥) هو: خالد بن زيد بن كلبي الأنباري، أبو أيوب من كبار الصحابة شهد بدرًا، حصه الرسول ﷺ بالنزول عليه بن بني التجار. مات غازياً الروم سنة مهمن، وقيل: بعلها. سير أعلام النبلاء: ٤١٣-٤٠٢/٢، الإصابة: ٤٠٤-٤٠٥/١.

(٦) شرح أصول الاعتقاد: رقم ٢١٢٧-٢١٢٨، ورواه البخاري في كتاب الجنائز باب التعمود من عذاب القبر: ١٢٧٥/٣، رقم ٤٠٨، ومسلم في كتاب الجنة وصفة نعيمها باب عرض مقعد الميت من الجنة أو النار عليه، وإثبات عذاب القبر والتعوذ منه: ٢٨٦٩، رقم ٢٢٠٠/٤، والنمساني في كتاب الجنائز باب عذاب القبر: ٢٠٥٨، رقم ٤٠٨/٤.

وقال السيوطي في تفسير قول الله تعالى: ﴿ يَثْبِتُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ وَيُضْلِلُ اللَّهُ الظَّالِمِينَ وَيَفْعُلُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ ﴾^(١): أخرج الطيالسي والبخاري ومسلم وأبو داود والترمذى والنمسائى وابن ماجة وابن حرير وابن المنذر وابن أبي حاتم وابن مردوه عن البراء بن عازب - رضي الله تعالى عنه - أنَّ رسول الله ﷺ قال: ((المسلم إذا سُئل في القبر يشهد أن لا إله إلا الله وأنَّ محمداً رسول الله؛ فذلك قوله سبحانه: ﴿ يَثْبِتُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ ﴾^(٢) .

وقال السيوطي أيضاً: وأخرج الطيالسي وابن أبي شيبة في المصنف وأحمد بن حنبل وهناد بن السري في الزهد وعبد بن حميد وأبو داود وابن حرير وابن أبي حاتم وابن مردوه والحاكم وصححه والبيهقي في كتاب عذاب القبر عن البراء بن عازب رضي الله تعالى عنه قال: خرجنا مع رسول الله ﷺ في حنazaة رجل من الأنصار فاتجهنا إلى القبر ولما يلحد فجلس رسول الله ﷺ وجلسنا حوله وكأنَّ على رؤسنا الطير وفي يده عود ينكث في الأرض فرفع رأسه فقال: «استغيلوا بالله من عذاب القبر مرتين أو ثلاثة ثم قال: إنَّ العبد المؤمن إذا كان في انقطاع من الدنيا وإقبال من الآخرة، نزل إليه ملائكة من السماء يضيِّن الوجه، كأنَّ وجههم الشمس، معهم كفن من أكفان الجنة، وحنوط من حنوط الجنة؛ حتى يجلسوا منه مَدَّ البصر، ثم يجيء ملك الموت ثم يجلس عند رأسه. فيقول: أيتها النفس المطمئنة اخرجني إلى مغفرة الله ورضوان... إلى أن قال: فتعاد روحه في جسده، فإذا كان في جسده، فيجلسه في جلساته فيقول له: من ربك؟ فيقول: ربِّي الله، فيقول له: ما دينك؟ فيقول: ديني الإسلام، فيقول له: ما هذا الذي بعث فيكم؟ فيقول: هو رسول الله ﷺ فيقول له: وما علمك؟ فيقول: قرأت كتاب الله فآمنت به

(١) سورة إبراهيم: آية ٢٧.

(٢) الدر المثور: ٤/٧٨، وأخرجه البخاري في كتاب التفسير بباب قول الله تعالى: ﴿ يَثْبِتُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ ﴾: ٨/٢٢٩، رقم ٤٦٩٩، ومسلم في كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها بباب عرض مقعد الميت من الجنة أو النار عليه، وإثبات عذاب القبر والتعوذ منه: ٤/٤، رقم ٢٨٧١، وأبو داود في السنن كتاب رقم ٤٧٥٠ ، والنمسائى في كتاب الجنائز بباب عذاب

وصدقـتـ فـيـنـادـيـ منـادـيـ منـ السمـاءـ أـنـ صـدـقـ عـبـدـيـ فـافـرـشـوـهـ مـنـ الجـنـةـ،ـ وـالـبـسـوـهـ مـنـ الجـنـةـ،ـ وـافـتـحـوـاـ لـهـ بـابـاـ إـلـىـ الجـنـةـ،ـ فـيـأـتـيـهـ مـنـ رـوـحـهـ وـطـيـبـهـ،ـ وـيـفـسـحـ لـهـ فـيـ قـبـرـهـ مـدـ بـصـرـهـ،ـ وـيـأـتـيـهـ رـجـلـ حـسـنـ الـوـجـهـ،ـ حـسـنـ الشـيـابـ،ـ طـيـبـ الـرـيـحـ فـيـقـولـ:ـ اـبـشـرـ بـالـذـيـ يـسـرـكـ،ـ هـذـاـ يـوـمـكـ الـذـيـ كـنـتـ تـوـعـدـ.ـ فـيـقـولـ:ـ مـنـ أـنـتـ فـوـجـهـكـ الـوـجـهـ الـذـيـ يـجـبـيـءـ بـالـخـيـرـ؟ـ فـيـقـولـ:ـ أـنـاـ عـمـلـكـ الـصـالـحـ.ـ فـيـقـولـ:ـ رـبـ أـقـمـ السـاعـةـ.ـ حـتـىـ أـرـجـعـ إـلـىـ أـهـلـيـ وـمـالـيـ.

قال: « وإن العبد الكافر إذا كان في انقطاع من الدنيا وإقبال من الآخرة ». فذكر موته؛ إلى أن قال: فتعاد روحه في جسده و يأتيه ملكان فيجلسانه فيقولان له من ربك؟ فيقول: هاه هاه لا أدرى. فيقولان له: ما دينك؟ فيقول: هاه هاه لا أدرى. فيقولان ما هذا الرجل الذي بعث فيكم؟ فيقول: هاه هاه لا أدرى. فينادي مناد من السماء أن كذب عبدي فافرشوه من النار، وفتحوا له باباً إلى النار، فيأتيه من حرها وسمومها، ويضيق عليه قبره حتى تختلف فيه أضلاعه، و يأتيه رجل قبيح الوجه، قبيح الشياب، منق الريح. فيقول: ابشر بالذي يسوءك، هذا يومك الذي توعد. فيقول: من أنت؟ فوجهك الوجه الذي يجيء بالشر. فيقول: أنا عملك الخبيث فيقول: رب لا تقم الساعة»^(١).

ولهذا الحديث طرق كثيرة، وقد جمع الدارقطني وغيره طرقه في مصنف مفرد^(٢).

(١) الدر الم Shr: ٤/٧٨-٧٩، وأخرجـهـ أـبـوـ دـاـوـدـ فـيـ كـاـبـ السـنـةـ بـاـبـ الـمـسـاـلـةـ فـيـ الـقـبـرـ:ـ ٥/١١٦ـ،ـ رـقـمـ ٤٧٥٣ــ ٤٧٥٤ــ،ـ وـالـبـيـهـقـيـ فـيـ إـثـبـاتـ عـذـابـ الـقـبـرـ:ـ رـقـمـ ٢١ـ،ـ وـابـنـ عـزـيمـةـ فـيـ التـوـحـيدـ:ـ ١/٢٧٤ـ،ـ وـهـنـادـ بـنـ السـرـيـ فـيـ الزـهـدـ:ـ ١/٢٠٥ـ،ـ رـقـمـ ٣٣٩ـ،ـ وـالـآـجـرـيـ فـيـ الشـرـيـعـةـ:ـ صـ ٢٧٠ـ،ـ وـأـحـمـدـ فـيـ الـمـسـنـدـ:ـ ٤/٢٨٨ــ ٢٨٧ـ،ـ وـعـبـدـ اللهـ فـيـ السـنـةـ:ـ ٢/٦٠٣ـ،ـ رـقـمـ ١٤٣٨ـ،ـ وـالـدارـمـيـ فـيـ الرـدـ عـلـىـ الـجـهـمـيـةـ:ـ رـقـمـ ١١٠ـ،ـ وـالـلـالـكـائـيـ فـيـ شـرـحـ أـصـوـلـ الـاعـتـقـادـ:ـ رـقـمـ ٤٠ـ،ـ وـابـنـ مـنـدـةـ فـيـ الـإـيمـانـ:ـ ٣/٩٤١ــ ٩٤٤ـ،ـ رـقـمـ ٦٤ــ ١٠٦ـ،ـ وـابـنـ عـبـدـ البرـ فـيـ التـهـيـيدـ:ـ ١٤٠ـ،ـ وـقدـ صـحـحـ الـحـدـيـثـ اـبـنـ مـنـدـةـ فـيـ الـإـيمـانـ:ـ ٣/٩٤ــ ٩٤٤ـ،ـ وـأـبـوـ نـيـمـ نـقـلـهـ عـنـ اـبـنـ تـيـمـيـةـ فـيـ جـمـعـ الـفـتاـوـيـ:ـ ٥/٤٣٩ـ،ـ وـابـنـ الـقـيـمـ فـيـ تـهـذـيـبـ السـنـنـ:ـ ٧/١٤١ـ،ـ وـالـبـيـهـقـيـ فـيـ إـثـبـاتـ عـذـابـ الـقـبـرـ:ـ صـ ٣٩ـ،ـ رـقـمـ ٢٠ـ،ـ وـابـنـ تـيـمـيـةـ فـيـ جـمـعـ الـفـتاـوـيـ:ـ ٤/٢٩٠ــ ٥/٤٤٧ـ،ـ وـالـقـرـطـيـ فـيـ التـذـكـرـةـ:ـ صـ ١٢٩ـ،ـ وـالـلـنـنـرـيـ فـيـ خـتـصـرـهـ نـقـلـاـعـنـ أـبـيـ مـوسـىـ الـأـصـبـهـانـيـ:ـ ٧/١٤٤ـ،ـ وـانـظـرـ تـهـذـيـبـ السـنـنـ:ـ ٧/١٤١ـ،ـ وـابـنـ الـقـيـمـ فـيـ اـجـتمـاعـ الـجـيـوشـ:ـ صـ ١١٢ـ.

(٢) جـمـعـ الـفـتاـوـيـ:ـ ٥/٤٤٦ـ.

هذه بعض الأحاديث التي رواها ابن أبي حاتم وهي تتعلق بمسألة القبر وعذابه ونعيمه وهي تدل على ثبوت المسائلة في القبر وعلى ثبوت عذاب القبر ونعيمه. كما دلَّ الحديث الأخير على الإقرار بالموت والبعث بعده، والإقرار بالجنة والنار، وأنَّ الأرواح تبقى بعد مفارقة الأبدان، وأنها تعاد إلى البدن، وأنَّ الميت يسأل فينعم أو يعذب؛ وأنَّ العذاب على الروح والبدن مجتمعين وذلك باختلاف أضلاع الميت. وعلى أنَّ النفس تنعم وتعذب منفردة عن البدن ومتصلة به^(١).

ومن هنا يجب اعتقاد ثبوت عذاب القبر ونعيمه وسؤال الملائكة، والإيمان بذلك دون خوض في الكيفية؛ إذ ليس للعقل وقوف على كيفيته لكونه لا عهد له به في هذه الدار. والشرع لا يأتي بما يحييه المعمول ولكنه يأتي بما تحرر فيه العقول. وعود الروح إلى البدن ليس على الوجه المعهود في الدنيا^(٢). بل هو على وجه خاص تتعلق به. فقد ورد أنه يرد السلام ويعرف من يزوره، ويسمع خفق النعال، إلى غير ذلك^(٣).

المطلب الثاني

في بيان ابن أبي حاتم مسائل الآخرة

(البعث، الميزان، الصراط، الخوض، الشفاعة، أبداية الجنة والنار).

إنَّ الإمام ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى قرَرَ هذه المسائل إذ ذكرها ضمن الأصول الاعتقادية التي أجمع علماء السنة في جميع الأمصار على اعتقادها والإيمان بها؛ وذلك في أثناء ذكره لجواب أبيه وأبي زرعة لما سألهما رحمهما الله تعالى عن مذاهب أهل السنة في أصول الدين.

ونظراً لارتباط هذه المسائل بعضها ببعض من حيث كونها كلها من مسائل الآخرة، ولكون الإمام ابن أبي حاتم ساقها مجتمعة في موضع واحد في ستة مسائل:

(١) انظر: مجموع الفتاوى: ٤/٢٨٢-٢٩٩، ٥/٤٤٦-٤٤٨، وفتح الباري: ٣/٢٣٣.

(٢) شرح العقيدة الطحاوية: ص ٥٧٨.

(٣) انظر: مجموع الفتاوى: ٤/٢٨٢-٢٩٦.

المقالة الأولى

بيانه الإيمان بالبعث بعد الموت

قرر الإمام ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى البعث بعد الموت بذكره ثبوته في المسائل الاعتقادية التي ساقها عن أبيه وأبي زرعة أثناء ذكره معتقدهما.

فقد جاء فيه قولهما: «... والبعث من بعد الموت حق»^(١).

يشير ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى بسوقه لهذا الأثر إلى أمر من أهم أمور الإيمان الكبرى: وهو البعث بعد الموت يوم القيمة. فقد وردت آيات كثيرة تقيم الدليل عليه وترد على منكريه، وتضرب الأمثال لصحة وقوعه. كما جاءت آيات وأحاديث تقرّر الإيمان به مع الإيمان بالله تعالى مما يدل على أهميته.

ومن الآيات الدالة على حصول البعث: قول الله تعالى: ﴿ذلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ وَأَنَّهُ يَحْيِي الْمَوْتَىٰ وَأَنَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ وَأَنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ لَا رَيْبَ فِيهَا وَأَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مِنْ فِي الْقُبُورِ﴾^(٢). وقوله: ﴿زُعمَ الظَّالِمُونَ أَنَّ لَنْ يَعْشُوا قَلْ بَلِي وَرَبِّي لَتَبْعَثُنَّ ثُمَّ لَتَبْيَسُنَّ ثُمَّ مَا عَلِمْتُمْ وَذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ﴾^(٣).

ومن الآيات التي تقرن الإيمان به مع الإيمان بالله تعالى: قوله تعالى: ﴿ذَلِكُمْ يَوْمَ عَظِيمٌ بِهِ مَنْ كَانَ مِنْكُمْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾^(٤).

ومن الأحاديث: قول النبي ﷺ: «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يؤذى حاره، ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم ضيفه، ومن كان يؤمن بالله واليوم

(١) تقدم في ص ٤٠ من هذه الرسالة.

(٢) سورة الحج: الآيات ٦-٧.

(٣) سورة التغابن: آية ٧.

(٤) سورة البقرة: آية ٢٣٢.

الآخر فليقل خيراً أو ليصمت»^(١). إلى غير ذلك من النصوص التي ورد فيها الإيمان باليوم الآخر مقرضاً بالإيمان بالله تعالى؛ وهذا يدل على أهميته الكبرى، وأنه من الأسس الهامة التي يقوم عليها بناء العقيدة الإسلامية بعد الإيمان بالله تعالى. لأن الإقرار بالبعث وجزاء الأعمال يوم القيمة والإيمان به، يشير في النفس المؤمنة كامن الرجاء والخوف الذي يدفعه إلى الانضباط والالتزام باتباع أوامر الله واحتساب نواهيه بفعل الخيرات، وترك المنكرات، وإخلاص العبادة له سبحانه.

وقد أتفق أهل السنة على عقيدة البعث كما دلَّ عليه أثر أبي حاتم وأبي زرعة رحهما الله تعالى المتقدم. ويفيد قوله الصابوني رحمه الله تعالى: «ويؤمن أهل الدين والسنة بالبعث بعد الموت يوم القيمة وبكل ما أخبر الله سبحانه ورسوله ﷺ من أهوال ذلك اليوم الحق»^(٢). بل أمر البعث أتفق عليها جميع الفرق الإسلامية، بل وسائر الملل الأخرى في الجملة. قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى: «مذهب سائر المسلمين بل وسائر أهل الملل إثبات يوم القيمة الكبيرى، وقيام الناس من قبورهم، والثواب والعقاب هناك، وإثبات الثواب والعقاب في البرزخ - ما بين الموت إلى يوم القيمة - هذا قول السلف قاطبة وأهل السنة والجماعة، وإنما أنكر ذلك في البرزخ قليل من أهل البدع»^(٣).

وإذا تقرر هذا، بقي أن يعلم أنَّ البعث يكون بالأجساد والأرواح معاً. وفي ذلك يقول شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله تعالى -: «إذا كان يوم القيمة الكبيرى أعيدت الأرواح إلى أجسادها وقاموا من قبورهم لرب العالمين» ثم قال: (ومعاد الأبدان متفق عليه عند المسلمين

(١) رواه البخاري في كتاب الأدب بباب من كان يوماً بالله واليوم الآخر فلا يزدِي حاره: ٥٦٧٢، رقم ٢٢٤٠/٥، ومسلم في كتاب الإيمان بباب الحث على إكرام الجار والضيف: ٦٨١، رقم ٤٧.

(٢) عقيدة السلف وأصحاب الحديث للصابوني: ص ٢٥٧.

(٣) بمجموع الفتاوى: ٤/٢٦٢.

واليهود والنصارى»^(١).

ويستخلص مما تقدم أنَّ الواحِد على العبد التأهِب لذلِك اليوم قبل وقُوعِه، والاستعداد لما بعده، والمبادرة إلى الأُعمال الصالحة قبل ساعة الحسْرَة والنَّدَمَة.

المُسَأَّلَةُ الثَّانِيَةُ

بيان الإيمان بالميزان

قرر الإمام ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى أنَّ من أصول الاعتقاد التي يؤمن بها أهل السنة ويعتقدونها هو الميزان.

فقد سبق أن مرَّ فيما ذكره من معتقد أبيه وأبي زرعة قولهما:
«... الميزان الذي له كفтан يوزن فيه أعمال العباد حسنها وسيئها حق»^(٢).

في هذا الأثر بيان واضح أنَّ الميزان حقيقي له كفтан حسيتان مشاهدتان توزن به الأُعمال، وأنَّ هذا هو ما أجمع عليه العلماء في جميع الأمصار. وذلك لأنَّ النصوص في الكتاب والسنة دلت على أنَّ هناك ميزاناً يوم القيمة كما في قول الله تعالى: ﴿وَنَضَعُ مَوَازِينَ الْقُسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْئاً وَإِنْ كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةِ أَتْيَنَا بِهَا وَكَفَى بِنَا حَسَسِينَ﴾^(٣). وقوله تعالى: ﴿فَمَنْ ثَقَلَتْ مَوَازِينُهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمَفْلُحُونَ وَمَنْ خَفَتْ مَوَازِينُهُ فَأُولَئِكَ الَّذِينَ خَسَرُوا﴾

(١) المصدر السابق: ٤/٢٨٤.

(٢) تقدِّم في ص ٤٠ من هذه الرسالة.

(٣) سورة الأنبياء: آية ٤٧.

أنفسهم في جهنم خالدون ﴿١﴾.

ومع وضوح النصوص، فقد أنكر بعض الناس الميزان وذهبوا إلى أنَّ
الوزن والميزان بمعنى العدل والقضاء^(٢). فخالفوا بذلك الكتاب والسنة، لأنَّ الله تعالى
أخبر أنه يضع الموازين لوزن الأعمال ليرى العباد أعمالهم ممثلة ليكونوا على
أنفسهم شاهدين^(٣).

وقد جاء الميزان بالجمع؛ ومن هنا اختلف أهل العلم في وحدة
الميزان وتعدده، فذهب بعضهم إلى أنه واحد، وأنَّ الجمع إنما هو باعتبار تعدد
الأعمال أو الأشخاص، وذهب آخرون إلى أنَّ لكل شخص ميزاناً خاصاً،
أو لكل عمل ميزان ورجح هذا القول الثاني الحافظ ابن حجر^(٤)،
والسفاريني^(٥).

وأمَّا الذي يوضع في الميزان فقد جاءت نصوص تفيد بأنه الأعمال، كما جاءت
نصوص تفيد بأنه كتاب الأعمال؛ كما في حديث البطاقة^(٦) وفيه: «فتووضع السجلات في
كفة، والبطاقة في كفة».

(١) سورة المؤمنون: آية ٣٠.

(٢) انظر: فتح الباري: ١٣/٥٤٨، وفتح القدير للشوكاني: ٢/١٩٠.

(٣) فتح الباري: ١٣/٥٣٨.

(٤) المصدر السابق: ١٣/٥٤٧.

(٥) انظر: لوامع الأنوار البهية: ٢/١٨٦.

(٦) أخرجه الترمذى في كتاب الإيمان باب ما جاء في من يموت وهو يشهد أن لا إله إلا الله: ٥/٤٢، رقم ٢٦٣٩، وقال: حديث حسن، وأiben ماجحة في كتاب الزهد - باب ما يرجى من رحمة الله يوم القيمة: ٢/٤٣٧، رقم ٤٣٠٠، والإمام أحمد في المسند: ٢/٢١٣، والحاكم في المستدرك كتاب: ١/٦، وقال: صحيح على شرط مسلم ووافقه الت嫩جى . الجميع عن عبد الله بن عمرو بن العاص - رضي الله تعالى عنه - .

ونصوص تفيد بأنه صاحب العمل. وقد روى ابن أبي حاتم ما يدل على هذا المعنى: فروى في تفسيره بسنده إلى أبي هريرة -رضي الله تعالى عنه- قال: قال رسول الله ﷺ : «يؤتى بالرجل الطويل العظيم الأكول الشروب فلا يزن عند الله جناح بعوضة» قال: «اقرءوا إن شئتم: ﴿فَلَا نَقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَزَنَا﴾»^(١)^(٢).

قال الحافظ ابن كثير -رحمه الله تعالى-: «وقد يمكن الجمع بين هذه الآثار بأن يكون ذلك كله صحيحًا؛ فتارة توزن الأعمال، وتارة توزن حالها، وتارة يوزن فاعلها والله أعلم»^(٣).

التحذير من منكري الميزان وعدم التحديد عنهم:
قال ابن أبي حاتم -رحمه الله تعالى- في ترجمة يوسف بن خالد السمي:

سعت أبي وسألته عن يوسف بن خالد السمي فقال: «أنكرت قول يحيى بن معين فيه أنه زنديق، حتى حمل إلى كتاب قد وضعه في التجهم باباً باباً ينكر الميزان في القيمة؛ فعلمت أن يحيى بن معين كان لا يتكلم إلا على بصيرة وفهم». قلت: ما حاله؟ قال: ذاهب الحديث.

(١) سورة الكهف: آية ١٠٥.

(٢) تفسير ابن أبي حاتم (جزء سورة الأعراف): ص ٢٦، وأخرجه البخاري في كتاب التفسير باب: ﴿أولئك الذين كفروا بآيات ربهم ولقاءه فحبطت أعمالهم﴾: ٤٢٦/٨، رقم ٤٧٢٩، ومسلم في كتاب صفة القيمة والجنة والنار: ٤/٢١٤٧، رقم ٢٧٨٥، وابن كثير في التفسير: ١/٢٠٣، وأورده السيوطي في الدر المنشور: ٤/٢٥٣-٢٥٤.

(٣) تفسير ابن كثير: ١/٢٠٣.

وقال ابن أبي حاتم: سمعت أبا زرعة وسألته عن يوسف بن خالد فقال: ذاذهب الحديث، ضعيف الحديث، اضرب على حدديث...»^(١).

إنَّ ابن أبي حاتم أتى بهذا الأثر عن أبيه وأبي زرعة في التحذير من منكري الميزان، فهو يدل على التحذير منهم، وجواز ذكر معاييرهم وفضحهم بين الملأ؛ فليس هذا من باب الغيبة بل من باب الجرح والتعديل. ولقد أحسن ابن أبي حاتم التصرف بإيراده هذا الأثر في بيان حال الرجل، إذ إظهار أحوال أمثال هؤلاء فيه تحذير وتنفير عنهم وعن صنيعهم.

المُسَائِلَةُ الثَّالِثَةُ

بيانِ الإِيمَانِ بِالصِّرَاطِ

قرر الإمام ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى مسألة الإيمان بالصراط، حيث ورد في أثر أبيه وأبي زرعة المتقدم قولهما: «... والصراط حق»^(٢).

ذكر الإمامين للصراط رحهما الله تعالى في ثنايا ذكرهما لذاهب أهل السنة في مسائل الاعتقاد، وإيراد ابن أبي حاتم لقولهما لتقرير أنه مذهب السلف قاطبة، بل مذهب من يتتبَّع إلى الإسلام في الجملة.

والصراط: هو الجسر المنصوب على متن جهنم بين الجنة والنار، يمر عليه الناس على قدر أعمالهم.

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى في كلامه عن الصراط: «جسر منصوب على متن جهنم بين الجنة والنار، يمر عليه الناس على قدر أعمالهم. فمنهم من يمر كلمع البصر،

(١) الجرح والتعديل: ٢٢٢-٢٢١/٩.

(٢) تقدم في ص ٤٠ من هذه الرسالة.

ومنهم من يمر كالبرق، ومنهم من يمر كالفرس الجواد، ومنهم من يمر كركاب الإبل، ومنهم من يعود عدواً، ومنهم من يمشي مشياً، ومن يزحف زحفاً، ومنهم من يخطف ويلقى في جهنم؛ فإنَّ الجسر عليه كالاليب تخطف الناس بأعمالهم فمن مر على الصراط دخل الجنة»^(١).

وقد وردت أحاديث كثيرة فيها ذكر الصراط وصفته، وصفة المرور عليه. منها: ما أخرجه الشیخان وغيرهما عن أبي هريرة وغيره عن النبي ﷺ في حديث يوم القيمة وفيه: «ويضرب الصراط بين ظهري جهنم فأكون أنا وأمي أول من يحيى، ولا يتكلم يومئذ إلا الرسل، ودعوى الرسل يومئذ: اللهم سلم سلم؛ وفي جهنم كالاليب مثل شوك السعدان، غير أنه لا يعلم ما قدر عظمها إلا الله عز وجل تخطف الناس بأعمالهم فمنهم الموبق بعمله، والموثق بعمله، ومنهم المغدر أو المحاري أو نحوه»^(٢).

وما أخرجه أيضاً عن أبي سعيد الخدري رضي الله تعالى عنه عن النبي ﷺ وفيه: «ثم يؤتى بالجسر فيجعل بين ظهري جهنم، قلنا يا رسول الله وما الجسر؟ قال: مدحضة مزلة^(٣). عليه خطاطيف، وكالاليب، وحسكة مفلطحة، لها شوكة عقيفاء تكون بنجد يقال لها السعدان، المؤمن عليها كالطرف، وكالبرق، وكالريح، وكأجاويد الخيل والركاب؛ فناج مسلم، وناج مخدوش ومكدوش^(٤) في نار جهنم حتى يمر آخرهم يسحب سجباً»^(٥). والذي عليه أهل الحق - أهل السنة والجماعة - إثبات الصراط على ظاهره بغير تأويل كما وردت به الأخبار الصحيحة^(٦). وقد - تقدم - بفضل الله تعالى ذكر بعضها قريراً.

(١) العقيدة الواسطية لابن تيمية: ص ١٥٣ بشرح الدكتور صالح فوزان الفرزان.

(٢) صحيح البخاري كتاب الرفاق بباب الصراط جسر جهنم: ١٧٩/٨، رقم ٦٥٧٣، وصحيح مسلم كتاب الإيمان بباب إثبات رؤية المؤمنين في الآخرة لربهم سبحانه وتعالى: ١٦٣/١، رقم ١٨١، وأخرجه أحمد في المسند: ١١/٣.

(٣) الدحض والمزلة : يعني واحد وهو الموضع الذي تزل فيه الأقدام ولا تستقر؛ ومنه دحست الشمس أي مالت، وححة داحضة أي: لا ثبات لها. شرح التوروي ل الصحيح مسلم: ٢٩/٣.

(٤) مكدوش: أي مدفوع. يقال: تكتُّس الإنسان إذا دفع من ورائه فسقط. النهاية لابن الأثير: ١٥٥/٤.

(٥) صحيح البخاري مع الفتح كتاب التوحيد بباب قول الله تعالى: «وجوه يومئذ ناضرة إلى ربها ناظرة»: ٤٣٠/١٣، رقم ٧٤٣٧، وصحيح مسلم كتاب الإيمان بباب صفة الصراط: ١٦٧/١، رقم ١٨٣، وأحمد في المسند: ١٧/٣، ١١٠/٦.

(٦) انظر: لوامع الأنوار البهية للسفاريني: ١٩٤-١٩٢/٢.

المسألة الرابعة

بيانه الإمام بالحوض

إنَّ الإمام ابن أبي حاتم - رحمه الله تعالى - قرَرَ ثبوت الحوض والإيمان به بذكره في سياق ذكره لجواب أبيه وأبي زرعة لما سألهما عن مذاهب أهل السنة في أصل الدين. وذكر الحوض في ثنايا مسائل الاعتقاد التي يؤمن بها أهل السنة يدل على أنه من معتقد أهل السنة والجماعة مما خالفوا فيه أهل البدع كسائر المسائل الأخرى التي ورد ذكرها في هذا الكتاب: «كتاب أصل السنة واعتقاد الدين». وهذه من دلالة الاقتران وهي معترضة في مثل هذا، ويستتبع منها غرض الإمام ابن أبي حاتم ومنهجه في تقرير مسائل الاعتقاد. فقد سبق أن مرَّ في أثر أبي حاتم وأبي زرعة الذي ساقه عنهما ابن أبي حاتم في بيان معتقدهما قولهما: «... والحوض المكرم به نبِيُّنَا ﷺ وعلى آله حق»^(١).

ففي هذا الأثر إثبات الحوض الذي أكرم الله تعالى به نبِيُّنا محمد ﷺ. وقد وردت أحاديث كثيرة وصحيحة في ذكره وثبوته للنبي ﷺ يوم القيمة، نص عدد من الحفاظ على بلوغها مبلغ التواتر^(٢). وما ورد عن الرسول ﷺ في إثبات الحوض وصفته:

ما أخرجه الشیخان وغيرهما من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله تعالى عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «حوضي مسيرة شهر، ما ورثه أبٌ من اللبن، وريحة أطيب من المسك، وكيسانه كنجوم السماء، من شرب منها لا يظمأ أبداً»^(٣).

وأخرج مسلم عن أبي ذر رضي الله تعالى عنه قال: قلت: يا رسول الله ما آنية الحوض؟ قال: «والذي نفس محمد بيده لأنتيه أكثر من عدد نجوم السماء وكواكبها ألا

(١) تقدم في ص ٤٠ من هذه الرسالة.

(٢) منهم: المحافظ ابن عبد البر في التمهيد: ٢/٢٩١، ٣٠٩ ، والقاضي عياض والنوروي في شرح صحيح مسلم: ١٥/٥٣ ، وابن تيمية في جموع الفتاوى: ٤/٤٢٥ ، وابن القيم في تهذيب السنن: ٧/١٣٥ ، وابن كثير في النهاية: ١/٣٣٧، ٣٦٩ ، وابن أبي العز الخنفي في شرح العقيدة الطحاوية: ص ٢٧٧

(٣) صحيح البخاري: كتاب الرفاق - باب في الحوض وقول الله تعالى: ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَر﴾: ١١/٤٧٢ ، رقم ٦٥٧٩ ، وصحيف مسلم كتاب الفضائل باب إثبات حوض نبِيُّنا ﷺ وصفاته: ٤/١٧٩٣ ، رقم ٢٢٩٢ .

في الليلة المظلمة المصححة، آنية الجنة من شرب منها لم يظماً، آخر ما عليه يشخب فيه ميزابان من الجنّة من شرب منه لم يظماً، عرضه مثل طوله ما بين عمان إلى أيلة، مأوه أشد يياضاً من اللبن وأحلى من العسل»^(١). إلى غير ذلك من الأحاديث الصحيحة الصريرة التي لا تترك مجالاً للشك فضلاً عن الإنكار. ومع هذا فقد أنكره بعض أهل البدع قال الحافظ ابن عبد البر -رحمه الله تعالى-: «الأحاديث في حوضه ﷺ متواترة صحيحة ثابتة كثيرة، والإيمان بالحوض عند جماعة علماء المسلمين واجب، والإقرار به عند الجماعة لازم، وقد نفاه أهل البدع من الخوارج والمعتزلة، وأهل الحق على التصديق بما جاء عنه في ذلك ﷺ»^(٢).

وقال القاضي عياض -رحمه الله تعالى-: «أحاديث الحوض صحيحة، والإيمان به فرض، والتصديق به من الإيمان؛ وهو على ظاهره عند أهل السنة والجماعة لا يتأنّ ولا يختلف فيه. وحديثه متواتر النقل، رواه خلاطٍ من الصحابة»^(٣).

المسألة الخامسة

بيانه مسألة الشفاعة

إنَّ الإمام ابن أبي حاتم -رحمه الله تعالى- قررَ مسألة الشفاعة بما ذكره من جواب أبيه وأبي زرعة عن المسائل الاعتقادية التي يؤمن بها أهل السنة بعد أن وجه إليهما سؤالاً في هذا الشأن. وفي هذا تقرير لمذهب أهل السنة، ورد على أهل البدعة من الخوارج والمعتزلة الذين أنكروا ثبوتها ووقوعها.

فقد جاء في ذلك الجواب قولهما: «... والشفاعة حق، وأنَّ ناساً من أهل التوحيد يخرجون من النار بالشفاعة حق»^(٤).

(١) صحيح مسلم كتاب الفضائل - باب إثبات حوض نبينا ﷺ وصفاته : ٤ / ١٧٩٨، رقم ٢٣٠٠

(٢) التمهيد له : ٢ / ٢٩١، وخرقه في ٢ / ٣٠٩

(٣) ذكره عنه النووي في شرح صحيح مسلم: ١٥ / ٥٣.

(٤) تقدم في ص ٤٠ من هذه الرسالة.

دلّ هذا الأثر على أنَّ علماء السنة في جميع الأمصار جمّعون على إثبات الشفاعة، وأنَّ ناساً من أهل الكبائر يخرجون من النار بالشفاعة. فأهل السنة يؤمّنون بالشفاعة ويشتبونها لثبوت أدلةها في الكتاب والسنة.

قال الإمام أبو عثمان الصابوني -رحمه الله تعالى-: «ويؤمن أهل الدين والسنّة بشفاعة الرسول ﷺ لمني أهل التوحيد، ومرتكبي الكبائر كما ورد به الخبر الصحيح عن رسول الله ﷺ»^(١).

وقد خالفهم في ذلك أهل البدع من الخوارج والمعتزلة فأنكروا الشفاعة فيمن استحق النار من أهل الكبائر أن لا يدخلها أو فيمن دخلها منهم أن يخرج منها^(٢) بناء على قوله المشهور: إنَّ صاحب الكبيرة مخلد في النار. وردو الأحاديث الواردة في ذلك بأنها منقولة بطريق الآحاد عن النبي ﷺ، وأنها لا يصح الاحتجاج بها^(٣). وهو قول باطل والأدلة على بطلانها من القرآن والسنة أشهر من أن تذكر.

وقد احتج هؤلاء المبتدعة فيما ذهبوا إليه بالأيات التي فيها نفي الشفاعة كقوله تعالى: ﴿فَمَا تَنْفَعُهُمْ شَفَاعَةُ الشَّافِعِينَ﴾^(٤). وقوله: ﴿مَا لِظَّالِمٍ مِنْ حَمِيمٍ وَلَا شَفِيعٍ يَطْبَعُ﴾^(٥). وقوله تعالى: ﴿وَلَا يَقْبَلُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا تَنْفَعُهُ شَفَاعَةُ﴾^(٦) وأمثال ذلك من الآيات التي تتضمن نفي الشفاعة^(٧). وهو احتجاج غير صحيح لأنَّ الشفاعة المنافية هنا هي الشفاعة في أهل الشرك فهم الذين لا تنفعهم شفاعة الشافعيين.

وقد روى الإمام ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى ما يدل على هذا المعنى:

فقد أخرج الالكلائي بإسناده من طريق ابن أبي حاتم إلى يزيد بن صهيب الفقير^(٨)

(١) عقيدة السلف وأصحاب الحديث: ص ٢٥٨.

(٢) انظر: شرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار: ص ٦٨٨-٦٨٩، وانظر أيضاً الإرشاد للجويني: ص ٣٩٣-

٣٩٥، والموافق للإيجي: ص ٣٨٠ ، وبمجموع فتاوى شيخ الإسلام: ١٤٨، ١١٤/١، ١٤٠-١٤١.

(٣) انظر: شرح الأصول الخمسة: ص ٦٩٠.

(٤) سورة المدثر: آية ٤٨.

(٥) سورة غافر: آية ١٨.

(٦) سورة البقرة: آية ١٢٣.

(٧) انظر: بعض تلك الاستدلالات في الفصل لابن حزم: ٤/٦٣، والمقالات للأشعري: ٢/١٦٦.

(٨) هو: يزيد بن صهيب الكوفي، أبو عثمان، المعروف بالتفير بفتح القاء بعدها قاف، قيل له ذلك: لأنه كان يشكرو

قال: «قلت لخابر: يا أصحاب محمد إنكم ترعنون أنّ قوماً يخرجون من النار والله يقول: هُوَ يريدون أن يخرجوا من النار وما هم بخارجين منها هُوَ هُوَ وإنكم تجعلون العام خاصا، قال: فاقرأ ما قبلها فإذا هي في الكفار)». فدلّ على أنّ الكفار هم الذين يخلدون في النار، أمّا المؤمنون فتتفعهم الشفاعة ولا يخلدون في النار لثبت الأدلة بذلك من الكتاب والسنة.

قال النووي نقاً عن القاضي عياض -رحمهما الله تعالى- : «مذهب أهل السنة حواز الشفاعة عقلاً ووجوبها سمعاً بصريح قوله تعالى: هُوَ يومئذ لا تنفع الشفاعة إلّا من أذن له الرحمن ورضي له قوله: هُوَ ولا يشفعون إلّا من ارتضى هُوَ هُوَ . وأمثالهما. وبخبر الصادق المصدق هُوَ هُوَ . وقد جاءت الآثار التي بلغت بمجموعها التواتر بصحة الشفاعة في الآخرة لمذني المؤمنين؛ وأجمع السلف والخلف ومن بعدهم من أهل السنة عليها. ومنعت الخوارج وبعض المعتزلة منها، وتعلقو بمذاهبهم في تخليد المذنبين في النار، واحتجوا بقوله تعالى: هُوَ فما تفعهم شفاعة الشافعين هُوَ . وبقوله: هُوَ ما للظالمين من حيم ولا شفيع يطاع هُوَ . وهذه الآيات في الكفار. أمّا تأويلهم أحاديث الشفاعة بكونها في زيادات الدرجات فباطل، وألفاظ الأحاديث صريحة في بطلان مذهبهم وإخراج من استوجب النار »^(٥).

وما ورد في أثر أبي حاتم وأبي زرعة -المتقدم- من الشفاعة، تكون لأهل الكبار والمذنبين من أهل التوحيد، وهذه الشفاعة عامة للنبي هُوَ هُوَ وللملائكة والنبيين والمؤمنين من يأذن الله له بها.

فعن أبي سعيد الخدري رضي الله تعالى عنه عن النبي هُوَ هُوَ وفيه: «فيقول الله عزَّ

فقار ظهره، ثقة ، من الرابعة. تقريب التهذيب: ص ١٠٧٧ .

(١) سورة المائدة: آية ٣٧ .

(٢) شرح أصول الاعتقاد: رقم ٢٠٥٤ ، وقال الححقق: «سنته ثقات إلى ابن أبي حاتم».

(٣) سورة طه: آية ١٠٩ .

(٤) سورة الأنبياء: آية ٢٨ .

(٥) شرح صحيح مسلم للنووي: ٣٥/٣ .

وحل شفت الملائكة، وشفع النبيون، وشفع المؤمنون، ولم يبق إلا أرحم الراحمين فيقبض قبضة من النار فيخرج منها قوماً لم يعملا خيراً قط»^(١).

وقد روى ابن أبي حاتم حدثنا يؤيد ما نحن بصدده من أنه اقتصر على ذكر هذه الشفاعة فقط دون غيرها، وهو ما أخرجه اللالكائي بإسناده من طريق ابن أبي حاتم إلى أنس بن مالك -رضي الله تعالى عنه- قال: قال رسول الله ﷺ: «شفاعتي لأهل الكبار من أمتي»^(٢).

واقتصر الإمام ابن أبي حاتم -رحمه الله تعالى- على ذكر هذا النوع فقط من الشفاعة، هو للرّد على الخوارج والمعزلة المنكرين لها كما تقدم.

وقد ذكر العلماء أقساماً عدّة للشفاعة^(٣) واستقصوها في ثمانية أنواع، منها ما هو خاص بالنبي ﷺ، ومنها ما هو مشترك بينه وبين غيره من النبيين والملائكة والصالحين، ودونكها ملخصة:

- ١- الشفاعة العظمى وهي شفاعته ﷺ في أهل الموقف حتى يقضى بينهم بعد طول الموقف عليهم، وبعد أن يتراجع الأنبياء حتى يتنهى إليه.
- ٢- شفاعته ﷺ في دخول أهل الجنة بعد الفراغ من الحساب.
- ٣- شفاعته ﷺ في عمه أبي طالب في تخفيف العذاب عنه.
- ٤- شفاعته ﷺ فيمن استحق النار من عصاة الموحدين أن لا يدخلها.

(١) جزء من حديث طويل أخرجه مسلم في كتاب الإيمان بباب إثبات رؤية المؤمنين في الآخرة ربهم سبحانه وتعالى: رقم ١٧٠، رقم ١٨٣.

(٢) شرح أصول الاعتقاد: رقم ٢٠٦٦، ورواه الترمذى في كتاب صفة القيمة باب ما جاء في الشفاعة: ٦٢٥/٤، رقم ٢٤٣٥، وقال: حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه، والحاكم في المستدرك: ٦٩/١، وأحمد في المسند: ٢١٣/٢، وصححه الألبانى: انظر: حاشية مشكاة المصايب: ٨١/٣.

(٣) انظر: كتاب التوحيد لابن حزم: ٥٨٨/٢، والشريعة للأجري: ص ٣٣٨، وشرح النورى ل الصحيح مسلم: ٣٥/٣، والنهاية في الفتن واللاحـم لابن كثير: ٢٠٢/٢، وشرح العقيدة الطحاوية: ص ٢٩٠-٢٨٢، وفتح البارى: ٤٢٩/٤٢٨، ولوامع الأنوار البهية للسفاريني: ٢١١/٢، وقاعدة في التوسل لابن تيمية: ص ٢٥٠، فقرة ٧٠٨، وضمن الفتوى: ١٤٨/١، وتهذيب السنن لابن القيم: ١٣٣-١٣٢/٧، وشرح جواهرة التوحيد للبيهوري: ص ١٨٧ ، وشرح العقيدة الواسطية: د/ صالح الفوزان : ١٥٧-١٥٨.

- ٥ - شفاعته **للله** فيمن دخل النار من عصاة الموحدين أن يخرج منها.
- ٦ - شفاعته **للله** في رفع درجات بعض أهل الجنة فوق ما كان يقتضيه ثواب أعمالهم.
- ٧ - شفاعته **للله** في إدخال قوم الجنة بغير حساب ولا عذاب.
- ٨ - شفاعته **للله** في قوم استوت حسناتهم وسيئاتهم أن يدخلوا الجنة وهم أصحاب الأعراف على قول جمّع من العلماء^(١).

المسألة السادسة

مسألة خلق الجنة والنار

قرر الإمام ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى أنَّ الجنة والنار مخلوقتان الآن كما هو مذهب أهل السنة قاطبة بما صنعه من إثبات أثر أبيه وأبي زرعة الذي يدل على ذلك، ومراده بذلك تقرير مسائل الاعتقاد التي وردت في ذلك الأثر، والتي منها إثبات مسألة خلق الجنة والنار الآن لا في المستقبل في يوم القيمة، وتقرير مذهب السلف، والرد على أهل البدع الذين يقولون أنها لم تخلق بعد.

فقد تقدم في الأثر المشار إليه قولهما: «... والجنة حق. والنار حق. وهما مخلوقتان لا يفنيان أبداً. والجنة ثواب لأوليائه، والنار عقاب لأهل معصيته إلا من رحم الله عز وجل»^(٢).

هذا الأثر واضح في أنَّ علماء السنة مجتمعون على أنَّ الجنة والنار موجودتان، وأنهما مخلوقتان لا تفنيان. ويريد هذا الآتي:

قال الصابوني -رحمه الله تعالى-: «ويشهد أهل السنة ويعتقدون أنَّ الجنة والنار

(١) كابن حجر ، انظر فتح الباري: ٤٢٩/١١ ، وانظر تفسير ابن كثير: ٢٢٥/٢ ، فقد ذكر أنَّ هذا القول نص عليه حذيفة، وأبي عباس، وأبي مسعود -رضي الله تعالى عن الجميع-، وغير واحد من السلف والخلف رحم الله تعالى الجميع .

(٢) تقدم في ص ٤٠ من هذه الرسالة.

خلوقتان، وأنهما باقitan لا تفنيان أبداً، وأنَّ أهل الجنة لا يخرجون منها أبداً، وكذلك أهل النار الذين هم أهلها خلقوا لها لا يخرجون أبداً»^(١).

وقال الطحاوي -رحمه الله-: «والجنة والنار مخلوقتان، لا تفنيان أبداً ولا تبيدان، فإنَّ الله تعالى خلق الجنة والنار قبل الخلق، وخلق لهما أهلاً...»^(٢).

وقد روى ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى أيضاً أحاديث تقرُّر هذه المسألة وتصرُّح بها، ومنها:

١- حديث ابن عباس -رضي الله تعالى عنهما- الطويل في صلاة الخسوف، وفيه: «إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ آيَتَانِ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ لَا يَخْسَفُانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ وَلَا لِحَيَاةِهِ، فَإِذَا رَأَيْتُمْ ذَلِكَ فَادْكُرُوا اللَّهَ، قَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ: رَأَيْنَاكَ تَنَاهُلْتَ شَيْئاً فِي مَقَامِكَ هَذَا، ثُمَّ رَأَيْنَاكَ تَكَعَّبَتْ. قَالَ: إِنِّي رَأَيْتُ الْجَنَّةَ أَوْ أَرَيْتُ الْجَنَّةَ فَتَنَاهُلْتَ مِنْهَا عَنْ قُوَّدَأَ لَوْ أَخْدَتَهُ لِأَحْلَتْمُ مِنْهُ مَا بَقِيَتِ الدُّنْيَا، وَأَرَيْتُ النَّارَ، فَلَمْ أَرْ كَالِيُومْ مُنْظَراً قَطَّ (أَفْظَعَ)^(٣)، وَرَأَيْتُ أَكْثَرَ أَهْلِهَا النِّسَاءَ. قَالَ^(٤): بِمَا يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: بِكُفْرِهِنَّ، قَيْلَ: يَكْفُرُ بِاللهِ؟ قَالَ: يَكْفُرُونَ الْعَشِيرَ وَيَكْفُرُونَ الإِحْسَانَ، لَوْ أَحْسَنْتَ إِلَى إِحْدَاهُنَّ الدَّهْرَ ثُمَّ رَأَيْتَ مِنْكَ شَيْئاً قَالَتْ: مَا رَأَيْتَ مِنْكَ خَيْرًا قَطَّ»^(٥).

٢- حديث أسماء بنت أبي بكر -رضي الله تعالى عنها:-

روى اللالكائي ياسناده من طريق ابن أبي حاتم إلى أسماء بنت أبي بكر الصديق^(٦)

(١) عقيدة السلف وأصحاب الحديث: ص ٢٦٤.

(٢) شرح العقيدة الطحاوية: ص ٦١٤.

(٣) ما بين القوسين غير موجود عند اللالكائي ، والتوصيب من صحيح البخاري.

(٤) هكذا عند اللالكائي ، وفي البخاري: «قالوا».

(٥) رواه اللالكائي في شرح أصول الاعتقاد: رقم ٢٢٦٢، ياسناده من طريق ابن أبي حاتم إلى ابن عباس -رضي الله تعالى عنهما-، ورواه البخاري في كتاب الكسوف باب صلاة الكسوف: ٥٤٠/٢، رقم ١٠٥٢، ومسلم في كتاب الكسوف باب ما عرض على النبي ﷺ في صلاة الكسوف من أمر الجنة والنار: ٦٢٦/٢، رقم ٩٠٧.

(٦) هي : أسماء بنت أبي بكر الصديق، أم عبد الله بن الزبير ، ذات النطافتين ، القرشية التميمية المكية ثم المدنية، اشتُتت أم المؤمنين عائشة لأبيها، ماتت رضي الله تعالى عنها بعمره المكرمة سنة ٧٣هـ، وهي آخر المهاجرين والهجارات وفاة. الاستيعاب: ٤/١٧٨٢-١٧٨١، وأسد الغابة: ٧/٩٠، والإصابة: ٧/٤٨٦-٤٨٨.

رضي الله تعالى عنهم أ أنها قالت: «أتيت عائشة حين خسفت الشمس فإذا الناس قياماً يصلون فإذا هي قائمة فقلت: ما للناس؟ فأشارت أن نعم قالت: فقمت حتى تجلاني الغشي، فجعلت أصب فوق رأسِي الماء، فحمد الله رسول الله ﷺ وأثنى عليه، ثم قال: «ما من شيء كنت لم أره إلا قد رأيته في مقامي هذا حتى الجنة والنار»^(١).

هذا الحديث صريحان في مسألة خلق الجنة والنار اليوم، لأنهما حكاية عمّا حصل للنبي ﷺ عند صلاة الكسوف من رؤيتهم.

وقد استدل بهذين الحديثين على خلقهما الحافظ الالكتروني فأوردhem من طريق ابن أبي حاتم مستدلا بهما على ذلك^(٢).

وما يدل على بقاء الجنة والنار وعدم فنائهم ورواه ابن أبي حاتم: حديث أبي سعيد الخدري رضي الله تعالى عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا دخل أهل الجنة، وأهل النار، يجاء بالموت كأنه كبس أملح فيوقف بين الجنة والنار؛ فيقال: يا أهل الجنة هل تعرفون هذا؟ فيشربون وينظرون ويقولون: نعم هذا الموت، وكلهم قد رآه. ثم يقال: يا أهل النار هل تعرفون هذا؟ فيشربون وينظرون ويقولون: نعم هذا الموت، وكلهم قد رآه. فيؤمر به فيذبح. فيقال: يا أهل الجنة خلود فلا موت. ويا أهل النار خلود فلا موت. ثم قرأ رسول الله ﷺ: ﴿وَأَنذرْهُمْ يَوْمَ الْحُسْرَةِ إِذْ قُضِيَ الْأَمْرُ وَهُمْ فِي غَفْلَةٍ وَهُمْ لَا يَؤْمِنُونَ﴾^(٣). وأشار بيده وقال: أهل الدنيا في غفلة^(٤).

(١) شرح أصول الاعتقاد: رقم ٢٢٦٣، وأخرجه البخاري في كتاب الكسوف بباب صلاة النساء مع الرجال في الكسوف: ٦٣١/٢، رقم ١٠٥٣، ومسلم في كتاب الكسوف بباب ما عرض على النبي ﷺ في صلاة الكسوف من أمر الجنة والنار: ٦٢٤/٢، رقم ٩٠٢.

(٢) شرح أصول الاعتقاد: ص ١٢٥٦، ١٢٦٧-١٢٦٦.

(٣) سورة مريم: آية ٣٩.

(٤) أورده السيوطي في الدر المثور: ٤/٢٧١-٢٧٢، وعزاه لسعيد بن منصور وأحمد وعبد بن حميد والبخاري ومسلم والنمساني والترمذمي وأبو يعلى وابن المنذر وابن أبي حاتم وغيرهم. وأخرجه البخاري في كتاب التفسير باب ﴿وَأَنذرْهُمْ يَوْمَ الْحُسْرَةِ﴾: ٨/٢٨٢، رقم ٤٧٣٠، ومسلم في كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها بباب النار يدخلها الجبارون، والجنة يدخلها الضعفاء: ٤/٢١٨٨، رقم ٢٨٤٩.

فهذه الأحاديث وأمثالها تدل دلالة واضحة على أنَّ الجنة والنار مخلوقتان موجودتان الآن، وعلى أبديةهما ودومهما وخلود أهلهما فيهما. وهذا ما أجمع عليه السلف أهل السنة والجماعة. وقد تقدم نقل إجماعهم على هذه المسألة وَالحمد لله والمنة.

وخالف القدرية والمعتزلة ومنتبعهم صريح هذه النصوص الصحيحة. وقالوا: بل ينشئهما الله يوم القيمة.

قال شارح الطحاوية: «اتفق أهل السنة على أنَّ الجنة والنار مخلوقتان موجودتان الآن، ولم يزل على ذلك أهل السنة، حتى نبغت نابغة من المعتزلة والقدرية فأنكرت ذلك، وقالت: بل ينشئهما الله يوم القيمة!! وحملهم على ذلك أصلهم الفاسد الذي وضعوا به شريعة لم يفعله الله، وأنه ينبغي أن يفعل كذا، ولا ينبغي له أن يفعل كذا!! وقادسوه على خلقه في أفعالهم، فهم مشبهة في الأفعال، ودخل التجهم فيهم، فصاروا مع ذلك معطلة! وقالوا: خلق الجنة قبل الجزاء عبث، لأنها تصير معطلة مُدَدًا متطاولة!! فردو من النصوص ما حالفت هذه الشريعة الباطلة التي وضعوها للرب تعالى وحرّقو النصوص عن مواضعها؛ وضلّلوا وبَدَعُوا من خالف شريعتهم»^(١).

وقال المبتداعة أيضًا: بفناء الجنة والنار.

قال شارح الطحاوية: «وقال بفناء الجنة والنار الجهم بن صفوان إمام المعطلة وليس له سلف قط، لا من الصحابة ولا من التابعين لهم بِإحسان، ولا من أئمة المسلمين، ولا من أهل السنة، وأنكره عليه عامة أهل السنة، وكفروه به، وصاحوا به وبأتباعه من أقطار الأرض. وهذا قاله لأصله الفاسد الذي اعتقده، وهو امتناع ما لا يتناهى من الحوادث!»^(٢).



(١) شرح العقيدة الطحاوية: ص ٦١٤-٦١٥، وذكر نحوه ابن القيم في حادي الأرواح: ص ٣٧-٣٨.

(٢) شرح العقيدة الطحاوية: ص ٦٢١، وانتظر ما بعده.

المبحث الثالث

بيان ابن أبي حاتم مسألة رؤية الله تعالى

وفي مطلبان:

المطلب الأول

بيانه رؤية المؤمنين ربهم في الآخرة

إنَّ من مسائل الاعتقاد التي قرَّرَها الإمام ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى وعني بها عناية خاصة، مسألة رؤية الله في الآخرة. فهي إحدى المسائل التي برزت فيها جهوده وكثرت فيها مروياته ونقولاته. إذ هي من أشرف مسائل أصول الدين وأجلها التي يؤمن بها أهل السنة، واتفق على القول بها الأنبياء والمرسلون وجميع الصحابة والتابعين وأئمة الإسلام على تتابع القرون^(١). ولم يذكرها إلاً أهل الزَّيغ والضلال من الجهمية والخوارج، والمعتزلة والرافضة^(٢)، ومن نحَا نحوهم.

وقد قرَّرَ ابن أبي حاتم هذه المسألة بإيراده أثر سُؤاله لأبيه وأبي زرعة رحمهما الله تعالى عن أصول الدين التي يؤمن بها أهل السنة - المتقدم - حيث ورد فيه قولهما:

«... والله تبارك وتعالى يرى في الآخرة، ويراه أهل الجنة بآبصارهم»^(٣).

كما قرَّره أيضاً بإيراده الأحاديث والآثار. فساق بسنده أحاديث وآثاراً كثيرة عن النبي ﷺ وعن أئمة السلف - رحمهم الله تعالى جميعاً - تقرَّرَ هذه المسألة وترد على منكريها. ومن تلك الأحاديث والآثار:

(١) انظر: حادي الأرواح لابن القيم: ص ٤٠٢، ط ١ مكتبة دار التراث.

(٢) انظر: الرد على الزنادقة والجهمية: ص ٨٥ ، ومقالات المسلمين: ٢٣٨/١.

(٣) تقدم في ص ٣٩ من هذه الرسالة.

حديث أبي هريرة - رضي الله تعالى عنه:-

روى الالكائي بإسناده من طريق ابن أبي حاتم إلى أبي هريرة رضي الله تعالى عنه يبلغ به النبي ﷺ قالوا: يا رسول الله هل نرى ربنا يوم القيمة؟ قال: هل تضارون في رؤية الشمس في الظهيرة ليست في سحابة؟ قالوا: لا. قال: هل تضارون في رؤية القمر في ليلة البدر ليس في سحابة؟ قالوا: لا. قال: «فوالذي نفس محمد بيده لا تضارون في رؤية ربكم كما لا تضارون في رؤية أحدهما..»^(١) الحديث.

في هذا الحديث دليل واضح على رؤية الله تعالى، وأنها رؤية واضحة مثل رؤية الشمس في الظهيرة، ورؤية القمر ليلة البدر، لا غموض فيها ولا لبس، وأن المؤمنين يرون ربهم عياناً بدون أن يلحقهم ضرر من تلك الرؤية، كما أنه لا يقع ضرر في رؤية الشمس أو القمر ليلة البدر.

وقوله: «لا تضارون» أي: لا يقع لكم ضرر من تلك الرؤية.

قال الخطابي: «وهذا والأول سواء في إدغام أحد الحرفين في الآخر وفتح التاء من أوله، وزنه تفاعلون من الضرار، والضرار أن يتضارر الرجال عند الاختلاف في الشيء فيضار هذا ذاك، وذاك هذا، فيقال: قد وقع الضرار بينهما أو الاختلاف»^(٢).

وفي هذا الحديث أن بعض الصحابة هم الذين سألوا النبي ﷺ عن رؤية الله تعالى يوم القيمة، فدلّ هذا على أنهم كانوا يسألون عن الصفات ويجوزون ذلك وإنما سألوا ويؤكّد جواز ذلك إقراره ﷺ على ذلك. وفي هذا دليل على مشروعية السؤال في مسائل الصفات إذا لم يكن ذلك على سبيل التنطع والتتفيه والشك.

والتشبيه في قوله: «كما لا تضارون في رؤية أحدهما». إنما هو تشبيه الرؤية بالرؤية، وليس تشبيها للمرئي بالمرئي حتى يلزم منه تشبيه الخالق بالخلق. تعالى الله عن ذلك علوا كبيراً. فمعنى الحديث أنكم «ترون ربكم رؤية ينزاح معها الشك، وتنتفي

(١) شرح أصول الاعتقاد: رقم ٢١٩٧، وأخرجه مسلم في كتاب الإيمان بباب معرفة طريق الرؤية: ١٦٣-١٦٤، رقم ١٨٢.

(٢) معلم السنن: ٤/٣٣٠.

معها المريء كرؤيتك القمر، لا ترتابون به ولا تمسرون فيه»^(١). وفائدة هذا التشبيه هو تحقيق الرؤية ونفي المجاز والتأويل.

قال ابن القيم -رحمه الله تعالى-: «وحقق رَبُّكُمْ وقوع الرؤية عياناً برؤية الشمس والقمر تجلياً لها ونفياً لتوهم المجاز الذي يظنه المعطلون»^(٢).

ومن تلك الأحاديث أيضاً: حديث صهيب بن سنان الرومي رضي الله تعالى عنه في تفسير قول الله تعالى: ﴿لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحَسْنَى وَزِيَادَةٌ﴾^(٣). حيث أورد تفسير الزِّيادة هنا بالرؤيا عن النبي $\text{صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّدَتْهُ}$.

فروى بسنده عن صهيب^(٤) رضي الله تعالى عنه قال: قال رسول الله $\text{صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّدَتْهُ}$: «إذا دخل أهل الجنة نودوا يا أهل الجنة: إن لكم عند الله موعودا لم تروه. قال: فيقولون: وما هو؟ ألم يُرضِّ وجوهنا ويزحزنا عن النار ويدخلنا الجنة؟ قال: فيكشف الحجاب، فينظرون إليه تبارك وتعالى. فوالله ما أعطاهم شيئاً هو أحب إليهم منه، ثم قرأ: ﴿لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحَسْنَى وَزِيَادَةٌ﴾»^(٥).

قال الإمام ابن القيم رحمه الله تعالى: «وهذا حديث رواه الأئمة عن حماد وتلقوه عن نبيهم بالقبول والتصديق»^(٦).

وكما أورد ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى ذلك التفسير عن النبي $\text{صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّدَتْهُ}$ ، كذلك أورده عن جماعة من السلف رضوان الله عليهم أجمعين، فقال رحمه الله: «وروي عن أبي بكر

(١) المصدر السابق: ٣٢٩/٤.

(٢) زاد المعاد: ٥٥/٣.

(٣) سورة يومن: آية ٢٦.

(٤) هو: صهيب بن سنان، أبو يحيى النمري ويعرف بالروماني، لأنَّه أقام بالروم مدة وكان من كبار السابقين البدريين، وكان -رضي الله تعالى عنه- فاضلاً كريماً سمحاً، وكان من اعتزل الفتنة، توفي سنة ٣٨٢هـ. انظر: الاستيعاب: ٢/١٧٤، ١٨٢، سير أعلام البلاط: ٢/١٧٦، ٢٦٠، الإصابة: ٢/١٩٥-١٩٦.

(٥) تفسير ابن أبي حاتم (جزء سورة يومن): ص ١٢٤، وأعرجه مسلم بنحوه في كتاب الإيمان بباب إثبات رؤية المؤمنين في الآخرة ربهم: ١/١٦٣، رقم ٢٩٩.

(٦) حادي الأرواح: ص ٤٢٧.

الصديق رضي الله عنه^(١)، وحذيفة بن اليمان^(٢)، وابن عباس^(٣)، وعبد الرحمن بن أبي ليلي^(٤)، وعبد الرحمن بن سابط^(٥)، وعكرمة^(٦)، وعامر بن سعد^(٧)، والحسن^(٨)، ومجاهد^(٩)، وقتادة^(١٠)، وأبي إسحاق^(١١)، والضحاك^(١٢)، وأبي سنان^(١٣)، والستي^(١٤): أنَّ الزِّيادةَ النَّظَرُ إِلَى وَجْهِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ»^(١٥).

ولكون هذا التفسير مشهوراً مستفيضاً عن السلف، بل متواتراً عنهم، أنكر العلماء على من أنكره وأخرجوهم من مجالسهم.

روى اللالكائي بإسناده من طريق ابن أبي حاتم إلى يحيى بن المغيرة^(١٦) قال: كنا

(١) أخرجه الطبرى في التفسير: ٦٣/١٥، وذكره ابن كثير في التفسير: ٤١٤/٢، ٤١٤/٢، وذكره السيوطي في الدر المثوض: ٣٠٦/٣.

(٢) أخرجه الطبرى في التفسير: ٦٤/١٥، وابن كثير: ٤١٤/٢، وذكره السيوطي في الدر المثوض: ٣٠٦/٣.

(٣) ذكره ابن الجوزي في زاد المسير: ٢٤/٤، وابن كثير: ٤١٤/٢، وأخرجه اللالكائي في شرح أصول الاعتقاد:

رقم ٧٨٧.

(٤) ذكره ابن الجوزي في زاد المسير: ٢٤/٤، وابن كثير: ٤١٤/٢.

(٥) ذكره ابن كثير: ٤١٤/٤، وأشار إليه اللالكائي في شرح أصول الاعتقاد: رقم ٨٨٠.

(٦) ذكره ابن الجوزي في زاد المسير: ٢٤/٤، وابن كثير: ٤١٤/٢، وأخرجه اللالكائي في شرح أصول الاعتقاد:

رقم ٧٩٦.

(٧) أخرجه الطبرى في التفسير: ٦٣-٦٤/١٥، وابن كثير: ٤١٤/٢، وأورده السيوطي في الدر المثوض: ٣٠٦/٣.

وعامر: هو عامر بن سعد البجلي، الكوفي، مقبول من الثالثة، أخرج له مسلم وأصحاب السنن: تقريب التهذيب: ص ٤٧٥.

(٨) أخرجه الطبرى في التفسير: ٦٧/١٥، وذكره ابن كثير: ٤١٤/٢، واللالكائي: رقم ٧٩١.

(٩) أخرجه اللالكائي في شرح أصول الاعتقاد: رقم ٧٩٧، وذكره ابن كثير في التفسير: ٤١٤/٢.

(١٠) ذكره ابن الجوزي في زاد المسير: ٢٤/٤، وابن كثير في التفسير: ٤١٤/٢.

(١١) أخرجه الطبرى في التفسير: ٦٤/١٥، وابن كثير: ٤١٤/٢، وأورده السيوطي في الدر المثوض: ٣٠٦/٣.

(١٢) ذكره ابن الجوزي في زاد المسير: ٢٤/٤، وابن كثير: ٤١٤/٢، وأورده السيوطي في الدر المثوض: ٣٠٦/٣.

(١٣) لم جد له.

(١٤) ذكره ابن كثير في التفسير: ٤١٤/٢، وأورده السيوطي في الدر المثوض: ٣٠٦/٣.

(١٥) تفسير ابن أبي حاتم: (جزء سورة يونس): من ص ١٢٦-١٢٩.

(١٦) هو: يحيى بن المغيرة بن إسماعيل بن أيوب المخزومي، أبو سلمة المدنى، صدوق، مات سنة ٢٥٣هـ. تقريب التهذيب: ص ١٠٦٧.

عند جرير بن عبد الحميد فذكر له حديث ابن سابط^(١): ﴿لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْخَيْرَاتِ وَزِيَادَةٌ﴾ قال: «الزيادة: النظر إلى وجه الله. قال: فحضره رجل فأنكره، فصاح به وأخرجه من مجلسه»^(٢).

فتبيّن بهذا دلالة الآية الكريمة على رؤية الله تعالى في الآخرة، وأنَّ الحسنى: الجنَّة، والزيادة: النظر إلى وجه الله الكريم، وأنَّ هذا هو تفسير النبي ﷺ للآية، وتفسير صحابته الكرام والتابعين لهم بإحسان؛ وأنَّه لا يجوز إنكار هذا التفسير.

وقد أورد الإمام ابن أبي حاتم أيضًا ما يدل على أنَّ النظر الوارد في قول الله تعالى: ﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾^(٣). المقصود به الرؤية.

فروى تفسير هذه الآية الكريمة بذلك عن مجاهد وغيره من أئمَّة السلف: روى اللالكائي ياسناده من طريق ابن أبي حاتم إلى مجاهد رحمه الله تعالى أنه قال: في تفسير قوله تعالى: ﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ﴾: «حسنة. ﴿إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾. قال: تنظر إلى ربها تبارك وتعالى»^(٤).

كما أخرج اللالكائي أيضًا ياسناده من طريق ابن أبي حاتم إلى عكرمة رحمه الله في قوله عزَّ وجلَّ: ﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ﴾. قال: «مسرورة فرحة إلى ربها ناظرة». قال عكرمة: «انظر ماذا أعطى الله عبده من النور في عينيه، إذ لو جعل جميع ما خلق الله من الإنس والجن والدواب والطير وكل شيء خلق الله فجعل نور أعينهم في عيني عبد من عباده ثم كشف عن الشمس ستراً واحداً دونها سبعون ستراً ما قدر على أن ينظر إلى الشمس، والشمس: جزء من سبعين جزء من نور العرش، والعرش: جزء من سبعين جزء من نور الستر. فانظروا ماذا أعطى عبده من النور في عينيه النظر إلى وجه ربِّه الكريم عياناً»^(٥).

(١) هو: عبد الرحمن بن سابط بن أبي حبيبة بن عمرو الجمحى المكي، تابعي كان ثقة كثير الحديث، توفي سنة ١١٨ هـ. انظر: التاريخ الكبير: ٢٩٤/٥ - ٢٩٥/٥، الجرح والتعديل: ٤٠/٥، شذرات الذهب: ١٥٦/١.

(٢) شرح أصول الاعتقاد: رقم ٨٨٠ ، وأخرجه البيهقي في الاعتقاد: ص ٤٩ ، والتيسير في المعجم في بيان المعجم: ٢/٢٤٧ ، وأوردته ابن القيم في حادي الأرواح: ص ٤٦٨ .

(٣) سورة القيمة: آية ٢٢-٢٣.

(٤) شرح أصول الاعتقاد: رقم ٨٠٢ ، وروى نحوي عبد الله في السنة: ٥٠٢/٢ ، رقم ١١٦١ .

(٥) شرح أصول الاعتقاد: رقم ٨٠٤ ، وعزاه ابن حجر في الفتح إلى عبد بن حميد عن إبراهيم بن الحكم... به. ثم

فدلالة هذه الآية الكريمة على رؤية المؤمنين ربهم يوم القيمة واضحة وصريحة لا تقبل تحريفاً ولا تأويلاً. يقول الإمام ابن القيم رحمه الله تعالى: «(وإضافة النظر إلى الوجه الذي هو محله في هذه الآية، وتعديته بأدلة «إلى») الصريح في نظر العين، وإخلاء الكلام من قرينة تدل على أن المراد بالنظر المضاف إلى الوجه المعدى بالي خلاف حقيقته، وموضوعه صريح في أن الله تبارك وتعالى أراد بذلك نظر العين التي في الوجه إلى نفس الرب جل جلاله»^(١). وقد روى ابن أبي حاتم ما يفيد مثل هذا المعنى:

قال اللالكائي: ذكره عبد الرحمن قال: ثنا أبي قال: حدثنا محمد بن عيسى الدامغاني قال: حدثني أبو بكر صالح المروزي - وكان صاحب قرآن - قال: دس الجهمية إلى ابن المبارك رجلاً فقال: يا أبا عبد الرحمن خدا رابان جهان جون بيبيند^(٢). قال: بجشم؟ يعني كيف نرى ربنا يوم القيمة؟ قال: بالعين^(٣).

ومع وضوح هذا، عمد النفاوة إلى حجد نعمة الرؤية وتحريفها عن موضعها، حيث قاموا بتأويل النظر الوارد في الآية إلى معنى الانتظار؛ فكانه - تعالى - قال: «وجوه يومئذ ناضرة لشواب ربهما ناظرة»^(٤). إلا أن الإمام ابن أبي حاتم - رحمه الله تعالى - تصدى لهذا التأويل الفاسد، ووقف له بالمرصاد، وأنكره بروايته عن الأئمة ما يدل على ردّه، وتغليظ القول في قائله وفاعله ومتبّئنه.

قال الحافظ اللالكائي: ذكره عبد الرحمن بن أبي حاتم قال: ثنا أبي قال: قال أبو صالح - كاتب الليث^(٥) - أملى علي عبد العزيز بن أبي سلمة الماجشون - وسألته فيما أحدثت الجهمية - فقال: «لم يزل يعلى هم الشيطان حتى جحدوا قوله عز وجل:

قال: وإبراهيم فيه ضعف ، انظر: فتح الباري: ٤٢٥/١٣.

(١) حادي الأرواح: ص ٤١٤.

(٢) قال الحق: «هذه لغة فارسية».

(٣) شرح أصول الاعتقاد: رقم ٨٨١، وأخرجه التيمي في الحجة في بيان الحجة: ٢٤٧/٢.

(٤) انظر: شرح أصول الخمسة: ص ٢٤٥ ، وانظر الرد على الزنادقة والجهمية: ص ٨٥.

(٥) هو: عبد الله بن صالح بن محمد بن مسلم الجهي، أبو صالح، كاتب الليث ، صدوق كثير الغلط، ثبت في كتابه وكانت فيه غفلة، توفي ٢٢٢هـ. تقريب التهذيب: ص ٥١٥.

﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ . فَقَالُوا: لَا يَرَاهُ أَحَدٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَجَحَدُوا وَاللَّهُ أَفْضَلُ كَرَامَةِ اللَّهِ الَّتِي أَكْرَمَ بِهَا أُولَئِكَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنَ النَّظَرِ إِلَىٰ وَجْهِهِ، وَنَصْرَتِهِ إِيَّاهُمْ فِي مَقْعِدِ صَدْقَةِ عِنْدِ مَلِيكِ الْمُقْتَدِرِ . فَوَرَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ لِيَجْعَلُنَّ رَوْيَتِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ لِلْمُخْلَصِينَ لَهُ ثَوَابًا لِيَنْضُرَ بِهَا وَجْهَهُمْ دُونَ الْمُجْرِمِينَ وَيَفْلُجَ بِهَا حَجْتُهُمْ عَلَىٰ الْجَاهِدِينَ وَشَيْعَتِهِمْ؛ وَهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ مَحْجُوبُونَ لَا يَرَوْنَهُ كَمَا زَعَمُوا: أَنَّهُ لَا يَرَى، وَلَا يَكْلِمُهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَهُمْ عَذَّبُ الْأَيْمَانِ . وَكَيْفَ لَمْ يَعْتَبِرْ - وَيَلِهُ - بِقَوْلِ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ مَحْجُوبُونَ﴾^(١) . أَفَيُظْنَ أَنَّ اللَّهَ يَقْصِيهِمْ وَيَفْنِيهِمْ وَيَعْذِبْهُمْ بِأَمْرِ يَزْعُمُ الْفَاسِقَ أَنَّهُ وَأُولَائُهُ فِيْهِ سَوَاء﴾^(٢) .

وروى اللالكائي بإسناده من طريق ابن أبي حاتم إلى الأوزاعي رحمه الله تعالى أنه قال: «إني لأرجو أن يحجب الله عز وجل جهema وأصحابه أفضل ثوابه الذي وعده أولياءه حين يقول: ﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ . فَجَحَدَ جَهَمَ وَأَصْحَابَهُ أَفْضَلُ ثَوَابَهُ الَّذِي وَعَدَ أُولَائِهِ»^(٣) .

فَأَتَضَعَّفُ مِنْ هَذَا أَنَّ الْإِمَامَ ابْنَ أَبِي حَاتِمَ رَحْمَةَ اللَّهِ تَعَالَى يَرَى أَنَّ الْمَقصُودَ بِالنَّظَرِ فِي هَذِهِ الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ الرَّوِيقَةِ.

وقد روى ابن أبي حاتم - رحمه الله تعالى - ما يدل على أن الحجب الوارد في قوله تعالى: ﴿كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ مَحْجُوبُونَ﴾^(٤) . في الكفار، أمّا المؤمنون فيرون ربهم عز وجل. فروى بسنده عن الحسن رضي الله عنه أنه قال في قول الله تعالى: ﴿كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ مَحْجُوبُونَ﴾ . قال: «عَنِ النَّظَرِ إِلَى اللَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَعْنِي الْكُفَّارَ، لِقَوْلِهِ: ﴿ثُمَّ إِنَّهُمْ لَصَالُوا الْجَحِيمَ ثُمَّ يَقَالُ هَذَا الَّذِي كَتَمْتُ بِهِ تَكْذِيبَنَّ﴾^(٥) .

(١) سورة المطففين: آية ١٥.

(٢) شرح أصول الاعتقاد: رقم ٨٧٣.

(٣) شرح أصول الاعتقاد: رقم ٨٧٤.

(٤) سورة المطففين: آية ١٥.

(٥) رواه ابن أبي حاتم كما في المجمع في بيان المحة للتميي: ٢٤٧/٢، وأخرجه اللالكائي في شرح أصول الاعتقاد: رقم ٨٨٣ ، والسبكي في طبقات الشافعية: ٨١/٢.

فدلل هذا على أن المؤمنين يرون ربهم لأن الله تعالى جعل من أعظم عقوبة الكفار كونهم محجوبين عن رؤيته واستماع كلامه، ولو لم يره المؤمنون ولم يسمعوا كلامه كانوا أيضاً محجوبين عنه، ولو حجب أولياؤه فأي فضيلة لهم على أعدائهم.

وقد احتاج بهذه الحجة الإمام الشافعي وغيره من الأئمة فذكر التيمي وغيره عن الربيع بن سليمان قال: حضرت محمد بن إدريس الشافعي رحمه الله وقد جاءته رقة من الصعيد فيها، ما تقول في قول الله تعالى: ﴿كُلًا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمْ يَحْجُبُوهُنَّ﴾. قال الشافعي: «لما حجب هؤلاء في السخط كان في هذا دليل على أنهم يرونهم في الرضا. وقال: لو لم يوقن محمد بن إدريس أنه يرى الله لما عبد الله تعالى»^(١).

ويشهد لهذا ويقويه ما رواه اللالكائي ياستاده من طريق ابن أبي حاتم إلى معاذ بن جبل^(٢) رضي الله تعالى عنه أنه قال: «يحبس الناس يوم القيمة في صعيد واحد فينادي أين المتقون؟ فيقومون في كف من الرحمن لا يحتجب الله منهم ولا يستتر..»^(٣) الآخر.

وقد استدل نفاة الرؤية بقوله تعالى: ﴿لَا تَدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يَدْرِكُ الْأَبْصَارَ وَهُوَ اللطِيفُ الْخَبِيرُ﴾^(٤). على نفي الرؤية فأورد ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى أثر نعيم بن حماد للرد على هؤلاء بأن هذه الآية خاصة في الدنيا، أو أن المراد بها نفي الإدراك الذي هو الإحاطة دون الرؤية.

قال اللالكائي: ذكره عبد الرحمن قال: ثنا إسحاق بن إبراهيم المكتب قال: ثنا زكريا بن يحيى بن حمدوه قال: سمعت رفيق نعيم بن حماد يقول: لما صرنا إلى العراق وحبس نعيم بن حماد، دخل عليه رجل في السجن من هؤلاء فقال لنعيم: أليس الله قال: ﴿لَا تَدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يَدْرِكُ الْأَبْصَارَ﴾! فقال نعيم: بلـى، ذاك في الدنيا. قال: وما

(١) الحجة في بيان الحجة: ٢٤٧-٢٤٨، ورواه أبو نعيم مختصرًا في الحلية: ٩/١١٧.

(٢) هو: معاذ بن جبل الأنباري، أحد السبعين الذين شهدوا العقبة من الأنصار وقد شهد بعد ذلك المشاهد كلها كان من أعلم الصحابة بالحلال والحرام ، توفي سنة ١٧هـ في طاعون عمواس الشام. أسد الغابة: ٤/١٠٤-١١٤.

(٣) شرح أصول الاعتقاد: رقم ٨٦٤.

(٤) سورة الأنعام: آية ٣٠.

Dilik؟ فقال نعيم: «إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْبَقَاءُ وَخَلْقُ الْخَلْقِ لِلْفَنَاءِ، فَلَا يُسْتَطِعُونَ أَنْ يَنْظُرُوا بِأَبْصَارِ الْفَنَاءِ إِلَى الْبَقَاءِ»^(١).

وهذا الأثر يدل على أنَّ الجهمية ينكرون الرؤية وهو الذي جعل هذا الرجل يتحجج كغيره من الجهمية بهذه الآية الكريمة على إنكار الرؤية. وهو استدلال باطل، ليس لهم فيه حجة؛ لأنَّ المراد بالأية نفي الإدراك الذي هو الإحاطة دون الرؤية، إذ معنى ﴿لَا تَدْرِكُهُ﴾ لا تدركه الأبصار ﴿تَرَاهُ وَلَا تُحِيطُ بِهِ﴾. أي: يراها ويحيط بها^(٢).

قال البيهقي رحمه الله مبيناً وجه عدم دلالة هذه الآية على مذهب النفاة: «وَلَا حِجَةٌ لَهُمْ فِي قَوْلِهِ لَا تَدْرِكُهُ أَبْصَارُهُمْ». فإنه إنما أراد به لَا تدركه أبصار المؤمنين في الدنيا دون الآخرة، ولا تدركه أبصار الكافرين مطلقاً، كما قال: ﴿كُلُّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمْ يَحْجُبُوهُ﴾. فلما عاقب الكفار بمحبهم عن رؤيته دلَّ على أنه يثبت المؤمنين برفع الحجاب لهم عن أعينهم حتى يروه، ولما قال في وجوه المؤمنين: ﴿وَجْهُهُمْ يَوْمَئِذٍ﴾ فقيدها يوم القيمة، ووصفها فقال: ﴿نَاضِرَةٌ﴾ ثم أثبت لها الرؤية فقال: ﴿إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾. علمنا أنَّ الآية الأخرى في نفيها عنهم في الدنيا دون الآخرة، وفي نفيها عن الوجه الباسرة دون الوجه الناضرة جمعاً بين الآيتين، وحملأً للمطلق من الكلام على المقيد منه، ثم قال بعض أصحابنا: إنما نفي عنه الإدراك دون الرؤية والإدراك هو الإحاطة بالمرئي دون الرؤية فالله يرى ولا يدرك، كما يعلم ولا يحيط به علماً»^(٣).

فالإدراك أمر زائد على الرؤية، فالله تعالى يرى لكن لا يدرك، كما أنه تعالى يعلم ولكن لا يحيط به علماً^(٤).

وقد ورد للآية تفسير آخر رواه ابن أبي حاتم عن أبي العالية وهو: أنَّ المراد بالنفي عدم الرؤية في الدنيا^(٥). وهذا يؤيد قول نعيم السابق، كما يؤيده حديث أبي أمامة التالي:

(١) شرح أصول الاعتقاد: رقم ٨٩٠.

(٢) الحجة في بيان الحجة للتبسي: ٢٥١/٢، وانظر مجموع الفتوى لابن تيمية: ٦/٢٨٩.

(٣) الاعتقاد للبيهقي: ص ٤٦-٤٧.

(٤) انظر: تفسير البغوي: ٣/١٧٤، ط دار طيبة الرياض، وتفسير ابن كثير: ٢/١٦١، ط دار إحياء التراث - بيروت، وحادي الأرواح ص ٤١٢، تحقيق يوسف علي، ط ١، دار التراث - المدينة.

(٥) رواه ابن أبي حاتم كما في شرح أصول الاعتقاد: رقم ٩٢١، والاعتقاد للبيهقي: ص ٤٦.

روى اللالكائي بإسناده من طريق ابن أبي حاتم إلى أبي أمامة^(١) رضي الله تعالى عنه قال: نادى رسول الله ﷺ: (إن الصلاة جامعة) فصعد المنبر فحمد الله وأثنى عليه بما كان خطبته حتى نزل إلا في الدجال ثم قال: «يا أيها الناس إنه يبدأ فيقول إنهنبي ولانبي بعدي، ثم يبني فيقول أنا ربكم وليس ربكم بأعور، ولا ترون ربكم حتى تموتوا». قال: واللهم لحديث عبد الرحمن^(٢).

فقوله ﷺ: «ولا ترون ربكم حتى تموتوا». دليل على عدم إمكانية الرؤية في الدنيا. ويؤيد هذا أثر أبي هريرة الذي رواه ابن أبي حاتم: قال اللالكائي: ذكره عبد الرحمن، ثم ساق الإسناد إلى أبي هريرة رضي الله تعالى عنه أنه كان يذكر: «إنكم لن تروا ربكم حتى تذوقوا الموت»^(٣). وبهذا يظهر أن المراد بالتفي الوارد في الآية: نفي وقوع الرؤية في الدنيا.

ومن الآثار التي رواها ابن أبي حاتم وهي تدل على تقرير رؤية المؤمنين ربهم يوم القيمة أثر علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه وأثر وكيع وهشام رحهما الله تعالى: روى اللالكائي بإسناده من طريق ابن أبي حاتم إلى علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه أنه قال: «من تمام النعمة دخول الجنة والنظر إلى وجه الله تبارك وتعالى في جنته»^(٤).

وروى عن الحسين بن محمد الطنافسي قال: سمعت وكيعا يقول: «يراه المؤمنون في الجنة ولا يره إلا المؤمنون»^(٥).

(١) هو: أبو أمامة صدّيقي - بالتصغير - بن عجلان الباهلي: قيل: إنه شهد أحداً وكان من بايع تحت الشجرة. توفى سنة ٨٦ هـ. الإصابة: ١٢٣/٥، وتقرير التهذيب: ص ٤٥٢.

(٢) شرح أصول الاعتقاد: رقم ٨٥٠-٨٥١، وأخرجه ابن ماجة في كتاب الفتن بباب طلوع الشمس من مغربها: ١٣٥٩/٢، رقم ٤٠٧٧، وعبد الله في السنة: ١٣٨/١، وابن أبي عاصم في السنة: رقم ٤٢٩، وقال الألباني: « الحديث صحيح، رجاله ثقات ». طلال الجنة في تخريج السنة: ٤٢٩.

(٣) شرح أصول الاعتقاد: رقم ٨٦٥.

(٤) شرح أصول الاعتقاد: رقم ٨٥٩، وأخرجه التيمي في المحة في بيان المحة: ٢٤٦/٢، وأورده ابن القيم في حادي الأرواح: ص ٤٦٠.

(٥) رواه اللالكائي بإسناده من طريق ابن أبي حاتم إليه. شرح أصول الاعتقاد: رقم ٨٨٢، وأخرجه التيمي في المحة في بيان المحة: ٢٤٦/٢ - ٢٤٧.

وقال اللالكائي: ذكره عبد الرحمن قال: وجدت في كتاب عند أبي مما وضعه هشام في «الرَّد على الجهمية». قال هشام: «وكان فيما سألكم في كتابكم عن أهل الجنة أنهم يرون ربهم!»

قال هشام: «ورد علينا في تفسير القرآن ومحكم الحديث: أنَّ الله جل ثناؤه يرى في الآخرة». ثم ذكر الروايات في تفسير القرآن والأخبار عن رسول الله^(١).

ولشهرة هذه الأخبار واستفاضتها، بل وتواترها عن النبي ﷺ قرر العلماء والأئمة وجوب الإيمان والتصديق بها. كما روى ذلك ابن أبي حاتم عن قتيبة بن سعيد رحمه الله: قال اللالكائي: ذكره عبد الرحمن قال: ثنا محمد بن علي بن سعيد النسائي قال: سمعت قتيبة بن سعيد^(٢) يقول: «قول الأئمة المأذوذ به في الإسلام والسنة: الإيمان بالرؤيا، والتصديق بالأحاديث التي جاءت عن رسول الله ﷺ في الرؤيا»^(٣).

وكما قرر العلماء والأئمة الإيمان بهذه الأخبار، كذلك أنكروا على الجهمية الذين أنكروها وردوها فراراً من مضمونها ومدلولها، كما يدل على ذلك أثر أبو نعيم رحمه الله تعالى الآتي الذي رواه عنه ابن أبي حاتم:

قال اللالكائي: ذكره عبد الرحمن قال: ثنا الحسين بن أحمد قال: ثنا أحمد بن محمد بن إسماعيل الرازي قال: سمعت عقبة بن قبيصة^(٤) قال: خرج علينا أبو نعيم الفضل بن دكين وهو مغضب فقال: «ثنا سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري»، وحدثنا الحسن بن صالح بن حي^(٥)، وثنا شريك بن عبد الله التخعي^(٦)، وثنا زهير بن

(١) شرح أصول الاعتقاد: رقم ٨٨٥.

(٢) تقدمت ترجمته في ص ٢٩١ من هذه الرسالة.

(٣) شرح أصول الاعتقاد: رقم ٨٨٦، وذكره ابن القيم في حادي الأرواح: ص ٤٦٨.

(٤) هو: عقبة بن قبيصة بن عقبة العامري، الكوفي، صدوق من الحادية عشرة. تقريب التهذيب: ص ٦٨٥.

(٥) هو: الحسن بن صالح بن حي ، وهو حيان بن شفَّي بضم المعجمة والفاء، مصغر، المدائني، بسكن الميم، الثوري، ثقة فقيه عابد رمي بالتشيع، مات سنة ١٦٩هـ. تقريب التهذيب: ص ٢٣٩.

(٦) هو: شريك بن عبد الله بن أبي شريك التخعي أبو عبد الله الكوفي القاضي، صدوق يحيطه كثيراً، تغير حفظه منذ ولِي القضاء بالكوفة، وكان عادلاً فاضلاً عابداً، شديداً على أهل البدع، من الثامنة. قال الأزدي: كان

معاوية^(١): كلهم رروا عن النبي ﷺ أنا نرى ربنا، وجاء ابن صباغ يهودي فانكر الرؤية - يعني المريسي - »^(٢).

فقد قرر ابن أبي حاتم بهذا الأثر أن أهل السنة يرون ثبوت رؤية الله تعالى في الآخرة، وأنهم ينكرون أشد الإنكار على من نفي ذلك.

وقد غضب أبو نعيم الفضل بن دكين - رحمه الله تعالى - من إنكار بشر المريسي للرؤية كما هو واضح من السياق. لأنه انكر شيئاً ثبت بالكتاب والسنة، فكان جادحاً للمعلوم من الأدلة الصحيحة. وفي هذا إبطال للشرع، لأنه لا يجوز الإيمان ببعض أمور الدين والكفر ببعضها الآخر. لأن الذي جاء بهذه الأحاديث في الرؤية وغيرها هو الذي جاء بالشريعة. وقد صرّح بهذا الإمام شريك فيما رواه عنه ابن أبي حاتم:

قال اللالكائي: ذكره عبد الرحمن قال: ثنا إسماعيل بن صالح الخلواني قال: ثنا أبو عمر القطبي قال: قال عباد بن العوام^(٣): قدم علينا شريك فقلنا: إنَّ قوماً ينكرون هذه الأحاديث: إنَّ الله ينزل إلى سماء الدنيا، والرؤية، وما أشبه هذه الأحاديث!

فقال: «إنما جاءنا بهذه الأحاديث من جاءنا بالسنن في الصلاة، والزكاة، والحج؛ وإنما عرفنا الله بهذه الأحاديث»^(٤).

قال ابن القيم رحمه الله تعالى بعد ذكره لبعض أحاديث الرؤية: «إنَّ الذي جاء بهذه الأحاديث هو الذي جاء بالقرآن والشريعة، والذي بلغها هو الذي بلغ الدين، فلا يجوز أن يجعل كلام الله ورسوله عضين، بحيث يؤمن بعض معانيه ويُكفر ببعضها؛ فلا

صدوقاً، إلَّا أنه مائل عن القصد، غالِي المنهب، سيء الحفظ، كثير الوهم مضطرب الحديث. مات سنة ١٧٧هـ. تقرير التهذيب: ص ٤٣٦، وتهذيب التهذيب: ٢٩٣-٢٩٦.

(١) هو: زهير بن معاوية بن حدبيج أبو عبيدة الجعفي، الكوفي، نزيل الحزيرة، ثقة ثبت، روى عنه موسى بن داود، مات سنة ١٧٢هـ أو بعدها بستة أو ستين. تقرير التهذيب: ص ٣٤٢، وتهذيب التهذيب: ٣٥١/٣.

(٢) شرح أصول الاعتقاد: رقم ٨٨٧ ، وذكره ابن القيم في حادي الأرواح: ص ٤٦٦.

(٣) هو: عباد بن العوام بن عمر الكلابي مولاهم، أبو سهل الواسطي، ثقة، من الثامنة، مات سنة ١٨٥هـ أو بعدها. تقرير التهذيب: ص ٤٨٢ ، وتنذكرة الحفاظ: ١/٢٦١-٢٦٠.

(٤) شرح أصول الاعتقاد: رقم ٨٧٩.

يجتمع في قلب العبد بعد الاطلاع على هذه الأحاديث وفهم معناها إنكارها والشهادة أنَّ
حُمداً رسول الله أبداً...»^(١).

وإذا تقرر هذا، فإنَّ العلماء قرروا أن ثبت مسألة الرؤية إثباتاً حقيقياً، بلا تكليف
ولا تمثيل، كما في أثر الوليد بن مسلم رحمه الله تعالى الذي رواه عنه ابن أبي حاتم في
وجوب الإقرار بأحاديث الرؤية، والإيمان بها على ظاهرها، وإمرارها على ما جاءت.

روى اللالكائي ياسناده من طريق ابن أبي حاتم إلى الوليد بن مسلم -رحمه الله
تعالى- قال: سألت الأوزاعي، وسفيان الثوري، ومالك بن أنس، والليث بن سعد عن
هذه الأحاديث التي فيها الرؤية فقالوا: «أمروها بلا كيف»^(٢).

هذا الأثر يدل على وجوب الإقرار والإيمان بأحاديث الرؤية. فقولهم -رحمهم الله
تعالى-: «أمروها بلا كيف». أي: أبقوها كما هي بلا تمثيل ولا تكليف؛ ويدل على
هذا أثر سفيان بن عيينة الآتي الذي رواه عنه ابن أبي حاتم:

قال اللالكائي: ذكره عبد الرحمن قال: ثنا إسماعيل بن صالح الحلوازي قال: سمعت
محمد بن سليمان المصيصي لوبن^(٣) قال: قيل لابن عيينة: هذه الأحاديث في الرؤية ترويها؟
فقال: «حق نرويها على ما سمعناها من نقش به ونرضي به»^(٤).

وفي هذا دلالة على وجوب الإقرار بها، وروايتها على ما هي عليه، وعدم التعرض
لها بما يخرجها عن معانيها المقصودة منها بالتأويل أو التحريف، أو الطعن فيها. وكذلك فيه
دلالة على وجوب روایة هذه الأحاديث ونشرها بين الناس وعدم إخفائها، لاسيما إذا

(١) حادي الأرواح: ص ٤٧٦.

(٢) شرح أصول الاعتقاد: رقم ٨٧٥، وأعرجه الدارقطني في كتاب الصفات: رقم ٦٧، والأجري في الشريعة: ص ٣١٤، وابن عبد البر في الانتقاء: ص ٣٦، والبيهقي في الاعتقاد: ص ٧٢، وأورده شيخ الإسلام في بمحضر
الفتاوى: ٣٩/٥، وعزاه إلى الخلال في السنة وأورده النهي في ترجمة الإمام الليث بن سعد. سير أعلام النبلاء:
١٦٢/٨.

(٣) هو: محمد بن سليمان بن حبيب الأسدي، أبو جعفر العلاف الكوفي، ثم المصيصي، لقبه لوبن بالتصغير، ثقة
مات سنة ٢٤٥ أو ٥٢٤٦. وقد حاز المائة : تقرير التهذيب: ص ٨٥٠.

(٤) شرح أصول الاعتقاد: رقم ٨٧٧، ورواه عبد الله بن أحمد في السنة: ١/٢٢٥، رقم ٤٢٤، والأجري في
الشريعة: ص ٢٥٤، والدارقطني في كتاب الصفات: ص ٦٩-٧٠، رقم ٥٩.

كانت ثمت حاجة إلى ذلك. ويؤيد هذا أثر سليمان بن حرب الآتي:

قال اللالكاني: ذكره عبد الرحمن قال: ثنا ابن أبي عبد الرحمن المقرى قال: سمعت سليمان بن حرب^(١) - وسألة سلمة بن شبيب - وهو المستملي، فقال له: يا أبا أيوب اذكر حديث أبي موسى في الرؤية^(٢). فقال: «(دعا)». فقال رجل - بالقرب من سليمان - خفياً: أي والله فدعه. فسمعه سليمان فنظر إليه فقال: «إذا أحدهه على رغم أنفك خلدها إليك فإني أراك من تركه ثم بدأ فحدثه به»^(٣).

فدللً هذا على وجوب روایة هذه الأحاديث ونشرها، لاسيما عند المبتدة الدين ينكرونها، أو يووونها عن حقيقتها، أو يردونها فراراً من مضمونها ومدلولها.

المطلب الثاني

بيانه مسألة رؤية النبي ﷺ ربه

مسألة رؤية الله تعالى في الدنيا مما اتفقت الأمة على عدم وقوعها لواحد غير نبينا محمد ﷺ. أما النبي ﷺ خاصة فقد جرى الخلاف بين الصحابة رضي الله عنهم في رؤيته ربّه في الدنيا، فمنهم من أثبت رؤيته لربّه ليلة الإسراء كابن عباس وكعب وغيرهما^(٤). وروي نفيها عن عائشة وابن مسعود - رضي الله تعالى عنهم جميعاً.

فقد روي عن عائشة رضي الله تعالى عنها أنها قالت لمسروق^(٥): «من زعم أنَّ

(١) هو: سليمان بن حرب الأزدي ، الواشحي، تمعجمة ثم مهملة، البصري، قاضي مكة، ثقة إمام حافظ مات سنة ٤٠٦هـ. تقريب التهذيب: ص ٤٢٤.

(٢) أخرجه البخاري في كتاب التوحيد باب قوله تعالى: «(ووجه يومئذ ناضرة)»: ٤٣٣/٨، رقم ٧٤٤٤، ومسلم في كتاب الإيمان باب إثبات رؤية المؤمنين في الآخرة لربهم سبحانه وتعالى: ١٦٢/١، رقم ١٨٠.

(٣) شرح أصول الاعتقاد: رقم ٨٨٨، وأخرجه الترمي في الحجة في بيان الحجة: ٢/٢٤٨.

(٤) انظر: فتح الباري: ٦٠٨/٨.

(٥) هو: مسروق بن الأحدع بن مالك بن أمية الحمداني الكوفي الفقيه . من أهل اليمن. وهو من كبار التابعين. روى عن بعض الصحابة . قال الشعبي: ما رأيت أطلب للعلم منه، وروى أنه حج فلم يتم إلا ساجدا . وكان يصلّي حتى تدور قدماه. قال ابن المديني: صلى معلف أبي بكر الصديق رضي الله عنه. توفي سنة ٦٣هـ. تذكرة الحفاظ: ١/٤٩١، الإصابة: ٦/٢٩١، تهذيب التهذيب: ١٠٩/١٠.

حمدًا رأى ربَّه فقد أعظم الفريدة على الله»^(١).

والظاهر من الروايات التي رواها ابن أبي حاتم في هذه القضية: هو تقرير رؤية النبي ﷺ ربَّه. إلا أنَّ تلك الروايات التي أوردها ابن أبي حاتم مقرِّرًا بها هذا الأمر مقيدة برؤيه القلب يعني أنَّ النبي ﷺ رأى ربَّه بقلبه. ومن تلك الروايات أثر ابن عباس وأم الطفيل:

روى اللالكائي بإسناده من طريق ابن أبي حاتم إلى ابن عباس -رضي الله تعالى عنهما-: «أنَّ النبي ﷺ رأى ربَّه بفؤاده مرتين»^(٢).

كما روى اللالكائي بإسناده أيضًا من طريق ابن أبي حاتم إلى أم الطفيل امرأة أبي بن كعب^(٣) -رضي الله تعالى عنها- أنها قالت: «سمعت رسول الله ﷺ يذكر أنه رأى ربَّه -تعني: بقلبه»^(٤).

وبمثل هذه الآثار المقيدة برؤيه القلب جمع العلماء بين إثبات ابن عباس ونفي عائشة رضي الله عنها؛ بأن يحمل نفيها على رؤية البصر، وإثباته على رؤية القلب^(٥).

ومما يدل على رجحان هذا الجمع ما ورد من النصوص الصحيحة على نفي الرؤية بالعين، منها ما رواه ابن أبي حاتم عن أبي ذر -رضي الله تعالى عنه-:

روى اللالكائي بإسناده من طريق ابن أبي حاتم إلى عبد الله بن شقيق^(٦) قال:

(١) صحيح البخاري كتاب التفسير باب سورة النجم: ٤٧٢/٨، رقم ٤٨٥٥، وصحيح مسلم كتاب الإيمان بباب معنى قول الله عز وجل: ﴿ولقد رأه نزلة أخرى﴾، وهل رأى النبي ﷺ ربَّه ليلة الإسراء؟: ١٥٩/١، رقم ١٧٧.

(٢) شرح أصول الاعتقاد: رقم ٩١٢، وروايه مسلم في كتاب الإيمان بباب معنى قول الله عز وجل: ﴿ولقد رأه نزلة أخرى﴾؛ وهل رأى النبي ﷺ ربَّه ليلة الإسراء؟: ١٥٨/١، رقم ١٧٦.

(٣) هي: أم الطفيل امرأة أبي بن كعب لها صحبة ورواية، كانت تكتن بابتها الطفيل بن أبي بن كعب، روى عنها عمارة بن عميرة وروى عنها محمد بن أبي بن كعب. الاستيعاب: ٤/١٩٤٤، وانظر: الإصابة: ٤/٤٧٠.

(٤) شرح أصول الاعتقاد: رقم ٩٠٩، وقال المحقق: «سنده ضعيف». انظر: هامش رقم (٢) من ص ٥٧٢.

(٥) انظر: فتح الباري: ٦٠٨/٨ ، وجمعة الفتاري: ٥٠٩/٦

(٦) هو: عبد الله بن شقيق العقيلي أبو عبد الرحمن، ويقال: أبو محمد البصري، ثقة فيه نصب، فقد كان يحمل على علي ويغضبه، وكان مستحاجب الدعوة. توفي سنة ٤٠٨هـ. تهذيب التهذيب: ٢٢٣/٥ ، وتقريب التهذيب: ص ٥١٥.

قلت لأبي ذر: لو أدركت النبي ﷺ لسألته. قال: عما كنت تأسلاه؟ قال: كنت أسأله هل رأى ربّه؟ قال: إني قد سأله قال: «نور أني أراه، نور أني أراه مرتين أو ثلاثة»^(١).

كما روى اللالكائي ياستاده من طريق ابن أبي حاتم إلى أبي العالية في تفسير قوله تعالى: ﴿سَبِّحْنَاهُ تَبَتْ إِلَيْكَ وَإِنَا أَوَّلُ الْمُؤْمِنِينَ﴾^(٢). قال: «وكان قبله مؤمنون ولكن يقول: ﴿أَنَا أَوَّلُ الْمُؤْمِنِينَ﴾. أنا أول من آمن بهذا، أنه لا يراك أحد قبل يوم القيمة. وهو يقول: ﴿لَا تَدْرِكُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ الْلَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾^(٣). يعني: أنه لا تدركه الأ بصار في الدنيا»^(٤).

فدللً هذا الأثر على نفي وقوع الرؤية للأحد في الدنيا.

وبهذا يتبيّن أن الإمام ابن أبي حاتم -رحمه الله تعالى- قرر الرؤية القلبية دون البصرية. وربما كان رحمه الله تعالى أراد بروايته الآثار المقيدة برأفة القلب، والآثار الواردة بنفي الرؤية بالعين الترجيح لعدم الرؤية. -والله تعالى أعلم-.



(١) شرح أصول الاعتقاد: رقم ٩١٨، وأخرجه مسلم في كتاب الإيمان باب في قوله عليه السلام: نور أني أراه، وفي قوله: رأيت نوراً: ١٦١/١، رقم ١٧٨، من طريقين: الأول من طريق ابن أبي شيبة... عن وكيع به. الثاني: من طريق همام عن قتادة... به، والترمذني في كتاب التفسير باب ٤ و٥ ومن سورة النجم: ٣٩٦/٥، رقم ٣٢٨٢ من طريق وكيع ويزيد بن هارون عن يزيد بن إبراهيم... به وقال حديث صحيح.

(٢) سورة الأعراف: آية ١٤٣.

(٣) سورة الأنعام: ١٠٣.

(٤) شرح أصول الاعتقاد: رقم ٩٢١، وتفسير الطبرى: ٥٥/٩.

الفصل السادس

جهود ابن أبي حاتم

في توضيح مسألة الصحابة والإمامية

وفيه مباحثان:

المبحث الأول: جهوده في توضيح مسألة الصحابة.

المبحث الثاني: جهوده في توضيح مسألة الإمامة.

المبحث الأول

جهود الإمام ابن أبي حاتم في توضيح مسألة الصحابة

إنَّ للإمام ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى جهوداً واضحة في باب الصحابة - رضوان الله تعالى عليهم - وهي متعددة الجوانب ومن ذلك:

أ- أنه أفرد كتاباً خاصاً ببيان فضائل أهل البيت^(١)، وهذا التأليف يدل على عنايته الخاصة ببيان فضائل الصحابة عموماً، وفضائل أهل البيت خصوصاً.

ب- أنه عقد باباً في كتابه «الجرح والتعديل» بعنوان: نفي تهمة الكذب عن الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين أثني عشر عليهم فيه، وبين عدالتهم، وفضلهم، ومكانتهم. وهذا الصنيع منه - رحمه الله تعالى - يدل على حبه لصحابه رسول الله ﷺ، إذ إنَّ في نشر محسناتهم، وإذاعة فضائلهم ومزاياهم، دليلاً على صدق محبتهم.

ج- أنه روى أحاديث هي من أهم الأحاديث التي اعتمد عليها علماء السنة في بيان فضائل الصحابة، والرد على أهل البدع من الشيعة، والخوارج، والنواصب.

د- أنه أورد في كتابه «أصل السنة واعتقاد الدين» أثر أبيه وأبي زرعة في توضيح منهج السلف ومذهبهم في باب الصحابة، والرد على الأهواء والبدع. كما روى آثاراً أخرى عن بعض كبار أئمة السلف في هذا الشأن؛ منهم الثوري، والشافعي.

وفيمما يلي من المطالب عرض لأهم المسائل التي قررها ابن أبي حاتم - رحمه الله تعالى - في موضوع الصحابة - رضي الله تعالى عنهم أجمعين -.

المطلب الأول

في بيان ابن أبي حاتم فضائل الصحابة - رضي الله تعالى عنهم -

قرر الإمام ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى فضائل الصحابة بما صنعه في كتبه من ذكر فضائلهم ومزاياهم، وبما رواه من آثار تقرر سمو منزلتهم، وتبيّن علو قدرهم ومكانتهم.

(١) انظر: معجم البلدان لياقوت الحموي: ١٢١/٣، مادة الري.

ولا غرو في ذلك، فإنَّ فضل أصحاب النبي ﷺ ومكانتهم في الدين، دلَّ عليه الكتاب والسنة وانعقد عليه إجماع الأمة.

ورد في الأثر الذي رواه ابن أبي حاتم عن أبيه وأبي زرعة في بيان معتقدهما قولهما: «... والترجم على جميع أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم، وعلى آله وسلم، والكف عما شجر بينهم. وأنَّ العشرة الذين ساهم رسول الله ﷺ وشهد لهم بالجنة على ما شهد به، قوله الحق»^(١).

دلَّ هذا الأثر على فضل الصحابة رضي الله تعالى عنهم، وأنَّ من حقهم على كل من جاء بعدهم من عباد الله المؤمنين أن يدعوه لهم، ويستغفروه لهم، ويترحم عليهم؛ لما لهم من القدر العظيم والسوابق القدية، والمناقب الحميدة المشهورة. ولما لهم من الفضل الكبير على كل من أتى بعدهم، فهم الذين نقلوا إلى من بعدهم الدين الحنيف. ففضلهم مستمر على كل مسلم جاء بعدهم إلى أن يirth الله الأرض ومن عليها. وإنَّ أهل السنة والجماعة وُفقوا للثناء الجميل، والقول الحسن في أصحاب رسول الله ﷺ، وهم يترضون عنهم ويستغفرون لهم استجابة وتطبيقاً لقول الله جل وعلا: ﴿وَالَّذِينَ جَاءُوكُمْ مِّنْ بَعْدِهِمْ يَرْجُونَ أَنْ يُنْهَا رُؤْسُهُمْ رَحْمَةً﴾^(٢). وحرَّم هذا الموقف العظيم الشيعة الروافض الذين جعلوا رأس ما لهم سُبُّهم وبغضهم والحقد عليهم، وهذا خذلان أیما خذلان أعادنا الله منه^(٣).

وقد روى ابن أبي حاتم في تفسير الآية السابقة قول عائشة -رضي الله تعالى عنها- قالت: «أمرنا أن يستغفروا لأصحاب النبي ﷺ فسبوهم»^(٤).

وهذا القول ينطبق على الشيعة الروافض الذين لم يترحموا على الصحابة ولم

(١) تقدم في ص ٣٩ من هذه الرسالة.

(٢) سورة الحشر: آية ١٠.

(٣) انظر: عقيدة أهل السنة والجماعة في الصحابة الكرام د/ ناصر بن علي الشيخ: ص ٧٦٦.

(٤) رواه ابن أبي حاتم كما في تفسير ابن كثير: ٤/٣٣٩، والدر المثور للسيوطى: ٦/١٩٨، وأخرج مسلم نحوه في الصحيح كتاب التفسير باب في حديث المحرقة، ويقال له: حديث الرجل: ٤/٢٣١٧، رقم ٢٠٢٢.

يستغفروا لهم، بل سبّوهم وحملوا لهم الحقد في قلوبهم.

وكما دلَّ أثر أبي حاتم وأبي زرعة السابق على أنَّ من عقيدة أهل السنة الترحم والاستغفار للصحابة؛ - كذلك - دلَّ أيضاً على أنَّ من عقيدتهم الشهادة لمن شهد له المصطفى ﷺ بالجنة من الصحابة الكرام - رضوان الله عليهم أجمعين -.

فلقد أخبر ﷺ عن عشرة من المهاجرين - رضي الله تعالى عنهم - بأنهم في الجنة، وسماهم بأعيانهم في حديث واحد.

روى الترمذى وغيره من حديث سعيد بن زيد^(١) رضي الله تعالى عنه أنَّ رسول الله ﷺ قال: «عشرة في الجنة: أبو بكر في الجنة، وعمر في الجنة، وعلي، وعثمان، والزبير وطلحة، وعبد الرحمن، وأبو عبيدة، وسعيد بن أبي وقاص». قال: فعدَ هؤلاء التسعة وسكت عن العاشر، فقال القوم: ننشدك الله يا أبا الأعور من العاشر؟ قال: «نشدتموني يا الله أبو الأعور في الجنة»^(٢).

ويتضح من هذا، دلالة الأثر على فضل العشرة، حيث صرَّح على أنَّ العشرة الذين سماهم الرسول ﷺ وشهد لهم بالجنة على ما شهد به، وقوله الحق. وكونهم من أهل الجنة يدل على إثبات فضلهم، وعلو منزلتهم.

ومما قرَّر به ابن أبي حاتم أيضاً فضائل الصحابة رضي الله تعالى عنهم هو أنه أثبت عدالتهم ونفي تهمة الكذب عنهم حيث عقد باباً في كتابه «الجرح والتعديل» بعنوان: باب نفي تهمة الكذب عن الصحابة في الرواية عن رسول الله ﷺ. وروى بسنده في هذا الباب أنَّ رسول الله ﷺ قال: «سيكون في آخر الزمان ناس من أمتي يحدثونكم بما لم تسمعوا أنتم ولا آباءكم»^(٣).

(١) هو: سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل العدوى ، أبو الأعور، أسلم قبل دخول النبي ﷺ دار الأرقام وهو حار وشهد أحداً المشاهد بعدها، وكان من فضلاء الصحابة. توفي سنة ٥٥٠ هـ. الإصابة: ٤/١٨٨، وتقريب التهذيب: ص ٣٧٨.

(٢) سنن الترمذى كتاب المناقب باب مناقب عبد الرحمن بن عوف: ٥/٦٠٦، رقم ٣٧٤٨، وأخرجه أبو داود في السنن كتاب السنة باب في الخلفاء: ٥/٣٩، رقم ٤٦٤٩، وابن ماجة في المقدمة باب في فضائل أصحاب رسول الله ﷺ: ١/٤٨، رقم ١٣٣، واللالكائى في شرح أصول الاعتقاد: رقم ٢٧١٩-٢٧١٨، وابن أبي عاصم في السنة: رقم ١٤٣٣-١٤٣٦.

(٣) الجرح والتعديل: ٢/١٤، وأخرجه مسلم في مقدمة صحيحه - باب النهي عن الرواية عن الضعفاء والاحتياط في =

ويرى أبو محمد أنَّ هذا الحديث فيه دليل على نفي تهمة الكذب عن صحابة رسول الله ﷺ؛ لأنَّه أخير ﷺ بكتَّابين يكونون في آخر الزَّمان يكذبون عليه، فعلم أنَّ الأوَّل وهم أصحابه خارجون من هذه الجملة، وزائل عنهم التهمة^(١).

وفي هذا دلالة واضحة على أنَّ الصحابة كلهُم عدول بتعديل النبي ﷺ لهم حيث نفي تهمة الكذب عنهم، وفي هذا التعديل إثبات لفضلهم رضي الله تعالى عنهم أجمعين.

كما قرَر ابن أبي حاتم أيضًا فضل الصحابة رضوان الله تعالى عليهم بوضعهم في المرتبة الأولى عند ذكره لمراتب رواة الآثار؛ لأنَّهم قد شهدوا الوحي والتنزيل، وعرفوا التفسير والتَّأویل؛ وهم الذين اختارهم الله عزَّ وجلَّ لصحبة نبيه ﷺ ونصرته، وإقامة دينه وإظهار حقه، فرضيَّهم له صحابة وجعلهم لنا أعلامًا وقدوة.

يقول ابن أبي حاتم -رحمه الله تعالى- مبيِّنًا هذه المرتبة: «فَأَمَّا أَصْحَابُ النَّبِيِّ ﷺ فَهُمُ الَّذِينَ شَهَدُوا الْوَحْيَ وَالتَّنْزِيلَ، وَعَرَفُوا التَّفْسِيرَ وَالتَّأویلَ، وَهُمُ الَّذِينَ اخْتَارُوهُمُ اللَّهُ عزَّ وَجَلَّ لِصَحْبَةِ نَبِيِّهِ ﷺ وَنَصْرَتِهِ، وَإِقَامَةِ دِينِهِ، وَإِظْهَارِ حَقِّهِ، فَرَضَيْهِمْ لَهُ صَحَابَةً وَجَعَلُوهُمْ لَنَا أَعْلَامًا وَقَدْوَةً. فَحَفَظُوا عَنْهُ ﷺ مَا بَلَغُوهُمْ عَنِ اللَّهِ عزَّ وَجَلَّ، وَمَا سَنَّ وَشَرَعَ، وَحَكَمَ وَقَضَى، وَنَدَبَ وَأَمْرَ وَنَهَى، وَحَظَرَ وَأَدَبَ، وَوَعَوْهُ وَأَتَقْنَوْهُ، فَفَقَهُوْا فِي الدِّينِ وَعَلَمُوا أَمْرَ اللَّهِ وَنَهْيَهُ وَمَرَادَهُ - بِعِيَانِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَمَشَاهِدَتِهِمْ مِنْهُ تَفْسِيرُ الْكِتَابِ وَتَأوِيلُهِ، وَتَلْقَفُهُمْ مِنْهُ، وَاسْتِبَاطُهُمْ عَنْهُ؛ فَشَرَفُوهُمُ اللَّهُ عزَّ وَجَلَّ بِمَا مِنَّ عَلَيْهِمْ وَأَكْرَمُوهُمْ بِهِ مِنْ وَضْعِهِ إِيَّاهُمْ مَوْضِعَ الْقَدْوَةِ؛ فَنَفَى عَنْهُمُ الشُّكُّ وَالْكَذَبُ وَالْغَلْطُ وَالرِّيَبَةُ وَالْغَمْزُ وَسَعَاهُمْ عَدُولُ الْأُمَّةِ - فَقَالَ عزَّ ذُكْرُهُ فِي مُحَكَّمِ كِتَابِهِ : ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أَمَّةً وَسَطَا لِتَكُونُوا شَهَادَةً عَلَى النَّاسِ﴾^(٢). فَقَسَرَ النَّبِيُّ ﷺ عَنِ اللَّهِ عزَّ ذُكْرُهُ قَوْلَهُ : ﴿وَسَطَا﴾ قَالَ : «عَدْلًا» فَكَانُوا عَدُولًا الْأُمَّةَ، وَأَئِمَّةَ الْهُدَىِ، وَحجَّ الْدِينِ، وَنَقلَةَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ.

تحملها: ١٢/١، رقم ٦.

(١) الجرح والتعديل: ١٤/٢.

(٢) سورة البقرة: آية ١٤٣.

وندب الله عز وجل إلى التمسك بهديهم، والجري على منهاجمهم، والسلوك لسيئهم، والاقتداء بهم فقال: ﴿وَيَتَّبِعُ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُولَهُ مَا تُولِي﴾^(١) الآية.

ووجدنا النبي ﷺ قد حضَّ على التبليغ عنه في أخبار كثيرة، ووجدناه يخاطب أصحابه فيها، منها أن دعا لهم. فقال: «نَصَرَ اللَّهُ امْرُؤاً سَمِعَ مَقَالَتِي فَحَفَظَهَا وَوَعَاهَا حَتَّى يَلْفَهَا غَيْرُهُ»^(٢). وقال ﷺ في خطبته: «فَلَيَبْلُغَ الشَّاهِدُ مِنْكُمْ الْغَائِبُ»^(٣). وقال: «بَلَّغُوا عَنِّي وَلَوْ آتَيْتُهُمْ وَحْدَتِهِمْ عَنِّي وَلَا حَرْجٌ»^(٤).

ثم تفرقَت الصَّاحِبة - رضي الله عنهم - في التواحي، والأمسار، والثغور، وفي فتوح البلدان، والمغازي، والإمارة، والقضاء، والأحكام. فبَثَ كُلُّ واحدٍ منهم في ناحيته وبالبلد الذي هو به ما وعاه وحفظه عن رسول الله ﷺ؛ وحكموا بحكم الله عز وجل. وأمضوا الأمور على ما سنَّ رسول الله ﷺ، وأفْتَوْا فيما سُئلوا عنه مما حضرهم من جواب رسول الله ﷺ عن نظائرها من المسائل، وجردوا أنفسهم مع تقدمة حسن النية والقربة إلى الله تقدس اسمه لتعليم الناس الفرائض، والأحكام، والسنن، والحلال، والحرام؛ حتى قبضهم الله عز وجل رضوان الله ومغفرته ورحمته عليهم أجمعين»^(٥).

وفي هذا النقل عن ابن أبي حاتم تقرير وتبسيط منه رحمة الله تعالى لمنزلة الصحابة، وفضلهم وعدالتهم.

ثم إنَّ ما قاله ابن أبي حاتم في عدالة الصحابة هو مذهب الجمهوَرَ من الأمة، ولم

(١) سورة النساء: آية ١١٥.

(٢) أخرجه أبو داود في السنن كتاب العلم باب فضل نشر العلم: ٦٨/٤، رقم ٣٦٦٠، والترمذمي في كتاب العلم باب ما جاء في الحديث على تبليغ السماع: ٣٣/٥، رقم ٢٦٥٦، وأبي ماجة في المقدمة باب من بلغ علمًا: ٨٤/١، رقم ٢٣٠، وأحمد في المسند: ٤٣٧/١، والدارمي في السنن: ٧٤/١.

(٣) عند البخاري بلفظ: ((أَلَا لَيَبْلُغَ الشَّاهِدُ مِنْكُمْ الْغَائِبُ»)، صحيح البخاري كتاب العلم باب ليبلغ العلم الشاهد الغائب: ٢٤٠/١، رقم ١٠٥، وعند مسلم بدون لفظة ((منكم»)، صحيح مسلم كتاب القسامه باب تغليظ تحرير الدماء والأعراض والأموال: ١٣٠٥/٣، رقم ١٦٧٩.

(٤) عند البخاري بلفظ: ((بَلَّغُوا عَنِّي وَلَوْ آتَيْتُهُمْ وَحْدَتِهِمْ عَنِّي وَلَا حَرْجٌ») الحديث: صحيح البخاري كتاب أحاديث الأنبياء باب ما ذكر عن بنى إسرائيل: ٥٧٢/٦، رقم ٢٤٦١.

(٥) الجرح والتعديل : ٨/١.

يلتفت إلى قول من قال غير ذلك مما يخلد عدالة الصحابة، أو عدالة بعضهم^(١). تلك هي بعض الآثار والأقوال التي ذكرها ابن أبي حاتم في فضائل الصحابة، وكما هي واضحة فإنها تضمنت الثناء عليهم بما قدموه من الأعمال الصالحة، وبما لهم من شرف الصحابة، وبما بذلوه للإسلام من النصرة والجهاد في سبيل الله، من أجل إعلاء كلمة الله، ونصرة دينه. - فرضي الله تعالى عنهم أجمعين-.
وإلى جانب ما قرر ابن أبي حاتم من فضائل الصحابة عموماً، فقد قرر فضائل أفراد منهم.

١- فضائل العشرة المبشرين بالجنة:

مرةً معنا فيما نقله ابن أبي حاتم عن أبيه وأبي زرعة قولهما: «... وأن العشرة الذين سماهم رسول الله ﷺ وشهد لهم بالجنة على ما شهد به رسول الله ﷺ، وقوله الحق»^(٢). وقد تقدم الكلام على هذا الأمر في بداية هذا البحث فأغنى الكلام عنه هناك عن إعادته هنا.

٢، ٣- فضائل الشيفيين: أبي بكر الصديق، وعمر -رضي الله تعالى عنهمما-:
روى ابن أبي حاتم بسنده عن حذيفة بن اليمان^(٣) -رضي الله تعالى عنه- أن النبي ﷺ قال: «اقتدوا باللذين من بعدي...»^(٤) الحديث.
ثم عقبه بقول أبيه أبي حاتم: «وهذا حديث فيه فضيلة للشيفيين»^(٥). وذلك لما فيه من الحث على الاقتداء بهما، لحسن سيرهما وصدق سريرتهما.

(١) انظر: السنة قبل التدوين / محمد عجاج الخطيب: ص ٣٩٤، ط الأولى.

(٢) تقدم في ص ٣٩ من هذه الرسالة.

(٣) تقدمت ترجمته في ص ٤٨ من هذه الرسالة.

(٤) علل الحديث لابن أبي حاتم: رقم ٢٦٤٨ ، وأعرجه الترمذى في كتاب المناقب باب في مناقب أبي بكر وعمر رضي الله عنهما كليهما: ٥٦٩/٥ ، رقم ٣٦٦٢ ، وابن ماجة في المقدمة باب في فضائل أصحاب رسول الله ﷺ: ٣٧/١ ، رقم ٩٧ ، وأحمد في المسند: ٣٨٢/٥ ، وابن أبي عاصم في السنة: رقم ١١٤٩-١١٤٨ ، والطحاوى في مشكل الآثار: ٨٤-٨٣/٢ ، وأبو نعيم في حلية الأولياء: ١٨٥/٢ ، وسنده حسن، وصححه الحاكم في المستدرك: ٧٥/٣ ، وصححه ابن حبان في صحيحه: رقم ٢١٩٣ من طريق آخر.

(٥) علل الحديث: ٣٧٩/٢.

وروى بسنده أيضاً عن أنس عن النبي ﷺ أنه سُئل من أحب الناس إليك؟ قال: عائشة. قالوا: لا يعني أهلك. قال: أبو بكر^(١).

وفي رواية عند غير ابن أبي حاتم وفيها: قلت: ثم من؟ قال: «ثم عمر بن الخطاب» فعد رحالاً^(٢).

هذا الحديث فيه تصريح بعظيم فضائل أبي بكر وعمر وعائشة رضي الله تعالى عنهم، وفيه دلالة يُنْهَى لأهل السنة في تفضيل أبي بكر وعمر على جميع الصحابة رضي الله تعالى عنهم أجمعين؛ إذ كونهما أحب الناس إلى النبي ﷺ يدل على أنَّ لهما فضل كبير، وأنهما أفضل الأمة بعد النبي ﷺ.

٤- فضائل علي بن أبي طالب -رضي الله تعالى عنه:-

روى ابن أبي حاتم بسنده عن سعد - رضي الله تعالى عنه - أنَّ رسول الله ﷺ قال
لعلِّي يوم غزوة تبوك: «أنت مني بمنزلة هارون من موسى إلَّا أنه لا نبي بعدي»^(٣).

هذا الحديث فيه فضيلة عظمى لعلي رضي الله عنه تضمنها قوله ﷺ: «أنت مني بمنزلة هارون من موسى إلّا أنه لا نبي بعدي». حيث يَئِنْ عليه الصلاة والسلام منزلة علي منه، ومكانته العظيمة عنده ﷺ.

ونقل الإمام النووي عن القاضي عياض رحمهما الله تعالى أنه قال: «هذا الحديث
ما تعلقت به الرَّوافض الإمامية وسائر فرق الشيعة في أنَّ الخلافة كانت حقاً لعليٍّ وأنَّ
وصَّى له بها. قال: ثم اختلف هؤلاء فكفرت الرَّوافض سائر الصحابة في تقديمهم غيره،
وزاد بعضهم فكُفِرَ علينا لأنَّه لم يقم بطلب حقه بزعمهم. وهؤلاء أسفخ مذهبًا وأفسد

(١) المصدر السابق: رقم ٢٦٦٦.

(٢) آخر جها البخاري في كتاب فضائل الصحابة بباب قول النبي ﷺ: (لو كت متخدنا خليلًا): رقم ٣٦٦٢، ومسلم في كتاب فضائل الصحابة - باب من فضائل أبي بكر الصديق رضي الله عنه: ٤/١٨٥٦ - ١٨٥٨، رقم ٢٣٨٤.

(٣) علل الحديث: رقم ٢٦٨٠، وأخرجه البخاري في كتاب فضائل الصحابة باب مناقب علي بن أبي طالب القرشي الهاشمي أبي الحسن: ٨٨/٧ ، رقم ٣٧٠٦، ومسلم في كتاب فضائل الصحابة باب من فضائل علي بن أبي طالب رضي الله عنه: ١٨٧٠/٤ ، رقم ٢٤٠٤.

عقلًا من أن يرد قولهم أو يناظر. وقال: ولا شك في كفر من قال هذا، لأنَّ من كُفْرَ الأمة كلُّها والصدر الأوَّل، فقد أبطل نقل الشريعة وهدم الإسلام. وأمَّا من عدا هؤلاء الغلاة فإنَّهم لا يسلكون هذا المسلك. فأمَّا الإمامية وبعض المعتزلة فيقولون: هم مخطئون في تقديم غيره لا كفار؛ وبعض المعتزلة لا يقول بالتخطئة لجواز تقديم المفضول عندهم. وهذا الحديث لا حجة فيه لأحد منهم، بل فيه إثبات فضيلة لعليٍّ ولا تعرض فيه لكونه أفضل من غيره أو مثله؛ وليس فيه دلالة لاستخلافه بعده. لأنَّ النبي ﷺ إنما قال هذا لعليٍّ حين استخلفه في غزوة تبوك، ويؤيد هذا أنَّ هارون المشبه به لم يكن خليفة بعد موسى، بل توفي في حياة موسى وقبل وفاة موسى بنحو أربعين سنة على ما هو مشهور عند أهل الأخبار والقصص. قالوا: وإنما استخلفه حين ذهب لميقات رَبِّه للمناجاة والله أعلم»^(١).

٥- فضائل الزبير - رضي الله تعالى عنه:

روى اللالكائي بإسناده من طريق ابن أبي حاتم إلى جابر بن عبد الله - رضي الله تعالى عنه - قال: قال النبي ﷺ يوم الخندق: «من يأتينا بخبر القوم؟ فقام الزبير فقال: أنا يا رسول الله ﷺ. فقال: إنَّ لكلَّنبي حوارياً وحواريَّ الزبير»^(٢).

ومعنى قوله ﷺ: «وحواري الزبير». أي: خاصيتي من أصحابي وناصري، ومنه الحواريون أصحاب عيسى - عليه الصلاة والسلام - أي: خلصاؤه وأنصاره، وأصله من التحوير: التبييض قيل: إنهم كانوا قصاريين يمحرون الثياب أي: يبِّضونها.. قال الأزهرى: الحواريون خلسان الأنبياء، وتأويله الذين أخلصوا ونقوا من كل عيب»^(٣).

فالحواري: هو الناصر المخلص، فالحديث اشتمل على هذه المنقة العظيمة التي تميَّز بها الزبير - رضي الله تعالى عنه - قال ابن عباس رضي الله تعالى عنهم: «وهو حواري

(١) شرح النووي على صحيح مسلم: ١٧٤/١٥.

(٢) شرح أصول الاعتقاد: رقم ٢٧٠١، وأسurreجhe البخاري في كتاب فضائل الصحابة باب مناقب الزبير بن العوام رضي الله عنه: ٧٩/٧، رقم ٨٠-٧٩، رقم ٣٧١٩، ومسلم في كتاب فضائل الصحابة باب من فضائل طلحة والزبير رضي الله عنهما: ٤/١٨٧٩، رقم ٢٤١٥، والتزمذى في كتاب المناقب باب مناقب الزبير بن العوام رضي الله عنه: ٥/٣٠٩، رقم ٣٨٢٧-٣٨٢٨، وابن ماجة في المقدمة باب فضل الزبير رضي الله عنه: ١/٤٥، رقم ١٢٢.

(٣) النهاية لابن الأثير: ١/٤٥٧-٤٥٨.

النبي ﷺ وسمى الحواريون لبياض ثيابهم^(١). ولذلك لما سمع عبد الله بن عمر رضي الله تعالى عندهما رجلاً يقول: أنا ابن الحواري قال: «إن كنت من ولد الزبير وإلا فلا»^(٢). وجاء في «عمدة القاري شرح صحيح البخاري» للعیني: «فإن قلت: الصحابة كلهم أنصار رسول الله عليه الصلاة والسلام خلصاء فما وجه التخصيص به؟ قلنا: هذا حين قال يوم الأحزاب: من يأتي بخیر القوم؟ قال الزبير: أنا. ثم قال: من يأتي بخیر القوم؟ فقال: أنا. وهكذا مرة ثالثة. ولا شك أنه في ذلك الوقت نصره نصرة زائدة على غيره»^(٣).

المطلب الثاني

في بيان ابن أبي حاتم المفاضلة بين الصحابة -رضي الله تعالى عنهم-:
إن الإمام ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى قرر التفضيل بين الصحابة رضي الله تعالى عنهم بما أورده في ذلك من الأحاديث والآثار:

وغاية ما يتهمي إليه تلك الأخبار التي ساقها في هذا الأمر، هو أنه يريد بيان تفضيل الخلفاء الأربع على غيرهم من الصحابة -رضي الله تعالى عنهم- وكذلك تفضيل بعضهم على بعض. وإليك بعض تلك الأخبار:

١- أثر أبي حاتم وأبي زرعة -رحمهما الله تعالى-:

في الأثر الذي سبق أن مر في بيان عقيدة أبي حاتم وأبي زرعة قولهما:
«... وخير هذه الأمة بعد نبئها ﷺ أبو بكر الصديق، ثم عمر بن الخطاب، ثم عثمان بن عفان، ثم علي بن أبي طالب رضي الله عنهم، وهم الخلفاء الراشدون المهديون»^(٤).

(١) صحيح البخاري كتاب فضائل الصحابة باب مناقب الزبير بن العوام رضي الله عنه وقول ابن عباس: هو حواري النبي ﷺ وسمى الحواريون لبياض ثيابهم: ٩٩/٧.

(٢) رواه ابن سعد في الطبقات الكبرى: ٣/٦٠٦، وذكره الحافظ في الإصابة: ١/٥٢٧.

(٣) عمدة القاري: ١٦/٢٢٣، وانظر: تحفة الأحوذي بشرح سنن الترمذى: ١٠/٥٤٧.

(٤) تقدم في ص ٣٩ من هذه الرسالة.

في هذا الأثر دلالة واضحة على أنَّ أفضل الناس وخيرهم بعد رسول الله ﷺ أبو بكر الصديق، وبعد أبي بكر عمر، وبعد عمر عثمان، وبعد عثمان علي -رضي الله تعالى عنهم- وأنهم الخلفاء الراشدون المهديون. وهذا ما أجمع عليه الصحابة وأتباعهم من أهل السنة والجماعة.

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله: «ونقل البيهقي في «الاعتقاد» بسنده إلى أبي ثور عن الشافعى أنه قال: أجمع الصحابة وأتباعهم على أفضلية أبي بكر، ثم عمر، ثم عثمان، ثم علي»^(١).

وروى البيهقي مسندًا إلى محمد بن عبد الله بن عبد الحكم^(٢) قال سمعت محمد بن إدريس الشافعى يقول: «أفضل الناس بعد رسول الله ﷺ أبو بكر، ثم عمر، ثم عثمان، ثم علي رضي الله عنهم»^(٣).

وقال الإمام أحمد رحمه الله تعالى: «وخير الأمة بعد النبي ﷺ أبو بكر، وعمر بعد أبي بكر، وعثمان بعد عمر، وعلى بعد عثمان، ووقف قوم على عثمان وهم خلفاء راشدون مهديون»^(٤).

وقال أبو الحسن الأشعري رحمه الله تعالى مبيناً مذهب أهل السنة وعقيدتهم في السلف من الصحابة: «(و)يعرفون حق السلف الذين اختارهم الله سبحانه لصحبة نبئه ﷺ ويأخذون بفضائلهم.. ويقدمون أبا بكر، ثم عمر، ثم عثمان، ثم علياً رضوان الله عليهم. ويقررون أنهم الخلفاء الراشدون المهديون أفضل الناس كلهم بعد النبي ﷺ»^(٥).

٢- حديث ابن عمر -رضي الله تعالى عنهما-

روى ابن أبي حاتم بسنده عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما قال: «كنا نعد- أو نقول- ورسول الله ﷺ حيٌّ: أبو بكر، ثم عمر، ثم عثمان»^(٦).

(١) فتح الباري: ١٧/٧، وانظر: الاعتقاد للبيهقي: ص ١٩٢.

(٢) هو: محمد بن عبد الله بن عبد الحكم بن أعين المصري، الفقيه، ثقة، من الحادية عشرة، مات سنة ٢٦٨هـ. تقرير التهذيب: ص ٨٦٢.

(٣) مناقب الشافعى للبيهقي: ٤٣٣/١.

(٤) طبقات الخنابلة: ٣٠/١.

(٥) مقالات الإسلاميين: ٣٤٨/١.

(٦) علل الحديث: ٣٥١/٢، رقم ٢٥٧٤، وأخرجه البخاري في كتاب فضائل الصحابة باب فضل أبي بكر بعد =

هذا الحديث دلّ على أنَّ أفضلية أبي بكر وعمر وعثمان كانت ثابتة في أيَّامه عليه الصلاة والسلام، وأنهم أفضل الناس بعد النبي ﷺ.

وقد جاء في بعض طرق هذا الحديث ما يدل على أنَّ النبي ﷺ كان يقر بذلك. ففي رواية عند الطبراني: «فيسمع رسول الله ﷺ ذلك فلا ينكره»^(١). وهذا يتضمن إقراره ﷺ على ذلك، ولو لم يكن صواباً لأنكره.

وفي الحديث تقديم عثمان بعد أبي بكر وعمر -رضي الله تعالى عنهم-، كما هو المشهور عند جمهور أهل السنة^(٢).

ولم يرد ذكر علي رضي الله تعالى عنه في هذا الحديث، وقد حمله الخطابي -رحمه الله تعالى- على أنَّ ابن عمر رضي الله تعالى عنهم أراد الشيوخ ذووي الأسنان منهم، وكان علي في زمانه ﷺ حديث السن^(٣). وذكر الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى أنَّ ترك التفاضل بين الصحابة بعد الثلاثة، يعني: أبو بكر وعمر وعثمان، لا يلزم منه أنهم تركوا التفاضل حينذاك، ولا يلزم منه أن لا يكونوا اعتقدوا بعد ذلك تفضيل علي على من سواه^(٤).

٣- أثر علي بن أبي طالب -رضي الله تعالى عنه-:

روى اللالكائي بإسناده من طريق ابن أبي حاتم إلى محمد بن علي^(٥) قال: قلت لأبي: من خير الناس بعد رسول الله ﷺ قال: يا بني وما تعلم؟! قلت: لا. قال: أبو بكر. قلت: ثم من؟ قال: يا بني أمّا تعلم؟! قال: لا. قال: ثم عمر. قال: ثم

النبي ﷺ: ٢٠/٧، رقم ٣٦٥٥، وأبو داود في كتاب السنة باب في التفضيل: ٢٤/٥، رقم ٤٦٢٧.

(١) عزاه الحافظ ابن حجر في الفتح: ١٦/٧ إلى الطبراني والإسماعيلي وعيشة بن سليمان.

(٢) المصدر السابق.

(٣) معالم السنن: ٣٠٢/٤.

(٤) انظر: فتح الباري: ١٧/٧.

(٥) هو: ابن حنفية، محمد بن علي بن أبي طالب، وأمه من سبی بن حنفیة، كان كثير العلم ورعا، وأحد الأبطال الأشداء في صدر الإسلام. قيل: إنه توفي بالطائف، وقيل: بالمدينة عام ٨١ هـ. انظر: طبقات ابن سعد: ٩١/٥ - ١١٦، وحلية الأولياء: ١٧٤/٣.

بدرته فقلت: يا أبت ثم أنت الثالث؟ قال: فقال لي: يا بني أبوك رجل من المسلمين له ما لهم، وعليه ما عليهم»^(١).

هذا الأثر من أقوى أدلة أهل السنة والجماعة فيما ذهبوا إليه؛ إذ صرّح الإمام علي نفسه بأفضلية أبي بكر وعمر -رضي الله تعالى عنهم جميعاً- وخيريتمما بعد النبي ﷺ بعد أن سأله ابنه محمد بن الحنفية. ويقوى هذا الأثر ويؤيده أثر أبي حبيفة الآتي:

روى اللالكائي بإسناده من طريق ابن أبي حاتم إلى أبي حبيفة^(٢) وكان سيد الناس استعمله علي رضي الله تعالى عنه على الكوفة زمن الجمل قال: سمعت عليا يقول: «ألا أخبركم بخير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر، ألا أخبركم بخيرها بعد أبي بكر عمر، ألا أخبركم بخيرها بعد عمر ثم سكت»^(٣).

وقد تواتر هذا القول عن علي رضي الله تعالى عنه كما ذكر ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله تعالى- وأنّ الذين رووه عنه بضعة وثمانون نفساً^(٤).

كما نقل عنه قوله رضي الله تعالى عنه: «لا أوتى بأحد يفضلني على أبي بكر وعمر إلا جلدته حد المفترى»^(٥).

هذه الروايات عن الإمام علي بن أبي طالب -رضي الله تعالى عنه- تبيّن حقيقة ما كان بينه وبين إخوانه من السابقين الأوّلين من المحبة والمودة، وأنه كان يعرف فضلهم. فيرى أنّ الشّيختين أفضل منه، وهذا هو اللائق بعلي رضي الله تعالى عنه فإنه من أعلم

(١) شرح أصول الاعتقاد: رقم ٢٥٣٢، ٢٥١٨، وأخرجه البخاري في كتاب فضائل الصحابة باب قول النبي ﷺ: (لو كنت متخدنا خليلا): ٧/٢٤، رقم ٣٦٧١ ، وأبو داود في كتاب السنة باب في التفضيل: ٥/٢٦، رقم ٤٦٢٩ ، وابن عاصم في السنة: ٢/٥٧٢، رقم ١٢٠٦.

(٢) هو: وهب بن عبد الله السوائي، بضم المهملة والمد، ويقال: اسم أبيه وهب أيضاً، أبو حبيفة، مشهور بكنيته، ويقال له: وهب الخير، صحابي معروف، وصاحب عليا. توفي سنة ٧٤هـ. تقريب التهذيب: ٤٠٤٤، وترجمته في تهذيب التهذيب: ١١٦٤.

(٣) شرح أصول الاعتقاد: رقم ٢٥٢٨ ، ورواه عبد الله في السنة: رقم ١٣٧٨ ، وقال المحقق: إسناده صحيح.

(٤) منهاج السنة: ١/١١، ٢/٢٨٤، ٣/٣٦٩، وبمجموع الفتاوى: ٤/٤٢٢.

(٥) أخرجه أحمد في فضائل الصحابة: ١/١٨٣، رقم ٤٩ ، وعبد الله في السنة: رقم ١٣١٢، ١٣٩٤ ، والبيهقي في الاعتقاد: ص ٣٥٨، ٣٦١، واللالكائي: رقم ٢٦٧٨ ، وبمجموع الفتاوى: ٤/٤٢٢.

الصحابة بحق أبي بكر وعمر، وأعرف بمكانهما من الإسلام، وحسن تأثيرهما في نشر الدين، حتى إنه تمنى أن يلقى الله بمثل عمل عمر رضي الله تعالى عنهم أجمعين^(١).

فقد روى ابن عباس رضي الله تعالى عنه أنَّ علياً قال: عندما وضعت جنازة عمر على سريره: «ما خلقت أحداً أحب إليَّ أن ألقى الله بمثل عمله منك»^(٢).

ومن هنا يتضح كذب الرافضة وبهتانهم ومخالفتهم لما أجمعوا عليه الأمة من تقديم الشيوخين، وهم يتعلّقون بعليٍّ وعلى رضي الله تعالى عنه بريء منهم ومن أعمالهم وأقوالهم. فهو نفسه -رضي الله تعالى عنه- قدم الشيوخين وعرف فضلهم ومتزلّفهم في الإسلام.

المطلب الثالث

بيان ابن أبي حاتم مسألة الخلافة والخلافاء

أورد الإمام ابن أبي حاتم -رحمه الله تعالى- في كتابه «آداب الشافعي ومناقبه» حديث أبي هريرة في رؤيا النبي ﷺ، وفيه إشعار بخلافة الشيوخين رضي الله تعالى عنهم، وأنهما سيتوليان الخلافة بعد رسول الله ﷺ تباعاً.

فروى بسنده عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه أنَّ رسول الله ﷺ قال: «بياناً أنا أنزع على بشر أسي في النوم جاءني ابن أبي قحافة فنزع ذنوباً أو ذنوبين: وفيهما ضعف؛ والله يغفر له، ثم جاء عمر بن الخطاب فنزع حتى استحال في يده غرباً فضرب الناس بعطن فلم أر عقربياً يفرى فرية».

زاد مسلم الزنجي في حديثه: «فأروي الظمة، وضرب الناس بعطن»^(٣).

(١) منهاج السنة النبوية: ٢٨٤/٧.

(٢) أخرجه البخاري في كتاب فضائل الصحابة بباب مناقب عمر بن الخطاب أبي حفص القرشي العدوبي رضي الله عنه: ٥١/٧، رقم ٣٦٨٥، ومسلم في كتاب فضائل الصحابة بباب من فضائل عمر رضي الله عنه: ٤/٤، ١٨٥٩-١٨٥٨، رقم ٢٣٨٩.

(٣) آداب الشافعي ومناقبه: ص ١٤٧-١٤٨، وأخرجه البخاري في كتاب فضائل الصحابة بباب قول النبي ﷺ: (لر كنت متخدنا خليلنا): ٢٢/٧، رقم ٣٦٦٤، ومسلم في كتاب فضائل الصحابة بباب من فضائل عمر رضي الله عنه: ٤/٤، رقم ٢٣٢٩.

قال الشافعى: «رؤيا الأنبياء حق»^(١).

وقال رحمه الله: «قوله: (وفي نزعه ضعف)؛ يعني: قصر مدة، وعجلة موته، وشغله بالحرب لأهل الرُّدَّة عن افتتاح المدن والتزيد الذي بلغه عمر في طول مدة». وقوله لعمر: «فاستحالت غرباً». والغرب: الدلو العظيم الذي إنما تزعنه الدابة أو الزرنيق^(٢) ولا يزعنه الرجل؛ لطول مدة، وتزويده في الإسلام، لم يزل يعظم أمره بذلك؛ ومتاحته^(٣) للMuslimين، كما تمنع الدلو العظيم»^(٤).

وفي هذا الحديث إشارة واضحة إلى خلافة الشيوخين بعد النبي ﷺ، وصححة ولايتهما، وبيان صفتها وانتفاع المسلمين بها.

فهذا المنام النبوى مثال واضح لما حصل لأبى بكر وعمر رضي الله تعالى عنهم فى خلافتهم، وحسن سيرتهما، وظهور آثارهما وانتفاع الناس بهما. فقد حصل فى خلافة أبى بكر الصديق رضي الله تعالى عنه قتال المرتدين، وقطع دابرهم واتساع رقعة الإسلام. ولما توفي رضي الله تعالى عنه خلفه عمر -رضي الله تعالى عنه- فانتشر الإسلام فى زمانه أكثر، وتقرر لهم من أحكامه ما لم يقع مثله لطول ولايته، واتساع بلاد الإسلام وكثرة الأموال من الغنائم وغيرها.

فالحديث اشتمل على حقيقة خلافة أبى بكر وعمر -رضي الله تعالى عنهم- وصححتها، وبيان صفتها وانتفاع المسلمين بها.

وإذا تقرر هذا، فإنَّ ابن أبى حاتم -رحمه الله تعالى- بوَّب في نفس الكتاب أيضاً: بباب قول الشافعى (رحمه الله) في الخلافة، والظاهر -والله أعلم- أنه يريد من هذا التبويب، -إضافة إلى بيان ثبوت خلافة الخلفاء الراشدين، والرد على من ينكر ذلك من

(١) الاعتقاد للبيهقي: ص ٣٣٩.

(٢) الزرنيقان: حائطان أو منارات يبنيان على رأس البشر من جانبيها فتوضع عليها خشبة: تعلق بها البكرة فيستنقى بها، انظر: اللسان: ١٢-٥/٦.

(٣) أبى استقائه، والمراد كثرة نفعه والخير في زمانه. انظر: هامش رقم (٧) من ص ١٤٩، من كتاب آداب الشافعى ومناقبه.

(٤) آداب الشافعى ومناقبه: ص ١٤٩.

الروافض، أو الخوارج، أو النواصب - بيان ترتيبهم في الخلافة والتفضيل. حيث أورد تحت هذا الباب آثاراً عن الإمام الشافعى وغيره من الأئمة تدل على ما في الترجمة.

قال ابن أبي حاتم: قال أبي (رحمه الله): ثنا حرملة بن يحيى قال: سمعت الشافعى يقول: «الخلفاء خمسة: أبو بكر، وعمر، وعثمان، وعلي، وعمر بن عبد العزيز رضي الله عنهم»^(١).

وقال ابن أبي حاتم: ثنا هارون بن إسحاق الهمданى قال: سمعت قبيصة يذكر عن عباد السمك^(٢) قال: سمعت سفيان يقول: «الأمراء: أبو بكر، وعمر، وعثمان، وعلي، وعمر بن عبد العزيز رضي الله عنهم»^(٣).

وقال ابن أبي حاتم: ثنا هارون بن إسحاق الهمدانى قال: سمعت بعض أصحابنا يذكرون عن قبيصة - بهذا الإسناد - وزاد فيه: «وسائلهم ميترون»^(٤).

وقد كرر ابن أبي حاتم هذه الطريقة للإشارة إلى الزيادة الواردة في المتن.

وقال ابن أبي حاتم: ثنا محمد بن خالد اليماني قال: سمعت قبيصة يقول: حدثني عباد السمك - وكان يجالس سفيان الثوري - قال: سمعت سفيان يقول: «الخلفاء: أبو بكر، وعمر، وعثمان، وعلي، وعمر بن عبد العزيز. ومن سواهم فهو ميت»^(٥).

وقد وردت هذه الرواية عند اللالكائى من طريق ابن أبي حاتم وفي اللفظة الأخيرة «ومن سواهم متزرون»^(٦). ومعنى قوله: «متزرون» أي: متغلبون.

(١) آداب الشافعى ومناقبه: ص ١٨٩، وأسرجه ابن عبد البر في الانتقاء: ص ٨٢-٨٣، واللالكائى في شرح أصول الاعتقاد: رقم ٢٦٦٦، والبيهقي في مناقب الشافعى: ٤٤٨/١، وأورده الذهبي في ترجمة الإمام عمر بن عبد العزيز. سير أعلام النبلاء: ١٣١/٥. وأورده ثانية في ترجمة الإمام الشافعى: سير أعلام النبلاء: ٢٠/١٠.

(٢) عباد السمك، روى عن سفيان الثوري وعن قبيصة بن عقبة. تهذيب التهذيب: ١١١/٥.

(٣) آداب الشافعى ومناقبه: ص ١٩٠، وأسرجه اللالكائى في شرح أصول الاعتقاد: رقم ٢٦٦٤-٢٦٦٥، ووردت هذه العبارة عن الإمام سعيد بن المسيب، أخرجها اللالكائى في شرح أصول الاعتقاد: رقم ٢٦٦١.

(٤) آداب الشافعى ومناقبه: ص ١٩٠.

(٥) المصدر السابق: ص ١٩١.

(٦) شرح أصول الاعتقاد: رقم ٢٦٦٤، وأورده ابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله: ٢٢٦-٢٢٧/٢.

دللت هذه الآثار على عقيدة أهل السنة في ترتيب الخلفاء الأربعـة في الإمامة. فهم يثبتون الخلافة للأربعة: أبي بكر، وعمر، وعثمان، وعلي -رضي الله تعالى عنـهم أجمعـين- ويعتقدون أن ترتيبـهم في الفضل كترتيبـهم في الخلافـة.

قال الإمام الطحاوي -رحمـه الله تعالى- مبيـناً عقـيدة أـهل السـنة في ذلك: «وـنـسبـتـ الخـلـافـة بـعـد رـسـولـ الله ﷺ أـوـلـاً لـأـبـي بـكـرـ الصـدـيقـ رـضـيـ اللهـ عـنـهـ تـفـضـيـلاًـ لـهـ وـتـقـديـماًـ عـلـىـ جـمـيعـ الـأـمـةـ، ثـمـ لـعـمـرـ بـنـ الـخـطـابـ رـضـيـ اللهـ عـنـهـ، ثـمـ لـعـثـمـانـ بـنـ عـفـانـ رـضـيـ اللهـ عـنـهـ، ثـمـ لـعـلـيـ بـنـ أـبـي طـالـبـ رـضـيـ اللهـ عـنـهـ، وـهـمـ الـخـلـافـاءـ الرـاشـدـوـنـ وـالـأـئـمـةـ الـمـهـدـيـوـنـ»^(١).

وقال الحافظ ابن حجر رـحـمـهـ اللهـ تـعـالـاـ: «إـنـ الإـجـمـاعـ انـعـقـدـ بـآـخـرـةـ بـيـنـ أـهـلـ السـنـةـ أـنـ تـرـتـيـبـهـمـ فـيـ الـفـضـلـ كـتـرـتـيـبـهـمـ فـيـ الـخـلـافـةـ»^(٢).

وـأـمـاـ عـدـ عـمـرـ بـنـ عـبـدـ الـعـزـيزـ خـامـسـهـمـ فـهـوـ مـذـهـبـ كـثـيرـ مـنـ أـهـلـ السـنـةـ فـقـدـ صـرـحـ الإمامـ أـحـمـدـ أـيـضاـ بـمـثـلـ قـوـلـ الـإـمـامـيـنـ الشـافـعـيـ وـالـشـورـيـ رـحـمـهـ اللهـ تـعـالـاـ الجـمـيعـ».

روى الـلـالـكـائـيـ بـإـسـنـادـهـ إـلـىـ مـحـمـدـ بـنـ يـزـيدـ الـمـسـتـمـلـيـ^(٣) قالـ: «كـنـتـ أـسـأـلـ أـحـمـدـ عـنـ الـخـلـافـاءـ الرـاشـدـيـنـ فـيـقـولـ: دـعـ هـذـاـ، فـلـرـزـتـهـ يـوـمـاـ إـلـىـ حـائـطـ فـسـأـلـهـ عـنـ الـخـلـافـاءـ الرـاشـدـيـنـ الـمـهـدـيـيـنـ كـأـنـهـ جـزـمـ عـلـيـهـ. فـقـالـ: أـبـوـ بـكـرـ، وـعـمـرـ، وـعـثـمـانـ، وـعـلـيـ، وـعـمـرـ بـنـ عـبـدـ الـعـزـيزـ رـحـمـهـ اللهـ عـلـيـهـمـ»^(٤).

المطلب الرابع

بيانه ترك الكلام فيما شجر بين الصحابة -رضوان الله عليهم-

بيانـهـ تـرـكـ الـكـلـامـ فـيـمـاـ شـجـرـ بـيـنـ الصـحـابـةـ رـضـوانـ اللهـ عـلـيـهـمـ بـيـنـ الـإـمـامـ اـبـيـ حـاتـمـ رـحـمـهـ اللهـ تـعـالـاـ أـنـ مـذاـهـبـ أـهـلـ السـنـةـ فـيـ أـصـوـلـ الدـيـنـ التـرـحـمـ عـلـىـ جـمـيعـ الصـحـابـةـ رـضـيـ اللهـ عـنـهـمـ - وـتـرـكـ الـكـلـامـ فـيـ الـفـتـنـةـ، وـعـدـمـ الـخـوضـ فـيـماـ

(١) شـرـحـ العـقـيدةـ الطـحاـوـيـةـ: صـ ٦٩٨ـ، ٧١٠ـ، ٧١٢ـ، وـ ٧٢١ـ.

(٢) فـتـحـ الـبـارـيـ: ٣٤/٧ـ.

(٣) هوـ: مـحـمـدـ بـنـ يـزـيدـ الـطـرـسوـيـ أـبـوـ بـكـرـ الـمـسـتـمـلـيـ، قـالـ أـبـوـ بـكـرـ الـخـالـلـ: «اـخـدـرـ مـعـ أـبـيـ عـبـدـ اللهـ مـنـ طـرـسوـسـ أـيـامـ الـمـأـمـونـ، وـكـانـ الـمـرـوـزـيـ يـذـكـرـ لـهـ ذـلـكـ وـيـشـكـرـهـ». طـبـقـاتـ الـخـانـابـلـةـ: ٣٢٨ـ/٢ـ - ٣٢٩ـ.

(٤) شـرـحـ أـصـوـلـ الـاعـقـادـ: رقمـ ٢٦٦٩ـ.

شجر بين الصحابة من الفتن والخروب التي وقعت بينهم.

ويؤكّد هذا بما سبق أن أورده من أثر أبيه وأبي زرعة حيث جاء فيه قولهما:
«... والترجم على جميع أصحاب محمد ﷺ والكف عما شجر
بينهم»^(١).

دللًّا لهذا الأثر على ما يحجب نحو صحابة رسول الله ﷺ من الحب لهم والترجم
والثناء عليهم جمِيعاً بدون استثناء. وأنَّ الواجب على المسلم الكف عما شجر بين الصحابة
وعدم الخوض فيما حرى بينهم؛ وتطهير اللسان عن ذكر ما يتضمن عيباً لهم أو نقصاً
فيهم؛ بل يذكر محسناتهم ويتحدث بها.

قال أبو إسماعيل الصابوني رحمه الله في تعداده لعقيدة أهل الحديث وتقريره لهذا
المنهج: «ويرون الكف عما شجر بين أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآلـه وسلم،
وتطهير الألسنة عن ذكر ما يتضمن عيباً لهم ونقصاً فيهم. ويرون الترحم على جميعهم،
وموالاة لكافتهم»^(٢).

وقال أبو محمد البربهاري^(٣) رحمه الله تعالى في شرح السنة: «ترحم عليهم
ـ يعني الصحابةـ ونذكر فضلهم، ونکف عن زلهم، ولا نذكر أحداً منهم إلا
بالخير»^(٤).

وقد حكى أبو الحسن الأشعري إجماع أهل السنة على ذلك فقال: «وأجمعوا على
الكف عن ذكر الصحابة عليهم السلام إلا بخیر ما يذکرون به، وعلى أنهم أحق أن ينشر
محاسنهم، ويتمس لأفعالهم أفضل المخارج، وأن نظن بهم أحسن الظن وأحسن المذاهب»^(٥).

(١) تقدم في ص ٣٩ من هذه الرسالة.

(٢) عقيدة السلف وأصحاب الحديث: ص ٢٩٤.

(٣) هو: الحسن بن علي بن حلف أبو محمد البربهاري ، كان من المنكرين على أهل البدع، صحب جماعة من
 أصحاب الإمام أحمد، توفي سنة ٣٢٨هـ وقيل: ٣٢٩هـ. طبقات الخاتمة: ١٨/٢، وسير أعلام النبلاء:
٩٠/١٥.

(٤) شرح السنة للبربهاري: ص ٢٨، رقم ٢٢.

(٥) رسالة إلى أهل الشغر: ص ١٧٢، الإجماع ٤٨.

وقد ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى موقف أهل السنة مما روي من المساوية المنسوبة للصحابة رضوان الله عليهم. فذكر أنَّ من أصول أهل السنة والجماعة سلامة قلوبهم وأسلتهم ل أصحاب رسول الله ﷺ، وأنهم يحبون آل البيت ويتولونهم، وأنهم يتبرعون من طريقة الرؤافض والنواصب. ويُسكون عمًا شجر بين الصحابة، ويقولون: إنَّ هذه الآثار المروية في مساوئهم منها ما هو كذب، ومنها ما قد زيد فيه ونقص وغير عن وجهه، وال الصحيح منه هم فيه معذورون: إما مجتهدون مصيبون، وإما مجتهدون مخطئون. وهم مع ذلك لا يعتقدون أنَّ كلَّ واحد من الصحابة معصوم عن كبار الإثم وصغائره، بل يجوز عليهم الذنب في الجملة... ثم القدر الذي ينكر من فعل بعضهم قليل نظر مغمور في جنب فضائل القوم ومحاسنهم، من الإيمان بالله ورسوله، والجهاد في سبيله، والهجرة والنصرة، والعلم النافع، والعمل الصالح؛ ومن نظر في سيرة القوم بعلم وبصيرة وما منَ الله عليهم به من الفضائل علم يقيناً أنهم خير الخلق بعد الأنبياء، لا كان ولا يكون مثلهم، وأنهم الصفوة من قرون هذه الأمة التي هي خير الأمم وأكرمها على الله^(١).

فأَتَضَعَّفُ من هذا وجوب الإمساك عمًا شجر بين أصحاب رسول الله ﷺ وتطهير الألسنة عمًا جرى بينهم، وعن كلِّ ما يتضمن عيباً لهم أو نقصاً فيهم.

وفي مقابل ذلك، يجب اعتقاد فضلهم، ومحبتهم، والترجم عليهم، والترضي عنهم، وذكر محاسنهم. فهم خير القرون، وقد فازوا بصحبة خير الأنام نبِيُّنا محمد ﷺ، وفضلهم كبير -رضي الله تعالى عنهم أجمعين-.



(١) انظر: العقيدة الواسطية: من ص ١٧٢، ١٧٦.

المبحث الثاني

جهود ابن أبي حاتم في توضيح مسألة الإمامة

اعتنى الإمام ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى بمسألة الإمامة عناية واضحة فأدرجها في المسائل الاعتقادية التي يجب علمها والتمسك بها. وذلك لأنَّ الإمامة من أهم المسائل الدينية، لها من أثر كبير في حياة الناس، وهذا ينبغي أن يهتم ببيان المنهج الصحيح الذي ينبغي أن يسير عليه الناس في شأن الإمامة.

فقد مرَّ فيما تقدم من أثر أبي حاتم وأبي زرعة قولهما: «... ونقيم فرض الجهاد والحج مع أئمة المسلمين في كل دهر وزمان. ولا نرى الخروج على الأئمة، ولا القتال في الفتنة. ونسمع ونطيع لمن ولأه الله أمرنا ولا ننزع يدًا من طاعة. ونتبع السنة والجماعة، ونجتسب الشذوذ والخلاف والفرقة. وأنَّ الجهاد ماض منذ بعث الله نبيه ﷺ إلى قيام الساعة مع أولي الأمر من أئمة المسلمين، لا يطله شيء والحج كذلك. ودفع الصدقات من السوائم إلى أولي الأمر من أئمة المسلمين»^(١).

هذا الأثر اشتمل على معانٍ عظيمة منها:

١ - لزوم الجماعة واحتساب الفرقة.

٢ - السمع والطاعة.

٣ - عدم الخروج على الأئمة.

٤ - عدم القتال في الفتنة.

٥ - الجهاد مع الأئمة ودفع الصدقات إليهم.

هذه الأمور الخمسة، من أهم ما اشتمل عليه هذا الأثر؛ وهي تحتاج إلى توضيح وتحليل، وهذا ما أريده - بإذن الله تعالى - من خلال العرض الآتي: فأقول وبالله أستعين وأستهدي:

(١) تقدم في ص ٤٠ من هذه الرسالة.

١- دلالة الأثر على لزوم الجماعة:

دلّ هذا الأثر على الحث على التزام السنة والجماعة وعدم الخروج عليهما، وعلى ذم الشذوذ والتفرق والاختلاف. حيث جاء فيه: «ونتبع السنة والجماعة، ونحيط بـ الشذوذ والخلاف والفرقة».

وقد جاءت آيات كثيرة وأحاديث تحت على الاعتصام والتمسك بالجماعة، وتحذر من التفرق والاختلاف منها قول الله تعالى: ﴿وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا﴾^(١). وقول النبي ﷺ كما في حديث أبي هريرة - رضي الله تعالى عنه -: «إِنَّ اللَّهَ يَرْضِي لَكُمْ ثَلَاثًا: أَنْ تَعْبُدُوهُ وَلَا تَشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا، وَأَنْ تَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا، وَأَنْ تَنْاصِحُوا مِنْ وِلَاءِ اللَّهِ أَمْرَكُمْ»^(٢).

وقد اختلف العلماء في المقصود بالجماعة المأمور بلزومها على عدة أقوال:

- ١- أنهم الصحابة رضي الله تعالى عنهم.
- ٢- أئمة العلماء المجتهدين ويدخل في ذلك «أهل الحديث» دعولاً أولياً^(٣).
- ٣- السواد الأعظم.
- ٤- جماعة المسلمين إذا اجتمعوا على أمير^(٤).

والذي يظهر من المقصود بلزوم الجماعة من الأثر الذي معنا، هو الأمر بلزوم الجماعة بالمعنى الرابع، أي: جماعة المسلمين إذا اجتمعوا على أمير موافق للشرع، فيجب لزوم هذه الجماعة ويحرم الخروج عليها.

كما يحتمل أن يكون المقصود منه: هو ما عليه أهل السنة من الاتّباع وترك الابتداع، وهذا هو معنى تفسيرها بالمعنى الثلاثة الأخرى أعني: تفسيره بالصحابة وأهل العلم، أو جماعة أهل الإسلام، أو السواد الأعظم فكلها بهذا المعنى^(٥).

(١) سورة آل عمران: آية ١٠٣.

(٢) أصرحه مسلم في الصحيح كتاب الأقضية بباب النهي عن كثرة المسائل من غير حاجة: ١٣٤٠/٣، رقم ١٧١٥، وأحمد في المسند: ٨/١، ٢٦.

(٣) انظر: شرف أصحاب الحديث للخطيب البغدادي: ص ٢٧-٢٦، ط دار إحياء السنة.

(٤) يراجع في هذا، الاعتصام للشاطبي: ٢٥٨-٢٦٥، وفتح الباري: ١٣/٣٧، وأهل السنة والجماعة معالم الانطلاقة الكبرى: ص ٤٨.

(٥) المصدر السابق: ص ٤٨.

وعلى هذا يكون معنى الجماعة مقابل أهل البدعة، وهم جماعة علماء السنة المجتمعين على الحق، وكان الصحابة رضي الله تعالى عنهم على رأسهم؛ ثم يمثلهم في كل عصر الثقات العدول من أئمة السنة، وهم يمثلون السواد العام من المسلمين لأنّ العامة تبع لهم؛ فمعنى لزومهم هو عدم الخروج عن أقوالهم، وعدم الابتداع والإحداث في الدين الموروث عن السلف الصالح؛ فيكون من باب الاجتماع على منهجهم وطريقتهم في العلم والاعتقاد والعمل.

وأما على المعنى الأول: فهو مقابل أهل الخروج على جماعة المسلمين وأئمتهم، فهم جماعة المسلمين المتفقين على إمامهم، فمعنى لزومهم على هذا هو عدم الخروج وشق عصا الطاعة.

وكلا المعنيين حق لا ريب فيه، فلزوم الجماعة يتضمن أمرين:
الأول: الجانب الاعتقادي والعملي، ويعني: اتباع الجماعة فيما كانوا عليه من الاعتقاد والعمل.

الثاني: الجانب السياسي، ويعني: اتباعهم فيما اتفقوا عليه من تقديم الإمام وعدم الخروج عليه.

وهذا المعنى يتحقق باجتماعهما مفهوم أهل السنة والجماعة، فهم أهل السنة لأنهم يتبعون السنة الثابتة بالكتاب والسنة وآثار السلف من الصحابة ومن بعدهم من أهل العلم، ولا يتبعون بآرائهم وأهوائهم. وهم أهل الجماعة لأنهم يلزمون جماعة المسلمين وإمامهم ولا ينزعون يداً عن طاعة ولا يخرجون عن أفق عليه جماعة المسلمين إلا بـ^(١) بـ^(١) صريح

٢- دلالة الأثر على السمع والطاعة لولاة الأمر:

جاء البيان في هذا الأثر أنَّ من مذاهب أهل السنة في أصول الدين في جميع أنصار الإسلامية، السمع والطاعة لولاة الأمور؛ حيث جاء فيه: «ونسمع ونطيع لمن ولأه الله

(١) انظر: المصدر السابق، وجماعة المسلمين: ص ٢١-٢٣.

أمرنا ولا ننزع يدا من طاعة». وهذا يدل على وجوب طاعتهم إذا أمروا بمعروف، ويريد هذا ما رواه ابن أبي حاتم في تفسير قول الله تعالى: «من يطع الرسول فقد أطاع الله ومن تولى فما أرسلناك عليهم حفيظا»^(١). بسنده عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «من أطاعني فقد أطاع الله، ومن عصاني فقد عصى الله، ومن أطاع الأمير فقد أطاعني، ومن عصى الأمير فقد عصى»^(٢).

قال الحافظ ابن حجر -رحمه الله تعالى- في شرح هذا الحديث: «وفي الحديث وجوب طاعة ولاء الأمور، وهي مقيدة بغير الأمر بالمعصية»^(٣).

والحكمة في الأمر بطاعتهم المحافظة على اتفاق الكلمة لما في الافتراق من الفساد^(٤). وفي ذلك حفظ للأمة، وحرص على قوتها وعدم ضعفها ووقوعها في الشهوات والشبهات إذا فقد الإمام العادل الأمر بالمعروف والناهي عن المنكر المقيم لحدود الله. ولا تخص الطاعة بحالة الرضا فقط، بل تجب الطاعة في كل حال ما لم تكن معصية وإذا كانت معصية فلا طاعة.

روى الشیخان عن عبد الله بن عمر -رضي الله تعالى عنهما- عن النبي ﷺ قال: «السمع والطاعة على المسلم فيما أحب وكره ما لم يؤمر بمعصية، فإن أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة»^(٥).

ويتبين مما تقدم أنَّ مذهب أهل السنة والجماعة في هذا الباب وسط بين الإفراط والتغريط.

(١) سورة النساء: آية ٨٠.

(٢) تفسير ابن أبي حاتم (جزء سورة آل عمران النساء) تحقيق حكمت بشير: ص ١٤٤٩ ، وأخرجه البخاري في كتاب الأحكام باب قول الله تعالى: «وأطِيعُوا الله واطِيعُوا الرسول وأولي الأمر منكم»: ١١٩/١٣ ، رقم ٧١٢٧ ، ومسلم في كتاب الإمارة باب وجوب طاعة الأمراء: ١٤٦٩/٣ ، رقم ١٨٣٥.

(٣) فتح الباري: ١١٢/١٣.

(٤) المصدر السابق.

(٥) صحيح البخاري كتاب الأحكام باب السمع والطاعة للإمام ما لم يكن في معصية: ١٣٠/١٣ ، رقم ٧١٤٤ ، وصحیح مسلم كتاب الإمارة باب وجوب طاعة الأمراء: ١٤٦٩/٣ ، رقم ١٨٣٩.

٣- دلالة الأثر على عدم جواز الخروج على الأئمة والأمراء:

ورد التصريح في هذا الأثر بعدم جواز الخروج على الأئمة والولاة حيث جاء فيه: «**ولا نرى الخروج على الأئمة**». وذلك لما فيه من شق عصا المسلمين، وإراقة دمائهم، وإضاعة أموالهم، وانتهاك حرماتهم، وحصول الفتن فيما بينهم. وهذا يجب على المسلمين طاعتهم بالمعروف والصبر عليهم وإن حاروا، وترك الخروج عليهم ما داموا مقيمين لشعار الإسلام.

وتتصحّد دلالة هذا الأثر على ما نحن بصدده بحديث عبادة بن الصامت -رضي الله تعالى عنه- وغيره الوارد في هذا المعنى:

فقد روى ابن أبي حاتم بسنده عن عبادة بن الصامت رضي الله تعالى عنه - قال: «**بأيعنا رسول الله ﷺ على السمع والطاعة في يسراً وعسرنا ومنشطنا ومكرهنا، وأن لا ننزع الأمر أهله، وأن نقوم بالحق حيث ما كنا لا نخاف في الله لومة لائم**»^(١). وزاد في بعض الطرق: «إلا أن تروا كفراً بواسحاً عندكم من الله فيه برهان»^(٢).

هذا الحديث الشريف يبيّن الموقف الحق الذي هو الوسيط في التعامل مع الأئمة والولاة، وهو أصل عظيم في هذا الباب

فقوله: «**وعلى أن لا ننزع الأمر أهله**». يدل على حرمة الخروج.

وقوله: «**وأن نقوم بالحق حيث ما كنا لا نخاف في الله لومة لائم**». يدل على وجوب الإنكار وعدم الرضا والتابعة.

ومثل هذا الحديث، حديث عوف بن مالك الأشعري^(٣) رضي الله تعالى عنه عن

(١) علل الحديث: ٢٧٩٨، رقم ٣٤٠/٢.

(٢) أخرجه البخاري، صحيح البخاري مع الفتح كتاب الفتن باب قول النبي ﷺ: «**سترون بعدى أموراً تنكرونها**»: ٥/١٣، رقم ٧٠٥٦، ومسلم في الصحيح كتاب الإمارة باب وجوب طاعة الأمراء في غير معصية ومخربتها في معصية: ٣/١٤٧٠، رقم ١٧٠٩.

(٣) هو: عوف بن مالك بن أبي عوف أبو عبد الرحمن، ويقال: أبو حماد، وقيل: أبو عمرو الأشعري، كان يوم خبير أول مشاهده، وكانت معه راية أشمع يوم الفتح، وقد سكن الشام، وتوفي بدمشق سنة ٧٣٦هـ في حلة عبد الملك بن مروان. الاستيعاب: ٣/١٢٢٦، أسد الغابة: ٤/٣١٣-٣١٢، الإصابة: ٤/٧٤٢-٧٤٣.

رسول الله ﷺ قال: «خيار أئمتكم الذين تحبونهم ويحبونكم، ويصلون عليكم وتصلون عليهم، وشرار أئمتكم الذين تبغضونهم ويبغضونكم وتلعنونهم ويلعنونكم، قيل: يا رسول الله! أفلأ ننابذهم بالسيف؟ فقال: لا، ما أقاموا فيكم الصلاة، وإذا رأيتم من ولايكم شيئاً تكرهونه، فاكرهوا عمله، ولا تنزعوا يدأ من طاعة»^(١).

فقوله ﷺ: «لا، ما أقاموا الصلاة». يدل على عدم جواز الخروج.

وقوله ﷺ: «فاكرهوا عمله». يدل على وجوب الإنكار وعدم الرضا والتابعة. دلالة الحديثين متطابقة.

ومثل هذين الحديثين، أثر عبادة بن الصامت -رضي الله تعالى عنه-:

روى ابن أبي حاتم بسنده عن قتادة -رحمه الله تعالى- قال: قال الله عزّ وجل: ﴿إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دَعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيُحَكَمْ بَيْنَهُمْ أَنْ يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطْعَنَا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾^(٢). وقد ذكر لنا أنّ عبادة بن الصامت رضي الله عنه كان عقيباً بدرياً أحد نقائـاء الأنصار، وذكر لنا أنه بايع رسول الله ﷺ على أن لا يخاف في الله لومة لائم، وأنه لما حضره الوفاة دعا ابن أخيه جنادة بن أبي أمية^(٣) فقال: «ألا أنبئك ماذا عليك وماذا لك؟ قال: بلـى. قال: فإنـ عليك السمع والطاعة في عسرك ويسرك، ومنشـتك ومـكريـك، وأثـرةـ عليك، وعليـكـ أنـ تـقـيمـ لـسانـكـ بـالـعـدـلـ، وـأنـ لاـ تـنـازـعـ الأـمـرـ أـهـلـهـ، إـلـاـ أـنـ يـأـمـرـكـ بـعـصـيـةـ اللـهـ بـوـاحـاـ، فـماـ أـمـرـتـ بـهـ مـنـ شـيـءـ يـخـالـفـ كـتـابـ اللـهـ فـاتـبعـ كـتـابـ اللـهـ»^(٤).

وبهذا يتضح دلالة الأثر على الموقف الوسط في التعامل مع الحكماء وهو عدم الخروج عليهم ونزع اليـدـ من طـاعـتـهـ؛ ثـمـ عدم الرضا والسكوت عن صنيعـهـ عند ظـلـمـهـ

(١) أخرجه مسلم في الصحيح كتاب الإمارة بباب عيـارـ الأـقـمةـ وـشـارـاـهـ؛ ١٤٨١/٣، رقم ١٨٥٥.

(٢) سورة التور : آية ٥١.

(٣) جنادة، بضم أوله ثم نون، ابن أمية الأزدي ، أبو عبد الله الشامي، يقال: اسم أبيه كبير، مختلف في صحبهـ، قال العـجـليـ: تـابـعيـ ثـقـةـ. تـقـرـيـبـ التـهـذـيبـ: صـ ٢٠٣ـ ، وـانـظـرـ: تـرـجـمـتـهـ فـيـ أـسـدـ الغـابـةـ: ٢٩٧/١ـ.

(٤) تـفـسـيرـ اـبـنـ أـبـيـ حـاتـمـ (ـ جـزـءـ سـوـرـةـ التـورـ وـالـفـرقـانـ)ـ: صـ ٤٤٢ـ ـ ٤٤٣ـ ، وـذـكـرـهـ اـبـنـ كـثـيرـ فـيـ التـفـسـيرـ: ٢٨٩/٣ـ . وـابـنـ هـشـامـ فـيـ السـيـرـةـ: ٤٣١/١ـ .

وتجورهم، وعدم متابعتهم ومداحتلتهم عند ذلك؛ بل ينبغي الابتعاد عنهم وعدم الدخول عليهم ومخالطتهم إذا لم يستطع الإنكار.

ثم أخيراً فيه بيان الموقف عند خروجهم عن الإسلام بما هو صريح في الكفر لا يقبل التأويل، فهناك تجوز المقاتلة؛ بدليل قوله ﷺ في حديث عبادة بن الصامت رضي الله تعالى عنه السابق: «إلا أن تروا كفراً بواحاً عندكم من الله فيه برهان». ولكن ذلك مشروط كما هو معلوم من نصوص أخرى بالقدرة والاستطاعة والتمكن من إزالتهم، وإلا يجب الصبر كما هي الحال في بداية الدعوة في مكة. أو يغلب على الظن عدم حدوث منكر مساوى أو أكثر، فإن خشي من ذلك امتنع من الخروج وإن كان الحاكم كافراً.

وبهذا التقرير تبين الموقف الوسط من الولاة الظلمة، وأنه هو الذي سلكه أئمة السلف وهو الذي تدل عليه الآثار.

وقد ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى أنَّ هذا هو الطريق الوسط، وأنه طريق خيار هذه الأمة، وأنَّ المرء إذا أحاط علمًا بما أمر به النبي ﷺ من الجهاد مع النساء إلى يوم القيمة، ومن النهي من إعانة الظلمة على ظلمهم علم أنَّ الطريقة الوسطى التي هي دين الإسلام الحض، جهاد من يستحق الجهاد مع كل أمير وطائفة هي أولى بالإسلام، واحتساب إعانة الطائفة التي يغزو معها على شيء من معاصي الله.

ثم ذكر شيخ الإسلام رحمه الله تعالى أنَّ هذه الطريقة وسط بين الحرورة وأمثالهم من يسلك مسلك الورع الفاسد الناشئ عن قلة العلم، وبين طريقة المرحنة وأمثالهم من يسلك مسلك طاعة النساء مطلقاً وإن لم يكونوا أبراراً^(١).

٤ - دلالة الأثر على عدم جواز القتال في الفتنة:

ورد في هذا الأثر أنَّ من مذاهب أهل السنة في مسائل الاعتقاد، وجوب الكف في الفتنة، وعدم القتال فيها، حيث جاء فيه: «ولا نرى الخروج على الأئمة، ولا القتال في الفتنة». لأنَّه لا يعرف الحق من البطل في الفتنة، فوجب على المسلم ترك القتال فيها.

(١) بجموع الفتاوى له: ٥٠٨/٢٨

وترک القتال في الفتنة إذا لم يتضح الحق من المبطل هو مذهب أهل الحديث وأكثر أهل العلم.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى: «والذين قعدوا عن القتال هم جملة أعيان الصحابة: كسعد، وزيد، وابن عمر، وأسامه، ومحمد بن مسلمة، وأبي بكرة، وهم يرون النصوص عن النبي ﷺ في القعود عن القتال في الفتنة ... وهذا مذهب أهل الحديث وعامة أئمة السنة»^(١).

ويقول حرب صاحب الإمام أحمد بن حنبل في نقله لمذهب أهل الحديث والسنّة: «والإمساك في الفتنة سنة ماضية واجب احترامها، فإن ابتليت فقدم نفسك دون دينك، ولا تعن على الفتنة يد ولا لسان، ولكن اكفف لسانك ويدك وهواك، والله المعين»^(٢).

وقال الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى في شرحه لقول رسول الله ﷺ الذي رواه البخاري في باب الفتنة: «ستكون فتن القاعد فيها خير من القائم، والقائم خير من الماشي، والماشي خير من الساعي؛ من تشرف لها تستشرفه، فمن وجد ملحاً أو معاذاً فليعد به»^(٣). قال: «وفيه التحذير من الفتنة، والمحث على اجتناب الدخول فيها، وأن شرها يكون بحسب التعلق بها، والمراد بالفتنة ما ينشأ عن اختلاف في طلب الملك حيث لا يعلم الحق من المبطل ... قال الطبرى: والصواب أن يقال: أن الفتنة أصلها الابتلاء، وإنكار المنكر واجب على كل من قدر عليه، فمن أعان الحق أصاب، ومن أعان المخطئ أخطأ، وإن أشكل الأمر فهي الحالة التي ورد النهي عن القتال فيها»^(٤).

٥- دلالة الأثر على الجهاد والحج مع الأئمة ودفع الصدقات إليهم:

قرر ابن أبي حاتم في هذا الأثر أنّ من أصول أهل السنّة والجماعّة وجوب جهاد الكفار مع الأئمة، وأداء فريضة الحج معهم، ودفع الصدقات من السوائل وغيرها إليهم، حيث جاء فيه: «وأنّ الجهاد ماضٌ منذ بعث الله عزّ وجلّ نبيه ﷺ إلى قيام الساعة مع

(١) بجموع الفتاوى له: ٤٣٩/٤.

(٢) ذكره عنه ابن القيم في حادي الأرواح: ص ٢٩٥.

(٣) صحيح البخاري كتاب الفتن بباب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر: ٣٣/١٣، رقم ٧٠٨١.

(٤) فتح الباري: ٣٤/١٣.

أولي الأمر من أئمة المسلمين، لا يبطله شيء والحج كذلك. ودفع الصدقات من السوائم إلى أولي الأمر من أئمة المسلمين». وذلك لأنَّ المصلحة الحاصلة بالجهاد معهم أعظم من مصلحة مقاطعتهم. وهذا فرر ابن أبي حاتم الغزو حتى مع المتولي المتغلب بإرادته أثر الإمام الشافعي رحمه الله تعالى: «كُلُّ من غَلَبَ عَلَى الْخِلَافَةِ بِالسِّيفِ حَتَّى يُسَمَّى خَلِيفَةً، وَيَجْتَمِعُ النَّاسُ عَلَيْهِ، فَهُوَ خَلِيفَةٌ يَغْرُى مَعَهُ، وَيَصْلِي خَلْفَهُ الْجَمْعَةَ، وَمَنْ لَمْ يَفْعَلْ فَهُوَ صَاحِبٌ بَدْعَةٍ»^(١).

يفهم من هذا الأثر مع ما قبله أنَّ الجهاد لا يترك لفجور القائم به، فهو ماضٌ مع البر والفاجر كما وردت بذلك الأخبار^(٢).

وهذا هو الموقف الوسط الصحيح، الذي حرر عليه علماء السلف الصالح، وهو التعاون مع الولاة في الخير وطاعتهم في المعروف، وهو الاعتقاد الذي حكاه ابن القيم عن حرب صاحب الإمام أحمد، وذكر حرب أنَّ هذا هو اعتقاد أهل السنة والحديث إذ قال: «والجهاد ماضٌ قائم مع الأئمة بروا أو فجرروا لا يبطله جور جائز ولا عدل عادل، وال الجمعة والعيدان والحج مع السلطان وإن لم يكونوا ببرة عدو لا أتقياء، ودفع الصدقات والخرج والأعشار والفيء والغنائم إليهم، عدلوا فيها أو جاروا»^(٣).

وقال شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب رحمه الله تعالى لما سأله أهل القصيم عن عقيدته: «وأرى الجهاد ماضياً مع كل إمام برأً كان أو فاجراً، وصلة الجماعة خلفهم، والجهاد ماضٌ منذ بعث الله محمداً ﷺ إلى قيام الساعة إلى أن يقاتل آخر هذه الأمة الدجال، لا يبطله جور جائز ولا عدل عادل»^(٤).

أقول: هذا الأثر الذي نقل فيه ابن أبي حاتم كلام أبيه وأبي زرعة مقرراً به لزوم الجماعة واحتساب التفرق، ووجوب طاعة الأئمة، وعدم الخروج عليهم وقتهم، وجهاد العدو معهم، وأداء ما أوجبه الله تعالى من الحقوق والصدقات إليهم، هو عينه ما قررَه

(١) آداب الشافعي ومناقبه: ٢٩١.

(٢) انظر : فتح الباري: ٥٦/٦.

(٣) حادي الأرواح: ص ٢٩٥.

(٤) الدرر السننية في الأحوية النجدية: ١/٣٠.

السلف الصالح - رضوان الله تعالى عليهم - وذهبوا إليه نحو أئمتهم وأمرائهم، ومن أقوال السلف الجامحة في هذا الباب ما يلي:

ذكر للإمام أحمد - رحمه الله تعالى - السنة والجماعة والسمع والطاعة؛ فتح على ذلك وأمر به^(١).

وقال - رحمه الله تعالى - أيضاً: «والجهاد ماض قائم مع الإمام براً أو فاجراً، ولا يطله جور حائز ولا عدل عادل، والجمعة والحج والعيدان مع الأئمة وإن لم يكونوا ببررة عدولاً أتقياء، ودفع الصدقات والأعشار والخراج والفيء والغنائم إلى الأمراء عدلوا فيها أو جاروا، والانقياد لمن ولأه الله عزّ وجلّ أمركم لا تنزع يداً من طاعته، ولا تخرج عليه بسيفك يجعل الله لك فرجاً وخرجاً، ولا تخرج على السلطان بل تسمع وتطيع، فإن أمرك السلطان بأمر هو لله عزّ وجلّ معصية؛ فليس لك أن تطيعه وليس لك أن تخرج عليه، ولا تنفعه حقه، ولا تعن على فتنة ييد ولا لسان، بل اكفف يدك ولسانك وهواك، والله عزّ وجلّ المعين»^(٢).

وقال أبو الحسن الأشعري - رحمه الله تعالى - وهو يعدد ما أجمع عليه السلف من الأصول: «وأجمعوا على السمع والطاعة لأئمة المسلمين، وعلى أنَّ كل من ولي شيئاً من أمورهم عن رضى أو غلبة وامتدت طاعته من بر وفاجر لا يلزم الخروج عليه بالسيف حار أو عدل، وعلى أن يغزو معهم العدو، ويجمع معهم البيت، ويدفع إليهم الصدقات إذا طلبوها، ويصلِّي خلفهم الجمع والأعياد»^(٣).

وقال ابن بطة رحمه الله : «وقد أجمع العلماء من أهل الفقه والعلم والنساك والعباد والزهاد من أول هذه الأمة إلى وقتنا هذا - أنَّ صلاة الجمعة والعيدان ومنى وعرفات والغزو والجهاد والهدي مع كل أمير بر وفاجر، وإعطائهم الخراج والصدقات والأعشار حائز، والصلاحة في المساجد العظام التي بنوها، والسير على القنطر والجسور التي

(١) السنة للخلال: ٧٣/١ .٧٥-٧٦.

(٢) السنة للإمام أحمد: ص ٤٦ ، ضمن شذرات البلاتين من طيبات كلمات سلفنا الصالح. جمع وتحقيق محمد حامد الفقي، وطبقات الخاتمة: ٢٦/١ ، ٢٧-٢٨، مع اختلاف يسير في بعض الألفاظ.

(٣) رسالة إلى أهل الثغر: ص ٢٩٦-٢٩٧.

عقدوها، والبيع والشراء وسائر التجارة والزراعة والصناعات كلها في كل عصر ومع كل أمير جائز على حكم الكتاب والسنة، لا يضر المحاط لدینه والمتمسك بسنة نبیه ﷺ ظلم ظالم ولا جور جائز إذا كان ما يأتيه هو على حكم الكتاب والسنة، كما أنه لو باع واشتري في زمن الإمام العادل يبعاً بخالف الكتاب والسنة لم ينفعه عدل الإمام. والمحاكمة إلى قضاياهم، ورفع الحدود والقصاص وانتزاع الحقوق من أيدي الظلمة بأمرائهم، وشرطهم السمع والطاعة لمن ولوه وإن كان عبداً حبشاً إلاً في معصية الله عز وجل فليس للمخلوق فيها طاعة»^(١).

وقال التوسي رحمة الله تعالى: «لا تنسوا ولاء الأمر في ولائهم، ولا تعرضا عليهم إلا أن تروا منهم منكراً محققاً تعلمونه من قواعد الإسلام، فإذا رأيتم ذلك فأنكروه عليهم، وقولوا بالحق حيث ما كنتم، وأما الخروج عليهم وقتاً لهم فحرام بإجماع المسلمين وإن كانوا فسقة ظالمين، وقد ظهرت الأحاديث بمعنى ما ذكرته، وأجمع أهل السنة أنه لا ينزع السلطان بالفسق...»^(٢).

وذكر شيخ الإسلام ابن تيمية رحمة الله تعالى أنَّ من أصول أهل السنة والجماعة لزوم الجماعة، وترك قتال الأئمة، وترك القتال في الفتنة. وأما أهل الأهواء كالمعزلة فيرون القتال للأئمة^(٣) من أصول دينهم ويجعلون قتال الأئمة من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر^(٤).

الصلة خلف الأئمة أبراراً كانوا أم فجراً والدعاء لهم بالصلاح:
قرر الإمام ابن أبي حاتم - رحمة الله تعالى - جواز الصلة خلف كل إمام مسلم برأ
كان أو فاجراً بإراده أثر عبد الكريـم البكـاء الشـامي - رحـمة الله تعالى -:
فقال في ترجمته: عبد الكـريـم بن البـكـاء الشـامي^(٥) قال: «أدركت عشرة من
 أصحاب النبي ﷺ كلـهم يصلـي خـلف أئـمة الجـور»^(٦).

(١) الشرح والإبانة: ص ٢٧٨-٢٨٠.

(٢) شرح التوسي على صحيح مسلم: ٢٢٩/١٢.

(٣) أي: أئمة الجور . انظر: مقالات الإسلاميين لأبي الحسن الأشعري: ١٤٠/٢ .

(٤) انظر: كتاب الحسبة في الإسلام لابن تيمية: ص ٦٤ .

(٥) هو: عبد الكـريـم البـكـاء الشـامي قال ابن أبي حـاتـم: روـى عـنـه صـالـح سـمعـتـ أـبـيـ يقولـ ذلكـ . الجـرحـ والتـعـديـلـ: ٦٠/٦ .

(٦) المصدر السابق.

ويؤيد ذلك أنَّ الصحابة -رضي الله تعالى عنهم- كانوا يصلون خلف من يعرفون فجوره^(١)، كما صلَّى اللهُ بْنُ مسْعُودٍ وغَيْرُهُ مِنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمْ خَلْفَ الْوَلِيدِ بْنِ عَقْبَةَ بْنِ أَبِي مَعِيطٍ^(٢) وَكَانَ يَشْرُبُ الْخَمْرَ، وَصَلَّى مَرَةً الصَّبَحَ أَرْبَعًا فَجَلَدَهُ عُثْمَانُ بْنُ عَفَانَ -رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ- عَلَى ذَلِكَ، وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍ وَغَيْرُهُ مِنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمْ يَصْلُونَ خَلْفَ الْحَجَاجِ بْنِ يُوسُفِ^(٣)، وَكَانَ الصَّحَابَةُ وَالْتَّابِعُونَ يَصْلُونَ خَلْفَ ابْنِ أَبِي عَبِيدِ^(٤) وَكَانَ مِنْهُمَا بِالْإِلْحَادِ^(٥).

وهذا يدل على أنَّ السلف وعلى رأسهم الصحابة الكرام -رضي الله تعالى عنهم- كانوا يتعاونون مع الولاة على البر والتقوى ولو كانوا فجاراً، ولا يمتنعون من إعانته الظالم على الخير وترغيبه فيه قولهً وفعلاً، فيشاركون الولاةظلمة في الخير ويفارقونهم في الشر، ويحرصون على الاتفاق وينهون عن الافتراق؛ لأنَّ هدفهم الوحيد تحصيل المنافع وتكميلها، وتعطيل المفاسد وتقليلها، ولذلك فهم يرون إقامة الجمع والجماعات والأعياد معهم ويرون أنَّ الجهاد ماض إلى قيام الساعة مع كل بر وفاجر^(٦).

(١) انظر: نيل الأورطار للشوكياني: ٣/٢٠٠.

(٢) هو: الوليد بن عقبة بن أبي معيط ، أبو وهب القرشي، وهو أخو عثمان بن عفان لأمه أروى بنت كريز، روى عن النبي ﷺ ، كان من رجال قريش وشعرائهم، أسلم يوم فتح مكة وبعثه رسول الله ﷺ على صدقات بني المصطلق، وولاه عمر رضي الله تعالى عنه صدقات بين تغلب، وولاه عثمان رضي الله تعالى عنه الكوفة ثم عزله؛ فلما قتل عثمان تحول إلى الرقة فنزطاً واعتزل علياً ومعاربة حتى مات بها سنة ٦٦١هـ. وذكر له أصحاب السير أخباراً فيها نكارة وشناعة. قال الحافظ ابن حجر: ((والرجل قد ثبت صحبته وله ذنوب أمرها إلى الله تعالى والصواب السكت). تهذيب التهذيب: ١١/٤٢، البداية والنهاية: ٨/٤١).

(٣) هو: الحجاج بن يوسف بن أبي عقيل الثقيفي، الأمير المشهور، الظالم المثير، من الثالثة، وقع ذكره وكلامه في ((الصحبيين)) وغيرهما، وليس بأهل أن يروى عنه ، ولي إمرة العراق عشرين سنة، مات سنة ٩٥هـ . تقريب التهذيب: ص ٢٢٥، وانظر: تهذيب التهذيب: ٢٠/٢-٢١٣.

(٤) هو: المختار بن أبي عبيد بن مسعود الثقيفي أبو إسحاق ولد عام المحرقة وليست له صحبة ولا رؤية وأعياره غير مرضية، فقد شهد عليه بادعاء النبوة والكذب الصريح، وكان قد غلب على الكوفة في حملة عبد الله بن الزبير حتى قتله سنة ٦٧هـ وكانت إمارته ستة عشرة. قال عنه ابن حزم : كان متهماً في دينه مظنوناً به الكفر . الإصابة: ٣/٥١٨، الفصل في الملل والأهواء والتحلل: ٤/٧٦، الفرق بين الفرق للبغدادي: ص ٣١.

(٥) انظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية: ٣/٢٨١.

(٦) انظر : التبيهات اللطيفة لابن سعدي: ص ١٠٤.

كما قرر ابن أبي حاتم -رحمه الله تعالى- أيضاً الدعاء للسلطان بالصلاح، لأنَّ في صلاح السلطان صلاح الرعية، كما أنَّ في صلاحهم أمن البلاد والعباد.

فروى بسنده عن سفيان الثوري رحمه الله تعالى قوله: «إني لأدعوا للسلطان -يعني بالصلاح- ولكن لا أستطيع أن أذكر إلا ما فيهم»^(١).

هذا الأثر فيه دلالة على وسطية أهل السنة والجماعة في هذا الباب بين المفرطين والمفرطين، فليسوا كالمفرطين الذين يدينون بالخروج على الولاية، وليسوا كالمفرطين المداهنين الذين سكتوا عن ظلم الولاية وترك نصحهم والإنكار عليهم بل زينوا لهم باطلهم، وسُوّغوا لهم ظلمهم وفسادهم. وليسوا كالمداحين المنافقين الذين يغالون في الولاية ويمدحونهم بما ليس فيهم.

فقوله: «ولكن لا أستطيع أن أذكر إلا ما فيهم» بعد قوله: «إني لأدعوا للسلطان». يدل على أنهم لا يرون المداهنة في الدين ولا يتوانون في الاحتساب على أئمة الجور، ولا يحبون بالصدع بكلمة الحق حسب ما يستدعيه المقام، وتفتبيه المصلحة، لا يداهون بذلك أحداً ولا يخافون في الله لومة لائم.

على أنهم لا يرون أن يقوم بذلك الواجب كل أحد بعينه، إلا أنه لا بد أن يقوم به من يقوم، حتى ينتهي الحرج عن الأمة؛ لأنَّ الأمة التي لا تقول للظالم: يا ظالم فقد تودع منها^(٢). ومع ذلك كله، فهم يدينون لولاة أمرهم بالسمع والطاعة في المنشط والمكره، وفي العسر واليسر ما لم يؤمروا بمعصية، وينصحون لهم ولا يدعون عليهم، بل يدعون لهم بالصلاح والمعافاة.

قال الفضيل بن عياض رحمه الله تعالى: «لو كانت لي دعوة مستجابة لم أجعلها إلا في إمام، لأنَّه إذا صلح الإمام أمن البلاد والعباد». قال ابن المبارك: يا معلم الخير من يحيز على هذا غيرك^(٣).

(١) الجرح والتعديل: ٩٧/١.

(٢) انظر: عقيدة أهل السنة والجماعة لحمد بن إبراهيم الحمد: ص ٦٦-٦٧.

(٣) رواه الالكائي في شرح أصول الاعتقاد: ١٩٧/١، رقم ٣٢٠، والمراد بكلمة ابن المبارك الثناء على الفضيل،

وقال الإمام أبو جعفر الطحاوي رحمه الله تعالى: «ولا نرى الخروج على أئمتنا وولاة أمورنا وإن حاروا، ولا ندعو عليهم، ولا ننزع يدًا من طاعتهم، ونرى طاعتهم من طاعة الله عزّ وجلّ ما لم يأمرها بمعصية وندعوا لهم بالصلاح والغافية»^(١).

وهذا الاعتقاد الذي هو الصلاة خلف كل إمام مسلم برأً كان أو فاجرًا، والدعاء للسلطان بالصلاح، هو مذهب أهل السنة والجماعة:

قال الإمام أبو إسماعيل الصابوني رحمه الله تعالى: «ويرى أصحاب الحديث الجمعة والعيددين، وغيرهما من الصلوات - خلف كل إمام مسلم؛ برأً كان أو فاجرًا. ويرون جهاد الكفارة معهم، وإن كانوا جحرة فجرة. ويرون الدعاء لهم بالإصلاح والتوفيق والصلاح. ولا يرون الخروج عليهم بالسيف؛ وإن رأوا منهم العدول عن العدل إلى الجحود والخيف»^(٢).

وقال الإمام البربهاري رحمه الله تعالى «واعلم أنَّ جور السلطان لا ينقض فريضة من فرائض الله التي افترضها على لسان نبيه ﷺ، جوره على نفسه وتطوعك وبرك معه تام إن شاء الله تعالى، يعني الجماعة والجمعة والجهاد معهم وكل شيء من الطاعات فشاركتهم فيه، وإذا رأيت الرجل يدعو على السلطان فاعلم أنه صاحب هوى وإذا سمعت الرجل يدعو للسلطان بالصلاح فاعلم أنه صاحب سنة إن شاء الله، يقول الفضيل بن عياض: لو كانت لي دعوة ما جعلتها إلاً في السلطان. فأمرنا أن ندعوه لهم بالصلاح، ولم نؤمر أن ندعوه عليهم وإن حاروا وظلموا؛ لأنَّ جورهم وظلمهم على أنفسهم وعلى المسلمين، وصلاحهم لأنفسهم وللمسلمين»^(٣).



لأنه لم يرد أن يخص نفسه بالدعوة المستحبة لو كانت له ، بل أراد أن يجعلها لمن يعم نفعه إذا صلح وهو السلطان. انظر : هامش ص ١١ من كتاب قاعدة مختصرة في وجوب طاعة الله ورسوله ﷺ وولاة الأمر لشيخ الإسلام ابن تيمية تحقيق د/ عبد الرزاق بن عبد الحسن العباد البدر .

(١) شرح العقيدة الطحاوية: ص ٥٤٠.

(٢) عقيدة السلف وأصحاب الحديث: ص ٢٩٤.

(٣) ذكره عنه ابن أبي يعلى في طبقات المخاتلة: ٣٦/٢.

الباب الثاني

جهود ابن أبي حاتم في التحذير من البدع

والرد على الفرق المبتدةعة

وفيه فصلان:

الفصل الأول: جهوده في الحث على الاعتصام والتحذير من
الابتداع في الدين.

الفصل الثاني: جهوده في الرد على الفرق المبتدةعة.

الفصل الأول

جهوده ابن أبي حاتم في الحث على الاعتصام بالكتاب والسنة والتحذير من الابتداع في الدين

وتحته مبحثان:

المبحث الأول: جهوده في الحث على الاعتصام بالكتاب والسنة.

المبحث الثاني: جهوده في التحذير من الابتداع في الدين.

المبحث الأول

جهوده في الحث على الاعتصام بالكتاب والسنّة

إنَّ من أصول أهل السنّة والجماعات الاعتصام بالكتاب والسنّة والدعوة إلى العمل بهما، وتحكيمهما في أصول الدين وفروعه. والبحث على الاتِّباع والسير على منهج السلف الصالح في العلم والقول والعمل؛ وإنكار البدع والابتداع، والتحذير من الفرقة والاختلاف وهذا الموضوع يعم جميع - ما تقدم وما سيأتي في الرسالة من مباحث -، حيث إنَّ جميع ما قرَّره ابن أبي حاتم من المباحث العقدية، مبني على الكتاب والسنّة وأثار الصحابة ومن تبعهم. وهذا كله يُعدُّ تطبيقاً عملياً من الإمام ابن أبي حاتم للاتِّباع والاعتصام ومحاربة الابتداع في الدين.

وما سيأتي في هذا الفصل - بإذن الله تعالى - تأصيل لذلك، وذكر لأداته وتقريره، وما أورده - رحمه الله تعالى - لبيان وجوب هذا الأصل من التمسك بالكتاب والسنّة، ووجوب اجتناب البدع والمخالفات في الدين.

وقد قرَّرَ - رحمه الله تعالى - هذا الأصل بأوجه منها:

١ - التأليف.

٢ - إيراد الأحاديث.

٣ - إيراد الآثار.

الوجه الأول: التأليف:

من جهود الإمام ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى في تقرير الاعتصام بالكتاب والسنّة ومحاربة الابتداع في الدين أنه ألف عدَّة كتب تدل بأسماها على ذلك. ومن تلك الكتب: كتاب «أصل السنّة واعتقاد الدين»، وهذا الكتاب ألفه لغرض بيان مسائل الاعتقاد، ومن أهم تلك المسائل مسألة الاعتصام والابتداع.

وهذه المسألة من أهم ما يدخل تحت هذه التسمية. ولهذا كان كثير من ألف في مسائل الاعتقاد يسمى كتابه «السنّة»، أو «شرح السنّة». وبعض تلك الكتب خاصة بالاعتصام بالسنّة ووجوب العمل بها ككتاب السنّة للمروزي. وأغلبها تتكلم عن مسائل

الاعتقاد بصفة عامة، ومع ذلك سميت بكتب السنة^(١)، لأنَّ أهم ما يميز أصحاب الاعتقاد الصحيح من غيرهم هو التمسك بالسنة، وعدم الابتداع في الدين.

فكتاب أصل السنة واعتقاد الدين عند ابن أبي حاتم يشمل مسائل التوحيد وأغلب أبواب الاعتقاد، كما يضم إلى جانب ذلك الاعتصام بالسنة ومحاربة الفرق المبتدةة والرَّد عليها.

ومن الكتب الهامة التي ألفها وهي تقرُّ الاعتصام بالسنة، كتاب «الرَّد على الجهمية». فإنه ألفه لبيان محاربة البدع عموماً وبدع الجهمية خصوصاً. وفي مقابل ذلك بيان وجوب التمسك بالسنة. لأنَّ الأحاديث والآثار التي ساقها فيه تدل على وجوب الأخذ بالسنة وعدم الخروج عنها، واحتساب البدع ومحاربتها.

الوجه الثاني: سوق الأحاديث الدالة على وجوب الاعتصام واجتناب

الابتداع:

إنَّ ابن أبي حاتم قرَّر وجوب الاعتصام ومحاربة البدع، واستدل على ذلك بأحاديث منها:

١ - حديث أبي رافع - رضي الله تعالى عنه -:

روى اللالكائي بإسناده من طريق ابن أبي حاتم إلى عبيد الله بن أبي رافع عن أبيه قال: قال رسول الله: «لا ألفين أحدكم متكتأ على أريكته يأتيه الأمر من أمري ما أمرت به أو نهيت عنه. فيقول: ما وجدنا في كتاب الله أتبعناه»^(٢).

ففي هذا الحديث بيان أنَّ السنة وهي مثل الكتاب، فيجب الانقياد لها، والاعتصام بها، وأنَّه لا يستغني بالقرآن عنها، فضلاً عن آراء الرجال. وأنَّها مثل الكتاب في التشريع والتحليل والتحريم؛ وفيه تحذير شديد لم يعرض عنها مهماً لها غير مبال، لا يطلبها ولا يتعلّمها، مدعياً الاكتفاء والاستغناء بالقرآن.

وهذا من أعلام النبوة، فقد وقع ما أخبر به النبي ﷺ وحدَّر منه من أولئك المترفين

(١) ذكر تلك الكتب شيخ الإسلام في فتوى الحموي الكبير: ص ١٥، وجموع الفتاوى: ٤١٢/٥ - ٤٣، والكتاني في الرسالة المستطرفة: ص ٣٧ - ٣٩، وقال: ومنها كتب تعرف بكتب السنة وهي الكتب الخاصة على أتباعها والعمل بها، وترك ما حدث بعد الصدر الأول من البدع والأهواء ثم عددها.

(٢) تقدم تخریج هذا الحديث في ص ٨٨ من هذه الرسالة.

المعرضين الذين يدعون الاكتفاء بالقرآن وعدم الحاجة إلى السنة، وقع ذلك قدماً من بعض طوائف الضلال، وحديثاً من بعض المارقين^(١).

٢- حديث عبد الله بن عمرو - رضي الله تعالى عنهما:-

روى الالكائي بإسناده من طريق ابن أبي حاتم إلى عبد الله بن عمرو - رضي الله تعالى عنهما - قال: قال رسول الله ﷺ: «من رغب عن سنتي فليس مني»^(٢).

في هذا الحديث وجوب اجتناب البدع، والتحذير من الابتداع في الدين مما ليس من سنته ﷺ، وأن أي ترغيب عن السنة يؤدي إلى الخروج عن مثل ما كان عليه النبي ﷺ، وفي هذا أمر بلزوم السنة.

الوجه الثالث: إيراد الآثار التي تحض على التمسك بالسنة وتحذر من الابتداع: أورد الإمام ابن أبي حاتم - رحمه الله تعالى - آثاراً عدّة في الحث على التمسك بالكتاب والسنة والتحذير من الابتداع في الدين، ومن تلك الآثار:

١- أثر أبي حاتم وأبي زرعة الرازيين - رحمهما الله تعالى:-

قال ابن أبي حاتم: سمعت أبي وأبا زرعة: «يأمران بهجران أهل الزيف والبدع، ويغلظان في ذلك أشد التغليظ؛ وينكران وضع الكتب بالرأي بغير آثار»^(٣).

٢- أثر عمر بن عبد العزيز - رحمه الله تعالى:-

قال ابن أبي حاتم: أخبرنا يونس بن عبد الأعلى قراءة، أنّا ابن وهب أن مالكا حدثه قال: كان عمر بن عبد العزيز يقول: «سن رسول الله ﷺ وولاة الأمر من بعده سننا الأخذ بها تصدق لكتاب الله، واستكمال لطاعة الله، وقوة على دين الله، ليس لأحد تغييرها، ولا تبديلها، ولا النظر فيما خالفها، من اقتدى بها مهتد، ومن استنصر بها منصور، ومن خالفها اتبع غير سبيل المؤمنين، ولاه الله ما تولى وأصلاحه جهنم وساءت مصيرأ»^(٤).

(١) يراجع في هذا، السنة ومكانتها للسباعي، وحجية السنة لعبد الغني

(٢) تقدم تخرجه في ص ٨٩ من هذه الرسالة.

(٣) تقدم في ص ٤١ من هذه الرسالة.

(٤) تفسير ابن أبي حاتم (جزء سورتي آل عمران والنساء): ص ١٥٨٧، تحقيق د/ حكمت بشير ياسين.

وهذا من كلام عمر بن عبد العزيز - رحمه الله تعالى - الدلائل على ما أعطيه من الحكمة والعلم رضي الله تعالى عنه وأرضاه، وكان العلماء يعتنون بهذا الكلام ويحفظونه وهو حديث بذلك. وذكر الشاطئي - رحمه الله تعالى - هذا الأثر وأنه يعجبهم، وإنه لحقيقة بذلك: «فإنه كلام مختصر جمع أصولاً حسنة من السنة منها ما نحن فيه - يعني الاعتصام ومحا ربة الابداع - لأن قوله: ليس لأحد تغييرها ولا تبديلها ولا النظر في شيء مما خالفها قطع مادة الابداع جملة. قوله: من عمل بها مهتد - إلى آخر الكلام - مدح لمتبع السنة وذم من خالفها بالدليل على ذلك، وهو قول الله سبحانه وتعالى: ﴿وَمَنْ يَشَاقِقُ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعُ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُولَهُ مَا تَوَلَّ وَنَصْلُهُ جَهَنَّمُ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾^(١). ومنها ما سنه ولادة الأمر بعد النبي ﷺ فهو سنة حسنة لا بدعة فيها البطة وإن لم يعلم في الكتاب والسنة نص عليه على الخصوص؛ فقد جاء ما يدل عليه في الجملة، وذلك نص حديث العرياض بن سارية^(٢): «فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين»^(٣).

٣- أثر ابن عجلان - رحمه الله تعالى -:

قال ابن أبي حاتم: ثنا صالح بن أحمد بن حنبل قال: سمعت أبي قال: سمعت محمد بن إدريس الشافعي قال: سمعت مالك بن أنس يقول: سمعت ابن عجلان^(٤) يقول: «إذا أغفل العالم: لا أدرى، أصيبيت مقاتله»^(٥).

٤- آثار الإمام الشافعي - رحمه الله تعالى - في ذم الرأي وأهله:

قال ابن أبي حاتم: ثنا محمد بن عبد الله بن عبد الحكم قال: قال لي محمد بن إدريس الشافعي: «نظرت في كتب لأصحاب أبي حنيفة فإذا فيها مائة وثلاثون ورقة،

(١) سورة النساء: آية ١٥٥.

(٢) عرياض، بكسر أوله وسكون الراء بعدها موحدة وآخره معجمة ، ابن سارية السلمي، أبو نجيح، صحابي، كان من أهل الصفة، ونزل حمص، مات بعد السبعين. تقريب التهذيب: ص ٦٧٣.

(٣) الاعتصام للشاطئي: ص ٨٧ ، والحديث تقدم تخرجه في ص ١٠١ من هذه الرسالة.

(٤) هو: محمد بن عجلان ، القرشي المدنى التابعى؛ صدوق إلا أنه اختلطت عليه أحاديث أبي هريرة، من الخامسة مات سنة ٤٨هـ. انظر: تقريب التهذيب: ص ٨٧٧ ، وتهذيب التهذيب: ص ٣٤١/٩، وتذكرة الحفاظ: ١/١٥٦.

(٥) آداب الشافعى ومناقبه: ص ١٠٧ ، وأخرجـه أبو داود في مسائل الإمام أحمد: ص ٢٩٦ ، وابن عبد البر في الانتقاء: ص ٣٨.

فعددت منها ثالثين ورقة خلاف الكتاب والسنة».

ويعقب ابن أبي حاتم على هذا بقوله: «لأنَّ الأصل كان خطأ، فصارت الفروع ماضية على الخطأ»^(١).

وقال ابن أبي حاتم: قال أبي: ثنا هارون بن سعيد الأيلبي قال: سمعت الشافعي يقول: «ما أعلم أحداً وضع الكتب أدل على عوار قوله من أبي حنيفة»^(٢).

وقال ابن أبي حاتم: ثنا أحمد بن سنان -مرة أخرى- قال: سمعت الشافعي يقول: «ما أشبه أصحاب الرأي إلا يخيط سحارة تغده هكذا فيجيء أصفر؛ وتغده هكذا: فيجيء أخضر»^(٣).

هذه الآثار السابقة فيها حض على التمسك بالكتاب والسنة والآثار، وتحذير من اتباع الرأي وترك السنن ومخالفتها، أو معارضتها بالرأي والقياس.

وهذه الآثار عامة تشمل الاعتقاد والأحكام، فالرأي المخالف للسنة مذموم سواء كان في الاعتقادات أو العبادات والأحكام، فكل من خالف السنة برأيه تعمه هذه الآثار، وإن كان يظهر أن تلك الآثار التي ساقها ابن أبي حاتم إنما جاءت في الرأي الذي في الأحكام دون العقائد، ولكنها تشمل المسائل الاعتقادية من باب قياس الأولى، فإنه إذا كان يمنع الكلام في غير الوارد من مسائل الأحكام التي تحت العمل والتي لها شواهد محسوسة، فمن باب أولى أن يمنع الكلام فيما لا يكون له شواهد محسوسة من الغيبيات.

وفيها أيضاً أثر خاص بالاعتقاد وهو أثر أبي حاتم وأبي زرعة في الأمر بهجران أهل الزينة والبدع والتغليظ عليهم، وإنكار وضع الكتب بالرأي بغير آثار.

فتبيَّن من هذا أنَّ هذه الآثار تشمل الرأي بنوعيه الاعتقادي والعملي. ويؤيد هذا أنَّ الإمام الشاطئي -رحمه الله تعالى- ساق آثاراً في ذم الرأي ثم ذكر اختلاف العلماء في الرأي المقصود بهذه الآثار، وأنَّ طائفة قالت: المراد به أهل البدع المخالفين للسنن لكن في الاعتقاد كمذهب جهم وسائر مذاهب أهل الكلام، لأنَّهم استعملوا آراءهم في رد

(١) آداب الشافعي ومناقبه: ص ١٧٢.

(٢) المصدر السابق.

(٣) المصدر نفسه، وروى خروه أبو نعيم في الحلية: ١١٧/٩.

الأحاديث الثابتة، بل وفي ردّ ظواهر القرآن لغير سبب يوجب الردّ ويقتضي التأويل. وقالت طائفة: إنما الرأي المذموم المعيب الرأي المبتدع وما كان مثله من ضروب البدع. فإنَّ حفائق جميع البدع رجوع إلى الرأي وخروج عن الشرع.

ثم قال: « وهذا هو القول الأظاهر إذ الأدلة المتقدمة لا تقتضي بالقصد الأول من البدع نوعاً، بل ظاهرها يقتضي العموم في كل بدعة كانت من الأصول أو الفروع ».

ثم ذكر أنَّ طائفة قالت: إنَّ المراد بالرأي المذكور في الآثار هو القول في أحكام شرائع الدين بالاستحسان، والظنون، والاشتغال بحفظ المعضلات والأغلوطات، ورد الفروع بعضها إلى بعض دون النظر إلى أصولها فاستعمل الرأي فيها قبل أن تنزل، وفرعت قبل أن تقع، وفي هذا الاشتغال بها تعطيل السنن، والبعث على جهلها، وترك الوقوف على معاني كتاب الله والسنة النبوية. ويدلُّ لهذا آثاراً عن عمر وغيره في النهي عن السؤال قبل الواقع. ثم قال الشاطبي: « وهذا القول غير مخالف لما قبله لأنَّ من قال به قد منع من الرأي وإن كان غير مذموم، لأنَّ الإكثار منه ذريعة إلى الرأي المذموم وهو ترك النظر في السنن اقتصاراً على الرأي؛ وإذا كان كذلك اجتمع مع ما قبله، فإنَّ من عادة الشرع أنه إذا نهى عن شيء وشدد فيه منع حواليه ».

و كذلك جاء في الشرع أصل سدِّ الذرائع، وهو منع الجائز لأنَّه يجرُّ إلى غير الجائز^(١). هذا وقد روى ابن أبي حاتم أيضاً ما يدلُّ على التحذير من مخالفة السنة ومعارضتها بالرأي؛ فساق آثاراً تدلُّ على التحذير من أهل الرأي. ومن ذلك ما روى أنَّ أبا زرعة -رحمه الله تعالى- كان يتبع آراء محمد بن مقاتل الرازي من أهل الرأي ويردها عليه للتحذير منه، حتى أنَّ أهل الرأي كانوا يظنون أنَّ الحجج التي كان يجا بهها محمد بن مقاتل ليست من حفظه واستبطاطه بل يلقن بها تلقيناً.

فقال رحمه الله تعالى: سمعت أبا زرعة يقول: -وقلت له: إنهم كانوا يقولون: إنَّ رجلاً بصرىًّا يحمل إليك الكلام الذي ترويه في ابن مقاتل - فقال: « يفرغ ابن مقاتل من مجلسه يوم الجمعة إلى قرب المغرب، وأرد عليه من الغد بكرة، من وضع لي؟ وددت أنني كنت أرى في ذلك الوقت الذي دفع إلى ما روی في مجلسه رجلاً »^(٢).

(١) الاعتصام: ص ١٠٢-١٠٤، وانظر جامع بيان العلم لابن عبد البر: ١٦٩/٢.

(٢) الجرح والتعديل: ٣٤٧/١ . ٣٤٨-

كما ساق رحمه الله تعالى آثاراً كذلك تدل على مقاطعة أهل الرأي، بل مقاطعة الذين يلتحقون بأهل الرأي والامتناع عن كتابة الحديث عنهم.

فقال رحمه الله تعالى في ترجمة يحيى بن محمد أبي بشر البصري نزيل الرأي: سألت أبي عنه؟ فقال: «قدم الرأي وكان صحيح الحديث، ولحق بابن مقاتل فنهى أبو زرعة أن يكتب عنه»^(١).

والمقصود من هذه الموقف: إظهار سنة رسول الله ﷺ وحث الناس على الالتزام والاعتصام بها، وأنها تغنى عن آراء الرجال لشمولها وإحاطتها بما يحتاجه المؤمن. ويدل على هذا ما رواه ابن أبي حاتم أيضاً عن أبي زرعة، فقال: سمعت أبا زرعة يقول: «ما رغبت قط في سكنى الرأي وما كاشفت القوم وأنا أريد مزاجتهم في دنيا ولا مال ولا ضيعة، وقلت في نفسي: أنا لست برااغب في شيء من هذا فأقاسي إظهار السنن، فإن كان كون خرجت وهررت إلى طرسوس»^(٢).

ومن هنا كان الأئمة الحفاظ يفتخرؤن بموقفه هذا، فقد كان أبو جعفر الجمال يقول له: فيما رواه عنه ابن أبي حاتم: «ما هم -يعني أصحاب الرأي- سواك»^(٣). ولقد ظلل أبو زرعة -رحمه الله تعالى- ملتزماً بموقفه هذا، ثابتًا عليه، مما جعل أهل الرأي يستعينون بأمير البلد ويعرضون عليه الأموال ليمتنعه من التحدث ونشر السنة. قال ابن أبي حاتم: سمعت أبا زرعة يقول: «قال لي السري بن معاذ: لو أتي قبلت لأعطيت مائة ألف درهم قبل الليل فيك وفي ابن مسلم من غير أن أحبسكم ولا أضربكم، أكثر من أن أمنعكم من التحدث»^(٤).

وبسبب تمسك أئمة السنة والحديث بالكتاب والسنة واعتصامهم بهما، اتفق أهل العلم على الشهادة لهم بالفضل، وذلك على الرغم مما كان بين علماء الكوفة وأهل الحجاز من الاختلاف في المذهب، فقد اتفقوا جميعاً على توثيقهم وتزيكيتهم، والاعتراف بiamamتهم.

(١) المحرح والتعديل: ١٨٥/٩.

(٢) المصدر السابق: ٣٤٧/١.

(٣) المصدر السابق.

(٤) المصدر السابق نفسه.

وقد ساق ابن أبي حاتم الدليل على ذلك ببيان علاقة أهل الكوفة أو أهل الرأي بعض هؤلاء الأئمة مما يؤكد أنهم اعترفوا لهم بفضلهم، وأنزلوهم منزلتهم. فسفيان الثوري يقول: «ما سألت أبا حنيفة عن شيء، ولقد كان يلقاني ويسألني عن أشياء».

ويعقب ابن أبي حاتم على ذلك بقوله: «فهذا يتين واضح، إذ كان صورة الثوري عنده هذه الصورة أن يفرغ إليه في السؤال عما يشكل عليه، أنه قد رضيه إماماً لنفسه ولغيره»^(١).

ويروي أيضاً بسنده عن ابن طهمان^(٢) أنه أتى المدينة فكتب بها، ثم أتى الكوفة وذهب إلى أبي حنيفة فسلم عليه، فسأله أبو حنيفة عمن كتب في المدينة؟ وعما إذا كان قد كتب عن الإمام مالك بن أنس؟ فقال له إبراهيم: نعم. فقال له أبو حنيفة: جئني بما كتبته عنه، فأتأهله، فدعا بقرطاس ودواة وجعل يكتب وإبراهيم يلقي عليه.

ويقول ابن أبي حاتم: «ما كتب أبو حنيفة عن إبراهيم بن طهمان عن مالك بن أنس، وما لكت بن أنس حي إلا قد رضيه ووثقه، ولا سيما إذا قصد من بين جميع من كتب عنه بالمدينة - مالك بن أنس -، وسأله أن يملأ عليه حديثه، فقد جعله إماماً لنفسه ولغيره»^(٣).

ويترك ابن أبي حاتم أبو حنيفة موافقته على إمامية بعض هؤلاء الأئمة - يتركه إلى تلميذ له، وهو محمد بن الحسن الشيباني إذ هو أيضاً قد أقرَّ بإمامية واحد من هؤلاء الأئمة الجهابذة، ويسوق دليلاً على ذلك حماورة جرت بين محمد بن الحسن والشافعي:

يقول الأخير: قال لي محمد بن الحسن: أيهما أعلم صاحبنا أم صاحبكم؟ يعني أبو حنيفة وما لكت بن أنس. قلت: على الإنصاف؟ قال: نعم. قال: فأنشدك الله من أعلم بالقرآن؟ صاحبنا أم صاحبكم؟ قال: صاحبكم يعني مالكا. قلت: فمن أعلم بالسنة؟ صاحبنا أم صاحبكم؟ قال: صاحبكم. قلت: فأنشدك الله من أعلم بأقاويل

(١) الجرح والتعديل: ٢/١.

(٢) هو: إبراهيم بن طهمان الخراساني، أبو سعيد المروي، سكن نيسابور ثم مكة، ثقة صحيح الحديث، وكان شديداً على الجهمية، روى له الجماعة، ومات سنة ١٦٨هـ. انظر: تحرير التهذيب: ص ١٠٩، وتهذيب التهذيب: ١٢٩/١، وتهذيب الكمال: ١٠٨/٢.

(٣) المصدر السابق: ٤-٣/١.

أصحاب رسول الله ﷺ والمتقدمين صاحبنا أم أصحابكم؟ قال: أصحابكم. قال الشافعي: فقلت: لم يبق إلا القياس، والقياس لا يكون إلا على هذه الأشياء، فمن لم يعرف الأصول فعلى أي شيء يقيس؟

ويعقب ابن أبي حاتم على هذه المخاورة بقوله: «فقد قدم محمد بن الحسن مالك بن أنس على أبي حنيفة، وأقر له بفضل العلم بالكتاب والسنن والآثار، وقد شاهدهما وروى عنهما»^(١).

كما يروي ابن أبي حاتم قول الإمام الشافعي: «كان محمد بن الحسن يقول: سمعت من مالك سبعمائة حديث ويفتا إلى الشمائحة -لفظاً- وكان أقام عنده ثلاثة سنين أو شبهاً بثلاث سنين أو قريباً من ذلك، وكان إذا وعده الناس أن يحدثهم عن مالك امتلاً الموضع الذي هو فيه، وكثير الناس عليه، وإذا حدث عن غير مالك لم يأته إلا النفي. فقال لهم: لو أراد أحد أن يعيكم بأكثر مما تفعلون ما قدر عليه، إذا حدثكم عن أصحابكم فإنما يأتيكم النفي أعرف فيكم الكراهة، وإذا حدثكم عن مالك امتلاً على الموضع؟!»^(٢).

ويقول ابن أبي حاتم: «فقد بان بلزوم محمد بن الحسن مالكاً لحمل العلم عنه، وبشه في الناس رضاً منه، وموافقة لمن جعله إماماً ومختاراً»^(٣).

يتضح من هذه الآثار فضل التمسك بالكتاب والسنن، وأنه سبب في حصول رضا الناس وثقتهم وتزكيتهم بعد مرضات الله تعالى. ومن هنا كان التمسك بالكتاب والسنن من أعظم النعم التي أنعم الله سبحانه وتعالى بها على هذه الأمة، وهو من الأصول التي اتفق عليها سلفها.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله تعالى-: «وكان من أعظم ما أنعم الله به عليهم، اعتصامهم بالكتاب والسنن، فكان من الأصول المتفق عليها بين الصحابة والتابعين لهم بإحسان، أنه لا يقبل من أحد قط أن يعارض القرآن برأيه، ولا ذوقه، ولا معقوله، ولا

(١) الجرح والتعديل: ٤/٤، ورواه البيهقي في مناقب الشافعي: ١٨٣-١٨٤.

(٢) المصدر السابق: ١/٤-٥، ورواه البيهقي في مناقب الشافعي: ١٨٣/١.

(٣) الجرح والتعديل: ٥/١.

قياسه، ولا وجده، فإنهم ثبت عنهم بالبراهين القطعيات، والآيات **البيّنات** أنَّ رسول الله ﷺ جاء بالهدى ودين الحق، وأنَّ القرآن يهدي للتي هي أقوم»^(١).

فيجب على كل من خالف الكتاب والسنة بالاستغناء عنهما بآراء الرجال وأقيسة المناطقة أن يرجع إلى التمسك والاعتصام بهما، لأنَّ الابتعاد عنهما يؤدي إلى التغبط في دوامة من الحيرة والشك والهذيان، كما حصل لأهل الأهواء والبدع.

قال الإمام ابن القيم –رحمه الله تعالى–: «لقد استبان والله الصبح لمن له عينان ناظرتان، وتبيَّن الرشد من الغي لمن له أذنان واعيتان، لكن عصفت على القلوب أهوية البدع والشبهات والأراء المختلفة فأطفأت مصايبها، وتحكمت فيها أيدي الشهوات فأغلقت أبواب رشدها وأضاعت مفاسيحها، وران عليها كسبها وتقليلها لآراء الرجال. فلم تجد حقائق القرآن والسنة فيها منفذًا، وتمكنت فيها أسلق الجهل والتخليط، فلم تنتفع معها بصالح الغذاء. واعجبا جعلت غذاءها من هذه الآراء التي لا تسمن ولا تغني من جوع، ولم تقبل الاغتساد بكلام الله تعالى ونص نبيه المرفوع»^(٢).



(١) بجموع الفتاوى له: ٢٨/١٣.

(٢) اجتماع الجيوش الإسلامية: ص ٩٠-٩١.

المبحث الثاني

جهوده في التحذير من الابتداع في الدين

ويشتمل على ثلاثة مطالب:

تقديم:

لقد جاءت أدلة كثيرة ونصوص وفيرة في التحذير من الابتداع وأهله وأصحاب الأهواء والفرق الضالة، وعني أئمة العلم والدین بالتحذير من ذلك، صيانة لعقيدة الأمة الإسلامية من كل دخيل، وقاموا بذلك خير قيام.

وقد سلك ابن أبي حاتم -رحمه الله تعالى- مسلكهم فكان يعني بهذا الباب أشد عنابة. ومن ذلك:

ـ أنه ألف كتاباً في الرد على الجهمية، وهذا أعلى ما قدمه ابن أبي حاتم في هذا الباب. إذ التأليف في الرد على الجهمية يدل على عنايته الخاصة ببيان ضلال أهل البدع وزيفهم عموماً، وضلال الجهمية خصوصاً.

كما ألف كتاباً آخر سماه السنة أو أصل السنة واعتقاد الدين ومقصوده من تأليف هذا الكتاب هو بيان السنة الصحيحة في أبواب الاعتقاد، والرد على أهل الأهواء والبدع، يدل على ذلك ما ساقه داخل ذلك الكتاب.

كما أنّ مراده من التسمية بالسنة أو أصل السنة هو الاعتقاد الصحيح الذي يدل له الكتاب والسنة وآثار الصحابة -رضي الله تعالى عنهم- ومن تبعهم. وذلك أنّ السنة في أصل اللغة الطريقة والسيرة سواء كانت محمودة أو مذمومة^(١).

وتطلق في الاصطلاح على ما يرافق الحديث وهو ما أثر عن النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو صفة خلقية أو خلقية^(٢).

وبعد نشوء البدع وتشعب الأهواء صارت تطلق على ما يقابل البدعة. فيقال: فلان على السنة، إذا كان يعمل بما له دليل شرعي من كتاب أو سنة أو إجماع

(١) اللسان: ٤/٢١٢٤، مادة «سنن»

(٢) السنة ومكانتها للسباعي: ص ٤٧.

الصحابة^(١)). وهذا يشمل ما كان في الاعتقاد أو العمل أو السلوك، وهذه هي السنة الكاملة؛ ولهذا كان السلف قد يطلقون اسم السنة إلا على ما يشمل ذلك كله. ثم صارت السنة في عرف كثير من المتأخرین من أهل الحديث وغيرهم عبارة عمّا سلم من الشبهات في الاعتقادات، خاصة في مسائل الإيمان بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله، واليوم الآخر؛ وكذلك في مسائل القدر، وفضائل الصحابة. وصنفوا في هذا العلم تصانيف وسموها كتب السنة؛ وإنما خصوا هذا العلم باسم السنة لأنّ خطره عظيم، والمخالف فيه على شفا هلكة^(٢).

وهذا المصطلح هو الذي عناه ابن أبي حاتم بتسميته أصل السنة إذ هو خاص بمسائل الاعتقاد. وهو أيضاً يعني ما رواه رحمه الله تعالى في الآترين التاليين عن عبد الرحمن بن مهدي رحمه الله تعالى: «الناس على وجوه، فمنهم من هو إمام في السنة إمام في الحديث، ومنهم من هو إمام في الحديث وليس إمام في السنة؛ فاما من هو إمام في السنة وإمام في الحديث فسفيان الثوري»^(٣).

وقوله أيضاً: «لم أر أحداً قط أعلم بالسنة ولا بالحديث الذي يدخل في السنة من حماد بن زيد»^(٤). ويحتمل أن يكون معنى السنة في هذين الآترين ما يقابل البدعة.

فتبيّن ما سبق أنّ أهل العلم يطلقون السنة على أربعة أمور:

١ - ما يرادف الحديث والخبر.

٢ - ما يقابل البدعة سواء كان في الاعتقاد أو العمل.

٣ - ما يقابل الواجب.

٤ - الاعتقاد السليم المبني على الكتاب والسنة ونهج السلف.

وهذه الإطلاقات يفهم المراد منها بحسب القرائن والأحوال والسياقات.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «والسنة تذكر في الأصول والاعتقادات، وتذكر في الأعمال والعبادات، وكلامها يدخل فيما أخرب به وأمر به النبي ﷺ، مما أخبر

(١) انظر : المواقف للشاطي: ص ٤.

(٢) جامع العلوم والحكم لابن رجب: ١٢٠/٢، وأهل السنة والجماعة: ص ٤٤.

(٣) الجرح والتعديل : ١١٨/١، ومن طرقه الالكاني في شرح أصول الاعتقاد: رقم ٤٣.

(٤) الجرح والتعديل: ١٧٧/١، ومن طرقه الالكاني في شرح أصول الاعتقاد: رقم ٤٥.

بـ وـ وجـ تـ صـ دـ يـ قـ هـ فـ يـ، وـ مـ أـ وـ جـ بـ وـ أـ مـ رـ بـ وـ جـ بـ طـ اـ عـ تـ هـ فـ يـ »^(١).

بـ - وـ مـ نـ عـ نـ يـ اـ بـ اـ بـ حـ اـ تـ بـ هـ دـ اـ بـ الـ بـ اـ بـ عـ قـ دـ تـ رـ اـ جـ كـ بـ اـرـ فيـ كـ بـ هـ الـ عـ اـ مـ، فـ قـ دـ عـ قـ دـ فيـ كـ تـ اـ بـ (ـ آـ دـ اـ بـ الشـ اـ فـ عـيـ وـ مـ نـ اـقـ بـ)ـ: بـ اـ بـ مـ ذـ هـ بـ الشـ اـ فـ عـيـ فيـ اـ هـ لـ الـ كـ لـ اـ مـ وـ سـ اـئـ رـ اـ هـ اـ مـ اـ هـ اوـ اـءـ. وـ مـ رـ اـ دـ بـ هـ دـ تـ رـ اـ جـ يـ بـ اـنـ المـ وـ قـ مـ تـ رـ اـ جـ بـ اـنـ الـ بـ دـ عـ وـ اـ هـ لـ هـاـ، كـ مـ يـ دـ لـ عـ لـىـ ذـ لـكـ الـ اـ تـ اـرـ الـ تـيـ سـ اـقـ هـاـ تـحـتـ تـلـكـ تـرـ اـ جـ.

جـ - وـ مـ نـ عـ نـ يـ اـ بـ اـ بـ حـ اـ تـ بـ هـ دـ اـ بـ الـ بـ اـ بـ عـ قـ دـ تـ رـ اـ جـ كـ بـ اـرـ فيـ كـ تـ اـ بـ (ـ آـ دـ اـ بـ الشـ اـ فـ عـيـ وـ مـ نـ اـقـ بـ)ـ: بـ اـ بـ مـ ذـ هـ بـ الشـ اـ فـ عـيـ فيـ اـ هـ لـ الـ كـ لـ اـ مـ وـ سـ اـئـ رـ اـ هـ اوـ اـءـ. وـ مـ رـ اـ دـ بـ هـ دـ تـ رـ اـ جـ يـ بـ اـنـ المـ وـ قـ مـ تـ رـ اـ جـ بـ اـنـ الـ بـ دـ عـ وـ اـ هـ لـ هـاـ، كـ مـ يـ دـ لـ عـ لـىـ ذـ لـكـ الـ اـ تـ اـرـ الـ تـيـ سـ اـقـ هـاـ تـحـتـ تـلـكـ تـرـ اـ جـ.

وـ قـ دـ روـىـ اـ بـ اـ بـ حـ اـ تـ بـ هـ رـ حـ مـهـ اللـ هـ تـ عـالـيـ - فيـ تـلـكـ الـ كـ بـ، وـ تـحـتـ تـرـ اـ جـ مـسـاـكـيـنـهـ السـالـفـ الـ ذـكـرـ وـغـيرـهـ آـثـارـاـ كـثـيـرـةـ. وـأـوـلـ ماـ أـبـدـاـ بـهـ ماـ أـورـدـهـ فيـ هـذـاـ الـ بـابـ فيـ كـتـابـ (ـ أـصـلـ السـنـةـ وـاعـقـادـ الدـيـنـ)ـ. وـهـوـ أـثـرـ أـبـيـ حـ اـ تـ بـ هـ رـ حـ مـهـ اللـ هـ تـ عـالـيـ فيـ بـيـانـ عـلـامـاتـ أـهـلـ الـ بـ دـعـ لـلـ تحـذـيرـ مـنـهـمـ:

المطلب الأول

التحذير من أهل الأهواء والفرق المبتدةعة ببيان علاماتهم

قال اـبـيـ حـ اـ تـ بـ هـ رـ حـ مـهـ اللـ هـ تـ عـالـيـ: سـعـتـ أـبـيـ رـضـيـ اللـ هـ عـنـهـ يـقـولـ: «ـ عـلـامـةـ أـهـلـ الـ بـ دـعـ : الـ وـقـيـعـةـ فيـ أـهـلـ الـ أـثـرـ. وـ عـلـامـةـ الرـ زـانـدـقـةـ: تـسـمـيـتـهـمـ أـهـلـ الـ أـثـرـ حـشـوـيـةـ، يـرـيدـونـ إـبـطـالـ الـ آـثـارـ. وـ عـلـامـةـ الجـهـمـيـةـ: تـسـمـيـتـهـمـ أـهـلـ السـنـةـ مـشـبـهـةـ. وـ عـلـامـةـ الـ قـدـرـيـةـ: تـسـمـيـتـهـمـ أـهـلـ السـنـةـ مـجـبـرـةـ. وـ عـلـامـةـ الـ مـرـجـحـةـ: تـسـمـيـتـهـمـ أـهـلـ السـنـةـ مـخـالـفـةـ وـ نـقـصـانـيـةـ. وـ عـلـامـةـ الرـ رـافـضـةـ: تـسـمـيـتـهـمـ أـهـلـ السـنـةـ نـاصـبـةـ.

وـ لـاـ يـلـحـقـ أـهـلـ السـنـةـ إـلـاـ اـسـمـ وـاحـدـ، وـ يـسـتـحـيلـ أـنـ تـجـمـعـهـمـ هـذـهـ اـسـمـاءـ»^(٢).
دـلـلـ هـذـاـ الـ أـثـرـ عـلـىـ أـنـ مـنـ أـبـرـزـ عـلـامـاتـ أـهـلـ الـ بـ دـعـ وـأـظـهـرـ مـاـ يـمـيزـهـمـ هوـ الـ وـقـيـعـةـ فيـ أـهـلـ السـنـةـ، بلـ شـدـةـ مـعـادـاتـ أـهـلـ السـنـةـ وـنـيـزـهـمـ بـالـأـسـمـاءـ الشـنـيـعـةـ الـقـيـحـةـ، وـالـأـلـقـابـ الـمـنـفـرـةـ

(١) النبوات لابن تيمية: ص ١١٤.

(٢) تقدم في ص ٤١ من هذه الرسالة.

المستكره، هو أظهر علاماتهم وأبرز آياتهم.

قال أبو إسماعيل الصابوني: «وعلامات البدع على أهلها ظاهرة بادية، وأظهر آياتهم وعلاماتهم: شدة معاداتهم لحملة أخبار النبي ﷺ، واحتقارهم لهم، وتسميتهم حشوية وجهلة، وظاهرية، ومشبّهة. اعتقاداً منهم في أخبار رسول الله ﷺ أنها بمعزل عن العلم، وأنَّ العلم ما يلقيه الشيطان إليهم من نتائج عقولهم الفاسدة، ووسوس صدورهم المظلمة...»^(١). ومن هنا اخترعوا لهم أسماء قبيحة، وألقاباً شنيعة، زوراً وبهتاناً من عند أنفسهم، بقصد الخط والتسيء عليهم وعلى مذهبهم.

فالزُّنادقة يسمونهم حشوية ويعنون بذلك أنهم يررون الأحاديث من غير تمييز لصحيحها من سقيمها.

قال ابن الوزير: «فإنَّ الحشوية إنما سموا بذلك؛ لأنَّهم يخشون الأحاديث التي لا أصل لها في الأحاديث المروية عن النبي ﷺ؛ أي: يدخلونها فيها وليس منها».

ونقل عن صاحب كتاب «ضياء الحلوم»^(٢) قوله: «إنَّ الحشوية سموا بذلك لكثرة قبولهم الأخبار من غير إنكار»^(٣). فهم بهذا يريدون إبطال الآثار، وذلك بالطعن في حملتها، واحتقارهم وسبِّهم وتسيئتهم لما حملوه من العلم، لأنَّهم حملوا السنة وأعرضوا عن بدع الكلام والفلسفة. فقالوا: هؤلاء حشوية ويعنون بذلك أنهم يهتمون بالخشوع الغارغ الذي لا قيمة له، أي: الآثار

قال أبو عبد الله الحاكم: «عهدنا في أسفارنا وأوطاننا كل من يناسب إلى نوع من الإلحاد والبدع، لا ينظر إلى الطائفة المنصورة إلاً بعين الحقاره ويسميها الحشوية»^(٤).

وقد يُنَهَّى ابن الوزير براءة أهل الحديث والسنَّة من هذا اللقب فقال: «... فأكثر عامة المسلمين لا يدرُّون من الحشوية؟ ولا يعرُّفون أنَّ هذه النسبة غير مرضية... ومن كان له أدنى تمييز عرف أنَّ نقاد الحديث وأئمَّةُ الْأَثْرِ هُم أعداء الحشوية وأكْرَهُ الناسُ هذه

(١) عقيدة السلف وأصحاب الحديث للصابوني: ص ٢٩٩.

(٢) وهو: محمد بن نشوان بن سعيد الحميري. انظر: الروض الباسم: ١٢٠/١، ط دار المعرفة - بيروت ١٣٩٩هـ.

(٣) انظر: الروض الباسم في الذب عن سنَّة أبي القاسم: ١٢٠/١.

(٤) معرفة علوم الحديث لأبي عبد الله الحاكم: ص ٤، وانظر في هذا جمِيع الفتوى لابن تيمية: ٩/١ وما بعدها، ٤/٨٨ وما بعدها.

الطايفة الغوية ...)^(١).

والجهمية يسمونهم مشبّهة لقوتهم: بثبات الصفات لله تعالى^(٢).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى: «الجهمية والمعتزلة إلى اليوم يسمون من ثبت شيئاً من الصفات مشبّهاً، كذباً منهم وافتراء، حتى إنَّ منهم من غلا ورمى الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم بذلك! حتى قال ثامة بن الأشرس^(٣) من رؤساء الجهمية: ثلاثة من الأنبياء مشبّهة: موسى حيث قال: ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا فُتُنْتَك﴾^(٤). وعيسى حيث قال: ﴿تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِك﴾^(٥). ومحمد حيث قال: «ينزل ربنا»^(٦). وحتى إنَّ جلَّ المعتزلة تدخل عامة الأئمة -مثل مالك وأصحابه، والشوري وأصحابه، والأوزاعي وأصحابه، والشافعي وأصحابه، وأحمد وأصحابه، وإسحاق بن راهويه، وأبي عبيد وغيرهم- في قسم المشبّهة!... يقول الجهمية: من قال: إنَّ الله فوق العرش أو أنَّ له علمًا وقدرة فهو مشبّه بجسم»^(٧).

وقد كذبُهم في دعواهم هذه على أهل السنة إسحاق بن إبراهيم بن راهويه -رحمه الله تعالى- فيما رواه عنه ابن أبي حاتم:

قال اللاذكي: ذكره عبد الرحمن قال: ثنا أحمد بن سلمة قال: وسمعت إسحاق يقول: «علامة جهنم وأصحابه دعواهم على أهل الجماعة وما أولعوا به من الكذب أنهم مشبّهة بل هم المعطلة، ولو جاز أن يقال لهم: هم المشبّهة لا يتحمل ذلك، وذلك أنهم يقولون: إنَّ الرب تبارك وتعالى في كل مكان بكماله في أسفل الأرضين وأعلى

(١) انظر: الروض الباسم في الذب عن سنة أبي القاسم: ١٢٠/١.

(٢) انظر: كتاب البرهان في معرفة عقائد أهل الأديان للسكاكني: ص ٦١.

(٣) هو: أحد كبار المعتزلة، ومن روؤس الغواية والضلال، زعيم الطائفة الشامية منهم وإليه تنسب، هلك قتيلاً سنة ٢١٣هـ. ترجمته في فرق وطبقات المعتزلة للقاضي عبد الجبار: ص ٧٠-٧٣، وميزان الاعتدال: ٣٧١/١-٣٧٢، ولسان الميزان: ٢/٨٣-٨٤.

(٤) سورة الأعراف: آية ١٥٥.

(٥) سورة المائد़ة: آية ١١٦.

(٦) جزء من حديث تقدم تخرجه في ص ٢٦٧ من هذه الرسالة.

(٧) الفتوى الحموية الكبرى: ص ٦٤-٦٥، ومجموع الفتاوى: ٥/١١٠، ٥/١١٢.

السماءات على معنى واحد؛ وكذبوا في ذلك ولزمهم الكفر»^(١).
والقدرية يسمونهم بجبرة لقوفهم: إنَّ أفعال العباد بقضاء الله تعالى وقدره وإرادته
وخلقه^(٢). وهذا القول عند القدرية حبر؛ لأنَّهم يرون أنَّ أفعال العباد هم المحدثون لها
وليس خلوقه لله، وأنَّ أفعال الشرُّ من الكفر والمعاصي تقع من العبد وهو المحدث لها من
غير إرادة من الله ولا تقدير لها.

وكل من قال إنها تقع بارادة الله وقضائه وقدره عدوه حبريا^(٣).
والمرجئة يسمونهم مخالفة ونقصانية، لأنَّهم يرون أنَّ الأعمال لا تدخل في مسمى
الإيمان، ولا يزيد ولا ينقص. ومن أدخل الأعمال في مسمى الإيمان، وقال بزيادته ونقصانه
اعتبروه مخالفًا لهم، ونبزوه بالألقاب القبيحة. ولذلك سموا أهل السنة والجماعة مخالفة:
لمخالفتهم لمذهبهم، وقالوا: نقصانية: لقوفهم: إنَّ الإيمان يزيد وينقص.
والرافضة تسميهم ناسبة لتوليهم للصحابة، لأنَّ معنى ذلك عند الرافضة البراءة من
آل البيت، ونصلب العداوة لهم؛ فهم يزعمون أنَّ من تولى الصحابة لم يتول القرابة^(٤).
ولسائل أهل الضلال تسميات أخرى لأهل السنة، وكلها باطلة، سوهم بها كذباً
وافتراء وتنفيراً للناس عنهم.

قال الشيخ عباس بن منصور السكسي^(٥): «وقد سمتها -يعني أهل السنة
والجماعة- كل فرقة من فرق الضلال باسم غير موافق للحق حسداً منهم لها، وافتراء
عليها، ونسبة لها إلى غير ما تعتقد»؛ ثم ذكر هذه التسميات^(٦).
 وإنما قالوا هذه الألقاب بقصد احتقار أهل السنة وانتقادهم، ولينفروا الناس عنهم،
ويشككوا ضعاف العقول والقلوب من عوام أهل السنة.

(١) شرح أصول الاعتقاد: رقم ٩٣٨.

(٢) انظر: كتاب البرهان في معرفة عقائد أهل الأديان: ص ٦١.

(٣) انظر: وسطية أهل السنة بين الفرق: ص ١٣٣-١٣٢.

(٤) انظر: كتاب التبيهات السننية للشيخ عبد العزيز بن ناصر الرشيد: ص ٣٢١.

(٥) هو: عباس بن منصور بن عباس الترمي، السكسي الشافعي ، (أبو الفضل) متكلم أصولي، له البرهان في معرفة عقائد أهل الأديان. معجم المؤلفين: ٦٥/٥، ط دار إحياء التراث العربي بيروت.

(٦) كتاب البرهان في معرفة عقائد أهل الأديان: ص ٦١.

يقول الإمام أحمد رحمة الله تعالى: «وقد أحدث أهل الأهواء والبدع والخلاف أسماء شنيعة قبيحة يسمون بها أهل السنة، يريدون بذلك الطعن عليهم، والإزار بهم عند السفهاء الجهال»^(١).

وقال الإمام ابن القيم في نونيته:

بالوحى من أثر ومن قرآن.
ومن العجائب قولهم لمن اقتدى
د وفضله في أمم الإنسان^(٢).
خشوية يعنون حشوأ في الوجه

وقال:

ابته مسبّه جاهم فتان.	كم ذا مشبّه بجسمة نو
وناصري القرآن والإيمان.	أسماء سميت بها أهل الحديث
بهتانًا من غير سلطان.	سميتواهم أنتم وشيوخكم
عنهم كفعل ساحر الشيطان ^(٣) .	وجعلتموها سبّة لتنفروا

ثم رد على هؤلاء المبتدعية بقوله:

سلوان من قد سب بالبهتان.	هذا وثم لطيفة أخرى بها
ومشبّه الله بالإنسان.	تجدد المعطل لاعناً بجسم
كمحمد ومذموم إسمان.	والله يصرف ذاك عن أهل الهدى
عن شتمهم في معزل وصيانت	هم يشتمون مذمماً ومحمد
في اللفظ والمعنى مما صنوان.	صان الإله محمداً عن شتمهم
للمشبّه هكذا الإثنان.	كصيانة الأتباع عن شتم المعطل
أهل لكل مذمة وهوأن.	والسب مرجعة عليهم إذ هم
واسم الموحد في حمى الرحمن ^(٤) .	وكذا المعطل يلعن اسم مشبّه

وقد عدَ العلماء هذا الأمر، وهو نبذ أهل الأهواء والبدع لأهل السنة والجماعة بالألقاب الشنيعة، من علامات الإرث الصحيح والمتابعة التامة، فإنَّ مشركي مكة الذين

(١) السنة لابن أبي عاصم: ص ٤٠.

(٢) نونية ابن القيم: ص ١٠٨، ط دار البارز - مكة.

(٣) المصدر السابق: ص ١٠٩.

(٤) المصدر نفسه: ص ١١١.

كذبوا رسول الله ﷺ وأعرضوا عن الهدى والنور الذي جاء به؛ كانوا يسمون النبي ﷺ بأسماء قبيحة. فتارة كانوا يسمونه بمنوناً، وتارة ساحراً، وتارة شاعراً، وتارة كاهناً، وتارة مفترياً، قالوا: فإن السنة هي ما كان عليه رسول الله ﷺ وأصحابه اعتقاداً واقتصاداً وقولاً وعملاً، فكما أن المنحرفين عنه ﷺ يسمونهم بأسماء مذمومة مكذوبة وإن اعتقدوا صدقها بناء على عقידتهم الفاسدة، فكذلك التابعون له على بصيرة الذين هم أولى الناس به في الحiba والممات باطنًا وظاهرًا... فلا بد للمنحرفين عن سنته ﷺ أن يعتقدوا فيهم نصباً يذمونهم به^(١).

وفي الحقيقة هم أولى الناس بهذه الأوصاف والأسماء والألقاب. وأهل السنة ليس لهم إلا اسم واحد، ولا تنطبق عليهم هذه الأوصاف لا من قريب ولا من بعيد، بل هي أوصاف مخالفاتهم من أهل الفرق والأهواء؛ وقد يقال: «رمي بذاتها وانسلت»^(٢). فكل من نسب أهل السنة باسم أو لقب باطل، فهو أحق به وأولى^(٣).

قال أبو إسماعيل الصابوني رحمه الله تعالى: «أنا رأيت أهل البدع في هذه الأسماء التي لقبوا بها أهل السنة؛ سلكوا معهم مسلك المشركين مع رسول الله ﷺ؛ فإنهم اقتسموا القول فيه: فسموه بعضهم ساحراً، وبعضهم كاهناً، وبعضهم شاعراً، وبعضهم بمنوناً، وبعضهم مفترياً مختلفاً كذاباً؛ وكان رسول الله ﷺ من تلك المعايب بعيداً بريئاً، ولم يكن إلا رسولًا مصطفى نبياً. قال الله عز وجل: ﴿انظر كيف ضربوا لك الأمثال فضلوا فلا يستطيعون سبيلاً﴾^(٤). كذلك المبتدعة خذلهم الله اقتسموا القول في حملة أخباره، ونقلة آثاره، ورواية أحاديثه، المقتدين بسنته، فسمواهم بعضهم حشوية، وبعضهم مشبهة، وبعضهم نابتة، وبعضهم ناصبة، وبعضهم جبرية. وأصحاب

(١) انظر : الفتوى الحموية الكبرى: ص ٦٥، وجموع الفتاوى: ١١١/٥.

(٢) هذا مثل يضرب لم يعيّب صاحبه بعيّب هو فيه. وهو لاحدى ضرائر رهم بنت الخزرج امرأة سعد بن زيد مناة، رمتها رهم بعيّب كان فيها، فقالت الضرة: «رمي بذاتها وانسلت». جمع الأمثال للميداني: ٢٣/٢، و ١٧٨/١٧٩.

(٣) جموع الفتاوى: ١١١/٥، وانظر: توضيح الكافية الشافية لابن سعدي: ص ٩٦، ووسطية أهل السنة بين الفرق د/ محمد با كريم: ص ١٢٦، وما بعدها.

(٤) سورة الإسراء: آية ٤٨، وسورة الفرقان: آية ٩.

ال الحديث عصامة من هذه المعايب بريء، نقية زكية تقية، وليسوا إلا أهل السنة المضية، والسيرية المرضية، والسبيل السوية، والحجج البالغة القوية، قد وفقيهم الله جل جلاله لاتّباع كتابه، ووحيه وخطابه، والاقتداء برسوله ﷺ في أخباره، التي أمر فيها أمته بالمعروف من القول والعمل، وزجرهم فيها عن المنكر منهم، وأعانهم على التمسك بسيرته، والاهتداء بخلافة سنته، وشرح صدورهم لمحبته، ومحبة أئمّة شريعته، وعلماء أمته)^(١).

وقد ذكر ابن القيم رحمه الله تعالى بأنّ الله سيحمي أتباع الرسول ﷺ، كما حماه هو من إيذاء المشركين، فكانوا يسبون مذمّا - واسم رسول الله محمد ﷺ، وهكذا هؤلاء القوم يشتمون أتباعه، وينسبون إليهم التشبيه والتجسيم وغير ذلك، ويسبون المحسّن والمشبه، والسلف ليسوا بجسمة، ولا مشبّهة، فسبّهم وشتمهم راجع إليهم.

وكلام أبي حاتم -رحمه الله تعالى- في علامات أهل البدع سبقه إليه علي بن عبد الله المديني -رحمه الله تعالى-:

فقد روى عنه اللالكائي قوله: «من قال: فلان مشبه علمنا أنه جهمي، ومن قال: فلان مجبر علمنا أنه قدرى، ومن قال: فلان ناصبي علمنا أنه رافضي»)^(٢).

المطلب الثاني

مشروعية الرد على أهل الأهواء والبدع وعقوبتهم

وفي مسألتان:

المسألة الأولى

مشروعية الرد على أهل الأهواء والبدع

قرر الإمام ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى مشروعية الرد على أهل الأهواء والبدع، وبيان زيفهم والتحذير منهم، فعقد في كتابه «الجرح والتعديل» باب في الواهي الحديث

(١) عقيدة السلف وأصحاب الحديث : ص ٣٠٦.

(٢) شرح أصول الاعتقاد: رقم ٣٠٦.

أن الواجب على المستول تبين أمره. وقد روی في هذا الباب قول يحيى القطان^(١): «سألت سفيان وشعبة ومالك بن أنس عن الرجل الكاذب بيبن لي أمره؟ قالوا: لا يسعك إلا أن تبین للناس أمره». وفي رواية: «سألت سفيان الثوري وشعبة ومالك بن أنس وسفيان بن عيينة عن الرجل لا يكون ثبتا في الحديث فإذا تبیني الرجل فيسألني عنه؟ قالوا: أخبر عنه، وبيّن أمره»^(٢).

يتضح من هذا التبويب حواز الكلام في الرواية، وأن كبار أئمة السلف وعلماء الحديث أحازوا الكلام في الرأوي الواهي والكاذب، وأن ذلك لا يعد من الغيبة، صيانة للسنة وذبا عن الشريعة، كما هو مدلول الأثرين المقدمين.

ومثل الرأوي، المبتدع الذي يفتن الناس بیدعته، وأنه لا يجوز السكوت عنه. ويدل على ذلك الآتي:

قال ابن أبي حاتم: ثنا أبي قال: سمعت الريبع بن سليمان يقول: «كان الشافعي بيّن أمر إبراهيم بن أبي يحيى^(٣)؛ ويقول: كان قدرياً».

ويعقب ابن أبي حاتم على هذا بقوله: «لم بين له أنه كان يكذب^(٤)، وكان يحسب أنه طعن الناس عليه من أجل مذهبة في القدر»^(٥).

ويؤيد هذا ما جاء عن عيسى بن يونس^(٦) رحمه الله أنه كتب إلى بعض أصحابه

(١) هو: يحيى بن سعيد القطان أبو سعيد التميمي مولاهם ، البصري قال أحمد بن حنبل: (ما رأيت بعيبي مثل يحيى بن سعيد القطان). وقال ابن المديني: (ما رأيت أحدا أعلم بالرجال منه). وقال النسائي: (أمناء الله على حديث رسول الله ﷺ مالك وشعبة ويحيى القطان). وقال أحمد: (إلى يحيى القطان المتهنى في الثبت). توفي سنة ١٩٨هـ. تذكرة الحفاظ: ١/٢٩٨-٣٠٠، والجرح والتعديل: ١/٢٢٢-٢٥٠.

(٢) الجرح والتعديل: ٢/٢٣-٢٤.

(٣) هو: إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى الأسلمي، أبو إسحاق المداني، متزوج، من السابعة، مات سنة ١٨٤هـ ، أو ١٩١هـ. تقريب التهذيب: ص ١١٥.

(٤) بل كان يقول: «لأن يختر إبراهيم من الجهل أحب إليه من أن يكذب؛ كان ثقة في الحديث». تهذيب التهذيب: ١/١٥٩، ومناقب الشافعي للفخر الرازي: ص ٨٥.

(٥) آداب الشافعي ومناقبه: ص ٢٢٣.

(٦) هو: عيسى بن يونس بن أبي إسحاق السباعي، كوفي ، نزل الشام، مرابطًا، ثقة مأمون، مات سنة ١٨٧هـ ، وقيل: ١٩١هـ. تقريب التهذيب: ص ٧٧٣.

يقول: «لا تجالسو الجهمية، ويبُنوا الناس أمرهم كي يعرفوهم، فيحذروهم»^(١).
وسئل الإمام أحمد رحمه الله تعالى عنمن يقول: «كلام الله ويسكت؟ فقال: ولم يسكت؟ لو لا ما وقع الناس فيه كان يسعه السكوت ولكن حيث تكلموا فيما تكلموا لأي شيء لا يتكلمون»^(٢).

ومما قرر به ابن أبي حاتم مشروعية ذلك أقواله ومورياته الكثيرة في أهل البدع، وهي من الكثرة بحيث لا يمكن إحصاؤها، ومن الأمثلة على ذلك:

- ١ - قوله في داود بن خلف الأصبhani: «كان ضالاً مبتدعاً موهأً مخرقاً»^(٣).
- ٢ - قوله في يوسف بن خالد السمعي البصري: نا عبد الله بن أحمد بن محمد بن حنبل فيما كتب إليّ قال: سمعت يحيى بن معين يقول وذكر يوسف بن خالد السمعي فقال: «كذاب، خبيث، عدو الله، رجل سوء»^(٤).
- ٣ - قوله في عمرو بن عبيد: نا محمد بن إبراهيم بن شعيب قال: قال عمرو بن علي «عمرو بن عبيد كان متزوك الحديث، صاحب بدعة»^(٥).
- ٤ - قوله في إسماعيل بن إبراهيم بن هود الواسطي: سألت أبي عنه فقال: «كان جهemicأً فلا أحدث عنه». وفي رواية: سمعت أبي يقول: «إسماعيل بن إبراهيم بن هود كان يقف في القرآن فلا أحدث عنه»^(٦).
- ٥ - تعقيبه على قول الإمام الشافعي في حرام بن عثمان: «الحديث عن حرام بن عثمان حرام» بقوله: «يعني: أنه ليس بصدق؛ فالتحديث عنمن يكذب على رسول الله ﷺ حرام»^(٧).
- ٦ - قوله في محمد بن عبد الرحمن أبي حابر البياضي: ثنا ابن عبد الحكم سمعت

(١) أورده الدارمي في رده على بشر المريسي: ص ٥.

(٢) رواه أبو داود في مسائل الإمام أحمد: ص ٢٦٣-٢٦٤.

(٣) الجرح والتعديل: ٤١٠/٣.

(٤) المصدر السابق: ٢٢١/٩.

(٥) المصدر السابق: ٢٤٧/٦.

(٦) المصدر السابق: ٢/١٥٧-١٥٨.

(٧) آداب الشافعي ومتانقه: ص ٢١٨، والجرح والتعديل: ٣/٢٨٢-٢٨٣.

الشافعى وذكر له أبو حابر البياضى فقال: «يَئِضُ اللَّهُ عَيْنَ مَنْ يَرَوِيْ عَنْهُ»، أراد بذلك تغليظاً على من يكذب على رسول الله ﷺ^(١).

٧- قوله: قلت لأبي: حكيم بن جبير أحب إليك أو ثوير؟ قال: «ما فيهما إلا ضعيف غال في التشيع وهما متقاربان».

قال ابن أبي حاتم: سألت أبا زرعة عن حكيم بن جبير فقال: «في رأيه شيء، قلت: ما محله؟ قال: محله الصدق إن شاء الله»^(٢).

٨- وقال في ترجمة عبادة بن زياد الأستدي: سألت أبي عنه؟ فقال: «هو كوفي من رؤساء الشيعة أدركته ولم أكتب عنه ومحله الصدق»^(٣).

٩- وقال في إبراهيم بن رستم: «كان آفته الرأي وكان يذكر بفقهه وعبادته»^(٤). فقد عقب ابن أبي حاتم على تضييق حكيم بن جبير، وعبادة بن زياد الأستدي، وإبراهيم بن رستم بما يفيد أن السبب في ذلك يرجع إلى الاعتقاد، لا إلى الحفظ. وبهذه الأمثلة يتضح تقرير ابن أبي حاتم مشروعية الرد على أهل الأهواء، وبيان حالهم، وكشف باطلهم.

وقد أجاز العلماء جرح الرواية، وذكروا أن ذلك ليس من الغيبة، فضلاً أن تكون محرمة. وقد أورد ابن أبي حاتم -رحمه الله تعالى- ما يدل على هذا، حيث عقد في كتابه (الجرح والتعديل): باب في أن وصف الرواية بالضعف ليس بغيبة. وروى في هذا الباب قول عفان: «كنت عند إسماعيل بن عليه»^(٥)، فحدث رجل عن رجل بحديث، فقلت: لا تحدث عن هذا؛ فإنه ليس بشيء! فقال: أغلبته، فقال إسماعيل: ما اغتابه، ولكن حكم عليه أنه ليس بشيء»^(٦).

(١) الجرح والتعديل: ٢٤٣، وآداب الشافعى ومناقبه: ص ٢١٨.

(٢) الجرح والتعديل: ٣٢٠.

(٣) المصدر السابق: ٦٧٩.

(٤) ذكر ذلك الحافظ ابن حجر في لسان الميزان: ١/٥٦.

(٥) هو: إسماعيل بن إبراهيم بن مقسى -يعرف بابن عليه- من أهل البصرة وأصله كوفي، كان ثقة مأموناً صدوقاً ورعاً تقلياً. توفي سنة ١٩٣ هـ. تاريخ بغداد: ٦٢٩-٢٤٠، النهج الأحمد: ١/٥٥.

(٦) الجرح والتعديل: ٢/٢٣.

وقد ذكر النووي رحمه الله تعالى ستة أبواب يجوز فيها الغيبة؛ منها أن يكون بمحاجراً بفسقه أو بدعته، ومنها تحذير المسلمين مثل حرج الرواة والشهود، وذكر أن ذلك جائز بإجماع المسلمين، بل هو واجب للحاجة^(١).

وذكر شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله تعالى- قول محيي بن سعيد القطان وقول الإمام أحمد -رحمهما الله تعالى-: «إذا سكت أنت وسكت أنا، فمتى يعرف الجاهل الصحيح من السقيم»^(٢).

ثم ذكر أن بيان حال أئمة البدع وتحذير الأمة منهم واجب باتفاق المسلمين. حتى قيل لأحمد بن حنبل الرجل يصوم ويصلّى ويعتكف أحب إليك أو يتكلم في أهل البدع؟ فقال: «إذا قام وصلّى واعتكف فإنما هو لنفسه، وإذا تكلم في أهل البدع فإنما هو للمسلمين هذا أفضل».

قال ابن تيمية: «فتَبَيَّنَ أَنَّ نفع هَذَا عَامَ لِلْمُسْلِمِينَ فِي دِيَّهُمْ مِنْ جُنُسِ الْجَهَادِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، إِذْ تَطْهِيرِ سَبِيلِ اللَّهِ وَدِينِهِ وَمِنْهَاجِهِ وَشَرْعِهِ وَدُفْعِ بَغْيِ هُؤُلَاءِ وَعَدُوِّهِمْ عَلَى ذَلِكَ وَاجِبٌ عَلَى الْكَفَايَةِ بِأَنْفَاقِ الْمُسْلِمِينَ، وَلَوْلَا مِنْ يَقِيمِهِ اللَّهُ لَدَفَعَ ضَرَرَ هُؤُلَاءِ لِفَسَدِ الدِّينِ وَكَانَ فَسَادُهُ أَعْظَمُ مِنْ اسْتِيَالِ الْعَدُوِّ مِنْ أَهْلِ الْحَرْبِ، فَإِنَّ هُؤُلَاءِ إِذَا اسْتَولُوا لَمْ يَفْسُدُوا الْقُلُوبَ وَمَا فِيهَا مِنَ الدِّينِ إِلَّا تَبَعَّا، وَأَمَّا أُولَئِكَ فَهُمْ يَفْسُدُونَ الْقُلُوبَ ابْتِدَاءً»^(٣).

وبهذا يتبيّن جواز الطعن على أهل البدع وبيان حاظهم تحذيراً للناس منهم، بل إنّ هذا الأمر من أوجب الواجبات الدينية، التي لا يقوم أمر الدين إلا به، ومن باب الجهاد في سبيل الله، لا بد للقادرين على ذلك من العلماء القيام به لأن يحذرُوا الناس من أهل البدع ويظهروا عيدهم، ويفضحوا أمرهم كل بحسب استطاعته وطاقتة.

و قبل أن أختتم الكلام في هذا البحث الذي تقرّر من خلاله مشروعية الرد على أهل الأهواء والبدع، وأنّ حرج المبتدع بقصد بيان حاله للناس، وتحذير الأمة منه جائز في الشرع، بل هو واجب إن لم يمكن الإنكار على المبتدع إلاّ عن طريقها.

(١) رياض الصالحين للنووي: ص ٥٥٤ - ٥٥٧.

(٢) أخرجه الخطيب في الكفاية: ص ٩٢، وفي الجامع لأحكام الراوي: ٢٠٢/٢.

(٣) مجموع الفتاوى له: ٢٣١/٢ - ٢٣٢.

فليعلم أنه يجب على الإنسان في هذا الباب أن يكون مخلصاً فيه لله قاصداً بالطعن على أهل البدع النصح للمسلمين وتحذيرهم من ذلك المبتدع، ليكون عمله صواباً.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «(وإذا كان مبتداً يدعو إلى عقائد تخالف الكتاب والسنّة، أو يسلك طريقاً يخالف الكتاب والسنّة، ويختلف أن يضل الرجل الناس بذلك، يئن أمره للناس ليتقوا ضلاله ويعلموا حاله، وهذا كله يجب أن يكون على وجه النصح وابتغاء وجه الله تعالى، لا هوى الشخص مع الإنسان؛ مثل أن يكون بينهما عداوة دنيوية، أو تخاصد، أو تباغض، أو تنازع على الرئاسة، ففيتكلّم بمساويه مظهراً للنصح، وقصده في الباطن الغض من الشخص واستيفاؤه منه فهذا من عمل الشيطان)»^(١).

المسألة الثانية

مشروعية عقوبة المبتدع

قرر الإمام ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى مشروعية عقوبة المبتدع، فقد روى عدّة روایات تدل على تقرير هذا الأصل منها:

قول الإمام الشافعي: «حكمي في أصحاب الكلام أن يضربوا بالجريد^(٢)، ويحملوا على الإبل ويطاف بهم في العشائر ويقال: هذا جزاء من ترك الكتاب والسنّة وأخذ الكلام»^(٣).

ففي هذا الأثر دليل على مشروعية عقوبة المبتدع والطواف به تعزيزاً له.

وقد جاءت أفعال السلف مطابقة لأقوالهم في معاقبة المبتدع، فقد باشر كثير منهم ضرب المبتدع والطواف به، ومن الأمثلة على ذلك ما رواه ابن أبي حاتم في الآثار الآتية:

(١) بجموع الفتاوى له: ٢٢١/٢٨.

(٢) الجريدة: جمع جريدة، وهي: سعة النطع إذا كانت رطبة متشورة من خوضها. انظر: لسان العرب: ٣/١١٨.

(٣) رواه ابن أبي حاتم كما في حلية الأولياء: ٩/١١٦، والخطيب في شرف أصحاب الحديث: ص ٧٨، والبغوي في شرح السنّة: ١/٢١٨، والتيسني في الحجة في بيان الحجة: ١/٢٠٨، وذكره ابن عبد البر في الانتقاء: ص ٨٠، والسيوطى في صون المنطق: ص ٣١، ٦٥، وابن أبي العز في شرح الطحاوية: ١/١٧-١٨.

قال الحافظ الذهبي: قال ابن أبي حاتم: حدثنا الحسن بن علي بن مهران حدثنا بشار بن موسى الخفاف قال: « جاء بشر بن الوليد الكندي^(١) إلى القاضي أبي يوسف^(٢) فقال له: تنهاني عن الكلام وبشر المرسي وعلي الأحول^(٣) وفلان يتكلمون! قال: وما يقولون؟ قال: يقولون: الله في كل مكان؛ فقال أبو يوسف: علي بهم، فانتهوا إليهم وقد قام بشر، فجاءه بعلي الأحول وبالآخر شيخ؛ فقال أبو يوسف: ونظر إلى الشيخ - لو أنَّ فيك موضع أدب لأوقعتك، فأمر به إلى الحبس، وضرب الأحول وطوف به»^(٤).

وقال الإمام ابن القيم: قال صالح^(٥) جعل عبد الله بن أبي جعفر الرازي^(٦) يضرب قرابة له بالتعلُّل على رأسه يرى جهنم ويقول: « لا، حتى تقول: الرحمن على العرش استوى بائن من خلقه»^(٧).

ومثل هذين الأثرين: أثر هشام بن عبيد الله الرازي الذي رواه عنه ابن أبي حاتم:

(١) هو: أبو الوليد بشر بن الوليد الكندي ، أحد العلم عن أبي يوسف خاصة وولي القضاء ببغداد للمأمون، توفي سنة ٢٣٨هـ. انظر: طبقات الفقهاء للشيرازي ص ٤٤ ، والجوهر المضيئ: ١/١٦٦ ، والغير من غير للذهبي: ص ٤٢٧.

(٢) أبو يوسف: هو يعقوب بن إبراهيم الأنباري ، أبو يوسف القاضي، الإمام العلامة، فقيه العراقيين، صاحب الإمام أبي حنيفة كان مصنفاً في الحديث، صاحب سنة توفي سنة ١٨٢هـ. تذكرة الحفاظ: ١/٢٩٢-٢٩٣.

(٣) علي الأحول - من المعزلة - ولم أقف له على ترجمة.

(٤) العلو للذهبي: ص ١٥١ ، وانظر: مختصر العلو: ص ١٥٥ ، وقال الشيخ الألباني: ((ذكره المصنف من روایة ابن أبي حاتم حدثنا الحسن بن علي بن مهران حدثنا بشار بن موسى الخفاف .. وبشار هذا ضعيف كبير الغلط)). والأثر رواه ابن القيم في اجتماع الجيوش: ص ٢٢٢.

(٥) هو: صالح بن الضريس أخو يحيى بن الضريس، عم أبي محمد بن أيوب، روى عن الفضيل بن عياض، وبخي بن الضريس، وروى عنه محمد بن أيوب، ولم يذكر ابن أبي حاتم تاريخ وفاته. انظر: المحرر والتتعديل: ٤٠٦/٤ - ٤٠٧.

(٦) هو: عبد الله بن أبي جعفر الرازي، روى عن أبيه وابن جريج، وروى عنه إبراهيم بن موسى القراء، وثقة النهي وقال: فيه شيء. وقال ابن حجر: صلوق يخطئ، من التاسعة. انظر: تقريب التهذيب: ص ٤٩٧ . والكافش للذهب: ٢٠/٢.

(٧) رواه ابن أبي حاتم في كتاب الرد على الجهمية كما في اجتماع الجيوش: ص ٢٢١ ، وأورده النهي في العلو: ص ١٦١ ، وانظر: مختصر العلو: ص ١٧٢-١٧٣ ، ودرء تعارض العقل والنقل: ٦/٢٦٥.

قال الحافظ الذهبي: قال ابن أبي حاتم: حدثنا علي بن يزيد السلمي سمعت أبي يقول: «سمعت هشام بن عبيد الله الرازي وحبس رجلاً في التجمّه فجيء به ليتحمه - فقال: أتشهد أنَّ الله على عرشه بائن من خلقه؟ فقال: لا أدرى ما بائن من خلقه - فقال: ردوه فإنه لم يتتب»^(١).

دللت هذه الآثار على مشروعية عقوبة المبتدع، وأنَّ ذلك تتفاوت حسب حال المبتدع. فالإمام يختار من أنواع العقوبات ما يراه ملائمةً لحال المبتدع من حيث انزحاته بعض العقوبات دون بعض؛ فهي غير مقدرة لأنَّ الأصل في التعزير أنه غير مقدر لا جنسه ولا صفتة، وإنما يرجع إلى اجتهاد الحاكم، وولاة الأمور من القضاة وغيرهم.

يقول شيخ الإسلام -رحمه الله تعالى- ضمن حديثه عن أنواع العقوبات الشرعية: «فمنها عقوبات مقدرة مثل جلد المفترى ثمانين وقطع السارق، ومنها عقوبات غير مقدرة قد تسمى (التعزير) وتختلف مقدارها وصفاتها بحسب كبر الذنب وصغرها، وبحسب حال المذنب وبحسب حال الذنب في قلته وكثرته.

والتعزير أجناس: فمنه ما يكون بالتوييج والزجر بالكلام، ومنه ما يكون بالحبس، ومنه ما يكون بالنفي عن الوطن، ومنه ما يكون بالضرب»^(٢).

وقال ابن فرhone في تبصرة الحكماء: «والتعزير لا يختص بفعل معين ولا قول معين»^(٣).

ولهذا تعددت عقوبات السلف لأهل البدع وتنوعت تبعاً لتتنوع البدع وتفاوتها في الإثم، حيث كانوا يختارون ما يرون مناسباً من أنواع العقوبات الملائمة لحال المبتدع، وظروف الزمان والمكان، ومدى انزحهار المبتدع وغيره بتلك العقوبة من عدمها^(٤).

وإذا تقرر ثبوت مشروعية عقوبة المبتدع، بقي أن يعلم أنَّ هذه العقوبة إنما تكون على المبتدع، إذا كان داعية لبدعته أو معلناً لها، بخلاف المستتر ببدعته فإنَّ السلف لا يرون عقوبته. ذلك لأنَّ العقوبة من باب إنكار المنكر والإنكار لا يكون إلا على من أظهر المنكر

(١) العلو له: ص ١٦٩، وانظر: مختصر العلو: ص ١٨١.

(٢) بجمع الفتاوى له : ٢٨ / ٢٠٧

(٣) تبصرة الحكماء مع فتح العلي المالك : ٢ / ٢٩٦

(٤) انظر: موقف أهل السنة والجماعة من أهل الأهواء والبدع د/ إبراهيم بن عامر الرحيلي: ص ٦١٤، وما بعدها

بخلاف المستتر فإنه لا ينكر عليه.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى: «والتعزير يكون لمن ظهر منه ترك الواجبات، و فعل المحرمات مثل الصلاة، والزكاة، والتظاهر بالظلم، والفواحش، والداعي إلى البدع المخالف للكتاب والسنة وإجماع سلف الأمة التي ظهر أنها بدع، وهذا حقيقة قول من قال من السلف والأئمة: إن الدعوة إلى البدع لا تقبل شهادتهم، ولا يصلّى خلفهم، ولا يؤخذ عنهم العلم، ولا ينأكمون؛ فهذه عقوبة لهم حتى ينتهوا، وهذا يفرقون بين الداعية وغير الداعية؛ لأن الداعية أظهر المنكرات، فاستحق العقوبة، بخلاف الكاتم، فإنه ليس شرًا من المنافقين الذين كان النبي ﷺ يقبل علانيتهم، ويكلّ سرائرهم إلى الله مع علمه بحال كثير منهم، وهذا جاء في الحديث إن المعصية إذا خفيت لم تضر إلا أصحابها، ولكن إذا أعلنت فلم تضر العامة، وذلك لأن النبي ﷺ قال: «إن الناس إذا رأوا المنكر فلم يغيّروه أو شك أن يعمّهم الله بعقاب منه». فالمنكرات الظاهرة يجب إنكارها بخلاف الباطنة فإن عقوبتها على أصحابها خاصة»^(١).

المطلب الثالث

مشروعية هجر المبدعة وكتبهم

الحب في الله والبغض في الله من الأصول العظيمة في الدين التي لا يكمل إيمان المرء إلا بها؛ وهذا كان بعض أهل الأهواء والبدع والبراءة منهم من المسائل الدينية التي قررها علماء السنة^(٢).

(١) جموع الفتاوى: ٢٠٥/٢٨، والحديث رواه ابن ماجة في السنن كتاب الفتن -باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر: ١٣٢٧/٢، رقم ٤٠٠٥، والترمذى في السنن كتاب تفسير القرآن باب ومن سورة المائدة: ٥/٢٣٩ - ٢٤٠، رقم ٣٠٥٧، وقال: حديث حسن صحيح، وأحمد في المسند: ٢/٥، ٧، والحديث صحيحه الألبانى في صحيح ابن ماجة: ٣٦٨/٢، رقم ٣٢٣٦، وفى تخریج مشکاة المصایح: ١٤٢٢/٣، رقم ٥١٤٢.

(٢) انظر: الشرح والإبانة لابن بطة: ص ١٧٤-١٧٦، وشرح أصول الاعتقاد: ١/١٤١، والشرعية للأجري : ص ٥٤، والسنة لابن أبي عاصم: ١/٤٥، ورسالة أهل التغerrer لأبي الحسن الأشعري الإجماع الخمسون: ص ١٧٤-١٧٧، والاعتقاد للبيهقي: ص ٢٣٩، ويراجع هجر المبدع للشيخ بكر أبو زيد، والولاء والبراء للقططاني وغيرها.

ومن قررها الإمام ابن أبي حاتم -رحمه الله تعالى- فإنه روى أحاديث وآثار تقرّر هذه المسألة، ومن تلك الأحاديث والآثار ما يلي:

١- حديث أم المؤمنين عائشة -رضي الله تعالى عنها- في النهي عن الجدال واتّباع المتشابه من القرآن.

روى ابن أبي حاتم بسنده عن أم المؤمنين عائشة -رضي الله تعالى عنها- قالت: قرأ رسول الله ﷺ هذه الآية: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْ آيَاتٍ مُّحَكَّمَاتٍ﴾ إِلَى أُولُو الْأَلْبَابِ ﴿قَالَتْ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «إِنَّمَا رَأَيْتُمُ الظَّاهِرَاتِ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ فَأُولَئِكَ الَّذِينَ سَمِّيُوا اللَّهَ فَاحْذِرُوهُمْ»﴾^(١).

هذا الحديث صريح في هجر المبتدع لقوله: «فاحذروهم». فهذا تحذير من النبي ﷺ من بجادلة أهل البدع فإنهم هم أهل الزيف، وهم الذين يجادلون بالتشابه.

يقول أبوب السختياني: «لا أعلم أحداً من أهل الأهواء يخاصم إلا بالتشابه»^(٢).

قال النووي في شرح الحديث: «وفي الحديث التحذير من مخالطة أهل الزيف وأهل البدع ومن يتبع المشكلات للفتنة، فأماماً من سأله عمّا أشكل عليه منها للاسترشاد وتلطف في ذلك فلا يأس عليه، وجوابه واحد؛ وأماماً الأول فلا يجاب بل يزجر ويعزز، كما عزز عمر بن الخطاب -رضي الله تعالى عنه- صبيغ بن عَسْل حين كان يتبع المتشابه»^(٣).

وقال الشيخ بكر أبو زيد -حفظه الله-: «وابتغاء المتشابه من مأخذ أهل البدع في الاستدلال وقد حذر النبي ﷺ منهم بقوله: «فأولئك الذين سمي الله فاحذروهم»^(٤).

وذلك خطورة بجادلة أهل الأهواء الذين يتبعون المتشابه لأن ذلك يوقع في الشك والريبة.

٢- حديث أبي هريرة -رضي الله تعالى عنه- في النهي عن الجدال في القرآن: روى ابن أبي حاتم بسنده عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه عن النبي ﷺ قال:

(١) تفسير ابن أبي حاتم (جزء سورة آل عمران والنساء) تحقيق حكمت بشير: ص ٦٨، وقد تقدم تخرجه في ص ٨٦ من هذه الرسالة.

(٢) رواه ابن بطة في الإبانة: ٥٠١/٢.

(٣) شرح صحيح مسلم للنووي: ٢١٨/١٦.

(٤) هجر المبتدع للشيخ بكر أبي زيد: ص ٢٨.

«الراء في القرآن كفر»^(١).

دللًّا هذا الحديث على النهي الشديد عن المجادلة في القرآن سواء كان مع أهل الأهواء والبدع أو غيرهم، وإذا كان مع أهل الأهواء يزداد النهي شدة لما عرفوا به من تحريف الكلم وتأويله بالباطل، ولإيقاعهم خصمهم في الشك والحقيقة.

ولهذا كان منهج السلف عدم الخوض معهم في الجدال. وقد تقدم نقل الآثار في ذلك عن ابن عباس، والأوزاعي، والشافعي وأحمد وأبي حاتم وأبي زرعة الرازيين -رحمهم الله تعالى جميعاً-^(٢).

وأنقل هنا بعض الآثار الأخرى التي رواها ابن أبي حاتم رحمه الله في التحذير من الكلام وأهله:

قال ابن أبي حاتم: ثنا يونس بن عبد الأعلى المصري قال: سمعت الشافعي يقول: «لأن يتلى المرء بكل ما نهى الله عنه سوى الشرك خير له من الكلام؛ ولقد اطلع من أصحاب الكلام على شيء ما ظننت أن مسلماً يقول ذلك»^(٣).

وفي رواية: «لأن يلقى الله عز وجل المرء بكل ذنب ما خلا الشرك بالله تبارك وتعالى خير له من أن يلقاه بشيء من الأهواء»^(٤).

(١) علل الحديث: ٢/٧٤، رقم ١٧١٤، وأخرجه أبو داود في السنن كتاب السنة بباب النهي عن الجدال في القرآن: ٥/٩، رقم ٤٦٠٣، وأحمد في المسند: ٢/٥٠٣، وابن بطة في الإبانة: رقم ١٠٤٢، واللالكاني في شرح أصول الاعتقاد: رقم ١٨٢، وقال الألباني: «حسن صحيح» صحيح سنن أبي داود: ٣/٨٧٠.

(٢) تقدم في ص ١٩٠-١٩٣ من هذه الرسالة.

(٣) آداب الشافعي ومناقبها: ص ١٨٢، ورواه ابن بطة في الإبانة: ٢/٥٣٤، رقم ٦٦١، واللالكاني في شرح أصول الاعتقاد: رقم ٣٠١، وأبو نعيم في حلية الأولياء: ٩/١١١، والثيمي في الحجة في بيان الحجة: ١/١٠٤، وابن عساكر في تبيين كذب المفترى فيما نسب إلى الإمام الأشعري: ص ٣٣٥، ورواه أبو الفتح نصر بن إبراهيم المقدسي في كتابه الحجة على تارك الحجة: ص ٥٠.

(٤) آداب الشافعي ومناقبها: ص ١٨٧، ورواه ابن بطة في الإبانة: ٢/٥٣٥، رقم ٦٦٢، اللالكاني في شرح أصول الاعتقاد: رقم ٣٠٠، وأبو نعيم في حلية الأولياء: ٩/١١٢، والبيهقي في السنن الكبرى: ١٠/٢٠٦، وفي معرفة السنن والآثار: رقم ٣٣٧-٣٣٨، وفي مناقب الشافعي: ١/٤٥٣-٤٥٢، وفي الاعتقاد: ص ١٥٨، وابن عبد البر في جامع العلم وفضله: ٢/٩٥، والثيمي في الحجة في بيان الحجة: ١/١٠٦، وابن حجر في توكيل التأسيس: ص ٦٤.

وقال ابن أبي حاتم: قال الحسن بن عبد العزيز الجروي^(١): «كان الشافعي ينهى
النهي الشديد عن الكلام في الأهواء»^(٢).

وقال ابن أبي حاتم: ثنا الريبع بن سليمان قال: «حضرت الشافعي، وكلمه رجل
في المسجد الجامع، فطالت مناظرته إياه؛ فخرج الرجل إلى شيء من الكلام؛ فقال له:
دع هذا؛ فإن هذا من الكلام»^(٣).

وقال ابن أبي حاتم: ثنا أبي قال: سمعت يونس بن عبد الأعلى -رحمه الله- قال:
«قلت للشافعي: تروي يا أبا عبد الله: ما كان يقول فيه صاحبنا؟ أريد الليث، أو
غيره؟ يقول: لو رأيته يمشي على الماء -يعني: صاحب الكلام- لا تثق به أو لا تفتر به
ولا تكلمه».

قال الشافعي: «فإنه قد قصر؛ إن رأيته يمشي في الهواء فلا تركن إليه»^(٤).
إلى غير ذلك من آقوال الإمام الشافعي التي جاءت عنه من طرق كثيرة في التحذير
من الكلام وأهله^(٥).

هذه الآثار كلها تدل على التحذير من الكلام وأهله، وقد ساقها الإمام ابن أبي
حاتم تحت: باب مذهب الشافعي في أهل الكلام وسائر أهل الأهواء، مما يدل على أنه
ساقها لبيان خطورة علم الكلام وأهله، وأن الخوض معهم في باطلهم قد يوقع الإنسان في
الشك والرّيبة.

(١) هو: الحسن بن عبد العزيز بن الوزير الجروي، بفتح الجيم والراء، أبو علي المصري، نزيل بغداد، ثقة ثبت عابد
فاضل ، من السادسة. توفي سنة ١٥٧ هـ. تقريب التهذيب: ص ٢٣٩.

(٢) آداب الشافعي ومناقبه: ص ١٨٥، ورواه اللالكاني في شرح أصول الاعتقاد: رقم ٣٠٢، وابن عساكر في تبيين
كتب المغزى: ص ٣٣٨.

(٣) آداب الشافعي ومناقبه: ص ١٨٥، ورواه ابن بطة في الإبانة: ٢/٥٣٤، رقم ٦٦٠، واللالكاني في شرح أصول
الاعتقاد: رقم ٢٩٩، والتبيي في الحجة في بيان الحجّة: ١/١٠٦.

(٤) آداب الشافعي: ص ١٨٤، ورواه ابن بطة في الإبانة: ٢/٥٣٥-٥٣٤، رقم ٦٦٢، واللالكاني في شرح أصول
الاعتقاد: رقم ٢٩٧، والبيهقي في مناقب الشافعي: ٤٥٣/١، وأبو نعيم في حلية الأولياء: ١١٦/٩، وأبو الفتح
المقدسي في الحجة على تارك الحجّة: رقم ٢٢٥، وأورده النهي في ترجمة الإمام الشافعي. سير أعلام النبلاء:
٢٣/١٠.

(٥) انظر: في ذلك آداب الشافعي ومناقبه: من ص ١٨٢-١٨٩.

فأُتَّضح من هذا أنَّ أَسْلَم الطرق هو عدم الجدال وعدم الخوض مع أهل الباطل.

وقد روى ابن أبي حاتم ما يفيد هذا المعنى:

قال رحمه الله تعالى: ثنا أحمد بن أصرم المزني من ولد عبد الله بن المغفل^(١) قال:

قال أبو ثور: سمعت الشافعي يقول: «ما تردى أحد بالكلام فأفلح»^(٢).

ومن الآثار التي رواها ابن أبي حاتم في هجر أهل الأهواء والبدع أثر أبيه أبي حاتم وأبي زرعة الرازيين -رحمهما الله تعالى:-

قال ابن أبي حاتم: «سمعت أبي وأبا زرعة يأمران بهجران أهل الزيف والبدع، ويغلظان في ذلك أشدَّ التغليظ. وينكران وضع الكتب بالرأي بغير آثار، وينهيان عن مجالسة أهل الكلام، وعن النظر في كتب المتكلمين، ويقولان: لا يفلح صاحب كلام أبداً»^(٣).

هذا الأثر صريح في هجر أهل الأهواء والبدع وغاية في مجانبتهم، وبيان لمنهج السلف في عدم مخالطتهم بالجلوس معهم، أو النظر في كتبهم للاطلاع، فضلاً عن الدخول معهم في جدال أو خصام.

فالآخر دال على هجر أهل الأهواء والبدع، ودال على اجتناب مجالستهم، والنظر في كتبهم.

أمَّا دلالته على اجتناب مجالسة أهل الأهواء والبدع: فلأنَّ النفس البشرية محبوكة في أصل خلقها على الضعف، ومحظورة على سرعة التأثير سلباً وإيجاباً بالمجتمع الذي يعيش فيه؛ ومن هنا أرشدها الشارع الحكيم إلى ما يعينها على حفظ دينها من صحبة الأخيار والصالحين وبجالستهم. وفي مقابل ذلك حذرها من صحبة الأشرار والمافقين عن الدين والقعود معهم. فمجالسة الصالحين يحصل بها الانتفاع بحفظ الدين، وبجالسة أهل الأهواء

(١) هو أحمد بن أصرم أبو العباس، من ذرية عبد الله بن مغفل الصحافي، روى عن الإمام أحمد، وكان ثقة سنีย، شديداً على أصحاب البدع، مات سنة ٢٨٥هـ . تاريخ بغداد: ٤٤/٤، وطبقات المخاتلة: ٢٢/١.

(٢) آداب الشافعي ومتابقه: ص ١٨٥-١٨٦، ورواه ابن بطة في الإبانة: ٥٣٥-٥٣٦، رقم ٦٦٤-٦٦٦، واللالكاني في شرح أصول الاعتقاد: رقم ٣٠٣، وابن عساكر في تبيين كذب المفترى: ص ٣٣٥، وأعرجه أبو نعيم في حلية الأولياء: ١١١/٩، والبيهقي في متابق الشافعي: ٤٦٣/١، وأبو الفتح المقدسي في الحجة على تارك الحجة: رقم ٢١٥، والتعمي في الحجة في بيان الحجة: ١٠٦/١.

(٣) تقدم في ص ٤١ من هذه الرسالة.

يحصل بها التضرر بفساد الدين.

ولهذا اشتهر في كتب السنة والاعتقاد التحذير من مجالسة أهل الأهواء والبدع بصورة لا تضاهيها أي صورة أخرى من صور التحذير من أنواع التعامل مع أهل الأهواء والبدع. ومن أمثلة أقوال السلف المصرحة بذلك:

١- قول أبي قلابة^(١) - رحمه الله تعالى - فقدم جاء عنده أنه كان يقول: «لا مجالسو أهل الأهواء، ولا تجادلوهم فإني لا آمن أن يغمسوكم في الضلال أو يلبسوا عليكم في الدين بعض ما لبس عليهم»^(٢).

٢- قول محمد بن سيرين رحمه الله تعالى فقد روي عنه أنه: «دخل عليه رجال من أهل الأهواء فقالوا: يا أبا بكر نحدثك بمحدث؟ قال: لا. قالا: فنقرأ عليك آية من كتاب الله عز وجل؟ قال: لا، لتقومن عني أو لأقومن»^(٣).

٣- قول الإمام أحمد - رحمه الله تعالى - جاء عنه أنه قال: «أصول السنة عندنا التمسك بما كان عليه أصحاب رسول الله ﷺ والاقتداء بهم، وترك البدع؛ وكل بدعة ضلالة، وترك الخصومات والجلوس مع أصحاب الأهواء وترك المراء والجدال والخصومات في الدين»^(٤).

وقد طبق الأئمة هذا الأصل - أعني: هجر أهل الأهواء والبدع وترك مجالستهم - على ما صرحت بذلك أقوالهم في التحذير من مجالستهم.

قال ابن أبي حاتم: أنا الربيع بن سليمان المرادي قال: رأيت الشافعي وهو نازل من الدرجة، وقوم في المجلس يتكلمون بشيء من الكلام؛ فصاح فقال: «إما أن تجاورونا

(١) هو: عبد الملك بن محمد بن عبد الله الرقاشي ، أبو قلابة البصري ، الإمام الحافظ العابد، عدث البصرة، كان أحد الأذكياء المذكورين، توفي سنة ٢٧٦هـ. انظر: الجرح والتعديل: ٣٦٩/٥-٣٧٠، تاريخ بغداد: ٤٢٥/١، طبقات المقابلة: ٢١٦/١، وسير أعلام النبلاء: ١٧٧/١٣-١٧٩.

(٢) أخرجه الدارمي في سننه: ١٢٠/١، والآجري في الشريعة: ص ٥٦، وابن بطة في الإبانة الكبرى: ٤٣٧/٢، واللالكاني في شرح أصول الاعتقاد: ١٣٤/١.

(٣) أخرجه الدارمي في سننه: ١٢٠/١، وعبد الله بن الإمام أحمد في السنة: ١٣٨/١، والآجري في الشريعة: ص ٥٧، وابن بطة في الإبانة: ٤٤٥/٢، واللالكاني في شرح أصول الاعتقاد: رقم ١٥٦.

(٤) أخرجه اللالكاني في شرح أصول الاعتقاد: ١٥٦/١.

بخير، وإنما أن تقوموا عَنَّا^(١)). وعنـه أيضـاً: ((ما كـلـمت رجـلاً فـي بـدـعة، لـا رـجـلاً كـانـ يـتـشـيـعـ))^(٢).

وقـالـ ابنـ أـبـيـ حـاتـمـ أـيـضاًـ: نـاـ عـلـيـ بـنـ الـحـسـينـ: نـاـ مـحـمـدـ بـنـ الـثـنـىـ: ثـناـ بـشـرـ بـنـ عـمـرـ^(٣) قـالـ: نـهـانـيـ مـالـكـ بـنـ أـنـسـ عـنـ إـبـراهـيمـ بـنـ أـبـيـ يـحـيـيـ قـلـتـ: مـنـ أـحـلـ الـقـدـرـ تـنـهـانـيـ عـنـهـ؟ قـالـ: ((لـيـسـ فـيـ دـيـنـهـ بـدـاـكـ))^(٤).

ومـثـلـ هـذـيـنـ الـمـوـقـيـنـ، مـوـاقـفـ أـئـمـةـ السـنـةـ الـآـتـيـةـ:

فـعـنـ أـبـيـ إـدـرـيـسـ الـخـوـلـانـيـ^(٥) رـحـمـهـ اللـهـ تـعـالـىـ: أـنـهـ رـأـىـ رـجـلاًـ يـتـكـلـمـ فـيـ الـقـدـرـ فـقـامـ إـلـيـهـ فـوـطـيـعـ بـطـنـهـ، ثـمـ قـالـ: ((إـنـ فـلـانـاًـ لـاـ يـؤـمـنـ بـالـقـدـرـ فـلـاـ تـحـالـسـوـهـ، فـحـرـجـ الرـجـلـ مـنـ دـمـشـقـ إـلـىـ حـمـصـ))^(٦).

وـبـرـوـىـ أـنـ طـاوـوـسـاـ كـانـ جـالـسـاـ فـجـاءـهـ رـجـلـ مـنـ أـهـلـ الـأـهـمـوـاءـ فـقـالـ: أـتـأـذـنـ لـيـ أـنـ جـلـسـ؟ فـقـالـ لـهـ طـاوـوـسـ: إـنـ جـلـسـتـ قـمـنـاـ. فـقـالـ: يـغـفـرـ اللـهـ لـكـ يـاـ أـبـاـ عـبـدـ الرـحـمـنـ فـقـالـ: هـوـ ذـاكـ إـنـ جـلـسـتـ وـالـلـهـ قـمـنـاـ. فـاـنـصـرـفـ الرـجـلـ))^(٧).

وـعـنـ أـيـوبـ السـختـيـانـيـ قـالـ: ((كـنـتـ يـوـمـاـ عـنـدـ مـحـمـدـ بـنـ سـيـرـيـنـ إـذـ جـاءـ عـمـرـوـ بـنـ عـيـيدـ، فـدـخـلـ فـلـمـاـ جـلـسـ وـضـعـ مـحـمـدـ يـدـهـ فـيـ بـطـنـهـ ثـمـ أـنـ قـالـ وـقـامـ. فـقـلـتـ لـعـمـرـوـ: اـنـطـلـقـ بـنـاـ قـالـ: فـخـرـجـنـاـ فـلـمـاـ مـضـىـ عـمـرـوـ رـجـعـتـ فـقـلـتـ: يـاـ أـبـاـ بـكـرـ قـدـ فـطـنـتـ إـلـىـ مـاـ صـنـعـتـ قـالـ: وـمـاـ فـطـنـتـ؟ قـالـ: قـلـتـ: نـعـمـ. قـالـ: أـمـاـ إـنـهـ لـمـ يـظـلـنـيـ وـإـيـاهـ سـقـفـ بـيـتـ))^(٨).

هـذـهـ الـأـثـارـ الـتـيـ تـقـدـمـ ذـكـرـهـاـ تـدـلـ عـلـىـ أـنـ السـلـفـ الصـالـحـ قـدـ طـبـقـواـ الـهـجـرـ عـلـىـ أـهـلـ

(١) آدـابـ الشـافـعـيـ وـمـنـاقـبـ: صـ ١٨٤ـ، وـرـوـاهـ اـبـنـ بـطـةـ فـيـ الـإـبـانـةـ: ٥٣٤ـ/٢ـ، رـقـمـ ٦٦٠ـ، وـالـلـالـكـانـيـ فـيـ شـرـحـ أـصـولـ الـاعـتـقـادـ: رـقـمـ ٣٠٤ـ، وـالـبـيـهـقـيـ فـيـ مـنـاقـبـ الشـافـعـيـ: ٤٥٩ـ/١ـ.

(٢) آدـابـ الشـافـعـيـ وـمـنـاقـبـ: صـ ١٨٦ـ.

(٣) هـوـ: بـشـرـ بـنـ عـمـرـ الزـهـرـانـيـ الـبـصـرـيـ، رـوـىـ عـنـ مـالـكـ، وـهـمـامـ؛ رـوـىـ عـنـ اـبـيـ الـمـدـيـنـيـ، وـمـحـمـدـ بـنـ الـثـنـىـ. قـالـ اـبـنـ أـبـيـ حـاتـمـ: سـمـعـتـ أـبـيـ يـقـولـ ذـلـكـ، وـسـمـعـتـهـ يـقـولـ: هـوـ صـدـوقـ. تـوـفـيـ سـنـةـ ٢٠٦ـهــ. الـجـرـحـ وـالـتـعـدـيلـ: ٣٦١ـ/٢ـ. وـانـظـرـ الـكـاـشـفـ لـلـنـهـيـ: ١ـ٠٣ـ/١ـ.

(٤) الـجـرـحـ وـالـتـعـدـيلـ: ٩ـ/١ـ.

(٥) هـوـ: عـائـذـ بـنـ عـبـدـ اللـهـ، أـبـوـ إـدـرـيـسـ الـخـوـلـانـيـ، وـلـدـ فـيـ حـيـةـ النـبـيـ ﷺـ يـوـمـ حـنـينـ، وـسـمـعـ مـنـ كـبـارـ الصـحـابـةـ وـمـاتـ سـنـةـ ٨٠ـهــ؛ قـالـ سـعـيـدـ بـنـ عـبـدـ الـعـزـيزـ: كـانـ عـالـمـ الشـامـ بـعـدـ أـبـيـ الدـرـدـاءـ. تـقـرـيـبـ التـهـذـيبـ: صـ ٤٧٩ـ.

(٦) أـسـعـرـجـهـ اـبـنـ بـطـةـ فـيـ الـإـبـانـةـ: ٤٥٠ـ/٢ـ.

(٧) أـسـعـرـجـهـ اـبـنـ بـطـةـ فـيـ الـإـبـانـةـ: ٤٤٧ـ/٢ـ.

(٨) أـسـعـرـجـهـ اـبـنـ وـضـاحـ فـيـ الـبـدـعـ وـالـنـهـيـ عـنـهـ: صـ ٥١ـ.

الأهواء والبدع، وبashروا مقاطعتهم، وترکوا مجالstهم.

وهذه الآثار غيض من فيض من جملة الآثار الكثيرة المستفيضة عن السلف -رحمهم الله تعالى- في هذه المسألة. وإن الإمام ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى قررها برواية بعض تلك الآثار.

وأما النهي الوارد في الأثر الذي معنا عن النظر في كتب المتكلمين: فلأنها كتب بدعاً وضلالات، والنظر فيها قد يؤدي إلى تعاطي مناهج أهل البدع وأساليبهم، فيوقع الناظر في الشك والخيرة، بل قد يقع في البدع فيتضرك بذلك في دينه. ومن هنا حذر علماء السنة من هذه الكتب.

سئل أبو زرعة الرازى -رحمه الله تعالى- عن كتب الحارت المخاسى^(١)؟
قال: «إياك وهذه الكتب، هذه كتب ضلالات، عليك بالأثر تجد فيه ما يغنى عن هذه الكتب».

فقيل له: في هذه الكتب عبرة. قال: «من لم يكن له في كتاب الله عبرة، فليس له في هذه الكتب عبرة. بل لكم أن مالكاً بن أنس، وسفيان الثوري، والأوزاعي، والأئمة المتقدمين صنفوا هذه الكتب في الخطرات والوساوس وهذه الأشياء هؤلاء قوم خالفوا أهل العلم فأتونا مرة بالhardt المخاسى، ومرة بعد الرحيم الدبلي^(٢)، ومرة بحاتم الأصم^(٣) ومرة

(١) هو: الحارت بن أسد المخاسى أبو عبد الله، الزاهد المشهور، شيخ الصوفية، له كتب في الزهد والأصول، كان بيته وبين الإمام أحمد شيء لنظره في علم الكلام. توفي سنة ١٤٣هـ. انظر: حلية الأولياء: ١١٠-٧٣/١٠، ورويات الأعيان: ١/٣٤٨-٣٤٩، وسير أعلام النبلاء: ١٢/١١٠-١١٢.

(٢) الدبلي: بفتح الدال بعدها باء معجمة بواحدة مكسورة وباء ساكنة معجمة باثنين من تحتها. قال السمعاني: هذه النسبة إلى دبلي وهي قرية من قرى الرملة فيما أظن إن شاء الله من الشام ونسب إليها عبد الرحيم الدبلي، وذكر ياقوتا موضعًا آخر في مادة دبلي هو مدينة بأرمénie وقال فيها: ينسب إليها عبد الرحمن بن يحيى الدبلي، والصواب عبد الرحيم بن يحيى الدبلي يروي عن الصباح بن حارب وجدار بن بكر الدبلي، وروى عنه أبو القاسم شعيب بن محمد الدبلي الذي قدم أصبهان سنة ٣٠٥هـ. انظر الأنساب: ٥/٣١٣-٣١٥، والإكمال لابن ماكولا: ٣٥٢/٣، ومعجم البلدان مادة (دبلي)، وتاريخ أصبهان: ١/٣٤٥.

(٣) هو: حاتم بن عنوان أبو عبد الرحمن المعروف بالأصم، زاهد اشتهر بالتنفس والورع، له كلام مدون في الزهد والحكم، من أهل بلخ، زار بغداد واجتمع بالإمام أحمد بن حنبل، قال أبو بكر الوراق: «حاتم الأصم لقمان هذه الأمة توفي سنة ٢٣٧هـ». وفيات الأعيان: ٢/٢٦-٢٩، الأعلام: ٢/١٥٢.

بشقيق البلخي^(١)، ثم قال: ما أسرع الناس إلى البدع»^(٢).

ونظراً للمفسدة التي تلحقه قراءة هذه الكتب بالناس في دينهم فقد كان من منهج السلف في عقوبة أهل الأهواء والبدع تحرير كتبهم تعزيزاً لهم ودرءاً للمفسدة الحاصلة باطلاع الناس عليها وقراءتها وتضررهم بها في دينهم، أمر بذلك السلف وحثوا عليها من هذا الباب.

قال المروذى: قلت لأحمد: استعرت كتاباً فيه أشياء رديئة، ترى أن أخرقه أو أحرقه؟ قال: «نعم»^(٣).

وقال الإمام ابن القيم رحمه الله تعالى: «وكل هذه الكتب المتضمنة لمخالفة السنة غير مأذون فيها بل مأذون في محقها وإتلافها وما على الأمة أضر منها، وقد حرق الصحابة -رضي الله تعالى عنهم- جميع المصاحف المخالفة لمصحف عثمان لما خافوا على الأمة من الاختلاف، فكيف لو رأوا هذه الكتب التي أوقعت الخلاف والتفرق بين الأمة؟»^(٤).

هذا، وإنَّ مما تكمل به الفائدة في هذه المسألة -أعني: مسألة هجر المبدعة وكتبهم ومشروعيتها- ذكر بعض المفاسد المرتبطة على مجالسة أهل الأهواء والبدع ومحالاتهم التي من أبرزها:

١ - أنَّ مجالستهم تجلب محبتهم، وترك ما أمر الله به من بغضهم ومعاداتهم.
ولذا يروى عن عبد الله بن مسعود رضي الله تعالى عنه أنه قال: «إنما يماشي

(١) هو: شقيق بن إبراهيم أبو علي الأزدي البلخي، الزاهد أحد شيوخ التصوف، صحب إبراهيم بن أدهم وحدث عنه وعن عباد بن كثير وأبي حنيفة النعمان بن ثابت وغيرهم، وروى عنه جماعة، كان له ثلاثة قرية ثم مات بلا كفن، وكان من كبار المخاهدين، استشهد في غزوة كولان سنة ١٩٤هـ، قال الذهبي في ترجمته: منكر الحديث، ثم قال بعد كلام: ولا يتصور أن يحكم عليه بالضعف، لأن تلك الأحاديث من جهة الرواة عنه. انظر: ميزان الاعتدال : ٢/٢٧٩، تهذيب تاريخ ابن عساكر هدية عبد القادر بن بدران ، ط الترمذى دمشق ١٣٣٢هـ.

(٢) الضعفاء للبرذعي: ص ٥٦١-٥٦٢، وتاريخ بغداد: ٢١٥/٨، وتلبيس إبليس لابن الجوزي: ص ١٦١، وسر أعلام النبلاء: ١١٢/١٢.

(٣) ذكره ابن القيم في الطرق الحكيمية: ص ٢٧٥.

(٤) المصدر السابق: ص ٢٢٥.

الرَّجُلُ وَيَصَاحِبُهُ مَنْ يُحِبُّهُ وَمَنْ هُوَ مِثْلُهِ»^(١).

٢- أَنَّ بِمَحَالَسَةِ أَهْلِ الْبَدْعِ فِيهَا تَعْطِيلُ لِوَسِيلَةِ الْهَجْرِ الَّتِي شَرَعَتْ لِلرجُوعِ بِالْمُبَدِّعِ إِلَى حِادَةِ السَّنَةِ؛ فَلَا يَتُوبُ الْمُبَدِّعُ مَا دَامَ أَنَّهُ يَجِدُ الْجَلِيسَ وَالْأَنْيَسَ مِنْ أَهْلِ السَّنَةِ، وَفِي هَذَا مُضْرَبَةُ لِلْمُبَدِّعِ نَفْسَهُ.

فَعَنْ بَشَرِّ بْنِ الْحَارِثِ^(٢) رَحْمَهُ اللَّهُ تَعَالَى أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ فِي الْجَهَمِيَّةِ: «لَا تَجَالِسُوهُمْ وَلَا تَكَلِّمُوهُمْ، وَإِنْ مَرَضُوا فَلَا تَعُودُوهُمْ، وَإِنْ مَاتُوا فَلَا تَشَهُدوهُمْ، كَيْفَ يَرْجِعُونَ وَأَنْتُمْ تَفْعَلُونَ بِهِمْ هَذَا»^(٣).

٣- أَنَّ فِي بِمَحَالَسَةِ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ وَالْبَدْعِ خَطْرًا عَظِيمًا عَلَى الْمُجَالِسِ لَهُمْ بِأَنْ يَرُدُّ عَلَيْهِمْ مَا لَا يُسْتَطِعُ دُفْعَهُ، وَبِالْتَّالِي يَنْغَمِسُ فِي ضَلَالِهِمْ وَبِدُعِهِمْ.

فَعَنْ أَبِي قَلَابَةِ رَحْمَهُ اللَّهُ تَعَالَى أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: «لَا تَجَالِسُوا أَصْحَابَ الْأَهْوَاءِ وَلَا تَجَادِلُوهُمْ فَإِنِّي لَا آمِنُ أَنْ يَغْمُسُوكُمْ فِي ضَلَالِهِمْ، أَوْ يَلْبِسُوكُمْ مَا كُنْتُمْ تَعْرِفُونَ».

قَالَ أَيُوبُ السَّخْتِيَّانِيُّ: «وَكَانَ وَاللَّهُ مِنَ الْفَقِهَاءِ ذُوِّي الْأَلْبَابِ»^(٤).

وَعَلَى فَرْضِ عَدْمِ تَأْثِيرِهِمْ وَمَوْافِقَتِهِمْ إِيَّاهُمْ، فَمِنْ جَالِسَتِهِمْ مَظْنَةٌ لِسُوءِ الظَّنِّ بِهِ.



(١) أَخْرَجَهُ ابْنُ بَطْهَ فِي الْإِبَانَةِ: ٤٧٦/٢.

(٢) تَقْدَمَتْ تَرْجِيمَهُ فِي صِ ٣١٨ مِنْ هَذِهِ الرِّسَالَةِ.

(٣) أَخْرَجَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْإِمَامِ أَحْمَدَ فِي السَّنَةِ: ١٢٦/١.

(٤) تَقْدَمَ تَخْرِيجَهُ فِي صِ ٤٩٣ مِنْ هَذِهِ الرِّسَالَةِ، وَانْظُرْ مَوْقِفَ أَهْلِ السَّنَةِ وَالْجَمَاعَةِ مِنْ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ وَالْبَدْعِ: مِنْ صِ ٥٤٩ إِلَى ٥٥٣، فَقَدْ فَصَلَ القَوْلَ - جَزَاهُ اللَّهُ خَيْرًا - فِي هَذِهِ الْمَفَاسِدِ.

الفصل الثاني

جهود ابن أبي حاتم في الرد على الفرق المبتدةة

ويشتمل على تمهيد ومبثين:

المبحث الأول: في جهود ابن أبي حاتم في الرد على الجهمية.

وفيه مطالب:

المطلب الأول: في بيان ابن أبي حاتم تاريخ زعماء الجهمية.

المطلب الثاني: في بيان ابن أبي حاتم خطورة مذهب الجهمية.

المطلب الثالث: في بيان ابن أبي حاتم كفر بعض أعيان الجهمية.

المطلب الرابع: في بيان ابن أبي حاتم كفر الجهمية.

المطلب الخامس: في بيان ابن أبي حاتم جواز قتل الجهمية بعد الاستابة.

تَهْدِيد

عني الإمام ابن أبي حاتم - رحمه الله تعالى - بمحاربة الجهمية عنابة فائقة، فقد كان معتبراً أشد العنابة بيان خطورتهم، وزندقتهم، ومرورهم من الدين؛ وأنّ ضررهم على الإسلام أشدّ من الفرق الأخرى.

ولعل السبب في ذلك يرجع إلى أمرين:

- ١- أنّ بدعتهم من البدع الكبرى التي فرقت جماعة المسلمين في باب الاعتقاد.
- ٢- استمرار آثار بدعتهم بوجود عدد كبير من يتبني هذا المذهب في عصور مختلفة. وتظهر عنابة ابن أبي حاتم، بموضوع الجهمية حلياً: بأنه ألف كتاباً خاصاً في الرّد عليهم، وهذا غاية في العنابة بهم وإبراز حوانب ضلالهم وبيان ما ورد في التحذير عنهم. وهذا المؤلف لا يوجد اليوم له أثر، وهو من الآثار العلمية العظيمة لهذا الإمام التي فقدت. ويعدُ فقدانه خسارة علمية عظيمة، إذ اشتمل على عدد من الروايات المهمة في باب الاعتقاد.

وقد أورد ابن أبي حاتم - رحمه الله تعالى - في هذا الكتاب كثيراً من أقوال أئمة السلف في جميع ما أنكرته الجهمية، فذكر مسألة كلام الله تعالى، والعلو والرؤية، ومسألة القرآن، وذكر الخلقية، والواقفة، واللفظية، وعددهم من الجهمية، وذكر أقوال أئمة السلف في تكفيরهم، وزندقتهم، ومرورهم من الدين. وبين تاريخ زعيم الجهمية جهم، وخروجه على أئمة المسلمين، وعدم مجالسته للعلماء. كما ذكر أقوال أئمة السلف في تكفير جهم وبشر المرسي. ولما كانت المعتزلة يشتراكون مع الجهمية في شيء من ضلالاتهم حيث إنهم ينفون الصفات والرؤيا، ويقولون بخلق القرآن فقد ساهم بعض علماء أهل السنة جهمية، وقد أورد ابن أبي حاتم بعضاً من آرائهم في كتابه. كما أورد كذلك ما يبيّن ضلالهم ويرد مذهبهم. ووضح - رحمه الله تعالى - بما ساقه فيهم من آثار أن السلف حكموا بکفرهم ومرورهم من الدين، وحدّروا منهم أشدّ التحذير ويبيّنوا خطورتهم على الإسلام، وأنهم زنادقة يتسترون بالإسلام والتأويل، وأنّ هدفهم التعطيل وإنكار الصانع وإبطال الشرائع. وفي هذا دليل واضح على أنّ ابن أبي حاتم اعتبر التحذير من الجهمية ومن نحا نحوهم من المعتزلة. وفيما يلي من المباحث عرض لأهم المسائل التي تعرض لها ابن أبي حاتم - رحمه الله تعالى - في موضوع الجهمية:

المطلب الأول

في بيان ابن أبي حاتم تاريخ زعماء الجهمية

يَبْيَنُ الْإِمَامُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ رَحْمَةُ اللَّهِ تَعَالَى أَصْوَلُ الْجَهْمِيَّةِ، وَمُنْتَهِمُ السَّيِّءِ، وَمُنْشَهُمُ
الْقَبِيحِ. كَمَا يَبْيَنُ تَارِيخَ زُعْمَائِهَا، وَتَارِيخَ حَيَاتِهِمُ الْمُلْئِءِ بِأَشْنَعِ الْأَوْصَافِ، وَأَقْبَحِ الْخَصَالِ.
وَأُورِدُ أَخْبَارًا مُفْصِلَةً عَنْ جَهَنَّمَ وَحَيَاتِهِ وَسُلُوكِهِ وَأَقْوَالِ الْعُلَمَاءِ فِيهِ. وَمَا هَذَا إِلَّا
لِتَوضِيعِ حَقِيقَةِ هَذَا الْمَذَهَبِ الْبَاطِلِ حَتَّى يَعْرُفَ حَقَّاقَيْنِيَّ مُؤْسِسِيَّ الْمَذَهَبِ وَتَارِيخِهِمُ الْأَسْوَدِ
وَدُورِهِمُ الْمُشْبُوِّهِ، وَقَصْدِهِمُ السَّيِّءِ فِي إِفْسَادِ الدِّينِ، وَتَفْرِيقِ الْأُمَّةِ.

وَقَبْلِ الشَّرْوَعِ فِي إِيَّادِ الْأَثَارِ، أُرِيَ مِنَ الْمُنَاسِبِ تَقْدِيمُ لِحَةٍ مُوجِزَةٍ عَنِ الْجَهْمِيَّةِ
وَعَنْ جَهَنَّمَ. فَأَقُولُ مُسْتَعِنًا بِاللهِ:

الْجَهْمِيَّةُ: فِرْقَةٌ مِنَ الْمُبَدِّعَةِ ضَلَّتْ عَنِ الْحَقِّ الَّذِي عَلَيْهِ إِجْمَاعُ السَّلْفِ مِنَ الصَّحَابَةِ
وَالْتَّابِعِينَ وَأَئِمَّةِ الْإِسْلَامِ؛ تَنَسَّبُ إِلَى مُؤْسِسِهَا جَهَنَّمَ بْنَ صَفْوَانَ. وَقَدْ اهْتَمَتْ هَذِهِ الْفِرْقَةُ
أَوَّلًا بِالْبَحْثِ فِي الْأَصْوَلِ، ثُمَّ تَوَسَّعَ بَعْدَ ذَلِكَ كَسَائِرَ الْفَرَقِ الَّتِي اسْتَفْحَلَ أَمْرُهَا وَكَثُرَ
رِجَالُهَا^(١).

أـ. جَهَنَّمَ بْنُ صَفْوَانَ

هُوَ جَهَنَّمَ بْنُ صَفْوَانَ السَّمْرَقَنْدِيُّ (أَبُو حَمْزَةَ) مَوْلَى مِنْ مَوَالِيِّ بَنِي رَأْبَرِ الْأَزْدِ.
وَأَصْلُهُ كَانَ مِنْ مَدِينَةِ بَلْغَ^(٢)، ثُمَّ اتَّقَلَ مِنْهَا إِلَى سَمْرَقَنْدَ^(٣) وَتَرَمْذَ، ثُمَّ اتَّقَلَ إِلَى الْكُوفَةِ، ثُمَّ
رَجَعَ إِلَى خَرَاسَانَ؛ وَفِي الْكُوفَةِ التَّقَى بِشِيَخِهِ الْجَعْدِ بْنِ دَرْهَمَ^(٤). وَكَانَ فَصِيحًا صَاحِبًا
بِمُحَادَلَاتِ فِي مَسَائلِ الْكَلَامِ الَّتِي يَدْعُو إِلَيْهَا، وَكَانَ أَكْثَرَ كَلَامَهُ فِي الْإِلْهَيَاتِ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ
نَفَاذٌ مِنْ عِلْمِ الْحَدِيثِ وَالْأُثْرِ، مَعَ أَنَّ الْعَصْرَ الَّذِي عَاشَ فِيهِ، كَانَ الْعُلَمَاءُ مُتَوَافِرِينَ فِيهِ عَلَى
تَحْمِيلِ الْحَدِيثِ وَالْأَثَارِ، وَقَدْ أَعْرَضَ جَهَنَّمَ عَنْ ذَلِكَ؛ وَكَانَ يَرَى أَنَّ الْعِلْمَ مَا هُوَ فِيهِ مِنْ

(١) لِسانُ الْمِيزَانِ: ١٤٢/٢، وَتَارِيخُ الْجَهْمِيَّةِ وَالْمُعْتَزَلَةِ لِجَمَالِ الْفَاسِيِّ: ص ٦.

(٢) بَلْغَ: كَانَتْ مَدِينَةً مُشْهُورَةً تَقَعُ فِي خَرَاسَانَ وَهِيَ قَرِيبَةُ مِنْ تَرَمْذَ، وَقَدْ افْتَحَهَا الْأَحْنَفُ بْنُ قَيْسَ فِي خَلَافَةِ
عُثْمَانَ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ -. اَنْظُرْ: مَعْجمُ الْبَلَدَانِ: ١/٤٧٩-٤٨٠.

(٣) سَمْرَقَنْدُ: بَفْتَحُ أَوْلَهُ وَثَانِيهِ، يَقَالُ لَهَا بِالْعَرَبِيَّةِ سَمْرَانُ، وَكَانَتْ بَلَدًا مُعْرُوفًا مُشْهُورًا مِنْ بَلَادِ الْمَشْرُقِ مِنْ وَرَاءِ النَّهَرِ.
مَعْجمُ الْبَلَدَانِ: ٣/٢٤٦.

(٤) اَنْظُرْ: تَارِيخُ الطَّبِّيِّ: ٩/٦٦، ٧٣-٦٦، وَالْبَدَايَةُ وَالنَّهَايَةُ لِابْنِ كَثِيرِ: ١٠/٢٦-٢٧.

الكلام والفلسفة^(١)، ولذا كان يلقب حملة الأثر بالخشوية.

قال الحافظ الذهبي رحمه الله تعالى فيه: «الضال المبتدع رأس الجهمية، هلك في زمان صغار التابعين، وما علمته روى شيئاً، لكنه زرع شرّاً عظيماً»^(٢).

ومع أنَّ الجهم أحد المذهب عن الجعد إلا أنَّه لم يضف إليه -أعني المذهب- وإنما أضيف إلى جهم، وذلك لأنَّه هو الذي أظهره وناظر عليه، وبالغ في نفي الأسماء والصفات. فله في هذا المذهب مزية المبالغة والابتداء بكثرة إظهار ذلك والدعوة إليه^(٣).

وقد استطاع الجهم وأتباعه أن يؤسسوا لهم مذهبًا في الأصول يمكن أن يتخلص فيما يلي:

١ - نفي الأسماء والصفات، والقول بخلق القرآن، ونفي الرؤية.

٢ - القول بأنَّ العبد مجبور على أعماله.

٣ - القول بفناء الجنة والنار.

٤ - أنَّ الإيمان هو المعرفة، والكفر هو الجهل.

٥ - أنَّ علم الله محدث^(٤).

ويحكي عنه أنه كان يقول: لا أقول: إنَّ الله شيء، لأنَّ ذلك تشيهيه له بالأشياء^(٥). وأهم ما اشتهر به جهم من هذه الأقوال هو نفي الصفات، والغلو في القدر والإرجاء.

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى: «إنَّ جهemaً اشتهر عنه بدعاته: إحداهما: نفي الصفات، والثانية: الغلو في القدر والإرجاء فجعل الإيمان مجرد معرفة القلب، وجعل العباد لا فعل لهم ولا قدرة وهذا ما غلت المعتزلة في خلافه فيهما؛ وجهم لا يثبت شيئاً من الصفات لا الإرادة ولا غيرها»^(٦).

(١) انظر: تاريخ الجهمية والمعتزلة للقاسمي: ص ١٠.

(٢) لسان الميزان: ٤٢٦/١.

(٣) مجموع الفتاوى: ١٠/٦٧، ١٢/١١٩.

(٤) انظر: الفصل لابن حزم: ٢/٣، ٤/٢٠٤، ٢٠٥-٢٠٦، والمقالات للأشعري: ١/٢٧٩-٢٨٠، وختصر الصواعق: ١/١٠٩، والملل والنحل للشهرستاني: ١/١٠٩-١١٢، والفرق بين الفرق للبغدادي: ص ١٩٩-٢٠٠.

(٥) مقالات المسلمين: ١/٣٣٨، ٢٥٩.

(٦) مجموع الفتاوى: ٨/٢٢٩.

وهذا المذهب الباطل قد أخذه الجهم عن الجعد بن درهم. والجعد أخذه عن اليهود وفلاسفة الصابئة.

فقد روى الأئمة: أنَّ أول من قال بخلق القرآن، ونفي الصفات، وقال بالجبر وصيَّر مذهبًا هو الجعد بن درهم، وكان مؤدب مروان بن محمد آخر ملوك بنى أمية، ولذا كان يلقب بموان الجعدي؛ لأنَّه تعلم من الجعد مذهبَه في القول بخلق القرآن والقدر^(١). وغير ذلك وكان الناس يذمونه بنسبيته إليه.

ولما أقام الجعد بدمشق أظهر القول بخلق القرآن، فطلبه بنوا أمية، فهرب وسكن الكوفة، وفيها لقيه الجهم بن صفوان وأخذ عنه مذهبَه في التعطيل والقول بخلق القرآن^(٢). وقد كان الجعد أخذ بدعته وتلقاها عن أبيان بن سمعان، وأخذها أبيان عن طالوت ابن أخت لبيد بن الأعصم، وأخذها طالوت عن لبيد بن الأعصم اليهودي الذي سحر النبي ﷺ، وهو أخذها عن يهودي باليمن^(٣).

وكان الجعد هذا -فيما قيل- من أهل حران، وكان فيهم خلق كثير من الصابئة وال فلاسفة بقایا أهل دین نمرود والكتعانيين فهو أخذ مذهبَه من هؤلاء المشركين^(٤).

ولما أظهر الجعد مقالة التعطيل حبسه أمير العراق خالد القسري ثم خرج به في يوم عيد الأضحى وقتله. وقد روى ابن أبي حاتم قصة قتله في كتابه «الرَّدُّ على الجهمية».

قال الحافظ الذهبي: قرأت في كتاب (الرَّدُّ على الجهمية) لعبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي صاحب التصانيف حدثنا عيسى بن أبي عمران الرملي حدثنا أبوبن سويد^(٥) عن السري بن يحيى^(٦) قال: «خطبنا خالد القسري وقال: انصرفوا إلى ضحاياكم تقبل

(١) انظر: الكامل لابن الأثير: ٤/٣٣٢.

(٢) نقلًا عن البداية والنهاية: ٩/٣٥٠.

(٣) المصدر السابق: ٩/٣٦٤، والحموية ضمن الفتاوى: ٥/٢٠-٢١.

(٤) بمجموع الفتاوى: ٥/٢١، و ٥/٣٥٠.

(٥) هو: أبوبن سويد الرملي، أبو مسعود الحميري، السيباني، مجملة مفتوحة ثم تحانية ساكنة موحدة، صدوق يخاطع ، من التاسعة، مات سنة ١٩٣هـ، وقيل: سنة ٢٠٢هـ. تقریب التهذیب: ص ١٥٩.

(٦) هو: السري بن يحيى بن إیاس بن حرملة الشیانی، البصري، ثقة، من السابعة، مات ١٦٧هـ. تقریب التهذیب: ص ٣٦٧.

الله منكم فإني مضح بالجعد»^(١). ولم يذكر الذهبي كاملاً القصة بل أحالها إلى الأثر الذي قبله وفيه: «... فإنه زعم أنَّ الله لم يتخد إبراهيم خليلاً، ولم يكلم موسى تكليماً. سبحانه وتعالى عما يقول الجعد علواً كبيراً، ثم نزل فذبجه»^(٢).

وقد أثني علماء السنة على ما قام به خالد القسري واستحسنوا.

قال الإمام الدارمي رحمه الله تعالى: «ذبحه خالد بواسط يوم عيد الأضحى على رؤوس من حضره من المسلمين، لم يعبه به عائب، ولم يطعن عليه طاعن، بل استحسنوا ذلك من فعله وصوبوه»^(٣).

وقال ابن القيم في نونيته:

ولأجل ذا صحي بجع خالد ال
قسري يوم ذيأح القربان.
إذ قال إبراهيم ليس خليله
كلاً ولا موسى الكليم الداني.
شكر الصحبة كل صاحب سنة
لله درك من أخي قربان^(٤).

وهذا أوان الشروع في ذكر الآثار التي أوردها ابن أبي حاتم في جهنم.

قال الذهبي: قال ابن أبي حاتم: حدثنا عبد الله بن محمد بن الفضل الأسدى حدثنا أبو نعيم البلنخى - وكان قد أدرك جهناً - قال: «كان جهنم صاحب يكرمه ويقدمه على غيره، فإذا هو قد صبح به، ونذر به ووقع فيه. فقلت له: لقد كان يكرمك، فقال: إنه قد جاء منه ما لا يحتمل: بينما هو يقرأ طه والمصحف في حجره، فلما أتى على هذه الآية: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾^(٥). قال: لو وجدت السبيل إلى أن أحکها من المصاحف لفعلت. فاحتملت هذه. ثم إنه بينما هو يقرأ آية إذ قال: ما أظرف محمدًا حين قاتلها. ثم إنه بينما هو يقرأ: ﴿طَسِّم﴾^(٦) القصص والمصحف في حجره إذ مرّ بذكر موسى،

(١) العلو: ص ١٣١-١٣٢.

(٢) المصدر السابق: ص ١٣١، وأعرجه البخاري في حلق أفعال العباد: رقم ٣، وفي تاريخه: ٦٤/١، والدارمي في الرد على الجهمية: رقم ١٣، ٢٨٨، والأجري في الشريعة: ص ٩٧، ٣٢٨، واللالكائي في شرح أصول الاعتقاد: رقم ٥١٢، والبيهقي في السنن: ٣٠٥/١٠.

(٣) الرد على الجهمية للدارمي: ص ١٧، تحقيق بدر.

(٤) القصيدة التونية: ٢٣/١، شرح د/ محمد حليل هراس.

(٥) سورة طه: آية ٥.

فرفع المصحف بيده ورجليه، وقال: أي شيء هذا؟ ذكره هنا فلم يتم ذكره»^(١). وفي بعض طرق هذا الأثر عند غير ابن أبي حاتم قال: أي شيء هذا؟ ذكر قصة في موضع فلم يتمها، ثم ذكر هاهنا فلم يتم. ثم رمى بالمصحف من حجره برجليه قال: فوثبت عليه^(٢).

ساق الإمام ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى هذا الأثر لبيان حقيقة جهنم وما أتصف به من عظام الصفات وأভع الخصال، وأشنع الخلال. فهو في الحقيقة ينكر القرآن ويحاول حل آية الاستواء، ويتهم الرسول ﷺ بأنه هو الذي اخترع القرآن ولهذا قال: «ما أظرف محمداً حين قالمها». فهو ينسب القرآن إلى النبي ﷺ و يجعله من قوله وإنشائه لأنه ذكي ظريف، فهو مجرد ذكي. ثم هو يستخف بالقرآن ويستهين به فيدفعه ويرميء، وهذا كفر آخر. ففي هذا الأثر دلالة على جحوده وإنكاره لرسالة النبي ﷺ، وعدم إيمانه بالقرآن العظيم.

وهناك ما يدل على جحوده للرب، وشكه في الله تعالى. وهو ما رواه ابن بطة وغيره عن ابن شوذب^(٣) قال: «ترك جهنم الصلاة أربعين يوماً، وكان فيمن خرج مع الحارث بن سريج»^(٤).

ففي هذا الأثر أنه ترك الصلاة أربعين يوماً. وقد ثبت شرعاً أن ترك الصلاة كفر، ولم يبيّن في هذا الأثر سبب تركه الصلاة.

وقد وردت آثار عدة تبيّن أنه تركها شكاً وارتياحاً ونفاقاً. فمن تلك الآثار:

أثر يزيد بن هارون:

قال عبد الله بن الإمام أحمد حدثني إسماعيل بن عبيد بن أبي كريمة^(٥) قال: سمعت

(١) العلو للنهي: ص ١٥٤، وانظر: مختصر العلو: ص ١٦٢، ورواه ابن بطة في الإبانة: ٢/٩٢، رقم ٣٢٢.

(٢) أخرجه البخاري في حلق الأفعال: رقم ٧٠، وعبد الله بن الإمام أحمد في السنة: ١/١٦٧، رقم ١٩٠، وابن بطة في الإبانة: ٢/٩٣، رقم ٣٢٣.

(٣) هو: عبد الله بن شوذب المخراصاني، أبو عبد الله البلخي، سكن البصرة ثم الشام، صدوق عابد. توفي سنة ١٥٦هـ، وتهأله أحمد وابن معين وسفيان وغيرهم. تهذيب التهذيب: ٤/٢٥٥، شذرات الذهب: ١/٢٤٠.

(٤) أخرجه ابن بطة في الإبانة: ٢/٨٩-٣١٨، رقم ٩٠، وأخرجه البخاري معلقاً بصيغة الجزم في حلق أفعال العباد: رقم ١٩، وأبو داود في مسائل أحمد: ص ١٦٩.

(٥) هو: إسماعيل بن عبيد بن أبي كريمة الأموي المخراطي، ثقة يغرب. روى عن شابة بن سوار وعن عبد الله بن

يزيد بن هارون^(١) يقول: «لعن الله الجهم ومن قال بقوله، كان جاحداً ترك الصلاة أربعين يوماً يزعم أنه يرتاد ديناً، وذلك أنه شك في الإسلام. قال يزيد: قتل سلم بن أحوز^(٢) على هذا القول»^(٣).

أثر مروان بن معاوية الفزارى:

أخرج البخارى بسنده عن مروان الفزارى^(٤) أنه قال: «وجهم مكث أربعين يوماً لا يعرف رئه»^(٥).

وأخرجه عبد الله بن أحمد من طريق أحمد الدورقى^(٦) يقول: سمعت مروان بن معاوية يقول: حدثني ابن عم لي من أهل خراسان أن جهماً شك في الله أربعين صباحاً^(٧). فهذه الآثار تدل على شك جهم وارتياه وحيرته، وأنه ترك الصلاة لذلك. وترك الصلاة بدون شك كفر، فكيف وقد تركها شكاً وارتياباً؟ ففي صنيعه كفران:

١ - تركه الصلاة.

٢ - شكه وارتياه في الله وفي شرائعه من الصلاة وغيرها.

وإذا ثبت بهذه الآثار أنه حجد وأنكر رسالة النبي ﷺ، واستهان بالقرآن ونسب بعض آياته إلى النبي ﷺ، وترك الصلاة ارتياحاً وشكاً في الله تعالى. فعلل الذي أوقعه في هذه الأمور الشنيعة هو ما روی من مجادلته ومخاصمته مع بعض أهل الإلحاد من السمنية.

أحمد وحق. توفي سنة ٢٤٠ هـ. التقريب ص ١٤٢، وانظر: تاريخ بغداد: ٢٧٣/٦، والتهذيب: ٣١٨/١.

(١) هو: يزيد بن هارون بن زادان السلمي مولاه أبو حمال الواسطي، ثقة متقن عابد، توفي سنة ٢٠٦ هـ، وقد قارب التسعين. تذكرة الحفاظ: ٣١٧/١، تقريب التهذيب: ص ١٠٨٤.

(٢) هو: سلم بن أحوز المازني والي الشرطة لنصر بن سيار أمير خراسان، وكان من القواد. البداية والنهاية: ٢٧، ١٥/١٠.

(٣) السنة لم يرد الله: رقم ١٨٩.

(٤) هو: مروان بن معاوية بن الحارث بن أسماء الفزارى، أبو عبد الله الكوفى نزيل دمشق، ثقة حافظ، مات سنة ١٩٣ هـ. انظر: تقريب التهذيب: ص ٩٣٢، وتهذيب التهذيب: ٩٦/١٠، والعبير: ٢٤٢/١.

(٥) ملخص لأفعال: رقم ٧١، وقال الحق: إسناده صحيح.

(٦) هو: أحمد بن إبراهيم بن كثير بن زيد الدورقى التكري، بضم النون، البغدادى، ثقة حافظ، من العاشرة، مات سنة ٢٤٦ هـ. تقريب التهذيب: ص ٨٥.

(٧) أخرج عبد الله بن أحمد في السنة: رقم ٢١٥.

وهو ما رواه ابن أبي حاتم في الأثر التالي:

قال الذهبي: قال ابن أبي حاتم: حدثنا زكريا بن داود بن بكر: سمعت أبا قدامة السرخسي^(١) سمعت أبا معاذ خالد بن سليمان بفرغana^(٢) يقول: «كان جهنم على معبر ترمذ، وكان فصيح اللسان لم يكن له علم ولا مجالسة لأهل العلم، فكلم السمنية فقالوا له: صفت لنا ربكم عز وجل الذي تعبدوه. فدخل البيت لا يخرج منه ثم خرج إليهم بعد أيام فقال: هو هذا اهوا مع كل شيء، وفي كل شيء، ولا يخلو منه شيء، فقال أبو معاذ: كذب عدو الله، بل جل جلاله على العرش كما وصف نفسه»^(٣).

وقد جاءت روایة أخرى تقوی هذه الروایة وتشهد لها، وفيها بيان تفصيل تلك المخاصمة والنقاش الذي جرى بين جهنم والسمنية، وهي ما رواه المذيل بن حبيب^(٤) عن مقاتل بن سليمان قال: وكان مما علمنا ذكر لقاءه بالسمنية، وأنه دار بينهم وبينه مناظرات، وأنهم سأله هل رأيت ربكم؟ هل سمعت كلامه؟ هل سمعت له حسماً؟ وأنه شك من ذلك وترك الصلاة، ثم استدرك حجة مثل قول زنادقة النصارى ذكر أنه مثل الروح في الجسد^(٥).

ثم إنَّ مما أوقع جهناً في هذه الأمور الشنيعة: زندقته وإلحاده. فإنَّ آراءه الفاسدة التي كان يدعوا إليها تدل على سوء قصده وفساد طويته، وأنه يريد إفساد الدين، وإبطال الشرائع. ومن هنا سماه الإمام عبد الله بن المبارك -رحمه الله تعالى- شيطاناً فيما رواه عنه ابن أبي حاتم:

قال اللالكائي: قال^(٦): وحدثنا أبو زرعة قال: حدثت عن العلا بن سويد قال:

(١) هو: عبيد، ويقال: عبيد الله بن سعيد بن أبيان بن سعيد بن العاص الأموي، ثقة، من التاسعة مات سنة ٢٠٠ هـ تقرير التهذيب: ص ٦٤٩.

(٢) فرغana: بفتح ثم سكون ثم فتح مدينة وراء النهر متاخمة لبلاد تركستان. معجم البلدان: ٤/٢٥٣.

(٣) العلو: ص ١٥٥، وانظر: مختصر العلو: ص ١٦٤، ورواه عن طريقه اللالكائي في شرح أصول الاعتقاد: رقم ٦٣٥، وأبن حجر في الفتح: ٣٤٥/١٣، ورواه ابن بطة مطولاً في الإبانة: ٨٦/٢، رقم ٣١٧.

(٤) هو: المذيل بن حبيب الدنداني أبو صالح، روى عن مقاتل بن سليمان ((كتاب التفسير)) تاريخ بغداد: ١٤/٧٨.

(٥) أخرجه ابن بطة في الإبانة مطولاً: ٨٦/٢، رقم ٣١٧.

(٦) أي: ابن أبي حاتم.

ذكر الجهم عند عبد الله بن المبارك فقال: «عجبت لشيطان أتى الناس داعياً إلى النار واشتق اسمه من جهنم»^(١).

وقد كان اشتهر هذا الضلال المبين عن جهنم سبباً قوياً في أن يأمر الخليفة هشام بن عبد الملك عامله في خراسان نصر بن سيّار أن يقتله. كما روى ذلك ابن أبي حاتم:

قال اللالكائي: قال عبد الرحمن: ثنا أبو زرعة قال: ثنا علي بن ميسرة بن خالد الحمداني حدثني محمد بن صالح بن عبيد الله عن أبيه قال: قرأت في دواوين هشام بن عبد الملك^(٢) إلى عامله بخراسان نصر بن سيّار^(٣): «أما بعد! فقد نجم قبلك رجل من الدهرية^(٤) من الزنادقة يقال له جهم بن صفوان فإن أنت ظفرت به فاقتله وإلا فادسسه إليه من الرجال غيلة ليقتلوه»^(٥).

وقال اللالكائي: ذكره عبد الرحمن قال: حدثنا إسماعيل بن أبي الحارث قال: سمعت هارون بن معروف^(٦) يقول: «كتب هشام بن عبد الملك -أو بعض ملوك بني أمية- إلى

(١) شرح أصول الاعتقاد: رقم ٦٣٩، وأورده النهي في ترجمة الإمام عبد الله بن المبارك. سير أعلام النبلاء: ٤١١/٨، وفي تاريخ الإسلام حوادث ووفيات (١٩٠-١٨١): ص ٢٢٧، وأورده ابن القيم في الصواعق المرسلة: ٤/١٣٩٨، وابن أبي العز الخنفي في شرح العقيدة الطحاوية: ص ٥٢٤، وفيهما اختلاف يسير في اللفظ.

(٢) هو: هشام بن عبد الملك بن مروان، الخليفة أبو الوليد القرشي الأموي الدمشقي. استخلف في شعبان إلى أن مات في ربيع الآخر وله أربع وخمسون سنة. انظر: سير أعلام النبلاء: ٥/٣٥١، وتاريخ الإسلام: ٥/١٧٠-١٧٢، ودول الإسلام: ١/٨٥.

(٣) هو: نصر بن سيّار الكتاني أمير خراسان، ولاه عليها هشام سنة ١٢٠هـ، وقد غزا المشرق وفتح حصوناً كثيرة، وبقي في مرو إلى أن استولى أبو مسلم الخراساني على خراسان سنة ١٣٠هـ فخرج منها نصر، وتوفي بعد سنة من خروجه. انظر: البداية والنهاية: ٩/٣٢٥-٣٢٦، والأعلام: ٨/٢٣.

(٤) الدهرية: هم الذين ينفون الربوبية، ويخلدون الأمر والنهي والرسالة من الله تعالى، ويقولون: هذا مستحيل في العقول، ويجعلون الطينة قديمة -أي أن العالم قد يم - وينكرون الثواب والعذاب، ولا يفرقون بين الحلال والحرام وينفون أن يكون في العالم دليل يدل على صانع ومصنوع وخلق وخلوق، ويضيّقون النوازل بهم إلى الدهر فيسبونه. البرهان في معرفة عقائد أهل الأديان: ص ٨٨.

(٥) شرح أصول الاعتقاد: رقم ٦٣٧، وعنه الحافظ ابن حجر في الفتح: ١٣/٣٥٩.

(٦) هو: هارون بن معروف المروزي، أبو علي الحزار الضرير، نزيل بغداد، ثقة من العاشرة، توفي ٢٣١هـ. تقرير

سلم بن أحوز أن يقتل جهّماً حيث ما لقيه فقتله سلم بن أحوز وكان والي مرو^(١).
 فهاتان روایتان تقوی بعضهما بعضاً في ثبوت هذا الأمر. ولكن نصر بن سيار لم
 يظفر به لتنفيذ هذا الأمر إلا حينما خرج مع الحارث بن سریج^(٢) على أئمة المسلمين^(٣).
 وهذا أيضاً يدل على سوء نية جهم، وأنه يريد تفريق وحدة المسلمين، واستحلال
 إراقة دمائهم، وهتك أعراضهم، وأخذ أموالهم.

وما يؤيد أن قتله كان بسبب ما صدر عنه من السلوك الفاسد من إنكار لصفات
 الله تعالى، وغير ذلك من آرائه القبيحة. ما رواه ابن أبي حاتم -رحمه الله تعالى:-

قال الحافظ ابن حجر: «وأخرج ابن أبي حاتم من طريق محمد بن صالح^(٤)
 مولىبني هاشم؛ قال: قال سلم حين أخذه: يا جهم! إني لست أقتلك لأنك قاتلني،
 أنت عندي أحقر من ذلك، ولكنني سمعت تتكلّم بكلام أعطيت الله عهداً أن لا أملكك
 إلا قاتلتك؛ فقلت له»^(٥).

ثم جاء البيان عن سبب قتله له؛ كما رواه ابن أبي حاتم:
 قال الحافظ ابن حجر: «وأخرج ابن أبي حاتم من طريق معتمر بن سليمان
 الطفاوي^(٦)؛ قال: بلغ سلم بن أحوز -وكان على شرطة خراسان- أن جهم ينكر أن
 الله كلام موسى تكليماً، فقتله»^(٧).
 كما روی ابن أبي حاتم أيضاً ما كان من حال جهم بعد موته:

التهذيب: ص ١٠١٥.

(١) شرح أصول الاعتقاد: رقم ٦٣٦.

(٢) هو: الحارث بن سریج التميمي المخراصاني، خرج على هشام بن عبد الملك سنة ١١٦هـ، ثم هرب إلى الترك بعد هزيمته، ثم رجع بعد أئمّة عشرة سنة؛ فقاتل نصر، فانهزم الحارث، ثم قاتل الكرمانی، فقتله الكرمانی سنة ١٢٨هـ. انظر: تاريخ الطبری: ٩/٦٦-٧٣، والبداية والنهاية: ١٠/٢٦-٢٢، والأعلام: ٢/١٥٤.

(٣) انظر: تفاصيل هذه القصة في تاريخ الطبراني: ٩/٦٩، والبداية والنهاية لابن كثير: ١٠/٢٧-٢٨.

(٤) هو: محمد بن صالح بن مهران، أبو حصون النطاح صدوق، إ忧اري مصنف، مات سنة ٢٥٢هـ. انظر: تاريخ بغداد: ٥/٣٥٨، وتهذيب التهذيب: ٩/٢٢٧.

(٥) فتح الباری: ١٣/٣٥٨.

(٦) لم أجده له ترجمة.

(٧) المصدر السابق.

قال الحافظ ابن حجر: «وأخرج^(١) من طريق بكير بن معروف^(٢) قال: رأيت سلم بن أحوز حين ضرب عنق جهنم فاسود وجه جهنم»^(٣).
الخلاصة:

إنَّ ما رواه ابن أبي حاتم من الآثار في بيان تاريخ جهنم تدل على أنَّه كان ناقماً على الإسلام، ونبي الإسلام، وكتاب الإسلام؛ فهو يستهزئ بالنبي ﷺ ويستهين بالقرآن، ويتزك الصلاة أعظم شعائر الإسلام بعد الشهادتين، بالإضافة إلى إنكاره لصفات الباري سبحانه وتعالى.

وهو مع هذا كله يسعى لتفريق وحدة المسلمين وإضعاف شوكتهم، وهذا سبب خروجه مع الحارث بن سريح على دولة بين أمية. وهذا كله نتيجة إعراضه عن علم الكتاب والسنة، وعدم التأثر بعلم السلف الصالح الذين ورثوا نور النبوة ونقلوا الوحيين. وفي المقابل التأثر بعلم الكلام والفلسفة والخوض فيه، واستخدامه في إبطال الحق وإحقاق الباطل.

قال ابن أبي حاتم: وسمعت أبي وأبا زرعة يقولان: «لا يفلح صاحب كلام أبداً»^(٤). فهو كما قالا. إذ كيف يفلح وقد أعرض عن سبيل الفلاح الكتاب والسنة؟

ب - أحوال الرجل الثالث في السلسلة الجهمية وهو بشر المريسي:
وبشر المريسي هو: بشر بن غياث بن أبي كريمة أبو عبد الرحمن المريسي بفتح الميم وكسر الراء، وسكون الياء نسبة إلى مريسة بالصعيد. المشهور بالخفة، وضبطها الصغاني بتشقيل الراء^(٥). وهو مولى زيد بن الخطاب كان سكن بغداد بالدرب المعروف به ويسمى درب المريسي^(٦).

وكان بشر من أصحاب الرأي، أخذ الفقه عن أبي يوسف القاضي إلا أنه اشتغل

(١) أبي: ابن أبي حاتم.

(٢) هو: بكير بن معروف الأنصاري، أبو معاذ أو أبو الحسن الدامغاني، قاضي نيسابور، ثم نزيل دمشق، صدوق فيه لين، من السابعة، مات سنة ١٦٣ هـ. تقريب التهذيب: ص ١٧٨.

(٣) فتح الباري: ١٣/٥٨.

(٤) تقدم في ص ٤١ من هذه الرسالة.

(٥) لسان العرب: ٢/٤٣.

(٦) تاريخ بغداد: ٧/٥٦، والميزان: ١/٣٢٢، واللباب: ٢/٢٠٠.

بالكلام وقال بخلق القرآن. وذكرت له أقوال أخرى شبيعة ومذاهب مستنكرة كفَرَه أكثر العلماء لأجلها^(١). وما يدل على شدة اهتمامه بعلم الكلام ما رواه ابن أبي حاتم عن الإمام الشافعي رحمه الله تعالى أنه قال: «قالت لي أم بشر المريسي: كُلُّم المريسي أن يكف عن الكلام والخوض فيه فكلمته في ذلك، فدعاني إلى الكلام»^(٢).

وما رواه أيضاً عن أبي يوسف رحمه الله تعالى فعن غالب الترمذى^(٣) قال: سمعت أبي يوسف غير مرة ولا مرتين، ولا أحصيكم سمعته يقول لبشر المريسي: «ويحك دع هذا الكلام فكأنى بك مقطوع اليدين والرجلين مصلوباً على هذا الجسر»^(٤).

وقد أتهم بشر المريسي بالزندقة والإلحاد، وأكبر شاهد على ذلك قول أمه للإمام الشافعى: لم جئت إلى هذا، فقال الشافعى: أسع منه العلم، فقالت: هذا زنديق^(٥).

وقال أبو زرعة الرازي -رحمه الله تعالى-: «بشر المريسي زنديق»^(٦). وبسبب مقالاته الزنديقية كان العلماء والأئمة يحذرون منه ويشتدون عليه النكير. قال ابن القيم: قال يحيى بن علي بن عاصم^(٧): «كنت عند أبي فاستأذن عليه المريسي فقلت له يا أبا مثل هذا يدخل عليك! فقال: وما له؟ فقلت: إنه يقول: إنَّ القرآن مخلوق، ويزعم أنَّ الله معه في الأرض، وكلاماً ذكرته. فما رأيته أشتبه عليه مثل ما أشتبه قوله: إنَّ القرآن مخلوق، وقوله: إنَّ الله معه في الأرض»^(٨).

وهو السبب الرئيسي في انتشار مقالة الجهمية في آخر المائة الثانية، وأوائل المائة الثالثة بعد قتل جهم، ولذلك كان العلماء يسمونه خليفة جهم وولي عهده كما يدل على

(١) تاريخ بغداد: ٥٦/٧، واللسان: ٣٠/٢.

(٢) آداب الشافعى ومناقبه: ص ١٨٧، وأخرجه ابن بطة في الإبانة: ٢/٥٣٥، رقم ٦٦٣، وأبو نعيم في حلبة الأولياء: ٩/١١١-١١١، والخطيب البغدادي في تاريخ بغداد: ٧/٥٩.

(٣) هو: غالب بن هلال الترمذى روى عن الأعمش. قال الأزدي: ضعيف. ميزان الاعتدال: ٣٢٢/٣.

(٤) رواه اللالكاني في شرح أصول الاعتقاد بإسناده من طريق ابن أبي حاتم: رقم ٦٤٢.

(٥) تاريخ بغداد: ٧/٥٩.

(٦) المصدر السابق: ٧/٦١، واللسان: ٢/٣٠.

(٧) هو: يحيى بن علي بن عاصم الواسطي، روى عن أبيه. انظر: الثقات لابن حبان: ٩/٢٥٨.

(٨) رواه ابن أبي حاتم في كتاب الرد على الجهمية كما في اجتماع الجيوش الإسلامية: ص ٢١٦-٢١٧، وأورده النهي في العلو: ص ١٥٧، وانظر: مختصر العلو: ص ١٦٧.

ذلك ما رواه ابن أبي حاتم في الأثر الآتي:

قال اللالكائي: قال عبد الرحمن: وذكره محمد بن عاصم بن مسلم قال: سمعت هشام بن عبيد الله يقول: «المريسي عندنا خليفة جهم بن صفوان الصصال، وهو ولد عهده، ومثله عندنا مثل بلعم بن باعورا الذي قال الله فيه: ﴿وَاتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ الَّذِي آتَيْنَاهُ آيَاتِنَا فَانسَلَخَ مِنْهَا﴾^(١).

وهو وطبقته الذين حملوا لواء الجهمية بعد أن حمدت مقالتهم.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «ولما كان في حدود المائة الثالثة انتشرت هذه المقالة التي كان السلف يسمونها مقالة الجهمية بسبب بشر بن غيث المريسي وطبقته»^(٢).

قال اللالكائي: ذكره عبد الرحمن بن أبي حاتم قال: سمعت أبي يقول: «أول من أتى بخلق القرآن جعد بن درهم وقاله في سنة نيف وعشرين ومائة. ومن بعدهما بشر بن غيث المريسي - لعنه الله - وكان صياغاً يهودياً»^(٣).

دلل هذا الأثر على أنَّ أول من أتى بخلق القرآن هو الجعد، كما دلَّ على ما يؤرخ لبدء الكلام في القرآن. وقد تقدم

وقوله: «(ومن بعدهما) أي: من بعد الجعد والجهنم فالضمير راجع إليهما، ويتبين هذا بقول ابن أبي حاتم الآخر: «سمعت أبي يقول: أول من أتى بخلق القرآن الجعد بن درهم سنة نيف وعشرين ومائة، ثم جهم بن صفوان، ثم من بعدهما بشر بن غيث...»^(٤).

وإذا أُتضح هذا، فإنَّ الإمام ابن أبي حاتم ساق هذا الأثر لبيان خبث منبت بشر المريسي وأنَّه يهودي. وهذا يدل على فساد أصله ومنبعه، والمنبت السيء لا يخرج إلا سيئاً كما قال سبحانه وتعالى: ﴿وَالْبَلْدَ الطَّيِّبَ يَخْرُجُ نَبَاتُهُ بِإِذْنِ رَبِّهِ وَالَّذِي خَبَثَ لَا يَخْرُجُ إِلَّا

(١) شرح أصول الاعتقاد: رقم ٦٤٤، الآية من سورة الأعراف: ١٧٥.

(٢) الحموية الكبرى ضمن الفتاوى: ٢٢/٥.

(٣) شرح أصول الاعتقاد: رقم ٦٤١، وروى نحوه أبو داود في مسائل الإمام أحمد: ص ١١١، والبخاري في معلق الأفعال: ص ١٢٤.

(٤) هامش رقم (١) من كتاب الأسماء والصفات: ص ٤٢٨.

نَكَدًا^(١)). ويدلّ لهذا الملحوظ أنّه وصفه بوصف خسيس من كونه يهودياً صباغاً؛ ومن هنا لا يرجى منه خير لنبته السيء. وربما أسلم كيداً للإسلام وأهله كما فعل ابن سباء، وكما فعل شاؤل «بولس» اليهودي بالنصرانية.

فاليهود معروفون بعكرهم وكيدهم وقد وصفهم الله تعالى بمثل هذا في قوله تبارك وتعالى: ﴿وَقَالَتْ طَائِفَةٌ مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ آمَنُوا بِالَّذِي أُنْزِلَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَجَهَ النَّهَارَ وَأَكْفَرُوا أَخْرَهُ لِعْلَهُمْ يَرْجِعُونَ﴾^(٢)). وتلك الروح اليهودية الحاقدة، هي التي تحرك الفتن الدينية في كل زمان ومكان لإفساد الدين، وتفرق الأمة.

وقد جاءت آثار أخرى تؤيد كون بشر المريسي يهودياً منها: ما رواه ابن أبي حاتم عن الفضل بن دكين في مسألة الرؤبة، قال بعد أن ذكر عدداً من الأئمة: «كلهم رووا أنا نرى ربنا، وجاء ابن صباغ يهودي فأنكر الرؤبة - يعني المريسي»^(٣). ومنها: ما رواه الخلال عن المروذى قال: «سمعت أبا عبد الله ذكر بشر المريسي فقال: من كان أبوه يهودياً أيش تراه يكون؟»^(٤).

ومنها: ما رواه الخطيب عن أحمد العجلي^(٥) قال: «رأيت بشر المريسي - عليه لعنة الله - مرة واحدة شيئاً قصيراً، ذميم المنظر، وسخ الثياب، وافر الشعر أشبه شيء باليهود، وكان أبوه يهودياً صباغاً بالكوفة في سوق المراضع»^(٦). فهذه الآثار الواردة عن هؤلاء الأئمة ثبتت كون بشر يهودياً، وأنه لا يرجى منه خير لنبته السيء.



(١) سورة الأعراف: آية ٥٨.

(٢) سورة آل عمران: آية ٧٢.

(٣) ذكره ابن أبي حاتم كما في شرح أصول الاعتقاد: رقم ٨٨٧، وقد تقدم في ص ٤٢١-٤٢٢ من هذه الرسالة.

(٤) رواه الخلال في السنة: ٩٩/٥، رقم ١٧١٧.

(٥) هو: أحمد بن عبد الله بن صالح أبو الحسن العجلي الكوفي، نزيل طرابلس؛ الإمام الحافظ القدوة. قال عباس الدوري: كنا نعده مثل أحمد وبغي بن معين توفي سنة ٢٦١هـ. تذكرة الحفاظ: ٥٦٠/٢-٥٦١.

(٦) تاريخ بغداد: ٦١/٧.

المطلب الثاني

بيان ابن أبي حاتم خطورة مذهب الجهمية

يَسِّن الإمام ابن أبي حاتم رحْمَهُ اللَّهُ تَعَالَى خطورة مذهب الجهمية وضرره على الأمة الإسلامية، وأنَّ هدفهم هو إبطال الشرائع، وإنكار وجود الخالق عزٌّ وجلٌّ.

قال الحافظ الذهبي: قال عبد الرحمن بن أبي حاتم: حدثنا أبو حاتم: حدثت عن سعيد بن عامر الضبعي: أنه ذكر الجهمية فقال: «هم أشرّ قولاً من اليهود والنصارى. قد اجتمع اليهود والنصارى وأهل الأديان مع المسلمين على أنَّ الله عزٌّ وجلٌّ على العرش. وقالوا لهم: ليس على شيء»^(١).

قد ساق ابن أبي حاتم هذا الأثر لبيان عظم شناعة وقبح كلام الجهمية، وأنَّ مقالتهم شرٌّ وأشدُّ قبحاً وفحشاً من مقالة اليهود والنصارى، مع أنَّ لليهود والنصارى كلاماً قبيحاً جداً مثل قول اليهود: ﴿يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَة﴾. وقولهم: ﴿إِنَّ اللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَاء﴾. وقول النصارى: ﴿إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَة﴾. وغير ذلك.

ومع هذا فكلام الجهمية أفحش وأشنع لما يشتمل عليه من جحود للحقائق الكبرى التي اتفقت عليها الشرائع، وجبلت عليها الفطر؛ فحقيقة كلام الجهمية إبطال للدين، وإنكار لوجود الله عزٌّ وجلٌّ وما جاءت به الكتب السماوية. ومن هنا كان كلامهم أقبح من كلام اليهود والنصارى، حيث إنَّ اليهود والنصارى يثبتون الخالق والنبوات وبعض أصول الشرائع.

ومثل كلام سعيد بن عامر الضبعي كلام بعض الأئمة رحمهم الله تعالى فيما رواه عنهم ابن أبي حاتم:

قال الحافظ الذهبي: قال عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي الحافظ في كتاب «الرَّدُّ عَلَى الجَهْمِيَّةِ»: حدثنا أبو حاتم سليمان بن حرب سمعت حماد بن زيد يقول: «إنما

(١) تقدم تخرّيجه في ص ٢٥٨.

يدورون على أن يقول ليس في السماء إله». يعني الجهمية^(١).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: وروى عبد الرحمن بن أبي حاتم في كتاب «الرَّدُّ على الجهمية» عن عاصم بن عاصم^(٢) -شيخ أحمد والبخاري وطبقتهما- قال: «ناظرت جهماً فتبين من كلامه أنه لا يؤمن أنَّ في السماء ربًا»^(٣).

وقال الذهبي: نقل ابن أبي حاتم في تأليفه عن يحيى بن زكرياء عن عيسى عن أبي شعيب صالح المروي عن أبي معمر إسماعيل بن إبراهيم^(٤) أنه قال: «آخر كلام الجهمية أنه ليس في السماء إله»^(٥).

فهذه الأقوال من هؤلاء الأئمة الكبار تدل على أنَّ مقالة الجهمية أفحش وأشنع من مقالة اليهود والنصارى وأنهم يذهبون إلى التعطيل. وهذا قال عبد الله بن المبارك رحمه الله: «إنا لنجري كلام اليهود والنصارى، ولا نستطيع أن نخفي كلام الجهمية»^(٦). وذلك لما فيه من الإلحاد والتعطيل وإنكار الخالق جل وعلا، وهدم الدين من أساسه. فيخالف من حكايته أن لا تتحمله قلوب ضعفاء الناس، فيوقع في قلوبهم بعض الشك والريبة^(٧).

(١) العلو للنهي: ١٤٣، ورواه البخاري في حلق أفعال العباد: ص ٣١، وذكره ابن قدامة في العلو: ص ١٧١-١٧٢، وانظر: مختصر العلو: ص ١٤٦، وذكره ابن القيم في اجتماع الجيوش: ص ٢١٤، وقد صححه شيخ الإسلام. انظر: الفتاوى: ١٨٣/٥-١٨٤.

(٢) هو: عاصم بن علي بن صالح بن صهيب التيمي بالولاء أبو الحسن، من حفاظ الحديث الثقات، من أهل واسط مولداً ووفاةً، نزل ببغداد وحدث بها بمسجد الرصافة، وهو من شيوخ البخاري، قال النهي: كان من أئمة السنة، قواها بالحق احتاج به البخاري، وتوفي سنة ٢٢١هـ. انظر: تذكرة الحفاظ: ١/٣٥٩، والأعلام للزرکلي: ٣/٢٤٨، وتاريخ بغداد: ١٢/٢٧٤.

(٣) بجمع الفتاوى: ٥٢/٥، وانظر: درء تعارض العقل والنقل: ٦/٢٦١، وذكره النهي في العلو: ص ١٦٧، وقال: رويانا عن عاصم بن علي بن عاصم ... فذكره. وانظر: مختصر العلو: ص ١٧٩، وأورده ابن القيم في اجتماع الجيوش الإسلامية: ص ٢١٦.

(٤) هو: إسماعيل بن إبراهيم بن معمر بن الحسن المذلي، أبو معمرقطيعي ثقة مأمون، روى عنه أبو عبد الله البالسي، توفي سنة ٢٣٦هـ. تقرير التهذيب: ١٣٦، وتهذيب التهذيب: ١/٢٧٣.

(٥) العلو للنهي: ص ١٧٤-١٧٥، وانظر: مختصر العلو: ص ١٨٨، وذكره ابن القيم في اجتماع الجيوش: ص ٢٢٢.

(٦) أخرج البخاري في حلق الأفعال: ص ١٠، رقم ١١، والدارمي في الرَّدُّ على الجهمية: ص ١٨٤، رقم ٣٩٣، وعبد الله في السنة: ١١١/١، رقم ٢٢، وذكره ابن القيم وصححه في اجتماع الجيوش: ص ١٣٥.

(٧) الرَّدُّ على الجهمية للدارمي: ص ٢٥.

فسبب امتناع عبد الله بن المبارك عن حكاية كلام الجهمية، هو خطورته ولا شتمه على التعطيل. ومن هنا حذر العلماء والأئمة منهم، ويئنوا زيفهم وضلالهم وزندقتهم، وأنَّ قصدهم من كلامهم التعطيل. وقد روى ابن أبي حاتم ما يدل على هذا المعنى:

قال ابن القيم: ذكر عبد الرحمن بن أبي حاتم في كتاب الرد على الجهمية عن علي بن عاصم^(١) وصح عنه أنه قال: «ما الذين قالوا: إِنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ وَلَا أَكْفَرُ مِنَ الَّذِينَ قَالُوا: إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَتَكَلَّمْ، وَقَالَ: احذروا مِنَ الْمَرِيسيِّ وَأَصْحَابِهِ فِيَّنَ كَلَامَهُمْ الزَّنْدَقَةُ، وَأَنَا كَلَمْتُ أَسْتَاذَهُمْ فَلَمْ يَبْثِتْ أَنَّ فِي السَّمَاءِ إِلَهًا»^(٢).

وبهذا يتضح لنا أنَّ الجهمية أرادت بمقالتها إفساد الدين وإنكار الشرائع، وإن كان ظاهر كلامها يوهم تنزيه الباري جل وعلا. ولهذا قال حرير بن عبد الحميد -رحمه الله تعالى- فيما رواه عنه ابن أبي حاتم: «كلام الجهمية أوله عسل وآخره سم، وإنما يحاولون أن يقولوا: ليس في السماء إله»^(٣).

فالحاصل أنَّ كبار أئمة السلف الذين عايشوا زعماء الجهمية، واطلعوا على أسرار قولهم ومغزى كلامهم، عرفوا أنَّ قصدهم الإلحاد والتعطيل وإبطال الشرائع. ومن هنا اعتبروا مقالتهم أشنع من مقالة اليهود والنصارى، ووصفوهم بالزندة والنفاق، وعرضوهم على السيف، وحكموا بعدم صحة مناكحتهم وتوريثهم. ولم يكن هذا ليصدر من أئمة السلف لو لم يطلعوا على أسرار قولهم بعد كشف مرادهم وهتك أستارهم؛ وقد يئنوا ذلك في الآثار التي نقلت عنهم. وصرَّح كثير منهم بقصد الجهمية السيء وأنَّ مرادهم التعطيل والإلحاد فمن ذلك:

(١) هو: أبو الحسن علي بن عاصم بن صهيب، ولد في واسط سنة ٥٠٥ هـ، وعاش في بغداد، روى عن عطاء بن السائب وحميد الطوبي وغيرهما، وروى عنه أحمد بن حنبل وعبد بن حميد وغيرهما؛ وكان محدثاً مرموقاً في المكانة. توفي سنة ٢٠١ هـ. انظر: الجرح والتعديل: ١٩٨/٣، تاريخ بغداد: ٤٤٦-٤٥٦. /١١

(٢) اجتماع الجيوش: ص ٢١٦، وذكره البخاري في حلق أفعال العباد: ص ، وشيخ الإسلام في جموع الفتاوى: ٥/٥٢، وابن حبان في الثقات: ٩/٢٥٨.

(٣) رواه ابن أبي حاتم في الرد على الجهمية كما في اجتماع الجيوش: ص ٢٢٠، وأورده النهي في العلو: ص ١٤٩، وانظر: مختصر العلو: ص ١٥١، ودرء تعارض العقل والنقل: ٢/٢٦٥.

قول ابن المبارك: «إنهم يجعلون ربكم الذي تعبد لا شيء»^(١).

وقال عبد الرحمن بن مهدي: «تدرى إلى أي يذهبون؟ إلى أنه ليس - ويشير بيده إلى السماء - أي: ليس إله»^(٢).

وقال وكيع: «كل صاحب هو يعرف الله عز وجل، ويعرف من يعبد إلا الجهمية لا يدرؤون من يعبدون بشر المرسي وأصحابه»^(٣).

وقال أيضاً: «لا تستخفوا بقوتهم: «القرآن مخلوق» فإنه من شر قوتهم وإنما يذهبون إلى التعطيل»^(٤).

وقال يزيد بن هارون: «القرآن كلام الله لعن الله جهناً ومن يقول بقوله. كان كافراً حادحاً»^(٥).

وقال الإمام أحمد: «في كلامهم - يعني الجهمية - كلام الزندقة يدرؤون على التعطيل ليس يثبتون شيئاً وهكذا الزنادقة»^(٦).

وقال أيضاً: «ما أحد أضر على أهل الإسلام من الجهمية، ما يريدون إلا إبطال القرآن وأحاديث رسول الله ﷺ»^(٧).

فتبيّن من خلال هذه الآثار أنَّ حذاق السلف فهموا حقيقة قول الجهمية الذي هو قول القرامطة والفلسفه، ولكن يتظاهرون بالإسلام.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله تعالى -: «إنَّ السلف فهموا حقيقة قول هؤلاء الجهمية الذي هو حقيقة قول القرامطة ومن وافقهم من الفلسفه، فإنهم ينفون الصفات، وهم في الحقيقة ينفون الأسماء أيضاً لكن يحتاجون إلى إطلاقها في الظاهر لأجل تظاهرهم بالإسلام»^(٨).

(١) رواه عبد الله بن الإمام أحمد في السنة: رقم ١٨-١٧، و٢٤، وابن بطة في الإبانة: ٩٥/٢، رقم ٣٢٨.

(٢) أخرجه ابن بطة في الإبانة: ٢/٩٥، رقم ٣٢٧، وعبد الله في السنة: رقم ١٤٧.

(٣) رواه عبد الله في السنة: رقم ٣٧.

(٤) أخرجه البخاري في حلق أفعال العباد: رقم ٦٨.

(٥) رواه الخطيب في تاريخ بغداد: ١٤/٣٤٢.

(٦) أخرجه الحلال في السنة: ٥/١٢٣، رقم ١٧٧٤.

(٧) المصدر السابق: رقم ١٧٧٥، وطبقات الحنابلة: ١/٤٧.

(٨) بغية المرتاد: ص ٣٥٣.

وقال أيضاً: «وأطّلع الأئمّة الحذاق من العلماء على أنّ حقيقة قول هؤلاء هو التعطيل والزندة وإن كان عوامهم لا يفهمون ذلك، كما اطّلعوا على أنّ حقيقة قول القرامطة والإسماعيلية هو التعطيل والزندة وإن كان عوامهم يدينون بالرّفض»^(١).

وقال أيضاً: «وحقّيّقة قول الجهميّة المعطلة هو قول فرعون، وهو جحود الخالق وتعطيل كلامه ودينه كما كان فرعون يفعل فكان يجحد الخالق جل جلاله ويقول: ﴿ما علمت لكم من إله غيري﴾^(٢). ومن هنا نصّ علماء السلف على أنّ الجهميّة هم شُرُّ فرق المبتدعة.

قال وكيع: «الرّافضة شر من القدرية، والحروريّة شر منها، والجهميّة شر من هذه الأصناف. قال الله تعالى: ﴿وَكَلَمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾. ويقولون: لم يكلم، ويقولون: الإيمان بالقلب»^(٣).

وبهذا أتّضح مدى مبلغ خطورة مذهب الجهميّة لاشتمال مبادئه على عدد من أصول البدع، والضلال البين؛ وهذا أكثر أئمّة السلف من التحذير عنهم، ومنهم الإمام ابن أبي حاتم الذي ألف كتاباً خاصاً في الرّد عليهم، وسماه كتاب «الرّد على الجهميّة». وأكثر من إيراد النصوص الشرعية من الأحاديث النبوية والآثار السلفية في هذا الكتاب للرد عليهم أكثر مما أورده في الرّد على الفرق الأخرى التي ضررها أقل من الجهميّة.



(١) بجموع الفتاوى: ٣٥٥/١٢

(٢) المصدر السابق: ١٨٥/١٣

(٣) أخرجه البخاري تعليقاً بصيغة الجزم في حلق أفعال العباد: رقم ٨٢ ، الآية من سورة النساء: ١٦٤

المطلب الثالث

في بيان ابن أبي حاتم كفر بعض أعيان الجهمية

وفي مطلبان:

المسألة الأولى

بيانه كفر جهنم

قال اللالكائي: ذكره عبد الرحمن بن أبي حاتم قال: سمعت أحمد بن عبد الله الشعراي يقول: سمعت سعيد بن زحمة^(١) - صاحب إسحاق الفزارى - يقول: «إنما خرج جهنم عليه لعنة الله سنة ثلاثين ومائة»^(٢) فقال: القرآن مخلوق. فلما بلغ العلماء تعاظمهم فأجمعوا على أنه تكلم بالكفر وحمل الناس ذلك عنهم»^(٣).

ساق ابن أبي حاتم هذا الأثر لبيان إجماع العلماء على كفر جهنم التي تنسب إليه الجهمية، وأنّ أئمة السنة يكفرون به بعينه بسبب أقواله وآرائه الكفرية. ويؤيد هذا قول عبد الحميد الحمانى^(٤): «جهنم كافر بالله»^(٥).

وقد تقدم ما نقله ابن أبي حاتم بسنده عن عبد الله بن المبارك قوله: «عجبت لشيطان أتى الناس داعيا إلى النار واشق اسمه من جهنم»^(٦).
فهذا يشعر بالكفر والزندة.

وعبد الله بن المبارك - رحمه الله تعالى - من اشتهر بنشر السنة ومحاربة الجهمية والتحذير منهم، وله كلام كثير مبارك في بيان مذهب السلف والرد على الجهمية^(٧).

(١) هو سعيد بن زحمة بن نعيم المصيحي لم تذكر وفاته. ميزان الاعتدال: ٤/٤٥٤.

(٢) هذا فيه نظر لأن مقتل جهنم كان عام ١٢٨هـ إذن فخروجه قبل ذلك.

(٣) شرح أصول الاعتقاد: رقم ٦٣٣.

(٤) هو عبد الحميد بن عبد الرحمن الحمانى الكوفى من المحدثين اتهم بالإرجاء، توفي سنة ٢٠٢هـ. ميزان الاعتدال: ٢/٤٥٢، تهذيب التهذيب: ٦/١٢٠.

(٥) أصرحه ابن بطة في الإبانة: ٢/٩٢، رقم ٣٢١، والبعارى في حلق أفعال العباد: رقم ٣٣.

(٦) تقدم في ص ٥٠٧ من هذه الرسالة.

(٧) تاريخ بغداد: ٩/١٥٢، وسر أعلام النبلاء: ٩/٣٩٥.

والسبب في كثرة كلامه فيهم أنَّ جهْمًا كان بالشرق وظهرت مقالاته هناك، فكان علماء الشرق مثل ابن المبارك أعرف بمقالته وقصده السيء من غيرهم.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وكان أئمة المسلمين بالشرق أعلم بحقيقة قوله من علماء الحجاز والشام والعراق، فلهذا يوجد عبد الله بن المبارك وغيره من علماء المسلمين بالشرق من الكلام في الجهمية أكثر مما يوجد لغيرهم؛ مع أنَّ عامة أئمة المسلمين تكلموا فيهم، ولكن لم يكونوا ظاهرين إلا بالشرق»^(١).

وإذا أتضح هذا، فإنَّ وصف عبد الله بن المبارك لجهنم بأنه شيطان داع إلى النار يشعر بأنه -رحمه الله تعالى- يرى كفره وزندقه.

هذا، وقد تقدم كذلك ما نقله ابن أبي حاتم بسنده عن هشام بن عبد الملك قوله:

«أَمَّا بعْد! فَقَدْ نَجَمَ قَبْلِكَ رَجُلٌ مِنَ الْدَّهْرِيَّةِ مِنَ الزَّنَاقَةِ يُقَالُ لَهُ: جَهَنَّمُ بْنُ صَفْوَانَ فَإِنْ أَنْتَ ظَفَرْتَ بِهِ فَاقْتُلْهُ، وَإِلَّا فَادْسِنْ إِلَيْهِ مِنَ الرِّجَالِ غَيْلَةً لِيُقْتَلُوهُ»^(٢).

فهذا صريح منه في اتهامه جهْمًا بالزندة.

وبهذا تبيَّن أنَّ السلف كفروا جهْمًا بعينه ولم يتوقفوا في كفره، وذلك لوضوح أمره وقيام الحجة عليه، وجحوده بعد العلم.

وكما كفَّرَ السلف، كذلك اتفقت الكلمة من جميع طوائف المسلمين على تكفيه. قال عبد القاهر البغدادي^(٣): «وأكفره أصحابنا -يعني الأشاعرة- في جميع ضلالاته، وأكفره القدرية في قوله: بأنَّ الله تعالى خالق أعمال العباد، فاتفق أصناف الأمة على تكفيه»^(٤).

(١) بجمع الفتاوى: ١٨٢/١٣، ونحوه في ٢٢٩/٨.

(٢) تقدم في ص ٥٠٧ من هذه الرسالة.

(٣) هو: أبو منصور عبد القاهر بن طاهر التميمي، البغدادي الشافعي الأشعري الأصولي، وهو أكبر تلميذ أبي إسحاق الإسفرايني توفي سنة ٤٢٩هـ. انظر: تبيين كذب المفترى: ص ١٧٨، ووفيات الأعيان: ٢٠٣/٣، وسير أعلام النبلاء: ١٧/٥٧٢ - ٥٧٣ ، وطبقات الشافعية: ٥/١٣٦ - ١٤٨.

(٤) الفرق بين الفرق: ص ١٩٩ - ٢٠٠

المسألة الثانية

بيانه كفر بشر المريسي

قال اللالكائي: قال عبد الرحمن: وثنا أبو عبد الله محمد بن عبد الله الطهراني قال سمعت الجوزجاني - يعني موسى بن سليمان - وسئلته رجل عن مسألة فأفاته. ثم قال له: إنَّ المريسي يقول بخلاف هذا.

فقال الجوزجاني لمن حضره: «سبحان الله سمعتم أعجب من هذا؟! سألهي عن مسألة فأجبته ثم حكى لي عن كافر»^(١).

أورد ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى لبيان كفر بشر المريسي الذي أحيا مذهب الجهمية في أواخر القرن الثاني بعد أن حمد وأنَّ أئمة السلف يكفرون به عينه. فممن كفَّره الإمام موسى بن سليمان الجوزجاني - رحمه الله تعالى -.

ويوافق الإمام الجوزجاني في الحكم على بشر المريسي بالكفر غيره من أئمة السلف. ومنهم: سفيان بن عيينة، وعبد الله بن المبارك، وعباد بن العوام، وعلي بن عاصم، ويحيى بن سعيد^(٢)، وعبد الرحمن بن مهدي، ووكيع بن الجراح، وغير هؤلاء من أئمة السلف^(٣). وقد جاء ما يدل على أنَّ من أسباب تكفير الأئمة للمريسي: اعتقاده حلول الله في كل شيء.

روى ابن عبد البر ياسناده إلى وكيع رحمه الله تعالى أنه قال: «كفر بشر المريسي في صفتة هذه. قال: هو في كل شيء. قيل له: وفي قلنسوتك هذه؟ قال: نعم! قيل له: وفي جوف حمار؟ قال: نعم!»^(٤).

(١) شرح أصول الاعتقاد : رقم ٦٤٣

(٢) هو: يحيى بن سعيد أبو حيان التميمي ، الكوفي العابد. قال العجلي : (ثقة صالح ميرز صاحب سنة). توفي سنة ١٤٥ هـ. تهذيب التهذيب : ١١ / ٢١٤

(٣) ذكر ذلك اللالكائي في شرح أصول الاعتقاد : ٣ / ٤٢٦، وعدًّا أكثر من ثلاثة إماماً من حكموا بکفر بشر المريسي.

(٤) التمهيد لأبن عبد البر: ٧/١٤٢

ولا شك أنَّ من كان هذا اعتقاده بالله، جديراً أن يحكم ويقال: بـكفره، وإلحاده، وزنادقته.

ولعل هذه الوقاحة وأمثالها هي التي جعلت أبا يوسف القاضي يقول له -والله أعلم- فيما رواه عنه ابن أبي حاتم: «ويحك دع هذا الكلام فـكأنَّي بك مقطوع اليدين والرُّجَلين مصلوباً على هذا الجسر»^(١). حيث إنَّ هذا الكلام يشعر منه اتهامه بالزنادقة. قال الحافظ ابن حجر: روى ابن أبي حاتم في كتاب الرد على الجهمية أنَّ إبراهيم بن المهدى^(٢): «لما غالب على الخليفة بـبغداد، حبس بشراً وجمع الفقهاء على مناظره في بدعته، فقالوا له: استتبه، فإنْ تاب وإنْ فاضرب عنقه»^(٣).

ساق ابن أبي حاتم هذا الأثر لبيان أنَّ العلماء أفتوا الخليفة باستتابة بـشر من بـدعته أوَّلاً. فإنَ لم يتتب وينخلع عن هذه البدعة فـليقتله. وقول هؤلاء العلماء بـقتله محـمول على أنـهم يـرون قـتله رـدة، وـليس زـحراً وـتعزـيراً، لأنَّ الـعلماء يـقولون بـكفر المـريسي -ـكما تـقدمـ ويـتحملـ أنَ يـكون هـؤلاء الـعلماء مـمن حـكمـوا بـكـفـرـهـ. -ـ وـالـلـهـ أـعـلـمـ.

وـمـثـلـ موـقـفـ هـؤـلـاءـ الـعـلـمـاءـ، موـقـفـ غـيرـهـ مـنـ الـأـئـمـةـ، فـقـدـ ذـهـبـ وـكـيـعـ رـحـمـهـ اللـهـ تـعـالـىـ إـلـىـ مـثـلـ هـذـاـ الرـأـيـ مـنـ اـسـتـتـابـةـ بـشـرـ المـريـسيـ وـقـتـلـهـ إـنـ أـصـرـ.

قـدـ روـيـ عـنـهـ أـنـ قـالـ فـيـ المـريـسيـ بـعـنىـ: «إـنـ سـئـلـتـ عـنـهـ أـمـرـتـهـ أـنـ يـسـتـيـبـوـهـ فـإـنـ تـابـ وإنـ أـمـرـتـهـ أـنـ يـسـفـكـوـهـ دـمـهـ أـوـ يـقـتـلـوـهـ أـوـ يـصـلـبـوـهـ»^(٤).

قولـهـ: «إـنـ سـئـلـتـ عـنـهـ» أـيـ: سـأـلـنـيـ الـأـمـرـاءـ عـنـ حـكـمـهـ وـمـاـ يـنـبـغـيـ عـمـلـهـ فـيـهـ. وـقـوـلـهـ: «أـمـرـتـهـ أـنـ يـسـتـيـبـوـهـ» أـيـ: أـفـتـيـهـمـ أوَّـلـاـ باـسـتـتـابـتـهـ مـنـ كـفـرـهـ، فـإـنـ لـمـ يـتـبـ وـيـرـجـعـ عـنـ مـذـهـبـ الـفـاسـدـ وـآرـائـهـ الـبـاطـلـةـ أـمـرـتـهـ بـسـفـكـ دـمـهـ. فـدـلـلـ هـذـاـ عـلـىـ أـنـ وـكـيـعـ يـرـىـ اـسـتـتـابـتـهـ، ثـمـ قـتـلـهـ إـنـ أـصـرـ. وـهـذـاـ هـوـ مـذـهـبـ غـيرـهـ مـنـ الـعـلـمـاءـ رـحـمـهـ اللـهـ تـعـالـىـ جـمـيـعـاـ. كـماـ تـقـدـمـ.

(١) أـعـرـجـهـ الـلـالـكـاتـيـ فـيـ شـرـحـ أـصـوـلـ الـاعـقـادـ: رـقـمـ ٦٤٢ـ.

(٢) إـبـرـاهـيمـ بـنـ الـمـهـدـىـ: هوـ إـبـرـاهـيمـ بـنـ أـمـيرـ الـمـؤـمـنـينـ مـحـمـدـ بـنـ أـبـيـ جـعـفـرـ، الـخـاشـيـ الـعـبـاسـيـ الـأـسـوـدـ الـأـمـيرـ الـكـبـيرـ، أـبـوـ إـسـحـاقـ، الـمـلـقـبـ بـالـبـارـكـ. كـانـ فـصـيـحـاـ بـلـيـغاـ، عـالـماـ أـدـيـاـ، شـاعـراـ، رـأـساـ فـيـ فـنـ الـموـسـيـقـىـ. تـوـفـيـ سـنـ ٢٢٤ـهـ. سـرـ أـعـلـامـ الـنـبـلـاءـ: ٥٦١ـ٥٥٧ـ/١٠ـ، تـارـيـخـ بـغـدـادـ: ١٤٢ـ/٦ـ.

(٣) لـسانـ الـمـيزـانـ: ٣٠ـ/٢ـ.

(٤) أـعـرـجـهـ الـخـالـلـ فـيـ السـنـةـ ١٧٣١ـ، ١٠٤ـ/٥ـ، رـقـمـ ١٧٣١ـ، وـقـالـ الـحـقـقـ: إـسـنـادـ صـحـيـحـ.

المطلب الرابع

في بيان ابن أبي حاتم كفر الجهمية

تقديم في أثر أبي حاتم وأبي زرعة السابق قولهما: «... وأن الجهمية كفار»^(١).

هذا الأثر يدل على كفر الجهمية، وأن العلماء في جميع الأمصار أجمعوا على ذلك. وذلك لما ثبت من أنهم زنادقة يريدون إبطال الدين، ومحنة الخالق، وإنكار النبوات.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله تعالى-: «والتأثر عن السلف والأئمة إطلاق أقوال بتكفير الجهمية المخضبة الذين ينكرون الصفات وحقيقة قوهم أن الله لا يتكلم ولا يرى، ولا يأين الخلق؛ ولا له علم ولا قدرة، ولا سمع ولا بصر ولا حياة، بل القرآن مخلوق وأهل الجنة لا يرونه».

وأصل هذا أن أهل البدع فيهم المنافق الزنديق فهذا كافر؛ ورؤساء الجهمية كانوا منافقين زنادقة فأصل التحريم زنادقة ونفاق»^(٢).

وقد تقدم -بعون الله تعالى- ذكر بعض الشنائع التي نقلها عنهم ابن أبي حاتم وغيره من الأئمة بإسناد صحيح.

وبهذا يتبيّن أن تكثير السلف للجهمية كان عن علم ودرأة بأقوالهم، وأنهم كانوا مناقضين لما جاء في الكتاب والسنّة.

وتکفير أبي حاتم وأبي زرعة للجهمية هو مذهب جمهور أئمة السلف وعلمائهم، كما هو ظاهر الأثر الذي نحن بصدده، ويفيده أقوال الأئمة الآتية:

قال عبد الله: «الجهمية كفار زنادقة»^(٣).

وقال سلام بن أبي مطيع: «هؤلاء الجهمية كفار»^(٤).

(١) تقدم في ص ٤٠ من هذه الرسالة.

(٢) مجموع الفتاوى: ٣٥٢-٣٥٣.

(٣) أخرجه ابن بطة في الإبانة: رقم ٢٥٤، ٢٤١.

(٤) أخرجه ابن بطة في الإبانة: رقم ٣٣٧.

وقال عبد الوهاب الوراق^(١): «الجهمية كفار زنادقة مشركون»^(٢).

وقال يزيد بن هارون: «هم والله زنادقة عليهم لعنة الله»^(٣).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: «المحفوظ عن أحمد وأمثاله من الأئمة إنما هو تكبير الجهمية والمشبهة»^(٤).

وإذا تقرر أن أئمة السلف يكفرون الجهمية فليعلم أن هذا التكبير من باب التكبير المطلق ولا يلزم منه تكبير كل جهمي بعينه.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «لم يكفر -أي الإمام أحمد- أعيان الجهمية ولا كل من قال إنه جهمي كفره، ولا كل من وافق الجهمية في بعض بدعهم، بل صلّى خلف الجهمية الذين دعوا إلى قوتهم، وامتحنوا الناس، وعاقبوا من لم يواقوهم بالعقوبات الغليظة، لم يكفّرهم أحمد وأمثاله؛ بل كان يعتقد إيمانهم وإمامتهم ويدعو لهم»^(٥).

وقال رحمه الله تعالى في موضع آخر: «ثم إنَّ الإمام أحمد دعا للخليفة وغيره من ضربه وحبسه واستغفر لهم، وحلّ لهم مما فعلوه به من الظلم، والدعاء إلى القول الذي هو كفر؛ ولو كانوا مرتدين عن الإسلام لم يجز الاستغفار لهم، فإنَّ الاستغفار للكفار لا يجوز بالكتاب والسنّة والإجماع. وهذه الأقوال والأعمال منه ومن غيره من الأئمة صريحة في أنهم لم يكفروا المعينين من الجهمية الذين كانوا يقولون القرآن مخلوق، وأنَّ الله لا يرى في الآخرة»^(٦).

وذلك لأنَّ الشخص قد يفعل الكفر وينطق بكلمة الكفر ولا يكون كافراً حتى تتحقق فيه شروط التكبير وتنتفي عنه موانعه.

قال شيخ الإسلام بعد أن ذكر تنازع العلماء في تكبير أهل البدع: «والتحقيق في

(١) هو: عبد الوهاب بن عبد الحكم بن نافع ، أبو الحسن الوراق البغدادي، ويقال له: ابن الحكم، ثقة، من الحادية عشرة، مات سنة ٢٥٠ هـ ، وقيل: بعلها. تقريب التهذيب: ص ٦٣٣.

(٢) أخرجه ابن بطة في الإبانة: رقم ٣١٦.

(٣) أخرجه ابن بطة في الإبانة: رقم ٢٧٥، ٢٣٨.

(٤) بمجموع الفتاوى: ٥٠٧/٧.

(٥) المصدر السابق : ٥٠٨-٥٠٧.

(٦) بمجموع الفتاوى: ٤٨٩/١٢.

هذا أنَّ القول قد يكون كفراً كمقالات الجهمية الذين قالوا: إِنَّ اللَّهَ لَا يتكلَّم، ولا يرى في الآخرة؛ ولكن قد يخفى على بعض الناس أنه كفر، فيطلق القول بتكبير القائل كما قال السلف من قال: القرآن مخلوق فهو كافر، ومن قال: إِنَّ اللَّهَ لَا يرى في الآخرة فهو كافر، ولا يكفر الشخص المعين حتى تقوم عليه الحجة^(١).

وبهذا يتضح أنَّ تكبير السلف للجهمية وغيرها من الفرق الضالة، لا يلزم منه تكبير أعيان هذه الفرق. -وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَم-.



(١) المصدر السابق: ٦١٩/٧

المطلب الخامس

قتل الجهمية بعد الاستتابة

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: وروى عبد الرحمن بن أبي حاتم في كتاب «الرَّدُّ على الجهمية» عن عبد الرحمن بن مهدي قال: « أصحاب جهنم يريدون أن يقولوا: إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَكُلُّ مُوسَى، وَيَرِيدُونَ أَنْ يَقُولُوا: لَيْسَ فِي السَّمَاوَاتِ شَيْءٌ، وَأَنَّ اللَّهَ لَيْسَ عَلَى الْعَرْشِ؛ أَرَى أَنْ يَسْتَابُوا فَإِنْ تَابُوا وَإِلَّا قُتْلُوا »^(١).

وقال شيخ الإسلام أيضاً: وروى ابن أبي حاتم وغيره بأسانيد ثابتة عن عبد الرحمن بن مهدي قال: « إِنَّ الْجَهَمَيْهَا أَرَادُوا أَنْ يَنْفُوا أَنْ يَكُونَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَ كُلُّ مُوسَى بْنُ عُمَرَانَ، وَأَنْ يَكُونَ عَلَى الْعَرْشِ، أَرَى أَنْ يَسْتَابُوا فَإِنْ تَابُوا وَإِلَّا ضَرَبُتْ أَعْنَاقَهُمْ »^(٢). هذا الأثر يدل على أنَّ الجهمية كُفَّارٌ ينْبغي استتابتهم، ثم قتلهم إن لم يتوبوا. كما أَنَّ فيه بياناً في إنكار الجهمية لنصوص صريحة قطعية من كتاب الله تعالى، وهي تكليم الله لموسى عليه السلام قال تعالى: ﴿ وَكَلَمُ اللَّهِ مُوسَى تَكْلِيمًا ﴾^(٣) وقال تعالى: ﴿ فَلَمَّا جَاءَ مُوسَى لِمِيقَاتِنَا وَكَلَمَ رَبِّهِ ﴾^(٤). واستواء الله تعالى على عرشه، قال تعالى: ﴿ الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى ﴾^(٥). وعلو الله تعالى على خلقه، قال تعالى: ﴿ أَمْتَنِمْ مِنْ فِي السَّمَاوَاتِ أَنْ يَخْسِفَ بِكُمُ الْأَرْضَ إِذَا هِيَ تَمُورٌ ﴾^(٦). وقال تعالى: ﴿ إِلَيْهِ

(١) رواه ابن أبي حاتم في الرَّدُّ على الجهمية كما في مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية: ٥٣/٥، والفتوى الحموية له: ص ٣١، ورواه البيهقي في الأسماء والصفات: ٣٨٦/١، وذكره الفهري في العلو: ص ١١٨، وقال: « نقله غير واحد ياسناد صحيح عن عبد الرحمن بن مهدي، ورواه مختصرأ عبد الله بن أحمد في السنة: رقم ٤٤، واللالكي في شرح أصول الاعتقاد: ٣١٦-٣١٧/١، وذكره البخاري مختصرأ في حلق أفعال العباد: ص ٣٨، وانظر الفتوى: ١٨٤/٥، ودرء تعارض العقل والنقل: ٢٦١/٦، وقال شيخ الإسلام: « إنه مروي بأسانيد ثابتة ». وصححه أيضاً ابن القيم في اجتماع الجيوش: ص ٢١٤.

(٢) بمجموع الفتوى: ١٨٤/٥.

(٣) سورة النساء: آية ١٦٤.

(٤) سورة الأعراف: آية ١٤٣.

(٥) سورة طه: آية ٥.

(٦) سورة الملك: آية ١٦.

يُصعد الكلم الطيب والعمل الصالح يرفعه^(١)، وقال تعالى: ﴿سُبْحَانَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾^(٢). ومن هنا صح وصف حرب بن إسماعيل الكرماني رحمه الله تعالى لهم فيما رواه عنه ابن أبي حاتم بأنهم أعداء الله وكفار يجب الخدر منهم.

قال الحافظ الذهبي: قال عبد الرحمن بن محمد الحافظ: أخبرني حرب بن إسماعيل الكرماني فيما كتب إلى: «أن الجهمية أعداء الله وهم الذين يزعمون أن القرآن مخلوق، وأن الله لم يكلم موسى، ولا يرى في الآخرة، ولا يعرف الله مكان، وليس على عرش ولا كرسي وهم كفار فاحذروهم»^(٣).

وذلك لأنه لا يجرؤ على إنكار تكليم الله لموسى واستواءه تعالى على عرشه وعلوه على خلقه إلاً منكر لصریح القرآن؛ ومثل هذا يجب الخدر منه ويعدُّ منافقاً زنديقاً يجب قتله إن لم يعلن توبته، لأنَّه ناقض نصوصاً من كتاب الله تعالى وهو أشدُّ من يقول بخلق القرآن وإن كان كلامها متفقان في المعنى، لكن القائل بالخلقية لم ينكر مثل هذه النصوص الصریحة القطعية الدلالة. ويجب على ولادة الأمر استتابته فإن تاب وإلاً قتل.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى «وأما إطلاق القول بأنَّ الله لم يكلم موسى فهذه مناقضة صريحة لنص القرآن فهو أعظم من القول بأنَّ القرآن مخلوق. وهذا بلا ريب يستتاب فإن تاب وإلاً قتل؛ فإنه أنكر نص القرآن. وبذلك أفتى الأئمة والسلف في مثله؛ والذي يقول: القرآن مخلوق هو في المعنى موافق، فلذلك كفره السلف»^(٤).

وهذا الذي سبق محمول على ما إذا كان هذا الجاحد يعلم أنه قرآن ثم أنكر هذا، وإلاً يعرَّف بأنه نص القرآن فإن أنكره بعد ذلك استتب له فإن تاب وإلاً قتل^(٥).

وهذا الذي ذكره عبد الرحمن بن مهدي ورواه ابن أبي حاتم ذهاباً منه إلى ذلك؛ محمول على ما إذا كان هناك من يلي أمر المسلمين وينفذ الأحكام الشرعية، وأما إذا كانت الحالة غير هذه كأن يكون الولاة أنفسهم جهمية كما في زمن المأمون والمعتصم والوافق، أو

(١) سورة فاطر: آية ٠١.

(٢) سورة الأعلى: آية ١.

(٣) العلو للنهي: ص ١٩٤، وانتظر: مختصر العلو: ص ٢١٣.

(٤) جمجمة الفتاوى: ١٢/٥٠٨.

(٥) المرجع نفسه: ١٢/٥٢٣.

كانوا لا ينفذون الأحكام الشرعية؛ فعندئذ يجب على المسلمين أن يعملوا ما في وسعهم من هجرانه، وقطيعته، وعدم السلام عليه، وعدم عيادته، وشهاد حناته، وعدم الصلاة خلفه أو عليه، ورد شهادته، وعدم التوارث معه؛ كما قال الإمام البخاري رحمه الله تعالى : « ما أبالي صليت خلف الجهمي والرافضي، أو صليت خلف اليهودي والنصراني، ولا يسلم عليهم، ولا يعادون، ولا يناكحون، ولا يشهدون، ولا تؤكل ذبائحهم »^(١).

وعلى هذا يحمل قول الإمام أحمد رحمه الله تعالى في عدم الصلاة خلفهم فيما رواه عنه ابن أبي حاتم حيث قال لما سُئل عن الصلاة خلف المبتداعة: « أمّا الجهمية فلا، وأمّا الرافضة الذين يردون الحديث فلا »^(٢).

ويوضح أكثر ما نحن بصدده قول الإمام ابن بطة رحمه الله تعالى الآتي: « فمن أنكر أنَّ الله تعالى كَلَم موسى كلاماً بصوت يسمعه الآذان وتعيه القلوب ولا واسطة بينهما، ولا ترجمان ولا رسول، فقد كفر بالله العظيم وجحد بالقرآن، وعلى إمام المسلمين أن يستتبّيه فإن تاب ورجع عن مقالته وإلا ضربت عنقه، فإن لم يقتله الإمام وصح عند المسلمين أنَّ هذه مقالته، ففرض على المسلمين هجرانه وقطيعته، فلا يكلّمونه ولا يعاملونه ولا يعودونه إذا مرض، ولا يشهدونه إذا مات، ولا يصلّي خلفه، ومن صلّى خلفه أعاد الصلاة، ولا تقبل شهادته، ولا يزوج، وإن مات لم ترثه عصبة من المسلمين إلا أن يتوب »^(٣).



(١) حلق أفعال العباد : ص ١٦ .

(٢) رواه أبو يعلى في طبقات الحنابلة: ١٦٨/١ .

(٣) الإبانة لابن بطة: ٣٠٦/٢ .

المبحث الثاني

جهود ابن أبي حاتم في الرد على المشبهة

إنَّ الإمام ابن أبي حاتم - رحمه الله تعالى - قد بذل جهوداً موفقة في محاربة التشبيه والتمثيل، وإنْ كانت لم تصل إلى مرتبة محاربته للجهمية وأفراخهم. ولعل السبب في ذلك يرجع إلى أنَّ المذهب المنتشر في أيامه وقبله هو مذهب الجهمية وأفراخهم من المعزلة، وهم الذين فتتوا الناس وامتحنوه، ومذهبهم هو السائد والمنتشر بين أهل الكلام فكان الاهتمام به أولى.

ولقد تعددت وتنوعت أوجه محاربة ابن أبي حاتم لهذه الطائفة، ويمكن حصرها في الأمور الآتية:

الأمر الأول: انتصاره للمذهب الحق الذي هو الإثبات مع التزييه من التشبيه والتمثيل وإقامة الدليل على ذلك:

لقد انتصر الإمام ابن أبي حاتم لمذهب الإثبات مع التزييه من التشبيه والتمثيل الذي هو مذهب أهل السنة والجماعة، ودللت عليه الأدلة الشرعية من الكتاب والسنة. وقد أقام ابن أبي حاتم - رحمه الله تعالى - أدلة متنوعة على صحة هذا المنهج ويُؤكِّد ذلك بياناً شافياً.

في بيانه للمذهب الحق بهذا البيان، محاربة للمذهب الباطل الذي هو ضد الحق. كما أنَّ بيانه من خلال الأدلة بِأَنَّ إثبات الصفات إنما هو إثبات وجود وتحقيق، لا إثبات تشبيه وتكييف، فيه كشف لزيف هذا المذهب الباطل.

وقد تقدم ذكر جهود ابن أبي حاتم ومسالكه لبيان مذهب الحق تفصيلاً في باب تقريره للأسماء والصفات. فأغنى ذكرها وشرحها هناك عن إعادتها هنا.

الأمر الثاني: بيانه مخالفة مذهب المشبهة للنصوص الشرعية:

لقد احتجد الإمام ابن أبي حاتم - رحمه الله تعالى - في بيان مخالفة التشبيه والتمثيل

لنصوص الكتاب والسنة فأورد بعض النصوص التي ترد على هذا المذهب.

روى اللالكائي ياسناده من طريق ابن أبي حاتم إلى عبد الله بن عمر رضي الله تعالى عنهما أنه قال: قال رسول الله ﷺ: «تفكروا في آلاء الله ولا تفكروا في الله عزوجل»^(١).

وقال اللالكائي أيضاً: ذكره عبد الرحمن قال: وجدت في كتاب أبي عمر نعيم بن حماد قال: «حق على كل مؤمن أن يؤمن بجميع ما وصف الله به نفسه، ويترك التفكير في رب تبارك وتعالى، ويتبع حديث النبي ﷺ أنه قال: تفكروا في الخلق ولا تفكروا في الخالق»^(٢). قال نعيم: «ليس كمثله شيء ولا يشبهه شيء من الأشياء».

إنَّ هذا الحديث له دلالات من أهمها أن الجهمية والمشبهة خاضت في باب أسماء الله وصفاته بلا علم وينطبق عليهم هذا الحديث إذ أكثروا من الجدال والمساءلة في ذات الله والتفكير فيه دون مبالغة. ولا شك أن ذلك يؤدي إلى تشبيه صفات الله بصفات الله وبصفات المخلوقين والبحث في كيفية، أو تعطيلها. وفي إيراد ابن حاتم لهذا الحديث دلالة على أن منهجه ومنهج أهل السنة والحديث عدم الخوض والمساءلة فيما لم يرد به النص والواقع حيث وقفت النصوص والأكتفاء بها.

(١) شرح أصول الاعتقاد: رقم ٩٢٧، وهذا الحديث روي عن أبي هريرة وابن عمر مرفوعاً، وعن ابن عباس موقعاً عليه. فروايه اللالكائي -فيما نحن بصدد- من طريق الوازع بن نافع عن سالم عن أبيه عبد الله بن عمر، والوازع بن نافع متوك. ونقل ابن كثير عن البغوي قوله: «روي عن أبي هريرة مرفوعاً». تفسير ابن كثير: ٤٤١/٧، وذكر ابن كثير أيضاً ابن أبي الدنيا رواه في كتاب «التفكير والاعتبار» ولكنه مرسل ومنكر جداً. انظر: تفسير ابن كثير: ١٨٤/٨، وذكره أبو الحسن الأشعري في الإبانة: ص ١١٨، تحقيق د/ فوقيه حسين عن ابن عباس. وقال ابن تيمية: رواه الحكم أبو محمد العسال في (كتاب المعرفة)، ثم ساق السند وسكت عنه. انظر: درء التعارض: ٢٠٣/٦، وذكر الألباني في سلسلة الأحاديث الصحيحة: ٤/٣٩٥، رقم ١٧٨٨، من أخرجه من العلماء وهم: الطبراني في الأوسط: ٦٤٥٦، واللالكائي في شرح أصول الاعتقاد كما سبق، والبيهقي في الشعب: ١/٧٥، والأسماء والصفات: ص ٤٢٠، وابن عساكر في المجلس: ١٣٩، وابن الت罕ج في ذيل تاريخ بغداد: ١٩٢/١٠، وأبو نعيم في الحلية: ٦٦-٦٧، وأبو الشيخ في العظمة. ثم قال الألباني: «ويالجملة؛ فال الحديث بمجموع طرقه حسن عندي، والله أعلم». كما حسن - حفظه الله - الحديث في صحيح الجامع: رقم ٢٩٧٢.

(٢) شرح أصول الاعتقاد: رقم ٩٢٩، وقد تقدم الكلام على هذا الحديث في الحديث الذي قبله.

وفي هذا إشارة إلى أنَّ الاعتماد في باب صفات الله وأسمائه على النصوص الشرعية لا على القياسات الفلسفية ولا على التفكير المجرد الذي يؤدي في النهاية إلى الشك والخيرة ومن ذلك أيضاً: ما ذكره من قول أبيه أبي حاتم وأبي زرعة في رد التشبيه والتمثيل وهو قولهما في أثرهما السابق: «وَأَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَ عَلَى عَرْشِهِ بَائِنٌ مِّنْ خَلْقِهِ كَمَا وَصَفَ نَفْسَهُ فِي كِتَابِهِ وَعَلَى لِسَانِ رَسُولِهِ ﷺ بِلَا كَيْفٍ، أَحاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِمًا، ﴿لَيْسَ كَمْثَلَهُ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾»^(١).

قولهما: «بِلَا كَيْفٍ» و «لَيْسَ كَمْثَلَهُ شَيْءٌ». فيه بطلان مذهب المشبهة والممثلة وأنه مخالف لهذه الآية وأمثالها من الآيات التي تنبي عن الله تعالى الشبيه والمتشابه والمتشابه، كقوله تعالى: ﴿مَلِكُ الْأَنْوَارِ هَلْ تَعْلَمُ لِهِ سَيِّئًا﴾^(٢). وقوله: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كَفُورًا أَحَدٌ﴾^(٣). وقوله تعالى: ﴿وَلَا يَحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِ إِلَّا مَا شَاءَ﴾^(٤).

الأمر الثالث: بيانه مخالفة المشبهة لما عليه السلف من الصحابة ومن بعدهم:
لقد بيَّن الإمام ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى في مواضع عدَّة مخالفة التشبيه والتمثيل والتكييف لمذهب السلف الصالح ومتناقضه هذا المذهب لما عليه الرَّاعي الأول.
فمن بيانه ذلك، أنه أورد أثرَ الوليد بن مسلم وغيره من الأئمة في وجوب الإقرار بأحاديث الرؤية، وإماراتها على ما جاءت بلا كيـفـ. فدلـلـ هذا على أنَّ السلف يثبتون الرؤية إثبات وجود، لا إثبات تشبيه وتكييف.

روى اللالكائي بإسناده من طريق ابن أبي حاتم إلى الوليد بن مسلم رحمه الله أنه قال سألت الأوزاعي وسفيان الثوري ومالك بن أنس والليث بن سعد عن هذه الأحاديث التي فيها الرؤية فقالوا: «أُمروها بلا كيـفـ»^(٥).

وهؤلاء العلماء المذكورون هم أئمة الأمصار الإسلامية في عصرهم:

(١) تقدم في ص ٣٩ من هذه الرسالة.

(٢) سورة مریم: آية ٦٥.

(٣) سورة الإخلاص: آية ٣.

(٤) سورة البقرة : آية ٢٥٥.

(٥) شرح أصول الاعتقاد: رقم ٨٧٥، وقد تقدم تخرجه في ص ٤٢٣ من هذه الرسالة.

روى اللالكائي بأسناده من طريق ابن أبي حاتم إلى عبد الرحمن بن مهدي أنه قال: «أئمة الناس في زمانهم أربعة: سفيان الثوري بالكوفة، ومالك بالحجاز، والأوزاعي بالشام، وحماد بن زيد بالبصرة»^(١). ويؤيد هذا ما يلي:

قال الحافظ الذهبي رحمه الله تعالى: «وصح عن الوليد بن مسلم» فساقه، ثم علق عليه بأنّ هؤلاء أئمة الأمصار الإسلامية المهمة في عصرهم فقال: «مالك في وقته إمام أهل المدينة، والثوري إمام أهل الكوفة، والأوزاعي إمام أهل دمشق، والليث إمام أهل مصر، وهم من كبار أتباع التابعين»^(٢).

وأورد شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى هذا الأثر في الحموية ثم علق عليه بأنه يرد على الطوائف المنحرفة في باب الأسماء والصفات وأنّ هؤلاء المذكورون هم أئمة الدنيا في عصرهم. فقال: وقولهم رضي الله عنهم: «أمروها كما جاءت» رد على المعطلة، وقولهم: «بلا كيف» رد على المثلة.

ثم ذكر أنّ هؤلاء الأربع يعنى: مالكا، والثوري، والليث، والأوزاعي: «أئمة الدنيا في عصر تابعي التابعين»^(٣).

وفي هذا الأثر بيان مخالفة مذهب التشبيه والتمثيل لما عليه السلف. ففي هذا الأثر قوله: «بلا كيف» وهو للرد على المثلة^(٤).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى: «مذهب أهل الحديث وهم السلف من القرون الثلاثة ومن سلك سبيلهم من الخلف: أنّ هذه الأحاديث تمر كما جاءت ويؤمن بها وتصدق، وتصنان عن تأويل يفضي إلى تعطيل، وتكييف يفضي إلى تمثيل»^(٥). فالسلف يئنوا أنّ إثبات الصفات ليس إثبات تكيف وتشبيه وتمثيل، وإنما إثبات وجود. ولهذا أنكروا على من أثبتها إثبات تكيف وتشبيه وتمثيل، بل كفروهم. وقد روى ابن أبي حاتم ما يدل على هذا:

(١) المصدر السابق: رقم ٤٤.

(٢) الأربعين للنهوي: ص ٨٢، رقم ٨٢.

(٣) الفتوى الحموية: ص ٢٤.

(٤) فتوى الحموية الكبرى: ص ٢٥.

(٥) بجمع الفتاوى: ٦/٣٥٥.

قال اللالكائي: ذكره عبد الرحمن قال: ثنا عبد الله بن محمد بن الفضل الصيداوي
قال: قال نعيم بن حماد: «من شَبَّهَ اللَّهَ بِشَيْءٍ مِّنْ خَلْقِهِ فَقَدْ كَفَرَ، وَمَنْ أَنْكَرَ مَا وَصَفَ
اللَّهَ بِهِ نَفْسَهُ فَقَدْ كَفَرَ، فَلَيْسَ مَا وَصَفَ اللَّهَ بِهِ نَفْسَهُ وَرَسُولُهُ تَشَبَّهُ»^(١).

وقال اللالكائي أيضاً: ذكره عبد الرحمن قال: ثنا أحمد بن سلمة قال: سمعت
إسحاق بن راهويه يقول: «مَنْ وَصَفَ اللَّهَ فَشَبَّهَ صَفَاتَهُ بِصَفَاتِ أَحَدٍ مِّنْ خَلْقِ اللَّهِ فَهُوَ
كَافِرٌ بِاللَّهِ الْعَظِيمِ. لَأَنَّهُ وَصَفَ لَصَفَاتَهِ إِنَّمَا هُوَ اسْتِسْلَامٌ لِأَمْرِ اللَّهِ وَلَا سَنَّ
الرَّسُولِ ﷺ»^(٢).

فدللً هذان الأثران على أن إثبات الصفات إنما يكون على الوجه اللاقى بكمال الله
وجلاله وعظمته، من غير تشبيه ولا تمثيل ولا تكييف، بل هو التزام بقوله تعالى: ﴿لَيْسَ
كَمُثْلَهُ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾^(٣). وبغيره من النصوص الشرعية. لأن إثبات الصفات
إنما هو استسلام لأمر الله تعالى وأمر رسوله ﷺ الذي يجب طاعته والالتزام به.

وتجدر الإشارة في هذا المقام إلى أن نفي السلف للكيفية بقولهم: «بلا كيف». ليس مرادهم بهذا النفي أن صفات الله تعالى ليست على كيفية ما، وإنما المقصود نفيهم
علم الكيفية، لأنها مما اختص الله به، إذ لا يعلم كنه صفاته إلا هو. قال تعالى: ﴿وَلَا
يَجِدُونَ بِهِ عِلْمًا﴾^(٤). ولا يلزم من الجهل بالكيفية نفي الصفة، فالإيمان بالصفة شيء
ومعرفة كيفيةها شيء آخر.

وفي هذا يقول الحافظ ابن عبد البر -رحمه الله تعالى- بعد أن قرر صفة الاستواء:
«وليس رفع التكييف يوجب رفع الاستواء. وقد أدركنا بحواسنا أن لنا أرواحاً في أجسادنا
ولا نعلم كيفية ذلك، وليس جهلنا بكيفية الأرواح، يوجب أن ليس لنا أرواح، وكذلك

(١) شرح أصول الاعتقاد: رقم ٩٣٦، وأسراره النهي في العلو: ص ١٧٢، وانظر: مختصر العلو: ص ١٨٤، وسير
أعلام البلاء: ٢٩٩/١٣، ترجمة الإمام نعيم بن حماد الخزاعي. وذكره ابن القيم في اجتماع الجيوش: ص
٢٢١، وشيخ الإسلام في مجموع الفتاوى: ٢٦٣/٥، وفي نقض أساس التقديس: ٢٦٦/٢.

(٢) شرح أصول الاعتقاد: رقم ٩٣٧، وأورده ابن تيمية في نقض أساس التقديس: ٢٦٦/٢.

(٣) سورة الشورى: آية ١١.

(٤) سورة طه: آية ١١٠.

ليس جهلنا بكيفيته على عرشه يوجب أنه ليس على عرشه »^(١).

الأمر الرابع: بيانه إنكار أهل العلم على المشبهة للتحذير منهم
يَبْيَنُ الْإِمَامُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ رَحْمَهُ اللَّهُ تَعَالَى إِنْكَارُ أَهْلِ الْعِلْمِ عَلَى الْمُشْبَهَةِ وَتَحْذِيرُهُمْ
مِنْهُمْ، وَيَبْيَنُ أَنَّ السَّلْفَ كَمَا أَنْكَرُوا عَلَى الْمُعْتَلَةِ وَمِنْ وَاقْتِهِمْ عَلَى نَفْيِ الصَّفَاتِ - كَذَلِكَ -
أَشْتَدَّ نَكِيرُهُمْ عَلَى الْمُشْبَهَةِ الَّذِينَ شَبَهُوا صَفَاتَ اللَّهِ بِصَفَاتِ خَلْقِهِ، وَحَكَمُوا بِكُفْرِهِمْ.
وَمِنَ الْآثَارِ الَّتِي أُورِدَهَا فِي ذَلِكَ:

١- أثر هارون بن يزيد - رحمه الله تعالى -:

قال الالكائي: ذكره عبد الرحمن قال: ثنا أحمد بن سنان قال: سمعت شاذ بن يحيى الواسطي ^(٢) يقول: كنت قاعداً عند يزيد بن هارون فجاء رجل فقال: يا أبا خالد ما تقول في الجهمية؟ قال: «يستتابون: إن الجهمية غلت ففرغت في غلوها إلى أن نفت. وإن المشبهة غلت ففرغت في غلوها حتى مثلت. فالجهمية يستتابون والمشبهة - كذى - رماهم بأمر عظيم» ^(٣).

هذا الأثر يبيّن أن المشبهة كفار مثل الجهمية ينبغي استتابتهم ثم قتلهم إن لم يتوبوا. وقد تقدم الكلام على استتابة الجهمية.

أما المشبهة: فلأنهم شبهوا ذات الله بذاته خلقه، أو صفاته بصفات خلقه. فكما أن المعلولة والمولدة زعموا أن في إثبات الصفات تشبيهاً لله بخلقه، فإن المشبهة زعموا أيضاً أن اتفاق الصفات في الأسماء يستلزم اتفاقها في المسميات أيضاً فضلوا ضلالاً كبيراً بسبب التشبيه الذي وقعوا فيه. يقول جل وعلا: ﴿لَيْسَ كَمُثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ وَالْبَصِيرُ﴾. فلا يكون - قطعاً - الله مثيل أو نظير، تعالى الله عن ذلك وتقديس فهو ليس كمثله شيء لا في ذاته ولا في صفاتاته. فكان الواجب على هؤلاء أن يثبتوا هذه الصفات كما أثبتها السلف الصالح - رضوان الله تعالى عليهم أجمعين -.

(١) التمهيد : ١٣٧ / ٧.

(٢) شاذ بن يحيى الواسطي، ذكره أحمد بن حببل بغير. لم تذكر سنة وفاته. تهذيب التهذيب: ٢٩٩ / ٤.

(٣) شرح أصول الاعتقاد: رقم ٩٣٤، وأورده ابن تيمية في نقض أساس التقديس: ٢٦٥ / ٢.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى: «وجماع القول في إثبات الصفات هو القول بما كان عليه سلف الأمة وأئمتها وهو أن يوصف الله بما وصف به نفسه وبما وصفه به رسوله؛ ويصان ذلك عن التحرير والتمثيل والتكييف والتعطيل، فإنَّ الله ليس كمثله شيء لا في ذاته، ولا في صفاتاته، ولا في أفعاله، فمن نفي صفاتاته كان معطلاً، ومن مثل صفاتاته بصفات مخلوقاته كان مثلاً. والواجب إثبات الصفات ونفي مماثلتها لصفات المخلوقات، إثباتاً بلا تشبيه، وتنزيهاً بلا تعطيل. كما قال تعالى: ﴿لَيْسَ كَمُثْلِهِ شَيْءٌ﴾. فهذا رد على المثلة. ﴿وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾. رد على المعطلة. فالممثل يبعد صنماً، والمعطل يبعد عدماً»^(١).

٢- أثر علي بن عاصم -رحمه الله تعالى:-

قال اللالكائي: ذكره عبد الرحمن قال: ثنا إسماعيل بن أبي الحارث ثنا سعيد بن سعيد^(٢) قال: ثنا علي بن عاصم قال: «تكلم داود الجواربي^(٣) في التشبيه. فاجتمع فيها أهل واسط^(٤) منهم: محمد بن يزيد^(٥)، وخالد الطحان^(٦)، وهشيم^(٧)، وغيرهم فأتوا الأمير وأخبروه بمقالته، فاجتمعوا على سفك دمه. فمات في أيامه فلم يصل عليه أهل

(١) بجمع الفتاوى: ٥١٥/٦.

(٢) هو: سعيد بن سهل أبو محمد المروي. توفي سنة ٢٤٠ هـ. تاريخ بغداد: ٢٢٨/٩، وميزان الاعتدال: ٢٤٨/٢.

(٣) داود الجواربي: بفتح الجيم والواو وكسر الراء - نسبة إلى الجوارب وعملها، وهو: رأس في الرفض والتجسيم. انظر: ميزان الاعتدال: ٢٢/٢، والباب: ٣٠٠/١.

(٤) واسط: مدينة بناها الحجاج بين البصرة والكوفة وكانت تسمى باسمه «واسط الحجاج» تميزاً لها عن مواضع أخرى تسمى «واسط». معجم البلدان: ٣٤٧/٥.

(٥) هو: محمد بن يزيد الواسطي يطلق على عدة: أبو سعيد الكلاعي توفي ما بين سنة ١٨٨هـ إلى ١٩٢هـ. والثاني أبو بكر توفي سنة ١٤٦هـ. وقيل: ١٤٨هـ، والثالث السلمي توفي سنة ٢٦٣هـ. انظر: تاريخ بغداد: ٣٧١/٣، ٣٧٨.

(٦) هو: خالد بن عبد الله بن عبد الرحمن بن يزيد الطحان الواسطي، المزني مولاهم، روى عن سهيل بن أبي صالح. ثقة ثبت، مات سنة ١٨٢هـ. انظر: تقريب التهذيب: ص ٢٨٧، وتهذيب التهذيب: ١٠٠/٣.

(٧) هو: هشيم - بالتصغير - بن بشير بن القاسم بن دينار السلمي، أبو معاوية بن أبي حازم الواسطي، ثقة ثبت، كثير التدليس والإرسال، روى عنه عمرو بن عون، ومات سنة ١٨٣هـ. تقريب التهذيب: ص ١٠٢٣، وتهذيب التهذيب: ٥٩/١١.

واسط»^(١).

هذا الأثر ساقه ابن أبي حاتم لبيان كفر داود الجواربي وأنه حلال الدم بسبب مقالته في التشبيه، وأنَّ العلماء قد أجمعوا على ذلك، ولأجل هذا تركوا الصلاة عليه لمات، لأنَّ الصلاة لا تجوز على الكافر.

ومما يزيد موقف العلماء هذا وضوحاً من داود الجواربي، ذكر بعض مقالاته في التشبيه، ومن ذلك ما حكاه عنه أبو الحسن الأشعري أنه قال: «إِنَّ اللَّهَ جَسْمٌ وَأَنَّهُ جَثَّةٌ عَلَى صُورَةِ الْإِنْسَانِ لَحْمٌ، وَدَمٌ، وَشَعْرٌ، وَعَظْمٌ؛ لَهُ حَوَارِحٌ وَأَعْصَاءٌ مِنْ يَدِهِ، وَرَجُلٌ، وَلِسَانٌ، وَرَأْسٌ، وَعَيْنَيْنِ. وَهُوَ مَعَ هَذَا لَا يَشْبَهُ غَيْرَهُ وَلَا يُشَبَّهُ بِهِ».

وحكمي عنه أيضاً أنه كان يقول: «أجوف من فيه إلى صدره، ومصمت ما سوى ذلك»^(٢).

وذكر عنه عبد القاهر البغدادي أنه وصف معبده بأنَّ له جميع أعضاء الإنسان إلَّا الفرج واللحية^(٣). ومن هنا كفَرَهُ العلماء والأئمة من أهل السنة بعينه. كما روى ذلك ابن أبي حاتم -رحمه الله تعالى-:

قال اللالكائي: ذكره عبد الرحمن قال: حدثنا يوسف بن إسحاق بن الحجاج قال: أخبرنا أحمد بن الوليد عن محمد بن الوليد عن محمد بن عمر بن كمييت قال: سمعت وكيعاً يقول: «وصف داود الجواربي -يعني الرَّبُّ عَزَّ وَجَلَّ- فكفر في صفتَهِ، فرَدَّ عليه المريسي فكفر المريسي في ردِّه عليه إذ قال: هو في كل شيء»^(٤).

فدللَ هذا على تكفير وكيع -رحمه الله- لداود الجواربي وبشر المريسي، لوصفهما الرَّبُّ بما لا يليق بجلاله وعظمته وكماله.

كما أوضح أنَّ الرَّدَّ على من وقع في التشبيه لا يكون ببني الصفات وإنما بإثباتها على الوجه المقرر بنصوص الكتاب والسنة.

(١) شرح أصول الاعتقاد: رقم ٩٣٣، وأورده ابن تيمية في نقض أساس التقديس: ٢٦٥/٢.

(٢) مقالات الإسلاميين: ٢٨٣/١.

(٣) الفرق بين الفرق: ص ٢٢٨.

(٤) شرح أصول الاعتقاد: رقم ٩٣٥، وذكره ابن تيمية في نقض أساس التقديس: ٢٦٦/٢.

يقول شارح الطحاوية رحمه الله تعالى: «وقوله: ﴿لَيْسَ كَمُثْلِهِ شَيْءٌ﴾. رد على المشبهة. قوله: ﴿وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾. رد على المعطلة. فهو سبحانه وتعالى موصوف بصفات الكمال، وليس له فيها شيء. فالمخلوق وإن كان يوصف بأنه سميع، بصير، فليس سمعه وبصره كسمع الرب وبصره؛ ولا يلزم من إثبات الصفة تشبيهه، إذ صفات المخلوق كما يليق به، وصفات الخالق كما يليق به.

ولا تنف عن الله ما وصف به نفسه، وما وصفه به أعرف الخلق بربه، وما يجب له وما يمتنع عليه، وأنصحهم لأمته وأ Finch them وأقدرهم على البيان، فلأنك إن نفيت شيئاً من ذلك، كنت كافراً بما أنزل على محمد ﷺ؛ فإذا وصفته بما وصف به نفسه، فلا تشبه بخلقه، فليس كمثله شيءٌ. فإذا شبّهته بخلقه كنت كافراً به »^(١).

ويقول أيضاً: «وما يوضح هذا أنَّ العلم الإلهي لا يجوز أن يستدلُ فيه بقياس تمثيل يستوي فيه الأصل والفرع، ولا بقياس شمولي يستوي أفراده، فإنَّ الله سبحانه ليس كمثله شيء، فلا يجوز أن يمثل بغيره، ولا يجوز أن يدخل هو وغيره تحت قضية كلية يستوي أفرادها؛ وهذا لما سلكت طوائف من المتكلِّمة والمتفلِّسفة مثل هذه الأقيسة في المطالب الإلهية، لم يصلوا بها إلى اليقين، بل تناقضت أدلةَهم، وغلب عليهم بعد التناهي الحيرة والاضطراب، لما يرونَه من فساد أدلةَهم أو تكافئها.

ولكن يستعمل في ذلك قياس الأولى، سواء كان تمثيلاً أو شمولاً، كما قال تعالى: ﴿وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالشَّيْءِ﴾^(٢). مثل أن يعلم أن كل كمال ثبت للممكن أو للمحدث، لا نقص فيه بوجه من الوجه - وهو ما كان كمالاً للوجود غير مستلزم للعدم بوجهه - فالواجب القديم أولى به.

وكل كمال لا نقص فيه بوجه من الوجه، ثبت نوعه للمخلوق المربوب المدبر فإنما استناده من حالقه وربّه ومدبره، وهو أحق به منه، وأنّ كل نقص وعيوب في نفسه، وهو ما تضمن سلب هذا الكمال، إذا وجب نفيه عن شيء من أنواع المخلوقات

(١) شرح العقيدة الطحاوية: ص ١١٨-١١٩.

(٢) سورة النحل: آية ٦٠

والمكناة والمحدثات، فإنه يجب نفيه عن الرب تعالى بطريق الأولى»^(١).
وقد وافق وكيعاً على تكبير داود الجواربي وبشر المريسي غيره من أئمة السنة
وال الحديث. قال يزيد بن هارون: «الجواربي والمريسي كافران»^(٢).

٣- أثر عبد الرحمن بن مهدي - رحمه الله تعالى -:

قال اللالكائي: ذكره عبد الرحمن قال: ثنا أبي قال: ثنا عبد الرحمن بن عمر
الأصبهاني^(٣) قال: سمعت عبد الرحمن بن مهدي يقول لفتى من ولد جعفر بن سليمان:
مكانك فقعد حتى تفرق الناس. ثم قال: تعرف ما في هذه الكورة^(٤) من الأهواء
والاختلاف، وكل ذلك يجري مني على بال رضي إلا أمرك وما بلغني. فإن الأمر لا
يزال هيناً ما لم يصر إليكم يعني السلطان، فإذا صار إليكم جل وعظم. فقال: يا أبا
سعيد وما ذاك؟ قال: بلغني أنك تتكلم في الرب تبارك وتعالى وتصفه وتشبهه! فقال
الغلام: نعم. فأخذ يتكلم في الصفة. فقال: رويدك يا بني حتى تكلم أول شيء في
المخلوق، فإذا عجزنا عن المخلوق فنحن عن الخالق أعجز وأعجز.

أخبرني عن حديث حذنثه شعبة عن الشيباني^(٥) قال: سمعت زراؤ^(٦) قال: قال:
عبد الله^(٧) في قوله: لَقَدْ رَأَى مِنْ آيَاتِ رَبِّهِ الْكُبْرَى^(٨). قال: رأى جبريل له
ستمائة جناح؟^(٩) فعرف الحديث، فقال عبد الرحمن: صرف لي خلقاً من خلق الله له

(١) شرح العقيدة الطحاوية: ٨٧-٨٨.

(٢) رواه عنه النهي في ميزان الاعتدال: ٣٢/٢.

(٣) هو: عبد الرحمن بن عمر بن يزيد بن كثير الزهري، أبو الحسن الأصبهاني، ثقة له غرائب وتصانيف، من صغار العاشرة، مات ٤٢٥هـ. تقريب التهذيب: ص ٥٩٢.

(٤) الكورة - بضم الكاف وسكون الواو وفتح الراء - تطلق على المدينة والصقع: اللسان: ١٥٦/٥.

(٥) هو: سليمان بن أبي سليمان (فiroz)، أبو إسحاق الشيباني، الكوفي، ثقة، من الخامسة، مات في حدود الأربعين. تقريب التهذيب: ص ٤٠٨، وانظر: الجرح والتعديل: ١٣٥/٤.

(٦) زر، بكسر أوله وتشديد الراء، ابن حبيش بن حباشة، الأسدية الكوفي، أبو مريم ثقة حليل، مخضرم من الثانية، مات سنة ٤٨١هـ وقيل: ٤٨٣هـ. تقريب التهذيب: ص ٣٣٦، وانظر: الجرح والتعديل: ٦٢٢-٦٢٢/٣.

(٧) هو: ابن مسعود، وقد تقدمت ترجمته في ص ٨٥ من هذه الرسالة.

(٨) سورة النجم: آية ١٨.

(٩) هذا الأثر عن ابن مسعود رواه البخاري في كتاب التفسير باب: فَأَوْحَى إِلَى عَبْدِهِ مَا أُوْحِيَ^(١): ٤٧٦/٨.
=

ستمائة جناح؟ فبقي الغلام ينظر إليه. فقال عبد الرحمن: يا بني فإني أهون عليك المسألة وأضع عنك خمسة وسبعين، صفت لي خلقاً بثلاثة أجنحة، ركب الجناح الثالث منه موضعًا غير الموضعين اللذين ركبهما الله حتى أعلم؟ فقال: يا أبا سعيد نحن قد عجزنا عن صفة المخلوق، ونحن عن صفة الخالق أعجز وأعجز. فأشهدك أنني قد رجعت عن ذلك، وأستغفر الله^(١).

ففي هذا الأثر التحذير من الدخول في التشبيه والتكييف، لأن ذلك يفضي إلى التمثيل المنفي بالكتاب والسنّة، وذلك تشبيه مذموم^(٢). وكذلك يفضي إلى نفي أسماء الله تعالى وصفاته. وهذا هو غاية الزندقة والإلحاد.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله تعالى-: « فمن ظن أن أسماء الله تعالى وصفاته إذا كانت حقيقة لزم أن يكون مماثلاً للمخلوقين وأن صفاته مما ثلة لصفاتهم كان من أحجأ الناس. وكان أول كلامه سفسطة وآخره زندقة؛ لأنه يقتضي نفي جميع أسماء الله تعالى وصفاته، وهذا هو غاية الزندقة والإلحاد»^(٣).



رقم ٤٨٥٧، ومسلم في كتاب الإيمان بباب في ذكر سورة المتهى: ١٥٨/١، رقم ١٧٤، ورواية ابن عزيمة في التوحيد: ص ١٣٣-١٣٤، والطبراني في التفسير: ٤٩/٢٧.

(١) شرح أصول الاعتقاد: رقم ٩٣٢، وأعرجه أبو نعيم في حلية الأولياء: ٨/٩، وذكره ابن تيمية في نقض أساس التقديس: ٢٦٤/٢-٢٦٥، والنعي في ترجمة الإمام عبد الرحمن بن مهدي. سير أعلام النبلاء: ١٩٧/٩.

(٢) انظر: نقض أساس التقديس لابن تيمية: ٢٦٤/٢-٢٦٥.

(٣) بجموع الفتاوى: ٢١٢/٥.

المبحث الثالث

جهوده في الرد على القدرية

قد ذكر ابن أبي حاتم عدة روايات تبين تاريخ حدوث هذه البدعة وأول من أحدثها^(١)، ويفهم من الروايات التي ذكرها ابن أبي حاتم أنَّ هذه البدعة حدثت في أواخر عصر الصحابة ولم تكن في عصر النبي ﷺ ولا في عصر الخلفاء الراشدين وكبار الصحابة رضوان الله عليهم.

وتدل هذه الروايات أنَّ الصحابة الذين أدركوا هذه البدعة أنكروها أشد الإنكار وتبرأوا من أصحابها، وحذروا من هذه البدعة أياً تحدِّر. وما رواه في هذا:

أثر عبد الله بن عمر -رضي الله تعالى عنهما-

وهو ما أخرجه ابن أبي حاتم بإسناده عن يحيى بن يعمر قال: وردنا المدينة فلقينا ابن عمر، قلنا: إنا قوم نطعن في الأرض فنلقى قوماً يزعمون أن لا قدر. فقال: «من المسلمين من يصلى إلى القبلة؟» قلنا: نعم من يصلى إلى القبلة. قال: فغضب حتى وددت أنني لم أكن سأله. ثم قال: إذا لقيت أولئك فأخبرهم أنَّ عبد الله بن عمر منهم بريء وأنهم منه براء»^(٢).

وفي رواية عند غير ابن أبي حاتم: «والذي يخلف به عبد الله بن عمر لو أنَّ لأحد هم مثل أحد ذهبًا فأنفقه ما قبله الله منه حتى يوم القدر»^(٣).

وقد تقدم هذا الأثر ضمن حديث جبريل الطويل في مبحث وجوب الإيمان بالقدر،

(١) انظر: ص ١٩٤ من هذه الرسالة.

(٢) شرح أصول الاعتقاد: رقم ١٠٣٩-١٠٣٨، وقد تقدم هذا الأثر في ص ١٥٦ من هذه الرسالة.

(٣) أخرجه مسلم في كتاب الإيمان باب المؤمن والكافر: ٢٦/١، رقم ٨، وأبو داود في السنن كتاب السنة باب في القدر: ٥/٦٩-٧٣، رقم ٤٦٩٥، والترمذي في كتاب الإيمان باب ما جاء في وصف جبريل للنبي ﷺ الإيمان والإسلام: ٥/٦، رقم ٢٦١٠، والأجري في الشريعة: ص ١٨٨، ٢٠٤-٢٠٥.

ويدل على تبرئ ابن عمر رضي الله تعالى عنهما من القدرة وإنكاره مذهبهم. واستمر أئمة السنة من التابعين وتابعיהם في تحذير الأمة الإسلامية من القدرة، وعن الخوض في القدر.

روى اللالكائي ياسناده من طريق ابن أبي حاتم إلى ابن أبي رواد رحمه الله تعالى قال: «قد جاءكم ثور أتقووا لا ينطحونكم بقرينه، يعني ثور بن يزيد». قال أبو الشيخ: «وكان قدرياً»^(١).

دلل هذا الأثر على تحذير ابن أبي رواد من ثور بن يزيد وذلك لأجل مذهبة في القدر. ويؤيد هذا قول الإمام أحمد رحمه الله تعالى: «كان ثور بن يزيد الكلاعي كان يرى القدر، وكان من أهل حمص أخرجوه ونفوه لأنَّه كان يرى القدر». قال: وبلغني أنه أتى المدينة فقيل لمالك قد قدم ثور. فقال: لا تأته، فقال: لا يجتمع عند رجل مبتدع في مسجد رسول الله ﷺ^(٢). فدلل الأثر على التحذير من القدرة كلهم لأنَّ ثور بن يزيد كان من المحدثين الكبار وله روایات كثيرة، ومع ذلك لم تشفع من تحذير الأئمة منه فكيف بغيره من القدرة من ليس له روایة، ولا حديث، فضلاً عن علم وفقه؟ فتبين من هذا أنَّ بدعة القدر وغيرها من البدع تحط من مكانة العالم، كما روى ابن أبي حاتم عن إسحاق بن موسى الأنصاري^(٣) قوله: «ما مكن لأحد من هذه الأمة ما مكن لأصحاب الحديث يعني لأئمة أهل الحديث العالمين النقاد لآثار رسول الله ﷺ؛ لأنَّ الله عزَّ وجلَّ قال في كتابه: ﴿وليمكن لهم دينهم الذي ارتضى لهم﴾^(٤). فالذي ارتضاه الله عزَّ وجلَّ قد مكن لأهله فيه فيقبل منهم - يعني قوله في رواة حديث رسول الله ﷺ، وحديث أصحابه، ثم إنَّ كأنَّ منهم رجل أحدث بدعة سقط حديثه وإنْ كان أصدق

(١) شرح أصول الاعتقاد: رقم ١١٤٧، وذكرها ابن حجر في ترجمته. تهذيب التهذيب: ٢/٣٤، وقد أورد المزي والنعي أقوال طافنة من العلماء تصف ثور بن يزيد بالقدر ثم أورداً ما يدل على رجوعه عنه. انظر: تهذيب الكمال: ٤/٤١٨، وسير أعلام النبلاء: ٦/٤٢، وحاشية ص ٧٠٦ من شرح أصول الاعتقاد.

(٢) شرح أصول الاعتقاد: رقم ١٣٣٧.

(٣) إسحاق بن موسى الأنصاري نزيل الكوفة قال النهلي: «هو من أهل السنة» توفى سنة ٢٤٤هـ. تهذيب التهذيب: ١/٢٥١، وتاريخ بغداد: ٦/٣٥٥.

(٤) جزء من آية ٥٥ من سورة التور.

الناس، ولم يكن لأصحاب الأهواء أن يقبل – يعني قوفهم في روايتهم حديثاً واحداً عن رسول الله ﷺ؛ لأنَّ أصحاب الأهواء ليسوا هم على الدين الذي ارتضاه الله عزَّ وجلَّ^(١). وكما أنَّ بدعة القدر وغيرها من البدع تحط من مكانة العالم – كذلك – تحط من مكانة العابد؛ وقد أورد ابن أبي حاتم ما يفيد هذا المعنى، فروى بسنده عن سفيان بن عيينة^(٢) قوله: «كان بالمدينة أيضاً شيخ عابد فما وضعه عند أهل المدينة إلا القدر». قال علي فقلت: لسفيان من هو؟ قال ابن أبي لييد»^(٣). كما روى عنه أيضاً أنه سُئل عن عبد الرحمن بن إسحاق فقال: «عبد الرحمن بن إسحاق كان قدرياً ففاه أهل المدينة فجاءنا هنا مقتل الوليد فلم نجالسه. وقالوا: إنه قد سمع الحديث»^(٤).

هذه الرواية تدل على التحذير من القدرية وذلك لما فيها من اتفاق بلدة بأكملها على نفي قدرى وطرده من بلدها خوف أن يسررب بدعته إلى المسلمين وأن يليهم بها ويشق لنفسه طريقةً يجمع عليه جماعة من المبتدعة. وكذلك تدل -أيضاً- على التحذير من مجالسة القدرية والاختلاط بهم. كما أنَّ فيها دليلاً على ما كان عليه الأمة الإسلامية في قرونها السابقة من الحرص على حماية عقيدتها من البدع والأهواء.

وقال زيد بن أسلم^(٥): «القدر قدرة الله فمن كذب بالقدر، فقد جحد قدرة الله عزَّ وجلَّ»^(٦).

وقال أيضاً: «ما أعلم قوماً أبعد من الله عزَّ وجلَّ من قوم يخرجونه من مشيتيه، وينكرونه من قدرته»^(٧).

(١) الجرح والتعديل: ١٩/٢.

(٢) هو: سفيان بن عيينة بن أبي عمران ميمون الملالي، أبو محمد الكوفي ثم المكي، ثقة حافظ فقيه، إمام حجة، إلا أنه تغير بأعمره، وكان ربما دلس لكن عن الثقات. توفي سنة ١٩٨هـ. السير: ٤٥٤/٨، والتقريب: ص ٣٩٥.

(٣) الجرح والتعديل: ٤٧/١، وابن أبي لييد ذكره الحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب: ٣٠٩/١٢، وقال: هو عبد الله؛ ولم يذكر له ترجمة. ولم أجده له ترجمة عند غيره.

(٤) المصدر السابق: ٤٧/١.

(٥) زيد بن أسلم: المدنى الفقيه، كان عالماً بالحديث وكانت له حلقة بالمسجد النبوى؛ توفي عام ١٣٦هـ. تذكرة الحفاظ: ١٣٢/١، و تهذيب التهذيب: ٣٩٥/٣.

(٦) آخر جه الآجري في الشريعة: ص ٢٢١.

(٧) المصدر السابق نفسه.

لقد أتضح من هذه الآثار أنَّ الصحابة رضي الله تعالى عنهم أجمعين الذين أدركوا بداية هذه البدعة أنكروا إنكاراً شديداً وحذروا منها تحذيراً بالغاً؛ وأنَّ أئمة السنة من التابعين وتابعיהם ساروا على منهجهم في الإنكار على القدرية والتحذير منهم ومن بدعهم. فجزاهم الله جميماً عن الإسلام وال المسلمين خير الجزاء .

وما قرر به ابن أبي حاتم الرد على القدرية والتحذير منهم ما أورده من روایات تشتمل على مقاطعتهم والتحذير عنهم وعن التعامل معهم، والتي تذمهم وتبيّن ضلالهم وانحرافهم.

وقد تقدم الكلام على ذلك مفصلاً في مبحث «بيان ابن أبي حاتم حكم معاملة القدرية» فأغنى الكلام عنه هناك عن إعادته هنا.



المبحث الرابع

جهوده في الرد على الرافضة

لقد قرر ابن أبي حاتم الرد على الرافضة بأوجه منها:

الوجه الأول: التبويب:

فقد بُوَّبَ في كتابه آداب الشافعى بباب الخلفاء، والظاهر أنه يرى ذلك -والله أعلم- بيان ثبوت خلافة الخلفاء الراشدين الأربع، والرد على من ينكر ذلك من الروافض أو الخوارج أو النواصب.

فهذا الباب معقود لبيان موقف الشافعى المؤيد للأدلة الشرعية التي ترد على مذهب المبتدةعة وبالاخص الرافضة؛ حيث أورد رحمه الله تحت هذا الباب آثاراً عن الإمام الشافعى وغيره من الأئمة ما يدل على خلافة الأربع، فيستفاد من ذلك صحة خلافتهم^(١).

وعقد رحمه الله تعالى في كتابه (الجرج والتعديل) أيضاً باباً بعنوان: نفي تهمة الكذب عن الصحابة في الرواية عن رسول الله ﷺ، وذكر فيه ما تنفي تهمة الكذب عنهم صراحة، وثبت ما ورد من الثناء والمدح لهم.

وهذا التبويب الصريح يفيد التحذير عن الواقع فيهم، كما يستفاد منه الرد على من يسبهم من الروافض والخوارج والنواصب، فهذه الفرق هي التي يقصد الرد عليها بهذا الباب^(٢).

الوجه الثاني: إيراد الأحاديث: ومنها ما يلي:

ـ أورد الإمام ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى في كتابه «آداب الشافعى ومناقبه» حديث أبي هريرة في رؤيا النبي ﷺ، وفيه إشعار بخلافة الشيختين رضي الله تعالى عنهما، وأنهما سيتوليان الخلافة بعد رسول الله ﷺ تباعاً.

فروى بسنده عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه أنَّ رسول الله ﷺ قال: «بينا أنا أنزع على بتر أسيقي في النوم جاءني ابن أبي قحافة فنزع ذنوبياً أو ذنوبين: وفيهما ضعف؛ والله يغفر له، ثم جاء عمر بن الخطاب فنزع حتى استحالت في يده غرباً فضرب الناس بعطن فلم أر عبقرىًّا يفرى فرية».

(١) وقد تقدم ذكر هذه الآثار في ص ٤٤٢ من هذه الرسالة.

(٢) وقد تقدم ذكر بعض ما ورد في هذا الباب في ص ٤٣٠ من هذه الرسالة.

^(١) زاد مسلم الزنجي في حديثه: «فَأَرَوْيِ الظُّمْرَةُ، وَضَرَبَ النَّاسُ بِعَطْنَ».

في هذا الحديث إشارة واضحة إلى خلافة الشعيبين بعد النبي ﷺ، وصحة ولايتهما، وبيان صفتها وانتفاع المسلمين بها.

فهذا المنام النبوى مثال واضح لما حصل لأبى بكر وعمر رضي الله تعالى عنهم فى خلافتهما، وحسن سيرتهما، وظهور آثارهما وانتفاع الناس بهما. فقد حصل فى خلافة أبي بكر الصديق رضي الله تعالى عنه قتال المرتدين، وقطع دابرهم واتساع رقعة الإسلام. ولما توفي رضي الله تعالى عنه خلفه عمر -رضي الله تعالى عنه- فانتشر الإسلام فى زمانه أكثر، وتقرّر لهم من أحكامه ما لم يقع مثله لطول ولايته، واتساع بلاد الإسلام وكثرة الأموال من الغنائم وغيرها. فهل يستريب أحد بعد ذلك في صحة خلافتهما وإخلاصهما وصدقهما وتجردهما عن الهوى؟ فالطعن فيهما طعن في الإسلام، ونبي الإسلام، فلهذا قال بعض السلف: «من قدم علينا على أبي بكر وعمر فقد أزرى بالهاجرين والأنصار»^(١). فهو لاء شهدنا على الوحي وهم الذين بلغوا هذا الدين ونشروه، فالطعن فيهم يؤدي إلى الطعن فيما بلغوه، قال أبو زرعة: «إذا رأيت الرجل يتقصّ أحداً من أصحاب رسول الله ﷺ فاعلم أنه زنديق، وذلك أنَّ الرسول ﷺ عندنا حق، والقرآن حق، وإنما أدى إلينا هذا القرآن والسنة أصحاب رسول الله ﷺ، وإنما يريدون أن يمْحُوا شهدنا، ليبطلوا الكتاب والسنّة، والجرح بهم أولى، وهم زنادقة»^(٢).

بـ- ومنها: روى ابن أبي حاتم بسنده عن حذيفة بن اليمان^(٤) -رضي الله تعالى عنهـ أنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال: «الْقَنْدَوَا بِاللَّهِ دِينُ مَنْ بَعْدِي...»^(٥) الحديث.

(١) تقدم تخریجه في ص ٤٤ من هذه الرسالة.

^(٢) انظر: السنة للخلال: أرقام ٥١٤، ٥١٥، ٥٢٨.

(٢) أخرجه الخطيب في الكفاية: ص ٩٧.

(٤) حذيفة بن اليمان العبسي، حليف بن عبد الأشهل، من كبار الصحابة، وقد تقدمت ترجمته في ٤٨ من هذه الرسالة.

^(٥) تقدم تخریجه في ص ٤٣٣ من هذه الرسالة.

ثم عقبه بقول أبي حاتم: « وهذا حديث فيه فضيلة للشيوخين »^(١).

هذا الحديث يستفاد منه صحة خلافة الشيوخين وذلك لما فيه من الحث على الاقتداء بهما، لحسن سيرتهما وصدق سريرتهما.

كما يستفاد منه خطورة القول بتقديم علي على الشيوخين لأنه يلزم من ذلك تخطئة الشيوخين ومن معهما من المهاجرين والأنصار الذين بايعوا أبا بكر وعمر واتفقوا عليهما، فهذا اتهام لهم، وظن سوء بهم، بل تشكيك في عدالتهم وإخلاصهم في إيمانهم مما يرفع الثقة عن الإسلام ورعلية الأول، ثم هي تهمة للنبي ﷺ بأنه يصاحب أقواما لا خير فيهم، ومع ذلك يزكيهم ويرفع قدرهم ويأمر بالاقتداء بهم؛ لا يصف الرسول بهذا من كان عنده مثقال ذرة من إيمان.

ومن هنا صح فيهم قول أبي حاتم وأبي زرعة الوارد في أثرهما المتقدم: ((وأن الرافضة رفضوا الإسلام))^(٢).

وفي هذا رد عليهم فيما أدعوه، لأنه لا يمكن أن يأمر رسول الله ﷺ بالاقتداء بأبي بكر وعمر مع ضلالهما وانحرافهما.

جـ- حديث ابن عمر - رضي الله تعالى عنهما - في المفاضلة:

روى ابن أبي حاتم بسنده عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهم قال: « كنا نعد - أو نقول - ورسول الله ﷺ حي: أبو بكر، ثم عمر، ثم عثمان »^(٣).

في هذا الحديث فضيلة عظيمة للخلفاء الثلاثة، ويلزم من كونهم في هذه المنزلة أن تكون خلافتهم نبوية راشدة ترضي الله ورسوله إذ من المستحيل أن يقر الرسول ﷺ بتقديم من لا يكون في المستقبل مرضيا، فكيف يقر لهم الرسول ﷺ بهذه المنزلة وهم سيخونون الأمة ويتآمرون على إبعاد آل البيت عن الخلافة كما تدعى الرافضة؟

فقد جاء في بعض طرق هذا الحديث ما يدل على أن النبي ﷺ كان يقر بذلك.

ففي رواية عند الطبراني: « فيسمع رسول الله ﷺ ذلك فلا ينكره »^(٤). وهذا يتضمن إقراره ﷺ على ذلك، ولو لم يكن صواباً لأنكره.

(١) علل الحديث: ٣٧٩/٢.

(٢) تقدم في ص ٤٠ من هذه الرسالة.

(٣) تقدم تخرجه في ص ٤٣٧ من هذه الرسالة.

(٤) عزاه الحافظ ابن حجر في الفتح: ١٦/٧ إلى الطبراني والإسماعيلي وخيثمة بن سليمان.

فإذا ثبت بهذا وأمثاله رضا الله عنهم ثبت رضا الله عن خلافتهم وولايتهما.

الوجه الثالث: إيراد الآثار:

ا- تقدم في أثر أبي حاتم وأبي زرعة في بيان عقيدتهما قولهما: «... وخير هذه الأمة بعد نبئها أبو بكر الصديق، ثم عمر بن الخطاب، ثم عثمان بن عفان، ثم علي بن أبي طالب رضي الله عنهم، وهم الخلفاء الراشدون المهديون».

وأن العشرة الذين سماهم رسول الله ﷺ وشهد لهم بالجنة على ما شهد به، قوله الحق.

والترجم على جميع أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آلهم والآله والكلف عما شجر بينهم»^(١).

في هذا الأثر دلالة واضحة على أن أفضل الناس وخيرهم بعد رسول الله ﷺ أبو بكر الصديق، وبعد أبي بكر عمر، وبعد عمر عثمان، وبعد عثمان علي -رضي الله تعالى عنهم- وأنهم الخلفاء الراشدون المهديون. وهذا ما أجمع عليه الصحابة وأتباعهم من أهل السنة والجماعة.

كما أن فيه دلالة على شهادة النبي ﷺ للعشرة بالجنة، وفي هذا فضيلة العشرة وعلى رأسهم الخلفاء الأربع، ويلزم من كونهم من أهل الجنة أحقيتهم خلافتهم، بل يلزم منه قبول أعمالهم الصالحة التي منها الخلافة الراسدة، وأنهم ليسوا ظلمة غصبوا الخلافة من علي رضي الله تعالى عنه كما تدعى الروافض الكذبة، فلو لم تكن خلافتهم خلافة نبوة راشدة لما بشروا بالجنة. كما يقال في هذا الأثر وأمثاله من أن الإخبار بدخولهم الجنة يلزم منه رضا الله عنهم، ولا يرض الله عن الخونة والفسقة حاشا وكلا.

كما يستفاد من هذا الأثر أيضاً بيان منزلة الصحابة من بعدهم، وتحذير شديد من سبهم والوقوع فيهم والتعرض لجانبهم، وفي هذا رد على الروافض والخوارج والتواصي لمعاداة كل منهم طائفة من الصحابة، أما أهل السنة فهم العاملون بمثل هذه النصوص، فهم يواليون جميع الصحابة رضي الله تعالى عنهم.

(١) تقدم في ص ٣٩ من هذه الرسالة.

٣- أثر علي بن أبي طالب -رضي الله تعالى عنه-

روى اللالكائي بإسناده من طريق ابن أبي حاتم إلى محمد بن علي^(١) قال: قلت لأبي: من خير الناس بعد رسول الله ﷺ قال: يا بني وما تعلم؟! قلت: لا. قال: أبو بكر. قلت: ثم من؟ قال: يا بني أمّا تعلم؟! قال: لا. قال: ثم عمر. قال: ثم بدرته فقلت: يا أبت ثم أنت الثالث؟ قال: فقال لي: يا بني أبوك رجل من المسلمين له ما لهم، وعليه ما عليهم»^(٢).

هذا الأثر من أقوى أدلة أهل السنة والجماعة فيما ذهبوا إليه؛ إذ صرّح الإمام علي نفسه بأفضلية الصديق والفاروق -رضي الله تعالى عنهم جميعاً- وخيريتمماً بعد النبي ﷺ بعد أن سأله ابنه محمد بن الحنفية، وليس هناك ما يمنعه من بيان الحقيقة لابنه لو كان صحيحاً ما تزعمه الروافض فلا تقية تتصور في هذا، كما أنه لا يتصور خوفه من أحد مع أنه من أشجع الناس وأصدقهم لهجة، وأنصحهم لابنه وللأمّة، ثم إنه قد وجب عليه إجابة السائل الباحث عن الحقيقة.

وقد ابلي علي بناس غلوا فيه ولا عقل ولا دين لهم، وقد آذوه بما كذبوا عليه، فلهذا خطب على منبر الكوفة، وبيان أفضلية الصديق والفاروق رضي الله تعالى عنهم، فمما قاله في خطبته كما رواه ابن أبي حاتم: «ألا أخبركم بخير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر، ألا أخبركم بخيرها بعد أبي بكر عمر، ألا أخبركم بخيرها بعد عمر ثم سكت»^(٣).

وقد توادر هذا القول عن علي رضي الله تعالى عنه كما ذكر ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله تعالى- وأنَّ الذين رووه عنه بضعة وثمانون نفساً^(٤).

كما نقل عنه قوله رضي الله تعالى عنه: «لا أُوتى بأحد يفضلني على أبي بكر

(١) تقدمت ترجمته في ص ٤٣٨ من هذه الرسالة.

(٢) تقدم تخرجه في ص ٤٣٩ من هذه الرسالة.

(٣) تقدم تخرجه في ص ٤٣٩ من هذه الرسالة.

(٤) منهاج السنة: ١١/١، ٢٧، ٢٨٤، ٣٦٩، وجمع المفتاوي: ٤٢٢/٤.

وَعُمْرٌ إِلَّا جَلَدَه حَدَّ الْمُفْتَرِي »^(١).

هذه الروايات عن الإمام علي بن أبي طالب - رضي الله تعالى عنه - تبيّن حقيقة ما كان بينه وبين إخوانه من السابقين الأوّلين من المحبة والودة، وأنه كان يعرف فضلهم.

ومن هنا يتضح كذب الرافضة وبهتانهم، فصح فيهم قول يزيد بن هارون : «لا يكتب عن الرافضة فإنهم يكذبون»^(٢). وقول الإمام الشافعي : ((لم أر أحداً من أصحاب الأهواء أشهد بالزور من الرافضة))^(٣).

الوجه الرابع: اعتناؤه بهذا الموضوع في باب الجرح.
إنّ المتبع لأقوال ابن أبي حاتم في باب الجرح والتعديل وأسئلته لشيوخه وأحوجتهم يتبيّن له بوضوح اهتمامه بهذا الموضوع، فهم يهتمون جداً ببيان كون الراوي شيعياً أو رافضياً، فهو إذا تكلم مثلاً في راوٍ مذهب التشيع أو الرفض ففي الغالب لا يخلو كلامه من بيان مذهبة وكذلك في غيرهم من الفرق المبتدةعة.

وقد سبق - والله الحمد والفضل - ذكر الأرقام في ذلك^(٤).

وبعد، فهذا ما وفقت لجمعه مما رواه الإمام ابن أبي حاتم - رحمه الله تعالى - في مباحث العقيدة وبعض مسائلها وما يتعلّق بها. أرجو أن أكون قد أصبت في ذلك وبيانه على الوجه المطلوب والعرض المرغوب.

والحمد لله رب العالمين في البدء والختام.

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.



(١) أخرجه أحمد في فضائل الصحابة: ٨٢/١، رقم ٤٩، وعبد الله في السنة: رقم ١٣١٢، و١٣٩٤ ، والبيهقي في الاعتقاد: ص ٣٥٨، ٣٦١، واللالكي: رقم ٢٦٧٨، وعموم الفتاوى: ٤٢٢/٤.

(٢) الجرح والتعديل: ٢٨/٢.

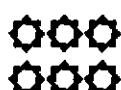
(٣) آداب الشافعي ومناقبه: ص ١٨٧ و ١٨٩.

(٤) انظر: ص ٧٩ من هذه الرسالة.

الخاتمة

تقدّم بحمد الله تعالى وتوفيقه الحديث المجمل عن جهود الإمام ابن أبي حاتم رحمة الله تعالى في العقيدة في هذا البحث. وأسائل الله العلي القدير أن يتجاوز عن التقصير، ويفغر الزلل، ويهدى للي هي أقوم.. وله سبحانه الثناء الحسن، وإليه يرجع الأمر كله. وقد خلصت من هذا البحث إلى نتائج كثيرة يحسن بي في هذا المقام أن أشير إلى شيء منها بإيجاز:

- ١- إن الإمام ابن أبي حاتم رحمة الله تعالى كان من الأئمة الأعلام، وأحد الجهابذة الأفذاذ، رأساً في حفظ الحديث، والاطلاع على أسانيده وروايات متونه، إماماً ضليعاً في معرفة رواة الآثار معرقة تحنته من الحكم عليهم ومعرفة العدول منهم والمحروجين.
 - ٢- إنه أولى تقرير المسائل الاعتقادية عناية فائقة، إلى جانب ما كان عليه من إماماً بعلوم الحديث والتفسير والفقه وغير ذلك من العلوم.
 - ٣- إنه قرر أغلب المسائل الاعتقادية التي يحتاج إليها في عصره، فما من مسألة عقدية كان يتكلم عليها أئمة السلف في عصره إلا وله فيها تقرير.
 - ٤- إنه قرر المسائل الاعتقادية على المنهج السلفي من استسلام لنصوص الوحي وقبوها، وعدم رد شيء منها -إن ثبت- وعدم تأويتها، أو تبديلها وتحريفها، أو تعطيلها، أو الإلحاد فيها.
 - ٥- إنه وافق منهج السلف في جميع المسائل الاعتقادية التي قررها، فلم يشذ عن منهجهم في أية مسألة قررها.
 - ٦- إنه انتهج في تقريره منهج العرض في الأغلب، وتارة مسلك الرد.
 - ٧- إنه سلك مسالك مهمة ووضح بها المسائل الاعتقادية أتم توضيح.
- فرحم الله ابن أبي حاتم، وغاف عنه، وجمعنا وإياه في مستقر رحمته إنه على كل شيء قادر، وبالإجابة جدير.
- وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً إلى يوم الدين.



الفهارس

فهرس الآيات الكريمة

الصفحة	السورة	رقمها	الآية
٣٨٥	البقرة	٣-١	ألم ذلك الكتاب لا ريب فيه هدى للمتقين الذين يؤمنون بالغيب
٣٢٧	البقرة	٢٢	الذى جعل لكم فراشاً
٣٢٦،٢٩٥	البقرة	٢٢	فلا تجعلوا الله أنداداً
٢٦٥	البقرة	٤٣	واركعوا مع الراکعين
٤٠٤	البقرة	١٢٣	ولا يقبل منها عدل ولا تنفعها شفاعة
٤٣١	البقرة	١٤٣	وكذلك جعلناكم أمة وسطاً
١١٦،١١٥	البقرة	١٤٣	وما كان الله ليضيع إيمانكم
٢٢٦	البقرة	١٦٣	وإلهكم إله واحد لا إله إلا هو الرحمن الرحيم
٢٢٦	البقرة	١٦٥	أن القوة لله جمِيعاً
١٢٠ ،١١٧	البقرة	١٧٧	ليس البر أن تولوا وجوهكم قبل المشرق والمغرب
٣٩٥	البقرة	٢٢٢	ذلكم يوعظ به من كان منكم يؤمن بالله واليوم الآخر
١٧٥	البقرة	٢٥٣	ولو شاء الله ما اقتل الذين من بعدهم
٥٢٩	البقرة	٢٥٥	ولا يحيطون بشيء من علمه إلا بما شاء
٢٥٧	البقرة	٢٥٥	وسع كرسيه السماوات والأرض
٧٤	البقرة	٢٦٠	وإذ قال إبراهيم رب أرزني كيف تحيي الموتى
٣٤٣	البقرة	٢٨٦	ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا
٣٠٥ ،٢٢٦	آل عمران	٢-١	ألم الله لا إله إلا هو الحي القيوم
٢١٥ ،٨٦	آل عمران	٧	هو الذي أنزل عليك الكتاب منه آيات محكمات
٤٨٩			
١٤٥	آل عمران	١٩	إن الدين عند الله الإسلام
٢٤٠ ،٩٠	آل عمران	٢٨	ويحذركم الله نفسه
٣٢٧			
٥١٢	آل عمران	٧٢	وقالت طاففة من أهل الكتاب آمنوا بالذي أنزل
١٤٥ ،١١٥	آل عمران	٨٥	ومن يتبع غير الإسلام دينا فلن يقبل منه

الصفحة	السورة	رقمها	الآية
٤٤٧	آل عمران	١٠٣	واعتصموا بحبل الله جمِيعاً وَلَا تُفْرِقُوا
٢٣٨	النساء	٥٩	فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ
٤٤٩	النساء	٨٠	مِنْ يَطِعُ الرَّسُولَ فَقَدْ أطَاعَ اللَّهَ
٢٦٤	النساء	١٠٨	وَلَا يَسْخَفُونَ مِنَ اللَّهِ وَهُوَ عَمَّا
١٤٨	النساء	١١٠	وَمَنْ يَعْمَلْ سُوءًا أُوْلَئِكَ الَّذِينَ
٤٦٥، ٩٨	النساء	١١٥	وَمَنْ يَشَاقِقُ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ
٤٢٢	النساء	١١٥	وَيَتَّبِعُ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُولَهُ مَا تَوَلَّ
٢٣٤	النساء	١٥٢	وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا
٢١٤، ٩٠	النساء	١٦٤	وَكَلَمُ اللَّهِ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا
٢٧٣، ٢٤٠			
٥١٧، ٢٧٥			
٥٢٥			
٢٣٤	النساء	١٦٥	وَكَانَ اللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا
٤٠٥	المائدة	٣٧	يُرِيدُونَ أَنْ يُخْرِجُوكُمْ مِّنَ النَّارِ وَمَا هُمْ بِخَارِجٍ مِّنْهَا
٢٣٩، ٢١٤	المائدة	٦٤	بِلِ يَدِهِ مِنْ سُلطَانٍ يَنْفَقُ كَيْفَ يَشَاءُ
٢٤٣			
٢١٨، ٧١	المائدة	١١٦	تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ
٤٧٦			
١٨٠	الأنعام	١	الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ
٣٢٦، ١٨٠	الأنعام	١	وَجَعَلَ الظِّلَامَاتِ وَالنُّورَ
١٦٣	الأنعام	٥٩	وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ
٢٤٨	الأنعام	٦٥	قُلْ هُوَ الْقَادِرُ عَلَىٰ أَنْ يَعْثِثَ عَلَيْكُمْ عِذَابًا مِّنْ فَوْقِكُمْ
١٩٢	الأنعام	٦٨	وَإِذَا رَأَيْتُ الَّذِينَ يَخْوُضُونَ فِي آيَاتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ
٢١١، ١٥٤	الأنعام	٩١	وَمَا قَدَرُوا اللَّهُ حَقُّ قَدْرِهِ
٤١٩، ٤١٨	الأنعام	١٠٣	لَا تَدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يَدْرِكُ الْأَبْصَارَ
٤٢٦			

الصفحة	السورة	رقمها	الآية
٢٢٧	الأنعام	١٣٦	وجعلوا الله مما ذرأ من الحرج والأنعام نصيباً
١٨٨	الأنعام	١٤٨	سيقول الذين أشركوا لو شاء الله ما أشركنا ولا آباؤنا
٣٨٩	الأعراف	٢٩	وادعوه مخلصين له الدين كما بدأكم تعودون
٣٢١، ٣١٢	الأعراف	٥٤	ألا له الخلق والأمر
٣٢٣، ٣٢٤			
٥١١	الأعراف	٥٨	والبلد الطيب يخرج نباته بإذن ربه
١٧٢	الأعراف	١٠٢	وما وجدنا لأكثرهم من عهد وإن وجدنا أكثرهم لفاسقين
٢٩٦	الأعراف	١٤٣	ولما جاء موسى ليقاتلنا وكلمه ربه
٢١٨، ٧١	الأعراف	١٤٣	قال رب أرني أنظر إليك
٤٢٦	الأعراف	١٤٣	فلما أفاق قال سبحانك تبت إليك وأنا أول المؤمنين
٤٧٦	الأعراف	١٥٥	أتهلكنا بما فعل السفهاء منا إن هي إلا فتنك
٦	الأعراف	١٥٧	ويضع عنهم إصرهم والأغلال التي كانت عليهم
١٧٢، ١٧١	الأعراف	١٧٢	وإذ أخذ ربك من بني آدم من ظهرورهم ذريتهم
١٧٨			
٥١١	الأعراف	١٧٥	وائل عليهم نبا الذي آتيناه آياتنا فانسلخ منها
٢٢٦، ٢٢٢	الأعراف	١٨٠	ولله الأسماء الحسنى فادعوه بها
٢٢٩، ٢٢٨			
٢٣٦، ٢٢٣			
١٣٦، ١٣٥	الأنفال	٢	إنما المؤمنون الذين إذا ذكر الله وجلت قلوبهم
٢٦٤	الأنفال	٦٦	والله مع الصابرين
٣١٦	التوبه	٦	وإن أحد من المشركين استجبارك فأجره حتى يسمع كلام الله
١١٨، ١١٤	التوبه	١٨	إنما يعمر مساجد الله من آمن بالله واليوم الآخر
٢٦٤	التوبه	٤٠	إلا تنصروه فقد نصره الله إذ أخرجه الذين كفروا ثانية اثنين
			إذ هما في الغار
٢٦٥	التوبه	٨٣	فقل لن تخرجوا معي أبدا
١٠٢، ٩٩	التوبه	١٠٠	والسابقون الأولون من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان

الصفحة	السورة	رقمها	الآية
٢٦٥	التوبية	١١٩	يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ
١٢٢	التوبية	١٢٤	وَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَزَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَهُمْ يُسْتَبَشِّرُونَ
٢٢٢	يونس	٣	ذَلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ فَاعْبُدُوهُ
٤١٥ ، ٤١٣	يونس	٢٦	لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحَسْنَى وَزِيادةٌ
٣٨٩	يونس	٣٤	قُلِ اللَّهُ يَدْأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يَعِيدُهُ فَإِنَّى تَوْفِكُونَ
١٧٢	يونس	٧٤	فَمَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا بِمَا كَذَّبُوا بِهِ مِنْ قَبْلِ
١٦٠	يونس	٩٨	فَلَوْلَا كَانَتْ قُرْيَةً آمَنَتْ فَنَفَعَهَا إِلَّا قَوْمٌ يُونَسُ
١٧٥	يونس	٩٩	وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَآمَنَ مَنْ فِي الْأَرْضِ كُلَّهُمْ جِبِيلًا
٢٢٦	هود	١٤	فَإِنَّمَا لَمْ يَسْتَجِيبُوا لَكُمْ فَاعْلَمُوا أَنَّا أَنْزَلْنَا عِلْمًا
١٨٠	هود	١١٨	وَلَا يَرَوْنَ مُخْتَلِفِينَ إِلَّا مِنْ رَحْمَةِ رَبِّكَ
١٧١ ، ١٧٠	الرعد	٣٩	يَحْوِي اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثْبِتُ وَعِنْدَهُ أَمْرُ الْكِتَابِ
٣٩٢	إِبراهيم	٢٧	يُثْبِتُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ
٢٢٢	النحل	٣	خَلْقُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ بِالْحَقِيقَةِ
٢٢٢	النحل	٤	خَلْقُ الْإِنْسَانِ مِنْ نُطْفَةٍ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مَبِينٌ
٣٢٤ ، ٧١	النحل	٤٠	إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كَنْ فَيَكُونُ
٨٥ ، ٨٤	النحل	٤٤	وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكُمُ الذِّكْرَ لِتَبَيَّنَ لِلنَّاسِ مَا نَزَّلْنَا إِلَيْهِمْ
٣١٧	النحل	٥٣	وَمَا بَكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنْ اللَّهِ
٥٣٦	النحل	٦٠	وَلِلَّهِ الْمُثُلُ الْأَعْلَى وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ
٨٤	النحل	٦٤	وَمَا أَنْزَلْنَا إِلَيْكُمُ الذِّكْرَ إِلَّا لِتَبَيَّنَ لَهُمُ الَّذِي اخْتَلَفُوا فِيهِ
٣٢٦	النحل	٧٢	وَجَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ بَنِينَ وَحَفَدَةً
٣٢٧	النحل	٩١	وَقَدْ جَعَلْتُمُ اللَّهَ عَلَيْكُمْ كَفِيلًا إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا تَفْعَلُونَ
٢٦٣	النحل	١٢٨	إِنَّ اللَّهَ مَعَ الَّذِينَ اتَّقُوا وَالَّذِينَ هُمْ مُحْسِنُونَ
٢٠١	الإسراء	١٥	وَمَا كَنَّا مَعْذِينَ حَتَّى نُبَثِّ رَسُولًا
٤٧٩	الإسراء	٤٨	انظُرْ كَيْفَ ضَرَبُوا لَكَ الْأَمْثَالَ
٢٣٦	الإسراء	١١٠	قُلْ ادْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ أَيَّاً مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحَسَنَى
٣١٧	الكهف	٥	كَبِيرٌ كَلْمَةٌ تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ

الصفحة	السورة	رقمها	الآية
١٨٢	الكهف	٧٩	فأردت أن أعيها
٣٩٩	الكهف	١٠٥	فلا نقيم لهم يوم القيمة وزناً
٢٢٥	الكهف	١٠٩	قل لو كان البحر مداداً لكلمات ربي
٤٠٩	مريم	٣٩	وأنذرهم يوم الحسرة إذ قضي الأمر وهم في غفلة
٥٢٩	مريم	٦٥	فاعبدوه وأصطبر لعبادته هل تعلم له سبيلاً
٢١٣، ٩٠	طه	٥	الرحمن على العرش استوى
٢٤٠، ٢١٤			
٢٦٢، ٢٥٣			
٥٢٥، ٥٠٣			
٢٢٦	طه	٨	الله لا إله إلا هو له الأسماء الحسنى
٢٦٤	طه	٤٦	قال لا تخافوا إني معكم أسمع وأرى
٤٠٥	طه	١٠٩	يومئذ لا تنفع الشفاعة إلا من أذن له الرحمن
٥٢٢	طه	١١٠	يعلم ما بين أيديهم وما خلفهم ولا يحيطون به علمًا
١٨٥	طه	١٢١	وعصى آدم رباه فغرى
٣٢٨	الأنبياء	٢	ما يأتيهم من ذكر من ربهم محدث
٤٠٥	الأنبياء	٢٨	يعلم ما بين أيديهم وما خلفهم ولا يشفعون إلا من ارتضى
٣٩٨	الأنبياء	٤٧	ونضع الموازين القسط ليوم القيمة فلا تظلم نفس شيئاً
٣٩٦	الأنبياء	١٠٤	كما بدأنا أول خلق نعيده وعداً علينا إنا كنا فاعلين
٣٩٥	الحج	٦	ذلك بأنَّ الله هُوَ الحقُّ وَأَنَّهُ يَحيي الموتى
٢٤٣	الحج	١٠	ذلك بما قدمت يداك
١٦٨، ١٦٦	الحج	٧٠	ألم تعلم أنَّ الله يعلم ما في السماء والأرض
١٦٩			
١٣٥	المؤمنون	٦٠	والذين يوتون ما آتوا وقلوبهم وحالة
٣٩٨	المؤمنون	١٠٢	فمن ثقلت موازينه فأولئك هم المفلحون
٤٥١	النور	٥١	إِنَّمَا كَانَ قَوْلُ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دَعَوْا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمْ بَيْنَهُمْ
٥٤٠	النور	٥٥	وَلِيمْكَنَ لَهُمْ دِينُهُمُ الَّذِي ارْتَضَى لَهُمْ

الصفحة	السورة	رقمها	الآية
١٦٣	النور	٦٤	والله بكل شيء عليم
٢٦٤	الشعراء	٦٢	قال كلاماً معني ربّي سيهدى
٢٩٦	النمل	٨	فلما جاءها نودي أن بورك من في النار ومن حوطها
٢٢٧	القصص	٧	إنا رأده إليك وجعلوه من المرسلين
١٨٧	القصص	١٦	قال ربّي ظلمت نفسي فاغفر لي فغفر له
٢٩٦	القصص	٣٠	فلما أتتها نودي من شاطئ الراود الأيمن .
٥١٧	القصص	٣٨	وقال فرعون يا أيها الملأ ما علمت لكم من إله غيري
٢٣٩، ٢١٥	القصص	٨٨	كل شيء هالك إلا وجهه له الحكم وإليه ترجعون
٢٤٧			
٣٨٩	الروم	٢٧	وهو الذي يبدأ الخلق ثم يعيده وهو أهون عليه
١٧٢	الروم	٣٠	فأقم وجهك للدين حنيفا فطرت الله التي فطر الناس عليها
٢٤٠، ٩٠	لقمان	٢٨	إن الله سميع بصير
١٥٩	السجدة	١٣	ولو شئنا لآتينا كل نفس هداها
٣٠٨، ١٥٩	السجدة	١٣	ولكن حق القول مبني
٣١٧			
١٧١	الأحزاب	٧	وإذ أخذنا من النبيين ميثاقهم
١٧٦	سبأ	٥٤	وحيل بينهم وبين ما يشهون
٥٢٥	فاطر	١٠	إليه يصعد الكلم الطيب والعمل الصالح يرفعه
١٦٦	يس	١٢	إنا نحن نحي الموتى ونكتب ما قدموا وأثارهم
٢٤٣	يس	٧١	أو لم يروا أنا خلقنا لهم مما عملت أيدينا أنعاما
٣٩٦	يس	٧٩	قل يحييها الذي أنشأها أول مرة
٣٢٢	يس	٨٢	إنما أمره إذا أراد شيئاً أن يقول له كن فيكون
٢٨١، ٢٨٠	الصفات	٩٦	والله خلقكم وما تعملون
٢٤٠، ٩٠	ص	٧٥	ما منعك أن تسجد لما خلقت بيدي
٢٤٤، ٢٤٣			
١٨٣، ١٧٩	الزمر	٦٢	الله خالق كل شيء وهو على كل شيء وكيل

الصفحة	السورة	رقمها	الآية
٣٢٧			
٢١١ ، ١٥٤ ، ٢١١ ، ٩٠	الزمر	٦٧ ٦٧	وَمَا قَدْرُوا اللَّهُ حَقُّ قَدْرِهِ وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ
٢٤٠ ، ٧٣ ، ٧٢	غافر	١٦	لِمَنِ الْمَلْكُ الْيَوْمَ لِلَّهِ الرَّوَاحِدُ الْقَهَّارُ
٢٧٤ ، ٢٧٣ ، ٢٩٨ ، ٢٩٧			
٢٩٩			
٤٠٥ ، ٤٠٤	غافر	١٨	مَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ وَلَا شَفِيعٍ يَطْبَاعُ
٣٩٦	غافر	٥٧	خَلْقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ أَكْبَرُ مِنْ خَلْقِ النَّاسِ
٣٨٥	غافر	٧٨	مِنْهُمْ مَنْ قَصَصْنَا عَلَيْكَ وَمِنْهُمْ مَنْ لَمْ نَقْصُصْ عَلَيْكَ
٣٩٦	فصلت	٣٩	وَمِنْ آيَاتِهِ أَنَّكَ تَرَى الْأَرْضَ خَائِشَةً
، ٣٩ ، ٢٨	الشورى	١١	لَيْسَ كَمُثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ
، ٢٢٠ ، ٢١٦			
٥٣٢ ، ٢٤٠			
٥٣٣			
٢٢٦	الزخرف	٣	إِنَّا جَعَلْنَا قُرْآنًا عَرَبِيًّا
٢١٧	الجاثية	١٣	وَسُخِّرْ لَكُمْ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مِنْهُ
١٦٥	الجاثية	٢٢	أَفَرَأَيْتَ مِنْ اتَّخِذَ إِلَهَهُ هُوَاهُ
١٦٧	الجاثية	٢٩	إِنَّا كَنَا نَسْتَسْخِنُ مَا كَتَّبْتُمْ تَعْمَلُونَ
٢٢٧	الأحقاف	٢٥	تَدْمِرُ كُلَّ شَيْءٍ بِأَمْرِ رَبِّهَا
٣١٦ ، ٣٠٥	الفتح	١٥	يَرِيدُونَ أَنْ يَدْلُوا كَلَامَ اللَّهِ
١٢٨	الفتح	٢٧	لِتَدْخُلُنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ أَمْنِينَ
٢٦٥	الفتح	٢٩	مُحَمَّدُ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشْدَاءُ عَلَى الْكُفَّارِ
١٣٦	الحجرات	١٥	إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ لَمْ يُرْتَابُوا
٢٣٠	ق	٣٨	وَلَقَدْ خَلَقْنَا السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سَتَةِ أَيَّامٍ

الصفحة	السورة	رقمها	الآية
٣٠٥	الذاريات	٢٢	وفي السماء رزقكم وما توعدون
٢٣٠ ، ٢٢٦	الذاريات	٥٨	إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمُتَّيْنِ
٥٣٧	النجم	١٨	لقد رأى من آيات رَبِّهِ الْكَبِيرِ
١٩٧ ، ١٩٢	القمر	٤٨	يُوْمَ يَسْجُبُونَ فِي النَّارِ عَلَى وِجْهِهِمْ ذُوقُوا مَسْقُرٍ
٢٢٥			
١٩١	القمر	٤٩	إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدْرٍ
٢٣٥ ، ١٩٨			
٣٢٨	الرحمن	٢-١	الرَّحْمَنُ عَلِمَ الْقُرْآنَ
٢٢٩ ، ٢١٥	الرحمن	٢٧	وَيَعْلَمُ وَجْهَ رَبِّكُمْ ذُو الْجَلَالِ وَالْأَكْرَامِ
٢٤٨ ، ٢٤٧			
٢٦٢ ، ٢٦١	الحديد	٤	وَهُوَ مَعَكُمْ أَئِنْ مَا كَتَبْتُمْ
٢٦٤ ، ٢٦٣			
٢٦٥	الحديد	١٤	يَنَادُونَهُمْ أَلَمْ نَكُنْ مَعَكُمْ
١٦٦ ، ١٥٩	الحديد	٢٢	مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي أَنفُسِكُمْ
١٨٩			
١٨٨ ، ١٥٩	الحديد	٢٣	لَكِبِيلًا تَأْسُوا عَلَى مَا فَاتَكُمْ وَلَا تَفْرَحُوا بِمَا آتَاكُمْ
٢٤٢	المجادلة	١	قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تَجَادِلُكُمْ فِي زَوْجِهَا
٢٦١	المجادلة	٧	أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا عَلَى الْأَرْضِ
٢٦١	المجادلة	٧	مَا يَكُونُ مِنْ بَخْرَىٰ ثَلَاثَةٌ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ
٤٢٩	الحشر	١٠	وَالَّذِينَ جَاءُوكُمْ مِنْ بَعْدِهِمْ
٢٢٧ ، ٢٢٣	الحشر	٢٣	هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ
٣٩٥	التغابن	٧	زَعَمُ الظَّاهِرِ كُفَّارًا أَنَّ لَنْ يَعْثُوا قَلْبَهُمْ بِلِي وَرَبِّهِ
١٨٨ ، ١٨٧	التغابن	١١	مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي أَنفُسِكُمْ إِلَّا يَأْذِنُ اللَّهُ
٣٢٣	الطلاق	٥	ذَلِكَ أَمْرُ اللَّهِ أَنْزَلَهُ إِلَيْكُمْ
١٦٣	الطلاق	١٢	لَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ
٥٢٥	الملك	١٦	أَمْتَمُوا مِنْ فِي السَّمَاءِ أَنْ يَخْسِفَ بِكُمُ الْأَرْضَ

الصفحة	السورة	رقمها	الآية
١٨٢	الجن	١٠	وَأَنَا لَا نَدْرِي أَشَرُ أُرِيدُ مِنْ فِي الْأَرْضِ
٢٢٨	الجن	٢٢	وَلَنْ يَجِدْ مِنْ دُونِهِ مُلْتَحِداً
٤٠٥ ، ٤٠٤	المدثر	٤٨	فَمَا تَنْفَعُهُمْ شَفاعةُ الشَّافِعِينَ
٤١٧ ، ٤١٥	القيامة	-٢٢	وَجْهُهُ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرٌ إِلَىٰ رِبِّهَا نَاظِرٌ
٤١٩		٢٣	
٣٩٦	النازعات	٢٧	إِنَّكُمْ أَشَدُ خَلْقًا أَمَّ السَّمَاءَ بِنَاهَا
١٧٥	التكرير	٢٩	وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ
٤١٨ ، ٤١٧	المطففين	١٥	كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّخَجُورُهُنَّ
٤١٩			
٥٢٦ ، ٢٢٢	الأعلى	١	سَبُّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى
١٥٩	الشمس	٨	فَأَلْهَمَهُنَّا فِجُورَهُنَّا وَتَقْرَاهُنَّا
١٢٣ ، ١٢٠	البينة	٥	وَمَا أَمْرَوْا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهُ مُخْلِصِينَ لِهِ الدِّينَ
١٤٥			
٣٢٦	الفيل	٥	فَجَعَلْهُمْ كَعْصِفَ مَا كُولٌ
٣٠٥ ، ٢٩١	الإخلاص	١	قَلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ
٢٨٠ ، ٢٠٨	الإخلاص	٣	وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُورًا أَحَدٌ
٥٢٩			
١٨٢	الفلق	٢	مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ



فهرس الأحاديث النبوية

الصفحة	الراوي	طرف الحديث
٤٠٩	أمسماء بنت أبي بكر	أتيت عائشة حين خسفت الشمس فإذا الناس قياماً يصلون
١٨٥	أبو هريرة	احتاج آدم وموسى عند ربهمَا
٢٩٣، ٢٧٦	ابن مسعود	إذا تكلم الله بالوحى
٤١٣	صهيب بن سنان	إذا دخل أهل الجنة نودوا يا أهل الجنة
٤٠٩	أبو سعيد الخدري	إذا دخل أهل الجنة وأهل النار النار
١١٤	أبو سعيد الخدري	إذا رأيتم الرجل يعتاد المسجد
١٥٤	ابن عمر	إذا غم عليكم الملال فاقدروا له
٢٩٤	أبو هريرة	إذا قضى الله الأمر في السماء
٢٠١	أبو هريرة	إذا كان يوم القيمة جمع الله
١٧٤	حذيفة بن أسيد	إذا مضت على النطفة حمس وأربعون يوماً
٢٥٦	جابر بن عبد الله	اذن لي أن أحدث عن ملك من ملائكة الله
٢٠١	الأسود بن سريع	أربعة يختجون يوم القيمة
٣٩٢	البراء بن عازب	استعذنوا بالله من عذاب القبر
٢٢٦	عائشة	أعوذ برضاك من سخطك
٢٤٨	جابر بن عبد الله	أعوذ بوجهك
٥٤٤، ٤٣٣، ٤٨	حذيفة بن اليمان	اقتدوا باللذين من بعدي
١٢٩	أبو هريرة	أكمل المؤمنين إيماناً أحسنهم خلقاً
٤٣٤	سعد بن أبي وقاص	أنت مني، منزلة هارون من موسى
٢٠٢	سلمة بن يزيد الجعفي	انطلقت أنا وأخي إلى رسول الله ﷺ
٢١٨، ٧١	حرير بن عبد الله البجلي	إنكم ترون ربكم
٢٥٠	أنس بن مالك	إنه أعور وإن ربكم ليس بأعور
١٧٣	ابن مسعود	إنَّ أحدكم يجمع خلقه في بطن أمه
٤٠٨	ابن عباس	إنَّ الشمس والقمر آياتان من آيات الله
٢٤٥	عبد الله بن عمر	إنَّ قلوب بني آدم كلها بين إصبعين من أصابع الرحمن

الصفحة	الراوي	طرف الحديث
٤٣٥	جابر بن عبد الله	إِنَّ لِكُلِّ نَبِيٍّ حَوْارِيًّا وَحَوْارِيًّا الزَّبِيرِ
٢٩٢، ٢٧٥	ابن عباس	إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى إِذَا تَكَلَّمَ بِالْوَحْيِ
١٧٤	أنس بن مالك	إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ وَكُلُّ بِالرَّحْمِ مَلِكًا
٢٢٩	عمران بن حصين	إِنَّ اللَّهَ كَتَبَ الذِّكْرَ
٢٤٨، ٢٤٢	أبو موسى الأشعري	إِنَّ اللَّهَ لَا يَنْامُ وَلَا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَنْامَ
٤٤٧	أبو هريرة	إِنَّ اللَّهَ يَرْضِي لَكُمْ ثَلَاثًا
٢٣٦	مطعم	إِنَّ لِي خَمْسَةَ أَسْمَاءً
٤٨٨	أبو بكر الصديق	إِنَّ النَّاسَ إِذَا رَأُوا الْمُنْكَرَ فَلَمْ يَغْفِرُوهُ
٢٥٧	جابر بن عبد الله	إِنَّ مَا بَيْنَ شَحْمَةِ أَذْنِهِ وَعَنْقِهِ يَخْفَقُ الطَّيْرُ
٢٤٦	ابن مسعود	إِنَّ يَهُودِيَا جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ
١٣٨	عائشة	لَأَرْجُو أَنْ أَكُونَ أَنْقَاصَكُمْ
٣٢٤، ١٦٦، ٧١	عبدة بن الصامت	أُولَئِكَ الَّذِينَ قَاتَلُوكُمْ فَقَاتَلُوكُمْ أَوَّلَ مَا خَلَقَ اللَّهُ الْقَلْمَ فَقَالَ اكْتُبْ
١٠٩	أبو هريرة	الإِيمَانُ بَضْعُ وَسْتَوْنَ شَعْبَةً
٤٥٠	عبدة بن الصامت	بَايَعُنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى السَّمْعِ وَالطَّاعَةِ
٤٣٢	عبد الله بن عمرو	بَلَغُوا عَنِّي وَلَوْ آيَةً
١١٥	ابن عمر	بَنِي الإِسْلَامِ عَلَى حَمْسَةِ
٥٤٣، ٤٤٠	أبو هريرة	بَيْنَا أَنَا أَنْزَعُ عَلَى بَنِي أَسْقَى فِي النَّوْمِ
٢٥٤	العباس بن عبد المطلب	تَدْرُونَ مَا اسْمُ هَذِهِ
٥٢٩	ابن عمر	تَفْكِرُوا فِي آلَاءِ اللَّهِ
١٣٠	عمار بن ياسر	ثَلَاثُ مَنْ كَنَّ فِيهِ وَجَدَ حَلاوةَ الإِيمَانِ
٤٠١	أبو سعيد الخدري	ثُمَّ يَؤْتَى بِالْجُسْرِ فَيَجْعَلُ بَيْنَ ظَهْرِيِّ جَهَنَّمَ
١٧١	أبي بن كعب	جَمْعُهُمْ جَمِيعًا فَجَعَلُهُمْ أَرْوَاحًا
٢٥١، ٢٣٩، ٢١٥	أنس بن مالك	حَتَّى يَضْعُرَ الرَّبُّ فِيهَا قَدْمَهُ
٢٤١	عائشة	الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي وَسَعَ سَعْهُ الْأَصْوَاتِ
٤٠٢	عبد الله بن عمرو	حَوْضِي مَسِيرَةُ شَهْرٍ
٢٨٣	أبو هريرة	خَلَقَ اللَّهُ الْخَلْقَ فَلَمَّا فَرَغَ مِنْهُ قَاتَلَ الرَّحْمَنَ

الصفحة	الراوي	طرف الحديث
٤٥١	عوف بن مالك الأشعري	خيار أئمتك الذين تحبونهم ويحبونكم
١٠٢	عبد الله بن مسعود	خير أمتي قرني
٥٣٩	عبد الله بن مسعود	رأي حبريل له ستمائة جناح
٢٨١	أبو هريرة	الرحم شجنة من الرحمن
٤٣٤	أنس بن مالك	سئل النبي ﷺ من أحب الناس إليك
٤٥٣	أبو هريرة	ستكون فتن القاعد فيها خير من القائم
١٣٧	سليمان بن بريدة	السلام عليكم أهل الديار من المؤمنين وال المسلمين
١٣٨	أبو هريرة	سلام عليكم دار قوم مؤمنين
٣٩١	أبو أيوب الأنباري	سمع النبي ﷺ أصوات يهود حين غرب الشمس
٤٤٩	ابن عمر	السمع والطاعة على المسلم فيما أحب وكره
٤٢٥	أم الطفيلي	سمعت رسول الله ﷺ أنه رأى ربه
١٧٨	عمر بن الخطاب	سمعت رسول الله ﷺ يسأل عنها
٤٣٠	أبو هريرة	سيكون في آخر الزمان ناس من أمي
٤٠٦	أنس بن مالك	شفاعتي لأهل الكبار من أمي
٢٨٥	أبو هريرة	عجب الله من قوم يدخلون الجنة في السلسل
٤٣٠	سعيد بن زيد	عشرة في الجنة
٤٦٥ ، ١٠١	عرباض بن سارية	عليكم بسنني وسنة الخلفاء الراشدين المهدين من بعدي
١٣٨		عليه نبعث إن شاء الله
٨٩ ، ٢١٥٠٨٦	عائشة	فإذا رأيتم الذين يتبعون ما تشبه منه
٣٩٨	عبد الله بن عمرو	فترضع السجلات في كفة
٤٣٢	أبو بكرة	فليبلغ الشاهد منكم الغائب
٤٠٥	أبو سعيد الخدري	فيقول الله عز وجل شفعت الملائكة
١٨٣ ، ١٦٣	عمران بن حصين	قال رجل يا رسول الله أعلم أهل الجنة من أهل النار
١١٢	ابن عباس	قدم وفدي عبد القيس على رسول الله ﷺ
٤٠٢	أبو ذر الغفاري	قلت يا رسول الله: ما آنية الحوض؟

١٣٥	عائشة	قلت يا رسول الله والذين يوتون ما آتوا وقلربهم وحلة أهر الرجل يسرق ويذني ويشرب الخمر
١٧٠ ، ١٦٧	عبد الله بن عمرو	كتب الله مقادير الخلاائق
١٥٦	ابن عمر	كنا عند رسول الله ﷺ فأتاه رجل
٥٤٥ ، ٤٣٧ ، ٤٨	ابن عمر	كنا نعد أو نقول ورسول الله ﷺ حي
٢٢١	أبو سعيد الخدري	لتضربي مصر عباد الله
٢٣٦ ، ٢٣٢	أبو هريرة	للله تسعه وتسعون اسما
١٦٨	أبو هريرة	لما قضى الله الخلق
٢٠٤	عبد الله بن عباس	الله أعلم بما كانوا عاملين
١٨٤	عمر بن الخطاب	المؤمن القوي أفضل من المؤمن الضعيف
٣٨٥	أبو هريرة	ما أدرى أتبع لعين أم لا
٣٢٩	ابن مسعود	ما خلق الله عز وجل من جنة ولا نار ولا سماء ولا أرض
١٢٨	ابن عمر	ما رأيت من ناقصات عقل ودين
٢٤٥ ، ٢٤٠	الناس بن سمعان	ما من قلب إلا وهو يبن إصبعين من أصابع رب العالمين
١١٥	البراء بن عازب	مات قوم يصلون نحو البيت المقدس
٤٩٠ ، ١٨٩	أبو هريرة	المراء في القرآن كفر
٣٩٢	البراء بن عازب	المسلم إذا سئل في القبر يشهد أن لا إله إلا الله
٤٤٩	أبو هريرة	من أطاعني فقد أطاع الله
١١٧	أبو هريرة	من حبس فرسا في سبيل الله
١٩٦	أنس بن مالك	من رأني في المنام فقد رأني
٤٦٤ ، ٨٩	عبد الله بن عمرو	من رغب عن سنتي فليس مني
٤٢٤	عائشة	من زعم أن محمدا رأى ربه
٢٢	أبو هريرة	من سلك طريقا يلتمس فيه علما
٣٩٥	أبو هريرة	من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يؤذني حاره
٤٣٢	زيد بن ثابت	نضر الله امرءا سمع مقالتي فرعاه
٤٢٦	أبو ذر الغفارى	نور أنى أراه

الصفحة	الراوي	طرف الحديث
٤١٢	أبو هريرة	هل تضارون في رؤية الشمس في الظهرة ليست في سحابة؟
٢٠٢	ابن عباس	الرايضة والموعدة في النار
٢٨٦	أبو هريرة	والذي نفسي بيده لا يسمع بي أحد من هذه الأمة وإن زنى وإن سرق
١٤٨	أبو ذر	
٤٠١	أبو هريرة	ويضرب الصراط بين ظهري جهنم
٣٩٩	أبو هريرة	يؤتى بالرجل الطويل العظيم
٤٦٣، ٨٨	أبو رافع	لألفين أحدكم متکما على أريكته
٣٦٥	معاوية بن عبد الحكم السلمي	لا يصلح في الصلاة شيء من كلام الناس
١٤٧	أبو هريرة	لا يقتل القاتل حين يقتل وهو مؤمن
٤٢٠	أبو أمامة	يا أيها الناس إنك يبدأ أنه نبي
٢٦٩	ابن مسعود	يا رب أستهزئ مني وأنت رب العالمين
٢٨٢	عائشة	يا رسول الله كيف يأتيك الوحي
٣٣٠	خباب بن الأرت	يا هناء تقرب إلى الله بما استطعت
٢٩٦	أبو هريرة	يأمر الله إسرافيل بتنفسه الصعقة
١٧٤	حذيفة بن أسد	يدخل الملك على النطفة
٢٦٩	أبو هريرة	يضحك الله سبحانه وتعالى إلى رجلين
٢٦٧	أبو سعيد الخدري	يمهل الله عز وجل حتى إذا ذهب ثلث الليل الأول
٢٦٧	أبو هريرة	ينزل ربنا تبارك وتعالى كل ليلة إلى السماء الدنيا



فهرس الآثار

الصفحة	القاتل	طرف الآخر
٥٣١	ابن مهدي	أئمة الناس في زمانهم أربعة
١٩٧، ١٩٢	محيي مولى بنى عفر	أتىت ابن عباس ومعي رجالان من الذين يذكرون القدر
١٩٧، ١٩٠	عطاء بن أبي رباح	أتىت ابن عباس وهو ينزع في زمز
١٢١	حرملة بن محيي	اجتمع حفص الفرد ومصلاق الإباضي
١٤٩	أحمد بن حنبل	احتلوا المرجئة في الحديث
٥١٤	إسماعيل بن إبراهيم	آخر كلام الجهمية أنه ليس في السماء إلا
٣٠٠	عمرو بن دينار	أدركت أصحاب النبي فمن دونهم
٣٠٤	الفضل بن دكين	أدركت الكوفة وبها أكثر من سبعمائة شيخ
١٩٤	ابن عون	أدركت الناس وما يتكلمون إلا في علي وعثمان
٣٠٣	الفضل بن دكين	أدركت ثمانمائة شيخ ونيفا وسبعين شيخاً
٤٥٦	عبد الكريم بن البكاء	أدركت عشرة من أصحاب النبي -
٤٢٤	سلیمان بن حرب	إذا أحدهه على رغم أنفك
٤٦٥	ابن عجلان	إذا أغفل العالم لا أدرى أصيّبت مقاتله
١٠٠	الشافعي	إذا جاء عن أصحاب رسول الله أقاويل مختلفة
٢٥٦	عمر بن الخطاب	إذا جلس رب على الكرسي
٥٤٤	أبو زرعة الرازي	إذا رأيت الرجل ينتقص أحداً
٢٧٣، ٧٢	هشام بن عبيد الله	إذا مات الخلق ولم يبق إلا الله

الصفحة	القاتل	طرف الآخر
٢٢٧	جابر بن زيد	اسم الله الأعظم هو الله
١٠٣،٧٣	ابن المبارك	الإسناد من الدين
٥٢٥	ابن مهدي	أصحاب جهم يريدون أن يقولوا
٢٧٤،٢١٣	ابن مهدي	أصحاب جهم يعتقدون
٢١٢،٨٧،٨٦،٨٥	الشافعي	الأصل قرآن أو سنة
٤٩٣	أحمد بن حنبل	أصول السنة عندنا التمسك
٣٦٣	إسحاق بن راهويه	أظهر اللفظ
٣٠٥	عفان بن مسلم	أعزذ بالله من الشيطان الرجيم
٢٢٢	إسحاق بن راهويه	أفضوا إلى أن قالوا أسماء الله مخلوقة
٥٤٧،٤٣٩	علي بن أبي طالب	لا أخبركم بخير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر
٤٥١	عبدة بن الصامت	لا أنتلك ماذا عليك وماذا لك
٢٢٩	ابن عباس	الإخلاص أن دعوا اللات والعزى
٢٣٠	عطاء	الإخلاص المضاهاة
٢٣١	محمد بن أسلم	أما أسماء الله التي قد ذكرها
٤٩٣،٥٥	الشافعي	إما أن تجاورونا بخير وإما أن تقوموا علينا
٥١٩،٥٠٧	هشام بن عبد الملك	اما بعد: فقد نجم قبلك رجل من الدهرية
٥٢٧	أحمد بن حنبل	أما الجهمية فلا
٣٥١	أحمد بن حنبل	أما من كان لا يعقل
٤٢٩	عائشة	أمرروا أن يستغفروا للأصحاب النبي ﷺ فسبوهم
٥٢٥	ابن مهدي	إن الجهمية أرادوا أن ينفروا
٢٧٥	ابن مهدي	إن الجهمية لم يريدوا ذا
١٦٠	علي بن أبي طالب	إن الحذر لا يرد القدر
٣٦٢	حرب الكرمانى	إن الحق والصواب الواضح المستقيم

الصفحة	القاتل	طرف الآخر
٣٣٦	الجوزجاني	إِنَّ الَّذِي حَلَفَ أَنَّ امْرَأَهُ طَالِقٌ
٤١٤	ابن أبي حاتم الرازي	أَنَّ الْزِيَادَةَ النَّظَرَ إِلَى وَجْهِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ
٥٢١	وكيع	إِنْ سُئِلْتَ عَنْهُ أَمْرَتْهُمْ أَنْ يَسْتَبِّوْهُ
٢٨٤	إِبراهيم النخعي	إِنَّ شَرِيكًا كَانَ مَعْجَبًا بِرَأْيِهِ
١٩٩	ابن المبارك	إِنَّ عُمَراً كَانَ يَدْعُو -يَعْنِي إِلَى الْقَدْرِ-
٤٩٤	أبو إدريس المخولاني	إِنَّ فَلَانَا لَا يَؤْمِنُ بِالْقَدْرِ فَلَا تَجَالِسُهُ
٣١٦	سفيان بن عيينة	إِنَّ الْقُرْآنَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ جَاءَ
٣٢٣	عبد الله بن نافع	إِنَّ قَوْمًا بِالْعَرَاقِ يَقُولُونَ الْقُرْآنَ مُخْلُقٌ
٣١٤	جعفر بن محمد	إِنَّ قَوْمًا يَقُولُونَ الْقُرْآنَ مُخْلُقٌ
٢١١	الشافعي	إِنَّ لِلْعُقْلِ حَدًا يَنْتَهِي إِلَيْهِ
٢٥٩	بيهقي بن معاذ الرازي	إِنَّ اللَّهَ عَلَى الْعَرْشِ بِإِلَيْنَا مِنَ الْخَلْقِ
٤١٩	نعميم بن حماد	إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْبَقَاءُ وَخَلَقَ الْخَلْقَ لِلْفَنَاءِ
١٩٢	محمد بن سيرين	إِنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلُ الْقَدْرِ
٨٧	عمرو بن الخطاب	إِنَّ نَاسًا يَجَادِلُونَكُمْ بِمِثْلِهِ الْقُرْآنِ
٧٤	ابن سيرين	إِنَّ هَذَا الْعِلْمُ دِينٌ
٥١٤	ابن المبارك	إِنَّا لَنَحْكُمُ كَلَامَ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى
٩١	الشافعي	أَنْتُمْ أَعْلَمُ بِالْحَدِيثِ وَالرِّجَالِ مِنِّي
١٦٧	ابن عباس	إِنْكُمْ لَسْتُمْ قَوْمًا عَرَبًا
٤٢٠	أبو هريرة	إِنْكُمْ لَنْ تَرَوْ رَبِّكُمْ حَتَّى تَنْقُوا الْمَوْتَ
٤٢٢	شريك بن عبد الله	إِنَّمَا جَاءَنَا بِهَذِهِ الْأَحَادِيثِ مِنْ جَاءَنَا بِالسَّنَنِ فِي الصَّلَاةِ
٥١٨	سعيد بن زحمة	إِنَّمَا خَرَجَ عَلَيْهِمْ جَهَنَّمُ عَلَيْهِ لِعْنَةُ اللَّهِ
٥١٣، ٧٠	حمد بن زيد	إِنَّمَا يَدُورُونَ عَلَى أَنْ يَقُولُوا لَيْسَ فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ
٤٩٦	عبد الله بن	إِنَّمَا يَمْاَشِي الرَّجُلُ وَيَصَاحِبُ مَنْ يَحْبِبُهُ

الصفحة	القاتل	طرف الآخر
	مسعود	
٢٢٩	أحمد بن حنبل	إنما يوقع الخلق على الجنة والنار
٣١١	جعفر الصادق	إنه ليس بخالق ولا مخلوق ولكنه كلام الله
٥١٦	ابن المبارك	إنهم يجعلون ربك الذي تعبد لا شيء
٤١٧	الأوزاعي	إني لأرجو أن يمحّب الله عز وجل جهّاماً وأصحابه
٥١١، ٢٩١، ٢٨٩	أبو حاتم الرازبي	أول من أتى بخلق القرآن
٢٩٠	عبيد بن هاشم	أول من قال القرآن مخلوق جهنم
٣٣٦	أحمد بن يونس	أول من قال القرآن مخلوق رجل
١٩٤	الأوزاعي	أول من نطق بالقدر
١٤٥	عكرمة بن عمّار	أين هذا الضال بالإرجاء
١٢٠	أبو زرعة الرازبي	الإيمان عندنا قول وعمل
١٢١	الحسن البصري	الإيمان كلام فحقيقة العمل
١٣٣	مجاحد	الإيمان يزيد وينقص
٣٠٠	أحمد بن حنبل	إياك أن تتكلّم في مسألة ليس لك فيها إمام
٧٠	الشافعي	بذل كلامنا صون عن كلام غيرنا
٢٢١	معمر بن المثنى	بسم الله إنما هو الله
١٣٣	حماد بن زيد	بلغني أنك تقول في الإيمان بالزيادة
٢١٨، ٧١	أحمد بن سنان	بلغني عن ابن أبي دؤاد يعني قاضي أيام الحنة
٢٧٦	أحمد بن حنبل	بلّي إن ربك عز وجل تكلّم بصوت
٥١٦	ابن مهدي	تدري إلى أي يذهبون
٥٠٤	عبد الله بن شوذب	ترك جهنم الصلاة أربعين يوماً
٣٦٢، ٣٤٩	أحمد بن حنبل	تفرقـتـ الجـهـمـيةـ عـلـىـ ثـلـاثـةـ أـصـنـافـ
٢٦٢، ٢١٣	أبو زرعة الرازبي	تقسيـرـهاـ كـمـاـ تـقـرـأـ هوـ عـلـىـ العـرـشـ اـسـتـوـىـ
٥٣٦	علي بن عاصم	تكلـمـ دـاـوـدـ الـجـوـارـبـيـ فـيـ التـشـيـيـهـ
٢١١	ابن عباس	تكلـمـ الـيـهـودـ فـيـ صـفـةـ الـرـبـ تـبـارـكـ وـتـعـالـىـ
١٢١	أبو العالية	تكلـمـواـ بـكـلـامـ الـإـيمـانـ

الصفحة	القاتل	طرف الآخر
٤١٥	مجاحد	تنظر إلى ربه تبارك وتعالى
٢٧٩	أحمد بن حنبل	توجه القرآن على خمس جهات
٤٨٦	بشار بن موسى	حاء بشر بن الوليد الكندي إلى القاضي أبي يوسف
٥١٨	عبد الحميد	جهم كافر بالله
	الحماني	
٥٢٦	حرب الكرمانى	الجهمية أعداء الله
٢٧٠	أحمد بن حنبل	الجهمية الذين قالوا القرآن مخلوق
٢٢٢	نعميم بن حماد	الجهمية قالوا إنَّ أسماء الله مخلوقة
٥٢٢	عبد الله بن المبارك	الجهمية كفار زنادقة
٥٢٣	عبد الوهاب الوراق	الجهمية كفار زنادقة مشركون
٥٣٩	يزيد بن هارون	الجواربي والمرسي كافران
٥٠٥	مروان بن معاوية	حدثني ابن عم لي من أهل خراسان أن جهema شرك في الله
٤٩١	الشافعى	حضرت الشافعى وكلمه رجل في المسجد الجامع
٥٢٩	نعميم بن حماد	حق على كل مؤمن أن يؤمن
٢٢٠	نعميم بن حماد	حق على كل مؤمن
٤٢٣	سفيان بن عيينة	حق نرويها على ما سمعناها
٤٨٥	الشافعى	حكمي في أصحاب أن يضربوا بالجريدة
٤٨٧ ، ٢٥٩	هشام بن عبيد الله	الحمد لله على التوبة
١٧٦	الحسن البصري	حيل بينهم وبين الإيمان
١٩٨ ، ١٥٢	سفيان الثوري	خلوا عنه وانقوا قرنيه
٥٠٢	السرىي بن يحيى	خطبنا خالد القسري وقال انصرفوا إلى ضحاياكم
٤٤٢	سفيان الثوري	الخلفاء خمسة

الصفحة	القاتل	طرف الآخر
١٧٢	ابن عباس	خلق الله آدم وأخذ مثاقله
٣٢٤، ٧٢	البوطي	خلق الله الخلق كله يقوله كن
١٦٩	ابن عباس	خلق الله اللوح المحفوظ
٤١٦	صالح المروزي	دس الجهمية إلى ابن المبارك رجلا
٣٢٤، ٧١	أحمد بن حنبل	دل على أن القرآن غير مخلوق
١٦٥	ابن عباس	ذاك الكافر اتخذ دينه بغير هدى من الله
٢٣٠	ابن عباس	الذين يلحدون في أسمائه
٥١٧	وكيع	الرافضة شر من القدرية
٤٢٥	ابن عباس	رأى ربه بفؤاده مرتبين
٥١٢	أحمد العجلي	رأيت بشر المرسي عليه لعنة الله
٥٠٩	بكير بن معروف	رأيت سلم بن أحرز حين ضرب عنق جهنم
٥٥	سليمان المرادي	رأيت الشافعي وهو نازل من الدرجة
١٩٦	سلم بن مخلد	رأيت النبي ﷺ في المنام
٨١	الشافعي	رأيتني خرجت من كتبسة
٤١٥	حرير بن عبد الحميد	الزيادة النظر إلى وجه الله عز وجل
٣٦٢	ابن أبي حاتم	سئل أبو زرعة عن أفعال العباد
٢٩٩	أحمد بن يحيى القطان	سئل رجل أبا الهذيل العلاف المعتزلي البصري
١١٩، ١٠٤، ١٠٠، ٣٩	ابن أبي حاتم	سالت أبي وأبا زرعة عن مذاهب أهل السنة في
١٠١٤، ١٤٠، ١٣٩، ١٣٢		أصول الدين
٢٠٩، ٢٠٧، ١٦٤، ٤٦		
٢٨٨، ٢٧٩، ٢٥٧، ٢١٦		
٣٦١، ٣٥٠، ٣٤٠، ٣٠٩		
٤٠٠، ٣٩٧، ٣٩٥، ٣٨٩		
٤٠٧، ٤٠٣، ٤٠٢		

الصفحة	القاتل	طرف الآخر
٤٣٦،٤٢٩،٤١١		
٥٣٠،٥٢٢،٤٤٦،٤٤٤		
٥٣٠،٤٢٢،٢٨٢،٢١٩	الوليد بن مسلم	سأله الأوزاعي
١٥٩	مالك بن أنس	سألته أنس عن القدر
٥٢٠	الجوزجاني	سبحان الله سمعتم أعجب من هذا
٢٨٥	ابن عباس	سبحان الله عجب
١٧٩	أبي بن كعب	سبحان الله العظيم
٢٣٩،٢١٤،٢١٠	يونس بن عبد الأعلى	سمعت أبا عبد الله محمد بن إدريس وقد سئل عن صفات الله
٤٩٢،٤٦٤،١٠٠،٥٥،٤١	ابن أبي حاتم	سمعت أبي وأبا زرعة يأمران بهجران أهل الزبغ
٣٢٨	صالح بن أحمد	سمعت أبي يحتاج بآيات القرآن غير مخلوق
٣٢٥	أبو حاتم الرازمي	سمعت بعض أهل العلم يقول
٣٢١	حمد بن نعيم	سمعت سفيان بن عيينة وسئل عن القرآن أخلاقه هو
٨١	سليمان بن	سمعت الشافعي وذكر حدثاً
	الريبع	
٥٣٧	عبد الرحمن	سمعت عبد الرحمن بن مهدي يقول
	الأصبغاني	
١٥٩	ابن وهب	سمعت مالكا يقول لرجل
٣٠٠	عمرو بن دينار	سمعت مشيختنا منذ سبعين سنة
٤٨٧	علي بن زيد	سمعت هشام بن عبد الله الرازمي وحبس رجلاً
	السلمي	
٤٦٤،١٠٠	عمر بن عبد	سن رسول الله ﷺ ولادة الأمر من بعده ستنا
	العزيز	
٢٢٤،٢٠٩	ابن عباس	السيد الذي قد كمل في سودده
٢٧٣،٧٢	إسحاق بن	صح أن الله يقول بعد فناء خلقه
	راهويه	

الصفحة	القاتل	طرف الآخر
٢٢٣	الحسن البصري	الحمد الذي القيوم الذي لا زوال له
٢٢٣	ابن عباس	الحمد الذي تحمد إليه الأشياء
٢٠٩	الشعبي	الحمد الذي لا يأكل الطعام
٢٠٨	أبي بن كعب	الحمد الذي لم يلد ولم يولد
٢٠٩	ابن مسعود	الحمد الذي ليس له أحشاء
٢٢٣	إبراهيم النخعي	الحمد الذي يحمد إليه العباد
٢٠٩	مجاحد	الحمد المصمت الذي لا جوف له
٣٥٤	أحمد بن حنبل	صنف من الجهمية استروا بالوقف
١٩٤	سفيان بن عيينة	عبد الرحمن بن إسحاق كان قدر يا
٥١٨، ٥٠٧	ابن المبارك	عجبت لشيطان أتى الناس داعيا إلى النار
٤٧٤، ٧١	أبو حاتم الرازي	علامة أهل البدع الواقعة في أهل الآخر
٤٧٦	إسحاق بن راهويه	علامة جهنم وأصحابه دعاهم على أهل الجماعة
٢٨١	الزهري	على رسول الله صلى الله عليه وسلم
٢٦٠	ابن المبارك	على السماء السابعة على عرشه
٢٦١	سفيان الثوري	علمه معهم
١٩٧	الحسن بن صالح	غيره أحب إلى منه
١٥٩	أبو حازم	الفاجرة أهتمها الفجور
٣٣٤	الريبع بن سليمان	فاحتاج عليه الشافعي وطالت فيه المناظرة
١٩٨، ١٥٢	أبيوب	فضل الرقاشي لو ولد أخرين
٥١٦	أحمد بن حنبل	في كلامهم -يعني الجهمية- كلام الزندقة
٢٢٣	إسحاق بن راهويه	قال جهنم: لو قلت أنَّ الله تسعه وتسعين اسمًا
٥٤٠	ابن أبي رواد	قد جاءكم ثور
٣٢٣	أحمد بن سنان	قد ميز الله بين الخلق والأمر

الصفحة	القاتل	طرف الأثر
٥٤١ ، ١٠٥	زيد بن أسلم	القدر قدرة الله
١٦١	ابن عباس	القدر نظام التوحيد
٣٣٦	إبراهيم بن يوسف	القرآن كلام الله
٣١٦	سفيان بن عيينة	القرآن كلام الله عز وجل
٣٧٩	محمد بن أسلم	القرآن كلام الله غير مخلوق أيما تلي
٣٠٢	الفضيل بن عياض	القرآن كلام الله غير مخلوق
٣١٧	أحمد بن حنبل	القرآن كلام الله غير مخلوق
٣١٩	إبراهيم بن شداد	القرآن كلام الله غير مخلوق
٣٦٨	محمد بن يحيى النهلي	القرآن كلام الله غير مخلوق من جميع جهاته
٥١٦	يزيد بن هارون	القرآن كلام الله لعن الله جهema
٢٠٧	أبو الوليد الطيالسي	القرآن كلام الله ليس ببيان عنده
٨١	وهب بن بقية	القرآن كلام الله ليس بالمخلوق
٣١٩	ابن عباس	القرآن كلام الله ليس بمربيوب
٣٢٤	أحمد بن حنبل	القرآن كلام الله وليس بمخلوق
٥٤٧ ، ٤٣٨	محمد بن الحنفية	قلت لأبي: من خير الناس بعد رسول الله ﷺ
١٩٧	شعيـب بن حرب	قلت لسفـيان الثورـي نـسبـي لـي قـدرـي أـزـوجـه
١٤٧	مبـارـكـ بـنـ حـسـانـ	قلـت لـعـطـاءـ بـنـ أـبـيـ رـبـاحـ
٤٢١	فتـيـةـ بـنـ سـعـيدـ	قولـ الأـئـمـةـ المـأـخـوذـ بـهـ فـيـ الكـاـبـ وـالـسـنـةـ
١٢٢	أـبـوـ حـاتـمـ الرـازـيـ	قولـنـاـ وـاخـتـيـارـنـاـ أـنـ الإـيمـانـ قولـ وـعـملـ
٣٣٦	حـمـادـ بـنـ أـبـيـ سـلـيـمانـ	قولـلـاـ لـفـلـانـ الـكـافـرـ لـاـ يـقـرـبـ بـجـلـسـيـ
٣١٨	أـحـمـدـ بـنـ حـنـبـلـ	قـيلـ لـيـ أـكـبـ ثـلـاثـ كـلـمـاتـ

الصفحة	القاتل	طرف الآخر
٢٣١	مالك بن أنس	كافر زنديق اقتلوه
٥٦	ابن أبي حاتم	كان أبي وأبو زرعة يقولان
١٩٣	العباس بن الوليد	كان الأوزاعي إذا أخذ في واحدة من ثلاث
٥٤١	سفيان بن عيينة	كان بالمدينة أيضاً شيخ عابد
١٩٣	أحمد بن حنبل	كان ثور بن يزيد الكلاعي كان يرى القدر
٥٠٦، ٢٥٨	خالد بن سليمان	كان جهنم على معبر ترمذ
١٩٩	منذر بن جهم	كان رجل منا في الأهواء زماناً
٥٥	المزني	كان الشافعي ينهانا
٤٩١	الشافعي	كان الشافعي ينهى
٤٩١، ٥٥	المزني	كان الشافعي ينهى النهي الشديد
٥٠٣	أبو نعيم البلخي	كان لجهم صاحب يكرمه
٥٥	المزني	كان مذهب الشافعي
٣٤٣	أبو زرعة الرازبي	كان يمحكي لنا أن هنا رجلاً من قصته هذا
١٤٨	أحمد بن حنبل	كان يقول بالإرجاء
٢٨١	معتمر بن سليمان	كانوا يكرهون تفسير حديث رسول الله بأراءهم
٢٥٧، ٢٥١	ابن عباس	الكرسي موضع القدمين
٥٢٠	وكيع	كفر المريسي في صفتة هذه
٢٢٢	الشافعي	كفرت بالله العظيم
٩١	الشافعي	كل حديث عن رسول الله ﷺ قوله
٥١٦	وكيع	كل صاحب هو يعرف الله عز وجل
٩٠	الشافعي	كل ما قلت وكان عن رسول الله خلاف قوله
٤٥٤، ٤٧	الشافعي	كل من غالب على الخلافة بالسيف حتى يسمى خليفة
٥١٥	حرير بن عبد الحميد	كلام الجهمية أوله عسل

الصفحة	القاتل	طرف الآخر
٢١٥	سفيان بن عيينة	كلام الله منه خرج وإليه يعود
٥١٢ ، ٤٢٢	الفضل بن دكين	كلهم روا أنا نرى ربنا
٤٤٣	محمد بن يزيد	كنت أسأل أحمد عن الخلفاء الراشدين
٥١٠	مجي بن علي	كنت عند أبي فاستأذن عليه المريسي
٤٩٤	أبو أيوب السختياني	كنت يوماً عند محمد بن سيرين إذ جاء عمرو بن عبيد
٢٢١	بشار بن موسى	كنا عند سفيان بن عيينة
٣٤٦	أحمد بن حنبل	كنا نرى السكوت عن هذا قبل أن يخوض فيه هولاء
٢٦٠	الأوزاعي	كنا والتبعون متوافرون
٤٩٠ ، ٥٦	الشافعي	لأن يتلى المرء بكل ما نهى الله
٤٩٠	الشافعي	لأن يتلى المرء بكل ما نهى الله عنه
٤٩٠	الشافعي	لأن يلقى الله عز وجل المرء
٢١٢	أحمد بن حنبل	لست بصاحب كلام
٥١٦	يزيد بن هارون	لعن الله جهema ومن قال بقوله
٣٦١	أحمد بن حنبل	اللفظية شر من الجهمية
٣٦٣	ابن راهويه	اللفظية مبدعة
٢٠٣	الفضل بن دكين	لقيت سبعمائة شيخ
٢١٩	الشافعي	للله أسماء وصفات
٢٣٩	الشافعي	للله تبارك وتعالى أسماء وصفات
٤٧٣	ابن مهدي	لم أر أحداً قط أعلم بالسنة
٤٧	الشافعي	لم أر أحداً من أصحاب الأهواء
٤١٦	عبد العزيز	لم ينزل على طم الشيطان
	الماحشون	
٧٧	ابن سيرين	لم يكرنوا يسألون عن الإسناد
٤١٨	الشافعي	لما حجب الله هؤلاء في السخط
٥٢١	إبراهيم المهدي	لما غلب على الخليفة بغداد

الصفحة	القائل	طرف الآخر
٢٨٥	سعيد بن جبير	الله عجب
١٩١	الشافعي	لو أردت أن أضع على كل مخالف كتاباً لفعلت
٣٦٤	القاسم بن سلام	لو أن رجلاً حلف
٤٩١	الليث بن سعد	لو رأيته يمشي على الماء يعني صاحب الكلام لا تثق به
٤٥٨	الفضيل بن عياض	لو كانت لي دعوة مستجابة
٤٨٢، ٣٤٦	أحمد بن حنبل	لولا ما وقع الناس فيه كان يسعه السكوت
١٣٢	سعيد بن جبير	لزيداد إيماناً
٣١٤	علي بن الحسين	ليس بمخالق ولا مخلوق ولكنه كلام الله
٣٠٧	إسحاق بن راهويه	ليس بين أهل العلم اختلاف
٢٢١، ٢١٦	نعميم بن حماد	ليس كمثله شيء ولا يشبهه شيء من الأشياء
٣٥٥	أحمد بن عبدة	ما أبابي شكت في القرآن غير مخلوق
٥٢٧	البخاري	ما أبابي صلت خلف الجهمي والرافضي
٥١٦	أحمد بن حنبل	ما أحد أضر على الإسلام من الجهمية
٣٨٧	الشافعي	ما أعطى الله نبياً ما أعطى محمدًا ﷺ
٤٦٦، ٩٠	الشافعي	ما أعلم أحداً وضع الكتب أدل على عوار قوله
٥٤١	زيد بن أسلم	ما أعلم قوماً أبعد من الله عز وجل
٤٩٢	الشافعي	ما تردى أحد بالكلام فانفع
٤٤٠	علي بن أبي طالب	ما خلقت أحداً أحب إلى أن ألقى الله بمثل عمله منك
٥١٥	علي بن عاصم	ما الذين قالوا إن الله سبحانه ولد
٤٦٨، ٩	أبو زرعة الرازي	ما رغبت قط في سكنى الري
٤٦٩	سفيان الثوري	ما سألت أبا حنيفة عن شيء
٢٥٧	مجاهد	ما السماوات والأرض عند العرش
٢٩١	هارون بن	ما سمعت الكلام في القرآن

الصفحة	القاتل	طرف الآخر
١٥٩	موسى	ما طن ذباب بين اثنين
٣٠٦	عمر بن عبد العزيز	ما عرفت بالري ولا بغداد
٤٩١	أبو الوليد	ما كلمت رجلا في بدعة
٤٦٨، ٨	الطيالسي	ما لهم - يعني أصحاب الرأي - سواك
٥٤٠	الشافعي	ما مكن لأحد من هذه الأمة
٨٥	أبي حفدر	ما من شيء إلا بين لنا في القرآن
٣١٥	الجمل	ما هو بخالق ولا مخلوق
١٤٤	إسحاق بن موسى	ما يحتاج عليهم يعني أهل الإرجاء
٢٢٢	ابن عيينة	ما يقول هذه الدوبية - يعني بشر المربيسي -
٨١	الحسن البصري	متى حدثت بمحدث من رسول الله ﷺ
٣٢٨	الشافعي	محمدت إلينا محمدت إلى العباد
٤٧	هشام بن عبيد	منهبا واحتياينا أتباع رسول الله ﷺ وأصحابه والتابعين
٥١١	الله	المربيسي عندنا خليفة جهم بن صفوان
٤١٥	أبي حاتم الرازمي	مسروقة فرحة إلى ربها ناظرة
٤٢٠	هشام	من تمام النعمة دخول الجنة
٢٢٣، ٧٧	عكرمة	من حلف باسم من أسماء الله
٢٢٤	علي	من زعم أنَّ أسماء الله عزٌّ وجل مخلوقة
٣٢٥	الشافعي	من زعم أنَّ القرآن محدث فقد كفر
١٢٢	أحمد بن حنبل	من زعم أنَّ القرآن مخلوق
٣٠٨	الحارث بن عمير	من زعم أنَّ القرآن مخلوق
	أبو ثور	
	وكيع	

الصفحة	القائل	طرف الآخر
٣٦٩	البخاري	من زعم أني قلت: لفظي بالقرآن مخلوق
٥٢٢، ٢١٨، ٧١	نعميم بن حماد	من شبه الله بشيء من خلقه فقد كفر
٤٨٠	علي بن المديني	من قال فلان مشبه علمنا أنه جهمي
٣٤٠	عبد الله بن محمد	من قال إن القرآن مخلوق فهو كافر
٣١٦	سفيان بن عيينة	من قال القرآن مخلوق
٣٢٧	قتيبة بن سعيد	من قال القرآن مخلوق فهو زنديق
٣٢٢	مالك بن أنس	من قال القرآن مخلوق يستتاب
٣٢٧	أبو الوليد الطيالسي	من قال القرآن مخلوق يفرق بينه وبين أمره
٣٤٩	ابن راهويه	من قال لا أقول القرآن مخلوق ولا غير مخلوق
٥١٢	أحمد بن حنبل	من كان أبوه يهودياً أيش تراه يكون
٣٥٣، ٣٥١	أحمد بن حنبل	من كان من أصحاب الكلام
٣٥١	أحمد بن حنبل	من كان يحسن منهم الكلام فهو جهمي
٣٤٩	أحمد بن حنبل	من لم يقل القرآن كلام الله
٥٣٢	ابن راهويه	من وصف الله فشبه صفاتيه بصفات أحد من خلق الله
٣٤٧	ابن الماجشون	من وقف في القرآن بالشك
٣٤٧	ابن الماجشون	من وقف في القرآن بالشك فهو كافر
٣١٩	ابن عباس	ما في القرآن منه
٨٩٠	أحمد بن حنبل	نؤمن بهذا كله
٤٧٣	ابن مهدي	الناس على وجوه منهم من هو إمام في السنة
١٨١، ١٨٠	الحسن البصري	الناس مختلفون على أديان شتى
٣٢٤	أبو يوسف	ناظرت أبا حنيفة ستة أشهر
٥١٤	عاصم بن علي	ناظرت جهما فتبين من كلامه أنه لا يؤمن
١٨٠	مجاحد	نزلت هذه الآية في الزنادقة
١٦٠	مطرف بن عبد	نظرت فإذا ابن آدم ملقى بين يدي إبليس

الصفحة	القاتل	طرف الآخر
	الله	
٤٦٥ ، ٨٩	الشافعي	نظرت في كتب لأصحاب أبي حنيفة
١٦١	مطرف	نظرت في هذا الأمر من كان
٥٢٢	سلام بن أبي مطبي	هؤلاء الجهمية كفار
٣٦٣	ابن راهويه	هذا بدعة لا يقار على هذا
٥١٣ ، ٢٥٨	سعيد بن عامر	هم شر قولاً من اليهود والنصارى
٥٢٣	يزيد بن هارون	هم والله زنادقة عليهم لعنة الله
٢٠٤	أحمد بن حنبل	هو أصل كل خصومة
١٨٩	علقمة	هو الرجل تنصيبه المصيبة
٢٦٢	الزمني	هو على العرش كما وصف نفسه
٢٦١	الضحاك بن مزاحم	هو على العرش وعلمه معهم
٢٢٢	جاير بن زيد	هو الله وهو اسم من أسماء الله
٣٤٥	أحمد بن حنبل	الواقف الذي يصر الكلام
٣٤٩	أحمد بن حنبل	الواقفة كفار
٥٠٥	مروان بن معاوية	وجهم مكث أربعين يوماً لا يعرف ربه
٣٧٣	أحمد بن حنبل	والجهمية وهم الذين يزعمون أنَّ القرآن مخلوق
٥٣٩	ابن عمر	والذى يحمل به ابن عمر
٥٣٩ ، ١٥٦	بيحيى بن يعمر	وردنا المدينة فلقينا ابن عمر
٣٧٩	ابن المبارك	الورق والمداد مخلوق
٤٧٤ ، ٢٠٩ ، ٤١	ابن أبي حاتم	وسمعت أبي رضي الله تعالى عنه يقول وعلامة الجهمية
٥٣٧	وكيع	وصف داود الجواربي يعني الرب عز وجل
٢٨٨	أحمد بن حنبل	والقرآن كلام الله تكلم به
١٩١	ابن أبي حاتم	وكان أول من تكلم في القدر بالبصرة
٤٢١	هشام بن عبيد	وكان فيما سألتهم في كتابكم عن أهل الجنة

الصفحة	القاتل	طرف الآخر
	الله	
٤٢٦	أبو العالية	وكان قبله مؤمنون
١٩٢	عبد العزيز بن مهران	ولا أعلم يومئذ أحداً يتكلّم في القدر
٣٦١، ٣٤٨	أبو حاتم الرازى	واللغطية جهمية
٢٢٥	الحسين البصري	ولو أَنَّ مَا في الأرض من شجرة
٢٢١	ابن عباس	ومن أسمائه العزيز الجبار
٣٣٦	إبراهيم بن يوسف	ومن قال خلوق فهو كافر
٢٧٦	أحمد بن حنبل	وهذا تنكره الجهمية
٥٢١، ٥١٠	أبو يوسف	ويحيى دع هذا الكلام
٣٣٣	مالك بن أنس	ويilk يا عبد الله من سألك عن هذه المسألة
٢٧٢، ٢٧٢، ٢٥٣، ٢٤٠، ٩٠	سلام بن أبي مطیع	ويلهم ماذا ينكرون من هذه الأحاديث
٥٤٧، ٤٣٩	علي	لا أرتى بوحد يفضلني على أبي بكر وعمر
٤٩٣	أبو قلابة	لا تجالسو أهل الأهواء
٤٩٧	بشر بن الحارث	لا تجالسوهم ولا تكلموهم
١٩٩	محز أبي الرجاء	لا ترووا عن أحد من أهل القدر
٥١٦	ركيع	لا تستخفوا بقوتهم القرآن خلوق
١٩٨	بيحيى بن معين	لا تسل عن القدرى الحبيب
٣٤٩	أحمد بن حنبل	لا تش肯 في كفراهم
٤٨٦	عبد الله أبي حضر	لا، حتى تقول الرحمن على العرش استوى
٣١٦	سفيان بن عيينة	لا نحسن غير هذا القرآن كلام الله
١٥٨	ابن مسعود	لا والله لا يطعم رجل طعم الإيمان
١٤٩	مالك بن أنس	لا يؤخذ العلم من أربعة
٥٤٨	يزيد بن هارون	لا يكتب عن الرافضة فإنهم يكذبون

الصفحة	القائل	طرف الآخر
٢٦١	علي بن المديني	يؤمنون بالرؤيا والكلام
٣٣٤	يجي بن زكريا	يا أبا عبد الله ما تقول فيمن يقول القرآن مخلوق؟
٢٣٤	عبد الله بن إدريس	يا أبا محمد إنّ قبلنا ناس يقولون إن القرآن مخلوق
٣٦٤	أبو مصعب الزهري	يا أهل العراق ما يأتينا منكم هناء
٣١٤	حيان بن سدير	بابن رسول الله ما تقول في القرآن خالق أو مخلوق؟
٥٠٨	سلم بن أحرز	يا جهنم إني لست أقتلك لأنّي قاتلته
١٧٦	علي	يا عبد الله خلقك الله لما يشاء أو لما شئت
٣٢٣	مالك بن أنس	يا عبد الله بن نافع من أين لك هذا الكلام
١٤٣	مجاهد	يبدأون فيكم مرحلة
٤١٨	معاذ بن جبل	يمحبس الله الناس يوم القيمة في صعيد واحد
٢٢٩	الأعمش	يدخلون فيها ما ليس منها
٤٢٠	ركيع	يراه المؤمنون في الجنة
١٢٠	الزهري	يزعمون أن الصلاة والزكاة ليس من الإيمان
٥٣٣	يزيد بن هارون	يستتابون إن الجهمية غلت ففرغت في غلوها
٢٨٤	عبد الرحمن القرى	يعجبني أن أقرأ بل (عجبت)
٤٦٧، ٨	أبو زرعة الرازي	يفرغ ابن مقاتل من مجلسه يوم الجمعة إلى قرب المغرب
٢٧٣، ٧٢	حمد بن نعيم	يقال للجهمية أخرون عن قول الله تعالى بعد فناء خلقه



فهرس الأعلام المترجم لهم

الصفحة	العلم
٤٨١	إبراهيم بن أبي محبى
١٧	إبراهيم بن إدريس
١٢٢	إبراهيم بن خالد (أبو ثور)
٣١٩	إبراهيم بن شداد
٤٦٩	إبراهيم بن طهمان
٢٢٣	إبراهيم بن محمد بن السري (الزجاج)
٣٣٢	إبراهيم بن محمد الفزارى
٥٢١	إبراهيم بن مهدي
٢٨٤	إبراهيم بن يزيد بن قيس التخعى
٣٣٦	إبراهيم بن يوسف
٣٦٩	أبو أحمد الأستاذى
٣٣٢	أبو بكر بن عياش
٣٠١	أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف
١٣٠	أبو عبد الله بن الحسن بن محمد الحليمي
١٧	أبو يعلى الخليلى
١٧٩	أبي بن كعب
٥٠٥	أحمد الدورقى
٣٦٤	أحمد بن أبي بكر الزهرى
٧١	أحمد بن أبي دؤاد فرج بن جرير الأيدى
٤٩٢	أحمد بن أصرم (أبو العباس)
٣٠٨	أحمد بن الحسن الترمذى
٣٠٨	أحمد بن الحسن بن حنيدب
٤٤	أحمد بن حمدان
١٤٨	أحمد بن حميد

الصفحة	العلم
٧٢	أحمد بن سلمة
٧١	أحمد بن سنان الواسطي
٥١٢	أحمد بن عبد الله بن صالح العجلي
٣٠٣	أحمد بن عبد الله بن يونس
٣٥٥	أحمد بن عبدة
٤٢	أحمد بن علي بن عمرو (أبو الفضل السليماني)
٢٩	أحمد بن علي بن المثنى (أبو يعلى الموصلي)
٢٥٢	أحمد بن محمد بن الحجاج (أبو بكر المرزوقي)
٣٦٧	أحمد بن محمد بن الحسن (أبو حامد الشريقي)
٧٥	أحمد بن محمد بن سعيد (ابن عقدة)
٢٦٢	أحمد بن محمد بن عبد الله الطلمنكي
٣٦٩	أحمد بن محمد بن هانئ (الأثمر)
٣٠٣	أحمد بن يونس
٣١٢	إسحاق بن إبراهيم
٣٩٠	إسحاق بن إبراهيم بن هانئ
١٦	إسحاق بن راهويه
٥٤٠	إسحاق بن موسى الأنصاري
٤٠٨	أسماء بنت أبي بكر الصديق
٢٢٦	أسماء بنت يزيد
٥٠٤	إسماعيل بن إبراهيم بن معمر
٥١٤	إسماعيل بن عبيد بن أبي كريمة
٤٨٣	إسماعيل بن عليه
٥٥	إسماعيل بن يحيى المزني
١٧	إسماعيل بن يزيد
٢٠١	الأسود بن سريع
١٢٢	أعين بن زيد

الصفحة	العلم
٤٢٥	أم الطفيل
١٧٤	أنس بن مالك
٣٠٢	أيوب بن أبي تيمية السختياني
٥٠٢	أيوب بن سويد
١١٥	البراء بن عازب
١٣٧	بريدة بن الحصيف
٣٢١	بشار بن موسى
٣١٨	بشر بن الحارث بن عبد الرحمن
٤٨٦	بشر بن الوليد الكندي
٤٩٤	بشر بن عمر
٥٠٩	بكير بن معروف
٤٧٧	ثمامة بن الأشرس
٢٢٢	جابر بن زيد
١٣٣	جرير بن عبد الحميد
٢٧٤	المجعد بن درهم
٣١١	جعفر بن محمد الصادق
٤٥١	حنادة بن أبي أمية
١١٧	(أبو ذر الغفاري) جندب بن حنادة
٤٩٥	حاتم الأصم
٥٠٨	الحارث بن سريح
٣٣٥	الحارث بن عمير
٣٨٣	الحارث بن هشام
٤٩٥	الحارث الحاسبي
٤٥٧	الحجاج بن يوسف
١٧٤	حديفة بن أسيد
٤٨	حديفة بن اليمان

الصفحة	العلم
٣٦٢	حرب بن إسماعيل الكرماني
١٢١	حرملة ابن يحيى
١٢١	الحسن بن أبي الحسن البصري
١٩٧	الحسن بن صالح
٤٢١	الحسن بن صالح بن حي
٤٩١	الحسن بن عبد العزيز الجروي
٤٤٤	الحسن بن علي بن خلف
٣٥٨	الحسين بن علي الكرايسبي
١٢٢	حفص الفرد
٣٣٦	حمد بن أبي سليمان
٣٣٢	(أبو أسامة)
٧٠	حمد بن زيد
٣٢١	حمد بن نعيم
١١٠	حمد بن محمد بن إبراهيم (الخطابي)
٢٨٤	حمزة بن حبيب الزيات
٢٥٢	حنبل بن إسحاق بن حنبل
٣١٤	حيان بن سدير
٥٣٤	خالد الطحان
٣٩١	(أبو أبوب الأنصاري) خالد بن زيد بن كلبي
٢٥٨	(أبو معاذ) خالد بن سليمان
٢٩٠	خالد بن عبد الله القسري
٣٣٠	خباب بن الأرت
٥٣٤	داود الجواربي
٣٥٩	داود بن علي الأصبهاني
١٢١	الريبع بن أنس البكري
٥٥	الريبع بن سليمان المرادي

الصفحة	العلم
١٢٠	رفيع بن مهران (أبو العالية الرياحي)
٥٣٧	زر بن حبيش بن حباشة
٣٥٢	زكريا بن يحيى الساجي
٤٢٢	زهير بن معاوية
٥٤١	زيد بن أسلم
١٤٧	سالم الأقطس
٥٠٢	السري بن يحيى
١١٤	سعد بن مالك بن سنان (أبو سعيد الخدري)
١١	سعيد بن جبير
٥١٨	سعيد بن زحمة
٤٣٠	سعيد بن زيد
٢٥٨	سعيد بن عامر الضبيعي
٣٦٧	سعيد بن مروان (أبو عثمان)
١٥٥	سعيد بن المسيب
٣٢٢	سعيد بن نصير الواسطي (أبو عثمان)
١٢٤	سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري
٥٤١	سفيان بن عيينة
٩٠	سلام بن أبي مطیع
٥٠٥	سلم بن أحوز
١٩٦	سلم بن خلدون الطايفي
٣٤٩	سلمة بن شبيب
٢٠٢	سلمة بن يزيد الجعفري
١٥٩	سلیمان الأشعري الكوفي (أبو حازم)
٥٣٧	سلیمان بن أبي سلیمان الشیبانی (فیروز)
١٣٧	سلیمان بن بردیدة
٤٢٤	سلیمان بن حرب

الصفحة	العلم
٣٠٢	سليمان بن طرخان التيمي
٤٣	سليمان بن مهران (الأعمش)
٥٥	سليمان المرداني
٥٣٤	سويد بن سعيد
٥٣٣	شاذ بن يحيى
٢٨٤	شريح بن الحارث بن قيس الكوفي
٤٢١	شريك بن عبد الله النخعي
٤٣	شعبة بن الحجاج
١٩٧	شعيب بن حرب
٤٩٦	شقيق البلخي
٢٨٤	(أبو وائل) شقيق بن سلمة الأنصي
٤٨٦	صالح بن الضريس
٤٢٠	صدي بن عجلان الباهلي
٤١٣	صهيب بن سنان الرومي
١١	الضحاك بن مزاحم الهملاي
٣٩٠	ضرار بن عمرو
٣٠١	طاووس بن كيسان
٤٩٤	(أبو إدريس الخولاني) عائذ بن عبد الله
٨٦	(أم المؤمنين) عائشة بنت الصديق
٥١٤	عاصم بن علي بن عاصم
١١	عامر بن شراحيل الشعبي
٤٤٢	عبد السمك
٤٢٢	العباد بن العوام
٧١	عبادة بن الصامت
٤٧٧	عباس بن منصور السكسكي
٥١٨	عبد الحميد بن عبد الرحمن الحمانى

الصفحة	العلم
٢٩٠	عبد الرحمن بن أبي ليلى
٤١٥	عبد الرحمن بن سابط
١٠٩	عبد الرحمن بن صخر الدوسي (أبو هريرة)
٥٣٧	عبد الرحمن بن عمر الأصبهاني
١٢٤	عبد الرحمن بن عمرو بن أبي عمرو الأوزاعي
٢٨٤	عبد الرحمن المقرئ
٢١٣	عبد الرحمن بن مهدي
٤٩٥	عبد الرحيم الدبلي
٤٥	عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري
٣٢٢	عبد السلام بن عاصم
١٩٤	عبد العزيز بن مهران البصري
٥١٩	عبد القاهر البغدادي
٤٥٦	عبد الكريم بن البكاء الشامي
٢٣٨	عبد الله أبا بطين
٤٨٦	عبد الله بن أبي جعفر الرازى
٢٣٤	عبد الله بن إدريس الأودي
٨١	عبد الله بن الزبير الحميدي
٢٧١	عبد الله بن سعيد (ابن كلاب)
٥٠٤	عبد الله بن شوذب
٤٢٥	عبد الله بن شقيق
٤١٦	عبد الله بن صالح بن محمد (كاتب الليث)
١١٢	عبد الله بن عباس
٤٣٧	عبد الله بن عبد الحكم
٤٨	عبد الله بن عمر
٨٩	عبد الله بن عمرو بن العاص
١٩٤	عبد الله بن عون

الصفحة	العلم
٧٣	عبد الله بن المبارك
٣٦٤	عبد الله بن محمد بن الفضل الأسدية الصيداوي
٣٦٩	عبد الله بن محمد بن المهاجر (فوران)
٣٤٠	عبد الله بن محمد بن نفيل (أبو جعفر)
٨٥	عبد الله بن مسعود
٧	عبد الله بن مسلم بن قتيبة
٣٣٣	عبد الله بن نافع الصاباغ
١٤٥	عبد الحميد بن عبد العزيز بن أبي رواد
٢٧٢	عبد الملك بن عبد الله الجوني (أبو المعالي)
٢٩١	عبد الملك بن الماجشون
٤٩٣	عبد الملك بن محمد بن عبد الله الرقاشي (أبو قلابة)
٥٢٣	عبد الوهاب الوراق
٣٣٢	عبدة بن سليمان الكلبي
٣٠١	عبيد بن عمير
٢٩٠	عبيد بن هاشم
٨٨	(ابن أبي رافع) (أبي رافع)
٥٠٦	(أبو قدامة السرخسي)
٢٧٧	(أبو نصر السجسي)
٢٨	(أبو زرعة الرازي)
٤٣	عبيد الله بن موسى
٨	عثمان بن سعيد بن خالد الدارمي
٤٦٥	العرباض بن سارية
٣٠١	عروة بن الزبير
١٤٧	عطاء بن أبي رباح
٣٠٥	عفان بن مسلم
٤٢١	عقبة بن قبيصة

الصفحة	العلم
٣١٩	عكرمة
١٤٥	عكرمة بن عمار
٤٨٦	علي الأحول
١٦	علي بن إبراهيم القطان
٣١٤	علي بن الحسين
٢٨٥	علي بن حمزة (الكسائي)
٢٢٢	علي بن خلف بن بطال (ابن بطال)
٥١٥	علي بن عاصم
٣٣٢	علي بن عاصم
٧٥	علي بن عيسى بن الجراح الوزير
٣١٧	علي بن الفرات الأصبهاني
٢٥٠	علي بن محمد بن منصور (ابن المنير)
١٥	عمار بن ياسر
١٦٣	عمران بن حصين
٣٠٠	عمرو بن دينار
٣٨٧	عمرو بن سواد السرحي
٤٥٠	عوف بن مالك الأشجاعي
٢٩٠	عيسى بن موسى
٤٨١	عيسى بن يونس بن أبي إسحاق السبيعى
٥١٠	غالب الترمذى
٣٠٣	الفضل بن دكين (أبو نعيم)
٢٢	الفضل بن شاذان الرازي
٣٠٢	الفضيل بن عياض
٢٨	القاسم بن سلام (أبو عبيد)
٩٩	قتادة بن دعامة السدوسي
٢٩١	قطيبة بن سعيد بن جميل الثقفي

الصفحة	العلم
١١	قرطة بن كعب
٢١٩	الليث بن سعد
١٤٧	مبارك بن حسان
٢١٢	المتوكل
١٣٢	مجاحد بن حير
١٩٩	محرز أبو الرجاء
٣١٤	محمد الباقر
٢٧	(أبو حاتم الرازي)
٢٩	محمد بن إسحاق الصاغاني
٣٠٤	محمد بن إسحاق بن إبراهيم (أبو العباس السراج)
٤٤	محمد بن إسحاق بن خزيمة (ابن خزيمة)
٢٣١	محمد بن أسلم
٣٠٦	محمد بن أبيوب بن يحيى
١٤٨	محمد بن الحسن الشيباني
٢٣٥	محمد بن الحسن بن فورك (أبو بكر بن فورك)
٢٥٤	محمد بن سعيد بن سابق (ابن سابق)
٤٢٣	محمد بن سليمان بن حبيب
٧٣	محمد بن سيرين
٣٦٨	محمد بن شادل
٥٠٨	محمد بن صالح مولىبني هاشم
٣٦٦	محمد بن عبد الله بن محمد (الحاكم)
١٨٦	محمد بن عبد الوهاب البصري (أبو علي الجبائي)
٤٦٥	محمد بن عجلان القرشي
٤٣٨	(ابن الحنفية)
٢٩٨	محمد بن علي بن محمد (ابن عربي)
٣٠١	محمد بن عمار

الصفحة	العلم
١٤٤	محمد بن عمر بن الحسين (الفخر الرازى)
٢٣٣	محمد بن القاسم
٣٢١	محمد بن كعب القرظى
٢٣٥	محمد بن محمد بن أحمد (أبو حامد الغزالى)
١٤٤	محمد بن محمد بن إدريس الشافعى
٢٧٢	محمد بن محمد بن محمود (أبو منصور الماتريدى)
٣١٨	محمد بن المثنى
١٢٠	محمد بن مسلم بن شهاب (الزهري)
٩	محمد بن مسلم بن وارة
٨	محمد بن مقاتل الرازى
٣١٥	محمد بن منصور الجواز
٨	محمد بن مهران الجمال الرازى (أبو جعفر)
١١٠	محمد بن نصر المرزوقي
٢٩٩	محمد بن الهذيل بن عبد الله (أبو الهذيل العلاف)
٣٦٦	محمد بن يحيى النيسابوري
٣٣١	محمد بن يحيى بن خلف المقرى
٥٣٤	محمد بن يزيد
٤٤٣	محمد بن يزيد المستملى
٢٢١	محمد بن يوسف بن علي الكرمانى
٣٠٤	محمد بن يونس بن موسى (الكديسي)
٣٣٤	محمد بن خالد بن الخانقيني
٢٩٨	محى الدين محمد بن محمد بن علي (ابن عربي)
٤٥٧	المختار بن أبي عبيد بن مسعود
٥٠٥	مروان الفزارى
٤٢٤	مسروق بن الأحدع
١٤٧	مسلم النحات

الصفحة	العلم
٤٣	مسلمة با القاسم الأندلسي
١٢٢	مصلاق الإباضي
١٦٠	مطرف بن عبد الله
٤١٨	معاذ بن جبل
٣١٠	معاوية بن عمار الذهبي
١٩١	عبد الجهني
٥٠٨	معتمر بن سليمان الطفاوي
٢٣١	معمر بن المثنى البصري
٢٦٣	مقاتل بن سليمان
١٩٩	منذر بن جهم
٢٩٠	المنصور بن محمد بن علي (أبو جعفر)
٣٣٦	موسى بن سليمان الجوزجاني
٣٣٢	ميمون بن يحيى البكري
٥٠٧	نصر بن سيار
٤٣	النعمان بن بشير
٧٠	نعيم بن حماد
٢٤٥	النواس بن سمعان الكلابي
٢٩١	هارون بن أبي علقمة الفروي
٥٠٧	هارون بن معروف
٢٩١	هارون بن موسى الفروي
٥٠٦	الهذيل بن حبيب
٣٠٦	هشام بن عبد الملك الطيالسي (أبو الوليد)
٥٠٧	هشام بن عبد الملك بن مروان
٢٥٩	هشام بن عبيد الله الرازي
٣٣٢	هشيم بن بشير الواسطي
٢٨٢	الهيثم بن خارجة

الصفحة	العلم
٨١	وكيع بن الجراح
٤٥٧	الوليد بن عقبة بن أبي معيط
٢١٩	الوليد بن مسلم
٨١	وهب بن بقية
٤٣٩	وهب بن عبد الله السوائي (أبو جحيفة)
٣٣١	يحيى بن خلف الباهلي
٣٣٢	يحيى بن زكريا بن أبي زائدة
٣٣٤	يحيى بن زكريا بن عيسى المروزي
٥٢٠	يحيى بن سعيد التيمي
١٣٧	يحيى بن سعيد القطان
٦٩	يحيى بن شرف النووي
٥١٠	يحيى بن علي بن عاصم
٧٥	يحيى بن محمد بن صاعد
٧٦	يحيى بن محمد بن يحيى الذهلي (أبو زكريا)
٢٥٩	يحيى بن معاذ الرازى
١٨	يحيى بن معين
١٣٣	يحيى بن المغيرة
٤١٤	يحيى بن المغيرة بن إسماعيل
١٥٦	يحيى بن يعمر
٤٠٤	يزيد بن صالح الفقير
٤٧	يزيد بن هارون
٤٨٦	يعقوب بن إبراهيم (أبو يوسف)
٧١	يوسف بن يحيى المصري (البوطي)
٣٠٤	يونس بن بكر
١٦	يونس بن عبد الأعلى



فهرس الفرق والطوائف المعرف بها

الصفحة	الفرق / الطائفة
٢٩٨	الاتحادية
١٢٦	الأشاعرة
٢٨	أهل الأثر
٦	الباطنية
٢٩٨	الخلولية
٣	الخوارج
٥٠٧	الدهرية
٤١	الرافضة
٤١	الزنادقة
٢٧٨	السالمية
٢٥٨	السمنية
٤٢	الشيعة
٦	الصوفية
٤٠	القدرية
٣	القرامطة
١٢٦	الكرامية
٤١	المحيرة
١٢٦	مرجئة
٤١	المتشبهة
١٢٧	المعزلة



فهرس المصطلحات والكلمات الغريبة

الصفحة	المصطلح / الكلمة
٨٨	أريكة
٢٥٩	الأنتان
٢٠٦	تأويل
٢٠٦	تحريف
٢٠٦	تشبيه
٢٠٦	تعطيل
٢٠٦	تكييف
٢٠٦	تمثيل
٤٨٥	الجريدة
٢٨١	الحقو
٩٠	خيط سحارة
٤٤١	الزرنوق
٢٨١	شجنة
٢٢٩	علة فاعلة بالطبع
٧	علم الكلام
٧	الفلسفة
٣٨٤	فيقصم
٥٣٧	الكرة
٧٦	محفو
٤٠١	مدحضة مزلة
٤٠١	مكدوس
٧	المنطق
٢٢٩	موجا بذاته
٣٦٤	نبطي
٣٨٤	الوحى

فهرس البلدان

الصفحة	البلد
١٥	أصبهان
٣	البحرين
٥٠٠	بلغ
٢٥٨	ترمذ
٤	خراسان
٣	ديار بكر
٥٠٠	سرقند
٩	طرسوس
٥٠٦	فرغانة
٤	قزوين
٣	الموصل
٤	نيسابور
٥٣٤	واسط
٣	اليمامه



فهرس المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

- ١- الآثار الواردة عن أئمة السلف في أبواب الاعتقاد من كتاب سير أعلام النبلاء للإمام الذهبي، جمع وتحريج ودراسة د/ جمال بن أحمد بن بشير بادي، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ، دار الوطن - الرياض.
- ٢- آداب الشافعی ومناقبہ لابن أبي حاتم قدم له وحقق أصله الشيخ عبد الغنی عبد الخالق، مکتبة الخانجي ١٣٧٢هـ - ١٩٥٣م.
- ٣- الإبانة عن أصول الديانة لأبی الحسن الأشعري، تحقيق د/ فوقيہ حسین محمد، الطبعة الأولى ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م، دار الأنصار بالقاهرة.
- ٤- الإبانة عن شریعة الفرقة الناجیة ومجانبة الفرق المذمومة لأبی عبد الله عبید الله بن محمد ابن بطة، تحقيق رضا بن نعسان معطی، والدکتور عثمان عبد الله آدم الأثیوبی، والدکتور یوسف بن عبد الله الوابل، طبعة ١٤١٥هـ، نشر دار الرایة - الرياض.
- ٥- إبطال التأویلات لأخبار الصفات لأبی یعلی الفراء، القسم المخطوط منه (غير المطبوع) نسخی مصورة. مکتبة الدکتور صالح بن محمد العقیل بالمدینة المنورۃ.
- ٦- ابن أبي حاتم الرازی وأثره في علوم الحديث رسالة ماجستير مقدمة من الأستاذ رفعت فوزی عبد المطلب بدار العلوم بالقاهرة.
- ٧- إتحاف القاری بمعرفة جهود وأعمال العلماء على صحيح البخاری لحمد عصام عرار الحسینی، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٧هـ، نشر الیمامۃ للطباعة والنشر.
- ٨- إثبات صفة العلو لموقن الدين أبي محمد عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي، تحقيق د/ أحمد بن عطيۃ الغامدی، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ، مؤسسة علوم القرآن، بیروت، نشر مکتبة العلوم والحكم، المدینة المنورۃ.
- ٩- إثبات عذاب القبر لأبی بکر احمد بن الحسین البیهقی، تحقيق د/ شرف محمود

- القضاة، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ، نشر دار الفرقان.
- ١٠- اجتماع الجيوش الإسلامية على غزو المغطلة والجهمية لابن القيم الجوزية دراسة وتحقيق د/ عواد بن عبد الله المعتق الطبعة الثانية ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م، مكتبة الرشد الرياض.
- ١١- أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم لشمس الدين أبي عبد الله محمد المقدسي، الطبعة الثانية سنة ١٩٠٩م، ليدان.
- ١٢- أخبار أصبهان لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني، طبع ليدن ١٩٢٤م.
- ١٣- الاختلاف في اللفظ والرد على المشبهة لابن قتيبة عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ - دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
- ١٤- الأربعين في صفات رب العالمين للإمام الذهبي، تحقيق عبد القادر محمد عطا الطبيعة الأولى ١٤١٣هـ، مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة.
- ١٥- الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد للجويني عبد الملك، تحقيق أسعد تميم طبعة ١٤٠٥هـ، مركز الخدمات والأبحاث الثقافي - بيروت.
- ١٦- الاستيعاب لابن عبد البر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر القرطبي، دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان ١٣٥٩هـ.
- ١٧- أسد الغابة في معرفة الصحابة. تحقيق محمد البنا ومحمد عاشور ومحمود فايد. طبع الشعب.
- ١٨- الإسرائيليات في التفسير والحديث د/ محمد السيد حسين الذهبي، سلسلة البحوث الإسلامية الكتاب السابع والثلاثون السنة الثالثة شعبان ١٣٩١هـ، أكتوبر ١٩٧١م.
- ١٩- الأسماء والصفات للبيهقي، حققه محمد زاهد الكوثري، دار إحياء التراث العربي بيروت - لبنان.
- ٢٠- الإصابة في تمييز الصحابة، للحافظ ابن حجر، مؤسسة الحلبي وشركاه ١٣٢٨هـ.

طبع الأوقست.

٢١- أصل السنة واعتقاد الدين تحقيق محمد عزيز شمس. نشر في مجلة الجامعة السلفية رواي
التراث، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ - ١٩٩١م، بومباي - الهند.

٢٢- أصول الدين، لأبي منصور عبد القاهر بن طاهر البغدادي، الطبعة الثالثة ١٤٠١هـ،
دار الكتب العلمية.

٢٣- أصول السنة للإمام أبي عبد الله محمد بن عبد الله الشهير بابن أبي زمرين، تحقيق
عبد الله بن محمد بن عبد الرحيم البخاري، الطبعة الأولى سنة ١٤١٥هـ، نشر مكتبة
الغرباء الأثرية - المدينة المنورة.

٤- أضواء البيان في إيضاح القرآن للشيخ محمد الأمين بن محمد المختار
الشنقيطي، مطبعة المدنى - القاهرة.

٥- الاعتصام لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطئي اللخمي، المكتبة التجارية - مصر.

٦- الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد للبيهقي، تحقيق أحمد عصام الكاتب، الطبعة الأولى
١٤٠١هـ، دار الآفاق الجديدة - بيروت. ونسخة أخرى بتصحيح الشيخ أحمد
المرسي، طبع بالقاهرة سنة ١٣٨٠هـ.

٧- اعتقادات فرق المسلمين والمشركيں لفخر الدين محمد بن عمر الرازي، طبعة
١٤٠٢هـ دار الكتب العلمية بيروت.

٨- الأعلام لخير الدين الزركلي - الطبعة الثالثة بيروت ١٩٦٩م.

٩- أعلام الحديث في شرح صحيح البخاري للخطابي، تحقيق ودراسة د/ محمد بن سعد
بن عبد الرحمن آل سعود. من منشورات مركز إحياء التراث الإسلامي بجامعة أم
القرى بمكة المكرمة.

١٠- إعلام الموقعين عن رب العالمين لابن القيم الجوزية، تحقيق محمد محى الدين عبد الحميد.

١١- الإعلان بالتوضيح لمن ذم التاريخ لشمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي، نشرة

القدسي - دمشق عام ١٣٤٩هـ. وأخرى لدار الكتاب العربي - بيروت ١٣٩٩هـ.

٣٢-إغاثة اللهفان لابن القيم، تحقيق محمد حامد الفقي، الناشر دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت.

٣٣-اتضاء الصراط المستقيم في مخالفة أصحاب الجحيم لابن تيمية، تحقيق محمد حامد حامد الفقي، مطابع المجد التجارية.

٣٤-الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف من الأسماء والكنى والأنساب لأبي نصر علي بن هبة الله الشهير بابن ماكولا.

٣٥-الأم للشافعي، دار الشعب ١٣٨٨هـ.

٣٦-الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة لابن عبد البر، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان.

٣٧-الأنساب لأبي سعيد عبد الكري姆 بن أبي بكر بن محمد السمعاني، نشره مار جيلوثر سنة ١٩١٢م - لندن. وأخرى بتحقيق عبد الرحمن المعلمي، طبعة ثانية ١٤٠٠هـ، الناشر محمد أمين دمع - بيروت.

٣٨-الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به للقاضي أبي بكر بن الطيب البصري الباقلاني، الطبعة الثانية، تحقيق محمد زاهد الكوثرى، مؤسسة الخانجى ١٣٨٢هـ.

٣٩-أهل السنة والجماعة معالم الانطلاق الكجرى لمحمد عبد الهادى المصرى، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ، دار طيبة للنشر والتوزيع - الرياض.

٤٠-الإيمان لابن أبي شيبة، تحقيق الألبانى، دار الأرقام - الكويت.

٤١-الإيمان محمد بن يحيى بن أبي عمر العدنى، تحقيق حمد بن حمدى الجابرى، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٧هـ، دار السلفية - الكويت.

٤٢-الإيمان لابن مندة محمد بن إسحاق بن يحيى بن مندة، تحقيق د/ علي بن ناصر الفقيهي، الطبعة الأولى، نشر المجلس العلمي لإحياء التراث الإسلامي، الجامعية الإسلامية بالمدينة المنورة.

- ٤٣- الإيمان لأبي عبيد القاسم بن سلام، تحقيق الشيخ محمد ناصر الدين الألباني، نشر دار الأرقم - الكويت.
- ٤٤- الإيمان لشيخ الإسلام ابن تيمية، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان.
- ٤٥- الباعث الحيث شرح اختصار علوم الحديث لأحمد شاكر.
- ٤٦- بدائع الفوائد لابن القيم، طبعة دار الكتاب العربي - بيروت.
- ٤٧- البداية والنهاية لأبي الفداء إسماعيل بن كثير القرشي الدمشقي، الطبعة الأولى ١٩٦٦م دار المعارف بيروت. والطبعة الثانية ١٩٧٧م. مطبعة السعادة بمصر.
- ٤٨- البدع والنهي عنها للإمام محمد بن وضاح القرطبي الأندلسي، الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ، دار الرائد العربي، بيروت - لبنان.
- ٤٩- البرهان في معرفة عقائد أهل الأديان لعباس بن منصور السكّسكنى، تحقيق خليل أحمد إبراهيم الحاج، الطبعة الأولى ١٤٠٠هـ. دار التراث العربي للطباعة والنشر.
- ٥٠- بغية المرتاد لشيخ الإسلام ابن تيمية، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ، مكتبة العلوم والحكم.
- ٥١- بلدان الخلافة الشرقية لكي لسترنج. ترجمة بشير فرنسيس وكوركيس عواد، طبعة الرابطة بغداد، سنة ١٣٧٣هـ / ١٩٥٤م.
- ٥٢- بهجة قلوب الأبرار لابن سعدي، طبعة مطبعة الكيلانى، القاهرة، الناشر السعيدية - الرياض.
- ٥٣- تاريخ الإسلام للإمام الذهبي، تحقيق د/ عمر عبد السلام تدمري، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ، دار الكتاب العربي - بيروت.
- ٥٤- تاريخ بغداد للحافظ أبي بكر أحمد بن علي الشهير بالخطيب البغدادي، الناشر دار الكتاب العربي - بيروت.
- ٥٥- تاريخ التراث العربي لفؤاد سزكين ترجمة د/ فهمي أبو الفضل، الطبعة الأولى

- ٦١- تأريخ جرجان لأبي القاسم حمزة بن يوسف السهمي، مطبعة حيدر آباد لعام ١٣٧٧هـ. ونسخة أخرى لعالم الكتب - بيروت لبنان سنة ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
- ٦٢- تاريخ الجهمية والمعزلة للشيخ جمال الدين القاسمي الدمشقي، الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ، طبع مؤسسة الرسالة - بيروت.
- ٦٣- تاريخ الرسل والملوك لأبي جعفر محمد بن حرير الطبرى، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الثانية، نشر دار المعارف بمصر. ونسخة أخرى لدار الفكر ١٣٩٩هـ.
- ٦٤- التاريخ الكبير لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري، المكتبة الإسلامية بتركيا.
- ٦٥- بصرة الحكم في أصول الأقضية ومناهج الأحكام للقاضي برهان الدين إبراهيم بن علي بن فرحون المالكي، طبع بهامش فتح العلي المالك للشيخ محمد أحمد عليش، دار العرفة للطباعة والنشر بيروت - لبنان.
- ٦٦- التبصیر في الدين وتمیز الفرقة الناجیة عن الفرق الھالکة لأبي المظفر طاهر بن محمد الإسفراینی. تحقيق محمد زاہد الکوثری، الطبعة الأولى ١٣٥٩هـ، مطبعة الأنوار.
- ٦٧- التبصیر في الدين وتمیز الفرقة الناجیة عن الفرقة الھالکة لأبي مظفر طاهر بن محمد الإسفراینی، تحقيق کمال یوسف الحوت، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ، عالم الكتب - بيروت.
- ٦٨- تبیین کذب المفتری فيما نسب إلى أبي الحسن الأشعري لابن عساکر الدمشقی، الطبعة الثالثة ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م، دار الكتاب العربي - بيروت.
- ٦٩- تحفة الأحوذی شرح جامع الترمذی للمبارکفوری عین بنشره الحاج حسن ایرانی دار الكتاب العربي بيروت. ونسخة أخرى لمطبعة المدنی، العباسية - القاهرة، الطبعة الثانية ١٣٨٣هـ.

- ٦٥- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي لجلال الدين السيوطي تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف.
- ٦٦- التدميرية لشيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق د/ محمد بن عودة السعودي، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ، شركة العبيكان للطباعة والنشر.
- ٦٧- تذكرة الحفاظ للحافظي - نشر دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان.
- ٦٨- التذكرة في أحوال الموتى وأمور الآخرة للقرطبي، طبعة المكتبة التوفيقية - القاهرة.
- ٦٩- ترتيب المدارك وتقريب المسالك لعرفة مذهب مالك للقاضي عياض، تحقيق أحمد بك محمد، دار مكتبة الفكر طرابلس - ليبيا، منشورات مكتبة الحياة بيروت.
- ٧٠- التعريفات، لعلي محمد الشريف الجرجاني، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان.
- ٧١- تعظيم قدر الصلاة لحمد بن نصر المروزي، تحقيق د/ عبد الرحمن القرایوئی، مكتبة الدار بالمدينة المنورة.
- ٧٢- تفسير أسماء الله الحسنى لأبي إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج، تحقيق أحمد الدقاد، دار الأمون للتراث - دمشق ١٣٩٥هـ.
- ٧٣- تفسير الطبرى (جامع البيان في تفسير القرآن) لأبي جعفر محمد بن جرير الطبرى، طبعة الحلبي - مصر.
- ٧٤- تفسير القرآن العظيم لابن أبي حاتم: الأجزاء التي قام بعض الباحثين بتحقيقها وقدمت رسائل علمية بجامعة أم القرى بمكة المكرمة.
- ٧٥- تفسير القرآن العظيم لابن كثير إسماعيل بن كثير الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م، دار الريان للتراث، نشر دار الحديث - القاهرة.
- ٧٦- التفسير الكبير لابن تيمية تحقيق د/ عبد الرحمن عميرة، طبعة الدار الكتب العلمية ١٤٠٨هـ.

- ٧٧-تقريب التهذيب للحافظ ابن حجر، بتحقيق أبي الأشبال صغير أحمد شاغف الباكستاني، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ، دار العاصمة للنشر والتوزيع - الرياض.
- ٧٨-التقريب في أصول الحديث للنووي محي الدين بن شرف مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح وأولاده - القاهرة.
- ٧٩-التقيد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح حققه عبد الرحمن محمد عثمان، نشر المكتبة السلفية بالمدينة المنورة ومكتبة القاهرة، الطبعة الأولى ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م.
- ٨٠-تلبيس إبليس لابن الجوزي، الناشر دار المدنى للطباعة والنشر والتوزيع، مطبعة المدنى.
- ٨١-التمهيد لما في الموطأ من المعانى والأسانيد لابن عبد البر يوسف بن عبد الله، نشر وزارة الأوقاف المغربية.
- ٨٢-النبیهات السنیة على العقیدة الواسطیة لعبد العزیز بن ناصر الرشید. مطبعة الإمام بمصر. ونسخة أخرى لدار الرشید للنشر والتوزیع، طبع دار الأصفهانی للطباعة بجدة.
- ٨٣-النبیهات اللطیفة على ما احتوت عليه العقیدة الواسطیة من المباحث المنیفة للعلامة عبد الرحمن ابن سعدي، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ، دار ابن القیم.
- ٨٤-تهذیب الآثار وتفضیل معانی الثابت عن رسول الله ﷺ من الأخبار لمحمد بن جریر الطبری، تحقیق د/ ناصر الرویشد، وعبد القیوم عبد رب النبی، مطابع الصفا بیکة المكرمة ١٤٠٢هـ.
- ٨٥-تهذیب الأسماء واللغات للنووی محي الدین زکریا بن شرف، دار الكتب العلمیة - بیروت.
- ٨٦-تهذیب تاریخ ابن عساکر هذبه عبد القادر بن بدراں، طبع الترقی دمشق ١٣٣٢هـ.
- ٨٧-تهذیب التهذیب للحافظ ابن حجر العسقلانی الطبعة الأولى حیدر آباد بالهند ١٣٢٥هـ.

- ٨٨- تهذيب سنن أبي داود لابن القيم الجوزية تحقيق أحمد شاكر و محمد الفقى. الطبعة الثانية ١٣٩٩ هـ المطبعة العربية و نشر المكتبة الأثرية باكستان.
- ٨٩- تهذيب الكمال في أسماء الرجال لأبي الحجاج يوسف المزي، تحقيق د/ بشار عواد مؤسسة الرسالة.
- ٩٠- تهذيب اللغة للأزهرى.
- ٩١- توالي التأسيس للحافظ ابن حجر، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ، دار الكتب العلمية - بيروت.
- ٩٢- التوحيد وإثبات صفات الرب عز وجل لابن خزيمة محمد بن إسحاق، تحقيق د/ عبد العزيز الشهوان - دار الرشد الرياض ١٤٠٨ هـ.
- ٩٣- التوحيد ومعرفة أسماء الله عز وجل وصفاته على الاتفاق والتفرد لابن مندة محمد بن إسحاق بن محمد، تحقيق د/ علي ناصر الفقيهي، مركز شئون الدعوة بالجامعة الإسلامية.
- ٩٤- توضيح الكافية الشافية للشيخ عبد الرحمن بن ناصر السعدي.
- ٩٥- تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، طبعة مطابع الدجوى - القاهرة، الناشر المؤسسة السعيدية بالرياض.
- ٩٦- جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر يوسف بن عبد الله، الطبعة الثانية ١٣٨٨ هـ نشر المكتبة السلفية بالمدينة المنورة.
- ٩٧- جامع الرسائل لابن تيمية، تحقيق د/ محمد رشاد سالم، الطبعة الثانية ١٤٠٥ هـ، نشر المدنى.
- ٩٨- جامع العلوم والحكم لابن رجب عبد الرحمن بن أحمد، مصطفى الخلبي، الطبعة الرابعة، ونسخة أخرى تحقيق شعيب الأرناؤط، مؤسسة الرسالة.
- ٩٩- الجامع لأخلاق الراوى وآداب السامع للخطيب البغدادي، تحقيق د/ محمود الطحان، مكتبة المعارف - الرياض.

- ١٠٠-الجرح والتعديل لعبد الرحمن بن أبي حاتم تعليق عبد الرحمن المعلمي الطبعة الأولى ١٣٧١هـ. دار الكتب العلمية - بيروت.
- ١٠١-جماع العلم للشافعي محمد بن إدريس، المطبوع مع الأم.
- ١٠٢-جمع الجواجم المعروف بالجامع الكبير جلال الدين السيوطي الطبعة (جمع البحوث الإسلامية) ١٣٧٠هـ - ١٩٧٠م.
- ١٠٣-الجواهر المضيئة في طبقات الحنفية لأبي محمد عبد القادر بن أبي الوفاء محمد بن محمد القرشي الحنفي، الطبعة الأولى، مجلس دائرة المعارف النظامية الكائنة في الهند حيدر آباد.
- ٤-حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح لابن القيم الجوزية، الطبعة الأولى ١٤١١هـ - ١٩٩١م، مكتبة دار التراث - المدينة المنورة.
- ٥-الحججة على تارك الحججة لأبي الفتح المقدسي.
- ٦-الحججة في بيان الحججة لأبي القاسم التيمي قوام السنة إسماعيل بن محمد، تحقيق محمد ربيع ومحمد بن محمود، دار الرأية - الرياض.
- ٧-الحديث حجة بنفسه في العقائد والأحكام للشيخ الألباني، الطبعة الثالثة ١٤٠٠هـ، الدار السلفية - الكويت.
- ٨-الحسبة في الإسلام لابن تيمية، تحقيق سيد بن محمد بن أبي سعدة، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م، نشر وتوزيع مكتبة دار الأرقام - الكويت.
- ٩-حكاية المنازرة في القرآن مع بعض أهل البدعة لابن قدامة عبد الله بن أحمد بن محمد المقدسي، تحقيق عبد الله بن يوسف الجديع، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ، مكتبة الرشد - الرياض.
- ١١٠-حلية الأولياء وطبقات الأصفياء لأبي نعيم أحمد بن عبد الله، دار الفكر.
- ١١١-الحيدة للكناني عبد العزيز المكي، تحقيق د/ علي ناصر الفقيهي، مركز الدعوة في

الجامعة الإسلامية.

- ١١٢- الخلافة والدولة في العصر العباسي للدكتور محمد حلمي محمد أحمد الطبعة الأولى، مكتبة نهضة مصر - القاهرة.
- ١١٣- خلق أفعال العباد للإمام البخاري طبعة ١٣٨٩هـ، مطبعة النهضة بمكة المكرمة. ونسخة أخرى بتحقيق بدر البدار، الدار السلفية - الكويت.
- ١١٤- الدر المنشور في التفسير المأثور للسيوطى، الناشر محمد أمين دمج - بيروت.
- ١١٥- درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية، تحقيق د/ محمد رشاد سالم، الطبعة الأولى ١٤٠١هـ، نشر جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية الرياض.
- ١١٦- الدرر السننية في الأحوجة النجدية: جمع عبد الرحمن بن قاسم، الطبعة الثانية، من مطبوعات المكتب الإسلامي بيروت، توزيع دار الإفتاء السعودية.
- ١١٧- دلائل النبوة للبيهقي، تحقيق عبد المعطي قلعيجي، دار الريان - القاهرة.
- ١١٨- الديجاج المذهب لابن فرحون المالكي، تحقيق د/ محمد الأحمدى أبو النور، مطبعة دار التراث - القاهرة.
- ١١٩- ذكر حسنة الإمام أحمد بن حنبل لحنبل بن إسحاق بن حنبل، تحقيق د/ محمد نغاشي، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ، مطبعة سعدي - عابدين.
- ١٢٠- رد الإمام الدارمي عثمان بن سعيد على بشر المرisi ضمن عقائد السلف للنشر، والطالبي. وأخرى بتصحيح وتعليق محمد حامد الفقي دار الكتب العلمية - بيروت.
- ١٢١- الرد على الجهمية لابن مندة محمد بن إسحاق بن محمد تحقيق د/ علي بن محمد بن ناصر الفقيهي، الطبعة الأولى ١٤٠١هـ.
- ١٢٢- الرد على الجهمية للدارمي عثمان بن سعيد، تحقيق بدر البدار، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ، الدار السلفية.
- ١٢٣- الرد على الجهمية والزنادقة للإمام أحمد بن محمد بن حنبل، تحقيق د/ عبد الرحمن

- ١٢٤- الرد على من يقول القرآن مخلوق للنجاد أحمد بن سلمان، تحقيق رضا الله محمد، عميرة، دار اللواء - الرياض - ١٣٩٧هـ.
- ١٢٥- رسائل إخوان الصفاء وخلان الوفاء، طبعة دار صادر الطباعة والنشر، دار بيروت للطباعة والنشر.
- ١٢٦- رسالة إلى أهل الغرب بباب الأبواب لأبي الحسن الأشعري، تحقيق د/ عبد الله شاكر، المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ١٤١٣هـ.
- ١٢٧- رسالة السجزي إلى أهل زيد في الرد على من أنكر الحرف والصوت للإمام الحافظ أبي نصر عبيد الله بن سعيد السجزي، تحقيق ودراسة د/ محمد باكريم باعبد الله، الطبعة الأولى سنة ١٤١٣هـ، الجامعة الإسلامية.
- ١٢٨- رسالة الشافعي محمد بن إدريس، تحقيق أحمد شاكر.
- ١٢٩- الرسالة القشيرية لعبد الكريم القشيري، تحقيق د/ عبد الخاليم محمود، ومحمد بن شريف، دار الكتب الحديثة - مصر.
- ١٣٠- الرسالة المدنية لابن تيمية، تحقيق الوليد بن عبد الرحمن الفريبان، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ، دار طيبة الرياض.
- ١٣١- الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة لمحمد بن جعفر الكتاني، دار الفكر بدمشق؛ وأخرى بتحقيق وشرح أحمد محمد شاكر مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، الطبعة الأولى سنة ١٣٥٨هـ - ١٩٤٠م.
- ١٣٢- رفع الشبهة والغرر عن من يحتاج على فعل المعاصي بالقدر للكرمي مرعي بن يوسف الخنبلي، تحقيق أسعد محمد التميمي، الطبعة الأولى، دار حراء مكة ١٤١٠هـ.
- ١٣٣- روح المعاني للألوسي.
- ١٣٤- الروض الباسم في الذب عن سنة أبي القاسم لأبي عبد الله محمد بن إبراهيم

- الوزير، طبعة دار المعرفة - بيروت ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- ١٣٥- الروض المعطار في خبر الأقطار لمحمد عبد المنعم الحميري، طبعة ١٩٧٥م المكتب الإسلامي.
- ١٣٦- رياض الصالحين للإمام يحيى بن شرف النووي، دار إحياء الكتب العربية بدون تاريخ.
- ١٣٧- زاد المعاد في هدي خير العباد لابن القيم، تحقيق شعيب الأرناؤوط وآخر، الطبعة الثامنة ١٤٠٥هـ، مؤسسة الرسالة.
- ١٣٨- الزهد لهناد بن السري الكوفي، تحقيق القرایوائی، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي.
- ١٣٩- زيادة الإيمان ونقصانه وحكم الاستثناء فيه / عبد الرزاق بن عبد المحسن العباد البدر، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م، الناشر مكتبة دار القلم والكتاب - الرياض.
- ١٤٠- سلسلة الأحاديث الصحيحة للألباني، طبعة ١٣٩٢هـ نشر المكتب الإسلامي، والطبعة الرابعة سنة ١٤٠٨هـ، نشر المكتب الإسلامي.
- ١٤١- سلسلة الأحاديث الضعيفة للشيخ الألباني.
- ١٤٢- السنة لأبي بكر أحمد بن محمد الخلال، دراسة وتحقيق د/ عطية بن عتيق الزهراني، الطبعة الثانية ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م، الناشر دار الرأية للنشر والتوزيع - الرياض.
- ١٤٣- السنة لأبي بكر عمرو بن أبي عاصم، تحقيق وتخریج الشيخ الألباني، الطبعة الأولى، طبع المكتب الإسلامي.
- ١٤٤- السنة للإمام أحمد بن حنبل ضمن شذارات بلاتين من طيبات كلمات سلفنا الصالح، جمع وتحقيق محمد حامد الفقي. مطبعة السنة الحمدية بالقاهرة سنة ١٣٧٥هـ - ١٩٥٦م.
- ١٤٥- السنة للخلال مخطوط بمكتبة الجامعة الإسلامية.
- ١٤٦- السنة لعبد الله بن الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق د/ محمد بن سعيد القحطاني،

- الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ، دار عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع.
- ١٤٧- السنة قبل التدوين د/ محمد عجاج الخطيب. الطبعة الأولى، مكتبة وهبة بالقاهرة ١٣٨٣هـ - ١٩٦٣م.
- ١٤٨- السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، تأليف د/ مصطفى السباعي، الطبعة الثانية ١٣٩٨هـ، المكتب الإسلامي.
- ١٤٩- سنن ابن ماجة محمد بن يزيد القزويني، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، طبعة عيسى البابي.
- ١٥٠- سنن أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني، تحقيق عزت الدعاش.
- ١٥١- سنن الترمذى للإمام أبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة، نشر دار الكتب العلمية، بيروت. ونسخة أخرى بتحقيق أحمد شاكر وتكلمة إبراهيم عطوة، الطبعة الثانية ١٣٨٣هـ، طبعة مصطفى الحلبي.
- ١٥٢- سنن الدارمي عبد الله بن عبد الرحمن، طبعة عبد الله هاشم يمانى، المدينة النبوية ١٣٨٦هـ.
- ١٥٣- السنن الكبرى للبيهقي، دار المعرفة - بيروت ١٤١٣هـ.
- ١٥٤- سنن النسائي أحمد بن شعيب الطبعة الأولى ١٣٨٣هـ، طبعة الحلبي.
- ١٥٥- سير أعلام النبلاء للحافظ محمد بن أحمد الذهبي بتحقيق شعيب الأرناؤوط، وآخرين الطبعة الأولى، والثالثة، سنة ٤٠٥هـ نشر: مؤسسة الرسالة.
- ١٥٦- شأن الدعاء لحمد بن محمد أبي سليمان الخطابي، تحقيق أحمد بن يوسف الدقاد، الطبعة الأولى، دار المأمون للتراث - دمشق.
- ١٥٧- شذرات الذهب في أخبار من ذهب لعبد الحفيظ بن العماد نشر دار الفكر بيروت.
- ١٥٨- شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة للإمام هبة الله بن الحسن اللالكائي تحقيق د/ أحمد بن سعد حمدان الغامدي قدم رسالة دكتوراة بجامعة أم القرى.

- ١٥٩- شرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار بن أحمد، تحقيق د/ عبد الكريم عثمان، الطبعة الأولى، مطبعة الاستقلال الكبرى ١٣٨٤هـ.
- ١٦٠- شرح جوهرة التوحيد للشيخ إبراهيم البيجوري، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٣هـ، نشر دار الكتب العلمية بيروت - لبنان.
- ١٦١- شرح السنة للبربهاري أبي محمد الحسن بن علي بن خلف، تحقيق د/ محمد بن سعيد القحطاني، دار ابن القيم، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ.
- ١٦٢- شرح السنة للبغوي، تحقيق شعيب الأرناؤوط وزهير الشاويش، الطبعة الأولى ١٤٠٠هـ، الناشر المكتب الإسلامي.
- ١٦٣- شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز الحنفي تحقيق د/ عبد الله بن عبد المحسن التركي، شعيب الأرناؤوط، الطبعة الأولى ١٤١١هـ، مؤسسة الرسالة - بيروت.
- ١٦٤- شرح العلل لابن رجب عبد الرحمن بن رجب الحنبلي، تحقيق صبحي جاسم، مطبعة الكانبي - بغداد، نشر وزارة الأوقاف العراقية.
- ١٦٥- شرح كتاب التوحيد من صحيح البخاري لفضيلة الشيخ عبد الله بن محمد الغنيمان، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٥هـ، نشر مكتبة الدار بالمدينة المنورة.
- ١٦٦- شرح المقاصد للتفتازاني تحقيق وتعليق الدكتور عبد الرحمن عميرة الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ، مطبعة عالم الكتب بيروت - لبنان.
- ١٦٧- شرح النووي لصحيح مسلم محي الدين أبي زكريا يحيى بن شرف، نشر دار إحياء التراث العربي عن الطبعة الأولى ١٣٤٧هـ.
- ١٦٨- الشرح والإبانة على أصول السنة والديانة لابن بطة العبكري، تحقيق د/ رضا نعسان، المكتبة الفيصلية - مكة المكرمة.
- ١٦٩- شرف أصحاب الحديث للخطيب البغدادي، تحقيق د/ محمد بن سعيد أوغلي، دار إحياء السنة النبوية - تركيا.

- ١٧٠-الشريعة لأبي بكر محمد بن حسين الأجري، تحقيق حامد الفقى، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ، نشر حديث أكاديمى، مطابع الأشرف لاهور - باكستان.
- ١٧١-شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل لابن القيم، تحرير الحسانى حسن عبد الله، نشر مكتبة دار التراث - القاهرة، بدون تاريخ.
- ١٧٢-الشيخ عبد الرحمن بن السعدي وجهوده في توضيح العقيدة د/ عبد الرزاق بن عبد المحسن العباد البدر، رسالة ماجستير مقدمة للجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى ١٤١١هـ - ١٩٩٠م، الناشر مكتبة الرشد - الرياض.
- ١٧٣-صحيح البخاري للإمام محمد بن إسماعيل ترتيب محمد فؤاد عبد الباقي -المطبوع مع فتح الباري- المطبعة السلفية.
- ١٧٤-صحيح الجامع الصغير للألبانى، الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ، المكتب الإسلامي.
- ١٧٥-صحيح سنن ابن ماجة للألبانى، الطبعة الأولى، نشر مكتب التربية.
- ١٧٦-صحيح سنن أبي داود للشيخ محمد ناصر الدين الألبانى، الطبعة الأولى، نشر مكتب التربية لدول الخليج العربي، طبع مكتب الإسلامي.
- ١٧٧-صحيح مسلم للإمام مسلم بن الحجاج تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، الطبعة الأولى،
- ١٧٨-صريح السنة للطبرى أبي جعفر محمد بن جرير، تحقيق بدر يوسف المعتوق، دار الخلفاء - الكويت.
- ١٧٩-الصفات للدارقطنى أبي الحسن علي بن عمر، تحقيق د/ علي بن ناصر الفقيهي، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ.
- ١٨٠-الصفات الإلهية في الكتاب والسنة للدكتور محمد أمان بن علي الجامي، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ، مطابع الجامعة الإسلامية، نشر المجلس العلمي، إحياء التراث الإسلامي بالجامعة.
- ١٨١-صون المنطق والكلام عن فن المنطق والكلام للسيوطى تعليق على الشامي النشار

دار الكتب العلمية - بيروت.

- ١٨٢-الضعفاء للبرذعي، تحقيق دراسة وتحقيق د/ سعدي الهاشمي، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ
- ١٩٨٢م، نشر المجلس العلمي لإحياء التراث الإسلامي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.
- ١٨٣-الضعفاء للعقيلي أبي جعفر محمد بن عمرو بن موسى، تحقيق د/ عبد المعطي قلعجي، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ، دار الكتب العلمية.
- ١٨٤-طبقات الحفاظ لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي تحقيق علي محمد عمر، الطبعة الأولى مكتبة وهرة ١٣٩٣هـ.
- ١٨٥-طبقات الحنابلة لأبي يعلى، الناشر دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت -لبنان. ونسخة أخرى لمطبعة السنة الحمدية ١٣٧١هـ - ١٩٥٢م القاهرة.
- ١٨٦-طبقات الشافعية الكبرى لعبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي، تحقيق عبد الفتاح الحلو ومحمود الطنامي، الطبعة الأولى ١٣٨٣هـ، مطبعة عيسى البابي وشركاه بمصر.
- ١٨٧-طبقات الصوفية لأبي عبد الرحمن السلمي، تحقيق نور الدين شريعة، الطبعة الأولى سنة ١٣٧٢هـ، مطابع دار الكتاب العربي بمصر.
- ١٨٨-طبقات الفقهاء الشافعية لأبي عاصم محمد بن أحمد العبادي. طبعة ليدن.
- ١٨٩-طبقات الفقهاء لأبي إسحاق الشيرازي، تصحيح الشيخ خليل الميس، دار القلم بيروت - لبنان.
- ١٩٠-الطبقات الكبرى لعبد الوهاب الشعراوي، طبعة ١٢٨٦هـ حجرية قديمة.
- ١٩١-الطبقات الكبرى لمحمد بن سعد كاتب الواقدي - مطبعة دار صادر، بيروت.
- ١٩٢-طبقات المفسرين لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي - طهران ١٩٦٠م.
- ١٩٣-طبقات المفسرين محمد بن علي بن أحمد الداودي تحقيق علي محمد عمر الطبعة

- الأولى ١٣٩٢هـ، نشر مكتبة وهبة.
- ١٩٤- الطرق الحكيمية في السياسة الشرعية لابن القيم الجوزية، تحقيق محمد حامد الفقي ١٣٧٢هـ، مطبعة السنة المحمدية - القاهرة.
- ١٩٥- طريق الهجرتين وباب السعادتين لابن القيم، الطبعة الثانية ١٣٩٤هـ، تصحيح محب الدين الخطيب، المطبعة السلفية.
- ١٩٦- ظلال الجنة في تحرير السنة للألباني، طبع مع السنة لابن أبي عاصم الطبعة الأولى ١٤٠٠هـ، المكتب الإسلامي.
- ١٩٧- العالم الإسلامي في العصر العباسي / الدكتور حسن أحمد.
- ١٩٨- العبر في خبر من غير الإمام الذهبي، تحقيق صلاح الدين المنجد، دائرة المطبوعات والنشر بالكويت، مطبعة حكومة الكويت ١٩٦٠م.
- ١٩٩- عقيدة أهل السنة والجماعة تأليف محمد بن إبراهيم الحمد، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ، دار الوطن - الرياض.
- ٢٠٠- عقيدة أهل السنة والجماعة لفضيلة الشيخ محمد بن صالح العثيمين، الطبعة الثانية سنة ١٤٠٧هـ، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.
- ٢٠١- عقيدة أهل السنة والجماعة في الصحابة الكرام - رضي الله عنهم - تأليف الدكتور ناصر بن علي عائض حسن الشیخ، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ- ١٩٩٣م، نشر مكتبة الرشد، الرياض.
- ٢٠٢- عقيدة السلف وأصحاب الحديث لأبي عثمان إسماعيل بن عبد الرحمن الصابوني، دراسة وتحقيق د/ ناصر بن عبد الرحمن بن محمد الجديع، النشرة الأولى ١٤١٥هـ، دار العاصمة للنشر والتوزيع - الرياض.
- ٢٠٣- العقيدة السلفية في كلام رب البرية عبد الله بن يوسف الجديع، الطبعة الثانية ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م، دار الإمام مالك - الرياض.

- ٤- العقيدة الواسطية، تحقيق المراس، نشر الرئاسة العامة للإفتاء - الرياض ١٤٠٣هـ.
ونسخة أخرى بشرح الدكتور صالح الفوزان.
- ٥- علل الحديث لابن أبي حاتم، دار المعرفة بيروت - لبنان ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥.
- ٦- العلل المتنامية في الأحاديث الواهية لابن الجوزي، تحقيق إرشاد الأثري، نشر دار الكتب العلمية عن النسخة المطبوعة في الهند.
- ٧- العلو للعلي الغفار في صحيح الأخبار وسقيمها للإمام الذهبي، تحقيق أبو محمد أشرف بن عبد المقصود، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م، مكتبة أضواء السلف.
- ٨- عمدة القاري شرح صحيح البخاري لحمد بن أحمد بن موسى العيني، طبع دار الفكر ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- ٩- عون المعبد شرح سنن أبي داود لأبي الطيب محمد بن أشرف بن أمير بن علي الصديقي العظيم آبادي، الطبعة الثانية ١٣٨٩هـ، المكتبة السلفية بالمدينة المنورة.
- ١٠- غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجوزي، بعنایة: ج . برجستاسر، الطبعة الأولى، سنة ١٣٥١هـ، نشر مكتبة الخانجي بمصر.
- ١١- فتح الباري للحافظ ابن حجر، الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م القاهرة. دار الريان للتراث.
- ١٢- فتح رب البرية بتلخيص الحموية للشيخ محمد بن صالح العثيمين (ضمن رسائل في العقيدة). الطبعة الثانية ١٤٠٤هـ - ١٩٨٣م، مكتبة المعارف بالرياض.
- ١٣- فتح القدير للشوكياني، الطبعة الثانية ١٣٨٣هـ - مصطفى البابي الحلبي - مصر.
- ١٤- الفتح الكبير في ضم الزيادة إلى الجامع وهو بلال الدين السيوطي، ترتيب يوسف النبهاني. دار الكتب العربية الكبرى بالقاهرة.
- ١٥- فتح المغيث شرح ألفية الحديث للعرافي تأليف شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السحاوي، ضبط وتحقيق عبد الرحمن محمد عثمان، نشر المكتبة السلفية بالمدينة

المنورة ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م.

- ٢١٦- فتوح البلدان للبلاذري أحمد بن يحيى بن جابر بن داود البغدادي، طبع ونشر مكتبة النهضة المصرية - القاهرة.
- ٢١٧- الفتوحات المكية لابن عربي، تحقيق د/ عثمان يحيى، تصدر ومراجعة د/ إبراهيم مذكور، طبعة ١٣٩٥هـ، الهيئة المصرية العامة للكتب - القاهرة.
- ٢١٨- الفتوى الحموية الكيرى لشيخ الإسلام ابن تيمية، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، توزيع دار الباز للنشر والتوزيع - مكة المكرمة. ونسخة أخرى للمطبعة السلفية بالقاهرة، الطبعة الرابعة ١٤٠١هـ.
- ٢١٩- الفرق بين الفرق لعبد القاهر البغدادي، الطبعة الأولى سنة ١٣٩٣، والثالثة سنة ١٩٧٨م، منشورات دار الآفاق الجديدة - بيروت.
- ٢٢٠- الفصل في الملل والأهواء والتحل لأبي محمد علي بن أحمد بن حزم، الطبعة الثانية ١٣٩٥هـ، دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت.
- ٢٢١- فضائل الصحابة للإمام أحمد بن حنبل، تحقيق وصي الله بن محمد عباس الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ. مركز البحث العلمي، جامعة أم القرى، مؤسسة الرسالة.
- ٢٢٢- الفقه الأكبر للإمام أبي حنيفة النعمان، مطبوع مع شرحه لشراحه ملا علي القاري، دار الكتب العلمية، بيروت ١٣٩٩هـ.
- ٢٢٣- الفقيه والمتفقه للخطيب البغدادي الطبعة الثانية ١٤٠٠هـ، دار الكتب العلمية - بيروت.
- ٢٢٤- الفهرست تأليف محمد بن إسحاق النديم - القاهرة ١٣٤٨هـ.
- ٢٢٥- الفوائد البهية في ترجم الحنفية للكنوي، طبعة ١٣٩٣هـ الناشر نور محمد.
- ٢٢٦- فوات الوفيات لمحمد بن شاكر بن أحمد الكبيري تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، الناشر مكتبة النهضة المصرية.

- ٢٢٧-قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة لابن تيمية، تحقيق د/ ربيع بن هادي المدخلبي، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م، مكتبة لينة.
- ٢٢٨-القاموس المحيط بحمد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادى، تحقيق مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٦هـ نشر مؤسسة الرسالة - بيروت.
- ٢٢٩-القرامطة لابن الجوزي، تحقيق محمد الصباغ، الطبعة السادسة ١٤٠٤هـ، المكتب الإسلامي.
- ٢٣٠-القواعد المثلثة في صفات الله وأسمائه الحسنة لفضيلة الشيخ ابن عثيمين، بتحريج أشرف بن عبد المقصود، الطبعة الثانية سنة ١٤١٤هـ، نشر مكتبة السنة - القاهرة.
- ٢٣١-الكافش للإمام الذهبي، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
- ٢٣٢-الكامل في التاريخ/ أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد الشيباني المعروف بابن الأثير، نشرة إدارة المنيرية ١٣٥٣هـ. وأخرى للدار صادر بيروت عام ١٣٩٩هـ.
- ٢٣٣-الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي عبد الله بن عدي الجرجاني، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ، دار الفكر.
- ٢٣٤-كتاب الزينة في الكلمات الإسلامية العربية لأبي حاتم أحمد بن حمدان تحقيق حسين بن فيض الله الهمданى بالقاهرة ١٩٥٧م الطبعة الثانية.
- ٢٣٥-كتاب عقائد السلف، أحمد بن حنبل، والبخاري، وابن قتيبة، وعثمان الدارمي. الناشر منشأة المعارف بالاسكندرية، طبع شركة الاسكندرية للطباعة والنشر ١٩٧١م.
- ٢٣٦-كشف اصطلاحات الفنون للتهانوي، حققه الدكتور لطفي عبد البديع، وترجم النصوص الفارسية الدكتور عبد النعيم محمد حسين طبعة ١٣٨٢هـ، مكتبة النهضة المصرية بمصر.
- ٢٣٧-الكافية في علم الرواية للخطيب البغدادي طبع دائرة المعارف العثمانية بميدن آباد الدكن سنة ١٣٥٧هـ.

- ٢٣٨-الباب في تهذيب الأنساب لابن الأثير عز الدين محمد بن علي مطبعة دار صادر - بيروت.
- ٢٣٩-لسان العرب لابن منظور الأفريقي، طبعة دار صادر بيروت، بدون تاريخ.
- ٢٤٠-لسان الميزان للحافظ ابن حجر العسقلاني حيدر آباد بالهند سنة ١٣٢٩ هـ.
- ٢٤١-اللمع لأبي النصر عبد الله بن علي السراج الطوسي، تحقيق عبد الحليم محمود، وطه عبد الباقي سرور - القاهرة ١٩٦٠ م.
- ٢٤٢-لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأخرى بشرح الدرة المضية في عقد الفرقة المرضية، محمد بن أحمد السفاريني، عليها تعليقات الشيخ عبد الرحمن أبا بطين والشيخ سليمان بن سحمان الطبعة الثانية ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.
- ٢٤٣-جمع الأمثال للميداني، الطبعة الثالثة سنة ١٣٧٩ هـ - ١٩٥٩ م، مطبعة السعادة بمصر.
- ٢٤٤-جمع الزوائد ومنبع الفوائد للهيثمي نور الدين علي بن أبي بكر، نشر دار الكتاب العربي - بيروت.
- ٢٤٥-مجموع الفتاوى لشيخ الإسلام ابن تيمية، جمع عبد الرحمن بن قاسم ومساعدة ابنه محمد، الطبعة الأولى ١٣٨١ هـ، مطبع الرياض.
- ٢٤٦-مجموعة الرسائل الكبرى لشيخ الإسلام ابن تيمية، دار إحياء التراث العربي - بيروت. ونسخة أخرى لمكتبة ومطبعة محمد علي صبيح وأولاده - بمصر.
- ٢٤٧-محصل أفكار المتقدمين والمتاخرين من العلماء والحكماء والتكلمين للرازي، راجعه وقدم له عبد الرؤوف سعد. الناشر مكتبة الكليات الأزهرية - القاهرة.
- ٢٤٨-المحيط بالتكليف لعبد الجبار بن أحمد الهمданى، جمع الحسن بن أحمد بن منتويه. الناشر المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والنشر - القاهرة.
- ٢٤٩-المختار من صحاح اللغة لحمد محى الدين عبد الحميد و محمد عبد اللطيف السبكى، مطبعة الاستقامة بالقاهرة.

- ٢٥٠- مختصر الصواعق المرسلة لابن القيم الجوزية - اختصار محمد الموصلي - طبعة دار الكتب العلمية بيروت - لبنان.
- ٢٥١- مختصر العلو للشيخ محمد ناصر الدين الألباني، الطبعة الأولى ١٤٠١هـ، المكتب الإسلامي - بيروت.
- ٢٥٢- مختصر المؤمل في الرد إلى الأمر الأول لأبي شامة المقدسي، تحقيق صلاح الدين مقبول، طبعة مكتبة الصحوة الإسلامية - الكويت ١٤٠٣هـ.
- ٢٥٣- مختصر وشرح وتهذيب سنن أبي داود للحافظ المنذري وابن القيم الجوزية، تحقيق توفيق حامد، مطبعة السنة الحمدية، سنة ١٣٦٨هـ.
- ٢٥٤- مدارج السالكين في منازل إياك نعبد وإياك نستعين لابن القيم، تحقيق محمد حامد الفقي، عام ١٣٧٥هـ. ونسخة أخرى لدار الكتب العلمية. ط الأولى سنة ١٤٠٣هـ.
- ٢٥٥- المدخل إلى السنن الكبرى لأبي بكر البهجهي، تحقيق د/ محمد ضياء الرحمن الأعظمي، دار الخلفاء - الكويت ١٤٠٤هـ.
- ٢٥٦- مذاهب الإسلاميين للدكتور عبد الرحمن بدوي، الطبعة الثانية ١٩٨٣م، دار العلم للملايين بيروت - لبنان.
- ٢٥٧- مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاء لصفي الدين البغدادي تحقيق علي البحاوي الطبعة الأولى ١٣٧٣هـ، دار إحياء الكتب العربية.
- ٢٥٨- مسائل الإمام أحمد لابن هانئ إسحاق بن إبراهيم، تحقيق زهير الشاويش، طبعة ١٤٠٠هـ، المكتب الإسلامي.
- ٢٥٩- مسائل الإمام أحمد لأبي داود السجستاني سليمان بن الأشعث محمد رشيد رضا مطبعة النار - القاهرة.
- ٢٦٠- المستدرك على الصحيحين للحاكم أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن البيع وبذيله التلخيص للذهبى، دار المعرفة - بيروت.

- ٢٦١-مسند الإمام أحمد بن محمد بن حنبل، دار صادر - بيروت.
- ٢٦٢-مسند الحميدي لأبي بكر عبد الله بن الزبير، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، المجلس العلمي كراتشي - باكستان.
- ٢٦٣-مشاهير علماء نجد وغيرهم للشيخ عبد الرحمن بن عبد اللطيف آل الشيخ، الطبعة الثانية ١٣٩٤هـ بإشراف دار اليمامة للبحث والترجمة والنشر.
- ٢٦٤-مشكاة المصايب للتبيريزي محمد بن عبد الله، تحقيق محمد بن ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي.
- ٢٦٥-المصباح المنير في غريب الشرح الكبير تأليف أحمد بن محمد بن علي المقرئ الفيومي دار المعارف - القاهرة.
- ٢٦٦-مصنف ابن أبي شيبة، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ، المكتب الإسلامي - بيروت.
- ٢٦٧-معجم البلدان لياقوت الحموي دار الفكر، دار صادر بيروت.
- ٢٦٨-معجم لغة الفقهاء د/ محمد رواس خلعة جي، ود/ حامد صادق، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ، دار النفائس للطباعة والنشر.
- ٢٦٩-معجم المؤلفين لعمر رضا كحاله، دار إحياء التراث العربي، نشر مكتبة المشتى - بيروت.
- ٢٧٠-معجم مقاييس اللغة لأحمد بن فارس، الطبعة الثانية، سنة ١٣٩١هـ، مصطفى الحليبي. مصر.
- ٢٧١-معجم الوسيط، طبعة دار المعارف بمصر، سنة ١٣٩٣ - ١٩٧٣.
- ٢٧٢-معرفة السنن والآثار لأبي بكر البهقي، تحقيق د/ عبد المعطي أمين قلعجي، الطبعة الأولى ١٤١١هـ، جامعة الدراسات الإسلامية - كراتشي.
- ٢٧٣-معرفة علوم الحديث للحاكم أبي عبد الله محمد بن عبد الله الحافظ النسابوري،

تحقيق السيد معظم حسين، الطبعة الثانية ١٩٧٧ م، المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر في بيروت.

٢٧٤-المعرفة والتاريخ ليعقوب بن سفيان الفسوبي، تحقيق د/ أكرم ضياء العمري، الطبعة الثانية ٤٠١ هـ، مؤسسة الرسالة.

٢٧٥-المغني في ضبط أسماء الرجال ومعرفة كنی الرواۃ وألقابهم وأنسابهم لمحمد طاهر بن علي الهندي، دار الكتاب العربي بيروت - لبنان سنة ١٣٩٩ هـ.

٢٧٦-مفتاح الجنة في الاحتجاج بالسنة بخلال الدين السيوطي، الطبعة الثالثة ١٣٩٩ هـ، - المدينة المنورة.

٢٧٧-مفتاح دار السعادة لابن القيم الجوزية - دار نجد.

٢٧٨-مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين لأبي الحسن الأشعري تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد الطبعة الثانية ١٣٨٩ هـ مكتبة النهضة المصرية - القاهرة.

٢٧٩-مقدمة ابن خلدون: عبد الرحمن بن محمد بن خلدون مكتبة دار الشعب - القاهرة.

٢٨٠-الملل والنحل محمد بن عبد الكريم بن أحمد الشهريستاني تحقيق عبد العزيز الوكيل. دار الفكر بيروت.

٢٨١-مناسبات ترافق البخاري لابن جماعة محمد بن إبراهيم بن جماعة، تحقيق محمد بن إسحاق السلفي، الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ، نشر الدار السلفية بومباي - الهند.

٢٨٢-مناقب الإمام أحمد بن حنبل لابن الجوزي، تحقيق د/ عبد الله بن عبد المحسن التركي، الطبعة الأولى ١٣٩٩ هـ، مكتبة الخانجي بمصر.

٢٨٣-مناقب الشافعی لأبی بکر احمد بن الحسین البیهقی تحقيق السيد احمد صقر الطبعة الأولى ١٣٩١ هـ، مكتبة دار التراث بالقاهرة.

٢٨٤-مناقب الشافعی للرازی، تحقيق د/ احمد حجازی السقا الطبعة الأولى.

٢٨٥-المنتظم في تاريخ الملوك والأمم / ابن الجوزي الطبعة الأولى دار المعارف العثمانية

بجیدر آباد ۱۳۵۷هـ.

۲۸۶- منهاج السنة النبوية لشيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق محمد رشاد سالم، نشر جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ۱۴۱۶هـ.

۲۸۷- المهج الأحمد في تراجم أصحاب الإمام أحمد لأبي اليمن العليمي، تحقيق وتعليق محمد محي الدين عبد الحميد، عادل نويهض، الطبعة الأولى ۱۴۰۴هـ - ۱۹۸۴م، عالم الكتب.

۲۸۸- منهاج الإمام الشوكاني في العقيدة تأليف الدكتور عبد الله نومسوك، الطبعة الأولى ۱۴۱۴هـ - ۱۹۹۴م. مكتبة دار القلم والكتاب - الرياض.

۲۸۹- منهاج الحافظ ابن حجر العسقلاني في العقيدة من خلال كتابه فتح الباري تأليف محمد إسحاق كندو، الطبعة الأولى ۱۴۱۹هـ - ۱۹۹۸م. مكتبة الرشد - الرياض.

۲۹۰- موارد الظمان إلى زوائد ابن حبان للهيثمي علي بن أبي بكر، تحقيق عبد الرزاق حمزة، دار الكتب العلمية - بيروت.

۲۹۱- المواقف للشاطئي أبي إسحاق إبراهيم بن موسى اللخمي.

۲۹۲- المواقف في علم الكلام للإيجي، عالم الكتب بيروت - لبنان.

۲۹۳- ميزان الاعتدال في نقد الرجال للإمام الذهبي، تحقيق علي محمد البجاوي، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه.

۲۹۴- النبوات لشيخ الإسلام ابن تيمية، الطبعة الثانية ۱۴۰۲هـ.

۲۹۵- النجوم الزاهرة في ملوك مصر لأبي الحasan يوسف بن تغردي بردى طبعة سنة ۱۳۲۷هـ.

۲۹۶- التزوات الاستقلالية في الخلافة العباسية لعبد الفتاح السرينجاوي، دار الكتب الأهلية الطبعة الرابعة ۱۹۴۵هـ.

۲۹۷- نزهة النظر شرح نخبة الفكر لابن حجر العسقلاني، المكتبة العلمية المدينة المنورة.

۲۹۸- التزول للدارقطني أبي الحسن علي بن عمر، تحقيق د/ علي ناصر الفقيهي، الطبعة الأولى ۱۴۰۳هـ.

- ٢٩٩-نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام للدكتور سامي، الطبعة الأولى، دار المعارف القاهرة ١٣٨٧هـ - ١٩٦٩م.
- ٣٠٠-نقض تأسيس الجهمية - مطبوع - لشيخ الإسلام ابن تيمية، تصحيح وتعليق محمد ابن عبد الرحمن بن قاسم، مؤسسة قرطبة.
- ٣٠١-نقض المنطق لشيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق حامد الفقي، دار الكتب العلمية - بيروت.
- ٣٠٢-النكت الظراف على الأطراف للحافظ ابن حجر طبع مع تحفة الأشراف بإشراف عبد الصمد شرف الدين، نشر دار القيمة بومباي - الهند.
- ٣٠٣-النهاية في غريب الحديث والأثر لمحمد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد الجزرى ابن الأثير، تحقيق محمود محمد الطناحي وآخر، دار إحياء الكتب العربية - القاهرة. ونسخة أخرى لدار إحياء التراث العربي - بيروت، الناشر المكتبة الإسلامية.
- ٣٠٤-النهج الأسمى في شرح أسماء الله الحسنى لمحمد بن حمد الحمود، الطبعة الأولى، مكتبة الإمام الذهبي - الكويت.
- ٣٠٥-نوينة ابن القيم الجوزية، طبع دار البارز - مكة المكرمة.
- ٣٠٦-نيل الأوطار من أحاديث سيد الأخيار شرح متقى الأخبار لمحمد بن بن علي بن محمد الشوكاني، دار الجليل في بيروت ١٩٧٣م.
- ٣٠٧-هدي الساري مقدمة فتح الباري للحافظ ابن حجر، نشر المكتبة السلفية - القاهرة.
- ٣٠٨-هدية العارفين، أسماء المؤلفين وأثار المصنفين للبغدادي، طبع سنة ١٩٥١م، منشورات مكتبة المثنى بغداد.
- ٣٠٩-الواقي بالوفيات لصلاح الدين خليل بن أبيك الصفدي تحقيق هـ. ريت استانبول - جمعية المستشرقين الألمانية. وأخرى باعتناء شكري فيصل سنة ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
- ٣١٠-الوحى الحمدي لمحمد رشيد رضا، الطبعة العاشرة، المكتب الإسلامي، ١٤٠٥هـ.
- ٣١١-وسطية أهل السنة بين الفرق للدكتور محمد با كريم با عبد الله، الطبعة الأولى

١٤١٥هـ - ١٩٩٤م، نشر دار الرأية للنشر والتوزيع - الرياض.
٣١٢- وفيات الأعيان وأبناء أبناء الزمان لابن خلكان أحمد بن محمد، تحقيق د/ إحسان
عباس، دار صادر - بيروت.

فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
ب	مقدمة
ج	أهمية الموضوع وأسباب اختياره.
د	خطة البحث.
ح	منهج البحث.
ط	الصعوبات والعقبات.
ل	شكر وتقدير.
١	الباب التمهيدي: حياة الإمام ابن أبي حاتم و منهجه في بيان المسائل الاعتقادية.
١	الفصل الأول: عصره الذي عاش فيه.
٢	المبحث الأول: الحالة السياسية.
٤	الحالة التي كانت عليها مدينة الري.
٦	المبحث الثاني: الحالة الدينية.
١٠	المبحث الثالث: الحالة العلمية والفكرية.
١٣	الفصل الثاني: حياته الشخصية
١٥	المبحث الأول: اسمه، ونسبه، وكنيته.
١٦	المبحث الثاني: مولده وأسرته.
١٩	المبحث الثالث: بعض أخلاقه وصفاته.
٢١	الفصل الثالث: حياته العلمية.
٢٢	المبحث الأول: نشأته العلمية.
٢٣	أشهر رحلاته العلمية.
٢٥	ما لقيه الإمام ابن أبي حاتم من المشقة في طلب العلم.
٢٧	المبحث الثاني: شيوخه وتلاميذه.
٣٠	بعض شيوخ ابن أبي حاتم على وجه الإجمال.
٣٢	تلاميذه.
٣٢	بعض أشهر تلاميذه.

الصفحة	الموضوع
٣٣	بعض تلاميذه إجمالا
٣٤	المبحث الثالث: سعة علمه ومؤلفاته.
٣٥	أشهر مؤلفات ابن أبي حاتم.
٣٨	وفاته.
٣٩	المبحث الرابع: عقيدته.
٤٢	اتهام ابن أبي حاتم بالتشيع.
٤٩	أهم المصادر التي ترجمت لابن أبي حاتم.
٥٢	الفصل الرابع: منهج ابن أبي حاتم في بيان المسائل الاعتقادية، وأصالته فيها، والأدلة التي اعتمد عليها في بيانها، ومنهجه في تلك
٥٢	الأدلة.
٥٣	المبحث الأول: منهجه في بيان المسائل الاعتقادية.
٨٠	المبحث الثاني: أصالته في بيان المسائل الاعتقادية.
٨٤	المبحث الثالث: الأدلة التي اعتمد عليها في بيان الاعتقاد، ومنهجه في تلك الأدلة.
٨٥	المطلب الأول: احتجاجه بالكتاب العزيز ومنهجه في ذلك.
٨٧	المطلب الثاني: احتجاجه بالسنة الشريفة ومنهجه في ذلك.
٨٨	تقرير ابن أبي حاتم حجية السنة.
٨٨	سوق الأحاديث على حجية السنة.
٨٩	إثارة الآثار على حجية السنة.
٩١	وقفه في وجه المبتدة الذين يحاولون التخلص من الاستدلال بالسنة
٩١	تطبيقه العملي في حياته وطلبه ومصنفاته.
٩٣	منهج ابن أبي حاتم في الاحتجاج بالسنة.
٩٨	المطلب الثالث: احتجاجه بالآثار السلفية ومنهجه في ذلك.
١٠٢	منهج ابن أبي حاتم في الاحتجاج بالآثار.
١٠٤	المطلب الرابع: احتجاجه بالإجماع.
١٠٦	الباب الأول: جهود الإمام ابن أبي حاتم الرازى في توضيح العقيدة.

الصفحة	الموضوع
١٠٧ ١٠٨	الفصل الأول: جهوده في توضيح مسائل الإيمان. تمهيد.
١٠٩ ١٢٥	المبحث الأول: بيان ابن أبي حاتم معنى الإيمان ودخول الأعمال في مسماه. التعليق.
١٢٨ ١٣١	المبحث الثاني: بيان ابن أبي حاتم زيادة الإيمان ونقصانه. الآثار السلبية التي رواها ابن أبي حاتم لبيان زيادة الإيمان ونقصانه.
١٣٥ ١٤٢	المبحث الثالث: بيان ابن أبي حاتم مسألة الاستثناء في الإيمان. المبحث الرابع: رد ابن أبي حاتم على الفرق المخالفه لذهب السلف في مباحث الإيمان.
١٤٧ ١٥١	المبحث الخامس: معاملة المرجئة بترك الرواية عنهم. الفصل الثاني: جهود ابن أبي حاتم في توضيح مسائل القدر.
١٥٢ ١٥٣	تمهيد في بيان مكانة جهوده في باب القدر. تعريف القدر لغة.
١٥٥ ١٥٦	تعريف القدر شرعاً. المبحث الأول: تقرير ابن أبي حاتم وجوب الإيمان بالقدر.
١٥٧ ١٦٣	الآثار التي ساقها ابن أبي حاتم وهي تقرر وجوب الإيمان بالقدر. المبحث الثاني: تقريره مراتب الإيمان بالقدر.
١٨٣ ١٨٥	المبحث الثالث: تقريره وجوب الاجتهاد في العمل وعدم الاتكال على القدر. الاحتجاج بالقدر على المعاصي.
١٩٠ ١٩٠	المبحث الرابع: تقريره كراهة الخوض في القدر، وذكره لأول من أحدثه. المطلب الأول: تقريره كراهة الخوض في القدر.
١٩٤ ١٩٦	المطلب الثاني: ذكره لأول من أحدث القول في القدر. المبحث الخامس: تقريره حكم معاملة القدرية.
٢٠١ ٢٠٥	المبحث السادس: مسألة أهل الفتنة ومن في حكمهم. الفصل الثالث: جهود ابن أبي حاتم في توضيح الأسماء والصفات.
٢٠٦	المبحث الأول: منهج ابن أبي حاتم في باب الأسماء والصفات.

الصفحة	الموضوع
٢٠٧	المنهج الأول: إثبات ما أثبته الله رسوله من أسماء الله الحسنى وصفاته العليا.
٢٠٨	المنهج الثاني: نفي ما نفاه الله عن نفسه أو نفاه عنه رسوله ﷺ، وتنزيه الله عن الناقص والعيوب.
٢١٠	المنهج الثالث: السكوت وعدم الخوض فيما لم يرد به النص نفيا وإثباتاً.
٢١٢	المنهج الرابع: إجراء نصوص الأسماء والصفات على ظاهرها اللاقنة بالله تعالى.
٢١٤	المنهج الخامس: منهج عدم التأويل والتعطيل.
٢١٦	المنهج السادس: منهج عدم التكليف والتشبيه والتلميذ.
٢٢٠	المبحث الثاني: جهوده في بيان ثبوت أسماء الله الحسنى.
٢٢١	المطلب الأول: بيانه ثبوت الأسماء الحسنى للله تعالى.
٢٢١	المطلب الثاني: بيانه كون أسماء الله تعالى غير مخلوقة.
٢٣٨	المبحث الثاني: جهوده في بيان صفات الله تعالى.
٢٣٩	جملة من الصفات التي قررها الإمام ابن أبي حاتم.
٢٤١	الصفات الذاتية:
٢٤١	صفة السمع والبصر.
٢٤٢	صفة اليد.
٢٤٤	صفة الإصبع.
٢٤٦	صفة الوجه.
٢٥٠	صفة العين.
٢٥١	صفة القدم.
٢٥٣	الصفات الفعلية:
٢٥٣	صفة العلو والاستواء.
٢٦١	الجمع بين نصوص المعية ونصوص الاستواء
٢٦٦	صفة التزول.
٢٦٨	صفة الضحك.

الصفحة	الموضوع
٢٧٠	صفة الكلام.
٢٧٢	تقرير ابن أبي حاتم صفة الكلام لله تعالى.
٢٨٠	صفة الصمدية وعدم المثلية.
٢٨١	صفة الحقو.
٢٨٤	صفة العجب.
٢٨٦	الفصل الرابع: جهود ابن أبي حاتم في تقرير مسألة كون القرآن كلام الله تعالى غير مخلوق.
٢٨٧	تمهيد.
٢٨٩	تاريخ ابتداء القول بخلق القرآن.
٢٩٢	المبحث الأول: الأحاديث والآثار التي رواها ابن أبي حاتم وهي تدل على أن القرآن كلام الله تعالى غير مخلوق.
٢٩٢	الأحاديث التي رواها ابن أبي حاتم وهي تدل على أن القرآن كلام الله غير مخلوق.
٢٩٩	أقوال أئمة السلف التي رواها ابن أبي حاتم وهي تدل على أن القرآن كلام الله غير مخلوق.
٣٢١	المبحث الثاني: الرد على القول بخلق القرآن.
٣٢١	الآثار التي رواها ابن أبي حاتم وهي ترد على القائلين بخلق القرآن
٣٢٦	الآثار التي رواها ابن أبي حاتم وهي ترد على القائلين بخلق القرآن فيما استدلوا به من الآيات.
٣٢٩	الرد على القائلين بخلق القرآن فيما استدلوا به من الأحاديث.
٣٣١	المبحث الثالث: بيان ابن أبي حاتم حكم القول بخلق القرآن.
٣٣٧	التعليق.
٣٤٥	المبحث الرابع: موقف ابن أبي حاتم من الواقفة.
٣٥١	ترك الرواية عن الواقفة من موقف ابن أبي حاتم معهم.
٣٥٦	المبحث الخامس: تقرير ابن أبي حاتم مسألة اللفظية النافية.
٣٥٧	سبب الخلاف في مسألة اللفظ.

الصفحة	الموضوع
٣٥٨	تاريخ ابتداء القول بمسألة اللفظ.
٣٦٠	تقرير ابن أبي حاتم الإنكار على اللفظية النافية وأنهم جهمية.
٣٦٦	ما وقع بين الإمام البخاري والإمامين أبي حاتم وأبي زرعة بسبب مسألة اللفظ.
٣٧١	طعن الكوثري في ابن أبي حاتم بسبب ليراده هذه العبارة في الإمام البخاري.
٣٧٣	موقف ابن أبي حاتم من اللفظية المثبتة.
٣٨٢	الفصل الخامس: جهود ابن أبي حاتم في توضيح مسألة النبوات والمعاد.
٣٨٣	المبحث الأول: تقرير الإمام ابن أبي حاتم مسألة النبوات.
٣٨٣	المطلب الأول: الوحي وصفة مجิشه.
٣٨٧	المطلب الثاني: في المعجزات.
٣٨٩	المبحث الثاني: بيان ابن أبي حاتم مسائل المعاد.
٣٨٩	المطلب الأول: فتنة القبر.
٣٩٤	المطلب الثاني: بيان ابن أبي حاتم مسائل الآخرة.
٣٩٥	المسألة الأولى: بيانه الإيمان بالبعث بعد الموت.
٣٩٧	المسألة الثانية: بيانه الإيمان بالميزان.
٣٩٩	التحذير من منكري الميزان وعدم التحديد عنهم.
٤٠٠	المسألة الثالثة: بيانه الإيمان بالصراط.
٤٠٢	المسألة الرابعة: بيانه الإيمان بالجحوض.
٤٠٣	المسألة الخامسة: بيانه مسألة الشفاعة.
٤٠٧	المسألة السادسة: بيانه مسألة خلق الجنة والنار.
٤١١	المبحث الثالث: بيانه مسألة رؤية الله تعالى.
٤١١	المطلب الأول: بيانه مسألة رؤية المؤمنين ربهم في الآخرة.
٤٢٤	المطلب الثاني: بيانه مسألة رؤية النبي ﷺ ربه ليلة الإسراء.
٤٢٧	الفصل السادس: جهود ابن أبي حاتم في توضيح مسألة الصحابة والإمامية.
٤٢٨	المبحث الأول: جهود ابن أبي حاتم في توضيح مسألة الصحابة.

الصفحة	الموضوع
٤٢٨	المطلب الأول: بيانه فضائل الصحابة.
٤٣٦	المطلب الثاني: بيانه المفاضلة بين الصحابة.
٤٤٠	المطلب الثالث: بيانه مسألة الخلافة والخلفاء.
٤٤٣	المطلب الرابع: بيانه ترك الكلام فيما شجر بين الصحابة.
٤٤٦	المبحث الثاني: جهود ابن أبي حاتم في توضيح مسألة الإمامة.
٤٥٦	تقريره الصلاة خلف الأئمة أبواه كانوا أم فحارة، والدعاء لهم بالصلاح.
٤٦٠	الباب الثاني: جهود الإمام ابن أبي حاتم في التحذير من البدع والرد على الفرق المبتدةعة.
٤٦١	الفصل الأول: جهود ابن أبي حاتم في الحث على الاعتصام بالكتاب والسنّة، والتحذير من الابتداع في الدين.
٤٦٢	المبحث الأول: جهوده في الحث على الاعتصام بالكتاب والسنّة.
٤٧٢	المبحث الثاني: جهوده في التحذير من الابتداع في الدين.
٤٧٢	تقديم.
٤٧٤	المطلب الأول: التحذير من أهل الأهواء والفرق المبتدةعة ببيان علاماتهم.
٤٨٠	المطلب الثاني: مشروعية الرد على أهل الأهواء والبدع وعقوبتهم.
٤٨٠	المسألة الأولى: مشروعية الرد على أهل الأهواء والبدع.
٤٨٥	المسألة الثانية: مشروعية عقوبة المبتدع.
٤٨٨	المطلب الثالث: مشروعية هجر المبتدةعة وكتبهم.
٤٩٨	الفصل الثاني: جهود ابن أبي حاتم في الرد على الفرق المبتدةعة.
٤٩٩	تمهيد.
٥٠٠	المطلب الأول: بيانه تاريخ زعماء الجهمية.
٥١٣	المطلب الثاني: بيانه خطورة مذهب الجهمية.
٥١٨	المطلب الثالث: بيانه كفر بعض أعيان الجهمية.
٥١٨	المسألة الأولى: بيانه كفر جهنم.
٥٢٠	المسألة الثانية: بيانه كفر بشر المرسي.
٥٢٢	المطلب الرابع: بيانه كفر الجهمية.

الصفحة	الموضوع
٥٢٥	المطلب الخامس: بيانه حواز قتل الجهمية بعد الاستتابة.
٥٢٨	المبحث الثاني: جهود ابن أبي حاتم في محاربة التشبيه والتمثيل.
٥٣٩	المبحث الثالث: جهوده في الرد على القدرية.
٥٤٣	المبحث الرابع: جهوده في الرد على الرافضة.
٥٤٩	الخاتمة
٥٣٩	الفهرس
٥٤٠	فهرس الآيات القرآنية.
٥٤٩	فهرس الأحاديث النبوية.
٥٥٤	فهرس الآثار.
٥٦٩	فهرس الأعلام.
٥٨٢	فهرس الفرق والطوائف المعرف بها.
٥٨٣	فهرس المصطلحات والكلمات الغريبة.
٥٨٤	فهرس البلدان.
٥٨٥	فهرس المصادر والمراجع.
٦١٢	فهرس الموضوعات.

